

أحمد بن فارس

دراسة شاملة في حياته
وأثره وأرائه اللغوية والنحوية

سلسلة اللغات الخالدة

الدكتور غازي مختار طليمات

أحمد بن فارس

دراسة شاملة في حياته
وأثاره وآرائه اللغوية والنحوية



Ahmad Bin Fares:

A Comprehensive study in his Life,
Linguistic and Grammatical Views

Dr. Ghazi Mukhtar Tlaimat

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة مقدماً.

موافقة «المجلس الوطني للإعلام» بدولة الإمارات العربية المتحدة
رقم: (72071) تاريخ (5/10/2015)

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

ISBN: 978 - 9948 - 18 - 895 - 7

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر 2015

للطباعة والنشر والتوزيع

Printing - Publishing & Distribution

ص.ب: 71474 شارع الشيخ زايد

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae

الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae



قنديل | Qindeel

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلهراء

إلى التي في مثلها قال أصدق القائلين:
﴿وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا
وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾

فكانت المودة في الشدة

والرحمة في الغمة

والسكن والوطن في الاعتراب وبعد الإياب

وأجرت عيناها بين السطور من النور

ما أضاء لي سواد المداد

إليها أهدي ما هداني الله إليه.

شكر وتقدير

العربية الفصحى عَرَضُ الأمة، لا يكيد لها إلا دعِيّ دخيل، ولا يزود عنها إلا وفيّ أصيل. ومن فضل الله على هذه اللغة وعلى الناطقين بها أنه حماها بكتاب مقدس، يُقرأ آناء الليل وأطرافَ النهار، وبحرّاسٍ غيارى، ينهدون للدفاع عنها كلّما تعرّضتْ لغزو أو تهجين، فلا يصيبها ما أصاب اللغاتِ السامية الأخرى من فناءٍ أو جمود، بل تبقى حيةً خالدة، لا يعثرُ بها لسان، ولا تنبو بها أذن.

وفي القرن العشرين غزت العربية لغتان من أوسع اللغات الإنسانية انتشارًا في العالم وهما الفرنسية في بلاد الشام والمغرب، والإنكليزية في الخليج العربي والعراق، فنهد لهما من الأوفياء البررة مَنْ أقاموا لصون العربية عشرة مجامع لغوية، أقيم أقدّمها في دمشق سنة 1919م، وأحدثها في ليبيا سنة 1969م.

ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين حتى يومنا هذا نشطت في الإمارات العربية المتحدة نهضةٌ مخلصّة لبعث التراث العربي من مرقد، ولحماية العربية من الغزو. وقد اضطلع بهذه النهضة أهلُ النخوة والمروءة من الغيارى على لسان الضاد، الجِراس على بقاء الفصحى نقية من أوشاب العامية، وأوضار العجمة،

مصونةً من أخطار الانحراف والإقراف. وترجموا نخوتهم ومروءتهم ترجمة عملية، فأقاموا مؤسسات ثقافية، تكاد تبرُّ المجامع اللغوية في جمع التراث استقصاءً وإحصاءً، وفي بعث الحياة فيه تحقيقًا ودقيقًا، وفي بثه بين الأجيال طباعةً ونشرًا.

من أقدم هذه المؤسسات في دبي مركزُ جمعة الماجد للثقافة والتراث الذي أقيم سنة 1990م، ومن أحدثها مؤسسةُ قنديل لخدمات الطباعة والنشر التي أنشئت سنة 2014م. أما المراكز الثقافية ودور النشر الأخرى في الإمارات فأكثر من أن تحيط بها مقدمة عجلى، لكتاب مفصّل، طوّلته آثارُ ابن فارس، وأثقلته كثرةُ الفهارس.

وممّا شجع مؤلّفَ هذا الكتاب على تقديم كتابه إلى مؤسسة قنديل أن الفائزين بأعمال هذه المؤسسة الثقافية يتصيّدون جياذ الكتب التراثية، ونفائس الأسفار اللغوية بحنكة وخبرة، ثم يزيدونها جودةً ونفاسةً بإتقان الطباعة، وجمال الإخراج، وسرعة الإنجاز، والإخلاص في العمل. وصاحبُ هذا الكتاب واثق بأنهم سيوفون كتابه المتواضع فوق ما يستحق من البهاء والرواء، على نحو يليقُ بمكانة ابن فارس ودراسته، ويقومُ بحق العربية على من درسه. فلهم الشكر والتقدير، وللعربية الخلودُ والازدهار.

سَدَّدَ اللهُ مَسْعَاهُمْ وَمَسْعَانَا، وَجَعَلَ أَعْمَالَهُمْ وَأَعْمَالَنَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ.

د. غازي مختار طليحات

دبي رمضان 1436هـ - 2015م تموز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتَّسَمَ الْوَطْنُ الْعَرَبِيُّ فِي الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ لِلْهِجْرَةِ بِسْمَتَيْنِ: صَخْبٍ فِي السِّيَاسَةِ، وَخِصْبٍ فِي التَّفْكِيرِ.

أَمَّا الصَّخْبُ فَمِئِدَانُهُ حَلَبَاتُ الْمَعَارِكِ، وَفِرْسَانُهُ حَمَلَةُ السُّيُوفِ وَالرَّمَاكِ، وَغَايَتُهُ رَفْعُ عُرُوشٍ يَتَسَمَّهَا الْمَغَامِرُونَ، ثُمَّ يَنْتَزِعُهَا مِنْهُمْ أَوْ يَنْتَزِعُهُمْ مِنْهَا مُغَامِرُونَ آخَرُونَ. وَأَمَّا الْخِصْبُ فَمَكَانُهُ حَلَقَاتُ الْمَسَاجِدِ، وَأَقْرَانُهُ نَقْلَةُ الْعُلُومِ وَالْآدَابِ، وَهَدَفُهُ صُنْعُ حَضَارَةٍ يَزِيدُ فِيهَا الْلَاخِقُونَ مَا أَغْفَلَهُ السَّابِقُونَ بِلَا نِزَاعٍ وَلَا انْتِزَاعٍ.

وَلَمْ يَكُنْ صَخْبُ السِّيَاسَةِ يَطْعَى عَلَى خِصْبِ التَّفْكِيرِ، وَلَا سُلْطَانُ الْحُكْمِ يَقْمَعُ سُلْطَانَ الْعَقْلِ، بَلْ كَانَ سُلْطَانُ الْقَادَةِ الْكِنْفَ الْمَوْطَأَ لِلْعُلَمَاءِ، وَالظَّلَّ الْمَمْدُودَ عَلَى الْأَدْبَاءِ، وَالسَّمْعَ الْمُصِيخَ إِلَى النِّقَاشِ الْحُرِّ، لَا يَقْطَعُهُ إِلَّا لِيَقْتَطَعَ مِنْهُ، وَلَا يَسْتَوْقِفُهُ إِلَّا لِيَقْفَ عَلَى مَرَامِيهِ، وَلَا يَزْعَاهُ لِيَسَيِّرَ عَلَيْهِ، بَلْ لِيَتَلَمَّذَ لَهُ تَتَلَمَّذَ الْوَزِيرِ الصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ وَالْأَمِيرِ مَجْدِ الدَّوْلَةِ الْبُوَيْهِيِّ لِشَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارَسٍ.

وَقَدْ حَظَّتِ اللُّغَةُ وَالنَّحْوُ وَالشَّعْرُ فِي هَذِهِ الْحِقْبَةِ بِالْحِظِّ الْأَوْفَى مِنْ عِنَايَةِ

الْقَوْمِ حَتَّى آصَتْ الْمَجَالِسُ مَدَارِسَ، وَغَدَتِ الْمَسَاجِدُ مَعَاهِدًا، وَهِيَ تَحْتَضِنُ عِبَاقِرَةَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ. وَلَعَلَّ ثَرَاءَ هَذَا الْقَرْنِ هُوَ الَّذِي أَغْرَانِي بِاخْتِيَارِ وَاحِدٍ مِنْ أَعْلَامِهِ، أَعَايِشُهُ لِأَعَايِشِ دُرَّةِ الْقُرُونِ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ، وَأَتَعَرَّفُهُ لِأَعْرِفَ مَا خَفِيَ عَنِّي مِنْ أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ. فَوْقَ اخْتِيَارِي عَلَى ابْنِ فَارِسٍ، ثُمَّ وَقَعَ اخْتِيَارِي مِنْ آفَاقِ ابْنِ فَارِسِ الْعَدِيدَةِ الْمَدِيدَةِ عَلَى أَبْعَدِهَا أَمَادًا، وَأَعَمَّقَهَا أَعْوَارًا، وَهُوَ أَفْقُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، فَكَانَتِ الرِّسَالَةُ.

بَدَأْتُ عَمَلِي بِجَمْعِ آثَارِ الشَّيْخِ الْمَطْبُوعَةِ وَالْمَخْطُوطَةِ، وَبِالتَّنْقِيهِ عَمَّا نَقَلْتُهُ كَتَبُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ كُتُبِهِ الضَّائِعَةِ، وَعَمَّا كَتَبَهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ دِرَاسَاتٍ وَمَقَالَاتٍ. ثُمَّ قَرَأْتُ مَا اجْتَمَعَ لَدَيَّ قِرَاءَةَ الْمُتَعَرِّفِ الْعَجَلَانَ، فَإِذَا آثَارُ الشَّيْخِ مُتَفَاوِتَةٌ الْقَدْرِ وَالْمِقْدَارِ، يَأْتِلُفُ بَعْضُهَا لِيَكُونَ مَبَاحَثَ عَامَّةً، وَيَخْتَلِفُ بَعْضُهَا لِيَكُونَ فَوَائِدَ خَاصَّةً. فَتَخَيَّرْتُ مَا تَوَسَّمتُ فِيهِ التَّرَابِطُ وَالِائْتِلافُ، وَمَا تَوَهَّمتُ فِيهِ السَّعَةِ وَالْعُمُقِ، وَنَفَيْتُ مَا خِيَلُ إِلَيَّ أَنَّ فِيهِ ضَالَّةً وَضَحَالَةً، أَوْ مَا يُرَبِّكُ خُطُواتِ الْبَاحِثِ، وَيَفْكَكُ عُرَى الْبَحْثِ. وَصَنَعْتُ مِنَ الْمُتَرَابِطِ الْمُتَأَلِّفِ مُخَطَّطَ الْبَحْثِ الَّذِي مَهَرُهُ قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ دِمَشْقَ بِالْقَبُولِ. وَجَعَلْتُ بَحْثِي مَقْسُومًا بَيْنَ مَقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ.

صَوَّرْتُ فِي الْمَقَدِّمَةِ دَوْلَةَ بَنِي بُوَيْهٍ مِنْ طُهورِها إِلَى دُثورِها، وَأَشْرْتُ إِلَى عَنَائِثِهَا بِالْفِكْرِ، وَرَعَايَتِهَا بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ، وَتَحَدَّثْتُ عَنْ صِلَةِ الشَّيْخِ ابْنِ فَارِسٍ بِأَمْرَائِهَا وَوزَرَائِها.

وَترجَمْتُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ لِلشَّيْخِ، وَتَحَدَّثْتُ عَنْ حَيَاتِهِ، وَأَحْصَيْتُ مِنْ شُيُوخِهِ وَتَلَامِيذِهِ فَوْقَ مَا أَحْصَى الدَّارِسُونَ السَّابِقُونَ، وَصَحَّحْتُ مَا اعْتَقَدْتُ أَنَّ السَّابِقِينَ وَهَمُوا فِيهِ كَجَعْلِهِمْ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ الْمَكِّيِّ شَيْخَ ابْنِ فَارِسٍ، وَنَاقَشْتُ مَسْأَلَتَيْنِ أَثَارَهُمَا الدَّارِسُونَ الْمُحَدِّثُونَ: الْأُولَى تَتَعَلَّقُ بِنَسَبِهِ، وَالثَّانِيَةُ تَتَّصِلُ بِمَذْهَبِهِ، وَقَضَيْتُ فِي الْأُولَى بَعْدَما سُفِّتُ الْحُجَجَ الْكَافِيَةَ بِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ الْجَنَانِ

واللسان إن لم يكن عربيّ المحتد والمنبت. وفي الثانية بأنه كان شافعيًا في بداية حياته، مالكيًا في نهايتها.

وتكلّمت في الباب الثاني على آثار ابن فارس، فأطلت، وقصدت في الإطالة إلى أن أستدرك ما سيفوتني الحديث عنه في البابين الثالث والرابع. ففي آثار الشيخ موضوعات خاصة صغيرة، يصعب ربطها بالموضوعات العامة الكبيرة، ما لم يلجأ الباحث إلى التوفيق والتلفيق. ولا موضع للحديث عنها في غير هذا الباب. إذ أتاحت لي سعة الباب ورحابته ما يُفضي إليه أن أُدخل فيه من الرسائل ما دقّ وصغُر، ومن الكتب ما جلّ وعظّم، فدرستُ ونقدتُ، وقارنتُ ووازنتُ، ولخّصتُ وأكملتُ، وحقّقتُ ودقّقتُ، ولم أشعر أنني جانبُ اللاجِبِ الجدد، أو ركبُ بُنيّات الطريق، لأنّ المنهاج الذي التزمته في عرض ما عرضتُ طيّع ليّن، وهو سرّد آثار الشيخ ودرسها وفقّ التابع المعجمي لأسماء الرسائل والكتب.

في هذا الباب ناقشتُ مجموعةً من مباحث النحو وأدواته كضرائر الشعر واللامات، وطائفةً من ظواهر اللغة كالإتباع والمزاوجة، وعددًا من أساليب العرب في التعبير كالألغاز والتعريض، وعرضتُ جملةً من الكتب والرسائل كالصاحبي والفرق، ووضّحتُ طريقة الشيخ الفدّة في تصنيف المعجمات كالمُجمل والمقاييس، ودرستُ فنونًا من البيان كالاستعارة من أعضاء الإنسان، وأفدتُ ممّا نقلَ المتأخرون من كتب الشيخ الضائفة كالليل والنهار، ورددتُ على بعض المقالات المُرتجلة كالمقالة التي وصفتُ الشيخ بأنه تقدّمِيّ، وهو من أشدّ علمائنا تزمًا وحفاظًا، وأكملتُ ما أوصى ابن فارس بإكماله كرسالة النيروز التي أضفتُ إلى أسمائها الأربعين سبعين اسمًا على وزن فيَعول تصيّدتها من المعجمات وكتب اللغة والتاريخ. وحقّقتُ نسبة (الأنواء) إلى ابن فارس فسُفّت

من الأدلة ما يجوز التخمين، ولا يرقى إلى اليقين، ورجحت أن تكون الرسالة له، ولم أقطع.

وبذلك أصبح هذا الباب شريطاً من صورٍ مُتلاحقة ترسم أمام بصر القارئ حقيقة لا يجوز إغفالها، وهي سعة ثقافة ابن فارس وتنوعها. وهذه الصور تفي بحاجة القارئ المُستعلم لا العالم المتبحر، وتُجنّبه من القُطوف ما يكفيه إذا أعياه الوصول إلى الأصول. فالصفةُ الغالبةُ على الباب الثاني التلخيص لا التمهيص، والإحاطة لا الدقّة، والجمع لا الربط. والمنهج الذي اتبعته فيه هو أنني جانبت المناهج، واستنبطت من كلّ كتابٍ أدّرسه أسلوبَ الدرس الذي يصلح له. والغاية التي سعيت إليها هي أن يغدو الباب (دائرة معارف) صغيرة، تتعرّف وتُعرّف ما عُرف من آثار ابن فارس حتى اليوم.

أمّا الباب الثالث - وهو عندي أهمُّ الأبواب - فقد حاولت أن أدرس فيه أهمّ ما كان يهتمُّ به ابن فارس من أمور اللغة، كنشأة اللغة، واشتقاق الألفاظ بعضها من بعض، ودلالات الألفاظ، وتطور هذه الدلالات.

في نشأة اللغة انتهت بي البحتُ إلى أن اللغة العربية عند ابن فارس توقيفٌ لا اصطلاحٌ، وأنها إلهية المنشأ بنطقتها وخطها واشتقاقها، وأن سرّ الأسرار في عبقرية لغتنا الاشتقاق، فأوليت الاشتقاق ما يستحقّه من بحثٍ، فعرفته، وذكرت أنواعه، وقارنت آراء ابن فارس بآراء لداته كابن جني، وآراء المُحدثين كالعلايلي، وأثبت أنه كان من السابقين إلى اكتشاف الأصول التي صنع منها المُحدثون نظرية المعجمية الثنائية. لكنّه تواضع وبجحوا، واعتدل وأسرفوا، فكان في إحصائه عن العلو أقرب إلى الحق ممّن غلّوا في التعميم.

وأنتهت الباب الثالث بعلم الدلالة، فكشفت عن إدراك الشيخ صلة اللفظ بالمعنى، وبسطت آراءه في التضاد والترادف، وربطت آراءه تلك برأيه الأول في

نشأة اللغة. ثم تحدثت عن وضوح الدلالات وغموضها، وعن تطوّر معاني الألفاظ وعن العوامل التي تُفضي بالمعاني إلى التطوّر والتغيّر. وثبت لي أنّ الشيخ سبق الباحثين المُحدثين إلى كشف هذه العوامل وإلى الوقوف على أسرارها. وفي هذا الباب والباب الذي يليه حاولتُ أن أسلك منهُجاً واضح السّمات والقسمات، فيه العرض التاريخي، وموازنة الرأي بالرأي، والعربية بالساميات بالقدر الذي حوّلني حطّي الضئيل من معرفة العبرية، وحظّ غيري الكثير من معرفة السريانية، وفيه الترابط بين البداية والنهاية، والتجرّد للحقّ.

وأما الباب الرابع فقد وقفته على مباحث النحو والصرف. ولما كان اشتغال الشيخ بالنحو دون اشتغاله باللغة، فقد جاء هذا الباب في المحلّ الثاني من أبواب الرسالة، ولا يعود ذلك إلى أنني أوثرُ علماً على علم، بل إلى مقدار ما بلغنا من نحو ابن فارس وصرفه، فإنّ كلّ ما بلغنا من مباحثه في النحو رسائل ثلاث لا تملأ عشر ورقات، وأبعاض من تعليقات في رسائل اللغة، وعرض للأدوات في الصحابي طغت فيه اللغة على الإعراب. وحاولت - على ضالة ما جمعت - أن أصنع من هذه الأمشاج نحواً وصرفاً في بحث متواصل الأوصال، فعرضت تعريفاته ومباحثه، وأوضحته سماته البارزة في اشتغاله بالنحو، وربطت نحوه بالفقه والبيان وعلم الكلام. ثمّ أوليت مباحث الصرف قدرًا من العناية يعدلُ عناية ابن فارس بها. ففصلت في بحثي الزيادة والإبدال، وأجملت في بحوث القلب والنسب والجمع والتصغير. وما فصلت في جانب، وأجملت في جانب إلا أنصاعاً لما يقتضيه القدر المجموع من علم الشيخ. وختمت الباب بدراسة مذهب ابن فارس في النحو، فنفيت انتمائه الصراح إلى نحو الكوفة، وأثبت أنه - على قُربه من مذهب الكوفة - لم يُجاف نحو البصرة، بل ظاهره في كثير من المسائل، ونافر نُحاة الكوفة في كثير. وكذت أقطع آخر الأمر بأنّه تجرّد وتفرد، فلم ينصّر قوماً على قوم، ولم يأخذ إلا بما رأى أنّه الحقّ.

ولمّا كنتُ أدركُ أنّ الدارسينَ قد يتعصّبونَ لِمَن يدرسونَ، ويُعجَبونَ بما يدرسونَ. فقد أخذتُ على نفسي مَوثِقًا منذُ ربطتُ أسبابي بأسبابِ ابنِ فارسٍ ألاّ تميلَ مع الهوى، وأن تتوخّى النّصفَ والاعتدالَ، وتتجنّبَ الشططَ والإسرافَ. ووضعتُ أعنةَ البحثِ في يدِ الدكتورِ عبدِ الحفيظِ السطليّ. وهو قاضٍ عدلٌ، يكبّحُ الفكرَ إذا جمَحَ أو غلا، ويأطرُ الخيالَ إذا جنَحَ أو التوى، ويُبصّرُ صاحبه بالحقِّ إذا عمي عنه.

فإن زلتُ فعليّ اللومُ، وإن اعتدلتُ فله الفضلُ. فمَن وقَفَ في هذا البَحْثِ على حَسَناتٍ فليذكرُ من وجّه وقوم، ومَن وقعَ على هَنواتٍ فليقلِ العائِرَ يَكُنْ لَهُ من الشاكرينَ.

غازي مختار طليمات

عصر ابن فارس

- انقسام الدولة العربية في القرن الرابع الهجري.
- قيام الدولة البويهية ثم ضعفها وسقوطها.
- خلفاء بني العباس في القرن الرابع.
- وزراء بني بويه ورعايتهم العلم والأدب.
- صلة ابن فارس بأمراء بني بويه ووزرائهم.

يقسّم المؤرّخون عصورَ التاريخ أقسامًا، ويُسمّون كلَّ قسم باسم ثورة أو أسرة. وفي هذا التقسيم - على فائدته - تكلف لا تُسيغه الحياة. فالتاريخ زمانٌ متلاحق السنوات، تتعاقب فيه الأحداثُ تعاقبًا يصلُ النتائجَ بالأسباب، فلا يتميّز عامٌ من عامٍ إلا بمقدارٍ ما تتضافرُ فيه العواملُ الخفية أو الجليّة على صنْع حَدَثٍ أو ظاهرة، فيغدو الحدّث معلّمًا موسومًا، ويغدو الزّمن الذي يشهدُ هذا المعلّم نهايةَ عصرٍ وبدايةَ عصر. أمّا التاريخُ نفسه فتيارٌ متدفّقٌ زاجرٌ، لا يعرفُ غيرَ التّواصلِ والتدّاخلِ.

ومن يقفُ على هذه الظاهرة يُخيّلُ إليه أنّ تقسيمَ العصرِ العباسيِّ إلى دَورين أو ثلاثةٍ ضُربَ من تفريقِ المؤتلفِ، وأنّ قولَ المؤرّخين: خُتِمَ دَورُ القوّةِ بفلان، وبدأ دَورُ الضعفِ بفلان شكلٌ من أشكالِ التبويب، غايته التقريبُ. فالضعفُ موصولٌ بالقوّةِ بأكثر من نَسَب، وما يعدُّ ضَعْفًا في جانبٍ من الحياة قد يؤولُ إلى قوّةٍ في جانب. وقد يكونُ القرنُ الرابعُ الهجريُّ الذي عاش فيه أحمدُ ابنُ فارسٍ أحفَلَ من سِواه بالنقائض، وقد تكونُ نقائضه المتقارضةُ التّأثرُ والتأثيرُ أشدَّ التحامًا من الأشباه والنظائر.

في هذا القرنِ أَصَبَتِ الدَّوْلَةُ العَرَبِيَّةُ الواحِدَةُ دُوَيْلَاتٍ تَحْتَرِبُ بالسُّيُوفِ فتمزَّقُ، وتتنافسُ بالعقولِ فتتألَّقُ، وبين الدِّماءِ التي تُراقُ تحت أَفْدَامِ السَّاسَةِ، والمِدَادِ الذي يتوهَّجُ فوقَ أوراقِ العُلَماءِ، يحارُّ الباحثُ فيما يتصوَّرُ ويُصوِّرُ. فقد امتدَّت «مملكةُ الإسلامِ» على تِسْعِينَ درجةً من دَرَجاتِ الطُّولِ هي ربعُ الأَرْضِ بَرِّها وبحرِّها، واصطخبتُ فيها دَوْلٌ يَزْحَمُ بعضها بعضًا، أو يطغى بعضها على بعضٍ، لكنَّ الزحامَ والطغيانَ لم يُلغيا اثتلافها العميقَ العريقَ.

فالأنْدُلُسُ دولةٌ قويَّةٌ، يَرِنُ أميرُها عبدُ الرحمنِ النَّاصرِ إلى مُناقِسةِ الخِلافةِ العباسيَّةِ بخِلافةِ أمويَّةٍ. والمَعْرَبُ العَرَبِيُّ يشهدُ تداعيَ الأغالبةِ والأدارسةِ، وقيامَ دَوْلَةِ العبيديِّينَ. ومِصْرُ يحكمُها الإخشيديُّونَ، ويبسُطونَ سُلطانَهُم على الشَّامِ، في غيرِ تنكُّرٍ للخليفةِ العباسيِّ، ولا مُروقٍ من بَيْعَتِهِ. وعلى السُّفوحِ الهابطةِ من طورِوسَ إلى الموصِلِ وحلبِ وِثغورِهما دَوْلَةُ بني حَمْدَانَ. وفي عُمانَ والبحرينَ والباديةِ الممتدَّةِ من اليَمامةِ إلى البُصرةِ دولةٌ للقرامطةِ. وفي العراقِ وفارسِ والأهوازِ والريِّ قوَّةٌ ناشئةٌ تتعاضمُ، ويبرزُ فيها قومٌ من الدَّيلمِ، يُرْسُونُ أُسْسا راسخةً لدولةٍ جديدةٍ هي دولةُ بني بويه. وعند هذه الدَّولةِ يحسُنُ بنا الوقوفُ، لا لأنَّها بَرَّتْ سِواها من دَوْلِ القَرْنِ الرابعِ الهجريِّ، بل لأنَّها كانتُ مُسترادَ ابنِ فارسِ ومُضطربةً. فمنْ أنشأَ هذه الدَّولةَ، وكيف؟ ومتى انبسطَ سُلطانُها، وأين؟ وما صلةُ ابنِ فارسِ بأمرائها ووزرائها؟

أرْسَى أُسُسَ الدَّوْلَةِ البويهيةِ ثلاثةً من المغامرينَ، وهم: عليٌّ والحسنُ وأحمدُ. أبوهم صيَّادٌ فقيرٌ من الدَّيلمِ اسمه (بُويَه) وكنيته (أبو شجاع)، لم يذكر التاريخُ له سابقةً من شرفٍ، أو تالداً من مجدٍ، غيرَ أنَّه عزَّ على نَفَرٍ ممَّن تحدَّثوا عن بيئتهِ ألا يكونَ له عزٌّ مَوْروثٌ. فَذَكَرَ نَفَرٌ من المؤرِّخينَ القُدَماءِ أنَّ البُويهيِّينَ حَفَدَةُ ملكِ إيرانيِّ قديمٍ. قال ابنُ الأثيرِ: «قال ابنُ مِسْكَوِيَه: إنَّهُم يزعمونَ أنَّهم

من وَلَدِ يَزْدَجَرَدَ بنِ شهریارِ آخِرِ ملوكِ الفرس»⁽¹⁾. ثم تناقل المؤرخون المُحدثون هذا الزعم بين مصدِّقٍ ومُكذِّبٍ⁽²⁾.

وفي كُتُبِ المتقدمين ما يُضعفُ هذا الخبرَ أو ينقضُه. فقد روى ابن الأثير أنَّ أبا شجاع رأى حُلماً، واستفتى فيه مُنجمًا، «قال المنجم: هذا منامٌ عظيمٌ لا أفسرُه إلاَّ بخلعةٍ وفرسٍ ومركبٍ. فقال أبو شجاع: واللَّهِ ما أملكُ إلاَّ الثيابَ التي على جَسدي، فإنَّ أخذتها بقيتُ عُرياناً. قال المنجمُ فعشرةُ دنانيرٍ. قال واللَّهِ ما أملكُ دينارًا، فكيف عشرة؟ فأعطاه شيئًا. فقال المنجمُ: إعلمَ أنَّه يكونُ لك ثلاثةُ أولادٍ يملكونَ الأرضَ... فقال أبو شجاع: أما تستحي تسخرُ منِّي؟ أنا رجلٌ فقيرٌ وأولادي هؤلاء فقراءٌ مساكينٌ، كيف يصيرونُ مُلوگًا؟»⁽³⁾.

ومن يَضربُ هذينِ الخبرينِ اللذينِ رواهما ابنُ الأثيرِ على مَحَكِّ القرنِ الرابعِ الهجريِّ يجدُ أوْلَهُما أقربَ إلى الوضعِ، وثانِيَهُما أشبهَ بطبيعةِ الحياةِ في هذا القُرْنِ. فقد كان كُبراءُ القُرْنِ الرابعِ من الأشدَّاءِ لا مِنَ الأشرافِ ورثةِ المجدِ، وممَّن يَرْفُونَ المناصبَ بقوةِ السواعدِ لا بكَرَمِ الأضلِّ. فهمُ يتوتَّبونَ إلى العروشِ ما وجدوا غرَّةَ ممَّن سبقوهم إليها، فمتى أنسوا من المتربِّعين عليها غفلةً تنمَّروا، فإنَّ أمكنهم الغدْرُ غَدروا، وإن أُتيحَ لهم القَنْصُ قَنصوا، ولم يكنِ الخليفةُ المغلوبُ على أمرِهِ يسألُ الغالبَ عن مولده ومحتده.

وفي سنة (315هـ) ظَهَرَ أمرُ الدَّيْلَمِ، «فكان أولُ من غلبَ على الرِّيِّ منهم

(1) الكامل لابن الأثير 6/230.

(2) يميلُ الخضرِيّ في كتابه (محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية) 2/420 إلى الشكِّ في هذا الزعم ويذكرُ أنَّ أولَ من أوردَ هذا النسبَ أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابئ في كتابه الذي سمَّاه بالتاج. ويميل ستانلي لين بول في كتابه (تاريخ الدول الإسلامية) الذي ترجمه الدكتور أحمد السعيد سليمان ص 287 إلى التصديق بنسب البويهيين الملكي، ويعزو نسبتهم إلى الملك الإيراني القديم (بهرام كور).

(3) الكامل لابن الأثير 6/231.

لنكي بن النعمان⁽¹⁾، ثم ماكان بن كاكي⁽²⁾. ولقي أهل الجبل بأسرهم من الديلم شدة شديدة، وذلك أنهم أخرجوا الجبل، وقتلوا من أهله مقتلة عظيمة حتى الأطفال في المهود⁽³⁾. ثم اختلف رؤوس الديلم وتباغضوا، ومضوا يقتتلون للسيادة على قم وإصبهان والري وهمدان. وعظم أمر مرداويج، وملك أكثر البلاد المحدقة بشواطئ قزوین الجنوبية، وواطأ ماكان بن كاكي على قتال أسفار ابن شيرويه حتى قتله، ثم ائتمر بحليفه ما كان بعد مصرع أسفار، فطغى وبغى، وكثرت أمواله، وشرع سنة 316هـ يتزغ ما تحت ماكان من البلاد كطبرستان وجرجان⁽⁴⁾.

حينما ضعف ماكان جفاه ابنا بويه: علي والحسن، وانصرفا عنه قائلين له: «نحن في جماعة، وقد صرنا ثقلاً عليك وعيلاً، وأنت مضيق، والأصلح لك أن نفارقك لتخفف عنك مؤنتنا، فإذا صلح أمرنا عدنا إليك، فأذن لهما، فسارا إلى مرداويج. واقتدى بهما جماعة من قواد ماكان، وتبعوهما، فلما صاروا إليه قبلهم أحسن قبول، وخلع على ابني بويه، وأكرمهما، وقد كل واحد من قواد ماكان الواصلين إليه ناحية من نواحي الجبل»⁽⁵⁾.

وهكذا انتقل بنو بويه من خاسر إلى ظافر، فلم يجد الخاسر غضاضة في منصرفهم عنه، ولا الظافر ضيقاً بمنقلبهم إليه، كأن بين زعماء تلك الفترة ميثاقاً غير مكتوب، يملك الغالب أرض المغلوب وجنده، فتنتقل السيوف من ميدان إلى ميدان في غير وجل ولا تحرج، فلا يحمل المهزوم أنصاره تبعه الهزيمة ولا يأنف المنتصر من تألف خصومه. فإذا خصوم الأمس أنصار اليوم، وإذا السواعد

(1) المنتظم: 208/6 وذكر الاسم في الكامل لابن الأثير 231/6 ليلي بن النعمان.

(2) المنتظم 208/6 واسمه الكامل لابن الأثير 231/6 ماكان بن كالي.

(3) المنتظم 208/6.

(4) الفقرة ملخصة عن أحداث وردت في الكامل لابن الأثير 198/6.

(5) الكامل 231/6.

المُحَارِبَةُ تَنْتَظِمُ كُلَّ يَوْمٍ فِي سِلْكِ جَدِيدٍ، وَيَتَلَقَّى الْقَادَةَ وَالْأَتْبَاعَ كُلَّ طَائِرٍ بِالْقَبُولِ، يَقْبَلُهُ الْقَادَةُ وَفِي نَفْسِهِمْ طَمَعٌ فِي مَلِكٍ جَدِيدٍ، يَبْلِغُونَهُ بِالسَّوَادِ الْجَدِيدَةِ الْمُسْتَأْجِرَةَ، وَيَقْبَلُهُ الْأَتْبَاعُ وَفِي نَفْسِهِمْ حَسَدٌ لِلْقَادَةِ عَلَى مَا بَلَّغُوا، وَتَنْمُرُ لِانْتِزَاعِهِ مِنْ مَالِكِيهِ .

لَمْ يَطْلُ حُكْمُ مِرْدَاوِيَجٍ لَمَّا حَكَمَ، فَقَدْ «أَسَاءَ السَّيْرَةَ بِأَصْبَهَانَ، وَانْتَهَكَ الْحُرْمَاتِ . . . وَكَانَ يَقُولُ أَنَا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ، وَهَؤُلَاءِ أَعْوَانِي الشَّيَاطِينِ . وَكَانَ يَسِيءُ السَّيْرَةَ فِي أَصْحَابِهِ وَخُصُوصًا الْأَتْرَاكَ»⁽¹⁾ فَقَتَلُوهُ فِي الْحَمَامِ أُشْنَعَ قَتْلَ سَنَةِ 323هـ⁽²⁾، فَأَزَالَ مَقْتَلُهُ الْعَقَبَةَ الْكَأْدَاءَ مِنْ طَرِيقِ الْبُؤَيْهِيِّينَ، وَحَمَلَ إِلَى جَيْشِهِمْ مَدَدًا مِنْ جَيْشِهِ، إِذْ لَحِقَ فَرِيقٌ مِنَ التُّرْكِ - وَهُمْ خَاصَّةً جُنْدُ مِرْدَاوِيَجٍ - عَلِيَّ بْنَ بُوَيْهِ، فَأَخَذَتْ عَلِيًّا الْعِزَّةَ بِالْجُنْدِ، وَمَضَى غَيْرَ مَتْرِيثٍ يَضُمُّ بِالسَّوَادِ الْجَدِيدَةِ كُلَّ يَوْمٍ أَرْضًا أَوْ مَدِينَةً إِلَى مَا وَرِثَ مِنْ مِرْدَاوِيَجٍ .

بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ بُوَيْهِ أَخَاهُ الْحَسَنَ إِلَى أَصْبَهَانَ فَانْتَزَعَهَا مِنْ وُلاةِ وَشَمَكِيرِ، ثُمَّ نَاجَزَهُمْ لِيُرِيَلَهُمْ عَنْ هَمْدَانَ وَقَمَ وَقَاشَانَ . وَبَعَثَ أَخَاهُ أَحْمَدَ آخَرَ سَنَةِ 324هـ إِلَى كَرْمَانَ وَسِجِسْتَانَ حَتَّى دَانَتْ بِلَادُ الدَّيْلَمِ وَفَارِسَ لِبَنِي بُوَيْهِ، وَبَدَأَتْ أَفْوَاهُهُمْ تَحَلَّبُ لِلتَّهَامِ فَرَائِسَ أُخْرَى، فَكَانَتْ الْأَهْوَاؤُ فَرِيْسَتَهُمُ الْأُولَى بَعْدَ فَارِسَ وَقَبْلَ الْعِرَاقِ، إِذْ اجْتَاكَ أَحْمَدُ الْأَهْوَاؤَ سَنَةَ 326هـ⁽³⁾، وَرَمَى مَعَ أَخُوَيْهِ إِلَى مَرْمَى أْبَعَدَ وَهُوَ الْإِطْبَاقُ عَلَى الْعِرَاقِ . سَارَ الْحَسَنُ بْنُ بُوَيْهِ إِلَى وَاسِطَ سَنَةِ 328هـ⁽⁴⁾، يَطَاوُلُهَا وَيُرْتَدُّ عَنْهَا، ثُمَّ سَاوَرَهَا أَخُوهُ أَحْمَدُ سَنَةَ 333هـ⁽⁵⁾ وَانْقَلَبَ عَنْهَا، وَأَصْبَحَتْ مَدُنُ الْعِرَاقِ دَوْلَةً بَيْنَ أَيْدِي الْمُتَنَافِسِينَ . وَفِي سَنَةِ 334هـ أُتِيحَ لِأَحْمَدَ

(1) المنتظم 6/ 208 .

(2) ورد في الكامل 6/ 231 خبر مقتل مرداويج مفصلاً .

(3) الكامل 6/ 263 .

(4) الكامل 6/ 372 .

(5) الكامل 6/ 312 .

بن بويه أن يدخل بغداد معقل الخلافة، فاستقبله الخليفة المُستكفي⁽¹⁾، وخلع عليه وعلى أخويه الألقاب التي عرفهم بها التاريخ: لُقّب المستكفي أحمد بن بويه «معزّ الدولة»، ولُقّب أخاه عليًا عماد الدولة، ولُقّب أخاه الحسن ركن الدولة. وأمر أن تُضرب ألقابهم على الدينار والدرهم⁽²⁾، وبذلك بلغت موجة البويهيين مداها، وبدأ في تاريخ العباسيين دورٌ جديد، دام أكثر من قرن.

استقرت شؤون البويهيين بعد دخولهم بغداد على النحو التالي: حَكَم معزّ الدولة أحمد العراق، وحكم ركن الدولة الحسن شماليّ إيران، وحكم عماد الدولة عليّ جنوبيها. فتمّ لهم بهذه القسمة بسطُ سلطانهم على العراق وبلاد فارس. وقد كان هؤلاء الثلاثة - على تفرّد كلّ واحدٍ منهم بما يملك - متّحدين، يُخلص بعضهم لبعض، ويوقرّ صغيرهم الكبير، حتى إن معزّ الدولة كان يقبل الأرض بين يديّ أخيه الأكبر عماد الدولة، ويمثّل واقفًا أمامه إكبارًا له.

ومن يتتبع ما آل إليه الأمر في دولة كلّ من هؤلاء الثلاثة، وما جرى لمُلكه من بعده يجد ركن الدولة أطولهم عُمرًا، وأبقاهم ذكْرًا، وأفضلهم سيرة، وأنجَبهم وُلدا. فقد مات عماد الدولة سنة 338 بشيراز وليس له ولدٌ ذكرٌ يخلفه، فاستخلف عَضد الدولة، وهو ابن أخيه ركن الدولة⁽³⁾. ومات معزّ الدولة سنة 356هـ في بغداد، واستخلف ابنه عزّ الدولة بختيار، ووصاه «بطاعة عمّه ركن الدولة واستشارته في كلّ ما يفعله، وبطاعة عَضد الدولة ابن عمّه، لأنّه أكبرُ منه سنًا، وأقومٌ بالسياسة»⁽⁴⁾. غير أنّ الولد أغفل وصاة الوالد، «واشتغل باللهو واللعب وعشرة النساء والمساخر والمغنين»⁽⁵⁾. أمّا ركن الدولة فقد امتدّ حكمه

(1) تجارب الأمم لمسكويه 84/2.

(2) الكامل 6/314.

(3) الكامل 6/332.

(4)، (5) الكامل 7/22.

حتى سنة 366هـ. وقَبِلَ وفاتِهِ في هذه السنة «عهد إلى ولده عَضُدِ الدولة بالْمُلْكِ بَعْدَهُ، وجَعَلَ لولده فخرِ الدولة أبي الحسن عليّ هَمْدَانَ وأعمالَ الجَبَلِ، ولولده مُؤَيَّدِ الدولة أَصْبَهَانَ وأعمالَها، وجعلَهما في هذه البلادِ بحكم أخيهما عَضُدِ الدولة»⁽¹⁾. ومن المُقارَنة بَيْنَ أقوالِ بني بُوَيْهٍ وَسِيَرِهِم يَبْدُو أَنَّ عَضُدَ الدولة أَعْقَلَ من أَنْجَبَتْ هذه الأُسرة، ولهذا أَجْمَعَ البُوِيهِيُّونَ على أَنَّ يَكُونُ عَضُدُ الدَّوْلَةِ سَيِّدَ الأُسرة، وَصَحَّ ما تَوَسَّمَهُ القَوْمُ فِيهِ. فَقَدْ كَانَ عَضُدُ الدَّوْلَةِ فَتَاخُسْرُو «مَلِكًا كَامِلَ العَقْلِ شَامِلَ الفَضْلِ حَسَنَ السِّيَاسَةِ كَثِيرَ الإِصَابَةِ قَلِيلَ السَّقَطَةِ»⁽²⁾. وَفِي عَهْدِهِ الَّذِي دَامَ حَتَّى سَنَةِ 372هـ رَسَخَتْ دَوْلَةُ بَنِي بُوِيهٍ، وَازْدَهَرَ فِيهَا الفُكْرُ. وَيَمْكَنُ لِلْبَاحِثِ أَنَّ يَعْدهُ رَابِعَ المُؤَسِّسِينَ فِي دَوْلَةِ بَنِي بُوِيهٍ، وَخَاتِمَةَ الرَعِيلِ الأَوَّلِ من زعماء الدَّيْلَمِ الأَقْوِيَاءِ.

وَرِثَ عَضُدَ الدَّوْلَةَ أَوْلَادُهُ الثَّلَاثَةُ: شَرَفُ الدَّوْلَةِ، وَصَمَّصَامُ الدَّوْلَةِ، وَبِهَاءُ الدَّوْلَةِ. فَتَنَافَسَ شَرَفُ الدَّوْلَةِ وَصَمَّصَامُهَا، وَتَبَاغَضَا، حَتَّى تَقَطَّعَ فِي هَذَا المُعْتَرَكِ من أَوَاصِرِ الدَّوْلَةِ ما اتَّصَلَ، وَتَدَاعَى من رِكنِها ما شَمَخَ. وَانْتَهَى خِلافُ الأَخوينَ إِلَى انْتِصَارِ شَرَفِ الدَّوْلَةِ، فَسَمَلَ عَيْنِي أَخِيهِ صَمَّصَامِ الدَّوْلَةِ، ثُمَّ اعْتَلَّتْ صِحَّةُ شَرَفِ الدَّوْلَةِ وَمَاتَ سَنَةَ 379هـ. فَوَقَعَ الخِلافُ بَيْنَ صَمَّصَامِ الدَّوْلَةِ الضَّرِيرِ وَأَخِيهِ بَهَاءِ الدَّوْلَةِ، وَكَانَ الأَخَوَانِ يَخْتَلِفَانِ عَلَى حِكمِ الأَهْوَاذِ، يَمْلِكُهَا صَمَّصَامُ الدَّوْلَةِ مَرَّةً، وَيَمْلِكُهَا بَهَاءُ الدَّوْلَةِ أُخْرَى، وَكَانَ الأَوَّلُ يَعْتمِدُ عَلَى الدَّيْلَمِ، وَالثَّانِي يَعْتمِدُ عَلَى التُّرْكِ، وَكِلَاهُمَا مُحَاظٌ بِبَطَانَةٍ فَاسِدَةٍ مُفْسِدَةٍ، تُؤْغِرُ الصُّدُورَ، وَتُؤَجِّجُ الخِلافَ، وَأَفْضَى الخِلافُ إِلَى مُقْتَلِ صَمَّصَامِ الدَّوْلَةِ سَنَةَ 388هـ، وَامْتَدَّ بِأَخِيهِ الأَجَلُ إِلَى أَنْ تُوفِّيَ سَنَةَ 403. وَيَرى الدُّكْتُورُ فِيلِبِّبِ حَتَّى

(1) الكامل 7/ 80.

(2) ذيل تجارب الأمم 39.

أنَّ الحروب التي دارتَ بينَ هؤلاء الإخوة كانت السببَ في تداعي دولة بني بويه⁽¹⁾.

أما مُؤيِّدُ الدولة فقد توفِّي سنة 373هـ بعدَ وفاة أخيه عضدِ الدولة بعامٍ واحد، وكانت وفاته بجرَّجان حاضرة دولته، فاجتمع كبراء الدولة، وأشارَ الصاحبُ إسماعيلُ بنُ عَبَّادٍ على القومِ بدعوة فخرِ الدولة إلى جرَّجان، لأنَّه أخو الأميرِ المتوفِّي، فهو أوَّلَى بولاية الأمر من سواه، وحينما جاء فخرُ الدولة إلى جرَّجان قال له الصاحبُ: «يا مولانا قد بلَّغك الله، وبلَّغني فيك ما أمَّلته، ومن حقوقِ خِدْمَتِي لك إجابتي إلى تركِ الجُنْدِيَّة، وملازمة داري، والتوفُّر على أمرِ الله»⁽²⁾.

وإذا ترجمنا كلامَ الصاحبِ إلى لُغَةِ السَّاسَةِ في العصر الحاضر قلنا: إنَّه قدَّم إلى فخرِ الدولة كتابَ الاستقالة من الوزارة، لكنَّ فخرِ الدولة لم يُقبله، بل أقرَّه على وزارته، وقال له: «لا تُقلِّ هذا، فما أريدُ المُلكَ إلَّا لك، ولا يستقيمُ لي أمرُ إلَّا بك، وإذا كرَّهتَ ملابسَةَ الأمورِ كرَّهتها أنا أيضًا، وانصرفت. فقَبَّلَ الأرضَ، وقال: الأمرُ لك. فاستوزره. وأكرمه وعظَّمه، وصدرَ عن رأيه في جليلِ الأمورِ وصغيرِها»⁽³⁾. وسوف يُظهِرُ أنَّ لبقاءِ الصاحبِ في الوزارة - وهو الأديبُ المثقَّف - أثرًا في حياةِ ابنِ فارس، ففي كَنَفِ الصاحبِ عاشَ ابنُ فارسٍ فترةً من حياته، وإليه قدَّمَ واحدًا من كتبه الضخمة في فقه اللغة، ووسَّمه باسمه فَعَرَفَ الكتابَ باسمِ الصاحبِيِّ.

توفِّي فخرُ الدولة سنة (387هـ)، فكانت وفاته بداية الانهيار في هذا الفرع

(1) تاريخ العرب (مطول) للدكتور فيليب حتّي 567/2.

(2) الكامل 117/7.

(3) الكامل 117/7.

البويهّي، لأنّ أمور الدولة آلت إلى زوجته وولديه، وكلاهما طفل. قال ابن الأثير: «وحيث توفي قام بملكه بعده ولده مجد الدولة أبو طالب رستم، وعمره أربع سنين. أجلسه الأمراء في الملك، وجعلوا أخاه شمس الدولة بهمدان وقرميسين إلى حدود العراق. وكان المرجع إلى والده أبي طالب في تدبير الملك»⁽¹⁾.

وحينما انتهى الحكم إلى ولدين وامرأة طمع الناس في الإمارة، وانقسم الأمراء والوزراء بين مجد الدولة وأمه، وظاهر شمس الدولة أمه على أخيه، فغلب مجد الدولة على أمره سنة (397هـ) «فقيده والدته، وسجنته بالقلعة، وأجلست أخاه شمس الدولة»⁽²⁾ ثم ندمت على ما فعلت، ورأت من شمس الدولة «تنكراً وتغيّراً، وأنّ أخاه مجد الدولة أليّن عريكةً، وأسلم جانباً، فأعادته إلى الملك... وصارت هي تدبّر الأمر، وتسمع رسائل الملوك، وتُعطي الأجوبة»⁽³⁾ وظلت قابضةً على زمام الحكم حتى وفاتها سنة (419هـ). وكان مجد الدولة متشاغلاً بالنساء، ومطالعةً الكتب ونسخها⁽⁴⁾. ويبدو أنّ لابن فارس أثراً في هذا الحاكم الراغب في العلم عن السياسة، وأنه علّمه أو شارك في تعليمه، ويُنمّيهما فرق شاسع، فابن فارس شيخ في الثمانين، ومجد الدولة طفل عمره بضع سنين. ومن غير المُستبعد أن يكون الشيخ الزاهد قد زهد تلميذه في الحكم وحبّ إليه العلم. فذهبت هيئته من نفوس جنده، وطمعوا بملكه، حتى اضطر إلى الاستنجاد بالأمير الغزنوي يمين الدولة محمود بن سبكتكين. فهبّ الأمير الغزنوي إليه غازياً لا حامياً. لقد كان الغزنوي من أقوى الأمراء في

(1) المصدر السابق 7/ 186.

(2) المصدر السابق 7/ 237.

(3) المصدر السابق 7/ 237.

(4) المصدر السابق 7/ 335.

زمانه، فدخل الريّ، وأزال عنها حُكْمَ البويهيين سنة 420هـ، وألحقها بدولته الشاسعة .

وهكذا أضاع الأحفادُ مُلكَ الأجداد، وهَدَمَ الصغارُ ما بنى الكبارُ، وبدأت الممالكُ المتصدّعةُ تتداعى وتتهاوى. فلم ينقضِ ربعُ قرْنٍ على سُقوطِ الريّ حتّى انهارتْ دُولُ الدَّيْلَمِ كُلِّها، ونَهَضَتْ على أنقاضِها دَوْلَةٌ فتيّةٌ قويّةٌ، هي دولةُ السلاجقةِ الأتراكِ، ودخل زعيمُها طُغرُلبِكُ مدينةَ بغداد سنة (447هـ)، فاستقبله الخليفةُ القائمُ بأمرِ الله. وكما أقرَّ المستكفي لمعزِّ الدولةِ البُوَيْهِيِّ بالسلطان أقرَّ القائمُ لطرغربك بالسلطان، وتقدّم إلى خطباءِ بغدادِ بالخطبةِ له، وتزوَّج الخليفةُ ابنةَ أخي طُغرُلبِكِ. فلماذا انقلبَ الخليفةُ على الدَّيْلَمِ، ونقلَ سلطانهم إلى التُّركِ؟ وكيف كانت صلواتُ الدَّيْلَمِ بخلفاءِ بغدادِ طوالَ قرْنٍ من الزَّمانِ؟ وما حظُّ كلِّ فريقٍ من السلطان؟

عايش البويهيون خمسةً من خلفاءِ بني العباس، وهم: المُستكفي، والمُطيعُ، والطائعُ، والقادرُ، والقائمُ. فالمستكفي - وهو عبدُ الله بن المكتفي - أسوأُ الخَمسةِ حظاً، وأقصرُهم حُكْمًا. ويبدو أنَّه لم يكن على وفاقٍ معُ الأمراءِ والوزراءِ المُهمينِ على العراقِ قبلَ مقدّمِ الديلمِ. فلما طاول مُعزُّ الدولةِ أسوارَ بغدادِ ظنَّ فيه الخليفةُ خيِّراً، وفتحَ له أبوابها لينقذه ممَّا فيه، حتّى إذا دخلها واقتحمَ على الخليفةِ قَصْرَه لم يجدِ المستكفي من يكفيه شرّه. قال بروكلمانُ يعلِّلُ ميلَ المستكفي إلى الدَّيْلَمِ: «فلما عَجَزَ الأمراءُ المُسيطرونَ عليه عن إرضاءِ الجُندِ المطالبينَ بدفعِ أرزاقهم، وعَجَزُوا عن القضاءِ على شَبَحِ المجاعةِ التي كانت تتهدّدُ العراقَ بالخَطَرِ رأى من الخيرِ أن يرحّبَ بأحمدَ بن بويه مُنقِذاً ومخلّصاً»⁽¹⁾ ولم يَفِ معزُّ الدولةِ للمستكفي، بلُ جازاه أسوأَ مُجازاةٍ، إذ خلعه

(1) تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان 94/2.

من الخلافة بعد أيام من دخوله بغداد، وأنهب الناس داره، وسمل عينيه، وبيع المطيع لله سنة (334هـ).

والمطيع لله هو الفضل بن المقتدر، وفي أيامه «ازداد أمر الخلافة إزباراً ولم يبق له من الأمر شيء البتة»⁽¹⁾، ولم يكن المطيع أحب إلى معز الدولة من سلفه، فقد أوْشك الأمير الديلمي أن «ينزع الخلافة من بني العباس لولا اعتبارات سياسية، ولولا خوفه من غضب الشعب»⁽²⁾. وفي أيام المطيع اجترأ الروم على العرب، وأغاروا على الثغور الإسلامية، وشغل البويهيون بني حمدان عن حماية البلاد بمناجزتهم⁽³⁾، والمطيع يرقب ذلك كله، ولا يملك من الأمر شيئاً. ومما يدل على جراءة الديلم وقحتهم في معاملة الخليفة أن يختار بن معز الدولة بعث إلى المطيع يستعينه بمال ينفقه في الغزو، فأجابه المطيع: «إن الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي، وإليّ تدبير الأموال والرجال. وأمّا الآن، وليس لي منها إلاّ القوت القاصر عن كفاي، وهي في أيديكم وأيدي أصحاب الأطراف، فما يلزمني غزو ولا حج ولا شيء مما تنظر الأئمة فيه. وإنما لكم مني هذا الاسم الذي يُخطب به على منابرکم، تسكنون به رعاياكم، فإن أحببتم أن أعتزل أعتزلت عن هذا المقدار أيضاً، وتركتكم والأمر كله»⁽⁴⁾. على هذا النحو من التناؤد الخفي، والتباغض المتفاقم كانت الصلة بين الخلافة والإمارة في عهد المطيع الذي امتد حتى سنة 363هـ إذ «أصيب بالفالج، فخلع نفسه، وبويع ولده الطائع»⁽⁵⁾.

(1) الكامل 6/315.

(2) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ص 248 لعبد العزيز الدوري.

(3) تجارب الأمم لمسكويه 2/327.

(4) المصدر السابق 2/307.

(5) المصدر السابق 2/327.

كان الطائع عبد الكريم بن المطيع قصير الباع، مَقْصُوصَ الجناح كأبيه. وأبوه قد يكون خيرًا منه في موقفٍ وقفه حين نبذ الخلافة، وخلع نفسه منها قبل أن يخلعه البويهيون. أمّا الطائع - على طاعته للديلم - فقد بقي في الخلافة، يحتمل أذى الديلم حتى خلعه بهاء الدولة سنة 381هـ. وفي أيام الطائع ازداد الديلم صلفًا، وبالغوا في الزرّاية بهيئة الخلافة، ولم يكتفوا بنزع السلطة من أيدي الخلفاء، بل نزعوا منهم الشارات والرموز، وصارت أسماؤهم تشارك أسماء الخلفاء في الخطبة⁽¹⁾. ثم طغى الأمراء الأقوياء على الخلفاء طغيانًا، كاد يُغرِقهم، ويطمس أطلال المنصب الذي يعتلونه، فحذف الأمراء أسماء الخلفاء من الخطبة، كما فعل عَضُدُ الدولة حينما غاصبه الطائع، فأسقط اسمه من الخطبة شهرين⁽²⁾، وغدت أسماء الأمراء تزحم أسماء الخلفاء فتضرب على النقود⁽³⁾. ولم يبق للخليفة غير الهيئة الدينية في نفوس عامة الناس، والإشراف على خطباء المساجد والوعاظ، وتعيين القضاة⁽⁴⁾. حتى هذه الهيئة شأهت قسّماتها، وبهت بريقتها. قال آدم مِتر: «أمّا الآن بعد قدوم الديلم فقد صار الخليفة يعاملُ أمام الناس جميعًا معاملة سيئة، لا تُراعى له فيها حرمة، ولا يُعرف له فيها قدر»⁽⁵⁾.

خلع بهاء الدولة الطائع سنة 381هـ، وكان خلعه سَمِجًا يدلُّ على فظاظَة الديلم، فقد «دخل بعض الديلم، كأنه يريدُ تقبيل يد الطائع، فجدّبه عن سيره، والخليفة يقول: إنّنا لله وإنا إليه راجعون، ويستغيث فلا يُغاث. وحمل الطائع إلى

(1) المصدر السابق 2/396.

(2) المنتظم 7/76.

(3) تجارب الأمم 2/85.

(4) المصدر السابق 2/188.

(5) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع 1/269.

دار بهاء الدولة فأشهد على نفسه بالخلع⁽¹⁾. وبعد خلع الطائع بُويعَ القادرُ أحمدُ بنُ المُقتدر، وكان «من أفاضل خلفائهم، حسن الطريقة والسَّمت، كثير الخير والدين والمعروف»⁽²⁾. وماتَ القادرُ سنة 422هـ فبُويعَ بالخلافة ابنه القائمُ بأمرِ الله عبدُ الله بنُ أحمد، فكان «من أفاضلِ خلفائهم وُصلحائهم، وطالَتْ مُدَّتُه في الخلافة، وزادَ به وقارُ الدولة»⁽³⁾، وفي أيامه انقرضت دولةُ بني بويه، وظَهَرتْ دولةُ بني سلجوق، وامتدَّ به العهدُ حتى ماتَ سنةَ 467هـ⁽⁴⁾.

إذا كانتَ صلةُ البويهيين بالخلفاء على النَّحو الذي شهَّدناه، فكيفَ كانتَ صلَّتُهُم بالرعيَّة؟ وما صلةُ العلماءِ والأدباءِ بهم؟

يكادُ المؤرخون، قداماًؤهم والمُحدَثون، يُجمِعون على أنَّ سياسةَ الدَّيْلَمِ أساءتْ إلى العِراقِ، وإلى الخِلافةِ، وعلى أنَّ الدَّيْلَمِ بَطَّشوا بالناسِ وأثاروا الفتنَ، وبخسوا العربَ حقَّهم، وجبوا الأموالَ في غيرِ حقِّ. قال مسكويه: «واستأثر البويهيون بالسلطانِ كلِّه»⁽⁵⁾ وقال المقدسيُّ في صفةِ الديلمِ: «لا تُرى لهمُ لباقةٌ ولا علمٌ ولا ديانةٌ»⁽⁶⁾ وقال الدكتورُ حسنُ إبراهيمِ حسن: «وكان لسياسة بني بويه أسوأ الأثرِ في العِراقِ، فقد قامتْ الفتنُ الطائفيةُ، وثار الجندُ كلُّهم في وجه الآخر، وانتشرتْ الفوضى، وعمَّ الاضطرابُ، وسادَ الفزعُ قلوبَ الأهلين»⁽⁷⁾.

(1) مآثر الأنافة في معالم الخلافة لأحمد بن عبد الله القلقشندي 1/314.

(2) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لمحمد بن علي بن طباطبا ص 290.

(3) الفخري 292.

(4) الفخري 295.

(5) تجاربُ الأمم 2/327.

(6) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لمحمد بن أحمد المقدسي ص 355.

(7) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن ج 3 ص 44.

غير أنّ هذه الصورة القاتمة لا تُمثّل من عهد البويهيين إلا الوجهَ السياسيّ، أمّا الوجهُ الفكريّ فلهُ صورةٌ أُخرى مُشرّقة، رسمَ بنو بويه بعضَ قسَماتِها، ورسم الأُدباء والعُلَماء الذين فاؤوا إلى ظلالِهم أكثرَ هذه القسَمات. صحيحٌ أنّ السّمة التي وسّمتُ أمراءَ الديلم هي أنّهم جُنُدٌ أشدّاء، لكنّ ظهرَ فيهم من عُني بالأدب، وجمع الكُتب، وباهى بمن ضمّ مجلسه من رجالِ الفكر.

الثلاثةُ المؤسّسون؛ عمادُ الدولة، وركنُها ومُعزُّها لم يكنْ لهم أدنى حظٌّ من الثقافة العربية. ولو كان لهم منها حظٌّ كثيرٌ أو يسير لذكّره المؤرّخون، وتغنّى به الشعراء. أمّا الجيلُ الثاني فقد ظهر فيه الأمراءُ الأقوياء، وأولو البأسِ المتمرّسون بالقتالِ والصيد، كعزّ الدولة بُختيار، وظهرَ فيه كذلك الأذكياء الراغبون في تحصيلِ العلمِ والإحاطةِ بالأدب كعضدِ الدولة.

كان عضدُ الدولة أميلَ الديلم إلى العلم، وأكثرَهم قُصّادًا من الشعراء. قال أبو منصور الثعالبيّ في صفته: «كان - على ما مُكّن له في الأرض، وجعل إليه من أزمة البسطِ والقَبْض، وخصّ به من رفعة الشان، وأوتي من سعة السلطان - يتفرّغُ للأدب ويتشاعلُ بالكتب، ويؤثّرُ مجالسةَ الأدباء على منادمةِ الأمراء، ويقول شعرًا كثيرًا»⁽¹⁾.

وبعدَ عضدِ الدولة ظهرَ رجُلانِ من أمراءِ البويهيين اشتغلا بالعلم والأدب، وهما مجدُّ الدولة، وتاجُ الدولة. أمّا مجدُّ الدولة - أبو طالبٍ رستم بنُ فخرِ الدولة تلميذُ أحمد بنِ فارس - فقد آثرَ العلم على الحُكم، أو دُفعَ عن الحُكم فاشتغلَ بالعلم، ولعلَّ سبب ذلك سيطرةُ أمّه على مقاليدِ الأمور وهو طفلٌ له أربع سنين⁽²⁾، لكنّه ظلَّ مغمورًا لم يُتَح له ما أتيحَ لعضدِ الدولة من سلطان في

(1) يتيمة الدهر للثعالبي 2/ 216.

(2) الكامل لابن الأثير 7/ 186.

الإدارة، وشهرة بين الأدباء. وأما تاج الدولة فهو أحمد بن عضد الدولة، روى له الثعالبي مقطعات من الشعر لا ترقى إلى شعر الفحول⁽¹⁾.

ومن الغلو أن يعدّ الثعالبي أصحاب المقطعات اليسيرة بين الشعراء. لكنّ السلطان الذي أعلى منازلهم في الحكم بؤاهم منازل لم يخلقوا لها في الأدب. والحق أن الأمراء البويهيين لم يكونوا ممن يصنعون الأدب، بل كانوا ممن يساعدون صانعيه، والحق كذلك أن نبوغ هؤلاء لم يكن ماثرة يدل بها البويهيون على غيرهم من أمراء القرن الرابع الهجري. فقد كان عصرهم أزهى العصور في تاريخ الأدب العربي، وفي تاريخ الحضارة العربيّة، وكانت دولتهم ميداناً من ميادين كثيرة يستبق فيها فرسان العلم والأدب، وأيكة من أيك يفى إليها الشعراء والكتاب، ومن هؤلاء الأدباء من كان منبته في منابت لا سلطان عليها للديلم، ثم طواه سلطانتهم المنдах على فارس والعراق، فإذا هو فرع مزهر من أرضهم الواسعة، فأثمر وأتى أكله، ومنهم من وطئته أقدام الديلم في الزحام على الممالك، وفي التنافس بين الأمراء، كأبي إسحاق الصابي الذي سجنه عضد الدولة أكثر من ثلاث سنوات: «إذ كانت في صدره حزاة كبيرة، من إنشاء له عن الخليفة الطائع في شأن عز الدولة بختيار، نقمها منه، واحتقدّها عليه»⁽²⁾.

وإذا كان حظ البويهيين من الثقافة العربيّة ضئيلاً، فإن انتفاع الثقافة العربيّة بهم لم يكن بضئيل. وأبرز ما انتفعت به أمران: تشجيع وزرائهم الحركة الأدبيّة، وفتح مكتباتهم العامرة لقصائد العلم. وصف أحمد أمين وزرائهم فقال: «وكان وزراؤهم قد استنوا سنتهم، وعنوا بالأدب، على رأسهم هؤلاء الأقطاب الأربعة: ابن العميد، والصاحب بن عبّاد، والوزير المهلبّي، وابن سعدان. وقد كان كل عظيم الجاه يقصد إليه الأدباء والعلماء، وكان لكل ميزة: كان الصاحب

(1) يتيمة الدهر 2/ 219 - 222.

(2) يتيمة الدهر 2/ 244.

بُنْ عَبَادٍ مِيزَتُهُ الْأَدَبُ الْبَحْثُ، وَهُوَ فِي مَجَالِسِهِ يَعْلَمُ الْأَدَبَاءَ بِالنَّقْدِ، وَيَقْتَرِحُ عَلَيْهِمْ نَظْمَ الشَّعْرِ فِي مَوْضُوعَاتٍ مَعَيَّنَةٍ، أَوْ إِجَازَةً بَعْضِ الْأَبْيَاتِ. وَابْنُ الْعَمِيدِ كَانَتْ مِيزَتُهُ الْعِلْمَ وَالْأَدَبَ، وَيُضَمُّ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي هَذَا. وَابْنُ سَعْدَانَ كَانَ يُعْنَى بِالْفَلَسَفَةِ، وَيَجَالِسُ الْفَلَسَفَةَ أَمْثَالَ أَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ، وَيَثِيرُ فِي مَجَالِسِهِ مَسَائِلَ فِلْسَفِيَّةً. وَالْوَزِيرُ الْمَهَلَّبِيُّ كَانَ يَعْنَى بِالْأَدَبِ الصَّرْفِ، وَفِي التَّأْلِيفِ بِالْأَدَبِ»⁽¹⁾.

وكما كان أمراء الديلم يختصمون في ميادين القتال على امتلاك الأقاليم فقد كان وزراؤهم يتنافسون في أسواق الأدب على تقريب الأدباء، فيتباهى كل وزير بمن يفيء إليه من رجال الفكر، ويضطلع من يستطيع اضطراره من بطانة غيره، ويفاخر بمن يضم مجلسه، ويرمي مجالس غيره بالشغب والابتذال، ويتهم جلساء خصومه بالفهاهة في التفكير والفسولة في الهمم. وفي كلام أبي حيان التوحيدى التالي الذي نقتسه من رسالة (الصدقة والصديق) صورة واضحة عن هذا التنافس الفكرى.

كان أبو حيان يسامر ابن سعدان، فسمعه يذكر صحابته من العلماء والشعراء والأدباء، فيقول: ومنهم «أبو علي عيسى بن زُرْعَةَ النصراني المتفلسف، وابن عبيد الكاتب، وابن الحجاج الشاعر، وأبو الوفاء المهندس، وأبو بكر، ومسكويه، وأبو القاسم الأهوازي، وأبو سعد بهرام بن أردشير»⁽²⁾. ثم يمضي ابن سعدان في حديثه، فيطري كلاً منهم بما تفرّد به من محامد، ويأخذ عليه ما فيه من مثالب. يمدح ظاهر الرجل، ويذم باطنه، ويرى فيه من الذكاء والفطنة مثل ما فيه من الرياء والملق. ممّا جعل زيد بن رفاعه أحد جلسائه يقول له: «إنّ طلوعك على ثنايا ضمائرهم، وعلمك بخفايا أسرارهم يطالبانك

(1) ظهر الإسلام لأحمد أمين ج 4 ص 142.

(2) الصدقة والصديق لأبي حيان التوحيدى ص 63.

بالإفراج عنهم، وقلة الاكتراث بهم»⁽¹⁾. لكنّ ابن سعدان - وهو الوزير المحكك المحكك - لم يكن ليتخلى عن هذه الصفوة من القوم، ولو لم تصف القلوب من الغلّ، فإنّ رغبته في عقولهم فوق نفرته من قلوبهم. فأجاب: «لا نفعل. والله ما لهذه الجماعة بالعراق شكّل ولا نظير، وإنّهم لأعيان أهل الفضل، وسادة ذوي العقل. وإذا خلا العراق منهم فرقن على الحكمة المروية، والأدب المتهادي. أتظنّ أنّ جميع ندماء المهلب يفتون بواحدٍ من هؤلاء؟ أو تقدّر أنّ جميع أصحاب ابن العميد يُشبهون أقلّ من فيهم؟ قال: قلت: هذا ابن عبّاد بالريّ، وهو من يعرف ويسمع. قال: ويحك، وهل عند ابن عباد إلا أصحاب الجدال الذين يشعّبون ويحمقون ويتصايحون»⁽²⁾. وإذا عرفنا أنّه كان بين التوحيدّي والصاحب حسدٌ ولدّد جردنا الخبر من الغضب، وأقرّنا للصاحب وابن العميد - وكلاهما ممّن حاوره ابن فارس وجالسّه - بمثل ما لغيرهما من رجال عصرهما من ظلّ ممدودٍ على رجال العلم. وإلى هذا الظلّ فاء ابن فارس بعد أن اكتهل واكتمل.

أمّا مآثره الديلم الثانية فمكتباتهم العامرة بالذخائر والنفائس. فقد كان اقتناء الكتب القيّمة، والتنقيح عن المؤلفات النادرة غاية ما يسعى إليه السّراة من رعاة ورعية. فمّن كان من أهل العلم جمع الكتب ليزداد بها علمًا، ومن لم يكن منهم جمعها لتكون مقصد القاصد، ومنهل الظامئ. هذه الظاهرة أعجبت آدم متز فطّفق يقارن بين مكتبات العرب ومكتبات الغربيين في القرن الهجري الرابع فراعاه الفرق بين الفريقين، وقال: «ولندكر ما كان في بعض خزائن الكتب في الغرب على سبيل المقارنة. كان في مكتبة الكاتدرائية بمدينة كنستانز في القرن التاسع الميلاديّ (356) كتابًا. . . وفي خزانه كتب الكاتدرائية في مدينة مامبرغ في سنة 1130م ستة وتسعون كتابًا فقط. أمّا المكتبات الإسلامية الكبرى في

(1)، (2) المصدر السابق ص 71 - 72.

القرن الرابع فكانت كلُّ مكتبة منها تحوي ما بين مائة ألف وستمائة ألف كتاب⁽¹⁾.

وفيم نُشهِدُ الأَجَانِبَ، وندعُ العربَ الذينَ شَهِدوا المكتباتِ وكتبوا عنها بعد أن رَأَوْها رَأَى العَيْنِ، وذكرُوا فيما كتبوا حقائقَ ودقائقَ لا يَعْدِلُها كلامُ المستشرقينَ المُفتونينَ بالأرقامِ. فمِسْكَوِيَهٌ مؤرِّخُ البُوَهِيَّيْنَ تحدَّثَ عن حبشيِّ بن معزِّ الدولة - وهو من صغار الأُمراء - فوصف ما نُهبَ من داره سنة 357هـ فإذا هو مقدارٌ ضخمٌ من الكتب لا يَعْدِلُه ما يضمُّه مركزٌ ثقافيٌّ في العصرِ الحديثِ. يقولُ مِسْكَوِيَه: «كان في جملتها خزانةُ كتبه، وفيها خمسةُ عشرَ ألفَ مجلَّدٍ سوى الأجزاء والمشرَّز غير المجلَّد»⁽²⁾. والمقدسيُّ الرحالةُ المتجولُ بين أقطارِ «مملكة الإسلام» وصَفَ ما رأى في مكتبةِ عُضدِ الدولة فقال: «وخزانةُ الكتبِ حُجْرَةٌ على حِدَةٍ، عليها وكيلٌ وخازنٌ ومُشرفٌ من عدولِ البَلَدِ. ولم يَبْقَ كتابٌ صنَّفَ إلى وقته من أنواعِ العلومِ كلِّها إلاَّ وحصَّلَه فيها. وهي أَرْجُ طویلٌ في صَفَةٍ كبيرة، فيه خزائنٌ من كلِّ وَجْه، وقد أُصِيقَ إلى جميعِ حيطانِ الأَزجِ والخزائنِ بيوتٍ طولُها قامَةٌ في عرضِ ثلاثةِ أذرعٍ من الخَشَبِ المزوَّقِ، عليها أبوابٌ تنحدرُ من فوق، والدفاترُ منصَّدةٌ على الرَّفوفِ، لكلِّ نوعٍ بيوتٌ وفهْرِسْتاتٌ، فيها أسامي الكتبِ لا يَدْخُلُها إلاَّ وَجِيه»⁽³⁾.

وإذا لم نظفر بصورة كهذه الصورة تصف مكتبةَ الصاحبِ فمَنْزلتُه الأَدبِيَّةُ في القَرْنِ الرابعِ تُوحى بأنَّه كانت له مكتبةٌ عامرة، وإلى هذه المكتبةِ قدَّمَ ابنُ فارسٍ واحدًا من أشهرِ كتبه، إذ قال في مقدِّمة (الصاحبِي): «هذا الكتابُ الصاحبِيُّ في فقه اللغة العربيَّةِ وسننِ العربِ في كلامِها. وإتِّمَّ عُنونته بهذا

(1) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع 1/322.

(2) تجارب الأمم لمسكويه 2/246.

(3) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي ص 449.

الاسم، لأنِّي لَمَّا أَلْفَتُهُ أُوْدَعْتُه خزانَةَ الصَّاحِبِ الجليل... تَجْمُلًا بِذَلِكَ وَتَحْسَنًا»⁽¹⁾.

وهكذا يَتَّضِحُ لنا أَنَّ عَصْرَ ابنِ فارسِ اتَّسَمَ بِسَمَتَيْنِ:

أولاهما البَطْشُ الذي رافَقَ دَوْلَةَ بني بُوَيَّه من ظهورها إلى انْدثارها، وما رافَقَ هذا البَطْشُ من زِرايَةٍ بالخِلافةِ العباسية، ونيْلٍ من هيبَتِها.

والثانيةُ ازدهارُ الحِركةِ الفِكريةِ، وما تمخَّضَ عنه هذا الازدهارُ من نُبوغِ العُلَماءِ والأدباءِ، ممَّا أتاحَ لِشَيْخِنَا ابنِ فارسِ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا من أعلامِ هذا العصرِ، فمَنْ ابنُ فارسِ؟ وما صلُّتهُ بدولةِ بني بُوَيَّه؟

(1) الصَّاحِبِي تحقيق السيد أحمد صقر ص 3.

حياة ابن فارس

- اسمه ونسبه.
- موطنه الأول وأسفاره ووفاته.
- شيوخه وتلاميذه.
- سيرته ومذهبه.

أ - مقدمة:

لعلَّ أوَّلَ كاتبٍ تَرَجَمَ حياةَ ابنِ فارسٍ هو أبو مَنْصُور عبدُ الملكِ بنُ مُحَمَّدِ الثعالبيِّ⁽¹⁾ (ت 429هـ)، ولعلَّ أطولَ ترجمةٍ له ما كتبه عنه ياقوتُ بنُ عبدِ الله الحمويُّ⁽²⁾ (ت 626هـ). غيرَ أنَّ ما وقفتُ عليه من كُتُبِ التراجمِ التي تحدَّثتُ عنه أُرْبَى - حتى القرنِ العاشرِ الهجريِّ - على ثلاثينَ كتابًا، وما لم أستطع الوقوفَ عليه من مصادرَ مخطوطةٍ ومطبوعةٍ أُرْبَى على خمسةَ عشرَ كتابًا آخر. والكتبُ التي رجعتُ إليها متفاوتةٌ فقد اجتزأ بعضها من حياته بلمحاتٍ خاطفاتٍ مثل كتاب (البُلغة في أئمة اللغة) لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي⁽³⁾ (ت 817هـ)، وعُنِي بعضها بكتبه وشيوخه وتلاميذه مثل (دُمية القصر وعصرة أهل العصر) لعلِّي بنِ الحَسَنِ الباخري⁽⁴⁾ (ت 467هـ). ولا يتضمَّن ما ذكرته الكتبُ

(1) ترجمة الثعالبي في شذرات الذهب 3/246.

(2) ترجمة ياقوت في سير أعلام النبلاء 22/312.

(3) ترجمة الفيروزباري في البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني 2/280.

(4) ترجمة الباخري في سير أعلام النبلاء 18/363.

والدراسات الحديثة الكثيرة التي درست عصر ابن فارس وحياته ومصنفاته وآراءه في اللغة .

وإذا انطلقنا من مبدأ الاعتماد على أقرب الكتب عهداً إلى ابن فارس، وأوفرها عائده كانت دُمية البخارزي أثر عندنا من كتب التراجم الأخرى التي ظهرت في القرن الخامس الهجري، ففي الفهرست لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي⁽¹⁾ (ت 460هـ) ترجمة في غاية الإيجاز. وفي يتيمة الدهر للثعالبي كلام مسجوع عن ابن فارس أكثره إطرأء، وأقله إخبار عن حياة الرجل، وفيه رسالة من رسائله ليست بذات شأن عظيم.

ب - اسمه :

ذكر البخارزي أن اسمه: «أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين الرازي. وقيل القزويني الزهراوي الأستاذ خري». وليس في كتب التراجم ما يخالف هذا النسب مخالفة ذات شأن. فصالح الدين خليل ابن أيبك الصفدي⁽²⁾ (ت 764هـ) أضاف إلى ألقابه لقباً آخر فقال: «وهو اللغوي»، وابن الجوزي عبد الرحمن بن علي⁽³⁾ (ت 597هـ) ذكر نسبه مضطرباً فقال: «هو أبو الحسين بن أحمد بن زكريا بن فارس» ولم يخف هذا الاضطراب على ياقوت، فقد قال في تفنيد كلام ابن الجوزي: «ولا يعاج به». فاسمه ونسبه الصحيحان إذن ما أثبتته البخارزي، وعن البخارزي أخذ من جاء بعده.

ج - نسبه :

أغفلت كتب التراجم الإشارة إلى نسب ابن فارس، فلم تذكر أعربي هو أم أعجمي؟ لذلك حار الدارسون المحدثون في أصله:

(1) ترجمة الطوسي في سير أعلام النبلاء 334/18.

(2) ترجمة الصفدي في الدرر الكامنة لابن حجر 176/2 رقم الترجمة 1754.

(3) ترجمة ابن الجوزي في سير أعلام النبلاء 365/21.

فمنهم من وصله بالفُرسِ غيرَ مُستند إلى دليل . قال الأستاذُ محمَّد بنُ شَنب : «ومع أنَّه كانَ من أصلِ فارسيِّ إلاَّ أنَّه انتَصَرَ لُنُحاةِ العَرَبِ في مُجَادلاتِهِم معِ الشُّعوبيَّةِ»⁽¹⁾ .

ومنهم من رجَّح انتماءه إلى الفُرسِ ولم يَقطَع . قال المستشرقُ بروكلمانُ : «وعلى الرِّغمِ من أنَّ ابنَ فارسٍ كانَ - فيما يبدو - أعجميَّ الأَصْلِ ، فقد أحبَّ لُغةَ العَرَبِ وتحمَّسَ في دَفْعِ مثالبِ الشُّعوبيَّةِ عَنها»⁽²⁾ .

ومنهم مَنْ آثرَ رَبَطَهُ بالعَرَبِ . قال الأستاذُ هلالُ ناجي : «وبالإجمالِ فإنَّ انتسابَه للعَرَبِ أقربُ للصَّوابِ في رأينا»⁽³⁾ .

وإذا جازَ لنا أنْ نصدِّقَ القائِلينَ بعُجمتهِ وأنْ نَبْحَثَ عن حُججِ تسوِّغِ دَعْوَاهم ظَفِرنا بالحُججِ التَّالية :

- 1 - أولى هذه الحجج أن المصادر لم تنسبه إلى أيَّة أسرة عربيَّة ، ونسبته إلى مدينة (الريِّ) أو منطقة الريِّ الأعجمية ، وسمَّته : أحمد بن فارس الرازيِّ .
- 2 - والثانية أنَّه كان يتكلَّم لغة أهلِ فَرزوين⁽⁴⁾ ، وفَرزوينُ مدينةٌ فارسيَّةٌ معروفة .
- 3 - والثالثة أنَّه وُلِدَ ونَشَأَ في أرضٍ أكثرُ سكَّانِها من العجم .

وهذه الحججُ الثلاثُ لا يخلو ظاهرُها من قُدرةِ على الإقناع ، غيرَ أنَّها في الوقتِ نفسه لا تبرأ من ضَعْف ، فانتسابُ العلماءِ والأدباءِ إلى المُدنِ لم يكنْ يعني انتماءهم إليها وإلى أهلها . فصاحبُ الأغانِي «العلامةُ الإخباريُّ أبو الفرجِ

(1) دائرة المعارف الإسلامية 1/357 .

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2/265 .

(3) مقدمة متخيِّر الألفاظ 7 .

(4) إنباه الرواة للقفطي 1/92 .

عليّ بن الحسين ابن محمّد القرشيّ الأمويّ»⁽¹⁾ نُسِبَ إلى مدينة أَصْبَهَانَ، فَطَمَسَتْ نَسَبَهُ إلى المدينة الأعجميّة أَصْلَهُ الْقُرَشِيّ الْأُمَوِيّ. وَالْخَطِيبُ التَّبْرِيْزِيّ الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ شَارَحَ حِمَاسَةَ أَبِي تَمَّامٍ «أَصْلُهُ مِنْ تَبْرِيْزٍ وَنَشَأَتْهُ وَوَفَاتَهُ بِبَعْدَادٍ»⁽²⁾ وَهُوَ «عَرَبِيٌّ مِنْ شَيْبَانَ»⁽³⁾ اسْمُهُ «يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى بْنِ بَسْطَامِ الشَّيْبَانِيِّ أَبُو زَكْرِيَا»⁽⁴⁾ وَمَعَ ذَلِكَ طَعَتْ نَسَبَهُ إِلَى (تَبْرِيْزِ) عَلَى نَسَبِهِ إِلَى بَنِي شَيْبَانَ، حَتَّى كَادَتْ نَسَبَةَ الْأَرْضِ تَمْحُو نَسَبَةَ الدَّمِّ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقَدِّسِيّ أَضَافَتْ الْأَسْفَارُ الطَّوِيلَةَ إِلَى نَسَبِهِ الْعَرَبِيِّ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ لَقَبًا وَنَسَبًا⁽⁵⁾. وَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ تَكُونَ نَسَبَةُ ابْنِ فَارِسٍ إِلَى الرَّيِّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

أَمَّا مَعْرِفَةُ الشَّيْخِ لُغَةَ الْقَزَاوَنَةِ فَمَرْدُودَةٌ إِلَى الْمُعَايِشَةِ وَإِلَى طُولِ الْعِشْرَةِ، وَنَحْنُ نَرَى فِي عَصْرِنَا هَذَا كَيْفَ يَكْتَسِبُ الْمَهَاجِرُونَ الْعَرَبُ لُغَاتِ الْأُمَمِ الَّتِي يَعَايِشُونَهَا فِي مَوَاطِنِهَا. وَنَرَى كَيْفَ يُحَسِّنُ أَبْنَاؤُهُمْ مِنْ بَعْدِ هَذِهِ اللَّغَاتِ. وَعِنْدِي أَنَّ قَوْلَ الْقَفْطِيِّ: «كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ الْقَزَاوَنَةِ»⁽⁶⁾ لَا يَعْنِي أَصَالَةَ هَذِهِ اللَّغَةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَعْنِي طُرُوءَهَا عَلَى لِسَانِهِ. إِذْ لَا يَقَالُ عَنِ الْقُرَشِيِّ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ الْقُرَشِيِّينَ.

وَأَمَّا مَوْلَدُهُ وَنَشَأَتُهُ فِي إِقْلِيمِ أَكْثَرُ سَكَانِهِ أَعَاجِمٌ فَحِجَّةٌ غَيْرُ قَاطِعَةٍ. فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُؤَرِّخُونَ الْقَدَمَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ، عَلَى أَنَّ مَجْمُوعَاتٍ مِنَ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ كَانَتْ قَدْ هَاجَرَتْ مَعَ حَرَكَةِ الْفَتْحِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، وَقَطَّنَتْ أَقَالِيمَ الْعَجَمِ. كَتَبَ نَصْرُ بْنُ سَيَّارٍ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ آخِرِ خُلَفَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ: «أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي وَمَنْ

(1) سير أعلام النبلاء 201/16.

(2) عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية للدكتور ناجي معروف 255/3 - 256.

(3) المرجع السابق.

(4) معجم الأدياء لياقوت 25/20.

(5) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي 41.

(6) أنباه الرواة 92/1.

معي من عشيرة أمير المؤمنين في موضع من (مرو) على مَجْمَع الطريق، وَمَحَجَّةِ الناسِ العُظْمَى من مختلف القوافل والرُّسُلِ والجنود من العراق في حائطٍ قد خَنَدْتُ فيه على نَفْسِي ومن معي. وعن يميني وشمالي قُرَى بني تميم وسائر أحياءٍ مضر. وليس يشوبهم غيرهم إلا قُرَى على حَدِّهم خاملة الذكر فيها خُرَاعَةٌ»⁽¹⁾.

وقال أستاذنا الدكتور شاكر مُصطفى: «أما من الناحية العنصرية فإنَّ العربَ الذين خَرَجوا من الجزيرة قد توزَّعوا مَجْموعاتٍ قَبَلِيَّةً صغيرة وكبيرة انتشرت في خُرَاسَانَ وفارس... وكَوْنَتْ في مختلفِ هذه المناطق طبقةً واضحةً من المستوطنين»⁽²⁾.

وإذا كان النَّصَانِ السابقانِ يُشيرانِ إلى استيطانِ القبائلِ العربيَّةِ في قَرَى أو أحياءٍ مستقلةً من الأقاليمِ الأعجميةِ فإنَّ نصوصاً أخرى توضحُ كيف امتزجتْ هذه القبائلُ بالأعاجم من سكانِ المدن، قال أحمد أمين: «وكذلك سائرُ البلادِ أصبح فيها العنصرُ العربيُّ والعنصرُ الأجنبيُّ ممتزجينِ تمامَ الامتزاجِ في فارس والشام ومصر والمغرب»⁽³⁾.

وهكذا تَضَعُفُ الحُجَجُ التي اعتمدَ عليها القائلونَ بعُجمَةِ ابنِ فارسٍ أو الحججُ التي يمكنُ أن يكونوا قد اعتمدوا عَلَيْها حينما رأوا هذا الرأي. وضعفُها لا يعني سقوطها، ولا يعني بالضرورة أنَّ ابنَ فارسٍ عربيٌّ في الصميم، لكنه يفتحُ أمامَ نسبته الحائرةِ المحيرةِ باباً يُفضي بها إلى العُروبةِ «فنستطيعُ أنْ نَفْهَمُ أو أنْ نَعْلَمَ علماً ظنيّاً»⁽⁴⁾ أنَّه عربيٌّ لأُمورٍ منها:

(1) أخبار الدولة العباسية لمؤلف من القرن الثالث الهجري 311.

(2) دولة بني العباس للدكتور شاكر مصطفى 18/1.

(3) فجر الإسلام لأحمد أمين 93.

(4) من كتاب (ابن تيمية) ألفه محمد أبو زهرة 18.

1 - إيمانُ ابنِ فارس بأنَّ اللغةَ العربيةَ أرقى اللغاتِ وأقدرُها على الإبانة، وبأنَّ اللغةَ الفارسيَّةَ عاجزةٌ عنِ مطاولتها: «وإنَّ أردتَ أنَّ سائرَ اللغاتِ تبينُ إبانةَ اللغةِ العربيةِ فهذا غلطٌ، لأنَّا لو احتجنا إلى أن نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسيَّةِ لما أمكننا ذلك إلاَّ باسمٍ واحدٍ. ونحن نذكر للسيف بالعربيَّةِ صفاتٍ كثيرة. وكذلك الأسدُ والفرسُ وغيرُهما من الأشياءِ المسماةِ بالأسماءِ المترادفة. فأين هذا من ذاك؟ وأين لسائر اللغات من السَّعةِ ما للغة العرب؟»⁽¹⁾. ولا يقول مثلَ هذا القول إلاَّ عربيٌّ يعتزُّ بلسانه وبيانه، أو أعجميٌّ فتنته فصاحة العرب حتى غدا عربيَّ اللسان والجنان.

2 - دفاعه عن عرب العصر الجاهليِّ، وادِّعائه أنَّ هؤلاء القدماء الموصوفين بالجاهليَّة كانوا يعرفون النحوَ والعروضَ، وأنَّ علماء القرن الثاني جدِّدوا ما رثُّ من هذين العِلْمين، وأكملوا الناقصَ: «فإنَّ قال قائل: فقد تواترت الرواياتُ بأنَّ أبا الأسودِ أوَّلَ من وضعَ العربيَّةَ، وأنَّ الخليلَ أوَّلَ من تكلمَ في العروض قيل له: نحن لا ننكرُ ذلك، بل نقولُ: إنَّ هذين العِلْمين قد كانا قديمًا، وأتتْ عليهما الأيامُ، وقلَّ في أيدي الناس، ثم جدَّهما هذان الإمامان»⁽²⁾. فابنُ فارس لا يعتزُّ بحضارة العربِ الإسلاميَّةِ فحسب، ولا يفاخرُ بعلومهم التي فجَّرها القرآنُ الكريم والحديثُ الشريف فحسب بل يعتزُّ بعرب الجاهلية ويبرِّز بهذا الاعتزاز أشدَّ المنافحين عن العروبة تعصُّبًا، وأكثرهم غلوًّا.

3 - تحريمه قراءة القرآنِ في الصلاة بالفارسيَّة، لأنَّ الفارسيَّةَ ترجمةٌ غير مُعجزة للنصِّ العربيِّ المعجز: «فلا وجهَ لقول من يُجيزُ قراءة القرآنِ في صلاته بالفارسيَّةَ، لأنَّ الفارسيَّةَ ترجمةٌ غير معجزة. وإنَّما أمرَ اللهُ جلَّ

(1) الصاحبيِّ 16 - 17.

(2) الصاحبيِّ 13.

ثناؤه بقراءة القرآن العربيِّ المعجز»⁽¹⁾. فلو لم يكن الشيخ عربياً أو أعجمياً أنساه حبُّ العروبة عجمته، ونسخ إيمانه بلغة القرآن كلَّ انتماء لما قال هذا الكلام في كتابٍ يقدمه إلى صاحب ابن عباد الوزير الأعجمي في الدولة الديلمية.

4 - تفضيله الشعر العربيَّ على أيِّ شعرٍ آخرَ وتعليلُ التفضيلِ أنَّ الشعرَ العربيَّ حَفِظَ أنسابَ العرب: «بلى، الشعرُ العربيُّ ديوانهم وحافظُ مآثرهم ومقيّدُ أحسابهم»⁽²⁾. فللنَّسبِ مكانةٌ عند ابن فارسٍ والحِفاظُ عليه مأثرةٌ من مآثر العربِ المعْدودة: «وللعربِ حفظُ الأنسابِ وما يُعلمُ أحدٌ من الأممِ عُني بحفظِ النسبِ عنايةَ العربِ. قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾»⁽³⁾. فهي آيةٌ ما عمِلَ بمضمونها غيرهم»⁽⁴⁾. ولو كان ابنُ فارسٍ أعجمياً لما أبرز هذه المأثرة، ولا عدّها فضيلةً من الفضائلِ التي تفرّد بها العرب.

5 - اعتزازه بحضارة العربِ وبعلمهم التي تفجّرت من القرآن والحديث، وذهابه إلى أنَّ الشعرَ العربيَّ وحده يُفضّلُ الدخيلَ من علوم الأعاجم كالفلسفة والرياضيات والتنجيم والفلك: «ومن عرف دقائقه (يعني الشعرَ العربيَّ) وأسراره وخفياه علم أنه يُربي على جميع ما يَبْجَحُ به هؤلاء الذين يتحلون معرفة حقائق الأشياء من الأعداد والخطوط والنقطة التي لا أعرف لها فائدة، غير أنها مع قلة فائدتها تُرقِّق الدين، وتنتج كلَّ ما نعوذُ بالله منه»⁽⁵⁾.

(1) الصاحبى 47.

(2) الصاحبى 77.

(3) سورة الحجرات، الآية 13.

(4) الصاحبى 77.

(5) الصاحبى 77.

6 - التنويهُ بخلق العرب كالعقّة والطهارة، والتعريضُ بالأعاجم الذين كانوا قبل الإسلام يستبيحون الأخواتِ والبناتِ: «ومما خصَّ اللهُ جلَّ ثناؤه به العربَ طهارتُهُم ونزاهتُهُم عن الأذناس التي استباحها غيرُهُم من مخالطة ذوي المحارم. وهي منقبةٌ تعلق بجمالها كلُّ مآثرة. والحمدُ لله»⁽¹⁾.

7 - الترفعُ عن التزلفِ إلى الأمراءِ والوزراءِ في دولةِ بني بويه الديلمية الأعجمية، وبراءةُ شعره من آثارِ الشعوبية. ولو كان في دمه قطرةٌ أعجمية لباهى بها، أو لجعلها شفيعةً عند الحكام. فقد رأينا في ذلك العصر من يتقربون - وهم عربٌ أقحاحٌ فصاح - إلى بني بويه، ويلوكون ألفاظَ الأعاجم يتودّدون بها إلى الديلم. وحسبنا أن نُصغي إلى أبي الطيّب المتنبيّ حاملِ اللواء القوميّ في عصرِ ابن فارس، وهو يتعنّى في مدحِ عضدِ الدولة البويهيّ بألفاظٍ أعجمية فيقول:

أبا شجاعِ بفارسٍ عضدِ الدّولةِ فنّاخسرَ وشهناشاهها
أسامياً لم تزدّه معرفةً وإنّ مالذةً ذكّرناها⁽²⁾

فأيةُ لذةٍ غيرِ الزلفى والطّمعِ في أن يفرعَ السمعَ العربيّ إيقاعُ هذه الألفاظِ؟

ونحن - على كثرةِ الأدلّةِ التي سُقناها - لا ننكر أنّها قاصرةٌ عن القطعِ بعروبةِ ابنِ فارس. غيرَ أنّنا إذا قسناها بالحججِ المُعارضة لعروبه كانت أرجحَ منها وأوضحَ. وهذا الرجحانُ يقوّي عندنا انتماءه إلى العربِ، ويدفعنا إلى القولِ على سبيلِ الإنصافِ لا التعصّب: إنّ ابنَ فارسٍ عربيٌّ على سبيلِ الرجحانِ لا القطعِ، وهو - إنّ لم يكنْ عربيّاً الحسبِ والنسبِ - فقد كان عربيّاً اللسانِ والجنانِ. ونحن بهذا الرجحانِ آخذون إلى أن نظفرَ بأدلةٍ دامغةٍ تحسّم الخلافَ.

(1) الصاحبيّ 77.

(2) ديوان المتنبي شرح العكبري 275/4.

ج - موطنه الأول :

في موطن ابن فارس الأول أقوالٌ مختلفةٌ، يمكنُ تخليصها على النحو التالي :

1 - أول هذه الأقوالِ وأوهاها أنه من هَمَذَانَ . ذكر ذلك الباخريّ في دُمِيّة القصر : «قال أبو عبيد الله الحميديّ سمعتُ أبا القاسم سعدَ بنَ عليّ بنِ محمّد الزنجاني يقول : كان أبو الحسينِ أحمدُ بنُ فارس الرازيّ من أئمةِ أهلِ اللغة في وقته . . . وأصلُه من هَمَذَانَ ، ورحلَ إلى قَزْوِينَ» . وروى الخبرَ نفسه بلا سند عليّ بنُ يوسف القفطيّ⁽¹⁾ (ت646هـ) فقال : «وأصلُه من هَمَذَانَ ورحلَ إلى قَزْوِينَ» وَيُخَيَّلُ إلينا أَنَّ هَمَذَانَ لم تكن وطنه منذُ وُلِدَ، بل كانت سكّنه حين شَبَّ، وأنه انتقل منها إلى الريّ .

2 - والقول الثاني أَنَّهُ وُلِدَ في قريةٍ من قرى الريّ اسمها (أستاذ خُرذ)⁽²⁾ . ذكر هذا الكلامَ الدكتورُ مصطفى الشويميّ، وعزاه إلى معجم البلدان لياقوت، وعُدَّتْ إلى معجم ياقوت فما ظفرت بنصّ صريح، وظفرتُ في دُمِيّة القصر بما يوحي بذلك، فقد جاء في الدُمِيّة : «أبو الحسين الرازي، وقيل : القزويني والزهرأوي والأستاذ خرزّي»⁽³⁾ ففي قوله : الرازي والأستاذ خرزّي ما يدفَع إلى الظنِّ بأنَّ لقول الشويميّ وجهًا من الصّحّة .

3 - والثالث أَنَّهُ من قزوين . ذكر ذلك القفطيّ نفسه وأنكره إذ قال : «واختلفوا في وطنه، فقيل : كان من قزوين، ولا يصحُّ ذلك . وإنّما قالوه، لأنّه كان

(1) ترجمة القفطي في سير أعلام النبلاء 227/23 .

(2) كذا رسمها ياقوت وضبطها في معجم البلدان 174/1 وفي أكثر المصادر ترد (خرز) . بالزاي . ومجمع البلدان معتمدنا في ضبط أسماء البلدان الواردة في هذه الدراسة .

(3) دمية القصر 1479/3 .

يتكلم بكلام القزاونة»⁽¹⁾ وعن البخارزي روى ياقوت⁽²⁾ القول نفسه، ولم يأخذ به .

4 - والرابع أنه من رُستاقِ الزهراءِ من القرية المدعوة (كُرسفَ جَيَانَا بَادَ). ورد هذا القولُ في القفطي، وأيده ياقوت بنصِّ مكتوب على نسخة من نُسَخِ المُجَمَلِ لابنِ فارس جاء في هذا النص: «من القرية المعروفة بِكُرسُفَةَ⁽³⁾ وَجَيَانَا بَادَ⁽⁴⁾، وقد حضرتُ القريةَ مرارًا، ولا خلافَ أَنَّهُ قروِيٌّ»⁽⁵⁾. وقد يكونُ هذا القولُ أصحَّ الأقوالِ لأمرٍ منها: هذه الكلمةُ التي رواها ياقوتُ عن نسخةٍ من نسخِ المُجَمَلِ «ولا خلافَ أَنَّهُ قروِيٌّ» وسواءُ أكانت كرسف جياناباذ قريةً واحدةً أم قريتين، فزيارةُ صاحبِ النصِّ تثبتُ وجودَ القريتين في منطقةِ الريِّ على الأقل، وتوهمُ بانتماء ابنِ فارس إلى (كرسف وجياناباذ) على أنَّهما قريتان، أو إلى كرسف جيانا باذ على أنَّها قرية واحدة. وممَّا يقوي صحَّةَ هذا الرأيِ إقرارُ ابنِ فارسِ نفسه بانتمائه إلى (كرسفا) في خبر رواه أحدُ تلامذةِ الشيخ - جاء في معجم الأديباء: «حدَّثني والدي محمَّد بن أحمد - وكان من جملةِ حاضري مجالسه - قال: أتاه آتٍ، فسأله عن وطنه، فقال: كرسف. قال فتمثَّل الشيخ:

بلادُ بها شدَّت عليَّ تمائمي وأولُ أرضٍ مسَّ جلدي ترابها
وكتبه مِجْمَعُ بَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بِخَطِّهِ فِي شَهْرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةِ ستِّ

(1) أنباه الرواة 86/1 .

(2) معجم الأديباء 92/4 .

(3) ضبط (كُرسُفَةَ) من مُعْجَمِ البلدان 451/4 وجاء فيه: «وهو في اللغة اسمٌ للقطنِ واسمٌ موضع» .

(4) وضبط (جياناباد) من مُعْجَمِ الأديباء 92/4 وهي فيه بالدال المهملة وفي المصادر الأخرى بالمعجمة . وبالمعجمة أخذنا في حديثنا عن ابن فارس لكثرة المصادر التي أعجمتها .

(5) معجم الأديباء 92/4 .

وأربعين وأربعمائة⁽¹⁾ وعلى هذا الأساس يمكن أن نرجح الرأي القائل: إن موطنه الأول قرية من قرى الري على خلاف في اسم القرية، وأن نجعل نسبته إلى قروين قولاً يحتمل التصديق، لأن ابن فارس كان يتكلم بكلام القراونة. فاللهجة التي يجري بها اللسان في الطفولة أعلق به من اللهجات التي ينطقها في الكهولة.

أما سنة ولادته فلم يذكرها أحد من الأقدمين، وذكر الدكتور مصطفى الشويبي أن إبراهيم بن علي بن محمد المشهور بابن فرحون⁽²⁾ (ت 799هـ) صاحب الديباج المذهب حدّد ولادته بين سنة 306 وسنة 308هـ. ويبقى هذا التحديد موضع شك، لأن ابن فرحون يُعدُّ متأخراً فيبينه وبين ابن فارس ثلاثة قرون فكيف عرف ما جهله الثعالبي والباخرزي؟ وذكر الأستاذ مختار الدين أحمد⁽³⁾ أن حياته امتدت بين (329 - 395هـ) ولم يُشر إلى المصدر الذي استقى منه. ويبدو أن كلام ابن فرحون أقرب إلى الحق، لأن القول بأن مولده كان سنة (329هـ) يعني أنه درس على القطان وعمره ثلاث سنوات. فقد روى ياقوت في خبر سنذكره بعد صفحاتين أن ابن فارس سمع من القطان «يوم الأحد منتصف رجب سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة»⁽⁴⁾ ولهذا نرجح أنه ولد سنة (306هـ) أو (308هـ).

د - أسفاره:

وإذا كان تحديد مولده زماناً ومكاناً صعباً فإن تتبع أسفاره أصعب. فكتب

(1) المصدر السابق 93/4 والبيت لرقاع بن قيس الأسدي. ورؤي في اللسان (نوط/تمم): بلاد بها نيطت.

(2) ترجم له الزركلي في الأعلام 47/1.

(3) مجلة المجمع العلمي الهندي المجلد الأول/الجزء الأول ص 148.

(4) معجم الأدباء 12/221.

التراجم تذكر أسماء المُدن التي زارها أو أقامَ فيها، لكنّها لا تحدّد أزمانَ حلّه في هذه المُدن وأزمانَ ترحُّله عنها. ومع ذلك فإنَّ الاستقراءَ والموازنة بينَ كُتب التراجم قد يُساعدان الباحثَ على ملاحقة الرَّجُل في حلّه وترحالِه، ورسم مخطّطٍ للبلاد التي عاش فيها متعلِّماً ومعلِّماً.

من أهمّ الكتب التي عُنيَتْ بأسفارِ ابن فارس دُمَيْةُ القصر للباخرزيّ والوافي بالوفيات للصفديّ. وفي العَصْرِ الحاضر حاولَ الدارسونَ أن يتتبعوا خُطواتِ الرَّجُل في أسفاره فوقَ بينهم اختلافٌ في مرحلة الطلب، واتفقَ في مرحلة التدريس.

جعلَ الدكتور مصطفى الشويميّ مولده في قزوينَ، ورأى أنّه انتقلَ من قزوينَ إلى بغدادَ، ثم عادَ إلى قزوينَ، ومنها ارتحلَ إلى زَنْجانَ فهَمَدانَ. وجعل مُقامه في المرحلة الأخيرة في الرّي⁽¹⁾.

ونقله محقق المجلد من موطنه الأوّل (كرسف جياناباذ) إلى قزوين فأصْبَهانَ فزَنْجانَ، ومنها إلى مِيانجَ فبغدادَ فهَمَدانَ⁽²⁾. ووافق الشويميّ على جعل مُقامه آخرَ عمره في الرّي.

ورأى الدكتور محمّد مصطفى رضوان أنّه سافرَ من موطنه الأوّل كُرسفَ أو هَمَدانَ إلى قزوينَ فزَنْجانَ، ومن زَنْجانَ إلى مِيانجَ فبغدادَ فهَمَدانَ، ثم استقرَّ في الرّي حتى لقيَ وجّهَ ربّه⁽³⁾.

وإذا رجَّحنا أنّ موطنه الأوّل قريّة كرسف جيانا باذ فإننا نرجّح أنّ قزوينَ موطنه الثاني لأمرٍ: أولها أنّه كان يتكلّم بكلام القزّاونيّة، والثاني قربَ قزوينَ من منطقة الرّي التي فيها قريته، والثالثُ أنّه تلقى عن أبيه مبادئَ العِلْم، وهو ما يزالُ

(1) مقدمة الصاحبى للشويميّ 7 - 8.

(2) مقدمة المجلد 12.

(3) العلامة اللغويّ ابنُ فارس 37.

في كَنَفِ أُسْرَتِهِ التي كانت تعيش في قَزْوِينَ . قال الصَفْدِيُّ : «سمع بقزوين أباهُ وَعَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلْمَةَ الْقَطَّانِ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مِهْرَوَيْهِ ، وَأَحْمَدَ بْنَ عَلَالٍ ، وَعَيْرَهُمْ»⁽¹⁾ وقال القَفْطِيُّ : «وأصله من هَمْدَانَ ورحل إلى قزوين . . . فأقام هناك مدَّة»⁽²⁾ ومن عبارة القفطي الأخيرة نستطيع أن نستنبط أنه أقام في قزوين فترة غير قصيرة ، أمكنته من إتقان كلام القزاونية ، وأتاحت له القراءة على أبيه وعلى ثلاثة من الشيوخ أبرزهم القطان الذي روى عنه ابن فارس في ثمانية من كتبه على الأقل .

ويبدو أن ابن فارس قرأ في أثناء إقامته بقزوين على شيوخ آخرين ، منهم أحمد بن محمد مولى بني هاشم الذي روى عنه في الصحيح فقال : «أخبرني أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين»⁽³⁾ . لكننا لا نستطيع أن نحدد زمان إقامته بقزوين تحديداً دقيقاً ، ونستطيع أن نزعَم أنه عاش فيها سنة 332هـ . قال ياقوت في معجم الأدباء : «قال ابن فارس : حدثني أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان رحمه الله بقزوين في مسجدهم يوم الأحد منتصف رجب سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة»⁽⁴⁾ . ونستطيع أن نزعَم أن ابن فارس لم يقيم في قزوين إقامة متصلة . بل كان يذهب منها ويعود إليها . لأنها موطن أسرته ، ولأنها تتوسط المدن والأصقاع التي كان يضطرب بينها ، ولأنه قرأ على محمد بن الحسين الفقيه في بغداد قبل سنة 330هـ . وهذا الشيخ كان قد لزم مكة بعد عام 330هـ إلى أن مات⁽⁵⁾ فيها . وهكذا نزعَم أن ابن فارس أقام في قزوين قبل زيارة بغداد ، وبعد عودته منها .

(1) الوافي بالوفيات 7/ 278 .

(2) إنباه الرواة 1/ 92 .

(3) الصحيح 33 .

(4) معجم الأدباء 12/ 221 .

(5) الأعلام 6/ 328 .

ويبدو أنه انتقل من قزوینَ إلى زنجانَ، قال القفطيُّ: «فأقام هناك (أي في قزوین) مدَّةً، ورحل إلى زنجان إلى أبي بكرٍ أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب»⁽¹⁾. وقد أغفل الصفديُّ هذه الرحلة إلى زنجان كما أغفلها ياقوت من قبل، غير أنَّ في كلام ياقوت نصًّا على أنه أخذ عن راوية ثعلب، فقد قال: «أخذ أحمد بن فارس على أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب»⁽²⁾. وليس في هذا النص ما يؤيد أن ابن فارس ارتحل إلى زنجان بعد إقامته بقزوین، ولا ما يؤيد أنه أخذ عن راوية ثعلب في قزوین لا في غيرها من المدن. ومما يُضعف خبر القفطي ما نقله مُحقق المجلد عن مخطوطة المستفاد من تاريخ بغداد، ففي كلامه ما يوحي أنه رحل إلى أصفهان بعد إقامته في قزوین، ومن أصفهان انتقل إلى زنجان. قال الأستاذ محمد زهير سلطان: «فقد رحل إلى قزوین ليدرس على كبار علمائها من أمثال أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان، وسمع بأصفهان أبا القاسم سليمان الطبراني، ورحل إلى زنجان ليتلمذ على شيخه أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب»⁽³⁾.

وبقي من المدن التي زارها ابن فارس في فترة التعلُّم والطلب مدينتان: أولاهما ميانج والثانية بغداد.

أما (ميانج) فقد ذكرها القفطيُّ بعد زنجان فقال: «ورحل إلى زنجان إلى أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب، ورحل إلى ميانج، ومن شيوخه أحمد بن طاهر بن المنجم أبو عبد الله»⁽⁴⁾. ويخيل إليَّ أن ابن فارس لم يزر ميانج، ولم يطلب فيها الحديث، وأنَّ في الخبر السابق تصحيفين: الأول في اسم الموضع، والثاني في اسم الشيخ المنسوب إلى هذا الموضع. وقد صحَّح

(1) إنباه الرواة 92/1.

(2) معجم الأدباء 82/4.

(3) مقدمة المجلد 12/1.

(4) إنباه الرواة 92/1.

التصحيّف الثاني الدكتورُ رمضانُ عبدُ التّواب في مقدّمة الفرق⁽¹⁾، ولم يفتن الدارسون إلى الأوّل، ولم يصحّحوا التصحيّف الطارئ على اسم البلد الذي حوّله إلى ميانج. فأنا أزعم أنّه (ميانة)، لأنّ ميانج كما قال ياقوت: «أعجميّ لا أعلم معناه. قال أبو الفضل: مَوْضِعٌ بالشّام، ولست أعرفُ في أيّ مَوْضِعٍ منها»⁽²⁾. وممّا أوهم الدارسين بارتحال ابن فارس إلى ميانج قولُ ياقوت وهو يذكرُ المنسوبين إلى ميانج: «... وأبو عبد الله أحمدُ بنُ طاهر النجم الميانجي»⁽³⁾. أقول: إن نسبة الشيخ صحيحة، لكنّ النسبة إلى (ميانة) لا إلى ميانج، إذ من غير المعقول أن يؤمَّ ابنُ فارس هذا المَوْضِعَ المجهولَ من الشّام ليقابلَ شَيْخَه فيه. ولا أستبعد كذلك أن تكونَ نسبة الشيخ إلى (ميانج) صحيحة لكنه لم يكن فيها حينما قرأ عليه ابنُ فارس، فالميانجيّ «رحال جوال» كما وردَ في سير أعلام النبلاء⁽⁴⁾، وهو «محدثٌ أذربيجان» كما وردَ في شذرات الذهب، ولم يقل أحدٌ إنّه محدث الشّام، أو أقام بالشّام. وإذا كان ابنُ فارس قد زارَ هذا الموضع في الشّام فكيف زاره ولم يزُر الحواضر الكبرى كحلب ودمشق وحمص وفيها من فيها من رجال الفكر؟ وكيف قطع ما بين زنجان وميانج من جبال وفلوات وحواضر ولم يُشير إلى أيّة مدينة من مدنها؟

ومع أنّ كلامَ ياقوت هو الذي أوهم الدارسين فإنّ فيه ما يصحّحُ هذا الوهم إذ قال: «وقد نُسب إلى ميانة ميانجي»⁽⁵⁾ وقال في الصفحة التالية: «ميافة بكسر أوله وقد يُفتح، وبعد الألف نون، والنسبة إليه ميانجي، كالذي قبله، وهو بلدٌ بأذربيجان، معناه بالفارسية الوسط. وإنما سُمّي بذلك لأنّه متوسط بين مراغة

(1) وقع التصحيّف في لفظ النجم، فقد صحّف إلى المنجم مقدمة الفرق 9.

(2) معجم البلدان ميانج - ميانة 238/5 - 240.

(3) المصدر السابق 240/5.

(4) سير أعلام النبلاء 171/16.

(5) معجم البلدان 238/5.

وتَبْرِيَزَ، وأنا رأيتها، وهو منها مثلُ زاوية إحدى المثلثات»⁽¹⁾ ولهذا فإني أزعّم أنّ ابنَ فارسٍ لم يُرز (ميانج)، وأنّ مُضَطَّرِبَه ومستراده البلادُ المُحدِقة بالشاطئ الجنوبيّ لبحر الخزر، كالريّ وأذربيجان، وميانة مدينةً من مُدن أذربيجان، وفيها، أو في غيرها من حواضر أذربيجان، لقي شيخه الميانجي .

وأما بغداد فقد رحل إليها ابنُ فارسٍ في سبيل طلب الحديث، غير أنّ زمان رحيله إليها غيرُ محدّد. والخبرُ المروئيّ عن ابن فارس نفسه لا يساعده على التحديد. جاء في معجم الأدباء: «قال يحيى بنُ مندّة الأصبهانيّ: سمعتُ عمّي عبد الرحمن بنَ محمّد العبديّ يقول: سمعت أبا الحسين أحمد بنَ زكريا بنِ فارسٍ يقول: دخلتُ بغدادَ طالباً للحديث، فحضرتُ مجلسَ بعضِ أصحابِ الحديث، وليستُ معي قارورة، فرأيت شاباً عليه سِمةُ جمال، فاستأذنته في كُتُبِ الحديث من قارورتيه، فقال: من أنبسط إلى الإخوان بالاستئذان فقد استحقَّ الحرمان»⁽²⁾. ومع أنّ ابن فارس لم يحدّد الزمانَ فقد استنبط الشويميّ أنّ رحلته إلى بغداد سبقتُ سفره إلى قزوین، فقال: «ففي شبابه رحل إلى بغداد لتلقي الحديث، ثم نجاهه بقزوین لدى أستاذِه القطن»⁽³⁾. وقد يكون لهذا الاستنباط ما يسوغه، فالرحلة من الريّ إلى بغداد شاقّة يصلح لها شابٌ في مقتبل العمر، يدخلُ مجلسَ العلم على استحياء. ويقعدُ بين أمثاله من التلاميذ الشباب على استحياء. ولو كان كهلاً ما استطال عليه شابٌ (عليه سِمةُ جمال) فردّه هذا الردّ الجافي. وقد يكون لهذا الاستنباط ما يدفعه، لأنّ انتقالَ هذا الفتى القرويّ من قريةٍ صغيرة إلى بغداد حاضرة الدنيا طفرةٌ لا توافقُ منطبقاً في الطلب.

ولهذا جعلَ محمد زهير سلطان سفره إلى بغداد خاتمة المطاف في مرحلة

(1) معجم البلدان 5/ 240.

(2) معجم الأدباء 4/ 89.

(3) مقدمة الصاحبى (طبعة بيروت 7).

الطَّلَب. وليس في كتب التراجم ما يقطعُ بذلك، فقد ذكر الصَّفديُّ رحلته إلى بَغدَادَ في معرض الحديث عن شيوخه الذين لَقِيَهُمْ وأخذَ عنهم فقال: «وبغدادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدَّورِيُّ»⁽¹⁾. وربّما كان الدَّورِيُّ هو المحدث الذي ذكره ياقوت، وربّما كانَ فقيهاً أو عالماً من علماء اللغة. والخلاصةُ أنّ سفره إلى بغدادَ حقٌّ لا شكَّ فيه، غيرَ أنّ زمانَ⁽²⁾ السفر يحتاجُ إلى تحديدٍ بعدَ بحثٍ واستقصاء، لا تساعدُ عليهما كتبُ التراجم، كما لا تساعدُ على إثباتِ رحلتهُ الشيخُ إلى مدينةِ الموصل، وهي الرحلة التي استنبط وقوعها المحققُ عبدُ السلامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ في حديثه عن حياةِ ابنِ فارسٍ إذ قال: «ومن تلاميذه أيضاً عليُّ بْنُ القاسِمِ المَقْرِي وقدُ قرأَ عليه كتابه (أوجز السير لخير البشر) المطبوع في الجزائر وبمباي. ويُفهم من هذا الكتاب أنّ ابنَ فارسٍ أقامَ في مدينةِ الموصلِ زماناً، وقرأَ عليه المَقْرِي في هذا الكتاب»⁽³⁾ فإذا كانَ قد رحَلَ إلى الموصلِ فإنَّ رحلتهُ هذه يمكنُ أن تكون امتداداً لرحلته إلى بغدادَ في طريقِ ذهابه أو في أثناءِ إيابه. ولم نجدُ في المصادر الأخرى ما يثبتُ وقوعَ الرحلة، ولهذا ذكرناها - والتَّبعَةُ على عبد السلامِ هَارُونَ - على سبيلِ الاحتمالِ لا القطع، وتبقى كذلك إلى أن نَظْفَرَ بما يثبتها على سبيلِ اليقين.

وإذا جازَ أن نَفْصِلَ مرحلةَ الطَّلَبِ عن مَرَحَلَةِ التدريس - وهو فَصْلٌ غيرُ دقيق - قلنا: إنّ ابنَ فارسٍ استقرَّ للتدريس والتصنيف في هَمَدَانَ. قال ابنُ خَلِّكان: «وكان مقيماً بهَمَدَانَ»⁽⁴⁾. ومع أنّهُ أقامَ في هذه المدينة ما شاءَ اللهُ أن يقيمَ فإنّه لم يُنسَبَ إليها كما نُسِبَ إلى غيرها.

(1) الوافي بالوفيات للصَّفدي 278/7.

(2) ذكرنا في أثناء المناقشة التي عقدناها حول سفر الشيخ إلى قزوين أنّ رحلته إلى بغداد كانت على سبيل التخمين لا اليقين قبل سنة 330هـ. والله أعلم.

(3) مقدمة المقاييس 9.

(4) وفيات الأعيان 118/1.

ثم تعرّف ابن فارس إلى وزير ركن الدولة البويهّي ابن العميد أبي الفضل محمّد بن الحسين (ت360هـ)، وأصبح واحداً من جلسائه المقربين. قال الثعالبي في حديثه عن ابن العميد: «وكان كلُّ من أبي العلاء السروي، وأبي الحسن العلويّ العباسي، وابن خلاد القاضي، وابن سَمَكَة القُمّي، وأبي الحسين ابن فارس، وأبي محمد مندو يختصُّ به، وينادُمُه، ويكاتبه، ويجاوبُه، ويهاديه نَثْرًا ونَظْمًا»⁽¹⁾.

فأبو الفضل بن العميد كان شيخ ابن فارس، والدليل على ذلك أنّ شيخنا رَوَى عنه في رسالته (استعارة أعضاء الإنسان)، لكنّ ما أفاده ابن فارس من ابن العميد كان أكثر من المجالسة والمدارسة، وهو الشُّهرة الواسعة حتّى أصبح كما قال الثعالبي: «من أعيان العِلْم وأفذاذ الدهر»⁽²⁾.

ورأى عبد السلام محمّد هارون أنّ شهرة ابن فارس شقّت أمامه الطريق إلى بلاط البويهيين، فارتقى من الوزراء إلى الملوك، فقال: «ولمّا اشتهر أمره بهمذان، وذاع صوته استدعي منها إلى بلاط آل بويه بمدينة الري، ليقراً عليه أبو طالب بن فخر الدولة... وهناك التقى برجلٍ خطير كان يبغي من قبل أن يعقد صلةً بينه وبينه، حتى لقد أنفذ إليه من همذان كتاباً من تأليفه هو كتاب (الحجر). ذلك الرجل الخطير هو الصّاحبُ إسماعيل بن عبّاد. وفي هذه الأونة زال ما كان بين أبي الحسين وبين الصّاحب من انحرافٍ كانت علته انتساب ابن فارس إلى خدّمة آل العميد وتعصّبه لهم. واصطفاه الصّاحبُ حينئذٍ، وأخذ عنه الأدب، واعترف له بالأستاذية والفضل»⁽³⁾.

وفي هذا الكلام - على صحّته وخطره - نظراً. فهو يجعل صلة ابن فارس

(1) يتيمة الدهر 3/ 160.

(2) يتيمة الدهر 3/ 397.

(3) مقدمة المقاييس 6/1 - 7.

بالصاحب نتيجة صلته بأبي طالب بن فخر الدولة وسفره إليه من همدان إلى الري. وقلّب المسألة عندي أقرب إلى الصواب. فقد تكون صلة ابن فارس بابن عبّاد أسبق من صلته بأبي طالب.

صحيح أنّ هذه الصلّة كانت فاترة في أيّام أبي الفتح عليّ بن محمّد بن العميد (ت366هـ)، لكنّها قويّت بعد ذلك. وعلة فتورها مع صاحب قوتها مع آل العميد والتنافس الخفيّ بين صاحب وأبي الفتح. فقد اتّهم أبو الفتح ابن عبّاد حينما جاء من أصبهان إلى الريّ ليكون كاتب مؤيّد الدولة، اتّهمه بأنّه: «كان يخلو بصاحبه مؤيّد الدولة، ويوثبه على أبي الفتح بن العميد بما يجد السبيل إليه من الطّعن والقدح، فأحسّ بذلك ابن العميد، فألّب الأولياء على ابن عبّاد. . . وأبعد صاحب إلى أصفهان، وحرمه الكتابة لمؤيّد الدولة»⁽¹⁾. ثم خلا الجوُّ للصاحب بعد موت أبي الفتح بن العميد سنة (366هـ)، وأتيح لابن فارس أن يتّصل بالصاحب في غير خوف. وقد حدّث ذلك قبل أن يدعى ابن فارس إلى الريّ لتعليم أبي طالب بن فخر الدولة بعشرين سنة على الأقلّ.

ثم مات فخر الدولة سنة 387هـ أي بعد موت صاحب بعامين، وولده أبو طالب غلام. قال ابن الأثير: «وحيث توفي (أي فخر الدولة) قام بملكه بعده مجدّد الدولة أبو طالب رستم وعمره أربع سنين. أجلسه الأمراء في الملك. . . وكان المرجع إلى والده أبي طالب في تدبير الملك»⁽²⁾ وإذا قدرنا أنّ ابن فارس كان قد دُعي إلى الريّ فبلغها، والصاحب يُحتضر، فهذا يعني أنّه جيء بالشيخ ليعلّم رضيعاً أو فطيمًا عمره سنتان، فكيف يعلّم ابن فارس طفلاً عمره سنتان وهو في الكلام غير مبين؟ إنّ غرابة الأمر تدفعنا إلى القول: إنّ صاحب تعرّف الشيخ ابن فارس قبل أن يدعى لتعليم مجدّد الدولة، وإنّ إعجاب صاحب بابن فارس

(1) صاحب بن عباد للدكتور بدوي طبانة 67.

(2) الكامل لابن الأثير 7/186.

شَجَّعَ أُمَّ الْغَلَامِ عَلَى اخْتِيَارِهِ لِتَعْلِيمِ وَلَدِهَا، فَانْتَقَلَ الشَّيْخُ مِنْ هَمْدَانَ إِلَى الرِّيِّ، وَأَقَامَ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ .

هـ - وفاته :

يَتَّفَقُ كِتَابُ التَّرَاجِمِ عَلَى مَكَانِ وَفَاتِهِ، وَيُخْتَلَفُونَ فِي زَمَانِهِ .

أَمَّا الْمَكَانُ فَمَحَلَّةٌ مِنْ مَحَالِّ الرِّيِّ تَسْمَى الْمُحَمَّدِيَّةَ . قَالَ الْقِفْطِيُّ : « وَتُوفِّيَ بِالرِّيِّ فِي سَنَةِ 395 هـ وَدُفِنَ مُقَابِلَ مَشْهَدِ الْقَاضِي عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرْجَانِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى » (1) .

وَأَمَّا الزَّمَانُ فَقَدْ وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ شَدِيدٌ يُمَكِّنُ تَلْخِيصَهُ بِخَمْسَةِ أَقْوَالٍ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ رَوَاهُ يَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ مَنْقُولًا عَنِ الْحَمِيدِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ تُوفِّيَ سَنَةَ 360 هـ، ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَهُوَ قَوْلٌ لَا اعْتِبَارَ لَهُ » (2) .

وَالثَّانِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُنْتَظَمِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ 369 هـ، وَعَنْهُ تَنَاقُلُ كِتَابِ التَّرَاجِمِ هَذِهِ السَّنَةَ . وَمِنْهُمْ : ابْنُ الْأَثِيرِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ تَعْرِي بَرْدِي .

وَالثَّلَاثُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ وَفَاتِهِ كَانَتْ سَنَةَ 375 هـ، وَذَكَرَهُ ابْنُ خَلِّكَانَ .

وَالرَّابِعُ يَجْعَلُ وَفَاتَهُ سَنَةَ 390 هـ . أوردَ ذَلِكَ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَابْنُ الْوَرْدِيِّ، وَابْنُ كَثِيرِ الدَّلْجِيِّ، وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ .

وَالخَامِسُ - وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ - حَدَّدَ وَفَاتَهُ بِسَنَةِ 395 هـ، وَقَدْ أوردَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَالْقِفْطِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَالسِّيُوطِيُّ وَآخَرُونَ .

(1) إنباه الرواة 1/ 92 .

(2) معجم الأدباء 4/ 82 .

والحجج التي تُثبتُ الرأيَ الخامس وتَدْفَعُ أربعةَ الأقوالِ الأخرى كثيرةٌ منها:

أنه وُجدَ خطُّ ابنِ فارسٍ على نسخةٍ من (تمام الفصيح) مكتوبةً سنةَ 391هـ. وفي نسخةٍ أخرى من الكتابِ نفسه مكتوبةً سنةَ 446هـ تحديداً دقيقاً لوفاته. وقد رأى ياقوتُ هذه النسخةَ رأيَ العين، وقال فيها: «وكانَ في آخر هذا الكتاب ما صورتهُ أيضاً: قضى الشيخُ أبو الحسين أحمدُ بنُ فارسٍ رحمه الله في صفر سنةَ خمسٍ وتسعين وثلاثمائة بالريِّ. ودفنَ بها مقابلَ مشهَدِ قاضي القضاة أبي الحسن عليِّ بن عبد العزيز، يعني الجرجانيِّ». ولما كان كاتبُ هذا النصِّ أقربَ عهداً إلى ابنِ فارسٍ من هؤلاء المصنِّقين جميعاً، فقولُه عندنا القولُ الفضلُ، والأقوالُ الأخرى مضعوفةٌ.

و - شيوخه:

قرأ ابنُ فارسٍ في حياته المدينةَ وأسفاره العديدةَ على كثير من علماء زمانه، منهم المشهورُ الذي تحدَّثتُ عنه كتبُ التراجم، ومنهم المغمورُ المذكورُ في كتب ابنِ فارسٍ المَعْفُلُ في غيرها. وقد آثرنا - لتيسير المراجعة على القارئ - أن نتحدَّثَ عنهم وَفْقَ ترتيب الأسماء المعجميِّ على أن نبرز الأثر الذي تركه كلُّ شيخٍ منهم في ابنِ فارسٍ إن وَجَدْنَا في المصادر ما يُعين على هذا الإبراز.

1 - أحمد بن إبراهيم المعداني - أبو العباس:

روى عنه ابنُ فارسٍ، فقال: «أخبرنا أبو العباسِ أحمدُ بنُ إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق»⁽¹⁾. واسمُه يختلطُ باسم شيخٍ آخر من شيوخ ابنِ فارسٍ، هو: عليُّ بن إبراهيم المعداني الذي سنذكره بعد. ولعل الرجلين أخوان. وعن هذا الشيخ روى ابن فارس كتابَ (العين) للخليل⁽²⁾.

(1)، (2) المقاييس 4/1.

2 - أحمد بن الحسن الخطيب - أبو بكر :

ذكره ياقوتُ فقال: «أخذ أحمدُ بنُ فارس على أبي بكر أحمدَ بنِ الحسن الخطيبِ راويةً تُعَلَبُ»⁽¹⁾ وكرّر الصفديُّ العبارةَ نفسها⁽²⁾، وأضاف القفطيُّ كلمة (ابن) إلى اسمه بين (الحسن) و(الخطيب) وذكر أنّ ابن فارس رحلَ إلى زُنجان ليقرأ عليه⁽³⁾. كما ذكره الداوديُّ⁽⁴⁾ والأنباريُّ⁽⁵⁾ بين شيوخ ابن فارس. ولمّا كان هذا الشيخُ من تلامذة ثعلب فقد استنبطَ عبد السلام هارون من ذلك اقتباسَ ابن فارس منه مذهبَ الكوفيّين في النحو، فقال: «وهذه الأستاذية تُفسّر لنا السرّ في أنّ ابن فارس كان نحوياً على طريقة الكوفيّين»⁽⁶⁾.

3 - أحمد بن شعيب :

روى عنه ابنُ فارس، فقال: «وحدّثني أحمدُ بنُ شعيب عن ثعلب»⁽⁷⁾ وقال الدكتور رمضانُ عبد التواب: «ولعلّه أحمدُ بنُ شعيب بن عيسى أبو محمد المذكّر الذي ذكره أبو نعيم في: ذكر أخبار إصبهان: 168/1»⁽⁸⁾. ولم أجد في كتب التراجم ترجمةً لهذا الشيخ غير الذي ذكره أبو نعيم. وليس كلام الدكتور رمضان ببعيدٍ عن الصواب، فقد دُكرَ هذا الرجل مع طائفةٍ من رجال الحديث الذين عاشوا في عصر ابن فارس بأصبهان. فإذا صحَّ أنّه أقرأ ابن فارس فإنّه أقرأه الحديث.

(1) معجم الأدباء 4/ 82.

(2) الوافي بالوفيات 7/ 278.

(3) إنباه الرواة 1/ 92.

(4) طبقات المفسرين 1/ 59.

(5) نزهة الألباء 392.

(6) مقدمة المقاييس 8.

(7) المعجم [خطأ] 241.

(8) مقدمة محقق (الفرق) 8.

4 - أحمد بن طاهر بن النجم الميائجي - أبو عبد الله :

صَحَّفَ ياقوتُ اسمَ هذا الشيخِ فذكره باسم «أبي عبد الله أحمد بن طاهر المنجم»⁽¹⁾. وعنه نقل الشويبيُّ في مقدِّمة الصاحبِيِّ هذا التصحيفَ «المنجم» وربطه بأسرة المنجم، فقال «وأما أستاذهُ الثالثُ أعني أحمدَ بنَ طاهرِ بنِ المنجمِ فإنَّه ينتمي لا شكَّ إلى أسرةِ المنجمِ المشهورة التي أنجبتْ شخصياتٍ كثيرةً جالست الخلفاءَ والوزراءَ»⁽²⁾.

وثبت لنا من استقراءِ كُتُبِ التراجمِ أنَّه النَّجمُ لا المنجمُ. وأنَّه كان من كبارِ المشتغلين بالحديث، وأنَّ ابنَ فارسٍ كان شديدَ الإعجابِ به، فقد نقل القفطيُّ⁽³⁾، والصفديُّ⁽⁴⁾ كلامَ ابنِ فارسٍ فيه: «ما رأيتُ مثله، ولا رأى هو مثل نفسه» ووُصف في تذكرة الحفاظ بأنَّه «الحافظُ المُتقن»⁽⁵⁾ وفي شذرات الذهب بأنَّه «مُحدِّثٌ أدريجانَ الميائجي نسبةً إلى ميانة»⁽⁶⁾ وقال الذهبيُّ في تحديدِ سنة وفاته: «تُوفِّيَ بعدَ الخمسينِ وثلاثمائة»⁽⁷⁾.

5 - أحمد بن عبيد الهمداني :

ذكره الذهبيُّ بين شيوخِ ابنِ فارسٍ بقوله: «وحدَّثَ عن . . . وعبد الرحمن ابن حمدان الجلاب، وأحمد بن عبيد الهمداني»⁽⁸⁾. ومن كلامِ الذهبيِّ يتَّضح أنَّه أخذَ عنه الحديث.

(1) معجم الأدياء 4/ 82.

(2) مقدمة محقق الصاحبِيِّ الدكتور مصطفى الشويبي 6.

(3) إنباه الرواة 1/ 92.

(4) الوافي بالوفيات 7/ 278.

(5) تذكرة الحفاظ 3/ 931.

(6) شذرات الذهب 3/ 36.

(7) سير أعلام النبلاء 16/ 171.

(8) سير أعلام النبلاء 17/ 104.

6 - أحمد بن علان أو أحمد بن علال :

ذكره الصفدي⁽¹⁾ بين من سمع عنهم ابن فارس باسم أحمد بن علال، وذكره محقق المجمل باسم أحمد بن علان⁽²⁾، واتفق الصفدي ومحقق المجمل على أن ابن فارس «سمعه بقزوين»، ولم يذكر ما سمع عنه .

7 - أحمد بن علي الأحول - أبو الحسين :

روى عنه ابن فارس فقال: «سمعت أبا الحسين أحمد بن علي الأحول يقول: سمعت أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي الخزاز يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: الاسم مشتق من (سما) إذا علا⁽³⁾. ويبدو من دراسة هذا الشيخ على المبرد ومن المسألة التي نقلها عنه ابن فارس أن ابن فارس أخذ عنه النحو .

8 - أحمد بن علي الديلمي :

ذكره ابن فارس بقوله: «حدثني أحمد بن علي الديلمي عن علي بن جُمعة . قال حدثنا نصر بن أبي خازم قال: حدثنا أحمد بن الحسن الكندي قال: سمعت ابن الأعرابي يقول⁽⁴⁾. ويبدو أن ابن فارس أخذ عنه اللغة .

9 - أحمد بن علي بن اسماعيل الناقد - أبو بكر :

روى عنه ابن فارس فقال: «سمعت أبا بكر أحمد بن علي بن إسماعيل الناقد يقول: سمعت عمرو بن أبي عمرو الشيباني⁽⁵⁾. والناقد هذا كثير الرواية

(1) الوافي بالوفيات 278 / 7 .

(2) مقدمة المجمل (15) نقلاً عن المستفاد 20 ب .

(3) الصاحبي 100 .

(4) المجمل 83 [أبد] .

(5) الصاحبي 174 .

عن الحرّبيّ من ذلك قول ابن فارس: «أنشدني الناقدُ قال: أنشدني الحرّبيّ في رسالةٍ له إلى أحمد بن الواثق»⁽¹⁾ وقوله: أخبرني أحمد بن عليّ قال: حدّثنا أبو إسحق الحرّبيّ قال: حدّثنا ابنُ عائشة عن أبيه عن جدّه»⁽²⁾. وقوله: «وحدّثنا أحمد بن عليّ قال: أخبرنا أبو إسحق الحرّبيّ قال: حدّثنا عفانُ قال: حدّثنا سلام أبو المنذر عن عبد الله بن مختار»⁽³⁾ ورّبما روى عن غير الحرّبيّ كقول ابن فارس: «خبرنا أبو بكر أحمد بن عليّ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل»⁽⁴⁾. ويظهر أنّ ابن فارس أخذ عنه اللغة والحديث.

10 - أحمد بن عليّ القاسانيّ (أو القاشانيّ) - أبو العبّاس :

ذَكَرَهُ ياقوتُ باسم «أحمد بن عليّ بن القاسانيّ اللغويّ أبي العبّاس»⁽⁵⁾ وذكّره السيوطيّ بإسقاط (ابن) بعد عليّ وبإعجام السين في نسبته وجعلها القاشانيّ⁽⁶⁾. ويلاحظ أنّ السيوطيّ يختصر ترجمة ياقوت. قال ياقوت في ترجمته «يُعرف بلّوه، وقيل: بابن لّوه. لا أعرف من أمره إلا ما قرأته بخطّ بديع ابن عبد الله فيما كتبه عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغويّ: أنشدني أحمد بن عليّ بن القاسانيّ اللغويّ»⁽⁷⁾. ثم نقل ياقوت سبع مقطّعات من أربعة عشر بيتاً رواها ابن فارس عن هذا الشيخ الذي كان يعشّى مجلس ابن دريد في البصرة. وفي هذا الخبر طائفة من الغريب فسرها ابن دريد، وفيه: أنّ هذا الشيخ كان معروفاً بقزوين.

(1) المعجم 520 [شبه].

(2) المعجم 132 بكر.

(3) المعجم 126 [بشر].

(4) المعجم 131 [بقر].

(5) معجم الأدباء 3/245.

(6) البغية للسيوطي 152.

(7) معجم الأدباء 3/245.

أَمَا جَعَلُ السَّيْنِ شَيْئًا فِي الْقَاسَانِي فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَرْبًا مِنْ تَضْحِيفِ النَّسَاجِ . وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ (قَاسَان) بِالْإِهْمَالِ وَالْإِعْجَامِ اسْمِينَ لِبَلَدٍ وَاحِدٍ . قَالَ الْفَيْرُوزِيَادِيُّ : «قَاسَانٌ وَقَاشَانٌ اسْمُ الْمَدِينَةِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ أَصْبَهَانَ وَقُمَّ»⁽¹⁾ . وَمِمَّا يُضْعَفُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ يَاقُوتَ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ جَعَلَ كِلَا مِنْهُمَا بَلَدًا مُسْتَقْلَلًا . وَلَمَّا كَانَ يَاقُوتٌ أَشَدَّ اِهْتِمَامًا بِالْبُلْدَانِ مِنَ الْفَيْرُوزِيَادِيِّ ، وَأَقْرَبَ عَهْدًا إِلَى صَاحِبِ التَّرْجُمَةِ فَكَلَّمَهُ أَرْجَحُ . وَلَمَّا كَانَ هَذَا الشَّيْخُ مِنْ تَلَامِذَةِ ابْنِ دُرَيْدٍ وَمِنَ الْمُشْتَغَلِينَ بِاللُّغَةِ فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَزْعِمَ أَنَّهُ أَقْرَأُ ابْنَ فَارِسٍ اللَّغَةَ وَالْغَرِيبَ .

11 - أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني - أبو حامد :

فِي طَبَقَاتِ السُّبُكِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي حَامِدٍ هَذَا . ففِي تَرْجُمَةِ سَلِيمِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ سَلِيمِ أَبِي الْفَتْحِ الرَّازِيِّ قَالَ السُّبُكِيُّ : «سَمِعَ (أَي سَلِيم) أَبَا الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنَ فَارِسِ اللَّغَوِيِّ ، وَشَيْخَهُ أَبَا حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِي»⁽²⁾ فَإِنَّ كَانَتْ هَاءُ (شَيْخِهِ) عَائِدَةً إِلَى أَبِي الْحَسَنِ فَالْإِسْفَرَايِينِيُّ شَيْخُ ابْنِ فَارِسٍ . وَإِنْ كَانَتْ عَائِدَةً إِلَى سَلِيمِ فَلَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ صِلَةُ الشَّيْخِ بِالتَّلْمِيزِ . وَإِذَا كَانَ ابْنُ فَارِسٍ قَدْ دَرَسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ دَرَسَ عَلَيْهِ كَمَا نَظُنُّ الْفَقْهَ ، لِأَنَّ أَبَا حَامِدٍ كَانَ - كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ - : «شَيْخَ الشَّافِعِيَّةِ بِبَغْدَادٍ كَانَ يَحْضُرُ دَرْسَهُ سَبْعُمِائَةَ فَقِيه»⁽³⁾ .

12 - أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري - أبو بكر السنِّي :

رَوَى ابْنُ فَارِسٍ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ ، وَأَسَانِيدُهُ مُتَشَابِهَةٌ ، وَهِيَ : «أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الدِّينُورِيِّ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسِينُ بْنُ مُسِيحٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ»⁽⁴⁾ . وَذَكَرَ السُّبُكِيُّ وَالذَّهَبِيُّ

(1) تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين للفيروزبادي 51 .

(2) طبقات الشافعية الكبرى 4/388 .

(3) سير أعلام النبلاء 17/194 .

(4) استعارة أعضاء الإنسان 100 ومقاييس اللغة 1/24 ، 83 ، 114 .

اسمه على النحو التالي: «أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط مولى جعفر بن أبي طالب الدينوري الحافظ. أبو بكر السُّيِّ (1)، ويظهر أن ابن فارس روى عنه الحديث.

13 - أحمد بن محمد بن بُندار :

روى عنه ابن فارس بقوله: «وحدَّثني أحمد بن محمد بن بُندار. قال: سمعت أبا عبد الله بن خالويه الهمداني» (2). ولم أجد فيما لدي من كتب ترجمة لهذا الشيخ.

14 - أحمد بن محمد بن داود الفقيه - أبو عبد الله :

قال ابن فارس في روايته عنه: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد» (3) وذكر مسألة نحوية مما يدل على أنه أخذ عنه النحو.

15 - أحمد بن محمد مولى بني هاشم - أبو الحسين :

روى عنه ابن فارس الشعر وأخبار الشعراء بأسانيد صورتها: «أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بني هاشم قال: حدَّثنا محمد بن عباس الخشكي عن إسماعيل بن أبي عبيد الله قال: المخضرمون من الشعراء...» (4).

«أخبرني أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين قال: حدَّثنا أبو الحسن محمد بن عباس الخشكي قال حدَّثنا إسماعيل بن أبي عبيد الله قال:

(1) سير أعلام النبلاء 140/17 وطبقات الشافعية الكبرى 97/2.

(2) الصاحبي 21.

(3) الصاحبي 89.

(4) الصاحبي 101.

أجمع علماءنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم...»⁽¹⁾. ومن أسانيدِه: «ومعنى هذا البيت ماخبرني به أحمد بن محمد مولى بني هاشم عن محمد بن عباس، عن محمد بن حبيب قال: أخبرني أبو المُنذر هشام بن محمد بن السائب»⁽²⁾ ومن الأسانيدِ والروايات التي ذكرناها يظهر أنّ ابن فارس أخذ عنه الشعر والأدب.

16 - ابن التُّركية - أبو الحسن :

رَوَى ابنُ فارسٍ عن ابنِ التُّركيةِ هذا بيتًا لامرئ القيسِ، وسنَدُ الخبرِ: «سمعتُ أبا الحسنِ المعروفَ بابنِ التُّركيةِ يقولُ: سمعتُ ثعلبًا يقولُ»⁽³⁾. ولم أظفرُ بترجمةٍ لهذا الشيخِ، ولا بدليلٍ آخرَ يثبتُ أنّه شيخُ ابنِ فارسٍ، ويحدّدُ ما أقرأه.

17 - ابنُ أبي التّيّار - أبو أحمد :

ذَكَرَ ياقوتُ أنّ ابنَ فارسٍ روى خبرًا ينطوي على اتّهامِ العسكريِّ والعوليِّ والغلابيّ بالكذبِ، وسنَدُ الخبرِ: «قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَدَّة، وسمعتُ ابنَ فارسٍ يقولُ: سمعتُ أبا أحمد بن أبي التّيّار يقولُ...»⁽⁴⁾ وليس في هذا الخبرِ ما يَقْطَعُ بأنَّ ابنَ فارسٍ تلميذُ ابنِ أبي التّيّارِ، ولأما يحدّدُ العلمَ الذي دَرَسَهُ عليه.

18 - الحسنُ بنُ عبدِ الله السيرافيّ - أبو سعيد :

قال ابنُ فارسٍ: «وكثيرًا ما سمعتُ أبا سعيدِ السيرافيّ يقولُ في ألفِ

(1) الصاحبي 33.

(2) رسالة النيروز المنشورة في نواذر المخطوطات 2/18.

(3) الصاحبي 231.

(4) معجم الأدباء 4/90.

(الرجل): ألف لام التعريف⁽¹⁾. وقوله يدلُّ على أنَّه أخذَ عنه النَّحوَ واللغةَ . فقد كان السِّيرافيُّ - كما قالَ الذَّهبيُّ : «إِمَامَ النَّحْوِ . . . ونحويَّ بغدادَ . . . ورأسًا في نَحْوِ البَصْرَةِ . . . وكان إمامًا في العريَّة»⁽²⁾ وحدَّدَ الذَّهبيُّ وفاته بسنة 368هـ .

19 - سعيد بن محمد القطان :

ذكره الذَّهبيُّ⁽³⁾ بينَ شيوخِ ابنِ فارسٍ . ولم أجدَ عندَ غيرِ الذَّهبيِّ ما يؤيِّدُ كَلَامَه .

19 - (مكرر) - سعيد بن محمد بن نصر :

روى عنه ابنُ فارسٍ في (تفسير أسماء النبي) فقال : «حدَّثنا سعيدُ بنُ محمد بنِ نصرٍ . حدَّثنا بكرُ بنُ سهلِ الدميَّطيِّ . . . عن ابنِ عبَّاسٍ ، قالَ : اسمهُ في التَّوراةِ أحمدُ الضَّحوكُ»⁽⁴⁾ . ولم أجدُ في مُصدِرٍ آخرَ ذَكَرًا لهذا الرَّجلِ يثبتُ أنَّه من شيوخِ ابنِ فارسٍ .

20 - سلم (أو سلمة) بن الحسن البغدادي - أبو محمد :

وردَّ اسمُه في اللامات⁽⁵⁾ سلمة بن الحسن ، وفي الصَّاحبيِّ⁽⁶⁾ سلم بن الحسن ، وعلَّقَ مُحَقِّقُ الصَّاحبيِّ على اسمِه بأنَّه وردَ في بعضِ نُسخِ الصَّاحبيِّ (سالم بن الحسن) ، وخطَّاهُ . ولم أجدُ لهذا الشَّيخِ ترجمةً تصحُّحُ التَّصْحِيفَ

(1) الصَّاحبي 126 .

(2) سير أعلام النبلاء 247/16 .

(3) سير أعلام النبلاء 104/17 .

(4) مخطوطة (تفسير أسماء النبي) في الظاهرية/ المجموع تحت رقم 1099 (الورقة 143) .

(5) اللامات 19 .

(6) الصَّاحبي 92 .

الطارئ على اسمه، ويبدو أنّ ابن فارس أخذَ عنه النَّحْو. قال ابن فارس: «وسمعتُ أبا بكر بنَ مُحَمَّد بنِ أحمد البصير وأبا مُحَمَّد سَلَم بنَ الحسن يقولان: سئل الرَّجَّاج عن حدِّ الاسم...». وقال أيضًا: «وحدَّثني أبو مُحَمَّد سلمة بنُ الحسن قال: سمعتُ أبا إسحاق الرَّجَّاج يقول: (إنَّ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ) لَعَلَّيْهَا حافظٌ و(ما لَعُوٌّ)»⁽¹⁾.

21 - سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني - أبو القاسم:

ذكر ياقوتُ بينَ شيوخ ابن فارس، فقال: «أخذَ أحمدُ بنُ فارسٍ على... وأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني»⁽²⁾. وذكره بينَ شيوخه كذلك ابنُ الجزري⁽³⁾ وابنُ تغري⁽⁴⁾ بردي والذهبي⁽⁵⁾. وعدهُ أستاذنا سعيدُ الأفغانيُّ أحدَ القراء الثلاثة الذين قرأ عليهم ابنُ فارس، ولا نستبعدُ أن يكونَ ابنُ فارس قد أخذَ عنه الحديثَ، فقد وصفَ الذهبيُّ الطبرانيُّ بأنَّه «الإمامُ الحافظُ الثقةُ الرَّحَالُ الجوّالُ محدِّثُ الإسلام... عُمَرُ دَهْرًا طويلًا، وازدحم عليه المحدثون»⁽⁶⁾. وحدّد وفاته سنة 360هـ.

22 - سليمان بن يزيد - أبو داود:

ذكر محققُ الصاحبِي أنّ اسمه وَرَدَ في بَعْضِ مَحْطُوطَاتِ الصَّاحِبِي «سليمان بن يزيد الفامي»⁽⁷⁾. روى عنه ابنُ فارس. فقال: «وأخبرني أبو داود

(1) الصاحبِي 92 والآية من سورة الطارق 4.

(2) معجم الأدياء 83/4.

(3) غاية النهاية لابن الجزري 1/311.

(4) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي 4/59.

(5) العبر 2/315، وسير أعلام النبلاء 16/128، 17/104.

(6) سير أعلام النبلاء 16/120.

(7) الحاشية (3) الصاحبِي 26.

سليمانُ بنُ يزيدَ عن ذلك المصاحفيِّ عن النَّصرِ بنِ شُمَيْلٍ⁽¹⁾. وقالَ أيضًا: «حدَّثنا أبو داودَ سليمانُ بنُ يزيدَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ ماجةَ، أنبأنا نصرُ بنُ عليٍّ، أنبأنا عبدُ الله بنُ داودَ عن عليِّ بنِ صالحٍ⁽²⁾. وذكره الذهبيُّ بين شيوخِ ابنِ فارسٍ وأضافَ إلى اسمِهِ نسبتين هما «الفاميُّ القزوينيُّ»⁽³⁾.

23 - العباسُ بن الفضلِ من أهلِ السراةِ:

روى ابنُ فارسٍ عن هذا الشيخِ غيرَ مرَّةٍ فقال: «حدَّثني العباسُ بنُ الفضلِ قال: حدَّثنا ابنُ أبي داودَ قال: حدَّثنا نصرُ بنُ عليٍّ الجَهْضَمِيُّ. قال: حدَّثنا الأصمعيُّ قال: أنشدنا أبو عمرو بنُ العلاء»⁽⁴⁾. وقالَ أيضًا: «أنشدني العباسُ بنُ الفضلِ من أهلِ السراةِ قال: أنشدني الأشعْثِيُّ قال: أنشدني عليُّ بنُ الحسينِ المُكْتَبُ قال: أنشدني أبو عبيدة»⁽⁵⁾. ويبدو أنَّ ابنَ فارسٍ درسَ اللغةَ على هذا الشيخِ.

24 - عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَمْدَانَ - أبو محمَّد:

اسمُ هذا الشيخِ الكاملِ كما ذكره الذهبيُّ: «أبو محمَّد عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ حمدانَ بنِ المَرْزُبَانَ الهَمْدَانِيَّ الجَلَّابِ الجَزَارِيَّ»⁽⁶⁾ وذكر ابنُ فارسٍ نفسه أنه درسَ عليه أو أخذَ عنه، فقال: «فحدَّثني عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَمْدَانَ عن محمَّد بنِ الجَهْمِ السَّمَرِيِّ عن الفراء»⁽⁷⁾. وذهبَ الذهبيُّ إلى أنَّ ابنَ فارسٍ أخذَ الحديثَ عن هذا

(1) الصاحبي 26.

(2) أوجز السير.

(3) سير أعلام النبلاء 103/17.

(4) المجمل 213 [حسن].

(5) المجمل 214 [حطّ].

(6) سير أعلام النبلاء 477/15.

(7) الصاحبي 15.

الشيخ، ومما قاله في ترجمته: «الإمام المحدثُ القُدوةُ أحدُ أركانِ السنة بهمذان... كان صدوقًا قدوة، له أتباع. تُوفّي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة»⁽¹⁾.

25 - عليّ بن إبراهيم بن سلّمة بن بحر القطّان - أبو الحسن :

أضاف الذّهبيُّ إلى آخرِ اسمِ هذا الشيخِ نسبةً (القزويني)⁽²⁾ وأضاف إلى أوّلِ اسمه (إبراهيم) وصحّف (بن بحر) إلى (بن فخر)⁽³⁾ حتى بدا كأنّه رجلٌ آخر، ونبه على ذلك محققُ المُجمل، فقال بعد أن ذكر تصحيحَ القفطيّ: «وقد تبعه في وهمه هذا الدكتورُ رمضان عبد التواب والأستاذ هلال ناجي فعده شيخًا آخر من شيوخه. ونحن نعتقدُ أنّه هو أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القطّان نفسه»⁽⁴⁾ ويبدو أنّ تأثير القطّان في ابنِ فارس كانَ أعمقَ وأوسعَ من تأثير كلِّ شيخٍ آخر. والدليلُ على ما نذهبُ إليه غزارةُ ما روى عنه ابنُ فارس في سبعةٍ من كتبه. وقد تتبع الدكتور شاعر الفحّام سلاسل الأسانيد في رواية ابنِ فارس عن القطّان فبلغت ثلاثًا وثلاثينَ سلسلةً من الأسانيد، نذكرها فيما يلي منسوخةً عن كتاب اللامات لابنِ فارس:

أ - القطّان، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم المعداني، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق، عن بُندار بن لزة الأصفهانيّ، وأبي معاذ معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل. (المقاييس 3/1 - 4، 2/388، 3/86، 248).

ب - القطّان، عن المعداني عن أبي معاذ بن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل (المقاييس 3/198، 340 الصاحبى 30، 163 - 164).

(1) سير أعلام النبلاء 15، 477.

(2) سير أعلام النبلاء 15/463.

(3) الوافي بالوفيات 1/92.

(4) المجمل - مقدّمة المحقق 16.

ج - القطان، عن المعداني، عن أبيه، عن أبي عكرمة، عن الليث، عن الخليل (المجمل 171).

د - القطان، عن علي بن عبد العزيز (المجمل 171).

هـ - القطان عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد⁽¹⁾ (المقاييس 4/1، 2/383، 123/3، 295، 181/5، الصاحبى 59 (ط بيروت 60) المجمل 3، 106، 177، 190، 200، 201).

و - القطان عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن أبي عمرو الشيباني⁽²⁾ (المقاييس 2/388، 3/377 الصاحبى 46 المجمل 217).

ز - القطان عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الأصمعي⁽³⁾ (المقاييس 2/444، 3/145، 295 الصاحبى 69 المجمل 116، 192، 194 - 195، 231).

ح - القطان عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الكسائي (المقاييس 121/3، المجمل 171).

ط - القطان عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الفراء (المقاييس 2/452، 3/54 - 55، المجمل 275).

(1) سقط اسم القطان من السند في كتاب المقاييس 4/1 ولم يتنبه المحقق لذلك، مع أنه وُرد صحيحاً بعد ذلك في الكتاب مرات. كذلك ورد اسم القطان محرّفاً في كتاب الصاحبى (ط بيروت) 60 إذ جاء اسمه فيه نعمي بن إبراهيم [نقلت هذه الحاشية والحواشي الآتية المتعلقة بأسانيد القطان عن كتاب اللامات تحقيق الدكتور شاکر الفحام].

(2) سقط اسم أبي عبيد من السند في كتاب المقاييس 3/373 ولم يتنبه المحقق إلى ذلك. كما حرف اسم أبي عبيد إلى أبي عبيدة في المجمل 217. وتحسن الإشارة هنا إلى أن الدكتور شاکراً الفحام يُحيل إلى طبعة المجمل الهنديّة، وأنا نحيل في دراستنا إلى الطبعة العراقية، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

(3) سقط اسم أبي عبيد من السند في كتاب المجمل: 194 - 195.

- ى - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الفراء، عن الكسائي (المجمل 123).
- يا - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الفراء، عن أبي الجراح العقيلي (المجمل 122).
- يب - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الأحمر (المجمل 188).
- يج - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن الأمويّ (المقاييس 207/3).
- يد - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن اليزيديّ (المجمل 216).
- يه - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن ابن مَهْدِيّ، عن ابن المبارك عن أبي وائل، عن هانئ (الصاحبي 9).
- يو - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عُبَيْدٍ، عن شيخ له (لعله هشام بن محمد)، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عباس (الصاحبي 28).
- يز - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن هشيم، عم منصور، عن الحسن (الصاحبي 28 - 29).
- يح - القَطَّان عن عليّ بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، عن نصر بن باب، عن الحجّاج، عن الحكم، عن أبي عبد الرحمن السلميّ (الصاحبي 170).
- يط - القَطَّان عن ثعلب (المقاييس 12/1، 102، 114، 231/2، 329، 465، 83/3، 417، 225/5، 268، 41/6، 144، 157. الصاحبيّ 39، 67،

145، 148، 159. المُجْمَل 5، 24، 52، 56، 62، 67، 76، 154،
182، 203، 204، 216، 233، 237، 239، 291. المذكَر والمؤنث 47،
50 اللامات 17⁽¹⁾.

ك - القَطَّانُ عن ثَعْلَبٍ، عن ابنِ الأعرابيِّ (المقاييس 2/347، 3/210، 456،
4/232، 301. الصاحبى 105، 163. تمام فصيحِ الكلام 23. متخيرٌ
الألفاظ 115، 126. المجمل 70).

كا - القَطَّانُ عن ثَعْلَبٍ، عن ابنِ الأعرابيِّ، وعن عمروِ بنِ أبي عمروِ
الشيبيانيِّ، عن أبيه (المقاييس 7/6).

كب - القَطَّانُ عن ثَعْلَبٍ، عن سَلَمَةَ، عن الفراءِ (الصاحبى 105).

كج - القَطَّانُ عن ثَعْلَبٍ، عن أبي المُنْذِرِ، عن القاسمِ بنِ معنِ (المجمل 41).

كد - القَطَّانُ عن المبرِّدِ (الصاحبى 222).

كه - القَطَّانُ عن المبرِّدِ، عن المازنيِّ، عن الأَخْفَشِ (الصاحبى 50).

كو - القَطَّانُ عن المفسرِ، عن القتيبيِّ (ابن قتيبة)⁽²⁾ (المقاييس 2/377، 3/339.
الصاحبى 159 المجمل 14، 241).

كز - القَطَّانُ، عن المفسرِ، عن القتيبيِّ، عن إبراهيمِ بنِ مسلمِ، عن الزبيرِ بنِ
بَكَّارٍ، عن ظمياءَ بنتِ عبد العزيزِ بنِ موألةِ، عن أبيها عبدِ العزيزِ، عن
جدِّها موألةِ (الصاحبى 22).

(1) روى ابن فارس عن القطان عن ثعلب في (استعارة أعضاء الإنسان 86) ولم نسلِّك هذه الرواية في
المتن حفاظًا على عمل الدكتور شاعر الفحّام.

(2) وردت القتيبيُّ بإثبات الياء في كلِّ المواضع، والأصلُّ في النسبِ إلى فُعَيْلَةَ بضمِّ الفاءِ وفتحِ العَيْنِ
أَنْ تَحْدَفَ يَأُوها عند النَّسَبِ كجُهني نسبة إلى جهينة. وشذ قولهم: خُرَيْبِي، ورُدَيْبِي (شرح شافية
ابن الحاجب 2/20 - 29).

كط - القَطَّان عن مُحَمَّد بن فرح، عن مُسَلِّمة، عن الفراء⁽¹⁾ (المقاييس 198/3
الصاحبي 80، 147، 181، 196 اللامات 18).

ل - القَطَّان عن مُحَمَّد بن يزيد، عن هشام بن عمار، عن أبي عُيَيْنَةَ، عن
الزهرِّي، عن عامر بن سعد، عن سَعْد بن أبي وقاص (الصاحبي 110).

لا - القَطَّان عن أبي إسحاق الحربي (المجمل 207).

لب - القَطَّان عن جَعْفَر بن الحارث، عن أبي حاتم السَّجِسْتاني، عن أبي زيد
الأنصاري (المذكر والمؤنث 50).

لج - القَطَّان عن مُحَمَّد بن ماجة، عن علي بن مُحَمَّد الطنافسي، عن وكيع،
عن أبيه وإسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن يزيد بن أرقم (أوجز
السير 13)⁽²⁾.

انتهت سلاسل الأسانيد التي صَنَّفَهَا أستاذنا الدكتور شاکر الفحام .

وقد عُنيَتْ كُتُبُ التراجم بالحديث عن عِلْمِ هَذَا الشَّيْخِ الجليل، وحسبنا
قولُ الذَّهَبِيِّ التَّالِي فِي التَّنْوِيهِ بِهِ: «الإمامُ الحافظُ القدوة، شَيْخُ الإسلام...
القزوينيُّ القَطَّان، عالم قزوين، مولده في سنة أربع وخمسين ومئتين... وجمَعَ
وصنَّف وتفنَّن في العلوم، وثابَرَ على القرب... تُوفِّيَ هَذَا الإمامُ في سنة خمسٍ
وأربعين وثلاثمائة»⁽³⁾.

(1) رويت (فرج) بالجيم في كتاب المقاييس 198/3 ولم يتنبه المحقق إلى ما نصَّ عليه صاحبُ إنباه
الرواة ونزهة الألباء: أنه بالحاء المهملة. ورويت (فرج) بالجيم أيضًا في الصاحبي (ط: السلفية)
. 147

(2) نقلنا سلاسل الأسانيد السابقة من كتاب اللامات لابن فارس تحقيق الدكتور شاکر الفحام ص 31 -
. 35

(3) سير أعلام النبلاء 463/15.

ويطلعنا النظر في سلاسل الأسانيد السابقة، وفي الأمور التي قَبَسَهَا ابنُ فارس عن القَطَّانِ على أَنَّ التلميذَ أفادَ من علومِ أستاذهِ المتنوّعة، وعلى أَنَّ اللّغةَ كانتْ أهمَّ هذه العلوم، يدلُّنا على ذلك أمران: أوْلُهُما كَثْرَةُ ما رَوَى ابنُ فارسٍ عن القَطَّانِ في المقاييسِ والمُجْمَلِ وغيرهما من كُتُبِهِ ورسائلِهِ اللغويّةِ. وثانيهما إقرارُهُ بأنّه قرأَ على القَطَّانِ كتابَ العينِ للخليلِ بنِ أَحْمَدَ⁽¹⁾.

26 - عليُّ بن أبي خالد - (أبو القاسم):

روى عنه ابنُ فارسٍ فقال: «سمعتُ أبا القاسمِ عليَّ بنَ أبي خالدٍ يقول: سمعتُ ثعلباً»⁽²⁾. وقال الدكتورُ شاكِرُ الفحّام: «لعلّه هو والذي قبله رجلٌ واحد»⁽³⁾. ويعني بالذي قبله: عليُّ بنَ عُمَرَ. ولا نَمْلُكُ أيّ دليلٍ على إثباتِ رأيِ الدكتورِ شاكِرِ أو نَفْيِهِ.

27 - عليُّ بن أحمدَ السّاوي:

ذكر ابنُ فارسٍ - وهو يتحدّثُ عن مصادرِ المقاييسِ - أنّه قرأَ كتابَ الجَمْهَرةِ لابنِ دريدٍ على هذا الشّيخِ، فقال: «ومنها كتابُ أبي بكرِ بنِ دُرَيْدِ المسمّى (الجَمْهَرةُ)، وأخبرنا به أبو بكرِ محمّدُ بنُ أحمدَ الأصفهانيّ، وعليُّ بنُ أحمدَ السّاويّ عن أبي بكرٍ»⁽⁴⁾.

28 - عليُّ بنُ أحمدَ بنِ الصّبّاحِ (أو الصّبّاحي):

روى عنه ابنُ فارسٍ غيرَ مرّةٍ. من ذلك قولُهُ: «وأخبرني عليُّ بنُ أحمدَ بنِ

(1) خطبة مقاييس اللغة 1/1.

(2) الصّاحبي 285.

(3) اللامات 38.

(4) خطبة المقاييس 5/1.

الصباح قال: حدّثنا أبو بكر بن دريد، قال: حدّثنا ابنُ أخي الأصمعيّ عن عمّه⁽¹⁾. وقوله: «وحدّثني عليُّ بنُ أحمدَ الصباحيّ، قال: سمعت ابنَ دريدٍ يقول⁽²⁾: «ووردَ اسمُ هذا الشّيخِ في مقدّمة (جَمْهَرَة اللّغة) بينَ تلاميذِ ابنِ دريدٍ». جاء في المقدّمة التي كتبها ناشر الكتاب تحتَ عنوان (تلامذته): «9 - عليُّ بن أحمدَ بنِ الصباح، ذكره ابنُ فارس، وروى عنه»⁽³⁾.

29 - عليُّ بنُ عبدِ الله الوصيفيّ الناشئُ الأصغر - أبو الحسن :

روى عنه ابنُ فارسٍ فقال: «حدّثنا به عليُّ بنُ عبدِ الله الوصيفيّ عن عبدِ الله بنِ المعتزّ»⁽⁴⁾. وقال ياقوت: «قرأتُ بخطِ بديع بن عبدِ الله الهمدانيّ فيما قرأه على ابنِ فارس اللغويّ: سمعتُ أبا الحسنِ الناشئَ عليّ بنَ عبدِ الله بنِ وصيفٍ بمدينة السّلام»⁽⁵⁾ وحدّد الذهبيُّ وفاةَ هذا الشّيخ بسنة 365هـ⁽⁶⁾.

30 - عليُّ بنُ عُمر :

لم أجد لهذا الشّيخِ نِسْبَةً، ويبدو من أسانيدِ الرواية عنه أنّه كان تلميذَ ثعلبٍ وأنَّ ابنَ فارس أخذَ عنه اللّغة. قال ابنُ فارس: «حدّثني عليُّ بنُ عمر، قال: سمعتُ ثعلبًا يقول: أوّلَى: تَهْدُدُّ ووعيد...»⁽⁷⁾ ذكرَ ذلك في المقاييس والمجمل.

(1) الصاحبي 21.

(2) الصاحبي 36.

(3) جَمْهَرَة اللّغة مقدّمة الناشر 5/1.

(4) المجمل 716 [فرض].

(5) معجم الأدباء 13/295.

(6) سير أعلام النبلاء 16/222.

(7) المقاييس 6/141 والمجمل 936 [ولي].

31 - عليُّ بنُ محمد بنِ مَهْرَوِيهِ (القزويني):

عده الذهبي⁽¹⁾ بين شيوخ ابن فارس، وأضاف إلى اسمه نسبة (القزويني). وأورده الصفدي⁽²⁾ بين شيوخه غير منسوب إلى قزوين، وروى عنه ابن فارس خبراً في إطراء الخليل، فقال: «سمعت علي بن مَهْرَوِيهِ يقول: سمعت هارون بن هزاري يقول: سمعت سُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ يقول: من أحب أن ينظر إلى رجلٍ خُلِقَ من الذهب والمِسْك فلينظر إلى الخليل بن أحمد»⁽³⁾.

32 - فارس بن زكريا - والد المؤلف:

أخذ أحمد عن أبيه فارس اللغة والشعر وروى عنه في أكثر كتبه اللغوية، ومن روايته عنه قوله: «سمعتُ أبي فارس بنَ زكريا يقول: سمعتُ محمّد بنَ عبد الواحد المطرّز يقول، سمعت ثعلباً»⁽⁴⁾ وأحصى الدكتور شاکر الفحّام من رواية ابن فارس عن أبيه سلاسل الأسانيد التالية التي نقلها من (اللامات)⁽⁵⁾:

«أ - فارس بن زكريا عن أبي نصر ابن أخت الليث بن إدريس، عن يعقوب بن السكيت (المقاييس 5/1، 467/2) (الصاحبي ط: سيد صقر 43) المذكّر والمؤنث (47).

ب - فارس بن زكريا (الصاحبي 68 تمام فصيح الكلام 20 متخير الألفاظ 150 المذكّر والمؤنث 57، 61).

ج - فارس بن زكريا عن أبي عبد الله محمّد بن سعدان النحويّ (المذكّر والمؤنث 54، اللامات 15، 20).

(1) سير أعلام النبلاء 104/17.

(2) الوافي بالوفيات 278/7.

(3) الصاحبي 26.

(4) الفرق 88.

(5) اللامات 35.

د - فارس بن زكريا عن أبي عبد الله محمد بن سعدان النحويّ الهمذانيّ، عن أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعيّ (الصاحبى (232))⁽¹⁾.

وذكر الزركشيّ⁽²⁾ روايةً لأحمد بن فارس عن أبيه لم يُشَرِّ إليها أستاذنا الدكتور الفحّام، وحدّد زهير عبد المحسن سلطان وفاته في بغداد بسنة 369هـ⁽³⁾.

33 - محمد بن أبي يحيى :

رَوَى عنه ابنُ فارس، فقال: «وحدّثني ابنُ أبي يحيى، عن حُسينِ بنِ عبد الله، بنِ ضُمَيْرَة، عن أبيه، عن جدّه»⁽⁴⁾. وعلّق عبد السلام محمد هارون على اسم الراوي في الحاشية بقوله: «هو محمد بنُ أبي يحيى. وابناه: إبراهيم، وعبدُ الله».

34 - محمد بن أحمد الأصفهانيّ - أبو بكر :

يُظهِرُ من كلامِ ابنِ فارسٍ أنّه أخذَ عن هذا الشيخ اللُّغة، إذ ذَكَره في خُطبةِ المقاييس وهو يَسْرُدُ مصادِرَ الكتاب، فقال: «ومنها كتابُ أبي بكر بنِ دُرَيْدِ المسمّى (الجمهرة)».

وأخبرنا به أبو بكر محمد بنُ أحمد الأصفهانيّ⁽⁵⁾. وروى عنه ابنُ فارس

(1) اللامات 35.

(2) البرهان في علوم القرآن للزركشي 109/1.

(3) المجلد - مقدمة المحقق 17/1، نقلًا عن المستفاد 20 ب.

(4) المقاييس 198/3.

(5) خطبة المقاييس 5/1.

في الفرق بقوله: «وسمعتُ محمَّد بنَ أحمد يقول: سمعتُ أبا الرياش البصريَّ يقول»⁽¹⁾.

35 - محمَّد بنُ أحمد البصير - أبو بكر :

رَوَى عنه ابنُ فارس في الصاحبِي بقوله: «وسمعتُ أبا بكر محمَّد بنَ أحمدَ البصير، وأبا محمَّد سلَم بنَ الحسن يقولان: سئِلَ الزجاج عن حدِّ الاسم...»⁽²⁾ ومن هذه الرواية يظهر أنَّ ابنَ فارس أخذ عن هذا الشيخ النحو.

36 - محمَّد بنُ الحسين الفقيه - أبو بكر :

أضاف الذهبيُّ إلى اسم هذا الشيخ نسبتين هما: «البغداديُّ الأجرِّي»⁽³⁾. ورَوَى عنه ابنُ فارس في (فتيا فقيه العرب) فقال: «وسمعتُ أبا بكر محمَّد بنَ الحسين الفقيه»⁽⁴⁾ وعلّق ناشرُ الكتاب على اسمه في الحاشية فقال: «الأجرِّيُّ الفقيه. توفي في المحرم سنة 360هـ»⁽⁵⁾. وقال ابنُ النديم: «أحدُ الصالحين العباد. وله في ذلك كتبٌ كثيرة، قد ذكرتها في موضعها من الكتب. وكان مقيمًا بمكة، وتوفي قريبًا. وكان على مذهبِ الشافعي»⁽⁶⁾. ويبدو من روايات ابن فارس عنه أنه أخذ عن هذا الشيخ الحديث وفقه الشافعي. فقد كان شافعيًّا كما ذكر ابن النديم، ومحدثًا صدوقًا كما ذكر الذهبيُّ بقوله: «الإمام المحدث القدوة، شيخُ الحرَم الشريف... وكان صدوقًا خيرًا عابدًا صاحبَ سنة واتباع»⁽⁷⁾.

(1) الفرق 81.

(2) الصاحبِي 92.

(3) سير أعلام النبلاء 134/16.

(4)، (5) فتيا فقيه العرب المنشور في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - مجلد سنة 1958 ص 458.

(6) الفهرست لابن النديم 301.

(7) سير أعلام النبلاء 134/16.

37 - محمد بن عبد الله الدوري:

عده الصفدي بين شيوخ ابن فارس، وذكر أنه أخذ عنه في بغداد⁽¹⁾. وأيده في ذلك زهير عبد المحسن سلطان، فقال في كلامه على ابن فارس: «وقد دفعته رغبته الشديدة في تحصيل العلم إلى السفر إلى بغداد ليتلمذ على عالمها الكبير آنذاك، وهو محمد بن عبد الله الدوري»⁽²⁾.

38 - محمد بن الحسين (العميد) بن محمد - أبو الفضل:

وصف الذهبي ابن العميد، فقال: «كَانَ عَجَبًا فِي التَّرْسُلِ وَالْإِنْشَاءِ وَالبَلَاغَةِ»⁽³⁾. ويبدو أن ابن فارس روى عنه الشعر، وقبس البيان. وروى عنه غير مرة. فقال: «أنشدني محمد بن الحسين بن العميد رحمه الله»⁽⁴⁾. وقال الذهبي: «قال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي: سمعت الأستاذ ابن العميد يقول...»⁽⁵⁾ وذكر الدكتور شاعر الفحام هذا النص على أنه من أسانيد ابن فارس عن ابن العميد: «قال أبو علي الأصفهاني فيما حدثنا به أبو الفضل محمد بن العميد عن أبي بكر الحياطي، عنه قال، قال الضبي»⁽⁶⁾. وعزا ما نقله إلى المقاييس 206/1 وليس في الأصل ولا النقل ذكر لابن فارس. وحدد الذهبي وفاة ابن العميد بسنة 360هـ⁽⁷⁾.

39 - محمد بن هارون الثقفي الرنجاني - أبو الحسين:

من رواية ابن فارس عنه في الصاحب: «فحدثني أبو الحسين محمد بن

(1) الوافي بالوفيات 278/7.

(2) المجمع مقدمة الناشر 12 نقلًا عن المستفاد الورقة 20 ب.

(3) سير أعلام النبلاء 137/16.

(4) استعارة أعضاء الإنسان 107.

(5) سير أعلام النبلاء 124/16.

(6) اللامات 37.

(7) سير أعلام النبلاء 138/16.

هارون، قال: أَحْبَرْنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُغِيرَةَ الْأَثْرَمِ، قَالَ، قَالَ أَبُو عبيدة⁽¹⁾. وقد تَكَرَّرَتْ هذه السلسلة من الأسانيد في عدة كُتُب من كتب ابن فارس اللغوية⁽²⁾، ممَّا يدلُّ على أنَّ هذا الشيخ أثر في ثقافة ابن فارس اللغوية. ويبدو أنَّ هذا الشيخ تلميذٌ تُعَلِّبُ لِقَوْلِ ابنِ فارس: «وسمعت محمد ابن هارون الثقفي الرّنجاني يقول: سمعت ثعلبًا يقول»⁽³⁾. وذكره الذهبي بين شيوخ ابن فارس⁽⁴⁾.

وفي خاتمة الحديث عن شيوخ ابن فارس نَعْرِضُ للشيخ القاري علي بن عبد العزيز البَغَوِي المَكِّي (ت286هـ)، فقد ذكره ياقوت⁽⁵⁾ بين شيوخ ابن فارس، وعنه نَقَلَ السيوطي⁽⁶⁾ وغيره. ثم جاء الدارسون المُحَدِّثُونَ، فوَقَعَ كثيرٌ منهم فيما وقع فيه ياقوت. فقد عدّه المحقق عبد السلام محمد هارون أحدَ شيوخ ابن فارس، فقال: «وفي عداد شيوخه أبو الحسن علي بن عبد العزيز صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام. وقد روى عنه ابن فارس كتابي أبي عبيد: غريب الحديث، ومصنّف الغريب، كما نصّ في المقدمة»⁽⁷⁾. ومن يقرأ مقدّمة ابن فارس يجد في كلامه عن مصادر كتابه المقاييس هذا النصّ: «ومنها كتابا أبي عبيد في غريب الحديث ومصنّف الغريب. حدّثنا بهما علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد»⁽⁸⁾. انتهى كلام ابن فارس.

(1) الصاحبى 43.

(2) الفرق 91 والمجمل 124 والمقاييس 67/3.

(3) المجمل 588.

(4) سير أعلام النبلاء 104/17.

(5) معجم الأدياء 83/4.

(6) طبقات المفسرين للسيوطي 4.

(7) المقاييس خطبة الكتاب 8.

(8) المقاييس خطبة الكتاب 5/1.

يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ فِي الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ فَارِسٍ سَقَطًا، وَأَنَّ هَذَا السَّقَطُ أَوْ هُمْ مُحَقِّقُ الْمَقَائِسِ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ قَرَأَ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَهُوَ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابَ وَلَا غَيْرَهُ، بَلْ لَمْ يَرَهُ قَطُّ. وَإِنَّمَا قَرَأَ عَلِيٌّ أَحَدَ تَلَامِيذِهِ، وَأَطْنَتْهُ قَرَأَ عَلِيٌّ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَّانِ. وَحَسْبُنَا أَنْ نَنْظُرَ نَظْرًا سَرِيعًا فِي أَسَانِيدِ ابْنِ فَارِسٍ عَنِ الْقَطَّانِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِنَقِفَ عَلَى تَصْحِيحِ هَذَا الْخَطَأِ، فَقَدْ كَانَ الْقَطَّانُ الْعُرْوَةَ الَّتِي وَصَلَتْ عَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِابْنِ فَارِسٍ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ هَذَا شَيْخَ ابْنِ فَارِسٍ، بَلْ كَانَ شَيْخَ شَيْخِهِ الْقَطَّانِ. وَكَيْفَ يَقْرَأُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنَ فَارِسٍ وَبَيْنَ مَوْتِ الشَّيْخِ سَنَةَ 286⁽¹⁾ وَهُوَ التَّلْمِيزُ سَنَةَ 306 أَوْ 308 هـ عَشْرُونَ سَنَةً؟

وَمِمَّا زَادَ هَذَا الْوَهْمَ رَسُوخًا فِي الْأَذْهَانِ تَعَاقُبُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى ذِكْرِهِ بِلَا تَحْقِيقٍ. فَالِدَكْتَوْرُ رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَابِ عَدَّ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَيْنَ شِيُوخِ ابْنِ فَارِسٍ، فَقَالَ: «وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ فَارِسٍ فِي الْمَقَائِسِ (15) مَرَّةً. انظُرْ فَهَارِسَهُ»⁽²⁾.

وَنَظَرْتُ، فَإِذَا الْفَهَارِسُ⁽³⁾ تُشِيرُ إِلَى وَرُودِ (عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) خُمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً فِي الْمَقَائِسِ، ثُمَّ انْكَفَأَتْ إِلَى مَوَاضِعِ الْأَسْمِ مِنَ الْكِتَابِ، فَإِذَا هُوَ مَفْصُولٌ عَنِ ابْنِ فَارِسٍ بِاسْمِ شَيْخٍ آخَرَ مِنْ شِيُوخِهِ. مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا: «وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ»⁽⁴⁾ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: «أُنشَدَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ قَالَ: أُنشَدَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ»⁽⁵⁾ فَبَيْنَ ابْنِ فَارِسٍ وَابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ شَيْخٌ

(1) جاء في سير أعلام النبلاء في ترجمة علي بن عبد العزيز: «مات سنة ست وثمانين ومئتين. وقيل سنة سبع» 349/13.

(2) مقدمة الفرق 11.

(3) المقائيس 6/376.

(4) المقائيس 2/383.

(5) المقائيس 2/452.

آخَرَ يُنْقَلُ عِلْمُ الْمُتَقَدِّمِ إِلَى الْمُتَأَخَّرِ، وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ يَحَقُّ لَنَا أَنْ نُنَكِّرَ دِرَاسَةَ ابْنِ فَارِسٍ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُطْمَئِنِّينَ .

ونجدُ في مقدِّمة (حجّة القراءات) لأبي زُرْعَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَنْجَلَةَ مِثْلَ الَّذِي وَجَدْنَاهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَرْقِ . فَقَدْ كَتَبَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ أَسْتَاذُنَا سَعِيدُ الْأَفْغَانِيُّ مَا يَلِي: «وينبغي ألا ننسى أنّ ثلاثة على الأقلّ من شيوخ ابن فارس كانوا من القراء . وقد ترجم لهم ابن الجزري في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) . وهم: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في 1/ 311 وعلي بن إبراهيم القطان في 1/ 516 وعلي بن العزيز البغويّ المكيّ في 1/ 549»⁽¹⁾ .

والحقّ أنّهما اثنان لا ثلاثة . وأنّ عليّ بن عبد العزيز لم يُقَرِّأ ابن فارس ولم يره قطّ .

ويقودنا الحديث عن شيوخ ابن فارس إلى ثلاثة أمورٍ يحسنُ التنبيهُ عليها:

1 - أولها أنّ محقق المُجْمَلِ تفرّد بذكر شيخٍ لم تذكرهُ المصادرُ القديمةُ ولا الدّراساتُ الحديثةُ، إذ قال: «فأخبر نعمي بن إبراهيم عن عليّ بن عبد العزيز عن أبي عبيد»⁽²⁾ ذاهباً إلى أنّ (نعمياً) هذا شيخٌ من شيوخ ابن فارس، يخبره عن عليّ بن عبد العزيز . عدتُ إلى كتّاب ابن فارس، فإذا الأمرُ تصحيفٌ أو سهوٌ في التحقيق وإذا (نعمي) هذا مذكورٌ في نسخة الصاحبيّ التي نشرها الشويميّ⁽³⁾ بهذه الصورة التي رسمها محققُ المُجْمَلِ . أمّا في الطبعة المصرية التي حقّقها السيّد أحمد صقر⁽⁴⁾ فالاسم (علي) لا نعمي . وعليّ هذا هو القطّان شيخُ ابن فارس الأكبر . ومن

(1) حجّة القراءات مقدّمة المحقق 26 .

(2) المُجْمَلُ مقدّمة المحقق 19 .

(3) الصاحبيّ طبعة بيروت 60 .

(4) الصاحبيّ الطبعة المصرية 44 .

الإنصاف والإقرار بفضل السابق أن نذكر هنا أن أستاذنا الدكتور شاكراً الفحّام قد سبقنا إلى تصحيح التحريف وأشار إليه في اللامات⁽¹⁾.

2 - والأمر الثاني أن الدكتور محمد مصطفى رضوان جعل أبا عبيد القاسم بن سلام⁽²⁾ (ت 224هـ) الشيخ الخامس من شيوخ ابن فارس، ومضى يترجم له، ويعدّد كتبه⁽³⁾. لكنه لم ينصّ نصّاً صريحاً على أنه أقرأ ابن فارس. وكيف ينصّ على ذلك والمصادر التي استقى منها تفتقر إلى هذا النصّ؟

ولو أعادَ الدكتور محمد مصطفى رضوان النظر فيما كتبَ عن أبي عبيد لوجدَ فيما أصاب به تصحيحاً لِمَا غَلَطَ فيه. إذ قال - وقوله حقٌ - في آخر ترجمة أبي عبيد: «ومات سنة 224هـ»⁽⁴⁾. وهذا يعني أن بين ابن سلام وابن فارس نحواً من سبعين ومائة سنة، فكيف قرأ الثاني على الأول؟ ومتى كانت هذه القراءة؟

3 - وثالث الأمور نصّ وقع في متنِ الصاحبِي يُوهِمُ القارئَ العجّالان أن ابن فارس قرأ على ثعلبٍ نحوِي الكوفة المشهور. جاء في الصاحبِي: «قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جس). وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول. وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»⁽⁵⁾. وظاهر النصّ أن ثعلباً شيخُ ابن فارس، وحقيقته أن ثعلباً شيخه على الاتّساع لا على الدقّة. فقد تُوفّي ثعلبٌ قبل مولدِ ابن فارس ببضع عشرة سنة إذ كانت وفاته سنة 291هـ⁽⁶⁾، وذكر الذهبي عدداً من

(1) اللامات حاشية ص 31.

(2) لأبي عبيد ترجمة وافية في سير أعلام النبلاء 490/10 - 509.

(3) (العلامة اللغوي ابن فارس الرازي) للدكتور محمد مصطفى رضوان ص 94.

(4) العلامة اللغوي أحمد بن فارس الرازي: 95.

(5) الصاحبِي 115.

(6) سير أعلام النبلاء 7/14.

تلاميذِ ثَعْلَبِ⁽¹⁾، ولم يذكرُ بينهم ابنَ فارس ولو كان واحداً منهم لما أغفله .

ومما دفعني إلى تصحيح هذا الخطأ أنَّ للصاحبيَّ طبعين محققين لم تنبه إحداهما أو كلاهما على هذا النصِّ المُلبس، ولم تُشرْ إلى وجهِ التصحيح فيه . وأقربُ الظنونِ إلى الحقِّ أنَّ يكون أصلُ النصِّ : «وهو مذهبُ شيخِ شيخنا» أو أنَّ يكونَ أصلُهُ كما رُوِيَ في الصاحبيِّ على أنَّ يكون معناه على سبيل التجوُّز والاتساع لا على سبيل التدقيق والحصرِ، أو شيئاً آخرَ من هذا القبيل .

وذكر السيوطيُّ ما يرسِّخُ هذا الخطأ، فقال : «وقد اختارَ هذا المذهبَ أبو الحسينِ أحمدُ بنُ فارسٍ، ونقله عن شيخه أبي العباسِ ثَعْلَبِ⁽²⁾ . ولهذا لم يكن بدُّ من التنبيه على هذا الخطأ، ومن العمل على تصحيحه .

ز - تلاميذه :

من يقرأ المصادرَ التي ترجمتْ لابنِ فارسٍ يجدُ عنايتها بشيوخه فوق عنايتها بتلاميذه . فقد ذكرَ له القفطيُّ تلميذاً واحداً من تلاميذه الكثرِ، فقال : «وله كتبٌ بديعة، وأشعارٌ جيِّدةٌ، وتلامذةٌ كثيرةٌ، منهم بديعُ الزمانِ»⁽³⁾ . وذكر ياقوت تلميذين آخرين، وهما : مجدُ الدولة البويهِّيِّ والصاحبُ بنُ عبَّاد⁽⁴⁾ . ثم جاء الذهبيُّ بعدهما، فذكر أربعةً آخرين فقال : «حدَّث عنه أبو سهل بن زيرك، وأبو منصور محمَّد بنُ عيسى، وعليُّ بنُ القاسم الخياط المُقرِّي، وأبو منصور بنُ المُختسب، وآخرون»⁽⁵⁾ .

(1) سير أعلام النبلاء 6 / 14 .

(2) المُزهر للسيوطي 403 / 1 .

(3) إنباه الرواة 92 / 1 .

(4) معجم الأدياء 83 / 4 .

(5) سير أعلام النبلاء 105 / 17 .

غير أنَّ الدارسين المُحدِّثين بإحصائهم واستقصائهم نَقَرُوا عن تلاميذ الشيخ، فاجتمع منهم للدكتور رمضان عبد التَّوَاب ستة عشر تلميذًا، ولزهير عبد المحسن سلطان تسعة عشر. واجتمع لي بعد التسقُّط والتلقُّط اثنان وعشرون، حمَلت أسماء فريقٍ منهم كتبُ ابنِ فارس، وأسماء فريق آخر المصادر التي أُتيح لي الوصول إليها. وربَّما كانوا - وإن تَبَعْتُ وجمَعْتُ - أكثر ممَّا أَحصَيْت. وفيما يلي أسرُدُ أسماءهم، وأعرِّفُهُم وَفَقَّ الترتيب المعجميَّ.

1 - أبو ذر :

ذكره مُحَقِّقُ المُجْمَل ولم يُترجم له، ودَهَبَ إلى أَنَّهُ تلميذُ ابنِ فارس، وأحدُ الرواة عنه، فقال: «أبو ذر، وقد ذكره ابنُ فرحون فيمن رَوَوْا عن ابنِ فارس»⁽¹⁾. كذا أثبتته بالكُنيَّة غير مشفوعةٍ باسم أو نِسْبَة. ولم أظفر بشيءٍ عنه في كتب التراجم. وأحشى أن يكون (أبو ذر) هذا تصحيفًا لاسم تلميذٍ مشهور من تلاميذ ابنِ فارس، وهو أبو زُرْعَة رُوِّحُ بنُ مُحَمَّد الرازي أو لعلَّه أن يكون أبا ذر ابنَ الطبراني الذي ذكره الذهبيُّ بين تلاميذ المُحدِّث أبي محمد عبد الله بن جعفر بن فارس⁽²⁾.

2 - أبو سهل بن زيرك :

لم أجد ما يثبتُ قراءته على ابنِ فارسٍ غير غِرخ النَّصِّ الذي أوردته قَبْلُ عن سيرِ أعلام النبلاء، وفيه: «حدَّثَ عَنْهُ أَبُو سَهْلِ بْنِ زَيْرِكٍ...»⁽³⁾.

3 - أبو عبد الله القاضي الديباجي :

ذكر ابنُ خَيْرِ الإشبيليِّ في كتابه (فهرسة ما رواه عن شيوخه) هذا الرجلَ

(1) المُجْمَل - مقدمة المُحَقِّق 21 - نقلًا عن كتاب الديباج المذهب 35 لابن فرحون.

(2) سير أعلام النبلاء 307/17.

(3) سير أعلام النبلاء 105/17.

في موضعين على أنه من تلاميذ ابن فارس . جاء في الموضع الأول : «كتاب مجمل اللغة لابن فارس . . . اخبرنا القاضي أبو عبد الله الديباجي ، وأبو الفرج محمد بن أحمد الفارسي ، قالوا : حدثنا أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي مؤلفه»⁽¹⁾ . وجاء في الموضع الثاني : «كتاب حلية الفقهاء له . . . اخبرني القاضي أبو عبد الله الديباجي ، وأبو العباس أحمد بن محمد الرازي المعروف بالعضبان . قالوا : أخبرنا الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس مؤلفه»⁽²⁾ .

4 - أبو منصور بن المحتسب :

ذكره الذهبي بين الذين رَوَوْا عن ابن فارس في النص الذي ذكرته قبل : «حدّث عنه . . . وأبو منصور بن المحتسب وآخرون»⁽³⁾ . ولم أجده في مصدر آخر .

5 - أحمد بن الحسن - أبو القاسم :

ذكره الدكتور رمضان عبد التّوّاب⁽⁴⁾ نقلاً عن مقدّمة (إصلاح المنطق)⁽⁵⁾ لابن السكّيت . وفي هذه المقدّمة ما يدلُّ على أنّ أحمد بن الحسن هذا كان يحفظ إصلاح المنطق ، وأنّه قرأه عن ظهّر قلبه على ابن فارس سنة 372هـ .

6 - أحمد بن الحسين بديع الزمان الهمداني - أبو الفضل :

ذكر الثعالبي ، وهو يُترجم لابن فارس ، أنّ البديع تلميذ ابن فارس⁽⁶⁾ ، وقال عنه ياقوت : «وقد درّس على أبي الحسين بن فارس ، وأخذ جميع ما

(1) فهرسة ابن خبير 373 .

(2) فهرسة ابن خبير 374 .

(3) سير أعلام النبلاء 104/17 .

(4) مقدمة الفرق 13 .

(5) مقدمة إصلاح المنطق 6 .

(6) يتيمة الدهر 3/397 .

عنده، واستنفد علمه»⁽¹⁾. وأوردَ أحمدُ بنُ محمدَ الجرجانيّ (ت482هـ) ما يدلُّ على روايةِ البديع عن ابنِ فارس، فقال: «حكى البديعُ الهمذانيّ قال: سمعتُ أبا الحسينِ أحمدَ بنَ فارس يقول»⁽²⁾. وروى شهابُ الدين أحمدُ بنُ عبدِ الوهّاب النويريّ (ت733هـ) ما يثبتُ ذلك إذ قالَ على لسانِ ابنِ فارس: «إنَّ البديعَ قد نسيَ حقَّ تعليمنا إياه، وعقنا، وشمخَ بأنفه عتًا»⁽³⁾.

وكأنَّ البديعَ ندِمَ على ما فرطَ في حقِّ الشيخِ فقال في الاعتذارِ له: «وإنِّي - على توبيخه لي - لفقيرٌ إلى لقاءه، شفيقٌ على بقائه، منتسبٌ إلى ولائه، شاكرٌ لآلائه، وإنَّ له على كلِّ نعمةٍ خولنيها الله نارا، وعلى كلِّ كلمةٍ علّمنيها منارا. ولو عرفتُ لكتابي موقعا من قلبه لاغتنمتُ خدمته به، ولرددتُ إليه سُورَ كاسيه، وفضلَ أنفاسه. ولكنتي خشييتُ أن يقولَ: هذه بضاعتنا ردتْ إلينا»⁽⁴⁾. وماتَ بديعُ الزمانِ سنة 398هـ بهراة «مسموماً أو مسبوتا»⁽⁵⁾ كما قال الذهبيُّ.

7 - أحمدُ بنُ محمدَ الرازي الغضبان - أبو العباس :

ذكره ابنُ خيّر على أنّه تلميذُ ابنِ فارس، فقال: «كتابُ حلية الفقهاء... قال: أخبرني القاضي أبو عبد الله الديباجيّ، وأبو العباس أحمدُ بنُ محمدَ الرازي المعروفُ بالغضبانِ قالا: أخبرنا الإمامُ أبو الحسين أحمدُ بنُ فارس مؤلفُهُ»⁽⁶⁾. وذكره الأنباريّ فقال: «وكان له صاحبٌ يقال له أبو العباس أحمدُ بنُ محمدَ الرازيُّ المعروفُ بالغضبان، وسببُ تسميته بذلك أنّه كان يخدمه (أي يخدمُ ابنَ

(1) معجم الأدياء 2/ 161.

(2) المنتخب من كتابات الأدياء وإشارات البلغاء 120.

(3) نهاية الأرب 7/ 262.

(4) يتيمة الدهر 4/ 270.

(5) سير أعلام النبلاء 17/ 68.

(6) فهرسة ابن خيّر 373.

فارس)، ويتصرف في بعض أموره. قال: فكننت ربّما دخلتُ، فأجدُ فرشَ البيتِ أو بعضه قد وهبه، فأعائتُه على ذلك، وأضجرُ منه، فيضحك من ذلك، ولا يزولُ عن عادتيه. فكنتُ متى دخلتُ عليه، ووجدتُ شيئاً من البيتِ قد ذهب علمتُ أنه قد وهبه فأعبسُ، وتظهرُ الكآبة في وجهي، فيسْطَني، ويقول: ما شأنُ الغضبان؟ حتّى لصقَ بي هذا اللقبُ منه. وإنّما كان يُمازِحني»⁽¹⁾.

وأقوى الأدلة التي تثبت قراءة الغضبان على ابن فارس نصُّ كتبه ابن فارس بيده على نسخة من كتابِ الصاحبِي قُرئت على ابن فارس نفسه سنة 382هـ. ورد هذا النصُّ في حجة القراءات، وهو: «قرأ عليّ أبو محمّد نوحُ بنُ أحمد الأديبُ أعزّه الله هذا الكتاب من أوّله إلى آخره، وصحّحه وسمعه بقراءته أبو العباس أحمدُ بنُ محمّد المعروف بالغضبان، وأبو زرعة عبدُ الرحمن بنُ زنجلة القارئ. وكتبه أحمدُ بن فارس بن زكرياء بخطّه بالمحمّدية في شعبان من سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة»⁽²⁾.

وفي حاشية الصاحبِي نصُّ يثبتُ قراءة الغضبان على ابن فارس، وهو: «وسمع بقراءته أبو العباس أحمدُ بنُ محمّد المعروف بالغضبان»⁽³⁾.

8 - إسماعيلُ بنُ عبّاد بن العباس الطالقاني الصاحبُ - أبو القاسم:

أقرّ الصاحبُ بفضْلِ ابنِ فارسِ عليه، وشهد له بجوّدَةِ التّأليف، قال ياقوتُ: «وكان الصاحبُ بنُ عبّاد يكرمه، ويتّلمذُ له، ويقول: شَيْخُنَا أبو الحسينِ ممّن رزقَ حُسْنَ التصنيف، وأمّن فيه من التّصحيف»⁽⁴⁾. وقال ابنُ الأثير: «قال الوزيرُ أبو شجاع: الصاحبُ بن عبّاد... أخذ الأدب عن أبي

(1) نزهة الألباء للأنباري 392.

(2) حجة القراءات لأبي زرعة 25 - 26.

(3) الصاحبِي حاشية ص 472.

(4) معجم الأدباء 4/ 83.

الحسين أحمد بن فارس صاحب كتاب المجمل»⁽¹⁾. غير أنّ صلة ابن فارس بأبن عبّاد لم تكن قويّة قَبْلَ سنة 366هـ، أي: قبل موت أبي الفتح بن العميد، ثمّ قَوِيَتْ صلة ابن فارس بابن عبّاد، وقَدَّم ابن فارس إلى الصاحب كتاب الحجر. قال الفَقْطُيُّ: «وكان شديد التعصّب لآل العميد، وكان الصاحب بن عبّاد يكرهه لأجل ذلك. ولما صنّف كتاب الحجر، وسيرّه إليه في وزارته قال: رُدُّوا الحجر من حيث جاء، وأمر له بجائزة ليست سنيّة»⁽²⁾ ثمّ ازدادت هذه الصلة قوّة، وقَدَّم ابن فارس إلى تلميذه الوزير كتاب (فقه اللغة) بعد أن وسّمه باسمه، فقال: «هذا الكتاب الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. وإنما عنوانته بهذا الاسم، لأنّي لما ألّفته أودعته خزانة الصاحب الجليل كافي الكفاة»⁽³⁾. وتوفي الصاحب سنة 385هـ⁽⁴⁾.

9 - الحسن بن عليّ المقرئ:

لم أجد فيما لديّ من مصادر ترجمة لهذا الشّيخ. وأشار إليه زهير عبد المحسن سلطان وقال نقلاً عن مُعْجَم البلدان (الطبعة الأوروبية): «ذكره ياقوت بقوله: سمعت الحسن بن عليّ المقرئ يقول: سمعت أبا الحسين أحمد بن فارس اللغويّ، يقول»⁽⁵⁾. وأضاف زهير عبد المحسن سلطان دليلاً آخر فقال: «كذلك روى عنه كتابه مجمل اللغة»⁽⁶⁾ وعزا كلامه هذا إلى الصفحة الأولى من مُجْمَل اللُّغة (نسخة مكتبة المتحف البريطاني).

(1) الكامل لابن الأثير 170/7.

(2) إنباه الرواة 92/1.

(3) خطبة الصاحب 3.

(4) سير أعلام النبلاء 513/16 وانظر ترجمة الصاحب المطوّلة في بئيمة الدهر 188/3 - 287. وترجمته في مُعْجَم الأدياء 168/6 - 317.

(5) المجمل مقدمة المحقّق 21.

(6) الوافي بالوفيات 278/7.

10 - الحسين بن علي الصيمري القاضي - أبو عبد الله :

ذكره الصفدي بين تلاميذ ابن فارس، وزاد عز الدين بن الأثير الجزري اسمين آخرين إلى اسمه فقال: «القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري أحد الفقهاء الحنفيّة المشهورين»⁽¹⁾. ونفرد ياقوت بتسميته «الحسن بن علي»⁽²⁾ أما المصادر الأخرى فإنها توافق الصفدي وابن الجزري في التسمية. وقال الذهبي في ترجمته: «القاضي العلامة... الحنفي... وكان من كبار الفقهاء المناظرين صدوقاً وافر العقل»⁽³⁾. ثم حدّد وفاته بسنة 436هـ لكنّه لم يذكر قراءته على ابن فارس.

11 - حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني - أبو القاسم :

نص الصفدي⁽⁴⁾ على أنّ حمزة بن يوسف السهمي من تلاميذ ابن فارس، وقال الذهبي في صفته: «الإمام الحافظ المتقن المصنّف... محدث جرجان، وارتحل في سنة ثمان وستين إلى أصبهان والريّ وبغداد والبصرة والشام ومصر والحرمين»⁽⁵⁾. واختلف العلماء في تحديد سنة وفاته: ذكر ابن الأثير أنّه توفّي سنة 426هـ⁽⁶⁾، وذكر ياقوت أنّه توفّي سنة 427هـ⁽⁷⁾، وحدّد الذهبي وفاته بسنة 428هـ⁽⁸⁾.

(1) اللباب 2/ 255.

(2) معجم البلدان 3/ 439 [صيمرة].

(3) سير أعلام النبلاء 17/ 615.

(4) الوافي بالوفيات 7/ 278.

(5) سير أعلام النبلاء 17/ 469.

(6) الكامل 8/ 10.

(7) معجم البلدان 2/ 122 [جرجان].

(8) سير أعلام النبلاء 17/ 469.

12 - رَوْحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقِ الرَّازِيِّ - أَبُو زُرْعَةَ :

نصّ الذهبيُّ على أنَّه سَمِعَ من «أبي الحسين بن فارس، وعِدَّةٍ»⁽¹⁾ وقال في صفته: «كان صدوقًا فهما أديبا شاعرا، ولي قضاء أصبهان» وذكر أنه تُوفِيَ سنة 423هـ بالكرج. وورد في كتاب (فتيا فقيه العرب) أنه روى «عن القاضي أبي زُرْعَةَ رَوْحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ الرَّازِيِّ عن المصنّف»⁽²⁾ ومصنّف (فتيا فقيه العرب) ابن فارس. وذكر السبكي⁽³⁾ هذا الرجل بين رِوَاةِ (فتيا فقيه العرب) عن ابن فارس، وكذلك فعل ابن الأثير⁽⁴⁾ وابن خَيْر⁽⁵⁾، وأضافا إلى ذلك أنه رَوَى عن ابن فارس كتاب التاج.

13 - سليم بن أيوب الرازي - أبو الفتح :

طراً على اسم هذا الرجل تصحيفٌ اختلفت صورته، باختلاف الكتب التي ذكرته أو ترجمت له. وقد أثبتنا اسمه الوارد في (أوجز السير لخير البشر) لأن هذه الرسالة من رسائل ابن فارس، ولعل ما جاء فيها أقرب إلى الصّحة. جاء في أوجز السير: «أبانا الشيخ الفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي قراءة عليه سنة أربعين وأربعمائة. أنبا أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. قال...»⁽⁶⁾ وذكره السبكي بهذا الاسم ونصّ على أنه «سمِعَ أبا الحسين أحمد بن فارس اللغوي»⁽⁷⁾. وذكره ابن خَيْر مصحّفاً الاسم فقال: «أخبرنا أبو الفتح سليمان بن

(1) سير أعلام النبلاء 51/17.

(2) فتيا فقيه العرب المنشور في مجلة المجمع العلمي بدمشق/ مجلد سنة 1958م ص 454.

(3) طبقات الشافعية الكبرى 3/455.

(4) البداية والنهاية 34/12.

(5) فهرسة ابن خير 374.

(6) أوجز السير لخير البشر 105 والكتاب منشور مع كتاب (إضاعة الدجّة في اعتقاد أهل السنة).

(7) طبقات الشافعية الكبرى 4/388.

أيوب الرازي الفقيه بصور عن ابن فارس⁽¹⁾. ومما يرجح أنّ سليمان وسليمان رجل واحد التقاء الاسمين بكنية (أبي الفتح) ونشر العلم بصور وهي مسألة وافق فيها الذهبي ابن خير فقال: «صنّف الكثير في الفقه، وغيره، ودرّس. وهو أوّل من نشر هذا العلم بصور»⁽²⁾. وأورد القفطي/ اسمه «سلم بن أيوب»⁽³⁾. ونحن نرجح أنّه سليم بن أيوب كما ذكر في (أوجز السير) وفي مصادر أخرى. وحدّد الذهبي وفاته بسنة 447هـ⁽⁴⁾.

14 - عبد الرحمن بن محمد العبدى :

ذكره ياقوت بين تلاميذ ابن فارس، وعده ممن رَووا عنه، فقال: «قال يحيى بن مندّة الأصبهاني سمعت عمي عبد الرحمن بن محمد العبدى يقول: سمعت أبا الحسين أحمد بن زكريا بن فارس النحوي»⁽⁵⁾.

15 - عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة القارئ - أبو زرعة :

وردت في بضعة عشر موضعاً من حواشي الصاحبى تعليقات تنصّ على قراءة ابن زنجلة هذا كتاب الصاحبى على ابن فارس، منها: «فرغ نوح بن أحمد من قراءة هذا الكتاب وتصحيحه على الشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس في يوم الاثنين تاسع شعبان من شهر سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة. وسمع بقراءته أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بالعضبان وأبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة القارئ. وصلى الله على محمد وآله أجمعين»⁽⁶⁾. وذكر أبو زرعة قراءة على ابن

(1) فهرسة ابن خير 374.

(2) سير أعلام النبلاء 17/ 645.

(3) إنباه الرواة 1/ 92.

(4) سير أعلام النبلاء 1/ 646.

(5) معجم الأدباء 4/ 89. كذا ورد بتقديم زكريا على فارس.

(6) الصاحبى 472 وانظر هوامش الصفحات التالية من الصاحبى 294، 141، 156... وهوامش

صفحات أخرى.

فارس في (حُجَّة القراءات) فقال: «وسمعتُ الشَّيْخَ أبا الحسين يقول: سمعنا قديماً...»⁽¹⁾ وقال الأستاذ زهير عبد المحسن سلطان: «وقد ذكره ابنُ فرحون فيمن رَوَوْا عن ابنِ فارس»⁽²⁾ ونقَرَ أستاذنا سعيد الأفغاني عن ترجمة لهذا الشيخ فلم يظفرُ بطائل، فقال: «لقد كان صَمْتُ المصادرِ في كُتُب الرجالِ والطبقاتِ مُطْبَقاً، لم أجد فيها على كَثْرَةِ البَحْثِ ترجمةً أو شِبْهَ ترجمةٍ للمؤلِّفِ (يعني أبا زُرْعَةَ مؤلِّفِ حَجَّة القراءات). ولقد كتبتُ إلى من كثرتْ مُمارستُهُم في البَحْثِ عن الرجالِ في مِصرَ والعراقِ والمغربِ والشامِ، فأعياهم أن يجدوا له ترجمة»⁽³⁾.

16 – عليُّ بنُ أحمدَ السرخاباي:

لم أجد ما يشيرُ إلى أنَّ هذا الرجل سمعَ ابنَ فارس غير النصِّ التالي الوارد في الصفحة الأخيرة من الصاحبي: «سمع أبو الحسن عليُّ بن أحمد يُقرأ على الشيخ الفاضل أبي الحسين من أوله إلى آخره بعد الإجازة»⁽⁴⁾ وتحت هذا النص تعليقٌ آخر صورته: «عارض عليُّ ابن أحمد السرخاباي نسخته بهذه النسخة من أولها إلى آخرها بحمد الله وتوفيقه»⁽⁵⁾ أما نسبتُه هذه فقد تكون مصحفةً عن السرخابادي، لأنَّ السرخاباد كما جاء في مُعْجَم البلدان «من قرى الريِّ معروفة»⁽⁶⁾.

17 – عليُّ بن القاسم المقرئ:

روى هذا التلميذُ عن ابن فارس أَوْجَزَ السِّيرِ، فقد وردَ في مقدِّمة الرسالة:

(1) حجة القراءات 544.

(2) المجلد مقدمة المحقق 21 نقلاً عن الديباج المذهب لابن فرحون 35.

(3) حجة القراءات مقدِّمة المحقق 25.

(4) الصاحبي 472.

(5) الصاحبي 472.

(6) معجم البلدان 3/208.

«حدَّثنا عليُّ بنُ القاسمِ المقرئِ، أنبأنا أبو الحسينِ أحمدُ بن فارس بن زكريَّا النحويُّ الرازي رحمه الله»⁽¹⁾. وذكره الذهبيُّ بينَ من حدَّثوا عن ابنِ فارس وألحقَ باسمه لقباً آخر هو (الخيَّاط)⁽²⁾. وذكره محققُ المُجملِ بقوله: «عليُّ بن القاسم، وقد روى عن ابن فارس كتابيه: أوجز السير لخير البشر، ويواقيت الحكَم»⁽³⁾.

18 – عليُّ بنُ محمَّد بن العميد – أبو الفتح :

قال ياقوت في ترجمته: «وكان أبوه قد أدبَه، فأحسَن تأديبه، وهذَّبه أبو الحسين ابن فارس اللغويُّ، وأحسَن تهذيبه»⁽⁴⁾ وقال أيضاً في موضع آخر: «ورأيت بعضَ الجُهَّالِ يصحِّفُ ويقول: وحُنينَ وزَجَلَ. قلتُ للخليليِّ: من عُني بهذا؟ قال ابنُ فارس معلِّمُ ابن العميد أبي الفتح»⁽⁵⁾. وتفردَّ أبو حيَّان التوحيدِي بثلبِ ابنِ العميد⁽⁶⁾. قتله مؤيِّدُ الدوِّلة سنة 366هـ بعد أن عدَّبه ونكَّلَ به⁽⁷⁾.

19 – مجدُّ الدوِّلة بنُ فخر الدوِّلة البويهِي – أبو طالب رستم :

ذكره القفطِيُّ⁽⁸⁾ بين تلاميذ ابنِ فارس، وقال ياقوت: «وكان ابن فارس قد حُمِلَ إلى الريِّ بأخرة، ليقراً عليه مجدُّ الدوِّلة أبو طالب بن فخر الدوِّلة عليِّ بن

(1) أوجز السير لخير البشر 105 والكتاب منشور مع (إضاءة الدجَّة في اعتقاد أهل السنة) للشيخ أحمد المقرئ المغربي المالكي الأشعري.

(2) سير أعلام النبلاء 104/17.

(3) المجمل – مقدمة المحقق نقلاً عن التحبير في المعجم الكبير 187/1.

(4) معجم الأدباء 192/14.

(5) معجم الأدباء 6/231 وفي (مثالب الوزيرين) 273 «ثم أقبل (أي ابن العميد) علي ابن فارس معلِّمه».

(6) انظر الإمتاع والمؤانسة 66/1 لأبي حيَّان التوحيدِي.

(7) معجم الأدباء 14/194 – 195.

(8) إنباه الرواة 92/1.

رکن الدولة بن أبي الحسن بوبه الدّيلمی صاحبُ الرّیّ . فأقامَ بها قاطنًا»⁽¹⁾ وقال الصّفديّ: «وكان (أي ابن فارس) مقيمًا بهمّذان إلى أن حُمِلَ إلى الرّیّ ليقرأ علیه أبو طالب بن فخر الدولة علي بن رکن الدولة الحسن بن بويه، فسكنها»⁽²⁾. وقال ابنُ الأثير: «وحيثُ توفّي (فخر الدولة سنة 387هـ) قام بملكه بعده ولده مجدّد الدولة أبو طالب رستم وعمره أربع سنين . . . وكان المرجع إلى والده أبي طالب في تدبير الملك»⁽³⁾ وقال في موضع آخر: «وكان مجدّد الدولة متشاغلًا بالنساء ومُطالعة الكتب»⁽⁴⁾ وبقيَ في الحكم إلى أن عزّله الأمير الغزنويّ يمين الدولة محمود ابن سبكتكين سنة 420هـ.

20 – محمّد بن أحمد الفارسيّ أبو الفرج :

ذكر ياقوت كتابًا بخطّ (مُجمّع) ابن هذا التلميذ الذي قرأ على ابن فارس، وفي هذا الكتاب دليلٌ على أنّ محمد بن أحمد الفارسيّ قرأ على أبي الحسين بن فارس. جاء في هذا الكتاب: «حدّثني والدي محمّد بن أحمد، وكان من جُملة حاضري مجالسه . . .»⁽⁵⁾ وقال ابن خيّر: «كتابٌ مُجمّل اللّغة لابن فارس . . . أخبرنا القاضي أبو عبدالله الديباجي، وأبو الفرج محمّد بن أحمد الفارسيّ، قالوا: حدّثنا أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء بن حبيب الرازيّ مؤلّفه»⁽⁶⁾.

21 – محمّد بن عيسى – أبو منصور :

ذكره الذهبيّ بين من حدّثوا عن أحمد بن فارس. ولم أجد له ذكْرًا في المصادر الأخرى التي أُتيح لي الوقوفُ عليها.

(1) معجم الأدياء 4 / 83 .

(2) الوافي بالوفيات 7 / 278 .

(3) الكامل لابن الأثير 7 / 186 .

(4) الكامل لابن الأثير 7 / 335 .

(5) معجم الأدياء 4 / 92 - 93 .

(6) فهرسة ابن خيّر 373 .

22 - نُوحُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَدِيبِ اللَّوْبَاسَانِيِّ - أَبُو مُحَمَّدٍ :

وردَ ذِكْرُ نُوحٍ هَذَا فِي حَوَاشِي الصَّاحِبِيِّ بَيْنَ مَنْ قَرَأُوا كِتَابَ الصَّاحِبِيِّ عَلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ ابْنِ فَارِسٍ فِي تِسْعَةِ⁽¹⁾ مَوَاضِعَ، وَفِي مَوْضِعٍ مِنْهَا ذُكِرَتْ نِسْبَتُهُ (اللُّوْبَاسَانِيِّ) عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي: «وَكَتَبَ نُوحُ بْنُ أَحْمَدَ اللَّوْبَاسَانِيُّ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ»⁽²⁾.

وَفِي خَاتَمَةِ الْحَدِيثِ عَنِ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ يَحْسُنُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَمْرِ ذِكْرِهِ الْأَسْتَاذِ زَهِيرِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ سُلْطَانَ فِي مَقْدَمَةِ الْمَجْمَلِ، فَقَدْ أَضَافَ أَبُو سَعِيدِ النَّقَّاشِ إِلَى تَلَامِيذِ ابْنِ فَارِسٍ، فَقَالَ «أَبُو سَعِيدِ النَّقَّاشِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَهْدِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْحَافِظِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 414 هـ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ فَارِسٍ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ»⁽³⁾.

وَمِمَّا يُضَعِّفُ رِوَايَةَ أَبِي سَعِيدِ النَّقَّاشِ عَنِ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ أُمُورٌ:

أُولَاهَا: أَنَّ الْمَوَادِّ الْكَثِيرَةَ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَيْهَا لَمْ تَذَكَرْ النَّقَّاشُ بَيْنَ تَلَامِيذِ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ فَارِسٍ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الذَّهَبِيَّ ذَكَرَ سَمَاعَ النَّقَّاشِ مِنْ ابْنِ فَارِسٍ آخَرَ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ فَارِسٍ، فَقَالَ: «وَسَمِعَ مِنْ جَدِّهِ لِأُمِّهِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبِ التَّمِيمِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ فَارِسٍ...»⁽⁴⁾.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَسُوقَ حُجَجًا أُخْرَى وَاهِيَةً، نَذْكُرُهَا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِنْسَانِ لَا

(1) انظر هوامش الصفحات 224، 256، 268 من كتاب الصاحبى.

(2) الصاحبى 472.

(3) المجمل - مقدمة المحقق 21.

(4) سير أعلام النبلاء 307/17.

القطع منها أنَّ النقَّاشَ وعبدالله بن جعفر بن فارس من مدينة واحدة هي أصبهان .
وتعايشهما في موطنٍ واحدٍ يُتيح للتلميذ أن يدرسَ على الشيخ . على أنَّ
هذا لا يمنعُ النقَّاشَ من السفرِ إلى أبي الحسين بن فارس في بلده لسمع منه ،
كما لا يمنعُ أبا الحسين من السفرِ إلى أصبهانَ ومن التدريس فيها ، وفي غيرها
من المُدن . ومن هذه الحجج المضعوفة أنَّ النقَّاشَ حنْبلِيَّ وأنَّ أبا الحسين بن
فارس كانَ شافعيًّا ثم مالكيًّا واختلافهما في المذهب يضعف احتمال دراسة
أحدهما على الآخر . ومنها أنَّ محمد بن فارس وأبا سعيد النقَّاش عُرفا بإمامة
الحديث وإمامة الحديث وشيخة جامعة . قال الذهبي في ترجمة أبي محمد بن
فارس : «الشيخ الإمام المحدث الصالح»⁽¹⁾ . وقال في ترجمة النقَّاش : «الإمام
الحافظُ ، كان من أئمة الأثر»⁽²⁾ «أمَّا أبو الحسين بن فارس فقد كان إمامًا في اللغة
وذا حظٍّ من الحديث غير يسير .

وخلاصة القول إنَّ ما ذكرنا من أدلة قوية وضعيفة يرجح أن يكون النقَّاش
تلميذَ أبي محمد ابن فارس لا تلميذَ شيخنا أبي الحسين أحمد بن فارس .

ط - سيرته :

أغفلت المصادرُ جوانبَ كثيرةً من حياة ابن فارس ، فلم تتحدَّث عن أسرة
نشأته ، ولا عن أسرة أنشأها . وربما كان أبوه فارس بن زكريا المجدود الوحيد
ممن لهم به صلة قرابة أو نسب . فقد فازَ من المصادر بالذكر ، ومن الولد بالبر .
إذ تحدثت كتب التراجم عن عنايته بولده أحمد ، وتَنَشَّبه على حبِّ الشعر
واللغة ، وعن تنويه الولد بالوالد ورواية ما قَبَسَ منه . قال ياقوت : «وحدَّث ابن
فارس : سمعتُ أبي يقول : حَجَّجْتُ فَلَقِيْتُ ناسًا من هُذَيْلٍ فجاريتُهُمْ ذُكِرَ

(1) سير أعلام النبلاء 15 / 553 .

(2) سير أعلام النبلاء 17 / 307 .

شعرائهم، فما عرفوا أحداً منهم، ولكنتي رأيت أمثلاً الجماعة رجلاً فصيحاً،
وأنشدني:

إِذَا لَمْ تَحْظْ فِي أَرْضٍ فَدَعَهَا وَحُتَّ الْيَعْمَلَاتِ عَلَى وَجَاهِهَا
وَلَا يَغْرُزُكَ حَظُّ أَحْيِكَ فِيهَا إِذَا صَفِرَتْ يَمِينُكَ مِنْ جَدَاهَا
وَنَفْسِكَ فُزُّ بِهَا إِنْ خِفْتَ ضَيْمًا وَخَلَّ الدَّارَ تَنَعَى مَنْ بَكَاهَا
فَإِنَّكَ وَاجِدٌ أَرْضًا بِأَرْضٍ وَلَسْتَ بِوَاجِدٍ نَفْسًا سِوَاهَا⁽¹⁾

ولا بد أن تكون هذه الأبيات ومثيلاتها قد نَفَثَتْ سِحْرَ الكَلِمَةِ فِي نَفْسِ
الْفَتَى، وَرُوحَ الْأَلْفَةِ فِي قَلْبِهِ، وَدَفَعَتْهُ إِلَى التَّرْحُلِ فِي سَبِيلِ التَّحْصِيلِ.

وربما كان لهذه الأسرة التي يشتغل ربها باللغة والشعر، ولتلك التربية
المنبئة على الحزم والجد أثرهما البعيد في نفس أحمد ومسلكه. فنحا نحو
العلم. وانتبذ ملذات الشباب. ورَبَّمَا بِالْعَ هَذَا الشَّابُّ فِي انْتِبَازِ الْمَلَاذِّ حَتَّى زَهَدَ
بِالنِّسَاءِ، فَلَيْسَ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ مَا يُشِيرُ إِلَى حُبِّ تَصَبَّاهُ، أَوْ امْرَأَةِ اسْتَهْوَتْهُ.
وكل ما فيها أبيات قليلة، منها بيتان يقارن فيهما ابن فارس فتور اللحظ والطرف
بعِلِّ التَّحْوِ وَالصَّرْفِ، فَنَحَارُ فِيهِمَا أَيْدِلَانٌ عَلَى عَاشِقٍ يَسْخَرُ مِنَ التَّحْوِ أَمْ عَلَى
نَحْوِيٍّ يَعْبَثُ بِالْجَمَالِ:

مَرَّتْ بِنَاهَيْفَاءٍ مَقْدُودَةٌ تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لِتُرْكِيٍّ
تَرْنُو بِطَرْفِ فَاتِنٍ فَاتِرٍ كَأَنَّهُ حُجَّةٌ نَحْوِيٍّ⁽²⁾

وبيتان فيهما إعجابٌ بالقُدِّ، وَشَكْوَى مِنَ الصَّدِّ، وَصِنَاعَةٌ تَطْعَى عَلَى
الْفِطْرَةِ، تَدْفَعُنَا إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّهَما تَعْبِيرٌ عَنِ بَرَاعَةٍ فِي النِّظْمِ لَا تَرْجَمَةُ لِحْسٍ فِي
النَّفْسِ، وَهَمَا:

(1) معجم الأدباء 4/85.

اليعملات: ج يَعْمَلَةٌ: الناقعة المطبوعة على العمل، وَالْوَجَى: الحَفَا مِنَ السَّيْرِ الشَّدِيدِ.

(2) الوافي بالوفيات 7/278 وفي البداية والنهاية 11/335 «هيفاء مجدولة...».

قِيلَ لِي اخْتَرْتُ فَقُلْتُ: ذَا هَيْفٍ بي من وصالي وصلده برح
بدرٌ مليح القوام مُعتدِلٌ قفاه وجهه، ووجهه ربح⁽¹⁾

ولا ندري أكان جمال المرأة قد أغراه بالزواج فتزوج؟ وإذا كان قد تزوج أفأنجب فأعقب، أم عقر فبتر، ثم انقطع ذكره بموته؟ أم عاش عزباً عزهاة حياته كلها؟

إن في شعره ما يدل على تفرده في داره، وعلى راحته من مكايده الزوج، ومعاندة الولد، وعلى انقطاعه إلى العلم يجول بين الدفاتر والمحابر، ويوجد في مؤانسة الهرة الألوفا عوضاً من الحليمة الصحابة. فإذا أعوزه العشق عشق الحق، ووجد في الإخلاص له راحة من هم، وفرجاً بعد ضيق:

إذا ازدحمت هموم القلب قلنا عسى يوماً يكون لها انفراج⁽²⁾
نديمي هرتي، وسرور قلبي⁽³⁾ دفاتر لي، ومعشوق السراج

وكما أغفلت الكتب الكلام عن زواجه، فقد أغفلت الكلام عن رزقه، فلم تذكر كيف كان يصيبه، ولم تُشر إلى حرفة احترفها غير التدريس. ونحن لا نعلم أكان يُحسن عملاً يُغنيه عن السؤال، أم كان يُقرب تلاميذه بأجر يكفيه الحاجة إلى الناس. وهل كان ينفق من تليد ورثه، أم من طريف استجدّه؟

لا تُجيبنا المصادر عن هذه الأسئلة إجابة شافية، فنفرع إلى شعره لعله يُنطق بما سكتت عنه المصادر.

يبدو من المقطعات التي بلغتنا من شعره أنه كان - كأكثر الأدباء والعلماء

(1) الوافي بالوفيات 278/7.

(2) معجم الأدباء 4/86.

(3) في إنباه الرواة 1/92 «وأنيس نفسي».

في زمانه - حَلِيفَ الْفَقْرِ، وَأَنَّ هَذَا الْحَلِيفَ لَازِمَهُ فِي هَمْدَانَ حَتَّى أَخْلَى بَطْنَهُ مِنَ الرَّادِ، وَرَأْسَهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَكَيْسَهُ مِنَ الْمَالِ:

سَقَى هَمْدَانَ الْغَيْثُ، لَسْتُ بِقَائِلٍ سِوَى ذَا، وَفِي الْأَحْشَاءِ نَارٌ تَصْرَمُ⁽¹⁾
 وَمَالِي لَا أَصْفِي الدُّعَاءَ لِبَلَدَةٍ أَفَدْتُ بِهَا نِسْيَانَ مَا كُنْتُ أَعْلَمُ
 نَسِيتُ الَّذِي أَحْسَنْتُهُ غَيْرَ أَنَّنِي مَدِينٌ، وَمَا فِي جَوْفِ بَيْتِي دِرْهَمٌ
 فَأَحْسَ ذَلَّ الْفَقْرُ، وَأَدْرَكَ إِدْرَاكَ عَمِيقًا أَنَّ لِلْمَالِ سُلْطَانًا لَا يُرَدُّ، وَشَفَاعَةً لَا
 تُدْفَعُ، وَقُدْرَةً عَلَى الْإِتْيَانِ بِالْخَوَارِقِ:

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا وَأَنْتَ بِهَا كَلِيفٌ مُغْرَمٌ⁽²⁾
 فَأَرْسِلْ حَكِيمًا، وَلَا تُوصِهِ وَذَلِكَ الْحَكِيمُ هُوَ الدَّرْهَمُ

ولهذا كثر في شعره التشكي من الدهر، والتضجر من الفقر، لكن الإملاق لم يبلغ به مبلغ السؤال المُلحِف عند أبي حيان التوحيدي، بل اعتصم بالتعفف من التزلف، واكتفى بتنفير الباحثين عن الثراء من العلم تنفيراً دأب عليه أدباء عصره. وما أراه جاداً فيما يقول. وإنما أراه ساخرًا من أغبياء الأغنياء مُشفقًا على فقراء العلماء:

وصاحبٍ، لي أتانِي يَسْتَشِيرُ وَقَدْ أَرَادَ فِي جَنَبَاتِ الْأَرْضِ مُضْطَرِبًا⁽³⁾
 قَلْتُ اطَّلِبْ أَيَّ شَيْءٍ شِئْتَ وَاسْعَ وَرِدْ مِنْهُ الْمَوَارِدَ إِلَّا الْعِلْمَ وَالْأَدْبَا

وكيفَ يَبْغِضُ أَحَبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَضَى حَيَاتَهُ كُلَّهَا مُنْقَطِعًا
 إِلَى التَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ لَا يَزْهَدُهُ فِيهِمَا تَقَلُّبُ الْأَنْوَاءِ فِي فَصُولِ السَّنَةِ الْأَرْبَعَةِ:

(1) معجم الأدباء 4/ 86.

(2) معجم الأدباء 4/ 87.

(3) معجم الأدباء 4/ 88.

إِذَا كَانَ يُوذِيكَ حُرَّ الْمَصِيفِ وَكَرْبُ الْخَرِيفِ وَبَرْدُ الشِّتَا⁽¹⁾
 وَيُلْهِيكَ حُسْنُ زَمَانِ الرَّبِيعِ فَأَخَذَكَ لِلْعِلْمِ قُلُّ لِي مَتَى؟
 وهو في ذلك كله معذورٌ لأُمور:

أولهما أَنَّ الْفَقِيرَ فِي أَكْثَرِ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمْكَنَةِ مَضْعُوفٌ مُنْبُوذٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ
 أَكْرَمِ الْخَلْقِ خُلُقًا، وَأَشْرَفِهِمْ نَسَبًا، وَأَنَّ الثَّرِيَّ فِي أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ يَخْلَعُ عَلَيْهِ الثَّرَاءُ
 هَيْبَةً تَفُوقُ هَيْبَةَ الْجِلْمِ فِي أَعْيُنِ الْحَمَقَى، وَجَلَالًا يَبِيزُ جَلَالَ الْعِلْمِ فِي نَظَرِ
 الْجُهَّالِ. فَلَا عَجَبَ إِذْ أَنْ يُحْلَمَ شَيْخُنَا بِأَلْفِ دِينَارٍ يَحُوزُهَا وَلَا يَنْفِقُهَا عَلَى
 شَهْوَاتِهِ، وَيَعْرِضُهَا عَلَى الْأَصْدِقَاءِ وَالْأَعْدَاءِ إِدْلَالًا بِهَا لِيُقْنَعَ الْأَغْبِيَاءَ بِأَنَّهُ مِنْ
 الْكِبْرَاءِ، فَيَتَهَاوَنُونَ عَلَيْهِ خَانِعِينَ طَامِعِينَ:

يَا لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ مَوْجَّهَةً وَأَنْ حَظِّي مِنْهَا فَلَسُ فَلَاسُ⁽²⁾
 قَالُوا فَمَا لَكَ مِنْهَا؟ قُلْتُ تَخْدِمُنِي لَهَا وَمِنْ أَجْلِهَا الْحَمَقَى مِنَ النَّاسِ

والثاني أَنَّ الَّذِينَ اتَّصَلَ بِهِمْ مِنَ الْوُزَرَاءِ لَمْ يُوسَّعُوا عَلَيْهِ فِي الْعَيْشِ، لِأَنَّهُ
 لَمْ يَسْلُكْ سُبُلَ الْمَلَقِ وَالزُّلْفَى، وَلَمْ يُجَارِ الشُّعْرَاءَ فِي مِضْمَارِ التَّقْلِيبِ بَيْنَ
 أَصْحَابِ السُّلْطَانِ وَالْمَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُغْدِقُوا عَلَيْهِ مَا أَغْدَقُوا عَلَى مَنْ هُمْ دُونَهُ
 عِلْمًا وَفَضْلًا. قَالَ الْقِفْطِيُّ: «وَكَانَ شَدِيدَ التَّعَصُّبِ لِآلِ الْعَمِيدِ، وَكَانَ الصَّاحِبُ
 بِنُ عِبَادٍ يَكْرَهُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ. وَلَمَّا صَنَّفَ لِلصَّاحِبِ كِتَابَ الْحَجَرِ، وَسَيَّرَهُ إِلَيْهِ فِي
 وَزَارَتِهِ قَالَ: رُدُّوا الْحَجَرَ، وَأَمَرَ لَهُ بِجَائِزَةٍ لَيْسَتْ سِنِّيَّةً»⁽³⁾ وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَنَّ
 الصَّاحِبَ نَدِمَ، وَاسْتَرَدَّ الْكِتَابَ بَعْدَ رَدِّهِ، فَقَالَ: «ثُمَّ لَمْ تَطْبُ نَفْسُهُ بِتَرْكِهِ، فَنَظَرَ
 فِيهِ وَأَمَرَ لَهُ بِصَلَّةٍ»⁽⁴⁾. وَإِذَا أَخَذْنَا بِمَا كَتَبَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ فِي صِفَةِ الصَّاحِبِ

(1) الوافي بالوفيات 278/7.

(2) معجم الأدباء 87/4 - 88.

(3) إنباه الرواة 92/1.

(4) إنباه الرواة 92/1.

حين قال: «شديد العقاب، طفيف الثواب، طويل العتاب، بذيء اللسان، يُعطي كثيراً قليلاً». حسودٌ حقودٌ حديدٌ، وحسدُه وقفٌ على أهل الفضل، وحقده سارٍ إلى أهل الكفاية»⁽¹⁾ إذا أخذنا بكلام أبي حيان قلنا: إن ابن فارس كان واحداً من الذين نعبوا من موردِ الصاحبِ قَطراتٍ لا تروي من ظمأ، وأصابهم من حسده مارجٌ، لا يخلو من غضب.

وحينما دُعي ابن فارس إلى الريّ لتعليم مَجْدِ الدولة حَسَنَتْ حاله، وكان إذ ذاك شيخاً يَدِبُ إلى الثمانين، إن وجدَ المالَ لم يجدِ الشَّهْوَةَ إلى إنفاقه. وإن تشهَى وتصابى كَبَا وعثرَ دونَ الرغاب. قال القفطيُّ في إنباه الرواة: «واستوطن أبو الحسين الريّ بآخرة، وكان سببُ ذلك أنه حُمِلَ إليها من هَمَدان، ليقرأ عليه مَجْدُ الدولة أبو طالب بن فخر الدولة، فسكنها واكتسب مالا»⁽²⁾.

ولم يكن ابن فارس - على فقره - شحيحاً بما يملك وإن قلّ، ولا حريصاً على نفيسٍ وإن غلا، فما سُئِلَ إلا أعطى، حتى بلغ به الكرمُ أن يجودَ بما على بدنه من لباس، وبما في سكنه من أثاث، قال ابن الأنباري: «وكان كريماً جواداً، فربما وهبَ السائلَ ثيابه وفرشَ بيته. وكان له صاحبٌ يقال له أبو العباس أحمد بن محمد الرازي المعروف بالغضبان. وسببُ تسميته بذلك أنه كان يخدمه، ويتصرفُ في بعض أموره. قال: فكنت ربّما دخلتُ فأجدُ فرشَ البيتِ أو بعضه قد وهبه، فأعاتبه على ذلك، وأضجرُ منه، فيضحك من ذلك، ولا يزولُ عن عادته. فكنت متى دخلتُ عليه ووجدتُ شيئاً من البيتِ قد ذهب علمتُ أنه قد وهبه، فأعيسُ وتظهرُ الكآبةُ في وجهي: فيسُطّني ويقول: ما شأنُ الغضبانِ؟ حتى لصقَ بي هذا اللَّقْبُ منه. وإتما كان يمازحني⁽³⁾ به».

(1) معجم الأدياء 6/ 175 - 176.

(2) إنباه الرواة 1/ 92.

(3) نزهة الألباء 392.

وَمَنْ يَبْلُغْ بِهِ الْكَرْمُ هَذَا الْمَبْلَغَ لَا يَعْقِدُ رِوَابِطَهُ بِالْكَبْرَاءِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ
 وَفِي نَفْسِهِ رَغْبَةٌ فِي مَطْمَعٍ، بَلْ يَظَلُّ مَتَرَفِّعًا عَنْ أَوْلِي الْأَمْرِ، وَفِيًّا لِمَنْ رَاطَبَتْهُ بِهِ
 مِنْهُمْ آصِرَةٌ مِنْ صِدَاقَةٍ، يَخْتَارُ مِنْهُمْ مَنْ عُرِفَتْ لَهُ سَابِقَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ.
 وَدَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوَزَرَ الَّذِينَ جَالَسَهُمْ وَدَارَسَهُمْ - وَهُمْ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ
 الْعَمِيدِ وَابْنُهُ أَبُو الْفَتْحِ وَالصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ - كَانُوا مِنَ الْأَدْبَاءِ الْبَارِزِينَ فِي
 عَصْرِهِ. فَأَحَادِيثُهُ عَنْهُمْ وَأَحَادِيثُهُمْ عَنْهُ لُغَةٌ وَعِلْمٌ وَأَدَبٌ وَنَحْوٌ. وَهُمْ يُطْرُقُونَ نُبْلَهُ،
 وَيَذْكُرُونَ فَضْلَهُ وَهُوَ لَا يَشْهَدُ لَهُمْ بِعَارِفَةٍ عَلَيْهِ، إِنَّهُمْ يَبَاهُونَ بِقِرَاءَتِهِمْ أَكْثَرَ مِمَّا
 يُبَاهِي بِمَجَالَسَتِهِمْ فِي قُصُورِهِمْ، قَالَ يَاقُوتُ: «وَكَانَ الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ يُكْرَمُهُ،
 وَيَتَلَمَّذُ لَهُ، وَيَقُولُ: شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ مَمَّنْ رَزَقَ حُسْنَ التَّصْنِيفِ وَأَمِنَ فِيهِ
 التَّصْحِيفِ»⁽¹⁾.

وَأَمَّا صَلَاتُهُ بِالْعُلَمَاءِ وَالْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ فَحَسْبُنَا دَلِيلًا عَلَى عَمَقِهَا وَاتِّسَاعِهَا
 أَسْفَارُهُ إِلَيْهِمْ، وَشِوَاهُ الْأَرْبَعُونَ، وَتَلَامُذَتُهُ الَّذِينَ أَرَبُوا عَلَى عَشْرِينَ تَلْمِيزًا، نَبَهُ
 مِنْهُمْ مِنْ نَبِهِ، وَخَمَلَ مِنْ خَمَلٍ، وَلَكِنَّهُمْ جَمِيعًا كَانُوا يَلْهَجُونَ بِذِكْرِهِ وَشُكْرِهِ.
 وَهُوَ يُثْنِي عَلَى فَضْلَائِهِمْ، وَيُعْضِي عَنْ سَفَهَاتِهِمْ، فَبَقِيَ لِذَلِكَ فَوْقَ الْخِصُومَةِ
 وَالتَّنَافُسِ، وَوَقَفَ عِنْدَ التَّعْرِيزِ بِمَنْ أُثِرَ عَنْهُمْ اللَّحْنُ، قَالَ فِي الصَّاحِبِيِّ:

«وَقَدْ كَانَ النَّاسُ قَدِيمًا يَجْتَنِبُونَ اللَّحْنَ فِيمَا يَكْتُبُونَهُ أَوْ يَقْرَؤُونَهُ اجْتِنَابَهُمْ
 بَعْضَ الذُّنُوبِ. فَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَجَوَّزُوا، حَتَّى إِنَّ الْمُحَدِّثَ يَحَدِّثُ فَيَلْحَنُ،
 وَالْفَقِيهَ يُوَلِّفُ فَيَلْحَنُ، فَإِذَا نُبِّهَ قَالَا: مَا نَدْرِي مَا الْإِعْرَابُ، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُحَدِّثُونَ
 وَفُقَهَاءٌ. فَهَمَا يُسْرَانُ بِمَا يُسَاءُ بِهِ اللَّيْبُ»⁽²⁾. فَهُوَ يَلْمَحُ وَلَا يَصْرَحُ، وَيَنْقَدُ وَلَا
 يَسْمِي، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي مَوْقِفِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ

(1) معجم الأدباء 4/ 83.

(2) الصاحبي 56.

بن دُرَيْدٍ⁽¹⁾ (ت321هـ) صاحبِ الجَمَهْرَةِ. فقَسَا عليه في النقد، وأوجَعَه في التجريح كما سنرى بعدُ في دراسة (مقاييس اللغة).

كانت السِّمَةُ الغالبَةُ على اتِّصاله بالأدباء التواضع واللباقة، ولم يجافِ هذه السِّمَةَ إلا في موقفٍ واحدٍ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشاعِرِ عبد الصَّمَدِ بنِ بابَك⁽²⁾ (ت410هـ). وفي هذا الموقف غلبَ الترفُّعُ التواضع، وبَرَّهَنَ ابنُ فارسٍ على أنَّ عزَّته بنفسِه أصلُ الطباعِ في هذه النَّفسِ. قال ياقوت: «وحدَّثَ هِلالُ بنُ المظفَّرِ الرِّيحانيُّ قال: قدِمَ عبدُ الصَّمَدِ بنُ بابَك الشاعِرُ إلى الرِّيِّ في أيامِ الصَّاحبِ، فتوقَّعَ أبو الحُسَيْنِ أحمدُ بنُ فارسٍ أن يزوره ابنُ بابك، ويقضي حقَّ علمِه وفَضْلِه. وتوقَّعَ ابنُ بابك أن يزوره ابنُ فارس، ويقضي حقَّ مَقْدَمِه، فلم يفعلْ أحدهما ما ظنَّ بصاحبه، فكتبَ ابنُ فارسٍ إلى أبي القاسمِ بنِ حَسولَةَ⁽³⁾ كتابًا يتضمَّنُ أبياتًا يعاتبُ فيها ابنُ فارس ابنَ بابك، أولها:

«تعدَّيت في وصلي فعدي عتابك وأذني بديلاً من نواك إيابك»⁽⁴⁾

وآخرها:

«تجافيت عن مُستحسنِ البرِّ جملةً وجُرَّتِ على بختي جفاء ابن بابك»⁽⁵⁾

قال ياقوت في تنمة الخبر: «فلما وقف أبو القاسمِ الحَسولِيُّ على الأبياتِ أرسلها إلى ابنِ بابك، وكان مريضاً، فكتب جوابها بديهاً: وصلت الرقعة - أطال الله بقاء الأستاذ - وفهمتُها، وأنا أشكو إليه الشيخَ أبا الحُسَيْنِ، فإنَّه صيرني

(1) انظر ترجمة ابن دريد في البغية للسيوطي 30-33.

(2) ترجمة ابن بابك في سير أعلام النبلاء 280/17.

(3) معجم الأدباء 4/94.

(4) معجم الأدباء 4/94.

(5) المصدر السابق 4/95.

فَصَلًّا لَا وَضَلًّا، وَزُجًّا لَا نَضَلًّا، وَوَضَعَنِي مَوْضِعَ الْخِلَالِ⁽¹⁾ من الموائد،
و(تَمَّتْ) من أواخرِ القصائد، وسحب اسمي منها مَسْحَبَ الذَّيْلِ، وَأَوْقَعَهُ مَوْضِعَ
الذَّنْبِ المحذوف من الخيل، وجعل مكاني مكانَ القُفْلِ من الباب، وفَذَلَكَ من
الحساب، وقد أَجَبْتُ عن أبياتِهِ بأبيات، أعلم أَنَّ فيها ضَعْفًا لعلَّتين: علَّتِي
وعلَّتِيها» أول الأبيات:

«أَيَا أَثْلَاثِ الشُّعْبِ مِنْ مَرْجِ يَابِسِ سَلَامٌ عَلَيَّ أَتَارِكِنَ الدَّوَارِسِ»
وَأَخْرُهَا، وَأَخْرُ الْخَبِرِ:

«وَهَلْ أَرَيْنَ الرِّيَّ دَهْلِيْزَ بَابِكِ وَبَابِكِ دَهْلِيْزُ إِلَى أَرْضِ فَارِسِ
وَيَصْبِحُ رَدْمُ السَّدِّ قُفْلًا عَلَيْهِمَا كَمَا صِرْتُ قُفْلًا فِي قَوَافِي ابْنِ فَارِسِ
فَعَرَضَ أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسُولِيُّ الْمَقْطُوعَيْنِ عَلَيَّ الصَّاحِبِ، وَعَرَفَهُ الْحَالِ،
فَقَالَ: الْبَادِي أظْلَمُ، وَالْقَادِمُ يَزَارُ، وَحُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ»⁽²⁾.

إِنَّ النَّظْرَ فِي هَذَا الْخَبِرِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ يَقْفُنَا عَلَيَّ سِمَةً أُخْرَى غَيْرَ الرَّفْعَةِ
تَسْمُ شَخْصِيَّةَ ابْنِ فَارِسِ كَمَا وَسَمْتُ كَثِيرًا مِنْ أَعْلَامِ عَصْرِهِ، وَهِيَ أَنَّهُ كَانَ مُوَطَّأً
الْكَنْفِ لِلشُّعْرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْكَتَّابِ، يَجَالِسُونَهُ وَيَدَارِسُونَهُ. وَالْقَرْنَ الرَّابِعُ الْهَجْرِيُّ
حَقَلَ بِحَرَكَةِ فِكْرِيَّةٍ نَشِيطَةٍ، أَزْدَهَرَتْ فِيهَا الْمَحَاوِرَاتُ وَالْمَنَاظِرَاتُ فِي اللُّغَةِ
وَالْفِقْهِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ. وَكَانَ الْوُزَرَاءُ وَالْأَمْرَاءُ يَرْعَوْنَ الْمُتَحَاوِرِينَ وَيَشْجَعُونَهُمْ،
وَيَتَنَافَسُونَ فِي اصْطِنَاعِهِمْ وَتَقْرِيْبِهِمْ.

ولعلَّ المحَاوِرَةَ فِي اللُّغَةِ كَانَتْ أَحَبَّ أَنْوَاعِ الْحِوَارِ إِلَى ابْنِ فَارِسِ، وَلِهَذَا

(1) أثبت محقق الكتاب: «موضع الحلاوى من الموائد»، وقال في الحاشية: في الأصل: «الحلال»
ويخيل إليَّ أن في اللفظة تصحيحًا، والصواب الخلال بالحاء المعجمة والخلال ما يتخلل به بعد
الأكل والخلال أخقراً ما يوضع على المائدة، وهو المعنى الذي أرادته ابن بابك.

(2) معجم الأدباء 4/98.

كان يَسْحَرُ من الفقهاء الذين نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لدراسة الفقه وتدريسه، وهم لا يملكون ناصية اللغة، فيُلْقِي عليهم أسئلة عويصة تُظهِرُ عَجْزَهُمْ ليقنعهم بأن اللغة أداة التفكير الأولى في كلِّ علمٍ وفن. ومن ذلك ما جاء في مقدّمة (فتيا فقيه العرب) على لسان راوي الكتاب: «كان أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا واسع الآداب متبحراً، وينصُرُ مذهب أهل السنّة، وطريقته في النحو طريقة الكوفيّين. وإذا وجد فقيهاً أو متكلماً أو نحوياً يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، وينظره في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه، فإنَّ وَجَدَهُ بارِعاً جَدِلاً جرّه في المجادلة إلى اللُّغة فيغلُّبه. وكان يَحْتُ الفقهاء دائماً على اللغة، ويقول: من قَصَّرَ عِلْمُهُ عن اللغة غُولَطُ فَعَلِطُ»⁽¹⁾.

وانعكس كَلْفُهُ بالجدل على بعض كتبه مثل (فتيا فقيه العرب) فالكتاب كلُّه مجموعة من أسئلة وأجوبة، تدورُ بينَ سائلٍ ومجيب، على النَّحو الذي بسَطْنَا القول فيه في حديثنا عن هذا الكتاب في موضعه، من آثار ابن فارس. كان الشَيْخُ يسأل عن قضية من قضايا الفقه، ثم يجيب عمّا سأل إجابةً مختصرة تلخص حُكْمَ الشرع، ويمضي الكتاب على هذا النَّحو إلى أن تجاوزَ مسأله مائة مسألة.

ومن إنصاف ابن فارس - ونحن نتحدّث عن سيرته وخُلُقِهِ - أن ندفع عنه شائبةً كادت تشوب سيرته النقيّة، وتسمُّه بسماتٍ وُصِفَ بها غيره، وكاد التشابهُ في الأسماء يعزوها إليه. فقد ذكر أستاذنا الدكتور إبراهيم كيلاني في كتابه عن أبي حيان التوحيدِيّ هذه الفقرة عن ابن فارس: «هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي المتوفى سنة 390 أو 391 أو 395 هـ صاحب كتابي المُجمل والصاحبي وغيرهما من الكتب. كان معاصراً لأبي حيان وكانت بينهما عداوة

(1) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد الصادر سنة 1958م ص 455 - 456.

وبغضاء. وصَفَه التوحيدِيُّ للوزير ابن سعدان، فقال: إنه شيخٌ فيه محاسن ومساوئٌ إلا أنَّ الرَّجْحَانَ لما يُدْمُّ به، لا لما يُحَمَّد عليه...»⁽¹⁾.

فهذا النصُّ الوارد في (الإمتاع والمؤانسة) يَصِفُ ابنَ فارس بما ذكرنا من رُجْحَانَ المساوئِ على المحامد، ثم يصفُه بالرعونة والمكْر، والإيهام، والكذب، والخسَّة، والقماءة والذلُّ، والنميمة والإيقاع بين الناس⁽²⁾. وهي ردائلٌ لو صدق بعضها عليه لشاهت صورته التي رسمناها له معتمدين على ما قال فيه تلامذته ودَوو الأطلاع على سيرته وسريره.

وعذرُ أستاذنا فيما رَوَى عن أبي حَيَّان أنَّ في نصِّ (الإمتاع والمؤانسة) مزالقَ منها أنَّ ابنَ فارسٍ الذي أنشَبَ فيه أبو حَيَّان مخالبه الحادَّة وشيخنا الذي ندفع عنه هذه المخالِب يتفقان في بعضِ الاسم، ويختلفان في بعض. فكلاهما يُدعى ابنَ فارس، غيرَ أنَّ حَصَمَ أبي حَيَّان يَكْنِي (أبا الفتح)⁽³⁾ وشيخنا يَكْنِي (أبا الحسين). وربما كان أبو الفتح هذا أحمدَ بن الحسين ابن فارس المتوفَّى سنة 416هـ كما ذكر الإمام الحافظُ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني⁽⁴⁾. ومنها أنَّ الرجلين عاشا في عصرِ أبي حَيَّان التوحيدِيِّ وفي مدينتين متجاورتين⁽⁵⁾.

ويمكنُ أن نضيف إلى ذلك كَلَه مَزْلَقًا آخرَ وهو أنَّ السبكي ذكر في (طبقاته) أنَّ لابن فارس كتابًا اسمه (الفريدة والخريدة)، وأنَّ الذهبيَّ نقل عنه النصَّ التالي في ترجمة أبي حيان التوحيدِي: «وكان أبو حَيَّان كَذَابًا قليل الدين

(1) أبو حيان التوحيدِي للدكتور إبراهيم كيلاني ص 51 الحاشية الثالثة.

(2) انظر كلام أبي حيان في الإمتاع والمؤانسة 206/3 - 207.

(3) جاء في الإمتاع والمؤانسة 205/3 «أريد أن أسألك عن ابن فارس أبي الفتح، فقد كنت عنده بقرميسين».

(4) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم 168/1.

(5) أبو الفتح بن فارس عاش في قرميسين، وقرميسين مدينة قُربَ هَمَذان كما جاء في مُعْجَم البلدان

والورع عن القذف والمجاهرة بالبهتان، تعرّض لأمر جسم من القَدْح في الشريعة والقَوْل بالتعطيل. ولقد وقف سيّدنا الصاحب كافي الكفاة على بعض ما كان يُدْغله ويُخفيه من سوء الاعتقاد، فطلبه ليقْتله، فهُرَبَ، والتجأ إلى أعدائه، ونَقَّ عليهم يُزخرفه وإفكّه»⁽¹⁾.

إن عَزَوْ هذا الكلام إلى أحمد بن فارس يسوِّغُ كلامَ الدكتور إبراهيم كيلاني حينما وصفَ تنافرَ أبي حيان وابنِ فارس، فقال: «وكانت بينهما عداوةٌ وبغضاء»⁽²⁾ فإذا تبيّن أنّ الفقرة التي نقلها السبكي عن الذهبي لرجل آخر زالت أسبابُ العداوة بين الرجلين، وزال معها ما يستتبعها من رمي ابنِ فارس بالمساوئ التي ذكرها أبو حيان. ورجعنا إلى الذهبي فإذا النصُّ المنسوب إلى أحمد بن فارس لرجلٍ آخر، وإذا الكتابُ الذي اقتبس منه النصُّ يحْمِلُ عنواناً أصابه التقديمُ والتأخيرُ. قال الذهبي: «قال ابن بابي في كتاب (الخريدة والفريدة): كان أبو حيان كذاباً...»⁽³⁾.

وهكذا فالْحَجَجُ التي ذكرناها تنفي عن شيخنا - إن ثبتت - ما اتُّهم به، وتشكُّك - إن لم تثبت - في صحّة هذه التُّهم، وتحمِلُ كلامَ الرجلين على التنافس في سبيلِ الحُظوةِ بمالِ الصاحبِ وفضله. ونحنُ نميلُ إلى تبرئةِ ابنِ فارس من التهافَتِ على أبوابِ الوزراءِ لما عرفناه من كرمه وحلمه وحفاظه على الوعورة في الخُلُقِ والزُّهدِ في الحياة.

ي - مذهبه:

تكادُ كتبُ التراجمِ التي وقفتُ عليها تُجمِعُ على أنّ ابنَ فارسٍ كان شافعياً، ثم انتقل في شيخوخته إلى المذهبِ المالكيِّ. فقد تَرَجَمَ له صاحبُ

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 287/5.

(2) أبو حيان التوحيدي 51 الحاشية الثالثة.

(3) سير أعلام النبلاء 119/17.

(الطبقات الكبرى)⁽¹⁾ على أنّه واحدٌ من فقهاء الشافعية. وقال القفطيّ فيه: «كان واسع الأدب متبحراً في اللغة العربية فقيهاً شافعيّاً. وكان يناظر في الفقه، وكان ينصرُ مذهبَ مالك بن أنس»⁽²⁾ وقال الفيروزبادي: «وكان شافعيّاً، ثم صار مالكيّاً آخرَ عمره»⁽³⁾. وذكر الصفديّ علّة انتقاله من الشافعية إلى المالكية فقال: «وكان شافعيّاً فقيهاً، فانتقل في آخرِ عمره إلى مذهبِ مالك، وسُئِلَ عن ذلك، فقال: أخذتني الحمية لهذا الإمام المقبولِ على جميع الألسنة أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه. فإنّ الرّيّ أجمعُ البلادِ للمقاتلِ والاختلاف»⁽⁴⁾. فقد كان الرجلُ شافعيّاً، ثم مالكيّاً، ولا يحتاجُ إثباتُ هذه الحقيقةِ إلى ذكرِ هذه الأقوالِ كلّها، فقد أقرَّ ابن فارسٍ في الكلمة التي نقلها الصفديّ، وشهد له بالميل إلى المالكية تلميذه أبو زُرعة في مقدّمة فتيا فقيه العرب فقال: «وكان ينصرُ مذهبَ مالك، ويناظرُ في الكلام، وينصرُ مذهبَ أهلِ السُّنة»⁽⁵⁾. وأقوى الأدلّة على تحديدِ مذهب الشيخ أمران: إقرارُ الشيخ بلسانه، وشهادة أقرب الناس إليه، وهو تلميذه أبو زُرعة الذي كان يجالسه ويدارسه ويطلع على عقيدته ودخيلته، ويحاوِّره في كلّ مسألة من مسائل الفقه والتفسير وقراءة القرآن، وينقل عنه ما يُفتي به، وحسبه أنّه نقلَ عنه في كتاب (فتيا فقيه العرب) مائة فتوى تنحو نحو المالكية في الفقه، ونحو الإلغاز والمعايير في اللغة.

وما كانَ أغنانا عن مناقشة هذه القضية!! غير أنّ ثلاثة من الباحثين أثاروها، فلم نجد مَصْرِفاً عن التنويه بأرائهم وعن مناقشة هذه الآراء.

أولهم الإمامُ الفاضلُ مُحسِن الأمين الذي قال في ترجمة ابن فارس:

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 287/5.

(2) إنباه الرواة 92/1.

(3) البلغة في تاريخ أئمة اللغة 28.

(4) الوافي بالوفيات للصفديّ 278/7.

(5) مجلة المجمع العلمي العربيّ بدمشق المجلد الصادر سنة 1958م ص456.

«وقال المحققُ البهبهانيُّ في تعليقه بعد ما ذكر ما يأتي عن ابن خلكان في حقه: ربّما يحتمل من هذا كونه ليس من الشيعة»⁽¹⁾ لكّنه ردّ هذا الرأي، وردّ ما روي عن انتقال ابن فارس من مذهب الشافعيّ إلى مذهب مالك، وحمل ذلك على الوضع، ثم قطع بشيعة، وحجّته الوحيدة ورود ترجمة ابن فارس في فهرست الطوسي. فقال: «ولا شبهة في تشييعه فقد ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الإمامية فقال: أحمد بن فارس بن زكريا له كتب، وعدّ بعضها، ولم يُشر أنّه غير شيعي، كما هي عادته. فذكره في مصنفي الإمامية مسكوتاً عنه شهادةً منه بشيعة»⁽²⁾.

وفي كلام الشيخ الفاضل مُحسن الأمين جوانب تحتمل المجادلة:

أولها أنّه لم يُقم الحجّة على رفض ما استنبطه البهبهاني حينما قال: «ربّما يُحتمل من هذا كونه ليس من الشيعة»⁽³⁾.

والثاني أنّه حمل خبر أبي زرعة على الوضع. وأبو زرعة هذا من حملة القرآن الثقات، فلو كان غفلاً من الأغفال أو ظنيماً في شهادة كان لنا في تكذيبه مسوغ.

والثالث أنّ الاحتجاج بذكر ابن فارس في فهرست الطوسي لا يعدل إقرار ابن فارس بالميل إلى مذهب مالك عن مذهب الشافعي. ومما يزيدنا ثقةً بصحة هذا الميل أنّ ابن فارس نقد الشافعيّ في مواضع من الصحابي، فكيف نُسقط إقراراً صريحاً باستناب متأول؟ وكيف ندفع قولاً أثبتّه صاحبه في كتاب وشفّعه تلميذه بشهادة بحجّة لم يشفعها قول مروّي عن ابن فارس، ولا قول نطق به الطوسي؟.

(1) أعيان الشيعة 60/3.

(2) أعيان الشيعة 60/3.

(3) مقدمة الصحابي ص 9.

أما الباحثان الآخران اللذان ناقشا مذهبه فهما الدكتور مصطفى الشومبي، والأستاذ هلال ناجي. والرأي الذي أفضيا إليه من شعبتين: شعبة تتصل بانتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب مالك، وشعبة تتصل بتشييعه لآل البيت.

قال الشومبي في مقدمة الصحابي: «وقد رأينا أنه كان شافعيًا، ثم تحول إلى المالكية، فتمذهب بها في مدينة الري، ويشهد ذلك باعتداله بل بمحافظته من هذه الوجهة أيضًا. ولكننا لا نعرف على وجه الدقة أكان شيخنا سنيًا أم شيعيًا؟ ومع ذلك فإننا نرجح انتسابه إلى الشيعة» فالشومبي لا يشك في أنه كان شافعيًا في مطلع حياته، مالكيًا في آخرها. لكنه يشك في انتسابه إلى السنة، ويرجح انتسابه إلى الشيعة. وفي شكّه وترجيحه نظر.

أما الشك فلا مسوغ له، لأن مذهب الشافعي ومالك من مذاهب أهل السنة، وهذا الانتقال يدل - في رأي الشومبي - على الاعتدال، وفي رأي آدم منزه على التسامح الذي كان يسم القرن الرابع الهجري. قال آدم منزه: «ولم يكن الانتقال من مذهب إلى آخر بالأمر العسير، فيحكي أن أحمد بن فارس أكبر اللغويين (المتوفى سنة 980م كان شافعيًا فصار مالكيًا)⁽¹⁾.

وإذا كان الشومبي يعلل الانتقال بالاعتدال، وآدم منزه يعلله بالتسامح فإن الأستاذ هلال ناجي يرى أن له علة أخرى، وهي أن ابن فارس انقلب من فقه الشافعي إلى فقه مالك انتقالاً مبنياً على اعتقاده برُجحان الثاني. فقد وقع الأستاذ هلال ناجي على كلام لابن فارس ورد في الصحابي، وراه الأستاذ هلال دليلاً على الشك من بعض فقهاء الشافعية، فقال: «ونراه في الصحابي يسخر من بعض فقهاء الشافعية⁽²⁾، فيقول: ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه، ويراها

(1) الحضارة العربية في القرن الرابع 395/1.

(2) متخير الألفاظ - مقدمة المحقق ص 8.

من فقه الشافعي بالرتبة العليا في القياس . فقلت له : ما حقيقة القياس ومعناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال : ليس عليّ هذا . وإنما عليّ إقامة الدليل على صحته . فقل الآن في رجل يروم إقامة الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو؟ ونعوذ بالله من سوء الاختيار»⁽¹⁾ .

استنبط الأستاذ هلال ناجي من هذا النص أن ابن فارس كان شافعيًا راغبًا في المذهب . ثم تركه راغبًا عنه ، لأنه أدرك ما في فقهاه من ضعف في القياس . فأقلع عن اتخاذه مذهبًا لنفسه قائلًا : «ونعوذ بالله من سوء الاختيار «كأن في اختياره مذهب الشافعي ذنبًا يوجب عليه التوبة والعياد بالله .

ومضى الأستاذ هلال يتصيد من كلام ابن فارس ما يثبت به صحة تعليقه ، فقال : وفي الموضع ذاته ينقل نصًا لابن داود في نقده الإمام الشافعي ، وتنزيهه للإمام مالك بن أنس»⁽²⁾ . انتهى كلام الأستاذ هلال . وفي كلامه وكلام ابن فارس ما يحتمل الجدل .

أما النص الأول فلا يخلو من سُخر، لكنه من متفقه شافعي واحد يتعالم، وفيه جهالة، ويتعاطم وفيه ضؤولة، ويحاول أن يدفع عن نفسه سهام الاتهام بالانتقاص من منزلة القياس . وليس في النص زراية بالمذهب نفسه . ومن حق ابن فارس أن يسفه دعياً في الفقه، شافعيًا كان أم مالكيًا، ولا ينطبق هذا التسفيه على مذهب الشافعي أو مذهب مالك، ولا ينال من مكان هذين العالمين الكبيرين .

وأما النص الثاني الذي نقله هلال ناجي عن الصاحبى، وتضمن قوله ابن داود الظاهري في الإمام الشافعي فهو – وإن كان نقدًا – يحتمل النقد .

(1) الصاحبى 56 وأحمد بن فارس حياته، شعره، آثاره ص16 .

(2) متخير الألفاظ – مقدمة المحقق ص8 .

فما رواه ابن فارس من كلام محمد داود الظاهري (قُتِلَ : 297هـ) (1) هو :
«ولقد غَلَطَ أبو بكر بن داودَ أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي في كلمات،
ذَكَرَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهَا طَرِيقَ اللُّغَةِ، وَلَيْسَ يَنْبَغُ أَنْ يَغْلَطَ فِي مِثْلِهَا فِي فَصَاحَتِهِ . لَكِنَّ
الصَّوَابَ عَلَيَّ مَا قَالَ أَصُوبٌ» (2).

ولا يعني هذا النصُّ أنَّ ابن فارس يرمي الشافعيَّ بالجهل، وإنَّما يجعل
غلطه محتملاً ثم يمضي ابن فارس يُعَدُّ المسائل الفقهية التي زعم ابن داود أنَّ
الشافعيَّ غلطَ فيها. وليس يعنيننا عرضُ هذه المسائل، ولا مناقشة ابن داود، فقد
ناقشه الأستاذ السيد أحمد صقر. ومن ينظر في حواشي الصاحبى يجد رداً دقيقاً
على كلِّ مسألة رَمَى بها الظاهريُّ الشافعيَّ بالوهم، ويجد الشافعيَّ على حق،
ولم يكن الشافعيُّ نكرةً في اللغة فيغلطه فيها رجلٌ من طبقة ابن داود، فقد شهد
له الأقدمون بالإمامة في اللغة والفصاحة واللِّسن كما شهدوا له بالإمامة في
الفقه. قال الذهبيُّ: «وقال أبو داود السجستانيُّ: ما أعلم للشافعيِّ حديثاً
خطأً. . . وقد صنَّف الحافظ أبو بكر الخطيبُ كتاباً في ثبوت الاحتجاج بالإمام
الشافعي. . . وعن عبد الملك بن هشام اللغويِّ، قال: طالت مجالستنا للشافعيِّ،
فما سمعتُ منه لحنَةً قط. قلتُ: أتى يكونُ ذلك. وبمثله في الفصاحة يُضربُ
المَثَل. كانَ أفصحَ قُرَيْشٍ في زمانه. وكانَ ممَّنْ يُؤخَذُ عنه اللُّغة» (3) فإذا كانَ
الشافعيُّ حُجَّةً في اللُّغة فكيفَ يغلطه الظاهريُّ؟ وكيفَ يُسبِّغُ ابنُ فارسِ هذا
التغليط؟ وكيفَ تكونُ هذه الإساءةُ حجَّةً على أنصرافِ ابنِ فارسِ عن مذهبِ
الشافعيِّ؟ الحقُّ أنَّ الأستاذَ هلالاً لم يكتفِ بهذه الحجَّة، فقد ظفَّرَ بموقفِ فقهيِّ
ظاهرٍ فيه ابنُ فارس مالكا، واتَّخذَه دليلاً آخرَ على ما يذهبُ إليه. قال هلال

(1) ترجمة الظاهريِّ في شذرات الذهب 2/ 226.

(2) الصاحبى 50.

(3) سير أعلام النبلاء للذهبي 10/ 48 - 49.

ناجي: «وهو في موضع آخر من الصحابي يردُّ على مُنكري قول الإمام مالك في الجائحة»⁽¹⁾. صحيحٌ أنَّ ابن فارسٍ دافع عن رأي مالك، لكنَّه لم يُهاجم الشافعي. وإذا كان الشافعي قد خالف مالكاً في مسألة الجائحة فإنه لم يستند في مخالفته إلى لغة أو قياس. وإنما خالفه لأنَّ سند الحديث الذي بنى عليه مالك رأيه لم يسلم من التجريح، ولأنَّ مالكاً نفسه واحدٌ من الذين جرَّحوه. جاء في حاشية الصحاح: «وقد أسند الحديث حارثة بن أبي الرجال فرواه عن أبيه عن عمرة عن عائشة. إلا أن حارثة ضعيفٌ لا يُحتجُّ به. بل هو غير ثقة كثير الوهم، فاحش الخطأ، وكان مالك لا يرضاه»⁽²⁾.

وإذا جاز لنا أن نرى في الأمر رأياً فإننا ندعُ الشافعي وآراءه، وابن داود وإزراءه، ونحتكم إلى ابن فارس نفسه، فالاعترافُ سيّد الأدلة. ألم يقل ابن فارس حينما علل انتقاله إلى مذهب مالك: «أخذتني الحمية لهذا الإمام المقبول على جميع الألسنة أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه، فإن الري أجمع البلاد للمقالات والاختلاف»⁽³⁾ فقد انتقل ابن فارس إذن لأغراض علمية تعليمية، ولم ينتقل لتسفيه إمام والتنويه بإمام. لقد أحبَّ الشيخ - وهو يقتحم مجامع العلم في الري - أن يُرسِل في هذه المَجامع صاعقةً تبهرُ أبصارَ الفقهاء، وتصك مسامعهم وتستثير في مجالسهم جدالاً مُثمراً يُعني التشريع الإسلامي بالجديد المُفيد، ويدفعُ الفقهاء إلى المقايسة والاجتهاد. تحدّث محمد بن أحمد المقدسي⁽⁴⁾ (ت390هـ) الذي عاش في عصر ابن فارس عن إقليم الجبال، وهو الإقليم الذي يضمُّ الري وهمدان وإصفهان وموطن ابن فارس ومضطرب أسفاره، فوصفه

(1) مقدمة متخير الألفاظ 8.

(2) الصحابي حاشية ص190.

(3) الوافي بالوفيات 7/278.

(4) ترجمته في الأعلام 6/203 حدّد الزركلي وفاة المقدسي (نحو 380هـ).

بالخُصْبِ والنشاطِ وتعدُّدِ الآراء، فقال: «واليهودُ به أكثرُ من النَّصارى. والمَجُوسُ به كثيرٌ. وللفُقهاء والمذكرين به ذِكرٌ وصيتٌ، وبالخيراتِ معروف. ومذاهبُهم مختلفَةٌ. أما بالريِّ فالغلبة للحنيفيين»⁽¹⁾ والجملة الأخيرة من كلام المقدسيِّ تذكّرنا يقول ابن فارس: «فإنَّ الرِّيَّ أجمعُ البلادِ للمقالاتِ والاختلافِ»⁽²⁾. ولولا هذه الغاية التعليمية والحرصُ على نشرِ مذهب غير معروف في الريِّ ما انقلب ابن فارس من الشافعية إلى المالكية، وهو شيخ جاوز السبعين. فهل يُعقلُ أن يكونَ ابن فارس قد غفل عن المآخذ التي على المذهب الشافعيِّ طوال شبابه وكهولته، ثم فَطِنَ إليها في هرمه؟ وهل يُعقل كذلك أن يترك مذهباً كبير الأتباع إلى مذهب لا أتباع له في الريِّ إن لم يكن قَصْدُهُ التعليم والدعوة؟ وكلامُ المقدسيِّ يدلُّ على خُلُوقِ الريِّ من مذهب مالك إذ قال في حديثه عن الريِّ: «وأئمةُ الجامع مختلفة: يومٌ للحنيفيين، ويومٌ للشعويين»⁽³⁾. قال: «وبالريِّ حنابلة كثيرٌ لهم جلبة»⁽⁴⁾.

وأما الشعبة الثانية من رأي الشويميِّ وهلال ناجي فإنها تتعلق بشيخ ابن فارس فقد رجح الشويميِّ انتماء الشيخ إلى الشيعة، وعلل هذا الترجيح بعلمتين: الأولى احترامُ الإمام عليِّ كَرَمَ اللهُ وَجْهَهُ، والثانية حياة ابن فارس في دولة بني بويه الشيعية. فقال: «فإننا نرجح انتسابه إلى الشيعة أو على الأقلِّ ميله إليها. وذلك بناءً على تمجيدهِ للإمام عليِّ وإشادته بعلوِّ كعبه في باب الفُتْيَا. وليس يخفى أنه عاش في منطقة شيعية في ظلِّ دولة شيعية مؤدِّباً لابناء سلاطينها كما أنه اتصل بشخصيات عُرِفَتْ بتعصُّبها للشيعة إلى أقصى درجة، نكتفي بذكر

(1) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي - سلسلة المختار من التراث العربي 266.

(2) الوافي بالوفيات للصفدي 7/ 278.

(3) أحسن التقاسيم 263.

(4) أحسن التقاسيم 267.

الصَّاحِبِ بنِ عَبَّاد»⁽¹⁾. وأخذَ بما يُشبهُه هذا الرَّأيُ الأُستاذَ هلالَ ناجي، فقال: «غيرَ أنَّ بعضَ مؤرِّخي الشَّيعة الأفاضل ذَهَبوا إلى أَنَّهُ وُصِفَ بالشافعيَّة والمالكيَّة، وأنَّه كانَ شيعيًّا» ثمَّ استعرضَ أقوالَ ابنِ فارس في إطراءِ الإمامِ والتنويهِ بعلمِهِ وخلقِهِ وحفظِهِ للقرآن، وقالَ: «من هذه الأقوالِ المعبِّرة عن حبِّ ابنِ فارس لآلِ البيتِ الكرامِ، ومن تعيينه مؤدِّبًا وأستاذًا للأميرِ البويهِّيِّ – والبهويِّونَ شيعَةُ آلِ البيتِ – استتجَ الطوسيُّ والمامقانيُّ ومحسنُ الأمينِ أمرَ تشييعِ ابنِ فارس في الفِترَةِ الأخيرة من حياته»⁽²⁾ فما حظُّ هذه الحججِ المتقاربة من القدرة على إثباتِ الرَّأيِ؟.

الحجَّةُ الأولى – وهي احترامُ الإمامِ عليٍّ – صحيحةٌ لا غبارَ عليَّها. فمنَّ يستعرضُ كُتُبَ ابنِ فراسٍ يُدركُ أنَّ لعلِّي بنَ أبي طالبٍ منزلةً رفيعةً في نفسِ ابنِ فارس، فاسمُهُ يتفرَّدُ بنوعٍ من الإطراءِ لا يحظى به أبو بكرٍ أو عمرٌ أو عثمانُ. فحيثما وَرَدَ اسمُهُ في المقاييسِ تبعَهُ الإكبارُ، لقد ذكره ابنُ فارس سَبْعَ عَشْرَةَ مرَّةً، ولم يُنسَ فيها الصَّلَاةُ والسلامُ عليه إلاَّ ثلاثَ مرَّاتٍ، وذكره في متخيِّر الألفاظ، فقال: «وذكر ابنُ عباسٍ عليًّا عليهما السلام، فقال: سِطَّةٌ في العشيرة، وصهْرٌ بالرسولِ ﷺ وعِلْمٌ بالتنزيل، وفقهُ في التأويل، وصبرٌ إذا دُعيتَ نَزَّالٍ»⁽³⁾ وميَّزَهُ في الصَّاحبيِّ بالذكاءِ وحُضورِ البديهةِ والتفهُمِ العميقِ، وجمعه القرآنَ من قلبِهِ. ومع هذا كلُّه ليس في هذا الإطراءِ دليلٌ قاطعٌ على التشييعِ، فإنَّ أهلَ التقوى والورعِ على اختلافِ مذاهبِهِم يُجلُّونَ آلَ البيتِ، ويؤثرونَ بهذا الإجلالِ عليًّا وفاطمةَ والحسنَ والحسينَ رضوانُ اللهُ عليهم، ويخصُّونهم بحبِّ لا يحظى

(1) مقدمة الصَّاحبي 9.

(2) مقدمة متخيِّر الألفاظ 11.

(3) متخيِّر الألفاظ 128 – 129 والسِّطَّةُ: الشَّرْفُ والحَسَبُ جاء في اللسان: «وسَطَ قومه في الحسب يسْطَهُم سِطَّةٌ حَسَنَةٌ».

به غَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَآلِ الْبَيْتِ . بَلْ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يُصَلُّونَ عَلَى آلِ الْبَيْتِ فِي صَلَوَاتِهِمْ الْخُمْسِ كُلِّ يَوْمٍ . فَإِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ شَعِيرَةً مِنْ شَعَائِرِ الْعِبَادَةِ ، فَكَيْفَ لَا تَكُونُ أَدَبًا فِي الْخِطَابِ وَالْكِتَابِ ؟؟

وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ - وَهِيَ حَيَاةُ ابْنِ فَارِسٍ فِي ظِلِّ الدَّوْلَةِ الْبُيْهِيَّةِ - غَيْرُ كَافِيَةٍ . فَالْبُيْهِيُّونَ لَمْ يُجْبِرُوا رِعَايَاهُمْ عَلَى التَّشْيِيعِ ، وَشَخْصِيَّاتُهُمُ الْحَاكِمَةُ الَّتِي اتَّصَلَ بِهَا ابْنُ فَارِسٍ وَوَصَفَهَا الشُّوَيْمِيُّ بِأَنَّهَا عُرِفَتْ بِتَعْصُّبِهَا لِلشَّيْعَةِ إِلَى أَقْصَى دَرَجَةٍ ، وَلَمْ تَكُنْ شَدِيدَةً التَّعْصُّبِ . وَإِذَا كَانَ كِبْرًاؤُهُمْ قَدْ أَظْهَرُوا شَيْئًا مِنَ التَّعْصُّبِ فِي صَلَاتِهِمْ بِالْعَامَّةِ ، فَقَدْ كَانَتْ مَجَالِسُ الْعِلْمِ الَّتِي يَعْقِدُونَهَا مَفْتُوحَةً لِعُلَمَاءِ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ وَالنَّصَارَى وَالْيَهُودِ . حَتَّى الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ الَّذِي ضَرَبَهُ الشُّوَيْمِيُّ مِثْلًا عَلَى التَّعْصُّبِ كَانَ مَمْدُودُ الظِّلِّ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ اخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ . وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَرَأْيَ الشَّيْعَةِ فِي الْخِلَافَةِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُسْقِطْ خِلَافَةَ الرَّاشِدِينَ . قَالَ الدُّكْتُورُ بَدْوِي طَبَانَةَ : «وَقَدْ عُرِفَ عَنِ الصَّاحِبِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عِلْمِ الْكَلَامِ ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ فَرِيقِ الْمُعْتَزَلَةِ»⁽¹⁾ وَقَالَ أَيضًا وَهُوَ يَسْرُدُ كُتُبَ الصَّاحِبِ : «وَلَهُ «كِتَابُ الْإِمَامَةِ الَّذِي يُذَكِّرُ فِيهِ فِضَائِلَ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَيُثَبِّتُ فِيهِ صِحَّةَ إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»⁽²⁾ فَكَيْفَ يُوَصَّفُ (بِالتَّعْصُّبِ إِلَى أَقْصَى دَرَجَةٍ) مَنْ هَذِهِ آرَاؤُهُ وَكُتُبُهُ وَأَفَاقُهُ الْفِكْرِيَّةُ الْمُتَعَدِّدَةُ الْمَذَاهِبِ ؟ وَمَا الَّذِي يَدْعُو ابْنَ فَارِسٍ إِلَى الْمُدَارَاةِ وَالْمُؤَارَاةِ ، أَوْ إِلَى سَتْرِ التَّشْيِيعِ بِالشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ يَعِيشُ فِي دَوْلَةٍ وَصَفَ الشُّوَيْمِيُّ حَكَمَهَا بِالتَّعْصُّبِ لِلشَّيْعَةِ ؟ أَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ يُجَاهَرَ بِمَذْهَبِ الْحُكَّامِ ، وَهُوَ يَفِيءُ إِلَى ظِلِّهِمُ الْمَمْدُودِ ، وَيَسْتُرُ الشَّافِعِيَّةَ أَوْ الْمَالِكِيَّةَ أَوْ أَيَّ مَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِ السُّنَّةِ بِالتَّشْيِيعِ مُصَانَعَةً لِأُولِي الْأَمْرِ ؟

(1)، (2) الصاحب بن عباد للدكتور بدوي طبانة 288 .

وإذا كانت مُعَايِشَةُ الْعَالِمِ الْحَاكِمِ تَعْنِي اعْتِقَادَهُ مُعْتَقَدَهُ فَلِمَاذَا لَمْ يَعْتَقِدْ ابْنُ فَارِسٍ الْاِعْتِرَالَ مِمَّا لَازِمٌ لِلصَّاحِبِ الَّذِي ذَكَرَ بَدْوِي طَبَانَةَ أَنَّهُ يَجْمَعُ الْاِعْتِرَالَ إِلَى التَّشْيِيعِ؟ ثُمَّ إِذَا كَانَ الْاِسْتِنْبَاطُ الْمَعْتَمِدُ عَلَى التَّخْمِينِ قَدْ أَوْهَمَ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ بِتَشْيِيعِ الشَّيْخِ فَالنُّصُوصُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الْيَقِينِ لَدَى الْأَقْدَمِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ نَصَّتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ. قَالَ السِّيُوطِيُّ: «هَذَا كَلَامُ ابْنِ فَارِسٍ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ» وَذَكَرَ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمَ أَنَيْسَ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ نَشْأَةِ اللُّغَةِ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ كَانَ «مِنَ الْمُحَافِظِينَ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا عَلَى النُّصُوصِ مِنَ السَّنِيِّينَ وَأَضْرَابِهِمْ. وَهَؤُلَاءِ كَانُوا يَنَادُونَ بِأَنَّ اللُّغَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ وَأَنَّ لَا يَدَ لِلْإِنْسَانِ فِي نَشْأَةِ أَلْفَاظِهَا وَكَلِمَاتِهَا»⁽¹⁾. وَلَمْ يَسْلُكْهُ إِبْرَاهِيمَ أَنَيْسَ فِي سَبَلِكِ الْأَعْمَارِ مِنَ الْمُحَافِظِينَ بَلْ بَوَّأَهُ مَنْصِبَ الزَّعَامَةِ فَقَالَ: «وَزَعِيمٌ هَؤُلَاءِ ابْنُ فَارِسٍ»⁽²⁾.

وَإِذَا تَرَكْنَا النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ، وَأَبِينَا إِلَّا الْمُحَاكِمَةَ قَبْلَ الْحُكْمِ وَالْاِسْتِنْبَاطَ الْمَشْفُوعَ بِالْحُجَّةِ، ظَفَرْنَا بِحُجَّةٍ دَامِعَةٍ، هِيَ أَدْلُ عَلَى مَا نَزَعُمُ مِنَ الْحُجَجِ السَّابِقَةِ كُلِّهَا. وَهَذِهِ الْحُجَّةُ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ ثِقَافَةِ الرَّجُلِ، وَمِنْ رَأْيِهِ فِي الْفَلَسَفَةِ وَفِي الْمَذَاهِبِ الْمَتَأَثِّرَةِ بِهَا.

أَجْمَعَ الْبَاحِثُونَ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ عَرَبٍ وَمُسْتَشْرِقِينَ عَلَى تَأَثُّرِ الشَّيْعَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ بِالْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ. قَالَ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ كَمَالُ زَكِي: «أَمَّا عَنِ الْإِرَادَةِ الَّتِي قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ مِنْ أَجْلِهَا بِالْقَدَرِ، وَتَبِعَهُمْ فِيهَا الزَّيْدِيُّ شَيْعَةُ الْبَصْرَةِ مِنْ بَكْرِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ فَلَا تَخْرُجُ عَمَّا قَالَ بِهِ كُلُّ مَنْ اِنْكَسَاغُورَاسَ وَطَالَيْسَ وَابْنَادُوقْلَيْسَ»⁽³⁾ وَقَالَ آدَمُ مَتَز: «كَانَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ وَفِي تَحْدِيدِ مَعْنَى الْفِسْقِ وَالْإِيمَانِ، وَلَكِنْ كَانَتْ عَمَدَتُهُمْ الَّتِي يَتَمَسَّكُونَ بِهَا هِيَ الْكَلَامُ فِي التَّوْحِيدِ،

(1) المزهر للسيوطي 10/1.

(2) دلالة الألفاظ 16.

(3) الحياة الأدبية في البصرة 124 - 125.

وما يُوصَفُ به الله تعالى . ثم يزيدُ بعضُهم غيرَ ذلك ، ولا يَحَلُو ذلك من تأثيرِ الفَلَسَفَةِ اليونانيَّةِ التي كان لها أثرٌ فعَّالٌ في تحريكِ الخواطرِ⁽¹⁾ فتأثَّرَ المُعْتَزَلَةُ بفلسفَةِ الإغريقِ حَقِيقَةً لا سَبِيلَ إلى إنكارِها ، وصِلَةَ الشَّيْعَةِ بالمُعْتَزَلَةِ أي بالفَلَسَفَةِ الإغريقيَّةِ حَقِيقَةً أُخْرَى تَتَفَرَّعُ عن الأولى ، ولهذه الصِّلَةُ شكْلان :

أولُهما أنَّ الشَّيْعَةَ ورثوا فَلَلسَفَةَ المُعْتَزَلَةِ . قال آدم متز : «أمَّا من حيثُ العقيدةُ والمذهبُ فإنَّ الشَّيْعَةَ هُمُ ورثةُ المُعْتَزَلَةِ» .

وثانيهما التشابهُ في طرائقِ التفكيرِ ، والتقاربُ في المُعْتَقَدِ أو في جانبٍ منه . قال أحمد أمين : «وكثيرٌ من الشَّيْعَةِ يتفقون في العقيدة مع المُعْتَزَلَةِ ، إذ كان كثيرٌ منهم شيعَةً ومُعْتَزَلَةً في وقتٍ واحدٍ «وقال الذهبيُّ في ترجمة الصاحبِ بن عبَّاد تلميذِ ابنِ فارس : «وكان شيعياً معتزلياً» فما حظُّ ابنِ فارس من الفَلَسَفَةِ؟ ثم ما صلتهُ بالشَّيْعِ والاعتزالُ؟

كان ابنُ فارس أعدى أعداءِ الفَلَسَفَةِ في زمانِه ، أو واحداً من أعدائها الذين أنكَروها وتنكروا لها ، وجأهروا بالزرايةِ بها وبكثيرٍ من العلومِ المترجمة كالرياضياتِ ، فقال : «وزعم ناسٌ يتوقفُ عن قبولِ أخبارِهِم أنَّ الذين يُسمون الفلاسفةَ قد كان لهمُ إعرابٌ ومؤلفاتٌ نحو . قال أحمد بن فارس : وهذا كلامٌ لا يُعْرَجُ على مثله ، وإنما تشبَّه القومُ أنفًا بأهلِ الإسلامِ ، فأخذوا من كتبِ عُلَمائنا وغيرِها بعضَ ألفاظِها ، ونسبوا ذلك إلى قومٍ ذوي أسماءٍ منكِّرةٍ بتراجُمٍ بشعة لا يكادُ لسانُ ذي دينٍ ينطقُ بها»⁽²⁾ .

ألا ترى أنَّ بعضَ الشَّيْخِ الفَلَسَفَةِ أفقده النَّصْفَةَ في الحُكْمِ ، والدَّقَّةَ في التفكيرِ ، وأخرجه من النقدِ الصحيحِ إلى السبِّ والتَّجْريحِ ، بل جعله يُنكر

(1) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري 1/374 .

(2) الصاحب 76 .

فُضِّلَهَا، وَيُفْضَلُ عِلْمُ الْعُرُوضِ - عَلَى ضُؤُولَتِهِ - عَلَى الْفَلَسَفَةِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ، وَفِي ذَلِكَ مَا فِيهِ مِنْ تَزَمُّتٍ، يَقُولُ: «وَمَنْ عَرَفَ دِقَائِقَهُ - يَعْنِي عِلْمَ الْعُرُوضِ - وَأَسْرَارَهُ وَخَفَايَاهُ عِلْمٌ أَنَّهُ يُرْبِي عَلَى جَمِيعِ مَا يَبْجَحُ بِهِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْتَحِلُونَ مَعْرِفَةَ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْأَعْدَادِ وَالْخَطُوطِ وَالنُّقَطِ الَّتِي لَا أَعْرِفُ لَهَا فَائِدَةً. غَيْرَ أَنَّهَا مَعَ قَلَّةِ فَائِدَتِهَا تُرْقُّ الدِّينَ، وَتَنْتِجُ كُلَّ مَا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ»⁽¹⁾.

وهو في موقفٍ آخَرَ يُفْضَلُ أَصُولُ الْفِقْهِ وَعِلْمُ اللُّغَةِ وَالْعُرُوضِ عَلَى الْفَلَسَفَةِ تَفْضِيلاً يَتَفَجَّرُ سِحْرًا مِنَ الْمَشْتَغَلِينَ بِالْفَلَسَفَةِ يَقُولُ: «وَعِلْمَاءُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ كَانُوا اقْتَصَرُوا مِنْ عِلْمِ هَذَا عَلَى مَعْرِفَةِ رَسْمِهِ دُونَ عِلْمِ حَقَائِقِهِ فَقَدْ اعْتَضُوا عَنْهُ دَقِيقَ الْكَلَامِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ مِنَ الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ، وَمَنْ دَقِيقَ النَّحْوِ وَجَلِيلِهِ وَمَنْ عِلْمِ الْعُرُوضِ الَّذِي يُرْبِي بِحُسْنِهِ وَدَقَّتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ عَلَى كُلِّ مَا يَبْجَحُ بِهِ النَّاسُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الَّتِي يَقَالُ لَهَا الْفَلَسَفَةُ وَلِكُلِّ زَمَانٍ عِلْمٌ، وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمٌ زَمَانِنَا هَذَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»⁽²⁾.

وَهَبْنَا تَرَكَنَا الْفَلَسَفَةَ وَالْفَلَسَفَةَ، وَقَصَرْنَا كَلَامَنَا عَلَى مُعْتَقِدٍ يُعَدُّ مِنْ صَمِيمِ الْإِسْلَامِيِّ قِسْمَيْنِ:

الأولُ متأثرٌ بِالْفَلَسَفَةِ، يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَرْلِيًّا لَشَارَكَ اللَّهُ فِي أُلُوهِتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ.

والثاني يَقْلُدُ السَّلْفَ الصَّالِحَ فِيمَا اعْتَقَدَ وَيَرَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ أَرْلِيٌّ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتُ اللَّهِ كُلُّهَا قَدِيمَةٌ. تِلْكَ هِيَ الْمَسْأَلَةُ، فَمَا مَوْقِفُ ابْنِ فَارِسٍ مِنْهَا، وَمَا صِلَةُ مَوْقِفِهِ بِحُكْمِنَا عَلَى مُعْتَقَدِهِ؟

(1) الصاحبي 77.

(2) الصاحبي 66.

ليس في آثار الرجل التي بلغتنا نصٌّ صريحٌ يوضح رأيه، غير أن له كتاباً لم يُبلِّغنا منه غير عنوانه، هو (دلالة على أن القرآن غير مخلوق). وهبه لم يؤلف هذا الكتاب فإن رأيه في نشأة اللغة - ولنا فيه بحثٌ مفصلٌ نعرضه في موضعه من هذا الكتاب - يُعدُّ دليلاً قاطعاً على تزمته الشديد في تنزيه القرآن عن أن يكون مخلوقاً، لأنه يوشك أن ينزه اللغة العربية عن هذا الوصف. فهو يُنكر عليها آية صفة من صفات الوضع والاضطلاح، ويرى أنها إلهية النشأة بأصولها وفروعها واشتقاقاتها. ومن يذهب هذا المذهب المتزمت في اللغة، فمذهبه في العقيدة أشدُّ تزمناً.

وهكذا نستطيع اعتماداً على الأدلة التي سُفِّناها بين يدي البحث أن نقول: لم يكن ابن فارس يستر التشيع بالمالكية، وإنما كان يعتقد من مذاهب السنة فقه الشافعي ثم فقه مالك، ومن التشيع حب آل البيت، وإكبار الإمام علي كرم الله وجهه.

لقد حاولنا في هذا الباب أن ندرس حياة شيخنا ابن فارس درساً مفصلاً، غير أن المصادر التي ظفرنا بها لم تَضَع بين يدينا كل ما كنا نرغب في الوصول إليه، فأزارتنا موطنه الأول في قزوين وضنت علينا بزيارة أسرته، وسردت لنا أسماء البلاد التي ترحل إليها في أسفاره، ولم تساعدنا على تتبع هذه الأسفار تبعباً دقيقاً، يُقيّد الأمانة بالأزمة، وصحبنا إلى مجالس تعلمه وتعليمه، فعرفنا من شيوخه وتلاميذه أكثر مما عرف الدارسون السابقون، وعاشرنا الشيخ في عُسره ويُسره، وكشفنا عن سلوكه وخلقه، وحرصنا على أن نناقشه ونعائشه، وانتزعنا من طول المناقشة والمعايشة حُججاً اعتمدنا عليها في تمحيص نسبه ومذهبه. واستعنا في هذا الباب بأخباره على فهم أفكار، عسى أن يكون ذلك كله عوناً لنا على دراسة آثاره في الباب التالي.

آثار ابن فارس

- دراسة آثاره المطبوعة والمخطوطة.
- سرد آثاره التي بلغتنا أسماؤها، وعزوها إلى المصادر التي ذكرتها.

كان أحمد بن فارس واحداً من كبار المصنّفين في القرن الرابع الهجريّ، أغنى مكتبة العرب بآثار كثيرة في اللغة والنحو والفقهِ والتفسير والأدب والنقد. غير أنّ عنايته باللغة فاقت عنايته بالعلوم الأخرى، فجاء ما ألفه في اللغة وحدها أكثر ممّا ألفه في الميادين الأخرى مُجتمعة.

حاول مُحققو آثاره أن يُحصوا كلّ ما صنّف، فأخصى له المحقّق عبد السلام محمّد هارون خمسةً وأربعين كتاباً تحدّث عنها في مقدّمة (مقاييس اللغة)، وأخصى له الدكتور رمضان عبد التّوّاب ستّة وخمسين كتاباً، ذكرها في مقدّمة كتاب (الفرق) الذي حقّقه ونشره عام 1982م.

ثم سلكنا مسلك الرجلين في البَحْث عن مصنّفات الشيخ، فأحصينا أسماء مائة كتاب له بين مطبوعٍ ومخطوطٍ ومذكورٍ في كُتب التراجم. وليست هذه الكتب سواءً في القدرِ والمقدارِ فبعضها مُطوّل يقع في مجلّدات كمعجمه الفذّ (مقاييس اللغة)، وبعضها رسائلٌ في وُريقاتٍ كرسالته في (كلاً). ولم نسلك في تعريفنا هذه الكتب مسلكاً واحداً. إذ كان الكتاب نفسه يفرض علينا أسلوب

تعرّفه وتعريفه، فإذا كان الكتاب مطبوعاً أو مخطوطاً جاء تعريفه مبسوطاً مفصلاً، يوشك أن يكون دراسةً وافيةً، تتحدّث عن موضوع الكتاب، وتقبس فقراتٍ منه، وتحدّد سماته وخصائصه، وتضعه بين أمثاله من كتب المؤلفين الآخرين ممّن سبق ابن فارس أو لحقه. وإذا كان من الكتب الضائعة التي أعيانا البحث عن الظفر بها أشرنا إلى المصادر التي ذكّرت الكتاب، ونقلنا إلى القارئ ما اعتلقت هذه المصادر من فقرات نسخها المؤلفون وكتّاب التراجم.

ونحن على يقين أن مائة العُنوان التي أخصّيناها لا تعدل مائة كتاب، لأنّ طائفةً من العنوانات أصابها التصحيف على أيدي الثقله حتى خيل إلينا أنّها كتبٌ مختلفة، وهي - في حقيقة الأمر - أسماء مختلفة ومحتوى واحد. ونحن على يقين كذلك أنّ ما جمعنا من كتب وأسماء كتب لا يحيط بما ألف ابن فارس. فما أكثر الكنوز الضائعة التي سافرت في الآفاق. أو رقدت على الرفوف في المكتبات الخاصة، ولم تبلغها أيدي الباحثين.

لقد حاولنا أن نصنّف ما ظفرنا به من كتب الشيخ أو من أسماء كتبه على أساس الموضوعات فأعيانا التصنيف لأمرين:

أولهما أنّ عنوان الكتاب لا يُعرب بالضرورة عمّا فيه.

والثاني أنّ كتب التراجم نقلت أسماء الكتب ولم تحدّد الموضوعات، أو حدّدت قليلاً وأغفلت كثيراً، ففرغنا إلى الظن - والظن أكذب الحديث - في تخمين موضوع كلّ كتاب فلم نظفر بطائل. لهذا آثرنا أن نعرضها مرتبةً وفق الترتيب المعجمي الآخذ بأوائل الكلمات.

1 - أبيات الاستشهاد

(أبيات الاستشهاد) رسالة صغيرة من اثنتي عشرة صفحة، ظفر عبد السلام محمّد هارون بمخطوطتها في الخزانة التيموريّة بدار الكتب المصريّة.

فحقَّقَها، ونشرها في تِسْعَ عَشْرَةَ صَفْحَةً من (نوادير المخطوطات)⁽¹⁾.

وقد يذهبُ الظنُّ بالقارئِ إلى أنَّ الرسالة طائفةٌ من شواهدِ اللغة والنحو، جمعها ابنُ فارس لتكونَ عَوْنًا له على شَرْحِ قَاعِدَةٍ في النَّحْوِ، أو حِجَّةً لإثباتِ صِحَّةِ معنى. فإذا قرأها وجَدَها مجموعةً من أبياتِ الحِكْمَةِ، ووَجَدَ في كُلِّ بَيْتٍ منها مَثَلًا، أو معنى يذهبُ مذهبَ المثل. وفي ذلك يقولُ مُحَقِّقُ الرسالة: «ومهما يكنُ فإنَّ موضوعَ هذا الكتابِ واضحٌ، وهو ذِكْرُ الأبياتِ التي تصلحُ للتمثُّلِ بها في مضاربٍ مختلفةٍ، أو هو الأمثالُ الشعريَّةُ مع ذِكْرِ مضاربِها»⁽²⁾.

وأمثالُ العربِ من الموضوعاتِ التي عُنيَ بها علماءُ اللغةِ الأوائلُ عنايةً بالغةً، فجمعوها وشرحوها، وألَّفوا فيها الكتبَ قبلَ ابنِ فارس بثلاثةِ قرونٍ. ومن أقدمِ هذه الكتبِ ما ألَّفَه عُبَيْدُ بْنُ شَرِيَّةَ⁽³⁾ [ت حوالي: 81هـ] والمُفَضَّلُ بْنُ يَعْلَى الضَّبِّي⁽⁴⁾ (ت: 168هـ) ويُونُسُ بْنُ حَبِيب⁽⁵⁾ (ت: 182هـ) وأبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ المَثَنِيِّ⁽⁶⁾ (ت: 210هـ) وأبو عُبَيْدِ القاسمِ بْنُ سَلام⁽⁷⁾ (ت: 224هـ) وابنُ الأعرابيِّ مُحَمَّدُ بْنُ زياد⁽⁸⁾ (ت: 231هـ) وتَعَلَّبُ أَبُو العباسِ أحمدُ بْنُ يَحْيَى⁽⁹⁾ (ت: 291هـ) والحسنُ بْنُ عبدِاللهِ أبو هلالِ العسكريِّ⁽¹⁰⁾ (ت: 395هـ) وهُم مِمَّنْ سَبَقُوا ابنَ فارس أو عاشوا في عصره.

(1) رَقْمُ المخطوطة (445 أدب) والرسالة منشورةٌ في كتاب (نوادير المخطوطات 1/ 138 - 161).

(2) نوادر المخطوطات 1/ 137.

(3) جاء في الفهرست لابن النديم (132) أنَّ كتابَ ابنِ شَرِيَّةَ نحو خمسين ورقة. وانظر ترجمته في معجم الأدياء 72/ 12 باسم ابنِ سَريَّة.

(4) كشف الظنون 1/ 167 وانظر ترجمة المُفَضَّلِ لابنِ المنظور 262.

(5) كشف الظنون 1/ 167 وانظر ترجمة يُونُسَ في البلغة 295.

(6) كشف الظنون 1/ 167 ترجمة أبي عبيدة في سير أعلام النبلاء 9/ 445.

(7) كشف الظنون 1/ 167 ترجمة أبي عبيد في البلغة 186.

(8) كشف الظنون 1/ 167 ترجمة ابنِ الأعرابيِّ في سيرة أعلام النبلاء 10/ 687.

(9) كشف الظنون 1/ 167 ترجمة ثعلب في البلغة 34.

(10) كشف الظنون 1/ 167 ترجمة العسكريِّ في البلغة 62.

ثم توالى التأليف في الأمثال حتى بلغ ما ذكره (رؤدلف زولهايم) في كتابه (الأمثال العربية القديمة) أكثر من ستين كتاباً، ثلاثة أرباعها تتفق - على اختلاف مؤلفيها - في أن عنوانها تبدأ بكلمة (الأمثال)، والأخرى لها عنوانات متقاربة مثل (مجمع الأمثال) لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني⁽¹⁾ (ت 518هـ) و(المستقصى في أمثال العرب) لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري⁽²⁾ (ت 538هـ). وذكر زولهايم أن المستشرق (فريتس ترمويتز) أشار إلى أن في مخطوطة كتاب (نشوة الطرب لابن سعيد) ذكراً للأمثال ابن فارس في موضعين، وأنكر زولهايم أن يكون لابن فارس كتاباً في الأمثال⁽³⁾. ونحن نقول: لعل المقصود به (آيات الاستشهاد) التي تنطوي على حكم تذهب مذهب الأمثال. ويبدو أن المستشرق زولهايم ذكر يسيراً من كثير، وأن ما ألفت في هذا الميدان أكثر من أن يُحيط به هذا الباحث، فالميداني - وعصره قبل عصر زولهايم بتسعة قرون - قرأ خمسين كتاباً قبل أن يؤلف كتابه، جاء في خطبة مجمع الأمثال للميداني: «فطالعت من كتب الأئمة الأعلام، ما امتد في تفصيله نفس الأيام، مثل كتاب أبي عبيدة وأبي عبيد، والأصمعي وأبي زيد، وأبي عمرو وأبي فيد، ونظرت فيما جمعه المفضل بن محمد، والمفضل بن سلمة، حتى لقد تصفحت أكثر من خمسين كتاباً»⁽⁴⁾.

ومهما يكن مقدار الكتب المؤلفة في الأمثال فإن ما يعيننا منها هو ما ألفت قبل ابن فارس وكان مقصوراً على أمثال الشعر. ومن أقدم الكتب ذات الأمثال

(1) ترجمة الميداني في بغية الوعاة للسيوطي 155.

(2) ترجمة الزمخشري في بغية الوعاة 388.

(3) الأمثال العربية القديمة لرودلف زولهايم ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب 222.

(4) مجمع الأمثال للميداني ج 1 ص 4 حقق الكتاب محمد محيي الدين عبد الحميد وطبعته مطبعة السنة المحمدية سنة 1955م.

الشعرية رسالة صغيرة جدًا لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد⁽¹⁾ (ت285هـ) عنوانها (رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها)، وهي تضم أربعة وثمانين عَجْزًا أو بيتًا أكثرها من مشطور الرجز مثل: «قال النابغة: ولا قرار على زارٍ من الأسد»⁽²⁾ ومثل «إنّ الندى حيث ترى الضغاطا»⁽³⁾ وهذه الرسالة - على سبقتها رسالة ابن فارس - دون «أبيات الاستشهاد» في أمور، منها أنّ المبرّد يذكر الأعجاز ويُغفلُ الصدور وابن فارس يزوي الأبيات كاملةً، وأنّ المبرّد يُسقط مضارب الأمثال وابن فارس يقدم لكل بيت من أبياته بمقدمة يسيرة تحدّد الموضع الذي يحسن فيه ذكره.

وعرّفت المكتبة العربية في عصر ابن فارس كتبًا تُشبه كتابه (أبيات الاستشهاد) منها كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عبّاد (ت385هـ)⁽⁴⁾ وفي هذا الكتاب يسردُ الصاحب في غير نظام (398) بيتًا من حكم المتنبي سرّدًا يُغفلُ مضاربها أو المواضع التي تُذكرُ فيها، كما يقارنُ بعض هذه الأبيات بأبيات أخرى لغير أبي الطيّب تبلغ عدتها واحدًا وأربعين بيتًا، فإذا قسنا هذا الكتاب بكتاب ابن فارس لمسنا وجهًا من وجوه الشبه بينهما، فإلا الكتائين يجمع الحكم والأمثال، لكنهما - على تقاربهما - يفترقان في أمور منها أنّ كتاب الصاحب منتزَع من ديوان شاعر واحد، وكتاب ابن فارس متخيّر من دواوين كثيرة، ومنها أنّ الأوّل شعرٌ مُحدث لا يُحتجُّ به في

(1) ترجمة المبرّد في بغية الوعاة 116.

(2) نوادر المخطوطات 165/1 هو عجز بيت النابغة الذي صدره (أُنبئت أنّ أبا قابوس أوعدني) الديوان 26 وهو في الاعتذار للنعمان بن المنذر، وهو من البسيط الرجز.

(3) نوادر المخطوطات 171/1. ورد البيت مفردًا في عيون الأخبار 91/1 ووَرِدَ مع بيتين قبله في الحيوان 445/5 وهو فيهما غير منسوب. والضغاط: الزحام.

(4) ترجمة الصاحب بن عبّاد في بيتمة الدهر 188/3 وكتابه (الأمثال السائرة) نُشر في سلسلة نفائس المخطوطات، حقّقه الشيخ محمد حسن آل ياسين، وطبعته مكتبة النهضة في بغداد عام 1965م.

التَّحْوِ واللُّغَةِ، والثاني من شعر الجاهليين والإسلاميين عدا بضعة أبياتٍ من شعرِ بشارِ بن بُرْدٍ⁽¹⁾، والعبّاسِ بنِ الأحنف⁽²⁾ وجحظةَ أحمدَ بنِ جعفرِ البرمكي⁽³⁾. وإبراهيمِ بنِ العبّاسِ الصُّولي⁽⁴⁾. ومنها أنَّ الصاحبَ سرَدَ أمثالَ المتنبي عَطْلاً من الشرحِ أو التعليقِ أو التمهيدِ بذكرِ مضاربِ الأمثالِ. وأنَّ ابنَ فارسَ حلَّى أمثاله بِحليَّةٍ نفيسة. فَقَدْ كانَ يمهِّدُ لكلِّ بيتٍ تمهيداً يُعِينُ على الانتفاعِ به، وعلى وضعِهِ في الموضعِ الذي يَصْلُحُ له. وعزا ذلكَ كلَّهُ إلى رَجُلٍ أُوتِيَ الفصاحةَ واللِّسَنَ وسَدَّادَ الرَّأْيِ، فقال: «بَلَّغْنَا أنَّ رجلاً من حَمَلَةِ الحُجَّةِ ذا رأيٍ سديدٍ، وهَمَّةَ بعيدة، وضرسٍ قاطعٍ قد أعدَّ للأُمُورِ أقرانها بلسانِ فصيحٍ، ونَهْجَ مليحٍ»⁽⁵⁾ وليس هذا الرجلُ غيرُ ابنِ فارسٍ، وليستِ العِدَّةُ التي أعدها غيرُ عيونِ الشُّعْرِ، وأبياتِ الحكمةِ، من ذلكَ قولُهُ: «وإنَّ امرؤُ جَزَعَ على فائتٍ أنشدَه:

فلا تُكثِرُنْ في إثرِ شيءٍ نَدَامَةٌ إذا نزعتهُ مِنْ يديكَ النَّوازِعُ»⁽⁶⁾

وقولُهُ في آخرِ الرسالةِ: «وإذا دخلَ عليه ثَقِيلٌ أنشدَ:

أيا جَبَلِي نُعْمَانَ باللهِ خَلِيًّا نسيمَ الصِّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا»⁽⁷⁾

وإذا جادَ عليه بَنَزْرٍ يسيرٍ أنشدَ:

(1) تُوفِّي بشارُ سنة 167هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 24/7.

(2) توفي العبّاسُ بنُ الأحنف سنة 192هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 98/9.

(3) توفي جَحْظَةُ سنة 324هـ انظر ترجمته المفصلة في معجم الأدباء 241/2.

(4) توفي الصُّولي سنة 243هـ وله ترجمة مفصلة في معجم الأدباء 164/1.

(5) نوادر المخطوطات 139/1.

(6) البيت من شعر البعيث. ذَكَرَ ذلكَ محقِّقُ الرسالةِ وخرَّجه من لُبابِ الآدابِ 424. انظر نوادر المخطوطات 143/1.

(7) البيت للمجنون قيس بن الملوِّح ورد في الأغاني 24/2 مع بيتين بعده. وروايته في الأغاني «سبيل الصبا...».

توتيك نَزْرًا قليلاً وهي خائفةٌ كما يخافُ ميسس الحيةَ الفَرِقُ⁽¹⁾
وهذه جمعيّة لم أظفرُ بمثْلِها، فَرَحَمَ اللهُ من فهمها وحفظها، وأورد كلَّ
بيت في محله ليَجَلَّ عند خِله⁽²⁾.

ويلمَحُ القارئُ في هذه الخاتمة المَوْجزةَ خصيصَةً أخرى تميّز كتاب ابن
فارس، وهي القصدُ إلى تعليم القارئ والحِرصُ على الإفهام في غير إغراب.
غير أن الكتاب لا يخلو من هنات يسيرة منها: سردُ الأبيات بلا خطّة تنتظمها،
وإغفالُ أسماء الشعراء، وتكرارُ المعنى الواحدِ بأبياتٍ متعدّدة وفي مواضع
متباعدة من الكتاب.

2 - الإتياع والمزاوجة

يُعدُّ كتاب الإتياع والمزاوجة من الرسائل الهامة التي عالج فيها أحمدُ بنُ
فارس موضوعات خاصّة في اللغة والنحو، وخصَّ كلَّ رسالة منها بموضوع.
حقَّق هذا الكتاب (رودلف برونو)، ونشره في مدينة (جيسن) الألمانية عام
1906م، ثمَّ أعاد الدكتور كمال مصطفى تحقيق الكتاب ونشره في القاهرة عام
1947م⁽³⁾. وعلى هذه الطبعة الثانية نَعْتَمِدُ في الدراسة التالية.

يقعُ متنُّ الكتاب في اثنتين وثلاثين صَفْحَةً من القطع المتوسط، وتشغلُ
التعليقاتُ وحواشي التعليق من كلِّ صفحة ثُلثها تقريبًا. فإذا قورنَ الكتابُ
برسائل ابن فارس الصغيرة شأى أكثرها، وإذا قورنَ بما كتبه علماء اللغة
الآخرون في موضوع الإتياع كان المجليّ أو المصليّ في هذا المضممار. فقد كانَ

(1) البيت لابن هرمة، وهو البيت الرابع عشر من قصيدة له في مدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد
الملك وروايته في الديوان: «وهي مشفقة...» شعر ابن هرمة 154.

(2) نواذر المخطوطات 161/1.

(3) انظر كتاب الفرق لابن فارس تحقيق د. رمضان عبد التواب ص24 وتاريخ الأدب العربي
لبروكلمان ج2 ص267.

الرواد الأوائل من علماء اللغة يشيرون في كتبهم إلى ألفاظ الإتياع، ويشرحونها، كما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)⁽¹⁾ في مجالسه⁽²⁾. ثم عني اللاحقون بالإتياع عنايةً واضحةً، فمنهم من كان يخص الإتياع باب من كتاب، ومنهم من كان يخصه بكتاب كامل. فأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)⁽³⁾ وقف على الإتياع باباً من كتابه الجمهرة، سماه (جمهرة من الإتياع)⁽⁴⁾ وأبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356هـ)⁽⁵⁾ تحدث عنه في باب عنوانه (الكلام على الإتياع)⁽⁶⁾. ويُعدُّ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت 351هـ)⁽⁷⁾ من أبرز العلماء الذين خصَّصوا الإتياع بكتاب مستقل، واسم كتابه كتاب الإتياع⁽⁸⁾.

لم يكن كتاب ابن فارس بدعةً لا سابقة لها، فالسلسلة متصلة الحلقات، والحلقات ظلت تزداد اتساعاً مع مرور الزمن، وازدهار التأليف وضع بين يدي ابن فارس تراثاً جليلاً يقبس منه، ويُضيف إليه. فما موضوع الكتاب؟ وما مكانته بين الكتب التي سبقتها؟

يقول ابن فارس في خطبة الكتاب: «هذا كتاب الإتياع والمزاوجة، وكلاهما على وجهين:

أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على روي واحد.

(1) ترجمة ثعلب في البلغة 34.

(2) مجالس ثعلب 198 - 206.

(3) ترجمة ابن دريد في بغية الوعاة 30 - 31.

(4) جمهرة اللغة 3/ 429.

(5) ترجمة أبي علي القالي في بغية الوعاة 198.

(6) أمالي القالي 2/ 208 - 218.

(7) ترجمة أبي الطيب اللغوي في بغية الوعاة 317.

(8) كتاب الإتياع لأبي الطيب اللغوي حققه عز الدين التنوخي، وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق

والوجه الآخر أن يختلف الرويَّان، ثم تكون بعد ذلك على وجهين:
أحدهما أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما
قبلها.

والآخر أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق⁽¹⁾.

وفي كلام ابن فارس ما يُشير إلى أن المزوجة تُخالف الإِتباع، وإلى أن
كلاً منهما على وجهين. ومن يقرأ كتابه يجد ثلاثة أنواع، ليس بينها فروق
دقيقة. وهي:

الأول: وهو الأشيخ - ما كان التابع فيه على روي المتبوع وله معنى
خاص يرادف معنى المتبوع أو يقاربه، أو يقويه، مثل: «تقول العرب: إنه
لساغب لاغب، فالساغب الجائع، واللاغب المعبي الكال»⁽²⁾.

والثاني ما خالف فيه التابع المتبوع في الروي، وهو قليل في الرسالة،
ومثاله: «ومما لم يجيء على روي الأول: جوعاً له، وجوداً وجوسا»⁽³⁾.

والثالث ما كان التابع فيه كلمة لا اشتقاق لها ولا معنى، ومثاله: «وهو ذو
حصاة وأصاة الحصاة العقل والرزانة، الأصاة ما سمعت لها باشتقاق»⁽⁴⁾.

تقضي القسمة التي بدأ بها الشيخ كلامه أن تضم الرسالة أربعة أنواع على
الأقل، فلماذا اكتفى بثلاثة؟ لكأنني بابن فارس حائر في التوفيق بين ما يقتضيه

(1) الإِتباع والمزوجة لابن فارس 28.

(2) الإِتباع والمزوجة 29.

(3) الإِتباع والمزوجة 54 جاء في اللسان [جوس]: «الجوس: الجوع. يقال: جوساً له وبوساً كما
يقال: جوعاً له ونوعاً» وجاء في اللسان [جود]: «والجود: الجوع».

(4) الإِتباع والمزوجة 69. ومما يؤيد ابن فارس أن صاحب اللسان ذكر العبارة نفسها، وشرح معنى
الحصاة، وأغفل، شرح معنى الأصاة.

منطقُ الحساب، وبين ما في يديه من الكلام المنقول عن العرب. وَهَبْنَا قِعْنَا
بالأنواع الثلاثة التي استنبطناها من كلامه، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مَا يَخَالِطُهُ اللَّبْسُ،
فَأَيُّهَا إِتْبَاعٌ؟ وَأَيُّهَا مَزَاجَةٌ؟

إذا استفتينا في الأمر ما بَيَّنَّ عليه ابنُ فارس كتابَهُ من قواعدَ وضوابطٍ لم
نجد لديه فتوى قاطعةً، ووجدنا اجْتِهَادًا قد يُخْطِئُ وقد يَصِيبُ، وفحوى هذا
الاجتهاد: أَنَّ النُّوعَ الْأَوَّلَ يُمْكِنُ عَدُّهُ إِتْبَاعًا، وَيُمْكِنُ عَدُّهُ مَزَاجَةً، فَلِللَّغَبِ
وَالسَّاعِبِ كَلِمَتَانِ مَتَوَالِيَتَانِ عَلَى رَوِيٍّ وَاحِدٍ، وَكِلْتَاهُمَا ذَاتُ مَعْنَى، فَجَاءَ
اللَّغَبُ تَوْكِيدًا لِلسَّاعِبِ وَتَقْوِيَةً لِمَعْنَاهُ بِمَعْنَى يُقَارَبُهُ. وَرَبَّمَا كَانَ النُّوعُ الْأَخِيرُ
أَحَقَّ الْأَنْوَاعِ بِاسْمِ الإِتْبَاعِ، لِأَنَّ الإِتْبَاعَ تَقْوِيَةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَالْأَصَاةُ ظَاهِرَتِ الْحِصَاةُ
وَدَعَمَتْهَا دَعْمًا لَفْظِيًّا خَالِصًا، وَيَشْهَدُ بِصِحَّةِ هَذَا الرَّأْيِ الْقَوْلُ التَّالِي الْمُنْسُوبُ إِلَى
الْكِسَائِيِّ: «وَإِنَّمَا سُمِّيَ إِتْبَاعًا، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ إِنَّمَا هِيَ تَابِعَةٌ لِلْأُولَى عَلَى وَجْهِ
التَّوَكِيدِ لَهَا، وَلَيْسَ يُتَكَلَّمُ بِالثَّانِيَةِ مُنْفَرَدَةً، فَلِهَذَا قِيلَ: إِتْبَاعٌ»⁽¹⁾.

أما النوع الثاني (جوعًا له وجودًا وجوسا) فإنه يُفْتَقِرُ إِلَى الإِتِّفَاقِ فِي
الرَوِيِّ، وَهُوَ نَادِرٌ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ، وَتُدْرِكُهُ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَعَدَمِ
احْتِفَالِ الْعَرَبِ بِهِ، وَمِمَّا يَزِيدُهُ ضَعْفًا اسْتِخْدَامُ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ فَاصِلَةً بَيْنَ أَلْفَاظِهِ،
وهذه الواو عند السِّيَوطِيِّ تُخْرِجُ الْعِبَارَةَ مِنَ الإِتْبَاعِ، جَاءَ فِي الْمُزْهَرِ: «وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ الْعَبَّاسِ فِي زَمْرٍ: هِيَ لِشَارِبٍ حِلٌّ وَبِلٌّ، فَيُقَالُ إِنَّهُ أَيْضًا إِتْبَاعٌ. وَلَيْسَ هُوَ
عِنْدِي كَذَلِكَ لِمَكَانِ الْوَاوِ»⁽²⁾. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْكَلَامِ إِتْبَاعًا فَهَلْ
تَعَدُّهُ مَزَاجَةً؟ وَإِذَا عَدَدْنَاهُ مَزَاجَةً فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الإِتْبَاعِ وَالْمَزَاجَةِ؟

ليس في كتاب ابن فارس ما يميز الإِتْبَاعَ مِنَ الْمَزَاجَةِ، لَكِنْ فِيهِ عِبَارَاتٌ

(1) و(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي 415/1. وجاء في اللسان بل: «الْبِلُّ الْمُبَاحُ.
وَقَالُوا هُوَ لِكَ حِلٌّ وَبِلٌّ. فَبِلُّ شِفَاءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: بِلُّ فُلَانٍ مِنْ مَرَضِهِ وَأَبْلٌ».

نصّ الكتابُ على أنّها من التزويج، وأخرى نصّ على أنّها من الإبتاع. وهذا التنصيصُ قد يُفْضِي إلى التخصيص، من هذه العبارات قولُ ابنِ فارس: «ومن المزاوَج قولُهُم: نَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ التَّرْحِ بَعْدَ الفَرَحِ»⁽¹⁾ وقولُهُ: «ومن المزاوَج: مرَّ الذئبُ يَعْسِلُ وَيَنْسِلُ»⁽²⁾ وقولُهُ: «خَيْمٌ بِالْمَكَانِ وَرَيْمٌ، تَزْوِيجٌ»⁽³⁾ وقولُهُ: «ومن المَزَاوَج قولُهُم في جوابِ مَنْ قالِ هَاتِ: لا أَهَاتِيكَ ولا أَوَاتِيكَ»⁽⁴⁾ وعلى هذه الأمثلةِ يُمْكِنُ أَنْ نَقولَ: إن المزاوَجَةَ تعني تَجَاوُرَ لفظينِ متفقينِ في الرويِّ، أو متجانسينِ تجانسًا ناقصًا، يَفْصِلُ بينهما فاصِلٌ كالظرفِ أو الواوِ العاطفة، أو الواوِ مقرونة بلا النافية، على أَنْ تكون اللفظةُ الثانيةُ ذاتَ معنى خاصٍّ، ولهذا يُمْكِنُ فَصْلُهَا عَمَّا قَبْلُهَا فتقول: مرَّ الذئبُ يَنْسِلُ، ولا أَوَاتِيكَ. ويغلبُ على المزاوَجَةِ - وَفُق الأمثلةُ الْمُقتبسةُ من رسالةِ ابنِ فارس - أَنْ تَقَعَ بَيْنَ فَعْلينِ، وَأَنْ يَنْعَقِدَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مَعْنَى تامٌّ في جُمْلَةٍ تامّة.

وشيوعُها في الأفعالِ لا يَعْنِي امتناعُها في أنواعِ الكلامِ الأخرى، فقد نصّ الأستاذُ عبدُ الله العِلايليُّ على أنّها لا تُخَصُّ وَجْهًا مِنْ وَجْهِهِ الكَلامِ، بل تَعَمُّ وَجْوهَهُ كَلِّها، فقال: «والمزاوَجَةُ لا تُخَصُّ بِوَجْهِهِ مِنَ الوُجْهِهِ التي يَقَعُ فيها الكَلامِ، بل تكونُ في المفردِ كما تكونُ في الجَمْعِ، وتكونُ في الأداةِ كما تكونُ في الكلمة»⁽⁵⁾ ولعلَّ غلبتْها على الأفعالِ - والأفعالُ دالّةٌ على الأحداثِ - جَعَلتِ العِلايليُّ يَقْصُرُها على القِصَّةِ، وَيَتَّخِذُ مِنْ قِصْرِها على القِصَّةِ سِمَةً تَميِّزُ المزاوَجَةَ مِنَ الإبتاعِ، فقال: «ذكرنا أنّ المزاوَجَةَ نَحْوُ مِنَ الإبتاعِ، وهي لا تكونُ

(1) الإبتاع والمزاوَجَةُ لابنِ فارس 36.

(2) الإبتاع والمزاوَجَةُ 62 جاء في اللسان [عسل]: عَسَلَ الذئبُ. . مضى مُسْرِعًا واضطرب وجاء في [نسل]: «التَّسْلَانُ مِثْمَةَ الذئبِ إِذَا أُسْرِعَ».

(3) الإبتاع والمزاوَجَةُ 66 ورد في لسان العرب [ريم] رِيمَ المَكَانِ: أَقامَ بِهِ.

(4) الإبتاع والمزاوَجَةُ 33.

(5) مقدمة لدرس لغة العرب ص 221.

إلا في القصة». وللمزاوجة⁽¹⁾ - في رأي العلايلي - سمة أخرى يقود إليها تحليل الأمثلة، وهذه السمة هي جريانها في الحروف المتقاربة والمنقلبة كإقلاب الواو إلى همزة. قال العلايلي: «وإذا أخذنا بتحليل قول النبي: ليرجعن مازورات⁽²⁾، وقوله: خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة⁽³⁾، استطعنا أن ندرِك سرّ المزاوجة، فإن (مازورات) وأصلها: موزورات، وهي من المعلّ المثال الذي سبق أن قررنا في شأنه أنه يصحح بالهمز، تدلنا على أنّ المزاوجة تجري في الحروف المتقاربة والمُنقلبة. والمزاوجة - لأنها تختصّ بالقصة - فليست تُفيد في العمل الاشتقاقي أبداً، وإنما غرضها التناسب بين مفردات الجملة الواحدة⁽⁴⁾. فهو يعني بجريانها في الحروف المتقاربة والمنقلبة انقلاب واو موزورات - من الوزر - إلى الهمزة في مازورات. ولعلّه يعني بالتناسب بين مفردات الجملة نقل مُفعلة إلى مفعولة في قوله عليه السلام: ومهرة مأمورة، والأصل مؤمّرة، لتناسب وزن مأبورة. جاء في اللسان [أمر]: «فلما ازدوج اللفظان جاؤوا بمأمورة على وزن مأبورة... والأصل فيها مؤمّرة على مُفعلة».

ويمكن أن نلخص ما أفدنا من دراسة العلايلي بأربعة أمور:

أولها أنّ المزاوجة فرع من فروع الإتياع، وهذا الأمر لا تنص عليه رسالة ابن فارس، ولا تعارضه.

(1) مقدمة لدرس لغة العرب ص 221.

(2) الحديث كما ورد في سنن ابن ماجه 502/1 كتاب الجنائز 50 «ارجعن مازورات غير مأجورات» قال السيوطي في الأشباه والنظائر 10/1: «ومنه إتياع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى. كحديث (ارجعن مازورات غير مأجورات) والأصل موزورات، لأنه من الوزر».

(3) جاء في اللسان: «السكة الطريقة المصطفة من النخل. والمأبورة: الملقحة». [مادة أبر].

(4) مقدمة لدرس لغة العرب ص: 221.

والثاني أنّ المزوجة خاصّة بالقصة، وهذا التخصيص لم يلتزمه ابن فارس .

والثالث أنّ المزوجة تتمّ على أساس الإبدال في الحروف التي يُبدل بعضها من بعض . وهو قيدٌ لم يعرض له ابن فارس .

والرابع أنّ الغرض من المزوجة التناغم اللفظي وأمثلة ابن فارس تحقّق هذا الغرض .

ويلتقي بالعلالي في تفسير المزوجة باحثٌ حديثٌ آخرٌ، هو أستاذنا عزُّ الدين التنوخيُّ إذ يقول في مقدّمة كتاب الإتياع لأبي الطيّب اللغويّ: «ومن هذا الازدواج ما ورد في الحديث ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات، وصحة اللغّة أن يُقال موزورات... ومن الازدواج ما يتبع فيه الثاني الأوّل، كما في الإتياع الذي بيّناه، ولكنه يخالفه بقصد المزوجة الموسيقية... ومن هذا الضرب إدخالهم اللام على (يزيد) ليزاوج (الوليد) في قول ابن ميادة. وجدنا الوليد بن يزيد»⁽¹⁾ فالمزوجة عند التنوخيّ تغييرٌ يُصيبُ صيغة الكلمة، أو زيادةٌ عليها لتناسب سابقتها أو لاحقتها فقد همزت فاء (موزورات)، وأصلها واو من (وزر) لتوافق مأجورات التي فاؤها همزة (أجر)، وأدخلت (ال) الزائدة على (يزيد) في الشعر ليوافق (الوليد) الذي تدخله اللام في الشعر وفي النثر على السواء. فالمزوجة إذن تغييرٌ يعرو الكلمة حينما تزوج غيرها، فإذا فارقت جارتها فارقتها هذا التغيير. إنّ مقارنة الأمثلة التي نصّ ابن فارس على أنّها من المزوجة بمثلي التنوخيّ تثبت اختلاف الرجلين في تفسير مفهوم المزوجة، فثلاثة الأمثلة الأولى من أمثلة ابن فارس (الترّح بعد الفرح، يعسل ويئسل، خيم ورّيم) لم يطرأ فيها

(1) مقدمة المحقق ص 10 والعبارة صدر البيت التالي لابن ميادة، واسمه الرّماح بن أبرد:

وجدنا الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

انظر الإنصاف 317/1.

أَيُّ تَغْيِيرٍ عَلَى صَيْغِ الْأَلْفَاظِ، وَالْمِثْلُ الْأَخِيرُ (لَا أَهَاتِيكَ وَلَا أَوَاتِيكَ) يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى التَّغْيِيرِ فَيُقَالُ أَصْلُ (أَوَاتِيكَ) (أَوَاتِيكَ) وَيُمْكِنُ إِبْقَاؤُهُ عَلَى لَفْظِهِ كَمَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ [وَتَى] «وَاتِيَتْهُ عَلَى الْأَمْرِ مَوَاتَاةٌ وَوَتَاءٌ طَاوَعْتُهُ» كَمَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى لُغَةٍ يَمْنِيَّةٍ. جَاءَ فِي اللِّسَانِ [أَتَى] «وَالْمَوَاتَاةُ: حَسَنُ الطَّاعَةِ. . وَلَا تَقُلْ وَاتِيَتْهُ إِلَّا فِي لُغَةٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ».

وللمزاوجة في علم البلاغة معني آخر، فهي عند جلال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ)⁽¹⁾ لوْنٌ من ألوان الجناس الناقص، يقول في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة: «وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر سُمِّي مُزْدَوِجًا ومكْرَرًا ومردِّدًا، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتٍ يَاقِينٍ﴾⁽²⁾ وما جاء في الخبر: المؤمنون هينون ليينون»⁽³⁾.

أما الإِتْبَاعُ فيُعْلَبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ وَالتَّبَوُّعُ اسْمَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، وَالدَّلِيلُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ مِنَ الْإِتْبَاعِ إِذْ قَالَ: «وَرَوَى أَبُو عبيدة: مَكَانٌ عَمِيرٌ بَجِيرٌ، إِتْبَاعٌ»⁽⁴⁾ وَقَالَ: «وَيَقُولُونَ: عَطْشَانٌ نَطْشَانٌ إِتْبَاعٌ»⁽⁵⁾ وَقَالَ: «هُوَ ضَعِيفٌ نَعِيفٌ، إِتْبَاعٌ»⁽⁶⁾ وَقَالَ: «وَمِنَ الْإِتْبَاعِ قَوْلُهُمْ: ضَيْلٌ بَيْلٌ»⁽⁷⁾ فَالْفَصْلُ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ - عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ - يَقْرُبُهُمَا مِنَ الْمَزَاوِجَةِ، وَحَذْفُ الْفَاصِلِ يَقْرُبُهُمَا مِنَ الْإِتْبَاعِ. وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ نَفْسِهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ الْمُسْتَبْطِ وَالِدَّلِيلُ

(1) ترجمة القزويني في طبقات الشافعية لالاسنوي 2/ 329 (رقم الترجمة 663).

(2) سورة النمل، الآية: 22.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة 219. جاء في اللسان [هون]: العرب تمدح بالهين اللين، مخفف، وندم بالهين اللين: منقل. وقال النبي ﷺ المسلمون هينون ليينون، جعله مدحاً لهم.

(4) كتاب الإِتْبَاعِ وَالمَزَاوِجَةُ لابن فارس ص 47.

(5) المصدر السابق 40.

(6) المصدر السابق 59.

(7) المصدر السابق 63.

الوحيد هذه الطائفة من العبارات التي نصَّ ابن فارس على أنَّها إِتباعٌ. ولهذا يُمكن أن نستنبط كذلك أنَّ التابع غيرَ المفصول عن تابعه إذا كان كلمة لا معنى لها فهو أدخَلُ في باب الإِتباع من سواه، بل هو الإِتباع الحقُّ الذي يكاد يجمع كثيرٌ من العلماء على وصفه بهذه الصفة. جاء في المُزهر: «وقال الأمدِيُّ: التابع لا يفيدُ معنَى أصلاً، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَنٌ⁽¹⁾، فقال: لا أدري ما هو»⁽²⁾ لكنَّ كلامَ الأمدِيِّ ليسَ القَوْلَ الفَصْلَ فقد ردَّ عليه تاجُ الدين عبد الوهاب بن عليّ السبكي (ت771هـ)⁽³⁾، فقال: «والتحقيقُ أنَّ التابعَ يفيدُ التقويةَ، فإنَّ العربَ لا تضعه سُدىً، وجَهْلُ أبي حاتمَ بمعناه لا يضرُّ، بل مُقتضى قولِهِ (إنه لا يدري) معناه أنَّ له معنى، وهو لا يَعْرِفُهُ»⁽⁴⁾. ومَهْمَا يَكُنْ حَظُّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ مِنَ الصَّوَابِ، فَإِنَّهَا سَاوَرَتْ جَانِبًا غَامِضًا مِنْ كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ، وَحَاوَلَتْ أَنْ تَوْضِّحَهُ بِالْمُقَايَسَةِ وَالْمُقَارَنَةِ.

أمَّا الواضِحُ الَّذِي لَا تَشْوِبُهُ شَائِبَةٌ فَهُوَ تَفَوُّقُ ابْنِ فَارِسٍ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ، وَلَا يَبَالِغُ مِنْ يَدْعَى تَفَوُّقَهُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ قَدْرَةً وَمُقَدَّارًا، فَقَدْ فَاقَ سِوَاهُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى اتِّبَاعِ مِنْهَاجِ سَلِيمٍ قَوِيمٍ فِي التَّرْتِيبِ وَالتَّبْوِيبِ، وَفِي مُقَدَّارِ مَا جَمَعَ مِنْ عِبَارَاتِ الإِتْبَاعِ وَالمَزَاوِجَةِ. وَتَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتُ أَنَّ كِتَابَ ابْنِ فَارِسٍ مَرَّتَبٌ عَلَى نَمَطِ الْمُعْجَمَاتِ تَرْتِيبًا دَقِيقًا، وَالعِبَارَاتُ مَقْسَمَةٌ بِحَسَبِ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ إِلَى أَبْوَابٍ: أَوَّلُهَا لِمَا انْتَهَى بِالْبَاءِ: «إِنَّهُ لَسَاغِبٌ لِأَغْبِ»⁽⁵⁾ وَثَانِيَهُمَا لِمَا انْتَهَى بِالتَّاءِ: «إِنَّهُ مُعْفَتٌ مُلْفِتٌ»⁽⁶⁾ وَتَمْضِي الأَبْوَابِ تَسْتَعْرِقُ الأَحْرُفَ كُلَّهَا حَتَّى

(1) بَسَنٌ فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ حَسَنٌ بَسَنٌ.

(2) المزهر للسيوطي 415/1.

(3) ترجمة السبكي في الوفيات للسلامي 362/2 (رقم الترجمة 904).

(4) المزهر 415/1.

(5) كتاب الإِتباع والمزاوجة لابن فارس 29.

(6) المصدر السابق 32.

يكون آخرها بابُّ الواو والياء والألف والهمزة: «يقال من ذاك خَلُو عِرْوُ»⁽¹⁾ . . . ويقولون: لا دَرَيْتُ ولا تَكَلَيْتُ⁽²⁾ . . . ويقولون: هَتَّأني الطَّعَامُ ومَرَّأني»⁽³⁾ . وقد أقرَّ السيوطي لابن فارس بجوِّدة تأليفه فقال: «وقد أَلَّفَ ابنُ فارس المذكور تأليفاً مستقلاً في هذا النوع، وقد رأيتُه مرتباً على حُرُوفِ المعجم»⁽⁴⁾ . لكنَّه زعم أنَّ ابن فارس لم يذكُر إلاَّ يسيراً من كثير، وأنَّه - السيوطي - زاد عليه أكثر ممَّا وجد في كتابه، فقال: «وفاته أكثر ممَّا ذكره. وقد اختصرت تأليفه، وزِدْتُ عليه ما فاتَه في تأليفٍ لطيفٍ سَمَّيْتُهُ الإلْمَاعَ في الإِتْبَاع»⁽⁵⁾ «فإن يكن التأليفُ الذي يُدَلُّ به السيوطي ما ذكره في المَزهَر فليس للسيوطي فضلٌ على ابن فارس لأنَّ صنيعه كان اقتساراً عاتياً، لا اختصاراً واعياً، ولأنَّ مجموع ما ذكره - بعد إغارته على كتابِ ابن فارس وكتب غيره - يشتمل على (188) عبارة، وهي - على كَثْرَتِها - أقلُّ من ثلاثة أخماس ما ورد في كتابِ ابن فارس وعدَّتْها (246) . بل إنَّ كتاب ابن فارس أَوْسَعُ من كتاب أبي الطَّيِّب اللغويِّ الذي جمع (220) عبارة، لكنَّ كتاب أبي الطَّيِّب أَوْسَعُ شَرْحاً من كتاب ابن فارس وأغزُرُ شواهد.

في خاتمة الحديث عن الإِتْبَاع والمزاوجة يَحْسُنُ بنا أن نشيرَ إلى أمر، وهو أنَّ القرآن الكريم لم يستعمل هذا الأسلوب، وأنَّ العربَ لم تكن تستعملُه في جادِّ القول بل في كلامها المرتجل كأنَّها تعدُّه دونَ الأساليب الأخرى كما تعدُّ الرَّجَزَ دونَ القصيد. وقد سبقنا إلى هذا التنبيه الأستاذ العلايليُّ إذ قال: «ولكن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عدمُ اسْتِعْمَالِ القرآنِ لشيءٍ على شتَّى ألوان التعبير فيه. وفي الحقَّ أنه تساؤل له أهميَّته . وما لا يبعد احتمالُه أن يكون الإِتْبَاع خاصاً بالكلام المُرتَجَل»⁽⁶⁾ .

(1) المصدر السابق 78 .

(2) و(3) المصدر السابق 69 .

(4) و(5) المزهَر 1/414 .

(6) مقدمة لدرس لغة العرب ص 220 .

3 - اختلاف النحويين

ذُكِرَ هذا الكتابُ في مفتاح السعادة 1/109، وفي مقدّمة مقاييس اللغة 26.

4 - أخلاق النبي ﷺ

ذُكِرَ هذا الكتابُ كثيرًا من كتّاب التراجم الذين تحدّثوا عن ابن فارس ومن أهمّ الكتب التي ذُكِرَ فيها:

- 1 - طبقاتُ المفسّرين للداودي 1/60.
 - 2 - طبقات ابن قاضي شُهَبَة 1/231.
 - 3 - مُعْجَم الأدباء لياقوت 4/84.
 - 4 - الوافي بالوفيات للصفديّ 7/278.
 - 5 - طبقاتُ المفسّرين للسيوطي 4.
 - 6 - هديّة العارفين 1/68.
 - 7 - مقدّمة مقاييس اللغة 26.
 - 8 - مقدّمة الفرق 24.
 - 9 - مقدّمة المجلد 22.
 - 10 - تاريخُ الأدب العربيّ لبروكلمان 2/267. وجاء فيه: «في قازان نُسخةٌ منه» وذكر أنه يساوي (راعي الدُرَر ورامق الزَّهر في أخبار خير البشر) وقال إنّه نُشِرَ في بومباي سنة 1311هـ.
- فإذا صحّ ما ذكر بروكلمان فالكتابُ المقصودُ هو «أوجز السير لخير البشر» الذي سيأتي تعريفه في موضعه.

5 - استعارة أعضاء الإنسان

هذا الكتيب رسالة من رسائل ابن فارس الصغيرة الكثيرة، نشرها في مجلة الموارد العراقية⁽¹⁾ الدكتور أحمد خان عضو مجلس البحوث الإسلامية بإسلام آباد في باكستان عن مخطوطة نفيسة ظفر بها في مكتبة بودلين Bodleian بأكسفورد. وترجع نفاسة المخطوطة إلى ثلاثة أمور:

- 1 - أولها التدرؤ: لأنها النسخة الوحيدة الباقية .
 - 2 - والثاني الجودة، لأنها مكتوبة بخط شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت705هـ)⁽²⁾ نسخها عن نسخة لشيخه الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت650هـ)⁽³⁾ صاحب (العباب الزاخر واللباب الفاخر).
 - 3 - والثالث أن في هذه المخطوطة فهرساً من صنعة الصغاني، يتضمن أسماء واحد وخمسين كتاباً من كتب ابن فارس. وأكثر هذه الكتب مما لم يُذكر في كتب التراجم، ولم يقع عليه الباحثون حتى اليوم.
- تحدث الدكتور أحمد خان عن المشتغلين بابن فارس كالدكتور فيصل دبدوب، والدكتور شاعر الفحام، والأستاذ عبد السلام محمد هرون، ثم قال: «وهؤلاء الفضلاء بذلوا جهداً مضميناً في سرد تأليفات ابن فارس باستفادة من مؤلفات القدماء ومترجمي ابن فارس، لكنهم لم يستطيعوا حصر المؤلفات كلها كما ترون في الفهرس الذي أوردناه آنفاً، فنجد في هذا الفهرس 32 كتاباً أو رسالة، لم يعرف عنها أي عالم إلى اليوم سوى الصغاني»⁽⁴⁾.

(1) مجلة المورد، المجلد 12 العدد 2 ص 83 سنة 1983 .

(2) ترجمة الدمياطي في فوات الوفيات 37/2 (رقم الترجمة 264).

(3) ترجمة الصغاني في بغية الوعاة 227.

(4) مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 83 - 84 .

ثم وصف المحقق المخطوطة وصفاً يُعلي شأنها، فقال: «تشمّل مخطوطة هذه الرسالة على (9) أوراق، وفي كلّ صفحة (15) سطراً، كُتبت أسماء الأعضاء بقلم جليّ واستعارتها بقلم خفيّ. والمخطوطة مشكولة وواضحة، ومدعمة بملاحظات الصغاني»⁽¹⁾.

أمّا المطبوعة المنشورة في مجلة المورد فتشغل ثلاثاً وعشرين صفحة. وتضم مائة كلمة من أسماء الأعضاء التي استعارها العرب، واستعملوها استعمالاً مجازياً في غير معانيها الحقيقيّة مع شواهد بلغت ثمانية وستين بيتاً من الشعر الذي يُحتجّ به، وأربعة أحاديث، وآية كريمة واحدة، ومثلاً واحداً من أمثال العرب.

إذا قسنا ألفاظ هذه الرسالة بالألفاظ الواردة في الرسالة التي سماها ابن فارس (مقالة في أسماء أعضاء الإنسان) وجدنا أنّ الألفاظ الواردة في رسالة استعارة الأعضاء لا تربو على خمسين الألفاظ الواردة في مقالة أسماء الأعضاء، فلماذا كانت أسماء الأعضاء خمسين ومئتي كلمة، وما استعير منها بلغ مائة فحسب؟ أقصر خيال العرب عن نقلها من الحقيقة إلى المجاز أم قصر علم ابن فارس عن الإحاطة بكلّ ما قالت العرب؟

يُحيل إلى القارئ الذي عايش آثار ابن فارس أنّ الشيخ كان يرتجل رسائله، أو يملئها على تلامذته، فيذكر لسانه ما اعتلقت حافظته. ومتى كانت الحافظة قادرة في أمور اللغة على الإحاطة والاستقصاء؟ الحقيقة أنّ ابن فارس أغفل كثيراً من أسماء الأعضاء التي استعارت منها العرب. وحسبك أن تنظر في أعضاء الرأس، وأن تقارن ما ذكره ابن فارس بما ذكره الزمخشري في أساس

(1) مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 83 - 84.

البلاغة لتقف على ما أغفل ابن فارس من ألفاظٍ استعملها العرب استعمالاً مجازياً، كالضفيرة، والشَّعب، والحجاج. جاء في أساس البلاغة (ضفر): «ومن المجاز: بَنَوْا ضَفِيرَةً في وجه السيل: مُسَنَّة، وتضافروا عليه: تعاونوا» وجاء فيه كذلك (شعب): «ومن المجاز التأم شَعْبُ بني فلان، وشَتَّ شعبُهم» وجاء فيه أيضاً (حجاج): «ومن المجاز: بدا حجاج الشمس... ومروا بين حجاجي الجبل، هما جانباه». وليس في رسالة ابن فارس آيةٌ إشارة إلى المجاز المستعمل من هذه الألفاظ، ومن ألفاظ كثيرة غيرها. وشفيعه في ذلك الإيجاز الذي يَسِمُ رسائله كلها بميسمه.

ولم يقتصر أثر الإيجاز على إغفالِ عددٍ كبيرٍ من الأسماء التي استُعملت استعمالاً مجازياً، وإنما طغى أثره على منهج العرض في الرسالة، ويمكن أن نلخص منهج ابن فارس فيها بأنه كان يقوم على استعراض أسماء الأعضاء من أعلى الجسم إلى أسفله، فيبدأ بالرأس، وينتهي بالقدم. وطريقته في العرض بسيطة واضحة، إذ يذكر الاسم ويفسر معناه في جسم الإنسان ثم يذكر الاستعارة أو الاستعارات التي استعملها العرب مشفوعةً بالشواهد في أكثر الأحيان، وعطلاً منها في أقلها.

قال في أول الرسالة: «والرأس في كلام العرب الجماعة الضخمة». يُقال: ما بنو فلان إلا رأس. وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لو تجمَّع بنو فلان لكانوا رأساً. وقال الشاعر⁽¹⁾:

برأسٍ من بني جُشمِ بن بكرٍ ندقُّ به السُّهولةَ والحزونا

(1) هو عمرو بن كلثوم وقد رُوي بيته في معلقته. انظر شرح القصائد السبع الطوال ص 401 وشرح

وقال الراجز⁽¹⁾:

ورأس أعداءٍ شديدٍ أضْمُهُ»

انتهى ما قاله ابن فارس في الرأس . وختَم الرسالة بالحديث عن القدم فقال: «وفي القدم نعماتها، وهو خَطُّ باطن القدم، ومن ذلك قولهم: شالت نعمته . والنعامه معروفة، والنعامه مِطْلَةٌ يَتَّخِذُهَا الرقيبُ على المَرْقَبِ . قال تَابَطُ شَرًّا:

لا شَيْءٍ في رَيْدِهَا إِلَّا نَعَامَتُهَا منها هَرِيمٌ، ومنها قائمٌ باقٍ⁽²⁾
وفي القدم: العَقْبُ، والعَقْبُ وَلَدُ الْإِنْسَانِ، يقال عَقَبَ وَأَعْقَابُ⁽³⁾

وَيَتَضَحُّ الْإِيحَازُ حينما يقارنُ المرءُ ما ذكره ابن فارس في رسالته - وهي كَتِيبٌ مَتَخَصَّصٌ - بما جاء في كتاب المُنَجِّدِ في اللغة - وهو كتابٌ غيرُ مَتَخَصَّصٌ - لأبي الحسن عليِّ بن الحسن الهنائي المشهور بكُراع النَّمَلِ⁽⁴⁾ (ت بعد 309هـ). جاء في المنجِّد: «الرأس اسم لمكَّة . . . والرأسُ أيضًا الرئيسُ . ويقال للقوم إذا كَثُرُوا وعَزَّوْا: هم رأسٌ . قال عمرو بن كلثوم التغلبيُّ:

برأسٍ من بني جُشَمِ بن بكرٍ نَدَقُ به السُّهولةُ والحُزونا
ويقال: أَعَدُّ عَلِيٌّ كَلَامَكَ من رأسٍ، ومن الرأسِ⁽⁵⁾» ففي كلام كُراع ثلاثة معانٍ لم يذكرها ابن فارس، وهي: مكَّةُ، والرئيسُ، ورأسُ الكلامِ.

(1) البيت للعجاج وهو مَطْلَعٌ أَرْجوزَتَه السادسة والثلاثين . والأضْمُ: الحِقْدُ الشديد . انظر ديوان 2/ 136 تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي .

(2) وردت (هزيم) بالزاي المعجمة في ديوان تَابَطُ شَرًّا ص 139 وقال المرزوقي: الهزيم المتكسر المتقطع . الريد: حرف الجبل المشرف على الهواء .

(3) مجلة المورد المجلد العدد 2 ص 108 سنة 1983م .

(4) مجلة المورد ترجمة كُراع النمل في بغية الوعاة 222 - 334 .

(5) المنجِّد في اللغة 30 . والشاهد هو البيت 51 من معلقة ابن كلثوم . انظر شرح المعلقة السبع

ومن الإيجازِ إغفالُ المعاني الحسّية إذا دلّت الألفاظُ على معانٍ شائعةٍ كالجفنِ والأنفِ والخذُّ والثَّاب، والاجتزاءُ بالمجاز. لكنّ هذا الإغفالُ كان يشمل أحياناً الألفاظَ الغريبةَ كالصِّليفِ والبُلْدَة والبُهرة⁽¹⁾. ويبلغ إيجازه حدَّ الغموضِ المخلِّ كقوله: «وفي الأذن الوتدُ، والوتدُ معروف» فهو لم يشرح وَتَدَ الأذن، ولا وتد الأرض، فكيف يستطيع القارئ أن يربط الحقيقةَ بالمجاز؟ وكيف تُعرَضُ اللفظةُ نفسها في معجمٍ متخصصٍ بالمجازِ كأساسِ البلاغة؟ قال الزمخشريُّ في مادة (وتد): «ومن المجاز: وَتَدَ اللهُ الأرضَ بالجبال، وأوتدَها ووتدَها. والجبالُ أوتادُ الأرض. وقيل لأعرابيٍّ: ما النشاطان؟ فقال: يُوتدُ العطشان. وَرُوي: شيءٌ نَتَدُ بِهِ كَلَامَنَا. وَوتدُ بالمكان، وهو واتد: لا يَبْرَحُ ثابت» ثم يشفع كلامه بشواهد، ويقول: «ونَقَدَت أوتادُه: أسنانه. وما أملح وتدي أذنه!! وهما الهَتَّانِ الناشزتان في مُقَدِّمِها كالتؤلولين». ما سَقَّتْ هذه الفقرة من أساس البلاغة لأشيرَ إلى إيجازِ ابن فارس وإطالة الزمخشريِّ فحسب، وإنما أردتُ الإشارةَ إلى قضية هامةٍ دقيقةٍ، وهي فَرَقُ ما بين الرجلين في الحكم على الحقيقةِ والمجاز. فابنُ فارس يرى أنَّ الوتدَ بمعنى هتّةِ الأذن حقيقةً، وأنَّ الذي يُضْرَبُ في الأرضِ مجازٌ. والزمخشريُّ يرى أنَّ وتد الأرض حقيقةً، وأنَّ وتَدَ الأذن مجاز، ولهذا ذكَّره في خاتمةِ المادّةِ مع القسمِ المجازيِّ. فأيهما أقربُ إلى الصَّوابِ وأشبهُ بالحقِّ؟

لعلَّ ابنَ فارسٍ أقربُ الرجلينِ إلى الصوابِ، لأنَّ أعضاءَ الإنسانِ أقربُ الأشياءِ إليه، ولأنَّ أسماءَها أولى الأسماءِ بأن تكونَ حقيقيّةِ الدلالةِ، ودلالاتها على المعاني الأخرى ضَرْبٌ من الاستعارةِ أو المجاز. غيرَ أنَّ المشتغلينَ باللغة لم يُجمِعوا على رأيٍ واضحٍ يميز المجاز من الحقيقة. فما يَعُدُّه أحدُهم مجازاً

(1) يعني الإتيان في قول العرب فلان عطشان نظشان.

الصِّليفُ: جانب العنق. البُلْدَة: ما بين الحاحيين. البُهرة: التقرّة التي في الصدر.

يَعُدُّهُ سِوَاهُ حَقِيقَةً، كَأَنَّ طَوْلَ اسْتِعْمَالِ الاسْتِعَارَةِ يَكْسِبُهَا الرِّسْوَةَ فِي الدِّهْنِ، فَيَنْسَى الْمُتَكَلِّمُونَ بِاللُّغَةِ وَالْمَشْتَغَلُونَ بِدِرَاسَتِهَا أَصْلَ الْكَلِمَةِ الْأَوَّلِ، فَالْهَدْبُ بِمَعْنَى طَرَفِ الثَّوْبِ اسْتِعَارَةٌ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ، أُخِذَ مِنْ هُدْبِ الْعَيْنِ، وَهُوَ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ مَعْنَى حَقِيقِيٍّ. يَقُولُ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (هَدْبُ): «وَهُوَ طَوِيلُ الْهَدْبِ وَالْأَهْدَابِ. وَطَالَ هَدْبُ الثَّوْبِ وَهَدَّابَهُ. . . وَمِنَ الْمَجَازِ: نَسَرَ أَهْدَبُ: سَابِغُ الرِّيشِ».

وَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ لِأَنَّ أَعْضَاءَ الْإِنْسَانِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ سَيِّدِ اللُّغَةِ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْأَشْيَاءَ الْمَفْصُولَةَ عَنْهُ كَالْوَتِدِ وَطَرَفِ الثَّوْبِ أَصْلَ الْأَوْصَالِ الْمَوْصُولَةَ بِهِ كَالْأُذُنِ وَالْعَيْنِ؟ قَالَ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمَ أُنَيْسٍ: «وَتَنْتَقِلُ دَلَالَاتُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْقَدِيمَةِ (يَعْنِي أَسْمَاءَ الْأَعْضَاءِ) إِلَى الْجَمَادِ، فَتَتَوَوَّرُ لِلْكَرْسِيِّ رِجْلًا وَيَدًا، وَنَقُولُ مِثْلًا: أَسْنَانُ الْمَشْطِ وَالْمَنْشَارِ، يَدُ السَّكِّينِ، عَيْنُ الْإِبْرَةِ، أُذُنُ الْإِبْرِيْقِ، فَمُ النَّهْرِ، عُقُقُ الزُّجَاجَةِ. . .»⁽¹⁾.

6 - الْأَسْجَاعُ

لَا تَمْلِكُ الْمَكْتَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا اسْمَهُ. وَلَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ إِلَّا فِي مَجَلَّةِ الْمَوْرِدِ الْعِرَاقِيَّةِ الْمَجْلَدِ 12 الْعِدَدِ 2 ص 82 سَنَةِ 1983م فِي بَحْثِ كَتَبِهِ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ خَانَ، ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ ظَفَرَ بِفَهْرَسِ نَادِرٍ كَتَبَهُ شَرْفُ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الدِّمِيَاطِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (705هـ). فِي مَكْتَبَةِ بَوْدَلِيْنِ Bodleian وَكَاتِبِ الْفَهْرَسِ تَلْمِيذُ الصَّغَانِي صَاحِبِ كِتَابِ الْعَبَابِ. وَفِي هَذَا الْفَهْرَسِ عِدَّةٌ مِنْ كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ لَمْ تُذَكَّرْ فِي غَيْرِهِ، وَسَنَذَكُرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

(1) دلالة الألفاظ: 97.

7 - أسماء النبي ﷺ

ورد اسمُ هذا الكتاب في فهرس شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني مؤلف العباب. ذكره الدميّاطي، ونسبه إلى ابن فارس مع كُتُبٍ أخرى، في مجلة المورد العراقية المجلد 12 العدد 2 ص82 سنة 1983م.

8 - أصول الفقه

ذُكِرَ هذا الكتابُ بين كتب ابن فارس في عدد من كُتُب التراجم، منها:

1 - معجمُ الأدباء لياقوت الحموي 84/4.

2 - طبقات ابن قاضي شُهَبَة 2310/1.

3 - الوافي بالوفيات للصفديّ 278/7.

4 - مقدّمة مقاييس اللغة 26.

5 - مقدمة الفرق 24.

6 - مقدمة المجلد 22/1.

7 - وذكره سوزكين في تاريخه بالألمانية 214/8.

Geschichts des. Arabischen Schrifttums

9 - الأضداد

1 - أصحُّ ما يُثبِتُ نَسَبَةَ (الأضداد) إلى ابن فارس كلامُ ابن فارس نفسه في كتابه الصاحبِي 117، إذ قال: «وَمِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ يُسَمَّوْا الْمُتَضَادِّينَ بِاسْمٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: الْجَوْنُ لِلْأَسْوَدِ، وَالْجَوْنُ لِلْأَبْيَضِ. وَأَنْكَرَ نَاسٌ هَذَا الْمَذْهَبَ وَأَنَّ الْعَرَبَ تَأْتِي بِاسْمٍ وَاحِدٍ لشيءٍ وَضَدَّهُ. وَهَذَا لَيْسَ

بشيء، وذلك أنّ الذين رَوَوْا أنّ العرب تسمّي السيف مهتداً، والفرسَ طرفاً هم الذين رَوَوْا أنّ العرب تُسمّي المتضادين باسم واحد. وقد جرّدنا في هذا كتاباً ذكرنا فيه ما احتجوا به، وذكرنا ردّاً ذلك ونقضه، فلذلك لم نكرّره».

2 – وذكره شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني في فهرسه الذي ذكر فيه عدداً من كتب ابن فارس مجلة المورد – المجلد 12 العدد 2 ص82 سنة 1983م.

3 – وذكره محقّق المجلد في مقدّمته 22.

4 – ويبدو أنّ الدكتور مصطفى الشويمي لم يقف على فهرس الدميّاطي، إذ قال في حاشية ص98 من الصاحبي: «لم تُذكر المراجع لابن فارس كتاباً في الأضداد».

10 – الأطعمة

تفرّد بذكره شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني. ذكره في فهرس ضمّ عدداً من كتب ابن فارس. مجلة المورد – المجلد 12 العدد 2 ص82 سنة 1983م.

11 – الأعداد

ذكره شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي في الفهرس الذي أشرنا إليه قبل، ولم نجد له ذكراً في المصادر الأخرى.

12 – كتاب الأفراد

من الصعب أن يقدم الدارسُ صورةً واضحةً القسّماتِ لكتاب الأفراد، لأنّ هذا الكتاب لم يبلغنا كاملاً، وما بلغنا منه لا يجاوزُ خمسَ صفحاتٍ نقلها الإمام

بدرُ الدين محمّد بن بهادر بن عبدالله الزركشي⁽¹⁾ (ت 794هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن)⁽²⁾ ثم نقل هذه الصّفحاتِ نفسَها جلالُ الدين عبدُ الرحمن بنُ أبي بكر السيوطي⁽³⁾ (ت 911هـ) في كتابه الإِتقان⁽⁴⁾. ولم يرِدْ ذكر الكتاب في أيّ كتاب من الكتب التي تَرَجَمَتْ لابن فارس.

إذا كانت هذه الصّفحاتُ نصّ الكتاب كلّها فهذا يعني أنّه رسالةٌ صغيرة من الرسائل الكثيرة التي كان ابن فارس يسجّل فيها خواطرَ أو موضوعاتٍ لغوية، بأسلوب موجز ليسهل حفظها وتعليمها، وإذا كانت الصفحاتُ الخمسُ منتزعةً من كتاب، فالكتابُ الذي أُخذتْ منه ليس من الكتب المطوّلة، كالمقاييسِ وفقّه اللغة، وما ضاع منه ليس أكثرَ ممّا وصلَ، والدليلُ على ذلك أنّ الألفاظ التي عَرَضها ابنُ فارس فيما وَصَلنا مِنْ كتابه مرتبةٌ ترتيباً معجمياً بحسب أوائل الكلمات، وأنها استغرقت ستّة عشر حرفاً من الحُرُوف الثمانية والعشرين التي تقسم الكلام العربيّ.

أمّا المِحورُ الذي يدورُ حَوْلَهُ الكتابُ فهو اختيارُ مجموعةٍ من الكلمات، وردتْ كلُّ كلمةٍ منها في مواضعٍ متعدّدةٍ من القرآن الكريم، وهي تحمّلُ معنى واحداً تشترك فيه، ووردت في موضعٍ آخر خالف معناها فيه المعنى المشترك في المواضع الأخرى، ولذلك سمّي ابن فارس كتابه (الأفراد)، كأنّ قصده من التسمية تفرّد اللفظ بمفهوم فرْدٍ في موضع فرْدٍ من كتاب الله، ثم جمَعَ الفرْدَ فكانت (الأفراد). وقد يَغشى معنى الكلمة شَيْءٌ من لَبْسٍ أو غُمُوضٍ ما لم نقرأ

(1) ترجمته في الدرر الكامنة 17/4.

(2) ج 1 ص 105 - 110 والكتاب في أربعة مجلّدات حقّقه محمد أبو الفضل إبراهيم وطبعته دار المعرفة ببيروت 1972.

(3) ترجمة السيوطي في الضوء اللامع ج 4 ص 71 - 73.

(4) ج 2 ص 132 - 135.

فِقْرَةٌ أَوْ فِقْرَتَيْنِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَمْ تَتَّخِذْ صِفَةَ الْمُصْطَلَحِ، وَلَمْ يَشِعْ اسْتِخْدَامُهَا فِي اللُّغَةِ أَوْ فِي الصَّرْفِ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَقْصِدُهَا ابْنُ فَارِسٍ.

جاء في بداية النصّ الذي نقله الزركشي «وقال ابن فارس في كتابه الأفراد: كلُّ ما في كتابِ الله من ذِكْرِ «الأسف» فمعناه الحُزْنُ كقوله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْسُفَ﴾⁽¹⁾ إلاّ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا﴾⁽²⁾ فإنّ معناه: أَعْضَبُونَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾⁽³⁾ فقال ابن عباس: مغتاضاً.

وكلُّ ما في القرآن من ذكر البروج فإنّها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾⁽⁴⁾ إلاّ التي في سورة النساء: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُسَيَّدَةٍ﴾⁽⁵⁾ فإنّها القصور الطوال المرتفعة في السماء، الحصينة⁽⁶⁾.

فابن فارس يفسّر في الفقرة الثانية معنى «البروج» في القرآن الكريم، فلا يذكّر المواضع التي وردت فيها كلّها، بل يكفي بموضعين: موضع جاءت فيه البروج بمعنى الكواكب، وهو معنى عامّ يشمل المواضع التي لم تُذكر، وموضع جاءت فيه البروج بمعنى القصور، وهو معنى فرّد. ولو عدنا إلى المصحف لوجدنا الكلمة تُذكر في الآيات التالية: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾⁽⁷⁾ والثانية قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾⁽⁸⁾

(1) سورة يوسف، الآية 84.

(2) سورة الزخرف، الآية 55.

(3) سورة الأعراف، الآية: 15. وسورة طه، الآية: 86.

(4) سورة البروج، الآية: 1.

(5) سورة النساء، الآية 78.

(6) البرهان للزركشي ج 1 ص 105.

(7) سورة الحجر، الآية: 16.

(8) سورة البروج، الآية: 1.

والثالثة: ﴿نَبَّارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾⁽¹⁾ ومعنى الكلمة في هذه الآيات الثلاث الكواكب، وتفردت آية النساء بأنَّ بُرُوجَهَا القصورُ الطُّوالُ الحصينة.

على هذا النحو يمضي ابن فارس في تفسير الألفاظ التي تخيرها من القرآن الكريم تفسيراً مجرداً من الشواهد، فلا يستشهد إلا مرة واحد ببيت واحد. أمّا الألفاظ التي يفسرها فثلاثة وثلاثون لفظاً أكثرها أسماء وأقلها أفعال، وهي الكلمات التالية أو بعض مشتقاتها «الأسف، والبروج، والبر، والبحر، والبخس، والبعل، والبكم، والجانية، والحسبان، والحسرة، والداحض، والرُّجُز، والرَّيْبُ، والرَّجْمُ، والزُّور، والزَّكَاة، والزَّيغ، والسخر، والسكينة، والسعير، والشيطان، والشهداء، والصلاة، والصمم، والعذاب، والقانت، والكَنْز، والمصباح، والنكاح، والنبأ، والورود واليأس، والصبر».

فالكتاب إذن ضربٌ من ضروب الشرح، لا يشرح فيه ابن فارس معاني الآيات وأسباب النزول، ولا يستخرج الأحكام والحكم، وإنما يفسر طائفة قليلة من الألفاظ تفسيراً يربط الكلمة بالنص، ويستتير بما يكثفها من أفكار وقصص وأسباب نزول. ولا يعني هذا أن كتاب «الأفراد» فريد في موضوعه متميز بأسلوبه، فمن الجائز أنه سبقته كتب، ومن الثابت أنه لحقته كتب عالج فيها مؤلفوها ما عالج فيه ابن فارس، لكنّها سُميت بأسماء أخرى. وغير بعيد أن يكون ابن فارس قد أخذ من السابق وأعطى اللاحق. ولعلَّ أشبه الكتب بكتاب الأفراد كتابان: أولهما (الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانها وتنوعت معانيها)⁽²⁾ لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت429هـ) ومؤلفه

(1) سورة الفرقان، الآية 61.

(2) كتاب الثعالبي حقه محمد المصري وطبعته دار سعد الدين دمشق 1984م وترجمة الثعالبي في سير أعلام النبلاء 437/17.

قريبُ العهد من عصر ابن فارس . والثاني (المفرداتُ في غريب القرآن) (1) لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت502هـ) وبين ابن فارس قرنٌ كامل . وكلا الكتابين مرتَّبٌ ترتيبًا مُعجميًا وَفَقَ أوائل الكلماتِ، وكلاهما يفسرُ ألفاظَ القرآنِ الكريمِ، إلاَّ أنَّ الثانيَ مطوَّلٌ مفصَّلٌ يفسرُ غريب القرآنِ كلِّه، والأوَّلُ صغيرٌ يقتصرُ على تفسيرِ مائةٍ وخمسينَ كلمةً وهو أشبه الكتابين بكتاب ابن فارس في الموضوع والمنهج، حتى إنَّ الثعالبيَّ ينصُّ في ثمانية مواضع من كتابه على نقله كلامَ ابنِ فارس، غير أنَّ الكلامَ المنقولَ يتعلَّقُ بشرح ثمانية أسماء لم يردَّ منها في كتابِ الأفرادِ إلاَّ اسمٌ واحد . فإمَّا أن يكون كتاب الأفراد أوسعَ ممَّا نزعُ، وإمَّا أن يكون الثعالبيُّ قد نقل من كتب ابن فارس الأخرى كالمجمل والمقاييس .

وَسَوَاءُ أَضَاقَ الْكِتَابُ أَمْ اتَّسَعَ فَمَا وَصَلْنَا مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى مِنْهَاجٍ مَتَّسِقٍ، يجري فيه ابن فارس على هُدًى وبصيرة، فترتيبه المعجمي يأخذُ بأوائل الكلمات، والكلمات تتوالى على النحو الذي ذكرناه قبلُ، لكنَّ المؤلِّفَ لا يجرِّد بعض الكلمات من الزوائد، بل يبقيها على صورتها في القرآن الكريم، ويسلِّكها بين أخواتها على هذا الأساس، ولذلك وضع كلمة «المصباح» بعد «الكنز» وقبل «النكاح» وحقُّها بعد تجريدِها من الميم الزائدة أن تُوضَعَ بين «الشهداء والصلاة». فابنُ فارس - وهو عَلَمٌ من أعلام الاشتقاق - لا يُجري مبضع الاشتقاق في الكلمة . ولعلَّ تأثيره هذا قد امتدَّ إلى الثعالبيِّ . فَوَضَعَ كَلِمَةَ «المُحَصَّنَة» بين كلمتي «المثل والمدينة» ولو جرَّدها من الميم لعادَ بها إلى باب الحاء .

أما التفسيرُ فشديد الإيجازِ كما ظهرَ ذلك من فقرتي «الأسف والبروج»

(1) حقق كتاب المفردات محمد سيد كيلاني وطبعته دار المعرفة ببغداد وترجمة الأصبهاني في سير

السابقتين، فالكلمة تُفسَّر بكلمةٍ أو كلماتٍ بلا شاهد من شعر أو نثر، لكن المعاني التي يختارها، ويجعل الألفاظ أفراداً على أساسها ليست المعاني التي أجمع المفسِّرون على قبولها. فقد فسَّر «الشهداء» في قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾⁽¹⁾ فقال: «يريد شركاءكم» وقال الثعالبي وهو يسردُ سبعة معانٍ للشهيد: «السابع الصنم، ومنه ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾⁽²⁾. وقال الفراء: «وادعوا شهداءكم يريد آهتكم»⁽³⁾.

وهو في تفسيره لا يُرجع اللفظ إلى الأس الذي تنبع منه المشتقات، وتلتقي عنده الفروع، بل يأتي أحياناً بغرائب لا يُقرها المفسِّرون. قال في تفسير السكينة في قوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾⁽⁴⁾ «فإنه يعني شيئاً كراس الهرة لها جناحان كانت في التابوت»⁽⁵⁾. وأنكر الراغب الأصبهاني هذا المعنى فقال: «وما ذكر أنه شيء كراس الهر فما أراه قولاً يصح»⁽⁶⁾ وقال البيضاوي: «الضمير للإتيان»، أي: في إتيانه سكوناً وطمأنينة من ربكم، أو للتابوت أي: مودع فيه ما تسكنون إليه. وقيل: صورة كانت فيه من زبرجد. «⁽⁷⁾ فالسكينة الطمأنينة، أو ما يدعو إليها، والقول بأنها شيء كالهرة يرفضه الأصبهاني ويمرضه البيضاوي. وابن فارس أقدر من الرجلين معاً على ربط الكلام ببعضه ببعض ربط فروع بأصول. أتراه لم يُدرِك الصلة بين الأصل وفرعه؟ قال في المقاييس: «سكن = السين والكاف والنون أصلٌ واحدٌ مطردٌ يدلُّ على خلاف الاضطراب

(1) سورة البقرة، الآية: 23.

(2) الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية ص 180.

(3) معاني القرآن للفراء 18/1.

(4) سورة البقرة، الآية: 248.

(5) البرهان 108/1 للزركشي.

(6) المفردات في غريب القرآن 237.

(7) تفسير البيضاوي ص 56.

والحركة»⁽¹⁾ ومضى يردُّ أبعدَ الأشياءِ إلى هذا الأصلِ كالسكينِ وسكَّانِ السفينةِ فقال: «والسكين معروفٌ، قال بعض أهل اللُغَةِ هو فِعِيلٌ لآتِه يسكن حركة المذبوح. ومن الباب السكينَةُ، وهو الوقار، وسكَّانِ السفينةِ لآتِه يسكنها من الاضطراب، هو عربيٌّ»⁽²⁾. لكنَّه المَيْلُ إلى الإغراب قد يُخْرِجُ العالمَ الكبيرَ في رسالة صغيرة عمَّا التزمه في كتاب عظيم.

هذا المَيْلُ نفسه جعله يقطع الوشائج التي تشدُّ كلمةً إلى كلمةٍ، أو يُهمل تطوُّر اللفظة من الحقيقة إلى المجاز ومن المحسوس إلى المعقول. فقد قال في تفسير الرَّجْمِ: «وكلُّ شيء في القرآن يرجمكم ويرجموكم فهو القتل، غير التي في سورة مريم عليها السلام: ﴿لَا رَجْمَ لَكَ﴾ يعني «لا شتمتَكَ»⁽³⁾ ولو قسنا ما قاله ابن فارس هنا بما قاله في المقاييس لظهر الفرق. قال في المقاييس: «رجم الرء والجيم والميم أصلٌ واحدٌ يرجعُ إلى وجهٍ واحد، وهو الرمي بالحجارة ثم يستعارُ ذلك»⁽⁴⁾ فالأصلُ المحسوسُ واحدٌ، والفروع استعارةٌ أو مجاز. وعلى هذا فسَّرَ الأصبهانيُّ الكلمة فقال: «ويستعار الرجم للرمي بالظنِّ والتوهُّم وللشتم والطرْد، نحو قوله تعالى: ﴿رَجِمًا بِالْغَيْبِ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا رَجْمَ لَكَ﴾ أي: لأقولنَّ فيك ما تكره»⁽⁵⁾.

ولا يذهبن الظنُّ بنا إلى أنا نرْمِي ابنَ فارسٍ بتقطيع المتّصل، وفكّ الملتحم، فإنه من أبرع الناس في تحليل الروابط بين الألفاظ، لكنّه - ومحمّل

(1) مقاييس اللغة ج3 ص88.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) البرهان للزركشي 107/1 ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَتَّبِعُهُمْ لِيْنَ لَمْ تَنْتَه لَارْجَمَنَّكَ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ سورة مريم، الآية: 46.

(4) مقاييس اللغة 2/493.

(5) المفردات غريب القرآن 190 ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّآهُمْ كَذِبَةً وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَذِبًا رَّجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ سورة الكهف، الآية: 22.

القَوْل على الظنّ - يريدُ أن يضع بين أيدي الناس المعاني المحدّدة التي تنفرّد بها هذه الألفاظ في هذه المواضع بلا شائبة تشوبها من مجازٍ، لتكون أقرب تناولاً، فلا تحتاج إلى تحليلٍ أو تأويلٍ، ويتساوى في فهمها العالمُ والجاهل .

13 - الأمالي :

1 - ذكر ياقوت هذا الكتاب في مُعجميه: معجم الأدياء 220/12 ومعجم البلدان 281/1 (أوطاس). قال في مُعجم الأدياء: «وقرأت في أمالي ابن فارس، قال: سمعت أبا الحسن القطان بعدما علّت سنّه وضعف» وجاء في معجم البلدان (أوطاس): «وقال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي في أماليه: أنشدني أبي رحمه الله:

يا دار أقوت بأوطاسٍ وغيرها من بعد مأهولها الأمطارُ والمور⁽¹⁾
 كم ذا لأهلك من دهرٍ ومن حججٍ وأين حلّ الدمي والكُنسُ الحورُ
 رُدّي الجوابَ على حرّانٍ مكتتبٍ سهاؤه مُطلقٌ، والنومُ مأسورُ
 فلم تبين لنا الأطلالُ من خبرٍ وقد تجلّي العمایاتِ الأغابيرُ

2 - وذكر في مقدمة مقاييس اللغة 26 ومقدّمة الفرق 25 ومقدّمة المعجم 22.

14 - الإمتاع

لم أقف على هذا الكتاب معزّواً إلى ابن فارس إلا في تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان 619/1. وذكر أنه طبع في غيسن 1906.

ولعله كتاب الإمتاع والمزاوجة مصحّفاً. لأنّ كتاب الإمتاع والمزاوجة نُشر في مدينة غيسن الألمانية سنة 1906، وعُني بنشره رودلف برونو.

(1) المور - كما جاء في اللسان: «الغبار بالريح والمور الغبار المتردّد».

15 - أمثلة الأسجاع

- 1 - أشار إليه ابن فارس نفسه في كتاب الإتياع والمزاوجة ص70 إذ قال : «وسترى ما جاء من كلامهم في الأمثال وما أشبه الأمثال من حكمهم على السجع في كتاب الأمثلة الأسجاع».
- 2 - وورد ذكره في مقدّمة المقاييس 26 ومقدّمة الفرق 25 ومقدمة المجمل 22.

16 - الانتصار لثعلب

- 1 - يبدو من عنوانه أنّه من كُتُب النّحو التي يُظاها بها ابنُ فارسٍ مدرسة الكوفة في النحو . ذكره الداوديّ في طبقات المفسرين 1/60 .
- 2 - وورد ذكره في بغية الوعاة 1/352 .
- 3 - وذكره طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة 1/109 .
- 4 - وأتى على ذكره كشفُ الظنون 173 وهدية العارفين 1/68 كما أشارت إليه مقدّمة المقاييس 26 ومقدّمة الفرق 25 ومقدّمة المجمل 23 .

17 - أنساب الطالبيّة :

تفرّد بنسبة هذا الكتاب إلى ابن فارس شرفُ الدين عبد المؤمن الدّميّاطي ت705هـ تلميذ الصّغاني، وقد ذكره في فهرس ضمّ مجموعة من كتب ابن فارس . مجلة المورد - المجلد 12 العدد 2 ص82 سنة 1983م .

18 - الأنواء

لم يذكر أحدٌ من الذين ترجموا حياة ابن فارس أنّه ألّف في علم الأنواء كتابًا أو رسالة، ولذلك جرّت حينما ظفرت في المكتبة الظاهريّة بمخطوطة تتناول هذا العلم، وتُنسب إلى ابن فارس .

جاء في مقدّمة المخطوطة: «قال أحمد بن فارس: هذا كتابٌ جَمَعْتُ فيه أسماء الأيام والساعات والشهور، ومدخل بعضها على بعض وما يجب أن يُستعمل في كلِّ شهر من الفلاحة وغيرها، وتاريخ الملوك، وحلول الشمس البروج، وساعات الليل والنهار، وطلوع المنازل، وما لها من الأنواء، وما قالت العربُ فيها من السجع»⁽¹⁾.

ويعيننا من هذه المقدّمة أمران:

أولهما: النصُّ الصريحُ على نسبة الرسالة إلى ابن فارس.

والثاني: تلخيصُ ما انطوت عليه من أفكار.

وجاء في آخرِ المخطوطة: «تمَّ الكتابُ بحمدِ الله وعونه وحسنِ توفيقه. وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، على يد الفقير إلى الله الغني الراجِعُ عفوَ ربّه، عليّ بن حسن بن محمّد، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين آمين، باليوم السادس والعشرين من شهر جمادى الثانية للسنة الثمانية والثمانين وألف، والله الحمدُ حقّ حمده، وصلى الله على محمّد وآله»⁽²⁾.

المخطوطة رسالة صغيرة تقع في ثماني عشرة ورقةً، في كلّ منها ثمانية عشرَ سطرًا، وفي السطر إحدى عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخطّ نسخي جميل، وتاريخُ كتابتها أواخرُ القرن الحادي عشر الهجري.

تبدأ الرسالة - بعد الخطبة التي ذكرناها - بالفقرة التالية: «أسماء أيام الجمعة في الجاهليّة: الأحد أوّل، الاثنان أهون، الثلاثاء جبار، دُبار، الخميس مؤنس، الجمعة العروبة، السبت شيار. وقال الشاعر:

أرَجِّي أنْ أعيشَ وأنَّ يومي بأوّل، أو بأهون، أو جُبار

(1) المخطوطة ق2 رقم المخطوطة في الظاهرية 4708.

(2) المخطوطة ق 18.

أو التالي دُبار، فإن أفتُهُ فمؤنس أو عروبة أو شيار⁽¹⁾
 ثمَّ يعدُّ المؤلف ساعاتِ النَّهار والليل، ، ويسمِّيها بأسمائها، ويسرِّدُ أسماء
 الشهور عند العرب، وعدد الأيام في كلِّ شهر، وأيام الأعياد، ويتحدَّث عن تغيُّر
 القمر ويسمِّيهِ بأسمائه المختلفةِ وَفَق تغيُّره من طُور إلى طُور طَوَالَ الشهر
 القمريِّ. فإذا فرغَ من ذلك أورد أسماء الشهور الشمسيَّة الروميَّة، فقال: «أسماءُ
 شهورِ العَجَم: ينير، فبرين، مرسن، إبريل، مايه، يونيه، يوليه، أغشت،
 شنتبر، أكتوبر، نونبر، دجنبر»⁽²⁾. ومضى يذكر عددَ الأيام في كلِّ شهر، وما
 يَنْبُت فيه من البقول، وما ينعقدُ من الثَّمار، وما يغلب فيه على الأرض من أنواع،
 وما يحدثُ للحيوان فيه من حَمَل وولادة.

فإذا أتَمَّ الحديثَ عن الشهور الشمسيَّة انتقلَ إلى الشهور عند السَّريان،
 فقال: «وأسماء شهور السريانيين: تشرينُ الأوَّل، تشرينُ الآخر، كانون الأوَّل،
 كانونُ الآخر، اشباط، آذار، نيسان، أيَّار، حَزيْران، تَموز، آب، أيلول. وستُّهم
 ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم»⁽³⁾ ثمَّ ختمَ كلامه عن الشهور بأسماء
 الشهور عند الفرس، فقال: «أسماء شهورِ الفرس أوَّلها أفروردين ماه»⁽⁴⁾.

يَسْتَعْرِقُ كلامُ المؤلفِ عن الشهورِ نصفَ الرسالة، ونصفها الآخر،
 مخصَّصُ للكلام على دَرجاتِ الفَلَكِ ومنازله. فقد كان المؤلفُ يحدِّدُ كلَّ منزلةٍ
 بثلاثةِ عَشْرَ يوماً، ويسمِّي المنزلة، ويشير إلى بدايتها، ويصفُ ما يحدثُ فيها من

(1) ورد البيتان في مواضع عدَّة من اللسان: (جبر/ دبر/ شير) وفي تاج العروس: (جبر) ورُويَا فيها
 غيرَ معزُومين إلى قائل. ونقلنا ضَبَطَ الألفاظِ من لسان العرب الذي روى الفعل (فإن أفته) على
 النحو التالي: «فإن يُفْتَنِي» وعلَّق صاحب اللسان على فتح مؤنس بقوله: «أراد فبمؤنس، وترك
 صرفه على اللغة القديمة العادية».

(2) المخطوطة ق 3.

(3) المخطوطة ق 8.

(4) المخطوطة ق 9 والمعروف أنَّ لفظة (فروردين) بلا همزة.

أنواء، وما يرافقها من أحوال النبات والحيوان، يسرد ما قالت العرب فيها من السجع على النحو التالي: «الفجر يطلع بالشرطان في اليوم الثامن عشر من أبريل، ويغيب الغفر، ونوؤه ليله صيفي، والشمس في الثريا، والعرب تقول: إذا طلع الشرطان طاب الزمان، واخضرت الأوطان، وتهادت الجيران، وبات الفقير بكل مكان. وإذا طلعت الأشرط تقضت الأنباط، وهي المياه»⁽¹⁾.

على هذا النحو يمضي المؤلف في الحديث عن المنازل إلى أن يأتي على السنة كلها، فإذا وفي الأمر حقه شرع في الكلام على الكواكب الثابتة والكواكب السيارة، وعزا إلى كل كوكب منها دلالة خاصة، فقال: «ولكل كوكب من هذه الكواكب دلالة مخصوصة لا تجتمع في إنسان واحد، ولكنها تجتمع فيه منها أشياء كثيرة على قدر حال الكواكب. أما زحل فإنه نحس بارداً، يابس طبع الموت، ودلالته على الأجداد والآباء والإخوة والأكابر والشيخوخة»⁽²⁾. وعلى هذا النحو من سرد كلام المنجمين يمضي المؤلف إلى أن تبلغ الرسالة نهايتها.

نعود - بعد عرض الرسالة - إلى ما بدأنا به، أي: إلى نسبة الرسالة إلى ابن فارس. ففي نص الرسالة ما يبعدنا عنه، وفيه ما يقربنا منه. وأدلة التباعد والتقريب لا ترقى إلى درجة اليقين.

مما يشكك في نسبة الرسالة إلى ابن فارس أن الذين ترجموا حياته أغفلوا ذكرها ونسبتها إليه إغفالاً تاماً، فلم يذكروها متقدّم منهم ولا متأخر من ابن النديم صاحب الفهرست، إلى الزركلي صاحب الأعلام، وتفرد المؤرخ التركي فؤاد سوزكين بذكر هذا الكتاب باسم (الأنواء على مذهب العرب)⁽³⁾ وأتبع الذكر

(1) المخطوطة ق 9 والعبارة في الأنواء لابن قتيبة ص 39: «إذا طلعت الأشرط تقضت الأنباط» وكذلك في الأزمنة والأنواء لابن الأجدابي ص 158.

(2) المخطوطة ق 16.

(3) انظر 213/9 من تاريخ فؤاد سوزكين بالألمانية: Geschichte des arabischen schrifttums bandix

بتعليقٍ ترجمته: «غيرٌ موجود في الفهارس»، ولم يُشِرْ إلى المخطوطة، ولا إلى المصدّر الذي اعتمد عليه في نسبه الكتاب إلى ابن فارس. ومما يشكك في هذه النسبة أنّ كُتِبَ ابن فارس - على كثرتها - لم تُشِرْ إلى الكتاب من قريبٍ أو بعيد، وأنّ القسم الثاني من الرسالة يُطيل الكلام عن صلة النجوم بحياة الناس، وتأثيرها في مصائرهم على طريقة المنجمين. ونحن لا نذري أكان ابن فارس يؤمن بتأثير النجوم في حياة البشر أم كان - إن صحّت نسبة الرسالة إليه - يتقل هذا الكلام عمّن يؤمنون به. ومما يُضعف انتماء الرسالة إلى ابن فارس هنات يسيرة في أسلوب التعبير تبلغ مرّة أو مرتين مبلغ اللحن⁽¹⁾، ولا تصدّر عن أمثال ابن فارس. على أنّ هذه الهنات يمكن حملها على تصحيف النسخ. والحجّة الأخيرة التي يمكن الاحتجاج بها في نفي الرسالة عن الشيخ أنّ ناسخ المخطوطة لم يذكر الأصل الذي نقل عنه، ولا العلماء الذين قرؤوا الرسالة أو أقرؤوها.

وأما الأدلة التي تُرجح نسبة الرسالة إلى ابن فارس فعديدة: بعضها ضعيفٌ أو لا يخلو من ضعف، وبعضها معقولٌ أو يوشكُ يرضي العقل. فمن الأدلة الضعيفة خطبة الرسالة التي تشبه بعض الشبه خُطب الشيخ في بعض كتبه⁽²⁾. وورود عبارات في نصّ الرسالة، وردت في (مقاييس اللغة) لابن فارس نفسه⁽³⁾.

- (1) من ذلك قوله: «يبلغ النهار فيه أربع عشر ساعة» ق 6 وأكثر الهنات في تذكير العدد وتأنيثه . .
- (2) يُصدّر ابن فارس بعض رسائله بمقدّمات تشبه مقدّمة هذه الرسالة في إيجازها وخلوها من التتميق. ويستهل رسالة الأنواء بقوله: «هذا كتابٌ . .» ويختمها بقوله: «وبالله التوفيق» والعبارتان شائعتان في رسائل ابن فارس وكتبه. مقدّمة الصاحب (1) ومقدّمة المقاييس (1).
- (3) من العبارات الواردة في مُعجم المقاييس، وفي هذه الرسالة: «والعرب تقول: إذا طلع السمّاء، ذهب العكاك، وقلّ على الماء اللكاك» المخطوطة (ق أ) والمقاييس 10/4 ومما يضعف هذا الدليل أنّ العبارة من أسجاع العرب لا من ابتداع ابن فارس، وما كان له أن يدعيها لنفسه، وليس لنا أن نقصر استعمالها عليه.

ومن الأدلة المقبولة:

1 - ورود اسم المؤلف صريحًا واضحًا لا لبس فيه في مطلع الرسالة: «قال أحمد بن فارس»⁽¹⁾ ولا يمكنُ نقضُ هذا الدليلِ إلاّ بدليلٍ يعدلهُ أو بنصٍّ آخرَ يدفعه أو يمرضه. ولم أفف على نصٍّ من هذا القبيل. ولعلَّ نسبة الرسالة إلى ابن فارس خيرٌ لها وللتُّراث من بقائها يتيمةً أو لقيطةً، لا تنتمي إلى أبٍ يُسبغُ عليها الأصالة، ولا يكتفئها نسبٌ يقبها التشرد والضياع.

2 - والدليلُ الثاني المقبولُ أنّ شرفَ الدين عبد المؤمن الدِّمياطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني صاحبِ العبابِ الرَّاحِرِ ذكر في فهرس له بينَ مؤلِّفات ابن فارس رسالةً عنوانها (كتاب ترتيب الساعات)⁽²⁾، ونحنُ لا نستبعد أن يكونَ السّاخ قد حوّلوه إلى الأنواء.

3 - وأقوى الأدلة عندي أنّ مؤلّف الرسالة نصّ على عِدّة أمور عايشها، وحَدَّثت في القرن الرابع الهجريّ، بل في النّصف الثاني منه، وابنُ فارس في أوج النّضجِ واكتمالِ الاكتهال. ومن هذه الأمور بدءُ السنةِ الفارسيّة سنة 371هـجريّة. فقد حدّد المؤلف - ولنقل ابن فارس على سبيل التخمين - بدايةَ السنة تحديدًا دقيقًا يدلُّ على المعايضة لا النقل. فقال: «ودخل فروردين ماه في سنة أحد وسبعين وثلاثمائة للهجرة يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر رمضان»⁽³⁾ وبدايةُ هذا الشهر يوم التّيروز عند الفرس، وهو الحادي والعشرون من آذار. ومن يرجعُ إلى الكتب المعنيّة بمقارنة الأزمنة

(1) المخطوطة ق.2.

(2) مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص83.

(3) المخطوطة ق.9.

يجد الأَمَر صحيحًا أو قريبًا من الصحَّة⁽¹⁾. وممَّا ينفُحُ التخمينَ بنفحةٍ من يقينٍ تحديداً ليلَّةِ الميلاد سنة⁽²⁾ 981م بقوله: «وكان الميلادُ في سنة إحدى وستين وثلاثمائة للهجرة ليلة الأحد لستَ بقينَ من جمادى الآخرة، وقد تمَّ لتاريخ المسيح تسعمائةٍ وأحدُ وثمانون سنة»⁽³⁾.

وقد تشتدُّ ثقتنا بهذا الدليل إذا تذكَّرنا أنَّ ابنَ فارس لم يعايشَ أحدًا من الذين اشتهروا بالتأليف في الأنواء، وأنَّ الذين ذكَّرتُ كُتُبَ التراجم أسماءهم وأسماء كتبهم ممَّن سبقوا ابن فارس - وعدَّتْهم أربعةَ عشرَ - قد ماتوا جميعًا قبل سنة 371هـ. وأوَّلُ هؤلاء مُورِّجُ بنُ عمر أبو فيد السَّدوسيِّ العجليِّ (توفي بين 174 - 200هـ)⁽⁴⁾ وآخرهم عبدالرحمن بنُ إسحاق الزَّجاجي (ت 337هـ)⁽⁵⁾. غير

(1) يحتاج حلُّ المسألة إلى عمل مفصَّل يقضي بتحويل السنوات الميلادية إلى سنوات هجرية. وإضافة الفروق الناجمة عن السَّنوات الكبيسة، والاعتماد على التقويم الشرقيِّ الذي سبق التقويم الغربيُّوريِّ. وقد أجرى هذا الحسابَ أهلُ المعرفة فكان الفرق بين ما حدَّدته الرسالة وما قرَّره الجواب بَعْدَ الحساب يومًا واحدًا، يمكن رده إلى الخلاف في رؤية هلال رمضان بين قطر وقطر، وما أكثر وقوَع هذا الخلاف».

(2) حلُّ هذه المسألة أيسر من سابقتها على أن نتهم الناسخ بتصحيح (سبعين) إلى (ستين) وحتجنا في هذا الاتهام اعتماد المؤلف على سنة إحدى وسبعين في الفقرة السابقة، وإذا صدق زعمنا كان لنا أن نزعم أن سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة هي السنة التي ألفت فيها الرسالة. أمَّا حلُّ المسألة فينطلق من المبدأ التالي: إنَّ بداية سنة 371هـ تُوافق 7/ تموز/ سنة 981م، وينتهي إلى المقارنة التالية:

محرم	30 يومًا	من شهر تموز	24 يومًا
صفر	29	أب	31
ربيع الأول	30	أيلول	30
ربيع الثاني	29	تشرين أول	31
جمادى الأولى	30	تشرين الثاني	30
من جمادى الآخرة	23 (لستَ بقين من جمادى الآخرة)	من كانون الأول	25 يوم الميلاد
	171 يومًا		171 يومًا

(3) المخطوطة ق 8.

(4) ترجمة مؤرِّج في بغية الوعاة 400.

(5) ترجمة الزَّجاج في بغية الوعاة 297.

أَنَّ ثِقَتَنَا الْمَزْعُومَةَ هَذِهِ لَا تَنْفِي أَنَّ يَكُونَ الْكِتَابُ مِنْ صِنْعَةِ مُؤَلِّفٍ آخَرَ لَمْ تَذْكُرْهُ كَتَبَ التَّرَاجِمَ .

صَحِيحٌ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ كُتُبِ هَؤُلَاءِ قَدْ ضَاعَتْ، وَأَنَّ الظَّنَّ قَدْ يَذْهَبُ بِالْبَاحِثِ إِلَى الْإِحَاقِ الرَّسَالَةِ بِوَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُظَنُّونِينَ، لَكِنَّ هَذَا الْإِحَاقَ - مَهْمَا يَبْلُغُ حَظَّهُ مِنَ الصَّدَقِ - أَسَاسُهُ التَّخْمِينُ وَالرَّجْمُ بِالْغَيْبِ، وَشَتَانِ نَسْبِ مَتَوَهُمٍ، وَنَسْبِ وَرَدَ بِهِ نَصٌّ مَكْتُوبٌ. فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الرَّسَالَةُ لِابْنِ فَارِسٍ فَهِيَ بِلَا شَكٍّ لِمُؤَلِّفٍ عَاشَرَ فِي الْقُرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، وَإِذَا كُنَّا عَاجِزِينَ عَنِ نَسْبَتِهَا إِلَى مُؤَلِّفٍ آخَرَ عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ فَإِنَّا عَاجِزُونَ كَذَلِكَ عَلَى انْتِزَاعِهَا مِنْ ابْنِ فَارِسٍ، وَلِهَذَا تَبَقِيَ نَسْبَتُهَا إِلَيْهِ أَقْوَى مِنْ بَقَائِهَا مَشْرُودَةً.

وَبَعْدُ، فَإِنَّا - بَعْدَ كُلِّ الْمِزَاعِمِ الَّتِي زَعَمْنَاهَا - لَا نَثِقُ ثِقَةً تَامَةً بِانْتِمَاءِ الرَّسَالَةِ إِلَى ابْنِ فَارِسٍ، وَلَوْ سَلَّمْنَا بِصِحَّةِ هَذِهِ الْمِزَاعِمِ لِحَقَّقْنَا الرَّسَالَةَ، وَعَدَدْنَا هَؤُلَاءِ ظَفَرًا بِضَالَّةً، أَوْ عَثُورًا عَلَى كَنْزٍ.

19 - أَوْجُزُ السَّيْرِ لِخَيْرِ الْبَشَرِ

«أَوْجُزُ السَّيْرِ لِخَيْرِ الْبَشَرِ» رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ، ذَكَرْتُهَا كُتُبُ التَّرَاجِمِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَقَدْ سَمَّيْتُ بِاسْمِ «سَيَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ» فِي مُعْجَمِ الْأَدْبَاءِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ 84/4، وَفِي طَبَقَاتِ ابْنِ قَاضِي شُهَبَةَ 1/231، وَفِي الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ لِلصَّفَدِيِّ 7/278، وَفِي مُعْجَمِ الْأَدْبَاءِ وَصَفَهَا يَاقُوتُ بِأَنَّهَا «كِتَابٌ صَغِيرُ الْحَجْمِ». وَذَكَرَ بُرُوكَلْمَانَ فِي تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ 2/266 مَخْطُوطَاتٍ كَثِيرَةً، تَحْمِلُ عُنُوانَاتٍ كَثِيرَةً، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا نُسَخٌ مُتَعَدِّدَةٌ لِكِتَابٍ وَاحِدٍ، وَسَمَّيْتُ هَذِهِ الْمَخْطُوطَاتِ وَأَشَارَ إِلَى مَوْضِعِ كُلِّ مَخْطُوطَةٍ مِنْهَا فِي مَكْتَبَاتِ الْعَالَمِ، وَهِيَ: مُخْتَصِرُ سَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ، وَمُخْتَصِرُ فِي نَسْبِ النَّبِيِّ وَمَوْلَدِهِ وَمَنْشَأِهِ وَمَبْعَثِهِ، وَرَاعِي الدَّرَرِ وَرَامِقِ الزَّهْرِ فِي أَحْبَابِ خَيْرِ الْبَشَرِ، وَأَخْلَاقِ النَّبِيِّ، وَأَوْجُزُ السَّيْرِ لِخَيْرِ الْبَشَرِ،

ومختصر سيرة رسول الله، وأخصر سيرة سيد البشر، ويبدو أنّ الأسماء السبعة - ما عدا أخلاق النبي - وُسِمَ بها مسمًى واحد، لكنّ النساخ حملوا النصّ الواحد هذه الأسماء المتقاربة. وقد استثنينا (أخلاق النبي) لأنّ مُعْجَمَ ياقوت - وهو من أقدم الكتب التي تُرْجِمَت لابن فارس - ذكر (أخلاق النبي) على أنّه كتابٌ آخر، ثم جاء بروكلمان، فظنّ أوجز السير وأخلاق النبي كتاباً واحداً.

ظفرتُ هذه الرسالة الصغيرة بعناية الناشرين فطُبعتْ عدّة مرّات: طبعت في الجزائر سنة 1301هـ، وفي الهند سنة 1311هـ، ونشرها هلال ناجي في مجلة المورد العراقية⁽¹⁾، ونشرتها مطبعةُ الفجّالة بالقاهرة مع كتاب (إضاءة الدجّة في اعتقاد أهل السنة) للشيخ أحمد المقري المغربي، وعلى الطبعة الأخيرة نعتمدُ في تعريف هذه الرسالة.

تقع المطبوعة بالقاهرة في سبع صفحات تبدأ بذكر أسماء الرّواة الذين تناقلوا نصّ السيرة من ابن فارس فتسرد سلسلةً من الأسماء تبلغ ثمانية عشر رجلاً، وبعْدَ ذلك يقدّم للسيرة بمقدّمة يسيرة، فيقول: «هذا ذكر ما يحقُّ على المرء المسلم حفظه، ويجبُ على ذي الدين معرفته من نسب رسول الله ﷺ ومولده ومنشئه ومبعثه وذكر أحواله في مغازيه، ومعرفة أسماء ولده وعمومته وأزواجه»⁽²⁾. ثم تتعاقب أبواب الرسالة صغيرة سريعة تتحدّث عن نسب النبي، فتذكر من نسبه ما أجمَعَ عليه الأئمّة، وتتكلّم عن زواج والديه ووفاته والده وولادته ووفاته والدته، وتختصر يفاعته وشبابه ببضعة أسطر، وتذكر زواجه بخديجة، وتعرّضُ لإسرايه بسطرين، ولهجرته بخمسة أسطر، وتذكر غزواته في صفحة كاملة، ووفاته بثلاثة أسطر، ثم تسردُ أسماء أصحابه، وتصف أسلحته وثيابه، والأدوات التي كان يستعملها وحبّه للطيب. وتُنهي السيرة بهذه الفقرة:

(1) مجلة المورد المجلد الثاني، العدد الرابع، سنة 1973م.

(2) أوجز السير في الطبعة المصرية ص105.

«فهذا أوجز ما أُمليَ من حديث مولده ومبعثه وأحواله ﷺ وشرف وكرم وعظم وحشرنا في زمرة»⁽¹⁾.

ولعلَّ الجملة الأخيرة تفسّر سرَّ العناية بهذه السيرة، فهي (أوجز ما أُملي) في حياة الرسول الكريم، والإيجاز يُرغّب الناس في تداولها، ويحفز الناشئة على استظهارها. فلا أسانيد بأسماء الرواة، ولا احتفالاً بالتفصيلات، ولا تشعب في الحديث. فمن حفظها ظفر بلباب اللباب في أسلوبٍ عذبٍ سائغ. غير أنّ الإيجاز الشديد جعل المؤلف يُغفل أموراً هامةً يتوقّ قراء السيرة إلى معرفتها كهيئة النبي وطباعه وخلقه. وكان ابن فارس قد فطن إلى النقص في السيرة بعد أن كتبها أو أملاها، فأفرد لها فاتة كتاباً آخر لم يصلنا، وهو (أخلاق النبي) الذي أشرنا إليه قبل، ورَجَّحنا أن يكون كتاباً آخر.

20 – تأويل القرآن

- 1 – ذكره ابن فارس نفسه في مجمل اللغة (مادة عقب).
- 2 – وسلكه ياقوت في كتب ابن فارس باسم (جامع التأويل في تفسير القرآن) 84/4.
- 3 – وسُمِّي في هديّة العارفين باسم (جامع التأويل في تفسير التنزيل) 68/1.
- 4 – وعده شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي بين كتب ابن فارس وسماه (جامع تأويل القرآن، مجلة المورد – المجلد 12 – العدد 2 – ص 82).
- 5 – ومن الكتب التي ذكرته طبقاتُ المفسّرين للداودي 60/1 والوافي بالوفيات 278/7 وطبقات المفسّرين للسيوطي 4.

(1) المصدر السابق ص 111.

6 - كما أشارت إليه مقدّمة المقاييس 28 ومقدّمة الفرق 27 ومقدمة المجمل 24.

7 - وجاء في معجم المؤلفين 2/ 41 أنّه «في أربع مجلدات».

21 - التاج

1 - ذكره ابنُ خَيْرِ الإشبيليّ في فهرسه 374 وعزا روايته إلى القاضي أبي زُرعة تلميذ ابن فارس.

2 - وأشارت إليه مقدّمة المقاييس 27 ومقدمة الفرق 26 ومقدمة المجمل 23.

22 - ترتيب الساعات

تفرد بنسبة هذا الكتاب إلى ابن فارس شرفُ الدين المؤمن الدميّاطي (ت705هـ) تلميذ الصغانيّ صاحبِ العباب. انظر مجلة المورد - المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

وقد يكون هذا الكتابُ كتابَ الأنواء الذي عرّفناه قبلُ، فقد جاء في خطبة الكتاب: «قال أحمدُ بن فارس: هذا كتابُ جمعت فيه أسماءَ الأيام والساعات والشهور ومدخل بعضها على بعض، وما يجب أن يستعمل في كلّ شهر من الفلاحة وغيرها، وتاريخ الملوك وحلول الشمس البروج وساعات الليل والنهار وطلوع المنازل وما لها من الأنواء».

ومما ساعد على العبث بعنوان الكتاب - إذا صحَّ أنّ هذا الكتاب هو كتابُ الأنواء - إغفال ابن فارس تسميته باسم صريح. فسماه بعضُ الناسخين (ترتيب الساعات) لذكر كلمة الساعات في خطبة الكتاب أكثر من مرة، وسميناه الأنواء حملاً له على الكتب التي ألفها أئمة اللغة في هذا الباب، وأكثرها سمي باسم الأنواء. أما اسمه الحقيقيّ فما يزال في حاجة إلى بحث وتحقيق.

23 - تفسير أسماء النبي عليه الصلاة والسلام أو أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها

ذُكِرَتْ هذه الرسالة في أكثر المصادرِ باسم (تفسير أسماء النبي) (1) وفي أقلها باسم (المغني) و(المنبي في تفسير أسماء النبي ﷺ) (2). وقد عدّها أكثرُ الدارسين المحدثين من آثار ابن فارسِ المفقودة. ثم وجدَ مَخْطُوطَها الأستاذُ ماجد حسن الذهبيّ مديرُ الظاهريّة، وهو يقبَلُ مخطوطاتِ هذه المكتبة. وَجَدَهَا في مجموع رَقْمُه (1099) وعددُ أوراقه (147) وموضعُها منه سبعُ الورقات التي أوّلها (141) وآخرها (147). والمجموعُ كلُّه منسوخُ سنة 587هـ بخطِ محمّد بن عثمان المؤدّن النيسابوري. وعللَ الأستاذُ الذهبيّ رَقْدَةَ الرسالة الطويلة وغفلةَ الناس عنها بُوْرودها في هذا المجموع بعدَ مخطوطة (تفسير أسماء الله التسعة والتسعين) لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (3) (ت311هـ)، وهي المخطوطة التي حققها الأستاذ أحمد يوسف الدقاق، ونشرها بعنوان (تفسير أسماء الله الحسنی)، فكأنَّ ورودها بعدَ هذا الكتاب أوهمَ النَّاسَ أنَّها جُزءٌ من كتابِ الزجاج لا كتابٌ مستقلٌّ، فلم يُولوها العنايةَ التي تستحقُّها، وهي علَّةٌ مقبولةٌ عندنا لسببين: اتَّفَاقُها مع كتابِ الزجاج في المنهاج، وتقاربُ الكتابين في الموضوع.

روى الرسالة عن ابن فارس الشيخ أبو بكر محمّد بن إدريس الجرجرائي الحافظ. وأوّلها - بعد حمد الله والصلاة على نبيّه -: «إنَّ أحقَّ الأشياءِ بالإدَامَةِ بعدَ ذكر الله جَلَّ ثناءؤه ذِكْرُ محمّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم. وأوّلَى الأسماءِ بتعرّفِ

(1) انظر معجم الأدياء 84/4 والوافي بالوفيات 278/7، ونزهة الألباء ص392 ومفتاح السعادة 1/109.

(2) انظر كشف الظنون ص90 وص848.

(3) ترجمة الزجاج في بغية الوعاة 179.

معانيها أسماء الله جل ثناؤه، ثم أسماء نبيه ﷺ، إذ كان لكل اسم من أسمائه معنى، وفي عرفان كل معنى فائدة مُجددة⁽¹⁾.

ومن يُحصِ أسماء النبي في الرسالة يجدها عشرين اسماً، وهي: (محمد، وأحمد، والقتال، والمحي، والحاشير، والعاقب، والمقفى، والشاهد، والمُبشّر، والتذير، والداعي إلى الله، والسراج المُنير، ونبي الرحمة، ونبي المَلحمة، والضحوك، والمتوكل، والقُثم، والفتاح، والأمين، والخاتم).

وطريقة ابن فارس في تفسير أسماء النبي كطريقة الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى. فكلاهما يذكر الاسم، ويردّه إلى أصله اللغوي، ويشفع كلامه بشواهد من القرآن والحديث والشعر الذي يُحتج به. قال الزجاج: «الشُّكُور هو فَعُولٌ من الشُّكر، وأصلُ الشُّكر في الكلام الظهور، ومنه يقال: شكيرُ النبت، وشكر الضرع إذا امتلأ، وامتلاؤه ظُهوره. ويقال: دابةٌ شكور، وهو السريع السمن، فسرعته سَمِنه ظهور أثر صاحبه عليه. وقال الشاعر⁽²⁾:

ولا بُدَّ من غزوةٍ في الربيعِ حَجُونٍ تُكَلُّ الوِقَاحَ الشُّكُورَا
فكأن الشُّكر من الله تعالى هو إثابةُ الشاكر على شُكره، فجعل ثوابه للشُّكر، وقبوله للطاعة شُكراً على طريقة المقابلة، كما قال عزَّ اسمه: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى⁽³⁾ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁴⁾.

ومن يقرن كلام ابن فارس إلى كلام الزجاج يجد الرجلين ينزعان عن

(1) المخطوطة ق(142ب).

(2) هو الأعشى، والبيت في مدح هُوَذَةَ بن عليّ الحنفي. وروايته في اللديان ص 99 «ولا بُدَّ من غزوة في المصيف حث...» والحث: السريعة. وروايته في لسان العرب (شكر) و(حجن) على النحو الذي رواه الزجاج. والحجون: البعيدة.

(3) البقرة، الآية: 194.

(4) تفسير أسماء الله الحسنى ص 47.

قوسٍ واحدة. قال ابنُ فارس: «فأولُ أسمائه وأشهرُها مُحَمَّدٌ ﷺ». قال اللهُ جلَّ ثناؤه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽¹⁾. وقال: ﴿وَأَمْنُوا بِمَا نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾⁽²⁾ وهو اسمٌ مأخوذ من الحَمْدِ، يقال: حَمَدْتُ الرَّجُلَ، فأنا أَحَمَدُهُ إذا أَثْنَيْتُ عليه بجلائلِ خِصاله، وَأَحَمَدْتُهُ وجدته محمودًا، ويقال: رجلٌ محمود، فإذا بلغ النهاية في ذلك، وتكاملت فيه المحاسِنُ والمناقبُ فهو مُحَمَّدٌ. قال الأَعشى يمدحُ بعض الملوك⁽³⁾:

إِلَيْكَ أُبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْفَرْعِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ⁽⁴⁾
على هذا النحو يَمْضِي ابنُ فارسٍ في تفسيرِ الأَسْمَاءِ، يَشْتَقُّ وَيَشْفَعُ
الاشْتِقَاقَ بِشَوَاهِدٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالشَّعْرِ، لَكِنَّهُ لَجَأَ مَرَّةً وَاحِدَةً - بَعْدَ سَوِّقِ
الشَّوَاهِدِ - إِلَى عَزْوِ بَعْضِ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى التَّوْرَةِ، لَمْ يَعُدْ إِلَى
نَصِّ التَّوْرَةِ وَلَمْ يَسْأَلْ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالتَّوْرَةِ لِيَتَحَقَّقَ مِنَ الْأَمْرِ، بَلْ اِكْتَفَى بِرِوَايَةِ خَيْرِ
يَرْقَى سَنَدُهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: «وَيَقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ فِي التَّوْرَةِ أَحْمَدٌ. حَدَّثَنَا
سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ . . .»⁽⁵⁾. وبعْدَ سَنَدٍ يَنْتَهِي بِابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «اسْمُهُ فِي
التَّوْرَةِ أَحْمَدُ الضَّحُوكُ الْقَتَالُ»⁽⁶⁾ وَهَذَا مِنَ الْأَسْمَانِ (مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدٌ) مِنْ أَشْهُرِ
أَسْمَاءِ النَّبِيِّ.

أَمَّا الْأَسْمَاءُ الْأُخْرَى فَيُمْكِنُ أَنْ نُلَخِّصَ تَفْسِيرَهَا بَعْدَ إِغْفَالِ الشَّوَاهِدِ
وَالْأَسَانِيدِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المَاحِي الَّذِي يُمْحِي بِهِ الْكُفْرَ، وَالْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشِرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمِيهِ.

(1) سورة الفتح، الآية: 29.

(2) سورة محمد، الآية: 2.

(3) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر. الديوان ص 189 القصيدة 28 البيت 12.

(4) مخطوطة (أسماء النبي) ق 143/آ.

(5) مخطوطة (أسماء النبي) ق (143/آ).

(6) مخطوطة (أسماء النبي) ق (143/آ).

والعاقب الذي لا نبيَّ بعده. والمقفي لأنه يتبع الأنبياء، وكلُّ شيءٍ يتبع شيئاً فقد قفاه. والشاهد مشتقٌّ من المشاهدة، كأنه الناظرُ والمُخبرُ بما رأى. والمُبشِّرُ من البشارة، لأنه يُبشِّرُ أهلَ الإيمانِ بالجنة. والتَّذيرُ لأهلِ النارِ بالخزي والبوار. وأمَّا الدَّاعي فبُدعائه إلى الله. وأمَّا السَّراجُ المنيرُ فلاضاءة الدنيا بنوره. ومن أسمائه نبيُّ الرحمة، قال الله جلَّ ثناؤه ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾. ومن أسمائه نبيُّ المَلحمة، والمَلحمةُ الحربُ والقَتْلُ. ومن أسمائه الضَّحوكُ، لأنه كان طيِّبَ النفسِ فكِهًا. ومن أسمائه القتالُ، وسُمِّيَ بذلك لِحِرْصِهِ على القتال. ومن أسمائه المتوكِّلُ، والمتوكِّلُ الذي أموره إلى الله. ومن أسمائه القَثْمُ، والقَثْمُ من معنيين: أحدهما من القَثْمِ وهو الإِعطاءُ، والوَجْهُ الأخيرُ أنه من القَثْمِ، وهو الجَمْعُ، يقالُ للرجلِ الجموعُ للخيرِ قَثومٌ وقَثْمٌ. ومن أسمائه الفاتحُ، وإنما سُمِّيَ الفاتحَ لِفَتْحِهِ من الإيمانِ أبوابًا منسدةً. ومن أسمائه الأمينُ، وهو اسمٌ مأخوذٌ من الأمانة. ومن أسمائه الخاتمُ، وهو من قولك ختمتُ الشيءَ إذا أتممتَه وبلغتُ آخرَهُ.

غير أنه لم يُنحَ لطائفةٍ من هذه الأسماء من الذُّيوعِ والشُّيوعِ ما أُتيح لأحمدَ ومحمَّدَ إمَّا لارتباطها بالنبوةِ والأنبياءِ كالعاقبِ والمقفي، وإمَّا لأنَّها مركبةٌ كنبِّي الرحمة ونبي الملحمة. وإمَّا لغرابة اشتقاقها ومعناها كالقَثْمِ.

24 - التفسيرُ لكلامِ الله عزَّ وجلَّ:

عدَّةُ شرفِ الدينِ عبدُ المؤمنِ الدُّمياطِيّ (ت705هـ) بينَ مجموعةٍ من كُتُبِ ابنِ فارسٍ في فهرسِ نُشْرِ في مجلَّةِ المورد: المجلد 12 - العدد 2 - ص 82 سنة 1983م.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 107.

25 - تمام فصيح الكلام

«تمام فصيح الكلام» رسالة صغيرة من رسائل كثيرة صنّفها ابن فارس، وخصّ كلاً منها بموضوع. واسم الرسالة يُفصِح عن موضوعها. إنها تتمّة «فصيح ثعلب» وهو أحد الكتب المشهورة المنسوبة إلى إمام النّحاة في الكوفة أبي العباس ثعلب أحمد بن يحيى (ت 291هـ)⁽¹⁾ والكتاب المطبوع الذي تعتمد عليه هذه الدراسة حقّقه الدكتور إبراهيم السامرائي، ونشره المجمع العلمي العراقيّ سنة 1971 في (42) صفحة.

ذَكَرَ الدكتورُ السامرائيُّ أنّه اعتمدَ في تحقيق الكتاب ونشره على مخطوطة جيّدة نسخها ياقوت الروميّ الحموي⁽²⁾، وإلى هذه المخطوطة أشار بروكلمان بقوله: «في مكتبة كرنكو نسخة منه عن مخطوط في النّجف كتبه ياقوت الحمويّ في مَرورُودَ يوم 7 من ربيع الثاني 616هـ عن نسخة بخط المؤلف سنة 393هـ»⁽³⁾. ولم يقتصر السامرائيُّ على هذه المخطوطة، بل عارضها على مطبوعة نشرها عن مخطوطة أخرى الدكتور مصطفى جواد والأستاذ يعقوب مسكوني في بغداد سنة 1969م ضمن كتاب «رسائل في النّحو واللغة»⁽⁴⁾.

ومخطوطة النّجف - في رأي السامرائي - أجود من المطبوعة وأتم، وتقع في تسع ورقات تشتمل كلُّ صفحة منها على (22) سطرًا. ولما كانت الرسالة

(1) لثعلب ترجمة مفصلة في مُعجم الأدياء ج 5 ص 102 - 105 ولقد وَهَمَ محمد سليم الجندي في كتابه (الجامع في أخبار أبي العلاء) حينما ذكر أنّ من بين كتب ابن فارس الفصيح، وتمام الفصيح ج 1 ص 142.

(2) تمام فصيح الكلام ص 11.

(3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج 2 ص 268 وفي خاتمة (تمام الفصيح) ما يؤكّد هذا التاريخ فقد جاء فيه: وكتب أحمد بن فارس بن زكريا بخطه في شهر رمضان سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة بالمحمدية» ص 36.

(4) تمام فصيح الكلام ص 10.

تتمة لكتاب آخر وهو «فصيح ثعلب» فلا بدَّ من الحديث عن هذا الكتاب ليُتَّصل الدليل بالأصل، ولينعقد طرفا الكلام بدايةً ونهايةً.

«فصيح ثعلب» كُتِبَ تَفْتَحُهُ العَيْنُ لُضُوءًا وَلَتَهُ، لَكِنَّهُ - عَلَى قِصْرِهِ - لَقِيَ عِنْدَ النَّاسِ حُظُوءًا لَمْ تَفْزُ بِهَا الكُتُبُ المَطْوُولَةُ. جَاءَ فِي كَشْفِ الطُّنُونِ: «لَمَّا صَنَّفَ يَعْقُوبُ بْنُ السَّكِّيتِ كِتَابَ الإِصْلَاحِ اسْتَعَارَهُ أَبُو العَبَّاسِ ثَعْلَبٌ، فَنَظَرَ فِيهِ، فَلَمَّا أَظْهَرَ كِتَابَهُ الفَصِيحُ قَالَ يَعْقُوبُ: جَدَعَ كِتَابِي، جَدَعَ اللهُ أَنْفَهُ»⁽¹⁾. وَجَاءَ فِيهِ: «قَالَ ابْنُ الحَنَائِي: وَهُوَ كِتَابٌ لَمْ تَكْتَحِلْ عَيْنُ الزَّمَانِ بِمِثْلِهِ فِي تَحْقِيقِهِ وَغَزَارَةِ فَوَائِدِهِ»⁽²⁾.

ولم ينزل فصيحُ ثعلب عن الذرورة التي تسَمُّها طَوَالُ أَلْفِ سَنَةٍ، إِذْ كَانَ المَشْتِغَلُونَ بِاللُّغَةِ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ يُعْنَوْنَ بِهِ عَنَايَةً مُتَعَدِّدَةً الوُجُوهِ، يَشْرُحُهُ قَوْمٌ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْمٌ، وَيُنْظَمُ أَلْفَاظُهُ آخَرُونَ. وَهُوَ يَتَقَلَّبُ بَيْنَ أَيْدِي العُلَمَاءِ تَقَلُّبَ الجَوْهَرَةِ النَّادِرَةِ بَيْنَ أَيْدِي الصَّاعِغَةِ المَهْرَةِ، لَا يَزِيدُهَا التَّدَاوُلُ إِلَّا صَقْلًا وَبَرِيقًا. أَحْصَى صَاحِبُ كَشْفِ الطُّنُونِ الَّذِينَ شَرَّحُوهُ فَأَرَبَتْ عِدَّتُهُمْ عَلَى عَشْرِينَ عَالِمًا مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ كَأَبِي العَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدِ المَبْرَدِ (ت 285هـ)⁽³⁾ وَابْنَ دُرُسْتَوَيْهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ⁽⁴⁾ (ت 347هـ) وَأَبِي الفَتْحِ عِثْمَانَ بْنِ جَنِي⁽⁵⁾ (ت 392هـ) وَعَرَضَ لِلَّذِينَ أَلْفَوْا عَلَى نَهْجِهِ كُتُبًا تُكْمَلُهُ فَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الوَاحِدِ غَلَامَ ثَعْلَبٍ⁽⁶⁾ (ت 345هـ) وَعَبْدَ اللطيفِ بْنِ يوسُفَ البَغْدَادِيِّ⁽⁷⁾

(1) كشف الطنون ج 2 ص 1273.

(2) كشف الطنون ج 2 ص 1273.

(3) ترجمة المبرد في معجم الأدباء ج 19 ص 111 - 122.

(4) ترجمته في بغية الوعاة 279.

(5) في معجم الأدباء ج 12 ص 81 - 115 لابن جني ترجمة مفصلة.

(6) معجم الأدباء ج 18 ص 227 - 234.

(7) ترجمة البغدادي في بغية الوعاة 311.

(ت629هـ) كما ذكر أنّ أبا نعيم عليّ بن حمزة اللغويّ⁽¹⁾ (ت375هـ) ألف ردّاً عليه، وأنّ عزّ الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائنيّ⁽²⁾ (ت655هـ) أحد الذين نظموا ألفاظه شعراً. أما محقق الكتاب الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي فإنه يذكر فريقاً آخر من العلماء شرحوه أو نظموه، لم ترد أسماءهم في كشف الظنون. فما هذا الكتاب الذي أجّله علماء العربية هذا الإجلال؟

يصفُ ثعلبُ كتابه فيقول: «هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهنّ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما، وألفناه أبواباً»⁽³⁾. فالكتاب مبنيّ على أساس واضح، وهو اختيار الكلام الفصيح الذي شابه الخطأ واللحن، ورده إلى الصواب والفصاحة، لأنّ شيوع الخطأ كاد يغلب الصواب، ولأنّ فُشو اللحن أو شك يطمس الفصاحة. وأسوأ ما يسوء عالم اللغة أن يرى الفساد يتسرّب إلى أقلام الكتّاب، أو يجري على ألسنة المتكلمين، فتدفعه الغيرة على اللغة إلى المنافحة عن الصحيح، وثعلب واحد من حفظة اللغة المنافحين عن سلامتها، يصنّف هذا الكتاب ويضعه بين أيدي الناشئة، ليكون عاصماً لهم من اللحن، مساعداً على التعبير السليم.

فصيحُ ثعلبٍ مجموعةٌ مختارةٌ من أفعالٍ وأسماءٍ ومصادرٍ مرتّبة على أساس الأوزان الصرفيّة، وموزّعة على أبواب، على النحو التالي: «باب فعّلت بفتح العين، تقول: نَمَى المالُ وغيره ينمي، ودَوَى العودُ يدوي»⁽⁴⁾.

(1) معجم الأدباء ج 13 ص 208 - 211. والبغية 337 وكنيته في أعلام الزركلي أبو القاسم 94/5.

(2) ترجمة المدائنيّ في فوات الوفيات 1/ 519 (رقم الترجمة 205).

(3) فصيح ثعلب ص 2.

(4) فصيح ثعلب ص 3.

الصفة الجامعة بين هذه الأفعال فَتَحُ عَيْنَ الفعل في الماضي، أما كسر عين المضارع المطَّرد في هذه الأفعال، فلا يَطْرُدُ في أفعالِ البابِ الأخرى، إذ يذُكِرُ ثعلب أفعالاً مفتوحة عين المضارع وأخرى مضمومةً لها في الباب نفسه: «وَدَمَعَتْ عيني تَدْمَعُ، وَرَعَفْتُ أَرَعُفُ، وَعَثَرْتُ أَعْثُرُ، وَنَفَرُ يَنْفِرُ...»⁽¹⁾. ثم شرح أبو سَهْلٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الهرويُّ (ت433هـ)⁽²⁾ ألفاظَ الفصيح في كتاب سَمَاهُ «التلويح في شرح الفصيح» وهو شرحٌ موجزٌ قليلُ الشواهد، تبلغُ عدَّةُ أبياتِهِ ثمانيةً وأربعينَ شاهداً. وقد اقتصرنا فيما اخترنا من فصيحِ ثعلبٍ على المتن وأغفلنا الشرح ليتساوى طرفا المقارنة.

إذا كان فصيحُ ثعلبٍ قد ظفر بهذا القدر من الشهرة والذيع فلا بُدَّ أن يكونَ قد انتهى إلى ابن فارس، ولا بدَّ أن يكونَ قد أُعجِبَ به وأن يكونَ إعجابُه به أو إحساسُه بنقصٍ فيه من الدوافع التي دَفَعَتْ الرجلَ إلى محاكاته، وتأليفِ كتابٍ آخرَ على شاكلته. ومن الغريب أن أكثرَ الذين ترجموا حياةَ ابنِ فارسٍ من المتقدمين والمتأخرين لم يذكروا «تمامَ فصيحِ الكلام» بين كتب ابن فارس، وأنَّ صاحبَ كشفِ الظنون ذَكَرَ أَكْثَرَ من ثلاثينَ عالماً من المشتغلين بفصيحِ ثعلبٍ ولم يذكر ابنَ فارس وكتابه، وأنَّ مُحَمَّدَ عبدَ المُنعمِ خفاجيَ محققَ فصيحِ ثعلبٍ تحدَّثَ عن فريقٍ آخرَ من الأقدمين والمحدثين المعنيين بفصيحِ ثعلبٍ، ولم يُشِرْ إلى كتاب ابن فارس آيةً إشارة. وأغربُ من ذلك ألاَّ نَجِدَ أيَّ ذكرٍ لهذا الكتاب عند ياقوت الحموي، وهو صاحبُ ترجمةِ ضافية لابن فارس، فكيفَ نَسَخَ كتابه بيده ولم يذكره له؟ قد يكون نسخ الكتاب متأخراً عن كتابة الترجمة، ولذلك خلا مُعْجَمُ الأدباء من اسم تمام الفصيح، ولا يمكن تعليل الأمر بالسَّهو أو الإغفال فقد ذكر ياقوت أكثرَ الكتب التي ألفها ابنُ فارس، فكيف ينسى كتاباً

(1) فصيحِ ثعلب ص 4.

(2) معجم الأدباء ج 18 ص 263.

نَسَخَهُ بقلمه؟ ومهما يكن السبب فلا مسوِّغٌ للارتباب في نِسْبَةِ الكتاب إلى ابن فارس. فما هذا الكتابُ؟ وما وجوه الشبهه بينه وبين كتاب ثعلب؟

«تمامُ فصيحِ الكلام» كما ذكرنا قبلُ رسالةً من (42) صفحة، فإذا قسناها بالفصيح توهمنا أنها أقصرُ منه، وإذا جردنا الفصيح من شرح الهرويِّ تقارب الكتابانِ أو تساويا. وليس التقاربُ في الطول وجهَ الشبهه الوحيدَ بينهما، فإنَّ التشابهَ بين الكتابين متعدِّدُ الجوانب، يبلغُ حدَّ التطابق في كلِّ شيءٍ.

ولعلَّ الصفة المشتركة الأولى اتِّفاقَ الكتابين في المنهج، حتى ليُخيلَ إلى القارئ أنَّ ابنَ فارسٍ وضعَ أمامه كتابَ ثعلبٍ، وجعل ينظرُ في أبوابه، ويحاكي هذه الأبوابَ، يقرأ ما حَشَرَ ثعلبٌ من ألفاظٍ في كلِّ باب، ثم يستدرِكُ عليه ما فاتَه، فإذا المُستدرِكُ بابٌ آخرُ يعدِلُ ما في كتابِ ثعلبٍ أو يربو عليه، أو يقلُّ عنه. وكأَنَّ ابنَ فارسٍ مُوقِنٌ بأنَّ شهرةَ الفصيحِ قد طبَّقت الآفاق، وأنَّ مقدِّمة ثعلبٍ تُغني عن تكرارِ المقدِّمة نَفْسِها في تمامه، فهجم على الموضوع بعد حمد الله والصلاة على رسوله بلا تمهيد فقال: «هذا كتابُ تمامِ فصيحِ الكلام وأوَّلُه بابٌ فعَلْتُ بفتح العين. تقول: عَتَبْتُ على الرجلِ أَعْتَبْتُ»⁽¹⁾ ثم يذكر ما يحفظُ من أفعالِ هذا الباب فيقول: وشَحَحْتُ عليه أشْحُ، وزَلَلْتُ في الكلام أَزَلُّ، ووَثَبْتُ أثْب...»⁽²⁾. على هذا النَّحوِ يَسْرُدُ ابنُ فارسٍ الأفعالَ التي جَمَعَهَا، حتى بلغتْ سبعةً وعشرينَ فعلاً، يذكر ماضيَ الفعلِ ومضارعَه غيرَ مكرَّرٍ بشرحٍ أو تعليق. وعدَّةُ الأفعالِ في كتابِ ثعلبٍ سبعةٌ وثلاثون. ثم ينتقل ابن فارس إلى الباب الثاني، فإذا العنوانُ يطابقُ عنوانَ الباب الثاني من كتابِ ثعلب، فيقول: «باب فعلت بكسر العين: تقول: رَكِنْتُ إلى فلانِ أَرَكِنُ، وبَشِشْتُ به أَبْشُ،

(1) تمام فصيح الكلام ص 14.

(2) تمام فصيح الكلام ص 14.

وَلَبِيتُ أَلْبُ مِنْ اللَّبِّ، وَبَحِثْتُ أَبْحُ . . .»⁽¹⁾ وهكذا إلى أن يُذكَرَ سِتَّةَ عَشَرَ فعلاً. وعدَّةُ الأفعالِ في كتابِ ثعلبٍ واحدٍ وثلاثون. ولا يعني هذا أن كتابَ الفصيحِ أغزُرُ مادَّةً من تمامه، فإنَّ بعضَ الأبوابِ في تمامِ الفصيحِ أطولُ منها في الفصيحِ نفسِه فبابُ ما يُهمَزُ من الفعلِ⁽²⁾ في تمامِ الفصيحِ يشملُ اثنين وعشرين فعلاً، وفي الفصيحِ يشملُ أربعةَ عَشَرَ⁽³⁾.

ويتشابه الكتابانِ في الزُّهدِ بالغريبِ، وفي الكَلَفِ بالسَّهلِ الشائعِ، ولذلك جاءَ شَرْحُ الهرويِّ لفصيحِ ثعلبِ نَوْعاً من التذييلِ الثقيلِ، ونافلةً من القَوْلِ تفيدُ الشادَنَ المبتدئِ، وتُضجِرُ العالمَ المُتبحِّرَ.

وزُهدُ الكتَّابينِ بالغريبِ قادهما إلى الزُّهدِ بالشواهدِ، فليس في متنِ الفصيحِ إلاَّ سِتَّةَ عَشَرَ شاهداً، وليس في تمامه إلاَّ اثنانِ وعشرون. وقد يكونُ لضالَّةِ الشواهدِ سَبَبٌ آخَرٌ وهو الغرضُ من تأليفِ الكتَّابينِ، فالغرضُ تعليمُ الناشئةِ مقداراً من الأسماءِ والأفعالِ والمصادرِ ممَّا يكثرُ تداوله. ولذلك وُضِعَ هذا المقدارُ في صورةِ مُعْجَمٍ صغيرٍ يَسْهُلُ تناقلُه. غيرَ أنَّ الرجلينِ أَعْفَلا الترتيبَ المُعْجَميَّ، فجاءتِ الألفاظُ بلا سِلْكٍ يَنْتَظِمُها. ولو أنَّ ابنَ فارسٍ اتَّبَعَ طريقةً ما مِنَ الطُّرُقِ المُتَّبَعَةِ في تأليفِ المُعْجَماتِ لاستَدْرَكَ على ثعلبٍ أمراً عظيماً في الطريقةِ، كما استدرِك عليه طائفةٌ هامةٌ من الألفاظِ.

ومهما يَضُؤُلُ حظُّ ابنِ فارسٍ من الإبداعِ فإنَّ فضيلته التي لا تُنكَرُ تنحصرُ في قُدْرَتِهِ على رَفْدِ فصيحِ ثعلبٍ بكتابٍ يَعدِلُ الأصلَ، فمن لم يشهدْ له بالإبداعِ أَقرَّ له بالاطِّلاعِ، وبالآدَبِ في المحاكاةِ والاتباعِ، فقد قال في خاتمةِ

(1) تمام فصيح الكلام ص 15.

(2) تمام فصيح الكلام ص 20.

(3) فصيح ثعلب ص 27.

الكتاب: «وَحَقًّا أَقُولُ: إِنَّ⁽¹⁾ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتَهُ فَمَنْ عَلِمَ أَبِي الْعَبَّاسِ جَزَاءُ اللَّهِ عَنِي خَيْرًا».

26 - كتاب الثلاثة :

«كتاب الثلاثة» رسالةٌ صغيرةٌ لم يَدْكُرْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ تَرَجَمُوا حَيَاةَ ابْنِ فَارِسٍ، وَذَكَرَهَا الْمُتَأَخِّرُونَ، وَمِنْهُمْ: جُرْجِي⁽²⁾ زَيْدَانُ، وَبُرُوكَلْمَانُ⁽³⁾، وَخَيْرُ الدِّينِ⁽⁴⁾ الزَّرْكَلِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ⁽⁵⁾ بَاشَا الْبَغْدَادِيِّ، غَيْرَ أَنَّ الْأَخِيرَ أَوْرَدَ اسْمَهَا مُحَرَّفًا إِذْ سَمَّاها «كِتَابَ الْمُثَلَّثَةِ فِي اللُّغَةِ»، وَعَلَّقَ الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ عَبْدَ التَّوَابِ عَلَى تَحْرِيفِ الْأَسْمِ بِقَوْلِهِ: «وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفُ (الثَّلَاثَةِ) طَرِيقَةَ الْكِتَابِ الْقَدِيمَةِ فِي إِسْقَاطِ أَلْفِ الْمَدِّ»⁽⁶⁾.

تقع مخطوطة الرسالة المحفوظة في الاسكوريال في أربيع ورفقات، ويشغل متنها المنشور في الكتاب الذي حققه الدكتور رمضان عبد التواب عشرين صفحة. وهي واحدة من رسائل عديدة كان ابن فارس يؤلف كلاً منها في موضوع خاص من موضوعات اللغة. وموضوع الرسالة واضح محدد، أساسه أن يجمع ابن فارس في زمرة واحدة كل ثلاثة ألفاظ تشترك في ثلاثة أحرفها الأصول وتختلف في ترتيب هذه الأحرف، وأن يشرح معاني هذه الألفاظ شرحاً مشفوعاً بالشواهد. من هذه الزمر على سبيل المثال «الحليم والحميل واللحيم» أو «السُّلْعُ واللَّعْسُ والعَسْلُ». فمن الخطأ - والأمر على ما ذكرنا - قول

(1) تمام الفصح ص 36.

(2) تاريخ آداب اللغة العربية ج 1 ص 619 مكتبة الحياة بيروت 1967.

(3) تاريخ الأدب العربي. ترجمة د. عبد الحلیم النجار ج 2 ص 266.

(4) الأعلام ج 1 ص 184 الطبعة الثالثة.

(5) هدية العارفين ج 1 ص 69 مصورة مكتبة المشي عن طبعة استنبول 1951.

(6) كتاب الثلاثة لأحمد بن فارس تحقيق د. رمضان عبد التواب ص 27.

بروكلمان: «كتابُ الثلاثة في الألفاظِ الثلاثة المترادفة»⁽¹⁾ والصحيحُ قولُ الزركلي: «وكتابُ الثلاثة في الكلماتِ المكوّنة من ثلاثة حروف متماثلة»⁽²⁾.

لم يكن عملُ ابنِ فارس بدعةً لا سابقةً لها، فقد سبق الرجلُ إلى هذا الضربِ من التأليفِ عدَدٌ من علماء اللغة، لعلَّ أشهرهم وأسبقهم قُطْرُبُ أبو عليٍّ محمَّدُ بنُ المستنير (ت 206هـ) صاحبُ «المثلث في اللغة»، فقد تحدّث عن كتابه هذا المتقدّمون والمتأخرون، وأكبروه أيَّ إكبارٍ. قال ابنُ خلكان في تقييده: «وكتابه، وإن كان صغيراً، لكن له فضيلةُ السبق، وبه اهتدى أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السيّد البطليوسي»⁽³⁾ (ت 521هـ). وقال صاحبُ كشف الظنون في صِفَتِهِ: «هو اثنانِ وثلاثون بيتاً، أولها: (يا مولعاً بالغضب) شرحه سديد الدين أبو القاسم عبد الوهاب بن الحسين الورّاق»⁽⁴⁾ (ت 685هـ) ومثلثُ قُطْرُب - كما وصفه بروكلمان - يخالف كتاب ابن فارس فهو «في صيغ (فعل) بالفتح والكسر والضمّ من أضلّ واحد مع اختلاف المعاني»⁽⁵⁾ ومن يرجع إلى كتاب «البلغة في شذور اللغة»⁽⁶⁾ يجد أنّ وصفَ بروكلمان كتابَ قُطْرُب في غاية الدقّة، ويجد أنّ الكتاب منظومةٌ تتألّف من مزدوجات متنوّعة القوافي، يعرض قُطْرُب في كلّ قطعة منها لفظةً واحدة على وزن (فعل) تتغيّر حركة فائها من الفتح إلى الكسر فالضمّ. ويجد بعد كلّ قطعة شرحاً لهذه اللفظة على الأوجه الثلاثة بمقطوعةٍ من الرّجز، تتألّف من بيتين، وناظم الأرجوزة الشارحة غيرُ

(1) تاريخ الأدب العربي. ترجمة د. عبد الحليم النجار ج 2 ص 266.

(2) الأعلام ج 1 ص 184 الطبعة الثالثة.

(3) وفيات الأعيان ج 3 ص 439 طبعة القاهرة 1948 تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ترجمة قُطْرُب في طبقات الزبيدي 99 و ترجمة البطليوسي في البغية 288.

(4) كشف الظنون ج 2 ص 1586 مصورة مكتبة المشى عن طبعة استنبول. ترجمة الوراق في البغية 318.

(5) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج 2 ص 140.

(6) البلغة في شذور اللغة ص 168 وما بعدها.

معروف . وتتعاقب قطع المنظومتين على النَّحو التالي :

«إِنَّ دَمَوْعِي غَمْرُ وليس عندي غَمْرُ
ياأيُّهَذَا الغُمْرُ أَقْصِرُ عن التَّعْتُبِ
يقال للماء الكثير غَمْرُ والحقْدُ في الصدر فذاك غَمْرُ
والرَّجُلُ الجادِلُ فهو غَمْرُ إنْ لم يكنْ حَبْرًا من الأَحْبَارِ»⁽¹⁾

في الفقرة الأولى المنسوبة إلى قُطْرِب تُقَلَّبُ فاء الكلمة على الحركات الثلاث في جُمَلٍ ثلاث غير مشروحة . وفي القطعة الثانية يشرحُ صاحبُ الأرجوزة معاني الكلمة المختلفة باختلاف حركاتِ الفاء .

ولمَّا كان قُطْرِبُ من رجال القرنِ الثاني الهجريِّ فقد شكَّ المستشرقُ الألمانيُّ (ويلمار L.Wilmar)⁽²⁾ في نسبة المنظومة إلى قُطْرِب ودَهَبَ إلى أَنَّها من وَضَعِ أحدِ المتأخِّرين ، وليس شكُّه بغريبٍ ، فقد تكونُ الألفاظُ الوارِدَةُ في المنظومة هي الألفاظُ التي جمَعها قُطْرِبُ وألَّفَ منها كتابه ، ثم جاءَ ناظِمٌ من المشتغلين باللُّغة فسلكَ هذه الألفاظَ في منظومة ليكونَ حفظُها يسيرًا على الناشئة .

نقَرَ الدكتورُ رمضان⁽³⁾ عبد التَّوَاب عن التَّأليفِ في المثلث ، فأحصى بين قُطْرِبِ وابنِ فارسِ ثلاثةَ علماء ، وهم : أبو زيدٍ سعيدُ بنُ أوَسِ الأنصاريِّ (ت215هـ)⁽⁴⁾ صاحبُ كتابِ التثليثِ وأبو الطَّيِّبِ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ إسحاقِ بنِ يَحْيَى الوشاءِ⁽⁵⁾ (ت325هـ) صاحبُ كتابِ المثلثِ ، وأبو الحسنِ عليِّ بنِ مُحمَّدِ

(1) البلغة في شذور اللغة ص 168 وما بعدها .

(2) تاريخ الأدب العربي بروكلمان ج 2 ص 140 .

(3) في كتاب الثلاثة ص 28 .

(4) ذكره ياقوت في معجم الأدياء ج 11 ص 216 وذكر في بغية الوعاة 254 مع ترجمة أبي زيد .

(5) ذكر في معجم الأدياء ج 17 ص 133 وفي بغية الوعاة 7 .

السُّمَّاطِيَّ الْعَدَوِيَّ (ت 377هـ)⁽¹⁾ صاحب كتاب المثلث الصحيح. ولم يصلنا من كُتُب هؤلاء إلاَّ أسماءها. كما تتبَّع الذين ألفوا في هذا الباب بعد ابن فارس، فأحصى أسماء سبعة آخرين⁽²⁾، وفاته أن يذكر خمسة مؤلفين وردت أسماءهم في كتاب «البلغة في شذور اللُّغة» وهم الشَّيْخُ أَبُو زكريا الخطيبُ التبريزيُّ، وسديدُ الدين المهلبيُّ، وأبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانيُّ، وجرمانوس فرحات صاحب «المثلثات الدرِّيَّة» وعبد الهادي نَجَّا الأبياري صاحب «نَفْحُ الأَكمام في مثلثات الكلام»⁽³⁾.

قد يقول قائلٌ: إذا كان التَّأليفُ في المثلث قد بلغ هذا المبلغَ فليس كتاب ابن فارس إلاَّ حلقةً صغيرةً في سلسلة اعتلق بعضها بعضًا فما خصيصةُ ابن فارس، وبِمَ يتميِّزُ كتابه؟

في كتاب ابن فارس نحو آخر من التَّأليفِ موصولُ النسبِ بالأصلِ الثلاثيِّ للألفاظِ العربيَّة. فالألفاظُ العربيَّة تتألف من أصولٍ وزوائد، والأصولُ ثلاثةٌ في أكثر هذه الألفاظِ، وهي لا تثبت على نسقٍ واحد، فقد تتغيَّر مواضعُ الأصولِ، فتغدو الفاءُ عينيًّا، والعينُ لامًا، وقد يكون للكلمة الناشئة من تغيُّرِ مواضعِ الأصولِ معنًى مستعملٌ، وقد يؤوَّلُ التغيُّرُ بالكلمة إلى لفظ لا معنى له عند العرب. والأساسُ الذي بنى عليه ابنُ فارس كتابه هو أن يحشُرَ كلَّ ثلاثٍ كلماتٍ متَّفِقةِ الأصولِ مختلفةِ الترتيبِ والمعاني في زُمرَةٍ واحدة. يذكر الكلمة ومعناها،

(1) ذكر في معجم الأدياء ج 14 ص 241 وفي الفهرست ص 226.

(2) وهم كما ذُكروا في كتاب الثلاثة ص 28 - 29: أبو محمد عبد الله بن محمد السَّيِّدُ البَطْلِيُّوسِيَّ (ت 521هـ) وأبو حَفْصِ محمد بن محمد بن أحمد الفضاعي البلسني (ت في حدود 570هـ) وأبو الحسن يحيى بن معط بن عبد النور (ت 628هـ) وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك المشهور (ت 672هـ) وأبو الطاهر مجدُّ الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزيادي (ت 817هـ) وعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة توفي 819هـ والشَّيْخُ حسن قويدر الخليلي (ت 1262هـ).

(3) البلغة في شذور اللُّغة ص 168.

ويدعمها بالشاهد، ويحافظ على هذه الخطة من أول الرسالة إلى آخرها، وبذلك اجتمع لديه أربع وثلاثون زمرةً تضم مائة كلمة وكلمتين مشفوعة بمائة وثمانية شواهد من الشعر، نسب المؤلف ثلثها إلى أصحابها، ونسب المحقق ثلثها الثاني وبقية طائفة غير منسوبة إلى أصحابها. ومما يستثير عجب القارئ أن المؤلف لم يستعن أي الذكر الحكيم، ولا فرائد الحديث النبوي الشريف في الاحتجاج لما يقول. بل قصر شواهد على الشعر الفصيح، فجاءت مما يحتاج به إلا بضعة أبيات، أربعة منها لأبي نواس.

خطبة الرسالة ثلاثة أسطر، فيها حمد لله، وصلاة على رسوله، وجملة واحدة تحاول أن تشرح منهاج الرسالة وما تنطوي عليه، لكنها لا تفني بالغرض وهي قوله: «هذا كتاب الثلاثة، وهو أن نذكر الكلمة من تصريفها على ثلاثة أوجه»⁽¹⁾ وبعد تلك الخطبة المقتضبة تنهمر الألفاظ ثلاث ثلاث مشفوعة بالشواهد. وفيما يلي الزمرة الأولى من ألفاظه «فمن ذلك الحليم والحميل واللحيم:

فالحليم : الرجل ذو الأناة والرفق. قال قيس بن زهير:

أرى حلمي يدل علي قومي وقد يستجهل الرجل الحليم⁽²⁾
والحميل : الرجل الدعي. قال الكميت:

علام نزلتم من غير فقر ولا ضراء منزلة الحميل⁽³⁾
واللحيم : القليل. قال الهذلي، وهو ساعدة⁽⁴⁾:

(1) كتاب الثلاثة 31.

(2) روي البيت في الحماسة بشرح التبريزي 164/1: «أظن الحلم دل...».

(3) روي البيت في اللسان، وصحاح الجوهري (حمل) وغيرهما من المعجمات، والبيت للكميت يعاتب قضاة التي حولت نسبها إلى اليمن.

(4) البيت للشاعر الهذلي ساعدة بن جؤية. انظر شرح أشعار الهذليين 1162/3.

وقالوا: عَهْدُنَا الْقَوْمَ قَدْ حَصِرُوا بِهِ فَلَإِ رَبِّبَ أَنْ قَدْ كَانَ تَمَّ لِحَيْمٍ»⁽¹⁾ آه
 ويستطيع الفارئ العجلان أن يقف على الأساس الذي بُني عليه الكتاب .
 وإذا قلبَ الأحرف الثلاثة على الأوجه المختلفة فتحصّل له المليح
 والمحيل والمليح أدرك أنّ ابن فارس لم يُحط بالألفاظ الممكنة، بل اجتزأ من
 الصيغ بثلاث صيغ وأغفل الأخرى ففيم الاكتفاء باليسير والرجل على الكثير
 قادر؟

لعلّ السبب الوحيد هو الرغبة في المحاكاة، ولعلّ ابن فارس أحسّ
 إعجابَ الناس بمثلث قُطِرَ فأخذ الرّقم وبنى عليه وَفَقُ خَطَّةً أُخْرَى . فأنثائي
 قُطِرَ الثلاثُ مِنْ حَرَكَاتٍ تَلْحَقُ فَاءَ (فَعَل) فتغيّر معنى اللفظ بتغيّر حَرَكَةِ
 الفاء⁽²⁾، وأنثائي ابن فارس من حروفٍ ثلاثةٍ تتبادلُ المواضعَ بين بدءِ الكلمة
 وحشوها ونهايتها فتبدّلُ معانيها . ولو شاء ابن فارس أن يجعل الثلاثة أربعة أو
 خمسة لما أعياه الأمر، لأنّه من أبعَد الباحثين غَوْرًا في اللغة وأرهفهم حَسًّا
 بمعانيها ومراميتها . لكنّه احتذاء المتأخّر للمتقدّم، يفرض سلطان السابق على
 اللاحق، حتى يضعف رأيه، ويبهت إبداعه .

قد يُؤخَذُ على ابن فارس اقتصاره على معنى واحدٍ من معاني الصيغة
 الواحدة، ذَكَرَ الحليمَ وشَرَحَهُ بأنّه الرفيقُ ذو الأناة، وأهمَلَ المعنى الحسِّي الذي
 أوردّه في المقاييس . قال في المقاييس «بعيرٌ حليمٌ أي سمين»⁽³⁾ واجتزأ من
 معاني الحميل بالدعوي، ونسي أو تناسى قوله في المقاييس: «وحميل السيل ما

(1) كتاب الثلاثة 31.

(2) تحسن الإشارة هنا إلى أنّ ابن السكّيت ذكر في (إصلاح المنطق) 363 خمسة أوجه للكلمة،
 اختلفت معانيها لاختلاف حركاتها من ذلك قوله: «بحر غمّر شديد الغمورة . والغمّر الجفد .
 ويقال: رجل غمّر إذا لم يُجرب الأمور . والغمّر السهك، والغمّر: القدح الصغير» .

(3) مقاييس اللغة: حلم .

يَحْمِلُهُ مِنْ عُثَائِهِ»⁽¹⁾ وفسر اللحييم في الثلاثة بأنه القتييل، وأغفل قوله في المقاييس: «ورجل لحييم كثير اللحم»⁽²⁾.

وَقَدْ يُؤَخَذُ عَلَيْهِ أَمْرٌ آخَرٌ، وهو صمته المطبق من أول الكتاب إلى آخره عن العلاقة بين الألفاظ المتشابهة في الأصول، المختلفة في التركيب، فاللحييم والحليم متشابهان إلى حد التطابق، اللحييم يعني الموفور اللحم، والحليم البعير السمين. ولو أراد ابن فارس أن يربط أحدهما بالآخر لآتى بالقول الفصل في هذا الموضوع الذي وقاه حقه في المقاييس. ففيم صمته؟ وما علة زهده في الحديث عن هذا الجانب الدقيق من اللغة؟

لم يكن زهد الرّجل بالخوض في العلاقات بين المعاني دليلاً على تقصير أو قصور، فمقاييسه تشهد على سعة محفوظه ودقته، ومناقشته تشير إلى قدرته على ردّ المعاني بعضها إلى بعض، وربط المعنى المجازي بالحسي. قال في المقاييس: «وحميل السيل ما يحمله من عُثائه، ولذلك يقال للدعي حميل»⁽³⁾.

ومهما يكن حظّ الكتاب من الإحاطة والإغفال فهو رسالة موجزة لا معجم مفصل، ومن طبيعة الرسائل أنها فسائل من أدواح، فيها ما في النبات من سمات لا ما في الدوح من التفاف غصون، واشتباك أصول وفروع.

27 - الثياب والحلي :

- 1 - ذكره ياقوت في معجم الأدياء 4/ 84 باسم (الثياب والحلي).
- 2 - وسمّاه الصفدي في الوافي بالوفيات 8/ 278 (الثياب والحلي).

(1) مقاييس اللغة : حمل .

(2) مقاييس اللغة : لحم .

(3) مقاييس اللغة : حمل .

- 3 - ومن الكتب التي سلكته في مصنفات ابن فارس طبقات ابن قاضي شهبة 231/1. وطبقات المفسرين للداودي 60/1 وهدية العارفين 69/1.
- 4 - وأشارت إليه مقدمة المقاييس 31 ومقدمة الفرق 31 ومقدمة المجمل 24.

28 - الجوابات

قال السيوطي: «قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فما أجمل منه في مكان فقد فسّر في موضع آخر. وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه»⁽¹⁾ ونسي السيوطي أن يقول: وما سئل عنه في سورة أجب عنه في السورة نفسها أو في سورة أخرى.

هذا الذي أغفله السيوطي كان ابن فارس قد ألف فيه كتاب (الجوابات) فالكتاب إذن ضرب من تفسير القرآن بالقرآن، سار فيه شيخنا على منهاج سببه إليه أهل العلم، وأشار إليه في باب من أبواب الصاحبي عنوانه: (باب ما يكون بيانه منفصلاً منه، ويجيء في السورة معها أو في غيرها)⁽²⁾. وفي هذا الباب ثمانية عشر جواباً من الجوابات التي ذكر ابن فارس أنه جمعها في كتاب. ومن هذه الجوابات: «وقال جل ثناؤه: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾⁽³⁾. فالرد على هذا قوله جل ثناؤه: ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾⁽⁴⁾. وهذا الذي يسميه أهل القرآن جواباً⁽⁵⁾.

خيل إلي أن أهل القرآن هم المفسرون الذين سبقوا ابن فارس كعبد الله بن عباس ومجاهد بن جبر، والفراء، والأخفش، وابن جرير الطبري. غير أنني بعد

(1) الإتيان في علوم القرآن طبعة الأزهر 175/2.

(2) الصاحبي: 402.

(3) سورة الرعد، الآية: 43.

(4) سورة يس، الآيات: 1 - 2 - 3.

(5) الصاحبي: 402.

تتبع آراء هؤلاء وأقوالهم في كتبهم، وفي كتب من نقلوا عنهم لم أظفر بنصوص واضحة، تصل كلامه بكلامهم. ثم وجدت أن تفسير القرآن بالقرآن أقدم عهداً ممن يسميهم ابن فارس «أهل القرآن مرة» و«أهل العلم» أخرى.

لعل أول من نهج للناس هذا النهج في التفسير هو الرسول ﷺ. قال الزركشي في حديثه عن تفسير القرآن: «أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر من سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر كسؤالهم لما نزل: ﴿وَلَوْ يَلْسُوا بِإِمَانِهِمْ بِظُلْمٍ﴾⁽¹⁾ فقالوا: أئنا لم يظلم نفسه؟ ففسره النبي ﷺ بالشرك. واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾»⁽³⁾.

ومن يستعرض الأمثلة التي ذكرها ابن فارس لم يجدها من نمط واحد، فهي لا تقتصر على المحاوره بين سائل ومجيب، بل تتسع لتفسير الكلام على أساليبه المختلفة، كتفسير معنى العهد في المثال التالي: «قال الله جل ثناؤه: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾⁽⁴⁾ قال أهل العلم: بيان هذا العهد قوله جل ثناؤه: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾⁽⁵⁾ الآية، فهذا عهده جل ثناؤه وعهدهم تمام الآية في قوله جل ثناؤه: ﴿لَأُكْفِرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽⁶⁾ فإذا وفوا بالعهد الأول أعطوا ما وعده»⁽⁷⁾.

والجوابات التي جمعها ابن فارس، وضرب أمثلة منها في الصحابي

(1) سورة الأنعام، الآية: 82.

(2) سورة لقمان، الآية: 13.

(3) البرهان: 14 - 15.

(4) سورة البقرة، الآية: 40.

(5) سورة المائدة، الآية: 12.

(6) سورة المائدة، الآية: 12.

(7) الصحابي: 402.

نَمَطَانِ: نَمَطٌ يقع فيه الجواب في سورة غير السورة التي وردَ فيها السؤالُ كما ذكرنا .

ونَمَطٌ يردُّ فيه الجوابُ والسؤالُ في سورةٍ واحدةٍ، وينفصلُ الجوابُ عن (السؤالِ) بآياتٍ قليلةٍ كهذا المثل الوارد في سورة الفرقان: قال ابنُ فارس: «ومنه قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ حكايةً عنهم ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾⁽¹⁾ قيلَ لهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾⁽²⁾ .

ويلاحظُ القارئُ أنَّ الشَّيْخَ كانَ أميلَ إلى التَّمَطِ الأوَّلِ لوضوحِ الثاني، وأنَّه أحياناً كان يُهمَلُ الجوابَ القريبَ من السؤالِ، ويتصيّدُه من موضعٍ آخر. كقوله: «ومنه قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾⁽³⁾ أي: أوعيةٌ للعلم. فقيلَ لهم ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾⁽⁴⁾ فالجوابُ الذي ذكره ابنُ فارسِ يصلحُ أن يكونَ تَمَّةً لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ على المعنى الذي فهمه الشيخُ من كلمة (غُلْف). فهم يدعون إحاطتهم بالعلم، والله يرميهم بضؤولة العلم. وإذا أخذنا بما جاء في تفسير الجلالين وهو: «قلوبنا غلف: جمع أغلف، أي: مغشاة بأعطية، فلا تعي ما تقول»⁽⁵⁾ إذا أخذنا بهذا القولِ أمكننا أن نجعلَ الردَّ عليهم قوله تعالى في الآيةِ نفسها ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁶⁾ .

29 - الحبير المذهب :

1 - ذكره ابنُ فارسٍ نفسه في كتابه متخيراً الألفاظ 44، فقال: «وقد تحرّيتُ في

(1) سورة الفرقان، الآية: 7.

(2) الصحاحي: 404، سورة الفرقان، الآية: 20.

(3) سورة البقرة، الآية: 88.

(4) سورة الإسراء، الآية: 85.

(5) تفسير الجلالين: الآية 88 من سورة البقرة.

(6) سورة البقرة، الآية: 88.

هذا الكتاب الإيماء إلى طُرُق الخطابة، وآثرت فيه الاختصارَ وتَنَكَّبْتُ الإِطالَةَ. فمن سَمَتَ به هِمَّتُهُ إلى كتاب أجمعَ منه قرأ كتابي الذي أَسْمِيَتْهُ (الخبير المذهب) فَإِنَّهُ يُوفِي على سائرِ ما تَرَكْتُ ذكره هَهُنَا من محاسنِ كَلَامِ العربِ إِنْ شاءَ اللهُ.

2 - وعدهُ شرفُ الدين عبدُ المؤمنِ الدِّمِياطِيُّ (ت705هـ) بَيْنَ كُتُبِ ابنِ فارسٍ في فِهرسه المنشور في مجلة المورد: المجلد 12 - العدد 2 - ص 82 سنة 1983م.

3 - ومن الكُتُبِ التي أشارت إليه: الفرقُ (المقدمة 27) والمُجَمَّل (المقدمة 24).

30 - الحَجَر :

1 - أشارَ ابنُ فارسٍ نفسه إلى كتابِ الحَجَرِ في كتابِ الصَّاحِبِيِّ 21 فقال: «وأخبرني عليُّ بنُ أحمدَ بنِ الصَّبَّاحِ قال: «حدَّثنا أبو بكر بنُ دُرَيْدٍ قال: حدَّثنا ابنُ أخي الأصمعيِّ عن عمِّه: أَنَّ الرَّشِيدَ سألَهُ عن شِعْرِ لأبي حزامِ العكليِّ ففسَّرَهُ، فقال: يا أصمعيُّ، إِنَّ الغريبَ عندك لغيرُ غريبٍ. فقال: يا أميرَ المؤمنينَ أَلَا أكونُ كذلك. وقد حفظتُ للحَجَرِ سبعينَ اسماً. وهذا كما قالَهُ الأصمعيُّ. وَلِكافي الكُفَاةِ (يعني الصَّاحِبَ بنَ عبادٍ) - أدامَ اللهُ أيامه وأبقيَ للمسلمينَ فَضْلَهُ - في ذلكِ كتابٍ مجرَّدٍ». ويخيلُ إليَّ أَنَّ في الخبيرِ تصحيفاً، لأنَّ روايتهَ على الصَّورةِ السابقةِ قد نُوهِمُ أَنَّ الصَّاحِبَ مؤلِّفَ الحَجَرِ. وفي كلامِ القفطيِّ، وكلامِ ياقوتٍ ما يَقْطَعُ بأنَّ الكتابَ لابنِ فارسٍ.

2 - قال القفطيُّ في إنباه الرِّوَاةِ 1/92: «وكان شديدَ التَّعَصُّبِ (يعني ابنِ فارسٍ) لآلِ العميدِ وكان الصَّاحِبُ بنُ عبادٍ يكرهُه لأجلِ ذلك. ولما

- صَنَّفَ لِلصَّاحِبِ كِتَابَ الحَجَرِ، وَسَيَّرَهُ إِلَيْهِ فِي وَزَارَتِهِ قَالَ: رُدُّوا الحَجَرَ .
وَأَمَرَ لَهُ بِجَائِزَةٍ لَيْسَتْ سَنِيَّةً» .
- 3 - وقال ياقوت في مُعْجَم الأَدْبَاءِ 4/ 84: «كَانَ الصَّاحِبُ مُنْصَرِّفًا عَنِ أَبِي الحُسَيْنِ بْنِ فَارِسٍ لِانْتِسَابِهِ إِلَى خِدْمَةِ آلِ العَمِيدِ وَتَعْصِبِهِ لَهُمْ . فَأَنْفَذَ إِلَيْهِ مِنْ هَمْدَانَ كِتَابَ الحَجَرِ مِنْ تَأْلِيفِهِ . فَقَالَ الصَّاحِبُ: رَدَّ الحَجَرَ مِنْ حَيْثُ جَاءَكَ . ثُمَّ لَمْ تَطْبُ نَفْسُهُ بِتَرْكِهِ ، وَأَمَرَ لَهُ بِصِلَةٍ» .
- 4 - وَمِنَ الكُتُبِ الَّتِي ذَكَرْتُهُ بَيْنَ آثَارِ ابْنِ فَارِسٍ الوَافِي بِالْوَفَايَاتِ 7/ 278 وَطَبَقَاتِ ابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ 1/ 231 وَقَدْ جَاءَ فِيهِ مَصْحَفًا بِاسْمِ (الحَجَّةِ) (انظر مقدمة الفرق 28) .
- 5 - وَوَرَدَ كَذَلِكَ مَنْسُوبًا إِلَى ابْنِ فَارِسٍ فِي هَدِيَّةِ العَارِفِينَ 1/ 68 وَفِي مَقْدَمَةِ المَقَابِيسِ 28 وَفِي مَقْدَمَةِ المَجْمَلِ 24 .

31 - حِلْيَةُ الفُقَهَاءِ :

- 1 - ذَكَرَهُ يَاقُوتُ بَيْنَ كُتُبِ ابْنِ فَارِسٍ فِي مُعْجَمِ الأَدْبَاءِ 4/ 84 .
- 2 - وَذَكَرَهُ الصَّفْدِيُّ فِي الوَافِي بِالْوَفَايَاتِ 7/ 278 .
- 3 - وَوَرَدَ فِي فَهْرَسَةِ ابْنِ خَيْرِ الإِشْبِيلِيِّ 373⁽¹⁾ .
- 4 - وَمِنَ الكُتُبِ الَّتِي ذَكَرْتَهُ بَيْنَ آثَارِ ابْنِ فَارِسٍ طَبَقَاتُ ابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ 1/ 230 وَالدِّيْبَاجُ المَذْهَبُ لِابْنِ فَرْحُونَ⁽²⁾ 36 وَبُعْيَةُ الوَعَاةِ 1/ 352 وَكَشْفُ الظُّنُونِ 690 وَإِيضَاحُ المَكْنُونِ فِي الذَّلِيلِ عَلٰى كَشْفِ الظُّنُونِ 1/ 421 وَهَدِيَّةُ العَارِفِينَ 1/ 68 وَمَعْجَمُ المَوْءَلِّفِينَ 2/ 41 .

(1) قَالَ ابْنُ خَيْرٍ/373/ «وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ تَلْمِيذَاهُ: القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدِّيْبَاجِيُّ وَأَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّازِيِّ المَعْرُوفُ بِالعُضْبَانِ» .

(2) أَثْبَتْنَا ذَلِكَ نَقْلًا عَنِ مَقْدَمَةِ الفِرْقِ ص 28 .

- 5 - وانظر فهرسَ شرفِ الدين عبدِ المؤمنِ الدِّمياطيِّ المنشور في مجلة المورد: المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م، ومقدّمة الفرق 28 ومقدّمة المقاييس 28 ومقدّمة المُجمل 24.

32 - الحَمَاسَةُ المُحَدَّثَةُ :

- 1 - ذَكَرَ ياقوت هذا الكتابَ في مُعْجَم الأَدبَاء 4/ 84 باسم (الحماسة المحدثه).
 2 - وسَمَّاه ابنُ النَّدِيمِ في الفهرست 125 (الحماسة) ولم يَذْكُرْ غيرَ هذا الكتابِ من كُتُبِ ابنِ فارسِ .
 3 - ومن الكُتُبِ التي أَتَتْ على ذِكْرِهِ بينَ آثارِ ابنِ فارسِ : طبقاتُ ابنِ قاضي شُهْبَةَ 1/ 231 وطبقاتُ المفسِّرينَ للداوديِّ 1/ 60 والوافي بالوفيات 7/ 278 وإيضاحُ المكنون 1/ 421 .
 4 - وجاءَ في مقدّمة التذكرة السَّعْدِيَّةِ في الأشعارِ العَرَبِيَّةِ : «وقد ذكره العبيديُّ في التذكرة السَّعْدِيَّةِ، وعدّه واحدًا من مَصَادِرِهِ المُهِمَّةِ في كتابه «انظر مقدمة المجلد 25» .
 5 - وجاءَ في مقدّمة الفرقِ للدكتور رَمْضَانَ عبدِ التَّوَّابِ : «له مخطوطةٌ بقيَ جزؤها الأوَّلُ في مَكْتَبَةِ لا له لي رقم 1716 باستنبول وعنوانه (الحماسة بتفسير ابن فارس) لخزانة الملك الظاهر . وهو 135 ورقة . ذكر ذلك اليمينِيُّ في مذكَّراته عن نوادر المخطوطات في تركيا» .
 6 - وقال مختارُ الدين أَحْمَدُ محقِّقُ الحماسةِ البصريَّةِ في المقدّمة 15 : «هي من أهمِّ مؤلِّفاتِ أَحْمَدَ بنِ فارسِ بنِ زكريَّا اللغويِّ (ت379هـ)⁽¹⁾ حتى إنَّ ابنَ النديمِ لم يَذْكُرْ في ترجمته له كِتَابًا غيرَ هذا . وفي هذا الكتابِ التفت

(1) الصحيح أنَّ ابنَ فارسِ توفي سنة 395هـ . كما أثبتنا قَبْلُ .

صاحبه إلى الانتخاب من كلام المتأخرين مُعرِّضًا عن كلام المتقدمين .
وقد ذَكَرَ هذا الكتابَ ياقوتَ الحَمَوِيُّ أيضًا . وكانَ أيضًا من مآخذ التذكرة
السعدية المهمة» .

33 - خُضارة :

1 - تحدَّثَ ابنُ فارسٍ نفسُه عن كتابه هذا في الصاحبِيّ 471 فقال : «وما سِوَى
هذا ممَّا ذَكَرَتِ الرُّوَاةُ أَنَّ الشعراءَ غَلَطُوا فيه فَقَدْ ذَكَرناهُ في كتاب خُضارة ،
وهو كتابُ نعتِ الشعر .

2 - وذكره شرفُ الدينِ عبد المؤمنِ الدميّاطِيّ في الفهرس الذي سرد فيه
مجموعةً من كتب ابن فارس (مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82
سنة 1983م) والسيوطِيّ في المُزهر 498/2 وعبدُ السلام محمد هارون في
مقدّمة المقاييس 28، كما ورد ذكره في مقدّمة الفرق 28 وفي مقدمة
المجمل 25 .

34 - خَلقُ الإنسان :

ذُكِرَ هذا الكتابُ في كثيرٍ من الكُتُب التي تَرَجَمَت لابن فارس ، ونُشِرَ باسم
(مقالة في أعضاء الإنسان) مجلة لغة العرب - السنة التاسعة - الجزء الثاني ص
110 - 116 وعرفناه في مَوْضِعِهِ من سِلسلة آثارِ ابن فارس .

35 - دارات العرب :

1 - تحدَّثَ ابنُ فارسٍ عن هذا الكتاب في المُجَمَل فقال (دار) : «وقد ذكرنا
داراتِ العربِ في كتاب مُفَرِّدٍ» .

2 - ومن الكتب التي ذكرته نُزْهَةُ الألباء 392 والوافي بالوفيات 278/7 وسَمَّاهُ
ياقوت في معجم الأدياء 84/4 باسم (مقدّمة دارِ العرب) وسَمِّيَ في هَدِيَّة

العارفين 68/1 باسم (دار العرب). وكرّر ياقوت ذكّره في مُعجم البلدان 424/2. وذكره الداودي في طبقات المفسّرين 60/1 وابن قاضي شُهبة في طبقاته 231/1 والسيوطي في طبقات المفسّرين 4، وسّماه شرف الدين الدميّاطي في فهرس صنّعه وسرّد فيه أسماء مجموعة من كُتب ابن فارس باسم (الدّاراتُ والبُرُق والحماماتُ والغرف)⁽¹⁾ مجلة المورد المجلد 12/ العدد 2/ ص 83 سنة 1983م.

3 - وأشارت إليه مقدمة المقاييس 29 ومقدّمة الفرق 29 ومقدّمة المجلد 25.

36 - دراريّ الكليم :

نسبَ هذا الكتابَ إلى ابن فارس شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (ت705هـ) تلميذ الصّغاني في الفهرس الذي سرّد فيه مجموعة من كتب ابن فارس مجلة المورد - المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

37 - دلالة على أنّ القرآن غير مخلوق :

وهذا الكتابُ كسابقه تفرّد الدميّاطي بذكره في الفهرس الذي أشرنا إليه.

38 - ذخائر الكلمات :

1 - ذكر ياقوت هذا الكتابَ في مُعجم الأدياء 84/4 والصّنديّ في الوافي بالوفيات 278/7 ووَرَدَ منسوبًا إلى ابن فارس في طبقات ابن قاضي شُهبة 231/1 وهدية العارفين 68/1.

2 - وأشارت إليه مقدّمة المقاييس 29 ومقدّمة الفرق 30 ومقدّمة المجلد 25.

(1) جاء في اللسان (برق): «البُرْقَةُ والبُرْقَاءُ أرضٌ غليظةٌ مختلطةٌ بحجارةٍ ورملٍ وجمعها: بُرُقٌ وبراق». وقال ياقوت في معجم البلدان 390/1 «وقد اجتمع لي من براق العرب مائة برقة ما أظنّها اجتمعت لغيري».

39 - ذمُّ الخَطَأِ في الشعر :

«ذمُّ الخطأ في الشعر» رسالةٌ من أصغرِ الرسائلِ التي كتَبَهَا أحمدُ بنُ فارس. وردَ ذكرُها في أكثرَ من كتابٍ⁽¹⁾، وطُبِعَتْ مرَّتين: أولاً سنة 1349هـ مع كتاب «الكشف عن مساوي المتنبّي» والثانية سنة 1979م في مجلة مَعهد المَحطوطاتِ العربيَّة، وهي طبعةٌ محقَّقة، اعتمدَ محقِّقُها الدكتورُ رمضانُ عبد التَّواب في تحقيقِها ونشرها على الطبعة القديمة غيرِ المحقَّقة، وعلى مخطوطتين: الأولى محفوظةٌ في دار الكتب المصريَّة (رقمها 181 صرف) والثانية محفوظةٌ بمكتبة برلين (رقمها 7181) وكلُّ مخطوطةٍ منهما تقعُ في ثلاثِ صَفحات.

تتميَّز الطبعةُ الثانيةُ إلى جانبِ الدقَّة في التحقيقِ بميزة هامَّة، وهي المقدِّمةُ التي دَرَس فيها المحقِّقُ الصوابَ والخطأَ في اللغة لتكوُنَ جسراً يجوزُه القارئُ إلى فكرةِ الرِّسالة. في هذه المقدِّمة يعرفُ الدكتورُ رمضانُ عبد التَّواب الخطأَ بأنَّه «مخالفةُ المألوفِ الشائعِ من الكلامِ في عصرٍ من العصورِ لمن يتكلَّم بلغة ذلك العصر»⁽²⁾ ويرى أنَّ لكلِّ لغةٍ «قوانينها ونُظُمها، ومن خالف هذه القوانينَ وتلكَ النظمَ فهو مخطئ»⁽³⁾.

غيرَ أنَّ علماءَ اللغةِ والنحو - في رأيه - «هَرَبوا من تسميةِ الأشياءِ بأسمائها الحقيقيَّة، فتكلَّموا عن الضرورة والشاذِّ والقليلِ والنادر»⁽⁴⁾ وهذا الهَرَبُ أسبَغَ على هذه المخالفاتِ صفةَ الجوازِ، ولذلك حَمَلَ المحقِّقُ على ابنِ السكِّيتِ أبي

(1) سَمَّى ابن فارس كتابه هذا في (فقه اللغة) ص 471 باسم (خضارة) وباسم (نعت الشعر) ودُكِرَ باسم ذم الشعر في مفتاح السعادة 109/1 وكشف الظنون 827/1 وتاريخ آداب اللغة العربية لجُرْجي زيدان 619/1 والأعلام 184/1.

(2) و(3) و(4) مجلة المخطوطات العربية المجلد 25 الجزء ان 1 - 2 ص 31.

يوسف يعقوب بن إسحاق⁽¹⁾ (ت 244هـ) لأنه أجازَ التكلّم بالنادرِ إلى جانب الفصحِ الكثير. ودعا إلى إعادة النظرِ في قواعدِ النَّحوِ لتَنْقيةِ العربيةِ من الأوشابِ التي علقَتْ بها، وأُعجِبَ بعليِّ بن عبد العزيز الجرجاني⁽²⁾ (ت 366هـ) لجرأته على الشعر القديم، وإقراره بما فيه من خَلَلٍ أو خطل، ولزرايته بالمسوغاتِ التي تَعَمَدَ بها النحاةُ خروجَ الشعراء على أصولِ اللغة، قال الجرجاني: «ثمَّ تصفَّحْتُ مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاجِ إذا أمكن تارةً بطلبِ التخفيفِ عند توالي الحركات، ومرةً بالإتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعاذير المتحملة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحُجَّةُ. وتبيَّنت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكبوا لأجله من المراكب الصَّعبة التي يشهدُ القلبُ أنَّ المحرَّك لها والباعثُ عليها شِدَّةُ إعظامِ المتقدِّم»⁽³⁾.

ثم يستظهرُ بقولِ أبي هلالِ الحسنِ بن عبد الله العسكري (ت بعد 395هـ)⁽⁴⁾ التالي في الصَّرورة: «وإنَّما استعملها القدماءُ في أشعارهم لِعَدَمِ علمهم بقباحِتها، ولأنَّ بعضهم كان صاحبَ بداية، والبدايةُ مزلةٌ، وما كان أيضًا تُنقَدُ عليهم أشعارهم، ولو قد نُقِدَتْ وبُهرجَ منها المعيبُ كما تُنقَدُ على شعراءِ هذه الأزمنة، وبُهرجَ من كلامهم ما فيه أذى عيبٍ لتجنُّبها»⁽⁵⁾ فالضرورة إذن مخالفةٌ، والمخالفةُ قبيحةٌ، ولو وضح الناقدُ القُبْحَ لتجنُّبِ الشَّاعرِ.

ومن هذا العَرَضِ نستنبطُ أنَّ فريقًا من النُّقادِ كانوا أقربَ إلى النَّزاهةِ،

(1) ترجمته في مُعجم الأدياء ج 20 ص 50 - 52.

(2) ترجمة الجرجاني في مُعجم الأدياء ج 14 ص 14 - 35.

(3) مجلة المخطوطات العربية المجلد 25 الجزء ان 1 - 2 ص 33 والنص مقتبس من الوساطة بين المتنبى وخصومه ص 5.

(4) ترجمة العسكري في البلغة 62.

(5) النصُّ من كتاب الصناعتين ص 150.

فسمّوا الأشياء بأسمائها، وكَرِهوا الخَطأَ في كلِّ شيءٍ وهَجَّنوه، ودَعَوْا إلى التوقّي منه. لكنّ دراسة اللغة والشعر ليستَ وفقًا على نقاد التصوُّص، فلعلماء النحوِّ في الموضوع آراء، وتعرّف آرائهم يُلقَى على الموضوع ضياء من جانبٍ آخرٍ ومن لونٍ آخر، فما آراء النُّحاة في الضرورة؟ ثم ما موقفُ ابنِ فارسٍ من المشكلة كلّها؟

ذهب سيويوه شَيْخُ النُّحاةِ في البَصْرَةِ⁽¹⁾ (ت 180هـ) إلى أنّ لكلِّ ضرورةٍ يرتكِبُها الشعراءُ تأويلاً يفسّرُها، وحبّةً تخرّجُها، ولم يَرَمِ الضرائرَ الشعريّةَ بالخطأ أو اللحن. قال سيويوه في الكتاب: «وليس شيءٌ يضطرون إليه إلاّ وهم يُحاولون به وجّها»⁽²⁾. لكنّه أقرّ بقُبْحِ بعضِ الضرائرِ فقال: «ويحتملون قُبْحَ الكلامِ حتّى يضعوه في غيرِ موضِعِهِ»⁽³⁾.

أما أبو العباسِ محمّد بنُ يزيدَ المبرّد⁽⁴⁾ (ت 286هـ) فقد ميّز بين نوعين من الضرائر؛ نوع يرتكبهُ الشّاعرُ فيردُّ الأشياءَ إلى أصولها، كصرفِ الممنوع من الصرف «واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر إلى صرفٍ ما لا يُصرفُ جازَ له ذلك لأنّه إنما يردُّ الأسماءَ إلى أصولها»⁽⁵⁾ ونوع يرتكبهُ الشّاعرُ فيُخرِجُ الأشياءَ عن أصولها، فيعدّه المبرّدُ لحنًا. «وإذا اضطر إلى تركِّ صرفٍ ما ينصرفُ لم يجزُ له ذلك، وذلك لأنّ الضرورة لا تجوزُ اللحن»⁽⁶⁾.

فإذا انتقلنا من المبرّد إلى أبي الفتح عثمان بن جني⁽⁷⁾ (ت 392هـ) وجدنا

(1) هو أبو بشر عمرو بن عثمان ترجمته في معجم الأدباء ج 16 ص 114 - 127.

(2) كتابُ سيويوه ج 1 ص 26 طبعة هارون ص 8 طبعة بولاق.

(3) كتابُ سيويوه ج 1 ص 32 هارون ص 13 بولاق.

(4) ترجمته في معجم الأدباء ج 19 ص 111 - 123.

(5) المقتضب ج 3 ص 354.

(6) المقتضب ج 3 ص 354.

(7) ترجمة ابن جني في معجم الأدباء ج 12 ص 81 - 115.

الضرورة سائعةً عنده . ووجدنا المُحَاوَرَةَ بين ابنِ جنبي وشيخه أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ⁽¹⁾ (ت 377هـ) تدورُ حَوْلَ أمرٍ آخرٍ متشعب من الأوّل، وهو: هل يَجُوزُ للشُّعراءِ المحدثين ما جازَ للأقدمينَ من ضرائرٍ؟ يقولُ ابنُ جنبي: «سألتُ أبا عليّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جازَ أنْ نقيسَ مَثورنا على مَثورهم فكذلك يجوزُ لنا أنْ نقيسَ شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورةُ لَهُمُ أجازته لنا، وما حَظَرْتَهُ عليهم حَظَرْتَهُ عَلَيْنَا»⁽²⁾ من هذا النصِّ يظهرُ أنّ أبا عليّ يميلُ إلى أنْ يُسامحَ الشعراءَ المحدثين، وأنْ يسوِّغَ لَهُم من الضرائرِ ما ساغَ من ضرائرِ الأقدمين عند سيويهِ . وُحِجَّتْهُ - وهو المُعْرَمُ بالقياس - حَمَلُ الحديثِ على القديم .

يتابع ابنُ جنبي مناقشةَ الموضوع، فيفتدُ آراءَ المتزمتين الذين زعموا أنّ الأقدمينَ معذورونَ في ارتكابِ الضرائرِ، وأنّ المحدثين لا عُذْرَ لَهُم، وُحِجَّةُ المتزمتين أنّ الأوائلَ كانوا يَرْتَجِلون الشعرَ ارتجالاً، فلا يحكِّكون ولا يثَقِّفون، وأنّ المحدثين يَمْلِكون من الأناةِ والصنعة ما يقمعون به جُموحَ الارتجال، فيساوي ابنُ جنبي بين الفريقين، ويدخضُ ادّعاءَ المنادين بتحريمِ الضرائرِ على الشعراءِ المحدثين فيقول: «يسقط هذا من أوجهِ أحدها أنّه ليسَ جميعُ الشعرِ القديم مرتجالاً، بل قد كان يعرضُ لَهُم فيه من الصِّبرِ عليه والملاطفةِ له، والتلوُّمِ على رياضتهِ وإحكامِ صنعتِهِ نحوُ ممّا يَعرِضُ لكثيرٍ من المولّدين . ألا ترى إلى ما يُروى عن زُهَيْرٍ: من أنّه عملَ سَبْعَ قصائد في سبعِ سنين فكانت تسمّى حَوَلِيَّاتٍ زهير، لأنّه كان يحوكُ القصيدةَ في سنة . . . وثانٍ أنّ من المحدثين أيضاً من يُسرِعُ العَمَلَ ولا يعتاقه قطّ . . . وثالثٌ كثرةُ ما وَرَدَ في أشعارِ المحدثين من الضرورات»⁽³⁾ .

(1) ترجمة الفارسيّ في معجم الأدياء ج 7 ص 232 - 261 .

(2) الخصائص ج 1 ص 323 .

(3) الخصائص ج 1 ص 324 - 328 .

وابنُ جنِي لا يَقيفُ عند المساواةِ بين الشعراءِ الأقدمين والمولّدين في إباحةِ الضرائرِ للفريقين، بل يجاوزُ هذا الموقفَ، فيرى أنّ ضرائرَ الأوائِلِ أحقُّ باللومِ، وأنَّ ضرائرَ المتأخّرينَ أولى بالاعتقارِ. فالأوائِلُ أصحابُ مَلَكَاتٍ سليمةٍ، واللغةُ في زمانِهِمْ كانتَ نقيّةً صافيةً، والمتأخّرونَ عاشوا في زمانِ العُجمَةِ، وفي الحواضرِ التي فَسَدَتْ فيها السلائقُ، فكيف تبرا ألسنتُهُم من الضرائرِ؟ يقولُ ابنُ جنِي: «فإذا جازَ عَيْبُ أربابِ اللغةِ وفصحاءِ شعرائنا كان مثلُ ذلك في أشعارِ المولّدين أحرى بالجوازِ»⁽¹⁾.

وهكذا وَفَّ ابنُ جنِي في طليعةِ المتسامحين، فعَدَرَ الأقدمينَ والمُحدّثينَ، وكان في قبولِ ضرائرِ المُحدّثينَ أَرْحَبَ صَدْرًا وأوسعَ عُدْرًا، فكيف كان موقفُ ابنِ فارسٍ من هذه القضيةِ، وهو عَلِمَ من أعلامِ اللغةِ والنحوِ عاش في زمانِ ابنِ جنِي وعایش الشعراءِ الذين عایشَهُم ابنُ جنِي؟

يبدأ ابنُ فارسٍ رسالتهِ بمقدمةٍ تعدُّ طويلةً إذا قيسَتْ بمقدّماتِ الرسائلِ الأخرى، يتكلّمُ فيها عن تفرُّدِ البشرِ من بين المخلوقاتِ بالتُّطقِ، وعن قُدْرَتِهِمْ على الإبانَةِ. ويخصُّ الأنبياءَ بالتفوقِ في البيانِ لأنَّهُم كَلَّفُوا إبلاغَ البشرِ شرائعَ الله، ولهذا فإنَّ اللهَ «عَصَمَهُمْ من كلِّ شائنةٍ، ونزَّهَهُمْ عن كلِّ دَنيّةٍ»⁽²⁾ أمّا البَشَرُ فهم متفاوتونَ في القُدرةِ على التعبيرِ، فيهم العالمُ والجاهلُ والمخطئُ والمصيبُ. والتناقضُ سِمَةٌ من سِماتِ الحياةِ: «فلو لم يكنْ جهلٌ لم يُعرَفِ علمٌ، ولو لم يكنْ خطأٌ لم يُعرَفِ صوابٌ لأنَّ الأشياءَ تُعرَفُ بأضدادِها»⁽³⁾.

بعد هذه المقدمةِ يتحدّثُ ابنُ فارسٍ عن فريقٍ من الشعراءِ القدماءِ، أصابوا في أكثرِ شعرِهِمْ، وجانبوا الصَّوابَ في أقلِّه. وجاء النحاةُ فجبُّنوا عن اتِّهامِ

(1) الخصائص ج 1 ص 328.

(2) و(3) مجلة معهد المخطوطات العربيّة المجلد 25 الجزء ان 1 - 2 ص 45.

الأقدمين بالخطأ، ونظروا إلى الشعر القديم بعين الإجلال، وجعلوا «يوجّهون لخطأ الشعراء وجوهاً، ويتمحلون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنّفوا في ضرورات الشعر كُتُباً»⁽¹⁾ ثم يُتبع الرجل كلامه هذا بنموذجات من ضرائر الحذف وفك الإدغام، ويذكر أقوال سيويه في تخريجها ذكر الساخر المستنكر.

فإذا فرغ من العرض انتقل إلى المناقشة، فسخر من الحجّة التي يلجأ إليها النحاة في تسويغ الخطأ، وتسميته ضرورةً، وهي: «أنّه يجوز للشاعر ما لا يجوز للخطيب والكاّتب، ويجرّد الشعراء من هذا الحقّ، ويهزأ ممّن بايعهم بإمارة الكلام، ويرى أنّ النحاة أمروا على دؤلة الفصاحة غير الأكفاء، فيقول: «وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام. لمّ أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يُخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم»⁽²⁾ فالخطأ إذن نزاع منهم الجدارة بالإمارة، ونقلهم من صفوف الملوك إلى صفوف السوقة. واحتجاجهم بإقامة الوزن قول مضعوف، لأنهم غير مكرهين على قول سليم الوزن عليل الصحة: «ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تُجيزونه أنتم في كلام غيره»⁽³⁾.

ولسائل أن يسأل ابن فارس بعد أن استنكر فعل الشعراء والنحاة عن المخرج. فما المخرج في رأيه؟ لقد عالَج الرجل المشكلة بأسلوب آخر يُريخ الشعراء والنحاة من أعباء التأويل والتعليل، وهو أن يحذف الشاعر من قصيدته كلّ بيت فيه تعبير متعثر، أو خروج على الأصول. ويقول عن الفردق بعد أن يُزري بهفواته: «ولو أنّه أعرض عن هذا المَلْحُونِ المعيب لكان أحرى به»⁽⁴⁾.

(1) و(2) و(3) مجلة معهد المخطوطات العربيّة المجلد 25 الجزء ان 1 - 2 ص 45.

(4) المصدر السابق: 50.

يبدو ابن فارس في هذه الرسالة عَلَمًا متميزًا، وَحَكَمًا يشوبُ العَدْلَ بالقسوة. يَجِبُهُ من سبقه وَمَنْ عَاشَهُ برأيٍ واضح، ويقارعُ المتسامحين مُقَارَعَةً لا تلين. وهو في مقارعتِهِ يبارزُ أَعْتَى الخصومِ من النُّحَاةِ والشُّعْرَاءِ، يختارُ أقوالَ سيويهِ وبنالٍ منها، وضرائرَ الفرزدق ويُزْرِي بها. ولكنّه لا يفعل ذلك، إلاّ بعدَ أَنْ يُخْرِجَ الشعرَ والنَّحْوَ من الدَّرْعِ التي يحتميانِ بها وهي الحِفاظُ على الوَزنِ، فالوزنُ ليس إلاّ دَرِيعَةً يقبَعُ وراءها الخطأَ خَزِيانَ ذَمِيمًا. فمن يطاولُ قمة الشعر فعليه أن يَرْقَى إليها من مسالكها لا من الشُّعابِ المُلتوية.

ولعلَّ أَقْسَى ما في هذه الرسالة أَنَّ ابنَ فارسٍ يَنْزِعُ من الشعراءِ سلاحهم، وهو أَنَّهُمْ فَوْقَ النَّحْوِ وقبل النَّحْوِ، وَأَنَّهُ يُسَمِّي الضرائرَ لَحْنًا فيقول عن الشعراء: إنهم «يُخَطِّطُونَ كما يخطئُ الناس»⁽¹⁾ ولم يسبقه إلى هذه الصَّراحةِ إلاّ المبرِّد في حديثه عن الضرائرِ القبيحة. لكن ابنَ فارسٍ كانَ أوضحَ من المبرِّدِ كلامًا، وأبعدَ مرمى. فالضرائرُ كُلُّها عنده قبيحةٌ، والقُبْحُ كُلُّه خطأٌ أو لَحْنٌ. والشعراءُ والكتَّابُ سَوَاسِيَةٌ أمامَ القضاء.

ولا يمكنُ أَنْ نردَّ موقِفَهُ هذا إلى تحاملٍ على الشعر، فهو إلى جانبِ اشتغاله باللُّغةِ يَقْرُضُ الشعرَ، وله فيه مقطَّعاتٌ لطيفاتٌ. وإنَّما يمكنُ أَنْ نردَّهُ إلى طبيعةِ ابن فارس، وإلى ثقافتهِ العربيَّةِ الخالِصةِ، وإلى غَيْرَتِهِ على العربيَّةِ. ولا يعني ذلك أَنَّ ابنَ جنِي وأبا عليٍّ الفارسيَّ أضعفُ منه غيرةً، وأوهى حميةً، إلاّ أَنَّهُما غرقا في المنطقِ وبرعا في القياسِ. وكلفنا بتشقيقِ الحُججِ وتفريعِ القواعدِ، وبقيَ ابنُ فارسٍ ساددًا اللُّغةِ الحريصَ على نقائِها وصفائِها. ولما كان النحْوُ قياسًا يتبعُ وكانت اللُّغةُ سماعًا وروايةً، مال ابنُ جنِي وشيخُه إلى إخضاعِ الضرائرِ للقياسِ، وإلى تخريجها بما يُرضى العقلَ، ومال ابنُ فارسٍ إلى صيانة اللُّغةِ،

(1) المصدر السابق: 51.

وغسلها من الأوضار. والفرق بين الموقفين لا يقتصر على الشعر القديم وضرائره، بل يمتد إلى الشعر المحدث، فابن جني يُتيح للمحدثين ما أُتيح للأقدمين من ضرائر، وابن فارس يريد أن يجمع هذه الظاهرة فمعا، وأن يجتثها اجتثاثا. ولو أنه كتب لرأيه البقاء والغلبة لأراح النَّحو من مُشكلاته، وأقاله من عثرته، لأنَّ أكثر مسالِكه التواء تتعرَّج في دواوين الشعر، ولأنَّ أوعر طُرُقهِ مَسالك تطوُّها أقدامُ الشعراء.

وقد شهدت الدراسات الحديثة نُقَادًا دفعتهم الغيرة على اللغة إلى استنكارِ الضرورة، فهي عندهم غلطٌ شقَّ على الفُصحى عصا الطاعة، وخالف قواعدَها المُطرَّدة ومن هؤلاء النُّقاد الأستاذُ أحمدُ عبد الغفور عطار محقِّقُ صحاح الجوهريِّ، فقد ذهب إلى أنَّ الضرورة صورة فجة من صور التعبير القديمة، انبثقت من عَوْرٍ سَجِيقٍ وخالطتُ الصُّورَ الناضجة الراقية: «وغيرُ بعيد عندي أن يكونَ هذا الحُطأُ أثرٌ من آثارِ رواسِبِ اللغةِ العربيَّةِ قبل كمالِها وبلوغها مرتبة الصقل والتهديب، تظهر على الألسنة ولا يستطيع الناطق لها ردًّا»⁽¹⁾ ولا يشفع لهذه الصور عنده صُدورُها عن فصاحٍ أفضحٍ يُحتجُّ بكلامهم فيقول: «وعلى سبيلِ المثال أذكرُ بعضَ هذه الرواسِبِ التي أعتدُّها من الحُطأِ الذي وقعَ من العربِ ممَّن يُحتجُّ بلغتهم. هو حُطأٌ عند من يبتغي السهولة واليسرَ والقاعدة الصحيحة التي لا تُلْفُ ولا تدور»⁽²⁾ وبعدَ هذا الحكم الحاسم يذكرُ الأستاذُ أحمدُ عطارُ خمسةً وعشرين شاهداً من الضرائرِ الشعرية التي يُعدُّها تعبيراً عن المخالفة والشذوذ، وسواءً أكانت من رواسِبِ اللغة العربيَّةِ قبل كمالِها وبلوغها مرْتَبَةً الصِّقْلِ كما يرى الأستاذُ أحمدُ عطارُ، أم مخالفة قاد إليها وزنُ الشعر كما يرى ابنُ فارس، فهي غلطٌ أو توشك أن تكونه.

(1) و(2) الصحاح للجوهري طبعة دار الكتاب العربي بمصر 1956م مقدمة المحقِّق ص 17.

40 - ذم الغيبة :

- 1 - ذكره كشف الظنون 828 وهدية العارفين 1/68 .
- 2 - وأشارت إليه مقدمة المقاييس 30 ومقدمة الفرق 30 .

41 - ذو وذات :

تفرّد محقّق المجمل بذكر هذا الكتاب ونسبته إلى ابن فارس فقال ص 25: «ذو وذات ذكره الصّغانيّ في العباب، وعده واحداً من مصادره» وجاء ذكره في: «العباب الزاخر واللباب الفاخر 1/30» .

42 - رائع الدرر ورائق الزهر في أخبار خير البشر :

ذكر عبد السلام مُحَمَّد هارون هذا الكتاب وأتبعه بقوله: «انظر سيرة النبيّ ﷺ» مقدمة المقاييس 30 .
ولعله هو كتاب أوجز السير الذي عرفناه قبل .

43 - الردّ على أصحاب العروض :

تفرّد بذكره بين كتّاب ابن فارس شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطيّ تلميذ الصغانيّ . انظر فهرسه المنشور في مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م .

44 - الردّ على الزجاج فيما ردّ على . . . :

وهذا الكتاب كالكتاب السابق من الكُتب التي لم يعزّها إلى ابن فارس غير شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطيّ تلميذ الصغانيّ . وهو من رجال القرن السابع (ت705هـ) . انظر فهرسة المنشور في مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م .

45 - رسالة إلى القاضي أبي بكر محمد بن إسماعيل :

ذَكَرَ هذه الرسالةَ مُحَقِّقُ الْمُجْمَلِ فقالَ في مقدِّمة الكتاب 26: «وهي رسالة ذاتُ قيمة كبيرة، حيث ذكر فيها ابنُ فارسُ مصادرَ روايته عن العلماء . وسنشرها في مقال خاصّ» .

46 - رسالة أنشأها إلى رسولٍ ورد من مصر إلى . . . :

كذا وردَ اسمُ هذه الرِّسالةِ في الفهرس الذي صنَّعه شرفُ الدين عبدُ المؤمن الدميَّاطيَّ (ت705هـ) وهو تلميذُ الصغانيِّ . انظر المجلد 12 - العدد 2 ص 82 من مجلَّة الموردِ سنة 1983م .

47 - رسالة فيما يحتاج إليه الشاعرُ من قوانين الشعر :

وهذه الرسالة من الآثار التي تفرَّدَ بِذِكْرِها شرفُ الدين عبد المؤمن الدميَّاطيَّ في فهرسه الذي أشرنا إليه .

48 - رسالته إلى محمد بن سعيد الكاتب :

أو/ رسالة في الدفاع عن الشعر المُحدَث :

قد يُتَوَهَّمُ من موقفِ ابنِ فارسٍ في كتابه «ذمُّ الخطأ في الشعر» أنّ الرجلَ زَمِيْتُ مُتَشَدِّدٌ، وهذه الرسالة تَمْحُو هذا الوَهْمَ . فالرجلُ عَيُورٌ على اللغَةِ، وغيرتهُ جعلته يَنالُ مِمَّنْ يَنالُها بارتكابِ خَطِيئَةٍ، أو مقارفةِ ضرورة، شاعراً كانَ المخطئُ أو كاتباً، قديماً يُحْتَجُّ بكلامه، أو مولداً لا يُؤخَذُ بكلامه في اللغَةِ والتَّحْوِ . إنّ أهمَّ ما يهْمُهُ سلامةُ اللغَةِ، فمتى سَلِمَتِ اللغَةُ اطمأنَّ، وترك المعانيَ بينَ أيدي الشعراءِ يَجِدُّونَ فيها ما شاءَ لهم التجديد، ويُدعون منها ما ساعدتهم القرائحُ على إبداعه . فهو لا يتعصَّبُ للتقديم وإن كانَ جُلُّ محفوظه منه، ولا يُزري بالمُحدَثِ وإن كانَ اشتغاله باللغَةِ يزهدُه به .

وقصّة الرسالة - كما يفهم من يتيمة الدهر للثعالبي - أنّ أديباً غير مشهور يدعى أبا الحسن محمد بن عليّ العجليّ تخيّر قصائد من شعر أهل زمانه، وصنع منها كتاباً سماه «الحماسة» على غرار حماسة أبي تمام. فأنكر عليه ما ألف كاتب اسمه أبو عمرو محمد بن سعيد، فساء إنكاره ابن فارس، ودافع عن العجليّ وحماسته بقوله للكاتب ابن سعيد: «فما ذا الإنكار؟ ولم هذا الاعتراض؟ ومن ذا حَظَر على المتأخّر مُضادّة المتقدّم؟ ولمه تأخذ بقول من قال: ما ترك الأوّل للأخِر شيئاً، وتدع قول الآخر: كم ترك الأوّل للأخِر»⁽¹⁾

وحجّة ابن فارس الدامغة أنّ الذكاء ليس وفقاً على جيل أو عصر، وأنّ أمّ الإبداع مُنْجَبَةٌ وُلُودٌ، وليس حظُّ الأقدمين منه بأوفر من حظُّ المُحدَثين. وإذا كان الشعراء قد نظموا بعد أبي تمام وأجادوا، فمن حقّ الكتاب والنقاد أن يؤلّفوا بعد أبي تمام، ومن حقهم علينا أن نُقرّ بالإجادة لمن يُجيدون: «أوما علمت أن لكلّ قلبٍ خاطراً، ولكلّ خاطرٍ نتيجة؟ ولمه جاز أن يُقال بعد أبي تمام مثلُ شعره ولم يجز أن يُؤلّف مثلُ تأليفه؟ ولمه حجرت واسعاً، وحظرت مباحاً، وحرمت حلالاً، وسدّدت طريقاً مسلوكاً»⁽²⁾.

ونظر ابن فارس إلى الأثر السيّء الذي تُحدثه هذه الآراء الجامدة في سير الفكر، فرأى أنّه لو أتيح للجمود أن يسود لوقف العلم عند حدّ لا يبرحه وتعطلت القرائح، وتحوّل الأدب إلى تكرار واجترار «ولو اقتصر الناس على كتّاب القدماء لضاع علم كثير، ولذهب أدبٌ غزير، ولضلت أفهامٌ ثاقبة، ولكلت السنة لسنة، ولما توشى أحدٌ لخطابة، ولا سلك شعباً من شعاب البلاغة، ولمجت الأسماع كلّ مردّد مُكرّر، وللفظت القلوب كلّ مرجع ممضغ»⁽³⁾. ثم

(1) يتيمة الدهر للثعالبي ج 3 ص 397 - 398.

(2) يتيمة الدهر 3/398.

(3) يتيمة الدهر 3/398.

ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ نَمُودَجَاتٍ مِنَ الشَّعْرِ نَظَمَهَا شَعْرَاءُ زَمَانِهِ لِيُثَبِتَ أَنَّ الْإِبْدَاعَ لَيْسَ وَقْفًا عَلَى الْقَدَمَاءِ. وَلَمْ يَكُنْ يَقْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِ الرَّأْيِ بِسَرْدِ الْمَقْطَعَاتِ، بَلْ كَانَ يَعْلَقُ عَلَيْهَا تَعْلِيقَاتٍ سَرِيعَةً تُشِيرُ إِلَى أَسْرَارِ الْجَمَالِ فِيهَا كَأَنَّ يَقُولَ: «عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ رَامَهُ رَائِمٌ لَأَتَّعَبَهُ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَقَرَأَتْ مَا لَمْ يَنْحَطَّ عَنْ دَرَجَةٍ مَن قَبْلَهُ مِنْ جَدِّ يَرُوعُكَ، وَهَزَلٌ يَرُوقُكَ، وَاسْتِنْبَاطٌ يُعْجِبُكَ وَمِزَاحٌ يُلْهِيكُ. وَكَانَ بِقِزْوِينَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ بِأَبِي حَامِدٍ الضَّرِيرِ الْقِزْوِينِيِّ، حَضَرَ طَعَامًا وَإِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ أَكُولٌ، فَأَحْسَسَ أَبُو حَامِدٍ بِجَوْدَةِ أَكْلِهِ، فَقَالَ:

وَصَاحِبٍ لِي بَطْنُهُ كَالهَآوِيَةِ كَأَنَّ فِي أَمْعَائِهِ مُعَاوِيَةَ
فَانظُرْ إِلَى وَجَازَةِ هَذَا اللَّفْظِ، وَجَوْدَةِ وَقُوعِ الْأَمْعَاءِ إِلَى جَنْبِ مُعَاوِيَةَ، وَهَلْ ضَرَّ ذَلِكَ أَنَّ لَمْ يَقُلْهُ حَمَادٌ عَجْرَدٌ وَأَبُو الشَّمْقَمَقِ؟ وَهَلْ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ عَارٌ عَلَى مُثَبِّتِهِ، أَوْ فِي تَدْوِينِهِ وَصَمُّهُ عَلَى مَدْوُونِيهِ»⁽¹⁾.

هَذَا الْمَوْقِفُ جَعَلَ النِّقَادَ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ يُعْجَبُونَ بِابْنِ فَارِسٍ، وَيُمَيِّزُونَهُ مِنْ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ الْمُتَعَصِّبِينَ لِلْقَدِيمِ. قَالَ عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدٌ هَارُونَ: «وَإِنَّ فَارِسَ يَلْمُ أَيْضًا بِالْحَيَاةِ الْأَدْبِيَةِ فِي عَصْرِهِ، وَلَا يَتَزَمَّتُ كَمَا يَتَزَمَّتُ كَثِيرٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ الَّذِينَ يَنْصَرِفُونَ عَنْ إِنتَاجِ مَعَاصِرِهِمْ، وَلَا يُقِيمُونَ لَهُ وَزْنَآ. فَهُوَ يُصْغِي إِلَى نَشِيدِهِمْ، وَيُرْوِي لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَيَنْتَصِرُ لِلْمُحْسِنِ، وَيَنْتَصِفُ لَهُ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ الْجَامِدِينَ»⁽²⁾ وَأَطْرَى الْأَسْتَاذُ عَبْدُ الْمَعِينِ مَلُوحِي الرَّجُلِ فِي مَقَالَةٍ عَنَوَانُهَا «عَالَمٌ قَدِيمٌ يَدْفَعُ عَنِ الْأَدَبِ الْحَدِيثِ» وَجَعَلَهُ «مَنْ أْبْرَزَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ (التَّقْدُمِيِّينَ) الَّذِينَ لَمْ تَحْجُبْ عَنْهُمْ مَعْرِفَتُهُمْ بِالْجَيْدِ مِنَ الْأَدَبِ الْقَدِيمِ إِعْجَابَهُمْ بِالْجَيْدِ مِنَ الْأَدَبِ الْحَدِيثِ»⁽³⁾. وَنَحْنُ عَلَى إِقْرَارِنَا بِأَنَّ ابْنَ فَارِسَ حَكَمَ عَدْلٌ - نَظْنُ أَنَّ

(1) يتيمة الدهر 3/ 399.

(2) مقاييس اللغة 1/ 15.

(3) جريدة البعث العدد (5325) الصادر في 29/ 6/ 1980.

الأستاذ عبد المعين وسَّع معنى (التقدمي)، ونعت الشَّيخ بما لا تحمله الكلمة من دلالات، وبخس حقَّ من سبق ابن فارس. قال الأستاذ عبد المعين: «ولعلَّ خير ما نعمل في الدلالة على فكر ابن فارس التقدمي أن نذكر رسالته هذه»⁽¹⁾ فما وجهُ الحقِّ في هذا القول؟ لو نظرنا في آراء ابن فارس اللغوية لوجدناها شديدة الحفاظ على القديم، ولو قسناها بآراء من سبقه من النقاد، وآراء من عاشوا في زمانه كابن جنيِّ لأمسكنا عن وصفه بهذه الصفة. أما رأيه هذا في نقد الشعر فليس وقفًا عليه، بل سبقه إليه ابن قتيبة في مقدمة الشعر والشعراء، إذ قال: «ولم أسلك فيما ذكرته من شعر كلِّ شاعرٍ مختارًا له سبيل من قلد، أو استحسَن باستحسان غيره، ولا نظرتُ إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه، وإلى المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرتُ بعين العدل على الفريقين، وأعطيتُ كلًّا حظَّه، ووفرت عليه حقه، فإني رأيتُ من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله، ويضعه في متخيره، ويرذل الشعر الرصين، ولا عيب له عنده إلا أنه قيل في زمانه أو أنه رأى قائله. ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصَّ به قومًا دون قوم. بل جعل ذلك مشتركًا مقسومًا بين عباده في كلِّ دهر، وجعل كلَّ قديم حديثًا في عصره»⁽²⁾ فإذا كان ابن قتيبة عبد الله بن مسلم⁽³⁾ المتوفى (عام 276هـ) قد قال هذا الكلام، فكيف نجعل ابن فارس «تقدمي الفكر» وهو يكرِّر قولاً سبقه إليه عالم آخر، وبينهما قرن أو أكثر؟ ليس من البرِّ بابن فارس أن نُعطيه ما ليس له، ولا من الإنصاف في النقد أن نتخذ إعجابنا برجل سبيلًا إلى إغفال آخر.

(1) جريدة البعث العدد 5325.

(2) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 5.

(3) ترجمة ابن قتيبة في بغية الوعاة 291.

49 - رسالة في (ما) :

إذا جاز لنا أن نقيس آثار ابن فارس ذات الموضوعات المُتشابهة أثرًا بأثر استطعنا أن نحمل رسالته في (ما) على رسالتيه في (كلًا) و(اللامات). فكلُّ رسالةٍ من هذه الرسائل الثلاث تدرُس أداةً من الأدوات دراسةً تتجمع بين اللغة والنحو، وتُعين القارئ على فهم معانيها في كتاب الله العزيز.

غير أن معرفتنا بهذه الرسالة وتعريفنا إيَّها لا يخلوان من نَقْصٍ وتخمينٍ لأمرين :

أولهما: نقص الرسالة، فالمصدر الوحيد الذي نقل إلينا الرسالة - وهو تاج العروس للزبيدي - لم يُقلها كاملة.

وثانيهما: أن النص الذي بلغنا لم يبلغنا على الصورة التي رسمها ابن فارس، فقد اختصر الزبيدي النص، ومزج كلام ابن فارس بكلام غيره من النُّحاة. ولهذا لم يكن بدُّ قبل تعريف الرسالة من لَمَّ شعث النص باستلال الخيوط المعزوة إلى ابن فارس من بين الخيوط الأخرى التي جعلها الزبيدي لُحمة البحث وسداه.

قال الزبيدي في مادة (ما): «وقد أُلِّف في أنواعها الإمام أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا رسالةً مستقلةً، ونحن نوردُ لك إن شاء الله تعالى خلاصتها في أثناء سياق المصنّف»، وبعد قراءة مادة (ما) في تاج العروس تخيّرنا الفقرات التي نصّ الزبيدي على أنّها من كلام ابن فارس، وألصقنا بعضها ببعض على سبيل التلفيق، فكان منها النص التالي الذي نزع أنه أكثر الرسالة، وأهم ما فيها.

«(إن تُبدوا الصّدقات فَنِعَمًا هي)⁽¹⁾، أي: فَنِعَمَ الشيء هي. وقيل:

(1) سورة البقرة، الآية: 271.

التقديرُ في الآية: فَنَعْمُ الشَّيْءِ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا. فَحُذِفَ الْإِبْدَاءُ، وَأَقِيمَ الْمَكْنِيَّ مُقَامَهُ، أَعْنِي: هِي، ف (ما) حِينْتُدْ نَكْرَةً، قَالَه ابْنُ فَارِسٍ.

وقال ابنُ فارسٍ: قال بعضُ النحويِّينَ: (ما) التي تكونُ نكْرَةً قولهم في التعجُّبِ: ما أَحْسَنَ زيدًا!! ونحن نخالفُ هذا القولَ، لأنَّ أَصْلَ (ما) هذه الاستفهامُ، فهي نكْرَةٌ، ومنه قوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ) (1).

قال ابن فارس: ومن وجوه (ما) التي تتصلُّ بنعمٍ وبئسَ، كقوله تعالى: ﴿بِسْمَا أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (2)، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعْظَمُ بِهِ﴾ (3). فما في الآيتين جميعاً اسم.

وقال ابنُ فارسٍ: فأما قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ (4). فقال قوم: (ما) و(ذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ. وقال آخرون: (ذا) بمعنى الذي، معناه ما الذي أنزلَ ربُّكم.

قال ابن فارس في قول جرير (5):

يا خُزْرُ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ

فليس (ذا) بمنزلة الذي، ولا يصلح: ما الذي بالْ نِسْوَتِكُمْ، وكأن (ذا) زيادةٌ مستغنى عنها إلا في إقامة وزنِ الشعرِ.

﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقيمُوا لَهُمْ﴾ (6). قال ابنُ فارسٍ: (ما) إذا كانت

(1) سورة البقرة، الآية: 271.

(2) ﴿بِسْمَا أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ البقرة: 90.

(3) سورة النساء، الآية: 58.

(4) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْطِيرُ الْأَوْلِيَّةِ﴾، النحل: 24.

(5) عَجْرُ الْبَيْتِ: «لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا» ديوان جرير 598 وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ 84/1، والدَّرر اللوامع 59/1 وجاءت روايته في الدرر «إلى الزيرين» وقال الشنقيطي: «استشهد به على أن (ما) و(ذا) إذا رُكبا لهما حالتان: أشهرهما أن يُجعل اسمًا واحدًا مستفهماً به. الدرر 60/1».

(6) سورة التوبة، الآية: 7.

شَرْطًا وجزاءً فكقول المتكلم: ما تفعلُ أفعل. قال علماؤنا: مَوْضِعُهَا من الإعراب حَسَبَ العامل. فإن كان الشرطُ فعلاً لا يتعدى إلى مفعولٍ فمَوْضِعُ (ما) رَفَعٌ، يقول البَصْرِيُّونَ: هو رفعٌ بالابتداء، ويكون رَفَعًا عندنا بالغاية. وإن كان الفعلُ متعدّيًا كانت (ما) منصوبَةً به. وإن دخل عليه حرفٌ خفضٍ أو أضيفَ إليه اسمٌ فهو في موضع خفض.

قال ابنُ فارس: قولُ العربِ ما زيدٌ مُنْطَلَقًا فيه لغتان: ما زيدٌ مُنْطَلَقًا وما زيدٌ مُنْطَلَقٌ. فمن نصب فلائنه أسقط الباءَ أراد: بمنطلقٍ، فلما ذهبَت الباء انتصب. وقومٌ يجعلون (ما) بمعنى (ليس) كأنه ليس زيدٌ مُنْطَلَقًا.

قال ابن فارس: وذكر لي أبي عن أبي عبد الله محمد بن سعدان النحوي. قال: تكونُ (ما) بمعنى (إلا) في قولِ العرب: كلُّ شيءٍ مَهَّهٌ ما النساءِ وذكُرهنَّ⁽¹⁾. نصب النساءِ على الاستثناء، أي: إلا النساءِ وذكُرهن. هذا كلامه. قال ابن فارس: (ما) إذا كانت مع الفعل بمنزلة المَصْدَرِ، وذلك قولك: أعجبنى ما صنعت، أي: أعجبنى صنْعُك. وتقول: اتني بعدما تفعلُ ذاك، أي: بعد فعلك ذاك.

وقال ابنُ فارس: وكثيرٌ من علمائنا ينكرون زيادةَ (ما)⁽²⁾، ويقولون: لا يجوزُ أن يكونَ في كتابِ الله جلَّ عِزُّهُ حَرْفٌ يخلو من فائدةٍ. ولها تأويل، يجوزُ أن يكونَ جنسًا من التأكيد. ويجوزُ أن يكونَ مختصرًا من الخطاب، وتأويله: فيما أتوه من نقض الميثاق، وتكون الباء في معنى: مِنْ أَجْلِ، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾⁽³⁾. أي: من أجله وله.

(1) جاء في لسان العرب «مهه: وسيئر مهه ومهاه رقيق... وفي المثل: كل شيء مهه ما النساءِ وذكُرهن. أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله... قال ابن برى: الرواية بحذف (خلا) وهو يريد بها.

(2) يعني (ما) في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ المائدة: 13.

(3) ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ النحل: 100.

قال ابن فارس: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾⁽¹⁾، فوَحَّدَ ثُمَّ قَالَ: ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله⁽²⁾. فجرت (ما) مَجْرَى (مَنْ)، فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَسَدِيِّ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَ يَقُولُ: سُبْحَانَ مَا يَسْبَحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ.

فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ⁽³⁾. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَتَكُونُ نَصْبًا بِتَعْلَمُ نَفْسٌ. وَمِنْ جَعَلَهَا اسْتِفْهَامًا وَقَرَأَ: مَا أُخْفِيَ، بِسُكُونِ الْيَاءِ كَانَ نَصْبًا بِأُخْفِيَ.

قال ابن فارس: في كتاب سيبويه كلمة قد أشكل معناها، وهو قوله: ما أغفله عنك شيئاً، أي: دع الشك. واضطرب أصحابه في تفسيره. ولكن سمعت أبي يقول: سألت أبا عبد الله محمد بن سعدان البصير النحوي بهمذان عنها، فقال: أما أصحابه من المبرد وغيره فلم يُفسروها. وذكر منهم ناس أن (ما) استفهام في اللفظ، وتعجب في المعنى، وينتصب (شيئاً) بكلام آخر، كأنه قال: دَعَ شيئاً هو غير معني به، ودَعِ الشك في أنه غير معني به. فهذا أقرب ما قيل في ذلك. «انتهى ما نصّ الزبيدي على أنه من رسالة ابن فارس».

ولمّا كَانَتْ هَذِهِ الْفَقْرَاتُ أَمْشَاجًا مِنْ رِسَالَةِ اخْتَارَ الزَّبِيدِيُّ مِنْهَا مَا اخْتَارَ، وَأَغْفَلَ مَا أَغْفَلَ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَهَا أَوْ عَلَيَّهَا لَا يَخْلُو مِنْ حَيْفٍ، وَإِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ فَارِسٍ فِي التَّصْنِيفِ تَظَلُّ شَوْهَاءَ بَرَاءٍ، لَا تَبْرَأُ مِنَ التَّنْظِي وَالْتَحْمِينِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ اخْتِيَارُ الزَّبِيدِيِّ أَوْ اخْتِصَارُهُ حَسَنًا أَوْ سَيِّئًا فَإِنَّا نَزْعَمُ أَنَّ ابْنَ

(1) سورة يونس، الآية: 18.

(2) سورة يونس، الآية: 18.

(3) ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ سورة السجدة، الآية: 17.

فارس - قياساً على رسالتيه في كلاً واللامات - لم يدرُس هذه الأداة دراسةً مفصَّلةً تُحيطُ بوجوه (ما) كلّها، وباختلافِ النُّحاة في هذه الوجوه. لأننا لا نجدُ في كلِّ ما صنّفه أو فيما وَفَّقنا عليه ممَّا صنّفه هذه العنايةُ بالإحاطة، ولا ذلك الكلفُ بالجدالِ.

إنَّ في القِسْم الذي بَلَّغنا من رسالةِ ابنِ فارس في (ما) أَوْجُهًا قليلةً لا تَعْدِلُ ثُلثَ الوجوه التي ذكرها ابنُ هشامٍ في مغني اللبيب. وهي: ما النكرة الداخلةُ على (نعم)، والنكرة الاستفهاميةُ التي تلحقها (ذا)، والشرطيَّةُ الجازمةُ، وما الموصوليَّةُ، وهذه الأنواع الأربعة أسماء. وأما الحرفيَّةُ فمن أَوْجُهها المذكورة في رسالة ابنِ فارس: ما النافيةُ التي يُعْمَلها أهلُ الحجاز عَمَلَ ليس، ويُهْمَلها بنو تميم، والمصدريةُ التي تُسَبَّك مع ما بعدها بمصدرٍ له موضحٌ من الإعراب، وما الزائدةُ التي يميلُ ابنُ فارسٍ إلى إنكارها أن يكونَ في كتابِ الله حرفَ زائد، يخلو من فائدة.

لكنَّ ابن فارس - على إيجازه - كان كَلَفًا بالغرائب. ومن الأوجه الغريبة التي تُعْمَلها طائفةٌ من كتب النحو المفصَّلة المطوَّلة وتذكرها طائفةٌ، (ما) التي ترادفُ (إلا)، ومثالها في رسالة ابن فارس قولُ العرب: كلُّ شيءٍ مَهَّه ما النساءُ وذكرهنَّ. وهذا القولُ مذكورٌ في المُعْجَمات المفصَّلة كلسانِ العرب وتاجِ العروس، فإذا ذكره النُّحاة اختلفوا في تخريجه. فالسيوطيُّ يميلُ إلى إنكار الاستثناء بما إذ يقولُ: «فلو نَفَيْتَ بما أو لَمَّا أو لَنْ لم تقع في الاستثناء»⁽¹⁾ وابنُ مالكٍ يُعْرِضُ بأنَّ في الجملةِ استثناءً ويقدرُ أداةً بعدَ (ما) يستثنى بها النساءُ، فيقولُ: «والنصب في ما النساءُ وذكرهنَّ بـ (عدا) مضمرةً خلافًا لمن أوَّل (ما) بإلا»⁽²⁾ والسيوطيُّ يؤيِّدُ ابنَ مالكٍ في تقدير (عدا) لا سواها من أدواتِ الاستثناء فيقولُ:

(1) همع الهوامع 233/1.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 106.

«وإنما أضمِر (عَدَا) لِأَنَّهَا مُتَّفَقٌ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا بِخِلَافِ (حَاشَا وَخَلَا)، فَإِنَّهُمَا مُخْتَلَفٌ فِي فِعْلِيَّتِهِمَا. فَكَانَ الْمُتَّفَقُ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحذُوفَ»⁽¹⁾.

ولا يعني هذا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ قَدْ تَفَرَّدَ بِرَأْيٍ غَرِيبٍ، فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ قَالَ السِّيَوطِيُّ: «وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَالْأَحْمَرُ أَنَّ مَا يَسْتَنِي بِهَا كَيْلًا، وَخَرَجَا عَلَيْهِ الْحِكَايَةَ الْمَذْكُورَةَ»⁽²⁾ إِلَّا أَنَّهُ مَرَّضَ هَذَا التَّخْرِيجَ وَلَمْ يُنَكِّرْ مَا فِي الْقَوْلِ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِنَاءِ، وَذَكَرَ تَخْرِيجًا آخَرَ لِلْسُّهَيْلِيِّ يَحْمِلُ (مَا) عَلَى (لَيْسَ) فَقَالَ: «وَرَدَّ (أَيُّ) تَخْرِيجَ الْفَرَاءِ» بِأَنَّ الْإِسْتِنَاءَ بِهَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ، فَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِ. وَمَعْنَى الْحِكَايَةِ كُلُّ شَيْءٍ يَسِيرٌ مَا عَدَا النِّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ. وَخَرَجَهَا السُّهَيْلِيُّ عَلَى أَنَّ (مَا) نَافِيَةٌ كَلَيْسَ اسْتُنِي بِهَا»⁽³⁾.

وَمِنْ أَوْجُهٍ (مَا) الْغَرِيبَةِ النَّادِرَةِ وَجْهٌ وَرَدَ فِي عِبَارَةٍ ذَكَرَهَا سَبِيوِيهِ وَلَمْ يَفْسِّرْ مَعْنَاهَا وَهِيَ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا. وَذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ فِي تَفْسِيرِهَا أَنَّهَا بِمَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ. وَفَسَّرَهَا السِّيَافِيُّ فَقَالَ: «هَذَا الْحَرْفُ مَا فَسَّرَهُ مِنْ مَضَى إِلَى أَنْ مَاتَ الْمَبْرُودُ. وَفَسَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: مَعْنَاهُ عَلَى كَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِغَافِلٍ عَنِّي. فَقَالَ الْمُجِيبُ: بَلَى مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ، انظُرْ شَيْئًا، أَيُّ: تَفَقَّدَ أَمْرَكَ، فَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى الْحَذْفِ، يَرِيدُ حَذْفَ (انظُرْ) النَّاصِبِ (شَيْئًا)»⁽⁴⁾.

وَلَيْسَ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ رِسَالَةِ ابْنِ فَارِسٍ مَا يَسْتَدْعِي الْوُقُوفَ غَيْرُ أُمُورٍ

(1) همع العوامع 1/ 233.

(2) همع العوامع 1/ 233.

(3) همع العوامع 1/ 233.

(4) الحاشية الثانية من كتاب سبويه طبعة هارون 2/ 129، وتأويل مشكل القرآن 65 وحواشي سبويه

طبعة بولاق 1/ 279.

يسيرة. أبرزها عناية الشيخ بوجوه الإعراب، وهي عناية تميّز هذه الرسالة من أخواتها، ومن كتبه المطوّلة الحافلة بالنحو كالصاحبي. ومن يقرأ ما أورده منها تاج العروس - وهو كتاب لغة لا نحو - يجد حظّ الرسالة من النحو لا يقل عن حظّها من اللّغة، ويجد ابن فارس نحويّاً يُقسّم وينسّق، ويشرح ويوضّح، ويُعرب إعراباً ظاهراً مرّة، مقدّراً أخرى، ويستخدم كلام النحاة على نحو مفصّل، فيذكر العوامل الظاهرة والعوامل المقدّرة، ويلجأ إلى التّأويل والتّعليل، فإذا هو نحويّ حاذق درّب.

ومن هذه الأمور مجاهرة ابن فارس بمظاهرة الكوفيّين ومنافرة البصريّين. فقد جعل الرجل نفسه كوفيّاً ولم يُجمِجِم فقال: «ما إذا كانت شرطاً وجزاء فكقول المتكلم: ما تفعل أفعل، قال علماؤنا: مَوْضِعُهَا مِنَ الإِعْرَابِ حَسْبُ الْعَامِلِ. فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَعَلًا لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ فَمَوْضِعُهَا (مَا) رَفْعٌ. يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ: هُوَ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَيَكُونُ عِنْدَنَا بِالْغَايَةِ»⁽¹⁾.

50 - الرسالة المباركية إلى عبد الله المبارك بن علي كاتب أبي الفضل بن فضلان:

تفرّد بذكر هذه الرسالة بين آثار ابن فارس شرف الدين عبد المؤمن الدميّطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني صاحب العباب. انظر الفهرس المنشور في مجلّة المورد المجلّد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

51 - رسالة مختصة بالفرق بين الوعد والوعيد:

ذكر الزبيدي هذه الرسالة في (تاج العروس) في مادة وَعَدَ، فقال: «وقد

(1) تاج العروس (ما).

أوسع به صاحبُ المُجْمَل في رسالةٍ مختصّة بالفرق بين الوعد والوعيد، فراجعها» .

ويبدو أنّ ابنَ فارس فتحَ أمامَ العُلَماءِ بابًا في التّأليفِ وَلَجَهُ من بعده أربابُ اللغة . قال الزّبيديُّ في تاج العروس : «وَحُلِفَ الوَعْدِ كَذِبٌ ونِفَاقٌ، وإن قَلَّ فهو مَعْصِيَةٌ . وقد أَلَّفَ الحافظُ السخاويُّ في ذلك رِسَالَةً مستقلةً سمّاها (التماس السعد في الوفاء بالوعد) جمع فيها فأوعى . وكذا الفقيهُ أحمد بن حَجَرِ المَكِّي أَلَمَّ على هذا البحث في الزواجر» .

وقد أشار إلى هذه الرسالة الأستاذُ زهير عبد المحسن سلطان في مقدّمة المجلد 1/26 .

52 - السّلام :

(السّلام) بكسر السّين من رسائل ابن فارس التي لم أَقِفْ على ذكرها إلاّ في الفهرس الذي ذَكَرَ فيه شرفُ الدين الدميّاطي (ت705هـ) مجموعةً من آثارِ ابن فارس . انظر مجلّة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م .

53 - سيرة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

لعلّ هذه السيرة هي الرسالة التي أَشْرْنَا إليها قَبْلُ، وعَرَفْنَاها تحت عنوان (أوجز السير لخير البشر) .

54 - الشّجاج :

لم أَقِفْ على نِسْبَةِ هذا الكتاب إلى ابن فارس إلاّ في الفهرس الذي صَنَعَهُ شرفُ الدين الدميّاطي، وأشْرْنَا إليه غير مرّة .

55 - شرح رسالة الزهري إلى عبد الملك بن مروان :

من الكتب التي نسبت هذا الكتاب إلى ابن فارس معجم الأدباء لياقوت الحموي 84/4 والوافي بالوفيات للصفدي 278/7 وطبقات ابن قاضي شهبة 1/231 نقلاً عن مقدمة الفرق 31 وفي مقاييس اللغة أشار المحقق عبد السلام محمد هارون إلى الكتاب بين كتب ابن فارس .

56 - شرح مختصر المزنّي :

وجدت نسبة هذا الكتاب إلى ابن فارس في مقدمة المجلد 1/26 منقولة عن الديباج المذهب لابن فرحون 35 .

57 - الصاحبى في فقه اللغة :

يُعدُّ (الصاحبى في فقه اللغة) من نفائس ابن فارس، فهو ثالث كتبه الضخمة بعد المقاييس والمجمل، وفيه آراؤه القيمة في علم اللغة، ويبدو أنه أملاه في أواخر حياته بمحلة المحمدية⁽¹⁾ في الري بعد أن تمرس باللغة دزساً وتأليفاً، فأودعه زبدة العمر، وعصارة الفكر، وقدمه إلى وزير جمع بين الدراسة والرياسة، وشارك في الاشتغال باللغة، وهو الصاحب بن عبّاد. قال ابن فارس في آخر الكتاب: «وهذا تمام الكتاب الصاحبى، أتم الله على الصاحب الجليل النعم، وأسبغ عليه المواهب»⁽²⁾. لكن إطلاق اسم الصاحب على الكتاب أوهم بعض المؤرخين لابن فارس أن (فقه اللغة) كتاب، والصاحبى كتاب آخر. قال ياقوت في ترجمة ابن فارس: «وله من التصانيف كتاب المجمل، وكتاب متخير الألفاظ، وكتاب فقه اللغة»⁽³⁾ وبعد بضعة أسطر قال: «وكتاب الصاحبى صنفه

(1) مقدمة الصاحبى تحقيق الدكتور مصطفى الشويبي ص 17 .

(2) الصاحبى تحقيق السيد أحمد صقر ص 472 .

(3) معجم الأدباء: 84/4 .

لخزانة الصاحب⁽¹⁾ وعن ياقوت أخذ الصفدي⁽²⁾ الخطأ نفسه، فكرّره. وإذا كان ابن فارس قد سمى الرجل الذي قدم كتابه إليه فإنّ أحد تلاميذه حدّد وقت الفراغ من تأليفه وإملائه. جاء في آخر الكتاب: «وكتب نوح بن أحمد اللوباساني في شعبان سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة»⁽³⁾. وبذلك يكون ابن فارس قد أنجز الكتاب قبل وفاته بثلاث عشرة سنة.

للساحبيّ طبعةٌ قديمةٌ عني بإخراجها مُحِبُّ الدين الخطيب، وأصدرتها المكتبة السلفية بالقاهرة (1910م). وطبعَتان حديثتان الأولى حَقَّقها الدكتور مصطفى الشويمي وأصدرتها مؤسسة بدران في بيروت سنة (1964م)، والثانية حَقَّقها الأستاذ السيد أحمد صقر، وأصدرتها مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة (1977م)، وعليها جُلُّ اعتمادنا في تعريف الكتاب.

ليس للساحبيّ سلْكٌ من نقد أو صرف أو بلاغةٍ أو نحوٍ يتنظّم موضوعاته كلّها، بل تنتظمه مجموعة من أسلاكٍ تتفرّع من أصلٍ واحد هو اللُغة. ولهذا يصعُبُ على الدارس تقسيم الكتاب إلى أقسام واضحة، يتميِّز بعضها من بعض بموضوعات منفردة. وغاية ما يستطيع الدارس فعله هو تقسيمه إلى مجموعاتٍ من أبوابٍ متقاربة الأفكار، متفاوتة الطول والعُمق، تبلغ على وجه التقريب أربع مجموعاتٍ أو أربعة أقسام.

في القسم الأوّل يجد القارئ الدراسات اللغوية العامّة التي تندرج تحت العنوان العلميّ للكتاب (في فقه اللغة)، وهو مُصطلح ابتكره ابن فارس لهذه الدراسات كما يرى الدكتور مصطفى الشويمي، إذ قال: «وجديرٌ بالذكر أيضًا أنّ هذا الكتاب هو أوّل مؤلّفٍ في العربية يحمّل عنوان (فقه اللغة). وقد سار

(1) معجم الأدباء: 84/4.

(2) الوافي بالوفيات للصفدي 279/7.

(3) الساحبي تحقيق السيد أحمد صقر ص 472.

الثعالبي على مَنوالِ ابنِ فارسٍ فسَمَّى كتابه (فقه اللغة وسرّ العربيّة). ثم حاز هذا الاصطلاحُ قبولَ علماء اللغة المُحدّثين فأطلقوه على تأليفهم في مختلف ميادين علم اللغة، ويقابل هذا الاصطلاحُ العربيُّ الاصطلاحَ الفرنسيّ «Philologie»⁽¹⁾. درس ابن فارس في هذا القسم (من أوّل الكتابِ إلى ص 122)⁽²⁾ قضايا اللُّغة العامّة، كنشأة اللغة، واختلاف اللغات، وأثر الإسلام في تطوّر اللغة العربيّة، والاحتجاج باللغة، وأقسام الكلام.

وتناول في القسم الثاني (من ص 122 إلى 288) موضوعَ الحروف والأدوات، فعرضها على غير نظام محدّد. لقد بدأ بباب الألف، ثمّ انتقل إلى الباء، فذكر مخرجها ومعانيها. وعَقَّبَ عليها بالتاء، فتحدّث عن زيادتها. ثمّ استعرض حروف الزيادة الأخرى، فأفسد بذلك الترتيبَ الألفبائيّ، وعاد كَرَّةً أُخرى إلى الحروف والأدوات التي تبدأ بالهمزة كأمّ، وأو، وإلى، وإلا، وإذا، وسَمَّى هذه الأدوات (حُروف المعاني)، وهنا يجدُ القارئُ نظامًا ألفبائيًّا في العَرَضِ، إذ بدأ بما أوّله همزة، وانتهى بما أوّله ياء، وهذا القسم يشغل ثلث الكتاب.

وفي القسم الثالث (من ص 288 إلى ص 464) بحوثٌ بلاغيّةٌ سريعةٌ، فقد عرض ابنُ فارس معاني الكلام العشرة، وهي: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب وعرض، وتحضيض، وتمنّ، وتعجُّب. وأتبعها الحديثَ عن أمور اشتبك فيها النَّحْوُ باللغة كضرورة الإعراب والصرف لمن يرغب في الإبانة عن آرائه، وشرح طائفة من المُصطلحات المتقاربة كالمعنى والتفسير والتأويل، وانتقل بعد ذلك إلى تمييز المَجَازِ من الحقيقة، فقال: «إنّ الكلامَ الحقيقيّ يمضي لسنّنه، لا يُعترضُ عليه، وقد يكون غيرُه يَجُوزُ جوازَه لقرّبه منه، إلاّ أنّ

(1) مقدّمة الصاحبى تحقيق الشويمى ص 18.

(2) الإحالة في هذه الفقرة وفي الفقرات التالية إلى الصاحبى - تحقيق السيّد أحمد صقر.

فيه من تشبيه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول⁽¹⁾. ثم تحدّث عن الاتّفاق والافتراق، فاستعار من كلام ابن قتيبة نبذةً من كتابه (في تأويل مُشكل القرآن)⁽²⁾ ولم يعزّ الكلام إلى صاحبه. وبعد ذلك يمرُّ القارئُ بأبواب متشابكة من صرْفِ وبلاغة ونحوٍ كالقلبِ والإبدال والاستعارة والحذف والاختصار والزيادة والالتفات من المخاطب إلى الغائب. ثم يتحدّث ابن فارس عن بعض الضرائر الشعرية، ويعدها غلطاً محظوراً على الشاعر والكاتب. ويستعرض أنماطاً من التعبير يُسمّيها (باب من النظم الذي جاء في القرآن)، وبعدها يذكُر الكناية ويسمّيها (الإيماء)، وينتقل إلى مقارنة الإعارة بالاستعارة، فإذا الاستعارة مختلطةً بالتشبيه والكناية، وإذا الإعارة عنده (الاستعارة) عند علماء البلاغة. وبعْدَ بضعة بحوثٍ صرفيةٍ يعودُ إلى البلاغة، فيتحدّث عن المبالغة ويسمّيها (الإفراط) كما يتحدّث عن الإتياع، ولا يشير هنا إلى رسالته (الإتياع والمزاوجة) ممّا يحمّل على الظنّ أنّ هذه الرسالة من المؤلّفات التي كتبها بعدَ الصحابيِّ، لأنّ ابن فارس تعودُ الإشارة إلى كتبه ورسائله في مواضع كثيرة من الصحابيِّ كإشارته إلى كتاب (مقاييس اللغة)⁽³⁾ في حديثه عن التّحتِ.

أما القسم الرابعُ فهو بضْعُ صَفحاتٍ (من ص 465 إلى 472)، وفيه تكلم ابن فارس عن الشّعْرِ، فذكُر الحكمة في تنزيه الرّسول عن الشّعْرِ، وفضّل الشّعْر في حفظِ أنسابِ العَرَب ولغتهم ومآثرهم، وأنكرَ على الشّعراءِ الحقّ في ارتكابِ الضرائرِ، وحَمَلَ ذلك الخروجَ على مَحْمَلِ العَلَطِ فقال: «فكلُّهُ غَلَطٌ وَخَطَأٌ. وما جعل اللهُ الشّعراءَ معصومين»⁽⁴⁾.

(1) الإحالة في هذه الفقرة وفي الفقرات التالية إلى الصحابي - تحقيق السيد أحمد صقر ص 322.

(2) المصدر السابق ص 328.

(3) المصدر السابق ص 461.

(4) المصدر السابق ص 469.

يحسنُ بنا بعدَ أن رسمنا صورةً مصغرةً للكتابِ أن نسألَ ابنَ فارس عن هدفه من تأليفه. فقد عوّدنا الشيخُ في كتبه ورسائله أن يكشفَ في خطبِ الكتب عن أغراضه من تأليفه إياها. قال في خطبةِ الصاحبِي: «إنَّ لعلمِ العَرَبِ أصلاً وفُرْعاً. أمّا الفُرْعُ فَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ، كقولنا: رجلٌ وفرس، وطويل وقصير. وهذا هو العِلْمُ الذي يُبدأ به عند التَّعلُّمِ. وأمّا الأَصْلُ فالقولُ على موضوع اللغَةِ وأوليتها ومَشئِها، ثُمَّ على رسومِ العَرَبِ في مخاطباتِها، وما لها من الافتنانِ تَحْقِيقاً وَمَجَازاً»⁽¹⁾. فهو لا يريدُ أن يقدمَ مُعْجَماً للناشئة يتعلّم منه طلابُ العلمِ معانيَ المفرداتِ - كما صنع في مُجْمَلِ اللغَةِ - وإنما يريدُ أن يدرسَ أصولَ اللغَةِ وتطوُّرها، وأساليبَ العَرَبِ البيانيةِ فيها على النحو الذي أَوْضَحناه في تعريفِ الكتابِ. ومَرْمَاهُ البعيدُ خِدْمَةُ القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشريفِ ليعينَ القارئَ على فَهْمِ بيانِهما وأساليبِهما الرفيعةِ. قال ابن فارس: «ولو أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ تَوْسِعَ العَرَبِ في مخاطباتِها لَعَيَّ بِكثِيرٍ من عِلْمِ مُحْكَمِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ»⁽²⁾ فدراسةُ اللغَةِ في رأيِ ابنِ فارسِ فريضةٌ أو واجبٌ على المشتغلين بالفقه، يقول: «أقولُ إنَّ العلمَ بلغةِ العَرَبِ واجبٌ على كلِّ متعلِّقٍ من العلمِ بالقرآنِ والسُّنَّةِ والفتيا بسبب، حتى لا غناءً بأحدٍ منهم عنه. وذلك أنَّ القرآنَ نازلٌ بلغةِ العَرَبِ»⁽³⁾.

ولم يزعَمِ ابنُ فارسِ أَنَّهُ ابتكرَ هذه البحوثَ اللغويةَ، بل عزا كثيراً منها إلى أصحابِها، وأقرَّ لهم بالفضلِ، فقال: «والذي جَمَعناه في مؤلَّفنا هذا مفرَّقٌ في أصنافِ (مصنفات) العلماءِ المتقدمين رضي الله عنهم، وجَزَاهم عَنَّا أَفْضَلَ الجِزَاءِ. وإنَّما لَنَا فيه اختصارٌ مَبْسُوطٌ، أو بَسْطٌ مختصرٌ، أو شَرْحٌ مُشْكِلٌ، أو جَمْعٌ متفرَّقٌ»⁽⁴⁾. وكما أقرَّ ابنُ فارسِ بفضلِ السابقين فقد أقرَّ بفضلِ اللاحقون.

(1) المصدر السابق ص 3.

(2) المصدر السابق ص 4.

(3) المصدر السابق ص 50.

(4) المصدر السابق ص 5.

ومن المتأخرن الذين أخذوا عنه السيوطي في مزهره. فإذا طويت الصاحبي، وشرعت تقرأ المزهر وجدت أن كثيراً من فصوله منسوخة نسخاً دقيقاً عن الصاحبي، وأن خطبة المزهر⁽¹⁾ هي خطبة الصاحبي.

وبعد. فمهما يكن حظ الصاحبي من الجدة والجودة فهو أحد الكتب الضخمة في مكتبة ابن فارس، وإليه نعود في دراستنا لأكثر آراء الرجل في فقه اللغة.

58 - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم :

لم أقف على نسبة هذا الكتاب إلى ابن فارس إلا في الفهرس الذي صنعه شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي (ت705هـ) تلميذ الصغاني. انظر مجلة المورد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

59 - العطايا :

هذا الكتاب مثل سابقه، تفرّد بنسبته إلى ابن فارس شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي في فهرسه المذكور.

60 - علل الغريب المصتف :

ذكره منسوباً إلى ابن فارس شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي الذي سبقت الإشارة إليه وإلى فهرسه القيم.

وأشارت إليه مقدمة المُجمل 26/1، ونقل محقق كتابه الفرق 31 الدكتور رمضان عبد التّوّاب عزّوه إلى ابن فارس عن العُباب (حرف الألف 30) للصغاني وعن التكملة 8/1 للصغاني أيضاً.

(1) انظر المزهر للسيوطي 5/1.

61 - العمُّ والخال :

ذُكِرَ هذا الكتاب بين كُتُبِ ابنِ فارسٍ في كُتُبٍ كثيرةٍ منها: معجم الأديب لياقوت الحَمَوِيِّ الرومِيِّ 84/4 والوافي بالوَفِيَّاتِ للصفديِّ 278/7 وهدية العارفين 69/1 وفهرس الدمياطي المنشور في مَجَلَّةِ المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م ومقدمة المجلد 26/1 وجاء في مقدمة الفَرْقِ 32 أَنَّ الكتابَ مذكورٌ باسمه السابق في طبقاتِ المفسِّرين للداودي 60/1 وطبقات ابن قاضي شُهَبَةَ 231/1 ومصحَّفًا إلى الغمِّ والحال بالغين المعجمة والحاء المُهْمَلَةَ في طبقاتِ المفسِّرين للسيوطي 4.

62 - غريبُ إعرابِ القرآن :

ورد هذا الكتابُ بين آثارِ ابنِ فارسٍ في كثيرٍ من كُتُبِ التراجمِ منها: معجم الأديب لياقوت الحَمَوِيِّ 84/4 والوافي بالوَفِيَّاتِ للصفديِّ 278/7 ونزهة الألباء في طبقات الأديب للأنباريِّ 392 ونقلت مقدمة الفرق 32 نِسْبَتَهُ إلى ابنِ فارسٍ عن طبقاتِ المفسِّرين للداودي 60/1 وطبقات المفسِّرين للسيوطي 4 وطبقات ابن قاضي شُهَبَةَ 230/1 كما نقلت هذا الأمرَ مقدِّمَةُ المُجْمَلِ عن المستفاد من تاريخ بغداد 20 ب وجاء فيها أَنَّ عنوانه في طبقاتِ التُّحَاةِ واللغويين (غريب القرآن وإعرابه).

63 - فتيا فقيه العرب :

ذُكِرَتْ هذه الرسالةُ في بَضْعَةٍ عَشْرَ كِتَابًا باسم (فتيا فقيه العرب) وسُمِّيت في بعض المصادر باسم (فتاوى فقيه العرب)⁽¹⁾، وفي بعضها باسم (مسائل في اللغة يُعَايِي بها الفقهاء)⁽²⁾.

(1) انظر مفتاح السعادة 109/1، وبغية الوعاة 1/352.

(2) انظر مقدمة الفرق 32 نقلًا عن الديباج المذهب 36 والفلاكة والمفلوكون 108.

عَثَرَ عَلَى مَخْطُوطَةِ الرِّسَالَةِ الدُّكْتُورُ حَسِينِ مَحْفُوظٍ «فِي دَارِ الْكُتُبِ الرِّضْوِيَّةِ (كُتَابْخَانَةِ آسْتَانَةِ قَدَسِ رِضْوِي) بِمَشْهَدٍ فِي خُرَاسَانَ الْحَافِلَةِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ وَالْوَثَائِقِ وَالْأَسْفَارِ وَالْأَعْلَاقِ الْعَرَبِيَّةِ النَّفِيسَةِ»⁽¹⁾. وَمِمَّا يُعَلِّي شَأْنَ هَذِهِ الْمَخْطُوطَةِ نَسْخُهَا سَنَةَ 1002 هـ عَنِ مَخْطُوطَةٍ كُتِبَتْ سَنَةَ 627 هـ، وَشُفِّعَتْ بِسَنَدٍ يَضُمُّ سِلْسِلَةَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ، وَيُنْتَهِي إِلَى الْقَاضِي أَبِي زُرْعَةَ رَوْحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّازِي تَلْمِيزَ ابْنِ فَارِسِ الَّذِي رَوَاهَا عَنِ الْمَوْلَفِ نَفْسِهِ.

حَقَّقَ الدُّكْتُورُ حَسِينِ عَلِيٍّ مَحْفُوظٍ هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَنَشَرَهَا فِي مَجَلَّةٍ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ⁽²⁾ وَذَيَّلَهَا بِهَوَامِشٍ وَتَعْلِيقَاتٍ لُغَوِيَّةٍ.

مَحْوَرُ الرِّسَالَةِ الْحَوَارِ، وَمَوْضُوعُ الْحَوَارِ الْفَقْهُ، وَأَسْلُوبُ الْحَوَارِ بَسِيطٌ رَاتِبٌ، يَتَكَرَّرُ مِنْ بَدَايَةِ الرِّسَالَةِ إِلَى نَهَائِهَا عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ. فِي الرِّسَالَةِ سَائِلٌ وَمَجِيبٌ: السَّائِلُ يُلْقِي عَلَى الْفَقِيهِ سَوْألاً بِجُمْلَةٍ وَاضِحَةٍ التَّرْكِيبِ، لَكِنَّهَا تَتَضَمَّنُ كَلِمَةً أَوْ كَلِمَتَيْنِ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَوْضِيحٍ، وَالْفَقِيهُ يَجِيبُ عَنِ السَّوْأْلِ إِجَابَةً مُقْتَضِبَةً بِ (لَا) أَوْ بِ (نَعَمْ)، ثُمَّ يَشْرَحُ مَا فِي السَّوْأْلِ مِنْ عُمُوضٍ مُسْتَعْلَقٍ. وَمَجْمُوعُ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي أُلْفِيَتْ (104)، وَالْكَلِمَاتُ الَّتِي فُسِّرَتْ (109).

وَمِنْ مَسَائِلِ الرِّسَالَةِ:

«قِيلَ لَهُ: هَلْ عَلَى الْعَمِّ فِي قَتْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ قَوْدٌ؟»

قَالَ: نَعَمْ.

الْعَمُّ: الْجَمَاعَةُ.

(1) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 33 ص 443.

(2) مجلة المجمع المجلد 33 ص 443 - 446 وص 633 - 656.

وهذا مذهبنا، أعني قتل الجماعة بالواحد.

وقيل له: رَجُلٌ نَقَبَ عَلَى بَنِي عَمِّهِ، هل يَعْقِلُ عَنْهُمْ؟

قال: نَعَمْ.

يقال: نَقَبَ يَنْقُبُ إِذَا صَارَ نَقِيًّا، وَذَلِكَ حَمْلٌ دِيَّةِ الْخَطَا⁽¹⁾.

ولم يكن هذا الضرب من التأليف الطريف بدعاً لا سابقة له قبل ابن فارس، وإنما كان من ابتكار الرواد الأوائل من علماء اللغة. لكنه كان عندهم على صورة، وجاء عند ابن فارس على صورة. فالرؤاد من علماء اللغة كانوا على تفسير الشعر أحرص منهم على مسائل الفقه، ففسروا الآيات المشككة من الشعر. ولإشكال المعاني في هذه الآيات أسباب أهمها اشتمالها على أفكار قديمة، وتضمنها ألفاظاً لها دلالات لا يعرفها إلا المتصلون بالبدأة، المطلعون على حياة الجاهليين القادرون على فهم المجاز. لهذا كان حفظ اللغة أقدراً من سواهم على تفسير هذه الآيات، حتى غدت هذه الظاهرة في رأي أستاذنا سعيد الأفغاني «تدلاً على توسع الاهتمام بعلوم العربية وشواهدا، والولوع بتقوية الملكات وشحن الميراث فيها»⁽²⁾.

ثم تحوّل العلماء من المحاضرة إلى التأليف، فظهرت كتب كثيرة تناول هذه الظاهرة، عرفت بأسماء متشابهة، أشيعها (آيات المعاني). ولعل الأصمعي عبد الملك بن قريب⁽³⁾ (ت 216هـ) كان أسبق الناس إلى التأليف في هذا الباب، ونهج نهجه بعد ذلك علماء آخرون، ذكرهم صاحب كشف الظنون، ونسب إلى كل عالم منهم كتاباً عنوانه (معاني الشعر) منهم الأخفش الأوسط سعيد بن

(1) مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد 33 ص 462.

(2) الإفصاح في شرح آيات مشككة الإعراب - مقدمة المحقق ص 31.

(3) ترجمة الأصمعي في بغية الوعاة 313.

مسعدة⁽¹⁾ (ت221هـ) وأبو العَمَيْثَلِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ حُلَيْدٍ⁽²⁾ (ت246هـ) وَتَعَلَّبُ أَبُو العباس أحمد بن يحيى⁽³⁾ (ت291هـ) وابن دُرُسْتَوَيْهِ عَبْدِ اللَّهِ بن جعفر⁽⁴⁾ (ت347هـ).

ولم يقف الإلغازُ عند الفقه واللغة، ولم يقصره أربابُه على تفسير الشعر الغامض، بل انتقل إلى النحو والإعراب. فمضى النحاة يُقَرِّونَ عن الآيات المعقَّدة البناء المشكلة الإعراب، يُعابِي بِإِعْرَابِهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أو يصوغون قواعد النحو بِجَمَلٍ موجزة مسجوعة، حتى ظَهَرَتْ في القرنين الخامس والسادس الهجريين كُتُبٌ كاملة في هذين الفَنَيْنِ، منها كتاب «الإفصاح في شرح أبيات مُشْكَلة الإعراب» لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت487هـ) في الفن الأول، وكتاب «الأحاجي النحوية»⁽⁵⁾ لجار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت538هـ) في الفن الثاني.

غير أن الكتاب الذي يجدرُ بالدارس أن يقفَ عنده ليجعله مَدْخَلًا إلى دراسة كتاب ابن فارس أقدمُ من الكتابين السابقين وأهمُّ، وهو كتاب «الملاحن»⁽⁶⁾ لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي (ت321هـ)، فهو - على صِغَرِهِ - ذو خصائص تجعلُه متميِّزًا من الكُتُبِ الأخرى، منها أن صاحبه ابن دُرَيْدٍ عالمٌ من علماء اللُّغة الأعلام في العصر الذي سبق عصر ابن فارس ومَهَّدَ له، وأنَّ له في اللُّغة مصنِّفاتٍ كثيرةً، يطولُ بعضها حتى يغدو معجَمًا كبيرًا كالجَمْهَرَةِ، ويقصر بعضها حتى يَغْدُو رسالةً صغيرةً كالملاحن، شأنه في ذلك

(1) ترجمة الأَخْفَشِ في بُغْيَةِ الوعاة 258 وانظر كشف الظنون 2/ 1729.

(2) ترجمة أبي العَمَيْثَلِ في وفيات الأعيان 1/ 262.

(3) ترجمة تَعَلَّبُ في طبقات النحويين واللغويين للبيزدي 141.

(4) ترجمة ابن دُرُسْتَوَيْهِ في البغية 279.

(5) حَقَّقَ الكتاب الأستاذ مصطفى الحدري ونشره في حماة 1969م.

(6) حَقَّقَهُ أبو إسحاق إبراهيم اطفيش الجزائري، ونشرته المطبعة السلفية بالقاهرة عام 1347هـ.

شأن ابن فارس، فكلاهما من أصحاب المطوّلات والرسائل. ومنها أنّ ابن فارس قبس من جمهرة ابن دريد ومن كتبه الأخرى. فلا يُستبعد أن يكون قد وقف على الملاحن، واهتدى بأسلوب ابن دريد في العرض والتأليف. فما موضوع كتاب الملاحن؟ وما الصلة بينه وبين فُتيا فقيه العرب؟

أخذ ابن دريد عنوان كتابه (الملاحن) من الذكاء والفطنة اللذين يدل عليهما (اللحن) فيما يدل عليه من المعاني، لا من معنى الخطأ في النحو: «معنى قولنا الملاحن لأنّ اللحن عند العرب الفطنة. ومنه قول النبي ﷺ: لعل أحدكم ألحن بحجته من بعض أي: «أفطن لها، وأغوص عليها. وذلك أن أصل اللحن أن تريد شيئاً، فتورّي عنه بقول آخر»⁽¹⁾. ورمى من تأليفه كتابه إلى مرّمى لغويّ فقهيّ، وهو أن يضع بين يدي المصنّف إلى حلف اليمين أسلوباً من الحلف يبرئه من الحنث، ويُسقط عنه الكفارة «هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المُجبر المصنّف على اليمين، والمُكره عليها، فيعارض بما رسمناه، ويضمر خلاف ما يُظهر، ليسلم من عادية الظالم، ويتخلص من حيف الغاشم»⁽²⁾. وقد اتبع ابن دريد أسلوباً واحداً من أوّل الكتاب إلى آخره، فهو يحلف يميناً لها معنى يعرفه العالم والجاهل، ثم يفسّر هذه اليمين تفسيراً غريباً، فإذا الكلام لغز، وإذا حلّ اللغز معنى لا يعلّق به إلا عالم متفقه باللّغة، يدرك المعاني المتعدّدة للفظ الواحد. ثم يحلّي التفسير بشاهد من الشعر القديم تارة، ويتركه عطلاً تارة أخرى، ويعود إلى الشاهد فإذا وجد فيه غريباً شرحه، وإذا وجدّه واضحاً أرسله غير مشروع.

ومن ملاحنه قوله:

(1) الملاحن: 4. والحديث في صحيح مسلم 1337/3 «ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض».

(2) المصدر السابق: 3.

«وتقول:

والله ما رأيتُ فلاناً قطُّ، ولا كَلَّمْتُهُ. فمعنى ما رأيتَه أي: ما ضَرَبْتُ رِئْتَهُ،
ومعنى كَلَّمْتُهُ: جَرَحْتَهُ.

قال الشاعر:

يُفَدِّي بِأَمِّيهِ الْعِرَادَةَ بَعْدَمَا نَجَا، وَضَوَاحِي جِلْدِهِ لَمْ تُكَلِّمْ
العرادة: اسم فرسه، وضواحي جلده: ما ضحا منه للشمس أي: برز،
ولم تكلم: لم تجرح، ويعني بأميّه أمّه وخالته⁽¹⁾.

على هذا النحو من الحلف والتفسير يمضي ابنُ دريد حتى يُتِمَّ الكتاب،
فإذا هو مائة وثمانون يمينا مشروحة، والشرح مشفوع بمائة وثلاثة عشر شاهداً
من الشعر، وبقدرٍ غير يسير من آي الذكر الحكيم، والحديث الشريف.
هذه الصورة التي رسمنا أبرزَ قسَمَاتِهَا تترأى على وَجِهٍ «فُتْيَا فقيه العرب»
فمن ينظرُ في الكتابينِ نَظْرَةَ المَدَقِّ المَحَقِّ يجدُ ثلاثة أوجه من وُجوه الشَّبه،
أولها في الغرض من تأليف الكتاب، والثاني في الموضوع، والثالث في أسلوب
العرض.

فإذا كان غرضُ ابنِ دريدِ إنقاذَ المُكْرَه على اليمين من الحنث والكفارة
فغرضُ ابنِ فارس حثُّ الفقهاء على دراسة اللغة ليقفوا على حقائق المُشْكِلَاتِ
التي يُسْتَفْتَوْنَ فيها، فلا تَجْبَهُهُم قَضِيَةٌ غامضةٌ، ولا يُعْبِتُهُم مَكْرُ سَائِلٍ عَرَفَ من
أسرار اللغة ما لا يَعْرِفُونَ. فالغاية التي يلتقي عندها الكتابان تسخيرُ اللغة للفقهِ،
ودفعُ المتبحر في دراسة الشريعة إلى التبحر في دراسة العربية. جاء في مقدمة
«فتيا فقيه العرب»:

(1) المصدر السابق: 8. جاء في المخصص السفر 6 ص 195: «فَرَسٌ قِرْوَاشٌ بِنِ عَوْفِ الْعِرَادَةِ»
وجاء في التاج (قرش): «وقِرْوَاشٌ بِنُ عَوْفِ الْبِرْبُوعِيِّ فَرَسٌ جَلُوى الْكَبْرِى».

«كان أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا واسع الآداب، متبحرا في اللغة العربية، وكان يناظر في الفقه، وينصر مذهب مالك، ويناضر في الكلام، وينصر مذهب أهل السنة. وطريقته في النحو طريقة الكوفيين. وإذا وجد فقيها أو متكلما، أو نحويا يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، وينظره في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه، فإن وجد بارعا جدلا، جرّه في المجادلة إلى اللغة، فيغلبه بها، وكان يحث الفقهاء دائما على اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سماه «فتيا فقيه العرب» ويخرجهم بذلك، ليكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة. ويقول: من قصر علمه عن اللغة غولط، فعلط»⁽¹⁾.

راوي هذا الكلام هو القاضي أبو زُرعة رُوْح بن مُحَمَّد بن أحمد الرازي أحد تلامذة ابن فارس الذين عايشوه وخالطوه، ووقفوا على مقاصده مما يقول ويؤلف. فاللغة أوعية العلوم كلها، فكل معنى من المعاني دق أو عظم يحتاج إلى لفظ ينقله من عقل إلى عقل، ولهذا فاللغة حافظة العلوم وناقلتها، والمقصر فيها مقصر في العلم الذي وقف نفسه على دراسته⁽²⁾. روى ابن فارس الخبر التالي لثبوت خطر اللغة في القدرة على الفهم والإفهام:

«قال سلم بن محمد: حضرت مجلس أبي العباس بن سريج، فوقف عليه رجل، فقال: أيجب على المتوضئ غسل شاكليه؟ فلم يعلم أبو العباس ما قال. والشاكل البياض بين الأذن والصدغ». فانظر إلى ابن سريج كيف ييهت، ويعيا بإجابة السائل عن مسألة يعرفها صغار المتفقهين. وما عجزه لضالة علمه بأمور الدين، بل لضالة حظّه من اللغة فلو عرف معنى (الشاكل) لما أشكل عليه الكلام.

(1) مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد 33 ص 455 - 456.

(2) المصدر السابق ص 457.

وَهَبِ الْفَقِيهَ عَرَفَ اللُّغَةَ، فَمَعْرِفَتُهُ تَلِكْ لَا تُعْنِيهِ عَن مَعْرِفَتِهِ قَوَاعِدَ النَّحْوِ، لِأَنَّ الْمَفْرَدَاتِ الْعَرَبِيَّةَ حِينَمَا يَنْتَظِمُهَا التَّرْكِيبُ تَعْرِوْهَا حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ. وَقَدْ يَتَسَنَّمُ مَنْصِبَ الْقَضَاءِ مَنْ يَجْهَلُ النَّحْوَ وَالْإِعْرَابَ فَيَعْجِزُ عَنِ الْفَهْمِ وَالْإِفْهَامِ، وَهَلِ الْإِعْرَابُ إِلَّا صَرْبٌ مِّنْ ضُرُوبِ الشَّرْحِ وَالْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ عَنِ الرَّأْيِ؟ وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُفْتِيَّ وَحَدَهُ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَفْتِيَّ وَالْمُسْتَفْتِيَّ، وَالْمَدْعَى وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنَّ تَبْدِيلَ حَرَكَةٍ فِي حَرْفٍ قَدْ يُبَدِّلُ الْقَضَاءَ مِنْ حَقِّ إِلَى بَاطِلٍ. وَفِي الْقِصَّةِ التَّالِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي مَقْدَمَةِ «فُتْيَا فَقِيهِ الْعَرَبِ» دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْفَقِيهَ يَقُولُ: ادَّعَى رَجُلٌ مَالًا بِحَضْرَةِ الْقَاضِي أَبِي عُيَيْدِ بْنِ خَرْبُوبَةَ. فَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ: مَا لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ، بَضْمٌ اللَّامِ. فَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: أَتَعْرِفُ الْإِعْرَابَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُمْ، قَدْ أَلْزَمْتُكَ الْمَالَ. قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: فَالْوَاجِبُ عَلَى الْقَاضِي التَّحَرُّزُ وَالتَّنَظُّرُ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ لِيَكُونَ تَصَدِّيهِ لْجَوَابِ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ مَصِيبًا»⁽¹⁾.

أَمَّا التَّشَابُهُ فِي الْأَسْلُوبِ فَوَاضِحٌ كُلُّ الْوُضُوحِ، إِذْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُدْرِكَهُ الْقَارِئُ الْعَجَلَانُ مِنَ النَّظْرِ فِي الْفَقْرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ اقْتَبَسْنَاهُمَا قَبْلُ مِنْ (فُتْيَا فَقِيهِ الْعَرَبِ) وَمِنْ (الْمَلَا حِنْ). فَإِذَا قَاسَ فِقْرَةَ رِبْطِ كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ بِكِتَابِ ابْنِ دُرَيْدٍ وَظَنَّ - وَفِي ظَنِّهِ قَدْرٌ مِنَ الْحَقِيقَةِ غَيْرُ يَسِيرٍ - أَنَّ الْلَا حِقَّ أَهْتَدَى بِالسَّابِقِ، وَنَسَجَ عَلَى مَنَوَالِهِ، فَكَلَاهُمَا يُلْغِزُ أَوَّلًا، وَيُشْرِحُ ثَانِيًا، وَكَلَاهُمَا يُدْلِي بِالشَّاهِدِ إِذَا احتَاجَ الْمَقَامُ إِلَى اسْتِشْهَادٍ.

ويبدو من مقارنة الألفاظ التي استخدمها ابن فارس في (فتياه) بالألفاظ التي استخدمها ابن دُرَيْدٍ في (ملاحينه) أنَّ ابن فارس حاول - وأنجح فيما حاول - أن يأتي بمفردات جديدة لم ترد في كتاب ابن دُرَيْدٍ ليرأ من السرقة ومن التكرار.

(1) مجلة المجمع العلمي بدمشق 33/458 - 459.

فجاءت أَلْغَاؤُهُ جَدِيدَةً فِي أَغْلِبِ الْأَحْيَانِ، مَكْرُورَةً فِي أَحْيَانٍ قَلِيلَةٍ، إِذِ اسْتَعْمَلَ ابْنُ فَارِسٍ عَشْرَ كَلِمَاتٍ مِمَّا وَرَدَ فِي الْمَلَاْحِنِ، وَهِيَ: (إِلَاوَزٌ) بِمَعْنَى الرَّجُلِ الْمَوْثُوقِ الْخَلْقِ، وَ(جَلَسَ الرَّجُلُ) بِمَعْنَى أَتَى نَجْدًا، وَ(الْحَشْفَةُ) بِمَعْنَى الصَّخْرَةِ الرَّخْوَةِ، وَ(الْحَدُّ) بِمَعْنَى الطَّرِيقِ، وَ(الْخَلِيجُ) بِمَعْنَى الرَّسَنِ، وَ(الرَّبِيعُ) بِمَعْنَى التَّهْرِ، وَ(الْفَرْشُ) بِمَعْنَى الْإِنَاثِ مِنَ الضَّانِّ وَ(الْفَقِيرُ) بِمَعْنَى مَخْرَجِ الْمَاءِ مِنَ الْقَنَاةِ، وَ(اللَّاعِبُ) بِمَعْنَى الَّذِي يَسِيلُ لُعَابَهُ، وَ(الْمُفْتَرِي) بِمَعْنَى لَابِسِ الْفَرَوِ، وَجَاءَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْعَشْرُ مُطَابِقَةً لِلْمَعَانِي الَّتِي أَرَادَهَا ابْنُ دُرَيْدٍ. وَهَذَا يَسْتَطِيعُ الْقَارِئُ أَنْ يَحْمَلَ الْأَمْرَ عَلَى أَحَدِ مَحْمَلَيْنِ: التَّوَافُقِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ، وَالِاقْتِبَاسِ الْمُتَعَمَّدِ، وَالِاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَوْلَى.

لَكِنَّ ابْنَ فَارِسٍ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْزَّ ابْنَ دُرَيْدٍ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى إِذِ اسْتَعْمَلَ طَائِفَةً مِنَ أَلْفَاظِ الْمَلَاْحِنِ، وَحَمَّلَهَا مَعَانِي أُخْرَى تَخَالَفَ مَعَانِيهَا الشَّائِعَةَ، وَتَفَضَّلَ مَعَانِيهَا الْغَرِيبَةَ الَّتِي يُدَلُّ ابْنُ دُرَيْدٍ بِمَعْرِفَتِهَا عَلَى النَّاسِ. اسْتَعْمَلَ (الْأَسَ) بِمَعْنَى الرَّمَادِ، وَوَرَدَتِ الْكَلِمَةُ فِي (الْمَلَاْحِنِ) بِمَعْنَى الْعَسَلِ، وَاسْتَعْمَلَ (الْعَجَلَةَ) بِمَعْنَى الْإِدَاوَةِ، وَعَنَى بِهَا ابْنُ دُرَيْدٍ نَوْعًا مِنَ الشَّجَرِ، وَأَرَادَ ابْنُ فَارِسٍ بِ(العجوز) السَّيْفَ، وَأَرَادَ بِهَا ابْنُ دُرَيْدٍ الْجَعْبَةَ، وَحَمَّلَ ابْنُ دُرَيْدٍ (الْقَوْسَ) بِمَعْنَى بَقِيَّةِ التَّمْرِ، وَحَمَّلَهَا ابْنُ فَارِسٍ بِمَعْنَى الدَّرَاعِ. وَهَكَذَا يَكُونُ ابْنُ فَارِسٍ قَدْ جَاءَ بِجَدِيدٍ صَحِيحٍ، جَاوَزَ بِهِ ابْنَ دُرَيْدٍ، أَوْ كَسَرَ - كَمَا يَقَالُ بِلُغَةِ عَصْرِنَا - رَقْمَهُ الْقِيَاسِيَّ.

وَلِلْمَرِّ أَنْ يُوَجِّهَ مُخَالَفَةَ ابْنِ فَارِسٍ لِابْنِ دُرَيْدٍ تَوْجِيهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ كَانَ حَرِيصًا عَلَى الدَّقَّةِ فِيمَا يَنْقَلُ، وَعَلَى الْأَصَالَةِ فِيمَا يَخْتَارُ، وَأَنَّ ابْنَ دُرَيْدٍ كَانَ كَلْفًا بِالْغَرِيبِ يَرُويهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَبِالْبَلْغِ قَوْمٌ فِي تَجْرِيحِ ابْنِ دُرَيْدٍ حَتَّى رَمَوْهُ بِالِاخْتِلَاقِ وَالْوَضْعِ. قَالَ يَاقُوتُ: «قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيُّ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ (التَّهْذِيبِ): وَمِمَّنْ أَلْفَ فِي زَمَانِنَا الْكُتَبَ، فَرُمِيَ بِافْتِعَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَوَلِيدِ

الألفاظ وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامها أبو بكر محمد بن دُرَيْد⁽¹⁾ واتخذ الأزهري إدمان ابن دُرَيْد شُرْب الخمر - وحقّه أن يفعل - حجة عليه، ومطعنا ينفذ منه إلى الشك في حفظه وروايته وحصافة عقله، فقال: «وسألت إبراهيم ابن محمد بن عرفة عنه، فلم يعبأ به، ولم يوثقه في روايته، وألفيته انا - على كبر سنّه - سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من سكره. وقد تصفحت كتابه الذي أعاره اسم «الجمهرة» فلم أَرِدْ لا على معرفة ثاقبة، ولا قريحة جيدة. وعثرت من هذا الكتاب على حروف كثيرة أنكرتها، ولم أعرف مخرجها، فأثبتها في كتابي في مواقعها منه، لأبْحَث أنا وغيري عنها»⁽²⁾.

فإن صدق الأزهري فيما قال، فابن فارس رغب عن معاني ابن دُرَيْد لشكّه في صحتها، أو لضعف يشوب الشواهد التي اعتمدها عليها. قال ابن منظور: «والأس القبر، والأس صاحب، والأس العسل. قال الأزهري: لا أعرف الأس بالوجه الثلاثة من جهة تصحح، أو رواية عن ثقة، وقد احتج الليث لها بشعر أحسبه مصنوعاً»⁽³⁾ فالأزهري أنكر الأس بمعنى العسل، وعليه اعتمد (اللسان) في إضعاف هذا المعنى. أما الأس بمعنى الرماد - وهو المعنى الوارد في فتيا ابن فارس - فقد أقرّه اللسان. قال ابن منظور: «والأس: بقية الرماد بين الأثافي في الموقد. قال:

فلم يبق إلا آل خيم منضدٍ وسُفَع على آس ونؤي مُعْتَلَبُ
وقال الأصمعي: الأس: آثار النار، وما يُعرف من علاماتها»⁽⁴⁾.

(1) و(2) مُعْجَم الأدياء 131/18.

(3) لسان العرب (أوس).

(4) والبيت للناطقة كما جاء في اللسان (عتلب) وروي في ديوان النابغة 241:

فلم يبق إلا آل خيم منضدٍ وسُفَع على آس ونؤي مُعْتَلَبُ
وقال المحقق أبو الفضل إبراهيم في شرح ألفاظه: الال هنا عمود الخيمة، والسفعة: سواد يضرب إلى الحمرة والمعتلب: المهوم. واللؤي هو خندق يحفر حول الخباء لئلا يدخله الماء.

وما قلناه في الآس يشمل ثلاثة الألفاظ الأخرى (العجلة، والعجوز، والقوس). ذهب ابن دريد إلى أنّ العجلة نوع من الشجر، وذهب ابن فارس إلى أنها الإداوة، ومن يحتكم إلى لسان العرب يحكم لابن فارس على ابن دريد. قال صاحب اللسان: «والعجلة الإداوة الصغيرة، والعجلة المَزَادَةُ... . وقيل: هي شجرة ذات ورق وكعوب وقُضْبٍ لينةٍ مستطيلة»⁽¹⁾ فانظر إلى أسلوب التمريض في ذكر المعنى الأخير (وقيل... .) وإلى اليقين الذي يكنف القول الأول.

ومن عَبَسَ الشك في ابن دريد ونور اليقين في ابن فارس أنّ (العجوز) بمعنى الجعبة والقوس بمعنى الذراع - وهما المعنيان اللذان تخيرهما ابن دريد - قد ذكرا في القاموس المحيط عطلاً من الشواهد، ولم يُذكَرَا في لسان العرب البتّة، أمّا المعنيان اللذان تخيرهما ابن فارس فقد ذكّرهما صاحب اللسان مشفوعين بشاهدين فصيحين. قال ابن منظور: «والعجوز نصل السيف، قال أبو المقدام:

وعجوز رأيتُ في فم كلبٍ جُعِلَ الكلبُ لأميرِ حمّالا»⁽²⁾

وقال: «والقوس: القليل من التمر يبقى في أسفل الجلة... .

ويروى عن عمرو بن معد يكرب أنّه قال: تضيّمتُ خالد بن الوليد، وفي رواية: تضيّمتُ بني فلان، فأتوني بثورٍ وقوسٍ وكعب، فالقوس الشيء من التمر... .»⁽³⁾

وخلصه القول أنّ ابن فارس نهج منهج ابن دريد، لكنّه التزم الدقة

(1) لسان العرب (عجل).

(2) ورد البيت في لسان العرب والتاج (عجز).

(3) لسان العرب (قوس).

والصدق، وبرئ من الارتجال والافتعال. ولم يصدق كل ما بلغه من معانٍ مُستغربة استنبطت من شواهد مضعوفة.

وفي خاتمة الحديث عن (فتيا فقيه العرب) تحسن الإشارة إلى أن أَلغازَ ابن فارسِ الفُهييةَ حَظِيَّتْ بِإِعْجَابِ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وَتَقَبَّلَتْهَا الْأَجْيَالُ الْوَالِحَةُ بِقَبُولِ حَسَنِ، وَتَأَثَّرَ بِهَا صَاحِبُ الْمَقَامَاتِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيِّ الْحَرِيرِيِّ (ت516هـ) فَنَسَجَ عَلَى مَنَوَالِهَا مَقَامَتَهُ الْوَالِحَةَ وَالثَّلَاثِينَ نَسَجًا يَبْلُغُ حَدَّ الْمُحَاكَاةِ فِي الْمَوْضُوعِ وَفِي عَدَدِ الْمَشْكَلَاتِ الْمَطْرُوحَةِ. قَالَ الْحَرِيرِيُّ: «إِنِّي حَاضِرْتُ فُقَهَاءَ الدُّنْيَا حَتَّى انْتَحَلْتُ مِنْهُمْ مِائَةَ فِتْيَا»⁽¹⁾. لَكِنِ الْحَرِيرِيُّ لَمْ يَكْتَفِ فِي عَرْضِهِ بِأَسْلُوبِ الْمَحَاوَرَةِ الْمَتَّبِعِ فِي فِتْيَا ابْنِ فَارِسٍ بَلْ زَانَ الْجَوَارِ بِالسَّجْعِ الَّذِي يَنْتَظِمُ فَنَ الْمَقَامَاتِ، مِمَّا أَسْبَغَ عَلَى فِتَاوَاهِ حَلَّةً قَشِيْبَةً تُدْنِيهَا مِنْ سِحْرِ الشُّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

«قال: أَيُمنَعُ الذَّمِّيُّ مِنْ قَتْلِ الْعَجُوزِ؟

قال: مُعَارَضَتُهُ فِي الْعَجُوزِ لَا تَجُوزُ؟

العجوزُ: الخمر، وقتلها: مزجها.

قال: أَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَقَلَ الرَّجُلُ عَنْ عِمَارَةِ أَبِيهِ؟

قال: مَا جُوزَ لِخَامِلٍ وَلَا نَبِيٍّ؟ الْعِمَارَةُ: الْقَبِيلَةُ.

قال: مَا تَقُولُ فِي التَّهْوُدِ؟

قال: هُوَ مِفْتَاحُ التَّرَهُّدِ.

التَّهْوُدُ: التَّوْبَةُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾⁽²⁾.

(1) شرح مقامات الحريري للشريشي 89/2.

(2) سورة الأعراف، الآية: 156. شرح مقامات الحريري 91/2.

وقد حَرَصَ الحريرِيُّ على الابتكار، فجاء بمائةِ فُتوى جديدةٍ لم يَرِدْ مِنْهَا فِي (فتيا فقيه العرب) إِلَّا سِتُّ فُتَاوى، اسْتخدمَ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا ابْنُ فَارِسٍ وَهِيَ: (البصير) بِمَعْنَى الكَلْبِ، وَ(الدَّرْس) بِمَعْنَى الحَيْضِ، وَ(الربيع) بِمَعْنَى النهرِ، وَثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ بِدَلَالَاتٍ أُخْرَى، وَهِيَ: (الثَّور) بِمَعْنَى السَّيْدِ مَرَّةً وَالجُنُونِ أُخْرَى، وَ(العاقل) بِمَعْنَى صَاحِبِ العَقْلِ، وَ(العجوز) بِمَعْنَى الحَمْرِ.

وبذلك يكون ابن فارس قد اقترض وأقرض. واهتدى بمن سبقه، واحتذى به من لحقه، لكنه أخذ من غيره الأسلوب لا الموضوع، وأعطى غيره الأسلوب والموضوع جميعاً، فكان حظه من الإبداع فوق حظه من الاتباع.

64 - فرائض الصّدقات :

لم أجدُ هذا الكتاب معزوّ النسبة إلى ابن فارس إلا في فهرس شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطيّ (ت705هـ) تلميذ الصغاني. انظر مجلة المورد - المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

65 - كتاب الفرق :

(كتاب الفرق) من كُتِبَ ابن فارسِ الصغيرة. نشره الدكتور رَمَضان عبد التّوّاب عن «مخطوطة وحيدة محفوظة بمكتبة لاله لي باستنبول تحت رقم 3580، وتحتوي على 19 ورقة في مجموعة»⁽¹⁾. قدّم الناشر المحقّق للكتاب بمقدّمة وافية عن حياة ابن فارس وشيوخه ومؤلفاته، وشفّع المقدّمة بدراسة موجزة عن تاريخ التأليف في موضوع الفرق بين الإنسان والحيوان، ذكر فيها

(1) مقدمة كتاب الفرق تح د. رمضان عبد التّوّاب ص 45. هذا ما ورد في مقدّمة الفرق لكنّ محقّق المجلد ذكر مخطوطة ثانية نظنّ أنّها مخطوطة أخرى لكتاب الفرق وسنشير إليها بعد.

أحدَ عَشَرَ رجلاً أَلَّفُوا في الموضوع نفسه قبل ابنِ فارس . وهم فريقان : فريقٌ من ثمانية⁽¹⁾ مؤلِّفين ذكَّرتْ كُتُبُ التراجمِ أسماءَ كتبهم ، أو قَبَسَتْ منها أقباساً غَيْرَ مُعْجَزَةٍ في الدَّلالةِ على طرائقِ أصحابِها في التصنيفِ . وفريقٌ من ثلاثةِ رجالٍ ، حَفِظَ الزمانُ كُتُبَهُم ، فتلَقَّها المشتغلونَ بالثُّراثِ العربيِّ وحَقَّقوها ونَشَرُوها . وهم : أبو عليٍّ مُحَمَّدُ بْنُ المُستنيرِ المعروفُ بِقُطْرُبٍ⁽²⁾ (ت206هـ) وأبو سعيدِ عبدِ الملكِ بْنِ قَريبِ المعروفِ بالأصمعيِّ⁽³⁾ (ت216هـ) وثابتُ بنُ أبي ثابتِ اللُّغويِّ⁽⁴⁾ (ت224هـ) .

يعتقد الدكتور حسين نصَّار أنَّ كتابَ قُطْرُبٍ أَقْدَمُ ما بلغنا من كُتُبِ ، فيستعرضه ويرى أنه يتألَّف من ثلاثةِ أقسامٍ أوَّلُها في أسماءِ الحيواناتِ ، وثانيها في الأسماءِ الدالَّةِ على جماعاتِ الحيواناتِ ، وثالثُها في أصواتِها ، ثُمَّ يَخْتَمُ حديثَه عن الكتابِ بقوله : «والغريبُ أنَّه لَمْ يتعرَّضْ للإنسانِ ، ولم يذكرْ ما يُطَلَقُ

(1) وهؤلاء الثمانيةُ هم : 1 - أبو زياد يزيدُ بن عبد الله الكلابيِّ . 2 - وأبو عبيدة مَعَمَرُ بن المثنى (ت209هـ) وفي مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد 26/ الجزء 2 ص 817) مقال للدكتور عبد العزيز المانع ينسب كتابَ أبي عبيدة هذا إلى عالمٍ آخر يسمِّيه الهذيليِّ . 3 - وأبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس (ت215هـ) . 4 - وابن السكيت يعقوبُ بن إسحاق (ت244هـ) . 5 - وأبو حاتم السجستاني سهل بن محمد (ت255هـ) . 6 - وأبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السريِّ (ت311هـ) . 7 - وأبو بكر الجعد محمد بن عثمان (ت320هـ) . 8 - وأبو الطيب الوشاء محمد ابن أحمد (ت325هـ) .

(2) ترجمة قُطْرُب في بغيَّة الوعاة 104 . وقد حَقَّق كتابه رودلف جاير ، ونشره في مجلة SBWA سنة 1888م 380/115 - 391 بعنوان (كتاب ما خالفَ فيه الإنسانُ البهيمةَ في أسماءِ الوحوشِ وصفاتها) . (والفقرة منقولةٌ من مقدِّمة الفرق ص 40) .

(3) ترجمة الأصمعيِّ في بغيَّة الوعاة 313 واسم كتابه كما وردَ في خزانة الأدب للبغدادى 428/3 هو (الفرق بين ما للإنسان والوحوش) . وذكر الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب في مقدِّمة الفرق 41 أنَّه منشورٌ في مجلة SBWA سنة 1876م 235/83 - 288 ، وأن ناشره هو D.H.Maller .

(4) ترجمة ثابت في بغيَّة الوعاة 210 . وذكر د . عبد التَّوَّاب في مقدِّمة الفرق ص 42 أنَّ الكتاب منشور في الرباط بالمغرب بعناية محمد الفاسيِّ سنة 1973 .

عليه من أسماء في الأحوال التي عالَجها على الرَّغم من تَصْرِيحه بذلك في عنوان الكتاب»⁽¹⁾.

وإذا استغرَب الدكتورُ حسينَ نصَّارَ ألاَّ يعرضُ قُطْرِبَ في كتابه للإنسان فإننا نستغرب كذلك ألاَّ يعرضَ الدكتورُ نصَّارَ نَفْسَهُ لابنِ فَارِسٍ. فقد سرَدَ في كتابه (دراسات لغوية) أسماءَ العُلَماء الذين صَنَّفوا في الفَرْقِ بين أسماء الإنسان وأسماء الحيوان في القرن الرابع الهجريِّ فقال: «وألَّفَ في الفروقِ من الرِّجال الذين غيَّبهم القرنُ الرابعُ أبو إسحاق إبراهيم بن السريِّ الزَّجَّاج (مات بين 310 و316هـ) وأبو الطَّيِّبِ محمَّد بن أحمد الوشَّاء (ت325هـ) وأبو بكر محمَّد بن عثمان الجَعْد تلميذ ابنِ كَيْسان المُتوفَّى (320هـ)، وابنُ جني (مات392هـ). ومعاصرُهُ أبو الجود القاسم بن محمَّد العَجَلاني»⁽²⁾ ولو تخيَّرَ الرجلُ المشاهير كالزَّجَّاج وابن جني لأغضينا عن إغفاله ابنَ فارس، غيرَ أنَّه ذكر من هُم دونه شُهْرَةً ومَنْزَلَةً في اللغة، فقال: «ولعلِّي لا أتجاوزُ الصَّوابَ حينَ أضيفُ إليهم أبا الفَضلِ محمَّد بنَ أبي غَسَّان البكري، وأحمدَ بنَ إبراهيم بنِ معلَّى»⁽³⁾.

وإذا لم يكنِ ابنُ فارس من الأَعْفَالِ فهل كان كتابُهُ الفرقُ من الكُتُب التي أغفلها من ترجموا له؟ لعلَّ أوَّلَ من نوَّه به ابنُ فارس نفسه فقد قال في نهاية كتابه تمام الفصيح: «فأمَّا الفَرْقُ فقد كُنْتُ أَلْفْتُ على اختصاري له كتابًا جامعًا» ثمَّ ذكره ياقوتٌ مصحَّفًا باسم (العرق)⁽⁴⁾، والصفديُّ غيرَ مصحَّفٍ باسم (الفرق) 279/7، ومن المُحدِّثين الذين ذكروه المحقِّقُ عبدُ السلام هارون وزهير عبد المحسن سلطان، فمن حقِّ الكتاب أن يأخذ مكانه بين أمثاله من كتب الفرق.

غير أنَّ ابنَ فارس لم يُشرِ إلى أيِّ عالم من هؤلاء العلماء، ولم يربط كتابه

(1) دراسات لغوية ص 181.

(2) و(3) دراسات لغوية ص 184.

(4) مُعْجَم الأدياء 4/84.

بأيّ كتاب من كُتِبَهُمْ، ربطَهُ بكتابٍ لَيْسَ بينه وبين كتابه، إلاّ صِلَةً واهية، وهو فصيحٌ ثعلب، فقال: «هذا كتابٌ في الفرق بين الإنسان وغيره من الحيوان، في أشياء من الخلق والخلق، وهو بسط الباب الذي ختم به أبو العباس ثعلبٌ كتابه في كتاب الفصيح»⁽¹⁾. ومن يقرأ هذا الباب في فصيح ثعلبٍ لا يعلّقُ بأكثر من بضع وثلاثين كلمة، ثلثها في باب الشفة، وثلثها في الأظافر والشهوة، وثلثها أمشاجٌ من أبوابٍ متنافرة، ممّا يدلُّ على أنّ هذا الباب مُقَحَّمٌ في فصيح ثعلب، أو أنّه أبعاضٌ من أبوابٍ تقطعتُ الأسلاك التي تتظمُّها فانتشرت، وبقيت منها هذه الحَبَّاتُ المتناثرة في غير اتّساق.

وبعدَ أن بدأ ابنُ فارسٍ كتابه بمقدّمته القصيرة شرّع يسردُ أبوابَ الكتاب، فافتتح كتابه بباب الشفّة، وهو الباب الذي أغلّقه ثعلبٌ على فصيحته. قال ابنُ فارسٍ في هذا الباب «الشفة من الإنسان، والجميع: شفاه، قال بشر»⁽²⁾:

يُفَلِّجَنَّ الشَّفَاهَ عَنِ أَقْحَوَانٍ جَلَاهُ غِبَّ سَارِيَةٍ قَطَارٌ
وهو من الإبل المِشْفَرُّ، ومن ذواتِ الحافر الجَحْفَلَةُ ومن ذواتِ الظِّلْفِ
المِقَمَّة، ومن الطائر غير الجارح المِنْقَارُ، ومن الجارح المِئْسَرُ، ومن الذُّبابِ
الدَّقْطُ⁽³⁾. فإذا أتَمَّ الرجلُ الحديثَ عن الشفّة ارتقى الرأسَ إلى الشَّعْرِ، فذكر
أسماءه وصفاته، وكثرتَه وقلَّتَه، ثم هبط من الرأسِ إلى الوجنة والعين والأنفِ
والفم، فسردَ أسماءها وصفاتها عند الإنسان والحيوان، ثم انحدرَ إلى العنقِ
والصدرِ فالأمعاء، فالأيدي، فالأرجل. فإذا بلغَ سوءةَ الإنسان أوجَزَ، وعددَ ما
للرجل وما لِلْمَرَأَةِ في أبواب بلا عُنوانات، وعطفَ عَلَيْهَا بابَ الجلد مسمّى

(1) الفرق لابن فارس ص 51.

(2) البيت لبشر بن أبي خازم. يفلّجن: يفتحن، وغب سارية: بعد سحابة أي مطر والقطارح: قَطَر
أي: مطر/ديوان بشر 63.

(3) الفرق لابن فارس ص 51.

باسمِهِ، ثم تحدّث عن اللعاب وما يخرج من جسم الإنسان مُعْفِلاً عنواناتِ الأبوابِ كَرَّةً أُخْرَى، وهكذا تتعاقبُ الأبوابُ مُستوفيةً الأصواتِ وصفاتِها، والشَّهْوَةَ، والحملَ، والولادةَ، والأولادَ، وصغارَ الحيوانِ، والسَّمْنَ، والهَزَالَ، وأسماءَ الجماعاتِ والقوافلِ، ويجعل خاتمةَ الكتابِ الفروقَ بَيْنَ الآجَامِ، وهو البابُ الوحيدُ المُخَصَّصُ للنباتِ.

مجموع الألفاظِ الواردةِ في الكتابِ (900) كلمة موزّعة على خمسينَ باباً تقصُرُ أو تطولُ. فأقصرُها بابُ الوَجْنَةِ، وبابُ الفمِ، وبابُ العرقِ، إذ يضمُّ كلُّ منها أربعَ كلماتٍ، وأطولُها بابُ الأصواتِ، إذ يشتمل على (88) كلمة، على أن الكتابَ لا يبرأ من تكرارٍ، فقد ذكرَ في بابِ القَدَمِ ألفاظاً وردت في باب الأيدي والأرجل.

طريقةُ ابنِ فارسِ في عَرْضِ الألفاظِ بسيطةٌ واضحةٌ، وهي أن يذكُرَ عَضُواً من أعضاء جسم الإنسان، ثم يُتبعُه بما يقابله في أصناف الحيوانِ، يقول في باب الأنفِ: «وفي الوجه الأنفُ، وهو من الإنسان العَرْنِينُ، ومن ذي الحافر المَرْسِنُ، ومن ذي الخفِّ الخَطْمُ والخرطوم، ومن ذي الظلفِ الفِئْطِيسَةُ، وهي كذلك من الخنزيرِ. ومقدّمُ أنفِ الكلبِ القَبْبِيعَةُ، وهي من الطائرِ القِرْطَمَةُ»⁽¹⁾.

ولم يكن يَشْفَعُ الشرحَ اللغويَّ السريعَ بشواهدٍ إلا في مواضع قليلةٍ، إذ لم تزد شواهدُ الكتابِ كلّه على أحدَ عشرَ بيتاً وثلاثة أمثال. وليس الزهدُ بالشواهدِ المظهِرَ الوحيدَ من مظاهر السُرْعَةِ في العَرْضِ، ففي الكتابِ أحياناً آراءٌ مُرتَجَلَةٌ، يُفضي التسرّع في عَرْضِها إلى الخطأ، من ذلك قوله: «ويقال: صَوْمُ النَّعَامِ بلا فِعْلٍ»⁽²⁾ وقد دَحَضَ محقِّقُ الكتابِ هذا القولَ بالعودة إلى كتابي الأَصْمَعِيِّ وثابت

(1) المصدر السابق ص 55 - 56.

(2) المصدر السابق: ص 69.

فوجد فيهما: «وقد صام النَّعَامُ يَصُومُ صَوْمًا»⁽¹⁾ ووجدت في اللسان: «وصام النعام: إذا رمى بذرقه، وهو صَوْمُهُ. المحكم: صام النعام صَوْمًا: ألقى ما في بطنه»⁽²⁾.

وكما أَفْضَى التَّسْرُعُ بابنِ فارس إلى إنكار ما في المُعْجَمَاتِ، فقد أَفْضَى به إلى تفسير ألفاظٍ على نحوٍ مخالفٍ لما في المعجمات الأخرى، من ذلك قوله: «وَوَحَّوْحَ البَطُّ»⁽³⁾. جاء في تاج العروس [وَوَحَّوْحَ]: «الْوَحَّوْحَةُ: صوتٌ معه بَحْحُحٌ، والْوَحَّوْحَةُ: التَّفْحُحُ في اليد من شِدَّةِ البَرْدِ... وَوَحَّوْحَ الثَّوْرُ: صَوْتٌ». وجاء في لسان العرب [ووحح]: «الْوَحَّوْحَةُ: الصَّوْتُ من الحَلْقِ... وَوَحَّوْحَ الرَّجُلُ من البَرْدِ إذا رَدَّدَ نَفْسَهُ في حَلْقِهِ حتى تسمع له صوتًا» فالْوَحَّوْحَةُ: صوتٌ من الأصوات لكَتَنَ لغير البَطِّ. أمَّا صوتُ البَطِّ فهو: «البَطْبَطَةُ»، كما ذكر الثعالبي⁽⁴⁾، أو الطنين، كما ذكر ابن قتيبة⁽⁵⁾. جاء في اللسان [بطط]: «والبَطْبَطَةُ: صوتُ البَطِّ» وجاء فيه أيضًا [طتن]: «والبَطَّةُ تَطْنُ إذا صَوَّتَتْ». ولا يُعْنِيهِ من تَبَعَةِ التَّفْرُدِ بالرأي أو المخالفة أنه متقدِّمٌ وأنَّ أصحابَ المُعْجَمَاتِ الأخرى متأخرون.

ما أخذناه على ابنِ فارس لا يَعْنِي الارتيابَ فيما يُنْكَرُ وَيُثْبِتُ، فقد كان الرجل من أَحْرَصِ العلماءِ على الدقَّةِ، ومن أشدِّهم تَحَرُّجًا فيما يُنْقَلُ. ومن تَحَرَّجِه التَّبَرُّؤُ مِمَّا أثبتَه غيرُه اعتمادًا على شواهدٍ مضعوفةٍ، لا يُعْرِفُ قائلوها. قال: «وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ الهَدَبَسَ من البَيْرِ»⁽⁶⁾ الذَّكْرُ. وأنشدوا:

(1) المصدر السابق ص 69 الحاشية 6.

(2) لسان العرب: [صوم].

(3) الفرق لابن فارس ص 72.

(4) فقه اللغة للثعالبي ص 221.

(5) أدب الكاتب لابن قتيبة ص 136.

(6) البَيْرُ كما جاء في التاج بَيْرٌ: «هو ضرب من السباع. وفي الصحاح هو الفُرَّانق الذي يعادي الأسد... ولعلَّه في الزمن الأول أعجميٌّ معربٌ».

وَلَقَدْ رَأَيْتُ هَدَبَسًا وَفَزَارَةً
وَالْفِرْزُ يُتْبَعُ فِرْزَهُ كَالضَّيُونِ
وَأَنَا أَبْرَأُ مِنْ عُهُدَةِ هَذَا»⁽¹⁾.

وَيَحْسُنُ بِنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى أَنْ عِنَايَةَ الْعَرَبِ بِالْفَرْقِ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْأَعْضَاءِ، بَلْ جَاوَزَتْهَا إِلَى التَّأْلِيفِ فِي أُمُورٍ أُخْرَى كَالْفَرْقِ بَيْنَ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ. كَمَا فَعَلَ أَبُو هَلَالِ الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ⁽²⁾ (ت 395هـ) فِي كِتَابِهِ الْفَرْقُ اللَّغْوِيَّةُ، إِذْ ذَكَرَ مَا بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ أَوْ الْمُتَقَارِبَةِ مِنْ فَرْقٍ دَقِيقَةٍ فِي الْمَعْنَى، كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَابَةِ وَالْقَبُولِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْحَتْمِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْإِلْزَامِ. وَمَوْضُوعُ الْكِتَابِ بَعِيدٌ عَمَّا فِي كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ، فَهُوَ مَعْنِيٌّ بِالْمَعْنَى الْمَجْرَدَةِ، وَكِتَابُ ابْنِ فَارِسٍ مَعْنِيٌّ بِالْأَعْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ الْمَحْسُوسَةِ.

66 - الفرق بين الإنسان وغيره من الحيوان في أشياء من الخلق والخلق:

ذَكَرَ مُحَقِّقُ الْمُجْمَلِ هَذَا الْكِتَابَ بَيْنَ آثَارِ ابْنِ فَارِسٍ، فَقَالَ فِي الْمَقْدَمَةِ 27: «توجد منه نسخة في أسعد أفندي تحت رقم 2/3144 وأخرى في لاله لي تحت رقم 2/3580. ولما كان الدكتور رَمَضَانُ عَبْدَ التَّوَابِ قد نَشَرَ كِتَابَ الْفَرْقِ عَنْ نَسْخَةِ لَالِهَ لِي، فَإِنَّا نَزَعْنَا أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى نَسْخَةِ أُسْعَدِ أَفْنَدِي، فَانْتَفَى بِنَشْرِ كِتَابِهِ اعْتِمَادًا عَلَى نَسْخَةِ وَاحِدَةٍ، كَمَا نَزَعْنَا أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ الَّذِي

(1) الفرق لابن فارس ص 95. ذكر البيت في اللسان والتاج فزر. جاء في التاج: «قال أبو عمر: وسألت ثعلباً عن البيت فلم يعرفه».

(2) ترجمة العسكري في البلغة 62 وكتابه طبعان الأولى نشرت في القاهرة سنة 1353هـ. بعنوان (الفرق اللغوية) بعناية حسام الدين القدسي. والثانية بعنوان (الفرق في اللغة) كتب على غلافها: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ونشرت في بيروت سنة 1980م.

تفرّدت مقدّمة المجمل بنشر عنوانه على النحو المذكور هو كتاب الفرق نفسه زيد في عنوانه ما يوضّح مضمونه .

67 - الفريدة والخريدة :

تفرّد السبكيّ في طبقات الشافعية الكبرى 5/ 287 بذكر هذا الكتاب بين آثار ابن فارس ، وعن السبكيّ نقل الباحثون المُحدّثون ، فذكره عبد السلام محمّد هارون في مقدمة المقاييس 33 والدكتور رمضان عبد التواب في مقدّمة الفرق 1/ 27 وزهير عبد المحسن سلطان في مقدّمة المجمل 27. ومن كتاب الفريدة والخريدة اقتبس السبكيّ نصّاً في تجريح أبي حيان التوحيديّ أوّله : «كان أبو حيان كذاباً قليل الدين والورع عن القذف والمجاهرة بالبهتان . . .»⁽¹⁾.

68 - الفصيح :

قال ياقوت في مُعْجَم الأدياء 4/ 82 وهو يتحدّث عن وفاة ابن فارس : «وجدت خط كفه على كتاب (الفصيح) تصنيفه ، وقد كتبه في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة» والصواب أنّه تمامُ الفصيح ، وقد صحّح عنوان الكتاب عبد السلام محمد هارون في مقدّمة المقاييس 33 .

69 - فضل الصلّاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم :

ذكره كَشْفُ الظنون 1279 وهدية العارفين 1/ 68 وعنه نقلت مقدّمة الفرق 34. وقد يكون هذا الكتاب كتاب (الصلّاة على النبيّ ﷺ) الذي ذكرناه قَبْلُ .

(1) ناقشنا في حديثنا عن خُلُقِ ابن فارس هذا القول المنسوب إلى ابن فارس ، وذكرنا ما يكنف هذه النسبة من ضعف وشك . انظر ص : 106 - 109 من هذا الكتاب .

70 – الفوائد

ذكره ياقوت الحَمَوِيُّ في معجم الأدياء 15/3. لم يذكره في ترجمة ابن فارس بل في ترجمة أبي سعيد أحمد بن أبي خالد الضرير، فقال: «رأيتُ في فوائد أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي صاحب كتاب المجمل ما صورته...» وذكره الدكتور رمضان عبد التّوّاب في مقدمة الفرق 34.

وجاء في مقدّمة المُجْمَل 29: «ذكره عبدُ الكريم بنُ محمّد السمعاني في كتابه (التحبير في المعجم الكبير) وقد ذكر الأستاذ هلال ناجي لابن فارس كتاباً سمّاه (الفوائد) معتمداً – فيما أظنُّ – على ما ورد في معجم الأدياء في أثناء ترجمته لأبي سعيد أحمد بن خالد الضرير، وهو قوله: رأيتُ في فوائد أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي صاحب كتاب المجمل» لكنَّ محقّقَ المجمل حاول أن يهوّن شأنَ (الفوائد) فقال: «ونحن لا نراه كتاباً، لأنَّ لكلَّ عالم فوائد يدونها في أثناء قراءته ويرجع إليها إذا احتاج إلى شيء ما». نقول: ما يمنع ابن فارس أن يضمّ فوائده تلك بعضها إلى بعض في كتاب؟»

71 – قصص النهار وسمر الليل

ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 267/2 وقال: «إنّه مخطوط في مجموع بمكتبة لبيغ 780 رقم 4. ومنه قصيدة الأعشى في النبي ﷺ التي نشرها توربيكه في مجلة أبحاث شرقية». وعن بروكلمان نقل الدكتور رمضان عبد التّوّاب في مقدّمة الفرق 34 وعبد السلام محمّد هرون في مقدّمة المقاييس 34 لكنّه صحّف الرقم إلى 870.

72 – كفاية المتعلّمين في اختلاف النحويين

من كتُب التراجم التي ذكرته مُعجم الأدياء لياقوت 85/4 والوافي بالوفيات

للمفدي 278 / 7 وبغية الوعاة للسيوطي 352 / 1 وطبقات المفسرين للداودي 1 / 60 ومفتاح السعادة 110 / 1، وذكر مُصَحِّحًا إلى (في أخلاق النحويين) في هديّة العارفين 69 / 1 وإلى (اختلاف النحاة) في كشف الظنون 33 وذكرَ باسمه الصحيح في مقدّمة المقاييس 34 ومقدّمة الفرق 34 ومقدّمة المجمل 27.

73 – كتابُ اللامات

أدركَ المشتغلونَ باللّغة والنحو شأنَ الحروفِ والأدواتِ في اللّغة العربيّة، ووقفوا على أثرها البالغ في رَبْطِ الكلامِ بَعْضِهِ ببَعْضٍ، وفي توجيهِ المعاني وتحديدِها، ففَطِفُوا يُؤَلِّقُونَهَا حَظًّا غيرَ يسيرٍ من عنايةِهم في الدّرسِ والتأليفِ، وكتبوا فيها رسائلَ وكتبًا، يتّسع بعضها حتى يَضُمَّ الحروفَ كلّها أو جُلّها، ويضيقُ بعضها حتى يقتصرَ على حرفٍ واحدٍ، أو زُمرةٍ من الحروفِ المتشابهة.

فمن النمطِ الأوّل كتاب (الأزْهية في علم الحروف) لِعليّ بن محمّد النحويّ الهرويّ⁽¹⁾ (ت 415هـ)، وكتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاريّ⁽²⁾ (761هـ)، وهو أوسعُ الكُتب في بابِهِ، وأجمعها لمعاني الحروفِ والأدواتِ وأحفلها بوجوه الإعراب.

ومن النّمَطِ الثاني كتابُ (الألفِ واللام)⁽³⁾ لأبي عثمان بكر بن محمّد المازنيّ (ت 249هـ)، و(كتاب اللامات) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي⁽⁴⁾ (337هـ)، وكتاب (ألفات القطع والوصل)⁽⁵⁾ لأبي سعيد حسن بن

(1) للهرويّ ترجمة موجزة في معجم الأدياء 14 / 248.

(2) ترجمة ابن هشام في البُغية 293.

(3) ذكره ياقوت في مُعْجَم الأدياء 7 / 122 وترجمة المازنيّ في البغية 202.

(4) ترجمة الزجاجي في البُغية 297.

(5) كشف الظنون 1 / 150.

عبدالله السيرافيّ النحويّ (368هـ)، و(كتاب اللامات)⁽¹⁾ و(مقالة كلاً وما جاء منها في كتاب⁽²⁾ (الله) لأبي الحسين أحمد بن فارس (395هـ)، وكتاب (الحروف المدغمة)⁽³⁾، و(شرح كلاً وبلى ونعم)⁽⁴⁾ لأبي محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش القيسيّ (437هـ)، وكتاب (المجلى في استيعاب⁽⁵⁾ وجوه كلاً) لأبي الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (646هـ).

واستقصاء الكتب والرسائل التي أدارها مؤلفوها حول حرف واحد مطلبٌ عسير لكثرة هذه المؤلفات وضياع كثيرٍ منها. فقد ألفت التُّحاة وعلماء اللغة في الألفات، واللامات، والهاءات، والياءات، غير أنّ ما نقلته كتب التراجم من أسماء هذه الكتب يدلُّ على منزلة اللام في العربيّة، وعلى غزارة ما استفرغ هذا الحرف من مدار المؤلفين. ذكر ابن النديم في (الفهرست) أربعة كتب عن اللامات في القرآن الكريم ألفها داود بن أبي طيبة، ومحمد بن سعيد، وابن الأثباريّ، والأحفش. وينضوي (كتاب اللامات) لابن فارس تحت لواء هذا الضرب من التأليف، فقد جاء في خطبة الكتاب «قال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أدام الله سعادته: سألت سائل عن اللامات التي جاءت في كتاب الله تعالى: عن المفتوح منها والمكسور»⁽⁶⁾ ثم مضى ابن فارس يتحدث عن لامات القرآن الكريم ويشفع كلامه بآيات منه.

ومن المؤلفين من أثر الشُّمول فتحدّث عن اللامات في كتاب الله وفي

(1) حقّق اللامات د. شاكر الفحام.

(2) حقّق رسالة كلاً الأستاذ عبد العزيز الميمنيّ ونشرها في مجموع عنوانه ثلاث رسائل.

(3) انظر كشف الظنون 1/662.

(4) حقّق الرسالة د. أحمد حسن فرحات وترجمة مكّي في البغية 396 - 397.

(5) سمّاه كشف الظنون (المجلّى) بالحاء المهملة 2/1617 وهو في معجم الأدباء (المجلّى) بالجيم.

وانظر ترجمة القفطيّ في سير أعلام النبلاء 23/227.

(6) كتاب اللامات ص 15.

غيره من كلام العرب فجاء تأليفه أعم وأتم وأوفر حظاً من الأقسام والشواهد، ككتاب اللامات للزجاجي وكتايب أبي زيد الأنصاري، وأبي الحسن محمد إبراهيم بن كيسان اللذين يقول فيهما الدكتور شاكر الفحام: «نرجح أن يكون الكتابان الآخران على غراره (غرار كتاب الزجاجي) إذ وردا مُطْلَقَيْنِ غَيْرِ مَقْيَدَيْنِ، وهذا ترجيح لا نملك القطع به إلا بدليل»⁽¹⁾.

مهما يكن أمر هذه الكتب فكتاب اللامات لابن فارس خاص باللامات في كتاب الله تعالى، فما هذا الكتاب؟ ومن الذين عنوا بإخراجه محققاً؟ وما منزلته بين أضرابه من الكتب التي نهجت منهجه؟ متن الكتاب كله يقع في اثنتي عشرة صفحة، والمتن والدراسة في الطبعة التي حققها الدكتور شاكر الفحام يقعان في خمس وأربعين صفحة. فهو إذن رسالة صغيرة من الرسائل الكثيرة التي عرف بها ابن فارس. والمخطوطة التي طبع منها الكتاب هي «النسخة اليتيمة التي بقيت على وجه الدهر، تقلبت بها الأيام، وتداولتها الأيدي... ثم استقرت بها الحال وفقاً بالمدرسة الضيائية القائمة بسفح قاسيون شرقي الجامع المظفري»⁽²⁾ ثم انتقل الكتاب إلى المدرسة العمرية القائمة بالصالحية فأقام فيها حتى 1298هـ قبل أن ينتهي به المطاف إلى الظاهرية. «وسلم كتاب اللامات فيما سلم من كتب العمرية، ونعم بالأمن في جوار الملك الظاهر، تحنو عليه فبته الشهيرة التي حمت البقية الباقية من تراث الأجداد، وماثرهم في دمشق»⁽³⁾.

وفي مطلع القرن العشرين قيض الله لهذا الكتاب من ألقى عنه تفته إذ أشار إليه حبيب الزيات في حديثه عن المجاميع في المجموع ذي الرقم 71⁽⁴⁾، فكانت

(1) المصدر السابق ص 5.

(2) المصدر السابق ص 2.

(3) المصدر السابق ص 2.

(4) خزائن الكتب في دمشق وضواحيها: 33.

إشارتهُ باعثًا للمستشرق برغشتراسر على تصويره ونشره في مجلة إسلاميكا الصادرة في ليزينغ «فصدر في المجلد الأول منها عام 1925م وشغل الصفحات 81 – 88»⁽¹⁾ ثم نظر الدكتور شاكر في الكتاب المطبوع، وعارضه على الأصل المخطوط، فأحسّ داعيًا ملحًا يهيب به لإعادة نشر الكتاب بعد تجديد التحقيق، وتكملة النصّ المحقق بمقدمة ضافية، درس فيها تاريخ المخطوطة، وحياة ابن فارس وشيوخه، وفهرس الكتاب، وخرّج شواهد، وكلّ غايته «أن يبرز الكتاب محققًا، قد خلص ممّا شاب الطبعة الأولى من خطأ وإن قلّ، وأن تتداوله جمهرة قراء العربية بعد أن ندر وجوده، فلا يظفر طالب بنسخة منه على طول البحث والتنقيب»⁽²⁾.

من يقارن هذا الكتيب بأمثاله من الكتب التي عُيِّت بدراسة الحروف كلّها، أو بالكتب التي عُيِّت بدراسة اللام وحدها تقتحمه عينه، إذ يجده أصغرّها جرّمًا، وأقلّها كلفًا بالإعراب، وأقربها إلى التصنيف الذي يمزج اللغة بالنحو، في سبيل تفسير القرآن الكريم. ولعلّ ابن فارس كان يقيس ما كتبه في هذا الباب إلى ما كتب غيره من النحاة فلا يستصغر كتابه، بل يدفع عنه النقد والذم بقوله في المقدمة: «أهل العربية مختلفون في عدد اللامات، فمنهم من كثر حتى بلغ بها ثلاثين وما زاد، ومنهم من يزعم أنّها بضع عشرة لأمًا، وذكر ناس أنّها ثمان... وأنا أفسرّها إن شاء الله. وربّما لبست بين المذهبين، لأنّ شغلي اليوم بغير هذا الجنس من العلم»⁽³⁾. فالرجل - وكلامه الدليل - لم يكن على نيّة التأليف في النحو، وإنما كان يجب عن سؤال سائل «عن اللامات التي جاءت في كتاب الله تعالى عن المفتوح منها والمكسور»⁽⁴⁾ فأجاب السائل مقتبسًا كلام

(1) كتاب اللامات: 3.

(2) اللامات 6.

(3) و(4) اللامات 15.

أبيه فارس: «فسمعتُ أبي فارسًا يقول: سمعتُ أبا عبد الله محمدَ بنَ سعدانِ النحويِّ يقول: اللاماتُ عشرٌ: خمسٌ منها مفتوحاتٌ، وخمسٌ مكسوراتٌ. وهذان القولان قريبان، ولعلَّ أصولها هذه، والزوائد عليها في مذهب مَنْ زاد راجعٌ عندَ التحقيق إليها»⁽¹⁾.

فإذا انتقل ابنُ فارس من الإجمال إلى التفصيل لم يلتزم العِدَّة التي أحصاها، وذكر خمسَ لاماتٍ مفتوحة، وسبعًا مكسورةً. فالمفتوحة هي الداخلةُ لمعنى التأكيد، نحو: ﴿وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁾، والتي تعقبُ (إنَّ) المشدَّدة، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَعْفَرَةٍ﴾⁽³⁾، والتي تعقبُ (إنَّ) الخفيفةَ نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لظَالِمِينَ﴾⁽⁴⁾، والتي تعقبُ القَسَمَ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾⁽⁵⁾ والتي تعقبُ الشرطَ نحو: ﴿وَلَيْنَ مَسْتَهْمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَوَيْلَنَا﴾⁽⁶⁾ وسبَعُ اللاماتِ المكسورة هي: لامٌ تخفُّضُ الاسمَ بعدها نحو: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾⁽⁷⁾ ولام كي نحو: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁸⁾، ولام العاقبة نحو: ﴿فَاللَّقَطَةُ ءَالَ فِرْعَوْنَ لَيَكُونَنَّ لَهُمْ عُدُوًّا وَحَرَانًا﴾⁽⁹⁾ واللام التي تكون بمعنى (أَنَّ) نحو: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾⁽¹⁰⁾، ولام الأمر نحو: ﴿لَيْسَتَازِنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽¹¹⁾، ولامٌ

(1) اللامات 15.

(2) سورة النحل، الآية: 30.

(3) سورة فصلت، الآية: 43.

(4) سورة الحجر، الآية: 78.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 57.

(6) سورة الأنبياء، الآية: 46.

(7) سورة المنافقون، الآية: 8.

(8) سورة البقرة، الآية: 143.

(9) سورة القصص، الآية: 8.

(10) سورة الصف، الآية: 8.

(11) سورة النور، الآية: 58.

تَعْتَبُ الْحُجُودَ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَعْرِفَ لَهْمٌ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾، وَلَا مَّ تَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾⁽²⁾.

يَسْتَطِيعُ الْقَارِئُ أَنْ يَجِدَ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ الْأَخِيرَةِ صُورَةً كَامِلَةً الْقِسْمَاتِ تَصَوُّرًا مَا فِي كِتَابِ اللَّامَاتِ، فَإِذَا قَرَأَ مَتْنَ الْكِتَابِ كُلَّهُ أَضَافَ إِلَى هَذِهِ الْخِلَاصَةِ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ آيَةً وَسَبْعَةَ آيَاتٍ اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُؤَلِّفُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّامَاتِ، وَمِنَاقِشَاتٍ يُعَوِّزُهَا الْعُمُقُ، يَعْزِضُ فِيهَا آرَاءَ غَيْرِهِ مِنَ النَّحَاتِ. فَيَعْزُوهَا إِلَى أَصْحَابِهَا أحيانًا، وَيُعْفِلُ أَصْحَابَهَا أحيانًا أُخْرَى، كَأَنْ يَقُولَ: وَزَعَمَ نَاسٌ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالَ قَوْمٌ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ. وَهَذَا الْإِغْفَالُ يَشْمَلُ أَصْحَابَ الْآيَاتِ السَّبْعَةِ، فَالْمُؤَلِّفُ لَمْ يَنْسَبْ بَيْتًا وَاحِدًا مِنْهَا إِلَى صَاحِبِهِ.

لَوْ قَسْنَا لَامَاتِ ابْنِ فَارِسٍ بِلَامَاتِ مَنْ سَبَقَهُ، وَلَامَاتِ مَنْ لَحِقَهُ، لَقَصَّرَتْ عَمَّا ذَكَرَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمَتَأَخِّرُونَ. فَالزَّجَاجِيُّ الْمَتَوَفَّى (عَامَ 337هـ) أَحْصَى لِلَّامِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ضَرْبًا شَفَعَ أَكْثَرَهَا بِشَوَاهِدٍ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ. وَابْنُ هِشَامِ الْمَتَوَفَّى (سَنَةَ 761هـ) أَحْصَى لِلَّامِ الْجَارَةَ وَحَدَهَا اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ضَرْبًا، وَالْهَرَوِيُّ الْمَتَوَفَّى (سَنَةَ 415هـ) تَبَعَ الظُّرُوفَ وَحُرُوفَ الْجَزْرِ الَّتِي تَقَعُ اللَّامُ فِي مَوَاقِعِهَا فَوَجَدَهَا سِتَّةً وَهِيَ: (إِلَى، وَعَلَى، وَمِنْ وَمَعَ، وَفِي، وَبَعْدُ)⁽³⁾. وَقَدْ يَجِدُ الدَّارِسُ لِابْنِ فَارِسٍ عُدْرًا فِي قَوْلِهِ آخِرَ الرِّسَالَةِ: «فَهَذَا مَا حَضَرَ فِي هَذَا الْبَابِ،

(1) سورة النساء، الآية: 137.

(2) سورة قريش، الآية: 1.

(3) وَأَمْثَلُهَا مُقْتَبَسَةٌ مِنَ الْأُزْهِيَّةِ لِلْهَرَوِيِّ ص: 298 - 300 تَكُونُ اللَّامُ مَكَانَ إِلَى نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ آلِ عِمْرَانَ: 193، وَتَكُونُ مَكَانَ (عَلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجُزُّونَ لِأَذْقَانِ سُجْدًا﴾ الْإِسْرَاءِ: 107، وَتَكُونُ مَكَانَ (مِنْ) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: سَمِعْتُ لَزِيدَ صَبَاحًا، وَتَكُونُ مَكَانَ (مَعَ) كَقَوْلِ مَتَمِّ بْنِ نُؤَيْرَةَ:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا كَأَ لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا وَتَكُونُ مَكَانَ (فِي) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الْأَنْبِيَاءِ: 47، وَتَكُونُ مَكَانَ (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ الْإِسْرَاءِ: 78.

وإنما تحررنا ذكر اللامات التي جاءت في كتاب الله تعالى، لأن السائل عنها سأل⁽¹⁾ غير أن المقايسة بينه وبين الزجاجي ترد العذر، وتثبت التقصير. فقد ذكر الزجاجي بضعة أضرب لم يذكرها ابن فارس وكل ضرب منها مشفوع بأية كريمة، ومن هذه الأضرب لأم الاستحقاق، ولام المضمر، ولام التبيين، ولام إيضاح المفعول لأجله، واللام التي بمعنى إلى، واللام التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها⁽²⁾.

وضيق الكتاب ضيق على ابن فارس نطاق الجدال عصب النحو وروجه، فكان إذا ذكر ضرباً من ضروب اللام شفعه بالآية أو بالآيات الموضحة، فإذا عرض له رأي مخالف اقتصر على رواية هذا الرأي بأسلوب التمرير كأن يقول: وزعم آخرون، ولا يسمي الزاعمين. فإن أدار حول قضية من قضايا النحو جلاً سريعاً أسلم الكوفيين الزمام، فيدرك القارئ أنه إلى أهل الكوفة أميل، وبنحوهم الصق. ويبدو هذا الميل واضحاً في مناقشة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾⁽³⁾ فقد قال: «ومن قرأ: (وإن كلاً) بتخفيف (إن) فقال علماءنا: ينصب ﴿كلاً﴾ بقوله ﴿ليوفيتهم﴾ كأنه قال: ليوفين كلاً أعمالهم. وأهل البصرة يقولون: إنما نصبت ﴿كلاً﴾ لدخول (إن)، وهي (إن) خففت ومعناها التثقل، وأعملت كما أعملت إن الثقلة»⁽⁴⁾. فقوله (علمائنا) يعني علماء الكوفة، والدليل على ذلك أنه جاء برأي آخر يخالف هذا الرأي عزاه إلى

(1) اللامات 26.

(2) فيما يلي الآيات التي توضح هذه الأضرب مقتبسة من لامات الزجاجي: لام الاستحقاق نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة: 1، لام المضمر نحو: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ عَزِيزٌ مِّمَّنْ﴾ الانشقاق: 25، لام التبيين نحو: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ الملك: 11، ولام إيضاح المفعول لأجله نحو: ﴿وَأَمْرًا لِلنَّبِيِّ لِيُرَى الْأَعْيُنَ﴾ الأنعام: 71. اللام التي بمعنى إلى نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ آل عمران: 193. اللام الموصلة نحو: ﴿أَشْكُرُ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان: 14.

(3) سورة هود، الآية: 111.

(4) اللامات 21.

أهل البصرة. ورأي سيبويه⁽¹⁾ في هذه الآية وأمثالها معروف مشهور. ويبدو ميله إلى الكوفيين في مظاهرة الفراء، وإعجابه بآرائه واقتباسه منها. قال ابن فارس في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽²⁾: «حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان. حدثنا محمد بن فرح عن سلمة عن الفراء في قوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾: عجب الله تعالى نبيه عليه السلام فقال: اعجب يا محمد لنعيم الله على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، ولا تتشاعلن بذلك عن أتباعك، وعن الإيمان بالله تعالى، ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾⁽³⁾ ولو أنصف ابن فارس لجاه بالأوجه الأخرى، ولعل أقربها إلى الوضوح وسهولة المأخذ رأي الخليل، فالخليل يعلق اللام بقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ ويجعلها بمعنى التعليل لا بمعنى التعجب⁽⁴⁾. لكن الرجل نزع إلى مظاهرة الفراء على ما في رأيه من تأويل وتقدير، وأعقل الأوجه الأخرى.

وقد يظاهر ابن فارس نحاة الكوفة مظاهرة غير صريحة، فيذكر آراءهم ويُسقط أسماءهم. ففي مناقشة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾⁽⁵⁾ يقول: وذكر بعض أهل العربية أن العرب تجعل (إن) في معنى (ما) للتثني، فيقولون: إن كنت قائماً، يُريدون: ما كنت قائماً. فأرادوا الإيجاب بأن تركوا معنى التثني وجعلوا في خبرها اللام ليدلوا بذلك على أنهم لا يُريدون الجحد، ويقولون: إن كنت لائقاً. فخرج الكلام من معنى الجحد إلى معنى الإثبات،

(1) قال سيبويه في هذه الآية 1/ 283: «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِفَ من نفسه شيء لم يُعَيَّرْ عمله كما لم يغير عمل (لم يك) و(لم أبل) حين حُذِفَ».

(2) سورة قريش، الآية: 1.

(3) اللامات 25.

(4) جاء في كتاب سيبويه 1/ 464: ونظيرها ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ لأنه إنما هو: لذلك فلْيَعْبُدُوا فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل.

(5) سورة الأعراف، الآية: 102.

وهذا قولٌ حَسَنٌ⁽¹⁾ وهذا الرأي الذي عَرَضَهُ ابنُ فارسٍ واستحسنه رأيٌ ثعلب⁽²⁾، وثعلبٌ رأسٌ من رؤوسِ التَّحْوِ في الكوفةِ .

74 – الليل والنهار

ذُكِرَ هذا الكتابُ بينَ آثارِ ابنِ فارسٍ في كتبٍ كثيرةٍ منها مُعْجَمُ الأدباءِ 4/ 84 وبيغية الوعاة 1/ 352 وطبقاتُ المفسرين للسيوطي 4 والوافي بالوفيات 7/ 278 وطبقات المفسرين للداودي 1/ 60 وجاء في مقدّمة الفرق 34 أنّه ذكر في طبقات ابن قاضي شهبة 1/ 231 . وجاء في مقدّمة المجمل 27 «وقد ذَكَرَ بروكلمان وجودَ نَسْخَةٍ مَحْطُوطَةٍ من الكتابِ بعنوانِ (قصص النهار وسمر الليل) ومنه قصيدةُ الأَعْشى في النبيِّ ﷺ التي نشرها توربيكه». ويوحى هذا القولُ أنّ كتابَ الليل والنهار وكتابَ قصص النهار وسمر الليل كتابٌ واحدٌ . وما نظنُّهُما كذلك .

فالليل والنهار – كما سيظهرُ من المختاراتِ التي نَقَلَهَا السيوطيُّ – رسالةٌ قصيرةٌ تقارنُ الليلَ بالنهارِ مقارنةً أساسها الأوَّلُ أيُّ الذِّكْرِ الحكيمِ وأحكامِ الشريعةِ الإسلاميَّةِ، وغايَتُها الوقوفُ على فضائلِ كلِّ منهما . وقصصُ النهارِ وسمر الليل – كما يُخَيَّلُ إلينا – معنيٌّ بجمعِ الأخبارِ والأشعارِ الجيدةِ، يدلُّنا على ذلكِ اشتمالُ الكتابِ على قصيدةِ الأَعْشى في مدحِ الرسولِ عليه السلامِ .

ولعلَّ أقربَ السُّبُلِ إلى الوقوفِ على مَوْضُوعِ (الليل والنهار) أنْ نَنقُلَ ما اختارَ السيوطيُّ من هذا الكتابِ في كتابهِ الحاوي للفتاوي 2/ 533 – 535 .

قال السيوطيُّ: «قد وَقَفْتُ على تأليفِ في التفضيلِ بينَ الليلِ والنَّهارِ لأبي

(1) اللامات 18 .

(2) انظر مجالس ثعلب : 132 .

الحسين بن فارس اللغويّ صاحبِ المعجم . فذكر فيه وجوهاً في تفضيل هذا ،
ووجوهاً في تفضيل هذا .

مِمَّا ذَكَرَهُ فِي تَفْضِيلِ اللَّيْلِ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِ سُورَةَ مُسَمَّاةً سُورَةَ اللَّيْلِ ، وَلَمْ
تَنْزَلْ فِي النَّهَارِ سُورَةٌ تُسَمَّى سُورَةَ النَّهَارِ . وَأَنَّ اللَّهَ قَدَّمَ ذِكْرَهُ عَلَى النَّهَارِ فِي أَكْثَرِ
الآيَاتِ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ (1) ، ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ ﴾ (2)
﴿ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ (3) ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ
عَلَيْكُمْ اللَّيْلَ سَرْمَدًا ﴾ (4) . وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ قَبْلَ النَّهَارِ ، وَأَنَّ لِيَالِي الشَّهْرِ سَابِقَةً عَلَى
أَيَّامِهِ . وَأَنَّ فِي اللَّيْلِ لَيْلَةٌ ﴿ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (5) ، وَلَيْسَ فِي الْأَيَّامِ مِثْلُهَا وَأَنَّ فِي
كُلِّ لَيْلَةٍ سَاعَةٌ إِجَابَةٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي النَّهَارِ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً . وَأَنَّ
النَّهَارَ فِيهِ أَوْقَاتٌ تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَقْتُ
كَرَاهِيَةٍ ، وَالصَّلَاةُ مِنْ أَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ . وَأَنَّ فِيهِ التَّهَجُّدَ وَالِاسْتِغْفَارَ بِالْأَسْحَارِ ،
وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَاسْتِغْفَارِهِ . وَأَنَّهُ أَصْحَحُ الذِّكْرِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنْ نَأْسَيْتَهُ
اللَّيْلَ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴾ (6) وَقَالَ : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَلْبُ نَائِتٍ إِذَا نَأَسَتْهُ
الْإِسْرَاءُ وَقَعَ بِاللَّيْلِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ (8) . وَقَالَ
تَعَالَى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ (9) وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ : فِي اللَّيْلِ تَنْقَطِعُ
الْأَشْغَالُ ، وَتَجَمُّ الْأُذْهَانُ ، وَيَصْحُ النَّظَرُ ، وَتُؤَلَّفُ الْحِكْمُ ، وَتَدْرُ الْخَوَاطِرُ ،

(1) سورة الليل، الآيات: 1 - 2 .

(2) سورة الإسراء، الآية: 12 .

(3) سورة يونس، الآية: 67 .

(4) سورة القصص، الآية: 71 .

(5) سورة القدر، الآية: 3 .

(6) سورة المزمل، الآية: 6 .

(7) سورة الزمر، الآية: 9 .

(8) سورة الإسراء، الآية: 1 .

(9) سورة الحجر، الآية: 65 .

ويَتَسَّعُ مجالُ القلبِ، ومؤلَّفو الكتبِ يختارونه على التَّهَارِ، لأنَّ القَلْبَ بالنَّهَارِ طائرٌ، وبالليلِ ساكنٌ، وكذلك مُدَبِّرُو الملكِ. وقديماً كان يقال: الليلُ نهارٌ الأريبِ. وقال القائلُ:

ولم أرَ مثلَ الليلةِ جُنَّةَ فاتِكِ إذا همَّ أمْضَى، أو غنيمَةَ ناسِكِ
وعارضه صاحبُ التَّهَارِ بأنَّ اللهَ قدَّم ذكْرَه في قوله: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا *
وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾⁽¹⁾، وبأنَّ التَّقْدِيمَ لا يَدُلُّ على الأفضليَّةِ، فقد قدَّم اللهُ المَوْتَ
على الحَيَاةِ، والجنَّ على الإنسِ، والأعمى والأصمَّ على البصيرِ والسميعِ في
قوله: ﴿خَلَقَ المَوْتَ والحَيَوَةَ﴾⁽²⁾ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الحِنَّ وَاللَّيْنَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽³⁾ ﴿مَثَلُ
الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصْمَرَ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾⁽⁴⁾، والمتأخَّرُ ممَّا ذُكِرَ أفضلُ من
المتقدِّم قطعاً وبأنَّ النورَ قبل الظلمة، قال تعالى: ﴿اللهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ
وَالأَرْضِ﴾⁽⁵⁾ وبأنَّ الناسَ والشعراءَ ما زالوا يذمُّون الليلَ ويشكونه، وكقولِ امرئِ
القيسِ:

ولَيْلٍ كَمَوْجِ البحرِ . . . الأبيات

وقد استعاذوا بالله من الأبهمين، ويقال الأعميين، السبيل والليل. وبالليل
تدبُّ الهوامُّ وتثور السباع، وتنشر اللصوص، وتشنُّ الغارات، وتترتَّبُ
المعاصي والفاحشات، ولذلك قيل: الليلُ أخفى للويلِ. وقد شبَّه اللهُ تعالى به
وجوهَ أعدائه، فقال: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمُ قَطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾⁽⁶⁾ وكان
الحسنُ يقول: ما خلقَ اللهُ خلقاً أشدَّ سواداً من الليلِ. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ شَرِّ

(1) سورة الشمس، الآيات: 3 - 4.

(2) سورة الملك، الآية: 2.

(3) سورة الذاريات، الآية: 56.

(4) سورة هود، الآية: 24.

(5) سورة النور، الآية: 35.

(6) سورة يونس، الآية: 27.

عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿١﴾. قيل: هو الليلُ إِذَا أَظْلَمَ. وتقول العربُ للمكثَار: حاطب الليل، لما يُخشى عليه فيه من نَهْشٍ أو تَنْهَشٍ. ونهى النبي ﷺ من جِدَادِ (٢) الليل وِصْرَامِ اللَّيْلِ، وأمر بغلقِ الأبوابِ وكفِّ الصبيان بالليل، وقال: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً». وافتخرت العربُ بالأيَّامِ دون الليالي، فقالوا: يوم ذي قار، ويوم كذا. والأسبوع أيامه مسمَّاةٌ دون الليالي، فإِذَا تذكر بالإضافة إلى الأَيَّامِ، فيقال: ليلة الأحد، وليلة كذا، وليس المضاف كالمضاف إليه. والأيام النبِيَّةُ أكثرُ من الليالي، كيومِ الجُمُعَةِ، ويومِ عَرَفَةَ، ويومِ عاشوراء، والأَيَّامِ المَعْلُومَاتِ والمعدودات. وليس في الليالي إِلاَّ ليلةُ القدر، وليلةُ نصفِ شعبان. وقال ﷺ: «اللهم باركْ لِأُمَّتِي في بَكوَرِهَا» (٣) ولم يَقُلْ ذلك في شيء من الليالي «انتهى ما ذكره السيوطيُّ في الحاوي للفتاوي 2/ 533 - 535».

ومن هذا القسم الذي نقله السيوطيُّ يَتَّضِحُ أَنَّ الكتابَ موازنةٌ بين الليل والنهارِ وَأَنَّ مادةَ الموازنةِ كتابُ الله، وحديثُ النبيِّ، والأقوالُ المأثورةُ، وما وَعَتَ حَافِظَةُ ابنِ فارسٍ من الثقافةِ العربيَّةِ.

75 - مأخذ العلم

جاء في مقدِّمة مقاييس اللغة لعبدِ السَّلامِ محمَّدُ هرون في حديثه عن هذا الكتابِ 34: «ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي المَجْمَعِ المُؤَسَّسِ ص 208 من مخطوطة دار الكتبِ المصريَّةِ، وذكره أيضًا حاجي خليفة في كَشْفِ الظنون».

(1) سورة الفلق، الآية: 3.

(2) نصُّ الحديث في الجامع الصغير 2/ 189 نُقِلًا عن البيهقي «نهى عن الجداد بالليل والحصاد بالليل» وجاء في السان (جدد) «نهى النبي ﷺ عن جِدَادِ اللَّيْلِ. الجدادُ صرَامُ النَّخْلِ، وهو قَطْعُ ثمرها». وخطفَةُ الشَّيْطَانِ استراقُ السَّمْعِ.

(3) نصُّ الحديث في الجامع الصغير 1/ 56 نُقِلًا عن ابن ماجه: «اللهم باركْ لِأُمَّتِي في بَكوَرِهَا يَوْمَ الخميس».

ويبدو أنَّ الكُتُب التي ذكرته نقلت عن ابن حَجَر، ومن هذه الكُتُب كشفُ الظنون 1574 وهدية العارفين 69/1 ومقدمة الفرق 35 ومقدمة المُجمل 28/1، وجعل إيضاح المكنون هذا الكتاب باباً من أبواب كتاب آخر لابن فارس وهو كتاب حلية الفقهاء، إذ جاء فيه / 431/1: «حلية الفقهاء، أوله باب القول في مأخذ العلم».

76 – ما جاء في أخلاق المؤمنين

ذكره جعفر بن محمد بن الحسن الطوسي في الفهرست 36. وجاء في مقدمة المجمل 27: «ذكر في فهرست الطوسي» كما جاء فيه أنه ورد ذكره «في معالم العلماء 17 وأعيان الشيعة 9/220».

77 – متخير الألفاظ

ورد ذكر هذا الكتاب في كثير من كتب التراجم كمُعجم الأدباء 84/4، ونزهة الألباء 392، والوافي بالوفيات 278/7، والبُلغة في تاريخ أئمة اللغة 28. ولم يذكر أحد من المؤلفين أنه قرأ الكتاب أو رآه، ممّا حدا بالأستاذ هلال ناجي إلى القول: «وكل الذين ترجموا لابن فارس كانوا يظنون أنه في عداد كتبه المفقودة⁽¹⁾. ثم وقع هلال ناجي نفسه على مخطوطتين له في العراق، فحقق الكتاب ونشره سنة 1970م.

يعدُّ (متخير الألفاظ) من مُعجمات المعاني، وأساس هذه المعجمات «جمع الألفاظ الخاصة بمعنى من المعاني في باب واحد»⁽²⁾ وتقسيم أبواب المُعجم وفق المعاني العامة كالشجاعة والجبن، والكرم، والبخل. ومن أبرز

(1) متخير الألفاظ لابن فارس تحقيق هلال ناجي ص16.

(2) المصدر السابق ص15.

مُعْجَمَاتِ المعاني التي ظهرت قبل كتاب ابن فارس: (الألفاظ) لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت⁽¹⁾ (ت244هـ) و(الألفاظ الكتابية) لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني⁽²⁾ (ت320هـ) و(جواهر الألفاظ) لأبي الفرج قدامة بن جعفر (ت337هـ)⁽³⁾ وكتبا ابن السكيت وقدامة أوسع من كتاب ابن فارس وأجمع لشوارد اللغة.

يَشْغَلُ مَتْنُ (متخيار الألفاظ) في الكتاب المطبوع مائتي صفحة، وتشغل المقدمة والفهارس مائة أخرى، وإذا كان كتاب الهمداني يعدل كتاب ابن فارس فكتبا ابن السكيت وقدامة يفوقانه في كثرة الألفاظ وتنوع الأبواب، فأبواب (الألفاظ) لابن السكيت (148) باباً، وأبواب (جواهر الألفاظ) لابن جعفر (372) باباً. أما أبواب (متخيار الألفاظ) فمائة وأربعة عشر باباً، أولها في الكلام والبلاغة، وآخرها باب ألفاظ مفردة مستحسنة، وبين الأول والأخير تتعاقب الأبواب ذاكراً جوانب الحياة المختلفة، فتتحدث عن الهدر واللحن والنميمة والدعابة، وتسرد الفضائل والردائل: من كرم وبخل وشجاعة وجبن، وجمال وقبح، وغنى وفقير، وإباء وانقياد، ومن الخلق ينتقل ابن فارس إلى الخلق فيذكر الضخامة والسمن، والأوجاع والمرض، ثم يرتد إلى الطباع كرهة أخرى، يتكلم عن الذكاء والشجاعة، وينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الأنواء كالمطر والرياح، والبرد والحر، والشمس والظل حتى يتم الكتاب.

إنَّ الأبوابَ في (متخيار الألفاظ) تطول أو تقصر، وتحفل بالشواهد أو تتجرد منها في غير نظام مطّرد، ولا قاعدة متبعة. فبعض الأبواب لا يزيد على

(1) ترجمة ابن السكيت في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 202 - 204.

(2) للهمداني ترجمة في معجم المؤلفين 5/163 - 164 وترجمة موجزة في الفهرست لابن النديم . 197

(3) لقدامة بن جعفر ترجمة في فهرست ابن النديم: 188.

بضع كلماتٍ كبابِ الظُّلْمَةِ⁽¹⁾ وبعض الأبواب يستغرقُ ثلاثينَ صفحةً كالبابِ الأخيرِ (بابُ ألفاظٍ مفردةٍ مستحسنة)⁽²⁾. وكما اختلفت الأبوابُ في الطُّولِ فقد اختلفت في طريقةِ العَرَضِ، إذ يُعَرَضُ بعضها الألفاظُ والجملُ بلا شرح، ويشفعُ بعضها اللفظُ بالشرح، والشرحُ بالشاهد، ومجموعُ شواهدِ الكتابِ (165) شاهداً من الشعرِ ومثلها من الأمثالِ وعشرونَ حديثاً شريفاً، وآيتانِ كريمتانِ، وَقَلَّمَا كان ابن فارس يعزو الألفاظَ والعباراتِ إلى رُواتها من العلماءِ الذين سبقوه أو أقرؤوه، كابن الأعرابيِّ وابن السكيتِ والأصمعيِّ والفراءِ، وشيخه عليّ بن إبراهيم القطانِ.

ولعلَّ خَيْرَ الطُّرُقِ وأقْدَرُها على فَهْمِ الكتابِ، لوضْعِهِ في مكانِهِ من مُعْجَماتِ المعاني أن نذكرَ فصلاً صغيراً منه وأن نقارنَه بما يشبهُه من المُعْجَماتِ التي سبقته. قال ابنُ فارس في باب (شدة الحرِّ): «وَعَرَّةُ القَيْظِ: أشدُّ الحرِّ، وقد أَوْعَرْنَا: دَخَلْنَا في الحرِّ الشديدِ، ونحن في وَقْدَةِ القَيْظِ، وأصابْنَا وَقْدَاتٌ، وهذا يومٌ ذُو أوارٍ ووديقة. قال ابن السكيت: سمعت الكلابيَّ يقول: أتَيْتُهُ في حمراءِ الظهيرةِ، وَضَحَيْتُ للشمسِ إذا برزتَ لها»⁽³⁾ فالبابُ كُلُّهُ يتضمَّنُ ستَّةَ أسماء، وهي: الوغرة، والوقدة، والوديقة، والأوار، وحمراءِ الظهيرة. وفعلينِ اثنين وهُما: أوغرنا، وضحيت للشمس، وهذه الأفعالُ متداخلةٌ متشابكةٌ.

إذا قسنا هذا البابَ ببابِ (القَيْظِ والحرِّ) في كتابِ (الألفاظِ الكتابية) غاض كلامُ ابنِ فارس وتفرَّق، وفاض كلامُ الهمدانيِّ وأتسق، فالهمدانيُّ ذكرَ طائفةً من الأسماءِ فمجموعةً من الأفعالِ، فجملاً من أفعالٍ وأسماء. قال الهمدانيُّ: «يقال: هذا يومٌ قَائِظٌ وصائفٌ وشاتٌ ورابعٌ وومدٌ، إذا كانَ شديدَ الحرِّ، ويقال:

(1) متخير الألفاظ رقم الباب 107 ص 204.

(2) المصدر السابق رقم الباب/114/ص 208 - 237.

(3) المصدر السابق رقم الباب/101/ص 200.

شَخَدَتْهُ الشَّمْسُ، وِلاَحَتِهِ، وَلَوَّحَتْهُ، وَصَهَّرَتْهُ، وَدَمَعَتْهُ، وَصَقَرَتْهُ. وَهَذَا يَوْمٌ تَتَّقِدُ وَتَحْتَدِمُ وَدَائِقُهُ، وَتَتَضَرَّمُ هَوَاجِرُهُ، وَتَتَوَقَّدُ سَمَائِمُهُ، وَتَلْتَهَبُ حَمَارَتُهُ، وَتَلْتَهَبُ مَقَايِظُهُ، وَتَتَسَعَّرُ مَعَامِعُهُ، وَتَتَحَرِّقُ لَوَافِحَهُ»⁽¹⁾ عَلَى هَذَا النِّحْوِ يَنْتَقِلُ الِهْمْدَانِيُّ مِنَ البَّسِيطِ إِلَى المَرْكَبِ، وَمِنَ المُفْرَدِ إِلَى الجُمْلَةِ، ثُمَّ يَخْتِمُ البَابَ بِعِبَارَاتٍ مُتَرَادِفَةٍ يَفْسِّرُهَا سَرِيعًا.

وَقَدْ يَكُونُ كِتَابُ (جَوَاهِرِ الأَلْفَاظِ) لِقُدَامَةِ بِنِ جَعْفَرِ أَعَزَّرَ كَلَامًا، وَأَدَقَّ نِظَامًا، فَفِي بَابِ (شِدَّةِ الحَرِّ وَاحْتِدَامِهِ) أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ كَلِمَةٍ وَعِبَارَةٍ وَجُمْلَةٍ. وَبِإِذْنِ الكَاتِبِ البَّابِ بِثَلَاثِينَ اسْمًا عَلَى زِنَةِ اسْمِ الفَاعِلِ مِثْلُ: «هَذَا يَوْمٌ قَائِظٌ وَصَائِفٌ وَحَارٌّ وَمُحْتَدِمٌ وَمُتَضَرِّمٌ وَمَتَوَهِّجٌ وَمَتَأَجِّجٌ»⁽²⁾ ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهَا عِشْرِينَ مُصَدِّرًا مِثْلُ: «احْتِدَامٌ وَاضْطِرَامٌ، وَاتِّجَاجٌ، وَإِنْضَاجٌ»⁽³⁾ وَيَتَّبِعُ المِصَادِرَ طَائِفَةٌ مِنَ الجُمْلِ الفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: «يَقَالُ: حَرُّهُ يَلْفُحُ الوِجُوهَ، وَيَكْوِي الجُنُوبَ، وَيَشْوِي الجِبَاهَ»⁽⁴⁾ وَيُلْحِقُ بِالمِصَادِرِ وَالجُمْلِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الأَسْمَاءِ أَضْيَفَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، نَحْوُ: «يَقَالُ جَاءَ فِي عَكَّةِ الهَاجِرَةِ، وَأَجَّةِ الحَرِّ، وَوَعْرَةِ الظَّهِيرَةِ، وَفَوْرِ الحَرِّ»⁽⁵⁾ وَبِذَلِكَ يَبِزُّ كِتَابُ قُدَامَةَ كِتَابِي الِهْمْدَانِيِّ وَابْنِ فَارِسٍ، فِي اتِّسَاعِ الأَفْقِ وَاتِّسَاقِ العَرَضِ.

وَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ - وَهُوَ اللُّغَوِيُّ المَحْكَمُ المَحْتَكُّ - لَمْ يَكُنْ أَضْأَلُ مَحْفُوظًا مِنْ سَابِقِيهِ، لَكِنَّهُ كَانَ يَرْمِي إِلَى الِانْتِقَاءِ وَالاَصْطِفَاءِ، وَغَيْرِهِ كَانَ يَرْمِي إِلَى الإِحْصَاءِ وَالاِسْتِقْصَاءِ، فَتَخَيَّرَ وَتَجَوَّدَ، وَاحْتَكَمَ فِيمَا تَخَيَّرَ إِلَى الذُّوقِ وَالذَّاكِرَةِ. أَمَا الذُّوقُ فَقَدْ أَسْعَفَهُ فَاجْتَبَى الصَّفْوَةَ وَهُوَ يَعْرِفُ مَا أَهْمَلُ، وَأَمَا

(1) الألفاظ الكتابية للهمداني ص 259.

(2) جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ص 370.

(3) جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ص 370.

(4) جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ص 370.

(5) المصدر السابق ص 371.

الذّكرة فقد خذلته عمّا قصد إلى جمعه، فاضطر إلى تكرار بعض الأبواب كأبواب البخل والشجاعة والجبن والكبر والغضب. لكن هذا التكرار لا يعني إعادة الألفاظ والجمل، وإنما يعني استدراك ما فات، وتكملة ما نقص.

78 – المجلّي

أو (المنجلي) تفرّد بذكر هذا الكتاب بهذين الاسمين فهرس شرف الدين عبد المؤمن الدميّطي (ت705هـ) تلميذ الصّغاني. انظر مجلة المورد المجلد 12 الجزء 2 ص 82 سنة 1983م.

79 – مُجْمَل اللُّغَةِ

أ – تمهيد:

يُجمع أصحاب التراجم على الإعجاب بالمُجْمَل، ويعبرون عن إعجابهم هذا بأساليب مختلفة: فمنهم من يربط اسم ابن فارس باسم هذا الكتاب كالقفطيّ وابن الورديّ. قال القفطيّ: «إذا ذُكرت اللُّغة فهو صاحب مُجْمَلها»⁽¹⁾ وقال ابن الورديّ في صفة ابن فارس: هو «إمام في علوم شتى، وله المُجْمَل»⁽²⁾. ومنهم من يفضّله على الكتب الأخرى التي صنّفت في موضوعه كالباخرزيّ القائل: وعندي أنّ تصنيفه ذلك من أحسن التصانيف التي صنعت في معناه»⁽³⁾. ومنهم من يجعل حفظ المُجْمَل ماثرة تُذكر لمن يحفظه. قال السبكيّ في ترجمة عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمذانيّ: «قيل: إنّه كان يحفظ مُجْمَل ابن فارس»⁽⁴⁾ فما هذا الكتاب؟ وما المنهج الذي اتّبعه ابن فارس في تصنيفه؟

(1) إنباء الرواة في أنباه النحاة لأبي الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ 92/1.

(2) تنمة المختصر في أخبار البشر لعمر بن الورديّ 476/1.

(3) دمية القصر وعصرة أهل العصر لعليّ بن الحسن الباخريّ 1479/3.

(4) طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكيّ 287/5.

ب - منهج الكتاب :

(مجمل اللغة) مُعْجَمٌ من مُعْجَمَاتِ الألفاظِ، تَعَمَّدَ فِيهِ ابنُ فارسِ الإيجازَ ليكونَ سَهْلَ المأخِذِ. قال في مقدّمته: «وسمّيته مُجْمَلًا لأنّي أجمَلْتُ الكلامَ فيه إجمالًا، ولم أكتُرْهُ بالشواهِدِ والتصاريفِ إرادةَ الإيجازِ. فمن مرافق هذا الكتابِ قُربُ ما بين طرفيه، وصِغَرُ حَجْمِهِ»⁽¹⁾.

ثمَّ شرحَ الطريقتَ المُتَبَعَةَ في تصنيفه، فقال: «خَرَّجْتُهُ على حروفِ المُعْجَمِ، فجعَلْتُ كُلَّ كلمةٍ أَوَّلُها هَمْزَةٌ في كتابِ الهمزةِ، وكُلَّ كلمةٍ أَوَّلُها باءٌ في كتابِ الباءِ. فإذا احتجتَ إلى الكلمةِ نَظَرْتَ إلى أَوَّلِ حُرُوفِها، فالتَمَسْتَهَا في الكتابِ المُوسُومِ بِذلك الحَرْفِ»⁽²⁾. وهذا الكلامُ العامُّ لا يفي بالغرضِ، ولا يرسمُ لمن تعودَ القراءةَ في المُعْجَمَاتِ المتأخّرةِ كلسانِ العربِ، وتاجِ العروسِ إلّا الطريقَ اللائحِ، ويُغفلُ الدروبَ المنشعبةَ منه. ولذلك لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من الإشارةِ إلى الترتيبِ المفصّلِ المُتَّبَعِ في كلِّ بابٍ.

قسم ابن فارس مُجْمَلَهُ إلى كَتَبٍ عَدَّتْها عِدَّةُ حُرُوفِ العَرَبِيَّةِ، وجعل كلَّ كتابٍ ثلاثةَ أبوابٍ:

أَوَّلُها بابُ الثنائيِّ المضاعفِ: وهو ما كانَ فائِزًا وَعَيْنُهُ من جنسٍ واحدٍ، نحو: (أَبَّ وَأَتَّ وَأَثَّ . . .).

وثانيهما بابُ الثلاثيِّ، ويسمّيه ابنُ فارسِ باسمِ الحرفينِ الأوَّلِ والثاني وما يثُلُثُهما، كقولهِ في كتابِ الهمزةِ: بابُ الهمزةِ والباءِ وما يثُلُثُهما، وفي هذا البابِ يذكرُ الألفاظَ التاليةَ: (أبت، وأبث، وأبد، وأبر، وأبز . . .) حتى يصلَّ إلى الكلمةِ التي ثالُثُها واوٌ أو ياءٌ، وهي (أبو) فيختمُ بها البابَ. أمّا في بابِ

(1) و(2) مجمل اللغة لابن فارس 75.

الهمزة والميم وما يثلثهما فلا يبدأ بكلمة (أمت) بل يبدأ بالكلمة التي ثالثهما يلي في الترتيب الألفبائي حرف الميم، وهي (أمن)، ويُنْبَعُها الكلمات التي يلي حرفها الثالث حَرْفَ النون مثل (أَمَه، وَأَمُو) ثم يرتدُّ إلى الكلمات التي تسبق (أمن) فيذكرها وَفَوْقَ الترتيب الألفبائي، فتتوالى على النحو التالي: (أمت، وأمج، وأمد، وأمر، وأمس، وأمع، وأمل). وأما (أَمَم) فلا يذكرها ابنُ فارس بعدَ (أمل) لأنَّه ذكرها قبل في بابِ الشائِي المُضَاعَفِ.

وثالثُ الأبوابِ بابُ ما فَوْقَ الثلاثِي: وفي هذا البابِ يشقُّ على ابنِ فارسٍ ترتيبُ الألفاظِ فلا ينظرُ إلى الثالثِ والرابعِ من أَحْرَفِ الكلمةِ، بل يسردُ الكلماتِ على غير نظام، فلا يقفُ القارئُ على أيِّ سِلْكٍ ينتظمُها. وهكذا تتراكمُ الألفاظُ فَوْضَى، لا يجمعُها إلاَّ ابتداءً وحَرْفٍ واحد. ففي باب (ما جاء من كلامِ العرب على أكثرَ من ثلاثةِ أَحْرَفٍ مِمَّا أوَّلُهُ باء) تتوالى الألفاظُ على النحو التالي: (البُلْعوم، فالبرِشاع، فبُهَنَس، فالبرَهْرَهة، فالبَهْصَلَة، فالْبُحْنَق...⁽¹⁾) ومن المعروف أنَّ الترتيب الألفبائيَّ يَقْضِي بَأَنَّ (البرِشاع) قبل (البُلْعوم)، وأنَّ (البَحْظَلَة) قبل (البرشاع)، لكن ابنُ فارس لا ينظرُ إلى الحرفِ الثاني في هذا الباب.

ج - نقد المنهج:

ذهبَ محقق (مُجْمَل اللغة) إلى أنَّ ابنِ فارسٍ ابتكر هذه الطريقةَ، وتفرَّدَ بها، فقال «انفرد ابنُ فارس في ترتيبِ المفرداتِ في (مُجْمَل اللغة) بطريقة لم

(1) قال أحمدُ بنُ فارس في شرحِ هذه الألفاظِ: «البلعوم: مجرى الطعام في الحلق. ويقال: بلعم. والبرشاع: الذي لا فؤادَ له. والبَحْظَلَة: أن يقفز الرجلُ قَفْزَانَ اليربوع، يقال: يحظّل بحظلة. ويقال: بُهَنَس وتبُهَنَس إذا تبَحَّر. والبرهرة: المرأة كأنها تُرعدُ رطوبةً. والبَهْصَلَة: القصيرة، والبهصل: الجسم الأبيض، وحمار بهصل: غليظ، والبُحْنَق: البُرْقَع الصغير» المجمل 141.

يسبقه إليها أحدٌ، ولم يقلدهُ واحدٌ ممَّن جاؤوا بعده من مؤلّفي المعجمات اللغوية، فقد اتخذ الترتيبَ الألفبائيَّ»⁽¹⁾ لكنه - على إطرائه ابن فارس - أخذ عليه بضعةً مآخذ في تطبيق هذه الطريقة، فقال: «تمكَّن ابن فارس من تطبيق المنهج العام الذي رسمه لنفسه، أمّا المنهج التفصيلي الذي ذكرته، والذي استقرته في أثناء دراستي لمجمل اللغة فقد اعتراه الخلل والاضطراب»⁽²⁾. ثم تتبَّع المحقِّق هذا الاضطراب فوجده على صورٍ مختلفة: منها الاضطراب في ترتيب بعض المواد من الثنائي والثلاثي، كأن يذكر المادة في غير موضعها. ومنها الخلط بين المواد اللغوية كذكره بعض الألفاظ الرباعية في أبواب الثلاثي، «فقد ذكر (ثراً) في باب الثاء والراء وما يثلثهما، وذكر (دردق) و(دردب) و(الدخدار) في أبواب (درق، ودرب، دخر) في حين كان ينبغي أن تُدرج في الرباعي»⁽³⁾. ومنها التكرار الذي تعددت صورُه، ومن صورِه أنه «كان يذكر لفظةً في باب الثنائي، ثم يذكُرُها في بابها من الثلاثي، ومثاله أنه ذكر (الصاة) وهي ثلاثية في مادة (صاً) ثم ذكرها في مادة (صاء)»⁽⁴⁾.

د - طريقته في عرض المادة الواحدة :

بعد أن وقفنا على الطريقة التي اتبعتها ابن فارس في ترتيب المواد يحسن بنا أن ننظر في عرض المادة الواحدة من مواد المعجم، ولتكن المادة الأولى (أَب) حكماً نحتكم إليه فيما التزم المؤلف من الخطة التي أخذ بها نفسه في خُطبة الكتاب.

قال ابن فارس، بعد أن ذكر أربعة عشرَ عالمًا من جهاذة اللغة نسب إليهم

(1) مقدمة (مجمل اللغة) للمحقق ص 40.

(2) مقدمة المجمل 40.

(3) المصدر السابق 41.

(4) مقدمة المجمل 41.

ما يقول: «.. قالوا جميعاً في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَفَكَهَمَهُ وَأَبَاهُ﴾⁽¹⁾، أن الأبَّ المَرَعَى. وقالوا: أبُّ الرجل إذ تهيأ للذهاب أباً وأبابةً وأباباً. أنشدنا عليُّ بنُ إبراهيم القطان قال: أنشدنا عليُّ بنُ عبدالعزيز قال: أنشدنا أبو عبيد للأعشى⁽²⁾:

أخَّ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيذْهَبَا

طوى كَشْحًا: سلا عنه، والأبُّ: النزاعُ إلى الوطن. وأبَّ الرجلُ بيده إلى سيفه ليستله. وقال قومٌ: إنما هو من قولك: أب، يقولون: آبت يدُ الرامي إلى سهمه إذا أراد أن يأخذه ليرمي به. فإن كان كذا فالكلمة من باب (أوب) وقد ذُكر في بابه. والأبُّ معروفٌ، وهو ثلاثي ناقص، وقد ذُكر في بابه⁽³⁾.

بدأ ابنُ فارس المادَّةَ بسرده أسماء العلماء، كأنه أراد أن يعزو إليهم مادَّة الكتابِ كلِّه، لا معاني كلمة واحدة، وبعد ذكر الأسماء ذكر إجماع العلماء على رأي واحد هو أن (الأبَّ) المَرَعَى، ثم انتقل من الاسم إلى الفصل ومصادره المسموعة، وأيد كلامه بشاهد للأعشى رواه مشفوعاً بسند متصل الحلقات من أبي عبيدٍ إلى ابن فارس نفسه، ومثل هذا السند المتصل قلما يطالعنا في المُجمل، وعقَّب على الشاهد بشرح عبارة من عباراته لا صلة لها بمادة (أب) ثم عاد ليربط الفعل بالاسم. وبعد ذلك استنطرد إلى رأي آخر، يجعل اللفظة من الثلاثي الأجوف لا من المضاعف، وأحال القارئ إلى الثلاثي الناقص ليراجع لفظة (الأب) هناك، كأنه يحذره من الخلط بين أصول الألفاظ، ويحسُّ القارئ أن الشيخ مرَّض الرأي القائل: إن (الأب من (أوب) وشكك في صحته.

(1) سورة عبس، الآية: 31.

(2) صدر بيت الأعشى «صرمت ولم أصرمكم وكصارم» انظر ديوانه 165.

(3) مجمل اللغة 78.

إن النظر في مادة واحدة من المجمل أعجزُ من أن يقفَ القارئ على خطة واضحة، ولعلَّ في مقارنة هذه المادة في المجمل بمثلتها في المقياس عوناً للقارئ على إدراك ما يتسمُّ به المجمل من ناحية، وعلى الفرق بينه وبين المقياس من ناحية ثانية.

لو قسنا ما جاء عن (أب) في المجمل بما جاء في المقياس لوجدنا كلام المجمل مجملاً، وكلام المقياس مفصلاً، ولوجدنا ابن فارس الذي يُرضيه شاهدٌ من شطر في المجمل يسوق خمسة أبيات تامة في المقياس، ولوجدناه ينسبُ أقوال العلماء كلاً إلى صاحبه، وينفخ القارئ - إلى جانب الشعر - بقول مأثور عن العرب حيناً، وبتوجيه آخر للمعنى حيناً آخر، ممَّا لم يذكره في المُجمل. وممَّا قال في المقياس: «قالت العرب في الطباء: إن وجدت فلا عباب، وإن عديمت فلا أبواب، معناه إن وجدت ماء لم تصب فيه، وإن لم تجده لم تأب لطلبه. والله أعلم بصحة ذلك. والأب: القصد، يقال: أبيت أبه، وأممت أمه، وحممت حمه...»⁽¹⁾.

فالسمة الأولى التي يخرجُ بها القارئ العجلاً هي الإيجازُ ومجانبة الحشو والتطويل فكأنَّ ابن فارس خطَّط والتزم، وارتسم ما رسم، فأوجز في مجمل اللغة ما فصل في مقياسها. لكنَّ هذا الحكم العام غير دقيق، فهو - وإن لم يخلُ من فائدة - لا يُعدُّ قاعدة، وهو مبنيٌّ على التغليب والتقريب لا على الإحصاء والاستقصاء. فقد نجدُ في المجمل مادةً مجملة، ولاحقها مفصلة، وأخرى حالية بالشواهد وجارؤها قد عطلت منها. حتى البدايات مختلفات. فمرةً يبدأ بالاسم كمادة (أب)، ومرةً يبدأ بالفعل كقوله في مادة (بحر): «بحرت أذن الناقة إذا شققتها، وهي البحيرة»⁽²⁾ وثالثةً يبدأ باسم نبات كقوله في مادة (جسد)

(1) مقياس اللغة 7/1.

(2) مجمل اللغة 117.

«الجِسَادُ: الزعفرانُ. وثوبٌ مُجَسَّدٌ: مصبوغٌ بالجِسَادِ، والجَسَدُ معروفٌ»⁽¹⁾.
ورابعةٌ يبدأ بحيوان كقوله في مادة (عهل): «العَيْهَلُ: الناقَةُ السريعةُ الشديدة»⁽²⁾
وخامسةٌ باسم موضع كقوله في مادة (أضم): «إِضَمٌّ: مَوْضِعٌ، والأَضَمُّ: الحِقْدُ
والعَيْظُ»⁽³⁾ غير أنَّ البدايةَ بالأسماء في المُجْمَلِ أُشْبِعُ مِنَ البدايةِ بالأفعال.

وقد يجدُ قارئُ المُجْمَلِ شيئاً خرجَ فيه المُؤَلِّفُ عمّا وعد به القارئ. فقد
وعد المُؤَلِّفُ القارئَ بالاختصار على ذكر الواضح السهل إذ قال: «قد ذكرنا فيه
الواضح من كلام العرب والصحيح منه دونَ الوحشيِّ المستنكر»⁽⁴⁾ لكنه لم يبرِّ
بوعده، إذ شرح طائفة من الغريب. وعندني أنَّ الرجل لم يَعْدِلْ عن وجهته،
وإنما حَرَصَ على تفسير الغريب الذي لا بُدَّ من تفسيره لِيُعِينَ القارئَ على فَهْمِ
التُّصُوصِ القديمة. قال ابنُ فارسٍ: «ولم نألُ في اجتناء المشهور الدالَّ على
غريب آيةٍ أو تفسير حديثٍ أو شعرٍ، والمتوخَّى في كتابنا هذا من أوَّله إلى آخره
التقريبُ والإبانة»⁽⁵⁾ وهذا الحِرْصُ جعله يصدرُ موادَّ المعجم أحياناً بتفسير
الغريب في القرآن كما رأينا في مادة (أب) ومادة (بحر) و(الأبُّ والبَحيرة) من
غريب القرآن الكريم. وعلى هذا النحو فَسَّرَ غريبَ الحديثِ والشعر في مادتي
(جَعَفَ وَجَحَّ) قال في مادة (جعف): «جَعَفْتُ الرجل: صرعته. والانجعافُ
الانقلاع. وفي الحديث: «حتى يكون انجعافُها مرَّة»⁽⁶⁾ وقال في مادة (جَحَّ):
«الجعجاج: السيد، والجمع ججاجح. قال:

(1) مجمل اللغة 189.

(2) المصدر السابق 98.

(3) مجمل اللغة 634.

(4) المصدر السابق 168.

(5) مجمل اللغة 168.

(6) المصدر السابق 190 - هذه العبارة جزءٌ من حدث شريف ورد في صحيح مسلم 4/2164 في صفة
المنافق، وقبلها: «ومثَلُ المنافق مثل الأرزة المُجذبة التي لا يصيبها شيء حتى يكون...»
والانجعاف: الانقلاع.

ماذا ببذرٍ فالعقن — قـل من مرابزةٍ جـاحج»⁽¹⁾

ذكرنا قبل أن أهم سمة يتسم بها مجمل اللغة الإيجاز، قال ابن فارس: «لما أعلمتني رغبتك في الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب، وأنت شامت الأصول الكبار، فراعك ما أبصرتَه من بعد تناولها، وكثرة أبوابها، وتشعب سبلها، وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك، وسألتي جمع كتاب فيه، يذلل لك صعبه، ويسهل عليك وعزه، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقل لفظه، وتكثر فوائده»⁽²⁾.

قد يكون الحديث عن الإيجاز ضرباً من التكرار والاجترار، أو توضيح الواضح، فهو ظاهر في خطبة الكتاب ظهوره في مئنه. فمتن المقاييس ثلاثة أضعاف متن المجمل، وشواهد المقاييس أضعاف شواهد المجمل، وابن فارس في المجمل زاهد في الشرح المطول، قليل العناية بالصيغ الصرفية، أخذ بالنادر، معرض عن الشائع المؤلف. معرض عن تفسير ما يجعله التداول في غير حاجة إلى تفسير. معني بالجموع النادرة كقوله في مادة (عجف) «الذكر أعجف والأنثى عجفاء. وليس في الكلام أفعل على فعال مجموعاً إلا أعجف وعجاف»⁽³⁾ وتراه أحياناً يوجز في تفسير الكلمة، ويطنب في جمعها وتحليلها كقوله في مادة (أمو): «الأمة معروفة. وتأميت أمة، وتأمت هي. ويقال: إماء، وآم، وإموان. والكلمة من باب الواو، والهاء تأنيث»⁽⁴⁾. فتحار عندئذ بين أن تصف الكتاب بالاقضاب أو بالإسهاب.

(1) المصدر السابق 168 - البيت من شعر أمية بن أبي الصلت. انظر ديوانه 168.
والججاجح: السادة والمرابزة جمع مزربان: الرئيس من الفرس. أعجمية معربة انظر المعرب للحواليقي 365.

(2) المصدر السابق 75.

(3) المصدر السابق 648.

(4) المصدر السابق 102.

إن سمة الإيجاز - على شيوعها في المجمل - غير مطردة، فقد ترد في ألفاظ لا ترد فيه المقاييس، وهو المعجم المفصل، كمادة (أمج). وقد يطيل المؤلف المادة بأسانيد ومناقشات صرفية يضيق بها المجمل، وهي بالمقاييس أشبه، لكن ابن فارس ينسى ضيق المجمل فيحشرها فيه، وسعة المقاييس فيقصيها عنه. قال في المجمل: «قال الشيخ رحمه الله: سمعت القطان يقول: سمعت ثعلباً يقول: حكى أبو المنذر عن القاسم بن معن أنه سمع أعربياً يقول: هذا رصاص أنك، وهو الخالص. ولم يوجد في كلام العرب أفعل غير هذا الحرف. وحكى الخليل أنه لم يجد أفعلًا إلا جمعًا غير أشد»⁽¹⁾. ومن يرجع إلى المقاييس لا يجد من هذا الكلام كله غير سطرٍ وبعض سطرٍ.

ومما يخالف الإيجاز الاحتفال بالأعلام وأسماء المواضع. فقد كان ابن فارس يذكر المادة كلها بوضع كلمات، ومع ذلك تجد بين كلماتها القليلة متسعاً لأسماء المواضع كقوله في مادة (أمج): «أمج: موضع، الأمج حرٌّ وعطش»⁽²⁾. والغريب ألا تجد في المقاييس مثل هذه العناية بالمواضع والأعلام ما لم يكن بين الأعلام وأصول المواد وشائج من اشتقاق. كقوله في المقاييس والمجمل: «البرش أن تكون بحلية الفرس نقط بيض. وكان جذيمة أبرص، فكنوا عنه بالأبرش»⁽³⁾.

ومن الخروج على الإيجاز أن يشتمل المجمل على ألفاظ لم تثبت صحتها عند المؤلف، فإذا هي مذكورة في المجمل مغفلة في المقاييس. قال في مادة (توف): «التوفة لم أرها في الكتاب المنسوب إلى الخليل. قال قوم: التوفة:

(1) المجمل: 105.

(2) المصدر السابق 103.

(3) المصدر السابق 121 والمقاييس 219/1.

التواني في الأمر. وقالوا: «العيب»⁽¹⁾. نستنبط مما سبق أنّ الإيجاز ظاهرة عامة في المُجمل لكنّها لا تشيع في مواد الكتاب كلّها.

هـ - أهمُّ مصادر المُجمل:

حَرَصَ ابنُ فارس على التحري والتمحيص فيما ينقل، ونصحَ للمشتغلين باللُّغة بالأخذ عن الصادقين العُدول. ولعلّه كان يهتدي في تحريه وتمحيصه بهدي الخليل بن أحمد الذي قال محذراً من الدخيل: «إن النحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب»⁽²⁾. وكأني بابن فارس قد قرأ كلام الخليل فدفعته الغيرة على العربية إلى التدقيق فيما يأخذ، وإلى الأخذ عن الثقات المحققين: «قلنا: فليتحرر آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة»⁽³⁾. ولذلك رأيناها يعلّق على صدر مُجمله قلادة يصوغها من أسمائها العلماء الصادقين، ثم يعيدُ ذكرَ الأسماءِ مفرّقةً في متن الكتابِ إمّا على صورةِ سَنَدٍ متّصلِ الحَلَقَاتِ، وإمّا على صورةِ سَنَدٍ غيرِ متّصل، وقَطْعِ السَّنَدِ أشيعَ من وصله، والعالمُ الفردُ الثَّقَّةُ يُجزئه عن السلسلة الكاملة في أكثر الأحيان، كقوله في مادة (غفل): «قال الكسائي: أرض غُفْلٌ لم تُمَطَّر»⁽⁴⁾ وقوله في مادة (فتن): «قال الخليل: الفتن: الإحراق. وورق فتين مُحْرَق»⁽⁵⁾. ولعل الإيجاز - وهو خصيصة الكتاب الأولى - جعل المؤلف يجتريء بذكر السند مرّاتٍ قليلةً، ويمسك عن ذكره في سائر الكتاب. فإذا احتاج إليه ذكرَ به ولم يذكره، كقوله في مادة (جرض): «وحدثنا عن

(1) مجمل اللغة 152.

(2) الصاحبي 48.

(3) الصاحبي 48.

(4) المجمل 683.

(5) المصدر السابق 711.

الخليل بإسناد الكتاب الذي ذكرناه. قال: الجَرَضُ: أن يبلغَ ريقَه على همٍّ وحرُزن⁽¹⁾.

وأشهرُ العُلَماء الذين أخذ عنهم ابنُ فارس: الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيدي⁽²⁾ (ت170هـ) وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء⁽³⁾ (ت187هـ) وأبو الحسن عليُّ بنُ حمزة الكسائي⁽⁴⁾ (ت189هـ) وأبو عمرو إسحاقُ بن مرار الشيباني⁽⁵⁾ (ت بين 205 – 213هـ) وأبو عبيدة مَعْمَرُ بنُ المثنى التَّميمي⁽⁶⁾ (ت بين 210 – 211هـ) وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري⁽⁷⁾ (ت215هـ) وأبو سعيد عبدُ الملك بن قريب الأَصمعي⁽⁸⁾ (ت216هـ) وأبو عُبيدة القاسم بن سلام⁽⁹⁾ (ت224هـ) وأبو عبد الله محمدُ زياد الأعرابي⁽¹⁰⁾ (ت231هـ) وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة⁽¹¹⁾ (ت276هـ) وأبو عبد الله إبراهيمُ بن إسحاق بن بشير الحرَبي⁽¹²⁾ (ت285هـ) وأبو العباسِ محمدُ بن يزيدَ المبرّد⁽¹³⁾ (ت286هـ) وإبراهيم بن السريِّ الزجاج⁽¹⁴⁾ (ت316هـ) وأبو بكر محمدُ بن الحسنِ بنِ دُرَيْدِ الأزدي⁽¹⁵⁾ (ت321هـ).

(1) المصدر السابق 183.

(2) ترجمة الخليل في البغية 243.

(3) ترجمة الفراء في البغية 411.

(4) ترجمة الكسائي في البغية 336.

(5) ترجمة أبي عمرو الشيباني في البغية 192.

(6) ترجمة أبي عبيدة في البغية 395.

(7) ترجمة الأنصاري في البغية 254.

(8) ترجمة الأَصمعي في البغية 313.

(9) ترجمة ابن سلام في البغية 376.

(10) ترجمة ابن الاعرابي في البغية 42.

(11) ترجمة ابن قتيبة في البغية 291.

(12) ترجمة الحرَبي في البغية 178.

(13) ترجمة المبرّد في البغية 116.

(14) ترجمة الزجاج في البغية 179.

(15) ترجمة ابن دريد في البغية 30.

وأشهرُ الكُتُب التي نَقَلَ عنها وسمَّها بأسمائها هي: العَيْنُ⁽¹⁾ للخليل بن أحمد، والغريبُ⁽²⁾ المصنَّفُ لأبي عبيدٍ، وجمهرةُ اللغة⁽³⁾ لابنِ دُرَيْدٍ. يلي هذه المجموعة من الكُتُب كتبٌ أخرى نَقَلَ عنها ابنُ فارسٍ شذراتٍ يسيرةً وهي كتابُ⁽⁴⁾ النَّبَاتِ لأبي حنيفةَ الدينوريِّ، وكتابُ⁽⁵⁾ الإِبِلِ للأصمعيِّ، ونوادر⁽⁶⁾ اللحيانيِّ. ولقد تتبَّع محقِّقُ مُجْمَلِ اللغةِ ابنَ فارسٍ فوجده يأخذُ من كُتُبٍ لا يسمِّيها منها: غريبُ الحديثِ لأبي عبيدٍ. وإصلاحُ المنطقِ وتهذيبُ الألفاظِ، والقَلْبُ والإبدالُ لابنِ السكِّيتِ. وغريبُ الحديثِ، وأدبُ الكاتبِ لابنِ قتيبةَ.

و - شواهد المجمل :

عبَّرَ ابنُ فارسٍ في خطبةِ الكتابِ عن زهدهُ بالشَّواهِدِ فقال: «ولم أَكثُرُ بالشَّواهِدِ والتَّصاريِفِ إرادةَ الإيجازِ»⁽⁷⁾ غيرَ أَنَّهُ لم يُطِقِ الزهدَ، فقد أَلحَّتِ الشَّواهِدُ على المؤلِّفِ إلحاحًا، واقتحمتِ الكتابَ، واتَّخذتُ مواضعها منه، حتى غدا كغيره من المُعْجَماتِ لا تخلو صفحة من صحفاته من شاهدٍ أو أكثر. ولقد أحصى محقِّقُ المُجْمَلِ شواهدَ الكتابِ من القرآنِ الكريمِ فبلغت (186) شاهدًا، وأحصيتُ شواهدَه الأخرى فإذا هي (435) شاهدًا من الحديثِ الشريفِ، وأكثر من (150) شاهدًا من الأمثالِ، وأكثر من (2500) شاهد من الشعرِ، فمجموعُ الشَّواهِدِ إذنُ أكثرُ من (3200) شاهد. وأحصيتُ موادَّ المُجْمَلِ فإذا هي (4916) مادة. فإذا عرفنا أنَّ ابنَ فارسٍ ذكَرَ طائفةً من هذه الشَّواهِدِ غيرَ

(1) مجمل اللغة 521 مادة (شجذ) وقد نقل ابن فارس عن العين (250) مرّة.

(2) المُجْمَل (جلس) 248.

(3) نَقَلَ المُجْمَلُ عن الجَمْهَرَة 250 مرّة.

(4) المُجْمَل (عرش) 658.

(5) المُجْمَل (بهو) 136.

(6) المُجْمَل (ذَهَل) 362.

(7) المُجْمَل 75.

مرّة أدركنا أنّ عدّة الشواهد تقارب عدّة المواد، وأنه لا يُحرّم من الشواهد إلاّ عددٌ قليلٌ من الألفاظ. وأكثر الألفاظ تجرّداً من الشواهد الألفاظ التي تتدرج تحت أبواب ما فوق الثلاثي، لأن تفسير الألفاظ في هذه الأبواب جاء في غاية الإيجاز، حتى كاد يقتصر على سرد الألفاظ، وإتباع كل لفظ بما يرادفه.

وإذا كان الشاهد وسيلةً لمُظاهرةِ المعنى في أكثر المُعجمات فهو في المُجملِ وسيلةٌ وغاية: هو وسيلةٌ حينما يجعله المؤلفُ دليلاً على صحّة التفسير، وهو غايةٌ حينما يسوفُه ليشرح كلمةً أو بضع كلماتٍ منه يعتقدُ أنّ فهمها يُعين على فهم الشاهد.

والشاهدُ بيّنٌ أو بعضُ بيت، فإن استشهد بأيّ الذكْرِ الحكيمِ فإنه قلماً يذكرها كاملةً، وإن استشهد بالحديث الشريفِ أسقط السندَ وذكر المتن. وفي كثير من المواضع تُجزئه الكلمةُ أو الكلمتان من الشاهد كلاً. وقد أخذَ محققُ الكتاب على ابن فارس ما أخذَ يسيرة منها أنّه نسب طائفةً من الأبيات إلى غير أصحابها، وأنه صنّف بعضها تصحيفاً لا يخلُ بالمعنى، وعلّل ذلك باعتماد الرجل على الذّكرة.

في المُجملِ إذا حاولَ الكلامَ في الاشتقاقِ فإنّما يحاوله في ضَعْفِ والتواء⁽¹⁾. وقال أيضاً: «وهو في المُجملِ يتركُ بعضَ مسائلِ اللغةِ على علّاتها على حين ينقدها في المقاييس نقداً شديداً»⁽²⁾.

ويتعلّق الأمرُ الثاني في المقارنةِ بينَ المعجمين بطبيعة كلٍّ منهما وجوهره: فالمُجملُ مُعجمٌ مدرسيٌّ، كما نقولُ بلغةِ العصر، والمقاييسُ مُعجمٌ متخصصٌ مبنيٌّ على فكرةٍ متفرّدة أراد ابنُ فارس أن يجعلها أساسَ المعجم كلاً، بل أساسَ

(1) و(2) مقاييس اللغة مقدمة المحقق 41/1.

اللغة العربية . وهي أنّ الألفاظ التي تشترك في أصولٍ ثلاثة تلتقي في معنًى واحدٍ أو معانٍ قليلةٍ تجمَع بينَ فروعها ومعانيها الكثيرة .

لكنني - على تقديري لهذا الرأي - أزعّم أنّ هذه الخصيصة التي يدلُّ بها المقاييسُ على المجمل، بل على سائر المعجمات العربية لا تجرّدُ المجمل من لبّوسِ الاشتقاق الذي أسبغهُ ابنُ فارس ضافياً على المقاييس، فالمعجمان من مشكاةٍ واحدة .

وإذا كان ابنُ فارس - والكلام محمولٌ على الظنِّ - قد ألّف المُجْمَل قبلَ المقاييسِ فإنَّ تصوّرَ مُعْجَمٍ كاملٍ على أساسِ الاشتقاق لم يكن واضحاً القسمة في ذهنه، فلما اتّضح التصوّر تجلّت الصورة فكانت مُعْجَمِ المقاييس .

إنّ الاشتقاق روحُ التفكير في اللغة عند ابن فارس، ولهذا لا يستطيعُ الشيخُ أن يتجنّبهُ ولو قصد إلى ذلك قصداً، ولهذا أيضاً يُحسُّ قارئُ المجمل أنّ الاشتقاق يُطالعه، أو يُطلُّ عليه قوياً من بين السطور . صحيحٌ أنّ المؤلّف لم يكن ينصُّ في المُجْمَل على اتّفاق الكلمات في المعاني لاتّفاقها في الأصول، لكنّه في أثناء تفسيرِ الكلمات يُوحى بذلك، فيربطُ المعنى بالمعنى، كأنه يمهّدُ للمقاييس، أو يراوِدُ عقله على تبني المبدأ وامتلاكه . وحسبُ القارئ أن يمرّ ببعض الموادّ في المجمل ليُدرك أنّ هذا الزعم لا يخلو من صواب، وأنّ المجمل جينُ المقاييس لا شقيقه ولا توءمه . قال ابنُ فارس في مادة (أطر): «كلُّ شيءٍ أحاط بشيءٍ فهو إطارٌ له، وإطارُ الشفة كذلك، وبنو فلانٍ إطارٌ لبني فلانٍ إذا حلّوا حولهم . قال بشر⁽¹⁾ :

وحلَّ الحيُّ حيُّ بني نَمِيرٍ قراضبة، ونحنُ لهم إطارٌ

(1) هو بشر بن أبي خازم والبيت في ديوانه البيت السابع والثلاثون من رائية طويلة . ورواية الديوان من 71 «حيّ بني سبيع . .» ورواية اللسان [أطر] كرواية الديوان .

وأطرتُ العود إذا عَطَفْتُهُ، فهو مَأْطُورٌ، وفي الحديث (حتى تأخذوا على يدي الظالم) وتَأْطِرُوهُ على الحقِّ أَطْرًا⁽¹⁾، أي: تعطفوه. وتَأْطَرُ الرمحُ تَتَّى. قال المغيرة⁽²⁾:

وأنتم أناسٌ تشمسون من القنا إذا مارَ في أكتافِكُمْ وتَأْطِرا
والأُطْرَةُ: العَقَبَةُ التي تجمعُ الفُوقَ. يقال منه: أَطْرْتُ السهمَ أَطْرًا.
والأُطِيرُ: الذَّنْبُ. يقال: أُحِذْتُ بأطيرٍ غيري. وسمعت القطان يقول سَمِعْتُ
ثُعْلَبًا يقول: التَأْطَرُ: التَمَكُّثُ⁽³⁾. إِنَّ المعنى المشترك - وهو الإحاطة
والانعطاف - ملموحٌ في ألفاظِ المادَّةِ كُلِّها، صرَّح بذلك ابنُ فارس أو لَمَّحَ.
ومن تأمَّلَ طريقةَ ابنِ فارس في الشرح تراءى له هذا الاشتراكُ، وأحسَّ الانحناءَ
في كلِّ المعاني التي يتصوَّرُها الذَّهْنُ، وأحسَّ أنَّه إذا شَمَسَتْ لفظَةٌ واحدةٌ على
القَوْسِ المنحنية التي يقيسُ بها المؤلِّفُ ألفاظَه ومعانيه كالتأطُرِ بمعنى التَمَكُّثِ،
عزاها ابنُ فارس إلى رُواتِها عَزَوَ المستغربِ المتعجِّبِ، وألحقها بالمعاني
المطرَّدة في آخر المادَّةِ كأنَّما هي شيءٌ دخيلٌ.

وبَعْدُ. فَهُمَا يَكُن حِظُّ الاشتقاقِ في المُجْمَلِ من الالتواءِ أو الاستواءِ،
ومهما يَكُن حِظُّ المآخذِ التي أخذها عليه المُحدِّثون من الإنصافِ أو الإجحافِ
فإنَّ شهرةَ الكتابِ ومنزلته بقينا تفتحان له صدورَ القراءِ والمكتباتِ حتى عُدَّ -
على ضآلةِ حَجْمِهِ - واحدًا من المعجماتِ العربيَّةِ البارزةِ. جاء في كشفِ
الظنون: «وعليه كتابٌ للشَّيخِ مجدِّ الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب

(1) هو المغير بن حبناء التميمي. وروايته في اللسان أطر «إذا ما رقى أكتافكم وتأطرا» وشَمَصَ الجواد: نفر وشمس.

(2) ورد الحديث في الفائق للزمخشري 47/1 على النحو الذي ذكره ابنُ فارس وما بين قوسين من الطبعة الهندية.

(3) المجمل 98 - 99 مادة أطر.

الفيروزبادي الشيرازي صاحب القاموس المتوفى سنة 817هـ. أورد فيه ألف سؤال، وأخذ عليه في ثنائه وحبّه. ذكر البرهان الحلبي أنّ صاحب القاموس تتبع أوهام ابن فارس في المُجمل في ألف موضع مع تعظيمه له، وثنائه عليه⁽¹⁾. وجاء في مقدّمة تاج العروس في ترجمة الفيروزبادي: وله «تحييرُ الموشين فيما يقال بالسين والشين، تتبع فيه أوهام المُجمل في نحو ألف موضع»⁽²⁾ وأضاف محقّق البُلغة إلى هذا الكلام أنّ الكتاب طُبِع في الجزائر سنة 1327هـ⁽³⁾. ثم تبين أنّ للفيروزبادي تحييرين لا تحييراً واحداً، كبيراً ضائعاً، وصغيراً مطبوعاً في الجزائر، ثم في دمشق. وليس في هذا الصغير المطبوع نقدٌ للمُجمل، ولا تتبّع لأوهام ابن فارس فيه. قال محقّق الطبعة الدمشقية: «التحييرُ الكبير كان في تتبّع أوهام المُجمل، أمّا الكتاب الذي نقدّمه اليوم فقد ألفه الفيروزبادي في الردّ على شيخ مَلسون»⁽⁴⁾.

80 – المحصل في النحو

ذكر كشف الظنون 1615 باسم (المحصل) وجاء في هديّة العارفين 69/1 باسم (المحصل في النحو) وبهذا الاسم ذكرته مقدّمة الفرق 36 ومقدمة المُجمل 28.

81 – محنة الأريب

دُكرَ في هديّة العارفين 69/1 وعن هذا الكتاب نقل ذكره محقّق الفرق في المقدمة 36 ومحقّق المُجمل في مقدّمة الكتاب 28/1.

(1) كشف الظنون 2/1605.

(2) تاج العروس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي طبعة الكويت ص 44.

(3) مقدمة البلغة للفيروزبادي تحقيق محمد المصري ص 15 مطبعة جامعة دمشق 1972م.

(4) مقدمة تحيير الموشين تحقيق محمد خير البقاعي ص 12.

82 – مُخْتَصِر سِيرِ رَسُولِ اللَّهِ

ذكره الأستاذ عبدُالسَّلامِ محمَّدُ هرون في مقدِّمة المقاييس 35 وجعله وكتاب سيرة النبي ﷺ كتابًا واحدًا، وما ذلك ببعيد.

83 – مختصر في المؤنث والمذكر

ذكره عبد السلام محمَّد هرون في مقدِّمة المقاييس 35 فقال: «منه نسخة بالمكتبة العربيَّة التيمورية بالقاهرة برقم/265/ لغة، تقع في (15) صَفْحَة. قرأتُ في أوَّلِه: «هذا مختصر في معرفة المذكر والمؤنث لا غنى بأهل العلم عنه، لأنَّ تأنيث المذكر وتذكير المؤنث قبيح جدًّا» ويظهر في مقدِّمة الكتاب ورَقْمِ المخطوطة أنَّه كتابُ المذكر والمؤنث الذي نشره الدكتورُ رمضانُ عبد التَّوَّابِ، وأنَّ اسمه ورد مصحَّفًا في مقدِّمة المقاييس.

84 – المذكر والمؤنث

«المذكرُ والمؤنثُ» رسالةٌ صغيرة تقع مخطوطتها الفريدة المحفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصريَّة [ورقُها 265 لغة⁽¹⁾] في خمس عشرة صَفْحَة من القطع الصغيرة، وتقع مطبوعتها التي حقَّقها الدكتورُ رمضانُ عبد التَّوَّابِ في خمسٍ وسبعين صَفْحَة، يشغل نصُّ الرسالة منها سَبْعَ عَشْرَةَ صَفْحَة.

لم يُشِرْ إلى هذه الرِّسالة أحدٌ من الذين ترجموا لابن فارس، غير أنَّ إغفالها غير المتعمد لم يُضعِف ثقةَ المحقِّق في نسبة الرسالة إلى صاحبها، لأنَّ كُتُب الرجال إذا تحدَّثت عن آثار الأعلام تخيَّرت ولم تستقص. قال الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب: «ولكنَّ من الذي يدَّعي أن كُتَّاب التراجم أحصوا جميع

(1) المذكر والمؤنث لابن فارس تحقيق د. رمضان عبد التَّوَّاب الطبعة الأولى 1969 ص 43 مكتبة

المؤلفات لِمَنْ ترجموا لهم»⁽¹⁾. وفي مَتْنِ الرِّسَالَةِ أُسَانِيدُ تَوَكَّدُ هَذِهِ النِّسْبَةَ مِنْهَا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ كَانَ يَنْقُلُ عَنْ أَبِيهِ مَرَّةً، وَعَنْ شَيْخِهِ تَلْمِيزًا ثَعْلَبُ مَرَّةً أُخْرَى، كَقَوْلِهِ: «فَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَعْلَبًا»⁽²⁾ وَالنَّقْلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَطَّانِ أَحَدِ الشُّيُوخِ الْبَازِرِينَ فِي تَعْلِيمِ ابْنِ فَارِسٍ دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى عَزْوِ الرِّسَالَةِ إِلَى ابْنِ فَارِسٍ. فَمَا أَكْثَرَ مَا كَانَ ابْنُ فَارِسٍ يَذْكُرُ قِرَاءَتَهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ!

لَمْ يَكُنْ ابْنُ فَارِسٍ الْمَوْلَفَ الْأَوَّلَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَتَارِيخُ التَّأْلِيفِ فِي الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَقِ قَدِيمٌ قَدَّمَ التَّأْلِيفَ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَقَدْ تَبَعَ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ عَبْدِ الْمَجِيدِ هَرِيدِي⁽³⁾ أَسْمَاءَ الْعُلَمَاءِ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي هَذَا الْبَابِ كُتُبًا أَوْ رِسَائِلَ، فَأَحْصَى خَمْسَةً وَعِشْرِينَ مَوْلَفًا قَبْلَ ابْنِ فَارِسٍ، وَأُولَهُمْ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ الْفَرَّاءِ (ت 207هـ)⁽⁴⁾ وَأَخْرَجَهُمْ أَبُو الْفَتْحِ عِثْمَانُ بْنُ جَنِي (ت 392هـ)⁽⁵⁾، ثُمَّ تَبَعَ الَّذِينَ أَلْفَوْا بَعْدَ ابْنِ فَارِسٍ كُتُبًا أَوْ رِسَائِلَ مُسْتَقَلَّةً، أَوْ أَفْرَدُوا هَذَا الْبَابَ بِبَحْثِ مَطْوَلَةٍ، أَوْ سَلَكُوا قَوَاعِدَهُ فِي مَنْظُومَاتٍ خَاصَّةً، فَبَلَغَتْ عِدَّتُهُمْ أَحَدَ عَشَرَ⁽⁶⁾. أَمَّا الْكُتُبُ الَّتِي وَقَفَهَا مَوْلَفُوهَا عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَتَمَّ نَشْرُهَا حَتَّى سَنَةِ 1983م فَعَشْرَةٌ كُتِبَ أَحَدُثُهَا نَشْرًا كِتَابَ «الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثَقِ لِأَبِي الْحُسَيْنِ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ التُّسْتَرِيِّ الْكَاتِبِ»⁽⁷⁾ (ت 361هـ) حَقَّقَ الدُّكْتُورُ هَرِيدِي كِتَابَ التُّسْتَرِيِّ، وَنَشَرَهُ، وَشَفَعَ مِنْهُ بِبَحْثِ مَفْصَلِ دَرَسٍ فِيهِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَفَادَ مِنْ مَقْدَمَةِ الدُّكْتُورِ رَمْضَانَ عَبْدِ التَّوَابِ الَّتِي قَدَّمَ بِهَا لِكِتَابِ ابْنِ

(1) المذکر والمؤث لابن فارس تحقيق د. رمضان عبدالتواب الطبعة الأولى 1969 ص 42 مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(2) المصدر السابق ص 47.

(3) كتاب المذکر والمؤث لابن التُّسْتَرِيِّ تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي ص 32 - 34.

(4) ترجمة الفراء في معجم الأدياء ج 20 ص 9 - 14.

(5) ترجمة ابن جني في معجم الأدياء ج 12 ص 81 - 115.

(6) المذکر والمؤث لابن التُّسْتَرِيِّ ص 34 - 36.

(7) ترجمة التستري في هدية العارفين ج 1 ص 388 - 389.

فارس، وقرن فيها التذكير والتأنيث في العربية بما يضارعها في اللغات السامية والأوروبية.

لكن كتاب التُّسْرِيّ - على طوله - يبدو قَزَمًا إذا طاولَ كتابَ المُدَكَّرِ والمؤنَّث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري⁽¹⁾ (ت328هـ). حَقَّقَ هذا الكتابَ الدكتورُ طارق عبد عون الجنابي، ونَشَرَه في سِفْرٍ ضَخْمٍ، يَضُمُّ تِسْعَمِائَةَ صَفْحَةٍ، يشغل منها نَصُّ الكتابِ أكثرَ من ستمائة صفحة، يجد فيها الفارئُ عالمًا واسعًا من لُغَةٍ وَنَحْوٍ وشعر. وصف ياقوت هذا الكتاب فقال: «ما صَنَّفَ أَحَدٌ أُمَّمَ منه». ولم تقتصر شهرةُ الكتابِ على قراءِ العربية وعلى المؤلفين في نحوها وصرفها، بل انتقل تأثيره إلى المؤلفين في اللغة العبرية. ذَكَرَ محقِّنُ الكتابِ أنَّ الباحثِ العبراني أبا إبراهيم إسحق برون السفراوي تأثر بالكتاب وقَبَسَ منه، فقال: «وقد تحدَّثَ السفراوي في الموازنة بين العبرانية والعربية عن التذكير والتأنيث في اللغتين، ونقلَ جُمْلَةَ الألفاظ التي مثل بها من كتاب أبي بكرٍ مستعيرًا من عبارته في تقسيماته للمؤنَّث في العربية»⁽²⁾.

وللقارئ أن يسأل - بعد هذا التعريف السريع لأشهر ما كُتِبَ في المُدَكَّرِ والمؤنَّث - عن كتابِ ابن فارس، ما موضوعه؟ وما المنزلة التي تبوأها بين الكتب الأخرى؟

يحسن بنا قبل أن نعرض رسالة ابن فارس أن نلخص الدراسة القيمة التي مهَّد بها الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب لهذه الرسالة.

يرى الدكتور المحقق أنَّ الساميين القدامى كانوا يسمون الدَّكْرَ بكلمةٍ وأثنائه

(1) له ترجمة في بغية الوعاة 91.

(2) المذكر والمؤنَّث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تح: د طارق عبدعون الجنابي مطبعة العاني

بغداد 1978.

بكلمةٍ أخرى (رجل وامرأة) وأنّ هذه الظاهرة تشيعُ في العربية والعبرية والسريانية، وفي اللغات الأوروبية كالإنجليزية والألمانية. أما المعاني والأشياء الجامدة التي لا صلة لها بتذكيرٍ وتأنيثٍ فقد قُسمت في العربية قسمين بين التذكير والتأنيث، وأضيف في اللغات الأوروبية إلى هذين القسمين قسمٌ ثالثٌ سميّ المحايد، لا يحمل أيّ معنى أو علاقة من ذكورة أو أنوثة. وأهملت ظاهرة التذكير والتأنيث في بعض اللغات الأفريقية، وقُسمت فيها الأسماء على أسسٍ أخرى إلى أنواع كثيرة.

ويرى الدكتور رمضان أنّ التقسيمات المختلفة في أكثر اللغات لا تستند إلى ضوابط أو قواعد معقولة، ويذهب - كما يذهب بروكلمان - إلى أن الأقدمين استندوا في تقسيمها إلى تأملات خرافية، ثم غدت الخرافة قاعدةً، وتلقّى المتحدثون بكلّ لغة تقسيمات لغتهم بقبول حسن، فشاعت وثبتت بالتداول والاستمرار. لكنّ ثباتها ليس خالداً، فقد تنتقل الكلمة من التذكير إلى التأنيث في الكلام الشائع، وقد يجاوز الانتقال الكلام الشائع إلى الفصح، فلفظة (المستشفى) تؤنّث، وهي من الألفاظ المذكّرة، كأنّ الذين يؤنّثونها يجعلون ألفها المقصورة علامة تأنيث، ولفظة (الكأس) مؤنّثة، وأكثر الناس على تذكيرها. ولعلّ هذا الانتقال من زمرة إلى زمرة أفضى بطائفة من الأسماء إلى جواز التذكير والتأنيث كالسوق والطريق.

بعد ذلك يذكر المحقق علامات التأنيث الثلاث، وهي التاء المربوطة (صغيرة وكبيرة) والمبسوطة (بنت وأخت) ويبيّن أنّ المربوطة التي يقال: إنّها تنقلب هاء في الوقف، لا علاقة لها من الوجهة الصرفية بالهاء، لأنّ ما يحدث لها هو حذفها، ومدّ الصوت الذي قبلها، فيُخيلُ إلى المتكلّم والسامع أنّها انقلبت هاء. ويطيل المحقق مناقشة هذا الموضوع قبل أن يتحدّث عن دلالة التاء، فيرى أنّها تدلّ على التأنيث، وعلى الوحدة (تمرة ونخلة) وعلى المبالغة

(راوية) وعلى النسب (أزرقى وأزارقة) كما تأتي للتعويض عن فاء الكلمة (عدة) أو عن عينها (إقامة) وعن لامها (سنة) أو عوضاً عن مدة تفعيل (تَرْكِيَة) وياء مفاعيل (زنادقة) وتدُلُّ أحياناً على تعريب الأسماء الأعجمية (كَيْلَجَة). ثم يذكر علامتي التأنيث الأخرين، وهما: الألف الممدودة (حمراء) والألف المقصورة (كبرى)، ويرى أنّهما أقلُّ شأنًا من الفاء، وأنَّهما إلى انقراض من كلام العامة، وأنَّ التاء تحلُّ محلَّها في كثيرٍ من الألفاظ. وعلة ذلك مَيْلُ الناس إلى التيسير، وإلى العمل من جهة واحدة. ويختم الدكتور رمضان حديثه بذكر الكلمات الخاصة بالأنثى المجردة من علامة التأنيث (عافر، وطالق) وبذكر الكلمات التي تُعامل في اللغة معاملة الأنثى، وهي خلُوٌّ من علامة التأنيث (عين، وأذن)، وتسمّى في الصّرف الألفاظ المؤنثة تأنيثاً مجازياً.

تلقي هذه الدراسة التي لخصناها نوراً كاشفاً على رسالة المذكر والمؤنث، لأنَّ ابن فارس يوجزُ في رسائله غاية الإيجاز. فإذا انتقل القارئ من بحث الدكتور رمضان إلى نصِّ ابن فارس كان على بيّنة ممّا يقرأ.

تبدأ الرسالة بمقدمة سريعة يبيّن فيها المؤلفُ خطرَ الموضوع، فيقول: «هذا مختصرٌ في معرفة المذكر، والمؤنث، لا غنى بأهل العلم عنه، لأنَّ تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث قبيحٌ جداً»⁽¹⁾ وبعد المقدمة يشرح ابن فارس علامات التأنيث الثلاث بأمثلة وافية. ويشفع هذه الأمثلة بثنية المؤنث الممدود، ويُتبع الثنية باباً آخر يتحدث فيه عن خروج التاء عن معنى التأنيث إلى الدلالة على مبالغة المذكر، ويغفل الدلالات الأخرى، ويفردُ بابين لتذكير العدد وتأنيثه، يسرد في أولهما القواعد الشائعة، وفي الثاني يناقش حمل العدد على المعنى مرّة، وعلى اللفظ مرّة ويؤيد كلامه بأمثلة موضحّة يجوزُ فيها تذكير العدد

(1) المذكر والمؤنث لابن فارس الطبعة الأولى 1969 ص46.

وتأنيته: «تقول: هم ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، غير أنك أردت ثلاثة رجال»⁽¹⁾. ويقف المؤلفُ البابُ التالي على «الفصل بين الذكر والأنثى بالهاء»⁽²⁾ فالصفات الخاصة بالأنثى لا تدخلها التاء، والصفات التي يشركها فيها الرجل تدخلها الهاء، تقول: «امرأة قاعدة من الجلوس، وقاعد التي قعدت من الولد»⁽³⁾ ويفرق بين الصفات المستمرة والمنقطعة، فما دلَّ على استمرار يؤنثُ بالتاء، وما دلَّ على انقطاع يؤنثُ بغير تاء «تقول امرأة (مرضعة) لأن إرضاعها لم ينقطع، و(مرضع) أي: معها ولد رضيع»⁽⁴⁾ وفي الباب نفسه يتحدث المؤلف عن تصغير المؤنث، وعمَّا يقتضيه التأنيث من ردِّ إلى المؤنث المجازي المجرد من العلامة، وتقول في تصغير دار دُويرة، نار نُؤيرة»⁽⁵⁾.

ثم تتعاقب الأبواب قصيرة لا تتفع غلَّة، فباب يقفه المؤلف على ما رُدَّ من مفعولٍ إلى فعيل، «تقول: امرأة صريع، لأنك تقول: مصروعة»⁽⁶⁾ وآخر لما يغلب فيه التذكير لأنَّ وصفه في الذُّكران أكثرُ «فلانة وصيُّ فلان»⁽⁷⁾ وثالثٌ لصفات المؤنث، ورابع للجمع والواحد «تقول: تمرة والجمع تمرٌّ، وبقرة وبقر»⁽⁸⁾ وخامسٌ لما شدَّ عن ذلك: «الكمأة للجميع والكممُ للواحد»⁽⁹⁾ وسادسٌ للمؤنث الحقيقي: «يقال: حمار وأتان، لم يُدخلوا في الأتان الهاء»⁽¹⁰⁾ وسابعٌ لتأنيث الفعل مع المؤنث مع جواز التذكير في نحو: «تقول: كانت صلاتك حسنةً، ويجوز كان صلاتك»⁽¹¹⁾.

(1) المصدر السابق ص 48.

(2) و(3) المصدر السابق ص 49.

(4) المصدر السابق ص 50.

(5) المصدر السابق ص 51.

(6) المذكر والمؤنث لابن فارس الطبعة الأولى 1969 ص 51.

(7) و(8) المصدر السابق ص 52.

(9) و(10) المصدر السابق ص 53.

(11) المصدر السابق ص 54.

أما الباب الأخير - وهو أوسع الأبواب وأهمها - فمُخَصَّصٌ للألفاظ المؤنثة تأنيثاً مجازياً واجباً، وفي هذا الباب يذكر ابن فارس مائةً وسبعةً أسماءً يجبُ تأنيثُها، وأربعين اسماً ممَّا يجبُ تذكيرُها، وواحدًا وعشرين اسماً ممَّا يجوزُ تذكيرُها وتأنيثُها. وبعْدَ أنْ عرفنا موضوعَ الكتابِ نتحدَّثُ عن سِمَاتِهِ، فما سِمَاتُهُ؟ وما الفرقُ بينه وبين غيره من الكُتُب التي بحثتْ موضوعَه نفسه؟

لعلَّ سرعةَ العرضِ أبرزُ السمات التي يتَّسم بها هذا لكتاب، فمؤلفه ابن فارس يختارُ ولا يُحصي، ويشتارُ ولا يستقصي. فهو حينما يتحدَّثُ عن خروجِ التاء عن معنى التأنيثِ إلى دلالاتٍ أخرى يذكر الدلالة على المبالغة فيما تلحق التاء من صفات الذكور، ويُعْطِلُ معانيها الأخرى التي عَرَضَها الدكتور المحقِّق في مقدِّمة الكتاب. وحينما يتحدَّثُ عن تأنيثِ الفعلِ مَعَ الفاعلِ يأتي بصورةٍ واحدةٍ من صور الوجوب، وصورةٍ واحدةٍ من صور الجواز، وصورةٍ ثالثةٍ من تذكيرِ الفعلِ مَعَ الفاعلِ المؤنث، يقول: «وشدَّ كلمة واحدة، فقالوا: حضرت القاضي امرأة»⁽¹⁾، ويعلِّلُ تذكيرَ الفعلِ بالتعظيم فيقول: «فسمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبا عبدالله محمَّدَ بنِ سعدانِ النحويِّ يقول: إنّما حَسُنَ هذا، لأنَّ ذكر القاضي متقدِّمٌ للمرأة، فأريدُ به التعظيم، وهذا حسن»⁽²⁾ والعنايةُ بهذا الوجهِ الشاذِّ تناقضٌ ما أخذ به ابنُ فارسِ نَفْسَه من الاختصارِ.

ولا تطغى سِمَةُ الاختيارِ والاختصارِ على القواعدِ وَحَدَها، بل تشمل الأسماء. فالأسماء التي ذكرها ابنُ فارس على اختلاف أنواعها أقلُّ من مائةٍ وسبعين اسماً، على حين تصل الأسماء الواردة في كتابِ التُّسْتَرِي إلى مائتين وعشرين اسماً، وابنُ فارسِ تُوْفِّي بعد التُّسْتَرِي بيضعٍ وثلاثين سنة، والمفروضُ أن يزدادَ التأليفُ في هذا الموضوع اتِّساعاً واتِّساقاً وجوْدَةً عرضٍ، وأن يُتِمَّ

(1) و(2) المصدر السابق ص 54.

المتأخّر عمل المتقدّم، كما أنّ ابن فارس نفسه فصيح ثعلبٍ. ومع ذلك فقد نلتمس للمؤلف عُذراً، وعذره في إغفال المفردات أسوَع من عذره في إغفال القواعد، لكثرة المفردات وصعوبة الإحاطة بها.

وتصدق هذه السّمة - أعني الاختيار والاختصار - على المعاني المتعدّدة للكلمة الواحدة، فهو حينما يذكر كلمة العين، يقول: «والعينُ التي يُصّر بها مؤنّثة، وعينُ الماء مؤنّثة، وعين السحاب مؤنّثة، يقال أصابتهم عينٌ منكّرة، وعين الركبة مؤنّثة ويقال: جئتكَ بالخبر عن عينٍ صافية، أي أتيتك به على نصّه»⁽¹⁾. إنّ سرعة العرض أنست ابن فارس خمسة معانٍ أخرى من معاني العين لم يذكرها هنا، ولم يذكر أحكامها في التذكير والتأنيث، فهل يعني ذلك أنّ المعاني الأخرى تأتي فيها كلمة العين مذكرة؟ إنّ إغفال الرجل هذه المعاني لم يكن عن جهل، فقد نظم ابن فارس تسعة أبياتٍ فيها تسعة معانٍ لكلمة العين وقفى كلّ بيتٍ منها بكلمة (العين) نفسها⁽²⁾

ومن الاختصار الذي يسمُّ هذه الرسالة وطائفةً أخرى من رسائل ابن فارس ضالّة الشواهد. قال الدكتور رمضان عبد التّوّاب في تحليله الرسالة: «لا يقابلنا في الكتاب كلّ إلا أربعة شواهد من الشعر، كما استشهد في سبعة مواضع بآيات من القرآن الكريم، وفي موضعين بالحديث الشريف، وذكر في موضعٍ مثلاً من الأمثال، وفي موضعٍ آخر قولاً من أقوال العرب»⁽³⁾ فمجموع الشواهد لا يجاوز خمسة عشر شاهداً، بينما نجد في كتاب المذكّر والمؤنّث للمبرّد ستين شاهداً، وفي كتاب البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات كمال الدين

(1) المذكّر والمؤنّث لابن فارس الطبعة الأولى 1969 ص 55.

(2) معجم الأدباء 4/90 يذكر د. رمضان عبد التّوّاب سبعة عشر معنى للعين في كتابه فصول في فقه العربية ص 327.

(3) المذكّر والمؤنّث لابن فارس 42.

عبدالرحمن بن الأنباري⁽¹⁾ نجد سبعة وسبعين شاهداً. ويتضاعف العدد أضعافاً مضاعفة إذا انتقلنا إلى كتاب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. فشواهدُه من الشعر أكثرُ من ألف وثلاثمائة وخمسين بيتاً، ومن القرآن أكثرُ من مائة وسبعين آية. فإذا أضفت إلى الفرق في العددِ فرقاً في المناقشة ازداد كتاب ابن فارس ضؤولةً وفُسولةً، فمع كلِّ شاهد من شواهدِ الأنباري شرحٌ وافٍ ومناقشةٌ شافية، وتعليقاتُ ابن فارس مختلصةٌ مبتورةٌ.

بعدَ السرعة التي تُعدُّ السِّمَّةَ الأولى في كتابِ ابن فارسٍ تطالعنا سمةٌ ثانية، تتفرَّع من الأولى، هي فقدانُ النظامِ المُعْجَمِيِّ، فالأسماءُ المؤنَّثة تأنثاً مجازياً غيرَ مرتبة وفق أيِّ نظامٍ سلكته المعجماتُ، وليس في ترتيبِ هذه الألفاظِ كلفةٌ تَبْهَظُ المؤلِّفَ لقلَّتْها، فقبل كتابِ ابن فارسٍ ظهرتْ كتبٌ ربَّتها مؤلَّفوها ترتيباً دقيقاً، وخيرٌ مثال على ذلك كتابُ ابن التستريِّ (ت 361هـ) الذي وُرِّعَتْ فيه الأسماءُ على أبوابٍ بحسبِ أوائلِ الكلمات، وهو توزيعٌ يُعينُ القارئَ على الظَّفْرِ بضالَّته في غيرِ عَنَتِ.

ويتفرَّع من السرعة الارتجالُ، ويظهر الارتجالُ في إطلاقِ بعضِ الأحكامِ إطلاقاً غيرِ دقيقٍ، يخالفُ فيه ابنُ فارسٍ ما جاء في المُعْجَمَاتِ، وفي كُتُبِ اللغةِ الأخرى، كقوله: «والبطنُّ من الحيوانِ مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ»⁽²⁾. إنَّ الحكم بتأنيثِ البطنِ لا يخلو من ارتجالٍ، فقد وَرَدَ في القاموس المحيط [بطن]: «البطنُ خلافَ الظهرِ مذكَّرٌ». وورد في المذكر والمؤنث للفرَّاء: «والبطنُ ذكَّرٌ ومن أنثه فهو مُخْطَى»⁽³⁾. وقال ابنُ التستريِّ: «البطنُ من الإنسانِ وسائرِ الحيوانِ مذكَّرٌ لا

(1) توفي أبو البركات سنة 577هـ، وله ترجمة في بغية الوعاة 301.

(2) المذكر والمؤنث لابن فارس ص 56.

(3) المذكر والمؤنث للفرَّاء 16.

يجوزُ تأنيثُه البتَّة»⁽¹⁾ وقال محمَّد بن القاسم الأنباري في باب ما يذكَّر من الإنسان ولا يؤنث. «واللَّحْيُ مذكَّر، وكذلك الذَّقْنُ والبَطْن»⁽²⁾. ولو لم يقل ابنُ فارس: «والبطن من الحيوان مذكَّر ومؤنَّث» لقلنا: لعلَّه أرادَ بالبطن العشيَّرة، وحيئنذ يجوزُ تأنيثُه. قال ابن التُّستري: «فإن عنى بطونَ القبائل جاز تأنيثُه، لأنَّه إنَّما يكتبي بالبطن عن القبيلة فيؤنَّث»⁽³⁾. ومن ذلك قوله: «والهُدى مذكَّر في سائر اللغات»⁽⁴⁾، فإنَّ حملنا كلمة (سائر) على معنى جميع - وهذا ما ذهب إليه ابن فارس - لم يبرأ كلامُ الرجل من تعميم يرفضه علماء آخرون، قال الفرَّاء: «والهدى مذكَّر إلاَّ أنَّ بني أسدٍ يؤنَّثونه، ويقولون: هذه هدى حسنة»⁽⁵⁾ وقال ابن منظور: وأنشدني ابن بري ليزيد بن حدَّاق:

ولقد أضاء لك الطريقُ وأنَّهجتُ سُبُل المكارمِ، والهُدى تُعدي

قال ابن جنبي: قالَ اللحيانيُّ: الهُدَى مذكَّر، وقال الكسائيُّ: بعضُ بني أسدٍ يؤنَّثه»⁽⁶⁾ فالتذكيرُ على غلبته لا يُلغِي التأنيثَ، وبيتُ يزيد بن حدَّاق، وأقوالُ العلماء تجيز التأنيث. ومن هذا القبيل تعليلُه جوازَ تذكيرِ الفِعْلِ في نحو: «حضر القاضي امرأة» بتعظيم القاضي وتفضيله على المرأة، وتذكير الفعل (حضر) لمجاورته (القاضي) كأنَّه فاعل الفعل. والعِلَّة التي يذكُرُها الثَّحاة طولُ الكلامِ والفصلُ بين الفعلِ والفاعل. قال المبرِّد: «وجوازه للتَّفْرِقة بين الاسمِ والفعلِ بكلام، فتقدِّيرُهم أنَّ ذلك الكلامَ صارَ عوضًا مِنْ علامةِ التأنيثِ، نحو: حضر

(1) المذكر والمؤنث لابن التستري 62.

(2) المذكر والمؤنث لمحمد بن القاسم الأنباري 265.

(3) المذكر والمؤنث لابن التستري 63.

(4) المذكر والمؤنث لابن فارس 58.

(5) المذكر والمؤنث للفرَّاء ص 21.

(6) لسان العرب هدى.

القاضي اليوم امرأة، ونزل دارك ودار زيدٍ جارية»⁽¹⁾ فإن كان في القاضي ما يدعو إلى التعظيم فليس في الدار ما يدعو إليه، فالعلة الفصل لا التعظيم.

85 – المسائل الخمس

وَرَدَ ذِكْرُ هَذَا الْكِتَابِ فِي فُهْرَسِ شَرْفِ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الدَّمِيَّاطِيِّ، (ت705هـ) باسم: (المسائل الخمسة)⁽²⁾.

وذكره بدرُ الدين محمدُ بنُ عبدالله الزركشيِّ واقتبسَ منه النصَّ التالي: «قال أبو الحسين أحمدُ بنُ فارس في كتاب المسائل الخمس: جَمْعُ الْقُرْآنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَأْلِيفُ السُّورِ كَتَقْدِيمِ السَّبْعِ الطُّوَالِ، وَتَعْقِيبُهَا بِالْمَثْنِ. فَهَذَا الضَّرْبُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّاهُ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا الْجَمْعُ الْآخَرُ فَضَمُّ الْآيِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَعْقِيبُ الْقِصَّةِ بِالْقِصَّةِ. فَذَلِكَ شَيْءٌ تَوَلَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ جَبْرِيلُ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ»⁽³⁾.

86 – المسائل الفقهية

ذكرها ابنُ الورديِّ والياضيُّ⁽⁴⁾. قال ابنُ الورديِّ: «ووضع المسائل الفقهية، وهي مائة في المقامة الطيبية»⁽⁵⁾.

ويبدو أنَّ هذا الكتاب هو كتابُ فُتْيَا فقيهِ العرب الذي عرّفناه قبلُ. وذكره عبدُ السلام محمد هرون باسم (مسائل في اللغة)⁽⁶⁾ ثمَّ أحالَ القاريَّ إلى (فتيا فقيه العرب) ورجَّح أنَّهما كتابٌ واحدٌ.

(1) المقتضب للمبرد ج2 ص148.

(2) مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص83 سنة 1983م.

(3) البرهان في علوم القرآن 1/258.

(4) مرآة الجنان 2/442.

(5) تتمة المختصر 1/476.

(6) مقدّمة المقياس 36.

87 – المصاريح الماثلة بأنفس

لم أقف على ذكر هذا الكتاب معزواً إلى ابن فارس إلا في فهرس⁽¹⁾ شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي (ت705هـ).

88 – المعارض

(المعارض) رسالة صغيرة من رسائل ابن فارس الكثيرة، ظفّر بمخطوطيها الدكتور أحمد خان عضو مجمع البحوث الإسلامية بإسلام آباد في مكتبة بودلين Boldein بأكسفورد. وجدها في مجموعة تضم ثلاث رسائل أخرى لابن فارس، وهي: كتاب الثلاثة، وكتاب أفراد كلمات في القرآن، وكتاب استعارة أعضاء الإنسان⁽²⁾. والمجموعة كلها بخطّ شرف الدين عبد المؤمن الدميّاطي⁽³⁾ (ت705هـ) تلميذ الحسن بن محمّد بن الحسن الصغاني⁽⁴⁾ (ت650هـ) صاحب (العباب الزاخر واللباب الفاخر).

حقّق الدكتور أحمد خان هذه الرسالة، ونشرها في مجلة المورد العراقية مع مقدّمة، أثبت فيها نسبة الرسالة إلى ابن فارس بأدلة وافية، فشغل متن المطبوعة عشر صفحات من المجلة (176 – 186). أمّا المخطوطة فقد وصفها بقوله: «تتضمن الرسالة على (7) أوراق، وفي كل صفحة (19) سطراً، كتبت بخطّ حسن مضبوط مصحوبة بطرز مفيدة من الصغاني»⁽⁵⁾.

تلك صفة الرسالة مطبوعةً ومخطوطةً، فما موضوعها؟ وما معنى الاسم الذي سَمَّها به المؤلّف؟ ولماذا ألّفها؟

(1) مجلة المورد م12 ع2 ص82 سنة 1983م.

(2) مجلة المورد العراقية المجلد 13 العدد 3 بغداد 1984.

(3) ترجمته في الأعلام للزركلي 4/318.

(4) ترجمة الصغاني في بغية الوعاة 227.

(5) مجلة المورد المجلد 13 العدد 3 ص175.

قال ابنُ فارسٍ في خُطبةِ الرِّسالةِ: «سَأَلتَ - أَكْرَمَكَ اللهُ - عنِ المَعَارِيضِ منِ الكَلَامِ، وكيفَ تَكُونُ؟ ومِمَّ اشْتَقَّ لَفْظَةُ التَّعْرِيفِ؟ ومَتَى يَحْتَرِزُ السَّامِعُ مِمَّنْ يَعْضُ لَهُ بِلَفْظَةٍ جَمِيلَةٍ الظَّاهِرِ، يَريِدُ مَعْنَاهَا غَيْرَ الجَمِيلِ»⁽¹⁾ ثُمَّ أَجَابَ عَنِ أسْئَلَةِ السَّائِلِ بِقَوْلِهِ: «اعْلَمْ - أعْزَكَ اللهُ - أَنَّ التَّعْرِيفَ لَفْظَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ العَرَضِ. تقول: عَرَضْتُ الجَارِيَةَ عَلَى البَيْعِ. وَالمِعْرَضُ ثَوْبُهَا الَّذِي تُعْرَضُ فِيهِ. وَقَدْ يَتَخَيَّرُ لَهَا أَحْسَنَ مَا يَمَكُنُ مِنَ المَعَارِضِ لِيَشَبَّهَا ذَلِكَ، وَيَحْفَلُهَا فِي عَيْنِ مَبْتَاعِهَا»⁽²⁾. فَالتَّعْرِيفُ أَسْلُوبٌ بَلِيغٌ مِنَ أسَالِيِبِ العَرَبِ، يَسْتَعْمَلُهُ المَتَكَلِّمُ لِعَرَضِ المَعْنَى السَّيِّئَةِ بِاللَّفْظِ الحَسَنِ. وَمِثَالُهُ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ فِي خُطْبَةِ الرِّسَالَةِ قَوْلُ بَعْضِ المَفْوَّهِينَ لِآخَرَ: «أَنَا أَرِيدُ أَنْ تُظَهَرَ وَتُعَانَ، وَتُكَلَى، وَتُسَرَّ»⁽³⁾. فَإِذَا سَمِعَ هَذَا الكَلَامَ مَنْ لَا صِلَةَ لَهُ بِالتَّعْرِيفِ حَمَلَ الكَلَامَ عَلَى مَحْمَلٍ حَسَنِ، وَوَهَمَ أَنَّ المَتَكَلِّمَ يَريِدُ الخَيْرَ للمَخاطَبِ، فَيَدْعُو لَهُ بِالظُّهُورِ وَالعَوْنِ وَالكَلَاةِ وَالسُّرُورِ. غَيْرَ أَنَّ المَتَكَلِّمَ قَصَدَ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى. فَسَرَّهَا ابْنُ فَارِسٍ بِقَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: تُظَهَرُ: يَكْسِرُ ظَهْرَهُ، وَتُعَانَ: تَصَابُ عَيْنُهُ، أَوْ يَصَابُ بَعِينُ. وَتُكَلَى: تَصَابُ كَلْبَتُهُ، وَتُسَرُّ: تَقَطُّعُ سَرَّتُهُ»⁽⁴⁾. فَالمَعَارِضُ - كَمَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ - «التَّوَرِبَةُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ». وَلِذَلِكَ آثَرَهَا الفُصْحَاءُ عَلَى التَّصْرِيحِ. جَاءَ فِي لِسَانِ العَرَبِ [عَرَضَ]: «وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَحَبُّ بِمَعَارِضِ الكَلَامِ حَمَرَ النَّعَمِ» فَمَا أَصْلُ لَفْظَةِ المَعَارِضِ؟ وَهَلِ القَوْلُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ قَبْلَ يُعَدُّ تَفْسِيرًا دَقِيقًا وَافِيًا؟

ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ اللَّفْظَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ العَرَضِ، وَأَنَّ المِعْرَضَ الثَّوْبُ الَّذِي

(1) المصنوع السابق ص 176.

(2) المصنوع السابق ص 176.

(3) المصنوع السابق ص 176.

(4) المصنوع السابق ص 176.

تُعْرَضُ فِيهِ الْجَارِيَةُ. وَهُوَ عِنْدِي تَوْضِيحٌ غَيْرٌ دَقِيقٍ وَلَا شَافٍ. فَلَوْ أَنَّ الْمِعْرَضَ وَاحِدًا الْمَعَارِيضَ لَجَاءَ الْجَمْعُ عَلَى (مفاعل) ففعل (معارض)، لكن الفصحاء جمعوه على معاريض كما رأيت في كلمة ابن عباس السابقة. وإذا كان واحد المعاريض (مِعْرَضًا) لا مَعْرَضًا فما المِعْرَاضُ؟ وما صلته بهذا الأسلوب من القول؟

جاء في اللسان (عرض): «والمِعْرَاضُ بالكسر سَهْمٌ، يُرْمَى بِهِ بِلَا رِيشٍ وَلَا نَصْلٍ، يَمْضِي عَرَضًا، فَيَصِيبُ بَعْرَضَ الْعُودِ لَا بَحْدَهُ». وجاء فيه أيضًا: «المعاريضُ جمع مِعْرَاضٍ مِنَ التَّعْرِيزِ» وهكذا ربط العرب التعريضَ بالمعارض الذي هو سَهْمٌ بِلَا رِيشٍ وَلَا نَصْلٍ. وَيُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ رَبَطَهُ بِهِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ أَوْلَى مِنْ رَبَطِهِ بِالْمِعْرَضِ الَّذِي هُوَ ثَوْبٌ الْجَارِيَةُ. فَالْجَارِيَةُ الْمَعْرُوضَةُ بِالْمِعْرَضِ الْحَسَنِ قَدْ تَكُونُ حَسَنًا فَيَزِيدُهَا الْمِعْرَضُ حُسْنًا، وَقَدْ تَكُونُ قَبِيحَةً، فَيَكُونُ جَمَالَ الْمِعْرَضِ عَوَضًا مِنْ جَمَالِ الْخَلْقِ. أَمَّا السَّهْمُ - مَرِيشًا كَانَ أَوْ مِعْرَاضًا - فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلرَّمْيِ، وَلَا يَكُونُ الرَّمْيُ إِلَّا لِأَذَى يُحْدِثُهُ الرَّامِي فِي الرَّمِيَّةِ. وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: مَا أَصَابَ بَحْدَهُ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بَعْرَضَهُ فَهُوَ وَقِيدٌ»⁽¹⁾.

وَمِمَّا يَرِجُّ هَذَا الزَّعْمَ أَنَّ انْتِقَالَ اللَّفْظَةِ مِنَ الْمَحْسُوسِ إِلَى الْمَجْرَدِ مَسْلُكٌ مَطْرُودٌ فِي اللُّغَةِ. وَهَكَذَا انْتَقَلَ الرَّمْيُ مِنْ مَعْنَى الطَّعْنِ بِالْمَعْرَاضِ إِلَى مَعْنَى الطَّعْنِ بِالْكَلَامِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْتَدَوْهُنَّ ثَمَنِينَ جِلْدَةً﴾⁽²⁾ فَكَأَنَّ الْمَعَارِيضَ سَهَامًا مِنَ النَّقْدِ، نَزَعَتْ نِصَالَهَا، وَاقْتُلَعَتْ رِيشُهَا لِتَكُونَ مَوْجِعَةً غَيْرَ قَاتِلَةٍ.

(1) صحيح مسلم كتاب الصيد والذبائح ج3 ص1530.

(2) سورة النور، الآية: 4.

ومما يرجح هذا الزعم كذلك أنّ المعارض التي يسوقها ابن فارس مجموعة من المعاني الرامية إلى الثلبِ معروضة في ألفاظٍ حسنة، تخدمُ السامعَ الجاهلَ، فيذهبُ بها إلى المدح، وتقرع سمعَ العالمِ الفطنِ فيأذى بما فيها من قدح. وأن معانيها المقصودة تُفهم من عرض الكلام أي: من جانبه. قال ضياء الدين بن الأثير: وإنما سُمي التعريضُ تعريضاً، لأنَّ المعنى يُفهم من عرضه أي من جانبه، وعرض كلِّ شيءٍ جانبه⁽¹⁾.

إذا استعرضنا رسالة ابن فارس وجدنا فيها ثمانين معراضاً موزعة بين ثمانية فصول. في الفصل الأول تسعة معارض أولها من القرآن وتاسعها من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والسبعة الأخرى من الحديث الشريف. وفي الفصل الثاني رأي الفقهاء في السبِّ بأسلوب التعريض، وهو فصلٌ موجزٌ لا يقطع فيه ابن فارس برأي، لكنَّ التحرج الذي عُرف به جعله أميلَ إلى تحريمه إذ قال: «وقال أصحابنا الرازيون: يقول مالك: إن المَعْرَضَ بالسباب والقذف مثل المصريح، لأنَّه قد عُلِمَ غرضه فيه»⁽²⁾. وفي الفصل الثالث معراضان ذكرهما قبل ابن فارس ابن قتيبة في عيون الأخبار. أولهما للشعبي، وهو: «خطب رجلٌ إلى قوم، فقالوا: ما نعرفك، أفنأتي الشعبي فنسأله عنك؟ قال: نعم. فأتوا الشعبي، فسألوا عنه. فقال: ما أعلمه إلا ركينَ الجلسةِ نافذَ الطعنة، فظنَّوه صنديداً، فزوجه، ثم نظروا، فإذا هو خياط، فعرض لهم ولم يكذب»⁽³⁾. وفي الفصل الرابع تعريضان من الشعر وآخر من النثر. وفي الخامس أربعة معارض لأهل العلم ليس فيها سبٌّ، بل فيها اعترافٌ بالجهل، منها: «وكان الكسائي إذا سُئل عن شيءٍ لا يعرفه قال: سبحانَ علامِ الغيوب، جبارِ القلوب»⁽⁴⁾. وفي الفصل

(1) المثل السائر 245.

(2) مجلة المورد المجلد 13 العدد 3 ص 178 - 179.

(3) المصدر السابق 179.

(4) المصدر السابق 180.

السادس تعريضٌ واحد. وفي السابع - وهو أهمُّ الفصول وأقربها إلى طبع ابن فارس - ثمانية وخمسون معراضاً لعلماء اللُّغة. قال ابنُ فارسٍ في بدايةِ الفصلِ: «وأما النحاريُّ من النظار وأهل اللُّغة الذين يعرفون اللَّفظة الواحدة وجوهاً كثيرةً. . فإنَّهم قد يغالطون، فيقول أحدهم لمناظره: هذه نُكْتةٌ نبيلةٌ، والنبيلة من النبل معروف. والنبيلة الجيفةُ. يقال: تَبَّلَ البعيرُ إذا مات. . .»⁽¹⁾ ثم سردَ هذه المعاريضَ، وكلُّها من هذا النمط اللغويِّ الجافِّ. وختم الرسالة بالفصلِ الثامن، وفيه معراضٌ واحدٌ عرَّضت فيه لؤلؤة العبدية بالحجاج بن يوسف لما سألتها عن نفسه، فقالت له: «ما أراك إلا قاسطاً عادلاً. فقال لأهل الشام: إنَّما تريد بالقاسط قولَ الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا يَجْهَتُم حَطَبًا﴾⁽²⁾ وتريدُ بالعادِلِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

بعدَ الوقوفِ على موضوع الرِّسالة يحقُّ للمرءِ أن يسألَ: أكانَ ابنُ فارسٍ علماً فَرَدًا في هذا الميدانِ؟

لم يكن ابنُ فارس المؤلفَ الأوَّل في التعريضِ والمعاريضِ، فقد عرَّضَ لهذا الموضوع علماء سبقوه، وعلماء لحقوه. عرَّضَ له قبله أبو عبد الله محمد بنُ إسماعيل البخاري⁽⁵⁾ (ت256هـ) إذ خَصَّ المعاريضَ بابٍ من صحيحه سمَّاه (باب المعاريضُ مندوحةٌ عن الكذب) ذكر فيه ما جاء في الحديثِ الشريف من معاريض. وأطال في هذا الباب بعض الإطالة أبو محمد عبد الله بنُ مُسلم ابن قتيبة الدينوري⁽⁶⁾ (ت276هـ)، فعقد له باباً من بضع عشرة صفحةً في كتابه (عيون

(1) المصدر السابق 180 - 181.

(2) سورة الجن، الآية: 15.

(3) سورة الأنعام، الآية: 1.

(4) مجلة المورد المجلد 13 العدد 3 ص186.

(5) ترجمة البخاري في سير أعلام النبلاء 391/12، وانظر صحيح البخاري/كتاب الأدب/ باب المعاريض مندوحة عن الكذب 2293/5.

(6) ترجمة ابن قتيبة في البلغة 116، وانظر عيون الأخبار 197/2 - 215.

الأخبار)، عنوانه (التلطف في الكلام والجواب وحسن التعريض). وأوجز في الحديث عنه أبو العباس عبد الله بن المتوكل⁽¹⁾ (ت 296هـ) في كتاب البديع. أما الذين صنّفوا فيه أو عالجه معالجهً دقيقةً بعد ابن فارس فكثيرون. منهم صاحبُ يتيمة الدهر عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي⁽²⁾ (ت 439هـ) الذي جمع مقداراً ضخماً من الكنايات والمعاريف في كتاب عنوانه (الكناية والتعريض). وابن الأثير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد⁽³⁾ (ت 637هـ) في كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر). ويحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني⁽⁴⁾ (ت 749هـ) في (كتاب الطراز) وعلماء آخرون. فما موضع ابن فارس بين هؤلاء؟

قال الدكتور أحمد خان: «كتب عديد من العلماء في هذا الباب (المعاريف)، وأوردوا شيئاً من تفاصيلها، كما أظهروا الفرق بينه وبين الكناية، ولكن ابن فارس أسبقهم في الميدان، وأوضحهم في الفهم والإتيان بأكثر منهم، إذ هو جمع نحو 80 معرّضاً»⁽⁵⁾ ولا يخلو هذا القول المنقول نقلاً دقيقاً عن المورّد من مُحابة. فلم يكن ابن فارس في هذا المضممار السابق المجلي، ولا اللاحق المصلي، بل كان حلقةً في سلسلة، لكنّها متميّزة بجوهرها الأصيل، متفرّدة بمعدنها اللغوي. فإذا كان المؤلفون الآخرون قد نظّروا في المعاريف بعين الفقه مرّة، وبعين البلاغة أخرى، فابن فارس نظّر فيها بعين اللغة، فما كاد يسير في طريق الفقه خطوةً، وفي طريق البلاغة خطواتٍ حتّى رجّع إلى الطريق الذي ألفتَه قدامه، وهو طريق اللغة، فمضى فيه، وذكر المعاريف اللغوية ليحدّر

(1) انظر (البديع) بعناية كرتشكوفسكي ص 64. وانظر ترجمة ابن المعتز في شذرات الذهب 2/ 221.

(2) ترجمة الثعالبي في وفيات الأعيان 3/ 178 - 180 (رقم الترجمة 381).

(3) ترجمة ابن الأثير سير أعلام النبلاء 72/ 23.

(4) ترجمة يحيى بن حمزة في البدر الطالع 2/ 331 (رقم الترجمة 567).

(5) مجلة المورد المجلد 13 العدد 3 ص 173.

الْجَهْلَةَ الْأَعْمَارَ مِنَ النَّحَارِيرِ النَّظَارِ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ مَعَارِيضُهُ فَجَّةً جَاسِيَةً كَقَوْلِهِ: «ويقول الرجل لآخر: أنت معذور، العذرة: وجع الحلق. ويقول: قد رأيتك، أي: ضربت رئتك، ويقول: ما لك كأنك ظليم؟ الظليم: تراب البئر»⁽¹⁾.

وأما قول الدكتور أحمد خان بأنه أوضحهم في الفهم ففيه نظر. إن كان (الوضوح في الفهم) العوص على معاني الألفاظ البعيدة، وتصيّد المعارض من الغرائب والشرائد فابن فارس أبو اللغة، وفهمه معانيها القريبة والبعيدة لا تعرفه شائبة. وإن كان (الوضوح في الفهم) تمييز المعارض من الكناية فإن ابن فارس لم يكن دقيق التفريق بين التعريض والكناية. شأن المصنفين الأوائل الذين لم يحدوا الظواهر البلاغية بحدود واضحة، فتداخلت الأسماء والمسميات. ولهذا نجد في معارض ابن فارس ما يندرج عند غيره في باب الكناية. كقوله: «ومن ذلك قوله ﷺ للراجز الحادي: رويدك سوقك بالقوارير يا أنجشة»⁽²⁾. فقد أورد ابن فارس هذا الحديث مثلاً على التعريض، وحقه - في رأي ابن الأثير - أن يُذكر في باب الكناية. قال ابن الأثير: «وقد تكلم علماء البيان فيه (التعريض) فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلاً منهما بحد يفصله»⁽³⁾ ثم علق على الحديث الشريف السابق، فقال: «يريد بذلك النساء، فكنتي عنهن بالقوارير... وهذه كناية لطيفة»⁽⁴⁾. وفرق ابن الأثير بين الكناية والتعريض فقال: «والتعريض أخص من الكناية، لأن دلالة الكناية لفظية

(1) المصدر السابق ص 183.

(2) روي الحديث في صحيح مسلم 4/ 1811 روايتين:

أولاهما «يا أنجشة رويداً سوقك بالقوارير»

والثانية «ويحك يا أنجشة رويداً سوقك بالقوارير».

(3) المثل السائر 242.

(4) المصدر السابق 245.

وَضْعِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَجَازِ، وَدَلَالَةُ التَّعْرِيفِ مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ لَا بِالْوَضْعِ الْحَقِيقِيِّ وَلَا الْمَجَازِيِّ. . وَاعْلَمْ أَنَّ الْكِنَايَةَ تَشْمَلُ اللَّفْظَ الْمَفْرُودَ وَالْمَرْكَبَ مَعًا، فَتَأْتِي عَلَى هَذَا تَارَةً، وَعَلَى هَذَا أُخْرَى. وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِاللَّفْظِ الْمَرْكَبِ، وَلَا يَأْتِي فِي اللَّفْظِ الْمَفْرُودِ الْبَتَّةَ⁽¹⁾.

89 – المعاش والكسب

ذَكَرَهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ فِي الْفَهْرَسْتِ 36، وَذَكَرَ مُحَقِّقُ الْمَجْمَلِ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ 28 هَذَا الْكِتَابَ مَعْرُوفًا إِلَى ابْنِ فَارِسٍ نَقْلًا عَنْ أَعْيَانِ الشَّيْخَةِ 220/9 كَمَا ذَكَرَ نَقْلًا عَنْ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ 17 لِابْنِ شَهْرَاشُوبٍ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ جُعِلَ كِتَابَيْنِ فِي مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ: (الْمَعَاشُ) وَ(الْكَسْبُ).

90 – مقالة في أسماء أعضاء الإنسان

«مَقَالَةٌ فِي أَسْمَاءِ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ» رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ مِنْ رِسَائِلِ ابْنِ فَارِسٍ، تَتَأَلَّفُ، مَخْطُوطُهَا الْمَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ الْمَدْرَسَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ الدِّينِيَّةِ فِي الْمَوْصِلِ مِنْ صَفْحَتَيْنِ. وَهِيَ، فِي رَأْيِ مُحَقِّقِهَا الدُّكْتُورِ فَيصَلُ دَبْدُوبَ، الْمَخْطُوطَةُ الْأَمِّ⁽²⁾، وَلَعَلَّهَا هِيَ الْمَخْطُوطَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا بَرُوكْلِمَانُ⁽³⁾ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ مَوْالِفَاتِ ابْنِ فَارِسٍ. وَالْمَطْبُوعَةُ تَقَعُ فِي تِسْعِ صَفْحَاتٍ مِنْ مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ بِدَمَشَقِ⁽⁴⁾.

يُمْكِنُ إِحْقَاقُ الرِّسَالَةِ بِمَعْجَمَاتِ الْمَعَانِي الَّتِي تُعْنَى بِجَمْعِ الْأَلْفَاظِ الْمَتَّصِلَةِ بِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ. وَخَلَقَ الْإِنْسَانُ مَوْضُوعًا وَاحِدًا، يُقْبَلُ عَلَى دَرْسِهِ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ

(1) المثل السائر 245.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ص 244.

(3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج 2 ص 267.

(4) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ص 244.

والمشتغلون بالطب، وابن فارس من الفريق الأوّل، وهُمّه منصرفٌ إلى أسماء الأعضاء لا إلى وظائفها، ولا إلى ما يعروها من أعراض وأمراض.

إنّ تفرّد الرسالة بموضوع واحد لا يعني تفرّدّها بتناول هذا الموضوع، فقد أولى علماء اللغة هذا الموضوع عنايةً كبيرةً، قبل ابن فارس وبَعده. أَلَفَ بعضهم كُتُبًا عامّةً مُطوّلةً، فيها لَخْلُقُ الإنسان موضعٌ أو مواضعٌ، وخيرٌ مثال على هذا النّمط كتابُ فقهِ اللغةِ لأبي منصورِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مُحَمَّدِ الثعالبيّ (ت430هـ) فقد وقف الثعالبيّ الباب الخامسَ عشر⁽¹⁾ من كتابه هذا على الرُّؤسِ والأَعْضاءِ والأطرافِ وأوصافِها. وأَلَفَ آخرونَ كُتُبًا، وقفوها على خَلْقِ الإنسان، بعضها موجزٌ غايةَ الإيجازِ، وبعضها مُفصّلٌ مطوّلٌ، ولعلَّ أوّلَ السابقين إلى تأليفِ الكُتُبِ المتخصّصةِ بِخَلْقِ الإنسان - كما تروي كُتُبُ التراجم - نصرُ بنُ يوسفَ صاحبُ الكسائيّ (ت197هـ)⁽²⁾، ولعلَّ أشهرَ المتأخّرين بدر الدين أبو البركاتِ مُحَمَّدُ بنِ مُحَمَّدِ الغزّيّ الدمشقيّ (ت984هـ)⁽³⁾ وبيّنَ الرجلين سِلْسِلَةً طويّلةً تَصْمُمُ حَلَقَاتُهَا بضعةً وثلاثينَ رجلاً أتخيراً منهم ثابتُ بنُ أبي ثابت⁽⁴⁾ (ت276هـ) لأمرين: أولهما أنّ كتابه من أكملِ الكُتُبِ التي بَلَّغْتَنَا عَن الفِترَةِ التي سبقتُ ظُهورَ ابنِ فارس، والثاني أنّ مؤلّفه أَعَارَ على كُتُبِ السابقين فأفرغها في كتابه. ومن أهمِّ الكُتُبِ التي أفادَ منها كتابُ خَلْقِ الإنسانِ للأصمعيّ عبدالمَلِكِ بنِ قَريبِ (ت216هـ)⁽⁵⁾. ومن الإجحافِ بالسابقين أنّ نقيسَ كتابَ ابنِ فارسِ بِكُتُبِهِم، وأنّ ندعَ الصُورةَ التي بلغها التّأليفُ في هذا الموضوع كما رسمَ خطوطها ثابتٌ نفسه، بعد أن قرأ الكُتُبَ الأولى وبزّها في السّعةِ وجوّدَةِ التّأليفِ. يقول الدكتور عبد

(1) فقهِ اللغة ص117 - 141 وترجمة الثعالبيّ في شذرات الذهب 3/246.

(2) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ج3 ص439.

(3) شذرات الذهب ج8 ص403.

(4) خلق الإنسان مقدمة الكتاب ص: ب.

(5) للأصمعيّ ترجمة في البلغة 129 وبغية الوعاة 313.

الستار أحمد فراج محقق كتاب ثابت: «ولا يبلغ كتاب الأصمعي نصف ما في كتاب ثابت بن أبي ثابت من حيث اللغة والشواهد والتفصيل»⁽¹⁾.

يقع كتاب ثابت في (329) صفحة من القطع المتوسط، وهو مُقسَّم إلى أبواب أولها باب الحمل والولادة، وثانيها ابتداء وصف خلق الإنسان، ثم تتعاقب أبواب الكتاب في الحديث عن أعضاء الجسم من الرأس إلى القدم، فإذا فرغ المؤلف من الأوصال الظاهرة بارح الظاهر إلى الخفي، ونزع اللحم عن العظم، وطفق يعدد العظام، ثم غاص في الجوف ليتحدث عن القلب والكبد والطحال والرئة والمعدة والمصارين والحوايا إلى أن يبلغ الكتاب نهايته.

أمَّا طريقة العرض في كلِّ باب من أبواب الكتاب فيمكن توضيحها بذكر فقرة من فقرات باب الوجه. جاء في هذا الباب: «قال الأصمعي: وفي الرأس الوجه. يقال لجماعته المَحْيَا، يقال: فلان جميل المَحْيَا وقبيح المَحْيَا. ويقال: «إنه لحسن الوجه ووسيم الوجه وقسيم الوجه، بين الوسامة والقسامة. وقد وسَّم وجهه يوسِّمُ وسامةً، وقسَّم قسامةً. . وفي الوجه العَمَم، وهو أن يسيل الشعر من الرأس في الوجه والقفا حتَّى تضيق الجبهة، ويصغر القفا. يقال للرجل إذا كان كذلك: إن فلاناً أغم، وإن فلانة غمَّاء. قال البخترى الجعدي - ويروى لهُدْبَةُ بن خَشْرَم العذري - في ذلك:

فلا تَنكِحِي إنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
أغمَّ القفا والوجه ليس بأنزعا»⁽²⁾

نستنبط من هذه الفقرة القصيرة طريقة المؤلف وخصائص الكتاب، فالرجل يبدأ الباب بشرح معنى العضو من أعضاء الجسم متكئاً فيما يشرح على الاشتقاق (وسم يوسم وسامة) وعلى المقارنة (إنه لحسن الوجه ووسيم الوجه

(1) خلق الإنسان مقدمة الكتاب ص: ب.

(2) كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ص 98 - 99 وقد ورد البيت في ديوان هُدْبَةُ بن الخشرم

وقسيم الوجه) ويذكر المؤث والمذكّر من الأمور التي يعرض لها (أغمّ غمّاء)، ويشفع المعاني بالشواهد، ويتحرّج في نسبة الشواهد إلى أصحابها (قال البخترى ويروى لهديّة)، ويعزو كلامه إلى عالم ثبت من علماء اللغة ورواة الشعر. وتضيف الدكتورة وجهه السطل إلى هذه الخصائص قولها: «وقد بدا عمله الجمعي واضحاً في إيراد آراء اللغويين والتوسع في معاني اللفظة، وما قيل حولها من آراء. وكانت له ميزته الأسلوبية في ذكر آراء علماء اللغة والصرف والنحو في الألفاظ التي يوردها»⁽¹⁾.

بعد قرّن من الزمان ظهرت مقالة ابن فارس، فلم تكن تكملّة لناقص، ولا نُضجاً لفتح، وإنما كانت اختصاراً لمطوّل، ويسيراً من كثير، فالرسالة كلّها تشرح معاني (250) كلمة من الكلمات التي استخدمها العرب في تسمية أوصال الجسم أو وصفه، والشرح موجز يتجنّب الشواهد وضرب الأمثلة، والألفاظ نفسها من المأنوس المألوف الذي يُجانِب الحوشي والغريب، وينأى عن الترادف، فليس في ألفاظ المقالة غير عشر كلمات شفّعها المؤلّف بما يرادفها، فجاءت المقالة كأنّها فهرس من الفهارس التي تُدَيّلُ بها كتب اللغة والصرف.

خُطبة الرسالة موجزة كالرسالة، يذكر فيها المؤلّف الغرض منها في سطرين فيقول: «قال أبو الحسين أحمد بن فارس - رحمه الله -: هذا ما يجب حفظه على المرء من خلق الإنسان، فقد نرى من تعمّق في غريب الكلام ووحشيّه، وإذا أراد الإخبار عن عضو من أعضائه بوجع يعتره فيه أو ما إليه باليد قصوراً عن معرفة اسمه. وهذا قبيح»⁽²⁾ فالغرض إذن تعليم الإنسان أسماء أوصاله حتى لا يدفعه القصور إلى التعبير بالإشارة، وهو على الكلام قادر.

قبيح بالإنسان أن يعرف كل شيء ويجهل خلقه، لذلك لم يجد ابن فارس

(1) التأليف في خلق الإنسان ص 62.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 42 ص 245.

بعدَ تفرّيعِ الجهلِ بُدًّا من الإشارةِ إلى بدايةِ الخلقِ، فقال: «ثم اعلم أنّ الله تعالى خلَقَ آدمَ عليه السلام من الطينِ أبيضه وأحمره وأسوده، فلذلك اختلفت ألوانُ وُلده، ومن الماءِ عذبه ومُرّه وملحّه، فلذلك اختلفت الأخلاق»⁽¹⁾.

قد يتراءى للقارئ وهو يمرُّ بالجملة الأخيرة أنّ ابنَ فارسٍ متأثرٌ بفلاسفةِ اليونان كأرسطاطاليس في كتابه (أجزاء الحيوان)⁽²⁾، وأنّه سيتحدّث عن خلقِ الإنسان وخلقُه على طرائقِ الفلاسفةِ في ربطِ الطباعِ بالطبيعة، وردّ العَرَضِ إلى الجوهرِ، والنظرِ في النفسِ والهيولى. غير أنّ الرجلَ شديدُ الزهدِ بالفلسفةِ قويُّ التزوُّعِ إلى اللغةِ، عظيمُ العنايةِ بالفكرِ العربيِ الخالصِ، لذلك نراه يُعطفُ انعطافاً سريعاً إلى اللغةِ، فيعرضُ على القارئِ أسماءَ الأعضاءِ في الجسمِ عُضْواً عُضْواً من الرأسِ إلى القَدَمِ. فيقولُ: «فأولُ أعضاءِ الإنسانِ من جهةِ العُلُوِّ الرأسُ، وهو مذكّرٌ، وأولُ ما في الرأسِ الشعرُ، وهو جَمْعٌ واحدُه شَعْرَةٌ، كتمرٍ وتمرّة»⁽³⁾.

الكلامُ موجزٌ، والسِّمَةُ الطاغيةُ عليه هي السِّمَةُ اللغويةُ، والتعليقُ الذي يعقبُ اسمَ العَضْوِ سريعٌ لا أناةَ فيه، قاصرٌ على خصائصِ الألفاظِ كالتذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والجمعِ. فإذا أتمَّ ابنُ فارسٍ حديثه عن الشَّعْرِ سَبَطَهُ وجَعَدَهُ، وأسودَهُ وأبيضَهُ ذكرَ عظامِ الرأسِ وجلدَتَهُ وغشاءِ الدماغِ، ثم انحدرَ إلى الوجهِ فتحدّثَ عن الجَبْهَةِ والأذنينِ والعينينِ والأنفِ والفمِ والأسنانِ والحَنجَرَةِ. فإذا أدركَ أنّه فاتَهُ شيءٌ من أجزاءِ الأذنِ ارتدَّ إليها كَرَّةً أخرى لِيَسْمِيَ أجزاءها: «والصِّمَاحُ خَرْقُ الأذنِ الذي فيه السُّمُّ وهو تُقْبُهُا. وما تدلَّى من أسفلها هي الشَّحْمَةُ...»⁽⁴⁾.

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) أجزاء الحيوان لأرسطاطاليس ترجمة يوحنا بن البطريق تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 42 ص 245.

(4) المصدر السابق ص 250.

يكتفي ابن فارس بهذا الشرح السهل المختصر، ثم يهبط من الأذن إلى العنق فالمكعب فالعضد حتى يبلغ أنامل الأصابع وما يقلم من الأظافر، فإذا فرغ منها ارتقى الصدر، ومضى يشرح أجزاءه بألفاظٍ تخالطها الغرابة كقوله: «وصدر الإنسان هو البرك، والبلد وسط الصدر، والثقرة التي في الصدر هي البهرة»⁽¹⁾ ومن الصدر يغوص في البطن، فيجوز الحجاب الفاصل بينهما، ويعرف الحجاب الحاجز بأنه: «جليدة لحم يحجز بين الصدر والبطن»⁽²⁾ فإذا توسط البطن نظر في أجزائه وسرد أسماء هذه الأجزاء، ثم انقلب إلى الظهر ونظر في الثقب الناجم عن بناء الفقرات بعضها فوق بعض، وفي السلك الذي ينتظم هذه الفقرات فقال: «وفي جوف الصلب خيط أبيض يقال له النخاع»⁽³⁾ وبعد ذلك ينحدر من الصلب إلى العجز فالفخذ فالساق فالقدم. ويختم مقاله بالحديث عن أطوار الحياة التي يمر بها الإنسان من الولادة إلى الهرم، فيقول: ويكون ابن آدم طفلاً رضيعاً، ثم فطيمًا، ثم يافعًا، ثم حالماً حين يحتلم، ثم طاراً إذا طر شاربه، ثم مجتمعا، ثم شبيخاً، ثم والفا إذا قارب الخطو»⁽⁴⁾ وكأني بابن فارس قد أدرك مبلغ الاختصار في مقاله، فقال في آخرها قولاً يمكن حمله على الاعتذار، ويمكن حمله على الإدلال بالإيجاز في غير إخلال، وهو قوله: «وهذا أوجز ما يقال في خلق الإنسان. والله أعلم بالصواب»⁽⁵⁾.

يستطيع القارئ بعد استعراض الرسالة أن يقيسها إلى غيرها من المؤلفات التي عالجت موضوعها نفسه، فإذا فعل انتهت به المقايسة إلى نتائج منها:

أن رسالة ابن فارس تبدو هزيلة ضئيلة، فهي، إذا درست عضواً من

(1) مجلة المجمع العربي بدمشق المجلد 42 ص 252.

(2) مجلة المجمع العربي بدمشق المجلد 42 ص 252.

(3) المصدر السابق 253.

(4) و(5) المصدر السابق ص 254.

أعضاء الجسم قنعت بأيسر اليسير من أجزائه، وإذا وصفته أكتفت بأقرب القريب من صفاته، فترضي القارئ العجلان وتسخط المتأدب الكلف باللغة، وتُعجب الجاهل الزاهد بالتفصيل، وتغضب الطيب المشتغل بالتشريح.

أما الإيجاز - وهو حجة الكاتب وشفيعه عند القارئ - فإنه مردود الشفاعة، لأن الإيجاز أخلّ بالبناء، وجعل المؤلف يهمل أبواباً كثيرة ذكرها غيره ممن لم يقصروا كتبهم على خلق الإنسان بل أولوا هذا الموضوع جانباً واحداً من عنايتهم، وخصوه بباب أو أكثر من أبواب كتبهم العامة. فابو هلال الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري الذي عاش في عصر ابن فارس، ومات سنة موته (395هـ) ألف كتاباً⁽¹⁾ عامّاً في أسماء الأشياء لا في أسماء الأعضاء، فكان حظ الأعضاء من أسمائه أوفر من حظها في مقالة ابن فارس. وتحدث فيه أبو هلال عن أعضاء وصفات وأمور أغفلها ابن فارس إغفالاً تامّاً، منها: الحمل والولادة، والقامة، واللحية وصفات اللحية. ويظهر التفاوت بين الكتّابين فيما اشترك الرجلان في الحديث عنه من أجزاء الجسم، فللم عند ابن فارس ثلاثون كلمة، وله عند أبي هلال مائة وعشرون.

وللإيجاز عند ابن فارس مظاهر أخرى منها مجافاة الشواهد. وقصر الرسالة حجة واهية في الدفاع عن مجافاتها، لأن للرجل رسائل قصيرة أكثر فيها من الشواهد إكثاراً غير مألوف، لا في رسائله الصغيرة، ولا في كتبه المطوّلة. ففي كتاب الثلاثة - وهو رسالة صغيرة - أربى عدد الشواهد على عدد الألفاظ، إذ اشتملت الرسالة على مائة وكلمتين، وعلى مائة وثمانية أبيات من الشعر، ففيم الفقر هنا والغنى هناك؟ يمكن تعليل الأمر بأن موضوع الثلاثة يخلو من غرابة تفجأ القارئ، وتدفعه إلى المطالبة بالشواهد، فإذا قرأ مقالة أعضاء

(1) هو كتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء تحقيق الدكتور عزّة حسن طبع مجمع اللغة العربية بدمشق 1969م وترجمة أبي هلال العسكري في البغية 221.

الإنسان أحسَّ بأنه يألفُ الألفاظَ ويعرفُها، فعلامٌ يستعينُ المؤلفُ بالشواهدِ والقارىءُ يفهمُ ويصدقُ؟⁽¹⁾.

وفي رسالة ابن فارسٍ خَصِيصَةٌ أُخرى يمكنُ عزُّوها إلى الإيجاز، وهي الاقتصادُ على اسمٍ واحدٍ لكلِّ عضوٍ أو جزءٍ من عَضْوٍ، والزهدُ بالترادُفِ والتكرارِ، فإذا ازدحمتُ الألفاظُ في صدره تَخَيَّرَ أَشْبَعَهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَأَبْعَدَهَا عَنِ الْوَحْشِيِّ، وَأَسْوَعَهَا فِي الْفَمِ، وَأَجْرَاهَا عَلَى اللِّسَانِ، وَأَنْتَبَذَ مَا سِوَى ذَلِكَ. قَالَ فِي سَعَةِ الْفَمِ: «وَالْأَفْوَهُ الْوَاسِعُ الْفَمِ»⁽²⁾ ووصفه أبو هلالٍ العسكريُّ، فقال: «يَقَالُ رَجُلٌ أَشْدَقُ إِذَا كَانَ وَاسِعَ الشَّدَقِينَ وَالاسْمُ الشَّدَقُ. . وَالْجَلْنَفَعَةُ الْغَلِيظَةُ، وَكَذَلِكَ الشَّفَلْحَةُ». وَيُقَالُ لِلْغَلِيظِ الشَّفَةِ الْهُذُلُوعِ»⁽³⁾، لَكِنَّ الرِّسَالَةَ لَمْ تَبْرَأَ مِنَ التَّرَادُفِ بَرَاءَةً تَامَةً، لِأَنَّ الْحِرْصَ عَلَى التَّفْسِيرِ حَمَلَ ابْنَ فَارِسٍ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ عَشْرِ كَلِمَاتٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْضَاءِ.

ودفع الإيجازُ المؤلفَ إلى إغفالِ أمورٍ يحسنُ ذكْرُها، مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ سِنَّ الْغَلَامِ مِنْ مَوْلَدِهِ إِلَى أَنْ يَحْتَلِمَ، وَالْأَطْوَارُ الَّتِي يَمُرُّ بِهَا، وَاسْمُ كُلِّ طَوْرٍ. فَقَدْ اجْتَرَأَ ابْنُ فَارِسٍ مِنْهَا بِأَرْبَعِ مَرَاحِلٍ، فَقَالَ: «وَيَكُونُ ابْنُ آدَمَ طِفْلاً رَضِيْعًا ثُمَّ فَطِيْمًا ثُمَّ يَافِعًا ثُمَّ حَالِمًا حِينَ يَحْتَلِمُ»⁽⁴⁾. وَهِيَ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ لِلثَّعَالِبِيِّ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَحَلَةً⁽⁵⁾. كَمَا دَفَعَهُ الْإِيجَازُ إِلَى إِغْفَالِ الْحَدِيثِ عَنِ سِنَّ الْمَرْأَةِ وَأَطْوَارِ حَيَاتِهَا، وَتَرْتِيبِ هَذِهِ الْأَطْوَارِ مِنَ الطُّفُولَةِ إِلَى الْكَهُولَةِ وَالْهَرَمِ. وَذَكَرَهُ سِنَّ الرَّجُلِ لَا يُغْنِي عَنِ سِنَّ الْمَرْأَةِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَلْفَاظٌ تَحَدَّدُ مَرَاحِلَ حَيَاتِهِ.

(1) المصدر السابق ص 39 - 50.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي المجلد 42 ص 249.

(3) التلخيص ج 1 ص 42.

(4) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 42 ص 254.

(5) فقه اللغة للثعالبي ص 110.

وهكذا يمكنُ أن نقول: إن الإفراط في الإيجاز أخلَّ ببناء الرسالة، وأفضى بها إلى الإهمال والإغفال.

91 - مقالة كلاً وما جاء منها في كتاب الله

«مقالة (كلًا) وما جاء منها في كتاب الله» هذه المقالة رسالة صغيرة، يشغل متنها تسع صفحاتٍ من كُتَيْبِ نَشْرِهِ (1) العلامةُ عبد العزيز الميمنيُّ الراجكوتيُّ، عنوانُه (ثلاث رسائل). وفي هذا الكُتَيْبِ مقالةُ كلاً، وكتابٌ ما تلحنُ فيه العوامُ للكسائيِّ، ورسالةُ الشيخ ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي.

حقَّق الميمنيُّ هذه الرسالة، وقَدَّم لها بمقدِّمة قصيرة، وألحق بها فهرسًا صغيرًا أحصى فيه المواضع التي وردت فيها (كلًا) في كتاب الله سبحانه منسوقة على نسق السُّور لا على متن المقالة. ذكر الميمنيُّ في المقدمة أنه ظفَّر بمخطوطة الرسالة في «خزانة المرحوم العلامة الشيخ عبد الحي اللكنوني» (2) بلكنوء في الهند، وقال في صفتها: «وهذه الرسالة فيها علمٌ جَمٌّ، وهي تفيدنا أكثر ممَّا في مباحث المغني الدقيقة، وهَمَعِ الهوامع، وشرح ابن يعيش» (3).

أما ابن فارس نفسه فقد قال في خُطْبَةِ الرسالة القصيرة: «هذه - أكرمك الله وأيدك ووفَّقك - مقالةُ كلاً، ومعنى ما جاء من هذا الحرف في كتاب الله تعالى، واختلاف أهل العلم في موضوعه، وأين تقعُ نفيًا، ومتى تقعُ تحقيقًا» (4). فعرَّض الرسالة إذنً تفسير حُرْفٍ واحدٍ من حروف اللغَةِ العربيَّة،

(1) نشر الميمنيُّ كتابه في الهند عام 1344هـ، ثم أصدرته المطبعة السلفية بالقاهرة عام 1387هـ. / انظر ترجمة الميمنيِّ الضافية التي كتبها د. شاکر الفحَام ونشرها الأستاذان عبدالإله نبهان ومحمد خير البقاعي في كتاب (المقصود والممدود) الذي حقَّقه وفهرسهاه. /

(2) ثلاث رسائل ص 3.

(3) ثلاث رسائل ص 4.

(4) ثلاث رسائل ص 7 وقد ذكر ابن فارس هذه الرسالة في (الصاحبي 251) بقوله: «وقد ذكرنا وجوه كلاً في كتاب أفرَدناه».

وَحَصْرُ تَفْسِيرِهِ فِيمَا وَرَدَ مِنْهُ فِي آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ . فَهِيَ شَقِيقَةُ (اللامات) فِي اخْتِصَاصِهَا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَفِي اقْتِصَارِهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ تَحْدِيدِ أَفْكَارِهَا وَمَنْهَجِهَا ، وَمَقَارِنَتِهَا بِمَا سَبَقَهَا وَبِمَا لَحِقَهَا مِنْ رِسَائِلَ وَكُتُبٍ عَالَجَتْ مَوْضُوعَهَا نَفْسَهُ . فَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ بَشَّارِ الْأَنْبَارِيِّ⁽¹⁾ (ت328هـ) تَحَدَّثَ فِي كِتَابِ (إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ)⁽²⁾ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ (كَلًّا) فِي إِحْدَى عَشْرَةَ صَفْحَةً . وَابْنُ يَعِيشَ مَوْفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَعِيشَ (ت643هـ) ذَكَرَ (كَلًّا) وَلَمْ يُطَبِّبْ فِي كَلَامِهِ عَنْهَا فِي كِتَابِهِ (شَرْحِ الْمَفْصَلِ)⁽³⁾ . وَابْنُ هِشَامِ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ الْأَنْصَارِيِّ⁽⁴⁾ (ت761هـ) كَانَ فِي (مَغْنِيِّ اللَّيِّبِ) أَوْسَعَ بَحْثًا وَأَدَقَّ مَنَاقِشَةً مِنْ سِوَاهُ . أَمَّا التَّأْلِيفُ فِي (كَلًّا) وَحِدَاهَا ، أَوْ فِيهَا وَفِيمَا يَشْبِهُهَا مِنْ أَدْوَاتٍ فَقَدْ بَدَأَهُ ابْنُ فَارِسٍ ، ثُمَّ أَتَمَّهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ . إِذْ حَفِظَتْ لَنَا الْمَكْتَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ كِتَابًا فِي هَذَا الْبَابِ أَوْسَعَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ فَارِسٍ ، وَهُوَ (شَرْحُ كَلًّا وَبَلَى وَنَعَم)⁽⁵⁾ لِأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ حَمُوشِ الْقَيْسِيِّ (ت437هـ) ، وَحَدَّثْتُنَا كِتَابَ التَّرَاجِمِ عَنْ كِتَابِ عُنْوَانِهِ (الْمَجَلِّي فِي اسْتِيعَابِ وَجُوهِ كَلًّا)⁽⁶⁾ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يَوْسُفَ الْقِفْطِيِّ (ت646هـ) فَمَاذَا كَتَبَ النَّحَاةُ قَبْلَ ابْنِ فَارِسٍ فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَمَاذَا أَضَافَ ابْنُ فَارِسٍ إِلَى مَا كَتَبُوا؟ وَمَا الْمَنْهَجُ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي مَقَالَتِهِ؟

لَمْ يُعْنَ النَّحَاةُ قَبْلَ ابْنِ فَارِسٍ بِكَلًّا الْعِنَايَةَ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا ، فَسَيُؤَيِّدُهُ⁽⁷⁾ كِتَابُ

(1) ترجمة ابن الأنباري في سير أعلام النبلاء 274/15.

(2) إيضاح الوقف والابتداء 421 - 432.

(3) شرح المفصل 16/9 وترجمة ابن يعيش في البغية 419.

(4) مغني الليب 249 ولابن هشام ترجمة في البغية 293.

(5) حقق كتاب مكِّي د. أحمد حسن فرحات، وترجمة مكِّي في البغية 396.

(6) البغية 358.

(7) الكلمتان: «وأما كلاً فرُدِّعَ وزجرٌ» كتاب سيبويه 312/2.

عنها كلمتين ولم يزد، والمبرّد لم يأتِ على ذكّرها في كتابه (المقتضب) على ضخامته واتساعه لغيرها من الأدوات. غيّر أنّ المشتغلين بعلم القراءات أولوها من الاهتمام ما هي به جدية، ولعلّ أجودهم كلاماً عنها أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأباري في كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)، إذ عرض آراء الثّحاة والقراء في معانيها، ثمّ استعرض مواضع ورودها في كتاب الله، وتحدّث عمّا يحسّن فيه الوقف من هذه المواضع، وعمّا يقبح.

أمّا ابن فارس فقد بدأ «مقالة كلاً» بمقدمة يسيرة ذكر فيها غرضه من تأليف الرسالة، ثمّ ذكر آراء العلماء في معاني (كلاً)، ولكّنه لم يعزّ كل رأي إلى صاحبه، فقال: «قال بعض أهل العلم:

إنّ (كلاً) تجيء لمعنيين: للردّ، والاستئناف⁽¹⁾.

وقال قوم: تجيء (كلاً) بمعنى التكذيب⁽²⁾.

وقال آخرون: (كلاً) ردع وزجر⁽³⁾.

وقال آخرون: (كلاً) تكون بمعنى «حقاً»⁽⁴⁾.

وقال قوم: كلاً ردّ وإبطال لما قبله⁽⁵⁾ من الخبر وتحقيق وإثبات لما

(1) تعزو كتب النحو هذا القول إلى أبي حاتم السجستاني. انظر إيضاح الوقف والابتداء 423، ومغني اللبيب 250 والهمع 2/75.

(2) لم أجد فيما بين يدي من المصادر معنى من معاني (كلاً) سمّي «التكذيب» غير أنّ كلام أبي حاتم السجستاني في كتاب (إيضاح الوقف والابتداء) ص 423 يتضمّن معنى التكذيب «قال السجستاني: (كلاً) في القرآن على وجهين فهي في مواضع بمعنى (لا يكون) ذلك... وتجيء بمعنى (ألا) التي للتنبيه».

(3) هذا رأي البصريين كالخليل وسيبويه والأخفش، وإليه ذهب ابن هشام. انظر سيبويه 2/312 ومغني اللبيب 251.

(4) عزا صاحب (إيضاح الوقف والابتداء) هذا الرأي إلى المفسرين ولم يسمّهم، وعزا ابن هشام في مُعنيّه 250 إلى الكسائي.

(5) عزا صاحب الجمل 3/77 هذا القول إلى عبدالله الباهلي.

بعده من الخبر. قال: و(الكاف) في قوله (كلاً) كافٌ تشبيه⁽¹⁾، و(لا) نفْيٌ وتبرئة. .

وقال بعضهم: كلاً تنفي شيئاً وتوجب غيره.
فهذا ما قيل في كلاً⁽²⁾.

يتبين من هذه الفقرة أن ابن فارس جمَعَ آراءَ النُّحاةِ غيرَ متعصِّبٍ لكوفيٍّ على بصريٍّ، غيرَ أنَّه لم يُحِطْ بكلِّ ما قيلَ في تفسيرِ معاني (كلاً)، فقد روت كُتُبُ النُّحوِ والتفسيرِ أقوالاً أخرى لم يذكرها ابنُ فارس في مقدِّمةِ المقالةِ إمَّا لأنَّها تقاربُ بعضَ ما ذُكِرَ، وإمَّا لأنَّها غريبةٌ لم يتقبَّلها عقله بقبولِ حَسَنٍ. وأغربُ هذه الأقوالِ القولُ المنسوبُ إلى الفراءِ، جاء في همع الهوامع «قال أبو حيَّان: وذهب الفراءُ وأبو عبدالرحمنِ اليزيديُّ ومحمَّدُ بنُ سعدانِ إلى أنَّ (كلاً) بمنزلةِ سَوْفٍ». قال: وهذا مذهبٌ غريبٌ⁽³⁾ وربما كان ابنُ فارس زاهداً بالنادِرِ الغريبِ، لهذا اجتزأ ممَّا قرأ بالواضحِ القريبِ. وخلصَ بعدَ عرضِ هذه الآراءِ إلى خُلاصةٍ أثبتَ فيها أربعةَ أوجهٍ من معاني (كلاً) ونفَى ما عداها. فقال: «وأقربُ ما يقالُ في ذلك أنَّ (كلاً) تقع في تصريفِ الكلامِ على أربعةِ أوجهٍ: أوَّلها الرُدُّ.

والثاني الرُدُّعُ.

والثالثُ صلَةُ اليمينِ وافتتاحُ الكلامِ بها ك(ألا).

والوجهُ الرابعُ التحقيقُ لما بعده من الأخبارِ⁽⁴⁾.

وبعد أن اطمأنَّ الرجلُ إلى هذه المعاني الأربعةِ رجعَ كَرَّةً أخرى إلى مسألةِ

(1) القول بأنَّ (كلاً) مركَّبةٌ من كلمتين قول ثعلب، المغني 249، وشرح كلاً وبلى ونعم 22.

(2) ثلاث رسائل 7 - 8.

(3) همع الهوامع: 75/2.

(4) ثلاث رسائل 8.

أشار إليها في أثناء حديثه عن معاني (كلاً)، وهي نَحْتُ (كلاً) من كلمتين. وخلاصة المسألة: أن «الكاف في (كلاً) تشبيه، وزعم أن أصل كلاً التخفيف، إلا أنهم كانوا يكررون (لا) فيقولون: هذا الشيء (كلا) و(لا)، ثم حذفوا إحداهما وشدّدوا الباقي طلباً للتخفيف»⁽¹⁾ هذا الرأي منسوب إلى ثعلب. ولما كان ابن فارس علماً من أعلام اللغة المشتغلين بالاشتقاق والنحت فمثله لا يُخدع عن نفسه برأي مرتجل، ولا بنحت يلقق الألفاظ تليقاً حتى يستوي لها شكل شائه، لا حظ له من معنى أصيل ينتمي إليه بسبب أو نسب. فإن كان النحت من (الكاف) و(لا) فكيف شدّدت لام (كلاً) ومعدنّها الخفة؟ وإن كان النحت من (الكاف) و(لا) مكررة فما الشبه في المعنى بين (كلاً) الرادعة الزاجرة، و(لا) المكررة الدالة بعد التكرار والاقتران بالكاف على الضؤولة والفسولة؟ قال ابن فارس: «قلنا: هذا كلام مدخول من جهتين: إحداهما أنه غير محفوظ من القدماء من أهل العلم بالعربية. والثانية أنه مما لا يتأيد بدليل، والأمر⁽²⁾ بين (كلاً) مشددة و(كلاً) مخففة مبيّن جداً، وذلك أن قول القائل: هذا شيء كلاً إنما هو تشبيه الشيء، لحقارته وقلته وأنه لا محصول له، بلا، وذلك أن (لا) كلمة نفي، وأما كلاً فكلمة مشددة بعيدة التشبيه بلا».

ضاق صدر ابن فارس - وهو سيّد النحت والاشتقاق - بالنحت المزعوم، وحكم على من ادّعه، بأنّ كلامه مدخول، وأفضى به الحس الرهيف، والفترة السليمة إلى أنّ (كلاً) كلمة واحدة مرتجلة، بُنيت هذا البناء لتدل على ما تدل عليه من رذع وزجر وافتتاح كلام ووضّل قسّم كما ارتجلت (إن) للتأكيد، و(لعل) للترجي، و(كَيْف) للاستفهام. وكلّ لفظه من هذه الألفاظ

(1) ثلاث رسائل: 9.

(2) العبارة في الأصل: والأميرين كلاً، فصحّحها المحقق في الحاشية فقال: لعل الصواب والله أعلم: والأمران مباينان. ولعل الصواب كما أثبتنا والأمر بين كلاً مشددة وكلاً مخففة مبيّن جداً، أي: والفرق بينهما واضح.

كلمة واحدة لا تركيب فيها ولا نحت: «فإن قال قائل: فما الأصل فيها؟ قلنا: إنَّ (كلاً) كلمة موضوعةٌ للمعاني التي قد ذكرناها، مبنية هذا البناء، وهي مثل إنَّ، ولعلَّ، وكيف. وكلُّ واحد من هذه مبنيٌّ بناءً يدلُّ على معنى. فكذا كلمة (كلاً) مبنيةٌ بناءً يدلُّ على المعاني التي نذكرها. وهذا قول قريبٌ لا استكراه فيه»⁽¹⁾.

ثمَّ شرع ابن فارس يدرس معاني (كلاً) في القرآن وفق الخلاصة التي انتهى إليها، فقسم دراسته إلى أربعة أبواب هي: باب الردِّ، وباب (كلاً) إذا كانت تحقيقاً لما بعدها، وباب الردع، وباب صلة الأيمان. وتعدُّ دراسة هذه المعاني أكبر أقسام الرسالة، وأهمَّها وأوفرها شواهد.

في باب الردِّ دَرَسَ ابن فارس أمرين: أوَّلُهُما معنى الأداة، والثاني جوازُ الوقف عليها. ولكنَّه أفاضَ في دراسة المعاني، وأشار إشارة سريعة إلى الوقف، فقال: «إعلمُ أنك إذا أردتَ الكلام بـ(كلاً) جازَ لك الوقفُ عليها، لأنَّ المعنى قد تمَّ عند الردِّ»⁽²⁾. ومضى بعد ذلك يستقرئُ وجوه الردِّ الواردة في القرآن الكريم، فمازَ الأداة التي تردُّ أمرين قبلها من الأداة التي تردُّ أمرًا قبلها وتثبتُ أمرًا بعدها:

فمن الضَّرْبِ الأوَّلِ ما جاء في سورة مريم: قال اللهُ عزَّ وجلَّ في قصَّة من⁽³⁾ قال: ﴿لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ * أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَوْ انَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلَّا﴾⁽⁴⁾. أي

(1) و(2) ثلاث رسائل: 10.

(3) جاء في البيضاوي: نزلت في العاص بن وائل. كان لخباب عليه مال، فتفاضاه، فقال له: لا حتى تكفر بمحمَّد. فقال: لا والله لا أكفر بمحمَّد حيًّا ولا ميتًا ولا حين بعثت.

قال: فإذا بعثت جنني، فيكون لي ثمَّ مالٌ وولدٌ فأعطيك.

(4) سورة مريم الآيات: 77 - 79: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآبَائِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ * أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَوْ انَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَتَكُنُّنَّ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَكَ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾.

أنه لم يطلع ولم يتخذ العهد. وأصوب ما يقال في ذلك أن (كلاً) رد للمعنيين جميعاً. وذلك أن الكافر ادعى أمراً فكذب فيه. ثم قيل: أترأه اتخذ عهداً أم أطلع الغيب؟ كلاً أي: لا يكون ذا ولا ذاك»⁽¹⁾.

ومن الضرب الثاني وهو الذي ترد فيه (كلاً) نافية مثبتة، أي: ترد أمراً قبلها، وتثبت أمراً بعدها قوله تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا﴾⁽²⁾ فهو نفي لما قبله وإثبات لما بعده»⁽³⁾.

وبعد أن يفرغ الرجل من عرض الآيات ومناقشتها يذكر ثلاثة شواهد من الشعر جاءت فيها (كلاً) للرد فيقول: «هذا ما في القرآن من النفي والرد بكلاً. وما كان في أشعار العرب منه - وهو كثير - قول القائل:

فقالوا قد بكيت فقلت كلاً وهل يبكي من الطرب الجليد»⁽⁴⁾

وفي باب كلاً إذا كان تحقيقاً لما بعدها يسرد الآيات، ويعلق تعليقات سريعة كقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَذِكُرُهُ﴾⁽⁵⁾ (إن) يكون تأكيداً، و(كلاً) زيادة تأكيد. ومثله: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * تُو كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾⁽⁶⁾ ويبدو من تعليق ابن فارس على هذا الموضع أنه غير مستقر على رأي، فهو بعد أن يذكر هذا الموضع في باب التحقيق يذكر قولاً لا يعزوه إلى صاحبه يفهم منه أن الرد جائز فيه كذلك إذ يقول: «وكان بعض أهل التأويل يقول: هو رد شيء قد تقدم إلا أنه لم يذكر

(1) ثلاث رسائل: 10.

(2) سورة الشعراء، الآيتين: 61 و62.

(3) المصدر السابق: 11.

(4) أمالي للوالي: 1/50 وانظر مقالة كلاً ص12 الحاشية 11 البيت لبيشار أو عروة بن أذينة.

(5) سورة عبس، الآية: 11.

(6) سورة النبأ، الآيتين: 4 و5 - ثلاث رسائل: 13.

ظاهرًا، وذلك قوله: الذي ﴿الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾⁽¹⁾. ثم قال: كلاً، فهو ردٌّ على قوله: مختلفون، ومعناها لا اختلاف فيه⁽²⁾.

فإذا بلغ باب الردع أوجز غاية الإيجاز، وعرض الباب كله بأربعة أسطرٍ قال: «وأما ما كان ردعاً فقوله: ﴿أَلْهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ... كَلَّا﴾ [التكاثر: 1 - 5] ردعهم عن التكاثر، ثم أعاد أخرى، فقال: كلاً، أي: إنكم افتخرتم وتكاثرتم وظننتم أن هذا ينفع شيئاً، ثم أكد ذلك بقوله: كلاً ثم كلاً إبلاغاً في الموعظة⁽³⁾ ومن الواضح أن الرد والردع متشابهان ولهذا لا يلتزم ابن فارس مُصطلحاً واحداً يسمي به كل بابٍ منهما بل يجمع عدّة ألفاظٍ للتعبير عن هذا المعنى كالنفي والنهي والرد والردع حتى يحار المرء فلا يفصل معنى من معنى.

والباب الأخير باب صلة الأيمان. يذكره ابن فارس ذكر العجلان غير المثبت بسطرين لا ثالث لهما. فيقول: «وأما ما كان من صلة اليمين فقوله: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: 32] فهو صلة اليمين وتأكيد لها. ويقال: إن معناها: ألا والقمر، أي والقمر. كذا كان أبو زكريا الفراء يقول⁽⁴⁾ ويبدو من تردّد ابن فارس بين قولين أنه وقع في آخر الرسالة بما يقع فيه القارئ من حيرة وتقلب بين وجوه التأويل، فأحب أن يختصر الأبواب الأربعة بباين، ورأى بعد عرض الأوجه الأربعة أنها «يجمعها وجهان: ردٌّ وردعٌ وهما متقاربان، وتحقيقٌ وصلة يمين وهما متقاربان»⁽⁵⁾.

غير أن الجمع بين وجهين متقاربين وجعلهما وجهًا واحدًا لم يجز كل ما

(1) سورة النبأ، الآية: 3.

(2) المصدر السابق: 13.

(3) ثلاث رسائل: 14.

(4) المصدر السابق: 14.

(5) المصدر السابق: 14.

يُشَوَّبُ هذا التقسيمَ من لَبَسٍ. والدليلُ على ذلك أَنَّ النَّحَاةَ والمفسِّرينَ وعلماءَ القراءاتِ رَأَوْا في معاني (كَلًّا) أَوْجُهًا أُخرى. قال أبو بكر بنُ القاسمِ بنُ بشار الأنباريِّ في قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَوْ أَمَّا أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلًّا﴾⁽¹⁾: «الوقفُ على (كَلًّا) جائزٌ، لأنَّ المعنى: (لا) ليسَ الأمرُ كذا، ويجوز أن نقفَ على قوله «عَهْدًا» ونبتدئ: كَلًّا سنكتب، أي: حقًّا سنكتب»⁽²⁾، وبذلك أجاز ابن الأنباريِّ في الموضع الواحدِ وجهينِ يراهما ابنُ فارسٍ متناقضين متعارضين ومن هذا القبيل (كَلًّا) الواردةُ في سورة (عَبَسَ) فقد حكم عليها ابنُ فارسٍ بأنها للتحقيقِ، وحكمَ عليها الزمخشريُّ في كشافه بأنها للردِّع، فقال: «﴿كَلًّا﴾ إِنَّهَا نَذْرَةٌ»⁽³⁾ (كَلًّا) ردُّعٌ من المعاتبِ عليه، وعن معادوةٍ مثله «وخالفَ الزمخشريُّ ابنَ فارسٍ في الموضعِ الواردِ في سورة النبأ، فقد حمَلَ ابنُ فارسٍ (كَلًّا) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ * تُؤْ كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾»⁽⁴⁾ على التحقيقِ في أوَّلِ الأمرِ، وحمَلها على الردِّ بعدَ ذلك، إذ ذكر قولاً لم ينسبه إلى أحدٍ، أجازَ فيه أن تكونَ (كَلًّا) للردِّ. أمَّا الزمخشريُّ فقد قطعَ بأنَّها للردِّعِ الشديدِ فقال: «(كَلًّا) ردُّعٌ للمتسائلين هزُّوا، وتكريرُ الردِّعِ مع الوعيدِ تشديدٌ في ذلك».

ولعلَّ مخالفةَ مكِّيِّ القيسيِّ لابنِ فارسٍ أشدُّ ممَّا سبق من وجوه الخلافِ. فابنُ فارسٍ ذكر الاستئنافَ أي: الاستفتاحَ في بدايةِ الرسالةِ وتجاهلَهُ حينما لخصَّ معاني (كَلًّا)، وأغفله في آخرِ الرسالةِ وهو يجعلُ أربعةَ الأوجهِ وجهينَ، كما أغفله وهو يحلُّ الآياتِ ويحدِّدُ معاني (كَلًّا) فيها. أمَّا مكِّيُّ فقد أقرَّ معنى الابتداءِ أو الاستفتاحِ في أوَّلِ كلامه عن كَلًّا وفي آخره، وطبقه على بعض

(1) سورة مريم، الآيتين: 78 - 79.

(2) إيضاح الوقف والابتداء: 426.

(3) سورة عبس، الآية: 11.

(4) سورة النبأ، الآيتين: 4 و 5.

الآيات التي حلّلتها. قال مكّي: «فقد حصل لـ(كلاً) ثلاثة معانٍ: «النفى في الوقف عليها، وحقاً، وألاً»⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس خالف مكّي ابن فارس في توجيه معنى (كلاً) في سورة مريم إذ جعلها تحتل ثلاثة المعاني السابقة: الردّ والتحقيق والاستفتاح، فقال: «وإن شئت ابتدأت بها على معنى: ألا سنكتب، وألا سيكفرون تجعلهما استفتاحاً للكلام على ما قدّمنا. فذلك جائز واسع»⁽²⁾.

إنّ الخلاف بين التّحاة والمفسّرين في توجيه معاني (كلاً) واسع، وابن فارس واحد من كثير، فقد يُخطئ وقد يصيب، ومن الخير ألاّ تُحجّر واسعاً، وأنّ نتقبّل ما يُفضي إليه التفكير في هذا المجال، غير أنّ كلام ابن يعيش أوضح ما قيل في (كلاً) وأقربُه تناولاً، وأبعده من اللبس والارتباك، قال ابن يعيش: «والحقّ فيها أنّها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى (لا)، وتكون تنبيهاً كـ(ألاً) و(حقاً) وعليه الأكثر. والأحسن الوقف عليها إذا كانت ردّاً بمعنى: ليس الأمر كذلك، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى: (ألاً وحقاً)، فاعرفه»⁽³⁾.

ومن ينظر في منهج ابن فارس يجده مقبولاً لا يخلو من سلك من منطق ينظم أفكار الرسالة. إذ حدّد الرجل في خطبة الكتاب غرضه في التّأليف في (كلاً) وهو توضيح «معنى ما جاء من هذا الحرف في كتاب الله»⁽⁴⁾، وذكر بعد ذلك أقوال التّحاة في معانيها، وتخيّر من هذه المعاني أربعة أوجه، ثم ناقش تركيب هذا الحرف ورفض ادعاء من ادعى بأنه منحوت من كلمتين، ثم رجّع إلى دراسة معاني (كلاً) في الآيات الكريمة التي تضمنتها.

هذا المنهج – على سلامته – لا يبرأ من مأخذ يسيرة، فقد أقحم ابن

(1) شرح كلا وبلى ونعم: 26.

(2) المصدر السابق: 28 – 29.

(3) شرح المفصل: 16/9 وللعلامة محمد عبد الخالق عضية بحث دقيق عن كلاً في كتابه القيم: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج2/ص385 – 398.

(4) ثلاث رسائل: 7.

فارسٍ مسألة نَحَتْ (كلاً) من كلمتين - وهي مسألة صَرْفِيَّةٌ - بين معاني (كلاً) الأربعة ودراسة هذه المعاني في كتاب الله . ويُؤخَذُ عليه إغفال الأسماء، فإنه لم يَنْسَبْ قولاً من أقوال النحاة إلى صاحبه في مطلع الرسالة، بل كان يقول: «قال بعض أهل العلم، وقال قوم، وقال آخرون، وزعم بعض المتأخرين»، كما أغفل نصف أسماء الشعراء الذين استشهد بأبياتهم . ويُؤخَذُ عليه كذلك أنه أثار قضية الوُفْقِ على (كلاً)، ولم يُشِرْ إليها بعدُ في تحليل الآيات والتعليق عليها .

أما مذهبه في النَّحو فغير واضح في هذه الرسالة، لكنّه إلى البَصْرَةِ أميلُ منه إلى الكوفة . فقد ذكر آراء البصريين ولم يسمهم في غير إطرء ولا استهزاء، وذكر آراء الكوفييين وسقّه بعض هذه الآراء وردّ عليها . وأشدُّ ما ردّ به عليهم تسفيه رأي ثعلب في نَحَتْ (كلاً)، فقد روى كلامه بأسلوب التمرّض «زعم أنّ كلّ منحوتة» وشكك في سلامة مقصده وتأويله فقال: «قلنا: هذا كلامٌ مدخولٌ» وقضى عليه بأنّه يُنافي الطَّبْع، ويستشير الكُره، فقال: «وهذا قول قريب (أي القول القائل بأن كلاً كلمة واحدة مرتجلة) لا استكراه فيه» أي: قول ثعلب مستكره . فابنُ فارسٍ في هذه الرسالة بصريٌّ أو يوشك أن يكون .

92 - مقاييس اللغة

قال الأستاذ عبد السلام محمّد هارون محقّق (مقاييس اللغة): «وهذا الكتاب لم يسترِع انتباه العلماء إلاّ منذ عهد قريب . . . فإنّ منه نسخة بالمدرسة المروية بالبلاد الفارسيّة . وعن هذه النسخة أخذت صورتان لدار الكتب المصريّة»⁽¹⁾ وعن هاتين الصورتين نقلَ المحقّق نصّ المقاييس ونشره سنة 1366هـ، ثم طبعه طبعه ثانية سنة 1389هـ . وعلى الطبعة الثانية تعتمد الدراسة التالية :

(1) مقدمة مقاييس اللغة ص 39 .

لا يبالغ من يزعم أنّ مُعْجَم (مقاييس اللغة) أجود ما كتب ابن فارس، لكنّه – والرأي لمحقّق الكتاب – لم يلقَ إلاّ حَظًّا يسيرًا مِنَ الدُّبُوع. قال المحقّق في المقدمة: «لم أجد أحدًا غير ياقوت يذكُر هذا الكتاب لابن فارس»⁽¹⁾. وقوله هذا لا يخلو من اتّهام الذين كتبوا عن ابن فارس بالإهمال والإغفال. ولو أنصف المحقّق لقال: ولم أجد أحدًا قبلَ ياقوت يذكُر هذا الكتاب، لأنّ الكتب التي نوّهتْ به كثيرةٌ. ولعلّ أوّل إطرأء له ورد في مُعْجَم الأَدبَاءِ (إذ جاء فيه «وله كتاب مقاييس اللغة، وهو كتابٌ جليلٌ لم يُصنّف مثله»⁽²⁾). ثمّ قال صاحبُ (البلغة في تاريخ أئمة اللغة): «وله كتبٌ كثيرةٌ جليّةٌ منها المقاييس»⁽³⁾. وبعد ذلك قال صاحبُ (الوافي بالوفيات) ما قاله ياقوت. وهكذا أجمع كثيرٌ من رجالِ التراجم على الإعجاب بالكتاب، وأحصى منهم الدكتور رمضان عبد التّوّاب بضعة نفر⁽⁴⁾.

فالكتاب – على ضآلة حَظّه من الشهرة – لم يكن عُفْلًا من الأغفال في زمان المؤلّف، ولا نكرةً من النكرات بعدَ زمانه. وربّما كان تداولُه مَحْصُورًا في نطاقٍ ضيّقٍ، وربما كان هذا الضيّقُ في تداوله يعودُ إلى أنّه نَمَطٌ رفيعٌ من المُعْجَماتِ، لا يقدرُه حقّ قدره إلاّ خاصّةُ الخاصّة، وهم قلةٌ في كلّ عصر. وقد علّل عبد السلام هارون خمولَ ذكر الكتاب بعلةٍ أخرى، وهي أنّه من الكُتُب التي ألّفها ابن فارس في أواخرِ حياته، وهو شيخٌ مقيمٌ في هَمْدان، أو منقطعٌ إلى تعليم مجديّ الدولة في الرّبيّ، فلا تنعقدُ حوله الحَلَقاتُ في المساجدِ ولا يُتاح

(1) مقدمة مقاييس اللغة ص 39.

(2) معجم الأَدبَاءِ 4/ 84.

(3) البلغة في تاريخ أئمة اللغة لابن منظور ص 28.

(4) انظر مقدّمة الفرق ص 37 فقد ذكر الدكتور رمضان عبد التّوّاب أنّ التنويه بالمقاييس ورد في طبقاتِ المفسّرين للدّواودي 1/ 60 وطبقاتِ المفسّرين للسيوطي ص 4 وطبقات ابن قاضي شهبة 1/ 231 وفي هدية العارفين 1/ 69 وفي التكملة 1/ 8 وفي العباب الزاخر (حرف الألف) ص 30.

لكتابه تلاميذ كثر يلهجونَ بِذِكْرِهِ، وَيُكَبِّونَ عَلَيْهِ ينسخونه، وَيَبْنُونَ نُسخَه فِي أَصْوَاقِ الأَرْضِ. قال عبدالسلام هارون: «ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلاً في زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التي نالها صنوه المجمل». غير أن هذه العلة التي ذكرها محقق الكتاب على سبيل التخمين نقضها مؤلف الكتاب على سبيل اليقين. إذ نصَّ ابنُ فارس على أن المقاييسَ أسنُّ من الصاحبِيِّ فقال في باب النحت: «وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة»⁽¹⁾. وهذا القول يثبت أن الصاحبِيَّ أصغرُ سنًّا من المقاييس. فإذا ذكرنا أن ابن فارس ألف الصاحبِيَّ بين (366 - 385هـ) للصاحب، وهي الفترة التي ولي فيها الصاحبُ الوزارة أيقناً أن المقاييسَ أسبقُ من الصاحبِيِّ وأولى منه بالشهرة إذا كانت شهرة الكتاب مرهونةً بزمان تأليفه.

ومهما يكنُ حظُّ الكتابِ من الخمول أو الشهرة فإنه يشبهُ (المُجْمَل) في المنهاجِ شبهاً كبيراً، يكادُ يبلغُ حدَّ التطابق. ومع ذلك فلا بدَّ من الإشارةِ إلى منهاجه إشارةً سريعةً نجمل فيها هنا ما فصلنا هناك، ونستعرضُ قسماً من أقسامه هو كتاب الباء ونقارنه بما يماثله من المجمل.

مُعْجَم (مقاييس اللغة) مقسَّمٌ إلى أقسامٍ عدَّتْها عدَّةُ الحروفِ العربيَّةِ، والأقسامُ مرتبةٌ وفق الترتيبِ الألفبائي (1، ب، ت، ث)، آخذةً بأوائل الكلمات. وكلُّ قسمٍ يسمَّى كتاباً، وكلُّ كتابٍ مقسَّمٌ إلى ثلاثة أبواب: أوَّلُها الثنائي المضاعف، وألفاظه تتوالى في كتاب الباء على النحو التالي: (بت، بث، بج...). ومجموع الموادِّ في هذا الباب (25) مادَّةً والباب الثاني من كتاب الباء بابُ الثلاثيِّ، وموادُّه تتوالى على النحو التالي: (بتر، بتع، بتك...). وعدَّةُ المواد (193) مادَّةً. وثالثُ الأبواب ما جاء من كلامِ العرب على أكثر من ثلاثة أحرفِ

(1) الصاحبِي ص 461.

أَوَّلُهُ بَاءٌ، وَمَوَادُّهُ لَا تَلْتَزِمُ فِي تَرْتِيبِهَا غَيْرَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَمَجْمُوعُهَا (44) مَادَّةٌ، تَتَقَاسَمُهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَوَّلُهَا الْمُنْحَوْتُ، وَالْأَفَاظُهُ (15) كَلِمَةٌ تَتَوَالَى عَلَى النِّحْوِ التَّالِي (بَلْعُومٍ، بَحْتَرٍ، بَحْشَرٍ... .). وَثَانِيهَا مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِمَعْنَى يَرِيدُونَهُ، وَفِيهِ (14) كَلِمَةٌ، تُسَرِّدُ عَلَى النِّحْوِ التَّالِي (الْبَحْظَلَةُ، الْبِرْشَاعُ، الْبَرْغَنَّةُ... .). وَثَالِثُهَا الرَّبَاعِيُّ الَّذِي وُضِعَ وَضَعًا، وَلَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ مِنْ نَحْتٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَالْأَفَاظُهُ (15) كَلِمَةٌ تَتَوَالَى عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (الْبَهْصَلَةُ، الْبُخُنُقُ، الْبِرْقَعُ... .).

إِذَا قَسْنَا هَذِهِ الْمَوَادِّ بِمَا يَقَابِلُهَا مِنَ الْمُجْمَلِ وَجَدْنَا مَوَادَّ الْمُضَاعَفِ فِي الْمَقَائِسِ تَعْدِلُ مِثْلَاتِهَا فِي الْمَجْمَلِ، لَكِنْ مَوَادِّ الثَّلَاثِيِّ فِي الْمَقَائِسِ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلَاتِهَا فِي الْمَجْمَلِ بِعَشْرِ مَوَادِّ، أَمَّا الْمَوَادُّ الَّتِي زَادَتْ حُرُوفُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَهِيَ أَقَلُّ مِنْ مِثْلَاتِهَا فِي الْمَجْمَلِ، وَعَدَّتُّهَا فِي الْمَقَائِسِ (44) وَفِي الْمَجْمَلِ (74) فَلِمَاذَا اخْتَلَفَتْ عِدَّةُ الْمَوَادِّ فِي الْمُعْجَمِينَ، وَهِيَ صِنْعَةٌ مُؤَلَّفٍ وَاحِدٌ؟ وَلِمَاذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ نَقْصًا فِي بَابِ، وَزِيَادَةً فِي آخَرَ؟

يُمْكِنُ أَنْ نَعْلِلَ زِيَادَةَ الْمَوَادِّ فِي بَابِ الثَّلَاثِيِّ، وَنَقْصَ الْمَوَادِّ فِي بَابِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بَعْلَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ قَبُولُ الْأَصُولِ فِي هَذِهِ الْمَوَادِّ لِلِاسْتِقَاقِ، وَمَرُونَتِهَا فِي التَّقْلُبِ، وَالِانْتِقَالَ مِنْ بِنَاءٍ إِلَى بِنَاءٍ. فَالْثَّلَاثِيَّةُ مَرِنَةٌ طَيِّعَةٌ، قَادِرَةٌ عَلَى التَّقْلُبِ مِنْ صَيْغَةٍ إِلَى صَيْغَةٍ، وَهِيَ - عَلَى قَلَّةِ الْأَفَاظِ النَّاتِجَةِ مِنْ تَقْلُبِ أَصُولِهَا - مَنْجِبَةٌ وَوَلُودٌ، يَكْفِيهَا تَغْيِيرُ حَرَكَةٍ أَوْ زِيَادَةُ حَرْفٍ لِلتَّمَخُّصِ عَنِ الْأَفَاظِ جَدِيدَةٍ وَمَعَانٍ جَدِيدَةٍ. أَمَّا الرَّبَاعِيَّةُ وَالْخَمَاسِيَّةُ فَجَاسِيَّةٌ عَصِيَّةٌ، وَهِيَ - عَلَى كَثْرَةِ الْأَفَاظِ الَّتِي يَقُودُ إِلَيْهَا تَقْلُبُ الْأَصُولِ - لَا تَسْتُخْدِمُ إِلَّا صَيْغَةً قَلِيلَةً، فَهِيَ عَقِيمٌ أَوْ قَلِيلَةُ الْوَلَدِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ السَّرَاجُ (1) (ت316هـ): «وَاعْلَمُ أَنَّ الْبِنَاءَ الْوَاحِدَ إِذَا

(1) ترجمته في بغية الوعاة 44.

كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنَّكَ تُخْرِجُ مِنْهُ بِنَاءَيْنِ مِثْلَ (بَل) إِذَا قَلْبَ صَارَ (لَب)، وَإِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تُخْرِجُ مِنْهُ سِتَّةَ أَبْنِيَةٍ. فَرَبَّمَا كَانَتِ السِّتَّةُ مُسْتَعْمَلَةً كُلَّهَا، وَرَبَّمَا كَانَتِ مَهْمَلَةً فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَذَلِكَ لِالْتِقَاءِ الْحُرُوفِ الْقَرِيبَةِ الْمَخَارِجِ فِي الدَّوَارِ. وَكَذَلِكَ الثَّنَائِيُّ رَبَّمَا أَهْمَلَ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ. فَإِذَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ كَانَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً مَهْمَلَةً كُلُّهَا إِلَّا سِتَّةَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَوْجِهٍ مُسْتَعْمَلَةٍ. وَإِذَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ خَرَجَ مِنْهَا مِائَةٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً مَهْمَلَةً إِلَّا بِنَاءً وَاحِدًا مِثْلَ (فِرْزَدَق) وَ(شَمْرَدَل) وَمَا أَشْبَهَهُ»⁽¹⁾.

ولهذا طال باب الثلاثي، وأولاه ابن فارس جلَّ عنايته، وقصَّرَ بابُ الرباعيِّ وأولاه ابن فارس أقلَّ عنايته. وبعبارة أدقَّ يمكن أن نقول: أتاح الثلاثيُّ الغنيَّ بالمقاييس لابن فارس أن يفتق عُرى الكلام، وأن يشتقَّ بعضه من بعض، فطال الباب، واتسعت جوانب القول في كل مادة من مواده. وجمد ما زاد على ثلاثة، فكان قليل الصَّيغ، صُلِبَ المواد، يَأْبَى أَكْثَرُهُ الِاشْتِقَاقَ. ولعلَّ أَنْجَعَ السُّبُلِ فِي الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَنْ نَعْرِضَ مَادَّةً مِنْ بَابِ الثَّلَاثِيِّ، وَأُخْرَى مِنَ الْمُنْحَوْتِ، وَثَالِثَةٌ مِمَّا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ لِنَقْفٍ عَلَى مَا بَيْنَ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنْ خِلَافٍ.

لابن فارس طريقةٌ فذَّةٌ في دراسةِ المادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، إذْ يَبْدَأُ بِذِكْرِ الْكَلِمَةِ مَقْطَعَةً إِلَى حُرُوفٍ، مَتَلَوَّةً بِمَعْنَاهَا أَوْ بِمَعَانِيهَا الْأَصُولِ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْأَلْفَاظَ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْهَا الْعَرَبُ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَوْزَعَةً بَيْنَ الْمَعَانِي الْأَصُولِ، مَشْفُوعَةً بِالشَّوَاهِدِ. يَقُولُ فِي مَادَّةِ (بَدْر):

«الْبَاءُ وَالِدَالُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا كَمَالُ الشَّيْءِ وَامْتِلَاؤُهُ، وَالْآخَرُ الْإِسْرَاعُ إِلَى الشَّيْءِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ قَوْلُهُمْ لِكُلِّ شَيْءٍ تَمَّ بَدْرًا، وَسُمِّيَ الْبَدْرُ بَدْرًا

(1) رسالة الاشتقاق لأبي بكر السراج تح: محمد علي درويش ومصطفى الحديري ص 42.

لتمامه وامتلائه. وقيل لعشرة آلاف درهم بَدْرَة، لأنّها تمامُ العدَدِ ومنتهاه. وعَيْنُ بَدْرَة أَي: ممتلئة. قال شاعر⁽¹⁾:

وَعَيْنٌ لَهَا حَادِرَةٌ بَدْرَةٌ إِلَى حَاجِبٍ غَلَّ فِيهِ الشُّفْرُ
ويقال لَمَسِكِ السَّخْلَةِ بَدْرَة. وهذا محمولٌ على العَدَدِ، كأنّه سُمِّيَ بذلك لأنّه يسعُ هذا العدد. ويقولون: غلامٌ بَدْرٌ، إذا امتلأَ شابًا، فأما (بَدْرٌ) المكانُ فهو ماءٌ معروف، نُسِبَ إلى رجلٍ اسْمُهُ بَدْرٌ. وأما البوادرُ من الإنسان وغيره فجمعُ بادرة، وهي اللحمَة التي بين المنكب والعنق، وهي من الباب لأنّها ممتلئة. قال شاعر:

وجاءت الحَيْلُ مُحْمَرًا بوادرُها⁽²⁾

والأصل الآخرُ قولهم: بدرتُ إلى الشيء وبادرت. وإنما سُمِّيَ الخطأُ بادرةً، لأنّها تبدر من الإنسان عند حدةٍ وغضب. يقال: كانت منه بوادرُ أي: سقطات. ويقال: بدرت دمعته وبادرت إذا سبقت فهي بادرة، والجمع بوادر⁽³⁾.

أقام ابنُ فارس معاني المادة كلّها على ركنين: الامتلاء والإسراع، إذ استطاع أن يردَّ البدر والبدرَة والبوادر إلى الامتلاء، وأن يردَّ بَدْرَ وبادرَ وبادرة إلى السرعة، وأضاف إلى هذين الأصلين لفظة ذكيّة أخرى، وهي أنّه وصل أصلًا بأصل بجسرٍ تنتقلُ عليه المعاني من جانبٍ إلى جانب، إذ جعلَ البدرَة الدالّة على جلد السخلة من السّرعَة مرّة، ومن الامتلاءِ أخرى، وبذلك اتّحد الأصلان في الدلالة العامّة. غير أنّنا - على إعجابنا بصنيع ابن فارس - نتساءل لماذا جعل

(1) البيت لامرئ القيس، وعجزه في الديوان 166 «شقت مآقيهما من آخر».

(2) البيت لخراشة بن عمرو العبسيّ وعجزه «زورًا وزلّت يد الرامي عن الفوق». ذكره تاج العروس مع بيت آخر (بدر).

(3) المقاييس 1/208 - 209.

الرجل آخر العدد عشرة آلاف لا مائة ألف أو أكثر؟ قد لا نجد جواباً شافياً غير أن إعجابنا بهذا البناء القوي لا يزول ولا يضعف.

ولا يعني ذلك أن الشيخ كان يتكلف الاشتقاق، فكثيراً ما يجعل الأصل أصليين، وهو على توحيدهما قادر، كقوله في مادة (أزى): «الهمزة والزاء وما بعدهما من المعتل أصلان، إليهما ترجع فروع الباب كله بأعمالٍ دقيقِ النظر: أحدهما انضمام الشيء بعضه إلى بعض، والآخر المحاذاة»⁽¹⁾ فالمحاذاة قريبة من الانضمام، ومع ذلك لم يرجع الشيخ أحدهما إلى الآخر، ولم يجعل المحاذاة خطوة تفضي إلى الانضمام. إنه يلاطف اللغة، ويتهدى إلى مقاييسه في غير عنفٍ ولا قسر، فإذا وجد في المادة أكثر من أصليين لم يَضِقْ بما يجد ولو بلغت خمسة أصول. يقول في مادة (أمر): «الهمزة والميم والراء أصولٌ خمسة: الأمر من الأمور، والأمر ضدُّ التَّهْي، والأمرُ النماءُ والبركةُ بفتح الميم، والمعلمُ، والعجب»⁽²⁾. وإذا أسلس له قيادُ الاشتقاق طفق يستنبط الكلام بعضه من بعض مزهواً بصناعته، مرتاحاً إلى تفسيره، متلطفاً في التسرب بين شعاب الألفاظ، كقوله في مادة (أكل): «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمةٌ واحدة، ومعناها التنقُّص»⁽³⁾ ثم يمضي فيذكر عشرات الكلمات والأقوال والأمثال والعبارات المجازية ليشدها إلى محورٍ واحدٍ، هو التنقُّص، فيروعك بقدرته على التحليل والتأويل، وتحسُّ أنه يمتلك زمام الأمر امتلاكاً عظيماً، كأن العربيّة عجينٌ يتكوّر وينداح بين يديه ثم تخرج قطعُه موسومة بِسِمةِ المادةِ المشتركة.

لكنّه لم يكن يُحمّل اللغة ما لا تطيق، ولا يُجبرها على قبول ما تكره، فإذا

(1) مقاييس اللغة 1/ 98.

(2) المصدر السابق 1/ 137.

(3) المصدر السابق 1/ 122.

لم يجد أصولاً مشتركةً تلتقي عندها ألفاظُ المادّةِ ذَهَبَ إلى أنّها مرتجلةٌ، قال في مادة (عذر): «العين والذال والراء بناءٌ صحيح، له فروعٌ كثيرة. ما جعل الله تعالى فيه وجهَ قياسٍ بته، بل كلُّ كلمةٍ منها على نحوها وجهتها مفردة. فالعُذْرُ معروفٌ، وهو رَوْمُ الإنسانِ إصلاحٌ ما أنكر عليه بكلام... وباب آخر لا يشبهُ الذي قبله، العذارُ: عذارُ اللجام، وما كان على الخدين... وباب آخر لا يشبهُ الذي قبله، العذار: وهو طَعَامٌ يدعى إليه لحادثٍ سُرور... وبابٌ آخر لا يشبهُ الذي قبله، العَدْوَرُ، قال الخليل: هو الواسعُ الجوفُ الشديدُ العِضاض... وباب آخر لا يشبه الذي قبله، العُدرة: عُذرة الجارية العذراء... وبابٌ آخر لا يشبه الذي قبله، العُدرة: وَجَعٌ يأخذُ في الحلق... وباب آخر لا يشبه الذي قبله، العُدرة: نجمٌ إذا طلعَ اشتدَّ الحرُّ... وباب آخر لا يشبه الذي قبله، العذرة: خصلَةٌ من شعر... وباب آخر لا يشبه الذي قبله، العذرة: فناء الدار»⁽¹⁾ فهو إذن لا يتشَبَّه بمقاييسه، فإن استقامَ له القياسُ مضى فيه، وإن التوت عليه السُّبُلُ رَجَعَ عنه.

وإذا انتقل ابنُ فارس من باب الثلاثيِّ إلى (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) سَلَكَ مَسَلَكًا آخَرَ في المقاييس، وغدا حديثه عن الاشتقاقِ محصورًا في إطارين ضيقين: أولهما النَّحْتُ، والثاني إرجاعُ الرباعيِّ إلى الثلاثيِّ بعدَ حذفِ الحروفِ المزيّدة. يقول ابنُ فارس: «ومعنى النَّحْتِ أَنْ تُؤْخَذَ كلمتان، وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ تكونُ آخذةً منهما جميعًا بحظّ»⁽²⁾ ثم يعزو اكتشافَ النَّحْتِ إلى الخليل بنِ أحمدَ الفراهيديِّ، وبعد ذلك يضربُ أمثلةً يوضِّحُ بها مَذْهَبَهُ، فيقول: «ومن ذلك (بُحْتَر) وهو القصيرُ المُجْتَمِعُ الخَلْقِ. فهذا منحوتٌ من كلمتين: من الباء والتاء والراء، وهو من بترته فُبْتِرَ، كأنه حُرِمَ الطول

(1) المصدر السابق 4/253.

(2) مقاييس اللغة 1/328.

فُبِتِرَ خَلْقَهُ . والكلمة الثانية الحاءُ والتاء والراء، هو من حَتَرَتْ وأَحْتَرَتْ . وذلك أن لا تفضل على أحد، يقال: أَحْتَرَ على نفسه وعياله أي ضيق عليهم . فقد صارَ هذا المعنى في القصيرِ لأنه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَهِ الطويلُ»⁽¹⁾ وإذا عرفت أن هذه الفقرة - على قِصَرِها - أطولُ ما كَتَبَ ابنُ فارس في مناقشةِ آيةِ مادّة من موادِّ هذا الباب أدركتَ ضيقَ الميدان الذي يجول فيه فكره .

ثم يَعْرِضُ ابنُ فارس إلى المزيد فيقول: «ومن هذا الباب ما يجيءُ على الرباعيِّ، وهو من الثلاثيِّ على ما ذكرناه، لكنَّهم يَزِيدُونَ فيه حرفاً لمعنى يُريدونه من مبالغة»⁽²⁾ وَيُسْفَعُ قوله بأمثلةِ موضحة فيقول: «ومن ذلك البَحْظَلَةُ، قالوا: أن يقفزَ الرجلُ قَفْزَانَ اليربوع، فالباء زائدةٌ. قال الخليل: الحاضِلُ الذي يمشي في شَقِّه، يقال: مرَّ بنا يَحْظُلُ ظالِعاً»⁽³⁾ وعلى هذا النحو يذكر ألفاظَ الباب .

فإذا انتقل إلى (الباب الثالث من الرباعيِّ الذي وُضِعَ وَضِعاً) اكتفى بِشَرْحِ معنى الكلمة شَرْحاً مقتضياً، كأن يقول: «البَهْصَلَةُ»: المرأةُ القصيرة، وحمارُ بَهْصَلٍ: قصير. والبُخُنُقُ: البُرُقُوعُ القصير. وقال الفراء: البُخُنُقُ: خِرْفَةٌ تلبسُها المرأةُ تقي بها الخمارَ الدُهْنَ»⁽⁴⁾. ثم يزدادُ العَرَضُ سرعة، ويمعُنُ التفسيرُ في الاقتضابِ حتى يقتصر على سردِ الألفاظِ وما يرادُفُها. فلا اشتقاقٌ ولا نحتٌ، ولا رجوعٌ إلى أقوالِ العلماء السابقين، ولا اعتمادٌ على الشواهد، كأن يقول: «البَهْكَثَةُ، السُّرْعَةُ، البَحْزَجُ: ولد البَقْرَةَ، وكذلك البَرَعَزُ. بَرَذَنَ الرَّجُلُ: نَقَلَ»⁽⁵⁾. وهنا يبدو كلامُ ابنِ فارسٍ من طبيعةٍ تُخالفُ طبيعةَ (المقاييس)، وكأنِّي

(1) المصدر السابق 1/329.

(2) المصدر السابق 1/332.

(3) المصدر السابق 1/332 والنصُّ الوارد في العين تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ج 3 ص 197 هو: «والحاضِلُ الذي يمشي في شقه من شكاة. تقول: مرَّ بنا يحظُلُ ظالِعاً».

(4) و(5) معجم مقاييس اللغة 1/335.

بالشيخ قد أدرك عظم هذا القسم، وحروته على القياس، فلم يُمعن فيه، ولم يكلف بالبحث عن الغريب النادر، واجترأ من التأليف بالسرد في غير اكرثات ولا آناة.

لقد وضحت الأمثلة السابقة منهاج الكتاب، وأشارت إلى الأساس الذي بُني عليه، فما هذا الأساس؟ وهل فيه ما يميزه من المجمل؟

أساس هذا الكتاب الكشف عن الجذر المعنوي الذي تشترك فيه صيغ المادة كلها، والبرهان على أن الألفاظ المتفقة في الأصول، وفي ترتيب هذه الأصول متفقة في المعاني، قل هذا الاتفاق أو كثر، فهو لا يهدف إلى جمع مفردات اللغة بين دفتين حفاظاً على الألفاظ من الضياع، ولا يرمي إلى تحديد معنى كل كلمة من كلام العرب صوناً للمعاني من الاختلاط. وإنما يرمي إلى إدراك المعنى المشترك الذي تلتقي عنده الألفاظ المشتقة من أصل واحد وإلى ربط الفروع بالأصل، والمجاز بالحقيقة ربطاً منطقياً مُحكماً. ولهذا تمتد مواد الكتاب أمام بصر القارئ كأنها واحدة كثيرة النخيل، فمتى وضع يده على مادة منها أحس أنه يقبض الجذع الذي تنفرع منه أفنان المعاني. فإذا أرسل أصابعه تتلمس المعاني المتشعبة منه وجد فيها خصائص الجذع كلها أو جلها. يقول ابن فارس في مادة (جزم): «الجيم والميم أصل واحد، وهو القطع. يقال: جزمت الشيء أجزمه جزماً. والجزم في الإعراب يسمى جزماً، لأنه قطع عنه الإعراب. والجزمة: القطعة من الضأن، ومنه جزمت القرية إذا ملأها. وذلك حين يُقطع الاستقاء»⁽¹⁾.

إن هذا النظر العميق الدقيق إلى اللغة هو الذي أعلى منزلة المقاييس عند الباحثين المحدثين، وجعلهم يقدمونه على المُجمل، وعلى غيره من

(1) معجم مقاييس اللغة 1/454.

المُعجمات، ويرون فيه نُصَجًا عقليًا متفردًا، وهو الذي دفع عبد السلام هارون إلى أن يظنَّ ظنًّا يقربُ من اليقين أنَّ (المقاييس) كان من الكتب التي ألفها ابنُ فارس بعد أن اكتهل وحصَّف عقله، فقال: «لا يساورُني الرِّيبُ أنَّ المقاييسَ من أواخر مؤلِّفات ابنِ فارس، فإنَّ هذا النَّصُّج اللغوي الذي يتجلَّى فيه من دلائل ذلك»⁽¹⁾. لكنّه - وهو في غمرة الإعجاب بالمقاييس - يعرِّض بالمُجمل تعريضًا تُخالطه الزرابة، فيتهمه بالضعف والالتواء في مناقشة الاشتقاق، فيقول: «وأستطيعُ أن أذهب أيضًا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المُجمل. فإنَّ الناظر في الكتابين يلمس القوَّة في الأوَّل، ويجد أنَّ ابنَ فارسٍ في المُجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء. فهو في مادة (جن) من المُجمل يقول: وسُمِّيت الجنُّ لأنَّها تُتقى ولا تُرى، وهذا حسنٌ. فهو يُعجبه أن يَهتدي إلى اشتقاق كلمة واحدة من مادَّة واحدة. وليس يكون هذا شأن رجل يكون قد وَضَعَ من قبل كتابًا فيه آلاف من ضروبِ الاشتقاق، بل هو كلام رجلٍ لم يكن قد أوغل من قبل في هذا الفن»⁽²⁾.

لا مراء في أنَّ المُجمل أقلُّ من المقاييس احتفالاً بالاشتقاق، وأزهدُ بربطِ الفروع بالأصول، لكن الكتابين يصدُران عن مذهبٍ واحدٍ في تمحيصِ اللغة، ويسلكان مسلكًا واحدًا في ترتيب الكلام العربيِّ تشقيقًا وتنسيقًا. ولما كان المُجملُ والمقاييس نتاجَ عقلٍ خصيبٍ واحدٍ فإنَّ الفسائل الغضة في المُجمل بسَقَتْ وسَمَقَتْ في المقاييس، وأرسلتْ غصونها في كلِّ وُجْهة مديدة الظلِّ يانعة الثمر. وليس ممَّا يُعلي المقاييس أن نَعُوْط حقَّ المُجمل، وأن نَصِفَه بالضعف والالتواء وندرة الاشتقاق. ففي مادَّة (جن) التي جعلها عبد السلام هارون دليلًا على ضمور الاشتقاق ثلاثة ألفاظ نصَّ ابنُ فارسٍ على معنى

(1) و(2) مقدمة معجم مقاييس اللغة ص 41.

الاستتار فيها، فارتبطت بالأصل. قال: «وسميت الجن لأنها تفتى ولا ترى وهذا حسن. والمجنّ الترس، والجنّة ما استترت به من السلاح، والجنّة الجنون وجنّ الليل: ادلهماؤه وستره الأشياء»⁽¹⁾ وفي المادة نفسها ألفاظ أخرى لم ينص المؤلف على ما فيها من الاستتار، بل أوحى به إيحاء، فقال: «والجنين: الولد في بطن أمه، والجنين: المقبور، الجنان خوف ما لم تر»⁽²⁾ فإذا أضفنا الألفاظ التي يوحى تفسيرها بالاستتار، إلى الألفاظ التي نصّ شرحها على الاستتار نصاً اجتمعت لدينا سبعة ألفاظ تلتقي في ملتقى واحد، فإذا عرفنا أنّ مجموع الألفاظ الواردة في المقاييس اثنا عشر لفظاً، وأن معنى الاستتار مصرح به في طائفة، وملموح في طائفة أدركنا أنّ الاشتقاق في المجمع لا يعرفه الضعف والالتواء.

إن بناء المقاييس على أساس الاشتقاق اضطرّ ابن فارس إلى الإيجاز، وتبدّى هذا الإيجاز في كتابه بصور متعدّدة، وهو في الرباعيّ أشدّ منه في الثلاثي، وفيما يستعصي على النحت من الرباعيّ أشدّ منه فيما يقبل الاشتقاق والنحت، وما عرضناه من الأمثلة السابقة يؤيد ما ذهبنا إليه.

ومن صور الإيجاز فيه إغفال طائفة غير يسيرة من المواد في كلّ باب، وأغرب ما في هذا الإغفال أنّ تجد في المجمع المختصر عدداً من المواد لم تذكر في المقاييس. فقد أهمل ابن فارس ثلاث مواد متتالية من باب الخاء، وهي (خفس، وخفش، وخفض) ولعلّ أكثر المواد عرضةً للحذف تلك الألفاظ الجامدة على صورة واحدة كأسماء الأماكن. ففي المجمع - على سبيل المثال - ذكر ابن فارس مادة (بهذ) فقال: «ذو بهدى: موضع»⁽³⁾. ولم يذكر شيئاً عنها في المقاييس.

(1) و(2) المجمع 1/175.

(3) المجمع 1/136.

ومن صَوَّرِ الاختصارِ في المقاييس ذكرُ المادَّةِ، وإهمالُ تفسيرِها، أو الإشارةُ السريعةُ إلى التفسيرِ. وقد يكون ذلك المَسْلُكُ مقبولاً في الألفاظِ الشائعةِ كقوله في مادة (وجز): «الواو والجيم والزاء كلمة واحدة، يقال: كلامٌ وجزٌ ووجيزٌ. وربّما قالوا: توجَّزْتُ الشيءَ مثلَ تنجَّزْتُ»⁽¹⁾. أمّا حينما تكونُ اللفظةُ من غريبِ اللغةِ فإهمالُ التفسيرِ يثلم الكتابَ ثلماً موجعةً كقول ابنِ فارس في مادة (بهث): «الباء والهاء والثاء ليس بأصل. وقد سُمِّيَ الرجلُ بهٲةً»⁽²⁾. فإذا طويت المقاييس، وقرأت المادَّةُ في المجمل وجدت تفسيرها أوفى وأشفي، يقول المجمل: «بهٲة: حيٌّ من بني سُليم. قال ابنُ دُرَيْدٍ، بهٲةٌ بضَمِّ الباء. وفلانٌ لِهٲةٌ أي لَزِيَّةٌ»⁽³⁾. ومن الغريب الذي أهمل ابن فارس تفسيره في المقاييس (وثأ). قال الشيخُ: «الواو والثاء والهمزة ليس فيه إلاّ وثُتتْ يده، وهي مؤثوثة»⁽⁴⁾ وكلُّ ما يخرجُ به القارئُ من هذا التفسير هو ارتباط المادة باليد.

ومن مظاهر الإيجازِ في المقاييس إغفالُ أسماءِ العلماء الذين أخذ عنهم ابنُ فارس. قال في مادة شَطَنَ: «وأما الشيطانُ فقال قوم: هو من هذا البابِ والنون فيه أصلية»⁽⁵⁾ وهذا القول مقتبس من رأي الخليل في العين (237/6) قال الخليل: «والشيطانُ فيَعَال من شَطَنَ، أي: بُعد. ويقال: شَيَطَنَ الرجلُ وتَشَيَطَنَ إذا صارَ كالشيطانِ، وفَعَلَ فعله». لقد اختصر الشيخ كلامَ الخليلِ وأسقط اسمه، كما اختصر كلامَ ابنِ دُرَيْدٍ في مادة (بهث) وأسقط اسمه. وأسماء العلماء تذكر في الكتاب موجزة غاية الإيجاز مثل: «قال يعقوب، قال أبو عبيد، قال أبو عبيدة»، وقد يلتمس له القارئُ العذر من شهرة هؤلاء العلماء الأعلام، لكنه

(1) المقاييس 87/6.

(2) و(3) في المقاييس 308/1 وفي المجمل 136/1.

(4) المقاييس 86/6 وجاء في لسان العرب وثأ: «الوثءُ والوثاءةُ: وَصْمٌ يصيب اللحم ولا يبلغ العظم، فيرم. وقيل: هو وَجَعٌ في العظم من غير كسر، وقيل: الفك».

(5) المقاييس 184/3.

أحياناً يختزل الأسماء اختزالاً يخالطه اللبسُ كقوله: «قال: الأصفهانِيُّ عن العامريِّ»⁽¹⁾. وقد يطغى الاختزال على الأسماء فيمحوها، وحينئذ يأتي الشيخ بعبارات عامّة كأن يقول: «قال قوم»⁽²⁾، أو قال أهل اللغة، أو يقولون»⁽³⁾، ويحسُّ القارئ أنّ لكلّ عبارة من هذه العبارات دلالةً خاصّة يرمي إليها ابن فارس، فإن كان القول صحيحاً فالغالبُ أن يقول: قال أهل اللغة، وإنْ لابتِ الصحّة مخاييلُ الشكِّ فالغالبُ أن يقول: قال قوم، أو يقال.

إن الإيجازَ الذي هو سمّةُ المقاييسِ الأولى لا يطرد في الكتابِ كلّهُ، إذ تطالعنا فيه قصصٌ وأخبار ليست من طبيعة الكتابِ كقول الشيخ في مادة (أف)، «والعربُ تقولُ: جعلَ يتأفّفُ من ريحٍ وجدّها، ويتأفّفُ من الشدة تلمُّ به. وقال مُتمّم بن نويرة حين سألَهُ عمرٌ عن أخيه مالكٍ، فقال: كان يركبُ الجملَ الثقال، ويقتاد الفرسَ البطيء، ويكتفلُ الرُمحَ الخطل، ويلبسُ السّملةَ الفلوتَ بين سطّحتين نضوحين في الليل البليل، ويصبّحُ الحيّ ضاحكاً، ولا يتأننُ، ولا يتأفّفُ»⁽⁴⁾، ولو طلب الشيخ الشاهدَ على رأيه لوجدَ في الجملة الأخيرة طلبته، إلاّ أنّه أعجِبَ بفصاحة مُتمّم فأبقى على كلامه كلّهُ.

وممّا أخذهُ الدكتورُ حسين نصّار على الشيخِ إطالته في تفسير الأمثال، وفي ذكر أيام العرب، كحديثه عن يوم مليحة، ويوم أواره. ففي مادة (أور) كتب ابن فارس سَطْرينِ عن الجانب اللغويّ من المادّة، وثمانية عشرَ سطرًا عن يوم أواره، وما جرى فيه بين عمرو بنِ المُنذرِ اللخميّ وبنِي دارم من أحداثٍ. لكنّ هذه الظاهرة الواضحة في أوّل الكتابِ تَضوّل في آخره، كأنّ المصنّف قد أدركَ

(1) المقاييس 230/1.

(2) المقاييس 194/3، 261.

(3) المقاييس 367/3.

(4) المقاييس 17/1.

ضعف ارتباط الأحداث باللغة فزهد فيها، ولهذا اكتفى حينما عرض إلى تفسير (كُلاب) - وهو يومٌ مشهور - بتفسير الكلمة بكلمة واحدة ضئيلة الفائدة، فقال: «والكُلابُ: مَوْضِعٌ»⁽¹⁾.

ومما خالف به الإيجازَ عنايته بتفصيلاتٍ لا تمتُّ إلى الاشتقاقِ والتَّحْتِ بصلّة، كيإيراده مجموعةً من الأسماءِ أضيفت إلى كلمة (أمّ): «قال الخليل: كلُّ شيءٍ يضمُّ إليه ما سواه ممّا يليه فإنَّ العرب تسمي ذلك الشيء أمًّا. ومن ذلك أمُّ الرأس وهو الدِّماغ»⁽²⁾ ثم مضى يسردُ هذه الأسماءَ، فإذا هي ستَّةٌ وخمسون اسمًا، شفع قسمًا منها بشواهد كثيرة، ثم أدركه التَّعبُ فسردَ ما بقي منها مُجرَّدًا من الشواهد على التَّحْوِ التالي: «وأم عامر: المفاضة. وأمُّ كليب: شجيرة لها نورٌ أصفر». وأمُّ عزيط: العقب. وأمُّ الندامة: العجلة»⁽³⁾ ولو أخصينا ما ذكر ابنُ دريدٍ في جمهرته لما وجدنا أكثر من عشرة أسماء من هذا النَّمَطِ. ولو حسبنا ما ذكر ابنُ منظورٍ في لسان العرب لرأينا أنَّ ما فيه أقلُّ عددًا وشواهد ممَّا جاء في المقاييس. واللسان معجَمٌ مطوَّل، غايته الجُمعُ والإحاطةُ لا دراسة اللغة على أساس الاشتقاق، ففيمَ أطال ابن فارس في هذه المادة؟

لعلَّ إطلتَه في هذه المادة ناجمة عن هوى دخیلٍ، وهو الكَلْفُ بتصنيفِ الرسائل الموجزة في ألفاظ يختارها كرسالته في (كلا)، أو في أوزان تستهويه كرسالته في (النَّيروز). فلو انتزعت هذه المادَّة من الكتاب، وجعلت رسالةً منفردةً لاختفت الإطالة. وعدت بالإيجاز أشبه. وكأنَّ الشيخ قد أدرك بعد أن أطال في مادَّة (أمّ) أنه خرج على طبيعة الكتاب، فلم يعد إلى هذه المخالفة في مادة (بنو). لقد أخصى عشرين اسمًا ممَّا أضافت العرب إلى كلمة (ابن) وعرضها على النحو التالي: «ويقال لِلجَّاحِ: ابنُ أقوال، وللذي يتعسَّف

(1) المقاييس 5/ 134.

(2) و(3) المقاييس 1/ 21 - 31.

المفاوَز: ابن الفلاة، وللفقير الذي لا مأوى له غير الأرض وترابها: ابن غَبْرَاء...»⁽¹⁾. ثم ارتدَّ عن سبيله في تقصِّي هذه الأسماء وإحصائها، وقال: «وسائرُ ما تركنا ذكرَه من هذا الباب فهو مفرَّق في الكتاب، فتركناه كراهةً التّطويل»⁽²⁾.

وشبيهٌ بذلك التّطويل الموجز ما فعله ابنُ فارس في مادة (دور) إذ مَضَى يُحصي داراتِ العرب المشهورة، فذكر منها (32) دائرةً لكنه لم يشرح أيةً واحدةً منها، بل اكتفى بسردِ ما أحصاه من أسماء على هذا النحو: «دارات العرب المشهورة: دائرةٌ جُلْجُل، ودائرة السَّلَم، ودائرة وُشْحَى، ودائرة صُلْصُل...»⁽³⁾ غير أنّ ما أحصاه - على كثرته - أقلُّ من نصف ما أحصى ياقوت في معجم البلدان، وأقلُّ من ثلث ما أحصاه الفيروزبادي في القاموس المحيط⁽⁴⁾. والظاهر أنّ ابنَ فارس أدرك تقصيره في هذا الباب، فألّف بعد ذلك كتابًا عن دارات العرب ذكره ياقوت⁽⁵⁾ ومؤلفون آخرون. وذكُر هذه الأسماء مفرّقةً على موادّ الكتاب أعوَدُ على القارئ وعلى الكتاب بالنفع، لأنّ ذكر الاسم في مادته يفتَح أمام القارئ نافذةً يطلُّ منها على أصل الكلمة، ويشدّها إلى الكتاب بوشيجة وثيقة من الاشتقاق.

ولمّا كان الاشتقاق واسعًا فإنّ ابنَ فارس فتح أحدَ أبوابه على المجاز، ومضى يربطُ العباراتِ المجازيةَ بأصولها الحقيقيةً ربطًا فنيًا محكمًا، لا تظهُر فيه دقّة المناقشة فحسبُ، بل تظهُر فيه الملكةُ الفنية الذوّاقة كذلك. وهو يُسمّي

(1) و(2) معجم مقاييس اللغة 1/304.

(3) معجم مقاييس اللغة 2/310.

(4) قال الفيروزبادي في القاموس المحيط دور: «ودارات العرب تنيف على مائة وعشر لم تجتمع لغيري مع بحثهم وتقريرهم».

(5) جاء في معجم البلدان لياقوت دارات 2/424: «ولم أرَ أحدًا من الأئمة القدماء زادَ على العشرين دائرةً إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس، فإنّه أفرد له كتابًا، فذكر نحو الأربعين».

المجازَ ببضعة أسماء: كالاستعارة، والتشبيه، والحَمْلِ على الأَصْلِ، ويذكر العباراتِ المجازيةَ بعدَ أن يفرغَ من ذِكْرِ الأَصُولِ والفروع. قال في مادَّة (مسح) «الميم والسين والحاء أصلٌ صحيحٌ، وهو إمرارُ الشيءِ على الشيءِ بَسْطًا»⁽¹⁾ ثم ينتقل إلى الحديث عن العباراتِ المجازيةِ، فيقول: «والمَسْحُ يكون بالسيف أيضًا على جهةِ الاستعارة. ومسح يدها بالسيف: قَطَعَهَا. ومن الاستعارة: مَسَحَتِ الإبلُ يَوْمَهَا: سارت. والمسحاء: المرأةُ الرَّسْحَاءُ كأنَّها مُسِحَ اللحمِ عنها. وعلى فلان مسحة من جمال، كأن وجهه مسح بالجمال مسحًا. ولذلك سُمِّيَ المسيحُ عليه السلام مَسِيحًا، كأنَّ عليه مَسْحَةً من جمال. ويقولون: كأنَّ عليه مَسْحَةً مَلِكٍ»⁽²⁾. وتُعِينُ الاستعارةُ ابنَ فارس على تفسير كثير من العباراتِ الواردة في النُصُوصِ القديمة. قال في باب ملح: «والممالحةُ: المؤاكلة. ثم يُسْتَعَارُ المِلْحُ، فيسمى الرِّضَاعُ مِلْحًا. وقالت هوازُنُ لرسولِ الله ﷺ: لو كنا مَلَحْنَا للحارثِ بنِ أبي شَمِرٍ أو للثُّعْمَانِ بنِ المنذرِ لَحَفِظَ ذلكَ فينا، أرادوا أنَّ رسولَ الله ﷺ كان مُسْتَرَضَعًا فيهم»⁽³⁾. ويفسِّرُ العباراتِ المجازيةَ تفسيرًا فنيًّا، يبيِّنُ فيه علاقةَ المشابهةِ، فيُلْحِقُ على هَدْيِهَا الفَرَعَ بالأَصْلِ، كتفسيره النَّحِيْزَةَ. قال في مادَّة (نحز): «والنَّحَائِزُ: نَسَائِجُ كَالْحُزْمِ والشَّقِيقِ العريضةِ تكونُ للرِّحالِ. ويقولون: النَّحِيْزَةُ: طَبِيعَةُ الإنسانِ. والذي نقوله أنَّ النَّحِيْزَةَ على معنى التشبيهِ، وإنما يُرادُ بها الحالُ التي كأنَّه نُسِجَ عليها. فيقولون: هو ضعيفُ النَّحِيْزَةَ، أي: هذه الحالُ منه ضعيفة»⁽⁴⁾. غيرَ أنَّه أحيانًا لا يحكُمُ حُكْمًا قاطعًا بصحَّةِ التشبيهِ في كلِّ حالةٍ يترأى له فيها التشابهُ بينَ الأَصْلِ والفَرَعِ. يقول في مادَّة (مسح): «وممَّا شَدَّ عن البابِ قولُهُم: رجلٌ تَمَسَّحُ: مارِدٌ خبيثٌ. وممكن أن يكونَ هذا

(1) مقاييس اللغة 5/ 322.

(2) مقاييس اللغة 5/ 322.

(3) المصدر السابق 5/ 348 وانظر اللسان (ملح) فإنَّ فيه تفصيلَ الخبرِ وتوضيحَ المعنى.

(4) المقاييس 5/ 401.

تشبيهاً بالذي يسمّى التَّمْسَاحِ⁽¹⁾، ويلمح أحياناً أخرى الصورة، ولا يسمّيها استعارةً ولا تشبيهاً فإذا فسّرهما أحسّ القارئ بقسمات الصورة الخفية، كقوله في مادة (دعا): «وتداعيت الحيطان وذلك إذا سقط واحدٌ وآخر بعده، فكان الأول دعا الثاني. وربما قالوا: داعيناهما عليهم إذا هدمناها واحداً بعد الآخر»⁽²⁾.

ولمّا كان بابُ المجازِ واسعاً جداً، لا يُحاطُ به، فإنّ القارئ يجدُ في مقاييس ابن فارس نوعاً منه يقومُ على تتبُّع معاني الكلمة، وتطوُّر هذه المعاني، وانتقالها من دلالة إلى دلالة، حتى تكاد تنقطع الصّلة بين الأصلِ الأوّل والفرع الأخير. فلكلمة (السماء) كانت تدلُّ على العلوّ، وعلى السحابِ لأنّه عالٍ يسمو في السماء، ثمّ صارت تدلُّ على المطر، ثم انتقلت إلى الكلاء، وبذا هبطت دلالته من الثرى إلى الثرى هبوطاً مترابطاً المراحل. قال ابن فارس في مادة (سمو): «السين والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العلوّ... والعرب تُسمّي السحابَ سماءً، والمطرَ سماءً ويتّسعون حتى يسموا النباتَ سماءً»⁽³⁾.

ومهما يتّسم معجمُ المقاييس بالقدرة على تشقيق الكلام وتأويله فإنّه لا يمكنُ فصله عن كتب السابقين، ولا إنكارُ ما لكتب اللغة الأولى من فضل على مادّته وأسلوبه. فكتب الأقدمين وضعت بين يدي المؤلف مادة اللغة يأخذ منها ما يعجبه، ويترك ما لا يعجبه، ووفّقت على بذور الاشتقاق والقياس عند أعلام اللغة الأوائل، ولقد أقرّ الشيخُ بذلك في مقدمة الكتاب، فقال: «وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتبٍ مشتهرة عالية، تحوي أكثر اللغة، فأعلاها وأشرفها كتابُ أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمّى كتاب العين... ومنها كتابا أبي عبيد في غريب الحديث، ومصنّف الغريب... ومنها كتاب المنطق لابن

(1) المقاييس 5/323.

(2) المقاييس 2/281.

(3) المصدر السابق 3/98.

السُّكَيْتِ . . . ومنها كتابُ أبي بكر بن دريد المسمَّى (الجَمْهَرَة)»⁽¹⁾. والحقُّ أنَّ ابنَ فارس لم يقتصرْ على هذه الكتبِ الخمسة التي أفرَّ بفضلِها عليه إذ قال: «فهذه الكتبُ الخمسةُ معتمِدُنَا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة، وما بعدَ هذه الكتبِ فمحمولٌ عليها، وراجعٌ إليها، حتى إذا وَقَعَ الشيءُ النادرُ نَصَّصناه إلى قائله إن شاء الله تعالى»⁽²⁾. بل أخذَ من كُتُب كثيرة، ورسائلَ صغيرة، بلَغْنَا أسماءَها أو نصوصٌ مختارةٌ منها. ومن يرسلُ عينيه في المقاييس يظفرُ بأسماءِ عدد كبير من العلماء، تتكرَّر في صَفَحَاتِ الكتابِ كُلِّها. ويمكن ترتيبُ أعلامِ اللغة بحسبِ تكرارِ ذِكْرهم على النَّحوِ التالي: أوفرهم حظًا من الذِّكْرِ الخليلُ بنُ أحمد، يليه أبو بكر محمَّد بنُ الحسن بنِ دريد، فأبو عبيدِ القاسمِ بنُ سلام، فيعقوبُ بنُ إسحاق المعروف بابن السكيت. وأمَّا العلماء الذين لم تُذكَرْ كُتُبهم ورسائلهم في خطبة المقاييس فأكثرهم ذكْرًا الأصمعيُّ، فابنُ الأعرابيِّ، فأبو عمرو الشيبانيُّ، فأبو زيد الأنصاريُّ الذي ذكر أكثر من (120) مرة. فالفراء (90) مرة) فالكسائي (65) مرة) فأبو عبيدة، فأبو حاتم السجستاني فابن قُتَيْبَة. ومن هؤلاء العلماءِ تخرَّجَتْ عالَمين كبيرين هما الخليل وابن دريد، وكتابيهما العين والجَمْهَرَة، للدراسة المقارنة مع مُعْجَمِ المقاييس، أمَّا العُلَمَاءُ الآخرون فحسبي منهم الطَّوَأفُ السَّرِيعُ في غير تَلْبُثٍ، ولا تَفْصِيلٍ. أما العَيْنُ فَلأنَّه المُعْجَمُ العَرَبِيُّ الأوَّلُ عندَ ابنِ فارسٍ، وأمَّا الجَمْهَرَة - وإن كانَ أَقلَّ شأنًا في نظر ابنِ فارسٍ - فلأنَّه من أغزر الموارد التي استقى منها المقاييسُ، ولأنَّه أَحَدُ المُعْجَمَاتِ الهَامَّةِ عندَ المشتغلين باللغة. فماذا أخذَ ابنُ فارسٍ من هذين الكتابين؟ وما موقعُه من الخليل وابنِ دريد؟ وكيف نقدَهما في مقاييسه؟

الخليلُ بنُ أحمدٍ أعظمُ العلماءِ غير مُدافِعٍ في رأيِ ابنِ فارسٍ، ولهذا

(1) المصدر السابق 3/1 - 5.

(2) المصدر السابق 5/1.

يحسُّ القارئُ بأن مؤلّف المقاييسِ يكتنّفه بإكبارٍ يخصُّه به من بين العلماء الآخرين، كما يُدرِكُ أنّ قسماً كبيراً من مادّة المقاييس نُقل من كتاب العينِ نقلًا دقيقًا، أو لُخص، وأنّ ما نقل من العينِ أو لُخص يتصدّر الموادّ اللغوية، أو يُجعل الحَكم الفصل في قضايا الاشتقاقِ والصرف. وإذا أراد المؤلفُ أن ينقد الخليلَ صرفَ النقد عنه إلى كتابه، أو صرف الكتاب عن الخليل ليريئ الرجل من الخطأ، كأن يقول: «وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل التلمُّ: مشقُّ الكِرابِ بلغة أهل اليمن»⁽¹⁾. وإذا نقد روايةً عن الخليل ذكرها غير واثق من الراوي، وبابح الخليل بالثقة المطلقة، كأن يقول: «وحكى بعضهم عن الخليل أنّه قال " هو (خِتَابُ) مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة. وهذا إن صحَّ عن الخليل فالخليلُ ثِقَةٌ، وإلاّ فهو على ما ذكرناه من غير همز، ويقال: الخِتَابُ من الرجال الأحمق المتصرّف، يختلج هكذا مرّة، وهكذا مرّة»⁽²⁾ وإن أقرّ بنسبة القول المنقول إلى الخليل حمل ما فيه من خَطأ على الناقلِ ورمأه بالتصحيّف والعفلة. قال في مادة (نعم): «وأما الخليل فجعله مرّة في المُهمَل. كذا خُبرنا به عنه. وذكر عنه مرّة أنّ التَّعمَ النزع والجرّ. يقال: ثَعَمْتُهُ أي: نزعته وجررته. وذكر عنه أنه يقال: تَثَعَمْتُ فلاناً أرضُ بني فلان إذا أعجبته وجررته إليها ونزعته. وقال قوم: «هذا تصحيّف إنما هو تَنَعَمْتُهُ فتنعّم، أي: أرتّه ما فيه له نعيمٌ فتنعّم، أي: أعمَلْ نعامةً رجله مشياً إليها. وما هذا عندي إلاّ كالأول، وما صحّت بشيءٍ منه رواية»⁽³⁾. ولما كان ابن فارس من المشتغلين بالكتب، ومن المتمرّسين بعبث السّاخ فإنّه كان يحمل العَلَطَ على نسخة من نُسخ العينِ ويبرئ الأصل. فقد ثبت له أنّ العربَ استعملت (شجذ) ورأى الفعل في بيتٍ لامرئ القيس بمعنى:

(1) المقاييس 1/ 353. الكراب قلب الأرض للحرث.

(2) المصدر السابق 2/ 221 وكلام الخليل في العين يشبه هذا الكلام 4/ 278.

(3) المصدر السابق 1/ 377.

أمطرت السماء، ثم عادَ إلى نسخته من كتاب العين فلم يجدِ المادة، فقال: «وأما نسختي من كتاب العين للخليل ففيها أن الشين والجيم والذال مهمل، فلا أدري أهي سَقَطَ في السماع أم خَفِيَتْ الكلمة على مؤلّف الكتاب. والكلمة صحيحة»⁽¹⁾. وقد عُدْتُ إلى كتاب العين فإذا فيه: «يقال: أَشَجَدَتِ السَّمَاءُ إِشْجَادًا إِذَا أَقْلَعَتْ بِالْمَطَرِ»⁽²⁾ فصَحَّ لديّ باليقين ما صحَّ لدى ابن فارس بالتخمين.

غيرَ أنّ الخليل لم يكن في رأي ابن فارس الإمامَ المعصومَ في كلِّ ما يقول، ولا الناقدَ المدقّقَ لكلِّ ما يقالُ له، بل كان يُخَدَعُ بأبياتِ مَوْضوعَةٍ فيزويها، ويتخذها حُجَّةً. جاء في مادة (جعب): «ويقال الجِعْبِيُّ والجِعْبَاءُ: سافلُهُ الإنسان. وقد أَتَسَدَّ الخليلُ فيه بيتًا كأنه مَصْنُوعٌ، وفيه قَدَعٌ، فلذلك لم نَذْكُرْهُ»⁽³⁾ وكان الخليلُ يغفل عن ذكر بعضِ الموادِّ، فإذا ثَبَّتْ غفلته عن مادة لم يَرْمِه الشَّيْخُ ابنُ فارس بالجهلِ والغباوة، وتلَطَّفَ في الإشارةِ إلى غفلته. وقال في مادة (عذب): «زعم الخليل أَنَّهُ مُهْمَلٌ، ولعله لم يبلغه فيه شيء. فأما البناء فصحيح، والعَدَابُ مُسْتَرَقٌّ من الرمل»⁽⁴⁾، قال ابنُ أَحْمَرَ⁽⁵⁾:

كثُورِ العَدَابِ الفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى تعلَى النَّدَى في مَتْنِهِ وتَحَدَّرَا

ولعلَّ أفسى ما نقدَ به الشيخُ آراءَ الخليلِ هو تَسْنِيهُ بعضِ التفسيرات، وتصحيحُ ما اعتقد فيه الخطأ في الفهم، أو مُجانبةَ الحقِّ، من ذلك قوله في مادة

(1) المقاييس 246/3.

(2) المقاييس 462/1.

(3) العين للخليل 136/1 والمقاييس 462/1.

(4) المقاييس 252/4.

(5) ورد البيت غيرَ منسوب في اللسان (عذب) ومنسوبًا إلى ابن أَحْمَرَ في تاج العروس. وجاء في التاج: «وسمع شيخنا عن شيخه: لَبَدَهُ النَّدَى بدل يَضْرِبُهُ النَّدَى. والنَّدَى الأَوَّلُ المَطْرُ الخفيفُ والثاني بمعنى الشَّحْمِ».

(دمع): «ويقال: شَجَّةٌ دامعةٌ تسيلُ دَمًا، كذا هو في كتابِ الحَلِيلِ. والأصحُّ من هذا أنَّ التي تسيلُ دَمًا هي الدامية. فأما الدامعةُ فأمرُّها دون ذلك، لأنَّها التي كأنَّها يخرجُ منها ماءٌ أحمرُّ رقيقٌ»⁽¹⁾.

ولو التمس القارئُ لهذه المآخذِ التي أخذها الشيخُ على الخليلِ مصدرًا تصدر عنه لوجدَها تصدرُ عمَّا عرِفَ به ابنُ فارسٍ من دَقَّةٍ وحرصٍ على حماية اللغة، ورغبة في إنقاذ الألفاظ من النسيان والموت.

أمَّا أبو بكر محمد بنُ الحسن بنِ دُرَيْدٍ فقد كان مَرَمَى ابنِ فارسٍ، والعرضُ الذي لا يفتأُ يريشُ له سهامُ التَّقْدِ، ويُفدُّها فيه وفي كتابه. ولهذا التَّقْدِ صُورٌ متعدِّدة، منها اتِّهامُه أبا بكرٍ بالإهمال. جاء في مادة (ثغم): «الثناء والغين والميم مُستعمل في كَلِمَةٍ واحدة، وهي الثَّغَامَةُ. وهي شَجَرَةٌ بيضاءُ الثمرِ والزهر يُشَبَّه الشَّيْبُ به... وأغفل ابنُ دريد هذا البناء، ولم يذكره مع شهرته»⁽²⁾.

ومنها رميهُ بإقحام اللِّهْجَةِ اليمانية في العربيَّة، وإنكاره هذا الصنيع منه لأنَّ عربيَّنا لا تُسبِّغُ هذا الإقحامَ. جاء في مادة (نتك): «التَّتْكَ هي من يمانياتِ أبي بكر. قال وهي شبيهة بالتَّتْفِ»⁽³⁾. ولو اقتصر أبو بكر بنُ دُرَيْدٍ على إقحام الألفاظ اليمانية في العربيَّة لالتمس الشيخُ لفعلة شفيعًا، لكن ابنُ دُرَيْدٍ يخترعُ اللغة، ويصنع الكلامَ ممَّا لم يُسمِع عن العرب، وهذا المسلكُ يُعدُّ عند ابنِ فارسٍ كبيرةً لا تُعْتَفَر. قال في مادَّة (خزف): «فالحَزْفُ هذا المعروف، ولسنا ندري أعربيُّ هو أم لا. قال ابنُ دريد: الحَزْفُ: الحَظْرُ باليد عندَ المشي. وهذا من أعاجيبِ أبي بكر»⁽⁴⁾. وفي الجُمْلَةِ الأخيرة سُخْرِيَةٌ قاتلة، لم يكن ابنُ فارس

(1) المقاييس 301/2.

(2) المقاييس 379/1.

(3) المقاييس 388/5.

(4) المصدر السابق 177/2.

يَتَحَرَّجُ مِنْ رَمِيِ ابْنِ دُرَيْدٍ بِأَمْثَالِهَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ مَقَائِسِهِ . وَتَزْدَادُ سَخْرِيَّتَهُ حِدَّةً وَشِدَّةً حِينَمَا يَجْرُدُ ابْنَ دَرِيدٍ مِنَ الْحَسِّ بِاللُّغَةِ ، وَمِنْ ذَوْقِ الْكَلَامِ ، كَقَوْلِهِ فِي مَادَةِ (جَفَزَ) : «الْجِيمُ وَالْفَاءُ وَالزَّاءُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا إِلَّا كَالَّذِي يَأْتِي بِهِ ابْنُ دُرَيْدٍ مِنْ أَنَّ الْجَفَزَ السَّرْعَةُ . وَمَا أَدْرِي مَا أَقُولُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْجَفَسِ وَأَنَّهُ لُغَةٌ فِي الْجَبْسِ ، وَكَذَلِكَ الْجَفْسُ وَهُوَ الْجَمْعُ»⁽¹⁾ . وَيُرْمِي الشَّيْخُ ابْنَ دَرِيدٍ بِاخْتِرَاعِ الْأَلْفَاظِ فَيَقُولُ : «وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْجَعْبِ أَنَّهُ ذُو الشَّعْبِ فَجِنْسٌ مِنَ الْإِبْدَالِ يُولِّدُهُ ابْنُ دُرَيْدٍ وَيَسْتَعْمِلُهُ»⁽²⁾ .

وَلَعَلَّ أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ فِي مَوْبِقَاتِ ابْنِ دَرِيدٍ كَلْفُهُ بِالتَّنْقِيرِ عَنِ الْأَلْفَاظِ الْمُقْدَعَةِ ، وَحِرْصُهُ عَلَى ذِكْرِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْعَوْرَاتِ ، وَاتِّهَامُهُ بِأَنَّهُ يَخْتَرَعُ مَفْرَدَاتٍ تَحْمِلُ هَذِهِ الْمَعَانِي ، كَقَوْلِهِ فِي مَادَةِ (رَطَعَ) : «الرَّاءُ وَالطَّاءُ وَالْعَيْنُ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنَّ ابْنَ دُرَيْدٍ ذَكَرَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : رَطَعَهَا إِذَا نَكَحَهَا . وَلَيْسَ بِشَيْءٍ» . وَفِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا الدُّكْتُورُ⁽³⁾ حُسَيْنُ نَصَّارٍ مِنَ الْمَقَائِسِ حَمْلَةً عَنِيفَةً عَلَى ابْنِ دَرِيدٍ لِكَلْفِهِ بِالْفَرْقِ الْجَمَاعِ وَالنِّكَاحِ . قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَادَةِ (دَحَزَ) : «الدَّالُّ وَالْحَاءُ وَالزَّاءُ لَيْسَ بِشَيْءٍ» . وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : الدَّحَزُ الْجَمَاعُ . وَقَدْ يُوَلِّعُ هَذَا الرَّجُلُ بِيَابِ الْجَمَاعِ وَالذَّفْعِ ، وَبَابِ الْقَمَشِ وَالْجَمْعِ»⁽⁴⁾ .

وَإِنِّي لِأَخْشَى مِنْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ فِي تَجْرِيحِهِ ابْنَ دَرِيدٍ مُتَأَثِّرًا بِأَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْهَرِيِّ (ت 370هـ)⁽⁵⁾ الَّذِي قَسَا عَلَى ابْنِ دَرِيدٍ فِي مَقْدَمَةِ مُعْجَمِهِ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ ، فَقَالَ : «وَمَنْ أَلَّفَ فِي عَصْرِنَا الْكُتُبَ ، فَوَسِمَ بِافْتِعَالٍ

(1) المصدر السابق 1/467 .

(2) المقائيس 1/464 .

(3) المعجم العربي للدكتور حسين نصار 2/459 .

(4) معجم مقاييس اللغة 2/231 .

(5) ترجمته في البلغة للفيروزبادي 205 .

العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي... ودخلت يوماً عليه فوجدته سكراناً لا يكاد يستمرُّ لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه. وتصفحتُ كتاب الجَمْهَرَة، فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة، أزالها عن وجوهها»⁽¹⁾.

وسواءً أكان ابن فارس متأثراً بكلام الأزهري أم غير متأثر، فإنَّ مَوْقفَه من ابن دُرَيْدٍ وجمهْرته لا يصدرُ في رأي الدكتور حسين⁽²⁾ نصّار عن هوى، وإنما يصدرُ عن إخلاصٍ للحق، وعن عَيْرة على اللغة، ودليله على رأيه أنّ الشيخ كان يُؤثّر رأي ابن دُرَيْدٍ على رأي الخليل في مواضع متعدّدة من مقاييسه. قال في مادة (رغث): «فأما قولهم: بِرْدَوْنَة رَغوث، فقد اختلف فيه، فكان الخليل يقول: الرغوث كلُّ مُرْضَعَة. وذكر قول طرفة⁽³⁾:

لَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلِكِ عَمُرٍ رَغوثًا حَوْلَ قُبَّتِنَا تَخُورُ

وكان ابن دريد يقول: فعيل في معنى مفعولة لأنّها مرغوثه، يريد أنّه يرتفع لبُها. ولعلَّ هذا أصحُّ القولين»⁽⁴⁾. فكان ابن فارس يميلُ إلى أنّ رغوئاً هنا بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل، وهذا يعني تفضيل ابن دريد على الخليل في مسألةٍ صرفية.

وإذا كان ابن فارس قد أخذ على ابن دُرَيْدٍ هَنَاتٍ يسيرة فما ارتضاه من جمهْرته غير يسير، ففي كلِّ صَفْحَة أو بضع صَفْحَات من مقاييس الشيخ قولٌ أو

(1) مقدمة تهذيب اللغة 1/31 للأزهري.

(2) المعجم العربي 2/460.

(3) ورد البيت في ديوان طرفة ص 101 البيت الأول من القصيدة التاسعة. وفي اللسان وفي الصحاح (رغث)، «فلبت لنا...» غير مخروم.

(4) المقاييس 2/416.

أقوال لابن دُرَيْدٍ، أو فِقْرَةٌ منقولة من الجَمْهَرَة، تدلُّ على مُوافقة الشيخ وقبوله ما ينقلُ. قال ابنُ فارس: «قال ابن دريد أفَّ يَأفُّ أفًّا إذا تَأَفَّفَ من كَرْبٍ أو ضَجْرٍ. ورجل أَفَّافٌ كثير التَأَفُّفِ»⁽¹⁾ نجد هذا النَصَّ نَفْسَه في الجمهرة ثم في المقاييس غيرَ مبدلٍ ولا معدَّلٍ، كما نجدُ ابنَ فارسَ بعدَ ورقةٍ واحدةٍ يقبَسُ من الجمهرة قولاً آخر، فيقول في مادة (أل): «قال الخليل وابن دريد: أَلَّ الشيء إذا لَمَعَ. قال ابن دريد: وَسُمِّيَتِ الحَرْبَةُ أَلَّةً للمعَانِهَا. وأَلَّ الفرسُ يَثَلُّ أَلًّا إذا اضطرب في مشيه، وأَلَّتْ فرائضُه إذا لَمَعَتْ في عَدْوِهِ قال⁽²⁾:

حَتَّى رَمَيْتُ بِهَا يَثَلُّ فَرِيضُهَا وَكَأَنَّ صَهْوَتَهَا مَدَاكُ رُخَامِ
وَأَلَّ الرَّجُلُ فِي مِشْيَتِهِ اهْتَرًا»⁽³⁾. فهذه الفقرة كُلُّهَا مقتبسة من الجَمْهَرَة⁽⁴⁾.
ومن غير المُستَغْرَبِ أَنْ تَجِدَ فقرات كثيرةً من هذا النَّمِطِ حملها الشيخ إلى مقاييسه من الجمهرة غيرَ شاكِرٍ لابن دريد، ولا منوِّهٍ بكتابه.

ولا يبالغُ من يزعم أنَّ هذينِ الرجلينِ الخليلَ وابنَ دريدٍ سَلَكَ مسالكَ في الاشتقاقِ ساعدتِ ابنَ فارسَ على اكتشافِ مقاييسه في اللغة، فقد رأيت كيف فسَّر ابن دريد معاني الألفاظ في مادة (أل) وكيف أوحى إليك بأن (اللمعان والاهتزاز) أصلٌ تفرَّعتْ منه فروع المادة. ثم جاء ابنُ فارسَ فدَقَّقَ ونَسَّقَ، وأصَّلَ وفرَّعَ، حتى بلغ الغاية.

وإذا استثنينا حَمَلَةَ ابنِ فارسٍ على ابنِ دريدٍ وجدنا الشَّيْخَ في مواقفه من العلماء الآخرين هادئًا مَتَرَنًا يجانبُ السخرية، ويتجرَّدُ للحقِّ، ويتخذُ أقوالهم

(1) المقاييس (أف) 16/1.

(2) ورد البيت في الجمهرة واللسان (أل) غير منسوب والفريضة كالفرائض جمع فريضة وهي اللحمية التي بين الجنب والكف.

(3) و(4) المقاييس 18/1.

حُجَجًا وأدلةً على تشقيق الألفاظ، وقياس بعضها على بعض. ومن هؤلاء العلماء: أبو عبيدة، والكسائي، والأصمعي، والفراء، وأبو عمرو بن العلاء، وابن قتيبة، وأبو حاتم السجستاني، وابن الأعرابي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون. وإذا خطر له أن يُنقدهم لم ينلهم بظفرٍ جارحٍ أو عمزةٍ موجعة. وسلك في انتقادهم مسالك متعددة منها:

تمريض الرواية، وغرضه من التمريض الإشارة إلى ما في الخبر أو النص من ضعف، كقوله في مادة (سخ): «السين والخاء أصلٌ فيه كلمةٌ واحدة، يقال: إنَّ السخاخ الأرض اللينة الحرّة. وذكروا - إن كان صحيحًا - سخّت الجراذة إذا غرزت بذنبها في الأرض»⁽¹⁾. ففي قوله: (يقال: وذكروا، وإن كان صحيحًا) سحابةٌ من شكّ تعسّى صحّة التفسير. ويزداد التمريض شيوعًا في الألفاظ التي يشكّ الشيخ في عروبتها، كقوله في مادة (زيج): «الزاء والياء والجيم ليس بشيء. على أنهم يُسمون خيطَ البناء زيجًا، فما أدري أعربي هو أم لا»⁽²⁾.

وقد يسلك في النقد مسلك الإنكار والرفض، ليُقصي عن العربية ما يُلصقُ بها من ألفاظ، فتعنف لهجته، ولا تردّه عن حميته مكانة العالم الذي ينتقد صحّة روايته. قال في مادّة (شغل): «السين والخاء واللام ليس بشيء، وحكيّت فيه كلمةٌ ما أراها من كلام العرب، على أنّها في كلام الخليل. قال: الشّخلُ: الغلامُ يصادقُ الرجل»⁽³⁾. وقال في مادة (كرزم): «الكرّازمُ شدائدُ الدهر، وأنشد فيه الخليل:

إنَّ الدهورَ علينا ذاتُ كِرْزِيمِ

(1) المقاييس 66/3.

(2) المصدر السابق 40/3.

(3) المصدر السابق 254/3 والعين 169/4.

وأظنُّ هذا قد تُجَوِّزَ فيه، وأنَّه ليس من كلامِ العَرَبِ، وممَّا لا يَصْلُحُ قبولُه بَتَّةً⁽¹⁾ فابن فارس يُنكِرُ رواية الخليل، ويقطَعُ ببطلانٍ ما رُوِيَ عنه. غير أنَّ الشَّيْخَ لم يكن عنيماً في ردِّه على جُمهور العُلَماءِ، ورفضه بعض آرائهم، فقد كان أحياناً يستنكر اللفظةَ ولا يسمِّي راويها، كقوله: «وقالوا: الكُنْدُش: العُتْعُوقُ، يقولون: أَحَبْتُ من كُنْدُش. وما أدري كيف يقبلُ العلماءُ هذا وأشباهه وكذلك قولهم: إنَّ (الكربال) مندف القطن، وينشدون:

كالبرسِ طَيْرُهُ ضَرَبَ الكرابيل⁽²⁾

وكلُّ هذا قريبٌ في البُطلانِ بَعْضُه من بعض⁽³⁾.

ويَتَّخِذُ نقدُه أحياناً شكلاً المقارنة الخالصة، فيسرد أقوال العلماء في اللفظة الواحدة فإذا هي - على اختلافها - متقاربة أو متكاملة، وإذا هي في رأيه سواء ليس فيها راجحٌ ومَرْجُوحٌ، وصوابٌ وخطأ. قال في مادَّة (عنت): «قال الخليل: العنتُ: المشقَّةُ تدخل على الإنسان... قال ابن دريد: العنتُ: العسْفُ والحملُ على المكروه... قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ أَلْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾⁽⁴⁾ أي: يرخَّصُ لكم في تزويج الإماء إذا خاف أحدكم أن يفجر. قال الزجاج: العنت في اللغة: المشقَّةُ الشديدة... قال المبرِّدُ: العنتُ ههنا: الهلاك وقال غيره: ذلك لمن خاف أن تحمله الشَّهْوَةُ على الزنى، فيلقى الإثم

(1) المصدر السابق 194/5 وجاء في العين 428/5: «والكرزيم والكرازيم في بعض اللغات من شدائد الذَّهْر، والكرزيم والكرزن والكرازن مثله أيضاً قال:

ماذا يريبك من خيلٍ علقت به إن الدهور علينا ذات كرزين

(2) ورد البيئ في اللسان (برس، كربل) غير منسوب وصدْرُه: «ترمي اللُغَامَ على هاماتها قَرَعًا» وجاء فيه «القَرَعُ: المتفرِّق قطعاً، وقيل: البرس شبيه بالقطن».

(3) المقاييس 195/5.

(4) النساء 25 وقول الفراء كما ورد في (معاني القرآن) 1/261: «يقول: إنما يرخَّصُ لكم في تزويج الإماء إذا خاف أحدكم أن يفجر. ثم قال: وأن تتركوا تزويجهنَّ أفضل».

العظيم في الآخرة»⁽¹⁾. ويبدو لك ابن فارس في مثل هذه المواقف راضياً عن أقوال العلماء جميعاً، لا ينصر رأياً، ولا يضيق برأي.

غير أن هذه الصورة الراضية المرضية في نقده غير مطردة، إذ تراه - وهو أبو المقاييس - يرفض المقاييس المتكلفة، ويزري بالاشتقاق المتصنع، كأنه يريد أن يجمع التطرف والتمحل في هذا الباب، لتبقى اللغة حيّة طيعة تستمد حياتها من مرونتها وفطرتها، لا من التوفيق والتلفيق والاختراع. زعم السجستاني أن كنية أبي الدقيش الغنوي - وهو أحد الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة - قد اشتقت من (الدقش) بمعنى النقش، وأن الدقش مأخوذ من دويبة مرقشة تدعى الدقشة، فعجب الشيخ من هذا الزعم وقال: «وذكروا أن أبا الدقيش سئل عن معنى كنيته، فقال: لا أدري، هي أسماء نسّمعها، فتسمّى بها. وما أقرب هذا الكلام من الصدق! وذكر السجستاني أن الدقشة دويبة رقطاء، وأن الدقش النقش. وكل ذلك تعلل وليس بشيء»⁽²⁾.

وكثيراً ما كان يحتكم ابن فارس في نقده إلى ذوقه، فيستفتي حسّه، ويرفض أو يقبل من هذا الإحساس ما نقل إليه من كلام، ولا تخدعه الشواهد المنحولة عن نفسه، بل يرفض اللفظة وشاهداتها، والرأي وما بُني عليه. يقول في مادة (تر): «... وكذلك الخيط الذي يسمّى (التر) وهو الذي يمدّه الباني، فلا يكاد مثله يصح. وكذلك قولهم: إن الأترور الغلام الصغير. ولولا وجدنا ذلك في كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب. وكيف يصح شيء يكون شاهده مثل هذا الشعر»⁽³⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة 4/ 150 - 151.

(2) المقاييس 2/ 289.

(3) ورد البيت في تاج العروس (تر) غير منسوب وروايته «من صاحب الشرطة». وذكر صاحب التاج رَجَزًا للدهناء امرأة العجاج أوله: «والله لولا خشية الأمير وخشية الشرطي والأترور» وفي ذلك دليل على أن للكلمة أصلاً في الفصحى وإن لم يرص عنها ابن فارس.

أعوذُ باللّهِ وبالأَمِيرِ من عاملِ الشرطة والأُتُور»⁽¹⁾

93 - مقدمة الفرائض :

ذُكِرَ هذا الكتابُ بين آثارِ ابنِ فارس في مُعْجَمِ الآدابِ لياقوت 84/4 وفي الوافي بالوفيات للصفديّ 278/7 وسمّاه محقّقُ المُجْمَلِ 28 مقدّمة في الفرائض، وذكرَ أنّه وارد في طبقات النحاة واللغويّين 97.

وذكر في مقدّمة مقاييس اللغة 36 وفي مقدّمة الفرق 37 منقولاً عن طبقات ابن قاضي شهبة 231/1.

94 - مقدّمة في النحو :

ذكر الصفديّ في الوافي بالوفيات 279/7 هذا الكتابَ بين كُتُبِ ابنِ فارس، وذكره الأنباريّ في نزهة الألباء 392 ومحقّقُ الفرق 37 نقلاً عن طبقات المفسرين 60/1 للدوديّ، وبغية الوعاة للسيوطي 352/1 وطبقات ابن قاضي شهبة 230/1 وكشف الظنون 1804 وذكره مفتاح السعادة 109/1 لكنّ اسمَ الكتاب لم يَسَلَمْ من التّصحيف فقد سمّاه الصفديّ (مقدمة نحو) وسمّاه شرفُ الدين عبدُ المؤمن الدّميّاطي (مقدمة النحويّين) في الفهرس المنشور في مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

95 - الموازنة :

ذكر في مقدّمة الفرق 37 نقلاً عن كتابي الصّغاني التكملة 8/1 والعباب حرف الألف 30 وفي مقدمة المجلد 28 وفي فهرس شرف الدين عبد المؤمن الدّميّاطي المنشور في مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

(1) المقاييس 337/1 - 338.

96 - الميرة :

ذَكَرَهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ فِي الْفَهْرَسْتِ 36، وَمَحَقَّقُ الْمَجْمَلِ فِي الْمَقْدَمَةِ 28 نَقْلًا عَنْ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ 17 وَأَعْيَانِ الشَّيْخَةِ 9/220.

97 - النحت في اللغة :

ذَكَرَهُ مَحَقَّقُ الْمَجْمَلِ فِي الْمَقْدَمَةِ 28 بِاسْمِ الْمُدْخَلِ إِلَى عِلْمِ النَّحْتِ، وَقَالَ: «ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ ضَمَّنَ مَصَادِرِهِ فِي كِتَابِهِ الْعِبَابِ» وَمِمَّا يَقْوِي هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ تَلْمِيذَ الصَّغَانِيِّ ذَكَرَ الْكِتَابَ فِي فَهْرَسِهِ، وَتَلْمِيذَ الصَّغَانِيِّ هُوَ شَرْفُ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الدِّمِياطِيِّ (ت705هـ). انظر مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82 سنة 1983م.

98 - نعت الشعر أو نقد الشعر :

ذَكَرَهُ جُرْجِي زِيدَانٌ فِي تَارِيخِ آدَابِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ 1/619 وَعَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدٌ هَارُونَ فِي مَقْدَمَةِ الْمَقَائِسِ 37 وَجَعَلَهُ وَكِتَابَ خُضَارَةَ كِتَابًا وَاحِدًا.

99 - النَّيْرُوزُ :

رِسَالَةُ (النَّيْرُوزِ) كُتِبَتْ مِنْ كُتَيْبِ بْنِ فَارِسِ الْكَثِيرَةِ. مَخْطُوطُهُ النَّادِرَةُ مَحْفُوظَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ التَّيْمُورِيَّةِ بِرَقْمِ 402 لُغَةً، وَمَطْبُوعَتُهُ مَنْشُورَةٌ فِي ثَمَانِي صَفَحَاتٍ مِنْ كِتَابِ (نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ)⁽¹⁾ لِعَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ.

حَقَّقَ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ هَذِهِ الْمَخْطُوطَةَ الْفَرِيدَةَ وَنَشَرَهَا مَعَ مِثْلَاتِهَا مِنْ الْمَخْطُوطَاتِ النَّادِرَةِ فِي بَدَايَةِ الْمَجْلَدِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِهِ (نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ) وَقَدَّمَ لَهَا بِمَقْدَمَةٍ طَوِيلَةٍ، إِذَا قَرَأَهَا الْمَرْءُ عَجِبَ مِنْ إِصْطِقِ الْمَقْدَمَةِ بِالْكِتَابِ لِبُعْدِ مَا

(1) نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ ج 2 ص 18 - 25/ الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1972م.

بَيْنَهُمَا، وَأَحْسَنٌ - وهو ينتقل من المقدمة إلى المَتْنِ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ اجْتِمَاعِ إِلَى لُغَةٍ .
تتحدّث المقدمة عن عيد النيروز وزمانه، وعن عادات الفُرسِ فيه،
وتصفُ احتفالَ القومِ به، وتؤرِّخُ تَطَوُّرَ هذا الاحتفالِ من عصرٍ إلى عصرٍ،
وانتقاله من مِصْرٍ إلى مصر. ورسالة ابن فارس تتحدّث عن لفظة (نيروز) فتردها
إلى أصلها الفارسيّ، ثم تحاول أن تحصي ما استعمل العرب من ألفاظٍ عربيّةٍ أو
معربةٍ على وزن (فيقول). فدراسة المحقّق تاريخٌ واجتماعٌ ونصُّ الرسالة لغة
وصرف.

يقول ابن فارس في حُطْبَةِ الرِّسَالَةِ: «سَأَلْتُ - أعزّك الله - عن قول الناس
يوم نيروز، وهل هذه الكلمة عربيّة، وبأيّ شيءٍ ورُئِها؟ واعلم أنّ هذا الاسم
معرب، ومعناه أَنَّهُ اليَوْمُ الجديد. وهو قولهم: نوروز، إلا أنّ التَّيروز أشبهُ بأبنية
العرب، لأنّه على مثال (فيقول)، وكان الفراء يقول: «يبني الاسم أيّ بناءٍ كان
إذا لم يخرج عن أبنية العرب»⁽¹⁾. يتّضح غرض المؤلف من هذه الخطبة
المقتضبة، فهو عازمٌ على دراسة صيغة الكلمة بعد أن تداولها العرب، مُعْتَمِداً
في هذه الدِّراسة على رأي الفراء من ناحية وعلى مرونة العربيّة وقُدْرَتها على
تمثُّل الدّخيل من ناحية أُخرى. وقد فطن إلى هذه الخصيصة في العربيّة أبو
منصور موهوب بن أحمد بن محمّد الجواليقي⁽²⁾ (ت 540هـ) في كتابه (المعرب
من الكلام الأعجمي) فقال: «الديابوذ: نُوبٌ يُنْسَجُ بنيرين، كأنّه جمع دَيُّوذ على
فَيَعُول»⁽³⁾ فكأنّ ابن فارسٍ والجواليقيّ يُخْضِعَانِ المُعْرَبَ لأوزان اللسان العربيّ،
ويَسْلُكَانِهِ بَعْدَ فِي مكانه من كلام العرب، ويشيران إلى ما تُجرِّيه العربيّة من تغييرٍ
في بنية اللفظ الأجنبيّ، وهذا التغييرُ ضربٌ من ضروبِ التقريبِ يرافقُ التعريبَ،

(1) المصدر السابق 18/2 .

(2) ترجمة الجواليقي في البلغة 270 .

(3) المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ص 187 .

فِيصِيبُ الأصواتِ التي ليس لها أشباهٌ في اللسانِ العربي، وفي الصيغِ التي تُسَيِّغُهَا أَسْمَاعُ العَرَبِ . ولهذا يلاحظُ القاريُّ أَنَّ طائفةً من الألفاظِ الأعجميةِ ممَّا جاءَ على وَزْنِ (فَيَعُول) كان لها في لُغَتِهَا وَزْنٌ آخر . فكلمة نَيْرُوز - كما يقول عبد السلام هارون - «فارسيَّةٌ معرَّبةٌ، وأصلُها (نوروز)، وهي لَفْظَةٌ مركَّبةٌ من كلمتين: أولاهما (نُو) بفتح النون وضمِّها، ومعناها الجديدُ، وثانيتهما (روز) وتفسيرُها: اليوم، فمعناها: اليومُ الجديد»⁽¹⁾ وهكذا نقلَ العربُ الكلمةَ من (فُوعول) إلى (فَيَعُول) لتكوُنَ أشبهَ بكلامهم، وأجرى على ألسنتهم، وأسوَّع في أَسْمَاعِهِمْ .

وربَّما كانَ من الدوافعِ إلى العنايةِ بهذه اللفظةِ ونظائرها ندورُ الوزنِ وإدلالُ ابنِ فارسِ على الناسِ بما يحفظُ من نوادرِ العربيَّةِ . ويَدُلُّك على نُدوره أَنَّ في كتابِ (تَصْرِيفِ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ) مائةً وأربعينَ صيغةً من صيغِ المجرَّدِ والمزِيدِ، لكنَّه - على سَعَتِهِ وكَثْرَةِ أوزانِهِ - لم يذكُرْ وَزْنَ فَيَعُول، وذَكَرَ شَقِيقَهُ (يَفْعُول)، فقال: «ويكونُ في الأَسْمَاءِ الجامدةِ: يَنْبوعٌ ويَرْبوعٌ، والصفاتُ: يَحْمُومٌ يَخْضُور»⁽²⁾ .

والأَسْمَاءُ الوارِدَةُ في الرِّسالةِ كُلِّها فصيحُها والمعرَّبُ ثلاثةٌ وأربعونَ اسمًا . وهي بعدُ إغفالِ الشواهِدِ والتفسيراتِ المطوَّلةِ :

النيرُوز: اليومُ الجديد، وأيلول: اسمُ شَهْرٍ غيرِ عربي، وبيرُوت: بَلَدٌ، والبيقور: جماعةُ البَقَر، والتيهورُ: الرملةُ المُشْرِفةُ، والتيقور: الوقارُ، والحيزوم: الصَّدْرُ، والخيشوم، الأنفُ وما حوله، والديوبُ: الذي يدبُّ بالنميمة، والديجورُ: الظلام، والزيتونُ: ثَمَرٌ، والديقوع: الجُوعُ الشديد، والسِّيهُوك

(1) تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة ص 72 .

(2) نوادر المخطوطات 4/2 .

والسَّيهوج: اسمان للريحِ العاصفة، والصيخود: الصخرةُ الملساء، والصيُوب: السهمُ الصائبُ، والفيُولُ: ضعيفُ الرأي، والبيوت: الماء بيت ليلةً، وصيموت: بلد، والطَّيهوج: طائر، والعيشوم: نبتٌ، والعيشوم: الفيل للذكر والأنثى، وعينون: بلد، والغيدور: الحمارُ، وفيروز: اسمٌ أعجميٌّ، والقيدود: الفرس الطويلة، والقيدوم: من كلِّ شيءٍ أوله، وكيعوم: اسم، وخيطوب: موضعٌ، وجيحون: نهر، وقيطون: بيت الحمارِ أو بلد، والعيهوم: الجمل الضخم، ومثله العيهول، والفيطول: اختلاف الأصوات، ومثله: الهينوم، وأيُوب: اسم، ومثله: حيُول، والصيور: ضعيفُ الرأي، والديور: قاطن الدار كالديار، والعيوق: نجم، والفيوم: بلد، والقيوم: القائم بالأمر، والكيول: مؤخر الصف.

بالفقره السابقة اختَصَرْنَا رسالَةَ (النيروز) اختصارًا غيرَ مخلٍّ، لم يُسَقَط غير الشرح المفصَّل لطائفةٍ من الأسماء، والشواهد التي رافقت الشرحَ، وهي اثنان وثلاثون بيتًا، وآيتان كريمتان، وحديثٌ شريفٌ واحد. ومن يستعرض هذه الأسماء يجدها أنواعًا مختلفة غيرَ أنَّ ابنَ فارس سردَها بلا ترتيب يُنتَظِمُها، ولا تقسيمٍ يميزُ زمرَها بَعْضُها من بعض. وهي أربعُ زمر:

1 - أولى هذه الزمر الأسماءُ الأعجمية المعرَّبة كنيروز وفيروز وبيروت وجيحون، وأكثرها أعلامًا.

2 - وثانيتها الأسماءُ العربيَّة المشتقَّة من أفعالٍ ثلاثية صحيحة كالحيُزوم من حزم، والقيدوم من قدم.

3 - والثالثة الأسماءُ العربيَّة المشتقَّة من أفعالٍ ثلاثية معتلَّة، وعلَّتها إمَّا الفاء كالتيقور من وقَر. جاء في المنصف 3/39: «تَيَقور هو من الوقار. قال الشاعر:

فإن يكن أمسى البلى تيَقُوري»

وإمَّا العين مثل قيوم من قام⁽¹⁾.

4 - والرابعة ما اختلف في اشتقاقه كالزيتون. قال ابن جنى: «وأما زيتون فأمره واضح، وأنه (فعلون). والعجب أنه في القرآن، وعلى أفواه الناس للاستعمال. وقد كان بعضهم تجشّم أن أخذه من (الزّن) وإن كان أصلاً مُماتاً، فجعله (فيعولاً)، وصاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد، أحد الرجلين»⁽²⁾. ومن يستعرض ألفاظ الرسالة يجد فيها ألفاظاً جانبية الدقة في الوزن الصرفي. ولو كان ابن فارس حريصاً على سلامة الوزن الصرفي لجاها بما زنته الصرفية (فيعول) ثم تحوّل بالإعلال والإبدال إلى صورة يتوهم أنها على وزن آخر. جاء في المنصف 279/2 «مثال (فيعول) من حيت، قال أبو عثمان. وتقول فيها من حيت: حيوي، لأنك لو جئت بها غير مغيرة صارت بمنزلة النسب إلى حية» ثم شرح ابن جنى ما طرأ عليها من تغيير فقال: «أصل هذه (حيوي)، فقلبت الواو لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأبدل من ضمة ما قبلها كسرة فصارت في التقدير (حيياً) بمنزلة قول بعضهم في النسب إلى حية (حيي). فاجتمعت أربع ياءات، فحرّكت الأولى منهنّ لتقلب الثانية ألفاً، فصارت في التقدير (حيياً)، ثم أبدلت الألف واوًا، فصارت حيويًا بمنزلة رحوي».

ولو كان ابن فارس حريصاً على الوزن الصرفي لحشر في رسالته المصادر التي على وزن فيعولة حسب الظاهر أو فيلولة حسب الأصل من نحو: طيرة،

(1) المنصف لابن جنى 63/3 والبيت من رجز العجاج انظر ديوانه 340/1 تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي.

(2) الخصائص لابن جنى 203/3 وانظر نفع الطيب 235/5 فقد وردت فيه «ابن زيتون» كنية من كنى الأندلسيين.

وَحَيْدُودَةٌ، وَكَيْنُونَةٌ، وَدَيْمُومَةٌ، وَهَيْعُوعَةٌ، وَسَيْدُودَةٌ، وَصَيْرُورَةٌ، وَقِيلُولَةٌ⁽¹⁾، لَكُنَّا نَظُنُّهُ غَيْرَ مَكْتَرِثٍ بِالْوِزْنِ الصَّرْفِيِّ اِكْتِرَاثَهُ بِالصِّيغَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَلْفَاظًا عَلَى وَزْنِ فَيْعُولٍ، وَأَلْفَاظًا مَحْمُولَةً عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْهُ، وَلَا تُشَبِّهُهُ إِلَّا شَبَّهًا لَفْظِيًّا.

ويغلبُ على ظنِّنا أنَّ الرجلَ لم يكنْ يرمي إلى دراسةِ صيغةِ (فيعول)، ولا إلى التزامها فيما يجمعُ من ألفاظٍ، وإنَّما كان يرمي إلى حصرِ ما جاء على هذا الوزنِ من الفصيحِ والدخيلِ، وإفراده في كتابٍ، فذكر ماتذكَّرَ، ولم يستقصِ ما في اللسانِ العربيِّ من أصيلٍ، وما حملته إليه التَّرْجَمَةُ من دخيلٍ. ولعلَّه أحسَّ النَّقْصَ فيما صَنَعَ فَقَالَ فِي خَاتِمَةِ الرِّسَالَةِ: «وهذا ما حَضَرَني من هذا البابِ واللَّهِ أعلمُ. فَإِنْ حَفِظَ قَارِئُ كِتَابِي هَذَا شَيْئًا غَابَ عَن حِفْظِي فَلْيُلْحِقْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ».

وَقَدْ رَأَيْنَا مِنَ الْوَفَاءِ لِلرَّجُلِ، وَمِنَ الْقِيَامِ بِوَصِيَّتِهِ أَنْ نُلْحِقَ كِتَابَهُ هَذَا الْأَسْمَاءَ التَّالِيَةَ مَعْرُوزَةً إِلَى مَصَادِرِهَا، وَمَنْسُوقَةً وَفُقَ تَرْتِيبَ الْمُعْجَمِ الْآخِذِ بِأَوَائِلِ الْكَلِمَاتِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِمَّا وَرَدَ فِي رِسَالَةِ ابْنِ فَارِسٍ نَفْسِهَا. وَلَا يَعِيبُهَا أَنَّهَا أَوْشَابٌ مِنْ أَسْمَاءِ عَرَبِيَّةٍ وَأَعْجَمِيَّةٍ، لِأَنَّ ابْنَ فَارِسٍ نَفْسَهُ جَمَعَ فِي رِسَالَتِهِ مَا يِمَاثُلُهَا مِنْ أَصِيلٍ وَدَخِيلٍ.

بيروذ: ناحية بين الأهوازِ ومدينة الطيب (معجم البلدان 526/1)،
بيصور: قرية في جبل لبنان (الصحف العربية)، بينون: حصن باليمن (معجم
البلدان): تيمور: علم أعجمي (المنجد)، جيور: مدينة بالهند (المنجد)،
جيدور: كورة قرب دمشق (معجم البلدان)، جيروت: من بلاد مهرة (ياقوت)،
جيرون: سقيفة عند باب دمشق (معجم البلدان)، جيسور: اسم الذي قتل

(1) انظر شرح الشافية 152/1.

الخضر (كتاب المحبر لمحمد بن حبيب ص 392)، حيسوب: البارغ في الحساب (تصريف الأسماء والأفعال د. قباوة 162)، ابن حيسوس: شاعر شامي (نفع الطيب 2/107)، ابن حيون: محدث أندلسي (نفع الطيب 2/52)، ابن خيرون: محدث بغدادى (نفع الطيب 2/91)⁽¹⁾، ديوذ: ثوب ينسج بنيرين (المعرب للجواليقي 187)، ديبور: ناحية من عمل جزيرة ابن عمر (معجم البلدان 2/495)، الديجوج: المظلم (لسان العرب/دجج)، ديروط: مدينة في صعيد مصر (المنجد)، ديقوس: اسم ملك أعجمي (لسان العرب/دقس)، الديموم: الفلاة الواسعة (المحيط)، الديوث: القواد على أهله (لسان العرب)، ذيمون: قرية قرب بخارى (معجم البلدان)، ريسوت: قلعة بين عمان وعدن (معجم البلدان)، ريسون: قرية قرب بخارى (معجم البلدان)، ريفون: مصيف في لبنان (المنجد)، ابن زيدون: كنية الشاعر الأندلسي أحمد بن عبد الله (الأعلام)، زيكون: من قرى NSF قرب سمرقند (معجم البلدان)، زيلوش: من قرى الرملة بفلسطين: (معجم البلدان)، سيجوج: اسم من الأسماء (الجمهرة لابن دريد 3/388)، سيحون: نهر (لسان العرب)، سيلون: من قرى نابلس (معجم البلدان والمحيط)، شيبوب: أخو عترة العسبي (أبو الفوارس ص 19)⁽²⁾، شيخون أوخان شيخون: بلدة في سورية اسمها القديم أشخاني (المنجد)، شينون: موضع على شاطئ الفرات بين الرقة والرحبة (معجم البلدان)، صيبون: موضع جاء ذكره في شعر الأعشى (معجم البلدان)، صيدوح: قرية بشرقى المدينة (معجم البلدان)، صيدون: قرية في لبنان (المنجد)، صيمور: مدينة في الهند (الروض المعطار 369)، صيمون: من بلاد

(1) الأسماء المعزوة إلى جمهرة ابن دريد منقولة من حاشية المحقق عبد السلام هارون في نوادر المخطوطات 2/25.

(2) أبو الفوارس عترة قصة كتبها محمد فريد أبو حديد/ طبع دار المعارف بمصر 1954م

الهند (معجم البلدان)، الصيهود: المنيع أو الحار (تاج العروس)، الصيهور: شبه منبر من طين (المحيط)، الصيود: سهم صائب (تاج العروس)، صيور: آخر الشيء (لسان العرب)، ابن ضيفون اللخمي: محدث أندلسي (نفتح الطيب 2/237)، طيروب: اسم من الأسماء (الجمهرة 3/388)، طيفور: اسم لطائر صغير أو اسم موضع (معجم البلدان)، الطيور: يقال للرجل الحديد السريع الفينة أنه لطيور فيور (لسان العرب)، عيرون: بلدة شرقي بيروت (الصحف العربية)، ابن عيشون: مقرئ أندلسي (نفتح الطيب 2/634)، العيصوم: من النساء الكثيرة الأكل (لسان العرب)، عيصون: من قرى حمص (الصحف العربية)، العيشوم: الظالم (المزهر للسيوطي 2/19)، فيشون: على وزن جبرون اسم نهر (معجم البلدان)، فيلور: كلمة معربة تعني الصيدلي (المعرب 296)، فيور: اتباع لطيور (لسان العرب)، قيذوق: موضع ذكره أبو تمام (معجم البلدان 3/420)، قيسون: اسم موضع (معجم البلدان)، القيصوم: نبت طيب الريح (الجمهرة 3/388)، قيعور: اسم موضع (الجمهرة 3/388)، قيعون: اسم يُطلق على الكلاء الطويل (الجمهرة 3/388)، قيمون: حصن قرب الرملة من أعمال فلسطين (معجم البلدان)، الكيسوم: الكثير من الحشيش، واسم قرية قرب سميساط (معجم البلدان)، كيفون: قرية في لبنان (الصحف العربية)، الكيلوس: الطعام المهضوم في المعدة (دائرة المعارف⁽¹⁾ واللسان) ويسمى به الطعام والشراب إذا امتزجا في المعدة فصارا كماء الشعير (مفاتيح العلوم 106)، الكيموس: الطعام إذا انهضم في المعدة قبل أن ينصرف عنها (الصحاح⁽²⁾ للمرعشلي)، ليلول ويقال ليلون: جبلٌ مطلقٌ على حلب (معجم البلدان)، الليمون: ثمرٌ من الحمضيات (الصحاح للمرعشلي)، ابن ليون التجيبي (نفتح

(1) دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي/ طبع دار المعرفة بيروت 1971 الطبعة الثالثة .

(2) الصحاح في اللغة والعلوم لنديم مرعشلي طبع دار الحضارة بيروت 1975م .

الطيب (361/5) ميدون: بلدة في جنوب لبنان (الصحف العربية). ميسون⁽¹⁾: الغلام الحسن القد (المحيط)، هيسوع: اسم سمّت به العرب، وهو إمّا لغة عربيّة قديمة، وإمّا سريانيّ الأصل (المعرب 397).

تلك هي الأسماء التي قادنا إليها البحث وعدّتها واحدٌ وسبعون اسمًا. ولا ريب أنّ في معجماتنا العربية أكثر ممّا وعت حافظه ابن فارس، وأكثر ممّا قادني إليه التنقيح. ولو كان الأمر ذا خطرٍ لاستقصيت حتى أحصيت، لكن الموضوع كلّ لون من التصنيف الطريف فيه من الرياضة فوق ما فيه من العلم، وكأنا بابتنا بابتنا فارس يختبر قدرته على التذكّر، وبراعته في معاينة غيره ممّن يجروون على مجارته في مضمّار كان السابق فيه، فاخترع هذا الضرب من اللهو العلميّ المفيد، وهو يُدرِك حقّ الإدراك أنّ غاية ما يرمي إليه جمع ما تفرّق، ولمّ ما تشعّت، لا اكتشاف مجهول، ولا ابتكار جديد.

100 - الوجوه والنظائر:

ذُكر هذا الكتاب في مقدّمة الفرق 37 نقلًا عن هديّة العارفين 69/1.

وجاء في مقدّمة المُجمل 22 ما يشير إلى أنّ هذا الكتاب هو كتاب الأفراد الذي سبق تعريفه. قال محقق المُجمل: «الأفراد: وقد ذكره بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي في أثناء ذكره من صنّفوا في الوجوه والنظائر. وقد وهم الدكتور رمضان عبد التّوّاب (أي محقق الفرق) والأستاذ هلال ناجي حين عدّا الوجوه والنظائر على أنّه كتاب آخر مستقلّ غير كتاب الأفراد. وليس الأمر كذلك، لأنّ الإمام الزركشي قد نصّ على أنّ ابن فارس قد صنّف في الوجوه

(1) وزن ميسون فعّلون لا فيقول. وما ذكرت الاسم إلا لأنّ ابن فارس ذكر أمثاله كالزيتون وهو على وزن فعّلون في رأي أكثر العلماء. جاء في الخصائص: 203/3: «ومثل زيتون عندي ميسون بنت بحدل الكلية».

والنظائر كتاباً سمّاه الأفراد. ولعلّهما اعتمدا في ذلك على ما ذكره إسماعيل البغدادي (في هدية العارفين 1/69) دون النظر إلى ما أورده الزركشيّ.

101 - الوشاح المفصل :

لم أجد من ينسبُ هذا الكتاب إلى ابنِ فارسٍ غيرَ شرفِ الدين عبد المؤمن الدميّاطيّ تلميذ الصغاني في فهرسه المنشور في مجلّة المَورد المجلّد 12 العدد 2 ص 82/1983م.

102 - اليشكريّات :

ذَكَرَهُ عبدُ السلام محمّد هارون في مقدّمة مقاييس اللغة 37 والدكتور رَمضانُ عبد التّوّاب في مقدّمة الفرق 37. وكلاهما نقلَ نسبة هذا الكتاب إلى ابن فارس عن تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2/267 الذي ذكر أنّ منه جزءاً مخطوطاً في المكتبة الظاهريّة بدمشق وأنّ رقمه 11، 29.

وثبت بعد مراجعة الظاهريّة أنّ هذا المَجموع لا يَشتمَلُ على جُزءٍ من كتاب لابن فارس عنوانه اليشكريّات.

103 - يواقيت الحكم :

لم أجد من يعزو هذا الكتاب إلى ابنِ فارسٍ غيرَ شرفِ الدين عبد المؤمن الدميّاطيّ (ت705هـ) في الفهرس المنشور في مجلّة المَورد 12/العدد 2/ص 82 سنة 1983م.

المباحث اللغوية

نشأة اللغة:

قدم البحث في اللغة عند الغرب.
رأي ابن فارس في نشأة اللغة.
مقارنة رأيه بأراء العلماء في عصره وبالأراء الحديثة.

اللغة العربية بين اللغات:

تفوق العربية على اللغات الأخرى.
القرآن الكريم والألفاظ الأعجمية ورأي ابن فارس في الموضوع.
العربية بين الساميات.

الاشتقاق:

تعريفه وما أُلف فيه قبل ابن فارس.
الاشتقاق عند ابن فارس.
أصل المشتقات.
ما يشتق منه وما لا يشتق منه.

نقد طريقة ابن فارس في الاشتقاق.
أنواع الاشتقاق: الصغير والكبير والأكبر ونظرية المعجمية
الثنائية.

النحت.

المزيد.

الإلحاق والاشتقاق في الدراسات الحديثة.
نظرية العلابي: عرضها ونقدها.

دلالة الألفاظ:

صلة اللفظ بالدلالة.

الاشتراك في اللغة.

التضاد: إنكاره والإقرار به وعوامل نشأته.

الترادف بين إنكاره والإقرار به، ولماذا أنكره ابن فارس، ومقارنة
رأيه بالآراء الحديثة.

وضوح الدلالة.

نشأة اللغة أو القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح

أ - مقدمة: قَدَمُ البَحْثِ فِي نَشْأَةِ اللُّغَةِ:

البَحْثُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ قَدِيمٌ، خَاصَّ فِيهِ الْفَلَّاسِفَةُ وَعِلْمَاءُ اللُّغَةِ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ. وَقَدْ تَتَبَعَ الْأَسْتَاذُ عَبْدَ الْإِلَهِ نَبْهَانَ جُذُورَ الْبَحْثِ فِي نَشْأَةِ اللُّغَةِ فَوَجَدَهَا «ضَارِبَةً فِي عُمُقِ التَّارِيخِ وَمَا قَبْلَ التَّارِيخِ»⁽¹⁾ وَقَالَ: «إِنَّ جِهَادَ الْفَلَّاسِفَةِ وَنَظَرِيَّاتِهِمُ الْمَدُونَةَ حَوْلَ نَشْأَةِ اللُّغَةِ وَالتِّي وَصَلَتْ إِلَيْنَا يَعُودُ تَارِيخُهَا إِلَى آفِ السِّنِينَ. فَمِنْهُدُ هِرْقَلِيطُسَ وَدِيمَقْرِيطُسَ وَمِنْ قَبْلَهُمَا وَجَدَ الْبَحْثُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ وَنَشَأِ الْخِلَافِ وَتَجَدُّرِ حَوْلَ ذَلِكَ الْأَصْلِ، وَتِلْكَ النِّشْأَةُ»⁽²⁾. «ثُمَّ عَرَضَ الْأَسْتَاذُ عَبْدُ الْإِلَهِ نَبْهَانَ لِرَأْيِ التُّورَاةِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ فَقَالَ: «وَقَدْ حَاوَلَ الْعَهْدُ الْقَدِيمُ أَنْ يَحْلُلَ الْإِشْكَالَ، وَقَرَّرَ أَنَّ اللُّغَةَ لَيْسَتْ مِنْ صُنْعِ الْإِنْسَانِ، وَسَلَبَهَا صِفَةَ الْإِنْسَانِيَّةِ لِيُسَبَّغَ عَلَيْهَا سِمَةُ الْأُلُوْهِيَّةِ»⁽³⁾.

وَلَا يَعْغِينَا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ غَيْرُ الْإِشَارَةِ إِلَى قَدَمِ التَّفَكِيرِ فِي نَشْأَةِ اللُّغَةِ. وَإِلَى أَنَّ الْإِغْرِيْقَ وَغَيْرَهُمْ سَبَقُوا الْعَرَبَ إِلَى مُعَالَجَةِ هَذَا الْمَوْضُوعِ الْإِنْسَانِيِّ.

(1)، (2)، (3) من مقالة للأستاذ عبد الإله نبهان، نُشِرَتْ فِي مَجَلَّةِ (نَهْجُ الْإِسْلَامِ) ص 110 الْعِدْدِ 13

ولعلَّ أُعْرِبَ ما في الأمرِ أنَّ الإغريقَ - على بُعْدِهِمْ مِنْ أذْيَانِ السَّمَاءِ - لم يُجْمِعُوا على أنَّ اللُّغةَ من صُنْعِ البَشَرِ، فقد ذهب (أفلاطون) صاحبُ الفلسفةِ المِثَالِيَّةِ إلى اتِّهامِ البَشَرِ بالعَجْزِ عن صُنْعِ هذه المُعْجِزَةِ. قال الدكتورُ تَمَّامُ حَسَّان: «إنَّ بَعْضَ فلاسِفَتِهِمْ وعلى رَأْسِهِمْ (أفلاطون) يَرَى أنَّ اللُّغةَ توقيفيَّةٌ، لا يستطيعُ الإنسانُ إبداعها، ولا تقوى إمكانيَّاتُه على صُنْعِها. ويمكنُ تعليلُ هذا الرأْيِ بأنَّه أثرٌ من آثارِ البَحْثِ الفِلسَفيِّ أو التَّجْريديِّ الذي كان يَسْتَحْوذُ تَمَامًا على تفكيرِ هؤلاءِ الفلاسِفةِ»⁽¹⁾.

وإذا كان الإغريقُ قد اختلفوا في نشأة اللُّغةِ، وظهرَ فيهم من يُؤمِّنُ بأنَّ اللُّغةَ توقيفٌ فما آراءُ العرب؟ وكيفَ عالجوا هذا الموضوعَ قبلَ ابنِ فارس؟

ب - بحث العرب في نشأة اللُّغة قبل ابن فارس :

لعلَّ أوَّلَ محاولةٍ مدوَّنة أشارَ بها العَرَبُ إلى نَشْأَةِ اللُّغةِ تلكَ التي رُوِيَتْ عن شَيْخِ القَرَاءِ والمفسِّرينِ مجاهدِ بنِ جَبْرِ⁽²⁾ (ت104هـ). نقلَ مُجاهدٌ في تفسيريهِ عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ عبارتين يُمكنُ جعلُهُما منطلقَ المفسِّرينِ في هذا المَيْدانِ.

قال مُجاهدٌ في تفسيريِّ قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽³⁾: «يَعْنِي ما خَلَقَ اللهُ كُلَّهُ» وقال في تفسيريِّ ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾⁽⁴⁾: «أَيُّ: بِأَسْمَاءِ هَذِهِ الَّتِي حَدَّثَ بِهَا آدَمَ»⁽⁵⁾ ثم تنقلتُ عبارتا مجاهدٍ من مفسِّرٍ إلى مفسِّرٍ. هذا

(1) دراسات في اللُّغة والتَّحْوِ العربي ص 8 - 9 للدكتور تمام حسان.

(2) لمجاهد ترجمة مفصلة في سير أعلام النبلاء 4/449.

(3) سورة البقرة، الآية 31: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(4) و(5) تفسير مجاهد ص 72.

يوضحهما، وذلك يُضيف إليهما حتى أصبحتا في تفسير مُحَمَّد بن جرير الطبري⁽¹⁾ (ت310هـ) على النحو التالي: «عن مجاهد قال: علّمه اسم كل شيء... علّمه اسم الغراب والحمامة، واسم كل شيء... وعن سعيد بن جبّير: علّمه اسم كل شيء حتى البعير والبقرة والشاة... وعن الحسن وقتادة قالوا: علّمه اسم كل شيء، هذه الخيل وهذه البغال والإبل والجنّ والوحش، وجعل يسمي كل شيء باسمه... وقال آخرون: إنّما علّمه أسماء ذريته كلّها»⁽²⁾.

وبعد أن سرد الطبري هذه الأقوال قال: «وأولّى هذه الأقوال بالصواب وأشبهها بما دلّ على صحّته ظاهرُ تلاوة قول من قال في قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽³⁾: إنّها أسماء ذريته، وأسماء الملائكة دون أسماء سائر أجناس الخلق. وذلك أنّ الله جلّ ثناؤه قال: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

لم يصرّح مجاهد بأنّ اللغة في رأيه توقيف، غير أنّ كلامه يوحي بأنّها إلهية المنشأ، إذ ذهب إلى أنّ الله علّم آدم أسماء الأشياء كلّها. ثم تعاور المفسّرون تفسير هذه الآية حتّى جاء ابن جرير الطبري، فلم يعمّم تعميم مجاهد، بل خصّص، وقصر ما تعلّمه آدم من خالقه على أسماء ذريته وأسماء الملائكة، واستثنى سائر الأجناس كأسماء الحيوان والنبات والأشياء. وهذا الاستثناء يحجّر ما أتسع به مجاهد، ويفتح باب الاصطلاح أمام القسم الأكبر من مفردات اللغة. ويتيح لابن فارس، إذا استقرأ آراء المفسّرين، أن يختار مذهباً من مذهبين: مذهب التوقيف المحض، ومذهب الجمع بين التوقيف والاصطلاح، فماذا اختار؟ وما حججه في هذا الاختيار؟

(1) ترجمة الطبري في مُعْجَم الأدباء 40/18.

(2) و(3) و(4) سورة البقرة، الآية: 31.

(5) جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري 170/1.

ج - رأي ابن فارس في نشأة اللغة :

صدع ابن فارس في أول الصحابيِّ بجملة حازمة تلخص رأيه، وهي: «أقول: إن لغة العرب توقيف»⁽¹⁾. وشفع رأيه بالحجة التي يحتجُّ بها القائلون بالتوقيف، فقال: «ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾»⁽²⁾. فكان ابن عباس يقول: علّمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك»⁽³⁾. ثم عرض ابن فارس الآراء الأخرى فقال: «وروى خصيف عن مجاهد قال: علّمه اسم كل شيء. وقال غيرهما: إنّما علّمه أسماء الملائكة، وقال آخرون: علّمه أسماء ذريته أجمعين»⁽⁴⁾ وأنكر ابن فارس الآراء التي تخالف ما ذهب إليه خصيف ومجاهد عن عبد الله بن عباس. فقال: «والذي نذهب إليه ما ذكرناه عن ابن عباس»⁽⁵⁾.

فأصل اللغة عند ابن فارس إلهي، والدليل آية من الذكر الحكيم. فهل تحتل هذه الآية تفسيراً آخر يمزج التوقيف بالاصطلاح، أو يفتح باباً يُفضي بالأصل الإلهي إلى فروع وضعيّة؟

ناقش الشيخ رأي من ذهب إلى أنّ التوقيف محصور في أسماء الملائكة وأسماء الأعلام من ولد آدم محتجاً بأنّ الله قال: «ثُمَّ عَرَضَهُمْ وَلَمْ يَقُلْ عَرَضَهَا. ورأى أنّ ضمير الذكور الدالّ على الناس والملائكة. غلب ضمير الإناث الدالّ على الأشياء والأجناس وفق عادة العرب في كلامهم، فقال: «فإن قال قائل لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال ثمّ عرضهنّ أو عرضها. فلما قال: عَرَضَهُمْ عَلِمَ أنّ ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة، لأنّ موضوع الكناية (الضمير) في كلام العرب أنّ يُقال لما يعقل: عَرَضَهُمْ، ولما لا يعقل: عَرَضَهَا أو عَرَضَهُنّ. قيل

(1)، (2)، (3)، (4)، (5) الصحابي ص6.

له: (إنما قال ذلك - واللّه أعلم - لأنّه جمَعَ ما يعقلُ وما لا يعقلُ فعَلَبَ ما يعقلُ، وهي سنّة من سنن العرب، اعني باب التّغليب)⁽¹⁾.

وإذا عارضه معارضٌ، فادّعى أنّ أصل اللغة توقيفٌ، وفروعها اصطلاحٌ ردّ عليه ابنُ فارس بأنّ اللغة العربيّة كلّها توقيفٌ، واحتج لرأيه بأنّ تضييق الاحتجاج على صحّة اللغة وسلامة التعبير، وتقييده بقيود زمنيّة ومكانيّة دليلٌ على التوقيف. ولو لم تكن العربيّة كلّها توقيفية لجاز الاحتجاج بالمولّد والدخيل. فالمولّد لا يُحتجّ به لأنّه اصطلاح، والقديم يُحتجّ به لأنّه توقيف. قال ابنُ فارس: «فإن قال: أفنقولون في قولنا: سيفٌ وحسامٌ وعُصْبٌ إلى غير ذلك من أوصافه إنّه توقيف حتى لا يكون شيءٌ منه مُصطَلحاً عليه؟

قيل له: كذلك نقول. والدليل على صحّة ما نذهب إليه إجماعُ العُلَماءِ على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه. ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغّة مواضعاً واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منّا في الاحتجاج بنا لو اصطَلَحنا على لغة اليوم. ولا فرق»⁽²⁾.

ثم أضاف الشيخ إلى كلامه توضيحاً لم يجد بداً من إضافته. وهو أنّ اللغّة العربيّة - وإن كانت توقيفاً - لم تظهر كاملةً دفعةً واحدةً في زمان آدم على الصورة التي نجدُها في القرآن الكريم وفي الشعر القديم وإنّما ظهرت مُنجمّة، وظهر منها في كلّ عصر ما احتاج إليه ذلك العصر من ألفاظ لفتها الله أنبياء العرب نبياً بعد نبيّ، حتّى بعث الله محمّداً - عليه السلام - فاكتملت به لغة العرب. قال ابنُ فارس: «ثم علّم بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء أن يُعلّم حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمّدٍ ﷺ. فاتاه الله جلّ وعزّ من ذلك ما لم يُؤتّه أحدًا قبله، تماماً على ما أحسنه من اللغّة المتقدّمة»⁽³⁾.

(1)، (2) الصاحبي ص7.

(3) الصاحبي ص8.

وهكذا ربطَ ابنُ فارس لغةَ العربِ بالسَّماءِ، وردَّ أصولها إلى آدمَ، وفروعها إلى أنبياءِ العربِ، وهم خمسة - كما ذكر ابنُ منظور -: إسماعيلُ، وشعيبُ، وصالحُ، وهودُ، ومحمدُ صلواتُ الله عليهم. وممَّا زاده إيماناً بهذا الرأي أنه لم يَسْمَعْ أنَّ لغةَ ظَهَرَتْ بعدَ أنْ أكْمَلَ القُرْآنَ العَرَبِيَّةَ، وأنَّ فُصْحَاءَ العَرَبِ لم يَضْطَلِحُوا على لغةٍ أو ألفاظٍ يُضَيِّفُونَهَا إلى العَرَبِيَّةِ، فقال: «ثم قرَّ الأمرُ قراره فلا نعلمُ لغةً من بعده حدثتْ، فإنَّ تَعَمَّلَ اليومَ لذلك متعمِّلاً وجدَ من نُقَادِ العِلْمِ من ينفيه، ويردُّه. . . وخَلَّةٌ أُخْرَى أنَّه لم يبلغنا أنَّ قومًا من العَرَبِ في زمانٍ يقارِبُ زماننا أجمَعوا على تسميةِ شيءٍ من الأشياءِ مصطلحين عليه. فكنا نستدلُّ بذلك على اصطلاحٍ قد كان قَبْلَهُمْ»⁽¹⁾.

ويُعدُّ ابنُ فارس في هذا الميدانِ من أقوى القائلينَ بالتوقيفِ أو المَشْأِ الإلهيِّ للغةِ العَرَبِيَّةِ. وكلامُه - على وَفْرَةِ الحُجَجِ التي يَدْرَعُ بها - يقبلُ المُصالوةَ والمجادلةَ، لأنَّه قَصَرَ كلامُه على اللغةِ العَرَبِيَّةِ التي يُحْتَجُّ بها، وتبرُّاً من الألفاظِ التي تواضَعُ عليها العَرَبُ بعدَ عصرِ الاحتجاجِ. ألمْ يقل: «ولو كانت اللغةُ مواضَعَةً واصطلاحًا لم يكنْ أولئك في الاحتجاجِ بهم بأولى منَّا في الاحتجاجِ بنا لو اصطَلَحنا على لغةِ اليومِ»⁽²⁾.

إنَّ في دفاعِ الشَيْخِ عن التوقيفِ إقرارًا بالتواضَعِ، ألا ترى أنَّ في كلامه اعترافًا بأنَّ تواضَعِ الناسِ على لغةٍ ما في زمانه أمرٌ ممكنٌ لا مستحيلٌ. فما يمنعُ أنْ يكونَ بعضُ العَرَبِيَّةِ قد تواضَعِ العَرَبُ عليه؟ وما يمنعُ أنْ يكونَ هذا التواضَعُ ضربًا من الاشتقاقِ ساعدتْ عليه طبيعةُ العَرَبِيَّةِ الولود؟ وما يقولُ ابنُ فارس في مُصْطَلحاتِ الطَّبِّ والحسابِ والفلسفةِ والنُّجومِ والفلكِ ممَّا تواضَعِ عليه نَقْلُهُ

(1) الصاحبي ص 8.

(2) الصاحبي ص 7.

هذه العلوم من غير العرب إلى العربيّة؟ وما موقفه من ارتجالِ رؤبة⁽¹⁾ وابنِ أَحمرِ ألفاظاً لم تكنْ معروفةً قبلهما؟

يرى ابنُ فارس أنّ الألفاظَ قديمة، وأن تطوّرَ الحياةَ حمّلها دلالاتٍ جديدة، وأنّ تلك الدلالاتِ الطارئة لا تعني الوضع، إذ يقول: «كانت العربُ في جاهليتها على إرث من إرثِ آبائهم في لغاتهم وأدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالتْ أحوالٌ، ونسختْ دياناتٌ، وأبطلتْ أمورٌ ونقلت من اللغة ألفاظٌ عن مواضع إلى مواضع أُخرَ بزياداتٍ زيدتْ، وشرائعٌ شُرعتْ وشرائطٌ شُرطتْ. فعقّى الآخرُ الأوّلَ»⁽²⁾.

ثم يستعرضُ المعاني التي خلَعها الإسلامُ على طائفةٍ من الألفاظِ كاللِّتاقِ والفسقِ والصلاةِ، وقيسُ عليها مصطلحاتِ العلومِ الأخرى، فيقول: «وهو قياسٌ ما تركنا ذكره من سائرِ العلومِ كاللِّتحو والعروضِ والشعر. كلُّ ذلك له اسمان: لغويٌّ وصناعيٌّ»⁽³⁾.

إنّ تطوّرَ المعنى لا يعني اختراعَ المبنى. واللغةُ العربيّة - تطوّرتْ معانيها أم لم تتطوّر - إلهيّةُ النشأة، لأنّ موضوعَ البحثِ أشباحُ الألفاظِ لا أرواحها، وأصواتها لا دلائلها. وابنُ فارس في هذه المسألة زَميتٌ متشدّد، لا يتزحزحُ عن القولِ بالتوقيف. فَهَلْ كان علماءُ زمانه مثله؟ وهل ظهرَ بينهم من رأى غيرَ هذا الرأي؟ وهل ظهرَ بعده من قال بالاصطلاح؟

(1) لابن جني في الخصائص 21/2 بحث عنوانه «باب في الشيء يُسمع من العربيّ الفصح لا يُسمع من غيره» وردّ فيه: «وذلك ما جاء به ابن أَحمر في تلك الأحرف المحفوظة عنه وورد فيه 25/2: فإنّ الأرابيّ إذا قويت فصاحته وسمّت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سبقا إليها».

(2) الصحابي ص 78.

(3) الصحابي ص 86.

د - مقارنة رأي ابن فارس بآراء العلماء في عصره وبعده عصره :

قد تكون مقارنة رأي الشيخ بآراء العلماء في زمانه، وبآراء العلماء الذين بحثوا نشأة اللغة بعد زمانه أقدّر على تحديد رأيه من دراسته معزولاً عن لداته وعمّن ظهوروا بعده .

فأبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار⁽¹⁾ (ت377هـ) كان - على كلفه بالقياس - يرى رأي ابن فارس . ورد رأيه في محاوره بينه وبين تلميذه ابن جني في الخصائص، قال أبو الفتح: «إنّ أبا عليّ - رحمه الله - قال لي يوماً: هي (أي اللغة) من عند الله، واحتجّ بقوله سبحانه: وعلم آدم الأسماء كلّها»⁽²⁾ فالفارسيّ وابن فارس يرميان عن قوس واحدة واللغة عندهما من عند الله بالنصّ المنزّل الذي لا يأتيه الباطل، ولا يحتمل التأويل .

لكنّ أبا الفتح عثمان بن جني⁽³⁾ (ت392هـ) - على ثقته بشيخه أبي عليّ - راح يلتبس للنصّ المنزّل تفسيراً يفضي باللغة إلى المواضع، وينقلها من التوقيف الإلهيّ إلى الاصطلاح البشريّ، فيقول تعقيباً على رأي شيخه: «وهذا لا يتناول موضع الخلاف وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدّر آدم على أن واضع عليها»⁽⁴⁾ .

وفطن ابن جني إلى ظاهرة هامة هي: أنّ ألسن البشر مختلفة، فهل هذه الألسن كلّها من عند الله؟ وإذا كانت كلّها من عند الله فكيف صدرت منه إلى البشر؟ أكانت لغة واحدة ثمّ انشعبت بانشعاب البشر إلى شعوب وقبائل؟ أم كانت منذ كانت لغات متعدّدة؟

(1) ترجمة الفارسي في بغية الوعاة 216 .

(2) الخصائص 1/40 والآية من سورة البقرة 31 .

(3) الخصائص 1/40 والآية من سورة البقرة 31 .

(4) ترجمة ابن جني في بغية الوعاة 322 .

يروغ ابنُ جنبي في الإجابة عن هذه الأسئلة، إذ بيني إجابته على تفسير يعزوه إلى غيره، ويتنصل من تبعته، فيقول: «على أنه قد فُسرَّ هذا بأن قيل: إنَّ الله سبحانه علَّم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات. فكان آدمٌ وولده يتكلَّمون بها. ثم إنَّ ولده تفرَّقوا في الدُّنيا، وعلِقَ كلُّ منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه، واطمحلَّ عنه ما سواها لُبَّعد عهدهم بها»⁽¹⁾. ويعلِّق ابنُ جنبي قبولَ هذا التفسير على صحَّة الخبر، وفي هذا التعليق ترميضٌ وروغان يدلُّان على تردُّد أبي الفتح في قبوله، إذ يقول: «وإذا كان الخبرُ الصحيح قد وردَ بهذا وجبَ تلقَّيه باعتقاده، والانطواء على القول به»⁽²⁾.

وما نظنُّ ابنَ جنبي اعتقده، وقال به، ولو أنَّه اعتقده ما انتقده، ولو قال به لما قال بسواه، ولكانَ كابنِ فارسٍ وأبي عليٍّ يرى أنَّ اللغةَ وحيُّ إلهي، بل لكانَ أبعدَ منهما إيغالاً في هذا النحو، لأنَّه يجعلُ لغاتِ البشر كلَّها لا العربيةَ وحدها من عند الله.

وبعد أن ذكر ابنُ جنبي رأيي القائلين بالتوقيف عرَضَ رأيين آخرين في نشأة اللغة، أوَّلُهما أنَّ اللغةَ اصطلاحٌ وتواضعٌ، إذ قال: «ثم لنعدُّ، فلنقل في الاعتلال لمن قال بأنَّ اللغة لا تكون وحيًّا، وذلك أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ أصلَ اللغة لا بدَّ فيه من المواضع، قالوا: وذلك كأنَّ يجتمعَ حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعداً، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياءِ المعلومات فيضعوا لكلِّ واحد منها سمةً ولفظاً إذا ذكر عرف به مسمَّاه، ليمتازَ من غيره. وليغنيَ بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين»⁽³⁾.

والرأي الثاني أنَّ اللغاتِ في الأصلِ أصواتٌ مسموعةٌ قلَّدها النَّاسُ، فحاكوا دويَّ الريحِ وخريزَ الماءِ، وأصواتَ الحيوانِ، ثم تطوَّرتْ هذه

(1)، (2) الخصائص 41/1.

(3) الخصائص 44/1.

الأصوات، فكانت منها اللغات. قال ابن جني: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، وحين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطّبي، ونحو ذلك. ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالحٌ، ومذهبٌ متقبّل»⁽¹⁾.

ولا تعني كلمته الأخيرة أنه اختار الرأي القائل بأن اللغة نشأت من محاكاة الأصوات، فابن جني حائرٌ مُحيرٌ يتردد بين ثلاثة آراء، فهو مرّةً يظاهر القائلين بأن أصوات الطبيعة أصل اللغة، فيقول «وهذا عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ مُتقبّل»⁽²⁾ وهو ثانيةً يبرز الرأي القائل بأن اللغة اصطلاحٌ لا وحي، فيقول: «إن أكثر أهل التّظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضعٌ واصطلاحٌ لا وحيٌ وتوقيف»⁽³⁾. وهو ثالثةً يُفتن بأسرار العربية، ويعجب بما في نواميسها من دقة، وبما في قواعدها من إحكام يبلغ حدّ الإعجاز حتى يكاد يميل إلى أن العربية توقيفٌ، لأنّ العقل البشريّ قليلٌ عن أن يدرك عبقرية العربية، عاجزٌ عن تصوّر صنعتها المتقنة، فيقول: «إذا تأملتُ حالَ هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدتُ فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف والرقّة، ما يملك عليّ جانب الفكر... فقوي في نفسي اعتقادُ كونها توقيفاً من الله سبحانه، وأنها وحي»⁽⁴⁾. ويظلّ ابن جني بعد هذا التردد يعاني من حيرةٍ وصراعٍ عنيفين، ويبقى مقهوراً مبهوراً، يمدُّ يمينه إلى هذا الرأي فينلّث منه، ويمدُّ يسراه إلى ذلك الرأي فلا يدركه، فيرجئ القطع بأصل اللغة إلى أن يُلهمه الله رأياً قاطعاً، أو يقوده تفكيره إلى موقفٍ حاسم. فيقول: «فأقفُ بينَ تينِ الخلتينِ حَسيراً، وأكثرُهُما فانكفئُ

(1) الخصائص 1/ 46 - 47.

(2) الخصائص 1/ 40.

(3)، (4) الخصائص 1/ 47.

مكثورًا، وإن خطرَ خاطرٌ فيما بعد يُعلِّقُ الكفَّ بإحدى الجهتين، ويكفُّها عن صاحبتها قلنا به، وبالله التوفيق»⁽¹⁾.

ومهما تكن حيرةُ ابنِ جنى بين الآراءِ عنيقة، فإنَّ في تفكيره مساربَ وشعابًا تُفضي به إلى التسليم بالاصطلاح وتقبُّل الوضع. فقد روى أنَّ عمرو بنَ أحمَرَ الباهلي⁽²⁾ (ت 65هـ) ورؤبة بنَ العجاج⁽³⁾ (ت 145هـ) وكلاهما أعرابيٌّ فصيحٌ امتلك ناصية اللغة - قد أغنيا اللغة بألفاظٍ لم تُسمع من سواهما. قال ابنُ جنى: «قال أحمد بن يحيى: حدَّثني بعضُ أصحابي عن الأصمعيِّ أنَّه ذكر حروفًا من الغريب، فقال: لا أعلمُ أحدًا أتى بها إلاَّ ابنُ أحمَرَ الباهليِّ، منها الجبر وهو الملك»⁽⁴⁾ ثم طَفِقَ يسرُّد ما ارتجل، فعَدَّ سبعة ألفاظ، وعَقَّبَ عليها بقوله: «فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسَمَت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبِّه أحد قبله به. فقد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه أنَّهما كانا يرتجلانِ ألفاظًا لم يسمعاها ولا سبِّقا إليها»⁽⁵⁾.

ولا نفهم من كلام ابنِ جنى أنَّ الرجل أطلَق أيدي الناسِ في اللغة تَعَبَتْ بها، فترتجل وتشوّه، وتكَلَّف وتتعسَّف، بل قيَّد الارتجال بقيدِ الفصاحة، فلم يقبل الكلمة المُرْتجلة ما لم يكن صاحبها عربيًّا صليب العروبة، فصيحًا فدَّ الفصاحة. أمَّا الظنينُ في نسبه وملكيته، المتهَّم في عراقته وبيانه فاختراعه مرفوضٌ منقوض. قال ابن جنى: «لكن لو جاء شيءٌ من ذلك عن ظنينٍ أو متهَّم، أو من لم ترُق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودًا غير متقبَّل»⁽⁶⁾ فهل أساغ ابنُ فارس هذا المذهب في ارتجالِ اللغة؟

(1) ترجمة ابن أحمَر في مُعْجَم الشعراء للمرزباني 24 وطبقات فحول الشعراء 571/580.

(2) ترجمة رؤبة في سير أعلام النبلاء 6/162.

(3) الخصائص 2/21.

(4)، (5) الخصائص 2/25.

(6) الصاحبي ص 8.

قطع ابن فارس السُّبُلَ على الارتجال، وأغلق الباب على اللغة، وحرّم على الناس فصيحهم والهجين أن يضيفوا إلى العربية كلمة لم تُسمع من قبل، لأنّ اللغة العربية في رأيه قد اكتملت بالقرآن الكريم وبيعته محمد عليه السلام. قال ابن فارس: «ثم قرّ الأمر قراره، فلا نعلم لغةً من بعده حدثت. فإنّ تعمّل اليوم لذلك مُتعمّلٌ وجد من نقاد العلم من ينفيه ويردّه. ولقد بلغنا عن أبي الأسود أنّ امرأً كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه فقال: هذه لغة لم تبلّغك. فقال له: يا ابن أخي، إنّه لا خير لك فيما لم يبلغني»⁽¹⁾.

وكلمة ابن فارس: «فلا نعلم لغةً من بعد حدثت، فإنّ تعمّل اليوم لذلك متعمّلٌ وجد من ينفيه ويردّه»⁽²⁾. هذه الكلمة قد تصدق على العربية، لأنّ طبيعتها الاشتقاقية جعلتها قادرة على التجدد تجددًا ذاتيًا، فهي تتطور، وتولد ألفاظًا جديدةً للأفكار المخترعة، ثم تتمثل ما ولدت، وتتباين، فيخيل إلى الإنسان أنّ اللغة ثابتة لا تجدد فيها ولا نماء، وهي عند المحققين ظاهرة اجتماعية كأيّة ظاهرة من ظواهر الحياة في حركة مستمرة، وتغيّر دائمٍ دائمٍ.

فإذا نظرنا في غير العربية وجدنا الردّ على ابن فارس في كلمة جُرْجي زيدان، إذ يقول: «وقد حدثت من اللغات ما لم يكن في سالف الزمن، كاللغات المتفرّعة من اللاتينية والسنسكريتية. فلو كانت اللغة توقيفية لاقتضى بقاءها على ما هي، ولا يُقال: إن هذه الفروع حدثت توقيفًا، لأنّها قابلة الردّ بالاستقراء تاريخيًا إلى أول أزمنة نشوئها»⁽³⁾. فالاختراع الذي يظنّه ابن فارس مستحيلًا - وهو حدوث لغة جديدة - يثبتّه جُرْجي زيدان، ويشفعه بأكثر من دليل.

وقد يذهب بنا الظنّ - ونحن نقارن ابن فارس بابن جني - إلى أنّ إيمان ابن

(1) الصاحبي ص 8.

(2) الفلسفة اللغوية لجرّجي زيدان ص 113.

(3) ترجمة الغزالي في سير أعلام النبلاء 322/19.

فارس العميق بالقرآن حَمَلَهُ على التسليم بظاهر النص والاعتقاد بما نقل مجاهد عن ابن عباس. فذهب إلى أن اللغة توقيف، ولم يتردد. وأن تأثر ابن جني بمذهب المعتزلة أطلق عقله، فجعله يحكم المنطق في الآراء المتضاربة فلا يستقر على رأي، وقد يكون في ظننا حظ من صدق. غير أننا لا نعتقد أن الاعتزال هو الذي دفع ابن جني إلى الشك في التوقيف، لأننا نجد مثل هذه الحيرة عند بعض الأصوليين كحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ)⁽¹⁾، فقد قال: «ونحن نُجَوِّزُ كونها اصطلاحية، ونجوز كونها توقيفية... وكيف لا يجوز في العقل كل واحد منهما، ونحن نرى الصبي يتكلم بكلمة أبويه، ويفهم ذلك من قرائن أحوالهما في صغره؟ فإذن الكل جائز».

لكن الغزالي المتمكن من المنطق تمكنه من الفقه والتفسير لم يسمح للحيرة أن تطغى على العقل، فخرج منها برأي يريحه، ويريح من يحاول البحث في نشأة اللغة. وجوهر هذا الرأي أن يُعرض علماء اللغة عن البحث في نشأة اللغة، وأن يتقبلوها على صورتها، فيقول: «إن الخوض في هذه المسألة من أساسه هو فضول لا أصل له، لأنه أمر لا يرتبط به تعبد عملي، ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة، ولأنه لا مطمع إلى الوصول إلى حقيقة من الحقائق في هذه المسألة»⁽²⁾.

ومن الموازنة بين ابن فارس وابن جني والغزالي يبدو أن ابن فارس كان أصلب الثلاثة فيما يعتقد أنه الحق، وأنه أشد الثلاثة حفاظاً على المأثور من التفسير والأخذ بظاهر النص، وأبعدهم عن التأويل والاحتكام إلى المنطق، فكيف يبدو إذا قورن بالدارسين المحدثين؟

(1) المنخول من تعليقات الأصول 70 - 71.

(2) المستصفي للغزالي 318/1.

هـ - مقارنة رأي ابن فارس بالآراء الحديثة :

إن مقارنة ابن فارسٍ بالباحثين المحدثين تفننا على عمق الخلاف بين الطرفين. فقد كاد يُجمع الباحثون العرب والأجانب على أن اللغة ظاهرة إنسانية، وعلى أن نشأتها وتطورها مرتبطان بتطور الحياة الاجتماعية في كل زمان ومكان. قال أحمد أمين: «إن لغة كل أمة في كل عصر مظهر من مظاهر عقلها، فلم تُخلق اللغة دفعة واحدة، ولم يأخذها الخلف عن السلف كاملة، إنما يخلق الناس في أول أمرهم ألفاظاً على قدر حاجتهم، فإذا ظهرت أشياء جديدة خلقوا لها ألفاظاً جديدة»⁽¹⁾ وإذا كان ابن فارس يعتقد بأن اللغة لم تظهر دفعة واحدة، فإنه في هذه الناحية يخالف أحمد أمين، لأنه لا يعزو ظهور اللغة المتتابع إلى الوضع والاصطلاح، بل إلى الأنبياء الذين يوحى الله إليهم ألفاظاً جديدة وأفكاراً جديدة تكتمل بها اللغة، فيقول: «ثم علم بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء - صلوات الله عليهم - نبياً نبياً ما شاء أن يعلمه حتى انتهى الامر إلى نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم»⁽²⁾.

فالتطور الذي يأخذ به ابن فارس يتميز بصفيتين: الأولى ارتباطه بالوحي. والثانية توفقه ببعثة محمد عليه السلام.

أما الدراسات الحديثة فبعضها يربط نشأة اللغة وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية، وبعضها يعود بنشأة اللغة إلى أصوات الطبيعة. يقول الدكتور محمود السعران: «نشأة اللغة متصلة بنشأة الإنسان، أو بنشأة المجتمع الإنساني، وبالمتخ الإنسان ونموه، وبأطوار الحياة الاجتماعية التي مر بها الإنسان، وبال حاجات والدوافع التي يحتمل أن تكون قد ألجأته إلى اصطناع هذا

(1) فجر الإسلام لأحمد أمين ص 51.

(2) الصاحبى ص 8.

النظام، وهو اللغة»⁽¹⁾ فقد رَبَطَ السعْرانُ نموَّ اللغةِ بعواملِ اجتماعيَّةٍ وعُضويَّةٍ كثيرة .

وَرَجَعَ (وَلِ دِيورَنْت) باللُّغةِ إلى أصواتِ الطبيعةِ التي حاكها البشرُ ثم تَبَعَ تطوُّرها من أصواتٍ فطريَّةٍ تشبهُ أصواتَ الحيوانِ إلى لغةٍ إنسانيةٍ فقال: «وربَّما كانت أولى الألفاظِ الإنسانيةِ صيحاتٍ تعبَّرُ عن العواطفِ كما هي الحالُ عندَ الحَيوانِ، ثم جاءتْ ألفاظُ الإشارةِ مصاحبةً للإشارةِ بالجسم لتدلَّ على الاتِّجاه»⁽²⁾ ومن هذه الأصواتِ المصحوبةِ بالإشارةِ ظهرت الألفاظُ فيما بعد .

فليس بينَ هذه الآراءِ ورأيِ ابنِ فارسٍ إلاَّ صِلاتٌ واهيةٌ، فهي تنزلُ باللغةِ إلى الأرضِ، وهو يرقى بها إلى السَّماءِ. وهي تَرَبِّطُها بحياةِ الإنسانِ ومُحِّه وحاجاته، وهو يربطُها بالأنبياءِ والمرسلين .

ولعلَّ أَفْضَلَ تفسيرٍ نفسَّرُ به مَوْقفَه هذا هو قولُ مصطفى صادق الرافعي . فبعد أن قرَّرَ الرافعيُّ أنَّ «اللغةَ بنتُ الاجتماعِ»⁽³⁾ رجعَ إلى تعليلِ الرأيِ القائلِ بأنَّ اللغةَ وحيٌّ وتوقيفٌ، فقال: «إذا تدبَّرتَ ما تقدَّم رأيتَ القَوْلَ بأنَّ اللغةَ وحيٌّ وتوقيفٌ إنما من بابِ التقوى التاريخيةِ لا أكثر»⁽⁴⁾. ومن يذكرُ تقوى ابنِ فارسٍ، ونُسكَه وورعَه يظفرُ بالسرِّ الذي جعله يقطعُ بأنَّ اللغةَ توقيفٌ، ودليلُه الذي لا دليلَ سواه هو التفسيرُ المنقولُ عن ابنِ عباسٍ، والتحرُّجُ من أنْ يَأْتُمَّ إذا قَبِلَ في الآيةِ تأويلاً آخرَ .

والتأويلُ الآخرُ ضَرْبٌ من التوفيقِ بينِ التوقيفِ والاصطلاحِ، وفحواه أنْ في اللغةِ جانبًا من التوقيفِ وجانبًا من الوُضْعِ . فأما التوقيفُ فيتصلُ بآلةِ النُّطقِ

(1) علم اللغة للدكتور محمود السعْران ص56 .

(2) قصَّة الحضارة لول ديورنت 1/124 .

(3)، (4) تاريخ آداب العرب لمُصطَفَى صادق الرافعي ص57 .

من لسانٍ وحنجرةٍ وشففتين ودماغٍ يسير الآلة الناطقة، وكل ذلك من صنع الله .
وأما الوضعُ فيتصل بإرادة الإنسان في استعمال الآلة وإخراج الأصوات ذات
الدلالات الخاصة . قال الأستاذ أحمد عون : «يمكننا أن نقرر في يسر وسهولة أن
القدرَ التوقيفي في لغة الإنسان يُفسر بعملية خلق الجهاز الصوتي ومنح القدرة
على استخدامه . أما القدر الوضعي فيفسر بممارسة الإنسان لهذا الجهاز والتحكم
في أجزائه المختلفة لكي يُخرج بواسطتها ألواناً من الأصوات تتكون منها
مجموعات متفاوتة للدلالة على المعاني التي تجول في خلد الإنسان أو التي
تحيط بعالمه وتملاً دنياه»⁽¹⁾ . ولو قيل هذا الكلام لابن فارس لرفضه ، لأن اللغة
كلها توقيف ، ولا مكان فيها للمواضعة ، ولأن في التسليم بقدر من المواضعة
مساساً بورع ابن فارس ، وبتحرجه الذي جعله يطبق قداسة التوقيف على الخط
العربي كما طبّقها على ألفاظ اللغة . فكيف وقف ابن فارس من مسألة الخط؟
وما حُججه في هذا الموقف؟

و - الخط العربي توقيف :

بلغ تزمتُ ابن فارس مداهُ في حديثه عن الخط العربي ، إذ استفتى فيه
الأثر ، فوجد فيه نصين : نصاً يعزوه إلى آدم ، ونصاً يعزوه إلى إسماعيل . قال ابن
فارس : «يروى أن أول من كتب الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها آدم عليه
السلام قبل موته بثلاثمائة سنة ، كتبها في طين وطبخه . فلما أصاب الأرض
العرق وجد كل قوم كتاباً فكتبوه ، فأصاب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربي .
وكان ابن عباس يقول : أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل عليه السلام ،
وضع على لفظه ومنطقه»⁽²⁾ . ولما كان ابن فارس مؤمناً إيماناً قاطعاً بأن اللغة

(1) دراسات في اللغة والنحو لأحمد عون ص 8 .

(2) الصحابي ص 10 .

العربية توقيف، فالنص الثاني عنده مضعوف أو مرفوض لأنه - وإن كان ينص على أن واضع الخط نبي - يقرب بلفظ «الوضع» بداية الخط العربي من الاصطلاح، لهذا كان النص الأول أثر عند ابن فارس، وأشبه بمذهبه في فهم العربية نطقاً ورسمًا.

لقد رجع النص الأول بالخط إلى آدم الذي علمه الله الأسماء كلها، لكنه لم يصرح بأن الخط توقيف. فلم يكن بد من البحث في القرآن الكريم عن نص صريح يجعل الخط العربي وحياً كاللغة. قال ابن فارس: «والذي نقول به: أن الخط توقيف، وذلك لظاهر قوله عز وجل: ﴿أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَفَرَأَى وَرَبَّكَ الْأَكْرَمَ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾⁽¹⁾ وقال جل ثناؤه: ﴿تَنْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾⁽²⁾. وإذا كان كذا فلنيس ببعيد أن يوقف آدم عليه السلام أو غيره من الأنبياء عليهم السلام - على الكتاب⁽³⁾.

وهكذا تخير ابن فارس القول بأن الخط توقيف، وأنكر أن يكون من اختراع إنسان، فقال: «فأما أن يكون مخترع اختراعه من تلقاء نفسه فشيء لا تعلم صحته إلا من خبر صحيح»⁽⁴⁾ ولو قسنا كلام الشيخ بكلام العلماء الذين عاشوا في عصر ابن فارس، ثم بكلام المتأخرين من المفسرين ومن الباحثين لظهر أنه من أشد العلماء تزمًا، بل هو أشدّهم تزمًا على الإطلاق.

فأبو الفرج محمد بن إسحاق النديم⁽⁵⁾ (ت 385هـ أو 438هـ) تبرأ من رواية من روى أن الخط العربي من صنعة آدم، فقال: «وقال كعب - وأنا أبرأ»

(1) سورة العلق، الآيات: 1 - 5.

(2) ﴿تَنْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ سورة القلم، الآيتين: 1 و 2.

(3) الصاحبي 10.

(4) الصاحبي 11.

(5) ترجمة ابن النديم في معجم الأدباء للياقوت 17/18.

من قوله -: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ الكِتَابَةَ العَرَبِيَّةَ وَالْفَارْسِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الكِتَابَاتِ آدَمٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ»⁽¹⁾. وَذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الآرَاءِ تَخْتَلَفُ اخْتِلَافًا وَاسِعًا، وَمِنْ هَذِهِ الآرَاءِ: «قَالَ هِشَامُ الكَلْبِيُّ: أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ قَوْمٌ مِنَ العَرَبِ العَارِبَةِ نَزَلُوا فِي عَدَنَانَ»⁽²⁾. وَمِنْهَا «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ بِالعَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ مِنْ بَوْلَانٍ - وَهِيَ قَبِيلَةٌ سَكَنَتِ الأَنْبَارَ - وَأَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فَوَضَعُوا حُرُوفًا مَقْطُوعَةً وَمَوْصُولَةً، وَهُمْ: مُرَامِرُ بْنُ مَرَّةَ، وَأَسْلَمُ بْنُ سَعْدَةَ، وَعَامِرُ بْنُ جَدْرَةَ، وَيُقَالُ: مَرَوَةٌ وَجَدْلَةٌ، فَأَمَّا مُرَامِرُ فَوَضَعَ الصُّورَ، وَأَمَّا أَسْلَمُ ففَصَّلَ وَوَصَّلَ، وَأَمَّا عَامِرٌ فَوَضَعَ الإِعْجَامَ»⁽³⁾ وَمِنْ هَذِهِ الأَقْوَالِ: «وَسُئِلَ أَهْلُ الحِيرَةِ مِمَّنْ أَخَذْتُمُ العَرَبِيَّةَ فَقَالُوا: مِنْ أَهْلِ الأَنْبَارِ»⁽⁴⁾ لَكِنَّ ابْنَ النَّدِيمِ لَا يَأْخُذُ بِأَيِّ رَأْيٍ مِنْ هَذِهِ الآرَاءِ، وَيَمِيلُ إِلَى الأَخْذِ بِرَأْيٍ آخَرَ، وَهُوَ الرِّأْيُ القَائِلُ: إِنَّ العَرَبِيَّةَ العَدَنَانِيَّةَ كَلَامًا وَرِسْمًا مَقْتَبَسَةٌ مِنَ العَرَبِيَّةِ الفَحْطَانِيَّةِ، اقْتَبَسَهَا إِسْمَاعِيلُ عَنِ جُرْهُمِ، ثُمَّ تَطَوَّرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى اكْتَمَلَتْ بِظُهُورِ القُرْآنِ الكَرِيمِ. وَأَمَّا الخَطُّ العَرَبِيُّ فَهُوَ مِنْ صِنْعَةِ أَوْلَادِ إِسْمَاعِيلِ، يَقُولُ ابْنُ النَّدِيمِ: «إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي اللُّغَةِ امْتَنَعَ العَرَبُ مِنْهَا بَعْدَ بَعْثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَجْلِ القُرْآنِ. وَمِمَّا يَصْدُقُ ذَلِكَ رَوَى مَكْحُولٌ عَنِ رِجَالِهِ: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ الكِتَابَ العَرَبِيَّةَ نَفِيسٌ وَنَفَرٌ وَتَيْمَاءٌ وَدُومَةٌ، وَهُوَ لَدَى إِسْمَاعِيلِ، وَضَعُوهُ مَفْصَلًا»⁽⁵⁾.

مِمَّا قَبَسْنَا يَبْدُو ابْنُ النَّدِيمِ أَقْرَبُ إِلَى الأَخْذِ بِالأَصْطِلَاحِ وَالوَضْعِ فِي أُمُورِ اللُّغَةِ كَلِّهَا، وَتَبْدُو نَظَرُهُ مَتَّسِقَةٌ مَعَ طِبَاعِ الأَشْيَاءِ. فَإِذَا كَانَتِ العَرَبُ العَارِبَةَ أُمَّ العَرَبِ العَدَنَانِيَّةِ فَلَعْنَةُ عَدَنَانَ بِنْتُ لَعْنَةِ فَحْطَانَ، وَكِتَابَتُهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ كِتَابَةِ حَمِيرِ، وَاللَّهْجَاتِ القَبْلِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي الحِجَازِ وَنَجَدِ أَفْنَانَ مِنْ أَيْكَةِ وَاحِدَةٍ، أَمَّا الأَصُولُ القَدِيمَةُ فَفَحْطَانِيَّةٌ. وَبِذَلِكَ يَقْتَرِبُ ابْنُ النَّدِيمِ مِنَ النِّظَرِيَّةِ الآخِذَةِ بِالتَّطَوُّرِ بِمَقْدَارٍ مَا يَنبَأُ عَنْهَا ابْنُ فَارَسٍ.

(1)، (2)، (3)، (4)، (5) الفهرست لابن النديم ص7.

وإذا تَرَكْنَا علماء اللغة واستفتينا المفسرين في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾⁽¹⁾ لم نجدَ كلامًا صريحًا نصّ فيه المفسرون على أنّ الخطَّ العربي وحيٌّ من الله، وأنه تحدّر إلينا عن طريقِ آدمَ أو غيره من الأنبياء عليهم السلام. بل وجدنا في أقوال بعض المفسرين ميلًا إلى الشكِّ في نسبة بعض النقوش المكتوبة إلى آدم وإدريس. قال الألويسي: «وقد نسبوا لآدم وإدريس عليهما السلام نقوشًا مخصوصةً في كتابة حروف الهجاء. والذي يغلب على الظنّ عدم صحّة ذلك»⁽²⁾. ثم مضى الألويسي يقيس كتابة العرب بكتابة الشعوب الأخرى، فرجح لديه أنّ العرب اقتبسوا خطّهم من خطّ أهل الحيرة، فقال: «وظاهر الآثار أنّ الكتابة في الأمم غير العرب قديمة، وفيهم حادثّة، لا سيّما في أهل الحجاز، وذكر غير واحد أنّ الكتابة نُقلت إليهم من أهل الحيرة، وأنّهم أخذوها من أهل الأثبار»⁽³⁾.

ومهما يكن حظّ الأدلة التي استند إليها ابن فارس من القوّة، فإنّها لا تستطيع أن تدفع عن الخطّ سمة التطوّر والتغيّر. ومن أقرّ بالتطوّر فأقراره مُفضّ به إلى الإقرار بأنّ الخطّ موضوع لا توقيف، إذ لو كان وحيًا لوجب أن يكون تامًّا. وتغيّره دليل على نقصه في النشأة الأولى. جاء في الموسوعة العربيّة الميسرة: «وقد نال الخطّ العربيّ قسطنًا من التجديد والابتكار»⁽⁴⁾ وجاء في تاريخ اللغات الساميّة: «إننا نعتقد اعتقادًا تامًّا أنّ نهضةً صحيحةً ظهرت لهذا القلم العربيّ منذ ظهور الإسلام، لذلك نعرفه بالقلم الإسلامي»⁽⁵⁾.

ولخصّ الأستاذ محمّد فريد وجدي ما أصاب الخطّ من تطوّر فقال: «لمّا

(1) سورة العلق، الآية: 4.

(2) روح المعاني 181/30.

(3) روح المعاني 181/30.

(4) الموسوعة الميسرة (خط) 759.

(5) تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولغنون ص 202.

جاء الإسلام تولّد عن الخطّ النَّبْطِيّ النَّسْخُ . وعن السريانيّ الخطّ الكوفيّ . . . وظلّ الخطّ حافظاً شكله حتى أصلحه وحسّنه ابنُ مقلّة المتوفى سنة 328هـ . أمّا واضع الحركات فهو أبو الأسود الدؤليّ، وضعها أولاً على هيئة نُقْط . ثم كلف الحجاجُ بعضَ كتّابه بوضع النقط لتمييز الحروف المتشابهة فوضعها نصرُ بنُ عاصمٍ، وبذلك تمّ الخطّ العربيّ على النحو التالي الذي نراه اليوم⁽¹⁾ .

ولسائلٍ أن يسأل: كيف طرأ على الخطّ العربيّ هذا التطوُّرُ كلُّه قبل ابنِ فارس، وبقي الرجلُ يقولُ بالتوقيف؟ ألم يبلغه شيءٌ من ذلك؟

لا يستطيع أحدٌ أن يتّهم ابنَ فارس بالجهل، فنحن نزعمُ أنّ الشدّاءَ من تلاميذه كانوا يعرفون هذه الحقائق التي نقلها فريد وجدي في موسوعته، غير أنّ الخطّ الذي سمّاه ابنُ فارس بالتوقيف هو - كما يُخيّل إلينا - الرسمُ القديم قبل أن يلحقه الإعجام والشكل، وقبل أن يطرأ عليه التحسين، وقبل أن ينشعب إلى أنماط وأنواع . ولا يخفى ما في هذا التخريج - صدق زعمنا أو لم يصدق - من اعتسافٍ ومكابرة . فما يمنع أن تكون أشكال الحروف قد مرّت بمراحل من التطوُّر والتحسين كالتطوُّر والتحسين اللذين حدّثا في العصر الإسلاميّ؟ وأنّ ذلك قد حدّث في العصور التي سبقت الإسلام؟

وزُبْدَةُ القَوْلِ أنّ وَرَعَ الشَّيْخِ الزَّمَيْتِ قَيَّدَ فِكْرَهُ بِسِلْسَلٍ مِنْ حَدِيدٍ، عَقَلَتْ خَطَاهُ عَنِ الْخَوْضِ فِي مَبَاحِثَ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ أَنَّهُ خَاضَ فِيهَا مَعَ الْخَائِضِينَ لَكَانَ الْمَجْلِيّ فِي هَذَا الْمِيدَانِ، لَكِنَّهُ خَشِيَ اجْتِرَاحَ الْإِثْمِ، فَوَقَفَ أَمَامَ أَبْوَابِهَا، وَفِي يَدَيْهِ مِفْتَاحُ اللُّغَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ أَدَارَ الْمِفْتَاحَ فِي أَقْفَالِهَا لَتَفْتَحَتْ أَمَامَهُ أَبْوَابُ اللُّغَةِ، وَتَرَامَتْ عَلَى يَدَيْهِ كَنُوزُهَا .

(1) موسوعة القرن العشرين لمحمّد فريد وجدي 722/3 (خطّ) .

اللغة العربية بين اللغات

أ - تفوق العربية على اللغات الأخرى :

وَقَفْنَا قَبْلُ عَلَى رَأْيِ ابْنِ فَارِسٍ فِي نَشْأَةِ اللُّغَةِ، وَقَسْنَا رَأْيَهُ إِلَى آرَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدَ عَصْرِهِ كَأَبِي عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِيِّ وَالْغَزَالِيِّ. ثُمَّ إِلَى الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَجْنِبِيَّةِ، وَرَأَيْنَا أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ كَلَامًا وَرَسْمًا إِلَهِيَّةَ النِّشْأَةِ، وَأَنَّهَا نَمَتْ نُمُوًّا مُتَلَاخِقًا عَنِ طَرِيقِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

إِنَّ هَذِهِ النِّظْرَةَ الَّتِي أَحَاطَتْ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَلَالِ التَّوْقِيفِ جَعَلَتْ ابْنَ فَارِسٍ يُعَلِّي الْعَرَبِيَّةَ، وَيَسْمُو بِهَا فَوْقَ اللُّغَاتِ الْأُخْرَى. وَأَدَلَّتْهُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الرَّأْيِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَصَفَ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ بِالْبَيَانِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلِنَبِيِّ لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾⁽¹⁾ فَوَصَفَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِأَبْلَغِ مَا يُوصَفُ بِهِ الْكَلَامُ،

(1) سورة الشعراء، الآيات: 192 - 195.

وهو: البيان... فلما خصَّ جَلَّ ثناؤه اللسانَ العربيَّ بالبيان عُلِمَ أنَّ سائر اللغاتِ قاصرةٌ عنه، وواقعةٌ دونَه»⁽¹⁾.

ومن أدلته على تفوق العربية الثروة الضخمة من المترادفات، ففي العربية مقدارٌ عظيمٌ من أسماءِ السيفِ والناقَةِ والأسدِ، وهو مقدارٌ لا يظفر الإنسانُ بجزءٍ يسيرٍ منه في اللغات الأخرى. قال ابنُ فارس: «وإن أردت أن سائر اللغات تُبينُ إبانةَ اللغة العربية فهذا غلطٌ. لأننا لو احتجنا إلى أن نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد. ونحن نذكر للسيف بالعربية صفاتٍ كثيرة. وكذلك الأسدُ والفرسُ وغيرُهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة. فأين هذا من ذلك؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟ هذا ما لا خفاء به على ذي نُهيّة»⁽²⁾ وبعد - هذا القول قرَّرَ الشيخُ تقريرَ الواثق من علمه خلوَّ لغة العجم من الترادف. فقال: «ومعلومٌ أنَّ العجم لا تعرفُ للأسد اسماً غيرَ واحدٍ، فأما نحن فنُخرج له خمسينَ ومائةَ اسم»⁽³⁾.

ومن الأدلة على سمو العربية - كما يرى ابنُ فارس - أساليبُ التعبير المتعددة في هذه اللغة كالتشبيه والاستعارة والقلب. وهي أساليب لا نظير لها - والرأي رأيُ ابنِ فارس - في اللغات الأخرى، ممَّا يجعلُ ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى عسيرةً أو مستحيلة. يقول ابنُ فارس: «وقد قال بعضُ علمائنا حين ذكر ما للعرب من الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير وغيرها من سنن العرب في القرآن، فقال: ولذلك لا يُقدَّر أحدٌ من التراجم على أن يُنقله إلى شيء من الألسنة كما نُقلَ الإنجيل من السريانية إلى الحبشية

(1) و(2) الصاحبي 16 - 17.

(3) الصاحبي 21.

والرومية، وتُرجمت التوارث والزبور وسائر كُتب الله عزَّ وجل بالعربية، لأنَّ العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب»⁽¹⁾.

إنَّ هذا الموقِفَ دَفَع بعضُ الباحثين إلى اتِّهام ابنِ فارس بالعلوِّ في هذا الاتِّجاه. قال الدكتور عفيف دِمَشقيَّة: «صرَّح ابنُ فارس بأنَّ لغة العرب أفضلُّ اللغات وأوسَعُها. بل إنَّه يُغالي في تأكيد رأيه، فيخطئ من يظنُّ أنَّ سائر اللغات تُبينُ إبانة العربية»⁽²⁾.

ب - القرآن الكريم والألفاظ الأعجمية:

طَفِقَ الشَّيْخُ مأخوذاً بالبيان العربيِّ يُناقِش ما قيلَ عَنْ ورود طائفةٍ من الألفاظِ الأعجمية في القرآن الكريم، فيقول: «فأما أبو عبيد القاسم بن سلام فأخبرني عليُّ بن إبراهيم عن عليِّ بن عبد العزيز عن أبي عبيد، قال: أمَّا لُغات العجم في القرآن فإنَّ النَّاسَ اختلفوا فيها: فرَوِيَ عن ابنِ عباس وعن مُجاهد وابنِ جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم أنَّهم قالوا في أحرفٍ كثيرة: إنَّها بلُغات العجم، منها: طه، واليمِّ، والطور، والرَّبانيون، فيقال: إنَّها بالسربانية. ومنها قوله جَلَّ وعزَّ: الصراط، والقسطاس، والفردوس، يقال: إنَّها بالرومية. ومنها قوله جَلَّ (كَمْشكاة)⁽³⁾ و﴿كَفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾⁽⁴⁾ يقال: إنَّها بالحبشية. وقوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾⁽⁵⁾ يقال: إنَّها بالحوَرانية»⁽⁶⁾. «ويوحى هذا القولُ أنَّ المفسرين والفهاء يُقرُّون باشمال القرآن الكريم على ألفاظٍ أعجمية.

(1) الصحابي 17.

(2) مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 30 - 31 ص 30 الصادر سنة 1984.

(3) ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ سورة النور 35.

(4) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ سورة الحديد 28.

(5) ﴿وَرَوَدَتْهُ الْمِيَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتْ الْأَلْيَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ سورة يوسف، الآية: 23.

(6) الصحابي 45.

ولا يسلّم ابن فارس بهذا الرأي قَبْلَ أن يعرِضَ القِسْمَ الثَّانِيَّ من كلامِ أبي عُبَيْدٍ، فيقول: «قال: وزعم أهل العربية أنّ القرآن ليس فيه من كلام العجم شيءٌ. وأنّه كلّهُ بلسانٍ عربيّ. يتأوّلون قولهُ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾»⁽¹⁾ وقوله ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾»⁽²⁾.

إنّ آخرَ كلامِ أبي عبيدٍ ينقضُ أوْلَهُ، وابن فارس حائرٌ بين أوْلِ الكلامِ وآخره، فأيهما يقبلُ. وأيُّهما يرفضُ؟

يبدو أنّ الشَّيْخَ إلى رأيِ الفُقهَاءِ أَمِيلٌ، وإلى الإِفْرَارِ بَأَنَّ في القرآنِ الكريمِ ألفاظاً أعجميّةً أقربُ. غيرَ أنّه قَبْلَ أنْ يَفْطَعَ بفتوى يستفتي لغويًّا آخر، وهو أبو عُبَيْدَةَ، فيقول: «قال أبو عبيدَةَ: والصوابُ من ذلك عندي - والله أعلم - مذهبُ فيه تصديقُ القولينِ جميعاً، وذلك أنّ هذه الحروفَ أصولها عجميّةٌ كما قال الفقهَاءُ إلاّ أنّها سقطتْ إلى العرب. فمن قال: إنّها عربيّةٌ فهو صادقٌ، ومن قال: عجميّةٌ فهو صادقٌ»⁽³⁾.

فاجتهادُ أبي عُبَيْدَةَ حَسَمَ الخلافَ، ووقعَ على الرأيِ الذي لا ينالُ من عروبةِ الكتابِ المُنَزَّلِ، ولا يقدِّحُ بنزاهةِ الباحثِ والبحثِ، فالألفاظُ التي ذكرها العلماءُ، وإنّ كانتْ أعجميّةً الأصولِ، ذاتُ مسحةٍ عربيّةٍ، فهي لم تُخالِطِ العربيّةَ إلاّ بعدَ أنْ خضعتْ لنواميسِ اللسانِ العربيّ وأخذتْ قوالبَ الصَّيغِ العربيّةِ. وهنا يظهرُ ابنُ فارسٍ أَرْحَبَ صَدْرًا ممّا ظَهَرَ في الحديثِ عن نَشْأَةِ اللُّغَةِ، فهو لا يقبلُ رأيَ القائِلينَ بَعْجَمَةِ هذه الألفاظِ فحسبُ، بل يقبلُهُ ويظاهِرُ القبولَ بالردِّ على من أنكره، فيقول: «قال أحمدُ بنُ فارسٍ: وليس كلُّ من خالفَ قائلاً في مقالتهِ فقد نَسَبَهُ إلى الجهلِ، وذلك أنّ الصِّدْرَ الأوَّلَ اختلفوا في تأويلِ آيٍ من القرآنِ،

(1) سورة الزخرف، الآية: 3.

(2) سورة الشعراء، الآية: 195. وردت الآية ص 227.

(3) الصحاحي 46.

فخالف بعضهم بعضًا. ثم خلف من بعدهم من خلف، فأخذ بعضهم بقول، وأخذ بعضٌ بقول حسب اجتهادهم وما دلَّتْهم الدلالة عليه. فالقول إذن ما قاله أبو عبيد⁽¹⁾.

ج - ابن فارس والألفاظ الأعجمية :

ولو أنّ ابن فارسٍ سار في طريقه الواضح هذا إلى غايته فقارن الألفاظ المعرّبة بالأعجمية لردّ كلّ فرع إلى أصله وربط كلّ دعويّ بنسبه. وإذا كانت دراسة الروميّة والحشبيّة غير ميسّرة له فإنّ معاشته الفُرسَ وتنقله بين حواضر بني بويه يجعلانه قادرًا على فهم طائفة كبيرة من هذه الألفاظ. فقد كان يُحسِّنُ الفارسية أو لهجّة من لهجاتها. وإلى ذلك أشار القفطيّ بقوله: «كان يتكلّم بكلام القزّاونة»⁽²⁾ وقزوين التي كان ابنُ فارس يتكلّم بكلام أهلها حاضرة من حواضر الفُرس مُوغلة في العجميّة، تستطيع لغتها أن تقف الرجل على أصول كثيرٍ من الألفاظ الفارسيّة المعرّبة فهل أفاد ابنُ فارسٍ من معاشة الفُرس؟ وماذا أفاد؟

لا يستطيعُ الباحثُ أن يتغاضى عن تقصير ابنِ فارسٍ في هذا الميدان. فالرجلُ تمرُّ به ألفاظٌ كثيرة، فلا تحظى منه بغير التفاتة خاطفة أو تعليق عَجَلان، أو تشكيكٍ في صحّة انتسابها إلى اللسان العربيّ. ولا يُقدّم الأدلّة الكافية على هذا الشكّ، كقولهِ في مادّة (طمش): «الطاء والميم والشين لا قياس له. ولولا أنّه في الشعر لكان من المشكوك فيه لأنّه لا يُشبهه كلام العرب، على أنّهم يقولون: ما أدري أيّ الطّمش هو؟ أي: أيّ الناس»⁽³⁾ أو كقولهِ في مادّة

(1) الصاحبى 46.

(2) إنباه الرواة 1/ 92.

(3) المقاييس 3/ 424.

(شكل): «فأما قولهم شَكَتُ الكتابَ شكلاً إذا قَيَّدْتُهُ بعلامات الإعرابِ فلست أحسبه من كلام العربِ العاربة، وإنما هو شيءٌ ذكره أهلُ العربية وهو من الألقاب المولدة⁽¹⁾. «ومن حقّ القارئ على ابنِ فارس أن يسأله: إن لم يكن من كلام العربِ العاربة فَمِنْ أَيِّ كلامٍ هو؟ وإن كان من الألقابِ المولدة فَمَتَى وُلِد؟ وَكَيْفَ تَبَنَّتِ العربيةُ هذا الوليدَ الهجين؟»

ولم يكتفِ الشيخُ بالشك بل جاوزَه إلى الإنكار فأنكرَ على الألفاظ الأصالة، وترك طائفةً منها مُتَبَذَةً لا تدري إلى أيِّ قوم تنتمي، كقوله في كلمة التاريخ: «وأما تورخُ الكتاب وتاريخُه فما نحسبها عربيّة» أو كقوله في مادة (هَرَف): «ويقولون: هَرَفَتِ النخلةُ إذا عَجَلت إِتاءها، وما أرى هذه الكلمة عربيّة»⁽²⁾.

وربما أُلْحَقَ بَعْضُ الألفاظ بالفارسية ولا دليلَ لديه على الإلحاق غير الظنّ قال في مادة (كَنر): ليس هو عندنا أصلاً، وفيه كلمتان أظنهما فارسيّتين. يقال: الكَنارُ: الشقة من الثياب الكَتان، ويقولون: الكَناراتُ: العيدانُ أو الدُفوف⁽³⁾ وقال في مادة (طرز) «كلمةٌ يُظنُّ أنّها فارسيّةٌ مُعَرَّبة»⁽⁴⁾ وقال في الوَهق: «الوَهقُ وأظنُّه فارسيّاً»⁽⁵⁾.

وربما قدّم دليلاً غير قاطع على عُجْمَةِ الكلمة وأصلها الفارسيّ مُستمدّاً هذا الدليلَ من تمرُّسه بالعربيّة، وخبرته بأصواتها ما يأتلف من أصواتها ويختلف، كقوله في مادة (صلج): «صلج ليس بشيء لقلّة ائتلافِ الصاد مع الجيم. وحكيّت فيه كلماتٌ لا أصل لها في قديم كلام العرب من ذلك

(1) المقاييس 205/3.

(2) المقاييس 105/6.

(3) المقاييس 48/6.

(4) المقاييس 141/5.

(5) المقاييس 446/3.

الصَّوْلَج، وهي فيما زعموا: الفِصَّةُ الجَيِّدة، يقال: هذه فِصَّةٌ صَوْلَجٌ ومنه الصَّوْلَجَان، ويقال: الأَصْلَجُ: الأملسُ الشديداً. وكلُّ ذلك لا معنى له⁽¹⁾.

وَيَتَّضِحُ مِمَّا عَرَضْنَا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ لَمْ يَكُنْ يَقْطَعُ بِرَأْيِ ، وَأَنَّهُ يُكْثِرُ مِنَ الظَّنِّ وَالْعِلْمُ لَا يَكُونُ - حَسَبَ رَأْيِ ابْنِ فَارِسٍ نَفْسِهِ - بِأَظُنُّ وَيُقَالُ . وَقَدْ كَانَ مِنَ الْيَسِيرِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ يُتَّقِنُ الْفَارْسِيَّةَ - أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَى جَلَاءِ الشُّكِّ بِمَنْ يُحْسِنُهَا مِنْ جُلَسَائِهِ وَسُمَّارِهِ فَيَخْرُجَ مِنْ ضَبَابِ الظَّنِّ إِلَى نُورِ اليقين، لِيُثْبِتَ انْتِمَاءَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ إِلَى الْفَارْسِيَّةِ أَوْ يَدْحَضَهُ⁽²⁾.

وَمِمَّا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَقَائِيصِهِ أَلْفَافًا لَمْ يَبْنَهُ عَلَى أَصْلِهَا الْفَارْسِيَّ . وَهَذَا الْإِغْفَالُ قَدْ يُوهِمُ الْقَارِئَ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِ : «وَالسُّوْدَقُ، وَالسُّوْدَنِيْقُ، وَالسُّوْدَانِيْقُ: الصَّقْرُ» وَقَدْ نَصَّ الْجَوَالِيْقِيُّ عَلَى أَنَّهَا فَارْسِيَّةٌ فَقَالَ : «أَخْبَرَنِي أَبُو زَكَرِيَّا عَنْ عَالِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ جَنِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : السُّوْدَانِقُ وَالسُّوْدَنِيْقُ وَالسُّوْدَانِيْقُ وَالسُّوْدَقُ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ . قَالَ : وَوَجَدْتُ بِخَطِّ الْأَصْمَعِيِّ : سُودَانِقُ وَقِيلَ سُودَنُوقُ كُلُّهُ الشَّاهِينُ ، وَهُوَ فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ»⁽³⁾.

د - العربية بين الساميات :

لقد زهد أكثر العلماء العرب الأوائل بدراسة اللغات الأجنبية فأتت دراساتهم ناقصة. ولعل أهم اللغات التي يحتاج علماء العربية إلى دراستها اللغات السامية كالعبرية والسريانية. ولم تكن دراستها شاقّة عليهم، وعلى ابن فارس بوجه خاص. فقد كانت المواطن التي يعيش فيها ابن فارس مواطن تعيش فيها طوائف من اليهود والنصارى يرجح أنها كانت تعرف العبرية وتلمم

(1) المقاييس 6/ 148 .

(2) المقاييس 3/ 303 .

(3) المعرب 234 - 235 .

بالسريانية، وتَحْيَا في ظلِّ الدولة الإسلاميَّة المتسامحة. فقد تحدَّث الرَّحالةُ المقدسيُّ - وهو من رجال القرن الرابع الهجريِّ (ت390هـ)⁽¹⁾ عن المذاهب التي كانت شائعةً في إقليم الجبال موطنِ ابنِ فارس فقال: «واليهودُ به أكثرُ من النَّصارى»⁽²⁾ وتحدَّث عن إقليم خراسانَ القريبِ من موطنِ ابنِ فارس فقال: «وبه يهودٌ كثيرةٌ ونصارى قليلة»⁽³⁾ وكثرة اليهود دليلٌ على أنَّ العبريَّة لم تكن مجهولة في تلك البقاع التي تقلَّب ابنُ فارسٍ بين جنَّاتها. فلماذا أهمل ابنُ فارس دارستها؟ وإلامَ أفضى به هذا الإهمال؟

لعلَّ السببَ الأوَّلَ الذي دَفَع ابنَ فارس إلى إهمالِ العبريَّة هو الإعجابُ الشَّديدُ بالعربيَّة، والاعتقادُ العميقُ بأنَّها أرقى اللغاتِ وأفصحُها، وأنَّ دراستها تُغني عن دراسة سواها، فما حاجتهُ إلى مضغِ أصواتٍ لا يُسيغها فمُه، وإلى ترجيعِ أصداً ينفِرُ منها سمعُه؟

ولهذا الإعجابُ ما يسوِّغه، فقد أقرَّ الباحثون العربُ والمستشرقون بأنَّ العربيَّة أرقى السامياتِ وأعرقُها وأشدُّها مُحافظَةً على الأصولِ الساميَّة. قال الدكتور علي عبد الواحد وافي: «من المُسلِّم به الآن لدى معظَم المُحدِّثين من علماء الاستشراق أنَّ اللغَةَ العربيَّة احتفظتْ بكثير من الأصولِ السامية القديمة في مُفرداتها وقواعدها، وأنَّه لا تكاد تُعدِّلُها في ذلك أيُّه لغة سامية أخرى»⁽⁴⁾. ووضَّح الدكتور وافي سمو العربيَّة على السامياتِ، فإذا هي تبرزُ أخواتها في الأمور التالية:

1 - «إنَّها أكثرُ أخواتها احتفاظًا بالأصواتِ الساميَّة، فقد اشتملت على جميع

(1) هو محمَّد بنُ أحمد المقدسي البشاري الجُغرافي. ترجمته في أعلام الزركلي 6/203.

(2) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم 226.

(3) المصدر السابق 236.

(4) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص12.

الأصوات التي اشتملت عليها أخواتها السامية، وزادت عليها بأصوات كثيرة لا وجود لها في واحدة منها كالثاء والذال والغين والضاد.

2 - إنها أوسع أخواتها جميعاً وأدقها في قواعد النحو والصرف فجميع القواعد التي تشتمل عليها اللغات السامية الأخرى توجد لها نظائر في العربية . بينما تشتمل العربية على قواعد كثيرة لا نظير لها في واحدة منها، أو توجد في بعضها في صورة بدائية ناقصة.

3 - إنها أوسع أخواتها ثروة في أصول الكلمات والمفردات، فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها، وتفضلها بأصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول. ولا يوجد لها نظير في أية أخت من أخواتها. هذا إلى أنه قد تجمّع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعلها وحرفها ما لم يتجمّع مثله للغة سامية أخرى⁽¹⁾.

ولا نظن أن شيخنا ابن فارس كان يدرك هذه الخصائص التي تميّزت بها العربية. وأتى له أن يدركها وهو معرض عن أية لغة أجنبية، متى بلغته العربية لا يعدل بها لساناً مهماً يجلّ، ولا يقرن بها لغة مهما تعظم؟ وهو في إعجابها بها ينطلق من الذوق والحس. فبلغ بالذوق الرهيف ما بلغ غيره بالبحث العميق، ولم يخطر له أن تمتد بين عربيته المعجزة وتلك اللغات التي لا يعرفها أو لا يسعى إلى معرفتها وشائج من نسب قديم.

ونحن على إعجابنا بإعجابه ومعتقده - لا نرى أن حب لغة يعني الإعراض عن لغة أخرى، وأن رقي العربية يمنع دراسة اللغات التي تمت إليها بصلات قديمة. ولو أن هذا المفكر الفذ الذي شهد له أنستاس الكرملي بالتفرد في

(1) المصدر السابق ص 158 - 159.

أسلوب الدراسة، وأطرى مقاييسه فقال: «إن سيفره الجليل الذي لا يمكن أن يُقوّم هو المقاييس الذي يجد فيه الباحث كل ما يتمّاه من خصائص الأصول وتراكيبها الأصلية»⁽¹⁾ أقول: لو أنّ هذا اللغويّ الفذّ دَرَسَ العرَبِيَّةَ في ضَوْءِ السامِيَّاتِ لاهتدى إلى نتائجٍ دقيقةٍ تكشفُ عن الروابطِ التي تشدُّ بعضَ هذه اللغاتِ إلى بعضٍ، ولسبق المستشرقين والباحثين المُحدثين إلى الكشفِ عمّا بين هذه اللغاتِ من تشابهٍ وَصَفه الكرملي، فقال: «إنّ اللغاتِ الساميةَ كلّها تشابهُ بعضها مع بعضٍ ولا تكونُ الكلمةُ العرَبِيَّةُ من العبريةِ أو الإرمِيَّةِ إلّا إذا كانت تلك الكلمةُ خاصّةً بشؤونِ بني إرمٍ أو بني إسرائيل. أمّا الألفاظُ العامّةُ المشتركة بين الساميين جميعًا فليس ثمّ فضلٌ للغّةِ على لغةٍ ولا أسبقيةٍ وضع لهذا القومِ دون القومِ الآخر»⁽²⁾.

ثمّ مضى الكرمليّ يتحدّثُ عمّا يجنيه الباحثُ عن المقارنة بين السامِيَّاتِ، فقال: «إنّ منافع معارضة اللغّةِ الضادِيَّةِ بغيرها من اللغاتِ لا تُقدَّرُ، ولا يمكننا أن تأتيَ على ذكرها كلّها، إلّا أنّنا نذكر بعضها، إذ ما لا يُدرِكُ كلُّه لا يتركُ جُلّه. فأولُ هذه الفوائدِ أنّها تُطلِّعنا على معاني بعض الكلمات التي لم يشرَحها لغويُّونا الأقدمون شرحًا كافيًا، لنقفَ على حقيقةِ المشروحِ وقوفًا يصوِّره لنا تصويرًا لا نرتابُ فيه»⁽³⁾.

والكرمليّ على حقٍّ، فالمقارنة قمينَةٌ بالكشفِ عن الأصول. وقد استطعنا - على ضآلةٍ حَظْنَا من العبريّةِ - أنْ نكشفَ عن أصولِ عَدَدٍ من الألفاظِ لم يتهدّد ابنُ فارسٍ إلى أصولِها، أو عزاها إلى لغةٍ أخرى غير العبريّةِ. فقد ذهب إلى أن لفظه (برخ) نبطيّةٌ فقال: «الباء والراء والخاء: أصلٌ واحدٌ إن كان عربيًّا فهو

(1) نشوء اللغة العربية للكرمليّ ص 109.

(2) المصدر السابق 67.

(3) المصدر السابق 74.

الْتَمَاءُ وَالزِّيَادَةُ وَيُقَالُ إِنَّهَا مِنَ الْبَرَكَةِ وَهِيَ لُغَةٌ نَبْطِيَّةٌ». وجاء في سفر التكوين 1/24 «**וְהָיָה בְּרֵךְ אֶת אֲבִירָהם בְּכַסֵּם**» بَارَكَ الرَّبُّ إِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وقال الدكتور ربحي كمال: وفي السريانية (بَرْخُ) بالمعنى ذاته⁽¹⁾ وجاء في المقاييس: «أجص: ليست أصلاً لأنه لم يَجِءْ عليها إلا الإِجَاصُ. ويقال: إنه ليس عربياً، وذلك أن الجيم تَقْلُ مع الصَّاد»⁽²⁾. وجاء في مُعْجَم الدكتور ربحي كمال: «**אגס** - إِجَاصَةُ شَجَرَةِ الإِجَاصِ» ولا يعني ما ذكرنا أن العربية قَبَسَتْ الكلمتين من العبرية فقد تكون الكلمتان مأخوذتين من أصلٍ ثالث. وقال ابنُ فارسٍ في المقاييس: «أرس: ليست عربيةً. ويقال: إن الأراريسَ الزراعون، وهي شامية»⁽³⁾. وجاء في مُعْجَم أستاذنا د. ربحي كمال: «**אריס** (أريص) من يقوم بإصلاح الأرض على أن يكون له نصيبٌ من غلتها». ولا نستبعد أن تكون الكلمتان من جَذْرِ ساميٍّ واحد هو الأرض. أو أن تكون العبرية قد أخذت كلمة الأرض العربية فجعلت ضادها صادًا. واشتقت منها كلمة (أريص) الدالة على العامل في الأرض. ثم استردت العربية الكلمة بعد أن جعلت صادها سينًا فصارت (الأريس). ولو تراءى لابن فارس أن يُدير اللفظة في هذا المدار لما قال: وهي شامية، إذ لم أجِدْ في الكُتُب التي تَوَرَّخُ اللغات القديمة كتابًا يَذكر (لغة شامية).

وقال ابنُ فارسٍ في المقاييس: «حرد: ليست فيه عربيةً صحيحةً. وقد قالوا: إنَّ الحِرْدُونَ دويبة»⁽⁴⁾ وجاء في معجم أستاذنا الدكتور ربحي كمال «**חַרְדוֹן** حردون عَظَاءة» والعامية السورية ما تزال تحتفظ بهذه اللفظة منطوقة بالأصوات العبرية.

(1) التضاد للدكتور ربحي كمال ص 33.

(2) المقاييس 1/64.

(3) المقاييس 1/79.

(4) المقاييس 2/52.

وقال ابن فارس: «زفت: ليس بشيءٍ إلا الزفت، ولا أدري أعربيٌّ أم غيره»⁽¹⁾ وجاء في مُعْجَم الدكتور ربحي كمال: **زفت** طلى بالقطران **زفت** - قار زفت». ويحارُّ ابنُ فارس في تفسير بعض الألفاظ، إذ تبلغه الكلمة ودلالاتها معها فيقلبها على أوجهها المختلفة، لعله يتهدى إلى أصلها الاشتقاقي، فيعيا. من ذلك قوله في المقاييس: «حبق: ليس عندي بأصلٍ يُؤخذُ به، ولا معنى له. لكنهم يقولون: حبق متاعه إذا جمعه، ولا أدري كيف صحته»⁽²⁾ وجاء في معجم الدكتور ربحي كمال: «**احتضن**، عانق ضمَّ إلى صدره» ومن غير المُستبعد أن تكون اللفظة العربية متحدرة من اللفظة العبرية، أو أن يكون للكلمتين جميعاً أصلٌ ساميٌّ واحد.

وقال ابن فارس: «الجلجبة: الرأس، يقال: على كلِّ جلجبة في القسمة كذا، وهذا ليس بشيءٍ، ولعله بعض ما يُعرَّب من لغةٍ غير عربية»⁽³⁾. وجاء في مُعْجَم الدكتور ربحي كمال: «**جمجمة** ضريبة الرؤوس ضريبة مفروضة على كلِّ إنسانٍ بالغ». وقال ابنُ فارس في مادة (يمم): «فأما البحرُ فليس من هذا القياس. وحكى الخليل: يمَّ الرجلُ فهو يموم إذا وقَّع في اليمِّ فغرق»⁽⁴⁾. وجاء في كتاب التضاد: «**يم** يُمُّ يُطلق على البحر وعلى البحيرة. . وفي السريانية (يمًا) تطلق على البحر»⁽⁵⁾ وقال عبد القادر مصطفى المغربي: «ولما نزل القرآن وهو المُعْجِزُ تضمَّن كثيراً من تلك الكلمات الأعجمية التي أدخلها عامة العرب مع بضائعهم وصقلها بلغاؤهم وشعراؤهم بألسنتهم حتى أصبحت بذلك فصيحةً كسائر فصيح كلامهم. ولم يُنزل بها القرآن عن درجة

(1) المقاييس 3/ 53.

(2) المقاييس 2/ 130.

(3) المقاييس 1/ 470.

(4) المقاييس 6/ 152.

(5) التضاد للدكتور ربحي كمال ص 33.

بلاغته، ولم تفارقهُ مزيّة إعجازه... ومن السريانية: سُرادق ويمّ وطور⁽¹⁾ ولو كان ابنُ فارس مطّلعاً على السريانية أو العبريّة لجعل (اليّم) أصلاً. وحسبهُ دليلاً على أصالته أنّ العرب - على رواية الخليل - اشتقت منه، وأنّه أصلٌ من أصول اللغتين العبرية والسريانية.

قال ابنُ فارس: «تلم: ليس بأصل، ولا فيه كلامٌ صحيحٌ ولا فصيح. قال ابنُ دُرَيْدٍ في التّلام إنه التّلاميذُ، وأنشد:

كالحماليج بأيدي التّلام⁽²⁾

وما في ذلك شيء يُعولُ عليه. وذلك أنّ ليس من كلام العرب⁽³⁾. وجاء في مُعجم الدكتور ربحي كمال: «**تلم** دراسة تلمود **תלמוד** في مُعجم الدكتور ربحي كمال: «**תלמוד** دراسة تلمود **תלמוד** تلمودي ذو صِلَةٍ بالتلمود **תלמוד** تلميذ طالب علم». إنّ لابنِ فارس حسّاً رهيماً يُعيّنه على تمييزِ الفصيح من غيره، غير أنّ الذوقَ وحده مهتماً يَكُنْ حظه من الرَّهافة - لا يغني عن الثقافة. قال ابن فارس: بيّظ: كلمةٌ واحدة، ما أعرفها في صحيحِ كلامِ العرب، ولولا أنّهم ذكروها ما كان لإثباتها وجهٌ. قالوا: البيّظ ماءُ الفحل⁽⁴⁾. وجاء في مُعجم الدكتور ربحي كمال: «**כַּיֵּץ**: خصيئة الرجل» ولا نستبعدُ أن يكونَ بين الكلمتين نَسَبٌ وأن تكون البيضةُ العبريّةُ أصلَ الكلمتين، وأن تكون الضّادُ المُعجمَةُ قد انقلبت إلى صادٍ مهملة في العبريّة، ثم

(1) الاشتقاق والتعريب للدكتور عبد القادر بن مصطفى المغربي 47 - 48.

(2) البيتُ للطّرمّاح، وصدْرُهُ: «تتقي الشمسَ بمُدْرِيّة» ورد البيت في ديوان الطّرمّاح بكسر التاء في التّلام (البيت 21 القصيدة 27 ص 399. وانظر المعرّب 139 وجاء فيه. «قال الطّرمّاح يصف بقرة» وذكر البيت ثم قال: الحماليج منافع الصّاعغة الطوال. وانظر رسالة التلميذ لعبدالقادر البغدادي في نواذر المخطوطات 218/1 فإن فيها إثباتاً لعروبة الكلمة.

(3) المقاييس 1/353.

(4) المقاييس 1/327.

ارتدَّت إلى العربية ظاءً بعدَ أن أصابَ معناها بعضُ النغيّر، يعدِلُ النغيّرُ الطارىءَ على لفظها.

وذهب ابنُ فارسٍ إلى أنَّ (آدمَ) مُشتَقٌّ من الأدمِ، وأنَّ الأدمَةَ باطنُ الجلد. وهي تكسو اللحم وتحميه، لأنَّ فعل (آدم) عند ابنِ فارسٍ يعني الموافقةَ والملاءمةَ، فقال: «آدم: أصلٌ واحد هو الموافقةُ والملاءمة. . فإن قال قائل: فعلى أيِّ شيء تحمِل الأدمَةَ، وهي باطنُ الجلد؟ قيل له: الأدمَةُ أحسنُ ملاءمةً للحم من البشرة، ولذلك سُمِّي آدمٌ عليه السلام، لأنه أخذَ من أدمَةَ الأرض، ويقال: هي الطبقةُ الرابعة»⁽¹⁾. وفي هذا التحليل ما يُشبهه الربطُ بين الأرضِ والإنسانِ والجلد، لكن إعادة ذلك كله إلى المواءمة و الملاءمة صرَبٌ من قلبِ الاتجاه من المعهودِ في التطوُّر. فالمعهودُ في تطوُّر اللغات. انتقالُها من المحسوسِ إلى المجرَّد. فكيف انتقل المعنى المجرَّد (ملاءمة) إلى المحسوس (جلد وأرض وآدم)؟

لو استفتينا المُعجمَ العبريَّ لأفتى بما يلي: **אָדָם** أرض، تربة **אָדָם** - **אָדָם** إنسان، رجل. **אָדָם יָדָם** - ضارب إلى الحُمْرة أو شديد الحمرة. وإذا عدنا إلى نصِّ التوراة وجدنا فيه «**וַיִּבְרָא הָאֱלֹהִים אֱדָמָה מֵאֲדָמָה**» وفي **אָדָם יָפָר מֵאֲדָם** - **וַיִּבְרָא הָאֱלֹהִים אֱדָמָה** وجبَلُ الربِّ الإلهُ آدمَ ترابًا من الأرض»⁽²⁾ وفي هذا النصِّ المُقتبس من سفر التكوين وردت الأدمَةُ بمعنى الأرض، و(آدم) أبو البشر جُيَل من تراب الأدمَةَ. وليس الغرض من هذه المقارنة أن نُثبت أنَّ العربيةَ أخذت من العبريَّة، وإنَّما غرضنا أن نصلَ إلى إثبات ما بدأنا به، وهو أنَّ ابنِ فارس جانبَ الصواب حينما جعلَ أصلَ مادَّة (آدم) الموافقةَ، واشتقَّ منها الأدمَةَ وآدم، ولو قسنا كلامه بما يُرادفه من العبريَّة لوجدنا الألفاظ العبريَّة كلَّها

(1) المقاييس 72/1.

(2) سفر التكوين - الاصحاح الثاني 7.

محسوسةً. وهذا يعني أنّ الحسَّ هو الأصلُ، وأنَّ المجرَّدَ مَرَحَلَةٌ متأخِّرةٌ من مراحل تطوُّر المادَّة.

ويحسنُ أن نُشير هنا إلى أنّ إبراهيم بن السريِّ الزَّجاج⁽¹⁾ (ت311هـ) كان - على جَهْلِهِ بالعبريّة والسريانيّة - أَرْحَبَ صَدْرًا من ابنِ فارسٍ ولم يجدْ غِضاضَةً في ردِّ كلمة (قدّوس) إلى أصلِها السريانيِّ أو في قبولِ هذا الردِّ ممَّن اقترَحه فقال: «وقال لي بعضهم: إنّ أصلَ الكلمة سريانيٌّ وإنَّه في الأصل: (قُدشا) وهم يقولون في دعواتهم: (قدّيش قدّيش). فأعرَبته العربُ قالت: قدّوس⁽²⁾ وجاء في معجم الدكتور ربحي كمال: «**קַדְוֹשׁ** قداسة طهارة ورع» أمّا ابنُ فارس فإنَّ ورعه ضيَّق عليه أفق الاشتقاق والبحث وحالَ بينه وبين قبولِ الأصلِ الساميِّ أو العبري فقال: «وفي صفة الله تعالى: (القدّوس) وهو ذلك المعنى، لأنَّه منزَّهٌ عن الأضدادِ والأنداد»⁽³⁾ ولا نستبعد أن يكون كلامُ الزَّجاج قد بلغ ابنَ فارسٍ لكنه أمسك عن روايته لثلاثٍ يسمُّ صفةً من صفاتِ الله، أو اسمًا من أسمائه الحسنی بصفةٍ غير عربيّة.

(1) ترجمة الزجاج في بغية الوعاة 1/179.

(2) تفسير أسماء الله الحسنی للزجاج ص30.

(3) المقاييس 5/64.

الاشتقاق

أ - تعريفُ الاشتقاق :

الاشتقاقُ في اللغة الأخذُ في الكلام وفي الخصومةِ يمينًا وشمالاً⁽¹⁾. وفي الاصطلاح «أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتّفاقِهما معنىً ومادّةً أصليةً، وهيئةً تركيب، ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصلِ بزيادةٍ مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئةً كضاربٍ من ضَرَبَ وحذرٍ من حَذَرَ»⁽²⁾.

وقد مرَّ الاشتقاقُ قبلَ أن يتَّخذَ معناه الاصطلاحيَّ بصُورٍ ومعانٍ، وكُتبت فيه قبل ابنِ فارسِ فُصولٌ من كُتِبَ وكُتِبَ كاملةً. فما أقدمُ صُورِهِ؟ وما أهمُّ التصانيفِ التي سبقت اشتغالَ ابنِ فارسٍ به؟

من أقدمِ صُورِهِ تلك التي رواها السيوطيُّ. قال: «قال ابنُ دحيةَ في التنوير: الاشتقاقُ من أغربِ كلامِ العرب، وهو ثابتٌ عن الله تعالى بنقلِ العُدولِ عن رسولِ الله ﷺ، لأنه أُوتِيَ جوامعَ الكَلِمِ وهي جمُعُ المعاني الكثيرة في

(1) مجمل اللغة - مادة (شق).

(2) المزهر في اللغة 1/346.

الألفاظ القليلة. فمن ذلك قوله فيما صحَّ عنه، يقولُ اللهُ: أنا الرحمنُ خلقتُ الرَّحِمَ وشَقَّقتُ لها من اسمي»⁽¹⁾.

ب - ما أُلِّفَ في الاشتقاق قبل ابن فارس :

أما الكتبُ التي أُلِّفَتْ في الاشتقاقِ قبلَ ابنِ فارسٍ فقد كُفانا السيوطيُّ وعبُدُ السلامِ محمَّدُ هرون مشقَّةَ التنقيهِ عنها، إذا أثبت السيوطيُّ في مُزهِرِه 351/1 أسماءً من أُلِّفوا كُتِّباً في الاِسْتِقاَقِ، ورَتَّبهم عبدالسلام هرون في مقدِّمةِ الاِسْتِقاَقِ لابنِ دُرْبِدِ، وَفَقَّ سَنَوَاتِ الوَفِيَّاتِ. فَتَقَلَّنا عن هَذيْنِ الكُتَّابِيْنِ ما ذَكَرا من مؤلِّفِيْنِ سَبَقوا ابنَ فارس، ثم أضفنا ما وجدنا في المراجع الأخرى، فاجتمع لدينا بضعة عَشْرَ عالِماً، وهم:

- 1 - أبو العباس الفضل بن محمد بن عامر الضبي (ت168هـ).
- 2 - أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقُطْرُب (ت206هـ).
- 3 - أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ).
- 4 - أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت215هـ).
- 5 - أبو نصر «أحمد بن حاتم الباهلي»، وهو ابن أخت الأصمعي (ت231هـ).
وقد ذكر كتابه في كشف الظنون 102/1 وحددته وفاته بسنة (220هـ).
- 6 - أبو الوليد عبد الملك بن قطن المَهْرِي (ت253هـ) وقد ذكره كشفُ الظنون 102/1 باسم أبي الوليد عبد الملك بن قطز المهدي وحدد وفاته بسنة 256هـ.

(1) المصدر السابق 346/1 وقد ورد الحديث في سنن الترمذي ج6 ص164 الباب 9 رقم الحديث 1908 «قال الله: أنا الله وأنا الرحمن خلقتُ الرَّحِمَ، وشَقَّقتُ لها من اسمي. فمن وصلها وصلته. ومن قطعها بَتَّته».

- 7 - أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد (ت 286هـ). جاء في مقّدمة المُقتضب الذي حقّقه محمد عبد الخالق عُصَيْمَة 65/1: «الاشتقاق: نقل عنه ابن خَلِّكان اشتقاق ثمانية ج 3 ص 445».
- 8 - أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الرّجّاج (ت 311هـ) وقد طبع كتابه بعنوان (تفسير أسماء الله الحسنى).
- 9 - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت 321هـ). وقد حقّق عبد السلام هرون كتاب ابن دريد، ونشره بعنوان (كتاب الاشتقاق) وقال في صفته: «لا إخالُ مشتغلاً بالثقافة العربيّة يجدُ نفسه في غنيّ عن الرجوع إلى هذا الكتاب لاستشارته في ضبط الأعلام العربية ضَبْطًا يقارب اليقين⁽¹⁾».
- 10 - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المراديّ المعروف بابن النّحاس (ت 338هـ).
- 11 - أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوْبَه (ت 346هـ) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص 95، وقال: إنّه أَلّف في الاشتقاق كتابين: الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير.
- 12 - أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالويّه (ت 370هـ).
- 13 - أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمّاني (ت 384هـ). ذكّر أستاذنا سعيد الأفغانيّ أنّ له كتابين هما (الاشتقاق الكبير) و(الاشتقاق المستخرج)⁽²⁾.
- 14 - وتلحق بهذه الكتب التي وقفها مؤلّفوها على الاشتقاق كتبٌ أخرى، تناولت في بعض أبوابها بحثَ الاشتقاق، ولم تقتصر عليه. منها كتابُ

(1) الاشتقاق مقّدمة المحقق 33.

(2) في أصول النحو 152.

(تفسير غريب القرآن) لأبي محمد عبدالله ابن مسلم بن قتيبة⁽¹⁾ (توفي: 276هـ). ففي أول هذا الكتاب فصلٌ عنوانه (اشتقاق أسماء الله وصفاته وإظهارُ معانيها). قال محققه الأستاذ سيّد أحمد صقر في مقدّمة التحقيق (ص: ب): «فسّر فيه ستّة وعشرين حرفًا من الحروف المعبّرة عن ذلك».

يدو ممّا عرضنا أنّ المشتغلين قبل ابن فارس بالاشتقاق كثيرٌ، وأنّ شيخنا لم يفتح بابًا مغلقًا حينما درس الاشتقاق، إذ سبقته إلى دراسته سلسلة من العلماء. فما موضعه من هذه السلسلة؟ وما الذي أضافه إليها؟

ج - الاشتقاق عند ابن فارس (التأليف فيه - صلته بالتوقيف - معناه):

لم تشتمل كتب ابن فارس التي قاربت مائة كتاب على كتاب واحد، أفردّه الشيخ لدراسة الاشتقاق. ولم يشتمل أيّ كتاب منها على بحثٍ مفصّل يبسط فيه المؤلف معنى الاشتقاق وأنواعه. والكتاب الوحيد الذي تضمّن شذراتٍ موجزةً في الاشتقاق هو كتاب الصاحبى في فقه اللغة. ففي هذا الكتاب ثلاثة أبواب صغيرة، لا تملأ أكثر من أربع صفحات، عالج فيها الرجل جوانب من بحث الاشتقاق. عنوان الأول (باب القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض)⁽²⁾. وعنوان الثاني (باب القول على الاسم من أيّ شيء أُخذ)⁽³⁾. وعنوان الثالث (باب القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها)⁽⁴⁾.

(1) ترجمة ابن قتيبة في بغية الوعاة 291.

(2) الصاحبى 57.

(3) الصاحبى 57.

(4) الصاحبى 112.

أَلْصِقُ هذه الأبوابِ بموضوع الاشتقاقِ البابُ الأوَّلُ. بدأه ابنُ فارس بالغَوْصِ على سرِّ اللغةِ العربيَّةِ وناموسِها الأوَّلِ، وخرَجَ من هذا الغَوْصِ برأيٍ أجمَعٍ عليه علماءُ اللغةِ، وهو أنَّ العربيَّةَ مبنِيَّةٌ وَفَقَ أَقْسِيَّةٌ دَقِيقَةٌ، تَنْتَظِمُ مفرداتها. فقال: «أَجْمَعَ أهلُ اللغةِ إلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُمْ أَنَّ لِلَّغَةِ العربيَّةِ قِياسًا، وَأَنَّ العَرَبَ تَشْتَقُّ بَعْضَ الكَلَامِ مِنْ بَعْضٍ»⁽¹⁾. ثُمَّ ضَرَبَ أمثلةً يوضِّحُ بها مَفْصِدَهُ، منها قولُه: وَإِنَّ اسْمَ الجَنِّ مشتقٌّ من الاجْتِنَانِ، وَإِنَّ الجِيمَ والنونَ تَدُلَّانِ أَبدًا على السِّرِّ. تقولُ العَرَبُ للدَّرْعِ جِنَّةٌ وَأَجَنَّةُ الليلِ، وهذا جنين، أي: هو في بطن أمه أو مقبور»⁽²⁾.

وليست هذه المقاييس - عند ابن فارس - شيئًا طارئًا على اللغة، ولا تواطؤًا بينَ الناطقين بها عمدوا إليه ليولدوا لفظًا من لفظ. وإنما هو روح اللغة، وقانونها الإلهيُّ المُنزَلُ، أو حاه الله إلى أنبيائه العَرَبِ أو وفهم عليه. فإذا شَقَّقَتِ العَرَبُ كلامها، واستخرجتْ بَعْضَهُ من بعض فليس عملها أكثر من اتباع وانصياع، ولا أكثر من مَسَلِكٍ أريدَ لها قَبْلَ أَنْ تريده. فالتوقيفُ الذي فسَّرَ به ابنُ فارس من قَبْلِ نَشْأَةِ اللغةِ يفسِّرُ به الآنَ الاشتقاق، ويُرخي له الأعنة، لينتقل من الأصلِ إلى الفروع، ومن جَوْهَرِ اللسانِ العربيِّ إلى طريقةِ العَرَبِ في صناعةِ الألفاظ. قال ابنُ فارس: «قلنا: وهذا أيضًا مبنِيٌّ على ما تقدَّم من قولنا في التوقيف. فإنَّ الذي وقفنا على أنَّ الاجتنانَ السُّرُّ هو الذي وقفنا على أنَّ الجَنِّ مشتقٌّ منه»⁽³⁾. وهكذا رَجَعَ ابنُ فارس إلى المِحْوَرِ الذي أدارَ حَوْلَهُ فلسفته في اللغة، وأمسك بأعنةِ اللغةِ خوفًا عليها من التطوُّح والتفُلُّت. فمَنعَ القياسَ على ما لم يقيسِ العَرَب. وألزم الخلفَ اتباعَ السلفِ فقال: «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقولَ غيرَ ما قالوه، ولا أن نقيسَ قياسًا لم يقيسوه، لأنَّ في ذلك

(1) و(2) و(3) الصاحبي 57.

فساد اللغة وبطلان حقائقها. ونكتة الباب أنّ اللغة لا تُؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن»⁽¹⁾.

إنّ غاية ما يُمكن أن تفعله الأجيال العربيّة - وفق نظرة ابن فارس - أن تكتشف الموازين والصيغ وأن تدرس اللغة على هديها، وأن تحاكي العرب القدماء في صوغ الألفاظ. أمّا الإبداع في غير اتباع فمحذور مرفوض. ويسري الحظر والرفض إلى كل اشتقاقٍ مُتكلّف لا تظهر فيه الرابطة بين الأصل والفرع. قال ابن فارس «نحن نعلل ما يقوله العرب حتى نرده إلى أصل مطرد متفق عليه. فأما ما سوى ذلك فليس لنا أن نفعله»⁽²⁾.

ولا نجد في البابين الثاني والثالث أكثر من أمثلة توضّح معنى الاشتقاق، وتشرح أساليب العرب في استخراج لفظٍ آخر، وتفاضل بين هذه الأساليب وتحاول أن تتصدى العلل والأدلة. من ذلك قول ابن فارس في اشتقاق كلمة (اسم): «وإنما جعل الاسم تنويهاً ودلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم. ومن قال: إن (اسماً) مأخوذ من: وَسَمْتُ فهو غلط، لأنّه لو كان كذا لكان تصغيره (وُسَيْم) كما أنّ تصغير عِدَةٍ وَصِلَةٍ: وَعَيْدَةٌ وَوَصِيلَةٌ»⁽³⁾. وبذلك أضاف ابن فارس إلى توضيح الاشتقاق تعليلاً يجعل أحد الاشتقاقيين أقوى من الآخر، ومن الأمثلة الموضّحة: «ويقولون: بينهما مسافة، وأصله من السّوف وهو الشّم. ومثل هذا كثير»⁽⁴⁾.

ثم عمد ابن فارس كرهةً أخرى إلى الإمساك بأطراف اللغة، وإلى شدّها شداً عنيفاً. ليقمع أيّ خاطر قد يُوهم القارئ أنّ الاشتقاق تواضعٌ واصطلاحٌ، أو

(1) الصاحبي 57.

(2) المقاييس 2/224.

(3) الصاحبي 99 - 100.

(4) الصاحبي 112.

أنَّ العرب اخترعتْ من كلمة (السوف) التوقيفية كلمة (المسافة) الاصطلاحية الوضعية . وأصرَّ إصرارَ المؤمن بعقيدةٍ لا تقبل الجدل على أنَّ الفرع كالأصل ، كلاهما وحيٌّ وتوقيف ، فقال : «وكلُّ ذلك توقيفٌ على ما احتججنا له . وقولٌ هؤلاء : إنه كثرَ حتى صار كذلك فعلى ما فسّرنا من أنَّ الفرع موقَّفٌ عليه ، كما أنَّ الأصلَ موقَّفٌ عليه»⁽¹⁾ .

قد يذهبُ بنا الظنُّ - وعقلُ ابن فارس معقولٌ بحبائل التوقيف - إلى اتِّهام الرجل بالعُقم غير أنَّ ظننا سوفَ يتبدَّلُ حينما ينقلنا ابنُ فارس من الصاحبِي إلى المقاييس ، أي : من البحث النظري في الاشتقاقِ إلى التشقيقِ العمليِّ لكلام العرب .

إنَّ عبقريةَ ابنِ فارس لا تكمنُ في وضع المناهج ورسم المخططات بل تكمنُ في تطبيقِ هذه المناهج تطبيقاً محكِّماً ، لا يقتصرُ على مقدّار ضئيل من الألفاظ أو على أمثلة ونمودجاتٍ تعود الناسُ الخوصَ في تشقيقتها وتفريعاتها ، بل يكادُ يشملُ موادَّ العربية كلها أو جلَّها . وآيةُ ذلك مُعجمُه المتفردُ (مقاييسُ اللغة) الذي أطراه محققُه عبدُ السلام محمَّد هرون . فقال : «وممَّا ينبغي أن يُضافَ إلى كُتب الاشتقاق وإن كان لا يحملُ هذا الاسمَ ، كتاب (مقاييسُ اللغة) . . . وهذا الكتابُ يعتبرُ فذاً في التأليفِ العربيِّ ، وفي التأليفِ اللغويِّ العامِّ ، فنحن لم نرَ قبْلَه ولا بعْدَه في اللغةِ العربيَّةِ وفي اللُّغات الأخرى تأليفاً مُعجمياً يتناولُ معظمَ موادِّ تلك اللغة في ضوءِ الاشتقاق»⁽²⁾ .

فما المزايا التي جعلت هذا الكتابَ فذاً في الاشتقاق؟ وما الموضوعاتُ التي عالَجها؟ لقد أجَبنا عن السؤالِ الأوَّل حينما عرَّفنا قبلُ كتابَ المقاييس

(1) الصاحبِي 113 .

(2) مقدمة كتاب الاشتقاق لابن دريد ص 30 .

ودرسناه. أمّا الإجابة عن السؤال الثاني فيحسن أن نُمهّد لها بذكر أبرز الموضوعات التي نلقاها عادة في الكتب والدراسات المعنية بأصول النحو واللغة.

يُعنى دارسو الاشتقاق بتعريف معنى الاشتقاق، وبالأصل الذي يشتق منه العرب ألفاظهم، وبأحكام الاشتقاق. ثمّ بأنواع الاشتقاق التي يفرعونها عادة إلى أربعة فروع، هي: الصغير، والكبير، والأكبر، والكبار.

1 - فالصغير يعني صوغ المشتقات العشرة من المصدر كاشتقاق كاذب، ومكذوب وكذاب، وأكذب من الكذب.

2 - والكبير الاشتقاق القائم على تشابه اللفظين في الحروف واختلافهما في الترتيب مثل حمد ومدح.

3 - والأكبر يدرس تقارب المعاني في الألفاظ التي اتفقت في الحروف الثابتة، وتقاربت مخارج حروفها المتغيرة، مثل: عكس عكش عكص، وهذه الألفاظ تدل على التجمع.

4 - والكبار النحت، ومعناه صوغ كلمة من كلمتين كالخطرفة المنحوتة من الخطر والخطف.

ولا ندعي أن ابن فارس قد استوفى دراسة هذه الموضوعات كلها وإنما ندعي أنه طاف بها جميعاً يتلبث في مواضع ويسرع في أخرى. ويحسن بنا قبل عرض الموضوعات التي بحثها أن نوضح مفهوم الاشتقاق عنده. فما معنى الاشتقاق عند ابن فارس؟ وهل وضع له تعريفاً دقيقاً يعدل التعريفات التي نجدها عند غيره من الباحثين؟

لم يُعَن ابن فارس بصياغة تعريفٍ دقيقٍ للاشتقاق كالتعريف السابق الذي

قبسناه من مُزهر السيوطي عن أبي حيان الأندلسي، أو كالتعريف اللاحق الذي ذكره الأستاذ عبدالله أمين، إذ قال: «الاشتقاق: أخذُ كلمةٍ من كلمةٍ أو أكثر مع تناسبٍ بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى»، أو كالتعريف الذي نجده في كتاب أستاذنا سعيد الأفغاني، إذ قال: الاشتقاق «أخذُ لفظٍ من آخر مع تناسبٍ بينهما في المعنى وتغييرٍ في اللفظ يُضيف زيادةً على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سببُ الاشتقاق»⁽¹⁾.

لقد بدأ ابن فارس (مقاييس اللُّغة) بخطبة موجزة تُوحى بالعناصر التي يُصاغُ منها التعريفُ كقوله: «إنَّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ مَقَائِيسَ صَحِيحَةً، وَأَصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ... وقد صدّرنا كلَّ فَصْلٍ بِأَصْلِهِ الَّذِي يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَسَائِلُهُ»⁽²⁾. فالمقاييسُ تعني الاشتقاق، والأصولُ تعني موادَّ اللغة الأساسية، والفروعُ تعني المُشتقَّات. ومعنى كلِّ فصلٍ؛ كلُّ مادةٍ من موادَّ اللغة، والفروعُ تعني المُشتقَّات. ومعنى كلِّ فصلٍ كلُّ مادةٍ من موادَّ اللغة، ومعنى المسائل المتفرعة الألفاظ المتفرعة من أصولِ المادة بالزيادات التي لحقتها فغيّرت مبانيتها ومعانيها تغييراً لم يَنبأَ بها عن الأصول. إن الأفكار التي يسبك منها تعريفُ الاشتقاق متوافرة في كلام ابن فارس، أمّا السُّلك المنطقي الذي ينتظمها فقد أهمل، أو تراخى، فلم ينعقد به من الأفكار حدُّ جامعٍ مانع. وأمّا تصوُّر الحدِّ فواضح في ذهن ابن فارس ووضوحه في ذهن القارئ.

د - أصلُ المشتقات :

لم يُجمع النُّحاة على أصلِ الاشتقاق، فقد ذهب نُحاة الكوفة إلى أنَّ الفعلَ أصلُه. وانتقل هذا الخلافُ إلى ابنِ فارسٍ فأصغى إلى هؤلاء مرّةً وإلى أولئك

(1) في أصول النحو ص 130.

(2) خطبة (مقاييس اللغة) 1/1.

أخرى، لكته في الحالين كان يُجمِّم ولا يُصرِّح، ويتنقل ولا يستقرُّ، فبقي حائراً محيراً.

قال أبو البركات بن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن المصدَرَ مشتقٌّ من الفعل، وفرعٌ عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وقام قيامًا. وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرعٌ عليه»⁽¹⁾. ثم ذكر ابن الأنباري حُجَجَ الفريقين، وناقش آراء الكوفيين، ودَحَضَ هذه الآراء. ودَكَرَ في نهاية المناقشة أنه أَلْفَ كتابًا، وقَفَهُ على هذه المسألة لمنزلتها عنده، فقال: «وقد أفرَدنا في هذه المسألة جزءًا استوفينا فيه القول، واستقصينا فيه الكلام، والله أعلم»⁽²⁾.

لم يكن هذا الخلاف يُخفي على ابن فارس، غير، أن صعوبة الترجيح جعلته يردُّ آراء الفريقين في غير تحيُّزٍ ويتدبَّرُ في غير اختيار. وطريقة تعبيره عن هذه الصعوبة تترك القارئ أشدَّ تحيُّرًا ولهذا آثرنا أن نعرض كلام الرجل وأن نتصل من الحُكْم عليه. قال ابن فارس: «والمشتقُّ قولنا: كاتبٌ هو مشتقٌّ من الكتابة، ويكون هذا على وجهين: أحدهما يكون مبنياً على (فعل)، وذلك قولنا: كتب فهو كاتب، والآخر يكون مشتقاً من الفعل غير مبنياً عليه، كقولنا: الرحمن، فهذا مُشتقٌّ من الرحمة، وغير مبنياً من رَحِمَ. وكلُّ ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ، لأنَّ الرحمن أبلغ من الرحيم، لأننا نقول: رَحِمَ فهو راحمٌ ورحيم. ونقول: قدر فهو قادر وقدير»⁽³⁾.

ولا يخلو هذا القول من لبس، فقوله: «والمشتقُّ قولنا: كاتبٌ هو مشتقٌّ من الكتابة»⁽⁴⁾ ينصِّرُ مذهب البصريين، لأنَّهم يجعلون المصادر أصولَ المُشتقات والأفعال. وقوله: «أحدهما يكون مبنياً على (فعل) وذلك قولنا كَتَبَ فهو

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 235.

(2) و(3) و(4) الصاحبي 96.

كاتب»⁽¹⁾ ينصر مذهب الكوفيين . وقوله : «والآخر يكون مشتقاً من الفعل غير مبني عليه ، كقولنا: الرحمن فهذا مشتق من الرحمة ، وغير مبني من رحم»⁽²⁾ .
يقع بين بين .

فلنقل إذن : إن ابن فارس اشتق الكلام من أصلين : الأفعال والمصادر . ولو قلنا هذا القول لم نجد فيه راحة اليقين لأن العودة إلى (المقاييس) - وهو تطبيق الاشتقاق على مواد العربية كلها - توحى بأن الرجل كان يرجح آراء البصريين . فقد كان كلما بدأ بمادة استهل كلامه عليها بالمصدر ثم مضى يذكر المشتقات المتفرعة منه . كقوله في مادة (عمش) : «العين والميم والشين كلمتان صحيحتان متباينتان جداً . فالأولى ضعف في البصر والأخرى صلاح الجسم . فالأول : العَمَشُ ألا تزال العين تسيل دمعاً ، ولا يكاد الأعمش يبصر بها . والمرأة عَمْشاء ، والفعل عَمَشَ يَعْمَشُ عَمْشاً والكلمة الأخرى : العَمَشُ بسكون الميم : ما يكون فيه صلاح البدن»⁽³⁾ فقد بدأ ابن فارس الأصل الأول بالمصدر ثم اشتق منه الصفة المشبهة والفعل ، وهذا يعني أن الفعل مشتق من المصدر . واكتفى من الأصل الثاني بذكر المصدر ، كأن في ذكر الأصل غنى عن ذكر فروعه ، وهي الأفعال ، فلم يذكر أي فعل مشتق من العمش على كثرة هذه الأفعال في المعجمات . جاء في اللسان (عمش) : ويقال : عمش جسم المريض إذا تاب إليه ، وقد عمّسه الله تميمياً ، وفلان لا تعمش فيه الموعظة ، أي : لا تنجع ، وقد عمش فيه قولك أي : نجع . . . »⁽⁴⁾ .

فلنقل على سبيل التغليب لا القطع - : إن ابن فارس جعل المصدر أصل الاشتقاق . وفرع منه الأفعال والمشتقات الأخرى . نقول على سبيل التغليب لأن

(1) و(2) الصاحبي 96 .

(3) و(4) المقاييس 4 / 143 .

للمشتقاتِ عندَ ابنِ فارسٍ وعند غيره من علماءِ اللغةِ أصولاً أُخرى . فما هذه الأصولُ؟

هـ - ما يشتقُّ منه (سوى المصدر):

رأى ابنُ فارسٍ كما رأى غيره من علماءِ اللغةِ أنَّ للمشتقاتِ أصولاً غيرَ المصادرِ أهمُّها: أسماءُ الأصواتِ ، والأعدادُ ، وحروفِ المعاني ، وأسماءُ الزمانِ ، وأسماءُ الحيوانِ ، وأعضاءِ الجسمِ ، والألفاظِ الأعجميةِ . وتردَّدَ في الاشتقاقِ من أسماءِ الأماكنِ ، ونفى الاشتقاقَ من أسماءِ الأعلامِ ، ومن ألفاظِ الإِتباعِ . وفيما يلي آراءُ الرجلِ مُفصَّلةً :

1 - أسماءُ الأصواتِ :

إنَّ مقدِّرةَ ابنِ فارسٍ لا تظهر في تفعيدِ القواعدِ ظهورَها في توليدِ الفروعِ من الأصولِ . ولهذا كان الأخذُ بتشقيقهِ الكلامَ أولى من الأخذُ بأحكامهِ العامةِ . ومن يُصنِّعُ إلى كلامهِ في أسماءِ الأصواتِ يتوهمُ أنَّه لم يجعل هذه الألفاظَ الجامدةَ أصلاً للاشتقاقِ . قال ابنُ فارسٍ : «إن حكاياتِ الأصواتِ ليست أصولاً يُقاسُ عليها» ومن ينظرُ في (مقاييسه) يجدُ فيه ألفاظاً مشتقةً من أسماءِ الأصواتِ . قال في مادة (صلّ) : «صلّ : أصلانِ أحدهما يدلُّ على ندَى وماءٍ قليل . والآخرُ على صوتٍ . . . وأما الصوتُ فيقالُ : صلّ اللجامُ وغيره إذا صوتَ فإذا كثر ذلك منه قيل : صلّصل . وسُمِّي الخزفُ صلّصلاً لذلك لأنّه بصوتٍ ويصلّصل»⁽¹⁾ . وقال في مادة (صخّ) : «الصاد والخاء أصلٌ يدلُّ على صوتٍ من الأصواتِ ، ومن ذلك الصاخةُ يقال : إنّها الصيحةُ تصمُّ الأذن . ويقال ضربت الصخرة بحجر فسمعت لها صخاً ويقال : صخَّ الغرابُ بمنقاره في دبرةِ البعير إذا طعن»⁽²⁾ .

(1) المقاييس 277/3 .

(2) المقاييس 281/3 .

وإذا كان ابنُ فارس قد اشتقَّ من أسماءِ الأصواتِ فإنَّه لم يَسْتَرِسلِ في هذا الاشتقاق، بل كان يكرِّرُ حكمه الذي ذكرناه قبلُ، وهو أنَّ أسماءَ الأصواتِ لا يقاسُ عليها. من ذلك قوله في مادة (أَيِّ): «وقد قلنا: إن الأصواتِ في الحكاياتِ ليست أصولاً يقاسُ عليها»⁽¹⁾.

2 - الأعداد:

اشتقَّ العربُ من الأعدادِ أفعالاً وأسماءَ كثيرةً. قال ابنُ فارس في مادة (ثلث): «الثاء واللام كلمةٌ واحدة وهي في العدَدِ يقال: اثنان وثلاثة والثلاثاء من الأيام. . . وثلاثة الأثافي: الحَيْدُ النادر من الجَبَلِ. . . والثَّلوثُ من الإبل التي تملأُ ثلاثة آنية إذا حَلِبَتْ والمثلوثَةُ: المَزَادَةُ تكون من ثلاثة جُلود. وحَبْلٌ مُثلوثٌ إذا كان على ثلاث قَوِيٍّ»⁽²⁾. فقد أَخْضَعَ العربُ هذا اللفظَ الجامد لموازين الأسماءِ المشتقة، فصاغوا منه صيغاً كثيرة على: فاعل وفعل ومفعول. . .

ولعل مادَّة (ربع) أَخْصَبُ الأعدادِ فهي - على جمودها - كثيرةُ المشتقاتِ وهي - على عقمها الظاهر - ولودٌ. قال ابنُ فارس - والكلامُ الذي نذكره يُسْقِطُ الشواهدَ لكثرتها -: «الراء والباء والعينُ أصولٌ ثلاثة: أحدها جزءٌ من أربعة أشياء. . . فالرُّبْعُ من الشيء. يقال: رَبَعْتُ القومَ أَرْبَعُهُمْ إذا أَخَذْتَ رُبْعَ أموالِهِمْ، وَرَبَعْتُهُمْ أَرْبَعُهُمْ إذا كنتَ لهم رابعاً. والمِرْبَاعُ من هذا، وهو شيء كان يأخذه الرئيس، وهو ربع المَعْنَمِ. . . كما يقال: رجلٌ رَبَعَةٌ من الرِّجالِ. . . ومن البابِ رَبَاعِيَاتُ الأَسنانِ ما دونَ الثَّنَايا. . . والرُّبْعُ في الحَمَى والوَرْدُ: ما يكونُ في اليومِ الرابعِ. . . والأَرْبَعَاءُ على أَفْعَلَاءٍ من الأيامِ. . . ومن البابِ الرَّبِيعُ وهو زمانٌ من أَرْبَعَةِ أَزْمِنَةٍ. والمَرَبَعُ: منزلُ القومِ في ذلك الزمانِ. والرُّبْعُ:

(1) المقاييس 33/1.

(2) المقاييس 385/1.

الفصيل يُتَّبَعُ في الربيع . وناقَةٌ مُرْبَعٌ إذا نُتِّجَتْ في الربيع . فإن كان ذلك عادتِها فهي مُرْبَعٌ . ومن الباب أربَعُ الرجلُ إذا وُلِدَ له في الشباب . وولدهُ رِبْعِيُونٌ⁽¹⁾ .

وقد يدفَعنا الظنُّ إلى القول: إنَّ العَرَبَ اشْتَقَّتْ هذا العَدَدَ الكَبِيرَ من الألفاظِ لتسَدَّ حاجاتٍ مُلِحَّةٍ . فنَفَخَتْ رُوحَ الاشتقاقِ في لَفْظَةٍ جامدةٍ فإذا العَاقِرُ ولودٌ، وإذا الصَّيغَةُ الواحِدَةُ تَمَخَّضَ عن صيغِ كثيرة .

3 - حروف المعاني :

وجدَ ابنُ فارسٍ أنَّ العَرَبَ تَبَعَتْ الحِياةَ في الحَرْفِ، فيغدو اسمًا أو فعلاً، لكنَّها حين تَبَعَتْ فيه الحِياةَ تَزِيدُ فيه، أو تُضَعِّفُهُ، فيزدادُ معناه بازديادِ حروفه، فلا تَقْتَحِمُهُ العَيْنُ، ولا تَنبُو عنه الأذُن . قال في مادة (لو): «لو: يُتَمَنَّى بها . وأهلُ العَرَبِيَّةِ يَقُولون: (لو) يدلُّ على امتناع الشيء لا امتناع غيره، ووقوعه لوقوع غيره، نحو قولهم: لو خَرَجَ زَيْدٌ لخرَجْتُ فإذا جعلتَ (لو) اسمًا شَدَّدتَ . يقال: أَكثَرْتُ من اللو»⁽²⁾ . وقال في مادة (سوف): «وأما التأخيرُ فالتسويفُ يقال: سَوَّفْتُهُ إذا أَخَّرْتَهُ، إذا قَلَّتْ: سوفُ أفعل كذا»⁽³⁾ .

لكنَّ ابنَ فارسٍ لا يبالغُ في هذا المِيدانِ مبالغةَ ابنِ جنِي الذي اشتقَّ من أَحرفِ الهجاءِ أفعالاً فقال: «وذلك قولك: مَوَّيتٌ إذا كتبتَ (ما) وَلَوَّيتٌ إذا كتبتَ (لا) وكَوَّفتُ كافاً حسنةً ودَوَّلتُ (دالاً) جيِّدةً، وزَوَّيتُ زاياً قويَّةً»⁽⁴⁾ . ولسنا على يقينٍ من أنَّ العَرَبَ صَنَعَتْ هذا الصنِيعَ، أو أنَّ ذَوَّقَهَا ساغ فيه هذا النَّمطُ من الاشتقاقِ . ولا نستبعدُ أن يكونَ هذا الاشتقاقُ ضَرْباً من القياسِ الذي كَلَّفَ به ابنُ جنِي وشيخُه أبو عليِّ الفارسيِّ .

(1) المقاييس 2/ 479 - 480 .

(2) المقاييس 5/ 198 .

(3) المقاييس 3/ 117 .

(4) الخصائص 1/ 275 .

ويلاحظُ القارئُ أنَّ ابنَ فارسٍ لا يشتقُّ من الأدواتِ إلا إذا أعياه الاشتقاقُ من المصادرِ، وأنَّه يردُّ بعضَ الأدواتِ إلى المصادرِ، كقوله في مادة (نعم): «نعم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرتها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهِ وطيبِ عَيْشٍ وصَلَاحٍ... ومن الباب قولهم: نَعَم جوابُ الواجبِ ضدَّ (لا) وهي أيضًا من النَّعْمَة»⁽¹⁾.

ويعكسُ ابنُ جنِّي الآيَةَ فيردُّ النَّعْمَة إلى (نَعَم) فيقول: «وأنا أرى أنَّ جميعَ تصرفِ (ن ع م) إنَّما هو من قولنا في الجوابِ (نَعَم) من ذلك: النَّعْمَة والنَّعْمَة والنَّعِيم والنَّعِمْتُ به بالألفِ، وتنعمُ القومُ، والنَّعْمَى، والنَّعْماءُ، وأنعمتُ به وله. وكذلك البقيَّةُ. وذلك أنَّ (نَعَم) أشرفُ الجوابينِ وأسرُّهما للنفسِ وأجلبُّهما للحمد»⁽²⁾. ويُخيَّلُ إلينا أنَّ رأيَ ابنِ فارسٍ أسوَّعُ وأصحُّ. فالمصدرُ أصلُ الاشتقاقِ لا الأداةُ. وإذا أردنا الاتِّساقَ في الاشتقاقِ، وآثرنا الاطرادَ على الشذوذِ حَكَمْنَا لابنِ فارسٍ على ابنِ جنِّي. أمَّا حُجَّةُ ابنِ جنِّي فهي أنَّ الأدواتِ أشدُّ أنواعِ الكلامِ جُمودًا. قال: «الحروفُ يشتقُّ منها، ولا تشتقُّ هي أبدًا. وذلك أنَّها لَمَّا جمدت فلم تتصرَّفْ شابهت بذلك أصولَ الكلامِ الأوَّلِ التي لا تكون مشتقَّةً من شيءٍ، لأنَّه ليس قبلها ما تكون فرعًا له، ومشتقَّةً منه»⁽³⁾.

4 - أسماء الزمان:

أخضعَ العربُ أسماءَ الزمانِ الجامدةَ لصيغِهِم فلانت ومَرَنْتُ، وأصت كالمصادرِ والأفعالِ في قُدْرَتِها على الإنجابِ. قال ابنُ فارسٍ في مادة (صيف) «الصاد والياء والفاء أصلانِ أحدهما يدلُّ على زمانٍ، والآخرُ يدلُّ على مَبْلٍ وعُدُولٍ. فالأوَّلُ الصَّيْفُ وهو الزَّمانُ بعدَ الربيعِ الآخرِ ويقال للمطر الذي يأتي

(1) المقاييس 446/5.

(2) الخصائص 35/2.

(3) الخصائص 37/2.

فيه: الصيْف. وهذا يوم صائفٌ وليلة صائفةٌ، وعاملته مُصَافِفةٌ أي: زمانَ الصَّيْفِ كما يقالُ مُشَاهِرةً. والصيْفِيُّونَ: أولادُ الرَّجُلِ بَعْدَ كِبَرِهِ»⁽¹⁾.

واشتقَّ العربُ من الشتاء اسمَ المَرَّةِ واسمَ المكانِ والأفعالِ. قال ابنُ فارس: «الشين والتاء والحرفُ المعتلُّ أصلٌ واحدٌ لزمانٍ من الأزمنة وهو الشتاءُ خلافَ الصيفِ وهي الشَّوْةُ بفتح الشين والموضعُ المَشْتَاةُ والمَشْتَى . . . ويقال: أَشْتَى القومُ إذا دَخَلُوا في الشتاء، وشُتُوا إذا أصابهم الشتاء»⁽²⁾.

5 - أسماء الحيوان:

ألفَ عربُ الصَّحْرَاءِ موطنهم وأحبَّوا نباته وحيوانه. واشتقُّوا من أسماءِ الحيوانِ صِيغًا تَقَلُّ أو تَكْثُرُ وَفَقِ العِلاقَةُ التي تَرِبُّ العَرَبُ بهذا المَخْلُوقِ أو ذاك. ولَمَّا كانت الإبلُ أَكْثَرَ الحِواناتِ عندَ العَرَبِ وأشيعها في صحرائهم فقد اشتقُّوا من الإبلِ صِيغًا كثيرةً بَعْضُها على زِنَةِ اسمِ المَفْعُولِ، وبعضُها على زِنَةِ الفاعلِ، وبعضها للتفضيلِ. من هذا الصِّيغِ التي ذَكَرَها ابنُ فارس (إبل): «الإبلُ مَعْرُوفَةٌ وإبل مؤبلة: جُعِلَتْ قَطِيعًا قَطِيعًا. وذلك نَعَتُ الإبلِ خاصَّة. ويقال للرجل ذي الإبل: إبل: إبل قال أبو حاتم: الإبلُ يُقالُ لِمَسانِئِها وصغارِها وليس لها واحدٌ من اللفظ، والجمعُ إبال. . . قال ابنُ الأعرابي: رَجُلٌ إبلٌ إذا كان صاحبَ إبلٍ. وإبلٌ بوزن فَعِلَ إذا كان حاذقًا بَرَعِيها»⁽³⁾. وصاغ العربُ من الإبلِ أفعالًا مَجْرَدَةً ومَزِيدَةً وحَمَلُوا هذه الأفعالَ ما تحملُ أوزانها من معانٍ. قال ابنُ فارس: «وقد إبلٌ يَأْبَلُ وهو من إبلِ الناسِ أي: أَحذَقِهِم بالإبلِ. . . وإبَلُ الرجلِ كَثُرَتْ إبلُهُ، فهو مؤبَلٌ ومالٌ مؤبَلٌ في الإبلِ خاصَّة. وهو كَثُرَتْها وركوبٌ بَعْضُها بعضًا. وفلان لا يَأْتَبِلُ أي: لا يَثْبُتُ على الإبلِ. . . فلان يُوْبَلُ على فلان إذا كان يكثرُ

(1) المقاييس 3/ 326.

(2) المقاييس (شتو) 3/ 245.

(3) المقاييس 1/ 39 - 42.

عليه...»⁽¹⁾. ولو أَحْصَيْنَا الْمَشْتَقَّاتِ الَّتِي أَعْفَلْنَا ذِكْرَهَا لِأَزْبَتْ عَلَى عَشْرِينَ كَلِمَةً أُخْرَى مِنْ أَسْمَاءٍ وَأَفْعَالٍ وَصِفَاتٍ .

وتحسُنُ الإِشَارَةَ هُنَا إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ صَاعَتْ فِي اسْتِقَاقِهَا مِنَ الْحَيَوَانِ أَلْفَاظًا عَلَى صَيْخٍ نَادِرَةٍ . قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَادَّةِ (بقر): «باقورة وأبقور مثل أمعوز... . فَمَا الْبَقْرَةُ فَجَمَاعَةُ الْبَقَرِ، وَجَمَعَهَا أَيْضًا الْبَقِيرُ وَالْبَاقِرُ كَقَوْلِكَ: حَمِيرٌ وَضَيِّينٌ»⁽²⁾ «كَأَنَّ لِهَذَا الصَّنْفِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ صِنْفًا مِنَ الْأَوْزَانِ يَخْصُّهَا أَوْ يَشْبَعُ فِيهَا أَكْثَرُ مِمَّا يَشْبَعُ فِي سِوَاهَا . أَوْ كَأَنَّهَا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا لِهَذِهِ الْمَعَانِي أَكْثَرُ مِنْ اسْتِقَاقِهَا لِلصَّيخِ .

ويبدو أَنَّ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةَ الَّتِي تَمِيلُ إِلَى جَعْلِ الْمَحْسُوسِ أَضْلًا لِلْمُجَرَّدِ تَنَاصُرُ الْاسْتِقَاقَ مِنَ الْحَيَوَانِ، لِأَنَّ هَذَا الْاسْتِقَاقَ يَجْعَلُ الْمَصَادِرَ الْمَجْرَدَةَ مَرَحَلَةً مَتَأَخِّرَةً مِنْ مَرَاجِلِ التَّطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ . وَلِهَذَا اعْتَرَضَ الدُّكْتُورُ إِبرَاهِيمُ أَنيسَ عَلَى اسْتِقَاقِ الْخَيْلِ مِنَ الْخَيْلَاءِ . قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَسَمِعْتُ مَنْ يَحْكِي عَنْ بَشَرٍ الْأَسَدِيِّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ . قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ . وَعِنْدَهُ غَلَامٌ أَعْرَابِيٌّ . فَسُئِلَ أَبُو عَمْرٍو: لِمَ سُمِّتَ الْخَيْلُ خَيْلًا؟ فَقَالَ لَا أَدْرِي . فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لِاخْتِيَالِهَا فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: اكْتُبُوا⁽³⁾» وَيَعْلَقُ ابْنُ فَارِسٍ عَلَى الْخَبَرِ فَيَقُولُ: «وَهَذَا صَحِيحٌ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ فِي مَشِيئَتِهِ يَتَلَوَّنُ فِي حَرَكَتِهِ أَلْوَانًا»⁽⁴⁾ .

اعترض الدكتور إبراهيم أنيس على هذا الرأي فقال: «إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ الرِّبْطِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْخَيْلَاءِ فَمِنْ الْوَاجِبِ اعْتِبَارُ كَلِمَةِ الْخَيْلِ هِيَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ دَلَالَتَهَا الْمَحْسُوسَةَ هِيَ الَّتِي وَلَدَتْ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ دَلَالَةً مَجْرَدَةً فِي صُورَةِ الْخَيْلَاءِ .

(1) المقاييس 39/1 - 42 .

(2) المقاييس (بقر) 1/278 .

(3) المقاييس (خيل) 2/235 .

(4) المقاييس 2/235 .

وكذلك الواجبُ اعتبارُ كلمة الرَّحْم هي الأصلُ وأنَّ دلالتها المحسوسة قد تطوّرتُ إلى دلالةٍ مجردة. هي ما نألفه في كلمة الرحمة»⁽¹⁾.

6 - أسماء الأعضاء :

أخضع العربُ طائفةً من أسماء الأعضاء لقواعد الاشتقاق، فاشتقوا أفعالاً من الأذن والرئة والسرة فقالوا: أذنه ورآه وسرّه أي: ضربَ أذنه ورئته وسرّته. قال ابن فارس في مادة (رأس): «رأس: أصلٌ يدلُّ على تجشُّع وارتفاع. فالرأسُ رأسُ الإنسان وغيره، والرأسُ الجماعة الضخمة... والأزأسُ الرجلُ العظيمُ الرأسِ ويُقال: بعيرٌ رؤوسٌ إذا لم يبقَ له طِرْقٌ إلا في رأسه. وشاةٌ رأساءٌ إذا اسودَّ رأسها. والرئيس الذي قد ضربَ رأسه. ويقال: سحابةٌ رائسةٌ، وهي التي تقدّمُ السحابَ ويقال: أنتَ على رئاسِ أمرِك والعامّةُ تقول: على رأسِ أمرِك»⁽²⁾.

وربما بدأ ابنُ فارسِ المادةَ بالفعل ثم ذكر المصدرَ ممّا يدفَعُ إلى الظنِّ أنّه جعلَ الفعلَ أصلَ المصدرِ، فإذا مضى في سردٍ ما يسرُدُ من مشتقات نصّاً صريحاً على أنّ أصلَ هذه الألفاظِ جميعاً عضوٌ من أعضاء الإنسان، قال في مادة (ظهر): «الظاء والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على قُوّة وبروزٍ من ذلك: ظهر الشيءُ يَظْهَرُ ظهوراً فهو ظاهرٌ إذا انكشفَ وبرز. ولذلك سُمِّيَ وقتُ الظهرِ الظَّهيرة. وهو أظهرُ أوقاتِ النهارِ وأضوؤها. والأصلُ فيه كَلَهُ ظَهْرُ الإنسان وهو خلافُ بطنه، وهو يَجْمَعُ البروزَ والقُوّة»⁽³⁾. ويعدُّ أن ردَّ هذه الألفاظِ إلى الظَّهْرِ طَفِقَ يعرض المشتقاتِ والأفعالَ فذكرَ عشرين كلمةً وردّها ردّاً لطيفاً معقولاً إلى الظَّهْرِ. ومن هذه الألفاظِ: «الظهيرُ: المُعِينُ كأنه أسندَ ظهره إلى ظَهْرِك..

(1) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس 8 / 164.

(2) المقاييس 2 / 471.

(3) المقاييس 3 / 471.

والظُّهَارُ: قَوْلُ الرَّجُلِ لِمَرْأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي . . . وَالظُّهْرِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ تَجَعَّلَهُ بَظْهَرِ أَيِ تَنَسَّاهُ كَأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَهُ خَلْفَ ظَهْرِكَ إِعْرَاضًا عَنْهُ وَتَرْكًا لَهُ . . . وَأَفْرَانُ الظُّهْرِ: الَّذِينَ يَجِيئُونَ مِنْ وَرَائِكَ . . . وَحَكِي ابْنُ دُرَيْدٍ: تَظَاهَرَ الْقَوْمُ إِذَا تَدَابَرُوا وَكَأَنَّهُ مِنْ الْأَضْدَادِ. وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَدْبَرَ عَنِ صَاحِبِهِ وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَيْهِ . . .»⁽¹⁾.

وبهذا العَرَضِ الدَّقِيقِ كَشَفَ ابْنُ فَارِسٍ الصَّلَاتِ الْخَفِيَّةَ بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَلْتَقِي فِي مُلْتَقَى وَاحِدٍ وَرَبَطَهَا بِأَسْلَاقٍ دَقِيقَةٍ تَشْدُهَا مَعًا إِلَى الظُّهْرِ.

7 - الْأَلْفَاظُ الْأَعْجَمِيَّةُ:

لَمْ يَقِفِ الْعَرَبُ بِالِاشْتِقَاقِ عِنْدَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ بَلِ طَبَّقُوا طَرِيقَتَهُ الْوَلُودَ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْأَعْجَمِ فَإِذَا هِيَ الْأَلْفَاظُ عَرَبِيَّةٌ الصَّيْغِ. ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ طَائِفَةً مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ يُشِيرُ إِلَى أَصُولِهَا الْأَعْجَمِيَّةِ، وَيَكْتَفِي بِإِنْكَارِ عَرُوبَتِهَا. كَقَوْلِهِ فِي مَادَّةِ (سَخَت): «سَخَتَ لَيْسَ أَصْلًا وَمَا أَحْسَبُ الْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ مِنْ مَحْضِ اللَّغَةِ. يَقُولُونَ لِلشَّيْءِ الصُّلْبِ: سَخَتَ وَسَخْتَيْتَ ثُمَّ يَقُولُونَ: أَمْرٌ مَسْخَاتٌ إِذَا ضَعُفَ وَذَهَبَ. وَهَذَانِ مُخْتَلِفَانِ . . . عَلَى أَنَّهُمْ حَكَّوْا عَنْ أَبِي زَيْدٍ: اسْخَاتَ الْجُرْحُ: ذَهَبَ وَرَمَهُ»⁽²⁾ وَكَقَوْلِهِ فِي (الْقَنْدُ): «قَالُوا: الْقَنْدُ عَرَبِيٌّ. يَقُولُونَ: سَوِيْقٌ مَقْنُودٌ وَمُقَنَّدٌ»⁽³⁾ فَقَدْ بَدَأَ الْمَادَّةَ بِالْقَوْلِ إِنَّ الْكَلِمَةَ عَرَبِيَّةٌ ثُمَّ اشْتَقَّ مِنْهَا. وَالْقَنْدُ كَمَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ عَصِيرٌ قَصَبُ السَّكَّرِ.

وَيَبْدُو أَنَّ وَرَعَ ابْنَ فَارِسٍ الشَّدِيدَ كَانَ يَدْفَعُهُ إِلَى نَفْيِ الْعُجْمَةِ عَنِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَشْكُ فِي عَرُوبَتِهَا وَلِهَذَا نَرَاهُ يُرَاوِعُ فِي الْإِقْرَارِ بِعُجْمَةِ الْأَلْفَاظِ يَنْصُرُ غَيْرَهُ عَلَى

(1) المقاييس 3/ 471.

(2) المقاييس 3/ 147.

(3) المقاييس (قند) 5/ 31.

أصلها الأعجمي. فقد قال الجواليقي نقلاً عن أبي عمرو: «سخيت: أي شديدٌ صُلْبٌ أصله سَخَتْ بالفارسية، وهو الشديد فلما عُرِبَ قيل: سَخيت فاشتقوا منه اسماً على فَعْلِيلِ فصار سَخْتيت من سَخَتْ كزَحْلِيلِ من زَحَل»⁽¹⁾. وقال الجواليقي: «القندُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ وقد جاء في الشعر الفصيح وقد استعملته العَرَبُ، فقالوا: سَوَيْقٌ مَقْنُودٌ ومُقَنَّدٌ»⁽²⁾ ولا يَخْفَى ما في كلام ابن فارس من مُراوغةٍ ولَيْسَ وما في كلام الجواليقي من دَقَّةٍ ووضوحٍ وعودة باللفظين إلى أصلَيْهما الأعجميين.

وقد يكون ابنُ جنِي وشيخُه أبو عليِّ الفارسيُّ أبعدَ مرمىٍّ من الجواليقيِّ صاحبِ المعرَّب. فهما لم يكتفيا بإقرارِ الاقتباسِ من كلامِ الأعاجم، ولا بالاشتقاقِ من هذا الكلامِ المُقتَبَسِ بل أشاروا إلى النَّفْعِ الذي يعودُ منه على لُغَةِ العَرَبِ، وشَرَحَا ما تُدْخِلُهُ العَرَبُ على الدخيلِ من تَبْدِيلِ، لكي يبدوَ كالعربيِّ الأصيلِ. قال ابن جنِي: «هذا موضعٌ شريفٌ وأكثرُ الناسِ يضعفُ عن احتمالهِ لغموضهِ ولُطْفِهِ، والمنفعةُ به عامَّةٌ والتساندُ إليه مُقَوِّ مُجِدِّ. وقد نصَّ عليه أبو عثمانَ فقال: ما قيسَ من كلامِ العَرَبِ فهو من كلامِ العَرَبِ»⁽³⁾ ونقل ابن جنِي عن شيخه أبي عليِّ قولَه: «ولكن العَرَبُ إذا اشتقتْ من الأعجميِّ خَلَطَتْ فيه»⁽⁴⁾. والمقصودُ بالتخليطِ التغيُّرُ الذي تُحدِثُهُ العَرَبُ في أحرفِ الكلمةِ ووزنِها حتى تأخذ الطابعَ العربيَّ وتغدو طيِّعَةً مرنةً تنقادُ للأقيسةَ العربيةَ فتصطبغُ بصبغتها، وتوزنُ بأوزانِها، كتحوُّلِ كَلِمَةِ سَخَتْ إلى سَخْتيتِ على وَزْنِ فَعْلِيلِ.

(1) المعرب للجواليقي ص 228.

(2) المعرب 309.

(3) الخصائص 1/ 357.

(4) الخصائص 1/ 359.

و - ما لا يُشتقُّ منه :

إنَّ التَّحْرِجَ الشَّدِيدَ لَازِمَ ابْنِ فَارِسٍ فِي أَكْثَرِ مَوْلاَفَاتِهِ ففرض عليه الأناة في التفكير أولاً، وفي إطلاق الأحكام ثانياً. فلم يتعسف في الاشتقاق، ولم يفرضه على الألفاظ كلها، وحاول أن يقصي عنه كلَّ عصيٍّ ويطرد من أعنته كلَّ جموح. ويستطيع القارئ أن يجد في معجم المقاييس أنواعاً من الألفاظ التي أفصاها ابن فارس عن الاشتقاق. فما أهمُّ هذه الأنواع العَصِيَّة على الاشتقاق؟

1 - الألفاظ الأعجمية :

لم يُطبق ابن فارس ناموس الاشتقاق إلاَّ على كلماتٍ محدودة من لغات الأعاجم ولم يسترسل في هذا التطبيق، لأنَّ الألفاظ الأعجمية بصيغها المستغرَبة الناشئة أصلب الألفاظ معدناً وأعسرّها انقياداً. فمتى ثبتت عجمتها ذكر ابن فارس هذه العجمة ونزع منها صفة الاشتقاق. قال في مادة (خوخ): «الخاء والواو والخاء: ليس بشيء وما أراه عربياً»⁽¹⁾.

2 - الألفاظ اليتامية :

ونعني باليتامية من الألفاظ كلُّ لفظٍ يتيمٍ عقيمٍ لم يُسمع من مادته سواء. فإن تفرده يدلُّ على تجمده. قال في مادة (رخد): «الراء والخاء والذال كلمة واحدة ليس لها قياسٌ ويقال: الرخودُ: اللينُ العظيم»⁽²⁾. ولو أنَّ ابن فارسٍ لطفَ الكلمة - وهو على ذلك قادرٌ - لارتدت معه إلى مادة (رخو) الدالة على اللين، وكيف يفعل ذلك، والذال ليست من أحرف الزيادة؟

(1) المقاييس 2/ 227.

(2) المقاييس 2/ 502.

3 - المَشْكُوكُ فِي صِحَّتِهِ :

عَهْدُنَا بَابِنِ فَارِسٍ أَنَّهُ لَا يَبْنِي عِلْمَهُ عَلَى الظَّنِّ . فَمَتَى اطْمَأَنَّ قَاسَ ، وَمَتَى ارْتَابَ أَمْسَكَ . قَالَ فِي مَادَّةِ (دَثَن) : «لَعَلَّهُ أَنَّ يَكُونُ صَحِيحًا فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَاسٌ فَلَا . يَقُولُونَ : دَثَنُ الطَّائِرُ : أَسْرَعُ فِي طَيْرَانِهِ وَدَثَنُ : اتَّخَذَ عُسَّةً . وَالْكَلِمَتَانِ مَتَشَابِهَتَانِ ، وَالْأَمْرُ فِيهِمَا ضَعِيفٌ»⁽¹⁾ .

وَكَانَ ابْنُ فَارِسٍ يُعَلِّلُ التَّبَاسَ الْقِيَاسِ بِضِيَاعِ الْأَصْلِ ، وَانْقِطَاعِ الْكَلِمَةِ عَنْ جُذُورِهَا ، كَقَوْلِهِ فِي مَادَّةِ (هَيْدَ) : «وَأَمَّا الَّذِي يُشْكَلُ قِيَاسُهُ ، وَهُوَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي دَرَسَ عِلْمُهُ فَقَوْلُهُمْ : هَيْدَ مَالِكٍ وَأَكْثَرُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ : مَا أَمْرُكَ مَا شَأْنُكَ . وَأَنْشَدُوا :»⁽²⁾

يَا هَيْدَ مَالِكَ مِنْ شَوْقٍ وَإِيرَاقٍ وَمَرَّ طَيْفٍ عَلَى الْأَهْوَالِ طَرَّاقٍ»⁽³⁾

4 - أَسْمَاءُ النِّبَاتِ وَالْأَمْكِنَةِ :

تَرَدَّدَ ابْنُ فَارِسٍ فِي حُكْمِهِ عَلَى الْاِشْتِقَاقِ مِنَ النِّبَاتَاتِ وَالْأَمْكِنَةِ فَقَدْ نَفَى عَنْهَا صِفَةَ الْاِشْتِقَاقِ ، إِذْ قَالَ : «لَا نَعُدُّ النِّبَاتَ وَلَا الْأَمَاكِنَ فِيمَا يَنْقَاسُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ»⁽⁴⁾ وَأَكَّدَ النَّفْيَ بِقَوْلِهِ : فَأَمَّا الْعَرَعَرُ فَشَجَرٌ وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ ذَلِكَ غَيْرٌ مَحْمُولٍ عَلَى الْقِيَاسِ وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَمَاكِنِ نَحْوُ : عُرَاعِرٍ وَمَعْرِينٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ»⁽⁵⁾ ثُمَّ رَدَّ

(1) المقاييس 2/329 .

(2) البيت لتأبط شراً، ورد في ديوانه، رُفْمُ القصيدَة 21 ص125 وهو البيت الأوّل من أبيات المفضليّات ص27 وروايته في الكتابين «يا عيد» وجاء في حاشية الديوان ص126 «وقال المرزوقي: «ومعنى البيت على الرواية المشهورة: يا أيها المعتاد: أي شيء لك، أي يتبعك، ويجتمع لي بك من شوقٍ يزعج، وسهرٍ يقلق، وخيالٍ يأتي على ما يعرض له من النوائب والآفات ويطلق» .

(3) المقاييس 6/24 .

(4) المقاييس 4/32 - 38 .

(5) المقاييس 4/32 - 38 .

إليها صفة الاشتقاق على سبيل الاحتمال، فقال في مادة (عقل): «فأما الأسماء التي جاءت من هذا البناء - ولعلها أن تكون مُنْقَاسَةً - فعاقِلٌ: جَبَلٌ بعينه»⁽¹⁾ وكرَّرَ هذا الاحتمال وقواه في مادة (عقر) فقال: «وقد بَقِيَتْ أَسْمَاءُ مواضِعَ لعلها تكون مشتقةً من بَعْضِ ما ذكرناه»⁽²⁾. والأمكنة هي: عقراء والعقرى وعقرى.

وأهمُّ من ذلك أن تكون أسماء الأماكن أصلاً يشتقُّ منه. وهذا الأمر نصَّ ابنُ فارسٍ على إنكاره، فقال (عمن): «عمن ليس بأصل، وفيه عُمان بلدٌ. ويقولون: أَعْمَنَ إذا أتى عُمان قال»⁽³⁾:

فإن تُتْهِمُوا أَنْجِدْ خِلَافًا عَلَيْكُمْ وَإِنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبِي الشَّرِّ أَعْرِقْ⁽⁴⁾

صحيحٌ أن ابن فارسٍ نَزَعَ من أسماء الأماكن صفة الاشتقاق. وأصحُّ من هذا الصحيح أن الشاعر - وكلامه فوق كلام ابن فارس - اشتقَّ من أربعة أماكن في بيتٍ واحد وجعلها أصولاً تُشتقُّ منها الأفعال، فالإتهام الاتجاه إلى تهامة، والإيجاد إلى نجد، والإعمان إلى عُمان. والإعراق إلى العراق. ولما كان النصُّ فَوْقَ القياسِ فكلامُ الممزَّق العبدِيّ أصحُّ من مقييس ابن فارسٍ وتحريم الحلالِ في هذا المجالِ تَرْمَتْ لا تَرْضَى عنه اللغة.

(1) المقييس 74/4.

(2) المقييس 95/4.

(3) البيت للممزَّق العبدِيّ ورد في الأضمعيات القصيدة 58 البيت 18 ص 190.

فإن يُتْهِمُوا أَنْجِدْ خِلَافًا عَلَيْهِمْ وإن يعمنوا مستحقبى الحربِ أَعْرِقْ وجاء في التعليق عليه: «يُتْهِمُ وبنجد ويعمن ويعرق: يأتي تهامةً ونجداً وعمان والعراق. مستحقبى الحرب: حاملي عبثها. وورد في اللسان (تهم/عمن) «مستحقبى الحرب» واسم الممزَّق: شأسُ بن نهار.

(4) المقييس 133/4.

5 - أسماء الأعلام :

أنكر ابن فارس على أسماء الأعلام أن تكون ذات صلة بالاشتقاق، أو أفر من ذهب هذا المذهب على إنكاره فقال: وذكروا أن أبا الدقيش سئل عن معنى كُنَيْتِه فقال: لا أدري هي أسماء نَسَمَعُها فتسمي بها. وما أقرب هذا الكلام من الصديق⁽¹⁾. لكن ابن دريد أنكر الإنكار، واتهم الخبر بالوضع فقال: «وهذا غلط على الخليل، وادعاء على أبي الدقيش. وكيف يعبى على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نصر الله وجهه - مثل هذا؟ وقد سمع العرب سمّت: دَقِشًا ودَقِشًا ودَقِشًا فجاؤوا به مكبرًا ومحقرًا ومعدولًا من بنات الثلاثة إلى بنات الأربعة بالنون الزائدة»⁽²⁾.

ولا يعود الخلاف بين ابن فارس وابن دريد إلى جهل أحدهما وعلم الآخر. فقد ذكر ابن فارس عن السجستاني اشتقاق الكلمة، فقال: «وذكر السجستاني أن الدقشة دويبة رقطاء، وأن الدقش النقش وكل ذلك تعلل وليس بشيء»⁽³⁾، بل يعود إلى اختلاف الرجلين في المنهاج، فابن دريد بنى كتابه (الاشتقاق) على تفسير أسماء الأعلام والقبائل. فهمه الأول الاشتقاق ولو تكلف وتعمّف، وابن فارس بنى (مقاييسه) على دراسة الكلام العربي كله، فهو معني باللفظة الولود التّوَج، زاهد بالمقلات التّزور.

ويبدو أن بعض الباحثين المحدثين نزح من الأعلام صفة الاشتقاق، فكان موقفه منها أشبه بموقف ابن فارس. قال الدكتور تمام حسان: «ومن قال إن رمضان مشتق من الرّمضاء. وأن فصاعة مشتق من انفضع الرجل عن أهله أي: بعد عنهم. فهو يعلل التسمية، ولا يعقد صلة اشتقاقية صرفية. فإذا علمنا أن

(1) المقاييس 2/ 289.

(2) الاشتقاق لابن دريد ص 4.

(3) المقاييس 2/ 289. والمقلات التزور: القليلة الأولاد.

الأسماء لا تُعَلَّلُ وَصَحَّ لَنَا أَنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِهَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ أَضَاعُوا أَوْقَاتَهُمْ، وَلَمْ يَأْتُوا بِشَيْءٍ ذِي خَطَرٍ»⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر ابن فارس فإنَّ إنكاره الاشتقاق من الأعلام لا يغيِّر من الحقِّ شيئاً، فالعرب الذين يُحتجُّ بكلامهم صاغوا ألفاظاً من أسماء الأعلام. جاء في لسان العرب (نزر): «ونزار: أبو قبيلة، وهو نزار بن معد بن عدنان. والتنزُّر: الانتساب إلى نزار بن معد. ويقال: تنزَّر الرجل إذا تشبَّه بالنزاريَّة، أو أدخل نفسه فيهم».

6 - ألفاظ الإتياع:

أخرج الشيخُ ألفاظَ الإتياعِ من مِيدانِ الاشتقاقِ لاعتقاده جمودها وارتجالها، لأنَّها تُذَكَّرُ لتقويةِ المعنى، فإذا ذكر كلمةً من نحو كلمة (بيص) قال: «بيص ليس بأصل، لأنَّ بيصَ إتياعٌ لحيص. يقال: وقع القوم في حيص بيص أي: اختلاط»⁽²⁾. ولعلَّ اعتقاده قاده إلى إغفال كثيرٍ من ألفاظِ الإتياعِ في مُعْجَمِهِ (مقاييس اللغة)، وإلى جَمْعِها في رسالةٍ خاصَّةٍ عرفناها في مَوْضِعِها من آثارِ الشيخ. غيرَ أنَّه - ولكلِّ قاعدةٍ شذوذ - أشار إلى وجهٍ من الاشتقاق في بعضها. كقوله في مادَّة (نطش): «نطش: أصلٌ يدلُّ على حركةٍ وقوة. يقولون: النَّطْشُ شدةُ الجبلة، وما به نطيشٌ أي: قوَّة. قال ابن دريد: قولهم: عَطْشَانُ نَطْشَانُ، من قولهم: ما به نطيشٌ أي حَرَكَةٌ»⁽³⁾ ولا يبرأ كلامُ ابنِ دُرَيْدٍ من تناقضٍ فإذا كان النطيش الحركةَ فما صلة العَطْشَانِ بها، وكيف يكون شديدَ الجبلةِ من نالَ منه العطش؟

(1) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان 216 - 217.

(2) المقاييس 1/ 326.

(3) المقاييس 5/ 443.

7 - الأسماء المبهمة :

أَغْفَلَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَقَائِسِهِ الْحَدِيثَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ مِثْلَ :
 أَيْنَ، وَكَمْ، وَذَكَرَ طَائِفَةً مِنْهَا ذَكَرًا سَرِيعًا فِي غَيْرِ تَلْبُّثٍ وَتَحْلِيلٍ، لَكِنَّ ذَكَرَهُ
 السَّرِيعَ يُوْحِي بِاسْتِبْعَادِهَا مِنْ أَسْرَةِ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَقَّةِ أَوْ الَّتِي يُشْتَقُّ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ فِي
 كَيْفَ : «فَأَمَّا كَيْفَ فَكَلِمَةٌ مَوْضُوعَةٌ يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ حَالِ الْإِنْسَانِ، فَيُقَالُ : كَيْفَ
 هُوَ؟ فَيُقَالُ : صَالِحٌ»⁽¹⁾. وَاسْتَدْرَكَ فِي الصَّاحِبِيِّ مَا فَاتَهُ فِي الْمَقَائِسِ، فَعَرَضَ
 هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَدْوَاتِ عَرْضًا مَفْصَلًا يَشْغَلُ ثُلُثَ
 الْكِتَابِ. لَكِنْ عُنَايَتُهُ بِالْمَعْنَى كَانَتْ فَوْقَ حِرْصِهِ عَلَى الْإِشْتِقَاقِ، إِذْ كَانَ يَعْرِضُ
 مَعْنَى الْأَدْوَاتِ الْمُبْهَمَةَ إِذَا وَجَدَ مَنْفَذًا إِلَى الْإِشْتِقَاقِ نَفَذًا مِنْهُ، ثُمَّ كَرَّرَ رَاجِعًا إِلَى
 تَفْسِيرِ الْمَعْنَى. قَالَ فِي (شَتَّانَ) : «أَصْلُهَا مِنْ شَتَّ، وَهُوَ مِنَ التَّشْتُّ، وَهُوَ
 التَّفَرُّقُ وَالتَّبَاعُدُ، تَقُولُ : شَتَّانَ مَا هُمَا أَيُّ : بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا»⁽²⁾.

ز - نقد طريقته في الاشتقاق :

مَنْ يَقْفُ آثَارَ فَارِسٍ فِي الْإِشْتِقَاقِ يُدْرِكُ أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ يَسْلُكُ الْمَحَاجَّةَ
 الْبِيضَاءَ، وَيَتَجَنَّبُ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ، فَهُوَ - عَلَى إِيمَانِهِ الشَّدِيدِ بِالْإِشْتِقَاقِ - لَا
 يَتَعْصَبُ لَهُ، وَلَا يَتَعَسَّفُ فِي تَطْبِيقِهِ، بَلْ يَحَارِبُ التَّكْلُفَ فِيهِ، فَيَقُولُ : «وَقَدْ
 شَرَطْنَا فِي كِتَابِنَا هَذَا الْإِنْقِيسَ إِلَّا الْكَلَامَ الصَّحِيحَ»⁽³⁾ وَيَقُولُ : وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ
 يُتَطَلَّبَ فِي الْقِيَاسِ وَجْهٌ، غَيْرَ أَنَا نَكَرُهُ الْقِيَاسَ الْمَتَمَحَّلَ الْمُسْتَكْرَهَ»⁽⁴⁾ وَيَفْضَلُ
 إِنْكَارَ الْقِيَاسِ عَلَى تَكْلُفِهِ، فَيَقُولُ : «بَخْ : الْبَاءُ وَالنَّخَاءُ : وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ كَلَامٌ لَيْسَ

(1) المقائيس 150/5.

(2) الصاحبي 232.

(3) المقائيس 61/1.

(4) المقائيس 275/3.

أصلاً يُقاس عليه»⁽¹⁾. ثم ينفذ من الاشتقاق إلى القلب لينجو من التعسف فيقول: «فأما قولهم: بخبخوا عنكم من الظهيرة: أي أبردوا فهو ليس أصلاً، لأنه مقلوب خب»⁽²⁾. فإذا أعياه القلب لجأ إلى الإبدال كقوله في مادة (ثدم): «كلمة ليست أصلاً. زعموا أن الثدم هو القدم. وهذا إن صح فهو من باب الإبدال»⁽³⁾.

ولم يكن الشيخ يجد بأساً في القول باستحالة الاشتقاق، ويصف معاني المادة الواحدة بالتباين، أو يجعل كل معنى أصلاً، كقوله في مادة (أجل): «اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة القياس. فكل واحدة أصل في نفسها»⁽⁴⁾. غير أن جماع بعض الألفاظ لم يثنه عن غايته في تشقيق الألفاظ الطيعة فيصف الألفاظ العصبية بالتباعد والانفراد والتباين وعدم الانقياس، ويعاقبها لتقصيرها عن أخواتها فيضعها في أواخر المواد.

إن إيمان الشيخ بموهبته في تشقيق الكلام لم يدفعه إلى المبالغة، وظلت الدقة في التطبيق أهم من الاطراد مع التلفيق في تمرسه باللغة، وبقي التحليل المعقول فوق القاعدة العامة. غير أنه على تحرجه الشديد - لم يسلم من سهام التفتاد المسددة إليه، أو من المآخذ التي أخذت عليه وعلى غيره، فأصابه منها ظفر جارح.

ذهب ابن خلدون إلى أن بعض العلماء لم يفرق بين لغة مضر ولغة حمير،

(1) المقاييس 1/ 175.

(2) المقاييس 1/ 175.

(3) المقاييس 1/ 373.

(4) المقاييس 1/ 64.

فاشتقَّ بعض الكلمات الحميريَّة من أصولٍ مُضريَّة، فقال: يزعم بعضهم في اشتقاق القَيْل في اللسان الحميريِّ أنَّه من القول. وكثير من أشباه هذا، وليس بصحيح. ولغة حَمِير لغةٌ أخرى مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها⁽¹⁾. وإذا لم يكن ابنُ فارسٍ المقصودَ بنقد ابن خلدون فإنه واحدٌ من الذين يمسُّهم هذا النقد، لأنه من الذاهبين هذا المذهب في الاشتقاق. قال في المُجَمَل: «القول: مصدرٌ قُلْتُ قَوْلًا، وأقوالٌ حَمِيرٌ ملوكُها»⁽²⁾ وقال كذلك: القَيْلُ الملكُ من ملوك حَمِير، وجمعه أقيال. ومن جمعه على الأقوال فالواحد قَيْلٌ بتشديد الياء»⁽³⁾.

وأخذ محقِّقُ المقاييس على الشيخِ هَنَوَاتٍ أخرى في الاشتقاق، منها اشتقاق الهَزْبِرِ من برز. قال ابن فارس: «الهَزْبِرُ: الأسد، زِيدَتْ فيه الهاءُ من بَرَزَ أي أنه مبارز»⁽⁴⁾، وعلَّق عبد السلام محمد هارون على ذلك فقال: وهو سَهْوٌ، إذ حَقُّه أَنْ يَكُونَ من زَبَرَ⁽⁵⁾. وقولُ المحقِّقِ أشبهُ بالحقِّ لأمرين: أوَّلُهُما أَنَّ اللَّفْظَةَ هَزْبِرٌ لا هَبْرَزٌ ففيمَ القلب؟ والثاني أَنَّ (الزَّبَرَ) كما يقول ابن فارس «يدلُّ على إحكام الشيء وتوثيقه»⁽⁶⁾. والإحكام والتوثيق من صفاتِ الهزبر.

ورماه الدكتور إبراهيم أنيس بالعلوِّ في الاشتقاق، فقال: «غيرَ أنَّ ابن فارس قد بلغ الذرورة في معجمه، فعالي وأسرف في استنباطه»⁽⁷⁾.

(1) مقدِّمة ابن خلدون 557.

(2) المجمل (قول) 738.

(3) المجمل 739.

(4) المقاييس 72/6.

(5) حاشية المقاييس 72/6.

(6) المقاييس 44/3.

(7) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس 67.

ح - أنواع الاشتقاق :

نبأخ إذا زعمنا أن أحمد بن فارس درس أنواع الاشتقاق دراسة مفصلة، وبنخسه حقّه إذا زعمنا أنه لم يؤت حظاً عظيماً من الفهم الدقيق لطرائق العرب في تشقيق الكلام. ويخيل إلينا أن الشيخ لم يدرس الجانب النظري من الموضوع ليميز أنواع الاشتقاق بعضها من بعض، وليشفح كل نوع بطائفة من الأمثلة الموضحة على النحو الذي نلقاه في الكتب الحديثة. وإنما درس المعجم العربي كلة مادة إثر مادة، وحلل كل مادة لفظة بعد لفظة، واكتشف في أثناء هذا التحليل ما بين الألفاظ المتشابهة في النطق من تشابه في المعنى، ثم انكشفت له قواعد العرب في الاشتقاق، غير أنه لم يقعد قواعد الاشتقاق، بل كان يجتزئ منها بإشارات بوارق، ثم يمضي في طريقه آخذاً بيد القارئ بين ألفاظ الألفاظ المشتجرة، وشعابها المتداخلة، ليعلمه كيف يشقق ويدقق، وكيف يحلل ويعلل.

لم نجد فيما ألف ابن فارس توضيحاً لأنواع الاشتقاق الأربعة: الصغير، والكبير، والأكبر والكبار (النحت)، ووجدنا إشارات خاطفة لبعض هذه الأنواع في ثنايا المواد المدروسة في المقاييس، وتحليلات مفصلة مطولة لمواد قليلة منها.

1 - الاشتقاق الصغير :

يُعنى الاشتقاق الصغير بدراسة المشتقات العشرة كاسم الفاعل، واسم المفعول، ولما كانت دراستها إلى تعليم الناشئة أقرب، فقد كان ابن فارس يجتزئ من هذا النوع بالإشارة إلى الشاذ أو الخارج عن المألوف، أو الذي تخالف دلالتة المعهود من صيغته. فقد عقد في الصحابي باباً لخروج اسم الفاعل إلى معنى اسم المفعول، جاء فيه: تقول: سرّ كاتم أي: مكتوم وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽¹⁾، أي: لا

(1) سورة هود، الآية: 43.

مَعْصُومٌ و﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾⁽¹⁾ و﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾⁽²⁾ أي: مرضي بها و﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾⁽³⁾ أي: مأموناً فيه»⁽⁴⁾.

وكان ابن فارس لثقتَه بوضوح أفكاره في هذا الميدان يفضل الشرح أحياناً، فيعقد الباب ويسوق الشواهد، ويدعُ تفسيرها للقارئ.

ومن هذه الأبواب (باب أفعل في الأوصاف لا يرادُ به التفضيل) ومما جاء في هذا الباب: «ويقول شاعرهم:»⁽⁵⁾:

هي الهمُّ لو أنَّ النَّوى أَصْقَبَتْ بها ولكنَّ كَرًّا في رُكُوبَةٍ أَعَسَّرُ
وقال الفرزدقُ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ⁽⁶⁾
وقال أبو ذؤيبُ⁽⁷⁾

(1) ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ * يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ سورة الطارق، الآيات: 5 - 7.

(2) ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ قُطُوفُهَا دَائِمَةٌ﴾ سورة الحاقة، الآيات 21 - 22.

(3) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ سورة العنكبوت 67.

(4) الصاحبي 366.

(5) هو بشر بن أبي خازم الأسدي. ورد البيت في ديوانه ص 81 وهو البيت الرابع من القصيدة 16 وروايته ثم: هي العيش لو أنَّ النوى أسعفت بها ولكنَّ كَرًّا في رُكُوبَةٍ أَعَسَّرُ وقال محقق الديوان في شرحه: «وركوبه عقبه شاقة شديدة المرتقى. يضربها بها المثل في شدة العسر. يقول: طلب هذه المرأة شاق عسير. . وكرُّ في رُكُوبَةٍ أَعَسَّرُ: مثل من أمثال العرب. . وأعصر: أي أعسر وأمنع، من العصر، وهو المنع».

(6) ديوان الفرزدق (طبعة دار صادر) ص 155 وجاء في اللسان (عز) تعليقاً على البيت: «أي: عزيزة طويلة. وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾. وإنما وجه ابن سيده هذا على غير المفاضلة، لأن اللام ومن متعاقبتان.

(7) لم يقطع السكري بنسبة البيت إلى أبي ذؤيب. إذ قال في شرح أشعار الهذليين 1/205 «وقال أبو ذؤيب أيضاً، ولم يعرفها أبو سعيد الأصبغي. قال خالد: هي لرجل من خزاعة. قال زبير: هي لابن أبي ذُبَاكِل:

يا بيتَ دَهْمَاءِ التي أَنجَنَبُ ذهب الشبابُ، وحُبُّها لا يَذْهَبُ
مالي أَجِنُّ إِذَا جِمَالِكِ فُرَبْتُ وأصدَّ عنكِ وأنتِ منِّي أَقْرَبُ

مالي أَحْنُ إِذَا جَمَالِكَ قُرْبَتْ وَأَصْدُ عَنكَ وَأَنْتِ مِنِّي أَقْرَبُ»⁽¹⁾ ولا يَخْفَى أَنَّ مَقْصِدَ ابْنِ فَارِسٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ الَّذِي افْتَصَرَ فِيهِ عَلَى سَوَاقِ الشُّوَاهِدِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ صِغَةَ (أَفْعَل) الَّتِي تَأْتِي غَالِبًا لِلتَّفْضِيلِ، قَدْ تَرَكُ مَا وُضِعَتْ لَهُ، وَتَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الصِّفَاتُ الْمَشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. فَأَعَسَّرَ فِي بَيْتِ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ بِمَعْنَى: عَسِيرٌ، وَأَعَزُّ وَأَطْوَلُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ بِمَعْنَى: عَزِيزٌ وَطَوِيلٌ، وَأَقْرَبُ فِي بَيْتِ أَبِي ذُوَيْبٍ بِمَعْنَى: قَرِيبٌ.

ومعجمُ ابنِ فارسِ الفذِّ (مقاييس اللغة) - كغيره من المُعْجَمَاتِ - مَبْنِيٌّ عَلَى أَسَاسِ الْاِشْتِقَاقِ الصَّغِيرِ، أَي: عَلَى أَسَاسِ اتِّفَاقِ الْمَشْتَقِّ وَالْمَشْتَقِّ مِنْهُ فِي الْأَحْرَفِ الْأَصْلِيَّةِ وَفِي تَرْتِيبِهِ، فَكُلُّ مَادَّةٍ مِنْ مَوَادِّهِ أَسْرَةٌ تَتَوَالَدُ، وَإِذَا قَارَنْتِ الْأَبْنََاءَ بِالْآبَاءِ رَأَيْتَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ اتِّفَاقًا فِي الْقَسَمَاتِ وَالْمَلَامِحِ يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ.

2 - الاشتقاق الكبير :

ومعناه - عند المشتغلين به - أن تتناسب الكلمتان في المعنى لانتفاقيهما في الحروف الأصول مع اختلافهما في ترتيب هذه الحروف مثل: عَزَمَ وَزَمَعَ، وَحَمَدَ وَمَدَحَ.

وقد رأى بعضُ الباحثين⁽²⁾ المُحَدِّثِينَ أَنَّ مُبْدِعَ هَذِهِ النُّظْرِيَّةِ وَوَضَعَ اصْطِلَاحَهَا الْفِيلَسُوفُ اللَّغَوِيُّ ابْنُ جَنِيٍّ. غَيْرَ أَنَّ ابْنَ جَنِيٍّ نَفْسَهُ يَعْزُو فِكْرَةَ الْاِشْتِقَاقِ الْكَبِيرِ إِلَى شَيْخِهِ أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ فَيَقُولُ: «هَذَا مَوْضِعٌ لَمْ يُسَمِّهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ يَسْتَعِينُ بِهِ، وَيَخْلُدُ إِلَيْهِ، مَعَ إِعْوَازِ الْاِشْتِقَاقِ الْأَصْغَرِ. لَكِنَّهُ مَعَ هَذَا لَمْ يُسَمِّهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْتَادُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَيَسْتَرْوِحُ إِلَيْهِ، وَيَتَعَلَّلُ بِهِ، وَإِنَّمَا هَذَا التَّلْقِيْبُ لَنَا نَحْنُ»⁽³⁾. ثُمَّ يَشْرَحُ هَذَا التَّمَطَّ

(1) الصاحبى 434.

(2) عن كتاب (في أصول النحو) للأستاذ - سعيد الأفغاني : 136.

(3) الخصائص 2/133.

من الاشتقاق، فيقول: «فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل له»⁽¹⁾. ويشفع ابن جني كلامه بأمثلة كثيرة، فيقول: «فمن ذلك قلب (ج ب ر) فهي - أين وقعت - للقوة والشدة منها: (جبرت العظم والفقر) إذا قويتها وشددت منهما، و(الجبر): الملك لقوته وتقويته لغيره. ومنها رجل (مجرّب) إذا جرسه الأمور ونجدته، فقويت منته، واشتدت شكيمته. ومنها (الجراب) لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذي. ومنها (الأبجر) و(البجرة) وهو القوي السرة»⁽²⁾.

ونحن - على إعجابنا بابن جني - لا نغبط حق من سببه، فالخليل بن أحمد أسهم في الكشف عن هذا النوع من الاشتقاق حينما بنى معجم العين على فكرة التقاليب، فقد كان يعرض الألفاظ المشتركة في ثلاثة أحرف أصول في موضع واحد مستهلاً كل مجموعة من التقاليب الستة باللفظة التي يكون حرفها الأول أقرب إلى مخرج العين. فإذا وجد أن تقليباً منها غير مستعمل نبه عليه. وعمله هذا وضع الألفاظ المتفقة الأصول المختلفة الترتيب تحت بصير السامع، وهيأ ذهنه للمقارنة بين معانيها المتقاربة.

ولا نستبعد أن يكون ابن فارس قد راودته فكرة ابن جني، ثم صرفته عنها الغاية التي سعى إلى تحقيقها في المقاييس، أو عدم أطراد هذا الضرب من الاشتقاق في مواد اللغة كلها. فإن من الأصول التي يتبعها ابن فارس في مقياسه مجانية التكلف في تشقيق الكلام وربط بعضه ببعض، فإذا وجد تشابهاً في المعنى بين تقاليب الألفاظ أشار إليه، ولم يسمه اشتقاقاً كبيراً، واكتفى بالقول: إن كذا

(1) الخصائص 2/ 134.

(2) الخصائص 2/ 135.

مقلوبٌ كذا. وأمثله في هذا الباب كثيرةٌ تملأُ صَفَحَاتِ المقاييس .

جاء في مادة (خزن): «فأما خَزِنَ اللَّحْمُ: تَغَيَّرَ رَائِحَتُهُ فليس من هذا، إِنَّمَا هذا من المقلوب، والأصلُ: خَزَنَ. وقد ذُكِرَ في موضِعِهِ⁽¹⁾ «قد يذهبُ بنا الظن إلى أَنَّ خَزِنَ أصلُ خَزِنَ فَإِذَا عُدْنَا إلى المادَّة الأخرى قرأنا: «خَزِنَ كلمةٌ واحدة من باب المقلوب، لَيْسَتْ أصلاً. يقال: خَزِنَ اللحم إذا تَغَيَّرَ رَائِحَتُهُ، وخَزِنَ، وقد مضى»⁽²⁾ فنحار في اللفظتين أَيُّهُمَا الأَصْلُ؟ وأيُّهُمَا الفرع؟

وقد تَبَّهَ جُرْجِي زِيدَان لِمِثْلِ حَيَّرَتْنَا، فَقَالَ: «ولا يخفى أَنَّ كثيراً من الألفاظ المقلوبة تُحَسَّرُ معناها الأَصْلِيَّ بالاستعمال، فلا يعودُ يمكننا الجَزْمُ بأنَّها مقلوبة. أما سببُ القَلْبِ فهو في الغالب المَيْلُ لتخفيفِ اللفظ، أو للتفنُّن فيه، ويحدثُ في الغالبِ اعتباطاً»⁽³⁾ ولو نظرنا في خَزِنَ وخَزِنَ لم نجد ما يَرِجُّحُ أصالةَ أحدهما، وفرعيَّةَ الآخر، أفلم يضع النُّحاةُ أو علماء اللغة ضابطاً يميِّزُ الأَصْلَ من الفرع؟

حاول النُّحاةُ أن يضعوا مِغياراً لتمييزِ الأَصْلِ من المقلوبِ، لكنَّ مِغيارَهُم هذا لم يلتزمهُ علماء اللغة. قالوا: إن كلَّ فعلٍ له مُصَدَّرٌ فهو أَصْلٌ، وإنَّ كلَّ فعلٍ ليس له مُصَدَّرٌ فهو مقلوب: «قال السخاويُّ في شرح المِفْصَلِ: إذا قَلَبُوا لم يَجْعَلُوا للفرعِ مُصَدَّرًا لئلا يَلْتَبَسَ بالأصلِ، بل يقتصر على مُصَدَّرِ الأَصْلِ، لئلا يكون شاهداً للأصالة نحو: يَيْسَ يَأْسًا، وأيسَ مقلوبٌ منه، ولا مُصَدَّرَ له. فإذا وَجَدَ المَصْدَرانِ حَكَمَ النُّحاةُ بأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين أَصْلٌ، وليس بمقلوبٍ من الآخر، نحو: جذب وجذب. وأهل اللغة يقولون: إنَّ ذلك كُلُّهُ مقلوب»⁽⁴⁾.

(1) مقاييس اللغة 2/ 178.

(2) المقاييس (خزن) 2/ 222.

(3) الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص 35.

(4) المزهر في اللغة للسيوطي 1/ 481.

ومن يتتبع ابن فارس في المقاييس يجده باللغويين أشبهه، وعلى طريقتهم أحرص، ويجده يصف كلمتي خنَزَ وخنَزَنَ بالقلب، وأنه ليس أحدهما أصلاً للآخر، وإنما تحمل هذه الحروف معها تعبير الرائحة في الحالين، وفي حالٍ ثالثة أسقطها المقاييس، وذكرتها المعجمات الأخرى، وهي (زنخ). جاء في اللسان: «زَنَخَ الدَّهْنُ والسمن بالكسر يَزْنُخُ زَنْخًا: تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ فَهُوَ زَنْخٌ»⁽¹⁾ ولما كانت التقاليب الأخرى غير مستعملة فإن ما استعمل من هذه الحروف الثلاثة يحمل دلالة واحدة.

وللحيرة عند ابن فارس وجه آخر، فقد كان الشيخ يتردد بين القلب والإبدال في اللفظة الواحدة، كقوله في مادة (زمع): «وأما قولهم في الزماع وأزمع كذا فهذا له وجهان: أحدهما أن يكون مقلوباً من عزم، والوجه الآخر أن تكون الزاء مُبدلةً من الجيم كآته من إجماع القوم وإجماع الرأي»⁽²⁾ فلم يكن الرجل يتعصب لرأي واحد، وسيان عنده أن تكون الكلمة من القلب وأن تكون من الإبدال.

ومن أمثلة تردده بينهما قوله في مادة (زمج): «والزمجى: ذنب الطائر، والأصل في هذا الكاف: زمكى. ويقال: زمجت السقاء: ملأته، وهذا مقلوبٌ إنما هو جزمته»⁽³⁾.

وقد يسمي ابن فارس القلب إبدالاً على سبيل السهو، كقوله في مادة (شده) «الشين والداً والهائ: كلمة من الإبدال، يقال: شده الرجل مثل دُهِش»⁽⁴⁾ وإن لم يكن ذلك على سبيل السهو فلنقل إن القصد من لفظة الإبدال تغيير مواضع الحروف.

(1) لسان العرب (زنخ).

(2) المقاييس 3/ 24.

(3) المقاييس 3/ 23.

(4) المقاييس 3/ 256.

ومن أمثلة القَلْب التي نصَّ عليها ابنُ فارس (طلخ و لطح). جاء في مادة (طلخ): «طَلَخ: ليس بشيء، وذكروا فيه كلمة، كأنَّها مقلوبة، قال الخليل: الطَّلُخ: اللُّطُخ بالقدر»⁽¹⁾ لكنَّ نصَّه عليها بأنَّها من القَلْب غيرِ قاطع، ففي قوله: كأنَّها مقلوبة، نوعٌ من التقريبِ والشكِّ. وأمَّا قوله في مادة (ضب): وضبت يده إذا سالت دماً فليس من هذا الباب، إنما هو مقلوبٌ من بضٍ وقد مرَّ⁽²⁾ فإنَّ النصَّ فيه على القلب واضحٌ، وشبيهٌ به قوله في مادة (بَطَخ): الباء والطاء والخاء كلمة واحدة، وهو البَطِيخ. وما أراها أصلاً، لأنَّها مقلوبةٌ من الطبيخ، وهذا أقيسُ وأحسنُ اطراداً⁽³⁾ وكلمته الأخيرة (أقيسُ وأحسنُ اطراداً) دليلٌ واضح على أنَّ نظريَّة ابن جني خَطَرَتْ لابن فارس، وساوَرَتْ ذهنه مساورَةٌ غيرُ ضعيفة.

غير أنَّ ابن فارس يبقى مُعتدلاً في اللجوء إلى القلب، وهو يحلُّ الكلام العربي، لإيمانه بأن الاشتقاق الكبير ظاهرةٌ من ظواهر اللغة العربيَّة، أو خصيصةٌ من خصائصها. فقد تمرُّ به المادَّة التي يُمكنُ رُدُّها إلى القلب فيُمسِكُ عن رُدِّها إليه، كقوله في مادَّة (صعل): «ويقال جِمارٌ صَعْلٌ: ذاهبُ الوَبرِ، ويقال: رجلٌ أصعَلٌ، وامرأةٌ صَعْلَاءٌ، والصَّعْلَةُ من النخل: العَوجاء الجَرْداء أصولِ السَّعْف»⁽⁴⁾ فقد عَرَضَ ألفاظُ المادَّة ولم يردِّها إلى الصَّلَع على ما بينهما من تشابهٍ. ولعلَّه أَعْفَلَ هذا الرَدَّ لأنَّ التقليلَ الأخرى المستعملة من هذه الأصول (ل ص ع) لا تدلُّ على المعنى. فما قيمةُ نظرية نُطبِّقُها على اللغة فلا تنطبقُ عليها إلا بقَدْر؟ وتقرى الاطراد، فلا نظفر به؟

وصفوة القول أنَّ ابن فارس لم يُمعن في الاشتقاق الكبير، بل تحدَّث عنه بقَدْر، وظلَّ حديثه عنه مقبولاً معقولاً لا غلوَّ فيه.

(1) المقاييس 3/ 418.

(2) المقاييس 3/ 359.

(3) المقاييس 1/ 261.

(4) المقاييس 3/ 286.

3 - الاشتقاق الأكبر ونظرية المعجمية الثنائية :

معنى الاشتقاق الأكبر التناسب في المعنى بين كلمتين اتفقتا في أصلين من حُرُوفِهِمَا الْأَصْلِيَّةِ واختلقتا في الثالث على أن يكونَ بينهما تناسبٌ في مَخْرَجِي الحَرْفَيْنِ اللذَيْنِ وَقَعَ فِيهِمَا الاختلافُ .

وللاشتقاق الأكبر زمر تشعب إليها الألفاظ وفق اختلافها في واحدٍ من أحرفها الثلاثة الأصول . وهي - كما لخصها الأستاذ عبد القادر المغربي - خمس زمر⁽¹⁾ :

- أ - اختلاف الكلمتين في اللام: هَدِيل، وَهْدِير .
- ب - الحرف المضعف مع آخر: رَصَّ، وَرَصَف .
- ج - الناقص مع حرف آخر: رَسَا وَرَسَب .
- د - المضعف يتحول إلى ناقص: تَظَنَّ، وَتَظَنَّى .
- هـ - المضعف يتحول إلى أجوف: ضَرَّ، ضَارَ .

لقد فتح هذا النمط من الاشتقاق أمام علماء اللغة باباً واسعاً ولجوا منه إلى البحث في ثنائية اللغة . فهل أشار العلماء السابقون - ومنهم ابن فارس - إلى الأصول الثنائية للألفاظ العربية؟

ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن أحمد بن محمد الفيومي⁽²⁾ (ت 770هـ) في (المصباح المنير) وأحمد بن فارس في (مقايس اللغة) أشار إلى تلك الفكرة، لأنَّهما سَمَّيا أبواب المعجمين بأسماء الحرفين الأول والثاني وما يثلثهما، فقال: «ولأمرٍ ما جرى صاحبُ (المصباح المنير) في أبوابِ مُعْجَمِهِ على أن يقول مثلاً:

(1) الاشتقاق والتعريب ص 19 - 20 .

(2) ترجمة الفيومي في بغية الوعاة 170 وفيه: «توفي سنة نيف وسبعين وسبعمئة» .

الهمزة والباء وما يثلثهما . . . هكذا إلى آخر الأبواب . فهل كان يُشيرُ إلى أنَّ وراءَ كلِّ أَصْلَيْنِ معنىً مشتركاً . يكمن في كلِّ ما تفرَّعَ مِنْهُمَا من كَلِمٍ؟ وكذلك صَنَعَ ابنُ فَارِسٍ قَبْلَهُ، وهو من أَهْلِ المِئَةِ الرَّابِعَةِ في مُعْجَمِهِ (مقاييس اللغة) . وهما وإن لم يصرِّحاً بالثنائية قولاً ففي عَمَلِهما ما يدلُّ على أَنَّهُما حَامَا حَوْلَ القَوْلِ بها»⁽¹⁾ .

ونستطيعُ - إنصافاً لابن فارس - أنْ نُدْخِلَ بعضَ التحويرِ على كلامِ أستاذنا، فنقول: ابنُ فارسِ أُسْبِقُ من الفيوميِّ فهو صاحبُ الفضلِ في تسميةِ أبوابِ المُعْجَمِ على النَّحوِ الذي نجده في معجميه: المجلد والمقاييس، لا في المقاييس وحده .

ولم يكتفِ ابنُ فارسٍ بهذا الترتيبِ الذي يوحي بأنَّه حَامٌ حَوْلَ نظريةِ الثنائيةِ في اللغة، بل ذكرها ذِكْرًا صريحًا لا لَبَسَ فيه، فقال بعد أن عرض مادَّة (ذلك): «قال أحمدُ بن فارس: إنَّ الله تعالى في كلِّ شيءٍ سرًّا ولطيفةً وقد تأملتُ في هذا البابِ من أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ، فلا ترى الدالَّ مؤتلفةً مع اللام بحرفِ ثالثٍ إلا وهي تدلُّ على حَرَكَةٍ ومجيءٍ وذهابٍ وزوالٍ من مكانٍ إلى مكانٍ . والله أعلم»⁽²⁾ .

فابنُ فارسٍ وَقَعَ على جُذُورِ النظريةِ، ونوّه بها في بابِ كاملٍ يضمُّ عَشْرَةَ أصولٍ، وكلُّ أصلٍ من هذه الأصولِ يتفرَّعُ إلى ما شاء الله أنْ يتفرَّعَ . فأين الفيوميُّ من ابنِ فارسٍ؟ وَهَبِ الفيوميِّ ذَكَرَ مثلاً كلامَ ابنِ فارسٍ أفلاً يَكُونُ الفضلُ للسابق؟ إنَّ تواضُعَ ابنِ فارسٍ الجَمِّ أبعدَهُ عن المباهاةِ والإدلالِ فقال: «إنَّ الله تعالى في كلِّ شيءٍ سرًّا ولطيفةً»⁽³⁾ فنسبَ السرَّ إلى الله، وختَمَ كلامه

(1) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني 134 .

(2) المقاييس 298/2 .

(3) المقاييس 298/2 .

بالجملة المألوفة في كتبه «والله أعلم»⁽¹⁾ فلم يَدَعِ إبداعًا ولا ابتكارًا، ولم يُقَلِّ كما قال ابن جني تياها بما كشف: «وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه، فتعلم أنه لقبٌ حسن»⁽²⁾.

ولما كان بابُ الدال واللام وما يثُلثهما طويلًا كثيرَ الفروع والمشتقات فقد رأينا أن نلخص رؤوس المواد الدالة على المعنى المشترك بين المواد كلها على النحو التالي:

«دله: أصيْلٌ يدلُّ على ذهاب الشيء، يقال: ذهب دَمُ فلانٍ دَلْهًا.

دلي: أصلٌ يدلُّ على مقاربة الشيء ومداناته بسهولة ورفق. يقال: أذَلَيْتُ الدَّلُوَ إذا أَرْسَلْتَهُ فِي البَيْرِ.

دلث: أصلٌ يدلُّ على اندفاع، يقال لِمَدَافِعِ السَّيْلِ: المدالِث الواحد مَدَلْثٌ، والناقاة الدَّلَاثُ: السريعة.

دلج: أصلٌ يدلُّ على سيرٍ ومجيءٍ ودَهابٍ. ولعلَّ ذلك أكثر ما كان في خُفْيَةٍ، فَالدَّلْجُ سَيْرُ اللَّيْلِ.

دلح: أصيْلٌ يدلُّ على مَشْيٍ وثقل المحمول.

دلظ: أصيْلٌ يدلُّ على الدَّفْعِ. يقال: دَلَّظْتُهُ دَلْظًا إذا دَفَعْتَهُ. وحكى بعضهم: أقبل الجيش يتدلظي إذا دَفَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا.

دلج: أصيْلٌ يدلُّ على خروج، تقول: دَلَعَ لِسَانُهُ خَرَجَ.

دلف: أصلٌ واحد يدلُّ على تقدُّم في رفق، فالدليف، المشي الرويد.

دلق: أصلٌ واحد مطَّرد يدلُّ على خروج الشيء وتقدُّمه.

(1) المقاييس 2/298.

(2) الخصائص 2/132.

ذلك: أصل واحد يدلُّ على زوال شيءٍ عن شيءٍ، ولا يكون إلا برْفُقٍ
يقال: دَلَكَتِ الشمسُ: زالت، ومن الباب: دَلَكْتُ الشيءَ، وذلك إذا فعلت
ذلك لم تكْدُ يدُكُ تستقرُّ على مكان دون مكان.

إنَّ تشابه هذه الأصول العشرة غايةً في الجلاء والوضوح، وإنَّ نظرية ابن
جني التي ظفرت بإطراء الباحثين المُحدِّثين ليست أشدَّ بُنياناً وأركاناً، ولا اطوعَ
انقياداً واطراداً من مقاييس ابن فارس. ومن يستعرضُ أبواباً أخرى من المقاييس
يجدُ هذه الظاهرة أَوْضَحَ من أن تحتاج إلى دليل أو تأويل. من هذه الأبوابِ بابُ
الفاء واللام وما يثُلثُهما. فموادُّ هذا البابِ كُلُّها تدلُّ على انقطاعٍ وتفلُّتٍ
وانشقاق. وفيما يلي خلاصةُ هذه المواد (1):

فلو: فَلَوْتُه عن أمه قطعته. . فَلَيْتُ رأسه بالسيف أفلية.

فلت: كلمةٌ صحيحة تدلُّ على تخلص في سرعة.

فلج: أصلان صحيحان يدلُّ أحدهما على فَوْزٍ وَغَلْبَةٍ، والآخر على فُرْجَةٍ
بين الشئيين المتساويين.

فلح: أصلان صحيحان: أحدهما يدلُّ على شَقٍّ، والآخرُ على فوز
وبقاء.

فلذ: أُصِيلُ يدلُّ على قطع شيء من شيء.

فلز: ليس فيه شيء إلا أَنَّهُم يقولون: الفِلِزُّ خَبَثُ الحديد ينفيه الكبير.

فلس: كلمة واحدة، وهي الفَلْسُ معروف، والجَمْعُ فلوس. ويقولون:
أفلس الرجل، قالوا: معناه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم.

فلص: ليس فيه شيء، لكنهم يقولون: الأنفِلاصُ التفلُّتُ، وفلَّصْتُ
الشيءَ من الشيءِ خَلَّصْتُهُ.

(1) المقاييس 2/298.

فَلَع: كلمة واحدة تدل على شَقُّ الشيء، تقول: فَلَعْتُ الشيءَ: شَقَقْتَهُ وَتَفَلَعْتُ البيضةَ وَانْفَلَعْتُ.

فلق: أصلٌ صحيح يدلُّ على فُرْجَةٍ وَبَيْنُونَةٍ في الشيء⁽¹⁾.

من معارضة معاني المواد العشر السابقة بعضها على بعض يظهر أنها اشتركت جميعاً في الدلالة على الانقطاع والتفُّلُّ والانشقاق والسرعة. ولم يشتمس على هذه المعاني إلا (فلس)، ولعلَّ شُموسَ هذه المادة على الاتساق والاطراد هو الذي جعلَ ابنَ فارس يُعْضِلُ الإشارةَ إلى ما بين الأصول العشرة من أواصرِ القُرْبَى. ومع هذا الإغفال، فإن لم يكن بدُّ من أصرة تشدُّ المادة إلى أخواتها قلنا: إنَّ في المعجمات الأخرى ما يقوم مقامَ الأصرة. جاء في اللسان: «وفي الحديث: من أدركَ مالهَ عندَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فهوَ أَحَقُّ به. أَفْلَسَ الرَّجُلُ: إذا لم يَبْقَ معه فُلْسٌ»⁽²⁾. وبشيء من مُراوَعَةِ المعنى ومُلاطَفَتِهِ يظهرُ نوعٌ من الانقطاع في الكلمة، فإنَّ في الإفلاس ذهابَ المال وانقطاعه.

وإذا عُدنا إلى الكتبِ الحديثةِ التي عُنيَتْ بدراسةِ هذا الموضوع وجدناها تتناقل زمراً محدودةً من الألفاظ التي وَحَّدها أو جَمَعَ بينها الاشتقاق الأكبر، ولم نجد مثل هذه الأسر التي يَزَخِرُ بها مقاييسُ ابنِ فارس. فما أكثرَ الكتبِ التي تبني آراءها في ثنائية اللغة على أمثلة من نحو: قَطَّ وقَطَعَ وقطفَ وقطلَ وقطمَ، وتهمل أفراد الأسرة الأخرى التي قد تنقاد للاطراد أو تشتمس عليه، وهي: قطب، وقطر، وقطن، وقطو.

(1) المقاييس 4/447 - 452.

(2) وَرَدَ الحديثُ في سُنَنِ ابنِ ماجَةَ - كتاب الأحكام ص790 «من وَجَدَ متاعه بعينه عند رجلٍ قد أفلس فهو أَحَقُّ به من غيره». وورد في صحيح مسلم - كتاب المُساقاة 3/1193: «من أدركَ مالهَ بعينه عند رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ (أو إنسانٍ قد أفلس) فهو أَحَقُّ به من غيره». وورد على هذه الصورة في صحيح البخاري 2/846 باب الاستقراض - رقم الحديث 2272.

ونحن نزعُ أنّ ابن فارسٍ كان أقربَ منهم إلى التفكير المنصف، فهو لم يبالغ في الكلام عن هذه الحقيقة، بل لم يشر إليها إلا بعدَ اطرادها في بابٍ كامل، وبعد أن وقف على تشابه في المعنى كادَ ينتظم أسراً كاملةً من الألفاظ. ولم يدّع أنه كشفَ جديداً، أو ابتكرَ طريقاً. كأنما الأمرُ شيءٌ معروفٌ مألوفٌ، ففي باب العَيْنِ والكافِ وما يُتْلُثُهُما يعرض ابنُ فارسٍ أسرةً من اثنتي عشرةً أصلاً يضمُّها جميعاً معنى التجمُّع، وفيما يلي خلاصةُ هذا الباب:

عكل: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جَمْعٍ وضمٍّ.

عكم: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ضمٍّ وجَمْعٍ لشيءٍ في وعاء.

عكن: أصلٌ صحيحٌ قريبٌ من الذي قبله.

عكو: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تجمُّعٍ وغلظٍ أيضاً، وهو قريبٌ من الذي قبله.

عكب: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ. وليس ببعيدٍ من الذي قبله. بل يدلُّ على تجمُّعٍ أيضاً.

عكد: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على مثلٍ ما دلَّ عليه الذي قبله.

عكر: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على مثلٍ ما دلَّ عليه الذي قبله من التجمُّع والتراكم.

عكز: أصلٌ يقربُ من الباب الذي قبله.

عكس: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على مثلٍ ما تقدّم ذكره من التجمُّع والجمْع.

عكش: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مثلٍ ما دلَّ عليه الذي تقدّم من التجمُّع.

عكس: قريبٌ من الذي قبله إلا أنّ فيه زيادةً معني، هي الشدّة.

عكف: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مقابَلَةٍ وحَبْسٍ⁽¹⁾.

ولا يستطيعُ أحدٌ أن يَرْمِيَ ابنَ فارسَ بالعَقْلَةَ عمّا بينَ هذه الألفاظِ من وشائج. ألا ترى كيف يقولُ في تفسيرِ كلِّ مادّةٍ قولاً يربطُها بما قبلها؟ وهذا القولُ دليلٌ على دقّةِ النظرِ ورهافةِ الحسِّ واستقامةِ النحو الذي ينحوه الشيخُ في غيرِ حُيلاء ولا انتفاج. غيرَ أنّه النبوغُ المتواضعُ يكتشفُ الفكرةَ البكرَ، فيذهبُ به التواضعُ إلى الظنِّ بأنّها معروفة، فيقول: «إن لله سرّاً ولطيفة» وينسى أنّه هو الذي أدرك السرَّ، واكتشف اللطيفة، وأنّ هذا وحده يُعدُّ بارقةً من بوارقِ النبوغ. فما صلة هذه البارقة بنظريةِ (المُعجميّةِ الثنائية)؟

لنعدُ مرّةً أخرى إلى ما أثاره أستاذنا سعيد الأفغاني حينما وجدَ الفيوميّ وابنَ فارسَ يرتبان أبوابَ المُعجمِ وفوقَ الحرفينِ الأوّلِ والثاني وما يثُلثُهما، فقال: «وهما وإن لم يصرّحا بالثنائية قولاً ففي عملِهما ما يدلُّ على أنّهما حاما حَوْلَ القولِ بها»⁽²⁾.

أثبتنا قبلُ أنّ الفيوميّ حامَ حَوْلَ نظريةِ المعجميّةِ الثنائية من علٍ، فلم يُبصرها ولم يقعَ عليها، وأنّ ابنَ فارسَ حامَ حَوْلَ الفكرة، وكاد يلامسُها ويمارسُها، بل مارسها، لكنّه لم يحوّل الممارسةَ العمليّةَ إلى نظريةٍ فكريّة. ولو أنّه فعلَ لوجدَ من الدارسينَ المحدثينَ من يتتقده، لأنّ أطراد القاعدة على طوائف من الألفاظ دون طوائف لا يُعدُّ كافياً لتقعيد قاعدة. يقول فندريس: «... إنّ الاشتقاق لا يعتبرُ عملهً منتهياً عندما ينجح بقوة الصبر في أن يقرّر تاريخَ بضع كلماتٍ قد أُخذت على انفراد. اشتقاق الألفاظ منفردة لا فائدة منه في حدّ ذاته.

(1) المقاييس 4/99 - 108.

(2) في أصول النحو 134.

فالحالة الخاصة مهما ثبتت علمياً ليست إلا ملهأة نلهو بها إذا لم يُستخرج منها مبدأ عامٌ يُستطاع تطبيقه على حالاتٍ أخرى. ونحن نعلم أنه يوجد من بين الاشتقاقات حالات كثيرة لا تؤدي إلى نتائج عامة⁽¹⁾، والاشتقاق الأكبر الذي نتحدث عنه حالة من الحالات الكثيرة التي لا تؤدي إلى نتائج عامة.

ويلتقي أستاذنا محمد المبارك مع فندريس في ملتقى واحد، إذ يقول: «إنَّ النظرية الثنائية عدا صفتها التاريخية لا تزال في بداية البحث، والذين قالوا بها لم يبنوا أبحاثهم على أساس استقراءٍ واسع. ولا يكفي لإثبات صحة هذه النظرية في لغة عددٌ موادها لا ألفاظها يزيد على ثمانين ألفاً - وهو عددٌ مواد لسان العرب لابن منظور - صدقها في عشرات الأمثلة بل في مئات منها. كما أن البحث يجب أن يتناول اللغات السامية التي يفرض أنها تلتقي مع العربية في تلك المرحلة التاريخية البعيدة. ومثل هذا الاستقراء والبحث الواسع لم يحصل حتى الآن»⁽²⁾.

وبعد أن يتأمل الأستاذ المبارك هذه الظاهرة ينتهي إلى ما انتهى إليه ابن فارس، فيقول: «ولكننا نسجلها على أنها ظاهرة تُلفت النظر في اللغة العربية، والتي يتزايد عدد المكتشف منها كل يوم من قبيل المصادفة. ولا شك أنها تدل على ما في العربية من أسرارٍ في تركيب ألفاظها، ومن روابط خفية بين موادها وأصولها ومجموعات ألفاظها» فانظر إلى قوله تدل على ما في العربية من أسرار ليس مرادفاً لقول ابن فارس: «إنَّ لله في كل شيء سرّاً ولطيفة»؟

وإذا كان الأستاذ المبارك قد روى في المسألة قبل أن يُمعن في بحثها، فإنَّ غيره من الباحثين قد أمعن في الحكم قبل أن يُمعن في البحث حتى ذهب إلى أن

(1) اللغة لفندريس ص 249.

(2) فقه اللغة للأستاذ محمد المبارك ص 100.

أصل اللغة العربية ثنائي لا ثلاثي. وحجته الأولى أنّ الكلام ينتقل من البسيط إلى المركب وأن جذور الألفاظ العربية القديمة ثنائية، ثم ضم إلى الأصل الثنائي حرف ثالث زادت به الدلالة تخصصاً وتميزاً. قال الدكتور إبراهيم أنيس: «ويقرّر بعض الدارسين الآن أنّ الأصل في جذر المادة اللغوية أن يكون ثنائياً. هكذا يقرّر الأب مرمّجي في بحث يسميه (الثنائية في الألسنة السامية) ويعتبر أنّ الثنائي هو الأبسط، فهو الأسبق، لأنّ الشيء يبدأ بسيطاً، ثم يصبح مركباً»⁽¹⁾.

ولم يرض كلّ الباحثين عن هذا المذهب، فعارضه الدكتور إبراهيم أنيس وتساءل ساخراً عن سرّ الوقوف بالتحليل عند الثنائية، وعجب من أصحابها المحتجّين بالبساطة، لأنّهم لم يرجعوا الألفاظ العربية إلى أصول أحادية، وهي أبسط من الثنائية، فقال: «وتساءل لماذا الثنائي؟ أليس الأحادي أبسط؟»⁽²⁾.

واحتج أصحاب النظرية الثنائية بحجة أخرى، وهي أنّ اللغة نشأت نشأة طبيعية، وأن الإنسان بدأ الكلام بمحاكاة أصوات الطبيعة فقلّد بمقاطع ثنائية خريّ الماء، ودويّ الريح، ونعيق الغراب، وهديل الحمام. نقل الأستاذ محمّد المبارك - هذه الحجة، فقال: «وأكثر الذين يقولون بالأصل الثنائي للألفاظ العربية يقولون كذلك: إن هذه الأصول الثنائية نشأت عن حكاية الأصوات الطبيعية المقارنة للفعل أو الحدث الذي تدلّ عليه تلك الأصول»⁽³⁾.

وهذه الحجّة لم تكن غائبة عن عقول الأقدمين من علماء اللغة كابن جني وابن فارس. غير أنّهم اختلفوا فيها، فابن جني كان أميل إلى الإقرار بما في هذه الألفاظ من محاكاة لأصوات الطبيعة، لكنّه لم يجعلها أصولاً تُشتق منها الألفاظ. قال: «به: الباء والهاء في المضاعف ليس بأصل، وذلك أنّه حكاية

(1) طرق تنمية الألفاظ ص 43.

(2) طرق تنمية الألفاظ ص 43.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية ص 93.

صوتٍ، أو حمل لفظٍ على لفظٍ. فالبَّهْبَهَةُ هديرُ الفحل»⁽¹⁾. وقال: «ب: الباء والباء في المضاعف ليس أصلاً، لأنَّه حكايةُ صوت. قال الخليلُ: الببة: هديرُ الفحل في ترجيعه»⁽²⁾ وقال كذلك: «بيء: الباءُ والياءُ والهَمْزَةُ لِيَسَتْ أصولاً تقاس»⁽³⁾ وقال أيضاً: وع: الواوُ والعَيْنُ كَلِمَةٌ تدلُّ على صَوْتٍ. يُقال: وَعَوَع الذُّبُّ»⁽⁴⁾. وقال: «ول: الواو واللام، والوَلُولَةُ: الإِعْوَالُ، وأصواتُ النساءِ بالبعاء»⁽⁵⁾. ويلاحظُ القاريُّ أنَّ ابنَ فارسٍ لم يسمِّ أيَّ صوتٍ من هذه الأصواتِ أصلاً، فهو إمَّا أن يقولَ عن هذه الألفاظِ إنَّها كَلِمَاتٌ تدلُّ على كذا، وإمَّا أن ينصَّ نصّاً صريحاً على أنَّها لِيَسَتْ أصولاً. فهل يعني ذلك أنَّه أنكر أن تكونَ هذه الألفاظُ الثنائيةُ أصولاً تولدُ منها الألفاظُ؟ وهبهُ أنكرَ على هذه المقاطعِ الثنائيةِ سِمَةَ الاشتقاقِ وأنَّهمها بالعمِّم، فهل يوافقُه الباحثونُ المُحدَثونَ؟

إنَّ من الباحثينَ المُحدَثينَ من لم تكفهِ العودةُ إلى الأصولِ الثنائيةِ، ليَجْعَلَهَا أصولَ الألفاظِ الثلثيةِ، بل وجدَ بعدَ دراسةِ الألفاظِ الثلاثيةِ والرباعيةِ أنَّها متطورةٌ عن أصولٍ ثنائيةٍ ومن أبرزِ هؤلاءِ الباحثينَ الأستاذُ عبدُاللهِ العلايليُّ. فكيفَ حلَّ العلايليُّ الألفاظَ الثلاثيةَ وكيفَ رَدَّها إلى أصولٍ ثنائيةٍ، وما حظُّ ابنِ فارسٍ من السَّبَقِ إلى هذا التحليلِ؟؟

بدأ العلايليُّ دراسته بالحديث عن الأصلِ الثلاثيِّ الذي بنى عليه المؤلِّفون الأقدمون مُعْجَمَاتِهِمْ، فقال: «وعلى ملاحظةِ الثلاثيِّ بنى اللغويونَ أبحاثَهُمْ في المعاجم والقواميسِ رغم اختلافِ الاصطلاحِ. وما كانوا يتردَّدون من هذا

(1) المقاييس 1/ 193

(2) المقاييس 1/ 193.

(3) المقاييس 1/ 194.

(4) المقاييس 6/ 77.

(5) المقاييس 6/ 77.

النَّظَر»⁽¹⁾ ثُمَّ حَصَّ بِالذِّكْرِ ابْنَ فَارِسٍ لِأَنَّهُ - وَالرَّأْيَ رَأْيِي الْعَلَايَلِيِّ - رَسَخَ قَاعِدَةَ الْبِنَاءِ عَلَى الْأَصُولِ الثَّلَاثِيَّةِ، فَقَالَ: «وَعَلِيهِ وَحْدَهُ بَنَى ابْنُ فَارِسٍ الْكَلَامَ فِي كِتَابِهِ (مَقَابِيسِ اللُّغَةِ) وَأَكَّدَهُ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (الصَّاحِبِيِّ، وَنَوَّهَ بِهَذَا الصَّنِيعِ)»⁽²⁾ وَلَمْ يَنْكُرِ الْعَلَايَلِيُّ عَلَى ابْنِ فَارِسٍ وَأَمثَالِهِ صُنْعَهُمْ بَلْ أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «فَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُمْ عَلَى حَقِّ فِي هَذَا الْإِعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ، فَنَحْنُ إِذْنُ عَلَى وِفَاقٍ مَعَهُمْ فِي أَمْرِ الثَّلَاثِيَّةِ، بَلْ نَشْفَعُ رَأْيَهُمْ بِتَأْكِيدِ لَا تَرُدُّدَ فِيهِ»⁽³⁾. فَإِذَا كَانَ عَلَى وِفَاقٍ مَعَ الْأَقْدَمِينَ فَمَا وَجْهُ الْخِلَافِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ فَارِسٍ؟

وَجْهُ الْخِلَافِ نَشْأَةُ الثَّلَاثِيَّةِ لَا اعْتِمَادُهُ أُسَاسًا فِي صِنَاعَةِ الْمَعْجَمَاتِ وَفِي تَصْنِيفِ الْكَلِمَاتِ. فَابْنُ فَارِسٍ يَرَى الثَّلَاثِيَّةَ أَصْلًا بَسِيطًا مَرْتَجَلًا، وَالْعَلَايَلِيُّ يَرَاهُ مَتَطَوِّرًا عَنِ الثَّنَائِيَّةِ، فَيَقُولُ: «وَكَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ فَحَدِيثُنَا الْآنَ عَنِ تَأْكِيدِ أَنَّ الثَّلَاثِيَّةَ نَشْأَ مِنَ الثَّنَائِيَّةِ، وَأَنَّ كَثْرَةَ مِنَ الثَّلَاثِيَّاتِ احْتَفِظَتْ بِهَا الْعَرَبِيَّةُ بَعْدَ تَصْحِيحِ الصَّوْتِ حَرْفًا، وَهَذِهِ الثَّنَائِيَّاتُ الَّتِي نَظُنُّهَا هِيَ الْمُعَلَّاتُ»⁽⁴⁾.

لَقَدْ كَانَ الثَّلَاثِيَّةُ ثَّنَائِيَّةً، ثُمَّ تَحَوَّلَتْ حَرَكَةُ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ إِلَى حَرْفِ عِلَّةٍ، ثُمَّ تَحَوَّلَتْ الْعِلَّةُ بِالْإِبْدَالِ إِلَى حَرْفِ جَلْدٍ، فَجَمَّ الثَّلَاثِيَّةُ. فَكُلُّ ثَلَاثِيَّةٍ مَعْتَلٌّ يُرَدُّ إِلَى ثَّنَائِيَّةٍ صَّحِيحَةٍ. يَقُولُ الْعَلَايَلِيُّ: «وَعَلِيهِ فَهَذِهِ الْمُعَلَّاتُ ثَّنَائِيَّاتٌ مَصْحُحَةٌ. وَهَنَا يَلْزَمُنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ عَنِ ضُرُوبِ التَّصْحِيحِ الَّتِي لَجَأَ إِلَيْهَا الْعَرَبِيُّ. وَهِيَ عِنْدَ نَظَرِنَا تَقَعُ فِي أُمُورٍ:

1 - جَعَلَ الصَّوْتِ حَرْفًا، وَهَذَا السَّبَبُ هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى الْإِحْتِفَازِ بِالْمُعَلَّاتِ رَغْمَ أَنَّهَا ثَّنَائِيَّةٌ.

(1) مقدمة لدرس لغة العرب لعبدالله العلايلي ص 199.

(2) المصدر السابق ص 200.

(3) المصدر السابق ص 200.

(4) المصدر السابق ص 201.

2 - التضعيفُ، والمثل عليه (بَصَا) نُقِلَ إلى (بَصْر) بِخَطْفِ الحِركَةِ وتضعيفِ الحرفِ . والأخذُ بهذا النحو يرجعُ إلى عَهْدِ أرقمٍ من الأوَّلِ في اللفظية، فإنَّ الأوَّلَ تصحيحٌ بالتحويل، وهذا تصحيحٌ بالحذف .

3 - إبدالُ الهمزِ به كما في (يَشَّ) نقلٌ إلى (أَشَّ)»⁽¹⁾ .

وهكذا أفضتِ الدراسةُ بالعلايليِّ إلى أنَّ الألفاظَ الثلاثيةَ كُلَّها متحدرةٌ من أصولٍ ثنائِيَّة، معتلةٌ كانت أو غيرَ معتلة. فقال: «ونستطيعُ أن نقولَ من بعدِ هذا: إنَّ مطلقَ الثلاثيِّ نشأ عن الثنائيِّ على هذه الصورة التي عليها المُعَلَّاتُ بزيادةِ حرفٍ من الهجاء»⁽²⁾ .

ولو أنصفَ العلايليُّ لوفى ابنُ فارس حَقَّهُ، وأقرَّ له بالسَّبْقِ إلى الكشفِ عن هذه الحقيقة. إن قوله مثلاً: باب اللامِ والفاءِ وما يثلُّهُما إشارةٌ واضحةٌ إلى أنَّ الأصلَ (لامِ وفاء) وأنَّ الحرفَ الثالثَ دخيلٌ أو طارئٌ، زيدٌ على الأصلِ الثنائيِّ. وإن في تخصيصِ ابنِ فارسِ المعتلِّ بتعبيرٍ متميِّزٍ كقوله في مادة (لقي): اللامِ والفاءِ والحرفِ المعتلِّ، إشارةٌ أخرى إلى أنَّ للمعتلِّ خَصِيصَةً ينفردُ بها من الحرفِ الجَدِّ، وربما كانت هذه الخَصِيصَةُ انقلاَبُهُ إلى حرفِ جلد. وإنَّ في قوله: «فلا ترى الدالَّ مؤتلفةً مع اللامِ بحرفٍ ثالثٍ إلا وهي تدلُّ على حركةٍ ومجيءٍ ودَهَابٍ وزوالٍ»⁽³⁾ إشارةٌ ثالثةٌ إلى أنَّ حرفي الدالِّ واللامِ وحدَهُما يدلَّان على الحركةِ وأنَّ الحرفَ الثالثَ لتنويعِ المعاني .

ومهما يكنُ حظُّ ابنِ فارسٍ من التصديِّ أو التهديِّ إلى هذه النظريةِ فإنَّه - أقرَّ العلايليُّ أو أنكر - علِّمٌ من أعلامِ اللغويِّين الذين حاولوا أن يفجروا بنية

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 201 .

(2) المصدر السابق 202 .

(3) المقاييس 2/ 298 .

الكلمة العربية. ولعله أن يكون قد أدرك جوهر الثنائية، ثم أعرض عنها غير معني بالخوض في تفصيلاتها أو بالبحث عن الحجج التي تثبتها أو تدحضها. وعن هذا الاحتمال الذي نزعمه تحدث أستاذنا سعيد الأفغاني، فقال: «وإذن تكون نظرية المعجمية الثنائية التي يُشيدُ بها بعض العصريين قد فطن إليها لغويُّ العرب، ومروا بها غير متلبثين لقلّة جدواها العملية»⁽¹⁾.

وسواءً أقررنا لابن فارس بالفضل أم بخسناه حقّه، فإنّ الحكمة تقضي بالألّا نزرّي بالمحدثين، وهم يرودون آفاقاً جديدة في تفكيك الألفاظ وتحليلها، ويحاولون أن يكشفوا أصولها الثنائية أو الأحادية، وليس في محاولاتهم من ضير، وأجود خاتمة نختم بها كلامنا عن الاشتقاق الأكبر، وعن النظرية الثنائية التي قادنا إليها هي كلمة أستاذنا محمد المبارك التالية: «وعلى كل حال فإنّ محاولة فقهاء اللغة قديماً تفكيك الكلمة وحلّها إلى أجزاءها الصوتية التي هي الحروف فكرة بارعة. ونظرة عميقة ثابتة تدلّ على تفكير عميق عندهم بقدر ما تدلّ على ما في اللغة العربية من استعداد عظيم لهذه العمليات المخبرية، وخصائص كامنة عريقة، تذكّرنا دوماً بمشابهتها للطبيعة التي أمكن إرجاع معادنها المختلفة إلى نوع واحد لا يختلف إلا في طريقة تركيبه الذري»⁽²⁾.

4 - النحت :

عرّف ابن فارس النحت، فقال: ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتُنحت منهما كلمة تكون أخذةً منهما جميعاً بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَل الرجل إذا قال: حيّ عليّ⁽³⁾. فكأنّ العرب نحتت نهايتي

(1) في أصول النحو 134.

(2) فقه اللغة وخصائص العربية 108.

(3) المقاييس 1/329.

الكلمتين، فأزالت حرفي العلة، وصببت ما بقي من أحرفهما في قالبٍ سائغِ اللَّفْظِ والوزنِ من صيغِ الأفعالِ الرباعيةِ، فإذا هما فِعْلٌ واحدٌ نَطَقًا ورسْمًا.

يبدو أنَّ تسميةَ هذا النَّمَطِ من الاشتقاقِ بِاسْمِ النَّحْتِ نَبَعَتْ من مخالفتِهِ أنماطِ الاشتقاقِ الأخرى. فالأنماطُ الأخرى صغِيرُها وكبِيرُها تقومُ على تغييرِ بنيةِ الأصولِ الثلاثةِ في الكَلِمَةِ الواحدةِ ترتيبًا ووزنًا وإضافةَ حَرْفٍ أو نَقْصِ حَرْفٍ. وهذا النوعُ يقومُ على صُنْعِ كَلِمَةٍ من كلمتين كالمثالِ الذي نقله ابنُ فارسٍ عن الخليلِ، مثل (حَيْعَل)، أو صُنْعِ كَلِمَةٍ من بَضْعِ كَلِمَاتٍ كقولِ العربِ (دَمَعَزَ) من: أدامَ اللهُ عِزَّكَ. وحينما تُصنَعُ العربُ كَلِمَةً جَدِيدَةً لا تُصنَعُها على طرائقِ اللغاتِ الأوروبيةِ التي تُضيفُ اللَّواحِقَ أو السوابِقَ إلى الأصولِ، وإنما تُصنَعُ الكَلِمَةُ الجَدِيدَةُ بَعْدَ نَحْتِ الألفاظِ الثلاثةِ وَبَرِيهَا، فتصوِّغُ الكَلِمَةَ إمَّا من بُرَايَةِ الألفاظِ عِدَّةٍ (دَمَعَزَ)، وإمَّا ممَّا بقيَ من اللفظينِ بعدَ بَرِيهِمَا برِيًّا رقيقًا (حَيْعَل)، فهل يعني ذلك أن النحت غيرُ الاشتقاقِ؟

قال أستاذنا سعيد الأفغاني: «ومراعاةُ معنى الاشتقاقِ تنصُرُ جَعَلَ النَحْتِ نوعًا منه، وإنَّ فَضْلَ المتمسِّكونِ بالاصطلاحِ الفنيِّ إفرادهِ من الاشتقاقِ»⁽¹⁾. وسواءً أَلَحَقْنَا النَّحْتِ بالاشتقاقِ - كما فعل الأستاذُ عبدُاللهِ أمينٍ - أم أفردناه بِبابِ خاصٍّ واسمِ خاصٍّ - كما يتراءى لي أنَّ ابنَ فارسٍ قد فَعَلَ - فَإِنَّ الغَرَضَ من دَرَسِهِ، هو الكَشْفُ عن طَريقَةٍ تُتَوَجَّحُ وَكُودٌ في إغناءِ اللغَةِ العَرَبِيَّةِ بالألفاظِ كَثِيرَةٍ. فكيفَ دَرَسَ ابنُ فارسٍ النَّحْتِ؟ وما آراءُ المُحدِّثينِ في دراسته؟

إنَّ عنايةِ ابنِ فارسٍ بالنَحْتِ أوفَتْ به على الغايةِ، لكنَّه - على اتِّساعِهِ فيه - لم يَجْحَدْ فَضْلَ السابقينِ، بل أقامَ دراسته على الأُسُسِ التي أرسَوها، فأقرَّ بِفضلِ الخليلِ، ونسبَ إليه البُدْرَةَ الأولى، إذ قال: «والأصلُ في ذلك ما ذكره

(1) في أصول النحو 134.

الخليل»⁽¹⁾ ثُمَّ رَبَا قَلِيلُ الْخَلِيلِ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ وَزَكَتِ الْفَسِيلَةُ وَأَتَتْ أَكْلَهَا، وَغَدَا النَّحْتُ ذَا شَقَيْنَ: أَوْلُهُمَا الدَّرَاسَةُ النَّظَرِيَّةُ، وَثَانِيَهُمَا التَّحْلِيلُ الْعَمَلِيُّ.

ففي الناحية النظرية كتب ابن فارس باباً صغيراً من أبواب الصاحبى عرف فيه النَّحْتُ، وعده نوعاً من الاختصار، فقال: «العربُ تَنَحَّتْ من كلمتين كلمةً واحدةً وهو جنسٌ من الاختصارِ، وذلك قولك: رَجُلٌ عَبَسَمِيٌّ، منسوبٌ إلى اسمين، وأنشد:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ أَلَمْ تَحْزُنْكَ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي⁽²⁾
من قوله: حَيَّ عَلَى «ولم يتلبث ابن فارس عند البحث النظري، بل أحال الفارئ إلى التطبيق العملي، فقال: «وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة»⁽³⁾.

ويغلب على ظننا أن لابن فارس كتاباً خاصاً بالنحْتِ أَلْفَهُ بَعْدَ الْمَقَائِسِ وَالصَّاحِبِيِّ، عنوانه (النحت في اللغة). وذكر محقق المجلد هذا الكتاب وعزا ما ذكره إلى الصَّغَانِيِّ. وعُدنا إلى تلميذ الصغاني شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي⁽⁴⁾ (ت 705هـ) فوجدنا في فهرسه هذا الكتاب معزواً إلى ابن فارس، ممَّا يَرَجُّحُ ما قال مُحَقِّقُ المَجْمَلِ. فإذا صحَّ أَنَّ للشيخ كتاباً خاصاً بالنحْتِ فالراجحُ أَنَّهُ أَلْفَهُ بَعْدَ الصَّاحِبِيِّ وَالْمَقَائِسِ، لِأَنَّ الشَّيْخَ أَحَالَ إِلَى الْمَقَائِسِ، وَلَمْ يُحَلِّإِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ نَاجِزًا قَبْلَ الْمَقَائِسِ لَكَانَ أَوْلَى بِالذِّكْرِ وَالتَّنْوِيهِ.

(1) المقاييس 329/1.

(2) روى القالي البيت في أماليه غير منسوب 270/2. فقال: «وقال أبو عكرمة الضبي: قد هَيْلَلُ الرجل إذا قال: لا إله إلا الله. وقد أخذنا في الهَيْلَلَةِ. وقال الخليل بن أحمد: حَيْعَلُ الرجل إذا قال: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قال الشاعر:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ أَلَمْ يَحْزُنْكَ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي
ورود البيت في الفاخر للمفضل بن سلمة ص 31 غير منسوب، وكذلك في اللسان (هلل).

(3) الصاحبى 461.

(4) مجلة المورد المجلد 12 العدد 2 ص 82.

وسواءً أبلغنا هذا الكتاب أم لم يبلغنا فإن ما في المقاييس من أبوابٍ مُطَوَّلَةٍ حلَّ فيها الشَّيْخُ الألفاظَ المنحوتةَ كافٍ للدلالةِ على رسوخِ قَدَمِ الشَّيْخِ في هذا الميدانِ . فقد حلَّ الألفاظَ الرباعيَّةَ والخماسيَّةَ والسداسيَّةَ التي رأى أنَّها منحوتة . وليس كلُّ ما زادَ على الثلاثةِ منحوتًا عند ابن فارس ، وإنما هو على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : المنحوتِ ، والمزِيدِ ، والمُرْتَجَلِ . قال في كتاب الجيم : «باب ما جاء من كلام العرب على أَكْثَرِ من ثلاثةِ أحرفٍ أوَّلُهُ جيم . وذلك على أَضْرُبٍ : فمنه ما نُحِتَ من كلمتينِ صحيحتي المَعْنَى مطَّرِدَتِي القياس . ومنه ما أَصْلُهُ كلمةٌ واحدة . وقد أُلْحِقَ بالرباعيِّ والخماسيِّ بزيادةِ تَدْخُلِهِ . ومنه ما يوضَعُ كَذَا وَضْعًا»⁽¹⁾ وبعد ذلك مَضَى يَضْرِبُ أمثلةً يفسِّرُ بها هذه الأضرِب :

«فمن المنحوت قولهم للباقي من أصلِ السَّعْفَةِ إذا قُطِعَتْ : جُذْمور . قال⁽²⁾ :

بَنانَتَيْنِ وَجُذْمورًا أَقِيمُ بِهَا صَدَرَ القَنَاةِ إِذَا ما أَنَسُوا فَزَعًا
وذلك من كلمتين : إحداهما الجِذْمُ وهو الأَصْلُ ، والأخرى الجِذْرُ وهو الأَصْلُ . وقد مرَّ تفسيرُهُما ، وهذه الكلمة من أدلِّ الدليل على صِحَّةِ مذهبنا في هذا الباب»⁽³⁾ . ومن أمثلة المزيِد : «قولهم للْعُسِّ الضَّخْمُ : جُنْبُلٌ ، فهذا ممَّا زِيدَتْ فيه النونُ ، كأنه جَبَلٌ ، والجَبَلُ كَلِمَةٌ وَجْهها التَّجْمَعُ»⁽⁴⁾ . ومن المرتجل

(1) المقاييس 1/ 505 .

(2) هذا البيت - كما ورد في أمالي القالي 1/ 47 - لعبدالله بن سبرة الحرشي «وكانت قطعت يده في بعض غزواته الروم» ، فقال يرثيها وهو البيت الأخير من أقصيدة وعدتها أربعة عشر بيتًا . وروايته في المقاييس توافق رواية الأمالي . وروي في اللسان والتاج (جذمر) :

بنانتان وجُذْمورٌ أَقِيمُ بِهَا صَدَرَ القَنَاةِ إِذَا ما صارُخُ فزعا

(3) المقاييس 1/ 506 .

(4) المقاييس 1/ 511 .

قوله: «ومما وُضِعَ ولم أعرف له اشتقاقاً: المُجْلَنْظِي: الذي يستلقي على ظهره ويرفع رجليه»⁽¹⁾.

ولو قارن القارئ بين هذه الأضرب الثلاثة (المنحوت، والمزيد، والمُرتَجَل) لوجد بينها تفاوتاً في عدد الألفاظ، وطول الشرح، وطبيعة العرض. فالمنحوت أكثرها ألفاظاً، وأطولها شرحاً وأحفلها بالشواهد. والمزيد يلي المنحوت ولا ينحط عنه إلا قليلاً، والمُرتَجَل يأتي في آخر الركب حتى ليخيل إلينا أن ابن فارس لم يكن يذكر المرتجل إلا على سبيل الإحاطة والإحصاء، يذكره ذكراً سريعاً، ويفسره تفسيراً لغوياً عطلاً من الشواهد في أغلب الأبواب. ففي باب الجيم - على سبيل المثال - خمسون كلمة أكثرها من المنحوت وأقلها من المرتجل، والمزيد بين بين. والألفاظ المُرتَجَلَة وعدتها اثنا عشر لفظاً تفسر في بضعة أسطر. والتفسير لا يُجاوِزُ كلمةً أو كلمتين كقوله: «والمُجْلَنْظِي: المستلقي. . . والجرسام: السُّمُّ الزعاف»⁽²⁾ فكأن ابن فارس - وهو يفسر المرتجل - يَطأ حافياً أرضاً شائكةً رمضاء، فتنبو قدماه، ويجوزها قفراً أو عدواً. وكأنه وهو يفسر الألفاظ المنحوتة يسير - على وعورة الدرب - ثابت الخُطو، مطمئن القدمين، لأنه يسير في الميدان الذي خُلِقَ له. فهو لا يقنع من السير بقطع الأرض، وإنما يقف بين الخطوة والخطوة ليُعْرِضَ على القارئ قُدْرته في تخطي العثار، واقتحام العقبات، وتصيّد الشوارد، وتشقيق المُستغلق من اللفظ.

ويحسن بنا قبل دراسة النحت عند ابن فارس أن نلخص أنواع النحت التي وصلت إليها الدراسات الحديثة. جاء في الاشتقاق والتعريب: «ويمكن إرجاع النَّحْتِ إلى أربعة أقسام: نحت فعلي ووصفي، واسمي، ونسبي:

(1) المقاييس 512/1.

(2) المقاييس 512/1 - 513.

فالفعلِيُّ أن تَنْحَتَ من الجملة فعلاً يدلُّ على التُّطْق بها، أو على حُدوثِ مضمونها مثل قولهم: بَاباً إِذَا قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ، والهمزة الأخيرة في (بَاباً) منحوتة من (أنت)، وسبحل وحوقل من: سُبْحَانَ اللَّهِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . . .

والنَحْتُ الوصفيُّ أن تَنْحَتَ من كلمتين كلمةً واحدةً تدلُّ على صفة بمعناها أو بأشَدَّ منه، نحو: ضَبَطَ الرَّجُلَ الشَّدِيدَ مَنْحُوتٍ مِنْ: ضَبَطَ وَضَبَّرَ . . .

والنَحْتُ الأسميُّ أن تَنْحَتَ من كلمتين اسماً مثل جُلُودٍ مِنْ: جلد وجمد .

والنَحْتُ النسبيُّ أن تنسب شيئاً أو شَخْصاً إلى بلدتي طَبْرِسْتانِ وَخُوارِزمِ مثلاً: فتنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب، فتقول: طَبْرِخَزَيْ⁽¹⁾ .

والنَحْتُ الفعليُّ يقبل القسمة إلى قسمين:

أولُّهما المنحوت في التُّطْقِ بِجُمْلَةٍ، ويمكن أن نسميه (الجُمليّ) نسبة إلى الجملة المنطوقة وهذه الجملة قد تكون فعلية، مثل أدام الله عزك، والمنحوت منها (دَمَعَز)، وقد تكون اسمية مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومنحوتها (حَوَقَل) أو (حَوَلَق).

والنمط الثاني الفعليُّ، ومعناه نَحْتُ فعلٍ من فعلين، ومثاله: (دَخَرَج) من: دَخَرَ وَجَرَى. وبذلك تكون أنماط النَحْتِ خمسةً لا أربعة. وليست هذه الأنماط سواءً في نظر ابن فارس، ولا حظوظها من اهتمامه وعنايته مُتَعادِلَةٌ. فإنَّ فيها السَهْلَ الذي يُدْرِكُ الشُّدَّةَ سرَّه وتركيبه، والصعْبَ الذي لا يعرفه إلا

(1) الاشتقاق والتعريب لعبد القادر المغربي ص 21 - 23.

المتمرسون باللغة. وأَوْصَحُهَا وأَقْلَهَا حظًا من اهتمام ابن فارس ثلاثة أنواع: الجُمْلِيُّ والنسبيُّ، والاسميُّ. ولما كان ابنُ فارس كَلِفًا بالصعب، يروضه حتى يسلس له فإننا لا نجدُ لديه من النحتين الجُمْلِيَّ والنسبيَّ إلاَّ أمثلةً قليلة. وإذا ظفرنا بهذه الأمثلة لم نجدْها مشفوعةً بشرح مفصّلٍ أو تعليق مطوّل، كقوله في المقاييس: «اعلم أنّ للرباعيِّ والخماسيِّ مذهبًا في القياس، يستنبطه النظرُ الدقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منحوتٌ. ومعنى النَّحْتِ أن تُؤَخِّدَ كلمتان، وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعًا بحظّ. والأصلُ في ذلك ما ذكره الخليلُ من قولهم: حَيْعَلَ الرجل إذا قال حَيَّ عَلِيَّ، ومن الشيء الذي كأنه متفقٌ عليه قولهم عَبَشِمِي: وقوله⁽¹⁾:

تَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَشِمِيَّةٌ

فعلى هذا الأصلُ بَيَّنَّا ما ذكرناه من مقاييسِ الرباعيِّ⁽²⁾.

ولم أجِدْ في مصنفاتِ ابن فارس غير هذين المثالين من النحتين الجُمْلِيَّ والنسبيِّ. وعلَّةُ النُدْرَةِ فيهما أنّ النحت الجُمْلِيَّ الذي يُصاغُ من جُملة تامّة بعيدٌ عن طبيعة العمل المعجميِّ في المقاييس وأنَّ النسبيَّ الذي يصاغ من اسمين هو إلى بحث النسب الصرفيِّ أقربُ منه إلى البحثِ في النحت. ولما كان همُّ ابنِ فارس منصرفًا إلى دراسة الألفاظ فإنّه لم يُعَنَ بهذين النمطين، ولذلك لا تجد في كتبه أمثلةً من نحو: (جَعْفَل) أي: قال جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَسَمَعَلُ أي: قال السلامُ

(1) البيتُ لعبدِ يغوثَ بنِ وقّاصِ الحارثيِّ. ورد في المفضّليات ص158 وهو البيت الثاني عشر من القصيدة التي مطلعها:

ألا لا تُلوماني كَفَى اللُّومَ ما بيا وما لُكُلما في اللُّومِ خيرٌ ولا ليا

وعَجَزَ البيت: (كأن لم ترني قبلي أسيرًا يمانيا) وروى القالي البيت في ذيل الأمالي ص132 «كأن لم ترن» وقال في التعليق عليه: «قال الأخفش: رواية أهل الكوفة: كأن لم ترن قبلي. وهذا عندنا خطأ. والصواب ترني بحذف النون علامة للجزم» ذيل الأمالي 134.

(2) المقاييس 1/328.

عليكم وفذلك، أي: قال فذلك. ولا أمثلةً من نحو: عبدي نسبة إلى عبد الدار، ومرقسي نسبة إلى امرئ القيس، وتيملي نسبة إلى تيم اللات.

إنَّ أشبَعَ أنواعِ النَّحْتِ في (مقاييس اللغة) اثنان، هما: نَحْتُ الأفعال، ونحْتُ الأسماءِ والصِّفاتِ، وعنهما نتحدَّث:

أ- نَحْتُ الأفعال: لهذا التَّمِظُ من النَّحْتِ شيوَعٌ واضحٌ في المقاييس، فلا يكادُ يخلو منه بابٌ من أبواب ما زاد على الثلاثي. ونجدُ من هذا النمط أفعالاً رباعيّةً وخماسيّةً وسداسيّةً منحوتةً من أفعالٍ ثلاثيّة. وطريقةُ تحليلِ هذه الأفعال تكادُ تكونُ مطّردةً، إذ يبدأ ابنُ فارس يذكر الفعل المنحوت، يذكره ويفسّره، ويوردُ مصدره حيناً ويُعْغِلُ المصدر في أكثر الأحيان، ثم يردّه إلى فعليه الثلاثيّين، ويفسّرُ الفعلين، أو يردُّ القارئَ إلى تفسيرهما وتحليلهما في موضعيهما من المقاييس. فمن الرباعيِّ قوله: «ومن ذلك (بَحَثَرْتُ) الشيءَ إذا بدّدته، والبَحَثَرَةُ: الكدْرُ في الماء. وهذه منحوتةٌ من كلمتين: من بحثت الشيءَ في التراب - وقد فُسِّرَ في الثلاثي - ومن البئر الذي يظهر على البدن وهو عربيٌّ صحيحٌ معروف. وذلك أنّه يظهرُ متفرّقاً في الجلد»⁽¹⁾.

وقد يبدأ بالمصدر فيفسّره، ثم يردّه إلى فعليه الثلاثيّين، كقوله: «ومن ذلك (البَعَثَةُ) وتفسيره: خروجُ الماءِ من الحوض. يقال: تَبَعَثَ الماءُ من الحوض إذا انكسرت منه ناحيةٌ فخرَجَ منها وذلك منحوتٌ من كلمتين: بَعَثَ وبتَّ، يقال: ائْبَعَثَ الماءُ تَفْتَحَ - وقد فُسِّرَ في الثلاثي - وبتَّقتُ الماءَ، وهو البتُّوق، وقد مَضَى ذِكْرُهُ»⁽²⁾.

ومن الخماسيِّ - وهو أقلُّ من الرباعيِّ عدداً - قوله في باب الجيم:

(1) المقاييس 1/ 329.

(2) المقاييس 1/ 330.

«تَجَحَّفَلُ القَوْمُ: اجتمعوا وقولهم للجيش العظيم جَحْفَلٌ. وَجَحْفَلَةُ الفَرَسِ . وقياسٌ هؤلاءِ الكلماتِ واحدٌ، وهو من كلمتين: من الحَفَل وهو الجَمْع، ومن الجَفَل، وهو تَجْمَعُ الشيء في ذهاب. ويكونُ له وجهٌ آخر: أن يكون من الجَفَل ومن الجَحْف. فإنَّهم يَجْحَفُونَ الشيءَ جَحْفًا. وهذا عندي أصوبُ القولين⁽¹⁾.»
 «ويلاحظ القارئ أن ابن فارسٍ يحلّل الكلمة الواحدة على أكثر من وجهٍ، وأنّه يناقِلُ بين احتمالين، ويرجِّحُ واحدًا منهما، كأنه يريدُ أن يجعلَ تحليلَ اللغةِ رياضةً عقلية تشحذُ الأذهانَ، وتحفزُ الباحث، لعله يكتنه أسرارها ولطائفها.

ومن أمثلة الخماسيِّ: «تَبَزَّرَ أي ساء خلقه، وهذا من الزَّرْعِ والزَّرْعارة، والتبزُّع، وقد فسَّرا في مواضعهما من الثلاثي⁽²⁾».

ومن السداسيِّ - وهو أقلُّ من الرباعيِّ أيضًا - : «اضْمَقَّرَ اللبن إذا اشتدَّت حُموضته، وهذا منحوتٌ من كلمتين: من صَمَقَر ومَقَر. أما مَقَرٌ فهو الحامض، ومن ذلك يقال: سمكٌ مَمَقورٌ. وأما صقر فمن الخُثورة ولذلك سمي الدَّبْسُ صَقْرًا، وقد مرَّ⁽³⁾».

ومن السداسيِّ: «اهْرَمَعَ المَاءُ: سَالَ، ومن هَمَعَ وهَرَعَ، وكلاهما سَالَ. وكذا اهْرَمَعَ الرجلُ: أَسْرَعَ⁽⁴⁾. ومنه كذلك: «أَفْرُنَقَعُوا: إذا تَنَحَّوْا، وهي كلمة منحوتة من: فرق وفتح، لأنَّهم يَتَفَرَّقُونَ، فيكون لهم عند ذلك فَفَعَةٌ وَحَرَكَة⁽⁵⁾».

ب - نحت الأسماء: يميِّز علماء اللغة والنحو بين نوعين من نحت الأسماء: النحت الاسميِّ، والنحت الوصفيِّ.

(1) المقاييس 1 / 509.

(2) المقاييس 1 / 331.

(3) المقاييس 3 / 349 - 350.

(4) المقاييس 6 / 72.

(5) المقاييس 4 / 513.

أما الاسمِيُّ فهو نَحْتُ اسمينِ جامِدَيْنِ بينهما معنىٌّ مشتركٌ لصياغَةِ اسمِ ثالثٍ منهما يفوقُ كلاًّ منهما في الدلالةَ على مَعْنَاهُ، كالجُلُود من جلد وجمد .
وأما الوصفيُّ فمعناه نُحْتُ كلمتين متقاربتين في المَعْنَى لصياغَةِ صفةٍ ثالثةٍ منهما، تَبْزُهُما في الدلالةَ، ومثاله الصَّلْدُمُ: الشديد الحافر، وهي صفة منحوتة من الصَّلْد والصَّدْم، وكتاهما تدلُّ على الشِّدَّة والصَّلابَةِ .
ولمَّا كانت عنايةُ ابنِ فارس بالاشتقاق تفوقُ عنايتهُ بأيِّ جانبٍ آخر من جوانبِ اللُّغَةِ فقد حفل (مقاييسُهُ) بأعداد كبيرةٍ من الألفاظِ المنحوتة نُحْتًا ووصفيًّا، لأنَّ النَّحْتَ الوصفيَّ أَلْصَقُ بالاشتقاق من الاسمِيِّ . ومن أمثلةِ النَّحْتِ القليلةِ قوله: «ومن ذلك قولهم للحَجَرِ وللإِبِلِ الكثيرةِ: جَلَمَد . قال الشاعر في الحجارة: (1)

جَلَامِيدُ أَمْلَاءُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا رُؤُوسُ رِجَالٍ حُلِّقَتْ فِي الْمَوَاسِمِ
وقال آخرُ في الإِبِلِ الجَلَمَد (2) .
أو مائةٌ تُجَعَلُ أَوْلَادُهَا لَعُؤًا وَعُرْضُ الْمائةِ الْجَلَمَدِ
وهذا من كلمتين: الجَلَد، وهي الأَرْضُ الصُّلْبَةُ، ومن الجَمَدِ وهي الأرضُ اليابسة، وقد مرَّ تفسيرُهُما (3) . ومن أمثلةِ النَّحْتِ الأسمِيِّ القليلةِ

(1) البيت واحد من خَمْسَةِ أبيات رواها القالي في أماليه (ذيل الأمالي 116) والأبيات لنافع بن خليفة العَنَوِي، وهي في هَجْوِ بني نمير منها:
تُعْطِي نُمَيْرٌ بِالْعَمَائِمِ لَوْمَهَا وَكَيْفَ يَغْطِي اللُّؤْمَ طِيَّ الْعَمَائِمِ
ووردت القطعة نفسها في الكامل للمبرد 707/2 .

(2) قال عبد السلام هرون في حاشية ص 507/1 من المقاييس: «البيت للمنتبِّ العبدى من أول قصيدة له في ديوانه مخطوطة دار الكتب رقم 565 . وجاء في اللسان (عرض): «وناقة عرضة للحجارة أي قوية عليها» وروى البيت برفع عرض وجلمد . وقال: «قال ابن بري: صواب إنشاده: أو مائة بالكسر لأن قبله:

أَلَا بِبَدْرَى ذَهَبٍ خَالِصٍ كُلِّ صَبَاحٍ آخَرَ الْمُسْنَدِ
قال: وعرضٌ مبتدأ . والجلمدُ خبره، أي: هي قويَّةٌ على قَطْعِهِ . وفي البيت إقواء» .

(3) المقاييس 507/1 .

(البرجد) قال: «ومن ذلك البرُّجْدُ، وهو كساء مَخْطَطٌ، وقد نُحِتَ من كلمتين: من البِجَاد، وهو الكساء وقد فُسِّرَ، ومن البُرْدِ. والشَّبَهُ بينهما قريب»⁽¹⁾.

وكان ابنُ فارس يَحْرِصُ في تَحْلِيلِ المُنحَوْتَاتِ من الصِّفَاتِ على إِبْرَازِ أُصُولِهَا الثَّلَاثِيَّةِ، وعلى إِبْرَازِ الاِشْتِقَاقِ في هَذِهِ الأَصُولِ. فِيرِدُ مَعَانِي الصِّفَاتِ المُنحَوْتَةِ إِلَى مَصَادِرِهَا أو أَفْعَالِهَا. وَلَمَّا كَانَ مَذْهَبُهُ فِي النُّحُوِّ أَقْرَبَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الكُوفَةِ فَإِنَّهُ يُبْرِزُ الأَفْعَالَ عَلَى أَنَّهَا أَصْلُ الاِشْتِقَاقِ. قَالَ فِي تَحْلِيلِ (بُحْتَرُ): «ومن ذلك (بُحْتَرُ)، وهو القَصِيرُ المَجْتَمِعُ الخَلْقِ. فَهَذَا مَنحَوْتُ من كَلِمَتَيْنِ: من البَاءِ والتَّاءِ والرَّاءِ. وَهُوَ مِنْ بَتَّرْتُهُ فُبِتِّرُ، كَأَنَّهُ حُرِّمَ الطَّوْلَ فُبِتِّرَ خَلْقَهُ. وَالكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ: الحَاءُ والتَّاءُ والرَّاءُ وَهُوَ مِنْ حَتَّرْتُ وَأَحْتَرْتُ، وَذَلِكَ أَنْ لَا تُفْضِلُ عَلَى أَحَدٍ، يُقَالُ: أَحْتَرَّ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ أَيُّ: ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ»⁽²⁾.

وقد يرد الصفة المنحوتة إلى صفتين من الثلاثي، كقوله: يوم (عَمَرَسُ) شديد ذو شرٍّ، قال الأَرِيْقُطُ⁽³⁾

عَمَرَسُ يَكْلَحُ عَنُ أَنْيَابِهِ

وهذا منحوتٌ من: يَوْمٌ عَمَّاسٌ شَدِيدٌ، ومن: المَرَسِ وَهُوَ الشَّيْءُ الشَّدِيدُ الفَتْلُ⁽⁴⁾.

وإذا كانت هذه النمودجات قد رَسَمَتْ لَنَا صُورَةً بَاهِتَةً الخَطُوطِ عَن أَنْوَاعِ النُّحْتِ الَّتِي عُنِيَ بِهَا ابْنُ فَارِسٍ فَإِنَّهَا لَمْ تَرَسُمْ لَنَا قَسَمَاتِ الصُّورَةِ الكَامِلَةِ. فَإِنَّ

(1) المقاييس 1/ 330.

(2) المقاييس 1/ 329.

(3) جاء في المقاييس (كلح): «الكلوح: تكشَّرُ في عبوس». والبيُّتُ مذكور في العين 2/ 333 على هذه الصورة.

(4) المقاييس 4/ 368.

كَفَّ الرَّجُلِ بِالنَّحْتِ وَهَبَهُ الْقَدْرَةَ عَلَى الاتِّسَاعِ فِيهِ، وَعَلَى التَّفَنُّنِ فِي تَشْقِيقِهِ وَتَقْلِيْبِهِ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ .

ومن مظاهر هذا التفنن أنه لم يُقْبِعْهُ النَّحْتُ من كلمتين، فطَفِقَ يَنْحِتُ الكلمةَ من ثلاثِ كَلِمَاتٍ يُفْضِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، قَبْلَ أَنْ تَتَّخِذَ الْمَنْحَوْتَةُ شَكْلَهَا الْأَخِيرَ، وَتَتَمَثَّلَ خَلْقًا سَوِيًّا. ومن أمثلة منحوتاته المثلثة الأصول (السَّحْبَل). قال في تحليل الكلمة: «السَّحْبَلُ الْوَادِي الْوَاسِعُ، وَكَذَلِكَ الْقِرْبَةُ الْوَاسِعَةُ سَحْبَلَةٌ. فهذا منحوت من (سحل) إذا صبَّ ومن (سبل)، ومن (سحب) إذا جرى وامتدَّ. وهي منحوتةٌ من ثلاثِ كلماتٍ: تكون الحاء زائدة مرةً، وتكون الباء زائدةً، وتكون اللام زائدة»⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: ومن ذلك (القَلْفَعُ)، وهو ما ييس من الطين مع الأرض، فَيَتَقَلَّفُ. وهذه منحوتةٌ من ثلاثِ كلماتٍ: من قَفَع، وَقَلَع، وَقَلَفَ⁽²⁾. وحلّل لفظة العَصْلَبِيِّ، فارتدَّتْ بين يديه إلى ثلاثِ كلماتٍ، إذ قال: «العصْلَبِيُّ: الشَّدِيدُ الْبَاقِي. قال: ⁽³⁾

قَدْ ضَمَّهَا اللَّيْلُ بَعْصَلَبِيٍّ

وهو منحوتٌ من ثلاثِ كَلِمَاتٍ. من عَصَب، ومن صَلَب، ومن عَصَل. وكلُّ ذلك من قُوَّةِ الشَّيْءِ»⁽⁴⁾.

(1) المقاييس 3/ 158.

(2) المقاييس 5/ 117.

(3) هذا البيت من الرجز الذي تمثَّل به الحجاج في خطبته بالكوفة سنة 75هـ وهو كما ورد في جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت 2/ 289.

قَدْ لَمَّهَا اللَّيْلُ بَعْصَلَبِيٍّ أَرْوَعٌ خَزَايِجٍ مِنْ الدَّوِيِّ
مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ

والرجز لرؤيِّب بن رُمَيْض العنبري. وروى في اللسان غير منسوب «قد حسَّها الليل» في مادة (عصلب) وروى في تاج العروس «قد حشها» في مادة (عصلب) كما ضبط عُصْلَبِيٍّ بضم العين واللام.

(4) المقاييس 4/ 370.

وقد يتراءى للقارىء أن يسأل ابن فارس عن هذا التَّمَطِّ من النحت المُتَلَثِّ الذي يُتَوَهَّمُ أنه يَعْبَثُ باللغة، فيجيبه الرجل بأنه لا يأتي بدعة لم يُسَبِّق إليها، ويعزو هذه الفكرة إلى الخليل فيقول: «وقد أوماً الخليلُ إلى بَعْضِ ما قلناه»⁽¹⁾.

غير أنه - على كَلْفِهِ بالنحت - كان يُعْضِي عن ألفاظ يُمكنُ تفسيرها على النحت. من ذلك مثلاً الفعلُ (بَعَثَ) فإنه حَمَلَ هذا الفعلَ على زيادةِ العَيْنِ، وردّه إلى فعلٍ واحد، هو بَثَر. والدليلُ على صِحِّهِ النَحْتِ قَوْلُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَعْرِبِيِّ: «ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثَتْ﴾ فَإِنَّ ﴿بُعِثَتْ﴾ منحوته من بَعَثَ وَأُثِيرَ، أَي: بُعِثَ ما فيها، وَأُثِيرَ ترابها»⁽²⁾. ومن ذلك أيضاً (الْحَدْلَقَةُ)، فقد حَمَلَهَا على التوليد من الحِذْقِ وزيادة اللام، فقال: «ومنه الحَدْلَقَةُ، وأظنُّها لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً أَصْلِيَّةً، إِنَّمَا هِيَ مُوَلَّدَةٌ، واللامُ فيه زائدة. وإِنَّمَا أَصْلُهُ من الحِذْقِ، والحَدْلَقَةُ: ادِّعَاءُ الْإِنْسَانِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَهُ، يريدُ إِظْهَارَ حِذْقِهِ بِالشَّيْءِ»⁽³⁾. وهذا التفسير يدلُّ على وَرَعِ ابْنِ فَارِسٍ وتَحَرُّجِهِ من اجْتِراحِ ما لا يَصِحُّ لديه تَمَامِ الصِّحَّةِ. فَمَنْ كَانَ لَهُ مِثْلُ حِذْقِهِ وَذِلَاقَةِ لِسَانِهِ لَمْ يَعْجِ بِنَحْتِ الْكَلِمَةِ مِنَ الحِذْقِ فِي القَوْلِ، وَالدَّلَاقَةِ فِي اللِّسَانِ.

ومن ناحية ثانية نجد ابن فارس يفارق هذا التحرُّجَ حينما يَنْحِتُ الكلمة من أَصْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ كَقَوْلِهِ فِي تَحْلِيلِ (تَبَزَعَر): «ومن ذلك تَبَزَعَرُ أَي: سَاءَ خُلُقُهُ. وهذا من الزَّرْعِ وَالزَّرْعَارَةِ وَالتَّبَزُّعِ وَقَدْ فُسِّرَا فِي مَوَاضِعِهِمَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ»⁽⁴⁾. وَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى تَفْسِيرِ الزَّرْعَارَةِ وَالتَّبَزُّعِ وَقَفْنَا عَلَى ضَعْفِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فِي رَأْيِ ابْنِ

(1) المقاييس 4/ 371.

(2) الاشتقاق والتعريب 22/ سورة الإنفطار، الآية: 4.

(3) المقاييس 2/ 144.

(4) المقاييس 1/ 331.

فارس إذ يقول: «وربما قالوا: تبرّع الشرُّ إذا تفاقم، فإن كان صحيحًا فهو أصلٌ ثانٍ»⁽¹⁾. ويقول: «ويقال: إن الزعارة لا يُبَيَّن منها تصريفٌ وفعل»⁽²⁾. وغير بعيد أن مبالغة ابن فارس في التحرُّج والحِيطَة خلعت على الأصلين ظلال الضعف والشك، ثم امتدت هذه الظلال على الفرع المنحوت.

ومن تحليلاته الغريبة في هذا الباب الجمع بين النَّحْتِ والزيادة لتفسير معنى الكلمة الواحدة أو لمعرفة تركيبها. قال: «ومن ذلك (الحِنْزَرَةُ)، وهو القصيرُ. وهذا من الحزق والحقر مع زيادة النون. فالحقر من الحقارة والصغر، والحزق كأنَّ خلقه حزق بَعْضُه إلى بَعْض»⁽³⁾ فقد قرّر ابن فارس أن في الكلمة نحتًا وزيادة، ولم يذكر أيُّهما السابق. أزيدت النون على الحزق، فقيل الحِنْزَرُ ثم نُحِت منها ومن الحقر اللفظ الجديد أم نُحِتَت الكلمة فقيل: الحِنْزَرُ ثم دخلتها الزيادة؟ لا ندري، وغالب الظنُّ أنَّ ابن فارس لا يملك إجابة شافية عن هذا السؤال.

ولعلَّ أغرب ما في تحليلات الشيخ التردُّد في اللفظ الواحد بين النحت والزيادة، ردَّ لفظة عَمَرَس إلى الزيادة، فقال: «العَمَرَسُ الشَّرْسُ الخُلُقُ القويُّ. وهذا ممَّا زيدت فيه العينُ. وإنَّما هو من الشيء المَرَس، وهو الشديدُ الفتل»⁽⁴⁾. وبعد ثلاثِ صَفَحَاتٍ حَمَلَ اللفظة على النَّحْتِ، فقال: «يَوْمٌ عَمَرَسٌ شديدٌ ذو شرٍّ، قال الأَرَيْقَطُ»⁽⁵⁾.

عَمَرَسٌ يَكَلِّحُ عَنْ أَنْيَابِهِ

(1) المقاييس 1 / 244.

(2) المقاييس 3 / 12.

(3) المقاييس 2 / 145.

(4) المقاييس 4 / 365.

(5) البيت من شواهد العين للخليل 2 / 332 (عمرس) ذكر مفردًا منسوبًا إلى الأَرَيْقَطِ.

وهذا منحوتٌ من يومِ عَماسٍ: شديد، ومن المَرَسِ: الشيء الشديد
 القَتْلِ»⁽¹⁾ أي عني ذلك التردُّد بين الزيادة والنحتِ نسخَ الزيادة؟
 ولو كان تردُّدُ الرجلِ قاصراً على لفظةٍ أو لفظتين لهان الأمر، لكنَّ أمثلةَ
 التردُّدِ كثيرةٌ عند ابن فارس. ومنها (الجُخْدُبِ)، ففر فسَّر الشيخُ الكلمةَ على
 الزيادة، فقال: «ومن ذلك قولهم للجملِ العظيمِ (جُخْدَب) فالجيمُ زائدة.
 وأصلُه من الخَدَب، يقال للعظيمِ خَدَبٌ، وتكون الدالُّ زائدةً، فإنَّ العظيمِ
 جِخَبٌ أيضاً. فالكلمةُ منحوتةٌ من كلمتين»⁽²⁾. ثم جعلها من المرتجَلِ بعد
 صفحتين، فقال: «والجُخْدُبُ دُوَيْبَةٌ، ويقالُ لها: جُخَادِب، والجمعُ جَخَادِب»
 فهل يعني كلامه أنَّ الجُخْدُبِ الدالُّ على الجملِ منحوتٌ، والجُخْدُبِ الدالُّ على
 هذه الحشرةِ مرتجلٌ؟ ينفي هذا الاحتمالَ ابنُ فارس إذ يقول: «والجُخْدُبُ
 الجملُ الضَّخْمُ. قال»⁽³⁾.

شِدَاخَةٌ ضَخْمٌ الضَّلُوعُ جُخْدَابًا»⁽⁴⁾.

فالكلمةُ وَفَّقَ هذا النصُّ الأخيرُ مُرتجلة لا اشتقاق لها ولا نَحَتْ، سواءً
 أدلَّت على جَمَلٍ أم على دُوَيْبَةٍ.

ولا يمكنُ أنْ نحْمِلَ تردُّدَ ابنِ فارس على العَفْلةِ أو النسيانِ، لأنَّ الانتقالَ
 من الزيادة إلى النحتِ يتمُّ في سطرٍ واحدٍ أحياناً، كقوله: «من ذلك القَفَنْدَرُ

(1) المقاييس 4/368.

(2) المقاييس 1/511.

(3) جاء في اللسان (جخدب): «قال رُوَيْبَةُ: شِدَاخَةٌ ضَخْمٌ الضَّلُوعُ جُخْدَابًا
 قال ابن بَرِي: هذا الرَّجَزُ أوردته في الجوهريُّ على أن الجُخْدَبِ الجملُ الضخْمُ. وإنما هو في
 صفة فرس. وقبله:

ترى له مناكباً ولَبَاباً وكاهلاً ذا سهواتٍ شَرَجِبَا
 الشداخه: الذي يشدخ الأرض.

وذكر الجوهري البيت في الصَّحاح (جخدب) ولم ينسبه إلى رُوَيْبَةٍ. ولم أجده في ديوان رُوَيْبَةٍ.

(4) المقاييس 1/513.

السَّيْحُ. وَالْفَقَنْدَرُ اللِّثِيمُ الْفَاحِشُ، وَهَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ النُّونُ، ثُمَّ يَكُونُ مَنْحَوْتًا مِنَ الْقَفْدِ، وَالْقَفْرِ: الْخَلَاءُ مِنَ الْأَرْضِ. وَالْقَفْدُ مِنْ قَفَدْتُهُ، كَأَنَّهُ ذَلِيلٌ مَهِينٌ⁽¹⁾.

فالمسألة إذن من باب التعدد لا التردد، أي: من باب تعدد الوجوه في التخريج والفتوى لا من باب الارتباك والقوضى. وابن فارس في شعاب اللغة مسافرٌ شديد المراس، يركب الوعر مرّةً واللاحب الواضح أخرى، وكلا الطريقين مفضّ به في النهاية إلى الغاية. والغاية عنده فهم الكلام وإفهامه، لا مظاهره الزيادة على النحت، ولا الوقوف مع الارتجال على الاشتقاق، فأبى الطرق أبلغه مقصده سلكه.

ط - المزيد:

ذكرنا قبل أن ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف يشعب عند ابن فارس إلى ثلاث شعب: المنحوت، والمزيد، والمرتجل. وبسطنا القول في المنحوت، ولم نجد من حاجة للحديث عن المرتجل، لأنه موضوع على صور لم يتهدد ابن فارس إلى تحليلها. قال في نهاية باب الهاء: «ومما وضع وضعا، ولا نعلم له قياسا (الهملع) الذي توقع خطاه توقعا شديدا. والهبتع: الأحمق يجلس على أطراف أصابعه يسأل، وقد فعد الهبتعة⁽²⁾، وهبتقه: رجل يضرب به المثل في الحمق...»⁽³⁾.

أما الثالث فهو الذي يسميه ابن فارس مزيدا، ويسميه غيره من علماء

(1) المقاييس 116/5.

(2) المقاييس 73/6.

(3) جاء في المستقصى 85/1: «أحمق من هبتقة: هو يزيد بن ثروان القيسي ذو الودعات. تطوق بودعات وعظام، وهو ذو لحية عظيمة. وقال: لأعرف نفسي ولا أضل. فأصبح يوما فرأى طوقه في عنق أخيه، فقال يا أخي أنت أنا، فمن أنا؟» ثم روى طائفة من أخباره في الحمق. وانظر مجمع الأمثال 217/1.

الصرف مُلْحَقًا - وهو على ضعف صَلَّته بالاشتقاق وبالنَّحْتِ - شديد الصلة بالمقارنة التي نَزَمُ إجراءها بين رأي ابن فارس فيه وآراء المحدثين. فما هذا النوع وكيف دَرَسَه ابن فارس؟

يضمُّ هذا النوع الألفاظ التي لَحِقَتْها الزيادة. ولا تعني الزيادة هنا إضافة حَرْفٍ أو أكثر من حروف (سألتمونيها) إلى الثلاثي المجرَّد، وإنما تعني إضافة حَرْفٍ من حروف الهجاء أو أكثر إلى الثلاثي لِيَعْدُو بهذه الزيادة رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، فتقوى دلالته على المعنى الأوَّل. جاء في خاتمة باب الباء من مقاييس اللغة: «ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي، وهو من الثلاثي على ما ذكرناه، لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة، كما يفعلون في زُرُقْمٍ وَخَلْبِنِ⁽¹⁾. وكلُّ زيادة تلحق الاسم قد تُضَيَّفُ إلى معناه قوَّة في الدلالة، أو قُبْحاً في الهيئة. قال ابن فارس: «سمعت مَنْ أَثِقُ به، قال: تَفَعَّلُ الْعَرَبُ ذلك للتشويه، يقولون للبعيد ما بَيْنَ الطرفَيْنِ المفرط الطول (طَرِمَاح)، وإنما أصله من الطَّرْح، وهو البُعْد، لكنَّه لما أفرط طولُه سُمِّيَ طَرِمَاحاً فشُوِّهَ الاسم لما شوِّهت الصورة. وهذا كلامٌ غيرٌ بعيد»⁽²⁾. والتشويه يكمل المبالغة ولا يعارضها فالإفراط يُخْرِجُ صاحبه عن المألوف، وقد يقلبُ جماله قُبْحاً، فيستدعي قُبْحُ صورته قُبْحَ تَسْمِيَتِهِ.

ولعلَّ كَلِمَةَ (صَيَّفَن) من هذا الباب، فالصَّفْنُ اللجوء إلى القوم، والصَيَّفَنُ: الطفيليُّ الذي يَصْحَبُ الصَّيْفَ، والتطفُّلُ مُسْتَبِحٌ مُسْتَكْرَه، وأقْبَحُ من الطفيليِّ الذي يتطفَّل عليه، فيكون ذُنَابِي الذَّنْبِ، ويكون التعبيرُ عنه بلفظِ أَطْرَفِ

(1) المقاييس 332/1 والزُرُقْمُ الشديد الزُرُقَّةُ جاء في اللسان (زرقم): «إذا اشتدَّت زُرُقَّةُ عَيْنِ المرأة قيل: إنَّها لَزُرُقَاءُ زُرُقْم. وقال بعضُ العرب: زرقاء زُرُقْم، بيديها ترقم، تحت القمقم، والميم زائدة» وجاء في الصحاح (خلب): «الخلبن/ الحمقاء والنون للإلحاق».

(2) الصحابي 122.

زيادةً. قال ابن فارس: «ومن الباب ضَمَّنَ إلى القَوْمِ إذا لجأ إليهم، فَجَلَسَ عندهم... والدليل على هذا قولهم للطفيلي الذي يجيء مع الضيف: ضيفن، وهذا فيعلُّ من ضَمَّنَ. وقد سمعت ولم أسمع من عالم أن الذي يجيء مع الضيفن: الضيفنان، ولا أدري كيف صحَّته، والقياس يُجيزُه»⁽¹⁾.

والزيادة عند ابن فارس على ثلاثة أضرب: زيادة تقع في أول الكلمة، وزيادة في حشوها، وزيادة في آخرها.

فمن الزيادة التي تقع في أول الكلمة باءُ البحظلة، وعينُ العرِصاف، وياءُ اليعفور. قال ابن فارس: «من ذلك البَحْظَلَةُ. قالوا: أن يقفز الرجل قَفْزَانَ اليربوع، فالباء زائدة. قال الخليل: الحاظِلُ الذي يمشي في شقّه. يقال: مرَّ بنا يحظَلُ ظالِعاً»⁽²⁾ وقال أيضاً: «العِرْصَافُ: العَقَبُ المستطيلُ. والعَرَاصِيفُ أوتادٌ تَجْمَعُ رُؤُوسَ أحناءِ الرَّحْلِ. وهذا ممَّا زيدت فيه العينُ، وإنَّما هو من رَصَفْتُ»⁽³⁾. وقال كذلك: «اليعفورُ: الخِشْفُ، قال الخليلُ: سُمِّيَ بذلك لكثرة لُزُوقِهِ بالأرض. قال»⁽⁴⁾:

تَقْطَعُ القَوْمَ إلى أرْحَلِنَا أحرَّ الليلِ بِيَعْفُورِ خَدِرِ
وهذا ممَّا زيدتِ الياءُ في أولِهِ، وإنَّما هو من العَفْرِ. وهو وَجْهُ الأَرْضِ
والتراب»⁽⁵⁾.

ومن الزيادة التي تقع حشواً راءُ البرجمة، وميمُ العميثل، وجيمُ الهجَّع.

(1) المقاييس 3/ 366.

(2) المقاييس 1/ 332.

(3) المقاييس 4/ 370.

(4) روى البيت في ديوان طرفة ص 52/ «جازت البيد إلى أرحلنا... البيت. وكذلك في اللسان: (خدر).

(5) المقاييس 4/ 371 - 372.

قال ابن فارس: «الْبَرْجَمَةُ: غَلَطُ الكلام، فالراء زائدة، وإنما الأصل الْبَجْمُ. قال ابن دريد: بَجَمَ الرجل يَبْجُمُ بُجُومًا إذا سَكَتَ من عِيٍّ أو هيبَةٍ، فهو باجِمٌ»⁽¹⁾. وقال ابن فارس: «الْعَمَيْثَلُ الضَّخْمُ الثقيلُ والعَمَيْثَلُ كلُّ شيءٍ فيه إِبْطاءٌ، وامرأةٌ عَمَيْثَلَةٌ ضَخْمَةٌ ثقيلةٌ. قال أبو النجم⁽²⁾:

لَيْسَ بِمُلْتَاثٍ وَلَا عَمَيْثَلٍ

وهذا ممَّا زِيدَتْ فيه الميمُ. والأصلُ عَثَلٌ، والعَثُولُ: البطيءُ الثقيلُ»⁽³⁾. وقال أيضًا: «الْهَجْنَعُ: الشيخُ، والحجيمُ زائدةٌ من الهَنْعِ، وهو التَّطامُنُ، كأنَّهُ خَلَفَهُ قَدْ تَطامَنَ»⁽⁴⁾.

ومن الزيادة التي تلحق آخرَ الكلمة ميمٌ بلسمٍ، ولامٌ جحشَلٌ، وطاءٌ الفرشَطُ. قال ابن فارس: «بَلَسَمَ الرجلُ: كَرَّهَ وَجَهَهُ، فالميمُ زائدةٌ، وإنما هو المُبْلِسُ، وهو الكَتِيبُ الحزينُ المتقدمُ»⁽⁵⁾. وقال أيضًا: «ومن ذلك قولُهُم للخفيفِ (جَحْشَلٌ) فهذا ممَّا زِيدَتْ فيه اللامُ، وإنَّما هو من الجَحْشِ والجَحْشُ خفيفٌ»⁽⁶⁾. وقال كذلك: «الْفَرِشِطُ والفَرِشَاطُ: الواسِعُ، وهذا ممَّا زِيدَتْ فيه الطاءُ والأصلُ فَرِشٌ. ويكون ذلك من فرشت الشيءِ. ومن هذا الباب فَرِشَطُ البعيرِ، لأنَّهُ يَنْفَرِشُ وَيَنْبَسِطُ»⁽⁷⁾.

(1) المقاييس 333/1.

(2) ورد هذا البيت في ديوان أبي النجم 189 وهو البيت التاسع والستون من لاميته التي أولها (الحمدُ لله الوهوبِ المجزَلِ) ورقم الأرجوزة 58. وانظر الطرائف الأدبية للميمني ص 63، والبيت في صفة راعي الإبل.

(3) المقاييس 371/4.

(4) المقاييس 72/6.

(5) المقاييس 334/1.

(6) المقاييس 510/1.

(7) المقاييس 513/4.

ولا تَجَزِي العَرَبُ - وهي تُنَمِّي الألفاظَ - بزيادة حرفٍ واحد، فقد تزيد حرفين أو ثلاثة، وقصدها من ذلك أن تُضَاعَفَ المبالغة في دلالة اللفظ الثلاثي. كالزيادة التي وَجَدَهَا ابنُ فارس في: عَرْنَدَس، وَعَيْطُموس، وَعَلْطَميس. فقال في تحليل هذه الألفاظ: «عَرْنَدَس: شَدِيدٌ. كُلُّ ما زادَ فيه على العَيْنِ والراءِ والدالِ فهو زائدٌ، وأصله: عُرْدٌ، وهو الشديد»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «عَلْطَميس: جاريةٌ تارةٌ حَسَنَةُ القَوَامِ. وناقاةٌ عَلْطَميس: شديدةٌ ضخمةٌ. والأصل في هذا: عَيْطُموس واللام بدلٌ من الياء، والياء بدلٌ من الواو، وكلُّ ما زاد عن العين والطاء فهو زائد، وأصله العَيْطَاء الطويلةُ والطويلةُ العُنُقُ»⁽²⁾ فالعَرْنَدَسُ أشدُّ من العُرْدِ على شدة العُرْدِ، والعَلْطَميسُ احسن قَواماً من العَيْطَاءِ، وأطولُ عُنُقاً.

نخلص ممَّا عَرَضْنَا إلى أَنَّ الإلحاقَ شَكْلٌ آخَرُ من أشكالِ النَّماءِ، تَرَكُّو به ألفاظُ اللغة، وهو أبعدُ من النَّحْتِ عن الاشتقاق. فإذا سَلَّمْنَا بأنَّه مُرْتَجَلُ فارتجاله يعني أَنَّ الزيادة الطارئة على طَرَفٍ من طرفي الكلمة أو المُقْحَمَة في حَشْوِها مَسَلَّكٌ اعتباطيٌّ لا تَرَبِطُهُ بالاشتقاق رابطةٌ واضحة، فالمرتجل ينأى بذلك عن الاشتقاق. وإذا ذهبنا إلى أَنَّ التغييرَ الذي يُحْدِثُه الإلحاقُ ليس إلصاقَ حرفٍ أو أكثر بأصولِ الكلمة، وإنَّما هو تغييرٌ يُصِيبُ بِنْيَةَ الكلمة ففي الإلحاقِ شَكْلٌ من أشكالِ الاشتقاق، فما رأيُ الدراساتِ الحديثةِ في هذا الأمر؟

ي - الإلحاق والاشتقاق في الدراسات الحديثة :

1 - آراء ضومط وزيدان والدومينيكي :

لعلَّ مُصَدِّرَ الخلافِ بين الدَّارسين هو اِخْتِلافُهُم في عدَّة الأُحرف التي بُنِيَتْ منها أصولُ الألفاظ. فمَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الأصولَ ثلاثِيَّةٌ انتهى به الدَّرْسُ إلى

(1) المقاييس 4/ 373.

(2) المقاييس 4/ 372.

ما انتهى إليه ابنُ فارس ومن ذهب إلى أنَّ الأصول ثنائيةٌ أو أحادية كان له في الإلحاق رأيٌ آخر.

لقد آمن ابن فارس بأنَّ اللغة العربية مبنيةٌ من ألفاظٍ ثلاثية، وعلى هذا الأساس صنعَ مُعْجَمِيهِ المُجْمَل والمقاييس، فأجمل في المُجْمَل، وفصل في المقاييس، وطبقَ يَضْفِرُ خيوطَ الألفاظ المشتقة من الموادِ الثلاثية في أصلٍ واحدٍ أو أصولٍ قليلة. ثمَّ عكفَ على ما زادَ على ثلاثةِ أحرف، يشقُّه بالنحت، فإذا هو أصلانِ ثلاثيان، أو ينزَعُ منه الزيادة، فإذا هو ثلاثيٌّ محضٌ، ففعلُ المِعْمَار الذي يقطع الحِجَارَةَ مكعباتٍ متساويةً قبل أن يرفعَ منها أركانَ البُنيان. أما الألفاظ التي لا تنقاد لمقاييسه، ولا تتخذُ الحجم الملائم لما صممَ وتصوّر، فتبقى طريضةً لشموسها على الاشتقاق، أو تُرمى كما ترمى الجلاميدُ المُستعصية على القُدوم. وهذا ما فعله ابنُ فارس بالتَّوَعِ الثالث من باب ما زاد على الثلاثي الذي سماه المَوْضوعَ أو المُرْتَجَل. ولكنَّ إنصافَ الرجل يقضي بأنَّ نونَه بأنَّه من أوائل العلماء الذين أشاروا إشارةً قويَّةً إلى نظريَّةِ الثنائية في بُنية اللغة كما ذكرنا قَبْلُ.

حافظت مقاييسُ ابنِ فارس على مكانتها عَشْرَةَ قُرُونٍ، لا يَعْرِوها شكٌّ، ولا ينقضُها باحث. ولمَّا بدأت الدراساتُ الحديثةُ تُساوِرُ الحقائقَ القديمة أخذتُ الريبة تدبُّ إلى هذه المقاييس، وتحاول أن تُزعزعَ الثقةَ بالأُسُسَ الثلاثية التي بُنيتَ منها. وظهرت بأقلامِ المستشرقينَ والعربِ مقالاتٌ وبحوثٌ تُجمعُ على مبادئٍ متقاربة، أهمُّها الدعوةُ إلى دراسةِ اللغةِ العربيَّةِ في ضوءِ اللغاتِ الساميةِ الأخرى، وإلى إقامةِ صرحِ اللغةِ من لِبَنَاتِ ثنائية لا ثلاثية.

لقد انطلقتُ هذه الدراساتُ من مُنْطَلَقِ ابنِ فارس، وهو دراسةُ اللغة على أساسِ الاشتقاق. قال جبر ضومط: «أرقى اللغاتِ وأكثرها حياةً هي ما كانَ

الاشتقاق فيها أتمّ منه في سواها، داخلاً في كل فرع من فروعها»⁽¹⁾. وجعل هذا الباحث الاشتقاق أهمّ خصائص العربية فقال: «إذا لم تكن الألفاظ المفردة ولا الجُمَلُ المفردة، ولا علامات الإعراب، ولا هذه الهيئة التركيبية أو تلك بعينها من مقومات اللغة العربية ولا من صفاتها الجوهرية الثابتة... فما هو إذن ذلك الشيء الذي تميّزت به العربية، وجعلها تتفوّق على غيرها من اللغات ولا يزال باقياً، بل وينبغي أن يبقى ولا تُخلَقُ جدّته مع الأيام؟ والجواب على ما أرى هو الاشتقاق والقياس»⁽²⁾.

غير أنّ المُنطَقَ الواحد لا يعني الأسلوب الواحد في الدراسة، فمقاييس ابن فارس - كما ذكرنا غير مرّة - تُبنى على الأصول الثلاثة، والدراسات الحديثة تحاول أن تفجّر الكلمات المثلثة الأصول لتردّها إلى أصول ثنائية. قال جرجي زيدان: «والأصول الثلاثة هي الأكثر في اللغة فلذا كان للبحث فيها أهمية كبرى، وقد تبين ممّا تقدّم أنّ الأصول الرباعية مزيدة، والأصل فيها ثلاثي». وأقول: إنّ الثلاثي أيضاً مزيد، والأصل فيه ثنائي غالباً»⁽³⁾ وجعل المستشرق برجستراس الكلمات الثلاثية مرحلة حديثة تطوّرت عن المرحلة التي شاعت فيها الألفاظ الثنائية، فقال: «إنّ أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية، والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها. غير أنّها اشتقت من بعضها صيغاً جديدةً بزيادة أحدِ حرفي العلة، أو بزيادة همز أو هاء... ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة، وهي بعض أسماء القرابة نحو: أبو وأخو وحمو»⁽⁴⁾.

ورأى جرجي زيدان أنّ لغتنا العربية الأولى كانت مؤلّفة من مقاطع

(1) فلسفة اللغة العربية لجبر ضومط ص 118.

(2) المصدر السابق: 118.

(3) الفلسفة اللغوية 82.

(4) التطور النحوي 95 - 96.

أحادية، فقال: «أرجح كلَّ الترجيح أنَّ لُغَتَنَا مؤلَّفةٌ أصلاً من أصولٍ قليلةٍ أحاديةٍ المقطع. ومُعظَمُها مأخوذٌ عن مُحَاكاةِ الأصواتِ الخارجِيةِ»⁽¹⁾ فإنَّ كان يعني بأحاديةِ المقطع أمثالَ (يد، ودم، وقب) فهو والمستشرق برجستراسر يرميان عن قوسٍ واحدة، وإنَّ كان يعني به الحَرْفُ فهو أبعد مرمى في الشقيق.

ويؤيد جرجي زيدان رأيه هذا بتحليلِ بعضِ الأدواتِ، فيردُّها إلى مقاطعٍ أو أحرفٍ مفردةٍ أبسطٍ منها. يردُّ الثنائيَّ إلى الأحاديِّ، والثلاثيَّ أو الرباعيَّ إلى الثنائيِّ، فيقول: «و(كم) لا ريب في كونها منحوتة من (كاف) التشبيه و(ما) الموصولة، لأنَّها في أخواتِ العربيَّةِ (كَمَا). فكأنَّ الأصلَ في مؤدَّاها الاستفهامُ عن الماهية، أي أنه كان يُقصدُ بها ما مُفادُه: (مثل ماذا) وبلاستعمالٍ خصصت للاستفهام عن الكميَّةِ العدديَّةِ... (ومهما) أصلها: (ما) و(ما)، وهي في العبرانيَّةِ (ما) و(مه) أي مؤلَّفة من ما الموصوليَّةِ معطوفةً على نفسها. كان المرادُ بها في بادئ استعمالها المبالغة في معنى (ما)»⁽²⁾.

ولم يخفَ هذا التحليلُ على ابنِ فارسٍ، وعلى مَنْ سبقَ ابنَ فارسٍ من علماءِ اللغة العرب. جاء في كتابِ سيبويه: «وسألت الخليلَ عن مهما، فقال هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى تأتي آتك، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إن تأتي آتك. وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾⁽³⁾ وبمنزلتها مع أي إذا قلت: ﴿أَيَّأ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽⁴⁾ ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون (مه) ك (إذ) ضمَّ

(1) الفلسفة اللغوية 82.

(2) الفلسفة اللغوية 54.

(3) سورة النساء، الآية: 78.

(4) سورة الإسراء، الآية: 110.

إليها ما»⁽¹⁾ فالخليل حَلَّ وعلَّ قبل أن يُحلَّلَ جُرْجِي زيدان ويعلَّل . والفَرَقُ بينهما أن تحليل الخليل بقي عربيًّا صرفًا، وتحليل جرجي زيدان شابته أوشابٌ عِبريَّة .

لم يقطع ابن فارس بصحة هذا التحليل، فرواه غير معزوِّ إلى الخليل بأسلوب التمریض، فقال: «ويقال: إنَّها (ما) أَدْخَلَتْ عليها (ما). قالوا: تكون إحداهما كالصلة، كقوله جل ثناؤه: ﴿يَا مَا دَعَّوْا﴾⁽²⁾ فَعَبَّرَ اللفظ»⁽³⁾.

وحلَّ الأب مَرْجِي الدومينيكي في كتابه (المُعْجَمِيَّة العَرَبِيَّة على ضَوْءِ الثَنَائِيَّة والألسنية السامية) وفي مقالاته المنشورة في مجلة المجمع العلمي العربي، حلَّ كثيرًا من الألفاظ الثلاثية وردَّها إلى أصول ثنائية، وقارنها بمثيلاتها من الألفاظ السامية. ولتوضيح مذهبه نختار لفظًا واحدة، ونقارن كلامه في تحليلها بكلام ابن فارس. وهي لفظة (درب).

قال ابن فارس: «درب: الصحيح منه أصل واحد، وهو أن يُعْرَى بالشيء ويلزمه. يقال: دَرَبَ بالشيء إذا لزمه ولصقَ به . . . ودَرَبُ المدينة معروفٌ. فإن كان صحيحًا عربيًّا فهو قياس الباب لأنَّ الناسَ يَدْرَبُونَ به قَصْدًا له»⁽⁴⁾. فاللفظ عند ابن فارس ثلاثيٌّ، والجامع بين مشتقاته اللصوق غير أنَّ الدرب بمعنى الباب يَبْقَى عند ابن فارس مَطَبَّة العُجْمَة، يدلُّك على ذلك قوله: «فإن كان صحيحًا عربيًّا»⁽⁵⁾. وما خَمَّنَه ابن فارس تخمينًا قَطَعَ به الجواليقي من الأقدمين والشيخ طاهر الجزائري من المُحدِّثين. قال الجواليقي: «والدُّرُوبُ ليس أصلها عربيًّا،

(1) كتاب سيبويه 59/3 - 160 (طبعة بولاق: 1/433).

(2) سورة الإسراء، الآية: 110.

(3) الصحابي 276.

(4) المقاييس 2/274.

(5) المقاييس 2/274.

والعرب تستعملها في معنى الأبواب⁽¹⁾ وقال الجزائري: الدَّرْبَانُ، ويكسَرُ: البَوَاب وهو فارسيٌّ معرَّب، ويُجمَع على دَرَابِنَة⁽²⁾ فقد ظَلَّت العجمة تخالط كلمة (الدَّرْب) طَوَالَ قرون فماذا قالتِ الثنائية الحديثة فيها؟

حلَّل الأبُّ الدُّومينيكي كَلِمَةَ دَرَبَ على ضوء الثنائية السامية، وانتهى إلى أنَّ الكلمة ثنائيَّة الأصل، وإلى أنَّها مشتقة من الدَّيْب وأنَّ الرءاء زيدت على الأصل الثنائي (دب)، فقال: «الثنائية نفيدنا أنَّ (دَرَب) الثلاثي مُشتقُّ من (دَب) الثنائيِّ الدالُّ على الحركة والسير، والألسنيَّة السامية تُطلِّعنا على أنَّ هذا الثنائيِّ ساميُّ النَّجار لوجوده في كلِّ اللغات السامية. وغيرُ خافٍ على أهل الاختصاص أنَّ الأصل الثنائيِّ هو المجرَّد الحقيقيُّ. وما الثلاثي إلاَّ مزيدٌ فيه أحدُ حروف الأبجدية، ولا سيَّما الحروف الشفهية، أو اللسانية، قَصَدَ تغيير المعنى أو تنويعه أو الزيادة فيه طبقاً للقاعدة المشهورة: الزيادة في المبنى زيادةً في المعنى»⁽³⁾. ثم استعرض الأصول السامية للكلمة، فوجد أنَّها «في العربية: دَبَ بمعنى مشى، وفي العبرية دَبَبَ: تحرَّك، وفي السريانية دب: رَحَف»⁽⁴⁾.

وإذا كانت طريقة الدُّومينيكي في تحليل الألفاظ قد أضافتُ جديداً إلى تحليل ابن فارس فهذا الجديد يتمثل في الأمور التالية:

- 1 - نَفِي العُجْمَةِ عن الألفاظ التي شكَّ ابنُ فارس في أصلاتها، وقطع بعض الباحثين بعُجْمَتها.
- 2 - رَبَط العربية بالجذور السامية الأولى، وفهمها على ضوء اللغات السامية الأخرى.

(1) المعرب: 201.

(2) التقريب لأصول التعريب 49.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد 14 ج 1 ص 54.

(4) المصدر السابق المجلد 14 ج 1 ص 54.

3 - ردّ الثلاثيِّ إلى الثنائيِّ، واعتبارِ الثلاثيِّ صورةً متطوِّرةً عن الثنائيِّ .

لكنَّ هذا التحليلَ - على مساورته أصولَ الألفاظِ - لا يَضَعُ بَيْنَ أيدينا تصوُّراً كاملاً لتطوُّرِ اللِّغَةِ من مرحلةٍ إلى مَرَحَلَةٍ. فهل حاولَ الدارسونَ أَنْ يَتَّصُّروا هذا التطوُّرَ وَأَنْ يُصَوِّروه؟ وما الذي أَصافوه إلى آراءِ ابنِ فارسٍ في التَّحْتِ والزيادةِ والارتجالِ؟

2 - نظرية العلايلي :

أ - عرض النظرية :

ظهرت في العصرِ الحاضرِ دراساتٌ كثيرةٌ، قَصَرَ بعضها فكان مقالاً في مجلةٍ، وطالَ بعضها فكان كتاباً أو باباً من كتاب. ويُحْتَمَلُ إلينا أَنْ دراسةَ الأستاذ عبد الله العلايليِّ في كتابه (مقدمة لدرِّسِ لغة العرب) أقربُ هذه الدراساتِ إلى بحثنا وأوفاها بالعرَضِ. فقد حاولَ العلايليُّ أَنْ يَتَّبَعَ تطوُّرَ اللِّغَةِ العربيَّةِ، وأن يرسمَ مراحلَ هذا التطوُّرِ على أساسٍ جديد.

إذا كانَ ابنُ فارسٍ قد انطَلَقَ من مَبْدَأِ التوقيفِ القائلِ: إِنَّ اللِّغَةَ وَحْيٌ عَلَّمَهُ اللُّهُ الْأَنْبِيَاءَ من آدَمَ إلى مُحَمَّدٍ عليهما السَّلَامُ فَإِنَّ العلايليَّ انطلقَ من المبدأ القائلِ: إِنَّ اللِّغَةَ أصواتٌ إنسانية انتقلت في تطوُّرِها من البسيطِ إلى المركَّبِ. وعلى الرأيِ الأوَّلِ يقتصرُ عَمَلُ الباحثِ على تحليلِ الألفاظِ ليكشفَ عن علاقةٍ بعضها ببعضٍ معتمداً على إيمانه بأنَّها وُجِدَتْ مركَّبةً منذُ وُجِدَتْ. وعلى الرأيِ الثاني يمتدُّ عَمَلُ الباحثِ إلى البحثِ في الأصولِ التي تَأَلَّفَتْ منها الألفاظُ. وقد تكونَ هذه الأصولُ ألفاظاً ثلاثيةً، أو مقاطعَ ثنائيةً، أو حروفاً أحاديةً، فكيف تصوُّرَ العلايليُّ اللِّغَةَ؟

قَسَمَ العلايليُّ نُشوءَ اللِّغَةِ إلى أدوارٍ بَنَى بَعْضُها على بعضٍ: أولُها الدورُ

الصوتي: وفيه كان «الإنسان الأول يلهج بأصواتٍ غير مُتشكِّلة»⁽¹⁾. وهذه الأصوات - على خلوها من الدلالات العقلية - كانت تترجم عواطف البشر بأصواتٍ فطرية «كالأنين، والعنين، والأحيج. وهي أصوات المتوجِّعين والمغمومين، والهمهمة وهي الصوت الحاصل من تردد الزفير همًا أو حزنًا»⁽²⁾. ورأى العلابلي أن صلة الإنسان بالطبيعة جعلت أصواته تتأثر بأصوات الطبيعة فتحاكيها. ومن هذه المحاكاة نشأت «أصوات كَلِمِيَّة، كانت فيما بعد هي الجدول الهجائي»⁽³⁾. واستنبط العلابلي أن حروف الهجاء اكتسبت مع الأيام حركاتٍ أضافت إلى هذه الحروف معاني جديدة. وكل حرف مع حركته أصبح الوحدة اللغوية الأولى، فقال: «وإذا كان الشان تألف المركبات من البسائط والبسائط قامت مقام المركبات في ظروفها فلا شك إذن في أن الجدول الذي هو بسيط آية لغة قد كان لغة في ظرف بعينه»⁽⁴⁾ ورأى أن فهم اللغة الحاضرة بعد أن عراها التركيب مرهون بالكشف عن معاني الحروف، فقال: «ونحن لا على شك في أنه يمكن حلها وتحديد معانيها. ومن ثم نفهم العربية فهمًا تامًا لا شية عليه، ولا شبهة فيه»⁽⁵⁾. ولا صير في هذا التحديد من الاستعانة بمعاني الحروف في الساميات الأخرى. وقد ساق العلابلي أمثلة موضحة منها قوله: «وكلمة (جمل) تُحل إلى (ج) ومعناه الارتفاع، و (م) ومعناه المياه، وهو ينظر إلى السحاب، و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس. والمعنى المؤلف (مرتفع يلامس السحاب) وهو تصوير لوضع الجمل تمامًا»⁽⁶⁾.

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 126 .

(2) المصدر السابق 127 .

(3) المصدر السابق 127 .

(4) مقدمة لدرس لغة العرب 127 .

(5) المصدر السابق 129 .

(6) المصدر السابق 130 .

والدور الثاني دَوْرُ المقاطع الثنائية وتصوّر هذا الدور لا يَبْرَأُ من غموض . قال العلايليُّ : «ونحن وإن ذهبنا نُقرِّرُ بأنَّ الثنائياتِ من وَضَعِ هذا الدَّورِ أو وليدُهُ عوامِلُهُ، فلسنا نعني أنَّ ذلك كان بقصدِ الإنسانِ إلى التَّأليفِ والتركيبِ، وإنَّما انتزَعها تارةً من مُصدِّرٍ بسيطٍ غير ملاحظٍ فيها تركيبٍ، وتارة نشأتُ بنفسها من ضمِّ المقاطعِ التي يحتمُّها التعبير»⁽¹⁾ . والدليلُ على أنَّ العربيةَ مرَّتْ بهذا الدَّورِ احتفاظُها حتى اليومِ بألفاظٍ ثنائيةٍ حُذِفَتْ عَلتُها أو ضحَّحتْ . قال العلايليُّ : «على أنَّ في العربيةِ أيضًا ما يَقْطَعُ عِرْقَ النزاعِ في أنَّ المُعلَّاتِ صُورٌ مصحَّحةٌ عن الثنائيِّ الصَّوتِيِّ، وأنها أصلٌ للثنائيِّ المُضَعَّفِ، وهو الثنائيُّ المخفف كدم ويد وأب»⁽²⁾ .

وفي الدورِ الثالثِ ظهرتْ الألفاظُ الثلاثيةُ والرباعيةُ والخماسيةُ لأنَّ تطوُّرَ الحياةِ البشرية طَوَّرَ وسائلَ التعبيرِ لدى الإنسانِ، ونقلَها من البسيطِ إلى المركَّبِ . وحينما ارتقى عقلُ الإنسانِ «غلب عليه الخلقُ والإيجادُ والضمُّ والجمعُ»⁽³⁾ . وظهرتْ الألفاظُ الثلاثيةُ، وتكاثرتْ «لكنَّ تكاثرها لم يكنْ بالقصدِ إليها، وإنَّما كانتْ على سُنَّةِ التركيبِ»⁽⁴⁾ . وذكرَ العلايليُّ علَّةً غريبةً لظهورها وهي «أنَّ عقيدةَ التثليثِ ظهرَ أنَّها كانتْ تسيطرُ على شتَّى مآتي الإنسانِ القديمِ»⁽⁵⁾ . وطبَّقَ هذه العلَّةَ على مُعتَقِدِ العَرَبِ، فقال: «ولا يُستَبَعَدُ هذا في جانبِ العربِ القُدَّامِي، وهُم من ذَوِي العَرَاةِ في مُعتَقِدِ الوثنية»⁽⁶⁾ .

(1) المصدر السابق 132 .

(2) المصدر السابق 134 .

(3) مقدمة لدرس لغة العرب 137 .

(4) المصدر السابق 138 .

(5) المصدر السابق 138 وهو مقدمة لدرس لغة العرب .

(6) المصدر السابق 138 .

ولما كان الدورُ الثالثُ أهمَّ الأدوارِ عند العِلايليِّ، فقد قسمه إلى خمسِ مراحلٍ أو حلقاتٍ:

1 - أولها تَمَيَّزَتْ بِكَثْرَةِ الْمُفْرَدَاتِ ذاتِ المَقْطَعِ الواحدِ، والمفرداتِ ذاتِ المقطعينِ، والمفرداتِ ذاتِ المقاطعِ. «وهي التي انْتَهَتْ كوحدةٍ في العربية تنحلُّ إليها كَلِمَاتُ اللُغَةِ وتصدرُ عنها»⁽¹⁾.

2 - وفي الثانية ظَهَرَتْ الكِتَابَةُ التي يعدُّها العِلايليُّ «الخطوةَ الأولى لتنظيم اللُغَةِ»⁽²⁾ وفيها ارتقى الفِكرُ المُنظَّمُ «وبدأ يَطْرَحُ المفرداتِ الأحاديَّةَ كذاتِ دلالةٍ معنويَّةٍ على الانفرادِ، ويُمَيِّتُ فيها دلائلَها الخاصَّةَ، حتَّى لم يَبْقَ لها أثرٌ إلاّ في تكثيرِ مُفْرَدَاتِ اللُغَةِ بالزيادةِ بها»⁽³⁾.

3 - وفي الحَلَقَةِ الثالثةِ عمَدَ الإنسانُ إلى تكثيرِ الألفاظِ بإدخالِ الزيادةِ على بنيتها الثنائيَّةِ السابقة، ليصنَعَ الألفاظَ الثلاثيَّةَ. وإذا كان فُهَاءُ العربيةِ قد رأوا أنَّ الزيادةَ كانتُ تضافُ إلى نهايةِ الكلمةِ الثنائيَّةِ (قَطَّ: قَطَعَ، قَطَفَ، قَطَلَّ، قَطَمَ...) فالعِلايليُّ يقولُ: «ونحن نقرُّرُ أنَّه الوَسَطُ دائماً في غيرِ ما يكونُ حَلْفِيًّا من الموادِّ»⁽⁴⁾ ويقولُ: «ومن هُنا نقفُ على أنَّ عَمَلَ العربيِّ في هذه الحَلَقَةِ كان في الاهتداءِ فقط إلى محلِّ الزيادةِ»⁽⁵⁾. وبذلك وُلِدَ قانونٌ لغويٌّ يعملُ على تكثيرِ الألفاظِ بصورةٍ مطَّردةٍ، فحواه أن يُفْحِمَ العربُ بينَ حَرْفِي الثنائيِّ حَرْفًا ثالثًا يكونُ حَشْوًا لهما.

4 - وفي الحَلَقَةِ الرابعةِ ظهرَ أسلوبٌ جديدٌ للتكثيرِ، وهو قَلْبُ الألفاظِ الثلاثيةِ

(1) المصدر السابق 140.

(2) و(3) المصدر السابق 141.

(4) المصدر السابق 145.

(5) المصدر السابق 146.

(عقل، قلع، علق، لعق) وهذا الأسلوبُ أَعْنَى العَرَبِيَّةِ وضاعَفَ نَرَوَتْهَا اللُّغَوِيَّةَ. قال العَلَايَلِيُّ: «وأعتقد بأنَّ مِقْدَارَ الثَّرْوَةِ العَظِيمَةِ الَّتِي حَازَتْهَا العَرَبِيَّةُ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ عَمَلِ القَلْبِ فَقَطُّ. بَيْنَمَا كَانَ عَمَلُ الإِبْدَالِ وَمَا إِلَيْهِ فِي جَانِبِهِ نَزْرًا يَسِيرًا»⁽¹⁾.

5 - وتمثِّلُ الحَلَقَةُ الخَامِسَةُ تَطَوُّرَ الحَيَاةِ والأفكارِ، ورَقِيَّ الإنسانِ، فَقَصَّرَتْ الألفاظُ الثَلَاثِيَّةُ عَنْ تَرْجَمَةِ الأفكارِ والمَشَاعِرِ، وضَاقَ بِهَا الإنسانُ العَرَبِيُّ «فاحتاج إلى الزيادة، ولكن احتفظ بالثلاثي كوحدة للمعنى، واستعان بحروف الجدول... ومن ثم تولد الرباعي والخماسي ولكن في تعاقب وبحاجة ماسة»⁽²⁾ ولم يصنع العربُ ألفاظًا كثيرةً التعقيد، فكانت أطولَ ألفاظهم من ستة أحرف. وعلة ذلك في رأي العَلَايَلِيِّ: «أنَّ الزيادة بلغت ضِعْفَ الأَصْلِ، وأكْمَلُ الزيادة العَدَدِيَّةَ التكرارُ، وبعبارةٍ أُخْصِرَ تَقْفُ الزيادة في العَرَبِيَّةِ عِنْدَمَا يَبْلُغُ المَزِيدُ أَصْلَيْنِ ثَلَاثَيْنِ»⁽³⁾.

تلك بايجازٍ شديدٍ نَظَرِيَّةُ العَلَايَلِيِّ، لَخَصْنَاهَا قَبْلَ أَنْ نَقَارَنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ فَارِسٍ. وَلَخَصَّهَا العَلَايَلِيُّ نَفْسَهُ، فَقَالَ: «إِذَنْ مِنَ المَحَقِّقِ أَنَّ العَرَبِيَّ كَانَ يَصْعُقُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَلَا يَتَكَلَّفُ التَّحْتَ والاختزالَ، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا مِمَّا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الحَرُصِ الوَاهِمِ والتلفيقِ المَنْظَمِ. وَعَلَيْهِ فليس يوجدُ مزياداتٌ نَشَأَتْ مِنْ اخْتِزَالٍ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَإِنَّمَا بِصُورَةٍ مَطَّرَدَةٍ: السداسيُّ يَرْجِعُ إِلَى الخَمَاسِيِّ، وَهَذَا إِلَى الرَّبَاعِيِّ، وَهَذَا إِلَى الثَلَاثِيِّ، وَهَذَا إِلَى الثَّنَائِيِّ، وَهَذَا إِلَى الأَحَادِيِّ. وَهُوَ مَجْمُوعَةُ حُرُوفِ الهجاءِ الَّتِي هِيَ فِي ظَنِّنَا لُغَةُ الإنسانِ الأوَّلِ»⁽⁴⁾.

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 149.

(2) المصدر السابق 153.

(3) المصدر السابق 155.

(4) المصدر السابق 155 وهو مقدمة لدرس لغة العرب.

ب - نقد نظرية العلايلي ومقارنتها بأراء ابن فارس :

وضع العلايلي نظريةً حاول على هديها أن يدرس نشوء اللغة وتطورها مستنداً إلى فكرة النشوء والارتقاء، ولعله تأثر بنظرية داروين التي درست الحياة على أساس «أن الأحياء الأرضية كلها نشأت بالتسلسل من أصل واحد، أو أصول معدودة»⁽¹⁾. وإذا كان الأصل الواحد الخليّة الأولى عند داروين فهو الصوت أو الحرف عند العلايلي. وإذا كان داروين يقرّر أن «الطبيعة تنتخب الأقوى والأكمل فتبقيه، وتلاشي الأضعف والأنقص وتبيده ليكون نتيجة ذلك الارتقاء»⁽²⁾، فاللغة عند العلايلي أبادت الأحادي وأكثر الثنائي، وأبقت الثلاثي لأنه الشكل الراقي من أشكال الكلام.

وقد يتراءى للمرء أن نظرية العلايلي مبنيّة على أسس علمية راسخة، غير أن التّظنّ الفاحص يقفنا منها على أمورٍ تحتّمُ النقد، منها أن العلايلي ربّط رسوخ الألفاظ الثلاثية العربية بعقيدة التثليث. وجوهر التثليث «عند النصارى أن للخالق ثلاثة أقانيم أي: أصول: الآب والابن والروح القدس»⁽³⁾ وذكر أن الوثنية ساعدت على ترسيخ الألفاظ الثلاثية، وفي قوله عن التثليث والوثنية نظر: فاللات والعزى ومناة التي عبدها العرب لم تكن الأوثان المتفردة بعبادة الجاهليين، فقد ذكر المستشرق (سيديو) أن الكعبة في الجاهلية «احتوت أصنام العرب الـ 360»⁽⁴⁾ فلماذا ربّط العلايلي الوثنية بالتثليث⁽⁵⁾؟ وإذا كان التثليث «في ديانة قداماء المصريين... والثالوث الهندي موجود الآن لدى

(1) دارة معارف القرن العشرين 4/ 29.

(2) المصدر السابق 4/ 30.

(3) المصدر السابق 2/ 759.

(4) تاريخ العرب 51.

(5) انظر مقالة (الثوابت في اللغة والفكر). لريمون طحان - مجلّة مواقف العدد 15 أيار وحزيران

الملايين من الناس في الهند والصين»⁽¹⁾ فهل طُبِعَتْ بطابعه لغةُ الفراعنة واللغةُ السنسكريتيَّة؟

ومنها أن إرجاع الألفاظ إلى أصلٍ أحاديٍّ اجتهادٌ كادَ العلايليُّ يتفردُ به، فالدارسون المُحدَثون الذين وافقوا العلايليَّ في دراسة اللغة خالفوه في إعادتها إلى الجذر الأحاديِّ، وجعل أكثرهم المقطعَ الثنائيَّ أساسَ البنية اللغويَّة في العربيَّة، وأوشكوا يُجمِعون على أنه «كانت اللفظةُ العربيَّة تتكوَّن من حرفين أوَّلهما مُتحرِّكٌ، وثانيهما ساكنٌ، وهذه أبسطُ التشكيلاتِ اللفظيَّة التي يُمكنُ أن تعنيَ مضمونًا ما، ولذا فإنَّها أذناها وأولُّها»⁽²⁾. ولعلَّهم وقفوا عند الثنائيِّ لأنَّ معاني الحروف الأبجديَّة التي اعتمدَ عليها العلايليُّ في التحليلِ غيرُ عربيَّة، ولم تشفع لها عندهم جذورُها الساميَّة، كأنَّهم لم يقبلوا قولَ العلايليِّ: «ولقد يتأتَّى اعتمادُ معاني أسماء الحروف الفينيقيَّة في فهمِ الكلمات»⁽³⁾ وكانَّ العلايليُّ نفسه لم يقطع بقبولِ معاني الحروف لأنَّ حركاتِ هذه الحروف من فتحةٍ وضمَّةٍ وكسرةٍ بقيتِ مجهولةً، ولم يُؤثِّر عن أيَّة لغة ساميَّة أنَّها أعطت هذه الحركاتِ دلالاتٍ واضحةً، فقد بقيَ سرُّ الحركاتِ غيرَ مفهومٍ كما يجب»⁽⁴⁾.

ومن الأمور القابلة للنقدِ في نظريَّة العلايليِّ خضوعُها لمنطقِ حسابيِّ صارمٍ، يقضي بتموُّ الألفاظِ حرفًا إلى حرفٍ. وهذا المنطق الحسابيُّ لا ينظرُ إلى اشتباكِ العوامِل المختلفةِ التي تؤثرُ في تفكيرِ الإنسان، فتدفعه مرَّةً إلى التطويلِ والزيادة، ومرَّةً إلى الاختصارِ والحذفِ. ومن الدارسينَ المُحدَثينَ من يرونَ أنَّ الرباعيَّ المضاعفَ مثلَ (طَقَطَقَ وَزَلَزَلَ) سبقَ الثلاثيَّ، وأن الرباعيَّ المضاعفَ

(1) دائرة معارف القرن العشرين 2/ 759.

(2) (نحو فلسفة لغة العربية) مقالة للأستاذ يوسف اليوسف - مجلة المعرفة، العدد 23.

(3) مقدمة لدرس لغة العرب 130.

(4) المصدر السابق 130.

أُنَجِبَ الثلاثيَّ المضعَّف. قال الأستاذ يوسفُ اليوسُف: «كان العقلُ قد أُنَجَرَ الفعلَ الرباعيَّ المكوَّن من تكرارِ تفعيلةٍ واحدةٍ بحيثُ يتكوَّن من التكرارِ كلمةً جديدةً تُفيدُ الاستمراريةَ العمليةَ او الإجرائيةَ، ووُجِدَ أنَّ من المُمكنِ حذفَ الحرفِ الثالثِ الجديدِ معبرًا عن العملِ دونَ إشارةٍ إلى استمراريتهِ، فبدلاً من أن نقولَ (جَرَجر) أَصَبَحنا نقولَ (جَرَر)⁽¹⁾». ورأى اليوسفُ أنَّ العربَ صَنَعَتْ بعدَ ذلكَ ألفاظًا ثلاثيةً أُخرى بالزيادةِ لا بالحذفِ. فزادتْ حرفاً في أوَّلِ الثنائيِّ أو في آخره، ولم تَزِدْهُ في حَشْوِهِ خلافاً للعلايليِّ الذي قَطَعَ بأنَّ الزيادةَ أَفْحَمَتْ في الحَشْوِ. ولم تظهرِ الزيادةُ في الحَشْوِ، إلاَّ في مَرَحَلَةٍ متأخرةٍ، كما يَرى الأستاذُ اليوسُفُ: «إنَّ إضافةَ حَرْفٍ إلى منتصفِ الكلمةِ لا بدَّ أن يكونَ قد ظَهَرَ بعدَ مرحلةٍ إضافةِ الحرفِ إلى أوَّلِ الكلمةِ أو آخرها»⁽²⁾.

بعدَ هذه التعليقاتِ السريعةِ على نظريةِ العلايليِّ نعوذُ إلى بدايةِ كلامنا، إلى مقارنةِ آراءِ ابنِ فارسٍ في النَّحْتِ والزيادةِ والارتجالِ بالدراساتِ الحديثةِ وعلى رأسها دراسةُ العلايليِّ.

لم ينكر العلايليُّ على اللغةِ العربيةِ اعتمادَها على النَّحْتِ في توليدِ بعضِ الألفاظِ، بل جعله ضيقَ التَّطَاقِ، فقال: «وأما في المادَّةِ اللغويةِ فعملُه لا يكادُ يُذكَرُ»⁽³⁾ وعلَّلَ ذلكَ بأنَّ العربيةَ لغةٌ اشتقاقيةٌ، فألفاظُها مشتقةٌ مركَّبةٌ، وهي أسيرةُ الحركاتِ، والحركاتُ تعوقُ عمليَّةَ النَّحْتِ التركيبيَّةِ. وخلقوا اللغاتِ الآريةِ من الحركاتِ يَسَّرَ عَلَيْها عمليَّةَ التركيبِ.

حَصَرَ العلايليُّ النَّحْتِ بصياغةِ الفعلِ الرباعيِّ من الجُمَلِ - وسَمَّى هذا الفعلَ المنحوتَ الرباعيَّ المثليِّ أو الجُمليِّ - وبصياغةِ بعضِ الأدواتِ من حروفِ

(1) (نحو فلسفة اللغة العربية للأستاذ يوسف اليوسف - مجلة المعرفة العدد 23.

(2) نحو فلسفة اللغة العربية - مجلة المعرفة العدد 23.

(3) مقدمة لدرس لغة العرب 236.

أو مِنْ مقاطعٍ صغيرةٍ، فقال: «وإذا أَرَدْنَا أَنْ نُحْصِيَ عَمَلَ النَّحْتِ فِي الْعَرَبِيَّةِ فَلَسْنَا نَرَاهُ فِي غَيْرِ الْمَوَازِينِ وَبَعْضِ الْأَدْوَاتِ فَعَلِيَّةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ أَوْ مُشْتَرَكَةٌ. وَمَا سَبَقَ أَنْ سَمَّيْنَاهُ بِالرَّبَاعِيِّ الْمَثَلِيِّ. وَفِي مَا عَدَا ذَلِكَ لَا نَكَادُ نَقَعُ لَهُ عَلَى أَثَرٍ أَبَدًا»⁽¹⁾.

ولم يشفع الرجلُ رأيه بأمثله من نحت الأدوات، وشفعه بأمثله من صياغة الأفعال فقال: «و(حوقل) وأصلها (لا حول ولا قوة إلا بالله) تشتمل على مفاجأةٍ وسهولةٍ ووضوح. و(حَيْعَل) وأصلها (حيٌّ على الفلاح) . . .»⁽²⁾.

أمَّا صياغةُ الأفعالِ الرباعيةِ من فعلين ثلاثيين فهي عند العَلَيْلِيِّ ادِّعَاءُ ادِّعَاءِ الْأَقْدَمُونَ، إذ قال: «فهم يظنون على وجه العموم أنه نشأ بواسطة النحت والاختزال من ثلاثيين. فالرباعياتُ أو أكثرها ترجع عند هؤلاء إلى ثلاثياتٍ اختزلت. وهم يطمئنون إلى هذا الظنِّ كثيراً»⁽³⁾. وعزا نجاح ابن فارس في تحليل منحوتاته إلى مقدرته العقلية وثقافته اللغوية، وإلى براعته في التوفيق بين الأصولِ الثلاثيةِ توفيقاً مَلْفَقاً، لا حَظَّ لَهُ مِنَ الْحَقِّ، فقال: «فإنَّ ابنَ فارسٍ اعتمدَ (يعني النحت) بصورةٍ محضةٍ في كتابه (مقاييس اللغة)، وخرَّجَ عليه من هذا شيئاً كثيراً. وهذا التخريجُ إن يكن دَلَّ على شيءٍ فعلى قُدرةٍ لغويةٍ فقطٍ وتخيُّلٍ عقليٍّ. وأما شيءٌ غيرُ هذا فيما يتعلَّقُ بأنَّه صوابٌ في نفسه، وصحيحٌ أنه كذلك كان في صنيعِ العربِ فليسَ من وجْهه»⁽⁴⁾.

ثم مضى العَلَيْلِيُّ يُعَلِّلُ مِجَانِبَةَ ابْنِ فَارِسٍ لِلْحَقِّ بَعْلَةً تَعَاوَرَهَا الدَّارِسُونَ الْمُحَدِّثُونَ، وهي أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ وَأَمْثَالَهُ أَعَاجِمٌ حَكَّمُوا عَقْلَهُمُ الْآرِيَّ، وَطَرَائِقُ لُغَاتِهِمُ الْإِلْصَاقِيَّةِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، فَأَفْضَى بِهِمْ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ بِالنَّحْتِ، فقال:

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 238.

(2) المصدر السابق 234.

(3) المصدر السابق 230.

(4) مقدمة لدرس لغة العرب 230.

«وأظنُّ بأنَّ الذي رَوَّجَ لهذا التقدير أنَّ كلَّ الذين تناولوا العربيَّةَ وحَمَلوها، وتخصَّصوا بعلمها كانوا أجانِبَ، يَرَوْنُ في لغاتهم شواهدَ منه، فأخضعوا العربيَّةَ لما ظنُّوه قانوناً لغويّاً عامّاً تشتركُ فيه اللغاتُ على اختلافِها، وتباينِ ما بينها»⁽¹⁾.

وفي كلامِ العلايلي عن ابن فارس ما يحتمل التعليق :

فالقُدرة اللغويَّةُ والتخيُّلُ العقليُّ أمضى الأسلحةِ في ميِّدانِ الدرسِ اللغويِّ، وهل يملكُ العلايليُّ نفسه في المنافحةِ عن رأيه أمضى من هذا السلاحِ؟ إنَّ نظريَّته تقومُ على الأساسِ العقليِّ والتخيُّلِ العقليِّ، فهو وابنُ فارسٍ سواءٌ. ومهما تخضعِ الدراساتُ اللغوية لمعاييرِ العلم فسوفَ يبقى فيها أكثرُ من جانبٍ مُظلمٍ في حاجةٍ إلى ضياءِ التخيُّلِ العقليِّ. وأشدُّ هذه الجوانبِ حاجةً إلى هذا الضياءِ جذورُ اللغةِ المغمورةُ تحتَ أطباقِ العصورِ البدائيَّةِ من حياةِ البشرِ.

وليس كلُّ الذين درَّسوا العربيَّةَ من الأجانِبِ، وإذا كان بعضهم من الأعاجمِ النابتين في مَنبِتٍ عربيٍّ فإنَّ فيهم من لا يُشكُّ في عروبتِهِ كابنِ دُرَيْدِ الأزديِّ، والخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيديِّ، شيخِ العربيَّةِ الذي عزا إليه ابنُ فارسٍ بذرةَ النَّحْتِ الأولى. وابن فارس نفسه عربيٌّ نَسَباً وأدباً ولساناً وجَنَاناً. وليس فيما كتبَ أيةَ إشارةٍ إلى أنَّه كان متأثراً بعقليةِ الفُرسِ، أو نزاعاً إلى لغتهم. وقد أثبتنا إعجابه باللُّغةِ العربيَّةِ، وأخذنا عليه جهله اللغاتِ الأخرى، أو تَجَاهُلُهُ إياها في دراسةِ العربيَّةِ. وعددنا هذا التجاهلَ مَعْمَراً أضعفَ أحكامه. ولو أنَّه درَّسَ العربيَّةَ في ضوء اللغاتِ الأخرى - كما يفعل المشتغلونَ بعلم اللغَةِ المقارنِ في العَصْرِ الحاضرِ - لجاءَ بخيرٍ كثيرٍ.

إنَّ إنكارَ العلايليِّ النَّحْتِ لا يَضِيرُ ابنَ فارسَ، لأنَّ الشيخَ لم يَبْدَعْ النَّحْتِ، بل قَبَسَهُ عن الخليلِ وأغذَّ في السِّيرِ على هديهِ. وإذا كان العلايليُّ قد

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 230.

أَسْقَطَ النَّحْتَ مِنْ مَسْلَكِ الْعَرَبِيَّةِ فِي صِيَاغَةِ الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ وَالسِّدَاسِيِّ فَعَلَى
أَيِّ مَسْلَكٍ حَمَلَ صِيَاغَةُ هَذِهِ الصِّيَغِ؟

رَفَضَ الْعَلَايِلِيُّ الْارْتِجَالَ، وَعَدَّ اللَّجُوءَ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الصِّيَغِ ضَرْبًا مِنْ
الْجَهْلِ يَقْرَأُ بِهِ الْبَاحِثُ الْعَاجِزُ عَنِ التَّحْلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ. وَرَأَى أَنَّ كُلَّ مَا زَادَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مُشْتَقٌّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي نُدْخِلُهَا عَلَيْهِ. وَدَرَسَ الزِّيَادَةَ فَوَجَدَهَا
ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، وَهِيَ:

- 1 - زِيَادَةُ الْبِنَاءِ: وَتَكُونُ عَلَى الثَّنَائِيِّ لِتَحْصِيلِ الثَّلَاثِيِّ، وَمَوْضِعُهَا الْوَسْطَ.
- 2 - زِيَادَةُ الْاِسْتِقَاقِ: وَتَكُونُ عَلَى الثَّلَاثِيِّ لِتَحْصِيلِ الرَّبَاعِيِّ وَمَا إِلَيْهِ،
وَمَوْضِعُهَا الْآخِرَ.
- 3 - زِيَادَةُ التَّصْرِيفِ: كَتَفَعَّلَ، وَاسْتَفْعَلَ، وَمَوْضِعُهَا الْأَوَّلَ غَالِبًا لِعَدَمِ
الْاِلْتِبَاسِ⁽¹⁾.

وَنُوضِّحُ بِالْأَمْثَلِ التَّالِيَةِ أَنْوَاعَ الزِّيَادَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعَلَايِلِيُّ: مِثَالُ النُّوعِ
الْأَوَّلِ زِيَادَةُ الرَّاءِ فِي (دَب) وَتَحْوِيلُهَا إِلَى (دَرْب) وَمِثَالُ النُّوعِ الثَّانِيِ زِيَادَةُ الْبَاءِ
فِي (طَحَل) لِصِنْعِ كَلِمَةٍ رِبَاعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ هِيَ (طُحَلَب). وَمِثَالُ الثَّلَاثِ الزِّيَادَةُ
الطَّارِئَةُ عَلَى فِعْلِ (عَلِمَ) الْمَجْرَدِ، وَتَحْوِيلُهُ إِلَى (تَعَلَّمَ) وَ(اسْتَعَلَّمَ).

وَلَا يَعْينُنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ أَنْوَاعِ الزِّيَادَةِ غَيْرُ النُّوعِ الثَّانِيِ. وَأَهْمُّ مَا فِي
هَذَا النُّوعِ أَنَّ زِيَادَةَ الْاِسْتِقَاقِ عِنْدَ الْعَلَايِلِيِّ تَلْحَقُ آخَرَ الْكَلِمَةِ، وَلَا تَلْحَقُ
الْمَوَاضِعَ الْآخَرَ مِنَ الْكَلِمَةِ. وَرَأَى ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ لِلزِّيَادَةِ أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةً، فَقَدْ
تَلْحَقُ آخَرَ الْكَلِمَةِ وَحَشَوَهَا وَبَدَايَتَهَا.

إِنَّ اخْتِلَافَ الرَّجُلَيْنِ فِي تَحْدِيدِ مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ أَدَّى إِلَى اخْتِلَافِهِمَا فِي

(1) مَقْدَمَةٌ لِدَرَسِ لُغَةِ الْعَرَبِ 153.

تحليل الألفاظ، وإلى الاختلاف في الحكم على الحروف أيها أصيلٌ وأيها مزِيدٌ. قال ابن فارس: «ومن ذلك قولهم للجمل العظيم جَحْدَبٌ، فالجيمُ زائدة. يقال للعظيم (جَدَبٌ). وتكون الدالُ زائدةً، فإنَّ العظيمَ جَحَبٌ»⁽¹⁾ ولا يخفى ما في كلام ابن فارس من تردُّدٍ وحيرة. وقال العلايليُّ: «جَحْدَبٌ: الضخْمُ الغليظُ، يرجع إلى (جَحْد) الضخم، وهذا يرجع إلى جدي الذي من مشتقاته الجدية بمعنى القطعة المحشوة. ويظهر معناه في (جد)، ومن مشتقاته ما بمعنى الأتان السمين»⁽²⁾ فالحرفُ الثاني، وهو الخاءُ زيد على الجَدِّ، وهذه زيادةُ بناءٍ، لأنها بنتٌ من الكلمةِ الثنائيةِ كلمةً ثلاثيةً، وزيادةُ الحرفِ الأخيرِ (أي الباء) هي زيادةُ الاشتقاقِ. وفي كلِّ رباعيٍّ يعدُّ الحرفُ الثاني - عند العلايليِّ - زيادةً بناءً، ويعدُّ الحرفُ الأخيرُ زيادةً اشتقاقٍ، وأمَّا الخماسيُّ فحرفاه الرابعُ والخامسُ زيادةً اشتقاقٍ، وزيادةُ الاشتقاقِ في السداسيِّ هي ثلاثةُ الأحرفِ الأخيرة. وتلك الزيادةُ قاعدةٌ مطرَّدةٌ لا تحتاجُ إلى تأويلٍ وتعليلٍ، وقانونٌ رياضيٌّ يُطبَّقُ على مُفرداتِ اللغةِ كلها.

والأمثلةُ التاليةُ توضِّحُ ما بينَ الرجلينِ من فروقٍ في التحليلِ.

قال ابنُ فارس: «يقولون: الطُّمْرُوسُ الكذاب، والطُّمْرُوسُ خُبْرُ المَلَّةِ، والطُّمْرُوساءُ الظُّلمةُ ويجوزُ أن تكونَ هذه الكلمةُ ممَّا زيدتُ فيه الراءُ، كأنها من طَمَسَ»⁽³⁾. وبما أنَّ الكذابَ يَطْمِسُ الحقائقَ، والظُّلمةُ تَطْمِسُ صُورَ الأشياءِ وتُخفيها فقد حَكَمَ ابنُ فارس معنى الثلاثيِّ في معنى الرباعيِّ قبل أن يحكُمَ على الراءِ بالزيادةِ، أي قَبْلَ أن يُقرَّرَ أنَّ الطَّمَسَ لا الطَّمْرَ أصلُ هذه الألفاظ.

وقال العلايليُّ: «طَمْرَسٌ: اللئيمُ، يَرْجَعُ إلى طَمَرَ، ومنه الحَبْءُ والدَّفْنُ،

(1) المقاييس 1/ 511.

(2) مقدمة لدرس لغة العرب 231.

(3) المقاييس 3/ 459.

وهذا يظهر معناه في طرٍّ، ومنه ما بمعنى الخَلْسِ والوَغْدِ⁽¹⁾، ومن الواضح أنَّ مرونة العربيَّة وطاقتها الاشتقاقية الهائلة أَوْصَلَتَا اللفظة إلى أصليين مختلفين لاختلاف الرجلين في المبدأ والأسلوب.

ومن الأمثلة قول ابن فارس: «ومن ذلك الطُّحْلُبُ معروفٌ، والباءُ فيه زائدةٌ، وإنَّما هو من طَحَل، وهو من اللُّونِ»⁽²⁾.

وقال العليُّ: «طَحْلُبُ: خضرةٌ تعلقو الماءَ المُزْمَنُ يرجع إلى طَحَل، بمعنى فَسَدَ الماءَ وأنتن من حَمَاءَةٍ. ومنه الطَّحَلُ الماءُ المُطْحَلِبُ وهذا يَرْجِعُ إلى طَلَى، ومنه قولهم: المَنْهَلُ الطالِي أَي: المُطْحَلِبُ⁽³⁾، وفي هذا المثال يلتقي ابنُ فارس والعليليُّ في ملتقى واحدٍ، ثمَّ يمضي العليُّ من الطَّحَل إلى الطالِي. وهذا الالتقاء لا يعني اتفاهما في الأسلوب، وإنَّما هو اتفاه في بعض مراحل التحليل، يعقبه افتراق، لإصرارِ العليُّ على قسر الألفاظ حتى تنقاد لقاعدته.

لم يكن ابنُ فارسٍ يحتكم في تحليل الألفاظ إلى قاعدةٍ يَسْتَفْتِيها في الحُكْم بالزيادة، بل كان ينطلق من المعنى إلى اللفظ، فيقلبُ الكلمةَ الرباعيَّةَ أو الخماسيةَ أو السداسيةَ في ذهنه حتى يظفرَ بكلمةٍ ثلاثيةٍ يوافقُ معناها معنى الكلمة المزيِّدة فيطرُحُ ما زاد على الأصلِ، ويحكم عليه بالزيادة.

أمَّا العليُّ فقد أراحَ نفسه من عناءِ البحثِ عن اللفظةِ الثلاثيةِ التي يناسبُ معناها معنى اللفظةِ المزيِّدة، ومضى في تحليله، على نحوِ آليِّ مُطَرِّدٍ؛ يحذفُ الثانيَ لأنَّه زيادةٌ بناءً، والرابعَ لأنَّه زيادةٌ اشتقاق، غيرَ أنَّه كان يكابدُ تعباً من نوعِ

(1) مقدمة لدرس لغة العرب 232.

(2) المقاييس 457/3.

(3) مقدمة لدرس لغة العرب 232.

آخر، وهو تكلف البحث عن خيطٍ يشدُّ به معنى المشتقِّ الرباعيِّ إلى معنى البناءِ الثلاثيِّ، ثم إلى معنى الثلاثيِّ المعتلِّ، ثم إلى معنى الجذرِ الثنائيِّ إذا أُتيح له الوصولُ إلى هذا الجذرِ. وهو في هذا البحثِ يحتاجُ إلى المقدرة اللغوية وإلى التخيلِ العقليِّ اللذين أنكر الاستعانةَ بهما على ابنِ فارس .

وربَّما أفرطَ العلايليُّ في التحليلِ فردَّ الكلمةَ إلى أصولٍ أحاديَّةٍ، ومضى يترجمُ معنى كلِّ حرفٍ من حروفِ الهجاء، ويلقِّق من معاني الحروفِ الهجائيةِ معنًى عامًّا اشتقاقياً يدعيه، كقوله في تحليل كلمة (جَمَل): «وكلمة جَمَلٌ تحلُّ إلى (ج) ومعناه الارتفاع. و(م) ومعناه المياه، وهو ينظر إلى السحاب، و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس. والمعنى المؤلف: مرتفع يلامس السحاب»⁽¹⁾. ثم علّق العلايليُّ على هذا التحليل، فقال: «إذن فهذه الحروفُ ذاتُ معانٍ جنسيَّة، وقد بقيتْ ملاحظتها في وضعِ الكلماتِ إلى آخرِ العهدِ اللغويِّ»⁽²⁾.

ونحن نقول: إذا كان لحروفِ الهجاءِ معانٍ جنسيَّةَ فهل تطرَّدُ هذه المعاني في تقليبِ الألفاظِ كلها؟ وكيفَ نطبِّقُ هذه المعانيَ الجنسيَّةَ على (لِجام) الفرسِ، و(الأملوج) ومعناه الغصن، و(الجلم) ومعناه المقص، و(المجل) وهو تورمُ الجلدِ وتصلُّبه من أثرِ العمل، و(اللمج) الأكلُ بأطرافِ الفم؟ وهل نجدُ في هذه الألفاظِ كلها معانيَ الحروفِ الجنسيَّة؟ ألا نضطرُّ في التحليلِ إلى التوفيقِ والتلفيقِ، وإلى التلطفِ والتكلفِ ومراوغةِ الألفاظِ لنسوقها المساقَ الذي يقودها إلى المعنى المزعوم؟ وماذا نفعُ بعد المراوغة إذا راغت كلمةً أو شَمَسَ معناها مُجتمعةً على معاني حروفها منفصلة؟ أنتهم جدولُ اللغةِ الفينيقيَّة أم نُلقي التَّبعةَ على مقدرتنا اللغوية، فنرميها بالكلال، وعلى تخيلنا العقليِّ، فنصِفُه بالإسفاف؟ فإذا كان معنى (الجلم): المقصُّ الذي يُجزُّ به الصوفُ فأينَ معناه العامُّ من معاني

(1) المصدر السابق 130، وهو مقدّمة لدرس لغة العرب.

(2) مقدمة لدرس لغة العرب 130.

حروفه الخاصة وهي الارتفاع والملاصقة والماء؟ قد نظفر فيه بمعنى الملاصقة، لأنه يلامس الصوف، وهو يقصه، لكنه جاف لا رطوبة فيه. وإن ارتفع منه شق استقل آخر، والجالم بالجلم يكب على الشاة منكوس الرأس فأين الارتفاع؟

وإذا تركنا الجلم وعدنا إلى الجمل وجدناه يابس الجلد، خشن الإهاب يكنفه جفاف الصحراء فكيف فسّر العلابي ميم الجمل بالنظر إلى السحاب؟ أليس السحاب نفسه - وهو منبع الماء - أولى بحرف الميم من الجمل؟ أوليست ألفاظ: الرذاذ، والطل، والتضح، والوابل، والعارض والدجن، والرباب، والغيث، والهيبي، والنشئ، والقزع، والقرد، والصيب... وألفاظ كثيرة أخرى من أسماء السحاب بأولى من الجمل بحرف الميم؟

وبعد. فإن الدراسات اللغوية وعلى نحو خاص دراسة جذور اللغة لما تبلغ من الدقة والاتساق مبلغ العلم المحض، ومهما يكن حظها من طرائق العلم فإنها محرومة من وسيلتين هامتين يميز بهما البحث العلمي، هما: الاختبار والتجريب. بل إنها محرومة من الاستقراء التام الذي يعتمد عليه الاستنتاج السليم. فكيف ندعي الوصول إلى حقائق نقطع بصحتها؟ أليس من الأصح أن يبذل الباحث ما يستطيع بذله من جهد ثم يقول كما قال ابن فارس: «والله أعلم بحقائق الأمور، وإن لله في كل شيء سرًا ولطيفة»⁽¹⁾؟

دلالة الألفاظ

آ - مقدمة :

انتهى ابن فارس من البحث في نشأة اللغة إلى أنّ اللغة توقيفٌ، ودَهَبَ إلى أنّ الله علّم آدمَ الأسماءَ كلّها. ومنّ آدمَ تعلّمَ الناسُ الكلامَ. ثمّ جاء أنبياءُ العرب فأوحى الله إليهم ما أوحى حتّى اكتملت اللغة العربيّة بما أوحى إلى محمّد بن عبد الله عليه السلام.

وحُكِّمَ التوقيف - في رأي ابن فارس - يسري على فروع اللغة كما يسري على أصولها. فليس في العربيّة لفظٌ من صُنْعِ البَشَرِ، ولا كَلِمَةٌ من اصطلاحهم. وقد تبين لنا من مقارنة آرائه بآراء القدماء والمُحدّثين أنّه كان أشدَّ العلماء ترمّناً وحفاظاً على التوقيف في نطق العربيّة واشتقاقها وخطّها. وإذا سلّمنا له بصحّة ما اعتقد فإنّ من حقنا أن نسأله أسئلة كثيرة تتصل بما يُسمّيه الباحثون المُحدّثون (دلالة الألفاظ) ومن هذه الأسئلة :

كيف تعلّم البَشَرُ اللغة وتناقلوا دلالاتها؟ وهل بين اللفظ والمعنى صلة تساعد على تحديد دلالته؟ وما مدى وضوح الدلالات في أذهان المتكلّمين باللّغة العربيّة؟ وإذا كانت ألفاظ اللغة توقيفاً فهل لكلّ لفظٍ معنى مستقلٌّ؟ وما

حظُّ اللغة العربية من ظاهرتي التضادِّ والترادفِ؟ وهل بقيت معاني الألفاظ ثابتة؟ وإذا كانت قد تغيَّرت فما العواملُ التي غيَّرتُها وطوّرتُها؟ وما طبيعةُ التغيُّرِ الطارئِ عليها؟ وما مقدارُ التوافقِ بين أجوبةِ ابنِ فارسٍ عن هذه الأسئلةِ والنتائجِ التي انتهتُ إليها الدراساتُ الحديثةُ في علمِ الدلالة؟

ب - تعلم اللغة :

رأى ابنُ فارس أنَّ الإنسانَ أوتي وسائلَ مُختلفةً يعبرُ بها عمَّا في نفسه «لأنَّ الأبكمَ قد يدلُّ بإشاراتٍ وحركاتٍ له على أكثرِ مراده، ثمَّ لا يُسمَّى متكلمًا»⁽¹⁾ لكنَّ لغةَ الصمِّ البكمِ لا موضعَ لها من دراسةِ الكلامِ المنطوقِ فهي ضرورةٌ فزعٌ إليها أولو الضَّررِ، والمدلولاتُ التي تُؤدِّيها محدودةُ النطاقِ، قاصرةٌ على شؤونِ الحياةِ الحسِّيةِ وتكاليفِها اليوميةِ.

إنَّ اللغةَ ذاتَ الدلالاتِ المعبرة عن حاجاتِ النَّفسِ والجسدِ، وخواطرِ الفكرِ هي اللغةُ المنطوقةُ التي حصَّ اللهُ بها البشرَ: «قالَ جلَّ ثناؤه: (خلقَ الإنسانَ علَّمه البيانَ)⁽²⁾ فقدَّمَ جلَّ ثناؤه ذكْرَ البيانِ على جميعِ ما توحدَ بخَلْقِهِ، وتفرَّدَ بإنشائه من شمسٍ وقمرٍ ونجمٍ وشجرٍ وغير ذلك من الخلائقِ المُحكَّمة والنشايِ المُتَّقنة»⁽³⁾.

ولمَّا كانت اللغةُ أهمَّ وسائلِ التعبيرِ فإنَّ تعليمَها يحتاجُ إلى عنايةٍ ورعايةٍ. فقد يُتوهَّم أنَّ الطفلَ يعلِّمُ اللغةَ من أبويه ثمَّ من معلِّميه تعلُّمًا يسيرًا ليئلاً. والصحيحُ أنَّ الطفلَ يجدُ عنتًا في تعلُّمِ اللغةِ، ويتخطَّى عشراتِ وعقباتٍ قبل أنْ

(1) الصاحبي 16.

(2) سورة الرحمن: 3 - 4.

(3) الصاحبي 16.

يَسْتَقِيمُ لِسَانُهُ، وَتَتَضَحَّ فِي ذَهَبِهِ دَلَالَاتُ الْأَلْفَاظِ. إِنَّ تَعَلَّمَ اللُّغَةَ، فِي رَأْيِ ابْنِ فَارِسٍ، مَرْهُونٌ بِالتَّدْرِجِ وَالتَّلْقِينِ: «تَوْخَذُ اللُّغَةَ اعْتِمَادًا كَالصَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ يَسْمَعُ أَبِيهِ وَغَيْرَهُمَا، فَهُوَ يَأْخُذُ اللُّغَةَ عَنْهُمْ عَلَى مَرِّ الْأَوْقَاتِ»⁽¹⁾. وَإِذَا كَانَتْ كُلُّ عَادَةٍ تَبْدَأُ بِالْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ، وَتَنْتَهِي بَعْدَ الْمِرَانَةِ إِلَى الْحِذْقِ ثُمَّ يَتَزَيَّا الْحِذْقُ بِزِيِّ الْمَلَكَةِ أَوْ الْفُطْرَةِ فَعَلَيْنَا أَنْ نَحُوطَ الطِّفْلَ فِي مَرِحَلَةِ التَّلْقِي، وَالنَّاشِءَ فِي مَرِحَلَةِ تَثْبِيَتِ مَا تَلَقَّى، وَالشَّابَّ فِي إِبَانِ التُّضْجِ بِالْمَعْلَمِ الثَّقَةِ - قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَتَوْخَذُ تَلَقَّنًا مِنْ مَلَقِّنٍ، وَتَوْخَذُ سَمَاعًا مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ ذَوِي الصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، وَيَتَّقَى الْمُظَنُونُ... فَلْيَتَحَرَّ آخِذُ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ أَهْلَ الْأَمَانَةِ وَالثَّقَةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَدَالَةِ»⁽²⁾.

وَهَبْنَا ظَفِرْنَا بِالصِّدْقِ الثَّقَةِ وَلِزَمْنَاهُ وَأَخَذْنَا مِنْهُ، أَتَرَانَا مَطْمَئِنِّينَ إِلَى أَنْ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي قَبَسْنَاهَا عَنْهُ وَاضِحَةٌ دَقِيقَةٌ؟ وَهَلْ تَتَضَمَّنُ الْأَلْفَاظُ الْمَسْمُوعَةُ مَا يُعِينُ عَلَى تَوْضِيحِ دَلَالَاتِهَا؟

ج - صلة اللفظ بالدلالات :

سَحَرَتْ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ ابْنَ فَارِسٍ وَتَكَشَّفَتْ لَهُ عَنْ أَسْرَارِ عَمِيقَةٍ لَا يَبْلُغُ غَوْرَهَا إِلَّا الْمُفْتُونُونَ بِتَشْقِيقِ الْكَلَامِ. وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَنْبِطْ مِنْ هَذِهِ الْأَسْرَارِ نَظَرِيَّاتٍ كَامِلَةً كَمَا حَاوَلَ الْأَسْتَاذُ الْعَلَايِلِيُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَقْدَمَتِهِ (مَقْدَمَةٌ لِدَرْسِ لُغَةِ الْعَرَبِ) الَّتِي لَخَّصْنَا أَهَمَّ أَفْكَارِهَا فِي حَدِيثِنَا عَنِ الْإِشْتِقَاقِ. بَلْ اِكْتَفَى بِإِشَارَاتِ بَوَارِقَ تَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى أُسُسِ النِّظَرِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ، أَوْ مَرَّتْ بِذَهْنِهِ إِرْهَاصَاتُهَا.

وَمِنْ هَذِهِ الْإِرْهَاصَاتِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا بَيْنَ الْأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا مِنْ صِلَاتٍ،

(1) و(2) الصاحبى 48.

والظنُّ لا الاعتقادُ أنَّ في طوائف من الألفاظ لا في اللغة كلها دلالات تكشفها الأصوات ومعاني توضحها المباني. وأبرز هذه الطوائف أسماء الأصوات. قال في مادة (أح): «الهمزة والحاء أصل واحد، وهو حكاية السعال وما أشبهه من عطش وعيظ»⁽¹⁾. فقد نبه ابن فارس على أنَّ اللفظة تحكي صوت السعال، كأنما كانت العرب تدرُّ ما في اللفظ من كشف عن المعنى، أو كأنما تعمَّدت أن يكون لهذا الصوت هذا المعنى. قال ابن فارس: «ويقال في حكاية السعال: أَحَّ أَحًا. قال⁽²⁾»:

يَكَادُ مِنْ تَنْحُنْحٍ وَأَحَّ يَحْكِي سُعَالَ الشَّرِقِ الْأَبْحِ

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَمْدُودٌ: أَحَّ وَأَنْشَدَ:

كَأَنَّ صَوْتَ شَخْبِهَا الْمَمْتَا حِ سُعَالَ شَيْخٍ مِنْ بَنِي الْجَلَا حِ

يَقُولُ مِنْ بَعْدِ السُّعَالِ: أَحَّ⁽³⁾.

وهذا النص يكشف عن حس العرب الفطري بارتباط اللفظ بالمعنى.

وقال في مادة (صل): «صل اللجام وغيره إذا صوت، فإذا كثر ذلك منه قيل: صلصل. وسمي الخزف صلصالاً لذلك، لأنه يصوت ويصلصل»⁽⁴⁾.

وذهب ابن فارس إلى أن أكثر الكلمات الدالة على الأصوات حكايات،

(1) المقاييس 9/1 - 10.

(2) البيتان من رجز رؤبة. وهما البيتان الرابع والخامس من قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي. ورواية الأول في ديوانه: «قد كاد من نحنحة وأح» مجموع أشعار العرب. وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، الأرجوزة الخامسة عشرة ص 36 ولم ترد في الديوان رواية الأبيات ممدودة القوافي وروي في الصحاح (أحح) 1/353 «النزق الأبح» وجاء فيه «وهو لرؤبة يصف رجلاً بخيلاً إذا سئل تنحنح وسعل»، وروي في اللسان والتاج برواية الصحاح «النزق».

(3) المقاييس 9/1 - 10.

(4) المقاييس 3/277.

أي: أَلْفَاظٌ يُفْهَمُ مَعْنَاهَا مِنْ مَبْنَاهَا، فيقول: «فأما الأصواتُ فقد تكونُ قياساً (اشتقاقية)، وأكثرُها حاكياتُ، فيقولون: قَرَقَرَتِ الحِمَامَةُ قَرَقَرَةً وقرقريراً»⁽¹⁾.

ويمكنُ أن نُلحِقَ بهذا الضَّرْبِ مِنَ الألفاظِ التي يَدُلُّ مَبْنَاهَا عَلَى مَعْنَاهَا أَوْ عَلَى بَعْضِ مِنْ مَعْنَاهَا زُمْراً مِنَ الألفاظِ يَجْمَعُ كلاً مِنْهَا بِنَاءً واحداً، فإذا الزُمْرَةُ كُلُّهَا قد اكتسبتُ دَلالةً عامَّةً مَجْرَدَةً تُضَافُ إِلَى دَلالتها الخاصَّةِ الحِسيةِ. وقد سَمَّى ابنُ فارسِ هذه الظاهِرةَ بقَوْلِهِ (باب الأبنيةِ الدالَّةِ في الأغلبِ الأكثرِ على معانٍ وقد تختلفُ)⁽²⁾. وَضَرَبَ أمثلةً يوضِّحُ بها ما يُريدُ، فقال: «يقولون: ما كان على فَعْلانٍ دَلٌّ على الحِركةِ والاضطرابِ نحو: النَّزوانِ والعَلِيانِ، وتكونُ الأَدْوَاءُ على فُعالٍ نحو: القُلابِ والخُمارِ»⁽³⁾، ومن هذه الأبنيةِ صيغُ المبالغةِ. ويسمِّي ابنُ فارسِ صيغَةَ المبالغةِ (البناءَ الدالَّ على الكثرةِ) فيقولُ: «البناءُ الدالُّ على الكثرةِ: فَعُولٌ وفَعَّالٌ، نحو: ضَرُوبٌ وضَرَّابٌ. وكذلك مِفْعَالٌ إذا كان عادةً نحو: مِعْطارٌ، وامرأةٌ مِذكارٌ إذا كانت تِلدُ الذكورَ، وكذلك مِثْنانٌ في الإِنانِ»⁽⁴⁾. فإذا سَمِعَ السامِعُ أَلْفاظاً مِنْ نَحْوِ حَفَقانٍ، وَثورانٍ، وفَيْضانٍ. وأَلْفاظاً مِنْ نَحْوِ: سُلالٍ، وَزُحارٍ، وَجُذامٍ. وأخرى مِنْ نَحْوِ: نُؤومٍ، وهَمَّازٍ، ومِطعانٍ انصرفَ ذَهْنُهُ في الزمرةِ الأولى إلى الحِركةِ وفي الثانيةِ إلى المَرَضِ، وفي الثالثةِ إلى المبالغةِ، ولو لم يفهم دِلالةَ كُلِّ لفظٍ فَهَمَّاماً دَقِيقاً. فكأنَّ البناءَ أعطى السامِعَ الدلالةَ المشتركةَ، وخلَّى بينه وبين أصولِ الكلماتِ ليخمنَ معانيها مستعيناً بالاشتقاقِ.

ومما سبقَ إليه ابنُ فارسِ نظريَّةُ الثنائِيَّةِ في اللُّغةِ، فقد أحسَّ الرجلُ مَبْدَأَ

(1) المقاييس 8/5.

(2) الصاحبي 374.

(3) الصاحبي 374.

(4) الصاحبي 374 - 375.

النظرية إحساساً قوياً، وأشار إليه إشارات واضحة، وهذه النظرية تردُّ الألفاظ الثلاثة إلى ألفاظٍ ثنائية، زيدَ عليها ثالثٌ لتنويع المعنى الذي تشترك فيه هذه الألفاظ. وهذا يعني الوقوف على وحدة الدلالة، لاشتراك الألفاظ المتفقة في حرفين في معنى كليٍّ واحد. فإذا وجدت - على سبيل المثال - كلمة تبدأ بالذال واللام فاعلم أن معناها الأوّل الحركة والذهاب، ثم يأتي الحرف الثالث فيدخل على الكلمة معنى إضافياً ينوع الحركة أو يخصّصها. جمع ابن فارس هذه الألفاظ، وهي: ذله، ودلي، ودلت، ودلج، ودلح، ودلظ، ودلع ودلف ودلق، وذلك⁽¹⁾. وحلّل معانيها فإذا هي كما ذكر. لكنّه لم يبيّن على هذه المجموعة نظرية في اللغة ولعلّه أحجم عن هذا البناء، لأن القاعدة لا تطرّد في كل الزمير والمجموعات اللغوية.

ولا تنطبق هذه الظاهرة على الألفاظ المتفقة الفاء والعين المختلفة اللام، بل قد يقع الخلاف في الفاء، ويظلُّ اتفاق اللفظين في العين واللام سبباً للتقائهما في المعنى الكلي. قال ابن فارس: «ومنه تقارب اللفظين والمعنيين كالحزم والحزن. فالحزم من الأرض أرفع من الحزن، وكالخصم وهو بالفم كله. والقصم وهو بأطراف الأسنان»⁽²⁾.

لقد لمس ابن فارس الاتفاق في أكثر المعنى، والاختلاف في أقلّه لكنّه لم يحلّل ولم يعلّل، وما ندري أنعدُّ هذا الإحجام عن التعليل قصوراً وخوراً أم تحرجاً وحذراً؟. فقد عرّض ابن جني لمثل هذه الألفاظ وحلّلها وربط المعنى بصوت الحرف، فقال: «فأما مقابلة الألفاظ بما يُشاكل أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ، ونهجٌ مُتَلَبَّبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمّت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدّلونها بها،

(1) المقاييس 1/ 293 - 298.

(2) الصاحبى 328.

ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدّره، وأضعاف ما نستشعره⁽¹⁾. فانظر كيف يتبدّ ابن فارس ويسرع ابن جني، وكلاهما يجري في مضمار واحد. ثم ينتقل ابن جني إلى التعليل، فيقول: «من ذلك قولهم: خَضَمَ وقَضَمَ. فالخَضَمُ لأكل الرُّطْبِ كالْبَطِيخِ والقِثَاءِ، وما كان نحوهما من المأكول الرُّطْبِ. والقَضَمُ للصُّلبِ اليابس، نحو: قَضَمَتِ الدَّابَّةُ شعيرها»⁽²⁾ ولو استفتينا ابن جني في (الحَزْمِ والحَزْنِ) لَمَا أعتبه الفتوى، ولا أعوزته العلة، كأن يقول: لَمَا كانت الميم أشدَّ وقفاً في الأذن من النون وأوضح مخرجاً من الفم فإنّ العرب دلت بالحزْم على ما كان أرفع شأواً، وأرسخ مجتماً. وقد لمح ابن فارس إلى تعليل من هذا القبيل، لكنّه لم يجعله صوتياً خالصاً، فقال: «الحاء والزاء والميم أصل واحد. وهو شدُّ الشيء وجمعه، قياس مطرد... فأما الحزْم من الأرض فقد يكون من هذا. ويكون من أن يقلب النون ميماً والأصل حَزْن، وإنما قلبوها ميماً، لأنّ الحزْم فيما يقولون أرفع من الحزْن»⁽³⁾. فابن جني أقرب إلى الإسراف والتعميم إذ يقول: «باب عظيم واسع... وأضعاف ما نستشعره»⁽⁴⁾ وابن فارس أقرب إلى الاحتراز والتحرّج إذ يقول: «فقد يكون فيما يقولون». إنه يوحى بالفكرة ولا يقطع بصحتها، ويحسُّ ترابط الألفاظ والمعاني، ولا يحكم العقدة الرابطة بينهما.

ويحسن هنا التنبيه على رأي رآه الدكتور إبراهيم أنيس، فقد وصف ابن فارس بالعلوّ والتعسف والتكلّف في استنباط المعاني من الألفاظ، وقطع بأنّه كان ذرّوة الآخذين بهذا المذهب، فقال: «ووضع ابن فارس معجماً سمّاه مقاييس

(1) الخصائص 2/ 157.

(2) الخصائص 2/ 157.

(3) المقاييس 2/ 54.

(4) الخصائص 2/ 157.

اللغة، طَبِعَ حديثًا في سِتَّةِ أجزاء، وَجَّهَ فيه كُلَّ عنايةٍ لاستنباطِ الصَّلَاتِ بين الألفاظِ ودلالاتِها على نحوِ ما عالجَ به ابنُ جنبي في فصولِه الأربعة السابقة. غير أنَّ ابنَ فارسٍ قد بلغ الذروةَ في معجمه فغالى وأسرفَ في استنباطِه، وتلمَّسَ من الصَّلَاتِ ما لا يخلو من التعسُّفِ والتكُلُّفِ، فهو يسوقُ في معجمه الكلماتِ التي تشترِكُ في أصولٍ ثلاثة، ويشرحُ معانيها مع ذكرِ تقلُّباتِ تلك الأُصول، فيقولُ مثلاً: إن الميمَ والراءَ والضادَ مادَّةٌ يمكنُ أن تنشأَ منها صُورٌ متعدِّدة: مرض، رمض، ضمرم، ضمرم، ثم يحاول تلمُّسَ الصِّلَّةِ المشتركة بينَ معاني كُلِّ هذه الصورِ مستنبطاً معنى عامًّا لهذه المادة⁽¹⁾.

نقول: إن في كلامِ الدكتور إبراهيم أنيسٍ أمورًا تحتُمِلُ النُقْدَ: أوَّلُها أنَّ ابنَ فارسٍ لم يبيِّنْ مُعْجَمَه (مقاييس اللغة) على مَبْدَأِ التقلُّبِ كما فعلَ الخليلُ في العينِ.

وثانيها أنَّه لم يردْ ذِكْرُ هذه الفكرةِ في حُطْبَةِ المقاييس، ولا في متنه، وإنما ورد فيه ما يقاربُ هذه الفكرةِ في رسالة اسمها (كتابُ الثلاثة).

وفي هذه الرسالة اجتزأ الشيخُ بثلاثةِ تقاليد، وقال في مقدِّمة الرسالة: «هذا كتابُ الثلاثة، وهو أن نذكرَ الكلمةَ من تصريفها على ثلاثةِ أوجه، فمن ذلك: الحليمُ، والحميلُ، واللحيم»⁽²⁾. ثم مَضَى يفسِّرُ الألفاظَ على النَّحوِ التالي: «فالحليمُ ذو الأناةِ والرفقِ... والحميلُ الرجلُ الدعيُّ... واللحيمُ القتيل»⁽³⁾ ومن الواضح أنَّ ابنَ فارسٍ لا يتكَلَّفُ في التوفيقِ بين المعاني، ولا يلقِّقُ معنىً مشتركًا يجمعُ هذه الألفاظَ.

وثالثُها أنَّ ابنَ فارسٍ لم يعرِضْ مادَّةَ مَرِضٍ، ولا آيَّةَ صورةٍ من تقلُّباتِها

(1) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس 67.

(2) و(3) كتاب الثلاثة 31.

على النحو الذي ذكره الدكتور إبراهيم أنيس . ولم نَقِفْ في آثار ابن فارس الأخرى على ما يُشبه هذا القول .

ورابعها أن ابن جني لا ابن فارس عَرَضَ هذه الفكرة في الخصائص، وضربَ عليها أمثلة كثيرةً منها تقاليد (قول وجبر، وقسو، وسمل)⁽¹⁾ في (باب في الاشتقاق الأكبر)⁽²⁾ .

وخامسها أن ابن فارس في هذا الضرب من الاشتقاق كان إلى التحرج والتأثم أقرب . فلم يكن يخطو خطوة إلا بعد تقدير وتفكير، وأنه كان أقل إغلالاً من ابن دُرَيْد وابن جني وغيرهما من فرسان اللغة الذين أطلقوا جيادهم في كل وجهة، بلا شكائم تكبح، ولا أعتة تُجَنَّبُ العثار .

ولو قِسْنَا آراء ابن فارس بما تمخَّضت عنه الدراسات الحديثة لوجدنا آراءه أقرب إلى هذه الدراسات من آراء غيره . وحسبنا أن نستعين على هذه المقايسة بدراسة الدكتور إبراهيم أنيس نفسه .

ذكر إبراهيم أنيس أن فلاسفة اليونان درَسُوا صلة المعاني بالألفاظ، وظهر منهم فريقان :

الفريق الأول: «ربطَ بينها وبين مدلولاتها ربطاً وثيقاً وجعلها سبباً طبيعياً للفهم والإدراك . . . ونلاحظُ هذا الاتجاه من التفكير فيما يرويه أفلاطون في محاوراته عن أستاذه سُقْرَاط»⁽³⁾ .

والفريق الثاني كان يرى «أنَّ الصِّلةَ بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكونَ

(1) و(2) الخصائص 2/ 133 - 139 .

(3) دلالة الألفاظ 63 .

صِلَّةً اصطلاحيةً عُرفيةً، تواضَعَ عليها النَّاسُ، وتزَعَمَ هذا الفريقَ فيما بعد أرسطو⁽¹⁾.

ثم جاء العربُ فتأثَّروا باليونان في «هذا النوع من التفكيرِ فشَطَرَهُم إلى فريقين»⁽²⁾.

أمَّا الباحثون الأوربيُّون فقد ظَهَرَ فيهم (جسبرسن) الذي «كَانَ مَمَّنْ يَنْتَصِرُونَ لأصحابِ المناسبةِ بين الألفاظِ ودلالاتِها، غيرَ أَنَّهُ حَدَّرْنَا من المغالاةِ في هذا، إذ يرى أَنَّ هذه الظاهرةَ لا تكادُ تَطَّرُدُ في لغةٍ من اللغات»⁽³⁾. وهي قاصِرةٌ على الألفاظِ المعبَّرةِ عن الحالاتِ النَّفسيةِ كالكلماتِ التي تعبَّرُ عن الغَضَبِ أو النفورِ والكَرهِ.

وظَهَرَ فيهم مَنْ عَارَضَ هذه الفِكرةَ، ومن أشهرِهِم (دي سوسير) الذي يرى أَنَّ الصلةَ بَيْنَ اللَّفْظِ ومعناه «اعتباطيةٌ لا تخضَعُ لمنطقٍ أو نظامٍ مُطَّرِدٍ»⁽⁴⁾ أما الألفاظُ التي توحى أصواتُها بمعانيها فهي «من القلَّةِ في اللغاتِ ومن الاختلافِ والتباينِ باختلافِ اللغاتِ الإنسانيةِ بحيثُ لا يَصِحُّ أَنْ نَتَّخِذَ منها أساسًا لظاهرةٍ لُغَوِيَّةٍ مُطَّرِدةٍ أو شبيهةٍ بالمُطَّرِدةِ»⁽⁵⁾.

ولسنا نرى في كلامِ المؤيِّدين والمعارضين غيرَ الذي انتهى إليه ابنُ فارسٍ من قبل، إذ قالَ تحت عنوانِ (بابِ أجناسِ الكلامِ في الاتفاقِ والافتراق): «يكونُ ذلكَ على وُجُوهِ، فمنه اختلافُ اللفظِ والمعنى وهو الأَكْثَرُ والأشهرُ مثل: رجل، وفرس وسيف، ورمح»⁽⁶⁾. ثم عدَّدَ أنواعًا كثيرةً إلى أن قال: «ومنه

(1) دلالة الألفاظ 63.

(2) دلالة الألفاظ 64.

(3) و(4) دلالة الألفاظ 70.

(5) دلالة الألفاظ 71.

(6) الصاحبي 328.

تقاربُ اللفظين والمعنيين كالحزم والحزن. فالحزْمُ من الأرضِ أرفعُ من الحزن، وكالخصم وهو بالفم كله، والقضم وهو بأطرافِ الأسنان»⁽¹⁾.

ولم يجعل ابن فارس الصوتَ دليلاً على المعنى إلا في كلمات خاصة سماها أسماء الأصوات، وسماها المُحدَثون الألفاظَ الدالة على الحالات النفسية. فأين التعسف والتكلف في موقف أثبت الدارسون المُحدَثون أنه أقرب إلى الإنصاف والاعتدال؟

د - هل للفظ الواحد دلالة واحدة؟

أجاب الجاحظ عن هذا السؤال إجابة صاغها المنطق الذي يقضي به القياس لا اللغة المتداولة بين الناس، فقال: «وقال من عَلِمَ: حَقُّ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ لَهُ طَبَقًا، وَتِلْكَ الْحَالُ لَهُ وَفَقًا، وَيَكُونُ الْأِسْمُ لَهُ لَا فَاضِلًا وَلَا مَفْضُولًا، وَلَا مَقْصَرًا وَلَا مُشْتَرَكًا وَلَا مُضْمَنًا»⁽²⁾ فالمنطق يقضي بأن تُترجم معنى السيف بالسين والياء والفاء، وأن نريح الذهن من الحسام والمهتد، وأن نعبر بالعين والياء والنون عن العين المبصرة وحدها فلا نشرك معها بهذه الأحرف عين الماء والجاسوس. وبذلك يتساوى عدد الألفاظ وعدد المعاني.

ورَدَّ الإمام فخر الدين الرازي على هذا المنطق بمنطقٍ مثله، ورأى أنَّ اللغة محدودة الألفاظ، سواءً بلغت مفرداتها ألوفًا أو ألوف ألوف. واللغة العربية المستعملة تبلغ ثمانين ألفَ مادة. والمحتملة تصل إلى اثني عشر ألف ألف مادة. أما المعاني والأفكار والعلوم ففي نمو مطرد، وإذا قصرنا اللفظة الواحدة على فكرة واحدة فقد يأتي زمان، تربو فيه أفكار الإنسان على ألفاظه. فما الوسائل التي يعبر بها البشر عن أفكارهم إذا ضاقت بها اللغة؟ قال السيوطي:

(1) الصحابي 328.

(2) البيان والتبيين 1/64.

«قال الإمام فخر الدين الرازي وأتباعه: لا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، لِأَنَّ المعاني التي يمكن أَنْ تُعْقَلَ لا تتناهي، والألفاظ متناهية، لأنها مركبة من الحروف. والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناهٍ، والمتناهي لا يَضْبِطُ ما لا يتناهي، وإلا لزم تناهي المدلولات»⁽¹⁾. وحلُّ هذه المسألة الرياضية هو أنَّ اللغة مُضْطَرَةٌ إِلَى الاشتراك أي إلى التعبير عن المعاني المتعددة باللفظ الواحد فهل أقرَّ ابنُ فارس بالاشتراك، في اللغة؟

هـ - الاشتراك في اللغة:

لم يناقش ابنُ فارس الاشتراك في اللغة مناقشةً نظريَّةً مجردة، تنتهي إلى نفي الاشتراك أو إثباته. لكنَّه صنَّفَ رسالةً سماها (فُتْيَا فقيه العرب) عرَّفَناها في موضعها من آثار الرجل، ذَكَرَ فيها مائة مسألة فقهية على صورة أَلْغَازٍ يُحَاجِي بِهَا الفقهاء، ويصوغها من ألفاظٍ مشتركة صياغةً متكلِّفة. جاء في مقدِّمة الرسالة: «وكان يَحْتُ الفقهاء دائماً على اللغة، ويُلقِي عليهم مسائلَ ذَكَرَها في كتاب سَمَّاه (فُتْيَا فقيه العرب) وَيُخْجِلُهُمْ بِذَلِكَ لِيَكُونَ الخَجْلُ لَهُمْ داعيةً إِلَى حِفْظِ اللغة. ويقول: من قَصَرَ علمُه عن اللغة غولط فغلط»⁽²⁾.

وبعد هذه المقدِّمة مضى ابنُ فارس يُلقِي مسائله الفقهية اللغوية يحاورُ بها إنساناً يَتَمَثَّلُهُ، فيُلقِي عليه السَّوَالِ فالجوابَ فتفسيرَ اللغز بلا رِيْثٍ ولا أَنَاةٍ، ومن محاوراته فيها:

«وقيل له: هل في الربيع صلاة؟ قال: نَعَمْ إِذَا نَضَبَ ماؤُه. الربيع: النَّهْرُ»⁽³⁾.

(1) المزهر للسيوطي 41/1.

(2) مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد الصادر عام 1958 ص 456.

(3) المصدر السابق 460.

«وقيل له: هل يجوزُ السُّجود على الخدِّ؟ قال: نَعَمْ إذا كان طاهرًا. الخدُّ: الطريق»⁽¹⁾.

«وقيل له: هل على الإوزِ حَجْرٌ؟ قال نَعَمْ إن كان مُفسدًا لماله. وقيل له: هل على الإوزِ حَجٌّ؟ قال: إن كان فقيرًا فلا. الإوزُ: الرجل الموثق الخلق»⁽²⁾ فابنُ فارس يقرُّ بأن في العربيَّة اشتراكًا، وإن لم يُفصِّح عن ذلك الإقرار.

وتتضحُ هذه الظاهرةُ - ظاهرةُ الاشتراك - في مُعجم مقاييس اللغة. جاء في مادة (سمو): «... والعرب تسمي السحاب سماء، والمطر سماء، فإذا أريد به المطر جُمِعَ على سُمِّي. والسماءُ: الشخصُ، والسماءُ: سَقْفُ البيت. وكلُّ عالٍ مطلق سماء، حتى ليقال لظَهْر الفرسِ سماء. ويتسعون حتى يُسموا النبات سماء»⁽³⁾. وهكذا أدَّت اللفظة الواحدةُ ستَّةَ معانٍ.

ومن الألفاظ التي عُنِيَ ابنُ فارس بإبراز الاشتراك فيها كلمةُ (عَيْن) فقد ذكَّر لها تسعةَ معانٍ، سلكها في مقطعة شعريَّة من نظمه، وجعل (العَيْن قافية كلِّ بيت من هذه الأبيات. وروى ياقوت الحمويُّ هذه الأبيات فقال: «وجدت بخطَّ ابن فارس على وجه المجلد - والأبياتُ له - ثم قرأتها على سعد الخير الأنصاري، وأخبرني أنه سمعها من ابن شَيْخه أبي زكريا عن سليمان بن أيوب عن ابن فارس:

يا دارَ سَعْدِي بذاتِ الضالِّ من إضْمٍ سقاكِ صَوْبُ حَيَا من واكِفِ العَيْنِ
العَيْن: سحابٌ ينشأ من قِبَلِ القبلة.

إني لأذكرُ أيامًا بها، ولنا في كلِّ إصباحٍ يومٍ قُرَّةَ العَيْنِ

(1) المصدر السابق 462.

(2) المصدر السابق 463.

(3) المقاييس (سمو) 98/3.

العين هُئنا: عين الإنسان وغيره.

إذا تمزّزها شيخُ به طَرَقُ سَرَتْ بقوتها في السَّاقِ والعَيْنِ

العين هُئنا: عينُ الركبة، والطَّرَقُ ضَعْفُ الركبتين.

والزُّقُ مَلَأْنُ من ماءِ السرورِ فلا نَخْشَى تولُّهُ ما فيه من العَيْنِ

العين ههنا: ثقبٌ يكون في المِزادة، وتولُّهُ الماءُ أن يتسرَّب.

وغاب عُدَّالنا عَنَّا فلا كَدَرٌ في عَيْشِنا من رقيبِ السوءِ والعَيْنِ

العين هُئنا: الرقيبُ.

يُقَسِّمُ الوَدَّ فيما بَيْنَنا قِسْمًا ميزانُ صِدْقٍ بلا بَخْسٍ ولا عَيْنِ

العين ههنا: العينُ في الميزان.

وفائضُ المالِ يُغْنينا بحاضِرِهِ فنكتفي من ثَقِيلِ الدَّيْنِ بالعَيْنِ

العين هُئنا: المالُ الناضِ.

والمُجْمَلُ المجتبي تُعني فوائده حُفَّاطَه عَن كِتَابِ الجِيمِ والعَيْنِ»⁽¹⁾

وما أَظُنُّ ابنَ فارسَ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ من نَظْمِ هذه الأبياتِ إِلَّا مَزْهُوًّا بما حَفِظَ من غريبِ الدَّلالةِ لمألوفِ اللفظِ، وما أَظُنُّه - في نَظْمِ ما نَظَمَ - إِلَّا ساعياً إلى التعلِيمِ مشيراً إلى ظاهرةِ الاشتراكِ في أَوْضاحِ صُورِها.

ولقد أقرَّ الباحثون المُحدَثون بوقوعِ الاشتراكِ في اللغةِ العربيَّةِ لكَتْمِهم

(1) معجم الأديب 4/90 - 92 أغفل الناسخ البيت الثالث وهو:

تُدني مُعَشِّقَةً مئاً معتقَةً تشجُّها عذبةٌ من نابعِ العينِ
العين ههنا ما ينبع منه الماء.

حَصَرُوهُ بَعْدَ قَلِيلٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ . قَالَ الدُّكْتُورُ إِبرَاهِيمَ أَنيسَ : «الْأَلْفَاظُ الَّتِي تُعَدُّ مِنَ الْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ قَلِيلَةٌ جَدًّا»⁽¹⁾ وَالَّذِي يَقْلُلُ عِدَدَهَا حَمْلُ مَعَانِي طَائِفَةٍ مِنْهَا عَلَى الْمَجَازِ . «إِذَا ثَبَتَ لَنَا مِنَ النُّصُوصِ أَنَّ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ قَدْ يُعْبَرُ عَنْ مَعْنَيْنِ مَتَابِينَيْنِ كُلَّ التَّبَايُنِ سَمَّيْنَا هَذَا بِالْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ . أَمَا إِذَا صَحَّ أَنَّ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ هُوَ الْأَصْلُ وَأَنَّ الْآخَرَ مَجَازٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعَدَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ فِي حَقِيقَةِ أَمْرِهِ»⁽²⁾ .

وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَخْتَصِرَ مَدْلُولَاتِ السَّمَاءِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا قَبْلُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ ، وَأَنْ نَرُدَّ بِالتَّأْوِيلِ مَعَانِي (العَيْنِ) التَّسْعَةَ إِلَى مَعَانٍ أَقْلٍ بِالِاحْتِكَامِ إِلَى الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ وَالِاسْتِعَارَةِ . وَقَدْ شَفَّعَ الدُّكْتُورُ إِبرَاهِيمَ أَنيسَ رَأْيَهُ بِأَمْثَلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ : «وَكَلِمَةُ الْإِنْسَانِ رَغْمَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِنْ (65) مَرَّةٍ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مَعْنَى قُرْآنِيٍّ وَاحِدٌ ، وَكَلِمَةُ الْأَرْضِ الَّتِي تُذَكَّرُ دَائِمًا فِي الْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِنْ (500) مَرَّةٍ بِالْمَعْنَى الْمَأْلُوفِ وَحَدَهُ»⁽³⁾ .

وَهَكَذَا يَبْدُو مِنْ كَلَامِ إِبرَاهِيمَ أَنيسَ مَيْلَهُ الْوَاضِحُ إِلَى دَفْعِ ظَاهِرَةِ الْإِشْتِرَاكِ عَنِ اللَّغَةِ ، أَوْ إِلَى الْحَدِّ مِنْ شُبُوعِهَا . فَالنُّصُوصُ الْجَادَّةُ تَخْتَارُ الْمَأْلُوفَ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَتَحْمِلُهَا الشَّائِعَ مِنَ الْمَعَانِي ، وَتَتَجَنَّبُ الْإِعْرَابَ . وَحَسْبُنَا دَلِيلًا عَلَى مَا نَقُولُ أَنَّ آيَاتِ ابْنِ فَارِسٍ الَّتِي مَثَّلَتْ الْإِشْتِرَاكَ فِي غَايَةِ التَّصْنُوعِ ، وَأَنَّ فَتَاوَاهُ لَمْ يَسْمَعْ بِمِثْلِهَا قَاضٍ . وَلَا سِئَلٌ عَنْ نِظَائِرِهَا فَقِيهٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ الْغَازُ غَامِضَةٌ تَصِيدُ ابْنَ فَارِسٍ أَلْفَاظَهَا مِنَ الْعَرِيبِ الْمُهْمَلِ ، أَوْ مِنَ الْمَدْلُولَاتِ الْمَطْرُوحَةِ لِلْأَلْفَاظِ الْمُتَدَاوِلَةِ .

(1) دلالة الألفاظ 213 .

(2) دلالة الألفاظ 213 .

(3) دلالة الألفاظ 215 .

وإذا دلّتنا ظاهرة الاشتراك على شيءٍ فقد دلّتنا على أنّ اللفظ الواحد لا يحتمل دلالةً واحدة فحسب، بل قد يحمل دلالتين مختلفتين أو أكثر، فهل يبلغ الاختلاف بين الدالتين حدّ التناقض والتضادّ؟

و - التضاد:

1 - التضاد بين إنكاره والإقرار به:

يعدّ التضادّ ضرباً من ضروب الاشتراك، فمن أقرّ بالاشتراك أقرّ بالتضادّ أو وجد إلى الإقرار به سبيلاً. فقد ذهب كثير من علماء اللغة العربيّة الذين سبقوا ابن فارس إلى وقوعه في العربيّة، وصنّف فريق من هؤلاء العلماء كتباً كاملةً باسم التضادّ. ومن العلماء الذين صنّفوا فيه، ونشرت مصنفاتهم أبو عليّ محمّد ابن المستنير الملقّب بقطرب⁽¹⁾ (ت206هـ) وأبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ⁽²⁾ (ت216هـ)، وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت⁽³⁾ (ت245هـ) وأبو حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ⁽⁴⁾ (ت248هـ) وأبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد الأنباري⁽⁵⁾ (ت328هـ).

ولابن فارس نفسه كتاب في الأضداد لم يبلغنا، ذكره في الصحابي فقال: «العرب تسمي المتضادّين باسم واحد. وقد جرّدنا في هذا كتاباً، ذكرنا فيه ما احتجوا به»⁽⁶⁾.

(1) ترجمة قطرب في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 99 - 100.

(2) ترجمة الأصمعيّ في طبقات الزبيديّ 167 - 174.

(3) ترجمة ابن السكيت في طبقات الزبيدي 202 - 204.

(4) ترجمة السجستاني في بغية الوعاة للسيوطي 265.

(5) ترجمة الأنباري في البغية 91 - 92.

(6) الصحابي 117.

وأنكر التضادَّ عَدَدُ قَلِيلٍ من العُلَمَاءِ مِنْهُم عبدُ اللَّهِ بنُ جعفرِ بنِ دُرُسْتَوَيْهِ⁽¹⁾
(ت347هـ). والمُنْكَرُونَ أَوَّلُوا الأَلْفَاظَ الَّتِي ذَكَرَهَا المُتَّبِتُونَ تَأْوِيلًا نَفَى عَنْهَا
التضادَّ فما مَوْقفُ ابنِ فارسٍ بينَ الفريقينِ؟

ذهبَ ابنُ فارسٍ إلى أَنَّ التضادَّ سُنَّةٌ اتَّبَعَهَا العَرَبُ في كَلَامِهِمْ وأسلوبُ من
أَسَالِيبَ كَثِيرَةٍ شَاعَتْ في لُغَتِهِمْ، فقال: «ومن سنن العرب في الأسماءِ أَنْ يُسْمُوا
المتضادينَ بِاسْمٍ واحدٍ، نَحْوَ (الجَوْن) للأَسْوَدِ، و(الجَوْن) للأَبْيَضِ»⁽²⁾، وأنكرَ
ابنُ فارسٍ رأيَ المنكرينِ، وَحُجَّتُهُ الأُولَى السَّماعُ مِنَ العَرَبِ، والنَّقْلُ عَنِ
الثَّقَاتِ، والسَّماعُ عِنْدَهُ من أَقْوَى الحُجَجِ، فَقَد رُوِيَ التَّضادُّ عَنِ العَرَبِ كَمَا رُوِيَ
الترادفُ، فلماذا نَأخُذُ شَيْئًا، وَنَدَعُ شَيْئًا؟ قال ابنُ فارسٍ: «وأنكرَ ناسٌ هذا
المذهبَ، وَأَنَّ العَرَبَ تَأْتِي بِاسْمٍ واحدٍ لشيءٍ وَضدِّه. وهذا ليسَ بشيءٍ، وذلك
أَنَّ الذينَ رَوَوْا أَنَّ العَرَبَ تَسْمِي السَّيْفِ مُهَنْدًا، والفِرْسَ طَرْفًا هُمُ الذينَ رَوَوْا أَنَّ
العَرَبَ تَسْمِي المتضادينِ بِاسْمٍ واحدٍ. وَقَد جَرَدْنَا في هذا كِتَابًا، ذَكَرْنَا فِيهِ ما
احتجُّوا بِهِ، وَذَكَرْنَا رَدَّ ذَلِكَ وَنَقَضَهُ، فَلذَلِكَ لَمْ نُكْرِرْهُ»⁽³⁾.

وَحُجَّةُ المُنْكَرِينَ المَرْوِيَّةُ عَنِ ثَعْلَبٍ أَسَاسُها القِياسُ لا السَّماعُ، والقِياسُ
دُونَ السَّماعِ. فَثَعْلَبٌ سَمِعَ الأَلْفَاظَ المَرْوِيَّةَ عَنِ العَرَبِ، لَكِنَّهُ جَعَدَهَا لِأَنَّ
المنطوقَ يَنْقُضُ التَّنَاقُضَ. «قال أبو العباسِ أحمدُ بنُ يَحْيَى: لَيْسَ في كَلَامِ العَرَبِ
ضِدٌّ، لِأَنَّهُ لَوْ كانَ فِيهِ ضِدٌّ لكانَ الكَلَامُ مُحالًا»⁽⁴⁾.

شَفَعَ ابنُ فارسٍ مَسْموعَهُ مِنَ الأَلْفَاظِ بِمَحْفُوظِهِ مِنَ القِصَصِ لِيُثَبَّتَ
التضادَّ، فقالَ في الصَّاحِبِيِّ: «رُوِيَ أَنَّ زَيْدَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ دارِمٍ وَقَد عَلِيَ

(1) ترجمة ابن درستويه في البغية في 279 - 280.

(2) و(3) الصاحبي 117.

(4) حاشية الصاحبي رقم 1 ص 117.

بعض ملوك حمير، فألفاه في مُتصَيِّدٍ له على جبلٍ مُشْرِفٍ، فسَلَّم عليه، وانتسب له، فقال له الملك: ثب أي: اجلس وظنَّ الرَّجُلُ أَنَّهُ أَمْرُهُ بالوثوب من الجبل، فقال: لتجدتني أيها الملك مطواعاً، ثم وثب من الجبل فهَلَك»⁽¹⁾.

ويستطيع منكرو التضاد أن يدحضوا ما تدلُّ عليه هذه القصَّة بحجَّة مقبولة، وهي أنَّ اللهجة الحميريَّة - وإن كانت عربيَّة - تُخالِف لهجات نجد والحجاز. فالوثوب في لغة الجنوب الجلوس وفي لغة الشمال القفز. إنَّ اختلاف الدلالة متحدِّر من اختلاف اللهجات وإذا اتَّسعنا بمفهوم الخلاف بين اللهجات، وقلنا: إنَّ لهجة حمير وظفار لغةً مستقلة لا لهجة من اللهجات العربيَّة ارتدَّ الخلاف في الدلالة إلى الاختلاف بين اللغتين. ومما يقوي هذا الرأي قولُ المَلِكِ الحميريِّ نفسه: «أما إنَّه لَيْسَتْ عندنا عربيَّة. مَنْ دخل ظفارَ حَمَرٍ... أي: من دخل ظفارٍ فليتعلم الحميريَّة»⁽²⁾.

وإذا لم تكن اللفظة السابقة حجة كافية فإنَّ في مقاييس اللغة كلمات كثيرة يحملها ابن فارس على التَّضادِّ، منها (الصَّريم). قال ابن فارس: فأما الصَّريمُ فيقال: «إنَّه اسمُ الصُّبحِ واسمُ الليل. وكيف كان فهو من القياس، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَصْرِمُ صاحبه فيصْرِم»⁽³⁾. ومنها (الناهل) قال ابن فارس: «والناهلُ الرِّيانُ، وربَّما قالوا للعطشانِ ناهل. وهذا لعَلَّه أن يكونَ على معنى الفأل»⁽⁴⁾. ومنها (الفرع) قال ابن فارس: «الفاء والزاء والعين أصلان صحيحان: أحدهما الدُّعر... وأفرعته أنا... والأصلُ الآخرُ الفرعُ الإغاثَةُ. قال رسول الله صَلَّى اللهُ

(1) الصاحبي 31.

(2) الصاحبي 32.

(3) المقاييس 3/345.

(4) المقاييس 3/365.

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِ: إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ⁽¹⁾.
يقولون: أَفْزَعْتُهُ إِذَا أَرْعَبْتَهُ وَأَفْزَعْتُهُ إِذَا أَعْتَبْتَهُ⁽²⁾.

غَيْرَ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ - عَلَى إِقْرَارِهِ بِالتَّضَادِّ - لَمْ يُمَعِّنْ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مُعْجَمِيهِ سَائِرَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَذْكُرُهَا كُتُبُ التَّضَادِّ. فَقَدْ ذَكَرَ السَّجِسْتَانِي فِي كِتَابِهِ (170) لَفْظَةً مِنَ الْأَلْفَاظِ التَّضَادِّ، وَشَفَعَ مَعَانِيهَا الْمُتَضَادَّةَ بِشَوَاهِدَ وَافِيَةٍ. وَقَدْ عَارَضْتُ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمُجْمَلِ وَالْمَقَائِيسِ، فَلَمْ أَرَ ابْنَ فَارِسٍ يَذْكُرُ مَا فِيهَا مِنْ تَنَاقُضٍ فِي الدَّلَالَاتِ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي أَضْدَادِ السَّجِسْتَانِيِّ الْمُغْفَلَةِ فِي مَقَائِيسِ ابْنِ فَارِسٍ وَمُجْمَلِهِ قَالَ السَّجِسْتَانِيُّ: «يُقَالُ: أَصْرَدَ السَّهْمُ إِذَا أَصَابَ وَإِذَا قَتَلَ، وَأَصْرَدَ إِذَا أَخْطَأَ»⁽³⁾. وَقَالَ: «مُهْرَةٌ شَوْهَاءٌ قَبِيحَةٌ وَجَمِيلَةٌ»⁽⁴⁾ «وَمَاءٌ بَثْرٌ كَثِيرٌ، وَمَاءٌ بَثْرٌ قَلِيلٌ»⁽⁵⁾. «وَيُقَالُ: صَفَرَ بَطْنَهُ وَيَدَهُ إِذَا خَلَا، وَصَفَرَ بَطْنَهُ إِذَا سَقِيَ»⁽⁶⁾، وَمَنْ يَرَاغِبُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي الْمَقَائِيسِ يَخْرُجُ صِفَرَ الْيَدَيْنِ مِنَ الصَّدِيدَيْنِ، خَالِي الْوَفَاضِ مِنَ التَّضَادِّ.

وقد يذهبُ بنا الظنُّ إلى أَنَّ فِكْرَةَ الْمَقَائِيسِ الْاِشْتِقَاقِيَّةِ تُسَيِّطِرُ عَلَى الْمُعْجَمِ، فَتُمَلِّي عَلَى الْمُؤَلِّفِ مَا يَنْقَادُ لِلْقِيَاسِ، وَتَجَنِّبُهُ مَا يَسْتَعْصِي عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ يَذْكُرُ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْقُبْحِ، وَمِنَ الْبُتْرِ الْقَلَّةِ، وَيُعْفِلُ الدَّلَالَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ. وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ بَعْضُ الْحَقِّ لَا كَلُّهُ. فَالرَّجُلُ - كَمَا يُخَيَّلُ إِلَيْنَا - لَا يُوَافِقُ اللَّغَوِيَّينَ

(1) وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي كَنْزِ الْعَمَالِ 66/14 وَنَصَّهُ: «عَنْ أَنَسٍ قَالَ " قُدِّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ. فَتَسَامَعَتْ بِهِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَعَدُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِيهِ: وَقَالَ لِلْأَنْصَارِ: إِنَّكُمْ - مَا عَلِمْتُ - تَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ. وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ » رَقْمُ الْحَدِيثِ 37951.

(2) الْمَقَائِيسُ 502/4.

(3) ثَلَاثَةٌ كَتَبَ فِي الْأَضْدَادِ 140.

(4) ثَلَاثَةٌ كَتَبَ فِي الْأَضْدَادِ 186.

(5) ثَلَاثَةٌ كَتَبَ فِي الْأَضْدَادِ 140.

(6) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ 134.

الآخرين على ما حَشَرُوهُ من ألفاظٍ في كُتُبِ التَّضَادِّ، والدليلُ على ذلك أسلوبُ التمريضِ الذي يَتَّبَعُهُ في روايةِ الألفاظِ المتضادةِ الدلالاتِ، فهو يقول: «فَأَمَّا الصَّرِيمُ فيقالُ إِنَّهُ اسْمُ الصُّبْحِ واسْمُ اللَّيْلِ»⁽¹⁾. بل يجاوزُ التمريضُ إلى التعريضِ، فيسخرُ مَمَّنْ يَحْمِلُ بَعْضَ الألفاظِ على التَّضَادِّ، فيقول: «قال الخليلُ: جَعَمَ يَجْعَمُ إذا قَرِمَ إلى اللحمِ، وهو في ذلك كَلَّةُ أَكُولٍ... فأما أبو بكرٍ فَإِنَّهُ ذَكَرَ ما أَرَجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وأراه قد أملاه كما ذَكَرَهُ حِفْظًا، فقال: جَعَمَ يَجْعَمُ جَعَمًا إذا لم يَشْتَهِ الطَّعامَ. قال وأحسبه من الأضدادِ، لأنَّهُم رَبَّما سَمَّوا الرجلَ النهمَ جَعَمًا، قال ويقال: جَعَمَ فهو مجعومٌ إذا لم يشتهِ أيضًا. هذا قولُ أبي بكرٍ واللغات لا تجيءُ بأحسبٍ وأظنُّ»⁽²⁾.

ولو بَلَّغْنَا كتابُ التَّضَادِّ الذي أَلْفَهُ ابنُ فارسٍ ولم يبلِّغنا منه إلاَّ الاسمُ لوجدنا فيه القَوْلَ الفَصْلَ. إلاَّ أَنْ وَقَفَ كتابُ كاملٍ على التَّضَادِّ يُوحِي إلينا بأنَّ الشَيْخَ كان من القائلين بالتَّضَادِّ على أَنَّهُ ظاهِرَةٌ عَرَبِيَّةٌ أصيلةٌ. وقد عَوَّدنا ابنُ فارسٍ الاجتزاءَ بالإشارةِ العابرةِ إلى الموضوعاتِ التي فصلها في كُتُبِ خاصَّةٍ. وليس من المُسْتَبَعِدِ أَنْ يَكُونَ قد حَشَرَ في أضدادِهِ مثل ما حَشَرَ الآخرونَ أو أكثرَ، وأنَّ يَكُونَ قد بزَّ ابنُ الأَنْبارِيِّ الذي حَشَرَ في كتابه ما يزيدُ على أربعمائةٍ من الكلماتِ. ومهما يكنُ حَظُّ كتابه من السَّعَةِ أو الضيقِ فالأمرُ الذي لا ريبَ فيه هو إيمانُ ابنِ فارسٍ بظاهرةِ التَّضَادِّ، ودَحْضُهُ من أنكره. فهل أخذتِ الدراساتُ الحديثةُ برأيه؟ وما أدلَّتْها على إثباتِ التَّضَادِّ أو إنكاره؟

درسَ أستاذنا مُحَمَّدُ المَبَارِكُ الاشتراكَ والتَّضَادَّ، ورأى أنَّ «تعدُّدَ معاني اللفظِ ظاهرةٌ لغويةٌ نجدُها في جميعِ اللغاتِ الشائعةِ»⁽³⁾. وأقرَّ الدكتورُ إبراهيمَ

(1) المقاييس (صرم) 3/345.

(2) المقاييس (جمع) 1/461 - 462.

(3) فقه اللغة للأستاذ مُحَمَّدُ المَبَارِكُ 199.

أنيس بالتضاد، وميّزه من الاشتراك، فقال: «أَمَّا الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَسْمَى بِالْأَضْدَادِ فَيُقْحَمُهَا بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ فِي هَذَا الْمَشْتَرِكِ اللَّفْظِيِّ رَغْمَ مَا نَرَى بَيْنَهَا مِنْ صِلَةٍ الضَّدِّيَّةِ، وَهِيَ صِلَةٌ وَثِيقَةٌ بَيْنَ الدَّلَالَاتِ»⁽¹⁾. وأقام على صحتها حجة لا نرى فيها قدرًا كبيرًا من المنطق المعقول، وهي أنّ العقلَ سريعُ التنقلِ بينَ النقائضِ، فقال: «فلسنا نذكر الأبيضَ إلاّ ذكرنا معه الأسودَ، ولَسْنَا نَذْكَرُ الْغَيْبِيَّ إِلاّ ذَكَرْنَا مَعَهُ الذَّكَبِيَّ»⁽²⁾. وتسمّى هذه الظاهرةُ في علم النفس بقانونِ التّضادِّ في التّداعي. وفَحْوَاهُ «أَنْ يَسْتَدْعِيَ الضَّدُّ ضِدَّهُ. تَسْمَعُ كَلِمَةَ ظِلَامٍ، فَتَتَنَقَّلُ بِالْفِكْرِ إِلَى ضَوْءٍ»⁽³⁾. فقانونُ التّضادِّ في التّداعي لا يَنْصُ على طيرانِ الفِكرِ من طرفٍ إلى طرفٍ على جناحٍ واحدٍ، ولا يعنى اجتماعُ الظلمة والنورِ في كلمة واحدة، ولهذا لا نرى الحِجَّةَ مَفْنَعَةً فِي عِلْمِ اللُّغَةِ كَمَا تُفْنَعُ فِي عِلْمِ النَّفْسِ.

ولعلّ المثال الذي ذكره الأستاذ حسن عون أنّ يكونَ أوفى بالعرَضِ. فقد استعرَضَ لفظَ التّطفيهِفِ، ورأى أنّه «صارَ يَدُلُّ على الزيادةِ وعلى النقصانِ معًا، أو على الشّيءِ وضدّه. وقد اسْتَعْمَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هَذَا اللَّفْظَ فِي سُورَةِ الْمَطْفُفِينَ بِهَذَا الْمَعْنَى حِينَما قَالَ: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمَطْفُفِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

إن إدراكَ التّضادِّ في لَفْظَةِ (المَطْفُفِينَ) لم يُتْرَكْ لِلتّداعي العفويِّ بل سيقَ إليه الفِكرُ سَوَقًا. ولم يَعْتَلِقْهُ الْعَقْلُ حِينَما بَلَغَ نونَ (المَطْفُفِينَ)، ولا حينما بَلَغَ نونَ (يستوفون). إذ لو وقفَ القارئُ عندَ النونِ الثانيةِ، لا نَصَرَفَ معنَى التّطفيهِفِ

(1) المصدر السابق 214.

(2) المصدر السابق 214.

(3) علم النفس بالمثل ومن الحياة للأستاذين عدنان السبيعي وأمر الله السطلي 214.

(4) سورة المطففين 1 - 3.

(5) دراسات في اللغة والنحو 19 - 20.

إلى الزيادة. إنما اعتلَقَ العقلُ معنى التَّضَادِّ حينما بلغ (يُخْسِرُونَ)، عندئذِ تَصَوَّرَ العقلُ التَّضَادَّ بين الكيلِ المُتْرَعِ والكيلِ الناقصِ، وبين الكِفَّةِ الهابطةِ والكِفَّةِ الصاعدةِ.

ومن الغريب أن يُعْفَلَ الأَصْمَعِيُّ والسَّجِسْتَانِي وابن السكِّيتِ ذَكَرَ التَّطْفِيفَ في كُتُبِهِم الثلاثة - وهي خاصَّةٌ بالأضداد - وأن يتصَيَّدَهَا ابنُ فَارِسٍ في المقاييسِ، وهو معْجَمٌ غيرُ مُتَخَصِّصٍ بالتَّضَادِّ. جاءَ في هذا الكتاب: «طَفَّ: يدلُّ على قَلَّةِ الشَّيْءِ، يقال: هذا شيءٌ طَفِيفٌ. ويقال: إِنْاءُ طَفَّانٍ أَي: مَلَّانٍ»⁽¹⁾ وبذلك جَمَعَ القِلَّةَ والكَثْرَةَ.

نعودُ إلى الدراساتِ الحديثةِ التي أَقَرَّتْ بالتَّضَادِّ لنقيسَ فكرةَ الإقرارِ به عند المُحَدِّثِينَ إلى وَفْرَةِ الإكثارِ منه عند الأقدمين. فالدكتورُ إبراهيمُ أنيسُ وافقَ على الرأيِ القائلِ بأنَّ نطاقَ التَّضَادِّ ضيقٌ جدًّا، وأنَّ ألفاظَهُ في حاجةٍ إلى بَحْثٍ وتمحيصٍ وإلى غرْبلةٍ ونخلٍ.

وقال الدكتور منصور فهمي: «فإذا نحن حَذَفْنَا من قائمةِ الأضدادِ التي ذَكَرَهَا ابنُ الانبارِيِّ وأضرابه مَمَّنْ بالغوا في إثباتِ التَّضَادِّ... فربما لا يَبْقَى من ألفاظِ الأضدادِ إلا نحوُ العشرينَ لفظًا يَصِحُّ أن تكونَ قد نشأتْ نشأةً طَبِيعِيَّةً»⁽²⁾. وسواءً أوافقنا الدكتور منصور فهمي أم خالفناه فإنَّ هذا القدرَ الذي أقلُّه عشرونَ كلمةً وأكثرُه أربعمائةً يؤكِّدُ أنَّ التَّضَادَّ ظاهرةٌ من الظواهرِ اللغويةِ في لغتِنَا العربيَّةِ. وقد وَصَفَ الدكتورُ صُبْحِي الصالحُ التَّضَادَّ، فقال: «أصبحَ وسيلةً من وسائلِ التَّنوعِ في الألفاظِ والأساليبِ ووسَّعَ تنوعُ استعمالِهِ من دائرةِ التعبيرِ في العربيَّةِ. فكانَ بهذا المعنى خصيصةً من خصائصِ لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التَّنقُّلِ

(1) المقاييس 3/405.

(2) مجلة المجمع العلمي الملكي بالقاهرة المجلد 2 ص 237.

بين السَّلْبِ والإيجابِ والتعكيس والتنظير، وهو ما ليس له في اللغاتِ الحيّةِ نظيرٌ»⁽¹⁾.

ولعلَّ أدلَّ الدَّرَاسَاتِ على عِرَاقَةِ التَّضَادِّ في العَرَبِيَّةِ وفي السَّامِيَّاتِ الأُخْرَى دراسةُ أَسْتَاذِنَا الدَّكْتُورِ رِبْحِيِّ كِمَالٍ في كِتَابِهِ (التَّضَادُّ فِي صَوِّ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ). فقد عَرَضَ آراءَ العُلَمَاءِ العَرَبِ مِنْ مُثَبِّتٍ وَمُنْكَرٍ. ثمَّ ذَكَرَ أَسْبَابَ التَّضَادِّ، وَانْتَقَلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مَقَارَنَةِ التَّضَادِّ فِي العَرَبِيَّةِ بِمَا يَمِثُّهُ فِي العِبْرِيَّةِ وَالسَّرْيَانِيَّةِ. فذَكَرَ سِتًّا وَعِشْرِينَ كَلِمَةً، وَحَلَّلَهَا تَحْلِيلًا مَفْصَّلًا وَمِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ نَحْتَارُ لَفْظَيْنِ، هُمَا: (بَارِكْ وَبَشِّرْ).

جاء في التَّضَادِّ: «כִּבְרָה (بَرْخُ) بَارِكْ كَمَا فِي (וְהוּא בִּרְכָה פָּאָה אֶבְרָהִים בִּפְסֵק) وَبَارِكْ الرَّبُّ إِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ (التَّكْوِين 1/24) وَقَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى جَدَّفَ كَمَا وَرَدَ فِي الفَقْرَةَ الخَامِسَةَ مِنَ الإِصْحَاحِ الأوَّلِ مِنْ سَفَرِ أَيُّوبَ (וְהוּא אֶבְרָהִים בִּפְסֵק בְּרַבְבִּים) أَخْطَأَ بَنِيَّ وَبَارَكُوا أَيَّ جَدَّفُوا عَلَى اللَّهِ فِي قُلُوبِهِمْ»⁽²⁾.

وقال ابنُ فارس: «قال الخليلُ: يُقالُ ابْتَرَكَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ يَتَنَقَّصُهُ وَيُسْتَمُّهُ... وقال الخليلُ: البركةُ من الزيادة والنِّماء. والتبريك أن تَدَعَوْ بِالْبَرَكَةِ، وَتَبَارَكَ اللَّهُ: تَمَجِيدٌ وَتَجْلِيلٌ»⁽³⁾. لقد تَخَيَّرْنَا مِنْ كِتَابِ التَّضَادِّ دَلَالَتِي الكَلِمَةِ فِي العِبْرِيَّةِ، وَأَهْمَلْنَا مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ نِظَائِرٍ سَرْيَانِيَّةٍ وَعَرَبِيَّةٍ، وَقَارَنَّا مَا جَاءَ فِي العِبْرِيَّةِ بِكَلَامِ ابْنِ فَارِسٍ فَإِذَا المَعْنِيَانِ المَتَضَادَّانِ هُمَا البَرَكَةُ وَالسَّتْمُ، وَإِذَا التَّوَافُقُ يَبْلُغُ حَدَّ التَّطَابُقِ.

(1) دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح 313.

(2) التضاد للدكتور ربحي كمال 33.

(3) المقاييس 1/229 - 230.

وجاء في التضاد: «בַּיָּזָר (بِسْر) بِشَّرَ بالخير كما في
 אֵינְךָ חָיִל לְאַחַד מֵהֶם וְטַרְבַּן בְּבַיָּזָר أنت ذو بأس، وتبشّر
 بالخير (الملوك الأول 42/1). ويأتي بمعنى أنذر بالشرّ كتسمية البشائر السيئة
 التي تلقّاها أيّوب عليه السلام باسم (בְּשׂוֹרַת הַיָּרֵב) بشائر أيّوب»⁽¹⁾.

وقال ابن فارس: «بَشَّرْتُ فلاناً أبشّره تبشيراً، وذلك يكون بالخير. وربّما
 جُعِلَ عليه غيرُه مِنَ الشَّرِّ»⁽²⁾.

ولمّا كان للتضادّ مثلُ هذه العِراقة في اللُغات الساميّة فإنّ إنكاره ضَرْبٌ من
 الإجحاف. وإنّ مبالغة مُنكريه في التفريط به كمبالغة المتطرفين من مثبته في
 الإفراط فيه. فلنقل إذن: إنّ ظاهرةً اتَّسَمَتْ بها العربيّة وأخواتها الساميّات. فما
 العوامل التي ساعدت على نشوء التّضادّ؟

2 - عوامل نشوء التّضادّ في العربيّة:

لا يَجِدُ القارئُ في آثار ابن فارس التي بلغتنا بحثًا دقيقًا يتضمّن الإجابة عن
 السؤال الذي طرَحناه. وليس ببعيد أن تكون الإجابة عنه في كتابه (التضادّ) الذي
 لم يبلغنا منه غير العُنوان، غير أنّ النّظر في الصّاحبيّ والمقاييس والمُجمِل يُمكنُ
 القارئَ المتمهّل من تصيّد عباراتٍ تشيرُ إلى نشأة التّضادّ، وتذكرُ العوامل التي
 صنعته، وأهمُّ هذه العوامل: عُمومُ الدلالة في اللفظة، واختلافُ اللّهجات بينَ
 القبائل، وتأثيرُ الاشتقاق في تغييرِ المعنى بسببِ تغَيُّرِ الصّيغ، ونقلُ الدلالة من
 المعنى الأصليّ إلى ضِدِّه على سبيلِ التّهكُّم، وتحويلُ الدلالة نفاؤلاً بخيرٍ
 مرجوٍّ، أو دفعاً لشرٍّ مخوفٍ.

أ - عُمومُ الدلالة في اللفظ: في العربيّة ألفاظٌ تتضمّن دلالاتها عموماً

(1) التضاد 33.

(2) المقاييس 251/1.

يجعلها قادرةً على التلوي ذات اليمين وذات الشمال. فتدلُّ مرّةً على السَّلْبِ، ومرّةً على الإيجاب لأنَّ معناها الأوَّل وضَعها في مفرقٍ تشعبُ عنده الدلالةُ إلى زيادة أو نقص، وإلى سؤالٍ أو جواب، وإلى لَيْلٍ أو نهار، وإلى حبيبٍ أو بغيض. ومن هذه الألفاظ: الصارخُ، والدَّفْرُ، والصَّرِيمُ.

فالصُّراخُ في الأصلِ الصَّيَاحُ الشَّدِيدُ، إنَّ أَرْسَلَهُ الْمُضْعُوفُ الْمُسْتَجِدُّ دَلَّ عَلَى اسْتِغَاثَةٍ. وَإِنَّ أَرْسَلَهُ الْقَوِيُّ الْمُنْجِدُّ دَلَّ عَلَى إِغَاثَةٍ. وما بينهما من خلاف هو التَّضَادُّ. قال ابنُ فارسٍ: الصارخُ المستغيثُ، والصارخُ المُغيثُ⁽¹⁾.

والدَّفْرُ في الأصلِ كانَ يدلُّ على قوَّةِ الرَّائِحَةِ أَيًّا كَانَتْ، ثُمَّ افْتَرَقَتْ دَلَالَتُهُ بِحَسَبِ الرَّائِحَةِ إِلَى مَا طَابَ مَرَّةً، وَإِلَى مَا حَبَّتْ مَرَّةً. قال ابنُ فارسٍ: «الدَّفْرُ: حِدَّةُ الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ... فأما الدَّفْرَى فهو المَوْضِعُ الذي يعرُقُ من قفَا البعير، ولا بُدَّ أن تكونَ لذلكِ المكانِ رائحةً»⁽²⁾.

والصَّرْمُ القَطْعُ، والصَّرِيمُ ما انْقَطَعَ. ولَمَّا كانَ الْمُتَقَطِّعُ يَفَارِقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فَإِنَّ كُلًّا مِنْ جُزْئَيْهِ يَنْحُو نَاحِيَةً، فَإِذَا هُمَا ضِدَّانِ. ولذلك دَلَّ الصَّرِيمُ عَلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَمَا كَانَ شَرْقِيَّ الصَّرْمِ نَهَارًا، وَمَا كَانَ غَرْبِيَّ لَيْلًا. وهذا دَأْبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَا تَعَاقَبَا خِلْفَةً. قال ابنُ فارسٍ: «فَأَمَّا الصَّرِيمُ فيقال: إِنَّهُ اسْمُ الصُّبْحِ واسْمُ اللَّيْلِ. وكَيْفَ كَانَ فَهُوَ مِنَ الْقِيَّاسِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْرِمُ صَاحِبَهُ، وَيَنْصَرِمُ عَنْهُ»⁽³⁾. وقد عَبَّرَ الدُّكْتُورُ رَبْحِيُّ كَمَالٌ عَنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ: «يَنْشَأُ التَّضَادُّ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظَةِ فِي أَصْلٍ وَضَعِهَا عَلَى مَعْنَى عَامٍّ يَشْتَرِكُ فِيهِ الضِدَّانِ، فَتَصَلُّحُ اللَّفْظَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا»⁽⁴⁾.

(1) المقاييس 3/ 348.

(2) المقاييس 2/ 356.

(3) المقاييس 3/ 345.

(4) التضاد 10.

ب - اختلاف اللهجات: ومن العوامل التي تُعين على ظهور التّضادّ في اللغة العربية اختلاف اللّهجات. وأوضح مثال على ذلك ما أشرنا إليه من خَبَر الأعرابي الذي وَفَدَ على مَلِكِ حَمِيرٍ حينما أمره بأن يثب فقْفَرَ، ولم يُعْطَ. غير أنّ هذا الخَبَر قد يُحْمَلُ على أنّه تبايُنٌ بينَ لهجتين، اشتدَّ الخلافُ بينهما حتى أوْشَكْنَا تُصْبِحانِ لُعْتَيْنِ. ولذلك نسوقُ فيما يلي أمثلةً من التّضادّ الناجم عن الخلافِ بينَ لهجاتِ عربِ الشمال، أو الناجم عن الخلافِ بين لهجاتِ عربِ الشمال ولهجاتِ بعضِ القبائل الجنوبية التي نزحت من اليمن إلى نجد والحجاز فاختلفت بعرب الشمال، وعایشتْهم، وجرتْ المُعاشة إلى تقارضِ الألفاظ، فَدَخَلَتْ من ألفاظِ الجنوبيين طائفةٌ استخدمها الشماليون بمدلولاتٍ تناقضُ مدلولاتها عند عرب الجنوب.

فمن التّضادّ الناجم عن الاختلاف في لهجاتِ عربِ الشمال التّضادّ في لفظ (السُدْفَة). فمعنى اللفظ في لهجة هَوازَن الضياء، ومعناه في لهجاتِ القبائل العربية الأخرى الظّلام. قال ابنُ فارس: «والسُدْفَة الظلام... وحكى ناس: أَسْدَفَ الفجرُ أضواءً في لغة هَوازَن دون العرب. وهذا ليس بشيء، وهو مخالفٌ القياس»⁽¹⁾ ونسب الدكتورُ ربحي كمال هذا الخلافَ إلى تَمِيمٍ وقيس، وقال: «السُدْفَة كانت تُستعملُ عند تَمِيمٍ بمعنى الظُّلْمَة، وعند قَيْسٍ بمعنى الضَّوء»⁽²⁾.

وَمِنَ الألفاظِ التي أكَسَبَتْها اللّهجاتُ التّضادّ لفظةً (شعب)، فقد انطوت هذه الكلمة على معنَيي، الائتلافِ والاختلافِ. قال أحمدُ بنُ فارس: «الشين والعين والباء أصلانِ مختلفانِ: «أحدُهما يدلُّ على الافتراقِ، والآخرُ على الاجتماعِ. ثم اختلفَ أهلُ اللغة في ذلك. فقال قومٌ: هو من بابِ الأضدادِ وقد

(1) المقاييس 3/ 149.

(2) التّضاد 13.

نصّ الخليلُ على ذلك؟. وقال آخرون: ليس ذلك من الأضداد، إنّما هي لغاتٌ. قال الخليلُ: من عجائب الكلام ووسع العربية أنّ الشَّعب يكون تفرُّقاً ويكون اجتماعاً. وقال ابنُ دريدٍ: «الشَّعبُ الأفتراق، والشعب الاجتماع. وليس ذلك من الأضداد، وإنّما لغةٌ لقوم»⁽¹⁾. وكلمة ابنِ دريد لا تنفي التضادَّ بل تفسِّره، لأنَّ قوله «هي لغةٌ لقوم» لا يُعيِّر شيئاً من الحقيقة. فالكلمة عندَ الفريقين ذاتُ رَضْفٍ واحد ونُطق واحد ومعنيين متضادَّين. والناطق بالعربية لا يفكِّر في أصول الألفاظ كيف كانت، بل يفكِّر في دلالاتها إلى أيِّ شيءٍ آلت.

ولم يبالغ ابنُ فارسٍ في هذا الميدان، بل كان يَحْتَكِمُ في ذلك إلى الاشتقاق. فكلُّ ما لم يُفْتِ الاشتقاقُ بأنَّه من الأضدادِ نفى عنه ابنُ فارس معنى التضادِّ، كلفظة (العَيْنِ) التي يُقال إنها عند سائر العرب جِلْدُ القِرْبَةِ الذي بَلِي، وعند بني طَيِّءِ الجديدُ القشيبُ. ذكر ابنُ فارس الكلمة في مقاييسه، وحاول أن يفسِّرها تفسيراً يُضْعَفُ ما فيها من تضادِّ، فقال: «وقالوا في قول الطرِّمَّاح:

فَأَخْضَلَ مِنْهَا كُلَّ بَالٍ وَعَيْنٍ وَجَفَّ الرَوَايَا بِالْمَلَا الْمُتَبَاطِنِ⁽²⁾

إنَّ العَيْنَ الجديدُ بلغة طَيِّءٍ. وهذا عندنا ممَّا لا معنى له. إنّما العَيْنُ الذي به عيون. وهي التي ذكرناها من عيون السقاء. وإنّما غَلِطَ القَوْمُ، لأنَّهم رَأَوْا بَالِيًا وَعَيْنًا، فذهبوا إلى أنّ الشاعر أرادَ كلَّ جديدٍ وبال. وهذا خَطَأٌ لأنَّ الباليَ الذي

(1) المقاييس (شعب) 3/ 190 - 191.

(2) بيت الطرِّمَّاح هو البيت التاسع من القصيدة الرابعة والثلاثين ص 477 من ديوانه/تح: د. عزة حسن وروايته:

«فَأَخْلَقَ مِنْهَا كُلَّ بَالٍ وَعَيْنٍ وَجِيفُ الرَوَايَا بِالْمَلَا الْمُتَبَاطِنِ»
وروي في أضداد الأصمعي 44 «قد اخضَلَ» وفي أضداد ابن السكيت «وحيف» بالحاء 197 وورد في لسان العرب (عين): «قد اخضَلَ..» وجاء في هامش المقاييس 4/ 401: «وفسر المتباطن في شرح الديوان بأنه المتطامن».

بَلِيٍّ، وَالْعَيْنَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ عَيُونَ. وَقَدْ تَكُونُ الْقَرْبَةُ الْجَدِيدَةُ ذَاتَ عَيُونَ لِعَيْبٍ فِي الْجُلْدِ»⁽¹⁾.

وَلَمَّا كَانَ حَكْمُ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ نَافِذًا لَا يُدَحِّضُ فَإِنَّهُ رَبَطَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، فَكَانَ الْعَيْنُ، ذَا الْعَيُونَ. لَكِنَّ هَذَا الْحَكْمَ مَرْفُوضٌ مَدْحُوضٌ فِي رَأْيِ أَبِي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ اللَّذَيْنِ يَثْبِتَانِ مَا فِي اللَّفْظَةِ مِنْ تَضَادٍّ، وَيَحْمَلَانِهِ عَلَى مَعْنَى دَفْعِ الْحَسَدِ وَدَرِّ الْعَيْنِ. وَيُقَارِبُهُمَا الدُّكْتُورُ رَمْضَانَ عَبْدَ التَّوَّابِ الَّذِي حَافِظٌ فِي تَفْسِيرِهِ الْكَلِمَةَ عَلَى مَعْنَى التَّضَادِّ، فَجَعَلَ تَرْهُلَ جَوَانِبِ مِنَ الْقَرِيَةِ وَانْتِفَاحَهَا كَالْعَيُونَ دَلِيلًا عَلَى بِلَاهَا وَإِخْلَاقِهَا، يَقُولُ: «وَمِثْلُ كَلِمَةِ عَيْنٍ الَّتِي تَقَالُ لِلخَلْقِ كَالْقَرْبَةِ الَّتِي تَهَيِّأُتُ مَوَاضِعٌ مِنْهَا لِلتَّقَبُّبِ. وَوَجْهُ الشَّبْهِ هُنَا ظَاهِرٌ بَيْنَ الْقَرْبَةِ الَّتِي أَخْلَقْتَ وَالْعَيُونَ»⁽²⁾.

ج - الاشتقاق وتغيُّر الصيغ: قد ينشأ التضادُّ من تغيُّر الصيغ ومن انتقال الأُصولِ الثلاثة من وَزْنٍ إِلَى وَزْنٍ. وَقَدْ تَحَافَظَ اللَّفْظَةُ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَرَّةً، وَبِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ مَرَّةً.

فَمِنَ الصَّرْبِ الْأَوَّلِ انْتِقَالُ الْفِعْلِ مِنْ أَفْعَلٍ إِلَى فَعَّلٍ، فَإِنَّ هَذَا الْاِنتِقَالَ قَدْ يَخْلَعُ عَلَيْهِ التَّضَادُّ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ شَيْءٍ عَنِ مَكَانِهِ وَتَنْحِيَّتِهِ عَنْهُ. يَقَالُ: فَرَطْتُ عَنْهُ مَا كَرِهَهُ أَي نَحَيْتُهُ، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ»⁽³⁾. لَكِنَّ التَّنْحِيَةَ قَدْ تَكُونُ بِالزِّيَادَةِ فَتُسَمَّى إِفْرَاطًا مِنْ أَفْرَطٍ، وَقَدْ تَكُونُ بِالنَّقْصِ أَوْ التَّقْصِيرِ فَتُسَمَّى تَفْرِيطًا مِنْ فَرَطٍ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «يَقَالُ: أَفْرَطَ إِذَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْأَمْرِ. يَقُولُونَ: إِيَّاكَ وَالْفَرَطُ أَي: لَا تَجَاوِزِ الْقَدْرَ. وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ الْقَدْرَ فَقَدْ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ. وَكَذَلِكَ التَّفْرِيطُ، وَهُوَ

(1) المقاييس (عين) 201/4.

(2) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب 350.

(3) المقاييس 490/4.

التقصيرُ لآثمه إذا قصّر فيه قعد به عن رتبته التي هي له»⁽¹⁾. وشبيهه بما نحن فيه قولُ ابن فارس في مادة عذر: «قال أهلُ العربية المُعذِرُونَ: الذين لا عُذْرَ لهم ولكنهم يتكَلَّفُونَ عذراً»⁽²⁾.

ومن هذا الضرب الانتقالُ من فَعَلَ إلى تَفَعَّلَ. فالمجرد فَعَلَ يعني القيامَ بالفعل، والمزيدُ تَفَعَّلَ يعني الإحجامَ عنه. قال ابنُ فارس: «يقالُ حَدَثَ فلان في كذا أيْ آثَمَ... وأما قولُهُم: فلان يتحدَّثُ من كذا فمعناه يتأثَّم. والفرقُ بين آثَمَ وتأثَّم أنَّ التَأَثَّمَ التنحِّي عن الإثم. كما يقال: حَرَجَ وتحَرَّجَ فحرج وقع في الحَرَج، وتحَرَّجَ تنحَّى عن الحرج. وهذا في كلمات معلومة، قياسها واحد»⁽³⁾.

ومن الضَّرْبِ الذي يتغيَّرُ فيه معناه من السَّلْبِ إلى الإيجاب بتغيُّر الصيغة صيغة (فاعلٍ إذا نقلت إلى متفعلٍ. فالهاجِدُ النَّائِمُ والمتهجِّدُ المنصريفُ عن النوم إلى العبادة، والآثَمُ مقارِفُ الإثم، والمتأثَّمُ الكارهُ له. قال ابن فارس «الهاجِدُ النَّائِمُ. وإنَّ صَلَّى ليلاً فهو متهجِّدٌ، كأنه بصلاته تركَ الهجودَ عنه. وهذا قياسٌ مستعملٌ كما يقال: رجلٌ آثَمٌ، فإذا كره الإثمَ، وانتفى منه قيل: متأثَّم»⁽⁴⁾.

والتضادُّ في هذا الضَّرْبِ من الألفاظِ قد يكونُ أضعفَ من غيره، لأنَّ التضادَّ لم يقع في مدلولي كلمةٍ واحدةٍ حافظتُ على صيغتها، بل وقع في مدلولي كلمتين بُنيَتا من أصلٍ اشتقاقيٍّ واحدٍ. فنجم الخلافُ في المعنى من الخلافِ في الصياغة ولهذا لم يكن بدُّ من الحفاظِ على الصيغة للإقرارِ بوقوع التضادِّ. وفيما يلي صُورٌ من هذا الضرب:

استخدمت العربُ طائفةً من الأسماءِ في معنى اسمِ المفعول، وهي على

(1) المقاييس 4/ 490.

(2) المقاييس 4/ 254.

(3) المقاييس 2/ 108 - 109.

(4) المقاييس 6/ 34.

زينة اسم الفاعل. قال ابن فارس في الصحابي: «تقول سرُّ كاتمٌ مكتومٌ. وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽¹⁾ أي: لا معصوم. و﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾⁽²⁾. و﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾⁽³⁾ أي: مرضي بها. و﴿جَعَلْنَا حَكَمًا ءَامِنًا﴾⁽⁴⁾ أي: مأموناً فيه⁽⁵⁾».

واستخدمت العرب صيغة (فَعِيل) بمعنى (فاعل) و(مَفْعُول). قال ابن فارس: «قال ابن الأعرابي: عذابٌ أليمٌ أي مؤلِّمٌ. ورجلٌ أليمٌ ومؤلِّمٌ أي: مُوجِعٌ»⁽⁶⁾. وقال أيضاً: «والسليب المسلوب. يقال: رجل سليب اليدين بالطعن، وثورٌ سليبُ القرنُ بالطَّعَنُ، لأنه كأنه يسلبُ الطَّعَنَ استلاباً»⁽⁷⁾. وقال كذلك: «قال ابن دُرَيْدٍ: الصَّيْدُ قَنِيصٌ، والصائِدُ قَنِيصٌ»⁽⁸⁾ فقد استعملت العرب السليبَ بمعنى السالبِ وبمعنى المسلوب. والقنيص بمعنى القانص والمقنوص، كما استعملت لفظة التبيع بمعنى التابع وبمعنى المتبوع. قال ابن فارس «والتَّبِيعُ وُلْدُ البقرةِ إِذَا تَبَعَ أُمَّه (اسم فاعل)، والتَّبِيعُ الذي لك عليه مالٌ، فأنت تتبعه (اسم مفعول)»⁽⁹⁾.

ولم يكن ابن فارس يكتفي بعرض الدلالات المتضادة، بل كان يؤيدها بالشواهد، ويفسّر معانيها في هذه الشواهد. قال في مادة (أمن): «وقال حسان:

(1) سورة هود: 43.

(2) ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ سورة طارق 5 - 6.

(3) ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ سورة الحاقة 21 - 22.

(4) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَكَمًا ءَامِنًا وَنُخَافُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ العنكبوت: 67.

(5) الصحابي 366.

(6) المقاييس 1/ 127.

(7) المقاييس 3/ 93.

(8) المجمل 735.

(9) المقاييس 1/ 363.

وأَمِينٍ حَفِظْتُهُ سِرًّا نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الْأَمِينِ الْأَمِينَا⁽¹⁾
 الأوَّلُ مفعول، والثاني فاعل، كأنه قال حفظ المؤمن المؤمن⁽²⁾.

د - التهكم: ومن العوامل التي ساعدت على ثقل بعض الألفاظ من معانيها إلى معانٍ مضادة التهكم، فقد يسخر قومٌ من قوم، ويستخدمون في سُخرهم ألفاظًا ظاهرها المدح، وحققتها الذم، فيطلقون لفظًا ظاهره التعظيم، وباطنه التحقير، أو كلمة معناها التبشير والغرض الذي ترمي إليه الإنداء والوعيد.

ومن هذا الضرب التعزير والتبشير. قال ابن فارس: «العين والزاء والراء كلمتان إحداهما التعظيم والتَّضْرُّ. والكلمة الأخرى جسٌّ من الضرب. فالأولى النصر والتوقير كقوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾⁽³⁾. والأصل الآخر التعزير، وهو الضرب دون الحد. قال⁽⁴⁾:

وليس بتعزير الأمير خزايةً عليّ إذا ما كنت غير مريب⁽⁵⁾
 ومن الواضح أن الضرب ضد النصر. وأن في العقوبة تحقيرًا، والتحقير نقيض التوقير. وقال ابن فارس أيضًا: «ويقال: بشرت فلانًا بأشبهه تبشيرًا. وذلك يكون بالخير، وربما حُمِلَ عليه غيره من الشر. وأظنُّ ذلك جنسًا من

(1) ورد البيت في ديوان حسان بن ثابت ص 473:

وأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرًّا نَفْسِي فَرَعَاهُ حِفْظَ الْأَمِينِ الْأَمِينَا
 (2) المقاميس 1/134.

(3) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ سورة الفتح: 8 - 9.
 (4) ورد البيت في اللسان (عزر) وجاء فيه: «وأصل التعزير التأديب. . . يقال: عززته وعززته فهو من الأضداد. وعززه فخمه وعظمه. فهو نحو الضد». وورد الشاهد في تاج العروس (عزر). وجاء في التاج: «وقال الشيخ ابن حجر المكي في التحفة على المنهاج: التعزير لغة من أسماء الأضداد، لأنه يطلق على التفضيم والتعظيم، وعلى أشد الضرب، وعلى ضربٍ دون الحد».

(5) المقاميس 4/311.

التبكيّت»⁽¹⁾. فالبشرى في الأصل سارّة، ولغرض بلاغيّ تغدو السارّة ضارّة، وينقلبُ الوجد إلى وعيد. وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽²⁾ ومنها ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽³⁾.

وفي الصاحبى صرّح ابن فارس بهذا العامل، وسماه باسمه، وعقد له باباً خاصاً عنوانه (باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهزاء)⁽⁴⁾. وساق له أمثلة كثيرة منها: يقولون للرجل يُستجهل: يا عاقل، ويقول شاعرهم⁽⁵⁾:
فقلتُ لسيدنا يا حلي — م إنك لم تأس أسوا رفيقاً⁽⁶⁾
ومعنى العاقل هنا الجاهل، ومعنى الحليم السفیه الأرعن.

هـ - التفاؤل: في حياة العرب مُهلَكَاتٌ تُعرضُ للقوم فيعبرون عنها بألفاظٍ تبشّر بتخطيها. والعربُ كغيرهم من الشعوب كانوا يتطيرون بنطق بعض الألفاظ فيحملون معانيها السيئة أو المخيفة ألفاظاً أُخرى، تدلُّ على الخير والأمن. فالصحراء الشاسعة مخوفة مرهوبة، ولذلك سماها العرب مفازة من الفوز الذي يبشّر بالنجاة منها، وبالتغلب عليها. وبذلك أصبحت اللفظة ذات معنيين: الهلكة والنجاة. قال ابن فارس: «الفاء والواو والزاء كلمتان متضادتان. فالأولى النجاة

(1) المقاييس 1/ 251.

(2) النساء: 138.

(3) التوبة: 3.

(4) الصاحبى: 429.

(5) الصاحبى: 429.

(6) صاحب البيت شُتيم بن خُوَيْلِدٍ رواه الجاحظ في البيان والتبيين مع بيتين آخرين 107/1 وفي الحيوان 82/3 وأضاف إلى الاسم (أحد بني غراب بن فزارة) ثم روى البيت في الحيوان 517/5 مع ثلاثة أبياتٍ أخرى. وروى في اللسان (خفق) يا حكيم... مع ثلاثة أبياتٍ أخرى واسم الشاعر فيه شميم بن خويلد.

والأخرى الهلَكَةُ . . . ثم اختلفَ في المفازة، فقال قوم: سُمِّيَتْ بذلك تَفَاوُلًا لراكبها بالسلامة والنجاة. والمفازةُ المنجاةُ. قال الله عزَّ وعلا: ﴿بِمَفَازِهِ مِّنَ الْعَذَابِ﴾⁽¹⁾ وقال آخرون: هي من الكلمة الثانية: فَوَزَّ إِذَا هَلَكَ⁽²⁾ .

ومن تَفَاوُلِهِمْ تَسْمِيَةُ اللدِيغِ سَلِيمًا تَيْمُّنًا بِسَلَامَتِهِ. قال ابنُ فارس: فَأَمَّا السَلِيمُ - وهو اللدِيغُ - ففي تسميته قولان: أحدهما أنه أُسْلِمَ لما به. والقول الآخر أَنَّهُمْ تَفَاءَلُوا بِالسَّلَامَةِ. وقد يسمُّون الشيءَ بأسماء في التَفَاوُلِ والتَطْيِيرِ⁽³⁾ .

ومن تَفَاوُلِهِمْ - وأثرُ الصحراءِ في ذلك واضحٌ - تسميَةُ الظامئِ ناهلاً. قال ابنُ فارس: «والناهلُ الرِّيان، وربما قالوا للْعَطْشَانِ: ناهل. وهذا لعلَّه أن يكونَ على معنى الفَالِ»⁽⁴⁾ .

ولم يُفْنِعْ هذا العاملُ النفسيُّ بَعْضَ اللغويين، فقد ذهب ابنُ القُطَاعِ إلى إنكاره فقال في أثناء حديثه عن صيغة فَعِيلٍ: «ويجيءُ بمعنى مفعول وللأنتى بالهاء، نحو: سليم للديغ من سلمته الحية إذا لدغته. ولا ينظر إلى قول من قال: إنَّه على طريقة التَفَاوُلِ. فقد غلطَ في ذلك جماعةٌ من العلماء، كما غلطوا في قولهم: إنَّ المفازةَ سُمِّيَتْ من الفوز على التَفَاوُلِ، وإنَّما سُمِّيَتْ من فازَ الإنسان وفوزَ إذا هَلَكَ، فهي على هذا مَفْعَلَةٌ من الهلاك لا غير»⁽⁵⁾ .

وأقرَّت الدراساتُ الحديثةُ بالتَفَاوُلِ والتَطْيِيرِ، وردَّت هذه الظاهرةُ إلى عقائد قديمة، كانت تحوِّط الكلمة بالسَّحَرِ، وتخلِّعُ عليها قوَّةً خفيَّةً. «فإذا اصطدمتْ

(1) ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ يَمْفَازِينَ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران: 188 .

(2) المقاييس 4/459 .

(3) المقاييس 3/91 مادة (سلم).

(4) المقاييس 5/364 365 مادة (نهل).

(5) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب 347 نقلاً عن (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) ص 283 لابن القُطَاعِ .

كلمة ما بحظر الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس حلت محلها كلمة أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى. وهذه العادة ليست مقصورة بحال من الأحوال على المجتمعات البدائية. فهي معروفة في البيئات بتأثير فكرة اللامساس، نتيجة طبيعية للخرافات اللغوية. وأثر من آثار الاعتقاد في سحر الكلمة»⁽¹⁾.

ولا يخفى أن بعض هذه العوامل مردودٌ إلى أغراض بلاغية، كالتهكم والتفاؤل وأن الاستعمال الفني لا الأصل الوضعي هو الذي خلَع على طائفة كبيرة من الألفاظ ظلال التضاد، مما جعل نفرًا من الباحثين يُنكرون ما فيها من تضاد، أو يفرقون بين التضاد الوضعي، والتضاد الفني البلاغي. قال الدكتور صبحي الصالح: «الأسرار البلاغية لا علاقة لها في الواقع بوضع اللغة، فهي أمور نسبية تتفاوت طُرُق التعبير عنها بتفاوت الأشخاص. فلم يكن ضروريًا أن يكون ما استُعمل على سبيل التقابل لغرض ما دالاً على التضاد الحقيقي الوضعي. ولكن الناس إذا تناسوا علاقة التقابل هذه - تستدعيها الصور والألفاظ والأفكار المتداعية - نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها التضاد الحقيقي»⁽²⁾.

ز - الترادف:

1 - تعريفه:

عقد ابن فارسٍ للترادف فضلًا صغيرًا من كتاب الصحابي، سماه (باب الأسماء كيف تقع على المسميات). لكنّه لم يضع للترادف حدًا جامعًا مانعًا كما يقول أهل المنطق. ولهذا لم نجد بدءًا من اقتباس هذا التعريف الدقيق من كتاب آخر، نناقش على ضوءه رأي ابن فارس في الترادف.

جاء في المُرْزهر: «قال الإمام فخر الدين: هو (أي المترادف) الألفاظُ

(1) فصول في فقه العربية 345 - 346 نقلًا عن (دور الكلمة في اللغة) لأولمان ص 177.

(2) دراسات في فقه اللغة 310 - 311.

المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ»⁽¹⁾. ثم شرح الإمام الرازيُّ هذا الحدَّ، فقال: «واحتزنا بالإفراد عن الاسم والحدَّ، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيفِ والصارمِ. فإنَّهما دلالاً على شيءٍ واحدٍ لكن باعتبارين: أحدهما على الذات، والآخرُ على الصفة. والفرقُ بينه وبين التوكيد أنَّ أحدَ المترادفينِ يفيدُ ما أفاده الآخرُ كالإنسان والبشر. وفي التوكيد يُفيدُ الثاني تقويةَ الأوَّل. والفرقُ بينه وبين التابع أنَّ التابع وحده لا يفيدُ شيئاً كقولنا عَطْشان نَطْشان»⁽²⁾.

فالمترادفان عند الرازيِّ اللفظانِ المُفردانِ المتساويانِ في الدلالة على معنى واحدٍ، فإذا عرِّفَت الحَرْفَ، فقلت: الحَرْفُ ما دلَّ على معنى في غيره، فالتعريفُ لا يرادفُ الحَرْفَ. وإذا قلت: ضربتُ العدوَّ بالسيفِ البتَّار، فالبتُّرُ صفةٌ من صفاتِ السيفِ لا رديفٌ له. وإذا قلت حضر القومُ كلُّهم فلفظةُ (كلِّ) تقويةٌ للقومِ لا مرادفٌ. وإذا قلت: فلانٌ عَفْرِيْتُ نَفْرِيْتُ. فنَفْرِيْتُ إِتباعٌ قَوَّيْتُ به المعنى، وليس مرادفًا لعَفْرِيْتُ، لأنه لا يستعمل وحده. فلا يقال: فلان نَفْرِيْتُ.

لقد حصر الإمام الرازيُّ المترادفَ بقيودٍ دقيقة، نَفَتْ عنه التعريفاتِ والصفاتِ وألغى التوكيدَ والإتباع. فهل سبق ابنُ فارسِ الإمامَ الرازيُّ إلى هذا التصوُّر؟ وإذا كان قد تصوَّره على هذا النَّحو فهل أقرَّ به؟

2 - الترادف بين إنكاره والإقرار به:

بدأ ابنُ فارسِ البابَ الذي ذكرناه قبلاً بالحديث عن المختلف والمُشْتَرِكِ على سبيلِ التمهيدِ للمترادفِ، فقال: «يسمى الشيطانِ المختلفانِ بالاسمين المختلفين وذلك أكثرُ الكلامِ كرجُلٍ وفَرَسٍ. وتسمى الأشياءُ الكثيرةُ بالاسم

(1) المزهر للسيوطي 402/1.

(2) المزهر 403/1.

الواحد، نحو: عَيْنُ المَاءِ، وَعَيْنُ المَالِ، وَعَيْنُ السَّحَابِ»⁽¹⁾. ثم انتقلَ إلى المترادف، فقال: وَيَسْمَى الشَّيْءُ الواحدُ بالأسماءِ المختلفةِ، نحو: السيفِ والمهتدِ والحُسامِ»⁽²⁾. وقد يتراءى لنا أَنَّ ابنَ فارسٍ قد أقرَّ باشمالِ اللُّغةِ العربيَّةِ على المترادف، والصحيحُ أَنَّهُ إلى إنكاره أقربُ، وعلى معارضةٍ من أثبتته أحرصُ. قال ابنُ فارسٍ: «والذي نقولُه في هذا أَنَّ الاسمَ واحدٌ وهو السيفُ، وما بعده من الألقابِ صفاتٌ. ومَذْهَبُنَا أَنَّ كُلَّ صفةٍ منها فمعناها غيرٌ معنى الأخرى»⁽³⁾. ونسب هذا الرأيَ إلى ثعلبٍ شيخِ النَّحوِ في الكوفةِ، فقال: «وهو مذهبُ شيخنا أبي العباسِ أحمدَ بنِ يحيى ثعلبٍ»⁽⁴⁾.

غير أنَّ العودَةَ إلى (مجالسِ ثعلبٍ) تَقْفُنَا على أَنَّ ثعلبًا كَانَ يذكُرُ مجموعاتٍ من المترادفاتِ منها: «الباحورُ والساهورُ والسَّيمَارُ: القمرُ»⁽⁵⁾. ومنها «غلامٌ نُشْنُشٌ، وشُغْشُغٌ، وبُلبُلٌ، وبُزْبُزٌ إذا كان خفيفًا في السَّفَرِ»⁽⁶⁾ ومنها: «سويداءٌ قلبه، وحبَّةٌ قلبه، وسوادٌ قلبه، وسواده قلبه، وجُلْجُلانٌ قلبه، وأسودٌ قلبه، وسوداء قلبه بمعنى»⁽⁷⁾. إنَّ هذه المجموعاتِ دليلٌ على إقرار الرَّجُلِ بالتَّرادُفِ.

وسواءٌ أَقَرَّ ثَعْلَبٌ بالتَّرادُفِ أَمْ أَنْكَرَهُ فابنُ فارسٍ أَنْكَرَ التَّرادُفَ إنكارًا حاسمًا، وَحَمَلَ التَّرادُفَ على الوصفِ، وجَعَلَ ما كانَ من نحو: حُسامٍ، وفَيْصَلٍ، وبتَّارِ صفاتٍ تدلُّ على خصائصِ السيفِ لا على السيفِ نفسه. وما يَنْطَبِقُ على الأسماءِ يَنْطَبِقُ على الأفعالِ. فلذلكُ فَعَلَ معنَى خاصٍّ متفردٍ، وإذا

(1) الصاحبي 114 .

(2) الصاحبي 114 .

(3) الصاحبي 114 .

(4) الصاحبي 115 .

(5) مجالسِ ثعلب 309 .

(6) مجالسِ ثعلب 11 .

(7) مجالسِ ثعلب 11 .

شَارَكَ فعلٌ فعلاً في جانبٍ من الدلالة خالفه في جانبٍ، وهذه المخالفة تجعله فعلاً آخر ذا مدلولٍ آخر. قال ابنُ فارس: «وكذلك الأفعالُ، نحو: مَضَى وَذَهَبَ وانطلق، وَقَعَدَ وجلس، وَرَقَدَ ونَامَ وَهَجَعَ. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جَلَسَ، وكذلك القولُ فيما سواه. وبهذا نقول».

ثم مضى يشرح ما بين هذه الأفعال المترادفة في الظاهر من فروق دقيقة، فقال: «ونحنُ نقول: إِنَّ في (قَعَدَ) معنى ليس في (جلس). أَلَا تَرَى أَنَّا نقول: قَامَ ثُمَّ قَعَدَ، وَأَخَذَهُ الْمُتَيْمُّ وَالْمُتَعِدُّ، وَقَعَدَتِ الْمَرْأَةُ عَنِ الْحَيْضِ. ونقولُ للناسِ مِنَ الْخَوَارِجِ قَعَدٌ، ثم نقولُ: كَانَ مضطجعاً فَجَلَسَ. فيكون القعودُ عن قيام، والجلوسُ عن حالة هي دون الجلوس، لأنَّ الْجَلَسَ المرتفعُ، فالجلوسُ ارتفاعُ عمَّا هو دونه، وعلى هذا يجري البابُ كُلُّهُ»⁽¹⁾.

وَأَلَحَّ ابنُ فارسٍ على رأيه هذا في المقاييس، فقال: «يُقَالُ: جَلَسَ الرَّجُلُ جُلُوسًا، وَذَلِكَ يَكُونُ عَنِ نَوْمٍ وَاضْطِجَاعٍ، وَإِذَا كَانَ قَائِمًا كَانَتِ الْحَالُ الَّتِي تَخَالَفُهَا الْقُعُودُ»⁽²⁾.

إِنَّ إنكارَ الترادفِ لا يقبلُ الجِدَالَ عند ابنِ فارسٍ، ومقارنته رأيه بالتعريف الذي وَضَعَهُ الإمامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ فخرُ الدين الرازي تُفْضِي بنا إلى نتيجة، وهي أَنَّ الرَّازِيَّ وافقَ تصوُّرَ ابنِ فارسٍ في ناحية، وفارقه في ناحية. وافقه في التمييز بين الاسم من جهةِ والصفاتِ والتوابع من جهةٍ أخرى، وفارقه في ناحية هامة هي الوجودُ والعدم، أو الإقرارُ والإنكار. فابنُ فارسٍ ذكر الفروق لينكر الترادفَ، والرازيُّ ذكرها وفصل القول في ذكرها ليقرَّ به، ويتخذها حِرْزًا يَصُونُ به المترادفَ من الشُّبُهَاتِ.

(1) الصاحبي 116.

(2) المقاييس 1/473.

ولم يقنع ابنُ فارسٍ من إنكارِ المترادفِ بالإعراضِ عن آراءِ الآخذين به، بل عَرَضَ آراءَهُمْ، وجادلَهُمْ فيما ذهبوا إليه. إِنَّ الحُجَّةَ الأولى عند هؤلاءِ شيوعُ الترادفِ في كلامِ العربِ نثرًا وشعرًا، فقد استخدمتِ العربُ الشكَّ في موضعِ الرِّيبِ، والنَّأيِ في موضعِ البُعْدِ، ولم تَجِدْ حَرَجًا في جَمْعِ المترادفينِ، أفلا يدلُّ ذلك على أنَّ الترادفَ من سُنَنِ العربِ في كلامِها؟ قال ابنُ فارسٍ: «واحتجَّ أصحابُ المقالةِ الأولى بأنَّه لو كان لكلِّ لفظٍ معنى غيرُ معنى الأخرى لما أمكنَ أن يعبرَ عن شيءٍ بغيرِ عبارتهِ. وذلكَ أنا نقولُ في: لا ريبَ فيه، لا شكَّ فيه. فلو كانَ الرِّيبُ غيرَ الشكِّ لكانتِ العبارةُ عن معنى الرِّيبِ بالشكِّ خَطَأً. فلما عبَّرَ عن هذا بهذا عَلِمَ أنَّ المعنى واحدٌ. قالوا: وإنَّما يأتي الشعرُ بالاسمينِ المختلفينِ للمعنى الواحدِ في مكانٍ واحدٍ تأكيدًا ومبالغةً، كقولهم:

وهندُ أتى من دونها النَّأيِ والبُعْدُ⁽¹⁾

قالوا: فالنَّأيُ هو البُعْدُ، قالوا: وكذلك قولُ الآخرِ:

عامَ الحَبْسِ والأَصْرِ⁽²⁾

إنَّ الحَبْسَ هو الأَصْرُ⁽³⁾. ذلك مَبْلَغُهُمْ من القولِ في الاحتجاجِ للترادفِ. فما ردُّ ابنِ فارسٍ عليهم؟

(1) هذا الشطرُ عَجَزُ بيتٍ للحطَّيئةِ، وصدْرُهُ: «ألا حَبْدًا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ» وهو البيتُ الثاني من قصيدة يمدحُ بها بني سَعْدِ. انظر ديوان الحطَّيئة: القصيدة 38 ص 140.

(2) هذه الألفاظُ بَعْضٌ من بيتٍ لزهيرِ بنِ أبي سُلَيمٍ من قصيدته التي مَطَّلَعُها:

لِمَن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحَجَرِ أَقْوِينَ من حَجَجٍ ومن دَهْرٍ
والبيتُ كاملاً:

تالَّه ذَا قَسَمًا لَقَدْ عَلِمْتُ ذبيانُ عامَ الحَبْسِ والأَصْرِ

انظر شرح ديوان زهيرٍ لثعلبٍ ص 88.

(3) الصاحبي 116 - 117.

قال ابنُ فارس: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَعْنِيَّ لَوْ اخْتَلَفَا لَمَا جَاَزَ أَنْ يُعْبَرَ عَنِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا عُبِّرَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْمُشَاكَلَةِ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّفْظَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ، فَيَلْزِمُنَا مَا قَالُوهُ. وَإِنَّمَا نَقُولُ: إِنَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَعْنَى لَيْسَ فِي الأُخْرَى»⁽¹⁾.

فابنُ فارس لم يستنكر كلامَ العرب، وهي تَجَمُّعُ الحَبْسِ والأَصْرِ، والنَّأْيِ والبُعْدِ، بل استنكر حَمَلَ هذا الكلام على الترادف. ولم يُقَلِّ كما قال المرزبانيُّ في تعليقه على بيت الحطيئة السابق: «ذَكَرَ البَعْدَ مَعَ ذِكْرِ النَّأْيِ، فَضَلَّ»⁽²⁾. «وَحَمَلَ ابْنُ فَارِسٍ هَذَا التَّمَطَّ مِنَ التَّبَعِيرِ عَلَى المُشَاكَلَةِ. وَالمُشَاكَلَةُ فِي اللُّغَةِ - كَمَا يَقُولُ الكَفْوِيُّ -: «هِيَ اتِّفَاقُ الشَّيْئَيْنِ فِي الخَاصَّةِ»⁽³⁾ وهي في البديع - كما يقول القزوينيُّ -: «ذَكَرَ الشَّيْءَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قَوَّعَهُ فِي صُحْبَتِهِ»⁽⁴⁾.

ومهما يكنِ المعنى الذي قَصَدَ إليه ابنُ فارسٍ من لَفْظَةِ (المشاكلة) فإنه في المقاييس لا يُقَرُّ بظاهرة الترادف، ولا يُنْكَرُهَا، لِأَنَّ طَبِيعَةَ العَمَلِ المَعْجَمِيِّ تَفْرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسِّرَ اللَّفْظَ بِلَفْظٍ يِقَارِبُهُ فِي المَعْنَى فَيُوهِمُنَا هَذَا التَّفْسِيرَ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ مِنَ القَائِلِينَ بِالتَّرَادُفِ، كقوله: «وَالأَصْرُ: الحَبْسُ والعَطْفُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ العَهْدَ يُقَالُ لَهُ أَصْرٌ، والقَرَابَةُ تَسْمَى أَصْرَةً»⁽⁵⁾.

فهل نعدُّ قوله: «الأَصْرُ: الحَبْسُ» إقرارًا منه بالتَّرادُفِ؟ لو أَنَّهُ قَالَ هَذَا القَوْلَ وَأَمْسَكَ لَكَانَ لَنَا أَنْ نَعُدَّ كَلَامَهُ إقرارًا بالتَّرادُفِ، لَكِنَّهُ اتَّبَعَ التَّفْسِيرَ السَّابِقَ

(1) الصاحبي 117.

(2) ديوان الحطيئة 141 والمرزباني هو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (ت384هـ). وربما كان المرزبانيُّ في تسفيهه فصيح كالحطيئة أضلَّ سبيلًا.

(3) الكلبيات 4/253 لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1084هـ).

(4) الإيضاح 1/198 لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ).

(5) المقاييس 1/110.

للكلمة بقوله: «والعطفُ وما في معناهما» فتميّزَ بذلك الأضرُّ من الحبس، لأنَّ فيه جانبًا من التعاطف والارتباط برابطة النسب، فضَعُفَتْ فكرةُ الترادف.

غيرَ أنَّ إنكارَ الترادفِ لا يبلغُ - عندَ ابنِ فارسٍ - مبلغَ الرأيِ القاطعِ أو القاعدةِ المطَّردة. فقد كان الشيخُ - وهو مأخوذٌ بسحرِ العربيةِ - يُقرُّ بالترادفِ غيرَ قاصدٍ فيقول: «وإن أردتَ أنَّ سائرَ اللغاتِ تُبينُ إبانةَ العربيةِ فهذا غلطٌ. لأنَّ لو احتجنا إلى أن نُعبِّرَ عن السيفِ وأوصافِهِ باللغةِ الفارسيَّةِ لما أمكننا ذلك إلاَّ باسمٍ واحدٍ. ونحن نذكرُ للسيفِ بالعربيةِ صفاتٍ كثيرةً وكذلك الأسدُّ والفرسُ وغيرُهُما من الأشياءِ المسماةِ بالأسماءِ المترادفةِ. فأينَ هذا من ذاك؟ وأينَ لسائرِ اللغاتِ من السَّعةِ ما للغةِ العرب؟ هذا ما لا خفاءَ به على ذي نُهية»⁽¹⁾.

ومن التعسُّفِ أن نتعلَّقَ بهذه الكلمةِ التي ساقها ابن فارسٍ مساقِ الفخرِ بالعربيةِ لندحضَ بها رأيًا له، ظاهرته الحُججُ، وشفعته الأدلَّة. فإنَّ ابن فارسٍ يدَّعي - ودعواه لا تستندُ إلى مقارنةِ العربيةِ باللغاتِ الأخرى - أنَّ الترادفَ من خصائصِ العربيةِ، وأنَّ هذه الخصيصةُ تُعلي العربيةَ، وتجعلُها خيرًا من اللغاتِ الأخرى، لكنَّه يتحرَّجُ في الحكمِ إذ يوحى بأنَّ مرادفاتِ السيفِ صفاتٌ لا أسماء. وهذا التحرُّجُ يُضعِفُ القولَ بالترادفِ.

وقبَلُ أن نُعلِّلَ إنكارَ ابنِ فارسٍ للترادفِ يحسنُ بنا أن ننظرَ في آراءٍ من تقدَّمه، فإنَّ النَّظَرَ في آرائهم يكشفُ عن الأسبابِ التي دفعتُ ابنَ فارسٍ إلى رفضِ الترادفِ.

عني الرواةُ وعلماءُ اللغةِ في القرنين الثاني والثالثِ بجمعِ الشُّعرِ، واستنبطوا منه ومن القرآنِ والحديثِ مُفرداتِ اللغةِ، وانصرفَ همُّهم إلى تصنيفِ المفرداتِ أنماطًا مُتعدِّدةً كان أشيعها التصنيفُ بحسبِ الموضوعاتِ. ولو

(1) الصاحبي 17.

استعرضنا ما صنّفه راويةٌ واحدٌ كالأصمعيّ لأدركنا هذه الحقيقة. فأشهر كتبه التي ذكرتها كتب التراجم: الإبل، وأسماء الخمر، والأنواء، وخلق الإنسان، والخيل، والدارات، والدلو، والرّحل، والشاء، فهذه الكتب - وعنواناتها تدلُّ على موضوعاتها - تجمع ما يخصُّ كلَّ حيوان أو شيء من أسماء وصفات في كتابٍ واحدٍ يطول أو يقصر بحسب ثراء اللغة العربية في هذا الموضوع أو ذاك.

وهذا المسلك الذي سلكه الأصمعيّ يلائم الغرض الذي ندب الرواة أنفسهم لتحقيقه. وهو الجَمْع والتأليف، ويلائم طبيعة الفكر العربيّ الذي لم تكن أقيسة المنطق تسيطر عليه، ويلائم السرعة في التسجيل والجمع خوفاً على اللغة من الضياع. وأتاح هذا المسلك للأصمعيّ أن يختار من مفردات اللغة الألفاظ المتقاربة في معانيها، فيضمّ اللفظ إلى رديفه، ويجعل ما تخير كتاباً باسم (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) وفي هذا الكتاب تسعمائة وتسعون لفظة من المترادف، سُردت سرداً بلا سلكٍ يتنظّمها، فهي تتلاحق حسبما تقدّمها الذاكرة على الورق.

ولو ضربنا المترادفات التي ذكرها الأصمعيّ على محكّ التعريف الذي وضعه الفخر الرازي، أو قسناها بمفاهيم ابن فارس لظهر لنا أنّ كثيراً من هذه الألفاظ متقاربة لا مترادفة، أو متحدة في الاشتقاق لا متباينة، أو متممة إلى أصولٍ ثلاثيةٍ واحدة أصاب بعضها القلب ولحق بعضها الزيادة، فكيف تُحمل على الترادف؟

فمن الألفاظ التي تقاربت معانيها، وافتقرت في أمور: الدجيج والدبيب. قال الأصمعيّ: «ويقال للناس والدواب إذا مرّوا يمشون مشياً ضعيفاً مرّوا يدجون دجيجاً، ويدبّون ديبياً. ولا يقال: يدجون حتى يكونوا جماعاً»⁽¹⁾.

(1) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعيّ 49.

فالقيدُ الذي ختمَ به الأصمعيُّ كلامه (حتى يكونوا جماعة) أضعفَ معنى الترادفِ، وانتقل بالكلمتين إلى المعنى الذي قصده ابنُ فارس بقوله: «إنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما معنًى ليس في الأخرى»⁽¹⁾.

ومن الألفاظِ المترادفةِ عند الأصمعيِّ كلماتُ أصابَ القلبُ ترتيبَ حروفِها نحو: «ويقال: فلان جخّاف وجفّاخ ونفّاخ. كل ذلك سواء، ومتعظم في نفسه أي: هذا كلُّه فخرٌ بباطل»⁽²⁾ ونحو: «عيش دَعْفَل، وعيش غِدْفَل»⁽³⁾ وعلماءُ الاشتقاق يجعلون أمثال هذه المترادفات من المقلوبِ.

ومن مترادفاتِ الأصمعيِّ ما يمكنُ ردهُ إلى الإبدال، نحو: «ويقال للرجل إذا قام يُنددُ بصاحبه قام يُعَنْظِي به ويُحَنْظِي به»⁽⁴⁾ وقوانينُ التطوُّر الصوتيِّ تسوّغُ التثقلَ بين المخارجِ المتقاربةِ كمخرجي العين والحاء.

ومنها ألفاظٌ أصابَتْها زيادة، نحو: «ويقال للرجل إذا حسا الشيء السهل المدخل: قد سملجه يسملجه، وسلجه يسلجه»⁽⁵⁾ وهذه الزيادةُ في اللفظِ تقتضي زيادةً في المعنى أي: تقتضي الخروجَ عن الترادفِ. وأغربُ ما في الأمرُ أنّ بعضَ هذه الألفاظِ إلى التضادِّ أقربُ منها إلى الترادفِ، مثل: «ويقال للرجل إذا وُلِدَ له في أوّلِ سنّهِ: أربَعُ فلان، وولده ربعيون. وإذا تأخّرَ ولده إلى آخرِ عمره: قد أصافَ وولده صَيْفِيُّون»⁽⁶⁾ فحظُّ (أربَعُ وأصافَ) من الافتراقِ فوقَ حظِّهما من الاتِّفاقِ، فكيفَ يحملُهما الأصمعيُّ على الترادفِ؟

(1) الصاحبي 116.

(2) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه 509.

(3) المصدر السابق 53 والعيش الغدفل الواسع.

(4) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ص 53. عَنُظَى به، وحنَظَى: سَخِرَ.

(5) المصدر السابق 54.

(6) المصدر السابق 57.

لقد كان همُّ الأصمعيِّ الأوَّلُ الجمعَ والاستقصاءَ، وكانت عنايته الأولى منصرفةً إلى الإحاطة بالغريبِ، يجمعه من أفواه الأعرابِ، ويفسِّرُ به العَصِيَّ من كلامهم، ويُدِلُّ بحفظه في المجالس. قال ابنُ فارس: «أخبرني عليُّ بنُ أحمد بنِ الصباح قال: حدَّثنا أبو بكر بنُ دريدٍ. قال: حدَّثنا ابنُ أخي الأصمعيِّ عن عمِّه أنَّ الرشيدَ سأله عن شعرٍ لأبي حزام العكليِّ ففسَّره. فقال يا أصمعيُّ إنَّ الغريبَ عندك لغيرُ غريبٍ. فقال يا أميرَ المؤمنين ألا أكونُ كذلك وقد حَفِظْتُ للحَجَرِ سبعينَ اسمًا»⁽¹⁾.

ثم انقضى زمانُ الأصمعيِّ، وانقضت معه المبالغة في الإدلال بالمَحْفُوظِ، وبدأ الناس يشكُّون في الترادفِ. قال الدكتور رمضانُ عبد التَّوَّابِ: «وقد أدَّت مبالغة هؤلاء العلماءِ وغيرهم في الاعتدادِ بهذه الظاهرة إلى ظهورِ طائفةٍ أخرى من العلماءِ تعارضُ هذا الاتجاهَ، وترفضُ ظاهرة الترادفِ في العربية رفضاً تاماً. ومن هؤلاء: أبو عبدِ الله محمَّد بن زياد الأعرابي (المتوفَّى سنة 231هـ) وأبو العباسِ أحمدُ بنُ يحيى ثعلبُ (المتوفَّى سنة 291هـ) وأبو محمَّد عبدُ الله بنُ جعفر بنِ دُرُسْتَوَيْهِ (المتوفَّى سنة 330هـ) وأبو عليِّ الفارسيُّ (المتوفَّى سنة 377هـ) وأبو الحسين أحمدُ بن فارس (المتوفَّى سنة 395هـ) وغيرهم»⁽²⁾.

ونحن لا نجدُ في مبالغة القائِلينَ بالترادفِ علَّةً كافية لانقلاب العلماءِ عليه، وإنَّما نذهب إلى زعمٍ آخرٍ نُضيفُه إلى كلامِ الدكتور عبد التَّوَّابِ، وهو أنَّ العملَ اللُّغويَّ أخذَ ينتقل في القرن الرابع الهجري مع نُضجِ التفكير المنطقيِّ من صورة إلى صورة، بل من تيارٍ إلى تيارٍ.

(1) الصاحبي 21.

(2) فصول في فقه العربية 311.

3 - لماذا أنكر ابن فارس الترادف؟

فَبَعْدَ أَنْ هَدَأَتْ حَرَكَةُ الْجَمْعِ وَالتَّدْوِينَ بِدَأَتْ حَرَكَةُ الدَّرْسِ وَالتَّمْحِصِ، وَأَنْصَرَفَ هَمُّ الْمَفْكَرِينَ فِي اللُّغَةِ إِلَى التَّحْلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ. وَلَمْ يُسَلِّمْ الْمُتَأَخَّرُونَ بَأْرَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ بَلْ سَاوَرُوا بِالشَّكِّ هَذِهِ الْآرَاءَ، وَثَارُوا عَلَيْهَا، فَكَانَتْ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ الزَّعَامَةُ فِي أَقْيَسَةِ النَّحْوِ، وَابْنِ فَارِسٍ الزَّعَامَةُ فِي مَقَائِسِ اللُّغَةِ. وَطَفِقَ عُمُقُ الْفَهْمِ يُزْرِي بِاتِّسَاعِ الْمُحْفَوظِ، وَالدَّقَّةُ تَفْضُلُ الْكَثْرَةِ، وَالِاتِّزَانُ فِي النِّقْدِ يَحِلُّ مَحَلَّ الْارْتِجَالِ وَالْقَبُولِ. فَهَتَّ بَرِيقُ الْأَضْدَادِ، وَخَفَّتِ الْقَوْلُ بِالْتَّرَادُفِ، حَتَّى آضَ هَذَا الْخَفْوُتُ عَدَمًا عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ، فَأَنْكَرَ التَّرَادُفَ، وَفَسَّرَ مَا ادَّعَاهُ السَّابِقُونَ تَفْسِيرًا دَقِيقًا كَادَ يَقْضِي عَلَى التَّسْلِيمِ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُعَلِّلَ رَأْيَ ابْنِ فَارِسٍ بِثَلَاثِ عِلَلٍ هِيَ: تَمَرُّسُ ابْنِ فَارِسٍ بِالِاسْتِشْقَاقِ، وَإِيْمَانُهُ بِالتَّوْقِيفِ، وَإِعْلَاقُهُ الْأَبْوَابَ عَلَى اللُّغَةِ.

1 - لَقَدْ تَمَرَّسَ ابْنُ فَارِسٍ بِالِاسْتِشْقَاقِ، وَأَكْسَبَهُ هَذَا التَّمَرُّسُ مِرَانَةً قَادِرَةً عَلَى التَّمْيِيزِ الدَّقِيقِ بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمَاتِ. فَهُوَ لَا يَقْنَعُ مِنْ تَفْسِيرِ الْكَلِمَةِ بِذِكْرِ مَا يُرَادُفُهَا وَإِنَّمَا يَحْلُلُ الْكَلِمَةَ، وَيُرُدُّهَا إِلَى جُذُورِهَا، وَيَعْتَصِرُ مِنْ هَذِهِ الْجُذُورِ مَعْنَى يَحْمَلُ سِمَاتِ الْأَصْلِ الثَّلَاثِيَّ، فَإِذَا فَرَّقَ بَيْنَ الْحُسَامِ وَالبَّتَارِ وَالفَيْصَلِ فَتَفْرِيْقُهُ مَرْدُودٌ إِلَى إِدْرَاكِ الْمَعَانِي الْأُولَى لِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَمَا تَحْمَلُهُ جُذُورُهَا مِنْ حَسْمٍ وَبَتْرٍ وَفَصْلٍ. فَكَيْفَ يَتَخَلَّى عَنِ هَذَا الْإِدْرَاكِ الْاسْتِشْقَاقِيِّ الَّذِي يَجِدُ فِيهِ غَايَةَ اللَّذَّةِ وَمُنْتَهَى الْحَقِّ وَالْعُمُقِ، وَذَهْنُ ابْنِ فَارِسٍ لَا يَتَوَهَّجُ فِي مَيْدَانٍ مِنْ مِيَادِينِ اللُّغَةِ تَوَهَّجَهُ فِي مَيْدَانِ الْاسْتِشْقَاقِ.

2 - وَآمَنَ ابْنُ فَارِسٍ بِالتَّوْقِيفِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللُّغَةَ إلهِيَّةُ الْمُنْشَأِ وَبِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى الْأَشْيَاءَ بِأَسْمَائِهَا. وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنَّ هَذَا الْإِيْمَانَ يَدْفَعُ صَاحِبَهُ إِلَى الْإِيْمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى كُلَّ شَيْءٍ بِاسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَسْمَهُ بِسَبْعِينَ اسْمًا. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأُخْرَى مَوْضُوعَةٌ؟

إذا عددنا هذه الأسماء مرتجلة في الأصل لتدل كل كلمة على معنى فإن تعددتها يعني الوضع والاصطلاح، ويخالف مذهب ابن فارس في نشأة اللغة. وإذا عددناها صفات مشتقة من أصول فهذا يعني أن الناس نقلوها من أصولها الاشتقاقية الأولى، فوصفوا بها الشيء الأول المرتجل كالحجر والسيف والأسد. وهذا النقل من استعمال إلى استعمال لا ينزع منها صفة التوقيف، فتبقى بذلك إلهية الأصل، بشرية النقل، أو توقيفية الارتجال اصطلاحية الاستعمال كما يريد ابن فارس للغة أن تكون.

وقد ربط أهل الأصول ظاهرة الترادف بنظرية الوضع والاصطلاح في أصل اللغة. قال السيوطي: «قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان: أحدهما أن يكون من واضعين، وهو الأكثر، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية»⁽¹⁾. ولا يعيننا من هذا السبب الذي ذكرناه ولا من السبب الذي أغفلناه غير هذه الجملة: «وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية» فإنها تربط الترادف بالاصطلاح ربطاً واضحاً. ولما كان ابن فارس من أشد اللغويين تزمناً في القول بالتوقيف فإن الإقرار بالترادف ينال من ورعه وتقواه. فلا بد إذن من إنكاره تحرجاً وتأثماً.

3 - والعلّة الثانية تقود إلى الثالثة، وهي أن ابن فارس أغلق باب الابتكار في اللغة، وحرّم الوضع على الناس حفاظاً على دلالات الألفاظ الأولى، وخوفاً على المعاني من الضياع والاختلاط. ولم يُشر إلى تطور اللغة،

(1) المزهري في اللغة 1/ 405 - 406.

وإلى تأثرها بالحياة، إلا إشاراتٍ سريعةً. قال الدكتور محمد أحمد أبو الفرج: «اللغة تتطور متأثرةً بما يغيّر حياة الإنسان، وقد أشار ابن فارس - دون أن يصرّح - إلى شيءٍ من هذا»⁽¹⁾. ولعلّ أدلّ هذه الإشارات على ما نحن فيه قولُ ابن فارس: «فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوالُ، ونُسخت دياناتُ، وأُبطلتُ أمورُ، ونقلتُ من اللغة ألفاظٌ من مواضعٍ إلى مواضعٍ آخر»⁽²⁾. لكنّ السمةَ الغالبةَ على تفكيرِ الشيخ المحافظةُ على اللغة. فلكلّ لفظةٍ عنده دلالةٌ محدّدة. فإذا أهملنا هذه الدلالة، أو سمّمنا لمعنى آخر أن يُخالطها حلّت الدلالاتُ الجانيةُ محلّ الدلالاتِ الجذريّة، وتسربتِ المعاني من كلمةٍ إلى كلمةٍ، وتشابهَ الكلامُ على المتكلّمين بالعربيّة، وتعذّر عليهم التمييزُ بين الدارِ والمنزلِ والمثوى والبيت. فشرطُ الدار الاستدارة، والمنزلُ موضعُ النزولِ بعد السفر أو بعد السيرِ الطويلِ، والمثوى مكانُ الثواءِ والإقامة، والبيتُ مجمَعُ الشملِ، وفيه تبيتُ الأسرة. ومن يقلُّ بالترادفِ فإنّه يغفل هذه الفروقَ الدلاليةَ أو يتغافلُ عنها، وذلك الإغفالُ يُضيعُ على المتكلّمِ والسامعِ أبعاضاً من المعاني لا يجوزُ التفريطُ بها.

إنّ إغلاقَ بابِ التطوُّرِ يعنى الإبقاءَ على الفروقِ بينَ معاني الألفاظِ، وهذا الإبقاءُ يعنى نَبذَ الترادفِ. ولذلك أَلَفَ ابنُ فارسٍ كتاباً سمّاه (الفرق) ذكرَ فيه أسماءَ أعضاء الإنسان وما يُشابهُها - ولا نقولُ ما يرادفُها - من أسماءِ أعضاء الحيوان.

ولقد حرّص الشيخ على تثبيتِ رأيه في إنكارِ الترادفِ، فعقد في الصحابيِّ فضلاً سمّاه (باب الأسماء التي لا تكون إلاّ باجتماع صفات وأقلها ثنتان) عرضَ

(1) مقدمة لدراسة فقه اللغة ص 47.

(2) الصحابي 78.

فيه طائفةٌ من الألفاظِ التي يظنُّها الناسُ مترادفاتٍ، وهي مختلفاتٌ، فقال: «من ذلك المائدةُ لا يُقالُ لها مائدةٌ حتَّى يكونَ عليها طعامٌ، لأنَّ المائدةَ من مادِّي يَمِيدُنِي إذا أعطاك. وإلاَّ فاسمها جُوان»⁽¹⁾.

ويشفع ابنُ فارس رأيه بأمثلةٍ كثيرةٍ منها: «القَلَمُ لا يكونُ قَلَمًا إلاَّ وقد بُرِيَ وأُصْلِحَ وإلاَّ فهو أُنْبوبةٌ. وسمعتُ أبي يقول: قيل لأعرابيٍّ ما القَلَمُ؟ فقال: لا أدري. فقيل له: توهمه، فقال: هو عودٌ قَلِمَ من جانبيه كتقليم الأظفور، فسُمِّيَ قَلَمًا. ومن ذلك الكُوبُ لا يكونُ إلاَّ بلا عُرْوَةٍ. والكُوزُ لا يكونُ إلاَّ بُعْرُوةً»⁽²⁾.

فقد تَخَيَّرَ ابنُ فارسٍ ألفاظًا، يظنُّها الناسُ مُترادفةً، ثمَّ حلَّلَ ما بيَّنها من فروقٍ بسيطةٍ. وهو - على دقَّةٍ ملاحظتِه - يغفل أمرًا، هو أنَّ بعضَ هذه الألفاظِ من الدخيلِ كالجُوانِ⁽³⁾ والكُوبِ⁽⁴⁾ والكوزِ⁽⁵⁾. وحينما تكون اللفظتان معرَّبتين كالكوز والكوب، أو إحداهما عربيَّة والأخرى معرَّبة كالمائدة والخوان فإن المقارنة بينهما لا تُسوغُ.

ولم يتفرَّد ابنُ فارسٍ في القرنِ الرابعِ الهجريِّ بإنكار الترادفِ، فقد شاركه - كما ذكرنا قبلُ - كثيرٌ من علماء اللغة، وظهر بينهم مَنْ بالغ في ذكر الفروق بين الألفاظِ ومَنْ أظهرَ براعةً في الصناعةِ مع تَلطُّفٍ في التكلُّفِ لاصطيادِ هذه الفروق. وعلى رأسِ هؤلاءِ أبو هلال العسكريُّ صاحبُ كتاب (الفروق في اللغة). وفي هذا الكتاب يفرق أبو هلال الحَسَنُ بنُ عبد اللّهِ العسكريِّ (ت395هـ) بين الاختصارِ والإيجازِ، وبين الحذفِ والاقْتصارِ، وبين الإسهابِ

(1) الصاحبى 118.

(2) الصاحبى 119.

(3) انظر المعرَّب 177 والاشتقاق والتعريب للمغربي 55.

(4) المعرَّب للجواليقي 343، 372 والاشتقاق والتعريب 48.

(5) المعرَّب 147 والاشتقاق والتعريب 55.

والإطناب. والأساس الذي يعتمد عليه في التفريق هو الاشتقاق، وردُّ الألفاظ إلى أصولها الثلاثية، لا الدلالات التي يُدرِكها الناس من هذه الألفاظ.

4 - استمرار الخلاف ومقارنة الآراء الحديثة برأي ابن فارس:

ولم يقفِ الجدلُ في المترادفِ بَعْدَ ابنِ فارس، فقد ظلَّ بينَ المشتغلينَ باللغة من يتعصَّبُ له. قال السيوطيُّ: «ممنَّ أَلَّفَ في المُترادفِ العلامَةَ مَجْدُ الدين الفيروزباديِّ صاحبُ القاموس. أَلَّفَ فيه كتابًا سماه الروضَ المسلوفَ فيما له اسمانِ إلى أَلوف»⁽¹⁾.

واعْتَدَلَ آخرونَ كابنِ يَعِيشَ الذي أقرَّ بالترادُفِ، ووجدَ فيه سَعَةً، يتنَفَّسُ بها أربابُ الكلام، فقال: «ألا ترى أنَّ الساجعَ أو الشاعرَ لو افتقرَ إلى استعمالِ معنى (قعد) مع قرينةٍ سينيةٍ لاستعملَ معها (جَلَسَ) ولو لم يستعملَ في هذا المعنى إلاَّ قَعَدَ لَصَاقَ المذَهَبُ، ولم يوجدَ من التوسُّعِ ما وُجِدَ بوجوده». ويفنِّدُ ابنُ يَعِيشَ رأيَ تَعَلَّبِ الذي قَبَسَهُ ابنُ فارس، وبنى عليه. فتعلَّبَ كَانِ يرى أنَّ كلَّ زيادةٍ في اللفظِ تَعْنِي الزيادةَ في المعنى، وأنَّ كلَّ اختلافٍ في اللفظِ يعني الاختلافَ في المعنى أو في جزءٍ منه، وابنُ يَعِيشَ لا يَرَى الرأيَ مطَّردًا، بل يقول: «وهذا قولٌ ليسَ بالسديد، لأنَّه يَبْطُلُ بالكناياتِ المضمرة، فإنَّ ضميرَ المرفوعِ يغيِّرُ ضميرَ المنصوبِ، والضميرُ المنفصلُ يغيِّرُ الضميرَ المتصلَ، وليس فيها زيادةٌ معنى، بل كلُّها عبارة عن معبَّرٍ واحد»⁽²⁾.

وفحوى هذا القول أنَّ الضميرَينَ (هو وإيَّاه) للمفردِ المذكَرِ الغائبِ، والثاني أكثرُ حروفًا من الأوَّل. وكذلك تاءُ ذَهَبَتْ تدلُّ على معنى (أنت) فهما مختلفانِ في عدَّةِ الحروفِ مترادفانِ في المعنى وليس في أحدهما زيادةٌ في المعنى على الآخر.

(1) المزهر 1/407.

(2) شرح الملوكي في التصريف 97.

وإذا كان القدماء قد اختلفوا في الترادف فإنَّ اختلافهم دعا مَنْ بعدهم إلى التفكير في الأمر؛ قال السيوطي: «إِنَّ أَهْلَ الْعَصْرِ الْوَاحِدِ إِذَا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداهُ قولٍ ثالثٍ. هذا معلومٌ من أصول الشريعة وأصول اللغة محمولةٌ على أصول الشريعة»⁽¹⁾. فهل وصل المُحدثون في دراساتهم إلى قول ثالث؟ وما رأي أصحاب القول الثالث في مذهب ابن فارس؟

أقرَّ أستاذنا محمد المبارك بالترادف، وعلَّل نشأته بتطور الصفات إلى أسماء، ثم باستعمال هذه الصفات محلَّ الأسماء في العربية وغيرها من اللغات فقال: «إِنَّ لِلشَّيْءِ الْمَسْمَى وَجوهًا وَصِفَاتٍ كَثِيرَةً. ويمكن أن يسمَّى بأكثر من صفةٍ من صفاته. وأن يُشْتَقَّ له من الألفاظِ كلماتٍ متعدِّدة تبعًا لتلك الوجوه والصفات. ومن هنا ينشأ الترادف، وهو تعدُّد اللفظ للمعنى الواحد، وهو عكس الاشتراك. وهذا هو أبرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات»⁽²⁾.

ف رأي المبارك يوافق رأي ابن فارس من ناحية، ويخالفه من ناحية. يوافقُه في الوقوف على نشوء الترادف، وفي تعليل هذا النشوء. ويخالفه في الاعتراف به. لأنَّ ابن فارس يُبقي الصفات صفاتٍ ويربطها بأصولها على أساس الاشتقاق والمباركُ يخلعُ عليها سِمَةَ الاسميَّة، ويقرُّ باستعمالها على أنَّها ترادفُ الأسماء.

ووافق الدكتور رمضان عبد التواب ابن فارس على أنَّ بين الألفاظ المترادفة فروقًا في المعاني، لكنَّه لم يتَّخذ هذه الفروق حجَّةً لانتزاع صفة الترادف منها. ودليلُه على ذلك أنَّ اللغويين - ومنهم ابن فارس - وفصحاء الأعراب الذين أُخِذت عنهم اللغة كانوا يفسِّرون معاني المفردات بعضها ببعض.

(1) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي 63.

(2) فقه اللغة 199 - 200.

قال الدكتور رمضان: «ورغم ما يوجدُ بينَ لفظةٍ مترادفةٍ وأخرى من فروقٍ أحياناً فإننا لا يصحُّ أن ننكرَ الترادفَ مع مَنْ أنكره جملةً. فإنَّ إحساسَ الناطقينَ باللغة كان يعاملُ هذه الألفاظَ معاملةَ المترادفِ. فنراهم يُفسِّرونَ اللفظةَ منها بالأخرى، كما روي عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ أنَّه قال: قلت لأعرابيٍّ ما المُحِبُّنُطِيُّ؟ قال المُتَكَكِيُّ. قال: قلت: ما المتكأكئي؟ فقال المتأزفُ. قال: قلت: ما المتأزفُ؟ قال: أنت أحمق»⁽¹⁾.

ومن يتَّبَعِ ابنَ فارس في مُعْجَمِيهِ المَجْمَلِ والمَقاييسِ يجدهُ يفسِّرُ المفرداتِ بعضُها ببعضٍ على هذه الطريقة، لكنَّ عنايته الشديدة في المقاييس بالاشتقاق كانت تجعلُه يوجِّهُ التفسيرَ نحو الفروق التي تكتسبُها الألفاظُ من الأصولِ الثلاثية، فيبرزُها إبرازاً يضعفُ المعاني التي تشتركُ فيها مع ما يرادُفُها من الألفاظِ.

ودَحَّصَ الدكتورُ إبراهيمُ أنيسَ إنكارَ المُنْكَرِينَ، وعلَّلَ الدحضَ بعَليَّتين: أولاهما الإيغالُ في الاشتقاقِ: «ويظهرُ أنَّ السَّرَّ في إنكارِ الترادفِ أنَّ أصحابَ هذا الرأي كانوا من الاشتقاقيين الذين أسرفوا في إرجاعِ كلِّ كلمةٍ من كلماتِ اللغةِ إلى أصلٍ اشتقَّتْ منه... ثم جاءَ ابنُ فارس فبلغَ بهذا الاشتقاقِ الذروة»⁽²⁾. والعلَّةُ الثانية «تحويمُ الشعراءِ والنقادِ في آفاقٍ موهومة يتصيِّدون معها ظلالاً من عواطفٍ وأفكارٍ يلصقونَها بالألفاظِ ليُخْرِجوها من الترادفِ إلى التباين»⁽³⁾. ولذلك انحازَ الدكتورُ إبراهيمُ أنيسَ إلى القائلينَ بالترادفِ في العربيةِ وفي غيرها من اللغاتِ فقال: يُجمَعُ المحدثونَ من علماءِ اللغاتِ على إمكانِ

(1) فصول في فقه العربية 315 - 316.

(2) في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس 180 - 181.

(3) انظر المصدر السابق نفسه 178.

وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر⁽¹⁾. لكنه قيّد الترادف بقيود منها: «الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة... والاتحاد في البيئة اللغوية، أي: أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات... والاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين... وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي آخر⁽²⁾.

فإذا قيّد الباحث نفسه بهذه القيود، ونظر في الألفاظ، ووجد فيها ألفاظاً مترادفة كان إقراره بالترادف - في رأي الدكتور إبراهيم أنيس - دليلاً على نزاهته، وكان إعراضه عنه برهاناً على انحرافه عن خلق العلماء. قال: «ومهما حاول يعرض الاشتقاقيين من علماء اللغة كابن دُرَيْدٍ وابن فارس وأمثالهما أو بعض الأدباء من أصحاب الخيال الخصب الذين يلتمسون من ظلال المعاني فروقاً بين مدلولات الألفاظ. أقول: مهما حاول هؤلاء إنكار وقوع الترادف في الألفاظ العربية فليس يغيّر هذا من الحقيقة الواقعة شيئاً. فالترادف قد اعترف به معظم القدماء، وشهدت له النصوص⁽³⁾.

وهكذا خالف الدكتور إبراهيم أنيس شيخنا ابن فارس، واعترف بالترادف بعد أن قيده بقيود. ثم خالفه في مسألة أخرى. فابن فارس جعل ثروة العربية وألفاظها المترادفة أو المتقاربة المعاني دليلاً على شرف هذه اللغة وتفوقها على اللغات الأخرى، فإذا هو يقر بما ينكر، وإذا هو مع الترادف بعد أن كان عليه، وإذا اعتزازه بإعجاز العربية يدفعه إلى الاعتقاد بأن ترجمة أدبها إلى لغة أخرى أمر عسير بل مستحيل، فيقول: «ومما لا يمكن نقله البتة أو صاف السيف والأسد

(1) المصدر السابق 178.

(2) في اللهجات العربية 178 - 179.

(3) دلالة الألفاظ 211.

والرّمح، وغير ذلك من الأسماء المترادفة. ومعلومٌ أنّ العَجَمَ لا تعرفُ للأسدِ اسماً غيرَ واحدٍ. فأما نحن فَنُخْرِجُ له خمسين ومائة اسم⁽¹⁾.

والدكتور إبراهيم أنيس يميل إلى التشكيك في قيمة الترادف، بل في قيمة أيّ بحث يرمي إلى تفضيل لغةٍ على أخرى. فيقول: «ولستُ أريدُ هنا أن أثير جدلاً أو نقاشاً حوّل هذه النظرية، وما إذا كانت تعدُّ ميزةً للغة العربية أو عقبةً في تمييز الدلالات، فقد تختلفُ وجهاتُ النظر في هذا. وإنما الذي أهدفُ إلى توضيحه أنّ ظاهرةً كثرةً الترادف قد أصبحت خاصةً للغتنا العربية، ولا تكادُ تشركها في هذا لغةٌ أخرى. واللغويُّ الحديثُ لا يحاولُ تفضيلَ لغةٍ على أخرى، بل يعجب بكلّ لغة، ولا ينظرُ إلى ما اتّصفت به إلّا على أنّه خصائصُ لهذه اللغة، عليه أن يدُرْسَهَا، وأن يبحث عن سرّها»⁽²⁾.

نُخَلِّصُ مما عرضنا إلى أنّ ابن فارس ناقشَ ظاهرتي التّضادِّ والترادفِ، وإلى أنّ الدراسات اللغوية الحديثة المعنيّة بدلالة الألفاظ وافقته على بعض آرائه، وخالفته في بعض، وإلى أنّ الشيخ - وإن ناقض نفسه في موقفٍ أو قولٍ - كان في موافقه وآرائه كلّها مترابطةً التفكير متّسق المذهب. يحتكم فيما يرى إلى الاشتقاق، وإلى نظرية التوقيف. فأقرّ بالتضادِّ وأنكر الترادفَ. وكان في إقراره وإنكاره مُخْلِصاً للعربية التي عشقها إلّا أنّ هذا العشق المخلص لم يكن يُفضي به في بحوثه كلّها إلى الحكم السديد في رأي المحدثين ممّن درسوا دلالة الألفاظ في ضوء الدراسات الحديثة من عربيّة وأجنبية.

ح - وضوح الدلالة وغموضها:

يرودُ علمُ الدلالة في العصر الحديث آفاقاً غير الآفاق التي نقلنا إليها ابنُ

(1) الصاحبّي 21.

(2) دلالة الألفاظ 211.

فارس في المباحث السابقة. إذ يَدْرُسُ هذا العِلْمُ وضوح الدلالة وغموضها وثباتها وتغيُّرها، ويحلُّلُ العوامل التي تُسهم في تطوُّرها. فهل رأى ابنُ فارس أنَّ دِلالات الألفاظِ محدَّدةٌ واضحة؟ وهل بحث في العوامل التي تؤثر في وضوحها؟ وهل كان يرى أنَّ للألفاظِ دلالاتٍ ثابتةً لا تتغيَّر؟ وإذا كانت قابلةً للتغيُّر فما أسباب تغيُّرها وتطوُّرها؟

لَمَّا كانتِ اللغةُ العربيَّةُ إلهيةً المنشأً - في رأي ابن فارس - فقد اتَّسَعَتْ بالكمالِ بسبب أصلها الإلهيِّ، ولما كان اللهُ قد علَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها فمدلولاتُ هذه الأسماءِ ينبغي أن تكون واضحةً محدَّدة لا يعرُّوها نقضٌ أو لبسٌ منذ لَقِنَهَا الأنبياءُ عن الوحي ولقَّنها الناسَ. بل لقد ذهب ابنُ فارسِ إلى أنَّ أعظمَ آياتِ الله البيان، أي اللغة الواضحة الموضحة، فقال: «وقال جلُّ ثناؤه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾⁽¹⁾ فقدَّم جلُّ ثناؤه ذكْرَ البيانِ على جميع ما توخَّد بخلقه وتفرَّد بإنشائه من شمسٍ وقمرٍ ونجمٍ وشجرٍ، وغير ذلك من الخلائق المُحكَّمة والنشاي المتقنة. فلما خصَّ جلُّ ثناؤه اللسان العربيَّ بالبيان علَّم أنَّ سائر اللغاتِ قاصرةٌ عنه، وواقعةٌ دونه»⁽²⁾. ولهذا السَّببِ اعتقدَ ابنُ فارسٍ اعتقادًا جازمًا بأنَّ العربيَّةَ أعظمُ اللغاتِ وأقدرُها على ترجمة الأفكار والمشاعر، فقال: «وإنَّ أردتَ أنَّ سائرَ اللغاتِ تُبينُ إبانةً اللغةَ العربيَّةَ فهذا غَلَطٌ»⁽³⁾.

وحركاتُ الإعرابِ التي ميَّزَتِ العربيَّةَ من غيرها دليلٌ على هذا التفوق، وضابطٌ يضبطُ معاني الكلامِ في رأي ابن فارس. إذ قال: «فإنَّ الإعرابَ هو الفارقُ بينَ المعاني ألا ترى أنَّ القائلَ إذا قال: ما أحسنُ زيدٌ، لم يفرِّق بين التعجُّب والاستفهامِ والذمِّ إلاَّ بالإعراب»⁽⁴⁾. ولهذا ينصح ابنُ فارسٍ للعربيِّ أن

(1) سورة الرحمن، الآية: 3 و4.

(2) و(3) الصاحبي 16.

(4) الصاحبي 55.

يتعلّم النحو ليُفهم معاني الكلام ومراميه. فقال: «من العلوم الجليّة التي اختصّت بها العربُ الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ. وبه يُعرَف الخبرُ الذي هو أصلُ الكلام. ولولاه لما مُيزَ فاعلٌ من مفعولٍ، ولا مضافٌ من منوعٍ، ولا تعجّبٌ من استفهامٍ، ولا صدرٌ من مصدرٍ، ولا نعتٌ من تأكيدٍ»⁽¹⁾.

بل إنّ العروبة والإعراب توّمانٍ وحدهما الاشتقاق، وربطت بينهما الفصاحةُ واللّسنُ. «فأما الأُمَّةُ التي تُسمّى العربَ فليس بعيداً أن يكون سُميتُ عرباً من هذا القياس، لأنّ لسانها أعربُ الألسنة، وبيانها أجودُ البيان»⁽²⁾.

وإذا كان ابنُ فارس قد نصّح لعامةِ الناس أن يدرّسوا النّحو ليتمكّنوا من فهم الكلام وإفهامه فقد أوجبَ دراسته على المشتغلين بالفقه: «أقول: إنّ العلم بلغة العرب واجبٌ على كلِّ متعلّق من العلم بالقرآن والسنة والفُتيا بسببِ حتى لا غناءً بأحدٍ منهم عنه. وذلك أنّ القرآنَ نازلٌ بلغة العرب»⁽³⁾. وهذا الوجوبُ يقضي به الشّرْع، لأنّ الشّرْع ربّط مصالحِ النَّاسِ بنصوصِ القرآنِ والسنة، ونَدَبَ القضاةَ المتفقهينَ للفصلِ فيما يختلف فيه الناس، فإن لم يكن القضاةُ ذوي علمٍ واسعٍ بمعاني الألفاظِ الدقيقةِ كانت أحكامهم معرضةً للخطأ. قال ابنُ فارس: «وقد غلّط أبو بكر بنُ داودَ أبا عبد الله محمّد بن إدريسَ الشافعيّ في كلماتٍ ذكّر أنّه أخطأ فيها طريقَ اللغة، وليس يبعدُ أن يغلّط في مثلها مثله في فصاحته»⁽⁴⁾.

شهد ابنُ فارس للشافعيّ بالفصاحة، وشهد له غيره برُتبةِ أعلى من رُتبةِ الفصاحة، إذ ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن الشافعيّ - على تأخّر زمانه عن زمان

(1) الصاحبي 76.

(2) المقاييس 300/4.

(3) الصاحبي 60.

(4) الصاحبي 50.

الاحتجاج - حجة في اللغة، ومع ذلك روى ابن فارس أمثلة من غلط الشافعي، «ومنها قوله في التزويج إذا قال الولي: زوّجتك فلانة، فقال المزوّج: قد قبلتها، إنّ ذلك ليس بنكاح حتى يقول: قد تزوّجتها أو قبلت تزويجها. قال: ومعلوم أنّ الكلام إذا خرج جواباً فقد فهم أنّه جواب عن سؤال. قال الله جلّ وعزّ: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾⁽¹⁾ وقال ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾⁽²⁾ فاكتفى من المجيبين بهذا. وما كلّفوا أن يقولوا: بلى أنت ربنا»⁽³⁾.

ولا يعني أن نجدل فيما عرض ابن فارس، فأهل الفقه على هذا الجدال أقدر. وإنما يعني المطلق الذي انطلق منه ابن فارس حينما درس اللغة، وفرض دراسة اللغة على الفقهاء. وهو الورع الديني المتصل بالورع اللغوي. وهذا النمط من التفكير المتمزّت ينزّه دلالات الألفاظ من اللبس، ويلقي تبعه الخطأ في الفهم وفي الفتوى على الفقهاء. فهم لصالّة حظوظهم من دراسة اللغة يقضون بالباطل، فيفرضون بحقوق العباد.

وقد سبقت الإشارة إلى كتاب ابن فارس (فتياً فقيه العرب) وذكرنا ثم أنّ الشّيخ تحيّر مائة قضية صعبة، صاعها من ألفاظ التضاد أو من المشترك اللغوي ليُعنت بها الفقهاء، ويظهر عجزهم عن إدراك الغريب. أفيعني ذلك أنّ للألفاظ في رأي ابن فارس دلالات واضحة؟

أشرنا غير مرة إلى أنّ الاشتقاق محوّر التفكير في اللغة عند ابن فارس، فهو لا يستطيع أن يتقبل معنى كلمة إلا أن يحللها في مخبر الاشتقاق، ولهذا فإنّه حكم على طائفة من الألفاظ بعموض الدلالة لشموسها على قواعد الاشتقاق، أو

(1) سورة الأعراف، الآية: 44.

(2) سورة الأعراف، الآية: 172.

(3) الصاحبى 51.

لُبْعِدِ اِرْتِبَاطِهَا بِالْأَصْلِ الَّذِي أُخِذَتْ مِنْهُ، أَوْ لِأَنَّ الْعَرَبَ رَبَطَتْ مَعْنَى الْكَلِمَةِ بِقِصَّةِ مَنْسِيَّةٍ، أَوْ نَقَلَتْ مَدْلُولَ اللَّفْظِ إِلَى نَقِيضِهِ.

1 - «فَمِنْ الضَّرْبِ الَّذِي عَمِيَتْ دَلَالَتُهُ لَشُمُوسِهِ عَلَى الْاِشْتِقَاقِ قَوْلُ الْعَرَبِ: هَيْدَ مَالِكٍ. فَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي كَلَامِهِمُ الْمُشْتَوِرِ وَالْمَنْظُومِ مَغْلَقَةً بَعْمُوضٍ كَثِيفٍ. وَالِاسْتِعَانَةُ بِالِاشْتِقَاقِ لَا تَقْدَمُ الْعَوْنَ الْكَافِي. إِنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ (هَيْدٌ) يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيكِ وَالِإِزْعَاجِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «هُدَّتْ الشَّيْءَ حَرَكْتَهُ هَيْدًا، وَهَادَنِي يَهِيدُنِي: كَرَثْنِي وَأَزْعَجَنِي. يَقُولُونَ: لَا يَهِيدَنَّكَ. وَالْهَيْدَانُ الْجَبَانُ، كَأَنَّهُ يُزْعَجُهُ كُلُّ شَيْءٍ. وَهَيْدٌ: كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ سَوْقِ الْإِبِلِ وَيُقَالُ: هَيْدَ فِي السَّيْرِ أَسْرَعُ»⁽¹⁾.

أَمَّا عِبَارَةُ (هَيْدَ لَكَ) فَإِنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُهَا لِلسَّوَالِ عَنِ حَالِ الشَّيْءِ وَشَأْنِهِ، أَوْ عَنِ أَمْرِ الْإِنْسَانِ وَوَضْعِهِ، وَلِذَلِكَ حَارَ ابْنُ فَارِسٍ فِي تَفْسِيرِهَا، فَقَالَ: «وَأَمَّا الَّذِي يُشَكِّلُ قِيَاسَهُ - وَهُوَ عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي دَرَسَ عِلْمُهُ - قَوْلُهُمْ: هَيْدَ مَالِكٍ. وَكَثُرَ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ: مَا أَمْرُكَ مَا شَأْنُكَ، وَأَشْدُوا»⁽²⁾:

يَا هَيْدَ مَالِكٍ مِنْ شَوْقٍ وَإِيرَاقٍ وَمَرَّ طَيْفٍ عَلَى الْأَهْوَالِ طَرَاقٍ»⁽³⁾

وَأَقْرَبُ ابْنِ فَارِسٍ بِالْعُمُوضِ فِي دَلَالَاتِ طَائِفَةٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْعِبَارَاتِ الَّتِي حَارَ الْعُلَمَاءُ فِي فَهْمِهَا وَفِي تَأْوِيلِهَا، فَقَالَ: «نَرَى عُلَمَاءَ اللَّغَةِ يَخْتَلِفُونَ فِي كَثِيرٍ مِمَّا قَالَتْهُ الْعَرَبُ، فَلَا يَكَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنِ حَقِيقَةِ مَا حُوْلِفَ فِيهِ، بَلْ يَسْلُكُ

(1) المقاييس 6/23.

(2) البيت لتأبط شراً. وقد روي في ديوانه ص125 البيت (1) القصيدة (21) «يا عيدُ مالكٍ...». وكذلك في المفضليات ص27. وجاء في حاشية الديوان 126 «قال أبو عكرمة: ورواها أبو عمرو الشيباني: يا هيدُ مالكٍ من شوقٍ وإيراق.»

(3) المقاييس 6/25.

طريقَ الاحتمالِ والإمكان»⁽¹⁾ وشفع كلامه بأمثلة كثيرة منها قولُ العَرَبِ (كَذَبَكَ كَذَا) في الإغراء. فقد نَصَّتْ كُتُبُ اللُّغَةِ على أَنَّهَا إِغْرَاءٌ، وَلَيْسَ فِي أَصْلِ الكَذِبِ الدَّالُّ على مِجانِبَةِ الصِّدْقِ ما يُشِيرُ من بَعِيدٍ أو قَرِيبٍ إلى مَعْنَى الإغْرَاءِ. ولَمَّا كان ابنُ فارسٍ حَلِيفَ الاِشْتِاقِ لا يُفَارِقُهُ، كَلَّفًا بِالْمَقاييسِ يَحْتَكِمُ إليها في المَعْضَلاتِ فَقَدْ آلَمَهُ أَلَّا يَجِدَ في أَصْلِ الكَلِمَةِ الثَّلَاثِيَّ جِوابًا شافِيًا، عن سِوَالِهِ. فقال «أَلَا تَرَى أَنَّا نَسْأَلُهُم عن حَقِيقَةِ قولِ العَرَبِ في الإغْرَاءِ: كَذَبَكَ كَذَا، وَعَمَّا جاءَ في الحَدِيثِ من قولِهِ: كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحِجُّ، وكَذَبَكَ العَسَلُ»⁽²⁾. . . . ونحن نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ (كَذَبَ) يَبْعُدُ ظاهِرُهُ من بابِ الإغْرَاءِ»⁽³⁾.

ثم ساق ابنُ فارسٍ أمثلةً كثيرةً من هذا الضرب، أغلبها من الألفاظ العصبية على القياس، ومنها (هَلَا، وَهَابَ، وَأَرْحَبِي، وَعَدَّ، وَعَاجَ، وَيَاعَاطِ، وَيَعَاطِ، وَإِجْدُ، وَإِجْدِمُ وَحِدْجُ)⁽⁴⁾ وكُلُّها بِمَعْنَى الزَجْرِ، ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهَا فقال: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا فَسَّرَ هذا»⁽⁵⁾ وحاوَلَ أَنْ يُعَلِّلَ صَعوبَةَ تَفْسيرِها بِضِياعِ أَصُولِها، فقال: «ذهبَ عِلْمائُنَا أو أَكْثَرُهُم إلى أَنَّ الَّذِي انْتَهى إِلَيْنا من كِلامِ العَرَبِ هو الأَقْلُ». قال: ولو جاءنا جَمِيعُ ما قالوه لَجاءَ شِعْرٌ كَثِيرٌ وكَلَامٌ كَثِيرٌ. وأَحْرَبَ بِهَذَا القَوْلِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا»⁽⁶⁾.

(1) الصاحبي 58 - 59.

(2) روى الزمخشريُّ في الفائق 3/250 هذين الحديثين، وهما من كلامِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. فقال: «ومن حديثِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحِجُّ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ العُمْرَةُ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الجِهادُ. ثلاثة أسفار كَذَبَ عَلَيْكُمُ». «وعنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ شَكَا إِلَيْهِ المَعْصُ، فقال: كَذَبَ عَلَيْكَ العَسَلُ. يريد العسلان» وقال الزمخشريُّ في شرح العبارة: «كَذَبْتَهُ نَفْسُهُ إِذا مَنَّتْهُ الأمانِي، وَخَيَّلَتْ إِلَيْهِ من الأمالِ ما لا يَكادُ يَكُونُ. وذلك ما يَرغَبُ الرَّجُلُ في الأُمورِ وَيَبْعُدُهُ على التَعَرُّضِ لَها» الفائق 3/252 والمَعْصُ التواءٌ في عَصَبِ الرَّجُلِ.

(3) الصاحبي 58 - 59.

(4) الصاحبي 63.

(5) الصاحبي 64.

(6) الصاحبي 58.

وَيُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ يَسَاوِرُ قَضِيَّةً لَا يَرِيدُ أَنْ يُصَدِّقَهَا، لِأَنَّهَا لَا تَوَافِقُ رَأْيَهُ فِي نَشَاةِ اللُّغَةِ وَتَطَوُّرِهَا كُلِّ الْمَوَافِقَةِ. وَنَعْنِي بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَرُورَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَرَاجِلَ مِنَ التَّطَوُّرِ مُتتَابِعَةٍ نُسَخَتْ فِي أَثْنَائِهَا أَلْفَاظٌ، وَوُضِعَتْ أَلْفَاظٌ، وَأَصْبَحَ الْإِحْتِفَاطُ بِالْمَنْسُوخِ نَافِلَةً لَا طَائِلَ وَرَاءَهَا، بَلْ كَلَّا يَبْهَظُ التَّقْلَةُ، وَيَثْقُلُ عَلَيْهِمْ. وَمَا الْفَائِدَةُ مِنَ آلِفِ الْمَفْرَدَاتِ الْمُتَحَدِّرَةِ مِنْ لَهْجَاتٍ بَائِدَةٍ؟

إِنَّ لِلْحَيَاةِ نَوَامِيْسَهَا الَّتِي تَنْتَظِمُ النِّشَاطَ الْإِنْسَانِيَّ كُلَّهُ، وَمَا اللُّغَةُ إِلَّا وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ الْمُتَغَيِّرَةِ. وَلَعَلَّ أَوْضَحَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا مَسَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ قَوْلُهُ: «وَقَدْ كَانَ لَذَلِكَ كُلِّهِ نَاسٌ يَعْرِفُونَهُ، وَكَذَلِكَ يَعْلَمُونَ مَعْنَى مَا نَسْتَعْرِبُهُ الْيَوْمَ نَحْنُ مِنْ قَوْلِنَا (عُبْسُورٌ)⁽¹⁾ فِي النَّاقَةِ وَ(عَيْسَجُورٌ)⁽²⁾ وَ(امْرَأَةٌ ضِنَاكٌ)⁽³⁾ وَ(فَرَسٌ أَشَقُّ أَمْتُ خَبِئٌ)⁽⁴⁾ ذَهَبَ هَذَا كُلُّهُ بِذَهَابِ أَهْلِهِ، وَلَمْ يَبْقَ عِنْدَنَا إِلَّا الرَّسْمُ الَّذِي نَرَاهُ»⁽⁵⁾.

وَهَكَذَا رَأَى ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ هَذَا التُّرَاثَ مِنَ الْغَرِيبِ كَانَ وَاضِحًا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، وَلَدَى قَوْمٍ مِنَ الْأَقْوَامِ، وَأَنَّ دَلَالَاتِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ كَانَتْ فِي أَذْهَانِهِمْ مُحَدَّدَةً تَحْدِيدًا دَقِيقًا. ثُمَّ بَادَ هَؤُلَاءِ وَبَقِيَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ، وَدَفَعَتْهَا عَنِ أَلْسِنَةِ النَّاسِ أَلْفَاظٌ أُخْرَى. وَجَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ اللَّغَوِيُّونَ فَحَارَوْا فِي تَفْسِيرِهَا كَمَا يَحَارُ عُلَمَاءُ الْآثَارِ فِي تَفْسِيرِ مَا يَحْفَظُ الزَّمَانُ مِنْ دَارِسِ الْحَضَارَةِ فَيضطرون إلى التفسير على سبيل التخمين لا اليقين.

وَمَنْ يَقَارِنُ مَعَانِيَ الْأَلْفَاظِ الرَّجْرَجِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ يَجِدُ تَشَابُهًا

(1) الْعُبْسُورُ مِنَ النَّوْقِ: السَّرِيعَةُ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الصَّلْبَةُ «لِسَانُ الْعَرَبِ».

(2) «الْعَيْسَجُورُ: النَّاقَةُ الصَّلْبَةُ، وَقِيلَ: السَّرِيعَةُ الْقَوِيَّةُ».

(3) جَاءَ فِي اللِّسَانِ (ضِنَاكٌ) «وَامْرَأَةٌ ضِنَاكٌ: ثَقِيلَةُ الْعَجْزِ ضَحْمَةٌ».

(4) جَاءَ فِي اللِّسَانِ (شَقٌّ): «وَسَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ رُوَيْبَةَ يَصِفُ فَرَسًا، فَقَالَ: أَشَقُّ أَمْتُ خَبِئٌ، فَجَعَلَهُ كُلَّهُ طُولًا».

(5) الصَّاحِبِيُّ: 65 - 66.

كبيراً بين هذه الألفاظ، فيذهبُ به الظنُّ إلى أنَّ الذين وَصَّحُوا معانيها لم تكن واضحةً في أذهانهم. وربما كان ابنُ فارس أقربهم إلى الصِّدْقِ لاعترافه بغرابة الألفاظِ ونُبُوها عن القياسِ، غيرَ أنَّ هذه العلةَ تحتاجُ إلى تعليلٍ. أفليس من الممكن أن يكونَ النبؤُ عن القياسِ وليدَ علةٍ أُخرى غير ضياعِ الأصولِ الثلاثة؟

وإذا جازَ لنا أنْ نَشْتَطِّ في التعليلِ، فقد يذهبُ بنا الظنُّ إلى أنَّ هذه الألفاظُ متحدِّرةٌ من لهجاتٍ يمينيةٍ أو حِميريَّةٍ قديمة، انتقلتْ مع هجرة القبائل من الجنوب إلى الشمال. ولما كان أكثرها من ألفاظِ الإغراء والزَّجْرِ فقد شاعت، وخالطتْ لهجةَ قريشٍ وغيرها من اللهجات العربية. وإذا عَلَوْنَا في التوهْمِ زَعَمْنَا أنَّها شرائدٌ من لغاتٍ ساميةٍ أُخرى تقطَّعتْ بها الأسبابُ والأنسابُ، فبنتتها العربية. ومما يُثيرُ فينا هذا الزعمَ بناءُ بعضها على السكون كالألفاظ اللغتين العبرية والسريانية، واشتمالها على ظلالٍ من وجوه الشَّبه ببعض الألفاظِ العبرية.

جاء في تاج العروس: «الْعُدُّ عُدَّةٌ: الْعَجَلَةُ وَالسَّرْعَةُ... وَعَدُّ عَدٌّ: زَجْرٌ لِلْبُغْلِ». فالزجرُ مُقْتَرَنٌ بالسرعة، لأنَّ البُغْلَ الحَرُونَ يُزَجِرُ، فَيُسْرِعُ. وجاء في قاموس الدكتور ربحي كمال: «(عَدَّ) عدودٌ: تشجيعٌ، حَضٌّ» أليس التشجيع والحضُّ موصولي النَّسَبِ بالزَّجْرِ وبالسرعة؟» وقال ابن فارس: «وكقولهم في الزجر: (أخِرْ) و(هَاب) و(عَدَّ) و(عاج)»⁽¹⁾. فالزجر بلفظة (عاج) يمكن ربطه بالفعل السرياني⁽²⁾ (عِغ) بمعنى تمتم ودمدم. والزجر ب (هَاب) شبيه باللفظة العبرية (הָבַ) هافا، ومعناها: هيا، وهلمُّوا. وفيها حثٌّ وحضٌّ. وللزجر بكلمة (هَلَا) التي ذكرها ابنُ فارس كلمة سريانية تقاربها، وهي (أهل). ومعناها: احتقر، وسخر، فهل لنا أن نستنبطَ من هذه الألفاظِ المقتبسة من العبرية

(1) الصاحبى 63.

(2) الألفاظ السريانية الواردة في هذه المقارنة اختارها الدكتور ميشال نعمان مدرِّس اللغات السامية في كلية الآداب بحمص.

والسريانية أنها دخلت العربية، فتغيّر نطقها، وتطوّرت معانيها، وأنّ علماء اللغة وجدوها شاردةً بلا اشتقاق فقدّروا معانيها على سبيل الظنّ؟

2 - «والضربُ الثاني من غموض الدلالة يعودُ إلى ارتباطِ الكلمة بحادثه احتفظتُ بها الكتبُ المدوّنة، ونسيها المتكلّمون. فاستعملوا اللفظَ بمدلوله المتداولِ الحيّ، وأغفلوا أصله. عبرتِ العربُ بقولها: رفع فلانٌ عقيرته عن الجهرِ بالصوت، والعقرُ الذبحُ أو القطع والعقيرُ والمعقورُ الذبيح. فما الصلة بين الدالتين؟»

قال ابن فارس: «ويقولون: رفع عقيرته أي: صوته، وأصل ذلك أنّ رجلاً عُقرتِ رجله، فرفعها وجعل يصيح بأعلى صوته، فقليل بعد لكل من رفع صوته: رفع عقيرته»⁽¹⁾.

ومن الممكن أن تحمّل طائفة من الأمثال على هذا المحمل، فإنّ دلالة المثل لا تتضح إلا بالقصة التي تقود إليه، وتُفصح عن مغزاه.

ومن هذا الضرب ما جاء في قول ابن فارس: «والذي أشكل لإيماء قائله إلى خبرٍ لم يُفصح به فقوّل القائل: لم أفرّ يوم عيين. ورؤيداً سوفك بالقوارير»⁽²⁾ وغموض الدلالة - أو إشكال اللفظ كما يقول ابن فارس - يعود إلى ارتباط الجملة الأولى بمعركة أُحد، وصلّة الثانية بسفر النبي عليه السلام. وتأويل الأولى كما أورده الزمخشري «أنّ عبد الرحمن بن عوفٍ عرضَ بعثمان رضي الله تعالى عنه، فقال له عثمان: فلم تُعيرني بذنبٍ قد عفا الله عنه؟»⁽³⁾. وتأويل الثانية كما ذكره ابن حجر: «كان أنجسته يحدو بالنساء، وكان البراء بن

(1) الصحابي 112. جاء في اللسان (عقر) «وقيل أصله أنّ رجلاً عُقرتِ رجله، فوضع العقيرة على الصحيحة، وبكى عليها بأعلى صوته، فقليل: رفع عقيرته، ثم كثر ذلك حتى صير الصوت بالغناء عقيرة. قال الجوهري: قيل لكل من رفع صوته عقيرة ولم يقيد بالغناء».

(2) الصحابي 73 انظر ص 186 من هذا الكتاب فقد خرّجنا تمّ حديث القوارير.

(3) الفائق 3/ 43.

مالكٍ يحدو بالرجال فإذا اعتقب الإبل قال النبي ﷺ: يا أنجشة رويدك سؤك بالقرير⁽¹⁾.

3 - «والضرب الثالث من العموض في الدلالة التعبير عن المعنى بضده كالمَدْح بأسلوبِ القَدْح. فقد يُطلقُ العربيُّ كلمةً ظاهرها السَّبَابُ، وحققتها الإعجابُ. قال ابنُ فارس: «فمن سننِ العرب مخالفةً ظاهرِ اللَّفْظِ معناه، كقولهم عندَ المَدْح: قاتله اللهُ ما أشعره» فهم يقولون هذا، ولا يريدون وقوعه، ومنه قولُ امرئ القيسِ يَصِفُ رامياً:

فهو لا تَنمي رَمِيَّتُهُ ماله لا عُدَّ من نَفَرِهِ⁽²⁾
يقول: إذا عُدَّ نَفَرُهُ لم يُعَدَّ مَعَهُمْ. كأنه قال: قتله اللهُ، أماته اللهُ حتى لا يُعَدَّ. ومنه قولُهُم: هَوَتْ أُمُّهُ، وهَبَلَتْهُ، وَتَكَلَّتُهُ... هذا يكون عند التعجُّب من إصابة الرجل في رَمِيهِ أو في فعلٍ يَفْعَلُهُ⁽³⁾.

والعربُ قد تحمَّلُ العبارةَ دلالتين: دلالةَ الدعاءِ على المخاطب، ودلالةَ الإعجابِ به، فمما جاء في الإعجابِ وظاهره لا يدلُّ عليه قولُهُم: لا أبالكَ. جاء في أخبارِ هشامِ بنِ عَبْدِ الملكِ أَنَّهُ جَلَسَ لوفودِ القبائلِ، وفيهم درواسُ بنُ حبيبٍ، وهو غلامٌ له أربعُ عشرةَ سنةً، فاقتحمته عَيْنُ هشامٍ. ثم تكلمَ درواسُ فأجاد، «فقال هشام: أنشُرْ لا أبالكَ. وأعجبه كلامه»⁽⁴⁾.

(1) الإصابة 68/1 رقم الترجمة 259.

(2) هو البيت السابع من قصيدة يصفُ بها صياداً من بني نُعلٍ. رقم القصيدة في ديوانه (17) وجاء في التعليق على هذا البيت (الديوان ص 125)، «قوله: فهو لا تنمي رَمِيَّتَهُ أي لا تنهضُ بالسهم وتغيبُ عنه، بل تسقط مكانها لإصابته مُقتلها. يقال: نمت الرميَّة، وأنماها الرامي إذا مَضَتْ بالسهم فغابت عنه... وقوله لا عُدَّ من نَفَرِهِ: دعاءٌ عليه على وجه التعجُّب منه. كقول القائل للمُجيد المحسن: أخزاه اللهُ، وقاتله اللهُ».

(3) الصاحبي 324.

(4) قصص العرب 2/ 271 من لباب الآداب لابن مُنقذ 353.

4 - والضربُ الرابعُ من غموضِ الدلالة ما وَجَدَهُ ابْنُ فَارِسٍ فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ مِنْ تَرَاحٍ وَتَطَاوُلٍ، وَمِنْ سَعَةٍ وَضِيقِ كَأَلْفَاظِ الدَّهْرِ، وَالْحَقْبَةِ، وَالْحَيْنِ، وَالْأَوَانِ. وَلَعَلَّ الَّذِي نَبَّهَهُ عَلَى ذَلِكَ اشْتِغَالُهُ بِالْأَنْوَاءِ⁽¹⁾، وَتَأْلِيفُهُ فِي تَقْسِيمِ السَّنَةِ إِلَى شُهُورٍ، وَالشَّهْرِ إِلَى أَيَّامٍ، وَالْيَوْمِ إِلَى سَاعَاتٍ. كَرَسَالَتِهِ الَّتِي بَلَّغْنَا اسْمَهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنَا نَصُّهَا. هِيَ (تَرْتِيبُ السَّاعَاتِ).

لَقَدْ دَفَعَ التَّمَرُّسُ بِهَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ شَيْخَنَا إِلَى التَّسَاوُلِ عَنِ دَلَالَاتِ ظُرُوفٍ غَيْرِ مَحْدَدَةٍ وَأَزْمَنَةٍ لَمْ تُضَبِّطْ أَمَادُهَا، فَقَالَ: «وَمِنَ الْمُشْتَبِهِ الَّذِي لَا يُقَالُ فِيهِ الْيَوْمَ إِلَّا بِالتَّقْرِيبِ وَالِاحْتِمَالِ - وَمَا هُوَ بِغَرِيبِ اللَّفْظِ لَكِنَّ الْوُقُوفَ عَلَى كُنْهِهِ مُعْتَاصٌ - قَوْلُنَا: الْحَيْنُ وَالزَّمَانُ وَالدهرُ وَالْأَوَانُ. إِذَا قَالَ الْقَائِلُ، أَوْ حَلَفَ الْحَالِفُ: وَاللَّهِ لَا كَلِمَتُهُ حِينًا، وَلَا كَلِمَتُهُ زَمَانًا أَوْ دَهْرًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا: بِضَعْ سَنِينَ مُشْتَبِهًا. وَأَكْثَرُ هَذَا مُشْكَلٌ لَا يُقْصَرُ بِشَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حَدِّ مَعْلُومٍ»⁽²⁾.

وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ الْغُمُوضَ فِي دَلَالَاتِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَصْلٌ فِيهَا، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ عَاجِزَةً عَنِ التَّحْدِيدِ، بَلْ كَانَتْ رَاغِبَةً فِيهِ حِينًا، وَرَاغِبَةً عَنْهُ حِينًا آخَرَ. فَقَدْ حَدَّدَتْ الْأَزْمَنَةَ بِالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ وَالْيَوْمِ تَحْدِيدًا دَقِيقًا لِتَعَلُّمِ عَدَدِ السَّنِينَ وَالْحِسَابِ، وَحَدَّدَتْهَا تَحْدِيدًا غَيْرِ دَقِيقٍ، فَقَالَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «مَا أَقَامَ عِنْدَهُ إِلَّا فُوقَ نَاقَةٍ»⁽³⁾. وَرَغِبَتْ عَنِ التَّحْدِيدِ فَأَطْلَقَتْ عِنَانَ الزَّمَانِ، أَوْ حَكَمَتْ فِيهِ الْمَتَكَلِّمَ، يَقْبِضُهُ وَيُبْسِطُهُ كَمَا يَرُوقُ لَهُ، لِيَكُونَ فِيهِ مَتَنَفِّسٌ وَرَاحَةٌ.

ثُمَّ جَاءَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ، فَأَبَوْا إِلَّا التَّحْدِيدَ، فَاخْتَلَفُوا، وَكَانَ اخْتِلَافُهُمْ شَدِيدًا. فَالدهرُ فِي الْمَجْمَلِ «الزَّمَانُ» وَفِي اللِّسَانِ «الْأَمْدُ الْمَمْدُودُ»، وَقِيلَ الدَّهْرُ أَلْفُ سَنَةٍ وَفِي الصَّحَاحِ «وَيُقَالُ: الدَّهْرُ الْأَبَدُ» وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ «وَقِيلَ: الدَّهْرُ

(1) انظر كتاب الأنواء لابن فارس في موضعه من آثاره في هذا الكتاب.

(2) الصاحبي 64.

(3) المقاييس 4/461.

الزمان قلَّ أو كَثُرَ، وهما واحد... وقد عارضه خالد بن يزيد، وخطأه في قوله: الزمانُ والدَّهْرُ واحدٌ. وقال: يكون الزمان شهرين إلى ستة أشهر، والدَّهْرُ لا ينقطع».

واختلفوا في تحديد الحُقْبِ. جاء في المقاييس: «والحُقْبُ ثمانونَ عامًا والجمع أحقابٌ» وجاء في اللسان: «والحُقْبُ بالضمِّ ثمانون سنة، وقيل أكثر» وجاء في تاج العروس: «والحُقْبُ الدَّهْرُ، والحُقْبُ السَّنَةُ أو السَّنُونَ». وهكذا اختلفت دلالة الكلمة من سنة إلى ثمانين إلى قيام الساعة. ولعلَّ أحسن ما وردَ في هذا الباب كلمة نقلها تاج العروس عن الشافعيَّ جاء فيها: «ونحن لا نعلمُ للحين غايةً، وكذلك زمانٌ ودَّهْرٌ وأحقابٌ». ونبّه سيبويه على الغرض البلاغيِّ في غموض الدلالة، فقال: «تقول في الدهر: سِيرَ عليه الدَّهْرُ وإنما تعني بعضَ الدهر ولكنّه يُكثَّرُ، كما يقول الرجل: جاءني أهلُ الدنيا، وعسى ألا يكون جاءهُ إلاَّ خمسةً. فاستكثرهم»⁽¹⁾ فكانَّ غموضَ هذه الظروف والأسماء مقصودٌ لا مرفوضٌ، وكانَّ الرغبة في تحديد الأزمنة ضربٌ من العبثِ باللغة.

5 - والضربُ الخامسُ من الغموض في الدلالة ما كان ناشئًا من الاختصار الشديد في العبارة، فيأتي الكلامُ كما يقول ابن فارس: «وجيزًا في نفسه غير مبسوط»⁽²⁾.

ومن أمثلته: «والذي أشكل لوجازة لفظه قولهم»⁽³⁾:

الغمراتُ ثمَّ ينجَلينا»⁽⁴⁾.

(1) كتاب سيبويه 218/1 (طبعة بولاق 1/111).

(2) الصاحبى 70.

(3) و(4) البيئُ واحدٌ من ستة أبياتٍ نسبها المفضل بن سلمة إلى الأغب العجلي. وروى الغمرات

بكسر التاء. الفاخر 318.

ذكر المفضل بن سلمة هذا البيت بين ستّة أبيات ومهد له بقوله: «أول من قال ذلك الأَعْلَبُ العِجْلِيُّ يذكر وقعة ذي قار»⁽¹⁾. وقال الميداني في توضيحه «كأنه قال: هي العَمَرَاتُ، أو القَصَّةُ الغمراتُ ثم تنجلي»⁽²⁾ وقال الزمخشري: «غمراتُ ثم ينجلينا... يُضْرَبُ في الصَّبْرِ على الشَّدَّةِ رجاءً انكشافها»⁽³⁾. إنَّ الخلاف في رواية البيت وفي تفسيره دليلٌ على غموض الدلالة فيه.

ويمكنُ أن نُلحِقَ هذا الضربَ بالضربِ الثاني الذي ذكرنا قبلُ أنَّ الأمثالَ تَنَدْرُجُ فيه، غيرَ أن ابنَ فارسَ كَلَفَ بالتقسيمِ وبتكثيرِ الأنواع التي تُردُّ عند التحقيق إلى نوع واحد، كقوله: «وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه ما لا يُعْلَمُ معناه إلا بمعرفة قصته»⁽⁴⁾ كأنه يجعلُ ما جاء منه في السَّعْرِ ضرباً، وما جاء في الأمثالِ ضرباً ثانياً، وما جاء في أيِّ الذكر الحكيم ضرباً ثالثاً.

نخلصُ ممَّا عَرَضْنَا إلى أن ابنَ فارسَ أدرك ما في الألفاظِ من غموضٍ في الدلالة، وعللَّ هذا الغموضَ بمجموعةٍ من العِللِ. فما رأيُّ الدارسين المُحدَثين في هذا الموضوع؟

درجتِ الدراساتُ الحديثةُ على أن تجعلَ لغةَ الطفلِ مُنْطَلَقًا للبحثِ في موضوعاتٍ كثيرةٍ من البحوثِ اللغوية. ورأتْ هذه الدراساتُ أنَّ الطفلَ يَظَلُّ فترةً طويلةً في صراعٍ مع الدلالاتِ التي تُغْلَفُها سَحْبُ الغموضِ، أو تَزْعُرُها رياحُ التغيُّرِ قبلَ أن تتمثَّلَ في ذهنه على صُورِها الواضحة. قال الدكتورُ إبراهيم أنيس:

(1) الصاحبي 74.

(2) مجمع الأمثال 2/ 58.

(3) المستقصى 2/ 178.

(4) الصاحبي 73.

«ولكنَّ الطفلَ فيما يتعلَّق بالدلالاتِ يظلُّ يتعثرُ طولَ حياته، ويختلفُ فهمُه لها مرَّحةً بعدَ أخرى. فهي تضيِّقُ حيناً، وتتسعُ حيناً آخرَ، وتتجدَّدُ وتتنوَّعُ، وتنمو مع الزمنِ، فلا يكادُ يُسيطرُ على بعضها بعدَ سنٍّ معيَّنةٍ حتى يصادفَه سيلٌ جارِفٌ منها يستأنفُ الصراعَ معها، فنحنُ نقضي كلَّ حياتنا في صراعٍ مع تلك الدلالاتِ»⁽¹⁾.

ولا يقتصر الغموضُ على الصغارِ، بل يستمرُّ حتى يطغى على الكبارِ. فلو حاورتَ الناسَ في موضوعٍ من الموضوعاتِ لوجدتَ دلالاتِ الألفاظِ مُضطربةً غائمةً في أذهانهم، ولألجأتك المحاورَةُ إلى استفتاءِ المعجمات. قال الدكتور جميل صليبا: «إنَّ تحديدَ معاني الألفاظِ يُسهِّلُ على الناسِ التفاهمَ فيما بينهم، فلا يتكلَّمون بما لا يَعلمون، ولا يُمازون فيما لم يتَّضح لهم من المعاني»⁽²⁾. وهو يردِّدُ بهذا القولِ صدَى ابن فارس الذي نصَّ في غير موضعٍ من مؤلَّفاته على أنَّ البشرَ - حاشا الأنبياءَ - مجبولون على الخطأ، لا يعصمهم منه عاصم إلاَّ العلمُ، وندب المشتغلين باللغة إلى تقويم العوج، وتصحيح العَلَطِ، فقال: «وكان سائرُ البشرِ بعدَ الأنبياءِ عليهم السلامُ أحياناً، فشقِّي وسعيدٌ، وعالمٌ وجاهلٌ، ومُحقٌّ ومُبطِّلٌ، ومخطئٌ ومصيبٌ إلى غير ذلك من الأمورِ المتضادَّةِ. فلو لم يكن جهلٌ لم يُعرَف علمٌ، ولو لو يكن خطأً لم يُعرَف صوابٌ، لأنَّ الأشياءَ تعرَفُ بأضدادِها»⁽³⁾.

وهبنا علمنا ولم نجْهَلْ، فهل نحنُ سواءٌ في فهمِ الدلالاتِ؟ رأى الدكتور إبراهيم انيس أنَّ وضوحَ الدلالةِ نسبيٌّ، وأنَّه يُقاسُ بدرجةِ العلمِ التي يبلغها المتمرسون باللغة، فالمرءُ «يقنعُ بما يشيعُ بين الناسِ من فهمٍ قاصرٍ للدلالاتِ،

(1) دلالة الألفاظ 96.

(2) مقدمة المعجم الفلسفي ص 10.

(3) ذمُّ الخطأ في الشعر 54.

ويظلّ يتعاملُ بها معَهُمْ حتى تتاحَ له فرصٌ من العِلْمِ، يُدْرِكُ بَعْدَهَا أَنَّ فَهْمَهُ لتلك الدلالاتِ كانَ غَيْرَ دَقِيقٍ»⁽¹⁾.

وتختلفُ الدَقَّةُ في الفَهْمِ من الجاهلِ إلى المتعلِّمِ، ومن المتعلِّمِ إلى عالمِ اللغةِ إلى العالمِ المتخصِّصِ في عِلْمٍ من العلومِ. قال الدكتورُ إبراهيمُ أنيس: «وتقنُ كلُّ لغةٍ بذلك الفَهْمِ التقريبيِّ، ويقنعُ معها اللغويُّ عادةً بما يشيعُ بين الناسِ من دلالاتٍ قاصرةٍ، فيضِعُ معجمه، ويفسِّرُ ألفاظه على قَدْرِ فَهْمِ جُمهورِ الناسِ لها، لا على قَدْرِ فَهْمِ العُلَماءِ المتخصِّصينَ، تاركًا تلكَ الدلالاتِ الدقيقةَ للمعاجمِ العِلْميةِ، وكُتُبِ المصطلحاتِ»⁽²⁾.

فهل يعني ذلك أن الأمرَ مردودٌ إلى تفاوتِ الناسِ فيما يُدركون من دلالاتِ الألفاظِ، أي: إلى كونِ البشرِ عالمًا وجاهلاً، ومخطئًا ومصيبًا كما يقول ابنُ فارس، أو إلى اختلافِ حظوظهم من الثقافةِ العامَّةِ والتخصُّصِ في علمٍ واحدٍ كما يرى إبراهيمُ أنيس؟ أليسَ في الألفاظِ سرٌّ يحملُها بعضُ التَّبَعَةِ؟ ألا تؤثرُ فيها عواملٌ تطوَّرتُ معانيها من دلالةٍ إلى دلالةٍ، وما مظاهرُ هذا التطوُّر؟

ط - تطوُّرُ الدلالة:

(عواملُ هذا التطوُّرِ ومقارنةُ آراءِ ابنِ فارسِ بآراءِ الباحثينِ المحدثين).

لَمَّا كانتِ اللغةُ مرآةَ الحياةِ، والتَّرْجُمانَ المعبَّرَ عمَّا فيها من وجوهِ النشاطِ الفكريِّ والسياسيِّ والاجتماعيِّ فإنَّ كلَّ تطوُّرٍ يصيبُ النشاطَ الإنسانيَّ يتركُ آثاره في اللغةِ، ويقتضي تغييرًا في دلالاتِ الألفاظِ لتغدو قادرةً على تمثُلِ التطوُّرِ وترجمتهِ. وقد تتبَّعَ ابنُ فارسٍ مظاهرَ هذا التغييرِ، وأحصى ما يلي:

1 - تعميمُ الدلالةِ الخاصَّةِ: ولا يتمُّ التعميمُ إلاَّ ببطءٍ وتدرُّجٍ، لأنَّ توسيعَ

(1) و(2) دلالة الألفاظ 103.

أُفِقَ الدَّلَالَةُ يَحْتَاجُ إِلَى شِيوعِ الْمَعْنَى وَتَدَاوُلِهِ وَرَسُوخِهِ فِي أَدْهَانِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِاللُّغَةِ. فَكَلِمَةُ (الْقَوْمِ) كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى الرِّجَالِ ثُمَّ اتَّسَعَ مَعْنَاهَا فَشَمِلَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَيَّزَ الرِّجَالَ مِنَ النِّسَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْحَرَنَّ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ (1). وَلَوْ كَانَتِ النِّسَاءُ بَعْضَ الْقَوْمِ مَا خَصَّهِنَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ بِعِبَارَةٍ مَعْطُوفَةٍ عَلَى عِبَارَةِ الرِّجَالِ. ثُمَّ اتَّسَعَ مَدْلُولُ الْكَلِمَةِ فَشَمِلَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ الْقَوْمَ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، فَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَعْلَبًا يَقُولُ: امْرُؤٌ وَاِمْرَأَةٌ وَاقَوْمٌ. وَاِمْرَأَةٌ وَاِمْرَأَتَانِ وَنِسْوَةٌ. الْقَوْمُ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، ثُمَّ يَخَالِطُهُمُ النِّسَاءُ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ قَوْمٌ فَلَانَ. وَلَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ لَيْسَ فِيهِنَّ رَجُلٌ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ فَلَانَ، وَلَكِنْ يُقَالُ: هَؤُلَاءِ مِنْ قَوْمِ فَلَانَ، لِأَنَّ قَوْمَهُ رَجَالٌ وَالنِّسَاءُ مِنْهُمْ» (2).

وَلَمْ يَقْنَعِ ابْنُ فَارِسٍ - وَهُوَ رَبِيبُ الْاِشْتِقَاقِ - مِنَ التَّعْلِيلِ بِكَلَامِ ثَعْلَبٍ، بَلِ مَضَى يَلْتَمِسُ فِي الْاِشْتِقَاقِ التَّعْلِيلَ الَّذِي يُرْضِيهِ. وَلَعَلَّهُ تَذَكَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (3) فَاشْتَقَّ الْقَوْمَ مِنَ الْقِيَامِ بِالْأَمْرِ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْعَلَّةَ سَبَبَ الدَّلَالَةِ الْقَدِيمَةِ الضَّبِيقَةَ لِكَلِمَةِ قَوْمٍ. فَقَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ قَوْمًا لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ فِي الْأُمُورِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ. يُقَالُ قَائِمٌ وَقَوْمٌ كَمَا يُقَالُ: زَائِرٌ وَزَوْرٌ، وَصَائِمٌ وَصَوْمٌ، وَنَائِمٌ وَنَوْمٌ» (4). ثُمَّ مَضَى يَقَارِنُ الْقَوْمَ بِالنَّقْرِ وَيَعْلَلُ تَسْمِيَةَ الرِّجَالِ بِالنَّقْرِ، فَقَالَ: «وَمِثْلُهُ النَّقْرُ، لِأَنَّهُمْ يَنْفِرُونَ مَعَ الرَّجُلِ إِذَا اسْتَنْفَرَهُمْ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ» (5):

(1) سورة الحجرات، الآية: 11.

(2) الصحابي 305.

(3) سورة النساء، الآية: 34.

(4) الصحابي 305.

(5) ورد بيت امرئ القيس قبل صفححات انظر ص 340 من هذا الكتاب.

فهو لا تَنَمِي رَمِيئُهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفَرِهِ»⁽¹⁾

ويبدو أنّ كلمة القَوْمِ ازدادت اتّساعاً بعد ابن فارس حتّى أصبَحَتْ في العصر الحديث تقارب لفظ الأُمَّة أو تُرادفُهُ. قال الدكتور جميل صليبا: «القَوْمُ في اللغة الجماعةُ من الناس تَجْمَعُهُمْ جامعةٌ يقومونَ لها. والقَوْمُ في الاصطلاح: الجماعةُ من الناس تُولَّفُ بينهم وحدّةُ اللغة والتقاليدُ الاجتماعيةُ، وأصولُ الثقافة، وأسبابُ المصالح المشتركة، ويُرادفُهُ لفظُ الأُمَّة»⁽²⁾.

وممّا تحسّنُ الإشارةُ إليه أنّ انتَقَلَ الدلالة من أفقٍ إلى أفقٍ يُنسي أصحابَ اللغة حتّى المتخصّصين منهم الأفقَ الضيقَ الذي انطلقت منه الكلمة. فأستأذنا الدكتور جميل صليبا لم يذكُر أنّ القَوْمَ الرجالُ في الأصل، بل بدأ من الأفقِ الثاني، فاستعمل المعنى اللُّغويّ على أساسِ أنّ القَوْمَ الجماعةُ أو القبيلةُ، ثمّ انتَقَلَ بها إلى أفقِ الأُمَّة.

ومن تعميمِ الخاصِّ تحويلُ كلمتي الوِردِ والقَرَبِ من طَلَبِ الماءِ وقَصْدِهِ إلى طَلَبِ كلِّ شيءٍ وقَصْدِهِ. قال ابنُ فارسٍ: «كان الأصمعيُّ يقول: أصلُ الوِردِ إتيانُ الماءِ، ثم صار إتيانُ كلِّ شيءٍ وِرْدًا، والقَرَبُ طَلَبُ الماءِ، ثمّ صار يقال ذلك لكلِّ طَلَبٍ، فيقال: هو يقرَّبُ كذا، أي: يطلُبُهُ، ولا تقرَّبُ كذا»⁽³⁾.

ثم جاءت الدراساتُ الحديثةُ، فأيدت رأيَ ابنِ فارسٍ في تعميمِ الدلالة، واعتراضَ بعضها على أمثلةِ ابنِ فارسٍ، واقترح المثالَ التالي: «وكان الأجدر أن يعود ابنُ فارسٍ إلى معنى القَصْدِ والطلَبِ في التيمّمِ، ويحلّل مادّة (يَمَم) التي تعني في الأصول السامية: البَحْرُ، النَّهْرُ، الغديرَ والماءَ عامّة. ففي العبريّة

(1) الصاحبي 305.

(2) المعجم الفلسفي 2/ 205.

(3) الصاحبي 112.

(يَم) البحر وصيغة (يَمِيم: الماء). وفي السريانية كذلك (صَد): بحر، نهر، غدير، وصيد: ماء). وإذا ما راجعنا الحصيلة اللغوية ممثلةً بالقاموس المحيط نجد تردّد الأصل اللغوي (ي م) دلالةً على البحر عامّةً، وعلى مواضع عدّة في الجزيرة العربيّة: يم ماء بنجد، واليمامة بلاد الجوف في وسط الشرق عن مكة... ومن ثم يكون التيمّم هو طلب الماء والسفر إليه. وبذلك عمّم المعنى، فغدت الدلالة شاملةً كلّ قُصد⁽¹⁾.

وإذا استفتينا دراسةً أخرى أفتت بما ذهب إليه ابن فارس، فقد لاحظ الدكتور إبراهيم أيس انتقال بعض الألفاظ من الدلالة الخاصّة إلى الدلالة العامّة، فقال: «ومن هذا التعميم أيضًا تحويل الأعلام إلى صفات، فالعلم (قيصر) قد يُطلق ويُراد منه العظيم الطاغية، و(نيرُون) الظالم أو المجنون، و(حاتم) الكريم المضياف، و(عرقوب) للمخادع القليل الوفاء»⁽²⁾. وعللّ تعميم الدلالة تعليلاً نفسيًا، وهو أنّ الناس يرغبون في إراحة أذهانهم من التماس الدقّة في التعبير، فهم لذلك لا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة «وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصّة إلى الدلالة العامّة إيثارًا للتيسير على أنفسهم»⁽³⁾.

2 - تخصيص الدلالة العامّة: في اللغة ألفاظ تضيّق بعد سعة، فنتقل دلالته من العام إلى الخاص، ويساعد على ذلك تنظيم الحياة، وسنّ القواعد، ووضع التشريعات الضابطة.

فقد كان الحجّ يعني الزيارة، ثمّ جعل الإسلام للحجّ شعائرًا ومناسكًا معلومة. وخصّه بزيارة البيت الحرام في زمانٍ معيّن من العام، قال ابن فارس:

(1) الجوانب الدلالية في نقد الشعر، للدكتور فايز الداية ص 215.

(2) دلالة الألفاظ 155.

(3) دلالة الألفاظ 155.

«الحاء والجيم أصول أربعة، فالأوّل القصدُ، وكلُّ قصدٍ حجٌّ. قال: وأشهدُ من عوفٍ حلولا كثيرةً يحجّون سببَ الزبيرِ قان المُزَعَفَرَا⁽¹⁾ ثم اختصَّ بهذا الاسمِ القصدُ إلى البيتِ الحرامِ للتسكُّ. والحجيجُ: الحاجُّ»⁽²⁾.

ولمّا كان الحجُّ مرّةً في العامِ فقد انتقلَ هذا المعنى بعدَ تخصيصه من حجِّ بيت الله الحرامِ إلى دلالةٍ عامّة. قال ابنُ فارس: «والأصلُ الآخرُ الحجّةُ وهي السّنة. وقد يُمكنُ أن يُجمَع هذا إلى الأصلِ الأوّلِ، لأنَّ الحجَّ في السنة لا يكونُ إلاّ مرّةً واحدةً، فكأنَّ العامُ سُمّي بما فيه من الحجِّ حجّةً»⁽³⁾.

وهكذا انتقلتُ الكلمةُ من العمومِ إلى الخصوصِ، إذ تحوّلت كلمةُ (الحجِّ) من الدلالة على الزيارة إلى الدلالة على أداءِ فريضةٍ خاصّةٍ بزيارةٍ موضعٍ خاصٍّ. ثم تحوّلت من الخصوصِ إلى العمومِ إذ أُطلقتِ الحجّةُ التي تقعُ في زمنٍ قصيرٍ من السّنة على السّنة كلّها.

والصلاةُ في الأصلِ الدّعاءُ أيّ دُعاءٍ. ثم ضاقتُ دلالةُ الصلاةِ، فاقتصرَت على الدّعاءِ يتعبّدُ به المؤمنُ ربّه وفقَ أصولٍ متّبعةٍ، وحدودٍ مرسومةٍ من قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ. قال ابن فارس في مادة (صلي): «وأما الثاني فالصلاة، وهي الدّعاءُ. وقال رسول الله ﷺ: «إذا دُعِيَ أحدُكم إلى طعامٍ فليُجِبْ، فإن كان

(1) البيت للمخبل السعديّ. رواه الجوهريّ في الصحاح (سب) وورد في اللسان (سب) وقبلة: أَلَمْ تَعَلِّمِي يَا أُمَّ عَمْرَةَ أَنَّنِي تَخَاطَبَانِي رَيْبُ الزَّمَانِ لِأَكْبَرَآ وجاء في اللسان: «السُّبُّ: الثُّوبُ الرقيقُ... والحلولُ: الأحياءُ المجتمعةُ... ومعنى يحجّون: يطلبون الاختلاف إليه لينظروه» وورد البيت في تاج العروس (سب) وجاء في التعليق عليه: «يريدُ عمامته، وكانت سادّة العرب تصبغ عمامتها بالزعفران».

(2) المقاييس 2/ 29.

(3) المقاييس 2/ 31.

مَفْطَرًا فليَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فليَصِلْ»⁽¹⁾ أي: فليَدْعُ لهم بالخير والبركة. قال الأَعشى: ⁽²⁾

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا يَا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فَأَعْتَمِضِي نَوْمًا، فَإِنَّ لَجَنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

وقال في صفةِ الحَمْرِ: ⁽³⁾

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي ذَنْهَا وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَارْتَسَمَ⁽⁴⁾

فقد بقي معنى الصلاة الدعاء في العصر الجاهلي. وفي مطلع العصر الإسلامي انتقل معنى الصلاة من الدعاء العام إلى العبادة المعروفة، فمحا الثاني الأوّل أو كاد. ولم يبق بعد ذلك في الذهن من معنى الصلاة العام غير معنى الصلاة الخاص. قال ابن فارس: «والصلاة هي التي جاء بها الشرع من الرُكوع والسُّجود وسائر حدود الصلاة»⁽⁵⁾.

ولم تخالف نتائج الدراسات الحديثة آراء ابن فارس، بل وافقته كلّ الموافقة، إذ لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس انتقال الدلالة من العموم إلى الخصوص في الفصح والعامي على السواء، فقال: «وتخصّصت كلمة (الحريم)، فبعد أن كانت تُطلق على كلّ مُحَرَّم لا يُمسُّ أصبَحَت الآن تطلق على

(1) ورد الحديث في مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي 40/1 عن أبي هريرة، بالنص الذي رواه ابن فارس.

(2) البيتان من قصيدة للأعشى في مدح هُوْدَةَ بنِ عَلِيّ الحنفي. وهما البيتان التاسع والثاني عشر. انظر ديوان الأعشى الكبير ص 74.

(3) البيت للأعشى، وهو البيت الحادي عشر من قصيدة مدح بها الشاعر قَيْسَ بنَ معد يكرب. انظر ديوان الأعشى الكبير ص 35.

(4) المقاييس 300/3.

(5) المقاييس 300/3.

النساء»⁽¹⁾ وَعَلَّلَ تَخْصِيصَ الدَّلَالَةِ تَعْلِيلًا عَقْلِيًّا، وَهُوَ الْهَرَبُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الْكَلِمَةِ الْمَجْرَدَةِ إِلَى الْأَشْيَاءِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْحَوَاسِّ، فَقَالَ: وَالنَّاسُ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَامَّةَ يَنْفِرُونَ عَادَةً مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ، وَيُؤَثِّرُونَ الدَّلَالَاتِ الْخَاصَّةَ الَّتِي تَعِيشُ مَعَهُمْ فَيَرَوْنَهَا وَيَسْمَعُونَهَا»⁽²⁾.

3 - الانتقال بالمُجَاوَرَةِ أو السبب: قد ينقل التطورُ معنى الكلمة إلى الدلالة على ما يجاورها أو ما ينتج عنها. ويصنّف علماء البلاغة هذا الشكل من أشكال الانتقال بين ضروب المجاز المُرسَلِ. قال ابن فارس: «السين والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العلوِّ، يقال: سَمَوْتُ إِذَا عَلَوْتُ. . . والعربُ تسمي السحابَ سماءً والمطرَ سماءً. فإذا أريد به المَطَرُ جُمِعَ على سُمِّي. والسماءُ الشَّخْصُ. والسماءُ سَقْفُ الْبَيْتِ. وكلُّ عالٍ مطلق سماءً، حتّى يقال لظَهْرِ الْفَرَسِ سماءً، ويتسعون حتّى يُسَمُّوا النَّبَاتَ سماءً. قال:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا⁽³⁾
ويقولون: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، يريدون المطر»⁽⁴⁾.

وعقد ابن فارس لهذه الظاهرة فصلاً في الصحاحي عنوانه (باب الأسماء التي تُسمّى بها الأشخاص على المجاورة والسبب)⁽⁵⁾ ناقش فيه تطوّر كلمة

(1) دلالة الألفاظ 154.

(2) دلالة الألفاظ 153.

(3) البيت لمعاوية بن مالك الملقّب معوّد الحكماء. وهو البيت الثالث والعشرون من بانيته التي رويت في المفضليات. وروايته فيها «إِذَا نَزَلَ السَّحَابُ. . .» ص 359 ورواه المرزبانّي في مُعْجَم الشعراء 310 «إِذَا نَزَلَ الْعَمَامُ بَدَارٍ. . .» ورواه اللسان (سما) «إِذَا سَقَطَ السَّمَاءُ. . .» ونسبه ابن رشيقي في العُمدة 1/266 إلى جرير. ولم أجده في ديوانه. وذكره ابن رشيقي شاهداً على المجاز، فقال: «أراد المطر لقربه من السماء ويجوز أن تريد بالسماء السحاب، لأن كل ما أظلك فهو سماء».

(4) المقاييس (سمو) 98/3.

(5) الصحاحي 110.

(التَيْمُّمِ) من الْقَصْدِ إلى مَسْحِ اليدين والوجه بالتراب، وكلمات أخرى من هذا القبيل، جاء فيه: «قال علماءنا: العَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُجَاوِرًا لَهُ، أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (التَيْمُّمِ) لِمَسْحِ الْوَجْهِ مِنَ الصَّعِيدِ، وَإِنَّمَا التَيْمُّمُ الطَّلَبُ وَالْقَصْدُ. يُقَالُ: تَيْمَّمْتُكَ وَتَأَمَّمْتُكَ أَي: تَعَمَّدْتُكَ»⁽¹⁾.

وجاء فيه: «وَرَبَّمَا سَمَّوَا الشَّحْمَ نَدَى، لِأَنَّ الشَّحْمَ عَنِ النَّبْتِ، وَالنَّبْتُ عَنِ النَّدَى قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ»⁽²⁾:

كَثُورِ الْعَدَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى تَعْلَى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحَدَّرًا»⁽³⁾

وَمَنْ يَسْتَعْرِضُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي قَارَضَتْ الْمَاءَ الدَّلَالَةَ يَجِدُهَا كَثِيرَةً مُخْتَلِفَةً. أَمَّا كَثُرَتْهَا فَلِأَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ جَعَلَ الْعَرَبَ يَرْبُطُونَ بِهِ حَيَاتِهِمْ وَلُغَتِهِمْ، وَأَمَّا اخْتِلَافُهَا فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَضْرِبُ إِلَى الْمَاءِ بِنَسَبٍ بَعِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ كَالشَّحْمِ وَالْأَنْعَامِ وَالنَّبَاتِ وَالثِّيَابِ وَالنَّفْسِ. وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ. «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ الْقَائِلِ»⁽⁴⁾:

قَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي فِي أَدِيمِ

(1) الصاحبي 110.

(2) ورد البيت في صحاح الجوهري (عذب) 177/1 وجاء فيه «الْعَدَابُ بِالْفَتْحِ: مَا اسْتَرْقَّ مِنْ الرَّمْلِ». وورد في اللسان (عذب) و(ندى) وجاء في التعليق عليه: «أراد بالندى الأول الغيث والمطر. وبالندى الثاني الشحم». وعلق عليه الزبيدي في تاج العروس: «وَسَمِعَ شَيْخُنَا عَنْ شَيْخِهِ: لَبَدَهُ النَّدَى بَدَلًا يَضْرِبُهُ النَّدَى».

(3) الصاحبي 110.

(4) البيت لزيادة بن زيد. رواه صاحب الأغاني مع أربعة أبياتٍ أخرى من مشطور الرجز. وقال في خبره: «إِنْ حَوَّطَ بَنُ خَشْرَمِ أَخَا هُدْبَةَ رَاهَنَ زِيَادَةَ بَنَ زَيْدٍ عَلَى جَمَلَيْنِ مِنْ إِبِلِهِمَا. وَكَانَ مَطْلَقُهُمَا مِنَ الْغَايَةِ عَلَى يَوْمِ وَلِيلَةٍ. وَذَلِكَ فِي الْقَيْظِ. فَتَزَوَّدُوا الْمَاءَ فِي الرُّوَايَا وَالْقَرَبِ. وَكَانَتْ أُخْتُ حَوَّطِ سَلْمَى بِنْتُ خَشْرَمٍ تَحْتَ ابْنِ زَيْدٍ. فَمَالَتْ مَعَهَا عَلَى زَوْجِهَا فَوَهَّتْ أَوْعِيَةَ زِيَادَةَ، فَفَيَّ مَأْوَهُ قَبْلَ مَاءِ صَاحِبِهِ. فَقَالَ زِيَادَةُ: قَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي . . .» الأبيات. الأغاني 278/21.

أرادَ بِالتَّنْفِيسِ المَاءَ، وذلك أَنَّ قِوَامَ النَّفْسِ يَكُونُ بِالماءِ. وذكر ناسٌ أَنَّ من هذا البابِ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ﴾⁽¹⁾ يعني: خَلَقَ. وَإِنَّمَا جازَ أَنْ يَقولَ: أَنْزَلَ، لِأَنَّ الْأَنْعَامَ لَا تَقومُ إِلَّا بِالتَّنْبَاتِ، وَالتَّنْبَاتُ لَا يَقومُ إِلَّا بِالماءِ. وَاللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ يَنْزِلُ المَاءَ مِنَ السَّمَاءِ»⁽²⁾.

وأيَّدَ الباحثونَ المُحدَثونَ هذه الظاهِرةَ، ومنهم الدكتور عليّ عبد الواحد وافي الذي قرَّر انتقالَ اللفظةِ من دلالةٍ إلى دلالةٍ بسببِ المُجاورةِ، في اللغة الفصحى، وفي اللهجة العامية، فقال: «يعتمد انتقالُ الدلالةِ على علاقةِ المُجاورةِ المكانيةِ كتحوُّلِ مَعْنَى (ظَعِينَةَ) - معناها في الأصلِ المرأةُ في الهُودَجِ - إلى معنى الهُودَجِ نفسه، وإلى معنى البعيدِ. وتحوُّلِ معنى ذَقَنَ في عاميةِ المصريين إلى معنى اللحيةِ»⁽³⁾.

4 - «أثرُ الإسلامِ في تطوُّرِ الدلالةِ: أحدث الإسلامُ تغييرًا عميقًا في حياة العرب تناول جوانبها المختلفة كالتفكيرِ والمُعْتَقَدِ والنُّظْمِ وروابطِ الاجتماعِ. واقتضى هذا التغييرُ العميقُ في الفكرِ والسلوكِ تغييرَ المفاهيمِ كما اقتضى تطوُّرَ الدَّلالاتِ في اللغة لتغدو الألفاظُ القديمةُ قادرةً على ترجمةِ الدلالاتِ الجديدةِ. قال ابنُ فارس: «فلما جاءَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بالإسلامِ حَالَتْ أحوالٌ، ونُسِخَتْ دِياناتٌ، وأُبْطِلَتْ أمورٌ، ونُقِلَتْ من اللغةِ أَلْفاظٌ عن مواضعٍ إلى مواضعٍ أُخَرَ بزياداتٍ زِيدَتْ وشرائعٍ شُرِعَتْ، وشرائطُ شُرِطَتْ. فعَفَى الآخِرُ الأوَّلُ»⁽⁴⁾.

وتميزت هذه الظاهرة بعدةِ سِماتٍ:

أولها السرعةُ النسبيةُ: إذ تَمَّ انتقالُ الألفاظِ من دلالاتٍ إلى أخرى في

(1) سورة الزمر، الآية: 6.

(2) الصحابي 111.

(3) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي 289.

(4) الصحابي 78.

زمن يبدو قصيراً إذا قيس بالأزمنة التي استغرقتها عوامل التطور الأخرى. قال ابن فارس: «فَسُبْحَانَ مَنْ نَقَلَ أَوْلَئِكَ فِي الزَّمَنِ الْقَرِيبِ بِتَوْفِيقِهِ عَمَّا أَلْفَوْهُ وَنَشِئُوا عَلَيْهِ، وَعُدُّوا بِهِ، إِلَى مِثْلِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَكُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى حَقِّ الْإِيمَانِ وَصِحَّةِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽¹⁾. وهذا الزمن يعدل الفترة التي استطاع فيها الفكر العربي أن يتمثل العقيدة الجديدة.

والثانية الحسمة: فقد جبَّ الإسلام ما قبله، وألغى مفاهيم الجاهلية التي تخالف مفاهيمه إلغاءً قاطعاً لا يعرف الملائنة والمهادنة، ويقمع القديم البالي، ويمنع معاشته. قال ابن فارس: «فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشئوا هم عليه كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ»⁽²⁾.

والثالثة الارتقاء بالفكر العربي: ويعود هذا الارتقاء إلى أن الإسلام حمل الألفاظ القديمة مصطلحات علمية جديدة مستمدة من الفقه والتشريع والتفسير. فالذين كانوا قبل الإسلام جهلةً يضحون ويشغبون في التفاخر بالأنساب أصبحوا بعد الإسلام علماء يفسرون آي الكتاب: «حتى تكلموا في دقائق الفقه وغوامض أبواب الموارث، وغيرها من علم الشريعة وتأويل الوحي»⁽³⁾.

ولا نبالغ إذا زعمنا أن هذه الدلالات الجديدة التي أصبحت مصطلحات علمية بعد الإسلام انتقلت من علوم الدين إلى علوم اللغة كالتحو والصرف والعروض والبلاغة، فإذا هي مفاتيح سحرية لم يكدهم الذهن العربي يديرها في أقفال اللغة الموروثة حتى تفتح هذه الأقفال عن ذخائر وكنوز لم يكن العرب يطمحون إليها.

ذكر ابن فارس مجموعة من الألفاظ أسبغ عليها الإسلام دلالات جديدة، فقال: «فكان ممَّا جاء في الإسلام ذُكْرُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَالْمَنَافِقِ. وَأَنَّ

(1) الصاحبي 83.

(2) و(3) الصاحبي 78.

العرب إنّما عَرَفَتِ المؤمنَ من الأمانِ، والإيمانِ، وهو التصديقُ. ثم زادتِ الشريعةُ أوصافاً بها سُمِّيَ المؤمنُ بالإطلاقِ مؤمناً. وكذلك الإسلامُ والمُسلمُ إنّما عرفت منه إسلامَ الشيءِ، ثمَّ جاءَ في الشرعِ من أوصافِهِ ما جاءَ. وكذلك كانت لا تعرفُ من الكُفْرِ إلا الغطاءَ والسِّترَ. فأما المُنَافِقُ فاسمٌ جاءَ به الإسلامُ لقومٍ أبطنوا غيرَ ما أظهرُوهُ، وكان الأصلُ من نافِقَاءِ اليربوعِ⁽¹⁾.

ويلاحظُ المرءُ أنّ عنايةَ ابنِ فارسٍ بالمعاني القديمةِ فوقَ عنايتهِ بالمعاني الإسلاميةِ، وعلّةُ ذلك فيما نَظُنُّ أنّ المعاني القديمةِ طُمِسَتْ، وغَمَرها الإهمالُ فهي في حاجةٍ إلى توضيحٍ، وأنَّ المعاني الإسلاميةِ ماثلةٌ في الأذهانِ، يعايشُها العربُ، فشرّحها من قبيلِ تعريفِ المعروفِ، أو توضيحِ الواضحِ. فلماذا يشرّحُ ابنُ فارسٍ معنى الحجِّ، ودلالةَ الزكاةِ، ومفهومَ الصلاةِ والمسلمِ يحجُّ مرّةً في العُمُرِ، ويزكّي مرّةً كلّ عامٍ، ويصلي خمساً كلّ يومٍ؟ قال ابن فارس:

«وكذلك الزكاةُ، لم تكن العربُ تعرفها إلا من ناحيةِ النماءِ، وزاد الشرعُ ما زاده فيها ممّا لا وَجَهَ لإطالةِ البابِ بذكره. وعلى هذا سائرُ ما تركنا ذكره من العُمرةِ والجهادِ وسائرِ أبوابِ الفقه»⁽²⁾.

وإذا كان ابنُ فارسٍ مقصّراً في هذا الجانبِ فقد عَوَّضَ عَمَّا قَصَرَ به في خاتمةِ البابِ، إذ وضع أساساً عامّاً للتمييزِ في الدلالاتِ بين المعاني القديمةِ والمعاني الإسلاميةِ. وجعل المعاني القديمةِ شعاعاً يستضيءُ به الشارحُ حينما يوضّحُ المعنى الإسلاميَّ، وعلمَ مَنْ بَعْدَهُ كيفَ يفرِّقُ بين المعنى اللغويِّ الذي نَسَخَهُ التطوُّرُ، والمعنى الاصطلاحيِّ الذي أفضى إليه الرقيُّ بعد الإسلامِ، فقال: «فالوجهُ في هذا إذا سئل الإنسانُ عنه أن يقولَ: في الصلاةِ اسمانِ لغويٌّ وشرعيٌّ، ويذكر ما كانتِ العربُ تعرّفُهُ ثم ما جاءَ به الإسلامُ. وهو قياسٌ ما

(1) الصاحبي 83 - 84.

(2) الصاحبي 86.

تركنا ذكره من سائر العلوم، كالتَّحْوِ والعروضِ والشعر. كلُّ ذلك له اسمان: لغويٌّ وصناعيٌّ»⁽¹⁾.

ولا يخفى ما لهذه البارقة الذكيَّة من قيمةٍ في دراسة اللغة على أساس التطوُّر، وفي ربط المصطلحات بأصولها الاشتقاقية. ومن يرجع إلى المعجمات الحديثة في العلوم والفنون يجد أثر ذلك كله واضحاً في المنهاج الذي تتبَّعه هذه المعجمات، وفي رصد التطوُّر الطارئ على الدلالات.

غير أننا - على إطرائنا ابن فارس - لا نزعم أنه السابق إلى التمييز بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، أو السابق إلى دراسة الألفاظ على هذا النحو من تتبع التطوُّر في دلالاتها. فقد أشار أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي⁽²⁾ (ت 337هـ) في تعريفه المصدر إلى معنى المصدر في اللغة ومعنى المصدر في الاصطلاح، فقال: «مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر. قلت له مرّة: ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة؟ فقال: المصدر المكان الذي يصدُر عنه، كقولنا: مصدُر الإبل وما أشبهه. ثم نقول: مصدُر الأمر والرأي تشبيهاً. والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً، كقولنا: ضرب زيد ضرباً ومضرباً، وقام قياماً ومقاماً»⁽³⁾.

ولا نستبعد أن يكون علماء اللغة والنحو الذين عرفوا بالإغراق في القياس والمنطق كالفراء وأبي عليّ الفارسيّ وابن جني قد سبقوا ابن فارس إلى رسم هذه القاعدة قاعدة التمييز بين الدالتين اللغوية والصناعية في وضعهم الحدود والتعريفات المختلفة.

(1) الصاحبي 86.

(2) للزجاجي ترجمة موجزة في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 119. وانظر بغية الوعاة للسيوطي 297.

(3) الإيضاح في علل النحو 61 - 62.

وإذا كُنَّا نُرَجِّحُ أَنْ يَكُونَ ابن فارس التابع لا المتبوعَ في هذه المسألة فإننا نَقْطَعُ بأنه كان اللاحق لا السابق في دراسة الألفاظ على هذا النحو من تتبُّع التطوُّر في دلالاتها بين الجاهليَّة والإسلام. سبقه إلى هذه الدراسة أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت 322هـ)، فصنع كتاباً سمَّاه الزينة، درس فيه تطوُّر الدلالات في الألفاظ المستعملة في علوم الدين واللغة، فقال: «هذا كتابٌ فيه معاني أسماء، واشتقاقات ألفاظ، وعبارات عن كلماتٍ عربية، يحتاج الفقهاء إلى معرفتها، ولا يستغني الأدباء عنها. وفي تعلُّمها نفعٌ كبير وزينة عظيمة لكل ذي دين ومروءة»⁽¹⁾. وعرض الرازي في هذا الكتاب ثمانين كلمة عرَضاً مفصلاً مشفوعاً بالشواهد، وبأقوال العلماء. أمَّا الألفاظ التي دَرَسَهَا ابن فارس في الصحابيِّ فعدَّتْهَا اثنتا عشرة لَفْظَةً. وعُدُّ ابن فارس في إيجاز ما أطلَّ غيره فيه أنه يدرس في الصحابيِّ فقهَ العربيَّة لا ظاهرةً واحدةً من ظواهرها.

5 - انتقال الدلالة من المَحْسوسِ إلى المَجْرَدِ: إن انتقال الألفاظ من الدلالات الحسيَّة إلى الدلالات المجرَّدة ظاهرةٌ عامَّةٌ في اللغة، وقد تكون هذه الظاهرة أخصبَ الظواهر في تطوُّر الدلالات وأكثرها عائدةً. وممَّا ساعدَ العربيَّة على استخدام هذه الظاهرة في التجديد والنماء طبيعتها الاشتقاقية، ودقَّة التصوُّر في الفكر العربيِّ. فقد كان العربُ ينجِّرون هذه الطاقة الكامنة في لغتهم كلِّما أحوَجَهم تطوُّرهم إلى ألفاظٍ جديدة.

انتقل الإسلام بالعرب من الفطرة والبداءة إلى الحضارة والاستقرار، وحوَّلَ اهتمامهم من الحواسِّ والغرائز إلى العقل والتفكير، فكانت اللغة العربيَّة من أطوع الوسائل في مواكبة هذا الانتقال ومن أقدر الأدوات على إنجاز هذا التحوُّل. فاتَّخذت الألفاظ القديمة دلالاتٍ جديدةً تشقُّ السبيل للفكر الجديد.

(1) الزينة للرازي 56/1.

ومن هذه الألفاظ: النفاق، والشريعة، والضلال، والأوزار، ومئات أخرى من الألفاظ. ولو استعرضنا طائفةً من هذه الألفاظ لوجدناها تتحوّل من المحسوس إلى المجرد، فتخلع ثيابها المرئية، وتبارح مرمى النظر، وتغدو معاني ذهنيّة، يستعينها العقل على المجادلة والتفسير والتأويل، وعلى وضع الأسس الراسخة للثقافة العربيّة الإسلامية.

وأذكر ابن فارس هذه الظاهرة ودرسها في معجميه: المُجْمَل والمقاييس وفي طائفة من رسائله. وطريقته في الدرس تكاد تكون طريقة تاريخية، إذ يبدأ بعرض الدلالات الحسيّة، ويعرض بعدها الدلالات المجردة عرضاً اشتقاقياً يربط المجرد بالمحسوس. وربما ظنّ من بعد عهده بالمحسوس أنّ اللفظة التي يستخدمها اليوم كانت منذ كانت مجردة خالصة التجريد. فإذا قرأ تحليلها عند ابن فارس تبين له أنّ للتطور من المحسوس إلى المجرد طغياناً على اللغة، وتأثيراً عميقاً في بناء الفكر، وأنّ طائفةً كبيرةً من الألفاظ الشائعة في العلم والسياسة، والتشريع والفلسفة، والأدب، والنقد كانت من بنات الصحراء ترفل بثياب البداوة السابقة، ثم جرّدها الفكر العربي من الزّي البدوي، وتركها تجول في ميادين الجدل العقليّ عاريةً، أو متنكرة بلبوس الحداثة.

من الألفاظ التي حلّ لها ابن فارس (النفاق)، إذ قال في المقاييس: «النفاق سرب في الأرض، له مخلص إلى مكان، والنافق مؤضع يرققه اليربوع من جحره. فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه، فانفق أي خرج» وفي هذا القول صورة واضحة القسمات تملأ حواس القارئ، فلا يخطر له أنّ ابن فارس سينقله من جحر الضب إلى قلب الخبّ، فإذا مضى في القراءة قرأ: «ومنه اشتقاق النفاق، لأنّ صاحبه يكتّم خلاف ما يُظهر، فكأن الإيمان يخرج منه أو يخرج هو من الإيمان في خفاء»⁽¹⁾

(1) المقاييس 5/455.

ومنها (الضلال). قال ابن فارس في تحليل اللفظة «الضاد واللام أصل واحد يدل على معنى واحد، وهو ضياع الشيء وذهابُه في غير حقّه. يقال: ضلّ يضلُّ ويضلُّ لغتان. وكلُّ جائرٍ عن القصدِ ضالُّ. والضلال والضلالة بمعنى. ورجل ضليلٌ ومُضللٌ، إذا كان صاحبَ ضلالٍ وباطلٍ. وممّا يدلُّ على أنّ أصلَ الضلال ما ذكرناه قولهم: أضلّ الميت إذا دُفِنَ، وذلك كأنه شيءٌ قد ضاع»⁽¹⁾.

فابن فارس يشرح المعنى الحسي للكلمة، ثم يذكر تطوُّر هذا المعنى إلى التجريد. ومن أمثلة هذا الانتقال (الشريعة والشريعة). قال ابن فارس: «الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيءٌ يفتح في امتدادٍ يكون فيه، من ذلك الشريعة، وهي مؤردُ الشاربة الماء»⁽²⁾. ثم تحدّث عن الشريعة في الدين، وشفّع كلامه بآيتين، فقال: «واشتقَّ من ذلك الشريعة في الدين والشريعة. قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽³⁾. وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾⁽⁴⁾.

وفي العربية ألفاظٌ كادت دلالاتها الحسية تموت لطول الإهمال، نُجربها على ألسنتنا فلا نكاد نفظنُ إلى أصلها الحسي، فإن فسرها ابن فارس ردها إلى أصولها الحسية الأولى، فإذا هي ملء السمع والبصر، ومنها الوزرُ والحَدَس. قال ابن فارس: «الوزر حملُ الرجل إذا بسط ثوبه، فجعل فيه المتاع، وحمله. ولذلك سُمِّيَ الذنْبُ وزراً»⁽⁵⁾. وقال: «الحاء والذال والسين أصل واحد، يُشبه الرمي والسرعة، وما أشبه ذلك. فالحدس: الظنُّ، وقياسه من الباب، لأنَّ

(1) المقاييس 3/356.

(2) المقاييس 3/262.

(3) سورة المائدة، الآية: 48.

(4) سورة الجاثية، الآية: 18.

(5) المقاييس 6/108.

نقول: رَجَمَ بِالظَّنِّ كَأَنَّهُ رَمَى بِهِ⁽¹⁾. ولما كانت الدلالة الحسيّة تَجْمَعُ السَّرعَةَ إلى الرمي فإن الدلالة المجرّدة جَمَعَتِ الظَّنَّ إلى العِلْمِ، فكان الحَدْسُ يأخُذُ من الذكاء بجانبٍ ومن الغموضِ بجانبٍ. وسببُ ذلك السَّرعَةُ، أو الرَّجْمُ حَسَبَ قول ابنِ فارسٍ، أو عَدَمُ التَّلَبُّثِ للبحثِ عن الحِجَّةِ. قال الدكتورُ ميشال إسحق: «ففي الحدس الصائب معنى الإصابة مع عَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ البَرَهَةِ، وذلك من معنى الغموض في السَّرعَةِ. والحدس العقليُّ من هذا المعنى، وهو يَعْتَمِدُ على مُقدِّرةٍ ذاتيةٍ قوامها نَشَاطُ الذَّهْنِ وَصَفَاؤُهُ وَإِشْعَاعِيَّتُهُ»⁽²⁾.

وإذا جازَ لنا أن نَزْعَمَ زَعْمًا لا أن نرى رأيًا قلنا: إنَّ أكثر هذه الدلالاتِ المجرّدة ظَهَرَتْ بعد ظهورِ الإسلامِ أو مع ظهوره وفاءً بحاجةِ العَرَبِ إليها. وإنَّ العَرَبَ قد أدركوا معانيها لُقُربَ عَهْدِهِم بِاللُّغَةِ السَّليمةِ، ولصفاءِ القرائحِ وأصالَةِ السَّلائقِ. ثم أَحْوَجَتْهُمُ تَرْجِمَةُ الفِكرِ الأجنبيِّ في العَصْرِ العباسيِّ إلى وَضْعِ مُصْطَلَحَاتٍ جَدِيدَةٍ، فوضَعُوا، وإلى نقلِ أَلْفَاظٍ من مِيدَانِ الحَسِّ إلى مِيدَانِ الذَّهْنِ، فَنَقَلُوا. واستجابَتِ العَرَبِيَّةُ الوَلُودُ لَهُم، فَأَنْجَبَتْ أَلْفَاظًا كَثِيرَةً وَسَبَعَتْ العِلْمَ الجَدِيدَةَ، والفنونَ المُسْتَحْدَثَةَ كالفلسفةِ والطبِّ والرياضياتِ والأدبِ وَالتَّقْدِ والبلاغةِ والعروضِ.

ففي البلاغةِ والنقدِ تمرُّ بنا مُصْطَلَحَاتٌ كَثِيرَةٌ نُقِلَتْ مِنَ البَصْرِ إلى البصيرةِ نَقْلًا بارِعًا كالحقيقةِ، والمجازِ، والجَزَالَةِ، والإطنابِ.

قال ابنُ فارسٍ في التَّمييزِ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمجازِ: «إنَّ الحَقِيقَةَ من قولنا: حَقَّ الشَّيْءُ إِذَا وَجَبَ. وَاشْتَقَّاهُ مِنَ الشَّيْءِ المُحَقَّقِ، وَهُوَ المُحَكَّمُ، تقولُ: نَوَّبَ مُحَقِّقُ النَّسِجِ أَيَّ مُحَكَّمِهِ»⁽³⁾.

(1) المقاييس 2/33.

(2) المعاني الفلسفية في لسان العرب للدكتور ميشال إسحق 184.

(3) الصاحبى 321.

«وَأَمَّا الْمَجَازُ فَمَاخُوذٌ مِنْ جَازٍ يَجُوزُ إِذَا اسْتَنَّ مَاضِيًا. تقول: جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس. هذا هو الأصل، ثم تقول: يجوز أن تفعل كذا، أي: ينفذ ولا يُردُّ ولا يُمنع. وتقول: عندنا دراهمٌ وضحٌ وازنةٌ، وأخرى تجوزُ جوازَ الوازنة»⁽¹⁾. ثمَّ قارن الحقيقةَ بالمجازِ، وذكر أمثلةً وضحَ بها بعضَ العباراتِ المجازيةِ، فقال: «إنَّ الكلامَ الحقيقيَّ يمضي لسنِّه، ولا يُعترضُ عليه، وقد يكون غيره يجوزُ جوازه لقرُّبه منه إلاَّ أنَّ فيه من تشبيهه واستعارته وكف ما ليس في الأوَّل، وذلك كقولك: عطاءُ فلانٍ مُزَّنٌ، فهذا تشبيهٌ وقد جازَ مجازَ قوله: عطاؤه كثيرٌ وافٍ»⁽²⁾.

ونحن في عصرنا الحاضر نَصِفُ الأسلوبَ بالجزالة، ولا يترأى لنا أننا نستعيرُ الكَلِمَةَ مِنَ الحَطْبِ إِلَى الحُطْبِ، وننعتُ الكلامَ بالإطنابِ، ولا يخطرُ لنا أننا نُسِّبُه الكلامَ بحبالِ الخيام. قال ابنُ فارس: «الجزلُ: ما غلظَ من الحطبِ، ثمَّ استعيرَ، فقليل: أجزلُ له في العطاءِ... وفلانُ جزلُ الرأي»⁽³⁾ وقال أيضًا: «الطاء والنون والباء أصلٌ يدلُّ على ثباتِ الشيءِ وتمكُّنه في استطالة. من ذلك الطُّبُّ: طُبُّ الخيام، وهي حبالُها التي تُشدُّ بها... ومن الباب قولهم: أطنبَ في الشيءِ إذا بالغَ، كأنه ثبَّتَ عليه إرادةً للمبالغة فيه»⁽⁴⁾.

وقد ينسى المتكلمونَ باللغة ما بيَّن الدالّتين الحسيّة والمجرّدة من وشائجِ القرّبي، لأنَّ (كثرة استخدامِ الكلمة في معنى مجازيٍّ تؤدي غالبًا إلى انقراضِ معناها الحقيقيِّ، وحلول هذا المعنى المجازيِّ محلّه»⁽⁵⁾. وربما كانت مصطلحاتُ العلوم التي يُكسِبُها طولُ التداوُلِ بمعانيها المجرّدة رسوخًا في الذهن

(1) الصاحبي 322.

(2) الصاحبي 322.

(3) المجلد 187.

(4) المقاييس 3/426.

(5) علم اللغة 294.

من هذا النمط، فإنَّ غَلَبَةَ التجريدِ عليها في ميادينِ النحو والعروض والفقهِ يُضعف الأواصرَ التي تشدُّها إلى جذورها الحسِّيَّة .

غير أنَّ ابن فارس الذي رسخت في عقله النشأة الإلهية للغة كان يحاولُ التَّشْبِيهَ بنظرية التوقيفِ في كلِّ علمِ يمَسُّ اللغةَ العربيَّة، ويزعُمُ أنَّ النحو والعروض كانا من العلومِ التي عَرَفَهَا العَرَبُ قَبْلَ الإسلامِ، ويُفضي به هذا الرأْيُ إلى رأيٍ آخرَ، وهو أنَّ مصطلحاتِ النحوِ والصرفِ والعروضِ بدلالاتِها القديمةِ كانت قد ظَهَرَتْ في العصرِ الجاهليِّ، وأنَّ النحاةَ وعلماءَ اللغة لم يبتدِعوا ولم يَخْتَرِعوا في العصرِ العباسيِّ، بل أقاموا المتداعي، وجددوا الرثَّ، ورقعوا المُخَرَّقَ. قال في هذا الصدد: «إن هذينِ العِلْمينِ (يعني النحوَ والعروضَ) قد كانا قديمًا، وأتتْ عليهما الأيَّامُ، وَقَلَّ في أيدي الناسِ، ثم جدَّدهما هذانِ الإمامانِ»⁽¹⁾، يعني أبا الأسود والخليلَ بن أحمد.

ومهما يربط اتصالُ المُعاشرةِ أسبابنا بأسبابِ الشيخ فإننا لا نستطيعُ أن نُوافِقَه على رأيٍ يناقضُ به نفسه، ويناقضُ به سُنَّةَ التَّطَوُّرِ. لقد أقرَّ ابنُ فارسٍ بانتقالِ الدلالاتِ من المَحسوسِ إلى المجرَّد، فهل وَقَعَ النقلُ في العصرِ الجاهليِّ ثم توقَّف، وهل عرفَ الجاهليُّون مصطلحاتِ العلومِ كُلِّها، وإذا صحَّ ما ادَّعى فكيفَ يفسِّرُ تطوُّرَ النَّحْوِ من لَبِنَاتِ مُبَعَثَةٍ أرساها الروادُ الأوائلُ كأبي الأسود الدُّوَلِيِّ إلى بناءِ شامخٍ رفعَ صرحه الخليلُ وسيبويه؟

نقد الشيخُ محمَّد الطنطاويُّ هذا الرأْيَ المنقولَ عن ابنِ فارسٍ، فقال: «زَعَمَ بعضُ العُلَماءِ أنَّ العَرَبَ كانوا يتأمَّلونَ مواقعَ الكلامِ، وإنَّ كلامَهُم ليسَ استرسالاً ترجيحاً، بل كان من خِبْرَةٍ بقانونِ العربيَّة، فالنحوُ قديمٌ فيهم أبلتُهُ الأيَّامُ، ثم جدَّدَه الإسلامُ على يدِ أبي الأسود الدُّوَلِيِّ بإرشادِ الإمامِ عليٍّ كَرَّمَ اللهُ

(1) الصاحبى 13 .

وَجْهَهُ . وَمَنْ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ فِي أَوَائِلِ كِتَابِهِ الصَّاحِبِيِّ . بَلْ غَلَا غَلْوًا شَدِيدًا إِذْ نَسَبَ لِلْعَرَبِ الْعَارِبَةَ مَعْرِفَتَهُمْ بِمُصْطَلِحَاتِ النُّحُوِّ بِتَوْقِيفٍ مِنْ قَبْلِهِمْ»⁽¹⁾ وَعَلَّقَ الطَّنْظَاوِيُّ عَلَى رَأْيِ ابْنِ فَارِسٍ ، فَقَالَ : «وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ نَاءٌ عَنِ الْمَعْقُولِ ، جَارٍ وَرَاءَ الْخِيَالِ وَالْوَهْمِ»⁽²⁾ .

إِنَّ رُسُوخَ نَظَرِيَّةِ التَّوْقِيفِ فِي عَقْلِ ابْنِ فَارِسٍ فَوَّتَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْقُدَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَهُ النَّاسُ ، وَأَنْ يَنْظُرَ بَعَيْنِ الْعَدْلِ إِلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ ، فَدَحَّضَ مَا تَنَاقَلَهُ الرُّوَاهُ مِنْ جَهْلِ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءِ ، وَالْأَعْرَابِ الَّذِينَ نَاقَشَهُمُ النَّحَاةُ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ ، وَادَّعَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ عِلْمِي النَّحْوِ وَالْعَرَوْضِ لِيُثَبِتَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تُدْرِكُ مَعَانِي الْمُصْطَلِحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَأَنَّ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ الْمَجَازِيَّةِ كَدَلَالَاتِهَا الْحَسِّيَّةِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ التَّوْقِيفِ لَا أَثَرُ فِيهِ لِلْإِصْطِلَاحِ وَالْمَوْضَاعَةِ . قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : «نَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ الْعَرَبَ تَفْعَلُ كَذَا بَعْدَمَا وَطَّأَنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ تَوْقِيفٌ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى الْمَوْقِفِ الْأَوَّلِ»⁽³⁾ .

وَيَبْقَى ابْنُ فَارِسٍ - بَعْدَ كُلِّ جَرَّتِهِ إِلَيْهِ نَظَرِيَّةُ التَّوْقِيفِ مِنْ تَرَمُّتٍ - مِنْ الْقَائِلِينَ بِتَطَوُّرِ الْأَلْفَاظِ مِنَ الْمَحْسُوسِ إِلَى الْمُجَرَّدِ . وَلَيْسَ فِي الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ رَأْيٌ يَعْكُسُ هَذِهِ الْوَجْهَةَ فِي تَطَوُّرِ الدَّلَالَاتِ . قَالَ جُرْجِي زِيدَانُ : «إِنَّ الْمَحْسُوسَاتِ أَوَّلَ مَا يَسْتَلْفِتُ انْتِبَاهَ الْإِنْسَانِ ، وَهِيَ سَابِقَةٌ فِي ذَهْنِهِ عَلَى الْمَعْنَوِيَّاتِ ، لِأَنَّهُ فِي أَسْطِ أَحْوَالِ عَيْشِهِ لَمْ يَكُنْ فِي أَحْتِيَاجٍ إِلَّا لِلْمَعْنَوِيَّاتِ الْحَسِّيَّةِ . . وَيُرِيدُ ذَلِكَ حَالَةَ اللُّغَاتِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّهَا تَقَلُّ فِيهَا الدَّلَالَاتِ الْمَعْنَوِيَّةُ كَلَّمَا انْحَطَّتْ إِلَى أَنْ تَصَلَ إِلَى مَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهَا بِالْكَلِّيَّةِ»⁽⁴⁾ .

(1) نشأة النحو للطنطاوي 13 .

(2) المصدر السابق 13 .

(3) الصاحبي 14 .

(4) الفلسفة اللغوية 109 - 110 .

وجاء في كتاب (الجوانب الدلالية في نقد الشعر): «وئمة ربط بين أحوال المُجتمَع حضارياً، ومدى غنى لغته بالمجرّدات، فإنّها تزداد وتُتمو مع نماء ثقافته، وتكامل أسباب التقدّم الحضاريّ لها»⁽¹⁾.

وجاء في كتاب (المعاني الفلسفية في لسان العرب): «إن دراسة الكلمة هي دراسة للعقل الذي عبّر عن مكنوناته بها، ومعرفة طرق بنائها وجوازها من معنّى إلى معنّى هي طُرُقُه في التفكير، وحركتها في الدلالات تعبيرٌ عن حرّيّته»⁽²⁾.

ونسطيعُ بعد ذلك كلّه أن نزعِم أنّ ابن فارس كان - وهو يدرس تطوّر الدلالات - يخلّق في هذه الآفاق التي تروّدها الدراسات الحديثة، أو يرنو إلى التحليق فيها، لكنّ عنايته بدراسة مفردات اللغة كلّها مادّة مادة فوّت عليه تخطيط المناهج الكاملة لعلم الدلالة، فاجتزأ من المناهج بالصّوى المرشدة التي تهديّ بها الدارسون المُحدّثون، كما تهديّ إلى الأصول الثنائية للألفاظ باحثون آخرون بكلامٍ آخر من كلام ابن فارس.

(1) الجوانب الدلالية في نقد الشعر للدكتور فايز الداية 213.

(2) المعاني الفلسفية في لسان العرب 48.

مباحث النحو والصرف

النحو:

التعريفات.

المباحث.

الأدوات.

منهاج ابن فارس في مباحثه النحوية.

الصرف:

الزيادة.

الإبدال.

القلب.

الجمع.

التذكير والتأنيث

التصغير.

النسب.

مذهب ابن فارس النحويّ.

مباحثُ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ

كانت اللغة الميدان الذي أطلق فيه ابن فارس عقله في كلِّ وجهة، يروى آفاقه النائبة غيرَ تعبٍ ولا ملول، ويعودُ بعد كلِّ رحلةٍ بزادٍ وفير. أمَّا النَّحْوُ وَالصَّرْفُ فقد كان له في ميدانهما غدوٌ قصيرُ الأمد ورواحٌ قليلُ الحصادِ ضئيلُ الزَّاد. وحسبنا دليلاً على ما نذهبُ إليه أنَّ مصتفاة في اللغة جاوزت خمسين مصتفاً بين معجم ضخم كمقاييس اللغة وكتاب قيم كالصاحبي، ورسالة موجزة كالثلاثة، وأنَّ مصتفاة في النحو والصرف لم تتجاوز عشرة كُتب لا ندري ما قدرها ومقدارها، غير أنَّ ما بلغنا منها لم يزد على بضع رسائل صغيرة لا تُبوئه بين علماء النَّحْوِ الكبار مكانةً، ولا تسلكه مع علماء الصرف في عِقد.

1 - النحو

اشتغل ابن فارس بالنحو ولم يُمعن، وألَّف فيه كُتباً وصلنا أقلها كرسائله في (ما) و(كلاً) و(اللامات)، وضاع أكثرها كاختلاف النحويين والانتصار لثعلب

ومقدّمة في النحو، وغريب إعراب القرآن⁽¹⁾. ولمّا لم يُظفَر من هذه الكتبِ بغير عنواناتها فقد اضطررنا في دراسة آراء ابن فارس النحويّة إلى التفتير عنها في رسائله وكتبه اللغويّة.

وكان جلُّ اعتمادنا في هذه الدراسة المُوجزة على ثلاثِ الرّسائل التي عرّفناها قَبْلُ في مواضعها من آثار الشيخ، وهي: اللاماتُ وكلاً وما، وعلى ما في الصحابيِّ من أبوابٍ قصيرة عرّضَ فيها ابنُ فارس أبعاضاً من موضوعاتٍ، وطائفةً هامةً من الأدوات. فما أهمُّ الموضوعات التي عالجها وما منهاجُه في هذه المعالجة؟

لا يَجِدُ الباحثُ في آثار ابن فارسِ المعروفةٍ غيرَ موضوعاتٍ يسيرة من مباحثِ النحو، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسامٍ: أوّلها الحُدودُ أو التعريفاتُ، وثانيها المباحثُ العامّة، وثالثها الأدوات.

أ - التعريفات :

أمّا التعريفات التي عرّضَ لها ابنُ فارسٍ فضيّلةً، لا تُقاسُ بما تركَ النُّحاةُ الأقدمونَ مِنَّ سَبَقِ الشَّيْخِ أو لِحِقِهِ. ولعلَّ ضالَّتْها مَرْدودَةٌ إلى أَنَّها القليلُ الباقي من الكثير الضائع، فهي لذلك بَعْضُ ما كتب ابنُ فارسٍ لا كلُّ ما كتب، وهي في أكثر الأحيانِ حدودٌ عامّةٌ يتصيّدُها الشَّيْخُ من كُتُبِ السابقين، ويُقارِنُ بَعْضَها ببَعْضٍ، ويخُلُصُ من الجَمْعِ والمُقارِنَةِ إلى النَقْدِ والاختيار.

قال في حدِّ الاسمِ: «فأمّا الاسمُ فقال سيبويه: الاسمُ نَحْوُ رَجُلٍ وفرسٍ. وهذا عندنا تمثيلٌ»⁽²⁾ ثمَّ عَقَّبَ على كلامِ سيبويه، فقال: «وما أرادَ سيبويه به

(1) ذكرنا المصادر التي عُزيت فيها هذه الكتب إلى ابن فارس في الباب الذي عقدها للحديث عن آثار الشيخ. انظر ص 81، 92، 217، 137.

(2) الصحابي 89، وعبارة سيبويه «فالاسم رجل وفرس وحائط». الكتاب 12/1.

التحديد إلا أنّ ناساً حكّوا عنه أنّ الاسم هو المُحدَثُ عنه وهذا شبيهٌ بالقول الأوّل، لأنّ (كَيْفَ) اسمٌ، ولا يجوز أن يُحدَثَ عنه»⁽¹⁾.

لكنّ ابن فارس - على تقديره سيبويه - لا يقبلُ كلامه قبول المُدعِن المستسلم، بل يقرنُ كلامه بكلام الكسائيّ والفراء، فيقول: «وقال الكسائيّ: الاسم ما وُصِفَ. وهذا أيضًا معارضٌ بما قلناه من (كيف) و(أَيْنَ) أنّهما اسمان ولا يُنعتان. وكان الفراء يقول: الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام. وهذا القولُ أيضًا معارضٌ بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تُنوّن ولا تضاف ولا يُضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام»⁽²⁾. ثم يذكرُ ابنُ فارس تعريفين آخرين يعزو أولهما إلى الزجاج، لكنّه لا يرضى عنهما كليهما. يقول عن الأوّل: «وسمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد البصير، وأبا محمد سلّم بن الحسن يقولان: سئل الزجاج عن حدّ الاسم، فقال: صوتٌ مقطّع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان. وهذا القولُ معارضٌ بالحرف. وذلك أنّا نقول: (هل) و(بل) وهو صوت مقطّع مفهومٌ دالٌّ على معنى غير دال على زمان ولا مكان»⁽³⁾، ويقول عن الحدّ الثاني: «وقول من قال: الاسم ما صلح أن ينادى خطأ أيضًا، لأنّ (كيف) اسمٌ و(أَيْنَ) و(إذا) ولا يصلحُ أن يقعَ عليها نداء»⁽⁴⁾.

وإذا كانت هذه الحدودُ كلّها قاصرةً عن أن تكون جامعةً مانعةً فما حدُّ الاسم عند ابن فارس؟

جاء في الصاحبي: «قال أحمد بن فارس: هذه مقالاتُ القوم في حدّ الاسم، يعارضُها ما قد ذكرته. وما أعلمُ شيئًا ممّا قد ذكرته سلّم من معارضة،

(1) و(2) الصاحبي 90.

(3) و(4) الصاحبي 92.

والله أعلم أي ذلك أصحّ وذكر لي عن بعض أهل العربية أنّ الاسم ما كان مستقرّاً على المسمّى وقتَ ذكرك إياه، ولازمًا له وهذا قريب⁽¹⁾.

وهكذا قادتُه المقارنة إلى إنكار ما لا يُسبغ منطّقه، وإلى اختيار حدّ آخر لا يُعزى إلى واحد من النّحاة الكبار. فالرأي عنده ما أرضى عقله، لا ما اشتُهر رأيّه، وهو أنّ الاسم ما كان مستقرّاً على المسمّى وقتَ ذكرك إياه ولازمًا له.

وهذا التعريفُ الذي أرضى ابن فارس غارقٌ في العموم، يعرفُ الاسم ولا يعرفُه، ولهذا لم يكنْ بدُّ من ذكر تعريفٍ آخرَ نقرنُ به كلامَ ابن فارس، كقول ابن مالك: «ويعتبرُ الاسمُ بندائه وتوينه في غير رويّ، وبتعريفه، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عودٌ ضميرٍ عليه، أو إبدال اسم صريحٍ منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل. وبموافقة ثابتِ الإسمية في لفظٍ أو معنى دون معارضٍ، وهو لعينٍ أو معنىً اسمًا أو وصفًا⁽²⁾. وكأني بابن فارس هاربٌ من هذه القيود المفصّلة، قانعٌ بالقولِ العامِّ. ولما كان صوغُ التعريفِ الجامعِ المانعِ عَصِيًّا على ابن فارس وعلى غيره فقد ارتضى العامُّ الذي لا يظهُرُ عوارُؤه، وآثره على الخاصِّ الذي يناله التجريحُ، غيرَ أن التعريفَ المقيّدَ بقيودٍ دقيقةٍ كتعريف ابن مالك أعوّدُ بالفائدة على المشتغل بالنحو من التعريفاتِ العامّة التي ذكر عبدُ الرحمن بن محمّد الأنباريّ⁽³⁾ (ت 577هـ) أنّها تُنيف على سبعين حدًّا⁽⁴⁾. ولعلّ أقربَ هذه التعريفاتِ إلى القبول قولُ القائل: «الاسمُ كلمةٌ تدلُّ بذاتها على شيءٍ مَحْسُوسٍ مثل: نحاس، بيت. . . أو شيءٍ غير محسوس يُعرفُ بالعقلِ مثل: شجاعة مُروءة. . . وهو في الحاليتين لا يفتنرُ بزمن⁽⁵⁾. وكان احتكام ابن فارس

(1) الصاحبى 92.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 3 - 4.

(3) ترجمة ابن الأنباريّ بغية الوعاة للسيوطي 301 - 302 وفي الأعلام 4/ 104.

(4) أسرار العربية 9.

(5) النحو الوافي لعبّاس حسن 11/ 1.

إلى العقل في حدّ الفعل أَوْضَحَ وَأَدَقَّ من احتكامه إليه في حدّ الاسم . فقد أوردَ تعريفاً له ، لكنّه لم يَعِزْهُ إلى القائلين به ، فقال : «وقال قومٌ : الفعلُ ما امتنع من الثنيةِ والجمعِ»⁽¹⁾ ثم ردّ على هذا التعريف بقوله : «والردُّ على أصحاب هذه المقالة أن يقال : «إنَّ الحروفَ كلّها ممتنعةٌ من الثنيةِ والجمعِ وليست أفعالاً»⁽²⁾ ويُمكن أن نظاهر رَدّه ، بِحُجَّةٍ أُخرى ، وهي أن امتناعَ الحرفِ من الثنيةِ والجمعِ أشدُّ من امتناعِ الفعلِ ، فإذا كان الحرفُ لا يثنى ، ولا يُجمع ولا يُسندُ إلى مثني وجمع ، فإنَّ الفِعْلَ قد يُسندُ إلى المثني والجمع ، فيقالُ كَتَبَا وَكَتَبُوا ، فتمتدُّ ظلال الثنيةِ والجمعِ من الضميرِ إلى الفعلِ . ألا ترى أنَّ في (كتبا) دلالةٌ على كتابتين ، وأنَّ في (كتبوا) أكثر من كاتبين وكتابتين؟ صحيحٌ أنَّ فِعْلَ الكِتَابَةِ واحدٌ ، إلاَّ أَنَّهُ وَقَعَ من متعدّدٍ لا من متوحدٍ . ولذلك عرّفه آخرون بأنّه ما أُسِنِدَ إلى ضميرٍ . قال ابن فارس : «وقال قومٌ : الفعلُ ما حَسُنَتْ فيه التاء ، نَحَوَ ، قَمَتَ وذَهَبَتْ»⁽³⁾ وهذا تعريفٌ ناقصٌ كذلك في رأي ابن فارس ، فمضى يَدْحُضُهُ بقوله : «وهذا عندنا غَلَطٌ ، لأنَّنا قد نُسَمِّيهِ فعلاً قبلَ دخولِ التاء عليه»⁽⁴⁾ .

وجاءتُ مقارعةُ ابن فارس لسيبويه بالحُجَّةِ في حدّ الفعلِ أَعْنَفَ منها في حدّ الاسم ، فقال : «قال الكسائيُّ : الفعلُ ما دلَّ على زمانٍ ، وقال سيبويه : أمَّا الفِعْلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لَفْظِ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنِيَتْ لما مضى ، وما يكونُ ، ولم يَفْعَ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ»⁽⁵⁾ . وبعد أن ذكر ابن فارس قولِي الكسائيِّ وسيبويه ناقشهما ، وأفضى به النَّقَاشُ إلى تَفْنِيدِ رأيِ سيبويه وحجّته في هذا التَفْنِيدِ المُنطِقُ المَحْضُ : «فيقال لسيبويه : ذكرتَ هذا في أوّل كتابك ، وزعمتَ بعدُ أنّ (ليسَ ، وعسى ، ونعمَ ، وبئسَ) أفعالٌ ، ومعلومٌ أنّها لم تُؤخَذْ من مصادِرِ فإن قلت : إنّي حددتُ أكثرَ الفعلِ ، وتركتُ أَقلَّهُ ، قيل لك : إنَّ الحدَّ عندَ النظارِ

(1) و(2) و(3) و(4) الصاحبي 93 .

(5) الصاحبي 93 . والنقل من سيبويه يوافق ما في الكتاب 1/12 .

ما لم يزد المَحْدودَ ما لَيْسَ منه، ولم يُنْقِضه ما هو له»⁽¹⁾. إنَّ شهرة سيبويه لم تشفع له عند ابنِ فارس، ولم تعصمه من التَّقْدِ.

وبعدَ أن فرغ ابنُ فارس من تسفيه سيبويه ظاهر الكسائيِّ، فقال: «والذي نَذَهَبُ إليه ما حَكَيْنَاهُ عن الكسائيِّ من أنَّ الفعل ما دَلَّ على زمان كـ(خرج، ويخرُج) دَلَّلْنَا بهما على ماضٍ ومستقبل»⁽²⁾. ولم يكن الشَّيْخُ في المقايِسة بين الآراء يتعصَّب أو يتحرِّب، بل كان ينزِع إلى ما يظنُّه الصوابَ أتى وجَدَه. ولعلَّه أن يكونَ قد استعرض أقوالَ الثُّحاةِ في تعريفِ الحَرْفِ، وأعرَضَ عمَّا لم يَرْضَه منها، واختار تعريفين أحدهما لسيبويه، والآخرُ للأخفش. فقال: «قال سيبويه: وأمَّا ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمَّ، وسوفَ و واو القَسَمِ ولام الإِضاْفَةِ. وكان الأَخْفَشُ يقول: ما لم يحسُنْ له الفعلُ ولا الصَّفَةُ ولا التَّشْبِيهُ ولا الجَمْعُ ولم يجزْ أن يتصرَّفَ فهو حَرْفٌ»⁽³⁾.

ويبدو أنَّ ابنَ فارس في تعريفِ الحَرْفِ رجَّحَ كلامَ سيبويه وأعرضَ عمَّا سِوَاهُ فقال: «وقد أكثرَ أهلُ العربيَّةِ في هذا. وأقربُ ما فيه ما قاله سيبويه: إنَّه الذي يفيدُ مَعْنَى ليس في اسمٍ ولا فِعْلٍ، نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ، ثمَّ نقول: هل زيدٌ منطلقٌ؟ فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)»⁽⁴⁾. ولعلَّ هذا الترجيحُ مردودٌ إلى حِرْصِ ابنِ فارسٍ على أن يكونَ التعريفُ جامعًا مانعًا، ولذلك أثر التعميمِ وعَرَّفَ الحرفَ باستبعادِ خصائصِ الاسمِ والفعلِ كأنَّما الحَرْفُ خَلُوٌ مِنْ آيَةٍ سَمَةِ تحدُّه، وتميُّزُهُ من قَسِيمِيَّهِ: الاسمِ والفعلِ. ولقد أوردَ السيوطيُّ ما يُشْبِهُ هذا الحدَّ، فقال: «الحرفُ لا علامةٌ له وجوديةً، بل علامته ألاَّ

(1) الصاحبى 93.

(2) الصاحبى 94.

(3) الصاحبى 95 والنقل من كتاب سيبويه دقيق 1/12.

(4) الصاحبى 95.

يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل»⁽¹⁾. ومن يَرَجَعُ إلى تعريفاتِ التُّحَاةِ يجدُ أكثرها يُعَرِّفُ الحرفَ بأنَّه ما دلَّ على مَعْنَى في غيره، وهو تعريفٌ مرجوحٌ في رأي ابن يعيش، بل إنَّه لَيْسَ تعريفاً البتَّةَ في رأي الزَّجَاجِيِّ الذي قال: «وقال بعضُ النحويِّين: الحرفُ ما خَلا من دليل الاسم والفعل وقال آخرون: الحرفُ ما لا يستغني عن جملة يقومُ بها، نحو: لن يقومَ زيدٌ، وما خرج بكرُّ، وإنَّ أخاك شاخصٌ، وإنَّ محمَّداً في الدَّارِ. لا بُدَّ أن يكونَ بعده اسمانِ أو اسمٌ وفعلٌ أو اسمٌ وظرفٌ. وهذا وصفٌ للحرف صحيح، ليس بحدِّ له. وقال بعضهم: الحرفُ ما خَلا من دليل الاسم والفعل، فلم يَسْغُ فيه شيءٌ ممَّا ساعَ فيهما. وهذا وصفٌ للحرفِ وليس بحدِّ له»⁽²⁾. واختيارَ ابن فارس تعريفَ سيبويه يَسْلُكُه - وَفَقَ رأيَ الزَّجَاجِيِّ في سِلْكِ الذين وصفوا ولم يُعَرِّفُوا.

ب - مباحث النُّحُو:

إذا انتقل الباحثُ من الحدودِ إلى أبوابِ النُّحُوِ المعروفةِ لم يجدْ عندَ ابنِ فارس غيرَ شَدَرَاتٍ متفرِّقةٍ لا تلبَّثَ فيها ولا رويَّةٍ ولا تحليلٍ ولا تعليلٍ. فهو لا يكادُ يلامِسُ البابَ حتَّى يُنصرفَ عنه إلى سِوَاهِ. تقرأُ عنواناً من عنواناته التي وَسَمَ بها طائفةً من أبوابِ الصَّاحِبِيِّ فيذهبُ بك الظَّنُّ إلى أنَّكَ واجدٌ فيه ما تجدُ في كتبِ النُّحُوِ الأخرى، فإذا قرأته خرجتَ منه بلمحاتٍ خاطفاتٍ، بعضها إلى اللغةِ أقربُ، وبعضها بالتفسيرِ أشبهُ، قال في بابِ النعتِ: «والنعتُ هو الوصفُ كقولنا (عاقِل) و(جاهل). وذكر عن الخليلِ أنَّ النَّعْتَ لا يكونُ إلَّا في مَحْمودٍ، وأنَّ الوصفَ قد يكونُ فيه وفي غيره. والنعتُ يجري مجريَّين: أحدهما تخليصُ

(1) همع الهوامع للسيوطي 9/1.

(2) الإيضاح في عللِ النحو للزجاجي ص55 وانظر شرح المفصل 2/8 لابن يعيش.

اسم من اسم كقولنا: زيد العطار، وزيد التميمي، خلصناه بنعته من الذي شاركه في اسمه.

والآخر على معنى المدح والذم، نحو: (العاقل) و(الجاهل). وعلى هذا الوجه تجري أسماء الله جلَّ وعزَّ، لأنه المحمود المشكور المُثنى عليه بكلِّ لسان، ولا سميَّ له - جلَّ اسمه - فيخلص اسمه من غيره⁽¹⁾.

فليس في هذا الباب إلا يسيرٌ من نحو، وكثيرٌ من لغة.

ولعلَّ أطولَ المباحث التي بحثها ابنُ فارس بابُ الإضمار الذي جعله ابنُ جنى بعضاً من شجاعة العربية، وسمَّاه ابنُ هشام بابَ الحذف⁽²⁾ قال ابنُ فارس: «من سنن العرب الإضمار ويكون على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف. فمن إضمار الأسماء قولهم: ألا يسلمي، يُريدون: ألا يا هذه، اسلمي. وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾⁽³⁾ بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا. فلما لم يذكر (هؤلاء) بل اضمروهم اتصلت (يا) بقوله: اسجدوا، فصار كأنه فعلٌ مستقبل⁽⁴⁾ وعلى هذا النحو يمضي ابن فارس فيذكر ثمانية شواهد على حذف الأسماء، وأربعة عشر شاهداً على حذف الحروف منهم قوله: ويضمرون الحروف، فيقول قائلهم⁽⁵⁾:

ألا أيُّ هذا الزاجري أشهد الوغى

(1) الصحابي 98.

(2) الخصائص 2/360 ومغني اللبيب 786.

(3) سورة النمل، الآية: 25.

(4) الصحابي 386.

(5) البيت لطرفة بن العبد من معلقته. وقد ورد في شرح المعلمات السبع للزوزني ص 82 على النحو التالي:

ألا أيُّ هذا اللائمي أخضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟
وروي في الديوان ص 46 الزاجري.

بمعنى أن أشهد... وفي كتاب الله جل ثناؤه ﴿سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا
الْأُولَى﴾⁽¹⁾ فقالوا: إلى سيرتها⁽²⁾.

ويختتم ابن فارس هذا الباب بثمانية شواهد على إضمار الأفعال، فيقول:
من ذلك (قيل ويقال). قال الله جل ثناؤه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ
أَكْفَرْتُمْ﴾⁽³⁾ معناه: فيقال لهم لأنَّ (أما) لا بُدَّ لها في الخبر من فاء. فلَمَّا
أضمر القول أضمر الفاء، ومثله:

فلا تدفنوني إن دفني مُحَرَّمٌ عَلَيْنُكُمْ، وَلَكِنْ خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ⁽⁴⁾
أي: اتركوني للتي يُقال لها: خامري أم عامر⁽⁵⁾.

على هذا النحو يَعْرِضُ عند ابن فارس موضوع الحذف، فإذا هو سَرْدٌ
مَحْضٌ، يُعَوِّزُهُ ما في كِتَابِ النَّحْوِ من تحليل وإعراب.

إنَّ ضمورَ الإعرابِ ابن فارس لا يعني انصرافَ الشَّيْخِ عنه، فالإعرابُ
عنده ضَوْءٌ كاشفٌ، يلقيه المُتَكَلِّمُ على المعنى، فيزيلُ عنه اللَّبْسَ والإبهامَ. لهذا
لم يكن منه بدُّ ليكونَ عونًا على جلاء المعنى. قال ابن فارس: «فأما الإعراب
فيه تَمييزُ المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلًا لو قال: ما
أحسنَ زيدَ، غيرَ مُعَرَّبٍ، أو: ضربَ عمروَ زيدَ، غيرَ مُعَرَّبٍ لم يُوقِفْ على
مُراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا! أو: ما أحسنَ زيدٍ؟ أو: ما أحسنَ زيدًا؟ أبان
بالإعراب عن المعنى الذي أَرادَه»⁽⁶⁾.

(1) سورة طه، الآية: 21.

(2) الصحابي 388.

(3) سورة آل عمران، الآية: 106.

(4) البيت للشنفرى الأزدي وقد رُوِيَ في ديوان الحماسة للتبريزي 188/1 على النحو التالي:

لا تقبروني إن قبري مُضَرَّمٌ عليكم، ولكنَّ أبشري أمَّ عامِرٍ

(5) الصحابي 390.

(6) الصحابي 309.

ولمّا كان للإعراب هذا الأثرُ الهامُّ في جلاء المعنى فإنّ ابنَ فارس كان يُعنى به في المسائل المتّصلة بآي القرآن الكريم، بل كان يسمّح لنفسه ببعض الإطالة والاستطراد، فيذكر آراء الثّحاة من بصريين وكوفيّين، ويقارن بعضها ببعض، كما سنرى ذلك بعدُ في مسألة: رأيك. ولم يسهُ ابنُ فارس عن إعراب المصادر المؤوَّلة، لكنّه يدعو المصدر المسؤول اسمًا أو قصة أو شأنًا، ويعربه بحسب موضعه من الكلام، من ذلك قوله: و(أنّ) إذا كانت اسمًا كانت في قولك: ظننتُ أنّ زيدًا قائمٌ، فتكون (أنّ) والذي بعدها قصةً وشأنًا، نحو: ظننتُ ذاك فيكون محلّه نصبًا. وإذا قلت: بلغني أنّ زيدًا عالمٌ، فهذا في موضع رُفَع. وإذا قلنا: عجبت من أنّ زيدًا كلّمك فحلّه خَفُضَ على ما رتبناه من أنّه اسمٌ⁽¹⁾، لكنه سبك من (أن) والفعل مصدرًا مؤوَّلاً وسمّاه باسمه، فقال: و(أنّ) تجعل الفعل بمعنى المصدرِ كقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽²⁾ بمعنى: والصَّومُ خيرٌ لكم⁽³⁾.

وبالغ بعضُ الدراسين المُحدّثين من المستشرقين حينَ رمَى ابنَ فارسٍ بالتماس الأوجه المتكلّفة في الإعراب. قال يوهان فيك: «وممّا يُذكر بهذه المناسبة أنّ النحويّ الكوفيّ ابنَ فارسٍ المتوفى سنة 395هـ رأى أنّه يمكن التماس تصويب لأبي حنيفة دون طعنٍ في صحّة الخبر المذكور بأن تكون صيغة (أبا قبيس) جاريةً على لهجةٍ خاصّة، تقصر (أبا) على أن أصله (أبو). وقد تلقى معسكر الأحناف هذا الإيضاح المُفتعل بِشَعْفٍ⁽⁴⁾. ولا يخلو كلامُ يوهان فيك من حيف وإجحاف بابن فارس. فقد وردَ هذا الخبرُ في الإنصافِ على النحو

(1) الصاحبي 176.

(2) سورة البقرة، الآية: 184.

(3) الصاحبي 177.

(4) العربية ليوهان فيك ص 73.

التالي: ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سُئِلَ عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله، هل يجب عليه القَوْدُ؟ فقال: لا، ولو رماه بأبا قبيس⁽¹⁾. ومن إجحاف المستشرق القطع بأن ابن فارس كوفي المذهب في النحو. فالكوفيون يرون أن الأسماء الستة «معربة» من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء⁽²⁾. ومنه إيهاُم القارش أن ابن فارس تكلف تخريج المسألة على القصر، والقصر ليس تخريجاً لابن فارس، وإنما هو لهجة عربية في لغة من يقول: «هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك»⁽³⁾. وفضل ابن هشام أن تعامل الأسماء الستة معاملة المقصور على مُعاملتها مُعاملة المنقوص فقال: «وقصرهن أولى من نقصهن كقوله: إن إياها وأبا إياها»⁽⁴⁾.

فابن فارس لم يتكلف التأويل، ولهذا فليس من حق هذا المستشرق - وهو الدخيل على لسان العرب ونحوهم - أن يروي خبر أبي حنيفة بهذا الأسلوب الساخر من المتكلم ومن المُعرب.

ج - الأدوات:

ثالث الأقسام في نحو ابن فارس الأدوات، وهو في هذا القسم يُسهب ويفيض لكن إسهابه لا يُخرجه عما تخصص به، وهو اللغة فإن أهم ما يعنيه من دراسة الأدوات معانيها وآخر ما يعنيه إعرابها وعملها. ولعل أطول الأدوات دراسة عنده (اللام) و(كلا) و(ما) إذ كتب عن كل أداة رسالة خاصة، اختصر

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 18/1.

(2) همع الهوامع للسيوطي 38/1.

(3) الإنصاف 18/1.

(4) أوضح المسالك 33/1 وهذا البيت منسوب في الدرر اللوامع للشنقيطي 12/1 إلى أبي النجم العجلي وقيل إنه لرؤية. وبعده في الدرر

قد بلغا في المجد غاياتها.

الزبيدي في تاج العروس إحداها، وهي رسالته في (ما) وبلغتنا الأخيران كاملتين، وهما رسالته في (اللامات) و(كلا). أمّا الأدوات الأخرى من حروف وأفعال وأسماء تذهب مذهب الحروف فقد دَرَسَهَا الشيخُ في الصاحبِي دراسةً وافيةً حيناً موجزةً في أغلب الأحيان وأشار إليها إشاراتٍ سريعةً في كتبه ورسائله الأخرى.

ولم تكن عنايةُ ابن فارس بالأدوات بدعةً لم يُسبق إليها، فقد أدرك الفقهاء منزلتها في اللغة وأثرها في بناء الأحكام، ودرسوها في كتبهم دراسةً حيرت ابن فارس نفسه، ودفعته إلى التساؤل عن سرِّ هذه الدراسة، فقال: «رأيتُ أصحابنا الفقهاء يضمِّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدري ما الوجهُ في اختصاصهم إيَّها دون غيرها»⁽¹⁾. وقد كشف ابنُ سيِّدة في مُخصِّصه عن سرِّ هذه العناية، إذ رأى أنَّ معانيها أصعبُ شرحاً من معاني غريب اللغة، لأنَّ لكلِّ لفظٍ غريبةٍ مُرادفاً يوضِّحها، وليس للأداة رديفٌ موضِّحٌ، ولأنَّ معاني الجُمَلِ تتوقَّفُ أحياناً على معاني الأدوات، ولذلك فسَّرَ الفقهاءُ معانيها ليصنوا أحكامهم من الزيغ والخطأ. قال ابن سيِّدة: «وإنما فسرنا معاني الحروف والأسماء التي تجري مجراها في الإبهام، لأنَّه ممَّا يُحتاج في إدراك الحقِّ في معانيها إلى قياسٍ ونظيرٍ، كما يُحتاج في سائر أبواب النَّحو إلى قياسٍ ونظيرٍ لتمييز الصوابِ من الخطأ... فتفسيرها أشدُّ من تفسير الغريب، لأنَّ الغريب له ما يُساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد فإذا طُلِبَ ذلك وُجِدَ ما يقومُ مقامه فيفسَّرُ به ولأنَّه قد كان يُستعنى به عن الغريب في كلام العرب. وليس كذلك الحروفُ لأنَّها في كلام العرب والمولِّدين سواء»⁽²⁾.

(1) الصاحبِي 166.

(2) المخصِّص 60/14.

فإذا كان تفسير الأدوات أهم من تفسير الغريب فكيف عجب ابن فارس من عناية الفقهاء بها؟

ألم يُفسر ابن فارس في كتابه (فتياً فقيه العرب) غريب اللغة؟ أولم يُقل عنه تلميذه أبو زرعة: «وكان يحثُ الفقهاء دائماً على اللغة، ويُلقِي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سَمَاه (فتياً فقيه العرب)، ويُخجلهم بذلك، ليكون الخجل داعيةً إلى حفظ اللغة، ويقول من قَصَرَ علمه عن اللغة غولطَ فَعَلِظ»⁽¹⁾. وهل تفسير الأدوات إلا ضَرْبٌ من تفسير اللُّغة؟

ومن الأمثلة التي ضَرَبَهَا ابنُ فارس على مَنْزِلَةِ الأدوات من معاني الكلام مسألةُ الجائحة التي ذَكَرَهَا في الصَّاحِبِيِّ⁽²⁾، وأشارَ فيها إلى صلة المسألة بمعنى (إلا) بل بنى القضية كلها على معنى هذه الأداة في الاستثناء، وعلى المقدار الذي يمكن أن تستثني (إلا) من المستثنى منه. وناقش الأحكام الفقهية التي أفنى بها مالكٌ والشافعيُّ في هذه المسألة. فابنُ فارس يُجيبُ عما تساءل عنه، ويبرهن على خَطَرِ الأدواتِ في تحديد معاني الكلام، وتوجيه الفتيا، وإحكام الأحكام، لقد وقف ابنُ فارس عند الأدواتِ وقفةً مريثةً، ذَكَرَ فيها تسعينَ أداةً في مائةٍ وعشرينَ صفحةً من كتاب الصَّاحِبِيِّ، هي رُبُعُ الكتابِ كلِّه. ولو قِسْنَا أدواتِ الصَّاحِبِيِّ بما في الكتب التي خصَّها أصحابُها بالأدوات لوجدناها تعدلُ ما في (مُعني اللبيب) وتقاربُ في (الجَنِيِّ الداني) وتفوقُ ما في كتاب (الأزْهية في علم الحروف)، لكن عدد الأدوات لا يعني أن الصَّاحِبِيِّ يُعني عن المُعني أو يزهو على الأزْهية، أو يُجني القارئَ قطوفَ الجَنِيِّ الداني. فابنُ هشامٍ نحوِّي عميقٌ

(1) مجلة مجمع اللغة العربية ص 456 من المجلد الصادر سنة 1958 م.

(2) انظر تفصيل مسألة الجائحة في الصَّاحِبِيِّ ص 189 وانظر في حاشية الكتاب المناقشة المفصلة التي دَحَّصَ بها المحققُ كلامَ ابنِ فارس.

الفكر، دقيقُ المناقشة، كَلِفُ بالجدال، ذو لَدَدٍ في الخصومة، ومغنيه ثُرُوَّةٌ ثُرَّةٌ من قواعدٍ وشواهد، وكتاب الأزهية «يكاد يتناول العوامل النحويَّة كلها»⁽¹⁾.
والجنى الداني شبيهٌ بمغنى اللبيب في تقسيم معاي الأدوات والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحويَّة والمعنويَّة الاستدراكات والتعقيبات⁽²⁾ فكيف درس ابنُ فارس الأدوات؟ وما مفهوم الأداة عنده؟

لم يَقْصِرْ ابنُ فارس دراسته على حُرُوف المعاني كلام الأمر، و واو العطف. وإنما دَرَسَ كثيرًا من الألفاظ التي تُشبه الحروف. وكان في دراسته يحدِّد معاني الأدوات ويشفَعُ هذه المعاني بأمثلةٍ وشواهد. والأداة عنده حرفٌ - وهو الأكثرُ - أو اسمٌ، أو فعلٌ، أو تركيبٌ أجرتَه العرب في الاستعمال مُجْرَى الحَرْفِ. فمن الأسماء: (ذو) و(كيف)، ومن الأفعال: (عسى) و(تعال) ومن أسماء الأفعال: (شَتَّان) و(بَلَّه)، ومن التراكيب التي شابهت الأدوات في الجمود: (لا جَرَمَ) و(لا سِيِّمًا).

وقد اختلفت دراسة الأدوات عند ابن فارس سَعَةً وَعُمُقًا، فمنها ما دَرَسَه الشيخُ في رسائل منفصلة كاللام وكلاً، ومنها ما دَرَسَه في صَفَحَات كِلَا أو، ومنها ما دَرَسَه في أسطر كينما وبعده، ومنها ما درسه في كلمات كَنَعَمَ وَنَعَمَ⁽³⁾.

وطريقته في الدِّراسة واضحةٌ مطَّردةٌ، فهو يَسْرُدُ الأدوات مرتبةً ترتيباً مُعْجَمياً الفبائياً يلتزم فيه الحرفَ الأوَّل ويُهْمِل ما يليه. يذكرُ الأداة، ثمَّ يعْرِضُ معانيها، ويُتَّبِعُ كلَّ معنى شاهداً يوضِّحُه، ويحرص على أن تكونَ شواهدُه من

(1) مقدِّمة الأزهية في علم الحروف ص3.

(2) مقدِّمة الجنى الداني ص5.

(3) قال في الصاحبي 278: نَعَمٌ: عِدَّةٌ تُصَدِّقُ. وَنَعَمٌ: كلمة تُثَبِّئُ عن المحاسن كلها وهذا الكلام كلُّ ما قاله في دراسة الأدوات.

القرآن الكريم، أو من الحديث الشريف أو من الشعر القديم الذي يُحتجُّ به، ويجتزئ أحياناً العبارات النَّحْوِيَّةَ من كُتُبِ الأَقْدَمِينَ فإذا أعيأه الشاهد من القرآن نفسه اكتفى بمثالٍ يستنبطه من تفسير القرآن الكريم ليجعله مدار المناقشة كقوله في حديثه في أداة التفسير (أي): «و(أي) معناها: (يقول) ومثال ذلك أن تقول في تفسير (لا ريبَ فيه)⁽¹⁾ أي: لا شكَّ فيه، المعنى: يقول لا شكَّ فيه»⁽²⁾.

وهو كَلَّفَ بالمقارنة بين الأشباه والنظائر، حريصٌ على عرض الأقوال المختلفة ومناقشتها لدحضها أو إثباتها. فبعد أن ذكر أنَّ (أي) بمعنى: يقول رَوَى خَبْرًا عن أبي عمرو الشيباني يذهب فيه إلى أنَّ (أي) كَلِمَةٌ تُشيرُ بها العربُ إلى المعنى فقال: «وسمعت أبا بكر أحمد ابن علي بن إسماعيل الناقد يقول: سمعت أبا إسحق الحربي يقول، سمعت عمرو بن أبي عمرو الشيباني يقول: سألت أبي عن قولهم (أي) فقال: كلمة للعرب تُشيرُ بها إلى المعنى»⁽³⁾ ومَنْ يقرنُ كلامَ ابنِ فارسٍ عن (أي) بما في كتب النحو المفصَّلة، وبما في الكتب المتخصصة بدراسة الأدوات يقفُ على تفسيراتٍ تُخالفُ كلامَ الشَّيْخِ. قال ابن يعيش: «واختار موسى قَوْمَهُ سبعين رجلاً⁽⁴⁾ أي: من قومه، فحصلتُ الجملةُ الثانية مفسرةً للأولى. والمخالفةُ بينهما من حيث إنَّ في الثانية (مِنْ) وهي مُرادَه في الأولى، وليست في لفظها، ولذلك صحَّ أن تكون تفسيراً لها. وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ (أي) هنا اسمٌ من أسماء الأفعال، ومُسَمَّاهُ (عوا) و(افهموا) كصَهْ ومَهْ. وليس الأمر على ما ظنَّ هؤلاء، لأنَّ صَهْ ومَهْ يدلان على معنى في أنفسهما إذا أُفْرِدَا. وهو اسكُتْ واكفُفْ، وليس كذلك (أي)، لأنَّها لا يُفْهَمُ لها معنى

(1) سورة البقرة، الآية: 2.

(2) الصاحبي 174.

(3) الصاحبي 174.

(4) سورة الأعراف، الآية: 155.

حتى تُضَافَ إلى ما بَعَدَهَا»⁽¹⁾. وقال الحسنُ بن قاسم المرادي: وذهب قومٌ إلى أنَّ (أي) التفسيرية اسمٌ معناه (عوا) أو (افهموا)⁽²⁾.

فانظر إلى مَبْلَغِ الخِلافِ بين النحاة في تفسيرِ حَرْفِ التفسيرِ، فقد كان عند ابن فارس فِعْلاً بمعنى: يقول: وصار اسماً عند المرادِيٍّ بمعنى: عوا، واجتمعت فيه الفِعْلِيَّةُ والاسمية عند ابن يعيَشَ. ولهذا لا يستطيع القارئُ أن يقطع بِصِحَّةِ رأيي، لكن ابن فارس يبقى أبعدَ الثلاثة عن الخطأ، وأقدرهم على التَّنصُّلِ من التَّبَعَةِ لآتِهِ يعزو الرأي إلى صاحبه، فحظُّه من القَوْلِ التَّنْقُلِ، وحظُّ غيره منه الاجتهادُ والاعتقاد.

وَتَسَّسُ دراسةُ الأدواتِ عند ابن فارس بالتحليل أحياناً، فمتى وَجَدَ مُنْفِذاً إلى التحليل سَلَكَه ليردَّ الأداةَ إلى أصلها، أو لِيَحْكَمَ عليها بأنها بسيطةٌ مُرْتَجَلَةٌ أو مركَّبةٌ منحوتة. قال في (كم): «كم» موضوعَةٌ للتكثير في مقابلة (رُبَّ). تقول: كَمَ رُجُلٍ لقيتُ وتكون استفهاماً، تقول: كَمَ مالِك؟ وقال الفراء: نرى أنَّ قولَ العرب: كم مالِكُ أنَّها (ما) وصلت من أولها بكافٍ، ثم إنَّ الكلامَ كَثُرَ بِ(كَمَ) حتَّى حُذِفَتْ الألفُ من آخرها، وسُكِّنَتْ ميمُها، كما قالوا: لِمَ قلتَ ذلك؟ ومعناه: (لِمَ) و(لِمَا قلتَ؟). قال الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمَ أسَلَمْتَنِي لهُمومٍ طارِقاتٍ وذَكَرُ⁽³⁾

وقيل لبعض العرب: مُدْكُمْ فَعَدَ فلان؟ فقال: كَمُدُّ أَحَدَتَ في حديثك. فزيادةُ الكافِ في (مُد) دليلٌ على أنَّ الكافَ في (كم) زائدةٌ. وعاب الزَّجَّاجُ على الفراءِ قولَه في (كَم). وقال: لو كانت في الأصل (كما) وأُسْقِطت أَلْفُ الاستفهامِ

(1) شرح المفصل 140/8.

(2) الجنى الداني 233.

(3) ورد البيت في شرح الشافية 224/4 لم خليتي وجاء فيه «روي أيضاً خذلتي».

وقال الشنقيطي في الدرر 237/3: «ولم أعثر على قائله».

تُرِكْتُ عَلَى فَتْحَتِهَا . كما تقول: (بِمَ) و(عَمَّ) و(فِيمَ أَنْتِ)؟ والجواب عَمَّا قاله ما ذَكَرَهُ أَبُو زَكَرِيَاءَ ، وهو كَثْرَةُ الاستعمال وَحُجَّتُهُ ما ذَكَرَهُ فِي «لِمَ»⁽¹⁾ .

ومن هذه الفقرة في (كَمْ) يبدو أَنَّ اِهْتِمَامَ الشَّيْخِ بِتَرْكِيبِ (كَمْ) فَاقَ اِهْتِمَامَهُ بِمَعَانِيهَا وَإِعْرَابِهَا، إِذْ أَهْمَلَ أَحْوَالَ مُمَيِّزِهَا، جَمْعًا وَإِفْرَادًا، وَجَرًّا وَنَصْبًا، وَانصَرَفَ إِلَى مِقَارَعَةِ الْفَرَاءِ وَالرَّجَاجِ فِي تَرْكِيبِ الْأَدَاةِ، كَأَنَّ اللُّغَةَ تَأَبَّى أَنْ تَكْفَّ مِنْ سُلْطَانِهَا عَنْهُ .

ولم يكن ابن فارس في حديثه عن (وَيْكَانَ) أَقْلًا احتفاليًا بالتحليل من حديثه عن (كَمْ) فقد ذَكَرَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَرَاءِ لِأَبِي زَيْدٍ وَالْفَرَاءِ وَغَيْرِهِمَا، نَخْتَارُ مِنْهَا الشَّدْرَاتِ التَّالِيَةَ :

واختلف أهل العلم فيها (يعني في وَيَكَانَ) فقال أبو زيد: معنى (وَيْكَانَةُ):
ألم ترَ وَأَنْشُدَ⁽²⁾ :

أَلَا وَيُوكَ الْمَسْرَّةُ لَا تَدُومُ وَلَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ التَّعِيمِ⁽³⁾

قال الفراء: «وَيَذْهَبُ بِهَا بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا كَلِمَتَانِ، يَرِيدُ: (وَيْكَ)، إِنَّمَا أَرَادَ، وَيُوكَ، فَحَذَفَ اللَّامَ . وَيَجْعَلُ (أَنَّ) مَفْتُوحَةً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ كَأَنَّهُ قَالَ: وَيُوكَ اعْلَمْ أَنَّ . وَقَالَ: إِنَّمَا حَذَفُوا (اللَّامَ) مِنْ (وَيْكَ) حَتَّى صَارَتْ (وَيْكَ) . فَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ ذَلِكَ لِكَثْرَتِهَا فِي الْكَلَامِ، وَاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ إِيَّاهَا . قَالَ عَنْتَرَةُ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيُوكَ عَنْتَرَةُ أَقْدِمِ⁽⁴⁾

(1) الصحابي 242 .

(2) نسب ابن الكلبي في كتاب الأصنام ص 55 هذا البيت إلى أم قطن بن شريح في رثاء ولدها قطن وروى بعده البيت التالي:

وَلَا يَبْقَى عَلَى الْجِدْثَانِ عُفْرٌ لَهُ أُمُّ بِشَاهِقَةٍ رُؤُومٌ

(3) الصحابي 282 .

(4) هو البيت التاسع والستون من معلقة عنترة وروي في شرح المعلقة السبع للزوزني ص 213 «ولقد شفى نفسي وأذهب سُقْمَهَا» وفي ديوان عنترة ص 154 روي البيت وأبرأ سقمها .

وقال آخرون: وَيَيْكَ (وَيْ) منفصلةً من (كَأَنَّ) كقولك للرجل: أما ترى بين يديك فقال: وَيْ، ثم استأنف (كَأَنَّ الله). و(كَأَنَّ) في معنى الظَّنِّ والعلم، وفيها معنى تَعَجُّبٍ⁽¹⁾.

فقد ذكر ابن فارس ثلاثة معانٍ للكلمة وهي (أَلَمْ تَرَ، وَوَيْلَكَ اعلم، والتعجب) ثم انتقل إلى الترجيح، فرجَّح الوجهَ الأخيرَ، فقال: «وهذا وَجْهُ مستقيمٌ، ولم تكتبها العَرَبُ منفصلةً، ويجوز أن يكونَ كَثُرَ الكلامُ بها، فوَصِلَتْ بما ليست منه كما اجتمعتِ العربُ على كتابِ يا ابنَ أُمِّ (يا بنوأم) فوصلوها لَكَثَرَتِهَا»⁽²⁾. ولعلَّ ترجيحَ الوجهِ الأخيرِ يعودُ إلى كَلَفِ ابنِ فارسِ بالاشتقاق، فحملها عليه، إذ أدرك ما في (وَيْ) من معنى التعجب، وما في (كَأَنَّ) من معنى التقريب، فاختار هذا الوجهَ، وآثره على الوجهين الآخرَينِ.

ولمَّا كَانَ ابنُ فارسٍ يَبْذُلُ لُغَةً حَمِيرَ فَإِنَّهُ أَغْفَلَ الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ إِذْ قَالَ: «وقال بعضهم: «(ويكأنَّ) أي: رحمه الله بلغة حمير»⁽³⁾. ومن يتتبع تحليل الأدوات يجد في الصاحبي قدرًا غير يسير تناول فيه ابن فارس تحليل عددٍ من الأدوات مثل (خَلَا)⁽⁴⁾ و(حاشا)⁽⁵⁾ و(لكن)⁽⁶⁾ و(مهما)⁽⁷⁾ و(هلم)⁽⁸⁾. وما ذكرنا يُجْزِي عَمَّا لَمْ نَذْكُرْ.

(1) الصاحبي 284.

(2) الصاحبي 284.

(3) تأويل مشكل القرآن 527.

(4) الصاحبي 225.

(5) الصاحبي 224.

(6) الصاحبي 268.

(7) الصاحبي 276.

(8) الصاحبي 279.

د - منهاج ابن فارس في مباحثه النحوية :

إن المقدار اليسير الذي وصلنا من آثار ابن فارس في النَّحْوِ لا يَقِفُ الباحثُ على مِنْهَاجٍ واضحِ الْقَسَمَاتِ اتَّبَعَهُ الشَّيْخُ فيما عَالَجَ من قضايا النَّحْوِ. وأتَى لنا أن نخرج بمثل هذا المنهاج من رسائل صغيرة، وأمشاج من بُحُوث طَعَتْ فيها اللُّغَةُ على النَّحْوِ، ومن تعليقات نتصيدها من كتب المتأخرين. . . فلنقلع عن رسم قَسَمَاتِ مِنْهَاجٍ متكاملٍ، ولنقنع بِسِمَاتٍ عامَّةٍ اتَّسَمَ بها تفكيرُ الشيخ وتمرُّسه بالنَّحْوِ، وأهمُّ هذه السِّمَاتِ خمسٌ: الإيجازُ، والكَفُّ بالمعاني الغريبة للأدواتِ، والتأثرُ بعلمِ الكلامِ، ومزجُ النحو بأصول الفقه، وربطُه بالبلاغة أو بعلم المعاني.

1 - الإيجاز :

يُعدُّ الإيجازُ السِّمَةَ الأولى التي تَسِمُ مَبَاحِثَ ابن فارس في النَّحْوِ فإذا دَرَسَ أداةً من الأدواتِ جاءتْ دراستُه خاطفةً لا تَسْتَوْفِي المعانيَ، ولا تأتي على وجوه الإِعْرَابِ، من ذلك قوله: (ذو) يَدُلُّ على المُلِكِ، تقولُ: هو ذو الثَّوبِ. وقد يكونُ في عَيرِ المَلِكِ أيضًا، بل يكونُ في صِفَةٍ من صفاته، نحو قولك: هو ذو كلامٍ وذو عارضةٍ. فمن المَلِكِ قوله جَلَّ ثناؤه: ذو العرشِ المَجِيدِ⁽¹⁾.

لقد ذَكَرَ ابنُ فارسِ الأداةَ، واكتفى بمعنَى واحدٍ من معانيها، وأهْمَلَ إِعْرَابَهَا. وليس من الإنصافِ أن نقارنَ دراسته - وهو من رجال القرن الرابع - بدراسة المالقي هذه الأداة في (رَصفِ المعاني)، لأنَّ المالقيَّ من رجال القرن السابع، ولا بدراستها في (مغني اللبيب) لأنَّ ابنَ هشامٍ من رجال القرن الثامن، فكُتِبَ المتقدمين تَسِمٌ بالتميح لا التوضيح، وكتب المتأخرين تَسِمٌ بالإحاطة

(1) الصاحبي 226 والآية من سورة البروج 15.

والتنسيق. والإنصاف يقضي بأن نقارنها بدراستها في الأزهية للهروي لأنَّ الهرويَّ كابن فارسٍ من رجالِ القرنِ الرابعِ .

درس الهرويُّ (ذا) دراسةً وافيه ملأت ثلاث صفحات كاملة، ذكر معانيها الأربعة، ومثل لكل معنى، وأعرب كثيرًا من الأمثلة. ومن كلامه في معانيها: «اعلم أن لها أربعة مواضع: تكون بمعنى صاحب كقولك: رأيت رجلاً ذا مال، تريد: صاحب مال. وتكون للإشارة إلى الحاضر، كقولك: مَنْ ذا؟ وجاءني ذا، ومررتُ بذا، ورأيتُ ذا، تريدُ (هذا) فتحذفُ حَرْفَ التنبيه. وتقول من ذا قائمًا. . . وتكونُ بمعنى الذي، كقولك: من ذا قائمٌ، مَنْ ذا خيرٌ منك، تريدُ: من الذي هو قائمٌ، ومن الذي هو خيرٌ منك. . . والموضعُ الرابعُ تكون (ذا) لَعْوًا بَعْدَ (ما) كقولك: ماذا أردتُ أخيرًا أم شرًّا؟ ف(ما) و(ذا) اسمٌ واحدٌ بمعنى: (ما) و(ذا) لَعْوًا⁽¹⁾ .

وبعد أن بسط الهرويُّ القولَ من معاني (ذا) الذي يخيّرنا منه الفقراتِ السابقة مضى يسطُّ القولَ في (ذا) المقترنة بما ومَنْ، فيقول: «واعلم أن (ذا) إذا كانت بعد (ما) فهي على وجهين تكون: بمعنى الذي، وتكون لَعْوًا. وإذا كانت بعد (مَنْ) فهي على وجهين: تكون بمعنى الذي، وتكون للإشارة إلى الحاضر، ولا تكون لَعْوًا. تقول في الإشارة: من ذا قائمًا بالنصب، وتقول في معنى الذي: مَنْ ذا قائمٌ بالرفع، تريد: مَنْ الذي هو قائمٌ»⁽²⁾ .

لقد انتزعنا من كلام الهرويِّ ماله علاقةٌ بدراسة المعاني، وأهمَلنا إعراب الأمثلة. ومن الموازنة بين الدراستين يَظْهَرُ الإيجازُ المُخِلُّ في دراسة ابن فارس، والإطنابُ غيرُ المُمِلِّ في دراسة الهرويِّ. وكلا الرجلين - مع ذلك - لم يستوف

(1) الأزهية في علم الحروف 214 - 216.

(2) الأزهية في علم الحروف 216.

أحوال الاداة كلها، فقد أهملنا (ذو) الطائفة، وحقها أن تُذكر في هذا الباب. وإذا عذرناهما لأنَّ لهجة بني طيءٍ دون لهجتي تميم والحجازٍ شيوخاً بين العرب، فكيف نَعذرُ ابن فارس في إغفاله معاني الأداة التي ذكرها الهروي؟ بله إغفاله وجوه الإعراب.

وبالغ ابن فارس في الإيجازِ مبالغةً جعلت كلامه أقصرَ من أشدِّ المُعْجَمَاتِ اختصاراً. قال في دارسة (نعم) و(نعَم): «نعم: عدة تصديقي، ونعم: كلمة تنبيه عن المحاسن كلها»⁽¹⁾ بهذه الكلمات السبع درس الشيخ في الصاحبي أداتين. ولو قسنا كلامه هذا بكلامه في المُجْمَلِ أصغرِ مُعْجَمِيه، لكان ما في المُجْمَلِ - على إجماله - أوفى وأشقى، وأوسع وأنفع. قال في المُجْمَلِ: «و(نعم) ضدّ (لا)، وهي كلمة إيجاب وقد تُكسرُ عينيها. و(نعَم) ضدّ (بئس)، وغسلته غسلًا نِعْمًا، كأنهم قالوا: نعم ما عملت إذا بالغت. ويقولون: نَعَم، ونُعْمَى عين. وإن فعلت ذلك فيها ونَعَمْت، أي: نعمت الخصلة»⁽²⁾.

وقد يغدو الإيجازُ في كلام ابن فارس ضرباً من الإغفال، إذ يكتفي بمعنى واحدٍ من معاني الأداة الكثيرة، ويُهْمَلُ المعاني الأخرى لكنه يفتق من هذا المعنى الواحد معاني فرعية ليست عند التحقيق إلا معنى واحداً استمدَّ تخصيصةً من استعماله في تلك الجملة. من ذلك قوله في (على): «تكون للعلو، تقول: هو على السطح. وتكون للعزيمة كما تقول: أنا على الحج العام، وتكون للثبات على الأمر، تقول: أنا على ما عرفتني به، وتكون للخلاف مثل: زيدٌ على عمرو، أي: مخالفه»⁽³⁾ وإذا تأملت هذه المعاني أمكنتك أن تردَّ بعضها إلى بعض، لتغدو معنى واحداً هو الاستعلاء الحقيقي أو المجازي. ولم يخف الأمر

(1) الصاحبي 278.

(2) المُجْمَل (نعم) 874.

(3) الصاحبي 234.

على ابن فارس، فقد عَقَّب على ذلك فقال: «وهي - وإن انشعبت - راجعة إلى أصل واحد»⁽¹⁾.

فإذا كانت هذه المعاني منشعبةً من أصلٍ واحدٍ ففيمَ تشعيبها والواحدُ يغني عن الأربعة؟ ولماذا لم يذكر الشيخ المعاني الأخرى التي أوصلها ابن هشام إلى تسعة معانٍ وهي: الاستعلاء والمصاحبة، والمجازوة، والتعليل، والظرفية، وابتداء الغاية، ومعنى الباء، والزيادة، والاستدراك⁽²⁾. فإذا أضفت إليها (على) الإسمية و(علا) الفعلية جاوزت أنواعها عشرة.

ومثل هذا الإغفال ظاهرةٌ في (لو) ظهوره في (على)، إذا ذكر الرجل شَطْرًا من معانيها وأمسك عن ذِكْرِ شَطْرٍ فقال: «(لو) تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: لو حَضَرَ زيدٌ لحضرتُ فامتنع هذا لامتناع هذا. وكان الفراء يقول: (لو) يقوم مقام (إن)، قال جَلَّ ذكره: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾⁽³⁾، بمعنى: وإن كَرِهَ. ولولا أنها بمعنى (إن) لاقتضت جوابًا، لأنَّ (لو) لا بُدَّ لها من جوابٍ ظاهر أو مضمَر كقوله: جَلَّ ثناؤه: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَابٍ فَلَمَّسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا﴾⁽⁴⁾. وإنما وُضِعَتْ مقام (إن) لأنَّ في كلِّ واحدٍ منهما معنى الشرط، كما يقال في الكلام: لأكرمَنَّك وإن جفوتني ولو جفوتني، ولأعطيتك وإن منعتني، ولو منعتني»⁽⁵⁾.

فقد أسقط ابن فارس قسمين من أقسام لو، وهما: (لو) الدالة على التمني، و(لو) المنسبكة مع بعدها بمصدر مؤوَّل. ولا مسوِّغ لهذا الإسقاط،

(1) الصاحبي 234.

(2) مغني اللبيب 190.

(3) سورة الصف، الآية: 8.

(4) سورة الأنعام 7 وتتمة الآية ﴿لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(5) الصاحبي 252.

فهذان النوعانِ واردانِ في الشعر وفي القرآن الكريم، فقد وردت (لو) الدالة على التمتي في كتاب الله أربع مرّات والمصدرية اثنتي عشرة مرّة، لكنّ الرجل كان يرتجل، فيذكر ما يتذكّر، ويغفل ما حقّه الذكّر.

ولالإيجازِ في نحو ابن فارس صورةٌ أخرى، تتمثّل في إهمالِ التحديدِ الدقيقِ، فإذا قرأت كلامه عن الظرف (عَوْض) وجدتَ مفهومَ الزّمنِ غامضاً فيما كتّب، إذ يقول: عَوْضٌ لزمانٍ غيرِ محدود، ولا معلومٍ كُنْهه، كما قلناه في الحين والدهر. قال الأعشى: (1)

رَضِيعِي لَبَانِ ثُدِيٍّ أُمَّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضٍ لَا تَتَفَرَّقُ

ويقولون: لا آتيك عَوْضَ العائِضِينَ (2) فإن كان زمانٌ (عوض) غير معروف، ولا محدّد القدرِ بالساعة أو اليوم أو الشهر، أفليس له تحديّد في الحضور أو المضيّ أو الاستقبال؟ وهل يُستخدَم في الإيجاب كما يُستخدم في النفي؟ ثم أهو معرّب أم مبنّي؟ وإذا كان مبنياً فعلى أيّ شيء يبنى؟ إن كلّ هذه الأسئلة التي لم تساور ذهن الشيخ تجيب عنها المعجمات بله كتب النحو المفصلة. قال ابن هشام: «عَوْضٌ: ظرفٌ لاستغراقِ المستقبلِ مثل (أبداً) إلّ أنّه مُختصٌّ بالنفي، وهو معرّبٌ إن أضيف، كقولهم: لا أفعله عَوْضَ العائِضِينَ، ومبنّيٌ إن لم يُضَفْ، وبنائوه على الضمّ كقبل، أو على الكسرِ كأمس، أو على الفتح كأين. وسمّي الزمان عَوْضاً لأنّه كلّما مضى جزءٌ منه عَوْضَهُ جُزءٌ آخرٌ» (3).

ويمكنُ ردُّ الإيجازِ والتعميمِ عند ابن فارس والتفصيلِ والتخصيصِ عند مَنْ أتى بعده إلى سبب معروف، وهو أنّ العلم يتطوّر فيفصل المتأخرون ما أجمل

(1) رُوي البيهقي في ديوان الأعشى الكبير ص 225 (رضيعة لبان ثدي أم تحالفا . . . بأسحم داج عوض لا تتفرّق) وانظر الخصائص 1/265 ومقاييس اللغة 4/189 وهمع الهوامع 1/213.

(2) الصاحبى 236.

(3) مغني اللبيب 200.

المتقدمون، فيُضَيّ التّفصِيلُ بالمتأخّر إلى إكمالِ الناقصِ، وشرحِ الغامضِ، وتصحيحِ المغلوطِ. ويظهر ذلك كلُّه في كلامِ الشيخِ ومن جاء بعده عن (لؤلؤ). قال ابن فارس في حديثه عن (لؤلؤ): ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَأَمَّنَتْ﴾⁽¹⁾ فلها وجهان: أحدهما أن يكونَ بمعنى (هلاً). والوجهُ الآخرُ أن يكونَ بمعنى (لم). يقول: فلم تكنْ قريّةٌ آمَنَتْ فنفعها إيمانها إلا قومَ يونس⁽²⁾ خالفه ابن هشامٍ وذَهَبَ بالمعنى إلى التّويخِ، فقال: «والظاهرُ أن المعنى على التّويخِ، أي: فهلاً كانت قريّةٌ واحدةٌ من القرى المهلكة تابت عن الكُفْرِ قبلَ مجيء العذابِ، فنفعها ذلك»⁽³⁾. وقيدَ ابن هشامٍ ورودها للتّويخِ والتّنديمِ بقيدِ فقال: تكون للتّويخِ والتّنديمِ، فتختصُّ بالماضي⁽⁴⁾. ويمكن أن نستنبط من كلامِ ابن هشامٍ أنّ التي تأتي للتّحضيضِ أي: بمعنى (هلاً) يعقبها المضارعُ إذ يقول: «تكون للتّحضيضِ والعرضِ، فتختصُّ بالمضارعِ أو ما في تأويله نحو: لولا تَسْتَعْفِرُونَ الله»⁽⁵⁾.

وَيُمَيِّزُ أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيُّ التّحضيضَ من التّويخِ فيقول: «والتّحضيضُ أن يريدَ الإنسانُ فِعْلَ الشَّيْءِ الَّذِي يَحْضُرُ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَتْ لِلتّويخِ فَلَا يَرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ الْحَضَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ»⁽⁶⁾.

وهكذا يبدو أنّ التّفصِيلَ لا يكملُ ما في الإيجازِ من نقصِ فحسب، بل يكشفُ القناعَ عن المعنى المُحتجِبِ، ويُضَيّ بالعلماءِ وهُم يناقشونَ معاني الأدواتِ إلى اكتناهِ أسرارِ جديدةٍ من التّفسيرِ.

(1) ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَأَمَّنَتْ فَفَعَّهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُوسُفَ﴾ سورة يونس، الآية: 98.

(2) الصاحبى 254.

(3) مغني اللبيب 363.

(4) مغني اللبيب 363.

(5) مغني اللبيب 361.

(6) البحر المحيط 271/5.

2 - الكلف بالمعاني الغريبة أو المرجوحة للأدوات :

تتسم مباحثُ ابن فارسٍ في النحو بالكلفِ الواضحِ بالمعاني الغريبةِ في دراسةِ الأدواتِ، إذ يجدُ القارىءُ في كتبه طائفةً من المعاني لا يظفرُ بها في كثيرٍ من كُتبِ النحوِ المفصَّلة، كقوله في (لعل): «وَحِكِي عن الكسائيِّ أنَّ (لعلما) تأتي بمعنى كأنما وأنما. وأنكرَ الفراءُ هذا. قال لأنَّ (أنما) معبرةٌ عن (أن) ولا يجوزُ أن تُسقطَ (ما) منها أبداً»⁽¹⁾ ولو رجعنا إلى الكُتبِ المتخصصةِ بدراسةِ الأدواتِ كالأزھية، والجنى الداني، والمُعني لما وجدنا - على كثرةِ معاني لعلِّ في هذه الكتب - أيَّ ذكْرٍ لهذينِ المعنيتين. ومن كلفه بمعاني الأدواتِ غيرِ المألوفةِ ما ذكره في رسالته عن (ما) تلك الرسالة التي لخصها الزبيديُّ في تاج العروس وعرفناها في مكانها من آثارِ ابن فارس. ذكر ابنُ فارسٍ معنيين من معاني (ما) قلما تأتي كُتبُ النحوِ المفصَّلةُ على ذكرهما:

الأوَّلُ استعمالُ (ما) بمعنى إلا في الاستثناء كقول العرب: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّهٌ ما النساءِ وذكْرهنَّ.

والثاني ورودها للاستفهام والتعجب في عبارة ذكرها سيبويه ولم يُفسرْها، وهي ما أَغْفَلُهُ عَنْكَ شَيْئاً.

وتأويلُ الاستعمالِ الأوَّلِ كما جاء في لسانِ العربِ (مهَّه): «وسيرُ مهَّهٌ ومهَّاهٌ رقيقٌ. . وفي المثل: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّهٌ ما النساءِ وذكْرهن، أي: أنَّ الرجلَ يحتملُ كلَّ شَيْءٍ حتى يأتيَ ذكرُ حَرَمِهِ فيمتعضُ حيثنَدِّ، فلا يحتملُ. . قال ابنُ بري: الروايةُ بحذفِ (خَلا) وهو يريدُها».

وتأويلُ الثاني كما جاء في حواشي الكتاب لسيبويه: «فسرَّها السيرافيُّ،

(1) الصاحبى 263.

فقال: هذا الحَرْفُ ما فسَّرَه مَنْ مضى إلى أن مات المبرِّدُ. وفسَّرَه أبو إسحاق الزجاجُ بعد ذلك، فقال: معناه على كلامٍ قد تقدَّم، كأنَّ قائلاً قال: زيدٌ ليس بغافلٍ عني. فقال المجيبُ: بلى ما أغفلَه عنك، أنظرُ شيئاً، أي: تفقِّدُ أمرَك. فاحتجَّ به على الحذفِ يريد حذفَ (انظر) الناصبَ شيئاً⁽¹⁾.

ومن المعاني الغربية قولُ ابن فارس: إن (رُبَّ) أداةٌ للتذكُّرِ وهو معنى لم يعزَّه ابن فارسٍ إلى نحويّ أو لغويِّ، فقال: «وقال قومٌ: وُضِعَتْ لتذكُّرِ شيءٍ ماضٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قال الشاعر:»⁽²⁾

رُبَّ ركبٍ قد أناخوا حَوْلَنَا
يَشْرَبُونَ الخَمْرَ بالماءِ الزلالِ
قالوا: وعلى هذا التأويل قولُه جلَّ ثناؤه: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»⁽³⁾. ولم أجد بين النحاة والمفسِّرين من يقولُ بهذا القولِ. وحرفُ التذكُّرِ أو التذكيرِ عندهم هو الألفُ الممدُودةُ الناجمةُ عن إشباعِ الفتحةِ. قال السيوطيُّ: وتردُّ (أي الألف) للتذكيرِ كذلك، أي: كالإنكارِ من الاتصالِ بِمُنتَهَى الكَلِمَةِ جوازاً، كقولِ من أراد أن يقول: رأيت الرجلَ الفاضلَ، فَنَسِيَ (الفاضلَ) فاراد مدَّ الصوتِ ليتذكَّرَ، إذ لم يُرد قطعَ الكلامِ رأيتُ الرجلَ. ومن أراد أن يقول: قام زيدٌ فَنَسِيَ (زيد): قاما⁽⁴⁾.

ومن يعدُّ إلى كُتُبِ النحو والتفسيرِ يجدُ بينَ النُّحاةِ والمفسِّرينِ خلافاً في معنى (رُبَّ) ويجد ابنَ فارسٍ في صفِّ الخاسرينِ يُنافِحُ عن الرأيِ الضعيفِ. قال

(1) كتاب سيبويه طبعة هرون 2/ 129 الحاشية الثانية وحواشي الصفحة 1/ 279 من طبعة بولاق.

وانظر تأويلَ مُشْكَلِ القرآن 65.

(2) البيت لعدي بن زيد. جاء في العُمدة لابن رشيق 1/ 223 أن عدياً قاله للنعمان بن المنذر مع بيتين آخرين على سبيل الموعظة.

(3) الصاحبي 228 والآية من سورة الحجر 2.

(4) همع الهوامع 2/ 70.

ابن فارس: «رَبّ: يقولون للتقليل، وهي مُناقضة (كَم) التي للتكثير تقول: رَبّ رجل لقيته»⁽¹⁾ فقد ذكر ابن فارس معنى التقليل كأنه المعنى الوحيد، وأهمَل التكثير الذي تدلُّ عليه رَبّ عند أكثر النحاة. قال ابن هشام: «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن دُرستويه وجماعة. بل تردُّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً»⁽²⁾. ممّا سبق يظهر أنّ التكثير في (رَبّ) أظهر من التقليل، وقد أيّد المفسّرون النحاة، قال الألويسي عن التفتا زاني: «وجوّز أن تكون مستعارةً للتكثير»⁽³⁾. وقال أيضاً: - وقوله في تفسير الآية التي ذكرها ابن فارس - «وذكر ابن الحاجب أنّها نُقلت من التقليل إلى التحقيق»⁽⁴⁾. وقال الأستاذ محيي الدين الدرويش: وربّ في الآية معناها التكثير»⁽⁵⁾. ومن أوتي القدرة على تشقيق الكلام احتكم فيما يشترج فيه الخلاف من معاني الأدوات إلى الاشتقاق. ويخيّل إلينا أنّ ابن فارس فزع إلى الاشتقاق يستفتيه، لكنّه أعرض عن فتواه بعد أن أفناه بأنّ كلّ ما صيغ من (الراء والباء) يعني القوة والثّماء، ويرتدُّ إلى ثلاثة أصول «فالأوّل إصلاح الشيء والقيام عليه، فالربُّ: المالك والخالق والصاحب. . والأصل الآخر لزوم الشيء والإقامة عليه، وهو مناسبٌ للأصل الأوّل يقال: أربّت السحابة بهذه البلدة: إذا دامت. . والأصل الثالث ضمُّ الشيء للشيء. . وهو أيضاً مناسبٌ لما قبله»⁽⁶⁾ فانظر كيف ضمّ الأصول الثلاثة في أصل واحد هو القوة والتضام والكثرة ثمّ أصرّ على شذوذ (رَبّ) ونعّتها بالقلة، فقال: «فأما (رَبّ) فكلمةٌ تُستعمل في الكلام لتقليل الشيء،

(1) الصاحبي 228.

(2) مغني اللبيب 180.

(3) روح المعاني 8/14.

(4) روح المعاني 8/14.

(5) إعراب القرآن وبيانه 218/14.

(6) المقاييس (رَبّ) 2/281.

تقول: رَبِّ رَجُلٍ جَاءَنِي، وَلَا يُعْرِفُ لَهَا اشْتِقَاقٌ⁽¹⁾. ولو رَبَطَهَا بِالرَّبِّ والترييبِ، بل بالرَّبِّا لَوَقَعَ على الوجه الذي تَخَيَّرَهُ أَكْثَرُ التُّحَاةِ.

غَيْرَ أَنَّ إِنْصَافَ الرَّجُلِ يُفْضِي بِتَبَرُّثِهِ مِمَّا أَلْصَقَ بِهِ بَعْضُ التُّحَاةِ مِنْ أَقْوَالٍ مَبْتُورَةٍ تُلْصِقُ بِالشَّيْخِ مَا لَمْ يُرَدِّ. قال البغدادي في الحديث عن (إِنَّمَا): «وَحُكِّي عَنْ ابْنِ فَارِسٍ أَنَّهَا جَاءَتْ لِلتَّحْقِيرِ كَقَوْلِكَ: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾⁽²⁾. وهذا النُّقْلُ بَعْضُ مَا قَالَ الشَّيْخُ لَا كَلَّةَ وَنَصُّ كَلَامِهِ: وَقَالَ قَوْمٌ (إِنَّمَا) مَعْنَاهُ التَّحْقِيرُ، تَقُولُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ مُحَقَّرًا لِنَفْسِكَ. وهذا لَيْسَ بِشَيْءٍ. قال الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ الْوَاحِدُ﴾ فَأَيْنَ التَّحْقِيرُ هَهُنَا؟⁽³⁾.

فالرأي، إذن، ليس رأيَ ابنِ فارسٍ، ولا من الآراء التي يُجِيزُهَا، فكيف عزاهُ البغداديُّ إليه؟ وإذا كان الشَّيْخُ قد حكاها عن غيره فلم يحكها على سبيل الإقرارِ به، بل على سبيل الدَّخْضِ والإِنْكَارِ. وكيف يَخْطُرُ للبغداديِّ - وهو أَعْلَمُ مَنَّا بِوَرَعِ الشَّيْخِ وَتَأْتُمِهِ - أَنْ يَأْخُذَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْمَبْتُورِ الَّذِي يَلْصِقُ بِجَمَلَةٍ: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ معنى التَّحْقِيرِ، وهذه الجَمَلَةُ تُشَبِّهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فِي صِفَةِ أَشْرَفِ الْخَلْقِ وَخَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الْوَاحِدُ﴾⁽⁴⁾.

3 - التَّأَثُّرُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ:

كان ابنُ فارسٍ من أَعْدَى أَعْدَاءِ الْفَلْسَفَةِ، وَمِنْ أَشَدِّ الْمُحَافِظِينَ عَلَى عِلْمِ السَّلَفِ تَرْتُمًا، وَمِنْ الْمَنَافِحِينَ عَنِ صَفَاءِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْمَجَاهِرِينَ بِتَفْضِيلِهِ عَلَى الدَّخِيلِ وَالْمَتَرَجِّمِ مِنْ عُلُومِ الْأَجَانِبِ، غَيْرَ أَنَّهُ - شَاءَ أَمِ أَبِي - تَأَثَّرَ بِالْمَنْطِقِ،

(1) المقاييس (رب) 2/ 281.

(2) شرح أبيات مغني اللبيب 5/ 249.

(3) الصاحبي 183 والآية: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ...﴾ من سورة النساء 171.

(4) سورة الكهف، الآية: 110.

وبعلم الكلام في عَرَضِ بعضِ المسائلِ إمَّا لِيُثْبِتَ بِالْحِجَّةِ رَأْيَا يَرَاهُ وَإِمَّا لِيَقْمَعَ بِالْحِجَّةِ كَذَلِكَ رَأْيَا يَرَاهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْمُنْطِقِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ .

ومن المسائل التي يَظْهَرُ فيها هذا التَأَثُّرُ قَوْلُهُ فِي (إِذْ): «وَإِذْ تَكُونُ لِلْمَاضِي، تقول: أتذكر إِذْ فَعَلْتَ كذا؟ فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ)»⁽¹⁾، (تري) مستقبل، وإِ(ذْ) للماضي. وإِنَّمَا كَانَ كَذَا لِأَنَّ الشَّيْءَ كَائِنٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ. وَذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَدْ كَانَ، لِأَنَّ عِلْمَهُ سَابِقٌ، وَقَضَاءَهُ بِهِ نَافِذٌ، فَهُوَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ مِثْلَ ذَا، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْعَوَاقِبَ. قَالَ الشَّاعِرُ: (2)

سَتَنْدَمُ إِذْ يَأْتِي عَالِيكَ رَعِيلُنَا بِأَرْعَنَ جَرَّارٍ كَثِيرٍ صَوَاهِلُهُ
وقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى﴾⁽³⁾. فقال قومٌ: قال ذلك لَمَّا رَفَعَهُ إِلَيْهِ»⁽⁴⁾. فابنُ فَارِسٍ يَحَاوِلُ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ أَنْ يُوَفِّقَ بَيْنَ نَقِيضَيْنِ: (إِذْ) الدَّالَّةُ عَلَى الْمَاضِي وَ(تَرَى) الدَّالَّةُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ بِالْمُنْطِقِ وَالْبُرْهَانِ، أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ قَدْ يَكُونُ أَيْسَرَ تَنَاوُلًا، وَأَبْعَدَ عَنِ التَّكْلِيفِ، وَهُوَ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ (إِذْ) وَ(إِذَا) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، فيقول: «وقال آخرون: (إِذْ) وَ(إِذَا) بِمَعْنَى كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا قَوْتَ﴾»⁽⁵⁾ بِمَعْنَى إِذَا. قَالَ أَبُو النَّجْمِ:

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى جَنَاتٍ عَدْنٍ فِي الْعَالِيِّ الْعُلَا⁽⁶⁾
المعنى إذا جزى لأنه لم يقع. ومثله قول الأسود:

(1) سورة الأنعام، الآية: 27.

(2) روي البيت في مقاييس اللغة 1/ 411 (جرّ) وفي أساس البلاغة 89 (جرّ) غير منسوب.

(3) ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ﴾، المائدة 117.

(4) الصاحبي 196.

(5) سورة سبأ 51.

(6) لم يرد البيت في ديوان أبي النّجم، وورد في الأمالي الشّجريّة 1/ 45، 102 وعلّق عليه ابنُ الشّجريّ بقوله «فوضع إذ جزى في موضع إذا جزى».

الحافظُ الناسَ في تحوُّطٍ إذا لم يُرسلوا تحَتَّ عائذٌ رَبِّعاً⁽¹⁾ وهبَّتِ الشَّمَالُ البليُّ وإذْ بات كميْعُ الفتاةِ مُلتَفعا قالوا: فإذا وإذا بمعنى .

وإذا كانت هذه الفقرة الثانية أبعدَ عن الأولى من المنطقِ فأينَ يظهرُ المنطقُ في الفقرة الأولى؟ وأينَ الردُّ على من يتعاطونه؟

يَغْلِبُ على الظَّنِّ أَنَّ ابنَ فارسٍ أرادَ في الفقرة السابقة أن يردَّ على علماء الكلام، أو على رأيٍ من آرائهم، وهو الرأي الذي ينفي الأزليةَ عِلْمِ الله . وربما كان جَهْمُ بنُ صفوان⁽²⁾ (قتل : 128هـ) صاحبَ هذا الرأي وربما كان رأيُه تمهيداً للقولِ بخلق القرآن، قال أستاذنا الدكتور عمر فرّوخ: «يرى جَهْمُ أَنَّ الله لا يَجُوزُ أن يَعْرِفَ الشَّيْءَ قَبْلَ أن يخلقه لأنَّ الله إذا عَلِمَ بالشَّيْءِ قَبْلَ أن يخلقه ثمَّ خَلَقَهُ فلا يَجُوزُ أن يظَلَّ عِلْمُهُ بالشَّيْءِ بعد خَلْقِهِ كما كان قَبْلَ خَلْقِهِ لأنَّ العِلْمَ بأيِّ شَيْءٍ سيوجدُ - كما يقول جَهْمُ - هو عَيْرُ العِلْمِ بأنَّه وُجِدَ . وإذا فَرضنا عِلْمَ الله بالشَّيْءِ بعد أن خَلَقَهُ هو غيرُ عِلْمِهِ قَبْلَ أن يخلقه فإنَّ مَعْنَى ذلك كما يقول جَهْمُ أَنَّ عِلْمَ الله قد تَغَيَّرَ . وكلُّ متغيِّرٍ مخلوقٍ وحادثٍ فليس بقديم . فعِلْمُ الله بالأشياء الحادثة إذن - كما يقول جَهْمُ - حادثٌ . إن كلام الله تعالى في القرآن عند جَهْمِ قياساً

(1) ورد البيتان في ديوان أوس بن حجر وهما البيتان الخامسُ والسابعُ من عينيته (ص54) ورؤي البيت الثاني:

وعزَّتِ الشَّمَالُ الرِّيحَ وقد أمسى كميْعُ الفتاةِ ملتَفعا
وجاء في شرحهما: تحوُّطٌ وقحوطٌ اسمان للسنَّة الجذبة . العائذُ: الحديثة التاج، والرُّبْعُ الذي ينتج في الربيع . . . الكميْعُ؟ الضجيج . . تلفع في مطرفه أو كسائه إذا تَلَفَّفَ وتزَمَّلَ . وورد في أساس البلاغة (حوط) في تحيِّطٍ وعلَّقَ عليه الرُّمَحْسَرِيُّ: وتحيط بكسر التاء للإتباع . وورد البيتان في ذيل الأمالي 34 - 35 وهذه الكتب كلها تنسب الأبيات إلى أوس بن حجر .

(2) ترجمة جَهْمِ في أعلام الزركلي 2/ 138 .

على رأيه في العلم حادثٌ، لأنّه مُتعلّقٌ في الدرجة الأولى بالقرآن الذي نزلَ على محمّد رسولِ الله، ولم يكنْ موجودًا قبله، ولذلك كانَ القرآنُ عنده محدثًا مخلوقًا⁽¹⁾.

ومنْ يقرأ الفقرة الأولى من كلامِ ابنِ فارسٍ على هَدْيٍ من آراءِ جَهْمٍ يستنبط تأثّرَ الشَّيْخِ بعلمِ الكلامِ، والخوض فيما يسميه أرباب هذا العلم الموجود بالقوة والموجود بالفعل وعلاقة القضاء بالتنفيذ.

لقد دَفَعَ الوَرَعُ الشَّدِيدُ شَيْخَنَا إِلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْحُدُوثِ، أَي: إِلَى تَنْزِيهِهِ عَنِ صِفَاتِ الْبَشَرِ، وَإِلَى الْإِيمَانِ بِقَدَمِ اللَّهِ، وَبِقَدَمِ صِفَاتِهِ، فَعَلِمَهُ أَرْلِيَّ كَوَجُودِهِ - وَكَلَامُهُ أَرْلِيَّ كذَاتِهِ. أَلَا تَرَى كَيْفَ يَنَافِحُ عَنِ رَأْيِهِ فَيَقُولُ: «فَلَا تَرَى (مُسْتَقْبَلًا وَإِذًا) لِلْمَاضِي. وَإِنَّمَا كَانَ كَذَا لِأَنَّ الشَّيْءَ كَائِنٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ، وَذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ جَلًّا ثَنَاءً قَدْ كَانَ»⁽²⁾. فَالْمَوْجُودُ بِالْقُوَّةِ عِنْدَ النَّاسِ مَوْجُودٌ بِالْفِعْلِ عِنْدَ اللَّهِ وَتَمَثَّلُ الشَّيْءُ قَبْلَ وَقُوعِهِ لَا يَخْتَلِفُ أَيَّ اخْتِلَافٍ عَنِ الشَّيْءِ بَعْدَ وَقُوعِهِ فِي عِلْمِ اللَّهِ. وَلَا مَوْضِعٌ لِلْمُجَادَلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهَا عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ تَمَسُّ الْعَقِيدَةَ، وَتَرْتَبِطُ بِالْإِيمَانِ فَيَقُولُ: إِنْ عَلِمَهُ بِهِ سَابِقٌ، وَقَضَاءٌ بِهِ نَافِذٌ، فَهُوَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ»⁽³⁾.

وَمِمَّا يُثْبِتُ مَا زَعَمْنَا أَنَّ لِابْنِ فَارِسٍ - كِتَابًا عِنَاؤُهُ (دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ)⁽⁴⁾ وَهُوَ - كَمَا نَظَنُّ - يَضُمُّ فِيهَا يَضُمُّ جِدَالًا مِنْ هَذَا التَّمَطِّ يَدْحُضُّ بِهِ الشَّيْخُ رَأْيَ جَهْمٍ وَأَرَاءَ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ بَعْدِ جَهْمٍ.

(1) تاريخ الفكر العربي للدكتور عمر فروخ 221.

(2) الصاحبي 196.

(3) الصاحبي 196.

(4) انظر الفهرس الذي صنعه شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي (ت705هـ) المنشور في مجلة المورد

العراقية المجلد 12 العدد 2 ص83.

4 - مَزْجُ النُّحُوِّ بِأَصُولِ الْفِقْهِ :

يُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّ مَزْجَ النَّحْوِ بِالْأَصُولِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَهْنِ ابْنِ فَارِسٍ أَكْثَرَ مِنْ بَذْرَةٍ ضَامِرَةٍ، لَا تَبْلُغُ مِنَ الْوَضُوحِ مُبْلَغَ الْمَزْجِ بَيْنَ اللَّغَةِ وَالْفِقْهِ. وَهُوَ أَمْرٌ مَتَوَقَّعٌ لَدَى رَجُلٍ كَانَتْ اللَّغَةُ مَحْوَرِ التَّفَكِيرِ لَدَيْهِ، وَكَانَ النَّحْوُ تَابِعًا يَدُورُ فِي فَلَكَ اللَّغَةِ، وَيُعِينُ عَلَى فَهْمِهَا. وَلِذَلِكَ تَتَدَاخَلُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي نَعْرُضُهَا فِيمَا يَلِي خِيوطُ اللَّغَةِ وَالنُّحُوِّ وَالْفِقْهِ لِيَصْنَعَ مِنْهَا ابْنُ فَارِسٍ نَسِيجًا مُتَكَامِلًا.

مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَسْأَلَةُ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ. فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا فِعْلًا مَجْزُومًا عَلَى فِعْلٍ مَجْزُومٍ بِلَا النَّاهِيَةِ اشْتَرَكِ الْفِعْلَانِ فِي حَكْمَيْنِ: حَكْمِ الْإِعْرَابِ أَيْ: الْجَزْمِ، وَحَكْمِ الشَّرْعِ أَيْ: النَّهْيِ سِوَاءِ اجْتِمَاعِ الْفِعْلَانِ أَوْ افْتِرَاقِهِمَا، نَحْوُ: لَا تَكْذِبْ وَتَسْرِقْ. وَإِنْ نَصَبْتَ الثَّانِيَّ اتَّجَهَ النَّهْيُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لَا إِلَى النَّهْيِ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «إِذَا نَسَبْتَ فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ مَجْمُوعَيْنِ فِإِعْرَابُهُمَا وَاحِدٌ، نَحْوُ: يَقُومُ وَيَضْرِبُ زَيْدًا، فَإِنَّ لَمْ تُرِدِ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا نَصَبْتَ الثَّانِيَّ فَيَقَالُ: نُصِبَ بِإِضْمَارِ (أَنْ) يَقُولُونَ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ»⁽¹⁾.

إِنَّ الْفِكْرَةَ عَلَى النَّحْوِ الَّتِي بَسَطْنَاهُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي كَلَامِ ابْنِ فَارِسٍ، فَإِذَا قَسْنَا كَلَامَهُ بِكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ اتَّضَحَ الْمَرْمَى الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ. قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيُّ⁽²⁾ (ت 505هـ): «وَقَدْ يَكُونُ أَيْ (الْوَاوِ) لِلْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ. مَعْنَاهُ: مَعَهَا، وَكَقَوْلِهِمْ لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، يَعْنِي لَا تَجْمَعُ، وَلَوْ أَفْرَدْتَ

(1) الصَّاحِبِيُّ 155.

(2) لِلْغَزَالِيِّ تَرْجُمَةٌ مَفْصَلَةٌ فِي سِيرِ أَعْلَامِ الثُّبَلَاءِ 19/322 - 345 وَفِي أَعْلَامِ الزُّرْكَالِيِّ 7/247.

جاز . وإذا قلت : وتشرب اللبن كان النهي عنهما إفراداً وجمعاً قال الشاعر :
 لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ⁽¹⁾
 وهو مَنعٌ عن الجمع⁽²⁾ .

وهكذا ارتبطت بحركة الفعل الثاني أحكام التحريم والتحليل، والنهي والإباحة فإذا نصبت (تشرّب) فالنهي عن الجمع بين السمك واللبن، وليس عن تناول كل واحد منهما منفرداً، وإذا جزمت فالنهي عنهما في كل حال .

ولا يظهر خطر هذه الأحكام إلا في نصوص القانون وفتاوى الفقهاء .
 ويزداد الأمر خطراً إذا ارتبطت المسألة النحوية بالعقيدة الدينية، كالإقرار بوحدانية الله وألوهيته، أو نفيهما قال ابن فارس : «بلى تكون إثباتاً لمنفي قبلها يقال : أما خرج زيد؟ فتقول بلى، والمعنى : أنها (بلى) ووصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام . . . وكذلك قوله جل ثناؤه : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽³⁾ . المعنى - والله أعلم - بل أنت ربنا»⁽⁴⁾ .

وقال الإمام الغزالي : «بلى لاستدراك النفي كقوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽⁵⁾ ولو قال : نَعَمْ لكان معناه نفي الألوهية»⁽⁶⁾ .

ولما كان بين النحو وأصول الفقه هذا القدر من التواصل فأقبح اللحن - عند ابن فارس - لحن الفقهاء، لأنّ لحنهم قد يقبل الحق باطلاً، والحلال

(1) البيت لأبي الأسود الدؤلي - كما ذكر محقق المنخول - وللأخطل كما جاء في سبويه 41/3 ونُسب أيضاً إلى سابق البربري، والطرمّاح والمتوكّل الليثي كما ورد في حواشي سبويه .

(2) المنخول من تعليقات الأصول 86 .

(3) سورة الأعراف، الآية : 172 .

(4) الصاحبي 207 .

(5) سورة الأعراف، الآية : 172 .

(6) المنخول 94 .

حراماً: «إنَّ الناسَ لم يزلوا يَلْحَنُونَ وَيَتَلَاخَنُونَ فيما يخاطبُ بعضهم بعضاً اتِّقاءً للخروجِ عن عادةِ العامَّةِ، فلا يعيبُ ذلكَ مَنْ يُنصِفُهُم من الخاصَّةِ. وإِنَّمَا العَيْبُ على غَلِطٍ من جِهَةِ اللُّغَةِ فيما يغيِّرُ به حُكْمُ الشريعةِ»⁽¹⁾.

وفي قاعدة التغليب - وهي إحدى القواعد الكلية في النحو - يرتبط الشَّرْعُ بالنَّحْوِ. قال ابنُ فارس: «إذا جاء الخطابُ بلفظٍ مُذَكَّرٍ ولم يُنصَّ فيه على ذكرِ الرجالِ فإنَّ ذلكَ الخطابُ شاملٌ للذَّكرانِ والإناثِ كقوله جَلَّ ثناؤه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽²⁾ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽³⁾. كَذَا تَعْرِفُ العربُ»⁽⁴⁾. فالأمرُ بالإيمانِ والتَّقوى وبإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة يشملُ الرجالَ والنساءَ على السَّواءِ. وتغليبُ الرجالِ على النساءِ معروفٌ في الفقه أيضاً. قال الإمامُ الغزالي: «لَفَظُ المسلمِينِ صالحٌ لأندرجَ المُسْلِمَاتِ تحتهُ تغليباً للتذكيرِ على التأنيثِ، ولكنه في الأصلِ غيرُ مَوْضوعٍ له خلافاً لبعضِ الناسِ»⁽⁵⁾.

ومن المسائل الصعبة التي يَشْتَرِكُ في حلِّها الثُّحاةُ والفُقهاءُ وعلماءُ اللغة مسألةُ المفردِ والمثنيِّ والجمعِ، وما يتفرَّعُ عنها من نصيبِ الأُمِّ من الميراثِ، وما يُبنى عليها من معنى الجماعة في الصلاة.

قال ابن فارس: «الرَّتْبُ في الأعدادِ ثلاثٌ: رتبةُ الواحدِ، ورتبةُ الاثنينِ، ورتبةُ الجماعةِ فهي للتوحيدِ والتثنيةِ والجمعِ، لا يُزاحمُ في الحقيقةِ بعضها بعضاً، فإنَّ عُبْرَ عَنْ واحدٍ بلفظِ جَمَاعَةٍ أو عن اثنينِ بلفظِ جماعةٍ فذلك كله مَجَازٌ، والتحقيقُ ما ذكرناه. فإذا قال القائلُ: عندي دراهمٌ أو أفراسٌ أو رجالٌ

(1) الصحابي 55.

(2) سورة البقرة، الآية: 278.

(3) سورة البقرة، الآية: 43.

(4) الصحابي 305.

(5) المنحول 143.

فذلك كله عبارة عن أكثر من اثنين . وإلى ذلك ذهب عبدالله بن عباس - ومكانه من العلم باللغة مكانه - في قوله جل ثناؤه: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ﴾⁽¹⁾ إلى أن الحجب في هذا الموضع عن الثلث إلى السدس لا يكون إلا بأكثر من اثنين . وقوله ﷺ: (الاثنان فما فوقهما جماعة)⁽²⁾، فإنما أراد أنهما إذا صليا معا فقد حازا فضل الجماعة، إلا أن النبي ﷺ سمي الشخصين جماعة⁽³⁾.

ويترتب على كلام ابن فارس ما يلي:

- 1 - لا يشكّل الاثنان جماعة إلا في الصلاة، وأقلّ الجمع ثلاثة.
- 2 - إن إخوة الميت الثلاثة يحولون حظّ أمه في الميراث من الثلث إلى السدس، فإن كان للميت أخوان فقط فازت أمه بالثلث.
- 3 - التعبير بالجمع عن المفرد كقولك للعظيم فعلتم لا يجعل الواحد جمعاً.

لكن هذه النتائج المستنبطة من كلام ابن فارس ليست قاطعة الأحكام، فقد وقع فيها خلاف بين الشافعي ومالك لخصه الإمام الغزالي فقال: «أقلّ الجماعة ثلاثة عند الشافعي رضي الله عنه . وقال مالك: اثنان، وقال ابن عباس رضي الله عنهما لعثمان رضي الله عنه: ليس في الأخوين إخوة، لما أن ردّ الأم من الثلث إلى السدس بهما، فقال: حجبك قومك يا غلام»⁽⁴⁾ ثم عقب الغزالي على الخلاف فقال: «وأقلّ ما يتناوله ثلاثة بدليل تفرقتهم بين الثنية والجمع،

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) الصاحبي 307 نص الحديث في سنن ابن ماجه 1/312 رقم الحديث 972 اثنان فما فوقهما جماعة.

(3) الصاحبي 307.

(4) المنحول 148.

وتسميتهم الرجلين تشبیهة لا جمعاً مع حصول ضمّ أحدهما إلى الآخر»⁽¹⁾.

وكأننا بآبن فارس یحثُّ الفقهاء على انتجاع مرابغ اللغة والنحو قبل أن یتصدروا مجالس الفُتیا بین الناس، لأنَّ أحكامهم تُحدِّدُ أرزاق العباد، فلا شریعة بلا لغةٍ ونحو، بل لا أحكامَ فی الشریعة بلا إحكام فی استعمالِ اللغة، ودقَّة فی فهم قواعد النحو. قال ابن فارس: «وكذلك الحاجة إلى علم العربیة، فإنَّ الإعراب هو الفارق بین المعانی»⁽²⁾.

5 - رَبَطَ النَّحْوُ بِعِلْمِ الْمَعَانِي :

والسُّمَّةُ الأخریةُ التي وَسَمَتْ مِنْهَا جَ ابن فارس فی مباحثه النَّحْوِیةُ هی رَبَطُ النحو بعلم المعانی ویبدو هذا الربط واضحاً فی دراسة الأدوات وفی السعی إلى تحدید معانیها. قال فی حدیثه عن (كَيْفَ): «قال بعض أهل اللغة: لها ثلاثة أوجه»⁽³⁾. ومن یقرأ هذه العبارة یذهب به الظنُّ إلى أنَّ أوجه (کیف) الثلاثة هی الاستفهامیة، والشروطیة الجازمة، والشروطیة غیر الجازمة. فإذا أتمَّ القراءة وقَفَ على ما یلی: «أحدُها سؤالٌ مَحْضٌ عن حال، تقول: كَيْفَ زیدٌ؟ والوجهُ الآخرُ حالٌ لا سؤالٌ مَعَهُ كقولك: لأكرمَنَّك كَيْفَ كُنْتَ، أي: على أيِّ حال كنت. والوجهُ الثالثُ (کیف) بمعنی التعجیبی. وعلى هذین الوجهین یفسَّرُ قوله: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾⁽⁴⁾ قالوا: معناها: على أيِّ حال قَدَّرَ، وتعجیب أيضاً. ومن التَّعْجِيبِ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾⁽⁵⁾. وقد یكون (كَيْفَ) بمعنی النفی. قال:

(1) المنخول 149.

(2) الصاحبی 55.

(3) الصاحبی 243.

(4) سورة المدثر، الآیة: 19.

(5) سورة البقرة، الآیة: 28.

كَيْفَ يَرْجُونَ سِقَاطِي بَعْدَمَا لَاحَ فِي الرَّأْسِ مَثِيبٌ وَصَلَعٌ⁽¹⁾
 ومنه قوله جل ثناؤه: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽²⁾
 و﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾⁽³⁾ وتكون توبيخًا كقوله جل ثناؤه:
 ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾⁽⁴⁾. فأما قوله:
 ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾⁽⁵⁾ فهو توكيد لما تقدم من خبر،
 وتحقيق لما بعده على تأويل: «إن الله لا يظلم مثقال ذرة في الدنيا فكيف في
 الآخرة»⁽⁶⁾.

ومن يُلخِّص الأوجه المذكورة في كلام ابن فارس يجدها ستة لا ثلاثة.
 وهي: الحالية الاستفهامية، والحالية غير الاستفهامية، والدالة على توكيد ما
 قبلها وتحقيق ما بعدها ويجد نفسه يخرج من النحو إلى علم المعاني، فإذا قارن
 كلام ابن فارس بكلام علماء البلاغة والتفسير وقف على أكثر من فرق في
 التفسير. فما يعدُّه ابن فارس توبيخًا في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ﴾⁽⁷⁾
 يعدُّه الزمخشري إنكارًا وتعجبًا فيقول: «معنى الاستفهام فيه الإنكار والتعجب،
 والمعنى من أين يتطرق إليكم الكفر»⁽⁸⁾. وما يعدُّه ابن فارس توكيدًا وتحققًا
 يحمله أبو حيان الأندلسي على التوبيخ والتفريع، فيقول: «والاستفهام ههنا

(1) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري وهو البيت التاسع والسبعون من عيبيته. المفضليات ص 199
 تحقيق أحمد محمد شاكر. وانظر الشعر والشعراء 335 والبحر المحيط 4/393 وقد ورد في الشعر
 والشعراء «جلل الرأس بياض وصلع» ص 335 طبعة دار الثقافة لبنان.

(2) سورة التوبة، الآية: 7.

(3) سورة آل عمران، الآية: 86.

(4) سورة آل عمران، الآية: 101.

(5) سورة النساء، الآية: 41.

(6) الصحابي 243 - 244.

(7) سورة آل عمران، الآية: 101.

(8) الكشاف 1/450.

للتوبيخ والتقريع يُعني قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾⁽¹⁾. ويُضيف القزويني إلى معنى التعجب الذي ذكره ابن فارس في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾⁽²⁾ معنى آخر وهو التوبيخ، ويعلل ذلك بقوله: «أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة والجهل»⁽³⁾.

وبعد، فإن هذه السمات الخمس التي زعمنا أنها سَمَت مباحث الشيخ في النحو أغفلت أمرًا هامًا أشارت إليه كتب التراجم، ولم تناقشه الدراسات الحديثة، وهو موقف ابن فارس من مذهبي البصرة والكوفة. وسنعالج هذا الموضوع بعد أن نعرض لمباحث الشيخ في الصرف لتكون دراسة مذهبه مستندة إلى آرائه النحوية والصرفية معًا.

2 - الصَّرْف

أ - تمهيد وتحديد:

لأ يجد الباحث في آثار ابن فارس تعريفًا جامعًا مانعًا يحدد الصَّرْف ويميزه من علوم العربية الأخرى. قال الشيخ في المقاييس: «قال أبو عبيد: صَرَفُ الكلام تزيينه والزيادة فيه»⁽⁴⁾. وهذا القول إلى التفسير اللغوي أقرب منه إلى التعريف الاصطلاحي فلا بد إذن من استقراء كتب الأقدمين والمحدثين للوقوف على تعريف وافٍ يسم الصَّرْف بسماته الخاصة، لنبحث على هدي منه مباحث الصرف التي تناولها ابن فارس.

(1) البحر المحيط 252/3.

(2) سورة البقرة، الآية: 28.

(3) تهذيب الإيضاح 322/3.

(4) المقاييس 343/3 (صرف).

إن كتاب الكليات - على تَخْصُّصِهِ بالحدود - لم يَزِدْ في تعريف الصرف والتصريف على قوله: «وتصريف الآيات تبيينها، وفي الدراهم إنفاقها وفي الكلام اشتقاق بعضه من بعض»⁽¹⁾. وهو كلامٌ غيرٌ مجزئ. وكتاب التعريفات زاد الأمر توضيحًا إذ نصَّ على أنَّ التصريفَ: «تحويلُ الأصل الواحدِ إلى أمثلةٍ مُختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ، لا تحصلُ إلاَّ بها» وجاء فيه: «التصريفُ هو علمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمة ليست بإعراب»⁽²⁾.

أما المُمْتَع - وهو من الكتب المتخَصِّصة - فقد بدأ التعريفَ بتشريف التصريف، وتقديمه على النحو فقال: التصريفُ أشرفُ شَطْرَيْ العربيةِ وَأَعْمَضُهُمَا»⁽³⁾. ولم يَزِدْ ابنُ عصفورٍ بكلامه هذا على ما سبقه إليه ابنُ فارس، إذ قال: «وأما التصريف فإنَّ من فاته علمه فاته الأعظمُ لأنَّ نقول: (وَجَدَ) وهي كَلِمَةٌ مُبْهَمَةٌ، فإذا صرَّفنا أَفْصَحَتْ، فقلنا في المال: (وُجِدًا) وفي الضالةِ (وِجْدَانًا)، وفي الغَضَبِ (مَوْجِدَةٌ) وفي الحُزْنِ: (وَجِدًا)

وقال اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾⁽⁴⁾. وقال: ﴿وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽⁵⁾. فانظر كيف تحوَّل المعنى بالتصريف من العَدْلِ إلى الجَوْرِ»⁽⁶⁾.

وبعدَ أن نوه ابنُ جني بمنزلةِ هذا العِلْمِ قال: «وبه تُعرَفُ أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلةِ عليه. ولا يُوصَلُ إلى معرفةِ الاشتقاقِ إلاَّ به»⁽⁷⁾. ثمَّ

(1) الكليات 119/3.

(2) التعريفات 32.

(3) الممتع 27/1 تح الدكتور فخر الدين قباوة.

(4) سورة الجن: 15.

(5) الحجرات: 9.

(6) الصاحبي: 310/311.

(7) المنصف: 2/1.

فَرَّقَ بَيْنَ التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ، فَقَالَ: «وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ بَيْنَ التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ نَسَبًا قَرِيبًا وَاتِّصَالًا شَدِيدًا، لِأَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَجِيءَ إِلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَتَصْرِفَهَا عَلَى وَجْهِ شَيْءٍ... وَكَذَلِكَ الْإِشْتِقَاقُ أَيْضًا»⁽¹⁾. ثُمَّ جَعَلَ التَّصْرِيفَ جِسْرًا يَصِلُ اللَّغَةَ بِالنَّحْوِ فَقَالَ: «إِلَّا أَنَّ التَّصْرِيفَ وَسَيْطَةٌ بَيْنَ النَّحْوِ وَاللَّغَةِ يَتَجَادَبَانِهِ»⁽²⁾. وَحَدَّدَ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ تَحْدِيدًا فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ وَالِإِيجَازِ، فَقَالَ: «فَالتَّصْرِيفُ إِنَّمَا هُوَ لَمَعْرِفَةِ أَنْفُسِ الْكَلَامِ الثَّابِتَةِ، وَالنَّحْوُ إِنَّمَا هُوَ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِ الْمُتَنَقِّلَةِ»⁽³⁾.

وَنَسْتطِيعُ أَنْ نَسْتَتِجَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ النَّحْوَ يَدْرُسُ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَنْتَظِمُهَا الْجُمْلُ وَالتَّرَاكِبُ لِيَقِفَ عَلَى عَمَلِ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ، وَأَنَّ التَّصْرِيفَ يَدْرُسُ بُنَى الْأَلْفَاظِ بُنْيَةً بِنِيَّةً، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى عِلَاقَةِ اللَّفْظَةِ الْمَفْرَدَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمَرْكَبَةِ، فَمَا مَوْضُوعَاتُ الصَّرْفِ وَمَا السَّبِيلُ إِلَى تَحْدِيدِهَا؟ تُحَاوِلُ الدِّرَاسَاتُ الْحَدِيثَةُ أَنْ تَحَدِّدَ مَبَاحِثَ الصَّرْفِ، وَتَمِيزُهَا مِنْ مَبَاحِثِ النَّحْوِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «عِلْمُ الصَّرْفِ هُوَ أَصُولٌ وَقَوَاعِدُ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ: صَيْغُهَا الْأَصْلِيَّةُ وَالْعَارِضَةُ وَمَا يَلِإِسْهُهَا مِنْ تَغْيِيرٍ مَعْنَوِيٍّ فِي مَدْلُولِهَا، مَصْدَرُهُ الْبِنَاءُ الْمُحَدَّثُ بِالتَّصْغِيرِ، أَوْ بِالنَّسْبَةِ، أَوْ التَّثْنِيَّةِ، أَوْ الْجَمْعِ، أَوْ التَّأْنِيثِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَالتَّحْوِيلُ إِلَى الْمَاضِي، وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ فِي الْأَفْعَالِ. وَمِنْ تَغْيِيرِ صَوْتِيٍّ فِي بِنْيَتِهَا مَصْدَرُهُ الظُّوَاهِرُ التَّصْرِيفِيَّةُ كَالتَّجْرِيدِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالْحَذْفِ، وَالِإِبْدَالِ، وَالِإِعْلَالِ، وَالِإِدْغَامِ، وَالْقَلْبِ الْمَكَانِي، وَالِإِمَالَةِ، وَالتَّحْرِيكِ وَالتَّسْكِينِ لِلِابْتِدَاءِ، وَالْوَقْفِ وَالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيلِ»⁽⁴⁾. لَقَدْ حَدَّدَ الدُّكْتُورُ فِخْرُ الدِّينِ قِبَاوَةَ بِالْفِقْرَةِ السَّابِقَةِ

(1) المنصف: 4/1.

(2) المنصف: 4/1.

(3) المنصف: 4/1.

(4) تصريفُ الأسماءِ والأفعالِ للدكتور فخر الدين قباوة ص 13.

مباحث الصرف وعلى ضوء هذا التحديد نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية: ما حظُّ ابنِ فارس من هذه المباحث؟ وهل لها في آثاره كُتُبٌ أو أبوابٌ من كتب؟ وسواء أكانَ الرجلُ قد عقَدَ لها أبوابًا خاصَّةً أم درَسها في مواطنٍ متفرِّقةٍ من كتبه فما صلةُ دراسته بالنَّحوِ وباللُّغةِ وبالاشتقاق؟

ب - مباحث الصرف:

لا تشتملُ كُتُبُ ابنِ فارسِ التي بلغتنا، أو بلغتنا عُنواناتها على كتابٍ واحدٍ وفَقَّهَ الشَّيْخُ على عِلْمِ الصرْفِ. وإنَّما تشتملُ على أمشاجٍ من بُحوثٍ، وشذراتٍ من تعليقاتٍ يستطيع الباحثُ أن يُكَبِّ عليها ليصلَ ما تقَطَّعَ، ويجمعَ ما تفرَّقَ، وينسجَ ممَّا تحصَّلَ له بعدَ الجَمْعِ والوَصْلِ مباحثَ صرفيةً، كالزيادةِ، والإبدالِ، كما يستطيع أن يتصيَّدَ من مُعْجَميه المُجمَلِ والمقاييسِ فرائدَ من غرائبِ التصغيرِ، وخرائدَ من شرائدِ النسبِ، ويُسلِّكها في حَيْطٍ ينتظُمها، فإذا هي عقْدُ نفيسٌ من صرْفٍ ولغةٍ.

1 - الزيادة:

لم يعقدِ ابنُ فارسٍ في كُتُبِهِ أبوابًا خاصَّةً بالزيادةِ، وما يتَّصِلُ بها من صيغٍ وأوزانٍ، وميزانٍ صرفيٍّ يميِّز به المُجرَّدَ من المزيدٍ، بل كان يتحدَّثُ عن الزيادةِ في فقراتٍ من أبوابِ (الصاحبيِّ)، أو في أثناءِ تحليله الألفاظَ في مُعْجَميه المقاييسِ والمجمَلِ، ويشيرُ إليها إشاراتٍ سريعةً في كتبه ورسائله الأخرى. ولذلك يصعبُ على الباحثِ أن يستخرجَ الأُسُسَ التي يُقيِّمُ عليها علماءُ الصرفِ أركانَ هذا البحثِ من مصنَّفاتِ الشيخ فيضطر إلى انتجاعِ كُتُبٍ أخرى.

آ - الميزان الصرفي والأوزان:

في المُنْصِفِ الذي شرحَ فيه ابنُ جني كتابَ التصريفِ للمازنيِّ توضيحُ للميزانِ الصرفيِّ: قال أبو الفتح: «إِعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يريدُ بقوله الأصل: الفاء والعين

واللام . والزائد ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا . مثال ذلك قولك : (ضرب) ، فالضاد من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ، فصار مثال (ضرب) (فَعَلَ) . . . فكلُّ ما زاد على الضَّادِ والراءِ والباءِ من أوَّلِ الكلمةِ أو وَسَطِهَا أو آخِرِهَا فهو زائد»⁽¹⁾ .

لم يوضح ابنُ فارس الميزان الصرفيَّ هذا التوضيحَ الجليِّ ، ولعلَّه أقلع عنه لأنَّه بتعليم الناشئة أشبهه ، بل سرَدَ طائفةً من المصادرِ التي أوائلُها همَزاتٌ وصل ، ثمَّ انتقلَ إلى أوزانِ أفعالِها ، كأنَّه بذكْرِ الأوزانِ يذكُرُ القارئُ بالميزانِ الصّرفيِّ ، فيقولُ : «والألِفَاتُ في الأسماءِ الصّادرة عن الأفعالِ هي التي في : اقْطِيع ، وانْقِطاع ، واستعْطاف - وارْتِدَاد ، واحْمِيرار ، واسْحِنْكَاك ، واقْشِعْرار ، واخْرِوْاط ، واغْرِيْراء ، واظْوَافِ واثِقْال . وهذه تكونُ في الإذْراج ساكنةً ، وإذا ابتُدِئَ بها كانت مكسورة»⁽²⁾ .

ولعلَّه تنبَّه إلى أنَّه ذكَّرَ المصادر ، ولم يذكُرْ أوزانَها ، فانقل بالقرئ من الأمثلة الخاصَّة إلى الموازين العامَّة ، فلم يسرُدْ موازينَ المَصَادِرِ ، وذكر موازينَ أفعالِها منسوقةً على ترتيبِ المصادرِ السابقة فقال : «ومنها في الأفعالِ الماضية التي صدرت عنها الأسماءُ المتقدِّمُ ذكرُها إحدى عَشْرَةَ أَلِفًا ، وهي : افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ ، واستَفْعَلَ وافْعَلَّ ، وافْعَالٌ ، وافْعَلَّلَ ، وافْعَلَّلَ ، وافْعَوَّلَ ، وافْعَوَّلَ ، وافْعَلَّ ، وافْعَلَّ . وقد ذكَّرنا تراجمَ هذه الأمثلة»⁽³⁾ . وما أظنُّه يعني بالتراجم غير المصادرِ السابقة ، وهي : اقْتِطاع وانْقِطاع واستعْطاف . . .

ثمَّ ذكَّرَ أوزانَ هذه الأفعالِ في صيغةِ الأمرِ تشبيهًُا لها في ذهنِ القارئِ ،

(1) المنصف ص 11 .

(2) الصاحبي : 129 .

(3) الصاحبي : 130 .

«ومنه ما يكون للمدّ يعني الواو في: عَجُوز وعَمُود، والياء في: جَرِيب وقَضِيب والألف في: كتاب وسراج»⁽¹⁾.

«ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى، يريدُ به نَحْوَ التنوين الذي دَخَلَ الكلامَ علامةً لِلخَفَّةِ والتمكُّن في الأسماءِ، نَحْوَ: زيْدٌ، وزيْدًا، وزيْدٍ. ومن ذلك حروفُ المضارعة، إمَّا جاءت لتجعل الفعل يصلحُ لزمانين»⁽²⁾.

«ومنه ما يُلْحَقُ في الكلام، ولا يُتكلَّمُ به إلا بزائد، لأنَّه وُضِعَ عَلَى المَعْنَى الذي أرادوا بهذه الهيئة، فإنَّما يعني به افْتَقَر ونحوه. ألا ترى أنَّ الماضي من هذا اللفظ لم يُنْطَقْ به إلا على مثال افْتَعَلَ. والزيادة لازمة له. وهي الهمزة والتاء في أوّله، وقولهم (فقير) يشهدُ بأنَّهم كأنَّهم قالوا فيه: فَقُرَ مثل ظَرْفٍ، فهو ظريف»⁽³⁾.

لقد دَرَسَتْ كتبُ الصرف القديمة والحديثة حروفَ الزيادة، فوجدتها على ضربين:

الأول الزيادة بتكرار الحرف الأصلي، «وتقع فيها جميع الحروف العربية إلا الألف»⁽⁴⁾ لأنَّ الألف لا تكونُ أصلًا في الأسماءِ المُعَرَبَةِ، والأفعالِ المُتَصَرِّفَةِ. ومثال هذا الضرب: علِّم، وزلزل، واسودّ.

والثاني الزيادة في غير تكرار أصلٍ من أصول الكلمة، وهذا النوع لا يكونُ إلا «من الأحرف العشرة: سألتُمونها، نحو: أخضِر، جهاد، ظريف»⁽⁵⁾ وقد

(1) المنصف: 14/1.

(2) المنصف: 15/1.

(3) المنصف: 16/1.

(4) تصريف الأسماء والأفعال ص 27.

(5) المصدر السابق 28.

عُني عُلَمَاءُ الصَّرْفِ بِدِرَاسَةِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ «وَوَضَعُوا لَهَا الْأَصُولَ وَالْقَوَاعِدَ الْمُفَصَّلَةَ، لِأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ فِي الزِّيَادَةِ»⁽¹⁾.

فَمَا مَبْلُغُ عَنَايَةِ ابْنِ فَارِسٍ بِهَا؟

ج - أحرف الزيادة:

إِنَّ الْحَقِيقَةَ الَّتِي لَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِهَا هِيَ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يُوَفِّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ حَقَّهَا مِنَ الدَّرْسِ، وَإِنَّمَا طَافَ بِهَا فِي الصَّاحِبِيِّ طَوَافًا سَرِيعًا، وَلَمْ يَمَيِّزْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ، وَأَغْفَلَ السَّيْنَ إِغْفَالًا تَامًّا فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْأَحْرَفِ الزَّائِدَةِ، فَلَمْ يَذْكَرْ زِيَادَتَهَا فِي (اسْتَفْعَل) وَمَصْدَرِهِ، بَرغم شُهْرَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهَا عَرَضًا فِي حَدِيثِهِ عَنِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَمَثَّلَ عَلَيْهَا بِالْمَصْدَرِ (اسْتَعْطَف) وَبِالْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ - (اسْتَفْعَل)⁽²⁾. وَذَكَرَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْمَصَادِرِ الْمَزِيدَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ - غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مَزِيدٌ. أَمَّا هَمْزَةُ الْقَطْعِ - وَكَثِيرًا مَا كَانَ يُسَمِّيهَا أَلْفًا - فَلَمْ يَذْكَرْ زِيَادَتَهَا فِي حَدِيثِهِ عَنِ زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ إِلَى زِيَادَتِهَا فِي الرَّبَاعِيِّ وَمَصْدَرِهِ نَحْوَ (أَكْرَمَ إِكْرَامًا) وَلَا إِلَى زِيَادَتِهَا حَشْوًا فِي نَحْوِ (شَمَّالٌ) وَاکْتَفَى بِذِكْرِ زِيَادَتِهَا فِي آخِرِ بَابِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُعْجَمِهِ (الْمَجْمَلِ فِي اللُّغَةِ)، فَقَالَ: «فَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ وَالْخَمَاسِيُّ مِنْهُ الَّذِي أَوَّلُهُ الْأَلْفُ فَهُوَ مُتَفَرِّقٌ فِيمَا يَأْتِي بَعْدُ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ تَكُونُ فِيهِ زَائِدَةً، فَإِذَا التَّمَسَّتْ الْكَلِمَةَ مِنْهُ فَانظُرْ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي تَرَاهُ بَعْدَ الْأَلْفِ، فَالْتَمِسْهَا هُنَاكَ. كَأَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ (إِعْلِيَطِ)، فَهُوَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ، وَ(الْأُمْلُودِ) فِي كِتَابِ الْمِيمِ، وَ(الإِضْلِيَتِ) فِي كِتَابِ الصَّادِ»⁽³⁾.

وَذَكَرَ زِيَادَةَ اللَّامِ فِي مَوْضِعَيْنِ، إِذْ قَالَ: «اللَّامُ تَقَعُ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِمْ

(1) المصدر السابق 42.

(2) الصاحبي: 130.

(3) المجمل: 109/1.

(عَبْدَل) وفي قولهم (ذلك)»⁽¹⁾ ولإيجاز ابن فارس هنا ما يسوِّغه لأن «زيادة اللام قليلة جداً، حتى إنَّ الجَرْمِيَّ أَخْرَجَ اللام من أحرف الزيادة»⁽²⁾ وفي حديثه عن التاء ذكر أنها تُزَادُ في سِتَّةِ مواضع، وشفع هذه المواضع بأمثلةٍ مُوضَّحة من أسماء وأفعالٍ وأوزانٍ فقال: «التاء تُزَادُ في الكلام أولى وثانيةً وثالثةً ورابعةً وخامسةً وسادسةً. فزيادتها أولى في نحو: «تَنْضُبُ وتَنْقُلُ» وفي الفعل (تَفْعَلُ) وما أشبهه. والثانيةُ نحو: (اقتدر) والثالثةُ (استفعل) والرابعة (سنبته) من الدهر لأنَّ الأصل سَنَبَةٌ، والخامسة مثل: (عَفْرِيَت) والسادسة مثل (عنكبوت)»⁽³⁾.

ثم أتبع هذه المواضع زيادتها في مواضعٍ أُخْرَى فقال: «وتقع في جميع المؤنث نحو: (قائمت) . . . وتاء تدخل على (ثُمَّ) و(رَبِّ) و(لا)، كقولهم: (ثُمَّت) و(رُبَّت) و(لات حين). وناسٌ يقولون هي داخلةٌ على حين. وتاء المؤنث نحو: (هي تَفْعَلُ)، وتاء النَّفْسِ، نحو: (فَعَلَّت) و(فَعَلَّت) في المخاطبة. و(فَعَلَّتِ وَفَعَلَّتِ) في الإخبار عن المؤنث»⁽⁴⁾.

ولم يُحِطْ كلامُ الشيخ على طولِهِ وتفصيلِهِ - بمواضعِ زيادةِ التاء كلها، فقد أغفل زيادتها في الأفعال التالية ومصادرهما: تَفْعَلُ (تَقَدَّمَ)، وتفاعل (تناول)، وافتعل (اقتحم)، وتفعَّل (تلعثم)، وتَفِيْعَلُ (تَحَيَّرَ)، وتَفَوَعَلُ (تَجَوَّرَبَ)، وتمفعل (تَمَسَّكَنَ)، وتَفَعَّلَتِ (تَعَفَّرَتِ)، وتَفَنَعَلُ (تَقَلَّنَسَ)، وتَفَعَّلَى (تَسَلَّقَى)، وافتَعَّلَى (استَلَّقَى). وفاته أن يذكر زيادتها في طائفةٍ من المَصَادِرِ منها ما جاء على وزن تفعيل (تجريب) وعلى وزن تَفْعَلَة (تَذَكِّرَة) وعلى وزن تَفْعَالِ (تَسْيَار) وعلى وزن تَفْعَالِ (تَيَّان) كما فاته كذلك أن يذكر زيادتها علامةً للتأنيث (كاتبة،

(1) الصحابي: 146.

(2) تصريف الأسماء والأفعال: 61.

(3) الصحابي: 138.

(4) الصحابي: 139.

وكاتبات) وللوحدة (ثمره)، ولم يذكر زيادتها سابعةً مثل: (مُرتحلات) وثامنة مثل: (مُتَّعَّجات).

وأتى على ذِكْرِ زيادةِ الميمِ في مَوْضِعَيْنِ، فقال: «والميمُ تَزَادُ أُولَى فِي مِثْلٍ: مُفَعَّلٌ، مِفْعَلٌ، مَفْعَلٌ»⁽¹⁾، أي في نحو: مُكْرَمٌ، وَمِبرِدٌ، وَمَلْعَبٌ. وقال: «وَتُزَادُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ، نَحْوِ زُرْقُمٍ وَشَدَقَمٍ»⁽²⁾. ولم يُشِرْ إِلَى زيادتها حَشْوًا، وَلَعَلَّهُ أَغْفَلَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لِأَنَّهَا سَمَاعِيَّةٌ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: دُلَامِصٌ وَقُمَارِصٌ.

وفي الكلام عن زيادةِ النونِ آثرُ الشَيْخِ الاستقصاءِ على الانتقاءِ، فذكر زيادتها في بضعةٍ عَشَرَ مَوْضِعًا فقال: «والنونُ تَزَادُ أُولَى وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَرَابِعَةً وَخَامِسَةً وَسَادِسَةً»⁽³⁾. ومِثْلٌ لِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ فقال: «فالأولى نَفْعَلٌ، وَقَالُوا: (نَرْجِسُ)، وَلَيْسَ (نَرْجِسُ) مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالنُّونُ لَا تَكُونُ بَعْدَهَا رَاءً. وَالثَّانِيَةُ، نَحْوُ نَاقَةٍ (عَنْسَلُ)، وَالثَّالِثَةُ فِي (فَلَنْسُوتُ)، وَالرَّابِعَةُ فِي (رَعْشَنُ)، وَالخَامِسَةُ فِي مِثْلِ (صَلْتَانُ)، وَالسَّادِسَةُ فِي مِثْلِ (زَعْفَرَانُ). وَتَكُونُ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ لِلجَمْعِ نَحْوِ (نَخْرُجُ)، وَعِلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِي (يَخْرُجَانُ) فَإِذَا قَلْنَا (الرَّجْلَانِ) فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ عِوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ. وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ فَرْقٌ بَيْنَ الْوَاحِدِ الْمَنْصُوبِ وَالْإِثْنَيْنِ الْمَرْفُوعَيْنِ. وَتَقَعُ فِي الْجَمْعِ نَحْوِ (مُسْلِمُونَ) وَرَبَّمَا سَقَطَتْ، فَقَالُوا:

الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ⁽⁴⁾

وتكون ثَانِيَةً فِعْلٌ لِلْمَطَاوِعَةِ، نَحْوُ: كَسَرْتَهُ (فَانكسر) وَبَغَيْتَهُ (فَانبغى). وَتَكُونُ لِلتَّأَكِيدِ مُحَقَّقَةً وَمُثْقَلَةً نَحْوُ: (اضْرِبْ وَاضْرِبْ) إِلَّا أَنَّهَا تُقْلَبُ عِنْدَ

(1) و(2) الصاحبي: 152. الزرقيم الشديد الزرقه. الشدقم: الواسع الشدق. الدلامص: البراق.

(3) الصاحبي: 153. القمارص: الحامض. العنسل: السريعة. الصلتان: الشديد.

(4) هذا الشاهد جزءٌ من بَيْتٍ وَهُوَ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ أَوْ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ كَمَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ (وكف) «الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ وَرُوي فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ 185/1 مَنْسُوبًا إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ».

التخفيف في الكتاب ألفاً نحو (لَسْفَعَا)⁽¹⁾. وتكون للمؤنثة نحو: (تفعلين)، وللجماعة (تفعلن)، وتلحق آخر الاسم في: زَيْدٌ خَرَجَ، فرقاً بين المفرد والمُضَافِ. ويقولون: فرقاً بين ما يَجْرِي وما لا يجري. وقالت الجماعة: إنّما اختيرت النون، لأنّها أشبه بحروف الإعراب من جهة العنة⁽²⁾.

وهكذا أحصى ابن فارس أكثر المواضع التي تُزاد فيها النون، ولم يُفَلت منه غيرُ مَوْضِعَيْنِ: أوْلُهُما نونُ الوقاية في نحو: (أكرمني) والثاني الزيادة السماعية في كلمات قليلة، نحو: (كَنْهَلٌ)⁽³⁾.

ثمّ عاد إلى الإيجاز في الحديث عن زيادة الهاء، وعُدْرُهُ أنّ زيادة الهاء قليلة جداً⁽⁴⁾، فقال: «والهاء تُزادُ في (يا زَيْداه) وفي (سلطانيه)⁽⁵⁾. وهُم يسمونها استراحةً وبيانَ حَرَكَةٍ. وللووقف على الكلمة، نحو: (عه، وشه، واقتده)⁽⁶⁾ لكِنَّه أَعْفَلَ زيادة الهاء سماعاً في ألفاظٍ قليلة، مثل: (أمهات، وإهراقة، وإهراحة) وأشار إلى زيادتها في أول الكلمة، فقال: «الهِزْبُ: الأسد، زيدت فيه الهاء من (برز) أي: أنّه مُبارز»⁽⁷⁾. وعلّق محقق المقياس على هذه الزيادة، فقال: «كذا. وهو سهوٌ إذ حقه أن يكون من زَبْر»⁽⁸⁾.

(1) «كلاً لئن لم يئته لسنفعا بالناصية» سورة العلق: 15.

(2) الصحابي: 153 - 154.

(3) جاء في اللسان (كَهَلٌ): «أما كَنْهَلٌ فالنون فيه زائدة... والكَنْهَلُ يفتح الباء وضمها: شجر عظام.

(4) تصريف الأسماء والأفعال ص 60.

(5) «هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ» سورة الحاقة: 29.

(6) الصحابي: 154. عه، وشه، واقتده هي أفعال الأمر من وَعَى، ووَشَى، واقتدى. جاء في اللسان (وشى): «قال الأخفش: وإذا أمرت منه قلت شه، بهاء تدخلها عليه لأنّ العرب لا تنطق بحرف واحد». قال محقق الصحابي حاشية ص 154: «وفي التاج 396/9 وممّا يستدرك عليه: شه، حكاية كلام شبه الانتهار». ونظنّ أنّه لا موضع لهذه الحاشية هنا لأنّ ابن فارس يعني فعل الأمر، ولا يعني حكاية الصوت.

(7) و(8) المقياس: 72/6.

وقال في زيادة الواو: «لا تكون الواو زائدةً أولى، وقد تُزادُ ثانيةً، وثالثةً ورابعةً، وخامسةً. فالثانية نحو: (كَوَثِر) والثالثة نحو (جَدُول) والرابعة نحو (قَرْنُوَة)⁽¹⁾ والخامسة نحو: (قَمَحْدُوَة)⁽²⁾».

وقال في زيادة الياء: «الياءُ تُزادُ أولى، وثانيةً، وثالثةً، ورابعةً، وخامسةً فالأولى: (يَرْمَع)⁽³⁾ و(يَرْبُوع)، والثانية (حَيْدَر)⁽⁴⁾ والثالثة: (خَفِيدَد)⁽⁵⁾ والرابعة (إِصْلِيَت)⁽⁶⁾ والخامسة (ذَفَارِي)⁽⁷⁾. وأغفل الشيخُ زيادة الياء سادسةً في نحو: (يَحْرَنْبِي)⁽⁸⁾ وسابعةً وثامنةً في نحو (اسكندري).

د - معاني الأبنية المزيدة:

يرى علماء الصِّرفِ أنَّ الزيادة الطارئة على الأصول الثلاثة تزيد في معاني الألفاظ، وأنَّ الزيادة في الأبنية ومعانيها تكادُ تكونُ قياسيةً، سواءً في ذلك أبنية الأسماءِ وأبنية الأفعال. وعلى ذلك نصَّ ابنُ فارس في مواضع كثيرةٍ من الصحابيِّ، وإلى ما يشبه ذلك أشارَ إشاراتٍ سريعةً في مواضع متفرقةٍ من معجميه: المُجْمَلِ والمقاييسِ. فقد لاحظَ أنَّ اتفاق الأسماءِ في الوزنِ يعني اتِّفاقها في دلالةٍ عامةٍ سببها هذه الزيادة الطارئة على الأصولِ الثلاثة، فقال:

- (1) جاء في اللسان (قرن) «القَرْنُوَة: نبات عريض ينبت في ألوية الرمل».
- (2) جاء في اللسان (قمحد) «القَمَحْدُوَة: الهنئة الناشزة فوق القفا. . والقَمَحْدُوَة أيضًا أعلى القفال» وانظر الصحابي 155.
- (3) جاء في اللسان (رمع) «واليرْمَعُ الحصى البيضُ تلاًلاً في الشمس».
- (4) جاء في القاموس المحيط (حدر) والحادر الأسد كالْحَيْدَر.
- (5) الخَفِيدُدُ: الظليمُ السريع. . . وقيل: هو الظليمُ الطويلُ الساقين. لسان العرب: (خفد).
- (6) سَيْفٌ إِصْلِيَتٌ أي صقيلٌ، ويجوزُ أن يكونَ في معنى مُصْلَتٍ. اللسان: (صلت).
- (7) جاء في اللسان: «الذفرى من القفا هو الموضعُ الذي يَعْرِقُ من البعيرِ خَلْفَ الأذن. . والجمع ذكريات وذفارى بفتح الرّاء. وهذه الألفُ في تقدير الانقلاب عن الياء. ومن ثمَّ قال بعضهم ذفارٍ مثل صحارٍ».
- (8) «أحرنبي الرجل: تهياً للغضب والشَّرِّ. . . وكذلك الدَّيْكَ والكَلْبُ والهَرُّ». اللسان: (حرب).

«يقولون: ما كان على (فَعَلَان) دَلَّ على الحَرَكَةِ والاضطرابِ نحو: النَّزْوَان والغَلْيَان. و(فَعَلَان) يجيء في صفاتٍ تَقَعُ من جُوعٍ وَعَطَشٍ، نحو: عَطْشَانٌ وَعَرْثَانٌ أو ما يضادُّ ذلك، نحو: رِيَّانٌ وَسَكْرَانٌ... قالوا: والصفاتُ بالألوان تأتي على (أَفْعَل) نحو: أَحْمَرٌ وَأَسْوَدٌ... وكذلك العيوب والأدواء تكونُ على (أَفْعَل) نحو: أزرق وأعور. وتكون الأدواءُ على (فُعَالٍ) نحو: القَلَابُ⁽¹⁾ والخُمَارُ. والأصواتُ أَكْثَرُها على هذا، نَحْوُ: الدُّعَاءِ والصُّرَاخِ. وللأصواتِ بابٌ آخَرٌ على (فَعِيل) نحو الهدير والضجيج. و(فُعَالَةٌ) يأتي أَكْثَرُها على ما يُفْضَلُ عن الشيء، ويسقُطُ منه نحو: النَّحَاتَةُ. و(فُعَالَةٌ) في الصناعاتِ كالتَّجَارَةِ والتَّجَارَةِ. ويكون (الفِعَالُ) في الأشياءِ كالعيوب: كالتَّنْفَارِ والشَّمَّاسِ. وفي السَّمَاتِ نحو: العِلَاطُ⁽²⁾ والخِبَاطُ، وفي بلوغِ الأشياءِ نَهَايَتِها نحو: الصَّرَامِ والجِرَازِ. وتكونُ الصِّفَاتُ اللازمة للنفوسِ على (فَعِيل) نحو: شَرِيفٌ وَخَفِيفٌ وعلى أَضْدَادِها، نحو: وَضِيعٌ وَكَبِيرٌ وَصَغِيرٌ⁽³⁾. وهكذا يجدُ القارئُ قَدْرًا مُشْتَرَكًا في المعنى تشترك فيه كلُّ مجموعة من الألفاظِ يوحدُ بينها الوِزْنَ الصرفيُّ.

ومن الواضح أَنَّ ابْنَ فارسٍ آثَرَ في الأبنية التي ذكرها الاصطفاءُ على الاستقصاءِ فلم يأتِ بالصَّيغِ كُلِّها، ولا بجميعِ المعاني التي تدلُّ عليها كلُّ صيغةٍ منها إِمَّا لكَثْرَةِ الصَّيغِ في العربيَّةِ، وإِمَّا لَشُمُوسِها على الاطرادِ. ولذلك قال: «هذا هو الأغلب، وقد يختلف في اليسير»⁽⁴⁾. وهذا اليسيرُ يُعَدُّ سَبَبًا كافيًا للإفلاخِ عن التَّشْبِيعِ والتَّنْقِيرِ، فالقياسيُّ يقتضي الاطرادِ. واتضح مَيْلُ الشَّيْخِ إلى

(1) «القَلَابُ: كُغْرَابٌ: جَبَلٌ بديارِ أسدٍ وداءٌ للقلبِ وداءٌ للبعيرِ» المحيط: (قلب).

(2) «والعِلَاطُ... الخصومةُ والشَّرُّ» المحيط: (علط). وجاء في تاج العروس: «العِلَاطُ سمة في عنقه» يعني عنق البعير. «والخِبَاطُ: سمة في الفَخْدِ». تاج العروس: (خبط).

(3) الصحابي: 374 - 375.

(4) الصحابي: 375.

الاختيار في صيغ المبالغة إذ اختارَ منها ثلاثاً سَمَّاهَا الأبنية الدَّالَّة على الكثرة، فقال: «البناء الدَّالُّ على الكثرة (فَعول) و(فَعَّال) نحو: ضروب وضرَّاب، وكذلك (مَفْعَال) إذا كان عادةً، نحو: مِعْطَار، وامرأةٌ مِذْكَار إذا كانت تَلْدُ الذُّكُورَ، وكذلك مِثْنَاتٌ فِي الْإِنَاثِ»⁽¹⁾. وابنُ فارس كَأَمِّ الصَّقْرِ مِثْلَاتٌ نَزُور، يُحْسِنُ الظَّنَّ بِمَحْفُوظِ الْقَارِي، فلا يسرُّدُ عليه ما يتوسَّم فيه معرفته، ويغنيه التذكيرُ بالقليل عن ذِكرِ الكثير.

وفي العربية صيغ كثيرة من أوزانِ المزيدي يُعَوِّزُهَا الاطِّرادُ، وما يَنْقَاسُ فيها قد يكونُ أَقَلَّ مِمَّا لا يَنْقَاسُ كأوزانِ أسماءِ الآلَةِ، فالْمَطَّرِدُ أو القريب من الاطِّرادِ ثلاثٌ صَيِّغٌ أو أَرْبَعٌ والخارجُ على الاطِّرادِ كثير، فكيف تُقَعَّدُ القاعدةُ على القليل؟

وفي العربية صيغٌ يَغْلِبُ عليها معنى من المعاني، ثم تَخْرُجُ من هذا المعنى إلى ضِدِّهِ أَلْفَاظٌ أُخْرَى، كخروجِ صَيِّغَةِ (فَاعِل) من معنى (الْفَاعِل) إلى معنى (المَفْعُول)، قال ابن فارس: «تقول: سِرٌّ كَاتِمٌ أَي: مَكْتُوم. وفي كتاب الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽²⁾ أَي: لا مَعْصُوم»⁽³⁾.

وقد يَنْقَلِبُ الأَمْرُ، فيدُلُّ المَفْعُولُ على الفاعل، لكنَّ هذا الوَجْهَ مَضْعُوفٌ، لا يَقْطَعُ ابنُ فارس بِصِحَّتِهِ، فيقول: «وزعم ناسٌ أَنَّ الفاعلَ يَأْتِي بلفظِ المَفْعُولِ بِهِ، ويذكرون قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾⁽⁴⁾ أَي آتِيًّا»⁽⁵⁾. وقد تَخْتَلِطُ الصيغَتانِ فتدلَّانِ على معنى واحدٍ، إذ يَأْتِي الشَّيْءُ بلفظِ المَفْعُولِ مرَّةً، وبلفظِ

(1) الصاحبي: 373.

(2) سورة هود: 43.

(3) الصاحبي: 366.

(4) سورة مريم: 61.

(5) الصاحبي: 444.

الفاعل أخرى، والمعنى واحد. قال ابن فارس: «تقول العرب: هو مُدَجَّجٌ، ومُدَجَّجٌ، وعبدٌ مُكَاتَّبٌ ومُكَاتَّبٌ»⁽¹⁾.

ولأبنيّة الأفعالِ مَعَانٍ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَطْرَادِ وَالِاتِّسَاقِ كَأَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ، تَخْلَعُهَا عَلَيْهَا حُرُوفُ الزِّيَادَةِ. فَوَزْنُ (تَفَاعَل) يُدُلُّ عَلَى الْمَشَارَكَةِ، أَوْ عَلَى تَكْلُفِ الْمَرْءِ مَا لَيْسَ فِيهِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «و(تَفَاعَل) يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ، نَحْوُ: تَخَاصَمَا وَتَجَادَلَا... وَيَكُونُ إِظْهَارًا لِعَبْرٍ مَا هُوَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (تَغَافَل) أَظْهَرَ غَفْلَةً وَلَيْسَ بِغَافِلٍ»⁽²⁾. وَوَزْنُ (اسْتَفْعَل) قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى التَّكْلُفِ، وَقَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الطَّلَبِ: «وَأَمَّا (اسْتَفْعَل) فَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّكْلُفِ نَحْوُ: تَعَظَّم، وَاسْتَعَظَم، وَتَكَبَّرَ، وَاسْتَكَبَرَ. وَيَكُونُ (اسْتَفْعَل) بِمَعْنَى الْاسْتِدْعَاءِ وَالطَّلَبِ نَحْوُ: اسْتَوْهَبُ»⁽³⁾. وَلِصِغَةِ (انْفَعَلَ) دَلَالَةٌ عَلَى الْمُطَاوَعَةِ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَأَمَّا (انْفَعَلَ) فَهُوَ فِعْلٌ الْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَاَنْكَسَرَ، وَشَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاَنْشَوَى، قَالَ:

قَدِ انْشَوَى شِوَاؤُنَا الْمُرْعَبَلُ فَاْفْتَرَبُوا مِنَ الْغَدَاءِ فَكُلُوا»⁽⁴⁾

وليست المبالغة قاصرة على الأسماء، فقد صنعت العرب بأفعالها ما صنعته بأسمائها، فصاغت من وزن (افعول) صيغة للمبالغة. قال ابن فارس: «العرب تزيد من حروف الفعل للمبالغة فيقولون: حلا الشّيء، فإذا انتهى قالوا: أحلّولى. ويقولون: أقلّولى على⁽⁵⁾ فراشه، وينشدون:

وَأَقْلَوْلَيْنَ فَوْقَ الْمَضَاجِعِ⁽⁶⁾

(1) الصحابي: 367.

(2) و(3) الصحابي: 370.

(4) وَرَدَّ الْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ وَرُويَ ثُمَّ «فَاَقْتَرَبُوا إِلَيَّ» (رعبل). وَوَرَدَ فِي الْمَقَائِيسِ 3/225. غَيْرَ مَنْسُوبٍ كَذَلِكَ (شوى).

(5) «أَقْلَوْلَى الرَّجُلُ: اسْتَوْفَزَ وَتَجَافَى عَنِ مَكَانِهِ» أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (قلا).

(6) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ (قلا) غَيْرَ مَنْسُوبٍ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

سَمِعْنَ غِنَاءً بَعْدَمَا نِمْنَ نَوْمَةً مِنَ اللَّيْلِ، فَاَقْلَوْلَيْنَ فَوْقَ الْمَضَاجِعِ

وقرأ بعض القراء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونَ صُدُورَهُمْ﴾⁽¹⁾ على هذا الذي قلناه من المبالغة⁽²⁾. وقد تبين لنا من الفقرات التي عرضناها أن ابن فارس كان يتوَّب بين الأفعال والأوزان، فينقر من كلِّ وزنٍ حبةً، كأنه يستثير في القارئ حُبَّ البَحْثِ، وَيَحْتُّهُ على الاستقصاء. ولم يترَيِّث إلا عند وَزْنٍ واحد، وفأه حَقَّه من البَحْثِ، وهو وزن (أفعل) المزيد بالهمزة - والشيخُ يسمِّيها أَلْفًا - فإذا هو يُحصي من معاني الزيادة فيه عَشْرَةٌ كاملة. يقول ابنُ فارس وهو يعدُّ هذه المعاني: «أحدها أن يكونَ الفعلَ بالألفِ وغير الألفِ في معنى واحد، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: رَمَيْتُ على الخمسين وأَزْمَيْتُ، أي: زِدْتُ...»

والوجه الآخرُ أن يتغيَّرَ المعنيانِ، وإن كان الفعلانِ في القياسِ راجعينِ إلى أصلٍ واحدٍ نحو: وَعَيْتُ الْحَدِيثَ، أَوْعَيْتُ الْمَتَاعَ في الوعاء... والوجهُ الثالثُ أن يتضادَّ المعنيانِ بزيادة الألفِ، نحو: تَرَبَّ إذا افتقر، وَأَتَرَبَّ إذا استغنى

والوجهُ الرابعُ أن يكونَ الفعلانِ لشيئينِ مختلفينِ، فيكونَ بغيرِ أَلْفٍ لشيءٍ، وبالألفِ لشيءٍ آخَرَ، من ذلك حيِّ القومِ بعدَ هُزالٍ: إذا حَسُنَتْ أحوالُهُم، وأَحْيَوْا إذا أَحْيَتْ دوابُّهُم.

والوجهُ الخامسُ أن يكونَ بالألفِ بمعنى العَرَضِ، وبغيرِ الألفِ لإنفاذِ الفعلِ، نحو: بَعْتُ الْفَرَسَ: إذا أَمْضَيْتَ بَيْعَهُ، وأَبَعْتَهُ: إذا عَرَضْتَهُ لِبَيْعٍ. والوجهُ السادسُ أن يكونَ بالألفِ عن مجيءٍ وَقْتٍ: نحوَ أَحْصَدَ الزَّرْعُ: حانَ أَنْ يُحْصَدَ.

(1) «أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ» سورة هود: 5. وجاء في الكشاف 2/259: «تنتوني صدورهم، وانتوني: أفعل من الشيء، كاحلولى من الحلاوة. وهو بناءٌ مبالغة، قرئ بالياء والياء وعن ابن عباس: لتنتوني. وقرئ: تنتون، وأصله: تنتون: تفعلول من التَّن، وهو ما هَشَّ وضعف من الكلام».

(2) الصاحبي: 445.

والوجه السابع أن يكون دالاً على وجود شيء بصفته، نحو: أَحْمَدْتُ الرجل إذا وجدته مَحْمُودًا.

والوجه الثامن أن يدلَّ على إتيانِ فِعْلٍ، نحو: أَحَسَّ الرجلُ: اتى بخسيس⁽¹⁾.

ثم ذكر ابن فارس وَجْهَيْنِ آخِرِينَ، لم يسلُكهما في سِلْكِ الأَوْجُهِ السابقة هما التَّعْدِيَّةُ واللُّزُومُ، فقال: «وتكون الألفُ للتَّعْدِيَّةِ، نَحْوَ: أَذْهَبْتُ زَيْدًا وَرَبَّمَا كانت هذه الألفُ للشيءِ نَفْسِهِ، ويكونُ الفاعلُ به ذلكَ بلا أَلْفٍ، نحو: أَقْشَعُ العَيْمُ وَقَشَعْتَهُ الرِّيحُ»⁽²⁾.

ولعلَّ اهتمامَ الشيخِ بوزن (أَفْعَل) يعودُ إلى شيوع هذا الوَزنِ في لسان العرب، وإلى الدلالاتِ الكثيرة التي ينطوي عَلَيْهَا، ولهذا خَصَّه في كتاب (تمام الفصح) بثلاثة أبوابٍ أفاضَ فيها وأطال. وهي: (باب فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ باختلاف المعنى) و(باب أَفْعَل) و(باب ما يقال بحرف الخَفْضِ). لكنَّه اكتفى هناك - على طريقة ثَعْلَبٍ - بالسَّرْدِ وتفسير المعاني. ولم يُشِرْ إلى الدلالاتِ الصَّرْفِيَّةِ العامَّةِ التي تحلُّعُها زيادةُ الهمزة على الأصولِ الثلاثة في كلِّ زُمْرَةٍ من الأَفْعَالِ.

وإذا كُنَّا قد أَخَذْنَا على الشيخِ إِغْفَالَهُ بعضَ الجوانبِ في مَبْحَثِ الزيادةِ، فَإِنَّ في مَنهجِ البَحْثِ هَنَوَاتٍ وَمَأخِذَ تَحْسُنِ الإِشَارَةَ إِلَيْهَا.

هـ - نقد منهج ابن فارس في بحث الزيادة:

يستطيع القارئ - وقد وقفَ على آراءِ ابنِ فارسٍ في الزيادةِ أَنْ يَأْخُذَ على الشَّيْخِ مَأخِذَ كَثِيرَةً مِنْهَا:

(1) الصاحبي: 127 - 128.

(2) الصاحبي: 128.

- 1 - الإيجازُ المُخِلُّ . فالشَيْخُ في إيجازِهِ لا يَسْلُكُ سَبِيلَ مَنْ يَعْرِضُ الْمَعْنَى الكَثِيرَ باللفظ القليل ، بل يسلك سبيل من يُفْضِي به الاختصار إلى الحَذْفِ فيأتي الحَذْفُ سائغاً إذا أسْقَطَ الزيادةَ السماعيةَ ، ويأتي مُخِلاً إذا أسْقَطَ الزيادةَ القياسيةَ .
- 2 - الخَلْطُ بين أنواع الزيادة : فابنُ فارس لا يميِّزُ زيادةَ المدِّ من الزيادةِ للمعنى أو الزيادةِ للإلحاق .
- 3 - مَزَجُ الحديثِ عن الزيادةِ بموضوعاتٍ أخرى : فَقَدْ كان الشَيْخُ في حديثهِ عن الزيادة - وهي صَرْفٌ صِرْفٌ - يتحدَّثُ عن موضوعاتِ اللغة والنحو ، فكثيراً ما كان يُفسِّرُ معاني الحروفِ كتاء القسم وواو العطف في أثناء حديثه عن زيادة التاء والواو .
- 4 - اضطرابُ الخَطَّةِ في العرض : إذ كانَ عرضُ الأسماءِ مختلِطاً بعرضِ الأفعال ، وذكرُ الأمثلةِ مُشْتَبِهاً بالأوزانِ ، وكان الرجلُ يكتفي حيناً بالأوزانِ ، ويذكرها حيناً آخر مشفوعةً بالأمثلةِ ، ويمزجُ أحياناً وزناً من صيغةٍ بمثالٍ من صيغةٍ أخرى كقوله في زيادة التاء : «فزيادتها في الأسماءِ أُولى في (تَنْضُبُ⁽¹⁾ وتَنْفُلُ) ، وفي الفِعْلِ (تَفْعَلُ) وما أشَبَهُهُ ، والثانية نحو : (اقتَدَرَ) والثالثة (استَفْعَلَ) والرابعة (سَنَبَتَهُ)⁽²⁾ . وقد أَفضى به هذا المَزَجُ إلى التكرارِ من حيثٍ لا يشعر ، كقوله في زيادة النون : «فالأولى (نفعَلُ)⁽³⁾ ثُمَّ قال بعد بضعة أسطر : «وتكون في أوَّلِ الفِعْلِ للجَمْعِ ، نحو : (نَخْرُجُ)⁽⁴⁾ .

(1) جاء في اللسان (نضب) «التنضبُ : شَجَرٌ ضخام تَألفه الحرابي» وجاء فيه (نفل) «التنفل : الثعلب وقيل جروه» .

(2) الصحابي : 138 . والسنبطة كما جاء في اللسان (سنب) «وسنبطة أي : حِقْبَةٌ» .

(3) و(4) الصحابي : 154 .

5 - ومن أسوأ ما يُؤخذُ على ابنِ فارسٍ تناقضُهُ بين النَّحْتِ والزيادة: فقد يجعل اللفظةَ مرّةً من المَزِيدِ، ومرّةً من النحت. وقد أشرنا قبلُ إلى أنّه جَعَلَ (العنسل) مزيدةَ النونِ في الصّاحِبِيِّ، وجعلها منحوتةً من: عَنَسَ وَنَسَلَ في المقاييسِ، فقال: «العَنَسَلُ: الناقَةُ السريعةُ الوثيقةُ الخَلْقِ، وهذا من كلمتين: من عَنَسَ وَنَسَلَ. فعنَس من قوّةِ خَلْقِهَا. سُمِّيتْ بِالْعَنَسِ، وهي الصَّخْرَةُ. ونسل في السرعة والذهاب»⁽¹⁾.

وقد يقع التناقضُ في الباب الواحدِ من الكتاب الواحدِ، قال ابنُ فارسٍ في تحليل العَمَرَسِ: «العَمَرَسُ: الشديدُ الخَلْقِ القويُّ. وهذا ممّا زيدتُ فيه العينُ، وإنّما هو من الشيءِ المَرَسِ، وهو الشديدُ الفتلِ»⁽²⁾. ثمّ قال بعد ثلاث صفحات: «يومَ عَمَرَسَ: شديدٌ ذو شرٍّ، قال الأَرِيْقُطُ:

عَمَرَسٌ يَكْلَحُ⁽³⁾ عَنَ أَنْيَابِهِ

وهذا منحوتٌ من يومِ عَمَاسَ: شديد، ومن المَرَسِ: الشيءِ الشديدِ الفتلِ، وقد فُسِّرَا»⁽⁴⁾. وهكذا فَسَّرَ الكلمةَ الواحدةَ مرتين: مرّةً على النَّحْتِ ومرّةً على الزيادةِ فبأيّ التفسيرين نأخذ؟ وأيُّهما نَدَعُ؟

ويزدادُ الاضطرابُ سوءاً حينما يَقَعُ التناقضُ في الصَّفْحَةِ الواحدةِ وليس بين اللفظينِ إلّا سطرانِ، كقوله: «العَسَلَقُ»⁽⁵⁾: كُلُّ سَبْعِ جَرُوءٍ عَلَى الصَّيْدِ، وَالجَمْعُ عَسَالِقُ. وهذه من ثلاثِ كلمات: من عسَقَ به إذا لازمه، ومن علق،

(1) المقاييس: 367/4.

(2) المقاييس: 365/4.

(3) جاء في اللسان (كلح) «الكُلُوح: تَكَسَّرَ فِي عُبُوسٍ» ورد البيت قبلُ. انظر ص 279، 281 من هذا الكتاب.

(4) المقاييس: 368/4.

(5) المقاييس: 359/4. وجاء في حاشية ص 359/4: «يَقَالُ أَيْضًا عَسَلَقَ وَزَانُ عَمَلَسَ» وهذا يعني أنّ عَسَلَقَ وَعَسَلَقَ كلمةٌ واحدة.

ومن سلق⁽¹⁾. ثم يقول بعد سطرين: «العسَلَقُ الظِّلْمُ، مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ السَّرْعَةِ، وَتَكُونُ الْقَافُ زَائِدَةً، وَيَكُونُ مِنَ الْعَسَلَانِ. وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ زَائِدَةً، وَيَكُونُ مِنَ السَّلْقِ وَالتَّسَلَّقِ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَيِّدٌ»⁽²⁾.

والذي يَسْوَعُ هذا الاضطرابَ مُقَدِّرَةُ الشَّيْخِ الْفَدَّةُ، فَالْكَلِمَةُ عِنْدَهُ مُعَادَلَةٌ مِنْ مُعَادَلَاتِ الْجَبْرِ، أَوْ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَسَائِلِ الْهَنْدَسَةِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحَلِّلَهَا وَيَحَلِّهَا بِطَرِيقَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ: «وَكُلُّ ذَلِكَ جَيِّدٌ» وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ تَحْلِيلُ كَلِمَةِ (الشَّيْطَانِ) فَقَدْ قَالَ: «وَأَمَّا الشَّيْطَانُ فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (شَطَنَ) وَالنُّونُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، فَسَمِّيَ بِذَلِكَ لِبُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ وَتَمَرُّدِهِ: وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ وَأَنَّ النُّونَ فِي الشَّيْطَانِ أَصْلِيَّةٌ قَوْلُ أُمِيَّةٍ:

أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ وَرَمَاهُ فِي الْقَيْدِ وَالْأَغْلَالِ⁽³⁾

أَفَلَا تَرَاهُ بِنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ، وَجَعَلَ النُّونَ فِيهِ أَصْلِيَّةً، فَيَكُونُ الشَّيْطَانُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَوْرَنٍ (فَيْعَالٍ). وَيَقَالُ: إِنَّ النُّونَ فِيهِ زَائِدَةٌ عَلَى (فَعْلَانٍ) وَإِنَّهُ مِنْ شَاطِئِ⁽⁴⁾

6 - وَلَعَلَّ أَسْوَأَ مَا يُؤَخِّدُ عَلَى الشَّيْخِ جَعْلُهُ بَعْضَ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ زَائِدَةً فِي غَيْرِ تَكَرَّارٍ. قَالَ فِي الْبَاءِ «الْبَاءُ مِنْ حُرُوفِ الشَّفَةِ... وَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ. وَمَا أَعْلَمَهُمْ زَادُوهَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْنِيَةِ كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي حَرْفٍ قَالَهُ الْأَعْلَبُ:

(1) و(2) المقاييس: 359/4. وجاء في حاشية ص 359/4: «يَقَالُ أَيْضًا عَسَلَقَ وَزَانَ عَمَلَسَ» وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ عَسَلَقَ وَعَسَلَقَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.

(3) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي الْلسَانِ (شَطَنَ، عَكَا) وَجَاءَ فِيهِ (عَكَا): «عَكَوْتُهُ فِي الْحَدِيدِ وَالْوِثَاقِ عَكَوًّا إِذَا شَدَدْتُهُ». قَالَ أُمِيَّةٌ يَذْكُرُ مَلِكُ سَلِيمَانَ:

أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يَلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَغْلَالِ

(4) المقاييس: 185/4.

فَلَّكَ⁽¹⁾ ثدياها مع النتوب

أراد التَّوَّءَ، فزادَ الباءَ⁽²⁾. وكرّر الأمرَ نفسَه، فقال في المقاييس: «نَتَّبَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَأَنَّ الباءَ فِيه زائِدَةٌ. يقولون: نَتَّبَ الشَّيْءُ مِثْلَ نَهْدٍ. قال:

أَشْرَفَ ثَدْيَاهَا عَلَى التَّرْيِبِ لَمْ يَعْدُوا التَّفْلِيكَ فِي النَتُوبِ⁽³⁾

إِثْمًا أَرَادَ التُّوَّءَ، فزادَ للقفاية، والله أعلم⁽⁴⁾. فَإِنْ صَحَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ مِنْ أَنَّ النَتُوبَ مِنَ التُّوَّءِ أَوْ مِنَ التَّوَّءِ، فَالْبَاءُ تُحْمَلُ عَلَى الْإِبْدَالِ لَا عَلَى الزِّيَادَةِ. وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ قُلْنَا مَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «نَتَّبَ الشَّيْءُ نَتُوبًا، مِثْلَ نَهْدٍ»⁽⁵⁾. وَالْمَحْضَلُ مِنَ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ الْبَاءَ أَصْلِيَّةٌ لَا مَزِيدَةٌ. وَلَوْ قَالَ: إِنَّهُ مَقْلُوبٌ (نبت) لِهَانَ الْخَطْبِ، لَكِنَّهُ أَصْرًا عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الْحُكْمِ، وَعَلَى الْإِبْدَالِ فِي التَّحْلِيلِ، فَاخْتَلَفَتْ جِهَتَا الْكَلَامِ.

ولنقل: إِنَّهَا نَبْوَةٌ سَيْفٍ، وَإِنَّ الرَّجُلَ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ وَأَرَادَ الْإِبْدَالَ، لَكِنَّ قَوْلَنَا لَنْ يُقْبَعَ عِلْمَاءُ الصَّرْفِ، فَقَدْ نَبَا ثَعْلَبُ النَّبْوَةَ نَفْسَهَا، فَاعْتَلَقَهُ ابْنُ جَنِيٍّ وَقَالَ: «وَمِنْ طَرِيفٍ مَا حُكِيَ مِنْ أَمْرِ الْبَاءِ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى قَالَ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

(1) جاء في المقاييس 4/452 «فَلَّكَ ثدي المرأة إذا استدار» ولم أفق في شعر الأغلب العجلي على هذا البيت ولعله أن يكون مصحفاً عن بيت آخر سأزويه وأناقشه في الحاشية رقم (1) من الصفحة التالية.

(2) الصحابي: 131.

(3) ورد الشاهد غير منسوب في صحاح الجوهري 1/22. (نتب). وفي اللسان (نتب) غير منسوب. وورد في التاج (نتب) منسوباً إلى الأغلب العجلي، وروايته موافقة لرواية ابن فارس. وورد في الأغلب (حياته وشعره) منقولاً عن (الحوار العين ص 7) على هذه الصورة:

أشرف ثدياها على الترييب لم يعدوا التفكيك في النتوب
انظر مجلة المجمع العراقي المجلد 31 ج 3 ص 14. وجاء في المقاييس 5/389: «الترييب: الصدر عند تساوي العظام».

(4) المقاييس: 5/389.

(5) الصحاح (نتب) 1/222.

يَمْدُ زَأْرًا وَهَدِيرًا زَعْدَبًا⁽¹⁾

إِنَّ الْبَاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ: هَدِيرٌ زَعْدُبٌ وَزَعْدَبٌ⁽²⁾ اعتقد زيادة الباء في زعذب. وهذا تَعَجُّرٌ منه، وسوءُ اعتقاد⁽³⁾. فهل لنا أَنْ نُحْمَلَ ثَعْلَبًا وَزُرَّ ابْنِ فَارِسٍ؟ وَفِيمَ نَقُلُ الْأَوْزَارِ مِنْ عَاتِقٍ إِلَى عَاتِقٍ وَابْنُ فَارِسٍ مَقِيمٌ عَلَى رَأْيِهِ لَا يَرِيمُ؟

إِنَّ الْبَاءَ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ مَزِيدَةٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَةٍ، وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الصَّبْبُ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَأَمَّا الصَّبْبُ - وَهُوَ الْبَرْدُ الشَّدِيدُ - فَالْتُونُ وَالْبَاءُ فِيهِ زَائِدَتَانِ، وَهُوَ مِنَ الصَّرِّ»⁽⁴⁾. وَيُحْيَلُ إِلَيْنَا أَنَّ الْإِحَاحَ الشَّيْخَ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ مَرْدُودٌ إِلَى الْمَبْدَأِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ تَعْنِي الزِّيَادَةَ فِي الْمَعْنَى. فَالصَّبْبُ أَبْرَدُ مِنَ الصَّرِّ كَمَا أَنَّ الْعَسْلَ مِنَ النُّوقِ أَصْلَبُ مِنَ الْعَسِّ، لِذَلِكَ حَكَمَ الرَّجُلُ عَلَى بَاءِ الصَّبْبِ بِالزِّيَادَةِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ الْبَاءُ مِنْ أَحْرَفِ (سَأَلْتُمُونِهَا). وَكَلَّمَا كَثُرَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَصُولِ قَوِيَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَيُقَالُ لِلنَّاقَةِ تُرْكَبُ قَبْلَ أَنْ تُرَاضَ: عَوْسَرَانِيَّةٌ. وَهَذَا مِمَّا قَلْنَا: إِنَّ زِيَادَةَ حُرُوفِهِ تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الْمَعْنَى»⁽⁵⁾.

فَالْمَسْأَلَةُ الْهَامَّةُ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ الزِّيَادَةُ لَا أَحْرُفُهَا، فَتَمَى ظَفِيرٌ بِحَرْفٍ دَلَّتْ زِيَادَتُهُ عَلَى مِبَالِغَةٍ وَقُوَّةٍ حَمَلَهُ عَلَى الزِّيَادَةِ. أَوْ حَمَلَ الْكَلِمَةَ عَلَى النَّحْتِ أَوْ عَلَى الْإِرْتِجَالِ فِي الْوَضْعِ.

(1) هذا البيت هو البيت السابع والأربعون من الأرجوزة الثانية للعجاج، وقد ذكر في ديوان العجاج (270/2 تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي. وجاء في شرحه: «الزعذب: الهدير الشديد».

(2) قال ابن فارس في المقاييس 13/3: «الزَّعْدُ: هو الهديرُ يتعَصَّرُ فيه الهادر، وأصله زَعْدٌ عَكَتَهُ إِذَا عَصَرَهَا لِيُخْرِجَ سَمْنَهَا».

(3) سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ 138/1.

(4) المقاييس: 353/3.

(5) المقاييس: 320/4.

3 - الإبدال :

أ - تمهيد وتعريف :

لَيْسَ فِي كُتُبِ ابْنِ فَارِسٍ - عَلَى كَثْرَتِهَا - مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ صَنَّفَ فِي الإِبْدَالِ كِتَابًا مِثْلَ كِتَابِ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ اللُّغَوِيِّ⁽¹⁾ (ت351هـ) وَلَا بَابًا مِنْ كِتَابِ كَالْبَابِ الَّذِي شَرَحَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الأَسْتَرَابَادِي⁽²⁾ (ت686هـ) مَا كَتَبَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ⁽³⁾ (ت646هـ) فِي الشَّافِيَةِ . فَأَبُو الطَّيِّبِ لُغَوِيٌّ هُمُّهُ الاسْتِقْصَاءُ ، لِهَذَا جَمَعَ فَأَوْعَى ، وَالاسْتَرَابَادِيُّ نَحْوِيٌّ هُمُّهُ الدَّرْسُ وَالتَّحْلِيلُ وَالتَّعْلِيلُ ، فَاتَّقَى وَدَرَسَ ، وَحَلَّلَ وَقَعَّدَ ، وَمَا زَ الإِبْدَالَ الْقِيَاسِيَّ مِنَ الإِبْدَالِينَ الضَّعِيفِ وَالشَّاذِّ .

وَجَاءَ ابْنُ فَارِسٍ بَيْنَ بَيْنَ ، إِذْ نَثَرَ فِي مُعْجَمِيهِ : الْمَجْمَلِ وَالْمَقَائِسِ كَثِيرًا مِنْ أَمْثَلَةِ الإِبْدَالِ ، وَذَكَرَ فِي الصَّاحِبِيِّ قَلِيلًا مِنْ قَوَاعِدِهِ . وَزَهَّدَ فِي التَّعْرِيفَاتِ وَالْحُدُودِ قَالَ فِي تَعْرِيفِ الإِبْدَالِ : «إِنَّهُ إِبْدَالُ الْحُرُوفِ ، وَإِقَامَةُ بَعْضِهَا مُقَامَ بَعْضٍ»⁽⁴⁾ . أَمَّا الْبَاحِثُونَ الْمُحَدِّثُونَ فَقَدْ كَتَبُوا كَلَامًا مَطْوَلًا مُفَصَّلًا فِي تَعْرِيفِهِ ، وَمِنْ هَذَا الْكَلَامِ : «الإِبْدَالُ إِزَالَةُ حَرْفٍ وَوَضْعُ آخَرَ مَكَانَهُ ، فَهُوَ يَشْبَهُ الإِعْلَالَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كَلِمًا مِنْهُمَا تَغْيِيرٌ فِي الْمَوْضِعِ ، إِلَّا أَنَّ الإِعْلَالَ خَاصٌّ بِأَحْرَفِ الْعَلَّةِ ، فَيَقْلَبُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وَأَمَّا الإِبْدَالُ فَيَكُونُ فِي الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ بِجَعْلِ أَحَدِهَا مَكَانَ الْآخَرِ ، وَفِي الْأَحْرَفِ الْعَلِيلَةِ نَجْعَلُ مَكَانَ حَرْفِ الْعَلَّةِ حَرْفًا صَحِيحًا»⁽⁵⁾ .

(1) ترجمة أبي الطيب اللغوي في بغية الوعاة 317 وفي أعلام الزركلي 4/325 .

(2) ترجمة الأسترابادي في بغية الوعاة 248 وفي أعلام الزركلي 6/317 .

(3) ترجمة ابن الحاجب في بغية الوعاة 323 وفي أعلام الزركلي 4/374 .

(4) الصاحبي: 333 .

(5) جامع الدروس العربية للشيخ مُصْطَفَى الغلاييني 3/123 .

ولمَّا كَانَ الإِعْلَالُ بَعْضَ الإِبْدَالِ فَقَدْ آتَرْنَا الإِشَارَةَ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِنَا عَلَى الإِبْدَالِ. وَمِنْ أَمْثَلَةِ الإِبْدَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ فَارِسٍ: «مَدَحُهُ، وَمَدَّهَهُ، وَفَرَسُّ رِفْلٌ، وَرِفْنٌ. فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾»⁽¹⁾. فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: فَلَقُ الصُّبْحِ وَفَرَّقَهُ»⁽²⁾. ومن أمثلة الإِعْلَالِ عنده: «والمنارةُ مَفْعَلَةٌ مِنَ الاستنارة. والأصلُ مَنُورَةٌ»⁽³⁾.

ب - حروف الإبدال:

أَمَّا حُرُوفُ الإِبْدَالِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عِدَّتِهَا عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالصَّرَفِ:

قال ابنُ عصفورٍ: «حروفُ البَدَلِ لغيرِ إدغامِ هي الحروفُ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ (أَجْدُ طُوَيْتَ مَنَهَلًا)»⁽⁴⁾. وهذه الحروفُ هي الَّتِي ذَكَرَهَا سيبويه ثم أضافَ إِلَيْهَا النحاةَ أَحْرَفًا أُخْرَى، ذَكَرَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ، فَقَالَ: «وَزَادَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ فِي حُرُوفِ البَدَلِ السَيْنَ، وَالصَادَ، وَالزَّايَ، وَالْعَيْنَ، وَالكَافَ، وَالْفَاءَ، وَالشِّينَ»⁽⁵⁾. فأصبحتْ عِدَّتُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَرْفًا. وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ الحَاجِبِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدِّ طَاهٍ زَلَّ»⁽⁶⁾. وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ»⁽⁷⁾ وَقَالَ الرُّضِيُّ الأَسْتَرَابَادِيُّ: «وَلَمْ يَعُدَّ سيبويه فِي بَابِ البَدَلِ الصَادَ، وَالزَّايَ، وَعَدَّهُمَا السِّيرَافِيُّ فِي آخِرِ البَابِ... وَلَمْ يَعُدَّ سيبويه السَيْنَ كَمَا عَدَّهَا الزَّمَخْشَرِيُّ»⁽⁸⁾.

(1) «فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ، فَاَنْفَلَقَ، فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ» سورة الشعراء: 63.

(2) الصاحبي: 333 وجاء في المقاييس: 419/2: «وإنما النون في رفن مبدلة من لام، لأنه في الأصل رفل فالأصل إذن رفل». وقال في تفسير الكلمة: «والرفل الفرس الطويل الذنب».

(3) المقاييس: 368/5.

(4) الممتع لابن عصفور: 319/1.

(5) الممتع: 410/1.

(6) و(7) شرح الشافية 3/199.

(8) شرح الشافية 3/200.

وأدى الخلاف في عدّة الحروف إلى تقسيم الإبدال: إلى إبدال قياسي وإبدال شاذ. فالإبدال في الحروف التي أجمع عليها العلماء هو القياسي المتفق على صحته، والإبدال في الحروف التي اختلف فيها العلماء هو الضعيف أو الشاذ، ومرد ذلك كله إلى الكثرة والقلة وإلى شيوع الإبدال بين العرب كافة أو اقتصاره على قبيلة واحدة.

وقد تنبه ابن فارس إلى هذا الأمر، فإذا كان البديل قياسياً سمّاه بدلاً أو إبدالاً، وإذا كان مضعوفاً أو شاذاً سمّاه لهجةً، أو لغةً مذمومةً. فلم يلتزم ما أخذ به النحاة أنفسهم من قصر الإبدال على الحروف التي تخيرها سيوييه، بل نظر إلى هذه الظاهرة في اللغة العربية نظرة البارع الدرب، فجعل كل تقارض بين حرفين لا يُعَيَّر المعنى إبدالاً، وبذلك الفهم الواسع اتسعت بين يديه دائرة الإبدال، واشتملت على ما نجد في كتب الصرف، وعلى ما لا نجد، ولهذا الاتساع اضطررنا إلى أن نستعرض نماذجاً من الإبدال منسوقة على الترتيب المعجمي الألفبائي، ومُتَصَيِّدَةً من كتب ابن فارس. وأقحمنا في هذه الأمثلة ما يُمكن أن يُعَدَّ من الإعلال استناداً إلى ما ذكرنا من أن الإعلال بعض الإبدال.

1 - الألف اللينة :

لم يكن ابن فارس - وشأنه في ذلك شأن كثير من علماء اللغة - يُميِّز الهمزة من الألف تمييزاً دقيقاً فقد يسمي الهمزة ألفاً، وهو لا يريد الألف اللينة. وقد يسمي الهمزة مقطوعةً وموصولةً الألف المُبتدأ بها.

والألف عند ابن فارس تُبدل من الهمزة مثل آية التي أصلها آية، فيقول: «قالوا: وأصل آية (آية) بوزن أعية مهموز همزتين، فحُفِّفَت الأخيرة فامتدَّت. فقال سيوييه: مَوْضِعُ العَيْنِ من الآية واو، لأنَّ ما كان موضع العين منه واوا،

واللام ياءً، أكثر ممَّا موضِعُ العينِ واللامِ منه ياءِ، مثل: شويت، هو أكثر في الكلام من حَيِّت»⁽¹⁾.

وتُبدَلُ الألفُ من الواوِ في نحو: (قال - قول)⁽²⁾ ومن الياءِ في نحو: (باع - بيع)⁽³⁾، ومن التنوينِ في الوقفِ: (رأيت زيدا - زيدن)⁽⁴⁾، وتُبدَلُ الألفُ من الهاءِ على رأيٍ ضعيفٍ: (آل - أهل)⁽⁵⁾، ومن نون التوكيدِ الخفيفة، قال ابنُ فارس: «وتكون للتأكيدِ مخففةً ومثقلةً، نحو: اضربن واضربنَّ إلاَّ أنَّها تنقلبُ عند التخفيفِ في الكتابِ أَلِّمًا، لنسفا»⁽⁶⁾.

2 - الهمزة:

تبدل الهمزة من بضعة أحرف:

أولها الهاءُ، ومنها لفظُ الماءِ، قال ابنُ فارس: «المَوْه: أصلُ بناءِ الماءِ، وتصغيرُه (مُويَه). قالوا: وهذا دليلٌ على أنَّ الهمزةَ في الماءِ بدلٌ من هاء»⁽⁷⁾.

وثانيها الواوُ في نحو: (كساء - كساو)⁽⁸⁾ والثالث الياءُ في نحو: (رداء - رداي)⁽⁹⁾. ولم يزل أهلُ حمصَ ينطقون طائفةً من هذه الألفاظِ بالياءِ (بناء - بناي) بلا إبدال.

والرابعُ (القاف) قال ابنُ فارس: فأما قولهم: الناسُ زهاقٌ مائةٌ فممكنٌ - إن كان صحيحًا - أن يكونَ من الأصلِ الذي ذكرنا، كأنَّ عددهم تقدَّم حتى بلغَ

(1) المقاييس: 168/1.

(2) شرح الشافية 209/3.

(3) شرح الشافية 209/3.

(4) شرح الشافية 209/3.

(5) شرح الشافية 209/3.

(6) الصحابي: 154 والآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ سورة العلق: 15.

(7) المقاييس: 286/5.

(8) شرح الشافية 203/3.

(9) شرح الشافية 203/3.

ذلك. ومُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِبْدَالِ، كَأَنَّ الْهَمْزَةَ أُبْدِلَتْ قَافًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَاذًا»⁽¹⁾.

والخامسُ العَيْنُ: قال ابن فارس: «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: التَّمِيءُ لَوْنُهُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِبْدَالِ، كَأَنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلُ مِنَ الْعَيْنِ، وَالْأَصْلُ التَّمَعُ»⁽²⁾.

ويلاحظُ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ يَسْلُكُ فِي تَحْلِيلِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ طَرِيقَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَصَّبُ لِرَأْيٍ، وَلَكِنَّهُ إِذَا لَمَسَ ضَعْفًا فِي رَأْيٍ ضَعَّفَهُ، أَوْ رَجَّحَهُ فِي آخَرَ رَجَّحَهُ، مِنْ ذَلِكَ تَرْجِيحُهُ أَصَالََةَ الْهَمْزَةِ عَلَى إِبْدَالِهَا مِنْ وَاوٍ فِي: أَوَّلُ: «فَأَمَّا الْأَوَائِلُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُ بِنَاءِ (أَوَّلٍ) مِنْ هَمْزَةٍ وَوَاوٍ وَوَلَامٍ، وَهُوَ الْقَوْلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُهُ مِنْ وَاوٍ بَعْدَهُمَا لَامٌ. وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ لِلْمَوْثِقَةِ أَوْلَةٌ، وَجَمَعُوهَا أَوْلَاتٌ»⁽³⁾.

3 - الباء:

تُبَدَّلُ الْبَاءُ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ - مِنْ حَرْفَيْنِ: الْمِيمِ وَالْفَاءِ، وَلَعَلَّ التَّقَارُبَ فِي مَخَارِجِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ سَبَبٌ تَقَارُضِهَا.

رَأَى ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ الْبَاءَ تُبَدَّلُ مِنَ الْمِيمِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ بِصِحَّةِ هَذَا الْإِبْدَالِ، فَقَالَ: «وَقَوْلُهُمْ: وَبَأْتُ إِلَيْهِ، وَأُوبَأْتُ أَي: أَشْرْتُ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ، وَالْأَصْلُ الْمِيمُ، وَقَدْ أَنْشَدُوا بِالْبَاءِ:

تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا وَإِنْ نَحْنُ أَوْبَأْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا»⁽⁴⁾

(1) المقاييس: 33/3.

(2) المقاييس: 209/5.

(3) المقاييس 1/158.

(4) المقاييس: 83/6 والبيت من شعر الفرزدق. ورد في ديوانه ج 2 ص 32 وروايته تَمَّ «وإن نحن أومأنا» بالميم، ولم يرد فيه أوبأنا.

ورأى أَنَّ الباءَ تُبَدَّلُ من الفاءِ في غيرِ ضَعْفٍ، فقالَ: «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: صافَ عن الشرِّ إِذا عَدَلَ فَهُوَ من بابِ الإِبْدالِ. يقالُ: صابَ إِذا مالَ»⁽¹⁾.

4 - التاء :

تُبَدَّلُ التاءُ من حُرُوفٍ كثيرةٍ :

فهي تُبَدَّلُ من الطَّاءِ، مثلُ: (فُسْطاط = فسْطاط)⁽²⁾ ومن الصَّادِ، مثلُ (لصت = لصّ)⁽³⁾ وقد جُمِعَتْ على لُصوت بمعنى اللصوص. وتُبَدَّلُ من الباءِ، مثلُ (ذعالت = ذعالب)⁽⁴⁾، وتُبَدَّلُ من الياءِ مثلُ: (اتَّسر = يسر)⁽⁵⁾.

وذكرَ ابنُ فارسٍ أَنَّها تُبَدَّلُ من الدَّالِّ في أَكثَرَ من مَوْضِعٍ، قالَ في مادةِ (ست): «السين والتاء ليس فيه إلا سِتَّةٌ، وأصلُ التاءِ دالٌّ»⁽⁶⁾. وقالَ في مادةِ (سدس): «فَأَمَّا السِتَّةُ فمن هذا أيضًا غيرَ أَنَّها مُدْعَمَةٌ كأنها سِدْسَةٌ»⁽⁷⁾. ففي السِتَّةِ إذن إبدالٌ وإدغامٌ. ومن إبدالِ التَّاءِ من الدالِ بلا إدغامِ (الصَّئِيتِ). قالَ ابنُ فارسٍ: «فَأَمَّا الصئيتِ - وهو السيد - فمضى ذكرُه، لأنَّه من بابِ الإبدالِ، وهو الصنديد»⁽⁸⁾.

وذكرَ أَنَّ التاءَ تُبَدَّلُ من الواوِ، وساقَ أمثلةً كثيرةً متنوعَةً. فقد ذَهَبَ إلى أَنَّ تاءَ القَسَمِ مُبَدَّلَةٌ من واوِهِ، فقالَ: «ومن التَّاءِ تاءُ القَسَمِ نحو: تالَّه. قالوا:

(1) المقاييس: 322/3.

(2) شرح الشافية 219/3.

(3) شرح الشافية 219/3.

(4) شرح الشافية 219/3.

(5) شرح الشافية 219/3.

(6) المقاييس: 64/3.

(7) المقاييس: 149/3.

(8) المقاييس: 352/3.

هي عوضٌ من الواوِ كقولهم: تُجَاهِ وَتُكْلَانِ⁽¹⁾. وَأَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ فِي التُّخْمَةِ، فَقَالَ: «وَرَجُلٌ وَخِمٌ وَوَحِيمٌ ثَقِيلٌ. وَالتُّخْمَةُ مِنْ هَذَا، وَالتَّاءُ فِي الْأَصْلِ «وَاوٍ»⁽²⁾. وَكَذَلِكَ التُّخْفَةُ: «وَكَانَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: هِيَ تَاءٌ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ مِنَ الْوَحْفِ، وَهُوَ النَّبَاتُ الرَّيَّانُ»⁽³⁾. وَكَذَلِكَ التُّكْلَةُ: «رَجُلٌ تَكْلَةٌ: يَتَكَلُّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَيْسَتْ التَّاءُ أَصْلِيَّةً، وَكُتِبَتْ هُنَا لِلْفِطْرِ»⁽⁴⁾. وَرَأَى أَنَّ «التِّيَقُورَ مِنَ الْوَقَارِ»⁽⁵⁾.

وَأَبْدَلَ ابْنَ فَارِسٍ التَّاءَ مِنَ السَّيْنِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ. قَالَ فِي مَادَّةِ (خت): «التَّاءُ لَيْسَ أَصْلًا، لِأَنَّ تَاءَهُ مُبْدَلَةٌ مِنَ سَيْنٍ، يُقَالُ: خْتِي، أَي: خَسِيْسٌ، وَأَخْتُ اللَّهِ حَظَّهُ، أَي: أَحْسَهُ وَهَذَا فِي لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِالنَّاتِ، يَرِيدُ: بِالنَّاسِ»⁽⁶⁾. وَذَكَرَ فِي الصَّاحِبِيِّ شَاهِدًا يُؤَيِّدُ هَذَا الْإِبْدَالَ وَهُوَ: «يَا قَبَّحَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ»⁽⁷⁾

(1) الصَّاحِبِيُّ: 138.

(2) الْمَقَائِسُ: 95/6.

(3) الْمُجْمَلُ: 146/1.

(4) الْمُجْمَلُ / 149/1.

(5) رِسَالَةُ النَّبْرِوزِ الْمَنْشُورَةِ فِي نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ 19/5.

(6) الْمَقَائِسُ: 158/2.

(7) الصَّاحِبِيُّ: 139. وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي كِتَابِ (النَّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ) ص 104 قَالَ أَبُو زَيْدٍ: «قَالَ عَلْبَاءُ بْنُ أَرْقَمٍ:

يَا قَبَّحَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أَكِيَاتِ

النَّاتِ: أَرَادَ النَّاسَ، وَأَكِيَاتِ: أَرَادَ أَكِيَّاسَ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هَذَا مِنْ قَبِيحِ الْبَدْلِ وَإِنَّمَا أُبْدِلَ التَّاءَ مِنَ السَّيْنِ لِأَنَّ فِي السَّيْنِ صَفِيرًا فَاسْتَقْلَهُ. فَأَبْدَلَ مِنْهَا التَّاءَ. وَهُوَ مِنْ قَبِيحِ الضَّرُورَةِ».

وَانظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ 4/469 فِيهِ مَنَاقِشَةٌ مَفْصَلَةٌ وَخَبَرَ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ الَّذِي تَزَوَّجَ السَّعْلَةَ. وَالرَّجَزُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ. وَوَرَدَ الرَّجَزُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي أَمَالِي الْقَالِي 2/71 وَالْخَصَائِصُ 2/53

وَالصَّحَاحُ 5/2141 وَالْمَخْصُصُ 13/283 وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ 1/172.

5 - الشاء :

قال ابن فارس: «وأما الشاء فلا أعرف لها علّة، ولا تقع زائدة»⁽¹⁾ ومع ذلك جعلها من حروف الإبدال، إذ قال: «الشاء والواو والخاء ليس أصلاً لأنّ قولهم، تآخَتِ الإِصْبَعُ إنّما هي مُبدلةٌ من ساخت، وربّما قالوا بالشاء: تآخَتُ»⁽²⁾. وهكذا أبدلها من السين ومن التاء. وجعلَ الأَسْتَراباذيُّ إبدالَ الشاءِ من الفاءِ شاذًّا في: «ثروغ الدلو وفروغها»⁽³⁾. وقد سبقه إلى ذِكْر هذا الإبدال ابنُ فارس. فقال: زَعَمُوا أَنَّ الثَّدْمَ هو الفَدْمُ. وهذا إن صحَّ فهو من بابِ الإبدال»⁽⁴⁾.

6 - الجيم :

رأى ابنُ فارس أنّ الجيمَ تُبدَلُ من الياءِ إبدالاً ضعيفاً أو شاذّاً، وذمّ هذا الإبدالَ، فقال في حديثه عن اللغاتِ المذمومة: «وكذلك الياءُ التي تُجَعَلُ جيمًا في النَّسَبِ، يقولون: غلامِج، أي: غلامي، وكذلك الياءُ المشدّدة تُحوّلُ جيمًا في النسب، يقولون: بصرِجّ وكوفِجّ، قال الراجز:

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَليجّ المُطعمان اللحم بالعشجّ
وبالغداة فَلَقَ البَرزنجِجّ⁽⁵⁾

(1) الصحابي: 139.

(2) المقاييس: 396/1.

(3) شرح الشافية 201/3.

(4) المقاييس: 373/1.

(5) روى القالي هذا الرجز في أماليه 77/2 منسوباً إلى رجل من أهل البادية وبعده: «يُنزَعُ بالوَدِّ وبالصَّبِجِّ» وجاء في حاشية الصحابي 37 أراد الراجز: «أبو علي، وبالعشيّ والبرني... والبرنيّ: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة». وورد في اللسان (برن) غير منسوب. وورد في شرح شواهد الشافية 212/4 شاهداً «على أنّ بعض بني سعد يُبدلون الياء، شديدةً كانت أو خفيفةً، جيمًا في الوقف... وإِنما حرّكها الشاعرُ هنا لأنّه أجرى الوصل مُجرى الوقف».

وَتَرَدَّدَ فِي تَحْلِيلِ (دَبَّيْح) فَمَرَّةً رَأَى أَنَّ الْجِيمَ مُبَدَّلَةٌ مِنَ الْحَاءِ، وَمَرَّةً ظَنَّتْهَا مُبَدَّلَةً مِنَ الْيَاءِ، فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا بِالذَّارِ (دَبَّيْح)، فَيُقَالُ: هُوَ بِالْحَاءِ وَقَدْ ذُكِرَ فِي بَابِهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْجِيمِ كَمَا قِيلَ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (دَبَّي) مِنَ الدَّبِيبِ، ثُمَّ حُوِّلَتْ يَاءُ النِّسْبَةِ جِيمًا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

7 - 8 - الحاء والخاء:

قال ابنُ فارس: «الحاء والخاء لا أعرفُ لهما علَّة»⁽²⁾ لكنَّ الأستراباذي رأى رأيًا آخرَ فقال:

«وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء شاذًا. قال:

«يَنْفُحْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنْفُوحًا لَمَعًا يُرَى لَا ذَاكِيًا مَقْدُوحًا»⁽³⁾.

9 - الدال:

تُبَدَّلُ الدَّالُ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ إِبْدَالًا لَازِمًا فِي نَحْوِ: «(ازدجر وادكر) وشاذًا فِي (اجدمعوا = اجتمعوا)، و(اجدرز = اجتزز) وكذلك فِي (فُزُد = فُزْتُ)»⁽⁴⁾. ومثَّلَ ابنُ فارس لهذا الإبدال، فقال: «يُقَالُ دِنْتُ وَإِدْنْتُ إِذَا أَخَذْتَ بَدِينٍ»⁽⁵⁾ لَكِنَّهُ اسْتَقْبَحَ إِبْدَالَ الدَّالِ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ فِي نَحْوِ أَجْدَبِيكَ، فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَرَحٍ عَنِ سَلَمَةَ عَنِ الْفَرَّاءِ، فَقَالَ: قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ:

(1) المقاييس: 323/2.

(2) الصاحبي: 140.

(3) شرح الشافية 200/3 علَّقَ مُحَقِّقُ شَرْحِ الشَّافِيَةِ فَقَالَ: «وَلَمْ نَعْرِفْ قَائِلَهُ» وَقَالَ: «وَيَنْفُحْنَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَصْلُهُ يَنْفُحْنَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ» وَوَرَدَ الْبَيْتَانِ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ غَيْرِ مَنْسُوبِينَ بِضَمِّ الْفَاءِ فِي (يَنْفُحْنَ) 196/1.

(4) شرح الشافية 227/3.

(5) المقاييس 320/2.

أجديك في موضع أجتبيك يجعلون تاء الافتعال بعد الجيم دالاً. ويقولون:
أجدمعو، وأنشد:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدراً شيخاً⁽¹⁾

10 - الرء :

قال ابن فارس: «الرء لا أعرف لها علة»⁽²⁾ لكن الأسترابادي ذكر أنها
تبدل من اللام شذوذاً، فقال: «وجاء الرء بدلاً من اللام شاذاً، كقولهم: الدرغ
نثرة وثلة»⁽³⁾.

11 - الزاي :

أشار ابن فارس إشارة صريحة إلى أن الزاي من حروف الإبدال وإلى أنها
تبدل من السين، فقال: «الزاء والرء والدال حرف واحد، وهو يدل على
الابتلاع. والزاء فيه مبدلة من سين، يقال: ازردد اللقمة يزدردها. ويمكن أن
يكون الزرد من هذا، على أن أصله السين، ومعنى الزرد السرد»⁽⁴⁾.

وذكر أنها تبدل من الصاد ومن السين في باب الزاء والدال وما يثلثهما
فقال: «هذا باب لا تكاد تكون الزاء فيه أصلية لأنهم يقولون: جاء فلان يضرب
أزدره إذا جاء فارغاً، وهذا إنما هو أضدره. ويقولون: الرذو في اللعب، وإنما
هو السدو. ويقولون مزدغة، وإنما هي مصدغة»⁽⁵⁾. وقال في موضع آخر:

(1) ورد هذا البيت مع ستة أبيات أخرى في شرح شواهد الشافية ونُسبت الأبيات إلى «المضرس بن
ربيعي الفقعسي الأسيدي» 481/4 وروى: الشطر الأول منه (فقلت لصاحبي لا تحبسي) وجاء في
تعليق عليه 483/4: «وهذا البيت الذي عناه (يعني الجوهري) إلى يزيد بن الطثيرة وجدته
لمضرس. وعوض (صاحبي) فقلت لحاطبي».

(2) الصحابي: 140.

(3) شرح الشافية: 201/3.

(4) المقاييس: 52/3.

(5) المقاييس: 50/3.

«الزاء والميم والتاء ليس أصلاً، لأنَّ فيه كَلِمَةً وهي من بابِ الإبدالِ . يقولون : رجلٌ زَمِيْتُ وزَمِيْتُ، أي : سَكِيت . والزاء في هذا مبدلة من صاد، والأصلُ : الصمت»⁽¹⁾ .

كما أشارَ إلى إبدالِ الزاي من الضاد، فقال : « . . . فأما (الزمانة) التي تصيبُ الإنسانَ، فَتُقْعِدُهُ فالأصلُ فيها الضادُ، وهي الضَّمانَةُ، وقد كُتِبَتْ بقياسِها في الضاد»⁽²⁾ . وتردَّد ابن فارس في إبدالِ الزاي من الجيمِ، ولم يَقْطَعْ بأنَّ أصلَ الإزماعِ الإجماعُ، فقال : «وأما قولُهُم في الزماع : وأزَمَعَ كذا فهذا له وجهان :

أحدهما يكونُ مقلوباً من (عَزَمَ)، والوجهُ الآخرُ أن تكونِ الزاءُ مُبدَلةً من الجيمِ، كأنَّهُ مِنْ إجماعِ القومِ، وإجماعِ الرَّأيِ»⁽³⁾ .

12 - السين :

تُعَدُّ السَيْنُ مِنَ الْأَحْرُفِ التي اِخْتَلَفَ فيها عُلَمَاءُ الصَّرْفِ، إذ عَدَّها الزمخشريُّ بينَ حُرُوفِ الإبدالِ وأغفلها سيبويه . قال الأستراباذيُّ : «ولم يَعُدَّ سيبويه السَيْنَ كما عَدَّها الزَّمْخَشَرِيُّ، ولا وَجَهَ له»⁽⁴⁾ . وذكر ابنُ عُصْفُورٍ أَنَّها تُبَدَّلُ من الشينِ فقال : «فأما السَيْنُ فابُدِّلَتْ من الشينِ في الشَّدهِ ومَشْدُوهِ، فقالوا : الشَّدهِ ومَشْدُوهِ»⁽⁵⁾ .

وَذَهَبَ ابنُ فارسٍ إلى أَنَّها تُبَدَّلُ من الصاد، فقال : «سَقَعَ ليس بأصل، لأنَّ السَيْنَ فيه مبدلةٌ من صاد . يقال : صَقَعَ وسَقَعَ، وصقعته وسقعته، وما أدري أين

(1) المقاييس : 23 / 3 .

(2) المقاييس : 23 / 3 .

(3) المقاييس : 24 / 3 .

(4) شرح الشافية 200 / 3 .

(5) الممتع : 410 / 1 .

سَقَع، أي: ذَهَبَ»⁽¹⁾ وذهب إلى أنها أُبْدِلَتْ من الزاي، ولم يَتَّبَعَتْ من صِحَّةِ الكَلِمَةِ التي وَقَع فيها الإبدال، فقال: «ضمس لَيْسَ بشيء، وذكر ابنُ دريد كلمةً إن صحَّتْ فهي من الإبدالِ. قال: الضَّمْسُ: المَضغُ فَإِنْ كان كذا فهو من الضَّمْرِ»⁽²⁾.

13 - الشين :

ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ إِبْدَالَ الشَّيْنِ من كافِ المُخاطَبَةِ، فقال: «وأما الشين فأبْدَلْتُ من كافِ المُؤنَّثِ في نحو: ضَرَبْتُش»⁽³⁾.

ولم يُعَجَبْ ابن فارس بهذا الإبدال ولم يَقْطَعْ به، فقد ذكره في (باب اللغات المذمومة) وتردّد بين إبدالِ الشين من الكافِ وإلحاقها بها فقال: «وأما الكثكثةُ التي في أسد فقال قومٌ: إنهم يُبدلون الكاف شيئاً فيقولون: عليش بمعنى عليك»⁽⁴⁾ وينشدون:

فَعِيناشِ عِيناها، وَجِيدشِ جِيدها وَلَوُنشِ إِلاَّ أَنها عَيْرُ عاِطِلِ⁽⁵⁾
وقال آخرون: بَلْ يَصِلونَ بالكافِ شيئاً، فيقولونَ عليكش»⁽⁶⁾.

(1) المقاييس: 87/3.

(2) المقاييس: 372/3.

(3) الممتع: 411/1.

(4) ضبط محقق الصحابيِّ عليشَ وعليكَ بفتح الشين والكاف ونحن نزعهم أَنهما بالكسرِ وأنَّ الفتح من الغلط في الطباعة. لأنَّ الشاهد في خطاب الأنتى.

(5) نسب السيد أحمد صَفَّرَ محقِّقُ الصحابيِّ هذا البيتَ إلى مجنون ليلي نقلاً عن الجمهرة 6/1 والبيت المذكور في الجمهرة: (فعيناشِ عيناها وجيدشِ جيدها سوى أنَّ عَظَمَ الساقِ منشِ دقيقُ) وفي سرِّ صناعة الإعراب 216/1 وروي في ذيل الأماي 63:

(فعيناكُ عيناها وجيدكُ جيدها ولكنَّ عَظَمَ الساقِ منك دقيقُ) بلا إبدال. ورؤي في الممتع 411/1. (خلا أنَّ عَظَم) وكانَّ ابنُ فارسٍ تفرَّدَ بهذه الرواية في الصحابي 35.

(6) الصحابي 35.

14 - 15 الطاء والظاء :

نَصَّ الأُسْتَرَابَادِيُّ عَلَى أَنَّ الطَّاءَ تُبَدَّلُ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ «إِذَا كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْمَطْبُوقَةِ الْمُسْتَعْلِيَةِ، وَهِيَ: الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ»⁽¹⁾.

وأشار ابنُ فارسٍ إلى إِبْدَالِ الطَّاءِ وَالظَّاءِ مَعًا مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ، فَقَالَ: «وَيُقَالُ: إِظَّنَّنِي فُلَانٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَا كُلُّ مَنْ يَظَّنَّنِي أَنَا مُعْتَبٌ وَلَا كُلُّ مَا يُرَوِّي عَلَيَّ أَقُولُ⁽²⁾
وَرَبَّمَا جُعِلَتْ طَاءٌ لِأَنَّ الظَّاءَ أَدْعَمَتْ فِي تَاءِ الْاِفْتِعَالِ»⁽³⁾.

وكرر هذه الإشارة في موضع آخر، فقال: «وِظَلَمْتُ فَلَانًا فَاطَّلَمَ، وَانْظَلَمَ إِذَا احْتَمَلَ الظُّلْمَ. وَأَنشَدَ بَيْتَ زَهِيرٍ:

هُوَ الْجَوَادُّ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا، وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلِّمُ⁽⁴⁾
بِالظَّاءِ وَالطَّاءِ»⁽⁵⁾.

16 - العَيْنُ :

ذَكَرَ ابْنُ عُصْفُورٍ الْعَيْنَ بَيْنَ حُرُوفِ الْاِبْدَالِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا سَبِيوِيهِ. وَجَعَلَ

(1) شرح الشافية 3/ 226.

(2) رُويَ الْبَيْتُ فِي الْمَخْصَصِ 319/12 وَفِي اللِّسَانِ (ظَن). .

(3) الْمَقَائِيسُ 3/ 463.

(4) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي (شَعْرُ زَهِيرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى) 104 بِرِوَايَةِ ابْنِ فَارَسٍ. وَرُويَ فِي شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ 4/ 493 فَيُظَلِّمُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «عَلَى أَنَّهُ جَاءَ بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ: وَهُوَ تَرْكُ الْاِدْغَامِ عَلَى الْوَجْهِينِ بِالظَّاءِ وَالطَّاءِ». وَأَجَازَ سَبِيوِيهِ مِنْهُ (يُظَلِّمُ وَيُظَلِّمُ) 4/ 468. وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ (ظَلَمَ) «الْجَوْهَرِيُّ: ظَلَمْتُ فَلَانًا تَظْلِيمًا إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الظُّلْمِ فَانْظَلَمَ أَيُّ: احْتَمَلَ الظُّلْمَ وَأَنشَدَ بَيْتَ زَهِيرٍ: وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيَنْظَلِمُ.. قَالَ ابْنُ بَرِي: جَعَلَ الْجَوْهَرِيُّ أَنْظَلَمَ مَطَاوَعَ ظَلَمْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ وَهُمْ، وَإِنَّمَا انْظَلَمَ مَطَاوَعَ ظَلَمْتُهُ».

(5) الْمَقَائِيسُ 3/ 469.

ابن فارس إبدال العين من الهمزة لغة ذميمة فقال: «أما العننة التي تُذكر عن تميم فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عينا».

يقولون: سمعت عن فلانا قال: كذا، يريدون (أن). وروي في حديث قبيلة⁽¹⁾: تحسب عني نائمة. قال أبو عبيد: أرادت تحسب آني. وهذه لغة تميم. قال ذو الرمة:

أَعَنَ تَرَسَّمَتَ مِنْ حَرْفَاءَ مَنْزِلَةً ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ⁽²⁾
أراد (أَنَّ) فجعل مكان الهمزة عينا⁽³⁾.

وأبدل ابن فارس العين من الهمزة في (عنفوان وعفان). قال في الأولى: «يقال عنفوان الشباب، وهو أوله، فهذا ليس من الأول، إنما هذا من باب الإبدال. وهو أن العين مبدلة من همزة والأصل الأنف، وأنف كل شيء أوله»⁽⁴⁾. وقال في الثانية: «فأما قولهم: جاء على عفان ذاك أي: إبانته فهو من الإبدال، والأصل: إفان، وقد مر»⁽⁵⁾.

17 - الغين:

لم أجد بين علماء الصرف من يذكر الغين بين حروف الإبدال وكأن ابن

(1) هي قبيلة بنت مخزومة، ولها خبر طويل روى طائفة منه الزمخشري في الفائق 3/100 وفيما روى ورد قولها «فيينا أنا عندها تحسب عني نائمة إذ دخل زوجها» وقال مُحَقِّقُ الصَّاحِبِيِّ ص35 حاشية 4 في حديثه عن خبرها: وأخرجه كاملاً الهيثمي في مجمع الزوائد 6/9-12.

(2) روي البيت في ديوان ذي الرمة 1/371 أن ترسمت... وذكر مُحَقِّقُ الدِّيَّانِ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْقُدُوسِ أَبُو صَالِحٍ تِسْعَةَ عَشَرَ كِتَابًا مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَرَدَ فِيهَا الْبَيْتُ بِالْعَيْنِ (أَعَنَ تَرَسَّمَتَ...) ونقل عن خزانة الأدب أن الإبدال لغة مَرَّجُوحة. ثم علّق على البيت بقوله: «وذو الرمة من بني عبد مناة بن أد، وهم أبناء عمومة لبني تميم، وأمه من بني أسد» مشيراً إلى أن العننة لهجة قبيلته.

(3) الصاحبي 35.

(4) الصاحبي 35.

(5) المقاييس 4/185.

فارس متفرّدٌ بإبدال الغين من النون، إذ يقول: «فأمّا قولهم: تزيّعت المرأة فهذا من باب الإبدال، وهي نونٌ أبدلت غيبًا»⁽¹⁾.

18 - الفاء :

جعل الأستراباذي الفاء من الحروف التي يعرّوها الإبدال الشاذّ، فقال: «والفاء تكونُ بدلًا من الثاء. حكى أبو عليّ عن يعقوب: قام زيد فم عمرو. وقالوا: جدّث وجدّف، والفاء بدّل لقولهم: أجداث، ولم يقولوا: أجداف»⁽²⁾.

وليس في كلام ابن فارس نصٌّ صريحٌ على أنّ الفاء من حروف البَدَلِ، غير أنّ فيه إشارةً إلى ذلك في قوله: فأمّا قولهم: جاء على عفّان ذاك أي: إبانه، فهو من الإبدال. والأصل إفّان، وقد مرّ⁽³⁾.

فكلامه هذا يشيرُ إلى أنّ فاء (عفّانه) مُبدّلةٌ من باء (إبّانه). وليس الأمرُ ببعيد لتقاربِ مخرَجِي الحرفينِ من الشفتين.

19 - القاف :

لم يقل ابن فارس في القاف إلاّ العبارة التالية: «وأمّا القاف فلا أعلم لها علةً إلاّ في جعلهم إياها عند التعريب مكانَ الهاء نحو: يلّمق»⁽⁴⁾.

20 - الكاف :

لم ينصّ ابن فارس على أنّ الكاف من حروف الإبدالِ لكأنّه أوحى بذلك

(1) المقاييس 3/4.

(2) شرح الشافية 103/3.

(3) المقاييس 3/4.

(4) جاء في (المعرّب) للجواليقي ص 403 «اليلّمق القباء، وأصله بالفارسية يلمّه. قال ذو الرمة: كأنّه مُتَقَبِّي يلمّقي عَزْبُ» انظر ديوان ذي الرمة 87/1.

إذ قال: «ويقولون أعرابيٌّ كُحٌّ مثل قُحٍّ»⁽¹⁾. والدليل على أنه يريد الإبدال قول الأستراباذي: «وجاء الكافُ بدلاً عن القاف، يقال: عَرَبِيٌّ كَحٌّ وقُحٌّ»⁽²⁾.

21 - الميم :

نَصَّ ابنُ فارس على إبدالِ الميمِ من الفاءِ . فقال «الجيم والميم والخاء»، كَلِمَةً وَاحِدَةً لَعَلَّهَا فِي بَابِ الْإِبْدَالِ . يقولون: جَامَخْتُ الرَّجُلَ: فَاخَرْتُهُ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنَّهَا مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ لِأَنَّ الْمِيمَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَلِبًا عَنِ فَاءِ، وَهُوَ الْجَفْحُ وَالْجَحْفُ بِمَعْنَى⁽³⁾.

ونص كذلك على إبدالِ الميمِ من الهاءِ، فقال: «إِنَّ أَصْلَ الْفَمِ فَوْهٌ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: رَجُلٌ أَفْوَهٌ»⁽⁴⁾.

22 - النون :

ذَهَبَ ابنُ فارسٍ إلى أَنَّ النونَ تُبَدَّلُ مِنَ الْمِيمِ فَقَالَ: «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ لِلْفَرَسِ الْقَائِمِ صَائِنٌ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِبْدَالِ، كَأَنَّهُ أُرِيدُ بِهِ الصَّائِمُ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْمِيمُ نُونًا»⁽⁵⁾. ورأى ابنُ عُصْفُورٍ أَنَّهَا تُبَدَّلُ مِنَ اللَّامِ (لَعَنَ = لَعَلَّ)⁽⁶⁾ وَمِنْ هَمْزَةِ (صنعاني - نسبة إلى صنعاء)⁽⁷⁾.

23 - الهاء :

تَعَدُّ الْهَاءُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الصَّرْفِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ

(1) المقاييس 5/ 125.

(2) شرح الشافية 3/ 201.

(3) المقاييس 1/ 477.

(4) المقاييس 4/ 462.

(5) المقاييس 3/ 324.

(6) و(7) الممتع 1/ 395.

الإبدال. وذهب ابن فارس إلى أنها تُبدل من ثلاثة أحرف، هي الألف، والهمزة، والحاء.

أبدلها من الألف في (مهما) فقال: يقال إنها (ما) دخلت عليها (ما): قالوا تكون إحداهما كالصلة كقوله جل ثناؤه: (أَيَّا مَا تَدْعُوا)⁽¹⁾ فغَيَّرَ اللَّفْظَ⁽²⁾.

وأبدلها من الهمزة في (المهيمن)، فقال في تحليل اللفظة: «الهاء والميم والنون ليس بشيء. فأما المهيمن - وهو الشاهد - فليس من هذا. إنما هو من باب (أمن) والهاء مُبدلة من همزة»⁽³⁾.

وأبدلها من الحاء إبدالاً كادَ ينفردُ به. قال في تحليل المَهِيل: «وأما المَهِيلُ فمُسْتَقَرُّ الْوَلَدِ مِنَ الرَّحِمِ. وهو عندنا من باب الإبدال، وهو في ذلك أصله مَحِيلٌ»⁽⁴⁾.

وذكر غيره من علماء الصرف أنها تُبدل من الياء في الوقف، مثل: (هذه = هذي)⁽⁵⁾ ومن الواو في (هنا = هناو)⁽⁶⁾ ومن تاء التأنيث في الوقف، نحو (فاطمة = فاطمة)⁽⁷⁾ ومن الهمزة (هياك = إياك)⁽⁸⁾.

24 - الواو :

ذَكَرَ عُلَمَاءُ الصَّرْفِ الْوَاوَ بَيْنَ الْحُرُوفِ الْقِيَاسِيَّةِ الْإِبْدَالِ. وأبدلها ابن فارس

(1) ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الإسراء: 110.

(2) الصاحبى 276.

(3) المقاييس 63/6.

(4) المقاييس 31/6.

(5) الممتع 400/1.

(6) الممتع 401/1.

(7) الممتع 402/1.

(8) الممتع 397/1.

من الياء فقال: «وَأَمَّا (الطُّوبَى) فليس من هذا (أي ليس من الطُّوبِ)، وأصله الياء كأنه فُعَلَى من الطَّيْبِ، فقلبت الياءَ واوًا للضَمَّة»⁽¹⁾.
 وأبدلها العربُ من الألفِ في نحو: (ضُورِب = ضَارَبَ)⁽²⁾ وفي نحو: (عَصَوِي)⁽³⁾ ومن الهمزة في نحو: (أومن = أو من).

25 - الياء :

والياءُ كأخْتِهَا الواوِ من حروف الإبدال القياسيِّ، ولعلَّ إِبْدَالَهَا من الواوِ أَشْبَعُ في العرْبِيَّةِ من أَوْجِه الإبدالِ الأخرى. ومن الأمثلة التي ذكرها ابنُ فارسِ (القيَمَة) فَيَاوُهَا مُبْدَلَةٌ من (واو) قِيَمَة.

قال الشيخ: «قَوِّمْتُ الشَّيْءَ تَقْوِيْمًا. وَأَصْلُ القِيَمَةِ الواوُ»⁽⁴⁾. ومنها الميراثُ. قال ابن فارس: «الواو والرء والثاء: كلمة واحدة هي الوِرْث والميراث أصله الواو»⁽⁵⁾.

وذكر غيره من علماء الصرفِ إبدالها من الهمزة في نحو: (إيت = ائت)⁽⁶⁾.

ومن الميم والباء والنون والرء في (ديماس وديباج ودينار وقيراط) مفرد (دمايس ودبابيج، ودنانير، وقراريط)⁽⁷⁾ ومن السين (سادي = سادس) ومن الثاء (الثالي = الثالث)⁽⁸⁾ ومن العين (الضفادي = الضفادع)⁽⁹⁾.

(1) المقاييس 3/ 430.

(2) شرح الشافية 3/ 213.

(3) شرح الشافية 3/ 214.

(4) المقاييس 5/ 43.

(5) المقاييس 6/ 105.

(6) شرح الشافية 3/ 210.

(7) شرح الشافية 3/ 211.

(8) شرح الشافية 3/ 213.

(9) شرح الشافية 3/ 212.

ومن الجيم، وهذا الإبدال ما يزال فاشياً في لهجة أهل الكويت (ياهل = جاهل).

هذه هي حُرُوفُ الإبدالِ عندَ ابنِ فارسٍ، فما السَّماتُ التي طَبَعَتْ مِنْهَجَهُ في دراسةِ الإبدالِ، وما مَنْزِلَةُ هذه الدراسةِ بَيْنَ الدراساتِ الحديثةِ؟

ج - منهجُ ابنِ فارسٍ في دراسةِ الإبدالِ :

مِنَ الغُلُوِّ أَنْ نَزَعَمَ أَنَّ لابنِ فارسٍ مِنْهَجاً واضحَ السَّماتِ والقَسَماتِ في دراسةِ الإبدالِ، غيرَ أَنَّا نستطيعُ بعدَ عَرَضٍ ما عَرَضْنَا من آراءِ الرجلِ أَنْ نُلَخِّصَ دِرَاسَتَهُ بِالأمُورِ التَّالِيَةِ :

1 - لم يَلْتَزِمُ ابنُ فارسٍ حُرُوفَ الإبدالِ التي تناقلها عُلَمَاءُ النَّحْوِ والصَّرْفِ عن سيبويه أو غيره، وإنما كانَ له في الإبدالِ آراؤه الخاصَّةُ، ونظراته التي تفرَّدَ بها. وتضاعفت حروفُ الإبدالِ بين يَدَيْهِ، فَبَعْدَ أَنْ حَصَرَهَا سيبويه باثني عشرَ حَرْفاً جَعَلَهَا ابنُ فارسٍ خَمْسَةً وعشرينَ .

2 - كان للاشتقاق تأثيرٌ واضحٌ في أحكامِ الشَّيْخِ، إذ كانَ يَحْتَكِمُ إلى ثقافته اللغوية الواسعة، وإلى دُرْبَتِهِ التي حَنَّكَها التمرُّسُ حتى عَدَّتْ ملكةً صادقةً الحدسِ، فتكتشفُ بالحسِّ الصادقِ، وتُبْرَهُنُ بالدليلِ القاطعِ ما تَرْمِي إلى كَشْفِهِ والبرهانِ عليه من أسرارِ الإبدالِ، ولهذا رأيناه يحكم على طائفة من الألفاظِ اعتماداً على الاشتقاق لا القاعدة، بأنَّها من الإبدالِ كالمُهَيْلِ والمُهَيْمِنِ .

3 - كان يُمَيِّزُ الأَصْلَ من البديلِ بعدَ أَنْ يَضْرِبَ الكلمتين المتشابهتين على مَحَكِّ الاشتقاقِ. فإذا وَجَدَ أَنَّ في اللفظةِ عُقْماً جَعَلَهَا فَرَعاً، وإذا وَجَدَهَا وُلُوداً جَعَلَهَا أَصْلاً. فالسَّرْدُ في رأيه - أصلُ الزَّرْدِ، لأنَّ السَّيْنَ والرَّاءَ

والدال أكثر تقلبًا، وأعزُرُ نتاجًا من الزاي والراء والدال والفرعُ قد يكون عاقراً، أما الأصلُ فلولا خضبه ما أنجب .

4 - لم يكن الشَّيْخُ كَلِيفًا بالإبدالِ الشاذِّ، بل كان يحاول رده أو تضعيفه أو التَّشْكِيكَ في صحته .

5 - لم يكن سجينَ الأُمثِلَةِ الموروثة المكرورة التي يتناقلها النُحاةُ والمشتغلون بالصَّرْفِ، بل كان يَطْرَحُ أُمثِلَةً جديدةً يُحَسِّسُ القارئُ أنَّ فيها أبقارًا لم يفتَرِعها السابقون . ولماذا يلوكُ كلامَ السابقين واللغة طَوْعُ يَدِيهِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ؟ ولماذا يُمارس عمَلَه في دائرة ضَيِّقَةٍ رَسَمَتَهَا قواعِدُ الصَّرْفِ ولا يُجْري جِوَادَه في ميدانٍ رَحْبٍ، فيتصيَّدُ من شرائدِ اللغة ما شاء؟

6 - رَبَطَ ابْنُ فَارِسٍ الإِبْدَالَ بِاللَّهْجَاتِ وَسَمَّى أَكْثَرَ هَذِهِ اللَّهْجَاتِ اللُّغَاتِ المذمومة . وبذلك سبقَ الدارسين المحدثين الذين يَرَوْنَ أو يرى بَعْضُهُم أَنَّ الإِبْدَالَ نوعٌ من الاختلافِ في اللُّهْجَاتِ بين القبائل . قال الدكتور إبراهيم أنيس: «يبدو أنَّ القبائل البدوية بوجه عام قد مالت إلى أصوات التفخيم واشتهر هذا عنهم فاستمسكوا بهذه الظاهرة في نُطْقِهِمْ، وتعصَّبوا لها، في حين أنَّ القبائل الحضريَّة أو المتأثرة بالحضر قد أثرت الأصوات المرفَّقة»⁽¹⁾ . وهل هذه القبائل المتحضرة أو المتأثرة بالحضارة غيرُ قبائل الحجازِ وعلى رأسها قريش التي يقول ابنُ فارس في لغتها: «وكانت قريش، مع فصاحتها وحسنِ لُغَتِهَا ورَفَّةِ ألسنتها، إذا أتتهم الوفودُ من العَرَبِ تخيَّروا من كلامِهِمْ وأشعارِهِمْ أَحْسَنَ لغاتِهِمْ وَأَصْفَى كلامِهِمْ، فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغاتِ إلى نحائزِهِمْ وسلاتِقِهِمْ التي طَبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أَفْصَحَ العَرَبِ»⁽²⁾ . وهل الأصوات التي يستقبلها

(1) اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس 125 .

(2) الصحابي 33 - 34 .

الدكتور إبراهيم أيس إلا تلك الظواهر اللغوية التي ذكرناها في الإبدال، وسمّاها ابن فارس (اللغات المذمومة) ونعت بعضها فقال: «فأما بنو تميم فإنهم يلحِقُونَ القافَ باللهةِ حتى تغلظَ جِدًّا»⁽¹⁾. وقال أيضًا: «وكذلك الياء المشددة تحوّل جيمًا في النسب، يقولون: بصرجّ وكوفجّ»⁽²⁾ وشتان غلظة الجيم المشددة المقلقلة ورقة الياء اللينة.

7 - وَفَفَ ابن فارس على أثر التَّرْجَمَةِ في الإبدال، ورأى أن اللغات حينما تتقارص الألفاظ تُضطرُّ إلى إجراء تغيير في النطق، فَتَحَوَّرَ اللفظ وتطوَّره حتى تُسبِّغَ عليه جرسها القومي، وتسيغه الأذن، ويَجْرِي به اللسان فلا يَنبُو به السَّمْعُ، ولا يَعْتُرُّ به النطق. قال ابن فارس: «وحدّثني عليُّ بنُ أحمد الصَّبَاحِيُّ، قال: سمعتُ ابنَ دُرَيْدٍ يقول: حروفٌ لا تتكلَّمُ بها العربُ إلاَّ ضرورةً، فإذا اضطرَّوا إليها حَوَّلُوها عند التكلُّمِ بها إلى أقرب الحروف من مخارجها فمن تلك الحروف: الحَرْفُ الذي بين الباء والفاء مثل (پور) إذا اضطرَّوا قالوا (فور) ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم (لعلّه يعني الجيم المصرية) وهي لغةٌ سائرة في اليمن مثل (جمل) إذا اضطرَّوا قالوا (كمل)»⁽³⁾.

وسواءً أكانَ الرأي رأيَ ابن دريد أم كان رأيَ ابن فارس فالذي يعيننا هو إدراكه أن الإبدال يخضع لقوانين كثيرة منها مقدرةٌ أجهزة النطق وميراثها.

فإنَّ الصوتَ الأجنبيَّ (P) لا ضَرِيحَ له في لسانِ العربِ، ولذلك أُبْدِلَ عندما نقل، فغدا (فاء).

(1) الصاحبي 36.

(2) الصاحبي 37.

(3) الصاحبي 36.

ولقد أقرَّ جُرْجِي زَيْدَانُ بهذه الظَاهِرَةِ، فقال: «أَمَّا الأدلَّةُ على قابليَّةِ الحروف للإبدال فكثيرة، منها ما قد طرأ على اللغات الساميَّة بعد تفرُّقها»⁽¹⁾. وقد تبين لجُرْجِي زَيْدَانُ أَنَّ الإبدالَ يَتِمُّ وَفَقَ ناموسٍ مطَّردٍ أو يكادُ يكون مطَّردًا، فقال: «وهذا الاختلافُ قد جَرَى على ناموس الإبدالِ، ويكادُ يكون قياسياً بدليل ثبوتِ النسبة بين الأحرَفِ»⁽²⁾. ثم مثَّلَ لذلك بقوله: «إذا كان (أي الحرف) ذالاً في العربيَّة كان زايًا في العبرانية، ودالاً في السريانية كذَكَرَ (זַי) زَخْرُ والغين العربيَّة عَيْنٌ فيهما. فالعرب يقولون: عَرَبَ والعبرانيون والسريانيون يقولون (עֲרַב) عَرَفَ بالعين. والخاء العربيَّة حاءٌ فيهما، فنحن نقول: خَرِبَ، وهم يقولون (חֲרַב) حَرَفَ»⁽³⁾.

3 - القلب :

دَرَسْنَا القَلْبَ في بَحْثِ الاِشْتِقاقِ تَحْتَ عنوان (الاشتقاق الكبير) وعَزَوْنَا الكَشْفَ عن القَلْبِ في اللغة إلى الخليلِ بنِ أحمدَ قَبْلَ ابنِ جنِي، وقَبْلَ ابنِ فارس. وذكرنا ثُمَّ أَنَّ ابنَ فارسٍ لم يُمَعِّنْ في دراسةِ القلبِ، ولم يَحْمِلْ كُلَّ ما يصادفُه من ألفاظٍ متساوية الأُصولِ مختلفة الترتيب على الاشتقاق الكبير.

ونذكر هنا أمثلة منه على سبيل التذكيرِ لم نذكرها هناك. فقد لاحظَ ابنُ فارسٍ أَنَّ اللَطْمَ والطَّلمَ. بمعنَى فجعل اللطم أصلاً، والطلم مقلوباً عنه، فقال: «الطاء واللام والميم أصلٌ صحيحٌ، وهو ضَرْبُ الشيءِ بيسَطِ الشَّيءِ المبسوطِ، مثالُ ذلك: الطَّلمُ، وهو ضَرْبُكُ حُبْزَةِ المَلَّةِ بيدك، تنفضُ ما عَلَيها من الرِّمادِ. وما أَقْرَبَ ما بين الطَّلمِ واللطمِ!»⁽⁴⁾.

(1) الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص 36.

(2) المصدر السابق 36.

(3) المصدر السابق 37.

(4) المقاييس 3/415.

وَحَلَّلَ الشَّيْخُ كَلِمَةَ (مِحَاش) فَذَكَرَ وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمَا أَنَّهَا مِنْ (مَحَشٍ) فَالْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ، وَالثَّانِي أَنَّهَا مِنْ (حَشَو) فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ. وَالكَلِمَةُ مَقْلُوبَةٌ مِنْ (حَشَو) إِلَى (حَوَش). فَقَالَ: «فَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ:

جَمْعُ مِحَاشِكَ يَا يَزِيدُ، فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا⁽¹⁾ فله وجهان: أحدهما أن يكون ميمه أصليةً، وقد ذكر في بابه.

والوجه الآخر أن تكون الميم زائدةً، ويكون (مُفَعَّلًا) من (الحشو) كأنه أراد اللفيف والأشابة. وكان ينبغي أن يكون (مِحَشِي)، فَقَلَبَ⁽²⁾.

وأكثر ابن فارس من الحديث عن القلب في المعتل، ولكن حديثه تفاوت بين الإشارات السريعة كقوله في الجاه والوجه: «هو وجه بين الجاه والجاه مقلوب»⁽³⁾ وبين الأقوال المشفوعة بالشواهد، كقوله: «يقال: راديت عن القوم إذا راميت عنهم. فأما قول طفيل:

يُرَادَى عَلَى فَاسِ اللِّجَامِ كَأَنَّمَا يُرَادَى عَلَى مِرْقَاةٍ جَذَعٍ مُشَدَّبٍ⁽⁴⁾ فليس من هذا الباب، لأن هذا مقلوبٌ، ومعناه: يُرَاوِدُ⁽⁵⁾.

ومن هذا الضرب قوله في الطادي والواطد: «ويقال لأثافي القدر: الوطائد

(1) ورد البيت في ديوان النابغة 102 مع بيتين آخرين في هجو يزيد بن سنان. ورؤي في اللسان (حشا) «اجمع محاشك. .» وعلق عليه ابن منظور فقال: «قال الجوهرى هو من الحشو. قال ابن برّي: قوله في المحاش إنه من الحشو غلطٌ قبيحٌ، وإنما هو من المحش، وهو الحرق. . المحاش قوم اجتمعوا من قبائل وتحالفوا عند النار.»

(2) المقاييس 65/2.

(3) المقاييس 89/6.

(4) هذا البيت هو البيت الخامس والأربعون من القصيدة الأولى ص 28 في ديوان طفيل، وروايته تم يرادي به مرقاة جذع مشذب) وورد في الأمالي 1/236 (يرادى) بالبناء للمفعول. وكذلك في اللسان (ردى) وجاء فيه «قال ابن سيدة: راديته على الأمر رادته كأنه مقلوبٌ، قال طفيل ينعت فرسه يرادى على فأس. .» وكذا في الصناعتين ص 87 والصحاح 6/2355 (ردى).

(5) المقاييس (ردى) 507/2.

والطادي في شعر القطامي في قوله: تَقْضَى بَوَاقِي دِينِهَا الطَّادِي (1) (الواطِدُ)، وهو مَقْلُوبٌ، وعادته طَادِيَّةٌ قَدِيمَةٌ (2).

وَمَيَّزَ ابْنُ فَارِسٍ بَيْنَ الْقَلْبِ الصَّرْفِيِّ وَالْقَلْبِ النَّحْوِيِّ، فَالْقَلْبُ الصَّرْفِيُّ يَتَعَلَّقُ بِتَبَدُّلِ مَوَاضِعِ الْحُرُوفِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْقَلْبُ النَّحْوِيُّ يَتَعَلَّقُ بِجَعْلِ الْعَامِلِ مَعْمُولًا لِأَعْرَاضٍ بَيَانِيَّةٍ وَأَسْمُ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ عِنْدَهُ (قَلْبُ الْكَلِمَةِ) وَأَسْمُ الضَّرْبِ الثَّانِي (قَلْبُ الْقِصَّةِ)، قَالَ: «وَمَنْ سَنَّ الْعَرَبِ الْقَلْبُ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْكَلِمَةِ، وَيَكُونُ فِي الْقِصَّةِ:

فَأَمَّا الْكَلِمَةُ فَقَوْلُهُمْ جَذَبَ وَجَبَدَ، وَبَكَلَ وَلَبَكَ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَقَدْ صَنَفَهُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ» (3).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي الَّذِي سَمَّاهُ قَلْبَ الْقِصَّةِ فَلَيْسَ مِنَ الصَّرْفِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ الْبَيَانِ الْعَرَبِيِّ، وَوَقُوعُهُ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ، وَفِي النَّثْرِ قَلِيلٌ.

وَمَنْ أَمْثَلْتَهُ فِي الشَّعْرِ: «حَسَرْتُ كَفِّي عَنِ السَّرْبَالِ» (4). وَإِنَّمَا حَسَرَ السَّرْبَالَ عَنْ كَفِّهِ (5) وَمِثَالُهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ (6) وَقَدْ حَلَّلَ ابْنُ فَارِسٍ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَلْزَمُهُ

(1) ورد البيت في اللسان (طدى) ونصه فيه:

ما اعتاد حُبَّ سليمي حينَ معتادٍ وما تقضى بواقِي دينها الطادي
وعلق عليه ابنُ منظور بقوله: «أَيُّ مَا اعْتَادَنِي حِينَ اعْتِيَادِي. وَالذَّيْنُ الدَّابُّ وَالْعَادَةُ. وَانظُرْ مَجَالِسَ ثَعْلَبِ 578/510».

(2) المقاييس (وطد) 6/121.

(3) الصاحبي 329.

(4) هذه العبارة جزء من بيت لابن مقبل وتمامه كما ورد في ديوانه بلا قلب:
حَسَرْتُ عَنْ كَفِّي السَّرْبَالَ أَخَذَهُ فَرْدًا يُجَرُّ عَلَى أَيْدِي الْمُفْدِينَا
وَرُويَ عَجْزُهُ فِي الْمَيْسَرِ وَالْقِدَاحِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ 141 «فَرْدًا يَحْنُ عَلَى أَيْدِي الْمَفِيضِينَا».

(5) الصاحبي 331.

(6) سورة القصص، الآية: 12.

الأمرُ والنَّهْيُ . وإذا كان كذا فالمعنى وحرَّمنا على المراضِع أن تُرضِعَهُ، ووجهُ تحريم إرضاعِهِ أَلَّا يقبل إرضاعهن حتى يُردَّ إلى أمِّه»⁽¹⁾ ويَحْسُنُ بنا هُنَا أَنْ نُشِيرَ إلى أَنَّ ابنَ هشامٍ في خاتمة⁽²⁾ المُغني ذكر الضَّرْبَ الثاني من القَلْبِ وأوَّلَ كثيرًا من شواهدِهِ، فابنُ هشامٍ أَقرَّ بالقَلْبِ لكَتِّهِ أوَّلَ ما يمكن تأويلُهُ من الشواهدِ، أو نقل عن النحاة السابقين هذه التأويلات ليردَّ الشواهدَ إلى الأسلوب القيم .

كما يحسُنُ بنا أنْ نُشيرَ إلى أنَّ ابنَ فارسٍ لم يَكُنْ يتقيَّدُ بالمُصطلحِ الصرفيِّ، إذْ كان يسمِّي أحيانًا القَلْبَ إبدالًا، من ذلك قوله: «الشين والبدال والهاء كلمة من الإبدال . يقال: شُدَّه الرجل مثل دُهِشَ»⁽³⁾ ولعلَّه يعني بذلك إبدالَ مواضعِ الحروفِ في الكلمة الواحدة .

4 - الجمع :

لا نجدُ في آثارِ ابنِ فارسٍ بحثًا مُفصَّلًا تناولَ أنواعَ الجمعِ وطرائقه وإنَّما نجدُ شذراتٍ هُنا وهُنَا في الصاحبيِّ والمقاييسِ والمُجملِ . وكلامُهُ أَخلَطُ من لُغَةٍ وصَرْفٍ وبلاغَةٍ، حتَّى إنَّ الباحثَ ليَحَارَ على أيِّ مَحْمَلٍ يحْمِلُ كَلامَهُ .

فمن اللُغَةِ أَلْفاظٌ ظاهرُها الإفرادُ، ومَعناها الجمعُ . قال ابنُ فارسٍ : «ومن سنن العربِ ذكر الواحدِ، والمُرادُ الجميعُ كقوله للجماعة: صَيَّفٌ وَعَدُوٌّ . قال اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿هَتُولَاءِ صَيْفِي﴾⁽⁴⁾ وقال: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾⁽⁵⁾، وقال: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾⁽⁶⁾، والتفريقُ لا يكونُ إلاَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ»⁽⁷⁾ .

(1) الصاحبي 331 .

(2) مغني اللبيب 911 .

(3) المقاييس 256/3 .

(4) ﴿قَالَ إِنَّ هَتُولَاءِ صَيْفِي فَلَا نَفْضَحُونَ * وَأَقْوَى اللَّهُ وَلَا تُخْرُونَ﴾ الحجر ، 68 - 69 .

(5) ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ رُأْبٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ غافر : 67 .

(6) ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران : 84 .

(7) الصاحبي 348 .

وعَلَّقَ صَاحِبُ (روح المعاني) على الآية الأخيرة فقال: «قال العلامة التفتازاني»: «إن (أحد) في مَعْنَى جماعة بِحَسَبِ الوَضْعِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُخَاطَبَ، يَسْتَوِي فِيهِ المَذَكَّرُ والمُؤنَّثُ والمُفْرَدُ والمُثَنَّى والمجموع. ويشترط أَنْ يَكُونَ استعماله مع كلمة كلِّ أو مع النفي»⁽¹⁾.

ومن أساليب العربِ العربِ ذِكْرُهُم الواحدَ أو المثنى بلفظِ الجمعِ. قال ابن فارس: «ومنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾⁽²⁾ كَانَ رَجُلٌ نَادَى: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ مَدْحِي زَيْنٌ وَإِنَّ شَتْمِي شَيْنٌ. فقال رسول الله ﷺ: وَيْلَكَ ذَلِكَ اللَّهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ. وقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾⁽³⁾، وَهُمَا قَلْبَانِ»⁽⁴⁾. وهذا الكلام بلاغة العربِ أشبهه، وإلى بيانهم أَقْرَبُ.

وأما الذي بالصَّرْفِ أَعْلَقُ فَأَلْفَاظُ شَوَارِدُ مِنْ غَرِيبِ الْجَمْعِ، مِنْهَا مَا يَرُدُّ اللَّفْظَ إِلَى أَصْلِهِ وَمِنْهَا جَمْعٌ تُبَدَّلُ فِيهِ بَعْضُ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْضٍ وَمِنْهَا أَلْفَاظٌ تَشْمُسُ عَلَى الْجَمْعِ، وَتَحَافِظُ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَمِنْهَا أَلْفَاظٌ شَادَّةٌ عَلَى أَقْسَمِهَا.

فمن الألفاظ المفردة التي يردُّها الجمع إلى أصولها، ويعيد إليها ما حذف من حروفها (الأُمُّ والقَمُّ) قال ابن فارس: «والأُمُّ في الأصلِ أُمَّهَةٌ. ولذلك تجمع

(1) روح المعاني للألوسي 1/396.

(2) إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿الحجرات: 4. وعلَّقَ الأُلُوسِي على هذه الآية بقوله: «وقيل إنَّ الذي نادى رجلاً واحداً كما هو ظاهرُ خبرٍ أخرجه الترمذِيُّ وحسنه، وجماعة عن البراء بن عازب، وما أخرجه أحمد وابن جرير وأبو القاسم البغوي والطبراني وابنُ مَرْدُوَيْهِ بسند صحيح من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن الأقرع بن حابس أنه أتى النبي ﷺ، فقال يا مُحَمَّدُ اخرج إلينا، فلم يُجِبْهُ عليه الصلاة والسلام. فقال يا مُحَمَّدُ إنَّ حَمْدِي زَيْنٌ وَإِنْ ذَمِّي شَيْنٌ فقال: ذلك الله» روح المعاني 26/139.

(3) ﴿إِنْ نُؤَيَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التحريم: 4.

(4) الصاحبى 350.

أُمَّهَاتٍ، وقد تجمع الأُمُّ أُمَّاتٍ»⁽¹⁾ وقال أَيضًا: «جمع الفم أفواه، وذلك أَنَّ أصله فَوْهٌ، ولذلك يقال رجل أفوه»⁽²⁾.

ومن الجُمُوع التي وَقَع فيها تغييرٌ صرفيٌّ يُسَمِّيهِ علماءُ الصرفِ إبدالاً ويسمِّيهِ ابنُ فارسٍ قلباً كلمةً أوائلٍ التي يقولُ فيها: «ناقة أوّلة، وجَمَلٌ أوّلٌ إذا تَقَدَّما الإبل، والقياسُ في جمعه أوأول، إلاَّ أَنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ طرفاً أو قريبةً منه بعدَ ألفٍ ساكنةٍ قُلبَتْ همزةً»⁽³⁾.

ومن الألفاظ التي تأتي الجَمْعَ فهي محافظة على إفرادها كلمةً (البَحْت) قال ابنُ فارسٍ: «قال الخليل: البَحْت الشيءُ الخالص، ومِسْكٌ بَحْتٌ ولا يصغُرُ، ولا يثيُّ، وكذلك الجمع على اللفظ الواحد»⁽⁴⁾.

ومن الجُمُوعِ التي خَالَفتِ القياسَ كَلِمَةٌ (الدواخن). قال ابن فارس: «الدُّخَانُ مَعْرُوفٌ وَجَمَعُهُ دَوَاخِنٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ»⁽⁵⁾. ومن هذا الضَّرْبِ جَمْعُ الصفات على طريقة جمع الأسماء كجمع الأبطح على أباطح. قال ابن فارس: «الأَبْطَحُ أَثَرُ السَّيْلِ، واسِعًا كَانَ أَوْ ضَيِّقًا وَالْجَمْعُ أَبْطَحٌ. قال أهلُ العَرَبِيَّةِ: جُمِعَ جَمَعَ الأَسْمَاءِ التي جَاءَتْ عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوِ الأَحَامِدِ والأَسَاوِدِ. وذلك لَعَلَّتِيهِ عَلَى المَعْنَى حَتَّى صَارَ كَالاسْمِ»⁽⁶⁾.

ولعلَّ أَطْرَفَ ما في شوارِدِ الجَمْعِ التي يتصَيَّدُها ابنُ فارسٍ تلك المقارناتُ بين الأَشْبَاهِ والنظائِرِ، وسَرَدُ الجُمُوعِ الغريبة التي كاد الإهمالُ يَطْوِيها، أو

(1) المُجْمَل 81/1.

(2) تمام فصيح الكلام 32.

(3) المقاييس 1/158.

(4) المقاييس 1/203.

(5) المقاييس 2/336.

(6) المقاييس 1/261.

الجموعُ التي لا واحدَ لها. فمن الجموعِ الغربيةِ البَقِيرُ والضَّيْنُ والثَّوِيُّ والباقُورَةُ والأُمُعُوزُ، قال ابن فارس: «فأما البَقَرُ فجماعةُ البَقَرَةِ. وجمَعُها أيضًا البَقِيرُ والباقِرُ، كقولك حَمِيرٌ وضَّيْنٌ. قال:

يَكْسَعُنَ أَذْنَابَ البَقِيرِ الكُنَّسِ

وقال في الباقِرِ:

وما ذَنبُهُ أَنْ عَافَتِ المَاءَ باقِرٌ وما إِنْ تَعَافُ المَاءَ إِلَّا لِيُضْرَبَا⁽¹⁾

والباقِرُ مثلُ الجاملِ في الجمالِ. قال أبو عبيدة: يقال للذَكَرِ أيضًا بَقَرَةٌ كما يقال للذَكَرِ دِجاجةٌ قال الأصمعيُّ: يقال رأيتُ لبني فلانِ بَقْرًا وبقيرًا وبقارًا وبقورةً. قال: وأبَقُورٌ مثلُ أمُعُوزٍ وأنشد ابنُ أبي طرفة:

فَسَكَّنَتْهُمُ بِالْقَوْلِ حَتَّى كَانَتْهُمْ بواقِرٌ جُلْحٌ أَسَكَّنَتْهَا المِراتِعُ⁽²⁾

قال: والبواقِرُ جَمْعٌ لا واحدَ لها. ويجوزُ أَنْ يكونَ جَمَعَ باقِرَةٍ. قال: والبَقِيرُ لا واحدَ له. وهو جَمْعٌ مثلُ الضَّيْنِ والشَّوِيِّ⁽³⁾.

لقد اكتفى ابنُ فارس في الفقرة السابقة بنقلِ أقوالِ العُلَماءِ مشفوعةً بالشواهدِ، ولعلَّ حِرْصه على ذكرِ الشواهدِ يعودُ إلى نَدْرَةِ الجموعِ التي يذكرُها.

غيرَ أنَّه في الفقرةِ اللاحقة يُضيفُ التعليلَ إلى الشاهدِ. فقد صاغتِ العربُ ألفاظًا على هيئةِ جمعِ المذكرِ السالمِ، وليس لهذه الألفاظِ مُفْرَدٌ ولا مثنى من

(1) وَرَدَ البَيْتُ في ديوانِ الأَعْمَشِيِّ في القصيدةِ 14 البيتِ 27 ص 115 ووَرَدَ في الحيوانِ 19/1. مع بيتين آخرين. والأبياتُ منسوبةٌ إلى الأَعْمَشِيِّ. وَعَلَّقَ عليه الجاحظُ (فكانَها إِنْما عَافَتِ المَاءَ لِيُضْرَبَ).

(2) البيتُ لقيسِ بنِ العيزارةِ من قصيدةِ عِدَّةِ أبياتها 23 وردت في شرحِ أشعارِ الهذليينِ للسكريِّ 2/590 وقال السكريُّ: «جُلْحٌ: لا قرونَ لها، أسكنتها المِراتِعُ: طابتِ أنفُسُها بالمِرْعَى فسكنتُ، أكلتِ ورتعت. بواقِر: جمعُ باقِر، أبو عمرو: كانَهم بَقَرٌ سَكنت في المِرتِع، أي: سَكَنوا بعدما أرادوا قتلي».

(3) المقياس (بقر) 1/278.

لفظها، وتفسير الأمر كما نقله عن الفراء أنها تعني المبالغة لا العدد، والكثرة لا التحديد. ومن هذه الألفاظ كلمة عليين التي قال فيها ابن فارس: «قال الفراء في قوله تعالى: إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيِّينَ⁽¹⁾. قالوا: إنما هو ارتفاع بعد ارتفاع إلى ما لا حد له. وإنما جمع بالواو والثون، لأنَّ العَرَبَ إذا جمعت جَمْعًا لا يذهبون فيه إلى أن له بناءً من واحدٍ واثنين، قالوه في المذكر والمؤنث، نحو عليين. فإنه إنما يُرادُ به شيءٌ، لا يُقصدُ به واحدٌ ولا اثنان، كما قالت العربُ: أطعمنا مَرَقَةً مَرَقِينَ⁽²⁾. قال:

فُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا⁽³⁾

فَجَمَعَ بالنون لما أراد العدد الذي لا يحده. وقال آخرُ في هذا الوزن:
فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَدَاعَتْ بِهَا الْإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِينَا⁽⁴⁾
أَرَادَ الْمَطْرَ بَعْدَ الْمَطْرِ شَيْئًا غَيْرَ مَحْدُودٍ⁽⁵⁾.

لكنَّ مِثْلَ ابنِ فارسٍ إلى الإيجازِ جعله يُغفلُ فقرةً من كلامِ الفراء، قارنَ فيها هذه المجموعة من الألفاظِ بألفاظِ العقود من عشرين إلى تسعين فهي جُموعٌ لا مفرد لها، وهي محافظةٌ على صيغتها في استخدامها مع المذكر والمؤنث. قال الفراء: «ونرى أنَّ قولَ العرب: عشرون وثلاثون: إذْ جُعِلَ للنِّساءِ وللرجالِ

(1) سورة المطففين، الآية: 18 وكلام ابن فارس المنقول عن الفراء واردٌ في معاني القرآن 247/3.

(2) جاء في اللسان (علا) عن اللحياني «قال: وسمعت العرب تقول: أطعمنا مَرَقَةً مَرَقِينَ تريد اللُّحْمَانَ إِذَا طُبِخَتْ بِمَاءٍ وَاحِدٍ».

(3) ورد الشاهد في اللسان (علا): قَدْ رَوَيْتُ الْأَدْهَيْدَ هِينَا فُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

ولم يذكر صاحبه، وعلّق عليه، فقال: «فَجَمَعَ بالنون، لأنَّه أَرَادَ العددَ الذي لا يحدُّ آخره».

(4) ورد الشاهد في اللسان (علا) وورد بعده التعليق الذي ذكره ابن فارس. . وورد الشاهد في اللسان (و بل) وهو في الموضوعين غير منسوب.

(5) المقاييس 247/3.

من العَدَدِ الذي يشبه هذا التَّوَعُّعَ . وكذلك عَلِيُّونَ : ارتفَاعٌ بعدَ ارتفَاعٍ ، وكأنَّه لا غايةَ له»⁽¹⁾ .

وابنُ فارسٍ بهذه الغرائبِ من التعليلاتِ كَلِفٌ ، وعلى جَمْعِها حَرِيصٌ ، لأنَّها توافقُ هَوَاهُ في العَوَصِ على أَسْرَارِ العَرَبِيَّةِ ، غيرَ أَنَّهُ - على حرصه وكَلْفِهِ - أسقط جانباً من التَّعْلِيلِ .

5 - التذكيرُ والتأنيثُ :

لابنِ فارسٍ في (المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ) كتابٌ عَرَفناه في مَوْضِعِهِ من آثارِ الرجلِ ، فلا حاجةَ إلى إعادةِ ما ذكرناه ثَمَّ ، وحسبنا أنْ نشيرَ هنا إلى بعضِ التعليلاتِ التي علَّلَ بها الرجلُ بعضَ الظواهرِ والأساليبِ العَرَبِيَّةِ في التذكيرِ والتأنيثِ .

بَحَثَ ابنُ فارسٍ في صيغةِ فعولٍ التي يَسْتَوِي فيها المذَكَّرُ والمؤنَّثُ فوجدَ أنَّ المذَكَّرَ والمؤنَّثَ قد ينتقلانِ من التساوي إلى التضادِّ . فيأتي المذَكَّرُ بالتاءِ والمؤنَّثُ مجرداً منها . وعلَّلَ ذلكَ بعلَّةٍ لا ندرِي ما مَبْلَغُها من الصوابِ ، وهي المبالغةُ فكأنَّ المبالغةَ - وهي معنَى جديدٌ طارئٌ - أخرجتِ اللفظةَ عن صيغتها الصرْفِيَّةِ لتؤدِّي المعنى الجديدَ بصيغةٍ جديدةٍ . قال ابنُ فارسٍ : «تقول امرأةٌ عَجولٌ وولودٌ وودودٌ وشكورٌ وصبورٌ و غفورٌ إذا أرادوا المبالغةَ في الفعلِ»⁽²⁾ .

وقال أيضاً : «ومما قالوه : بالهاءِ أيضاً : رجلٌ فروقةٌ وملولةٌ وصرورةٌ»⁽³⁾ . فإذا كانت صيغةُ (فعول) بمعنى (مفعول) عادت إليها التاءُ في التأنيثِ . قال ابنُ

(1) كلامُ الفَرَّاءِ منقولٌ من كتابه معاني القرآن 247/3 .

(2) المذَكَّرُ والمؤنَّثُ لابنِ فارسٍ 52 .

(3) المذَكَّرُ والمؤنَّثُ 47 .

فارس: «فإن كُنَّ مفعولاً بهنَّ قلت: الحلوبَةُ من النساءِ، والركوبَةُ من الإبلِ، والقتوبة، لأنَّها تحلب وتقتب»⁽¹⁾.

وعَلَّلَ حَذْفَ التاء من (ثلاث) في ثلاث نسوة بأنَّ المؤنَّث ثقيلٌ، فخفف العرب العدد بحذف التاء لثقل المَعْدود، وأبقوها مع: ثلاثة رجال لأنَّ المذكَر أخف من المؤنَّث، فاقترضى العدل تثقيل العدد هنا لخفة المعدود. يقال امرأة وامرأتان وثلاث إلى العشرِ بسقوط الهاء، وفي المذكَر رجل ورجلانِ وثلاثة رجال. سَقَطَت الهاء من المؤنَّث، لأنَّ المؤنَّث أثقلُ من المذكَر فخفف بإسقاط الهاء ليعتدل الكلام»⁽²⁾.

وهذه العلةُ غيرُ مطَّردَةٍ والدليلُ على عَدَمِ اطِّرادِها من وَجْهين ذَكَرهما ابنُ فارس نفسه أوَّلُهما أنك «تقول هم ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، غير أنك أردت ثلاثة رجال»⁽³⁾ والثاني اجتماع المؤنَّث والمذكَر في بعض الصيغ. قال ابنُ فارس: «وما يستوي فيه المذكَرُ والمؤنَّثُ في العَدَدِ مَثْنِيٌّ وثلاثٌ ورُبَاعٌ. وقال في المذكَر: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحِيَّةٌ مَثْنِيٌّ وَثَلَاثٌ وَرُبْعٌ﴾⁽⁴⁾ أرادَ جَنَاحَيْنِ أو ثلاثةً ثلاثةً أو أربعةً أربعةً»⁽⁵⁾.

والحقُّ أنَّ حَظَّ هذه العِلَلِ من المَنطِقِ لا يفوقُ حَظَّها من الخيالِ، ولذلك جَعَلَهَا ابنُ فارس في غايةِ الفتورِ والصَّعْفِ حينما شَبَّهَ بها وبأمثالِها من عِللِ النَّحوِ والصَّرْفِ الجَفْنَ الخجولِ الذابِلِ، فقال:

(1) المذكَر والمؤنَّث 52.

(2) المذكَر والمؤنَّث 48.

(3) المذكَر والمؤنَّث 48.

(4) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ كَرِيماً رَسَلاً أُولَئِكَ أَجْنَحِيَّةٌ مَثْنِيٌّ وَثَلَاثٌ وَرُبْعٌ﴾ فاطر: 1.

(5) المذكَر والمؤنَّث 48.

مَرَّتْ بِنَاهَيْفَاءٍ مُقْدُودَةٌ تَرْكِيَّةٌ تُنَمَى لِتُرْكِيٍّ
تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ كَأَنَّهُ حُجَّهٌ نَحْوِيٍّ⁽¹⁾

6 - التصغير :

من المباحث الصَّرْفِيَّةِ التي عَرَضَ لها ابنُ فارسٍ غيرَ متلبِّثٍ مَبْحَثُ التصغيرِ فهو لم يُفَرِّدْ له بابًا خاصًّا من كتاب، وإنَّما كان يذكر ما يراه غريبًا أو شاذًّا من أَوْجِهِ التصغيرِ أو ما يرى فيه وجهين مختلفين باختلافِ اشتقاقِ اللفظِ .

فَمِمَّا رآه غريبًا جدًّا بالذِّكْرِ تصغيرُ المؤنَّثِ اللفظيِّ مرَّةً بعلامةِ التأنيثِ أي: بالتاء ومرَّةً بغيرِ علامةٍ، فقال: «وتقول في تصغيرِ دارِ دُوَيْرَةٍ، ونارِ نُوَيْرَةٍ، وقُدْرٍ قُدَيْرَةٍ. هذا قياسُ البابِ، إلَّا أنَّ العربَ قد تقول: هو خيرٌ قويسٍ⁽²⁾ سَهْمًا. وفي حربٍ حريبٍ ونويبٍ في تصغيرِ نابٍ من الإبلِ. وفي تصغيرِ عرسٍ عريسٍ، ودُوَيْدٌ تصغيرُ دَوْدٍ»⁽³⁾. والقياسُ يقضي بتأنيثِ هذه المُصَغَّرَاتِ، فيقال: قُوَيْسَةٌ وحُرَيْبَةٌ، لكنَّ السَّماعَ فَوْقَ القياسِ .

ولم يكن ابنُ فارسٍ يُوعَلُ في التصغيرِ إِبْغَالَ سيبويه، ولا يُمَعَّنُ فيه إِمْعَانُ ابنِ جنِّي، بل كان يكتفي بترقيش (مقاييسِ اللغة) بطائفةٍ من الألفاظِ التي يرى في تصغيرِها بعضُ الغرابةِ أو الندرةِ أو التي يرى في تصغيرِها وَجْهَيْنِ بسببِ الخلافِ في اشتقاقِها الصرْفِيِّ .

(1) معجم الأدياء 4/ 87 .

(2) جاء في (فصل المقال) لأبي عبيد البكري ص 179 - 180 «وصار خيرَ قويسٍ سَهْمًا: أي صار إلى الحالِ الجميلةِ بعدَ الحَسَّاسَةِ . قالوا: أوَّلُ من نَطَقَ بهذا المثلِ خالدُ بنُ معاويةِ بنِ سنانِ السعديِّ» ثم روى أبو عبيدٍ خبرَ خالدٍ هذا مع بني عَنَمٍ حين سبهم عند النعمان بن المنذر، وذكر رجلاً له ورد فيه هذا المثل وهو:

«إِنَّ لَنَا يَا آلَ عَنَمٍ عِلْمًا أَفْوَاهَ أَفْرَاسٍ أَكَلْنَ هَشْمًا
أُسْتَاهُ آمُ يَغْتَدِينُ لَحْمًا تَرَكَتُهُمْ خَيْرَ قُوَيْسٍ سَهْمًا»

(3) المذكر والمؤنث 61 .

قال في تصغير الخال: «فالخالُ الذي بالوجهِ هو من التلوثِ الذي ذكرناه . يقال منه رَجُلٌ مَخِيلٌ ومَخُولٌ، وتصغير الخالِ: خَيْيلٌ فيمن قال مَخِيلٌ، وخُوَيْلٌ فيمن قال مخولٌ»⁽¹⁾.

وقال في تصغير ثُبة: «قال الخليل: والثُبةُ أيضًا ثُبةُ الحوضِ، وهو وَسَطُهُ الذي يثوب إليه الماءُ. وهذا تعليلٌ من الخليل للمسألة، وهو يدلُّ على أنَّ الساقط من الثُبة واو قبل الباء لآئنه زعم أنه من يثوب. وقال بعد ذلك: أمَّا العامَّةُ فإنَّهم يصغِّرونها على (ثُبِّيَّة) يَتَّبِعُونَ اللفظ. والذين يقولون (ثُوَيْبَة) في تصغير الحَوْضِ فإنَّهم لزموا القياس، فردّوا إليها النقصان في مَوْضِعِهِ، كما قالوا في تصغير روية (رُؤَيْبَة) لآئنها من: رَوَّاتٌ»⁽²⁾. وبعد أن عرَضَ ابن فارس قولِي الخليلِ اختار الوجهَ الراجحَ عنده، فقال: «والذي عندي أنَّ الأصل في ثُبةِ الحوضِ وثُبةِ الخَيْلِ واحد، لا فرقَ بينهما، والتصغيرُ فيهما (ثُبِّيَّة). وقياسه ما بدأنا به الباب في ذكر (الثببية) وهو من ثبَّى على الشيء إذا دام. وأمَّا اشتقاقه الرويَّةِ وأنَّها من رَوَّاتٍ ففيه نظرٌ»⁽³⁾.

غيرَ أن ابنَ فارس لم يكن يسرف في ذكر هذه الأمثلة المفصَّلة المحلَّلة في التصغير، وعذره أنه يُولَّفُ مُعْجَمًا في اللُّغَةِ لا كتابًا في الصَّرْفِ.

7 - النَّسَبُ :

للسبب في (مجمل) ابن فارس و(مقاييسه) موضعٌ يَسَعُ الأمثلةَ النادرةَ منه، ولا يَسَعُ القواعدَ والأمثلةَ المَطْرَدَةَ.

ومن هذه الأمثلة النادرةُ النَّسْبَةُ إلى الدَّهْرِ والسَّهْلَةِ، فإذا نَسَبَتِ العَرَبُ

(1) المقاييس 237/2 (خيم) لا (خال).

(2) المقاييس 1/402.

(3) المقاييس 1/402.

إليهما غيّرت في الحركات بَعْضَ التغيير، فضُمَّتْ فاءَ الكَلِمَةِ بعد فَتْحٍ. قال ابنُ فارس: وذكر ابنُ السِّكِّيتِ في كتابه: فأما ضَمُّ السينِ في السُّرِّيَّةِ فكثيرٌ من الأبنية يُعَيَّرُ عند النسبة، فيقال في النسبة إلى الأرض السَّهْلَةَ سُهْلِيٌّ وينسب إلى طول العمر وامتدادِ الدَّهرِ، فيقال: دُهْرِيٌّ. ومثل ذلك كثيرٌ والله أعلم»⁽¹⁾.

ومن التغيير الذي يحدثه النَّسَبُ حَذْفُ حَرْفٍ من الكَلِمَةِ لتخفيفِ الثَّقَلِ، أو إبدالُ حرفٍ لا تَقَاءَ اللبس. قال ابنُ فارس: «وحِصْنانِ بَلَدٌ، والنسبة إليه حِصْنِي»⁽²⁾. هذا مثال الحذف ومثال الإبدال النسبة إلى البحرين، فقد جعلت العرب ياء البحرين أَلْفًا. قال ابن فارس: «وحدثنا القَطَّانُ عن عليٍّ عن أبي عُبَيْدٍ، قال، قال اليزيديُّ: سألتني والكسائيُّ المهديُّ عن النسبة إلى البحرين وإلى حصنين، لِمَ قالوا حصنيّ وبحرانيّ؟ فقال الكسائيُّ: كرهوا أن يقولوا حِصْنانِيّ لاجتماعِ التَّوْنينِ، وقلت أنا: كرهوا أن يقولوا بحريّ، فيشبه النسبة إلى البحر»⁽³⁾.

ولم يكن ابنُ فارس يُمَعِنُ في بَحْثِ النَّسَبِ، ولا يوغِلُ في تَتَبُّعِ الأَسْماءِ المَمْدُودَةِ والمَعْتَلَّةِ، إمعانَ سيبويه وتتبُّعِهِ. فإذا ذكر النسبة إلى هذه الأَسْماءِ أغفل التعليل والتحليل في أكثر الأحيان، من ذلك قوله في النسبة إلى الماء: «يقال في النسبة إلى (ماه) ماهِيٌّ ومائيٌّ وإلى (ماء) مائيٌّ وماويٌّ»⁽⁴⁾.

وإذا شفعَ النسبةً بالتحليل ذَكَرَ الأمرَ مَعْرُوضًا إلى غَيْرِهِ من العلماء كسيبويه،

(1) المقاييس 70/3.

(2) المجمل 237/1.

(3) المجمل (حصن) 237/1. عزا ابن فارس تَعْلِيلَ هذا التَغْيِيرِ إلى الخليل في المقاييس 203/1، فقال: «وقال الخليل: رجل بحرانيّ منسوب إلى البحرين، وقالوا: بحراني فرقًا بينه وبين المنسوب إلى البحر» وجاء في العين (حرب) 220/3 «ورجل بحرانيّ منسوب إلى البحرين».

(4) المقاييس 287/5.

من ذلك قوله في النسبة إلى (آية): «الآية العلامة. قال سيبويه: موضع العين من الآية واو، لأن ما كان موضع العين منه واوا واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياءان، مثل شويت أكثر من حيث. وتكون النسبة إليها (أوي). قال الفراء: هي من الفعل فاعلة والذاهبة اللام، ولو جاءت تامة لجاءت (آية)»⁽¹⁾.

كذا في مُجْمَل ابن فارس. أما الذي في كتاب سيبويه فوجه آخر من وجوه النسبة، بل وجهان آخران، يخالفان ما عزاه إليه ابن فارس، قال سيبويه وهو يحاور الخليل: «وسألته عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية، ونحو ذلك فقال: أقول رائني وطائي وثائي وآتي. وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبه الياء فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات»⁽²⁾. وقال سيبويه في موضع آخر من كتابه - وفي قوله وجه آخر من النسب إلى آية - : «ولو أبدلت مكان الياء واوا فقلت: شاوي وآوي وطاوي وراوي جاز ذلك»⁽³⁾. ولا ندرى عمّن نقل ابن فارس النسبة إلى آية (أوي) معزوة إلى سيبويه.

من موضوعات الصرف التي عرضناها تبين لنا أن عناية ابن فارس بمباحث الصّرف لم تكن سواء. فقد أولى الزيادة والإبدال عناية واضحة، ومرّ بالجمع والتصغير والنسب مرور العابر العجلان. وعلة ذلك - كما يُخيلُ إلينا - أن للزيادة والإبدال صلة وثيقة بالاشتقاق، وأنّ للجمع والنسب والتصغير صلة واهية به. ولما كان الاشتقاق شغله الشاغل فقد زهد بالمباحث الأخيرة.

ومهما يكن حطّ هذا المبحث أو ذاك من عناية الرجل فالموضوع الأخير الذي يعيننا من نحو الشيخ وصرفه هو مذهبه في النحو والصرف أكان كوفياً كما يذهب إلى ذلك أكثر الباحثين؟ أم كان بصرياً كما تدلُّ على ذلك طائفة من آرائه؟

(1) المجمل (أوي) 106.

(2) كتاب سيبويه 3/350.

(3) كتاب سيبويه 3/351.

3 - مَذْهَبُ ابْنِ فَارِسِ النُّحَوِيِّ

كَادَ الْأَقْدَمُونَ يُجْمَعُونَ عَلَى انْتِمَاءِ ابْنِ فَارِسٍ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفَةِ فِي النُّحُو. جَاءَ فِي إِنْبَاهِ الرِّوَاةِ: «وَطَرِيقَتُهُ فِي النُّحُو طَرِيقَةُ الْكُوفِيِّينَ»⁽¹⁾ وَقَالَ الصَّفْدِيُّ: «وَكَانَ يَرَى نَحْوَ الْكُوفَةِ»⁽²⁾ وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: «كَانَ نَحْوِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ الْكُوفِيِّينَ»⁽³⁾.

وَعَنِ الْأَقْدَمِينَ أَخَذَ الْمُحَدِّثُونَ. رَأَى الدُّكْتُورُ مِصْطَفَى الشُّوَيْمِيُّ مَا رَأَاهُ السَّابِقُونَ، وَشَفَعَ رَأْيَهُ بِالْأَدِلَّةِ التَّالِيَةِ: «وَكَانَ فِي النُّحُو مِنْ أَنْصَارِ الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ وَأَتْبَاعِهِ. وَشَيْخُهُ الْمَفْضَلُ هُوَ ثَعْلَبٌ كَمَا يَتَّضِحُ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِهِ لَهُ مَرَارًا فِي أَثْنَاءِ تَصَانِيفِهِ. وَقَدْ سَبَقَ أَنْ رَأَيْنَا أَسْتَازَهُ الْخَطِيبَ رَاوِيَةً ثَعْلَبَ، كَمَا يُكْثِرُ فِي كُتُبِهِ مِنْ ذِكْرِ أَعْلَامِ الْكُوفَةِ كَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَأَبِي عَبِيدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِمْ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ يَرْجِّحُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ آرَاءَ بَصْرِيَّةً»⁽⁴⁾. وَإِذَا كَانَ رَأْيُ الشُّوَيْمِيِّ صَحِيحًا فَإِنَّ حُجَجَهُ غَيْرُ كَافِيَةٍ وَلَا مُسْتَنَدَةً إِلَى دَرَاةٍ عَمِيقَةٍ لِمَوَاقِفِ الشَّيْخِ مِنْ مَذْهَبِي الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ.

إِنَّ ذِكْرَ ثَعْلَبِ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُوفَةِ أَقْلُ مِنْ ذِكْرِ الْخَلِيلِ فِي كُتُبِ ابْنِ فَارِسٍ، وَمِنْهَا الصَّاحِبِيُّ الَّذِي حَقَّقَهُ الشُّوَيْمِيُّ، وَاسْتَنَدَ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخِ، وَإِنَّ تَنْوِيهِه بَأْرَاءِ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ لَا يَقْلُ عَنْ تَنْوِيهِه بَأْرَاءِ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ. فَهَذِهِ الْحُجَّةُ إِذَا لَا تَثْبُتُ نَزْوَعُ ابْنِ فَارِسٍ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفَةِ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ.

وَرَبَّمَا كَانَ اسْتِعْرَاضُ آرَاءِ الشَّيْخِ وَدَرَاةُ مُصْطَلِحَاتِهِ الَّتِي تَتَرَدَّدُ فِي كُتُبِهِ،

(1) إِنْبَاهِ الرِّوَاةِ 92/1.

(2) الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ 278/7.

(3) بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 153.

(4) مَقْدَمَةُ الصَّاحِبِيِّ تَحْقِيقِ الشُّوَيْمِيِّ ص 10.

وتصنيف هذه الآراء والمصطلحات بَيْنَ مثيلاتها في كُتُب النحاة أدلَّ على مذهبه وأدقَّ في تحديد هذا المذهب .

استخدمَ ابنُ فارسٍ طائفةً من المصطلحاتِ الكوفيَّةِ منها تسميته الضميرَ (كناية) وهي تسميةٌ كوفيَّةٌ . قال ابنُ يعيشٍ : «لا فرق بين المُضمر والمكني عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة»⁽¹⁾ . وقال ثعلبٌ : «قال الفراءُ : الأعداد لا يكنى عنها ثانية فلا أقول : عندي الخمسة الدراهم والسَّتتها . وأقولُ : عندي الحسنُ الوجهِ الجميلُ فأكُنِّي عنه»⁽²⁾ . ومن الواضح أنَّ الفراءَ يعني بقوله : «فأكني عنه» إضافة الضميرِ إلى (الجميل) في قوله : «الجميله» . وقال ابن فارس في حديثه عن الحروف التي تستخدم ضمائر موصولة بالأسماء : «من الحروف ما يكونُ كنايةً وله موضعٌ من الإعراب ، نحو قولك : ثوبه ، فالهاء كنايةٌ لها محلٌّ من الإعراب»⁽³⁾ .

ومن مُصطلحات ابن فارس الكوفيَّةِ (الفعل الدائم) ويعني هذا المصطلحُ عند الكوفيين اسمَ الفاعلِ كذاهبٍ ومقيمٍ . جاء في مجالس العلماء : «إنَّ المُبرِّدَ قال لثعلبٍ : كان الفراءُ يناقِضُ ، يقولُ : (قائمٌ) فعلٌ ، وهو اسمٌ لدخولِ التنوين عليه ، فإنَّ كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن يسميه فعلاً . فقال له ثعلبٌ : الفراءُ يقولُ : (قائمٌ) فعلٌ دائمٌ ، لفظُه لفظُ الأسماءِ لدخولِ علاماتِ الأسماءِ عليه ، ومعناه معنى الفعلِ لأنَّه يَنْصِبُ ، فيقال : قائمٌ قياماً ، وضاربٌ زيداً ، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعلاً ليس هو فيها اسماً»⁽⁴⁾ .

(1) شرح المفصل 84/3 .

(2) مجالس ثعلب 332 .

(3) الصاحبي 160 .

(4) مجالس العلماء للزجاجي 349 .

وورد في الصحابي ما يوحي بأنَّ ابنَ فارس تَبَّى هذا المُصطَلح ورأى فيه رأيَ الفراء. قالَ ابنُ فارس: «النعْتُ يُؤخَذُ عن الفعل نحو: قام فهو قائم. وهذا الذي يُسمِّيهِ بعضُ النحويِّين (الدائم)، وبعضُ يسمِّيهِ (اسم الفاعل)، وتكون له رتبةٌ زائدة على الفاعل⁽¹⁾ فما هذه الرتبةُ الزائدة؟

إذا كان ابنُ فارسٍ يعني أنَّ للفعلِ (الدائم) رتبةً تزيدُ على رتبةِ الفاعل لدخولِ علاماتِ الأسماءِ عليه، ولأنَّ مَعناه كمعنى الفعل، وعَمَله كَعَمَلِهِ فهذا دليلٌ على وُقوفِ الشَّيخِ إلى جانبِ الفراءِ وإيثاره المُصطَلح الكوفيَّ.

ومن المصطلحاتِ الكوفية التي استخدَمها ابنُ فارسِ (النعْت). استخدَمه، وأرادَ به الصِّفَةَ أو الوَصْفَ. جاءَ في حديثِ السيوطيِّ عن النعت: «النعْت أي هذا مبحثه. قال أبو حيان: والتعبيرُ به اصطلاحُ الكوفيِّين. وربَّما قاله البصريُّون، والأكثرُ عندهم الوصفُ والصفة»⁽²⁾. وقال ابنُ فارس: «والنعْتُ يجري مَجْرِيَّين: أحدهما تَخْلِيصُ اسمٍ من اسمٍ» كقولنا: زيدُ العَطَّارُ وزيدُ التميميِّ. خَلَّصناه بنعته من الذي شاركه في اسمِهِ. والآخِرُ على مَعْنَى المَدْحِ والذِّمِّ نحو: العاقلُ والجاهلُ»⁽³⁾.

وقد علَّلَ الأستاذُ عَوْضُ محمَّدُ القوزيُّ اختيارَ الكوفيِّين هذا المُصطَلح، فقال: «المُبرِّدُ يسمِّي التوكيدَ نَعْتًا كما كان يُسمِّيهِ صِفَةً، وسيبويه يسمِّيهِ صِفَةً، وعندئذ تكونُ هذه المصطلحاتُ الثلاثةُ مترادفةً. ولَمَّا رأى الكوفيُّونَ عَدَمَ استقرارِ هذا المُصطَلح اكتفَوْا بالنعْتِ ليدُلُّوا به على الصِّفَةِ»⁽⁴⁾. ولا ندري إذا كان ابنُ فارسٍ قد أدركَ هذا الاضطرابَ في مصطلحاتِ البصريِّين فرغِبَ عنها أم

(1) الصحابي 463.

(2) همع الهوامع 2/116.

(3) الصحابي 98.

(4) المصطلح النحوي 166.

رغب في المصطلح الكوفيّ تعصّباً لأهل الكوفة بلا حُجّة مقنعة، ولا سببٍ معقول .

غير أنّ استخدام طائفةٍ من المصطلحات الكوفية لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على التزام المذهب . فقد يكونُ شيوخها في كُتُبِ ابنِ فارسٍ ناجماً عن تأثر الرجلِ بشيخه أبي بكر أحمد بن الحسن بن الخطيب راويةً تُعَلَب .

ومن يقيس هذه المصطلحات الكوفية بما في كُتُبِ ابنِ فارسٍ من المصطلحات البصرية يجدّها قليلةً لا تقوى على صنْعِ مذهبٍ .

أخصى الدكتور شوقي ضيف كثيراً من مصطلحات الكوفة التي لم يستعملها ابن فارس فيما بلغنا من كتبه، ومنها (الخلاف)، وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علةً النَّصْبِ في الظرف إذا وقع خبراً في مثل (محمد أملك) . . . ومن ذلك اصطلاح (الصرف) جعله الفراء علةً لنصب المفعول معه، مثل: جاء محمدٌ وطلوع الشمس . . . و(التقريب) وقد اختصوا به اسم الإشارة (هذا) . . . وسموا الظرف (صفة) و(محلاً)، والبدل (ترجمة) والتمييز (تفسيراً) .

وسموا (لا) النافية للجنس في مثل: لا رجل في الدار باسم (لا التبرئة)⁽¹⁾ . إنّ هذه المصطلحات التي تصيّدُها شوقي ضيف من كُتُبِ النحويّ لا تشيعُ في كُتُبِ ابنِ فارسٍ، فهل يعني عدمُ شيوخها أنّ الشيخ كان بصرياً لا كوفياً؟ إنّ استعمال بعض المصطلحات، وإغفال بعض دليل غير كافٍ على الانتماء . فما الدليل الكافي إذن؟ وهل يُعدُّ ابن فارس كوفياً حقاً؟

لعل أقوى الأدلة على نزوع الشيخ إلى مذهب الكوفة تأييده آراء الكوفيين في كثير من المسائل التي نشب فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين .

(1) المدارس النحوية 165 - 167 .

جاء في كلام ابن الأثير عن (إلا): «ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلا) تكون بمعنى الواو وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو»⁽¹⁾. وقال السيوطي: «وترد عاطفة كالواو، والإعراب كالاستثناء»⁽²⁾. وتبني ابن فارس هذا الرأي، وشفعه بشاهد، فقال: . . . «وقال بعض أهل العلم: (إلا) تكون استثناءً لقليل من كثير. . . وتكون بمعنى واو العطف، كقوله:

وَأَرَى لَهَا دَارًا بِأَغْدِرَةِ السَّيْدَانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمٌ⁽³⁾
إِلَّا رَمَادًا هَامِدًا دَفَعَتْ عَنْهُ الرِّيَّاحُ خَوَالِدٌ سُحْمٌ
أَي: وَرَمَادًا»⁽⁴⁾.

ولم يكن ابن فارس يكتفي بالتأييد، بل كان يستجيد الرأي، ويؤه به، ويشهد لنحاة الكوفة بالتقدم. قال في الصحابي: «يقولون (الآن) حدّ الزمانين: حدّ الماضي من آخره، وحدّ المستقبل من أوله.

وكان الفراء يقول: بُني على الألف واللام لم يخلعا منه، وترك على مذهب الصفة لأنه صفة في المعنى واللفظ كما فعلوا في (الذي والذين)، فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام غير مفارقين»⁽⁵⁾. ثم يقول: «وإن شئت جعلت (الآن) من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فعل فأتى النصب من نصب (فعل). وهو وجه جيد»⁽⁶⁾.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 266.

(2) همع العوامع 1/ 230.

(3) ورد البيتان في المفصليات 113 - 114.

وهما البيتان الرابع والخامس من قصيدة المخبل السعدي التي مطلعها:

ذكر الرباب وذكورها سُقْمٌ فصبا، وليس لمن صبا حِلْمٌ

(4) الصحابي: 186.

(5) الصحابي: 202.

(6) الصحابي: 202.

وهذا الوجه الذي شهد له ابن فارس بالجَوْدَةِ رأْيُ الكوفيّين، بل هو رأْيُ أحدِ الكبارِ من نحاة الكوفة، وهو الفراء. قال ابنُ الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (الآن) مبني، لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض، من قولهم: آن يئين، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته»⁽¹⁾.

وقال ابنُ قُتَيْبَةَ: قال الفراء: هو حَرْفٌ بُنِيَ على الألفِ واللام، ولم يخلعاً منه. وترك على مذهبِ الصِّفَةِ لأنّه صِفَةٌ في المعنى واللفظ، كما رأيتهم فعلوا (بالذي) فتركوه على مذهبِ الأداة، والألف واللام له لازمةٌ غيرُ مفارقة⁽²⁾.

ومن المسائل الكثيرة التي أيدَ فيها ابنُ فارس الكوفيّين اجتماع (اللام) و(كي) و(أن). فقد أنكر البصريّون اجتماعَ هذه الأدوات، وأقرّه الكوفيون. قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) نحو: جئت لكي أن أكرمك، فتنصب أكرمك بـ (كي) و(أن) توكيداً لها ولا عملَ لها. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل في قولك: جئت لكي أكرمك (اللام) و(كي) و(أن) توكيدان لها. وكذلك أيضاً يجوز إظهارُ (أن) بعد (حتى). وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوزُ إظهارُ (أن) بعد شيءٍ من ذلك بحال»⁽³⁾.

وقال ابنُ فارس: «وربّما جمعوا بين اللام)، و(كي). قال الله تعالى: (لكيلاً تأسوا على ما فاتكم)⁽⁴⁾، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾⁽⁵⁾ وذلك كله

(1) الإنصاف: 520 - 521.

(2) تأويل القرآن 523. وقولُ الفراء هذا واردٌ في معاني القرآن 1/467.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 579.

(4) ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ * لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴿[الحديد: 22 - 23].

(5) ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي زَوْجِ أَعْرَابِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: 37].

تأكيد وتبيين . وربما جمعت العرب بين (اللام) و(كي) وبين (أن). قال :
 أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي فتركني شئاً ببيداء بلقع⁽¹⁾
 فجمع بينهما لتقاربهما في المعنى مع اختلاف اللفظ⁽²⁾ .

ويمكن أن نعدَّ رأيَ ابنِ فارس في اللاماتِ الداخلةِ على المضارعِ تأييداً
 غيرَ صريحٍ للمذهبِ الكوفيِّ قال ابنُ الأنباريِّ : «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ لامَ كي
 هي الناصبةُ للفعلِ من غيرِ تقدير (أن)، نحو: جئتكَ لتكرمني . وذهبَ البصريُّون
 إلى أنَّ الناصبَ للفعل (أن) مقدَّرةٌ بعدهما والتقدير: جئتكَ لأن تُكرمني⁽³⁾ .
 وجاء في الإنصافِ أيضًا: «ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ لامَ الجحدِ هي الناصبةُ
 بنفسها . . . وذهبَ البصريُّون إلى أنَّ الناصبَ للفعل (أن) مقدَّرةٌ بعدها، ولا
 يجوزُ إظهارها»⁽⁴⁾ .

أمَّا ابنُ فارس فقد ذكَّر هاتين اللامين، وذكر معهما لامين أُخرين، هما
 (لام العاقبة) و(لام) (أن) التي سمَّاها في الصحابيِّ (لام الإرادة). واستشهد على
 (لام العاقبة) بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةَ وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾⁽⁵⁾ .

واستشهد على (لام الإرادة) بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ
 بِأَفْوَاهِهِمْ﴾⁽⁶⁾ وعلى (لام كي) بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا

(1) ذكر ابنُ يعيش هذا البيت في شرح المُفَصَّل 19/7، وجاء في الحاشية: «هذا البيت قلما خلا منه كتابٌ نحوِّي . ومع هذا فلم يُعرفْ قائله» وانظر شرح أبيات مغني اللبيب 157/4 والإنصاف: 58 .

(2) اللامات: 22 .

(3) الإنصاف: 575 .

(4) الإنصاف: 493 .

(5) سورة يونس: 88 .

(6) سورة التوبة: 32 .

شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿⁽¹⁾﴾ وعلى (لام الجحود) بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ ﴿⁽²⁾﴾. ذكر ابن فارس أَرْبَعَ اللاماتِ السَّابِقَةَ، ولم يُشِرْ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَى (أَنْ) الْمَقْدَرَةَ، بَلْ سَاقَ الْأَدْوَاتِ وَالشَّوَاهِدَ مَسَاقًا يُوحِي بِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ الَّتِي وَلِيَتْهَا مَنْصُوبَةٌ بِهَا، فَكَلَامُهُ شَبِيهٌ بِكَلَامِ الْكُوفِيِّينَ. وَبَقِيَ فِي تَقْدِيرِهِ - حِينَمَا لَجَأَ إِلَى التَّقْدِيرِ - أَقْرَبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ. إِذْ قَدَّرَ بَعْدَ لَامِ الْعَاقِبَةِ (حَتَّى) وَلَمْ يَقْدِرْ (أَنْ)، كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ (حَتَّى) الْجَارَةَ بِنَفْسِهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَقَالَ: ﴿لِيَمَكُرُوا فِيهَا﴾» ﴿⁽³⁾﴾. وَقَالَ: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾» ﴿⁽⁴⁾﴾. وَقَالَ: ﴿فَاللَّقَطَةُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾» ﴿⁽⁵⁾﴾. فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّامَاتِ (حَتَّى)، كَأَنَّهُ قَالَ: «وَحَتَّى يَضِلُّوا، وَحَتَّى كَانَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» ﴿⁽⁶⁾﴾. صَحِيحٌ أَنَّ ابْنَ فَارِسَ لَمْ يَنْصَرِّ عَلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ نُصِبَ بِ (حَتَّى) حِينَمَا قَالَ: «وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَحَتَّى يَضِلُّوا» إِلَّا أَنَّ تَقْدِيرَهُ (حَتَّى) وَإِغْفَالَهُ (أَنْ) مِمَّا يَجْعَلُهُ بِالْكَوْفِيِّينَ أَشْبَهَ.

وَمِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ ابْنَ فَارِسَ تَأَثَّرَ بِنَحَاةِ الْكُوفَةِ اقْتِبَاسُهُ مِنْ آرَائِهِمْ، وَإِغْفَالُهُ الْآرَاءِ الَّتِي تُعَارِضُهُمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ. نَقَّلَ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ (هَاتِ) لَا تُسْنَدُ إِلَى ضَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ، وَتَسْنَدُ إِلَى الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، فَقَالَ: «(هَاتِ، بِمَعْنَى: أَعْطَى عَلَى لَفْظِ: رَامَ وَعَاطَى. قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾» ﴿⁽⁷⁾﴾. قَالَ

(1) سورة البقرة 143.

(2) سورة النساء: 137.

(3) سورة الأنعام الآية 123: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُحْرِمِيهَا لِيَمَكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمَكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

(4) سورة النحل 54 55: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضَّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

(5) سورة القصص: 8.

(6) اللامات 23.

(7) سورة النمل: 64: ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

الفراء: «ولم يُسمع في الاثنين، إنما يُقال للواحد والجميع»⁽¹⁾. وجاء في حاشية شرح المفصل ما يدلُّ على أنَّ الخليلَ جعل (هاتِ) فعلاً تامَّ التصرفِ، ونصُّه: «ويُعزى إلى الخليل أنه فعلٌ، والهَاءُ في أوله بدلٌ من همزة أتى، ودليلُ فعليته أنه يتصرف مثلَ تصرفِ اَرَمَ»⁽²⁾. وإذا لم يكن في القول السابق تفصيلاً يوضح التصرفَ، وأمثلةٌ تؤيدُه ففي صحاحِ الجوهريِّ تفصيلاً ما نُقلَ مُجملاً عن الخليل. قال الجَوْهَرِيُّ (هيت): «وتقولُ: هاتِ يا رجلُ بكسر التاء، أي: أعطني، وللاثنين، هاتيا مثلَ آتيا، وللجمعِ هاتوا، وللمرأةِ هاتي، وللمرأتين هاتيا، وللنساءِ هاتين مثلَ عاطينَ». ولعلَّ تحجيرَ الفراءِ ناجمٌ عن اتجاهه الفكريِّ العامِّ، فهو يقدِّمُ السماعَ على القياسِ ولهذا حَجَّرَ واسِعاً، وضيَّقَ رَحْباً، لأننا - مهما نستقصِ كلامَ العرب - عاجزون عن الظفرِ بإسنادِ الأفعالِ كُلِّها إلى الضمائرِ كُلِّها في نصوصٍ عربيَّةٍ فصيحَةٍ يُحتجُّ بها. وليس من حقِّ الفراءِ وابنِ فارسٍ أن يَنكروا تصرفَ (هاتِ)، وهو فعلٌ متصرفٌ.

وتبدو نَزَعَةُ ابنِ فارسِ الكُوفِيَّةُ واضحةٌ في إعجابه بآراءِ الكوفيِّين كالكِسائيِّ. فقد استعرض الكسائيُّ المواضع التي استعمل فيها القرآن الكريم (عسى) فإذا هي مسندةٌ إلى المُفْرَدِ في الجملِ الخبريَّةِ ومسندةٌ إلى الجَمْعِ في الجُمْلِ الاستفهاميَّةِ. فأعجَبَ ابنُ فارسٍ بهذه الفائدةِ ونوَّه بها فقال: «قال الكِسائيُّ: كلُّ ما في القرآن من (عسى) على وَجْهِ الخبرِ فهو موحدٌ: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾⁽³⁾ و﴿عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾⁽⁴⁾ و﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 216]. ووحد على: عسى الأمرُ أن يكون كذا. وما كان

(1) الصاحبي: 281.

(2) شرح المفصل 30/4.

(3) و(4) ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا

مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: 11].

على الاستفهام فإنه يجمع كقوله جلّ وعزّ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾⁽¹⁾ قال أبو عبيدة في قوله جلّ ثناؤه: «فهل عسيتم: هل عدوّتم ذلك هل جُرّتموه»⁽²⁾.

ويُنصّر على هذا الإعجاب نصّاً صريحاً في بعض المسائل. اختلف الكوفيون والبصريون في بناء (الآن) على الفتح، فوقف ابن فارس إلى جانب الكوفيين. قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (الآن) مبنيٌّ، لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: أن يئين أي: حان، وبقي الفعل على فتحة. وذهب البصريون إلى أنّه مبنيٌّ، لأنّه شابه اسم الإشارة»⁽³⁾ وقال ابن فارس: «الآن حدّ الزمانين: حدّ الماضي من آخره، وحدّ المستقبل من أوّلِهِ. وكان الفراء يقول: بُني على الألف واللام، لم يُخلعاً منه وترك على مذهب الصفة، لأنّه صفة في المعنى واللفظ، كما فعلوا في الذي والذين، فتركوهما على مذهب الأداة والألف واللام غير مفارقين. . . وإن شئت جعلت (الآن) من قولك: أن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فعل، فأتى النصب من نصب (فعل). وهو وجه جيّد»⁽⁴⁾. وفي العبارة الأخيرة: «وهو وجه جيّد» إعجاب قويّ برأي الفراء على ما فيه من تكلف.

لكنّ هذا الإعجاب يفتّر أحياناً، فيتراءى كأنّه ضربٌ من المصانعة. ومن هذه المصانعة رأي ابن فارس في عمل (ليت). لقد أجمع نحاة البصرة والكوفة على أنّ عمل (ليت) نصبُ المبتدأ ورفع الخبر، وتفرّد الفراء برأي إذ أجاز لهذه الأداة نصب الاسمين؛ قال الرضيّ الأسترابادي: «ويجوز عند الفراء نصب الاسمين بليت نحو: لیت زيدا قائماً لأنه بمعنى تمثيته، ومفعوله مضمون الخبر

(1) سورة محمد 22: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾.

(2) الصحابي: 537.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 520 - 521.

(4) الصحابي: 202 - 204.

مضافاً إلى الاسم، أي: تمنيت قيام زيد»⁽¹⁾. فالفراء أجاز النصب بليت، لأنه ضمّن الأداة معنى الفعل. ولم يذهب ابن فارس هذا المذهب على نحو واضح، بل أتاح النَّصْبَ بها في الأمثال، وعزا ذلك الوجه إلى بني تميم. فقال: «وفي الأمثال لَيْتَ القِيَّاسَ كُلِّهَا أَرْجُلًا. كذا يقال نَصْبًا، ويقال: إِنَّهَا لَعْنَةُ بني تميم»⁽²⁾، فابن فارس لا يظاهرُ الفراءَ فيما زعم، ولا يُعجَبُ به، لكنَّهُ يأتي بشاهد واحد، لا يُعدُّ في رأي النحاة كافيًا لتقرير قاعدة، وعِلَّةُ إتيانه به أنه كالفراء يُؤثِّرُ السَّماعَ على القياس، ويلتقي به في هذا الملتقى.

وقد يذكر ابن فارس رأى الكوفيين بأسلوب التَّمْرِيضِ، فلا يدري القارئُ أهو مع القوم أم عليهم. قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل)». وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل»⁽³⁾ ولعلَّ صاحب الرأي من الكوفيين هو الفراء الذي نقل ابن فارس رأيه فقال: «وكان الفراء يقول في ﴿مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁴⁾، معناه: بَلْ يَزِيدُونَ» ثم علّق على هذا الرأي بما يدحضه، فقال: «وقال بعضُ البصريين منكرًا لهذا: لو وقعت (أو) في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع»⁽⁵⁾. فهو لا يكاد يقترب من الكوفيين حتّى يرتدّ عنهم أو يمرض آراءهم كقوله: «وزعم قومٌ أنّ (أو) تكون بمعنى الواو»⁽⁶⁾.

ولو كان تردّد ابن فارس في مواقفه بين الكوفيين والبصريين يختلف باختلاف المسائل لفرغ الدارس إلى الإحصاء، فأحصى مواقف الشّيخ مع

(1) شرح الكافية 2/ 346.

(2) كتاب الاستعارة من أعضاء الإنسان، مجلة المورد العراقية المجلد 12 العدد 2 ص 107.

(3) الإنصاف: 478.

(4) الصافات 147: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(5) الصحابي: 172.

(6) الصحابي: 172.

هؤلاء، ومواقفه مع أولئك، ثم حكم على الرجل بالأعم الأغلب. لكن ابن فارس كان يتردد بين المذهبين في المسألة الواحدة، فيحار ويحير معه القارئ. وأوضح مثال على حيرته المُحيرة مسألة الاشتقاق. قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المَصْدَر مشتق من الفعل وَفَرَعُ عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا وَقَامَ قِيَامًا. وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مُشْتَقٌّ من المَصْدَرِ وفرع عليه»⁽¹⁾. وقال ابن فارس: «والمشتق قولنا: كاتب هو مشتق من الكتابة. ويكون هذا على وجهين: أحدهما يكون مبنياً على فعل، وذلك قولنا كَتَبَ فهو كاتب. والآخر يكون مشتقاً من الفعل غَيْرَ مَبْنِيٍّ عليه كقولنا: الرَّحْمَنُ فهذا مشتق من الرَّحْمَةِ وغير مبنِيٍّ من (رَحِمَ). وكلُّ ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ، لأنَّ الرَّحْمَنَ أبلغ من الرَّحِيمِ، لأنَّا نقول: رَحِمَ فهو راحم ورحيم. ونقول: قَدَرَ فهو قادرٌ وقدير»⁽²⁾.

وكلام ابن فارس مُحيرٌ. فقوله: «والمشتق قولنا كاتب هو مشتق من الكتابة» ينصر مذهب البصريين، لأنَّهم يجعلون المَصَادِرَ أصولَ المشتقات والأفعال. وقوله: «أحدهما يكون مبنياً على (فعل) وذلك قولنا: كتب فهو كاتب» يُشير إلى قبول مذهب الكوفيين. وقوله: «والآخر يكون مشتقاً من الفعل غير مبنِيٍّ عليه. كقولنا: الرَّحْمَنُ فهذا مشتق من الرَّحْمَةِ، وغير مبنِيٍّ من رحم» يقع بين بين.

إنَّ عَرَضَ آراءِ المذهبيين في كتاب الإنصاف يسلك سبيلاً واضحاً، فهو يبدأ ببسط المسألة، ويَتَّبِعُ البَسْطَ بمناقشة تُفْضِي في أكثر الأحيان إلى ترجيح آراء البصريين. أما ابن فارس فإنه يَبْسُطُ الآراء المتضاربة ويدعها للقارئ، وإذا فاضل بينها لم تُفْضِ به المفاضلة إلى حكم حاسم إلا في مواضع قليلة. إنَّ السَّمة

(1) الصاحبي 171.

(2) الصاحبي: 96.

الطاغية على نحو العرض غير المتحزب، كقوله في (حتى): «ومذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أن يُعطف بها حتى يكون الثاني من الأوّل. قالوا: لو قلت: كلّمْتُ العرب حتى العجم لم يَجُز. والكوفيون لا يجعلون حتى حرف عطف وإنما يُعربون ما بعدها بإضمار»⁽¹⁾.

وللدارس أن يستنبط من هذه المواقف المتردّدة أنّ الرجل لم يكن مخلصاً في انتماؤه إلى نحو الكوفة، ولا حريصاً على مناوأة النحو البصريّ. فالحقّ عنده ليس كوفياً ولا بصرياً وإنما هو حُكم العقل المتجرّد من الهوى. ولهذا نراه في مسائل كثيرة يدحض آراء الكوفيين في غير موارد ولا مُداجاة. جاء في اللامات 16: «﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾»⁽²⁾، وتقول العرب: قد علمتُ لزيد أكرم من عمرو: «﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾»⁽³⁾. فهذه اللامات وجّهها التأكيد وتثبت الشيء. وزعم ناس أنّ هذه اللامات لام قسم، إذ كان القسم يدخل في الكلام توكيداً لقوله وتقويةً وتثبيتاً. ورأس القائلين إنّ هذه اللامات للقسم ثعلب إمام الكوفة في النحو. جاء في مجالس ثعلب 590: «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ»⁽⁴⁾. قال: اللام الأولى يمين والثانية جوابها. وفي قول ابن فارس «زعم ناس» تمرّض ودخض لكلام ثعلب. ولو اكتفى الشيخ بقوله (زعم) لالتمس له من يعدونه كوفياً عُذراً أو تأويلاً. لكن الشيخ جاوز التمرّض والتعريض إلى المقارعة بالحجّة. فقال: «قال أبو الحسين أسعده الله: ولو كانت هذه اللامات لام قسم لكان القائل إذا قال: لزيد أكرم من عمرو، مُقسماً، وكان حائناً إذا لم يكن زيد أكرم من عمرو. فليست اللام إذن لام قسم، وإنما هي لام

(1) الصاحبى: 222.

(2) سورة البقرة: 221.

(3) سورة البقرة: 221.

(4) سورة الفتح: 27: «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ سَاءَ اللَّهُ عَامِنَا مَجْلِفِينَ رُءُوسِكُمْ».

تأكيد على ما فسّرناه»⁽¹⁾. والرأي ما رآه ابن فارس، فالقسم الذي يتضمّنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾⁽²⁾، لم ينعقد بلام (لَقَدْ)، بل انعقد بيمين مقدّرة، أو بالباء في قوله ﴿بِالْحَقِّ﴾. قال الزمخشري في الكشّاف: «ويجوز أن يكون بالحقّ قسماً إمّا بالحقّ الذي هو نقيض الباطل، أو بالحقّ الذي هو من أسمائه، و﴿لَتَدْخُلَنَّ﴾ جوابه. وعلى الأوّل هو جواب قسم محذوف». وذهب العكبري إلى أنّ جملة ﴿لَتَدْخُلَنَّ﴾ جواب قسم مقدّر وأنّ جملة القسم المحذوفة مستأنفة. قال في كتاب (إملاء ما من به الرحمن): «لتدخلن هو تفسير الرؤيا أو مستأنف، أي: والله لتدخلن»⁽³⁾.

وفي حديث الشيخ عن اللام المزحلقة كان كلام ابن فارس شبيهاً بكلام سيويّه وقريباً من مذهب البصريين. فبعد أن تحدّث عن رأي ثعلب في هذه اللام انتقل إلى الكلام عن علّة تأخيرها من المبتدأ إلى الخبر، فقال: «وذكر عن سيويّه أنّه قال: كان يجب أن تكون هذه اللام قبل (إنّ) فيقال: لأنّ زيداً قائم، لكنّهم كرهوا أن يجمعوا بين (اللام) و(إنّ) لأنّهما جميعاً حرفاً تأكيد. وأنشد سيويّه:

لَهِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٌ مِنْ⁽⁴⁾ يَقُولُهَا

أراد لإنك من عبسيّة، فجعل الهمزة هاء. هكذا حكى عن سيويّه. وزعم

(1) اللامات: 16.

(2) سورة الفتح: 27.

(3) إملاء ما من به الرحمن 2/239.

(4) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع 1/118: «ولم أعثر على قائل هذا البيت» وذكر في اللسان (وسم)

وذكر في حاشية الصحاح 6/2197 وفي حاشية الصاحبي ص 5 أن قبل هذا البيت بيتاً آخر هو:

وبي من تباريح الصبابة لوعة قتيلة أشواقى وشوقي قتيلها

ولم أجده في سيويّه.

غيره لهتكَ من عبسية إنما أصله: لله أنك، لكنّه اختصر على عادة العرب في اختصارها مثل ذلك»⁽¹⁾.

فقد عرض ابن فارس في الفقرة السابقة رأي سيويه ولم يتبعه تَمْرِيضًا ولا تعريضًا، ثمّ عرض رأيًا آخر بأسلوب التمرّيض، فقال: (وزعم غيره) وهذا الزاعم المضعوفُ الرأي هو الفراء قال ابن الأنباري: «وقد حُكِيَ عن أصحابكم فيه وجهان: أحدهما قولُ الفراء وهو أنّ أصله: والله إنك لو سيمّة. فحذفت الهمزة من (إنّ)، والواو من (والله)، وإحدى اللامين فبقي لهتكَ»⁽²⁾.

وقد يعارض ابن فارس نحاة الكوفة معارضةً مهذبةً قوامها إغفال آرائهم، والتنويه بآراء خصومهم من نحاة البصرة كالمبرد والزرّاج. ومن الأدلّة على ذلك مسألة (أرأيتك) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾⁽³⁾.

فقد عَرَضَ الشَّيْخُ رَأْيَ المَبْرَدِ فِيهَا، فقال: قال البصريون: «هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة. قال: والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيتك زيدًا، فإنما هي أرأيت زيدًا لأنّ (الكاف) لو كانت اسمًا لاستحال أن تُعَدَّى (أرأيت) إلى مفعولين، إلا والثاني هو الأوّل. يُريد قولهم: أرأيت زيدًا قائمًا لا يتعدّى رأيت إلى مفعولين إلا إلى مفعول هو (زيد) ومفعول آخر هو (قائم). فالأوّل هو الثاني. قال: وأرأيتك زيدًا؟ الثاني غير الكاف. قال: وإن أردت رؤية العين لم يتعدّ إلا إلى مفعول واحد. قال: ومع ذلك إنّ فعل الرّجل لا يتعدّى إلى نفسه، فيتصل ضميرًا إلا في باب (ظننت) و(علمت). فأما (ضربتني) و(ضربتكَ) فلا يكون، وكذلك إذا قلتَ رُوَيْدَكَ زيدًا، فإنما يراد أروُد زيدًا»⁽⁴⁾.

(1) اللامات: 17.

(2) الإنصاف: 216.

(3) الإسراء: 62: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَكِنَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(4) الصحابي: 145.

ويلاحظ هنا أنّ ابن فارس لم يقنعه من الإعراب الاجتزاء، بل ساق الأشباه والنظائر ونقل المقارنات التي عقدها المبرد بين أرايتك ورؤيتك، ثم ذكر رأي الزجاج، فقال: «قال الزجاج: الكاف في هذا المكان لا موضع لها، لأنها ذكرت في المخاطبة توكيداً، وموضع هذا نصب بأرايتك»⁽¹⁾.

فإذا عدنا إلى الكتب المفصلة كالمعني وجدنا تسفيه آراء الكوفيين. قال ابن هشام: «وعكس ذلك الفراء، فقال: التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمُسند إليه. ويردّه صحّة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قط مرفوعة، وقال الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب، في نحو: أرايتك زيداً ما صنع لأنه المفعول الثاني. ولكنّ الفائدة لا تبيّن عنده. وأما ﴿أرايتك هذا الذي كرمت علي﴾⁽²⁾ فالمفعول الثاني محذوف. أي: لم كرمته علي وأنا خير منه؟»⁽³⁾.

ولعلّ أشدّ ما اشتدّ به الشيخ على نحاة الكوفة تجريحه رأيهم في اشتقاق الاسم من الوسم. قال العكبري: «الاسم مشتق من السموّ عندنا. وقال الكوفيون من الوسم. فالمحذوف عندنا لامه، وعندهم فاؤه»⁽⁴⁾. وقال ابن فارس: «اسم مشتق من السموّ، والسمو الرفعة، فالأصل فيه (سمو) على وزن (حمل)، وجمعه أسماء، مثل قولك: قنو وأقناء. وإنما جعل الاسم تنويهاً ودلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم. ومن قال: إن اسماً مأخوذ من (وسمت) فهو غلط، لأنه لو كان كذا لكان تصغيره وسيم»⁽⁵⁾.

(1) الصاحبي: 145.

(2) الإسرائيل: 62.

(3) مغني اللبيب: 240.

(4) مسائل خلافية: 54.

(5) المعجم (سمو) والصاحبي ص 99.

إنَّ مَوْفَعَ ابنِ فارس هنا حازمٌ جازمٌ، لا يَحْتَمَلُ تأويلاً ولا تعليلاً. فهو يحكم على رأي الكوفيِّين بأنَّه (غَلَطَ) ويشفع حُكْمَه بالحُجَّة. فكيف يستطيع الباحثُ بعد هذا أن يقول مع المتقدِّمين والمتأخِّرين: إنَّه كوفيٌّ؟ ولو سلَّم الباحثُ بما قال الأوائلُ لَوَجَبَ عليه إنصافاً للرجلِ أن يتحرَّجَ في الحُكْم، ويتجنَّبَ التعميم، فيقول: كان ابنُ فارسٍ كوفيًّا يستعينُ بآراء البصريِّين أو بصريًّا يستعينُ بآراء الكوفيِّين. أو يقول: كان مُستقلَّ الرأي لا ينتمي إلى أيِّ مذهبٍ من مذاهبِ النَّحو. والمذهبُ الوحيدُ الذي انتمى إليه هو الحقُّ الذي يقوِّده إليه السماعُ أولاً والرأيُّ بعد ذلك.

ويُخَيَّلُ إليَّ أن مؤرِّخي المذاهبِ النحويَّة من الباحثين المُحدِّثين قد وقفوا على تلك الحقيقة لهذا لا نجدُ في كتبهم ذكراً لابن فارس بين النُّحاة الذي صَنَّفُوهم تصنيفاً مذهبياً. ومن هذه الكتب (نُشأة النَّحو) للشيخِ محمَّد الطنطاوي، و(مدرسة الكوفة) للدكتور مهدي المخزومي، و(المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف. فإنَّ هذه الكتب كلها لم تسلكِ ابن فارس في أيِّ مدرسة من مدارس النحو القديمة.

لقد كان الشيخُ مستقلاً برأيه، مُعرضاً عن المذاهبِ، أو متقلِّباً بينها، نزاعاً إلى التفرُّد. ويدلُّك على نزَعته المتفرِّدة استعماله مُصطلحاتٍ تكادُ تكونُ خاصَّةً به، ومن هذه المصطلحاتِ تسميةُ الفعلِ المضارعِ (الفِعْلَ الرَّاهِنَ) قال في الصاحبِي: «باب الفِعْلِ يأتي بلفظِ الماضي وهو رَاهِنٌ أو مستقبلٌ»⁽¹⁾. وقال: «فَيُقيِّمُونَ الفِعْلَ الماضيَ مُقَامَ الرَّاهِنِ»⁽²⁾. ومنها أَنَّهُ سَمَّى صِيغَةَ المُبالِغَةِ (البناءُ الدالُّ على الكثرة) فقال: «البناءُ الدالُّ على الكثرةِ فَعولٌ وفَعَالٌ، نحو: ضَروبٌ وضَرَابٌ. وكذلك مِفْعَالٌ إذا كان عادةً نَحْو: مِعْطَارٌ، وامرأةٌ مِدْكارٌ إذا كانت تُلدُّ

(1) الصاحبِي: 364.

(2) الصاحبِي: 394.

الذكور وكذلك مِثْنَاتٍ فِي الْإِنَاثِ⁽¹⁾. ومنها الْبَسْطُ وَالْقَبْضُ، فقد أطلق ابن فارس (الْبَسْطُ) على الزيادة الطارئة على صيغة الْكَلِمَةِ إذا كانت ضرورة الشَّعْرِ تَقْتَضِيهَا وَأَطْلَقَ اسْمَ (الْقَبْضِ) على الحذف من بُنْيَةِ الْكَلِمَةِ لضرورة الشعر، فقال: «العرب تبسط الاسم والفعل، فتزيد في عدد حروفهما. ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه. وذلك قول القائل:

وليلة حامدة خمودا طخياء تُغشي الجدِي والفُرْقودا
فزاد في الْفَرْقِدِ (الواو) وضمَّ (الفاء) لآته لَيْسَ في كلامهم (فُعْلُول) ولذلك
ضمَّ الْفَاءَ⁽²⁾.

وقال في الحذف الذي سمَّاه (الْقَبْضُ): «ومن سنن العرب (الْقَبْضُ) محاذاة للْبَسْطِ الذي ذكرناه، وهو التَّقْصَانُ من عدد الحروف، كقول القائل:

عَرَّتِي الْوَشَاحِيْنَ صَمُوْتُ الْخَلْخَلِ

أراد: الْخَلْخَالِ⁽³⁾.

ومما يدلُّ على تفرُّده بما يراه حقاً نقده الثَّحَاة الَّذِينَ دَعَوْا إِلَى تَسْوِغِ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ قال ابن فارس: «فجعل ناس من أهل العربية يوجِّهون لخطأ الشَّعْرِ وجوهًا، ويتمحلُّون لذلك تأويلاتٍ⁽⁴⁾. ونقل ساخرًا كلمة سيويه التي تناقلها النحاة، وهي: «وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون له وجهاً، وما

(1) الصحابي: 373.

(2) الصحابي: 380. وورد الشاهد في اللسان (فرقد) وبعده: (إذا عمير هم أن يقودا) قال ابن منظور: وأراد (يرقد) فأشبع الضمة. والشاهد مروِّي عن ثعلب غير منسوب.

(3) الصحابي: 381. وجاء في اللسان: «قال الشاعر: "براقة الجيد صموت الخلخل" ثم علق على الشاهد فقال: «والخلخال كالخلخل. والخلخل: لغة في الخلخال أو مقصور منه» مادة (خلل) والشاهد غير منسوب.

(4) ذم الخطأ في الشعر لابن فارس ص 45.

يجوزُ في الشُّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَدُّكَرَهُ. هَذَا كُتِبَ قَوْلُ سِيَبَوِيهِ⁽¹⁾. ثُمَّ حَمَلَ عَلَيْهِ وَعَلَى نَحَاةِ الْبَصْرَةِ وَالْكَوْفَةِ لِقَبُولِهِمْ هَذَا الرَّأْيَ فِي الضَّرَائِرِ: «قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: وَلَمْ يَكُنْ قَصْدِي لِذِكْرِهِ إِفْرَادًا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ دُونَ سَائِرِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ كُلًّا أَوْ الْأَكْثَرَ وَقَعَ فِي ذَلِكَ»⁽²⁾. فَالْتُّحَاةُ كُلُّهُمْ أَوْ جُلُّهُمْ تَعَسَّفُوا وَتَكَلَّفُوا، وَأَجَازُوا مَا لَا يَجُوزُ: «وَكُلُّ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ وَالِاحْتِجَاجِ لَهُ جِنْسٌ مِنَ التَّكَلُّفِ»⁽³⁾ وَلَيْسَ لِلضَّرُورَةِ فِي الشُّعْرِ مِنْ اسْمٍ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ غَيْرِ (الْخَطَأُ).

أليس من الإنصاف أن نقول: لم يكن ابن فارس - على ميله أحياناً إلى آراء الكوفيين - كوفياً ولا بصرياً، بل كان مستقلاً للرأي، مذهبه الحق، أو ما يعتقد أنه الحق؟

(1) ذم الخطأ في الشعر 48 والكتاب لسيبويه 32/1. وعبارة سيبويه «يحاولون به . . .».

(2) ذم الخطأ في الشعر 48 والكتاب لسيبويه 32/1. وعبارة سيبويه «يحاولون به . . .».

(3) ذم الخطأ في الشعر ص 51.

خاتمة

يَخْتَلَفُ نَظَرُ الْبَاحِثِ إِلَى بَحْثِهِ، وَهُوَ مُقْبَلٌ عَلَى الْمَوْضُوعِ يُسَاوِرُهُ عَنِ نَظَرِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَنْفُضُ كَفَّيْهِ مِنْهُ. فَهُوَ فِي بَدَايَةِ الْبَحْثِ يَنْظُرُ إِلَى الْمَوْضُوعِ بِمَنْظَارِ الطَّمُوحِ فَيُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ سَيَجُوزُ أَمَادًا، مَا وَطِئَتْهَا قَدَمٌ، وَيَكشِفُ عَنِ أَسْرَارِ مَا وَقَفَ عَلَيْهَا سِوَاهُ. فَإِذَا تَمَّ الْبَحْثُ وَسَقَطَ الْمَنْظَارُ عَنِ الْعَيْنِ أَدْرَكَ الْبَاحِثُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الْغَايَةَ، وَلَمْ تَعْتَلِقْ يَدَاهُ مِنَ الْكَثِيرِ الْمَرْجُوعِ غَيْرِ الْيَسِيرِ الْبَاحِثِ.

عَلَى هَذَا التَّحْوِ مِنَ الشُّعُورِ بِالْقُصُورِ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْثِ أَحَاسِبُ نَفْسِي قَبْلَ أَنْ يُحَاسِبَنِي الْقُرَّاءُ فَإِذَا الْيَسِيرُ الْبَاحِثُ لَا يُقِيمُ أَوْدًا، وَلَا يَنْقَعُ غَلَّةً.

وَمِنْ هَذَا الْيَسِيرِ أَنَّنِي فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ فَارِسٍ نَاقَشْتُ أَمْرَيْنِ دَوِيَّ شَأْنٍ: نَسَبُهُ وَمَذْهَبُهُ. أَمَّا النَّسَبُ فَقَدْ مَالَ الدَّارِسُونَ الْمُحَدِّثُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِعُجْمَتِهِ، وَكَدَّتْ أَقْطَعُ بِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ لَا عَجْمَةٌ فِيهِ وَلَا هُجْنَةٌ، وَاعْتَمَدْتُ فِي تَنْقِيَةِ نَسَبِهِ مِنَ الْأَوْشَابِ الَّتِي نَالَتْهُ عَلَى حُجَجٍ كَثِيرَةٍ: أَهْمُهَا كَثْرَةُ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي قَطَنَتْ مَوْطِنَ ابْنِ فَارِسٍ، وَتَفْضِيلُ الشَّيْخِ لُغَتَهُ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى لُغَاتِ الْبَشَرِ كَافَّةً، وَعَلَى لُغَةِ الْفُرْسِ بِوَجْهِ خَاصٍّ، وَدِفَاعُهُ عَنِ أَخْلَاقِ الْعَرَبِ وَأَنْسَابِهِمْ، وَتَحْرِيمُهُ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ. وَأَمَّا مَذْهَبُهُ فَقَدْ أُثْبِتُ أَنَّهُ كَانَ شَافِعِيًّا فِي أَوَّلِ حَيَاتِهِ مَالِكِيًّا فِي آخِرِهَا،

وشفعتُ الرأيَ بأقوالِ ابنِ فارسٍ نفسه، وأقوالِ بعضِ تلاميذه فيه . واحتكمتُ في المسألة إلى تفكيرِ الشيخ وثقافته .

وفي الحديثِ عن شيوخِ ابنِ فارسٍ وتلاميذه قَطَعْتُ صَلَاتِ الشيخِ بقومٍ، وربطتها بقومٍ مُعْتَمِدًا على حُجَجٍ قاطعةٍ . فقد ذَكَرَ كُتَابُ التراجِمِ والِدَّارِسُونَ المُحَدَّثُونَ قِراءَةَ ابنِ فارسٍ على ثلاثةِ أشياخٍ، وهم عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ البغويِّ المكيِّ، وأبو العباسِ ثعلبٍ، وأبو عبيدِ القاسمِ بنِ سلامٍ . ولما ثبتَ لي أنَّهم رحلوا عن الدنيا قَبْلَ مولِدِ ابنِ فارسٍ بزمانٍ مديدٍ نَفَيْتُ قِراءَتَهُ عليهم . ثمَّ عَوَّضْتَهُ من ثلاثةِ الشيوخِ بأربعةٍ من تلاميذه الأغفالِ، لم يذكرهم أحدٌ من الدارسين المُحَدَّثِينَ، وتفردَ الإمامُ شمسُ الدينِ الذهبيُّ بذكرهم، وهم: أبو سهلِ بنُ زَيْرِكَ، وأبو منصورٍ محمدُ بنُ عيسى، وعليُّ بنُ القاسمِ الخياطِ المُقرئِ، وأبو منصورِ بنِ المحتسبِ .

وإذا كان البابُ الثاني إلى الجَمْعِ أقربَ، فإنه لم يَخُلْ من نَفْعِ وجدَّةٍ، إذ جَمَعْتُ فيه بعدَ الإحصاءِ والاستقصاءِ مائةَ عُنوانٍ من أسماءِ الكُتُبِ التي أَلْفَها الشيخُ، فكان ما أثبتته في هذا البابِ ضِعْفَ ما ذَكَرْتُهُ أَيَّةُ دراسةٍ حديثةٍ . وشفعتُ الجَمْعَ بالدرسِ، فدرستُ كثيرًا من الظواهرِ اللغويةِ في أثناءِ عرضي كُتُبَ الشيخِ ورسائله درسًا علميًّا مشفوعًا بالموازناتِ والأرقامِ، وجعلته بما ضَمَّ من مصادرٍ ومراجعٍ، وبما تَضَمَّنَ من خلاصاتٍ ومُقارناتٍ (دائرةٍ معارفٍ) صغيرةً، تقومُ بحقِّ الشيخِ عليٍّ، وتفي بحاجةِ القارئِ، وترغِّبه في الانتقالِ من الخلاصةِ إلى الأصلِ .

ولم يَخُلْ هذا البابُ من جدَّةٍ، فقدُ صَدَعْتُ بما أمرَ ابنُ فارسٍ، وأضفتُ إلى رسالته (النيروز) سبعينَ اسمًا على وزن (فيعول) على طريقةِ ابنِ فارسٍ في تأليفِ (تمامِ الفصيحِ)، فجاء (نيروزي) تمامَ (نيروزه) . وفي هذا البابِ دراسةٌ لا ترقى إلى التحقيقِ العلميِّ . حاولتُ فيها أن أثبتَ انتماءَ (الأَنْوَاءِ) إلى ابنِ فارسٍ،

واستعنت في هذا التحقيق بتاريخ سوزكين، وبعلم الحساب لأنقذ الكتاب من الضياع، لكنّه بقي في حاجةٍ إلى أدلّةٍ أخرى دامغة.

ولما كانت اللغة شغلَ الشيخ الشاغل، ومُنطلقَ تفكيره ومُنتهاه فقد جاء البابُ الثالثُ أهمَّ الأبوابِ وأقربها إلى الجذّة، وأحفلها بما يدلُّ على عبقرية ابن فارس.

الباب الثالثُ مزيجٌ من طريفٍ وتليدٍ، يغلبُ فيه التحليل العمليُّ تقعيدَ القواعدِ، وتطغى فيه الآراءُ المتفرقةُ على النظرياتِ المترابطةِ. غيرَ أنّه - على زُهدِ ابنِ فارسٍ بالنظرياتِ - ينطوي على نظريتين تتعلّقُ الأولى بنشأةِ اللغة وتربُّطُ الثانيةُ بالمُعجميّةِ الثنائيةِ. والأولى أوضحُ من الثانيةِ وأبعدُ تأثيراً في تفكيرِ ابنِ فارس. فقد ذهبَ الشيخُ إلى القولِ بالتوقيفِ في نشأةِ اللغة، وإلى الإيمانِ المُطلقِ بأنَّ اللغةَ العربيّةَ بأصولها وفروعها واشتقاقاتها ونُطقها ورسمها إلهيّةُ المنشأ. وإذا كانت أصولُ النظريةِ قديمةً جداً فإنَّ الجديدَ في دراسةِ هذه النظريةِ عندَ ابنِ فارسٍ هو رَبُّطُها بالظواهرِ اللغويةِ الأخرى كالتضادِّ والترادفِ، والاشتراكِ، فقد كانت آراءُ الشيخِ في هذه الظواهرِ صُوراً متعدّدةً لهذا الأصلِ الواحدِ.

والنظريةُ الثانيةُ وَجَدْنَا جذورها عندَه، وثمارها عندَ المحدثين كعبدِ الله العلايليِّ، وهي القولُ بالمُعجميّةِ الثنائيةِ. وإذا لم يكن ابنُ فارسٍ قد قَطَعَ في المسألةِ برأى يَرُدُّ الثلاثيَّ وما زاد عليه إلى جذورٍ ثنائيةٍ فإنّه كان قد أشار إلى ذلك في طوائفٍ من الألفاظِ إشاراتٍ قويّةٍ. وقد حاولنا في أثناءِ مناقشةِ النظريةِ أن نقارنها بالدراساتِ الحديثةِ التي أسرّفتِ وبالغت، وأظهرنا أن إجماعَ الشيخِ عن وضعِ نظريةٍ كاملةٍ أجدرُّ بالاحترامِ من الغلوِّ والارتجالِ، وأقربُ إلى الصدقِ من العودةِ باللغةِ إلى ألفاظِ ثنائيةِ الأصولِ بل إلى ألفاظِ أحاديّةِ، يستعينُ الداعون إليها على إثباتِ صِحّتها بالأبجديةِ الفينيقيةِ.

ولعلَّ عبقريةَ ابنِ فارسٍ تكمنُ في التمرُّسِ العمليِّ بالمقاييسِ، أي في قدرته على تشقيقِ الكلامِ، وتوليدِ بعضه من بعض. ولَمَّا كان ما وصلنا من آثاره يفتقرُ إلى درسِ الاشتقاقِ دراسةً نظريةً، فقد حاولنا أن نتصيّدَ من مقاييسه وكتبه ورسائله فقراتٍ من هنا، وشذراتٍ من هناك، وأنْ نصوغَ من هذه الأقباسِ بحثًا كاملاً، يأخذُ بعضُه برقابِ بعضٍ، وينتظمُ منه موضوعٌ متّسقٌ يتزيّا بزِيّ الجدة.

ثُمَّ قَادَنَا الاشتقاقُ إلى دلالةِ الألفاظِ، لارتباطِ المعاني بالألفاظِ. ولَمَّا أعيانا الظفرُ بمادةٍ نظريةٍ في آثارِ الشيخِ تفي بحاجةِ البحثِ فزعنا إلى التسقُّطِ والتلقُّطِ وتصيّدِ الشرائدِ، وتتبعُ الأمثلةَ في كل ما كتب ابنُ فارسٍ: ثم صنعنا ممّا جَمَعْنَا بحثًا لا يخلو من نفعٍ ولا يفتقرُ إلى الحداثةِ، إذ قسنا كلامَ ابنِ فارسٍ في هذا البحثِ بكلامٍ من عاشوا في عصره، ثُمَّ بالدراساتِ الحديثةِ، وثبت لنا أنه كان واحدًا من الأعلامِ الذين أدركوا إدراكًا عميقًا أسرارَ هذا العِلْمِ، لكنّه ظلَّ - على عهدنا به - زاهدًا بالقواعدِ والنظرياتِ، فاضطررنا إلى الاختيارِ والاستنباطِ، وخرجنا بأراءِ الشيخِ الثاقبةِ في صلةِ اللفظِ بالمعنى، وفي وضوحِ الدلالاتِ وغموضِها، وتطوّرِ هذه الدلالاتِ والعواملِ التي تساعدُ على هذا التطوّرِ، وأغنيّا البحثَ بموازنةِ كلامه بكلامِ الباحثينِ المحدثينِ، وبمقارنةِ طائفةٍ من الألفاظِ العربيّةِ بما يقاربها في العبريّةِ.

ثُمَّ ختمنا الرسالةَ ببابٍ وقفناه على مباحثِ النَّحوِ والصَّرْفِ. ونحنُ لا نُنْكِرُ ما في هذا البابِ من فِقْرِ في المادّةِ، وضحالةٍ في الرأيِ، لضآلةِ ما بلَغْنَا من بحوثِ الشيخِ في النحوِ والصرفِ، ولطُغيانِ اللُغَةِ على النحوِ فيما وصلنا من هذه البحوثِ. غيرَ أنّنا حاولنا - ولعلنا، وُفقنا في محاولتنا - أن نتبّعَ منهاجَ ابنِ فارسٍ في دراسةِ النحوِ، واستخلصنا بضعَ سماتٍ تسمُ هذه الدراسةَ. كما حاولنا أن نتبّعَ شذراتِ الإبدالِ والزيادةِ المبنوثةِ في الصّاحبيِّ والمقاييسِ، وأن نسلك فيها خيوطًا ناظِمَةً، فانتظم منها موضوعانِ فيهما جديدٌ مفيدٌ.

والجديدُ الذي خالفنا فيه الدراسين السابقين هو مذهبُ الشيخ في النحو، فقد نقل المتأخرون عن المتقدمين انتماء ابن فارس إلى مذهب الكوفة، وتعاورَ الناسُ هذا الرأي، وألحوا عليه، حتَّى غدا حقيقةً ثابتةً في الأذهان، لا يشكُّ في صحتها دارسٌ، ولا يدحضها ناقدٌ. ولمَّا ضربنا آراءَ الرجلِ على محكِّ النحوِ ثبتَ لنا أنَّ حظَّهُ من آراءِ البصريين لا يقلُّ عن حظِّه من آراءِ الكوفيين، وأنَّ أخذه من الجانبين لم يطمسْ تفرُّده بالرأي، فاضطررنا إلى انتزاعِ الشيخ من نحوِ الكوفة، ووضعِهِ في موضِعِهِ.

وبعد

فقد كنتُ أظنُّ حينما تطفَّلتُ على مائدةِ ابنِ فارسٍ لأجالسهُ وأدارسه أُنِّي سأصيبُ من علمِ الشيخِ فوقَ ما أصابَ الدارسونَ الآخرونَ، وأنِّي سأخضمُّ ممَّا قضموا، وأعبُ ممَّا نعبوا، ثم تبين لي أنني لم أفرُّ من زادِ الشيخِ - على وفريته - بغيرِ كسرةٍ وقطرةٍ. فمن لم يجد في رسالتي شبعًا ولا ريًا فعليه بأثارِ الشيخِ، فمن أجدبَ انتجع، وماءُ ينبوعِ أصفى وأشفي.

الفهارس

الآيات الكريمة

الحديث الشريف والأثر

الأمثال

أقوال العرب

الإتباع والمزاوجة

أمثلة النحو

الشواهد الشعرية

شواهد الرجز

الأعلام

النحو والصرف والأدوات

الموضوعات

المصادر والمراجع

الآيات الكريمة

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
1	249	فاتحة الكتاب	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
2	579	البقرة	﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾
23	156		﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾
28	600 - 602		﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾
31	354، 355، 356 - 360		﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾
31	354		﴿الَّذِينَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾
40	188		﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفٍ يَهْدِيكُمْ﴾
43	598		﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
88	189		﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾
88	189		﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾
90	209		﴿يَتَسَاءَلُونَ أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾
131	355		﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾
136	648		﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾
143	247، 665		﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾
184	574		﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
194	171		﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾
216	667		﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾
221	671		﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِمَّنْ مُشْرِكٌ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
221	671		﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾
248	156		﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾
271	208		﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾
278	598		﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾
84	648	آل عمران	﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾
86	601		﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾
101	601		﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾
106	573		﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَسَوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾
188	509		﴿يَمَقَّازِرُ مِنَ الْعَذَابِ﴾
193	249 ، 248		﴿رَبَّنَا إِنَّا سَجِينًا مُّنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ﴾
11	599	النساء	﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾
25	337		﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾
34	543		﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾
41	602 ، 601		﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾
58	209		﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يُعْظِرُ بِهِ﴾
78	458 ، 153		﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ﴾
137	666 ، 248		﴿لَوْ يَكُنِ اللَّهُ يُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾
138	508		﴿بَشِيرِ الْمُنْفِقِينَ بَأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
171	592		﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾
12	188	المائدة	﴿لَئِن أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَءَاتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَءَامَنْتُمْ بِرُسُلِي لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾
13	210		﴿فِيمَا نَفَضْتُمْ وَيَثَلَفْتُمْ لَعَنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَدْسِيَةً﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
48	556		﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾
117	593		﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَبْعِيسَى﴾
1	290	الأنعام	﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾
7	586		﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ﴾
27	373		﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾
71	249		﴿وَأُمرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
82	188		﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾
123	666		﴿لِيَمَّكُرُوا فِيهَا﴾
15	153	الأعراف	﴿عَظِبْنَا أَيْقَانًا﴾
44	531		﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾
102	250		﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾
155	364		﴿وَإِخْرَاجَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
156	233		﴿إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ﴾
172	597 ، 531		﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾
3	508	التوبة	﴿وَنَبِّئِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ آلِيمٍ﴾
7	209		﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيمُوا لَهُمْ﴾
7	601		﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾
32	665		﴿رِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾
18	211	يونس	﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾
18	129		﴿وَيَقُولُونَ هَذَا لَآءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾
27	253		﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾
67	252		﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِسْكَوًا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾
88	665		﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
98	588		﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ﴾
5	617	هود	﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾
24	253		﴿مِثْلَ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾
43	417، 506، 615		﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُ﴾
111	249		﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَبِثْتَهُمْ﴾
23	375	يوسف	﴿وَرَزَوْتَهُ أَلْبَى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَقَتْ الْأَبْرَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾
84	153		﴿يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾
43	187	الرعد	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾
2	371	الحجر	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
16	153		﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾
65	252		﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾
68	648		﴿هَؤُلَاءِ صَبَفِي﴾
78	247		﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَطَائِمِينَ﴾
24	209	النحل	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾
30	247		﴿وَلِنِعْمِ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾
55	666		﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَانَيْنَهُمْ﴾
100	210		﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾
1	252	الإسراء	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾
12	252		﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِلنَّاسِ﴾
62	673، 674		﴿أَرَأَيْتَ بَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾
78	248		﴿أَفَرِ الصَّلَاةِ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾
85	189		﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعَمْرِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
248	107	﴿يَجْرُونَ لِأَذْقَانِ سَجْدًا﴾	
460، 459، 458	110	﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	
157	22	﴿رَحْمًا بِالْغَيْبِ﴾	الكهف
592	110	﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾	
157	46	﴿لَا رَحْمَنَكَ﴾	مريم
615	61	﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾	
309، 306	78 - 77	﴿لَا تُؤْتِيكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ أطلع الغيب أو اتخذ عند الرحمن عهدا ﴿	
573	21	﴿سَعِيدَهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾	طه
153	86	﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾	
247	46	﴿وَلَكِن مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا﴾	الأنبياء
248	47	﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	
247	57	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾	
173	107	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾	
288	4	﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بَأْرِبَعَةٍ شِهَابٌ فَجَاجِدُوهُنَّ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾	النور
375، 253	35	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾	
247	58	﴿لِيَسْتَغْنِيَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	
189	7	﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْسُ فِي الْأَسْوَاقِ﴾	الفرقان
189	20	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾	
154	61	﴿نَبَارِكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾	
307	62 - 61	﴿قَالَ أَصْحَبُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا﴾	الشعراء
625	63	﴿فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾	
373	192	﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
193 - 194 - 195	376		﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾
22	140	النمل	﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾﴾
25	572		﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴿٢٥﴾﴾
46	370		﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴿٤٦﴾﴾
64	666	النحل	﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴿٦٤﴾﴾
8	666 ، 247	القصص	﴿فَالنَّفِطَةُ؛ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴿٨﴾﴾
12	647		﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ﴿١٢﴾﴾
71	252		﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا ﴿٧١﴾﴾
67	506 ، 418	العنكبوت	﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴿٦٧﴾﴾
27	418	الروم	﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴿٢٧﴾﴾
13	188	لقمان	﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾
14	249		﴿أَشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴿١٤﴾﴾
37	664	الأحزاب	﴿لِيَكُنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴿٣٧﴾﴾
51	593	سبأ	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فَوْتَ ﴿٥١﴾﴾
1	654	فاطر	﴿أُولَئِكَ أَجِبْتُهُ مَنِّي وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ ﴿١﴾﴾
1 - 2	187	يس	﴿يَس وَالْقُرْآنَ الْمَكِيدِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١﴾﴾
147	669	الصفافات	﴿مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾
6	550	الزمر	﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ ﴿٦﴾﴾
9	252		﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ عَائَةَ الْأَيْلِ سَاجِدًا ﴿٩﴾﴾
67	648	غافر	﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴿٦٧﴾﴾
17	211	السجدة	﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ ﴿١٧﴾﴾
43	247	فصلت	﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴿٤٣﴾﴾
3	376	الزخرف	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴿٣﴾﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
26	18	﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَيَاةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾	
153	55	﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا﴾	
556	18	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾	الجنائية
172	2	﴿وَأَمَّاوَا يَمَا نَزَلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾	محمد
668	22	﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾	
507	10	﴿وَتَعَزَّوهُ وَتُوقِرُوهُ﴾	الفتح
672	27	﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّبُوبَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾	
172	29	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾	
649	4	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَادُونَكَ مِنَ وَدَايِ الْحُجْرَاتِ﴾	الحجرات
603	9	﴿وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	
667 ، 543	11	﴿لَا يَسْخَرُونَ قَوْمًا مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾	
47	13	﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَايِلَ لِتَعَارَفُوا﴾	
253	56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	الذاريات
478 ، 529	4 - 3	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عُلْمَهُ الْبَيَانَ﴾	الرحمن
664	23 - 22	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	الحديد
375	28	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنقَضُوا اللَّهَ وَءَامَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِّن رَّحْمَتِهِ﴾	
247	8	﴿يُرِيدُونَ لِطُفَيْثًا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾	الصف
586	8	﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾	
247	8	﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾	المنافقون
649	4	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُ﴾	التحریم
253	2	﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾	الملك

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
249	11	﴿فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	الملك
369	3 - 1	﴿لَتَأْتِيَ وَالْقَائِرَ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾	القلم
506 ، 418	21	﴿عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ﴾	الحاقة
612	29	﴿سَاطِئِيَّةٍ﴾	
603 ، 290	15	﴿وَأَمَّا الْفَالِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾	الجن
252	6	﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾	المزمل
600	29	﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرَ﴾	المدثر
308	32	﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾	
308	3	﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْلِفُونَ﴾	النبأ
309 ، 307	5 - 4	﴿كَلَّا سِعَامُونَ نُو كَلَّا سِعَامُونَ﴾	
309 ، 307	11	﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَذْكُرُهُ﴾	عبس
263	31	﴿وَفَكَهْمَةً وَأَنَابًا﴾	
448	4	﴿وَإِذَا الْفُجُورُ بُعِرَتْ﴾	الانفطار
491	3 - 1	﴿وَيَلِّ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّارِ يَسْتَوْفُونَ﴾	المطففين
652	18	﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ﴾	
249	25	﴿لَهُمْ أَجْرٌ عَزِيمٌ مَّمْنُونٍ﴾	الانشقاق
153	1	﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾	البروج
583	15	﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾	
506 ، 418	6	﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾	الطارق
70	4	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	
253	4 - 3	﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَأَلْبَلَّ إِذَا يَعْشَاهَا﴾	الشمس
252	2 - 1	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾	الليل
369	5 - 1	﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	العلق

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
627 ، 612	15	﴿لَسْفَعًا﴾	
252	3	﴿حَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾	القدر
308	5 - 1	﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾	التكاثر
250 ، 248	1	﴿لَا يَلْفُ فُرَيْشٍ﴾	قريش
250	3	﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾	
253	3	﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾	الفلق

الحديث الشريف والأثر

- 599 الاثنان فما فوقهما
- 547 إذا دعي أحدكم إلى طعام فليُجِبْ فإن كان مفطراً فليأكلْ وإن كان صائماً فليصَلِّ
- 139 ، 138 ارجعن مآزورات غير مأجورات
- 390 أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي
- 495 إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلّون عند الطمع
- 254 إن للشيطان انتشاراً وخطفة
- 273 حتى تأخذوا على يد الظالم وتأطروه على الحق أطراً
- 265 حتى يكون انجعافها مرة
- 138 خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة
- 537 ، 292 رويدك سؤك بالقوارير يا أنجشة
- 533 كذب عليكم الحجج
- 533 كذبك العسل
- 226 لعل أحدكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض
- 254 اللهم بارك لأمتي في بكورها
- 287 ما أحب بمعارض الكلام حُمر النعم
- 288 ما أصاب بحدّه فكُلّه وما أصاب بعرضه فهو وقيد (من كلام عبد الله بن عباس)
- 428 من أدرك ماله عند رجل قد أفلس فهو أحق به
- 140 المؤمنون هينون لينون
- نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جداد الليل وصرام الليل ، وأمر بغلق
- 254 الأبواب وكف الصبيان
- 649 ويملك ذلك الله جل ثناؤه

الأمثال

- 451 أحمقٌ من هَبَّقَةٍ
- 540 غمرات ثم ينجلين
- 418 كَرَّ في ركوبةٍ أعسر
- 536 لم أفرّ يوم عينين
- 655 هو خير قويس سهماً

أقوال العرب

- 415 بخبخوا عنكم من الظهيرة
- 537 ثكلته أمه
- 537 أخزاه الله
- 536 رفع عقيرته
- 211 سبحان من يسبح الرعد بحمده
- 147 شالت نعامته
- 652 أطعمنا مرقة مرقين
- 537 قتله الله ما أشعره
- 537 قاتله الله
- 589 ، 210 كل شيء مهه ما النساء وذكرهن
- 537 لا أبالك
- 589 ، 211 ما أغفله عنك شيئاً
- 537 هبلته أمه
- 537 هوت أمه

الإتباع والمزاوجة

- ترح: نعوذ بالله من الترح بعد الفرح 139 ، 137
- جوعًا له وجودًا وجوسًا 136 ، 135
- حسن بسن 141
- حصاة: هو ذو حصاة وأصاة 136 ، 135
- حل: هي لشارب حل وبل 136
- حيص بيص 413
- خلو عرو 142
- خيم بالمكان وريم 139 ، 137
- درى: لا دريت ولا تليت 142
- سغب: إنه ساغب لا غب 141 ، 136 ، 135
- ضئيل بئيل 140
- ضعيف نعيف 140
- عسل: مرّ الذئب يعسل وينسل 138 ، 137
- عطشان نطشان 511 ، 413 ، 140
- عفت: معفت ملفت 141
- عفريت نفریت 511
- عمير بجير 140
- هات: لا أهاتيك ولا أواتيك 140 ، 137
- هنأني الطعام ومرأني 142

أمثلة النحو

- أُتِنِّي بعدما تفعل ذلك 210
- إن كنت قائمًا 250
- جاء البرد والطيالسة 596
- أرأيتك 674 ، 673
- أرأيت زيدًا قائمًا 673
- رماه بأبا قبيس 574
- استوى الماء والخشبة 596
- سير عليه الدهر 539
- أعجبني ما صنعت 210
- كل شيء مَهْهُ ما خلا النساء وذكرهن 589 ، 210
- لا أبالك 537
- لا تأكل السمك وتشرب اللبن 596
- ليت القياس كلها أرجلا 669
- ما أحسنُ زيدُ، ما أحسنُ زيدٍ!
- ما أحسنَ زيدُ، ما أحسنَ زيدًا! 573
- ما زيد منطلقًا، ما زيد منطلق 210
- ما أغفله عنك شيئًا 589 ، 213 ، 211
- ما كنت قائمًا 250
- ما تفعل أفعل 214

شواهد الشعر

منسوقة على القوافي الساكنة، فالمضمومة، فالمكسورة، فالمفتوحة

الشاهد	صاحبه	وزنه	موضوع الاستشهاد به وموضعه
(ب)			
فلم يبق إلا آل خيم منضد	وسفع على آس ونؤي معثلُبُ	النابعة	طويل معنى الآس 231
تجلو البوارق عن مجرُمزٍ لهق	كأنه متقبي يلسق عزب	ذو الرمة	بسيط إبدال الهاء قافا 405
مالي أحن إذا جمالك قرزت	وأصد عنك وأنت مني أقرب	أبو ذؤيب	كامل أفعل صفة مشبهة 419
يا بيت دهماء التي أتجنب	ذهب الشباب، وحبها لا يذهب	=	= =
بلاد بها شدت علي تماثمي	وأول أرض مس جلدي ترابها	رقاع بن قيس	طويل التعلق بالوطن 50
يرادى على فأس اللجام كأنما	يرادى على مرفاة جذع مشذب	طفيل الغنوي	كامل القلب 646
وليس بتعزير الأمير خزاية	علي إذا ما كنت غير مريب	؟	= التضاد 507
تعذت في وصلي فعدى عتابك	وأذني بديلاً من نواك إيابك	ابن فارس	طويل عتاب ابن بابك 107
تجافيت عن مستحسن البر جملة	وجرت على بختي جفاء ابن بابك	=	= =
وما ذنبه أن عافت الماء باقر	وما إن تعاف الماء إلا ليضربا	الأعشى	= الجمع 651
صُرمت ولم أضرمكم وكصارم	أخ قد طوى كشحاً وأب ليذها	الأعشى	= معنى أب 263
وصاحب لي أتاني يستشير وقد	أراد في جنبات الأرض مضطربا	ابن فارس	بسيط الشكوى والسخر 103
قلت اطلب أي شيء شئت واسع ورد	منه الموارد إلا العلم والأدبا	=	= =
إذا نزل السماء بأرض قوم	رعيناه، وإن كانوا غضابا	معاوية بن مالك	وافر تطور الدلالة 548

(ج)

إذا ازدحمت هموم القلب قلنا	عسى يوماً يكون لها انفراج	ابن فارس	= الشكوى والزهد 102
نديمي هزتي وسرور قلبي	دفاتر لي ومعشوقتي السراج	=	= =

(ح)

ماذا ببدرٍ فالعُقُنتُ	قُل من مرازبةٍ ججاجخ	أمية بن أبي الصلت كامل	الإيجاز في الشرح 266
قيل لي اختر فقلت ذا هيف	بي من وصله وصدّه بزخ	ابن فارس	منسرح غزل متكلف 102

الشاهد	صاحبه	وزنه	موضوع الاستشهاد به وموضعه
بدر ملبح القوام معتدل	رفهه، ووجهه ربع	=	=
فقلت لصاحبي لا تحبسانا	بنزع أصوله، واجدرّ شبيحا	=	إبدال الناء دالا

(د)

الأحبنا هند وأرض بها هند	وهند أتى من دونها النأي والصدّ	الحطيئة	طويل	الترادف للتأكيد	514
وقالوا قد بكيت فقلت كلاً	وهل يبكي من الطرب الجليدُ	بشّار أو غيره	وافر	(كلاً) للرد	307
ألا أيّ هذا الزاجري أحضر الوغي	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	طرفة	طويل	حذف (أن)	572
إليك أبيت اللعن كان كلالها	إلى الماجد الفرع الجواد المحمّد	الأعشى	=	محمّد من الحمّد	172
نُبئتُ أنّ أبا قابوس أوعدني	ولا قرار على زأرٍ من الأسدِ	النابعة	بسيط	الحكمة وضرب المثل	72
ما اعتاد حب سليمي حين معتاد	وما تقضى بواقى دينها الطادي	القطامي	=	القلب	647
أقول لها ودمع العين جارٍ	ألم تُحزنك حينئذ المنادي ؟	؟	وافر	نحت (حيلة)	438
ولقد أضاء لك الطريق وأنهجت	سبل المكارم والهدى تعدي	يزيد بن خزاق	كامل	تأنيث الهدى	284
ألا بسدري ذهب خالص	كلّ صباح آخر المسندِ	المتّقب العبدي	سريع	نحت (الجملة)	445
أو مائة تجعل أولادها	لغوا وعرض المائة الجلمدِ	=	=	=	=

(ر)

يا أبا الأسود لِمَ أسلمتني	لهموم طارقات وذكُر ؟	؟	رمل	لِمَ = لِمَ = لِمَا	580
تقطع القوم إلى أرحلنا	آخر الليل ببعفور خدر	طرفة	=	زيادة الباء	453
وعينٌ لها حدرَةٌ بدرَةٌ	إلى حاجب غلّ فيه الشفَرُ	امرؤ القيس	متقارب	دراسة مادة (بدر)	316
هي الهم لو أن النوى أصقبت بها	ولكن كراً في ركوبة أعسرُ	بشر بن أبي خازم	طويل	أفعل لغير التفضيل	418
يا دار أفوت بأوطاس وغيرها	من بعد مأهولها الأمطارُ والمورُ ؟	؟	بسيط	إثبات نسبة الكتاب	158
كم ذا لأهلك من دهر ومن حجج	وأين حلّ الدمي والكنسُ الحورُ ؟	؟	بسيط	الأماشي لابن فارس	158
ردّي الجواب على حَرَآنٍ مكتتب	سهاده مطلق والنوم مأسور	=	=	=	=
فلم تبين لنا الأطلال من خبر	وقد تجلّي العمائمِ الأخابيرُ	=	=	=	=
وحلّ الحيّ حيّ بني نمير	قراضبة ونحن لهم إطار	بشر بن أبي خازم	وافر	الاشتقاق	272
ليت لنا مكان المَلِكِ عمرو	رغوثاً حول قَبِيننا تخورُ	طرفة	=	فعل بمعنى مفعول	334
فلا تدفنوني إن دفني محزّم	عليكم ولكن خامري أم عامر	الشفري	طويل	حذف (يقال)	573
فهو لا تنمي رميته	ماله لا عُدّ من نفره	امرؤ القيس	مديد	مدح بأسلوب الذمّ 537،	544
أرجي أن أعيث وأن يومي	بأول أو بأهونَ أو جبارِ ؟	؟	وافر	أيام الأسبوع	160
أو التالي دبار فيأن أفته	فمونس أو عروبة أو شيارِ	=	=	=	161
لمن الديار بقنة الحاجر	أقوين من حجج ومن دهرٍ	زهير بن أبي سلمى	كامل	الترادف	514

الشاهد	صاحبه	وزنه	موضوع الاستشهاد به وموضعه
تالّله ذا قسماً لقد عَلِمْتُ ذبيبان عام الحببس والأصر	=	=	=
كثور العذاب الفرد يضربه الندى تعلّى الندى في متنه وتحذرا	ابن أحمر	طويل	انتقال الدلالة
وأشهد من عوف حلولاً كثيرة يحجون سب الزيرقان المزعفرا	المخيل السعدي	طويل	تخصيص الدلالة
وأنتم أناس تقمصون من القنا إذا مارَ في أكتافكم وتأطرا	المغيرة بن حبناء	=	الاشتقاق
ولا بدّ من غزوة في الربيع حجول تكلّ الوقاح الشكورا الأعشى	متقارب	اشتقاق الشكور	171

(س)

يا ليت لي ألف دينار موجّهة وأنّ حظي منها فلس فلأس	ابن فارس	بسيط	شكوى الفقر
قالوا فما لك منها قلت تخدمني لها ومن أجلها الحمقى من الناس	=	=	=

(ع)

كيف يرجون سقاطي بعدما لاح في الرأس مشيب وصلع	سويد الشكري	رمل	كيف (للنفي)
فسكنتهم بالقول حتى كأنهم بواقر جُلح أسكنتها المراتع	قيس بن العيزارة	طويل	جمع لا مفرد له
فلا تكثرن في إثر شيء ندامة إذا نزعتنه من يديك الشوازعُ البعيث		طويل	الحكمة والمثل
أردت لكيفا أن تطير بقربتي فمتركني شئنا ببسداء بلقع ؟	=	=	اجتماع اللام وكى وأن
فلا تنكحي إن فرق الدهر بيننا أغمُ القفا والوجه ليس بأنزعا	هدبة بن الخشرم	=	أسماء الأعضاء
فلمّا تفرقنا كأنّي ومالكًا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا	متمّم بن نويرة	=	اللام بمعنى من
تقول بنتي وقد قربت مرتحلًا يارب جنب أبي الأوصاب والوجعا	الأعشى	بسيط	تخصيص الدلالة
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نومًا فإن لجنب المرء مُضْطجعًا	=	=	=
بنانتين وجدمورا أقيم بها صدر القناة إذا ما آنسوا فزعا	عبد الله بن سبرة	=	نحت جذمور
الحافظ الناس في تحوط إذا لم يرسلوا تحت عائد ربا	أوس بن حجر	منسرح	إذ أو إذ بمعنى
وهبت الشمال البليل وإذ بات كميع الفتاة ملتفعا	=	=	=

(ف)

تري الناس ما سرنا يسيرون خلفنا وإن نحن أويأنا إلى الناس وقفوا	الفرزدق	طويل	إيدال الميم باء
الحافظو عورة العشييرة لا يأتيههم من ورائهم وكفُ	قيس بن الخطيم	منسرح	حذف نون الجمع

(ق)

رضيعة لبانٍ ثدي أم تقاسما بأسحم داج عوض لا نتفرقُ	الأعشى	طويل	عوض للزمان
توتيك نَزرا يسيراً وهي خائفة كما يخاف مسيس الحية الفرق	ابن هرمة أو غيره	بسيط	الحكمة والمثل
فإن تُتهموا أنجد خلافاً عليكم وإن تعمنوا مستحقبي الشرّ أعرقُ	الممزق العبدي	طويل	الاشتقاق من الأمكنة

الشاهد	صاحبه	وزنه موضوع الاستشهاد به وموضعه
لا شيء في ريدها إلا نعامتها	منها هريم ومنها قائم باق	بسيط معنى النعامه 147
يا هيد مالك من شوق وإيراق	ومرّ طيف على الأهوال طزاق	= ما أشكل اشتقاقه 410، 532
وجاءت الخيل محمراً بوادها	زوراً وزلت يد الرامي عن الفوق	بسيط خراشة العبسي 316
فقلت لسيدنا يا حليب	م إنك لم تأس أسواً رفيقا	متقارب شتم بن خويلد التهكم 508

(ك)

ولم أر مثل الليل جنة فاتك	إذا هم أمضى أو غنيمه ناسك ؟	طويل تفضيل الليل 253
---------------------------	-----------------------------	----------------------

(ل)

ولا كل من يظنني أنا متعب	ولا كل ما يروى علي أقول ؟	طويل إبدال التاء ظاء 636
ستندم إذ يأتي عليك رعيننا	بأرعن جرار كثير صواهلّه ؟	= إذ للمستقبل 593
لهنك من عبسية لوسيمة	على هنوات كاذب من يقولها ؟	= جمع اللام وإن 672
وبي من تباريح الصباية لوعه	قتيلة أشواقى وشوقى قتييلها ؟	= = =
إن الذي سمك السماء بنى لنا	بيتاً دعائمه أعز وأطول	الفرزدق كامل أفعال لغير التفضيل 418
وليل كموج البحر أرخى سدوله	علي بأنواع الهموم ليبتلي	امرؤ القيس طويل ذم الليل 158
فعيناش عينها وجيدش جيدها	ولونش إلا أنها غير عاطل	طويل كشكشة أسد 635
ترمي اللغام على هاماتها قرعاً	كالبرس طيره ضرب الكراويل ؟	بسيط نقد اللغويين 337
علام نزلتم من غير فقر	ولا ضراء منزلة الحميل	الكميت وافر الحميل بمعنى الدعي 184
رُب ركب قد أناخوا حولنا	يشربون الخمر بالماء الزلال	عدي بن زيد رمل (رب) للتذكر 590
أيما شاطن عصاه عكاه	ورماه في القيد والأغلال	أمية بن أبي الصلت خفيف شيطان من شطن 621
وعجوز رأيت في فم كلب	جعل الكلب للأمير حمالا	= أبو المقدم العجوز نصل السيف 232

(م)

تنقي الشمس بمدرية	كالحماليج بأيدي التلام	الطرمح مديد التلام دخيل 385
وقابلها الريح في دنها	وصلى على دنها وارتسم	الأعشى متقارب الصلاة دعاء 547
سقى همدان الغيث لست بقاتل	سوى ذا وفي الأحشاء نار تضرم	ابن فارس طويل الشكوى 103
ومالي لا أصفي الدعاء لبلدة	أفدت بها نسيان ما كنت أعلم	= = =
نسيت الذي أحسنه غير أنني	مدين وما في جوف بيتي درهم	= = =
وقالوا عهدنا القوم قد حصروا به	فلا ريب أن قد كان ثم لحيم	طويل ساعدة بن جؤية اللحيم القليل 185
هو الجواد الذي يعطيك نائله	عفوا ويظلم أحياناً فيظلم	بسيط إبدال التاء ظاء 636
ألا ونك المسرة لا تدوم	ولا يبقى على الدهر النعيم	أم قطن بن شريح وافر ويك بمعنى ألم تر 581

الشاهد	صاحبه	وزنه	موضوع الاستشهاد به وموضعه
ولا يبقى على الحدثنان غفر بشاهقة له أم بشاهقة رؤوم	=	=	=
أرى حلمي يدل علي قومي وقد يستجهل الرجل الحليم	قيس بن زهير	=	الحليم ذو الأناة 184
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم	أبو الأسود الدؤلي	كامل	النهي عن الجمع 597
ذكرَ الربابَ وذكرها سقمُ فصبا وليس لمن صبا حُلْمُ	المخيل السعدي	=	= 663
وأرى لها دارًا بأغدره السنـ سيدان لم يَدْرُس لها رَسْمُ	=	=	=
إلا رمادًا هامدًا دفعت عنه الرياح خوالد سُحْمُ	=	=	إلا بمعنى الواو =
إذا كنت في حاجة مُرسلاً وأنت بها كَلِيفٌ مغرُمُ	ابن فارس	متقارب	الشكوى من الرشوة 103
فأرسل حكيمًا ولا توصه وذاك الحكيم هو الدرهمُ	=	=	=
أيا جَبَلِي نعمان بالله خَلِيَا نسيم الصبا يُخلِصُ إليّ نَسِيمَهَا	قيس بن الملوح	طويل	الحكمة 132
يفدي بأُمنيهِ العرادة بعدما نجا وضواحي جلده لم تُكَلِّمُ	قرواش بن عوف	=	كُلِم بمعنى جرح 227
تغطّي نَمِيرًا بالعمائم لَوَمَهَا وكيف يغطي اللؤمُ طِيَّ العمام	نافع الغنوي	=	هجو بني نمير 445
جلاميدُ أملاء الأُكْفُ كأنها رؤوس رجالِ حُلقت في المواسم	=	=	النحت الاسمي 445
ولقد شفي نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويكُ عنترُ أقدامِ	عنترة	كامل	ويك أصلها وبلك 581
حتى رميت بها يثل فريصها وكأن صهوتها مداك رخامِ ؟	=	=	الأخذ من الجمهرة 335
جَمَع محاشك يا يزيد فيأني أعددت يربوعًا لكم وتميمًا	النابعة	كامل	القلب 646

(ن)

فأخضل منها كل بال وعين وجف الروايا بالملا المتباطن	الطرماح	طويل	التضاد 489
يا دار سعدي بذات الضال من إضم سفاك صَوْبَ حَيًّا من واكف العين	ابن فارس	بسيط	العين : سحاب =
إني لأذكر أبنامًا بها ولنا في كلِّ إصباح يوم قرّة العين	=	=	العين المبصرة =
تدني معشقة منا معشقة تشجها عذبة من نابع العين	=	=	منبع الماء =
إذا تمرزها شيخ به طرّق سرتُ بقوتها في الساق والعين	=	=	عين الركبة =
والزقُ ملائُ من ماء السرور فلا نخشى تولُّه ما فيه من العين	=	=	ثقب المزادة =
وغاب عدّالنا عتًا فلا كدر في عيشنا من رقيب السوء والعين	=	=	الرقيب =
يقسم الودّ فيما بيننا قسمًا ميزان صدق بلا بخس ولا عين	=	=	في الميزان =
وفائض المال يغنينا بحاضره فشكنفي من ثقل الدين بالعين	=	=	المال الناض =
والمجمل المجتبي تغني فوائده حفظه عن كتاب الجيم والعين	=	=	معجم الخليل =
ماذا يربيك من خلّ علقته به إن الدهور علينا ذات كرزين	=	=	نقد الخليل 337
ولقد رأيت هذبسًا وفزارة والفزر يتبع فزره كالضبيون ؟	=	كامل	نقد الرواية 240
يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفqn إلى الدبرين تحنانا	جرير	بسيط	(ذا) بمعنى الذي 209
حسرت كفي عن السربال آخذة فردأ يجز علي أيدي المفذينا	ابن مقبل	=	قلب القصة 647

الشاهد	صاحبه	وزنه موضوع الاستشهاد به وموضعه
برأس من بني جشم بن بكر ندقُّ به السهولة والحزونا	عمرو بن كلثوم	وافر معاني كلمة رأس 147
فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار بعد الوابليينا ؟	=	= الملحق بالجمع السالم 652
وأمين حفظته سرَّ نفسي فوعاه حفظُ الأمين الأمينا	حسان بن ثابت	خفيف التضاد 507

(هـ)

إذا لم تحظ في أرض فدعها وحثَّ اليعملات على وجاها ؟	وافر	ثقافة والد الشيخ ابن فارس 101
ولا يغررك حظُّ أخيك فيها إذا صفرت يمينك من جداها =	=	=
ونفسك فزُّ بها إن خفت ضيماً وخلَّ الدارَ تنعى من بكائها =	=	=
فإنك واجدٌ أرضاً بأرضٍ ولست بواجدٍ نفساً سواها =	=	=
أبا شجاع بفارس عضد الـ دولة فناخسر وشهنشاهها أبو الطيب المتنبي منسرح مدح عضد الدولة 48	=	=
أساميا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها =	=	=

(ي)

مزت بنا هيفاء مقدودة تركية تنمى لتركى ابن فارس سريع	ضعف عِلل النحو 101، 655
ترنو بطرف فاتن فاتر كأنه حجة نحوي =	=
ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا وما لكما في اللوم خيرٌ ولا ليا عبد يغوث الحارثي طويل 442	=
وتضحك مني شبيخة عبشمية كأن لم تري قبلي أسيراً يمانيا =	= نحت عبشمية =

(الألف المقصورة)

إذا كان يؤذيك حرُّ المصيف وكربُ الخريف ويرد الشتا ابن فارس	متقارب طلب العلم 104
ويلهيك حسنُ زمانِ الربيع فأخذك للعلم قُل لي متى =	= والسخر من الجاهل =

شواهد الرجز

الشاهد	صاحبه	الاستشهاد به وموضعه	موضعه
(ب)			
فلنك ثديها مع النتوب	الأغلب العجلي	الزيادة	622
أشرف ثديها على التريب لم يعدوا التفليك في النتوب	=	الزيادة أو الإبدال	622
يا مولعاً بالغضب	نسب إلى قطرب	الثلاثة أو المثلث	181
عمرس يكلع عن أنيابه	الأريقط	النحت	620 ، 449 ، 446
يمد زراً وهديراً زغديبا	العجاج	دعوى الزيادة	623
ترى له مناكباً ولبياً وكاهلاً ذا صهواتٍ شرجبا	رؤية بن العجاج	=	450
شداخة ضخم الضلوع جخدبا	النحت أو الزيادة	=	450
(ت)			
يا قبيح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات	علاء بن أرقم	إبدال السين تاء	630
غير أعفاء ولا أكيات	=	=	
(ج)			
خالى عويث وأبو عليج المطعمان اللحم بالعشج	بعض بني سعد	إبدال الياء جيما	630
وبالغداة فلق البرنج	=	=	
(ح)			
كأن صوت شخبها الممتاح سُعالُ شيخ من بني الجلاح	قيل: رؤية	صلة اللفظ بالدلالة	480
يقول من بعد السعال آح	=	=	480
يكاد من تنحنح وأح يحكي سعال الشروق الأبخ	رؤية	=	480
ينفحن منه لهباً منفوحاً لمعاً يرى لا ذاكياً مقدوحاً	؟	إبدال الخاء حاء	632

موضعه	الاستشهاد به وموضعه	صاحبه	الشاهد
(د)			
676	زيادة الواو	؟	وليلة خامدة خمودا طخياء تغشي الجدي والفرقودا
=		=	إذا عمير هم ان يرقودا
(ط)			
131	الحكمة		إنّ الندى حيث ترى الضغاطا
(ر)			
182	الثلاثة أو المثلث	نسب إلى قطرب	إن دموعي غمُرُ وليس عندي غمُرُ
=		=	يا أيتها الغمُرُ أفصر عن التعتبِ
=		؟	يقال للماء الكثير غمُرُ والحدق في الصدر فذاك غمُرُ
=		؟	والرجل الجاهل فهو غمُرُ إن لم يكن خبِراً من الأخبارِ
344	التيقور كالنيروز	العجاج	فإن يكن أمسى البلى تيقوري
338	رد بعض الألفاظ	الدهناء زوج العجاج	والله لولا خشية الأمير وخشية الشرطي والأترور
(س)			
651	الجمع	؟	يكسعن أذئاب البقير الكنس
(ل)			
616	صيغة المطاوعة	؟	قد انشوى شواؤنا المرعبل فاقتربوا من الشواء فكلوا
454	الزيادة حشوًا	أبو النجم	ليس بملتات ولا عميشل
=		=	الحمد لله الوهوب المجزل
676	حذف الألف	؟	غرثي الوشاحين صموت الخللخل
(م)			
549	انتقال الدلالة	زيادة بن زيد	قد جعلت نفسي في أديم
655	التصغير	خالد بن معاوية	أن لنا يا آل غنم علما أفواه أفراس أكلن هشما
=		السعديّ	تركتهم خير قويس سهما
652	الملحق بالجمع السالم	؟	قد رويت إلاّ دهيدھينا قليصات وأبيكرينا
540	غموض الدلالة	الأغلب العجلي	الغممرات ثم ينجلينا

موضعه	الاستشهاد به وموضعه	صاحبه	الشاهد
(هـ)			
572	قصر الأسماء الستة	أبو النجم أو رؤبة	إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها
(ي)			
447	النحت من	رُوَيْشِد بن رميض	قد ضمها الليل بعصلي أروع خراج من السدي
=	ثلاث كلمات		مهاجر ليس بأعرابي
206	جودة شعر المتأخرين	أبو حامد الضرير	وصاحب لي بطنه كالهويه كأن في أمعائه معاويه
(الألف المقصورة)			
593	(إذ) بمعنى (إذا)	أبو النجم	ثم جزاه الله عني إذ جرى جنات عدن في العلالني العُلا

الأعلام

إبراهيم بن علي بن هرمة - أبو إسحاق (ت).
176هـ: 133.

د. إبراهيم كيلاني: 109، 111.

إبراهيم بن محمد بن عرفة: 231.

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: 80.

إبراهيم بن مسلم: 75.

إبراهيم بن هلال - أبو إسحاق الصائبي (384هـ):
21، 33.

ابن الأثير = علي بن محمد بن الأثير الجرجزي.

ابن الأثير = نصر الله بن محمد ضياء الدين

أحمد ابن إبراهيم بن معلى: 236.

أحمد بن إبراهيم - أبو العباس المعداني: 61،
72.

أحمد بن إسحاق - القادر بن المقتدر العباسي
الخليفة (ت. 422هـ): 28، 31.

أحمد أمين: 33، 34، 45، 122، 366.

أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت. 1331هـ): 209،
575، 580، 672.

أحمد بن بويه - معز الدولة (ت. 356هـ): 20،
23، 28، 31.

أحمد بن جعفر - جحظة البرمكي (ت. 324هـ):
132.

أحمد بن حاتم - أبو نصر الباهلي (ت. 231هـ): 80،
390.

أحمد بن حجر المكي: 215، 507، 637.

أحمد بن الحسن - أبو القاسم: 89.

(أ)

الآجري محمد بن الحسين الفقيه: 30، 35،
114، 121، 122.

آدم منز (ت. 1917م): 297، 354، 355، 356،
361، 360، 357.

آدم عليه السلام: 366، 368، 369، 371،
373، 386، 461، 477، 529.

أبان بن الوليد البجلي: 480.

ابن بشر صاحب الموازنة (ت. 37هـ): 141.

إبراهيم عليه السلام (ت. 470هـ): 383، 499.

إبراهيم بن إسحاق - أبو بشير الحربي (ت).
285هـ: 61، 65، 72، 269، 579.

إبراهيم بن إسماعيل - ابن الأجدابي: 162.

إبراهيم أطفيش - أبو إسحاق الجزائري: 121،
149، 225، 405، 406، 416.

د. إبراهيم أنيس: 432، 483، 484، 485،
491، 496، 498، 526، 527، 540، 542.

545، 547، 643، 644.

إبراهيم بن السري - أبو إسحاق الزجاج (ت).
311هـ: 70، 81، 170، 171، 203.

213، 235، 236، 269، 337، 387، 311،
567، 581، 590، 673، 674.

د. إبراهيم السامرائي: 174، 319.

إبراهيم بن العباس الصولي (ت. 243هـ): 132.

إبراهيم بن علي بن محمد - ابن فرحون (ت).
799هـ: 51، 88، 96، 191، 216.

- أحمد بن عبد الوهاب بن محمد شهاب الدين
 النويري (ت. 733هـ): 90.
- أحمد بن عبيد الهمذاني: 63.
- أحمد بن علال: 53، 64.
- أحمد بن علي - شهاب الدين أبو الفضل بن
 حجر العسقلاني (ت. 852هـ): 42، 254،
 255، 536.
- أحمد بن علي - أبو الحسين الأحول: 64.
- أحمد بن علي - أبو العباس القاساني (أو
 القاشاني) ويعرف بابن لوه: 65.
- أحمد بن علي الديلمي: 64.
- أحمد بن علي بن إسماعيل - أبو بكر الناقد:
 64، 579.
- أحمد بن عمر بن سريج - أبو عمر البغدادي:
 228.
- أحمد عون: 368
- أحمد بن فناخسرو أو تاج الدولة عضد الدولة:
 33.
- أحمد كمال زكي: 121.
- أحمد بن محمد بن أحمد - أبو حامد الإسفراييني
 (ت. 406هـ): 66.
- أحمد بن محمد بن بندار: 67.
- أحمد بن محمد الجرجاني (ت. 482هـ): 90
- أحمد بن محمد بن حنبل - أبو محمد (ت.
 241هـ): 649.
- أحمد بن محمد - أبو العباس بن خلكان (ت.
 681هـ): 60، 113، 391.
- أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري
 - أبو بكر السني: 66.
- أحمد بن محمد الرازي - أبو العباس الغضبان:
 89، 90، 91، 95، 105، 191.
- أحمد محمد شاكر: 601.
- أحمد بن الحسن - أبو بكر الخطيب راوية
 ثعلب: 45، 62، 659، 662.
- د. أحمد حسن فرحات: 244، 302.
- أحمد بن الحسن الكندي: 64.
- أحمد بن الحسن أبو الفضل بديع الزمان
 الهمذاني (ت. 398هـ): 65، 78، 87،
 89، 90.
- أحمد بن الحسين بن فارس: 110.
- أحمد بن الحسين - أبو الطيب المتنبّي (ت.
 354هـ): 48، 131، 195، 196.
- أحمد بن حمدان - أبو حاتم الرازي (ت.
 322هـ): 554.
- أحمد بن خالد - أبو سعيد الضرير (ت.
 282هـ): 242.
- د. أحمد خان: 144، 149، 286، 291.
- أحمد بن داود - أبو حنيفة الدينوري (ت.
 282هـ): 270.
- أحمد زكي صفوت: 447.
- أحمد السعيد سليمان: 21.
- أحمد بن شعيب: 62.
- أحمد بن طاهر بن النجم - أبو عبد الله (ت. بعد
 350هـ): 55، 56، 63.
- أحمد عبد الغفور عطار: 202.
- أحمد بن عبد الله - أبو الوليد بن زيدون (ت.
 463هـ): 346.
- أحمد بن عبد الله - أبو نعيم الأصبهاني (ت.
 430هـ): 62، 110.
- أحمد بن علي (أو ابن عبد الله) القلقشندي
 (ت. 821هـ): 31.
- أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي - أبو
 العباس (ت. 619هـ): 233.
- أحمد عبد المجيد هريدي: 276.

- أحمد بن محمد - أبو الفرج الفارسي: 89.
- أحمد بن محمد بن داود - أبو عبد الله الفقيه: 67.
- أحمد بن محمد الفيومي (ت. 77هـ): 424، 425، 430.
- أحمد بن محمد بن الحسن - أبو علي المرزوقي (ت. 421هـ): 147، 410.
- أحمد بن محمد بن يعقوب - مسكويه: (ت. 421هـ): 20، 24، 29، 31، 34، 36.
- أحمد بن محمد أبو الحسين - مولى بني هاشم: 53، 67.
- أحمد بن محمد - أبو الفضل المبداني (ت. 518هـ): 130، 540.
- أحمد بن محمد المرادي - أبو جعفر النحاس (ت. 338هـ): 391.
- أحمد بن مصطفى - طاش كبرى زاده (ت. 968هـ): 159.
- أحمد المقري المغربي: 167.
- أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت. 410هـ): 649.
- أحمد بن يحيى - أبو العباس ثعلب (ت. 291هـ): 54، 62، 68، 75، 77، 78، 79، 83، 86، 87، 129، 134، 159، 174، 185، 176، 177، 178، 225، 237، 251، 267، 273، 276، 304، 305، 311، 493، 512، 543، 565، 618، 623، 647، 659، 660، 662، 671، 672، 676.
- أحمد يوسف الدقاق: 170.
- ابن الأحمر - عمرو بن الأحمر الباهلي.
- الأحمر - لعله علي بن الحسن مؤدب المأمون (ت. 194هـ): 74، 213.
- الأخطل = غياث بن غوث.
- الأخفش - سعيد بن مسعدة - أبو الحسن إدريس عليه السلام: 371.
- أرسطو أو أرسطوطاليس (ت. 322ق.م): 297، 486.
- الأريقط: 446، 449، 620.
- الأزهري = محمد بن أحمد - أبو منصور الأزهري.
- أسامة بن منقذ.
- الاستراباذي = محمد بن الحسين - الرضي الاستراباذي.
- إسحاق براون السفراوي - أبو إبراهيم العبراني: 277.
- إسحاق بن مرار - أبو عمرو الشيباني: 73، 130، 269، 329، 532، 579، 651.
- إسرائيل ولفنسون: 371.
- إسرائيل هو على أغلب الظن إسرائيل بن يونس الذي ذكره الذهبي بين من روى عنهم وكيع (ت. 162هـ): 76.
- أسعد أفندي: 240.
- أسفار بن شيرويه (ت. 316هـ): 22.
- أسلم بن سعدة: 370.
- إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام: 358، 368، 370.
- إسماعيل باشا البغدادي: 180، 349.
- إسماعيل بن حماد - أبو نصر الجوهري (ت. 393هـ): 202، 450، 536، 546، 549، 622، 633، 636، 667.
- إسماعيل بن عباد الطالقاني - الصاحب أبو القاسم (ت. 385هـ): 26، 33، 35، 37، 91، 104، 106، 107، 108، 109، 111، 119، 120، 121، 131، 190، 191، 216، 217، 313.

- إسماعيل بن أبي عبيد الله: 67.
- إسماعيل بن عمر بن كثير - أبو الفداء (ت. 774هـ): 60.
- إسماعيل بن القاسم - أبو علي القالي: (ت. 356هـ) 134، 307، 438، 442، 445، 631
- الإسنوي: - عبد الرحيم بن حسن - أبو محمد جمال الدين.
- الأسود: 593.
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمر الدؤلي
- ابن أخي الأصمعي = عبد الرحمن - أبو محمد الأصمعي = عبد الملك بن قريب: 593.
- الأقرع بن حابس بن عقال المجاشعي (ت. 31هـ): 649.
- الألوسي = محمود الألوسي البغدادي أمر الله السطلي: 497.
- امرؤ القيس بن حجر (ت. 8ق.هـ): 68، 253، 316، 330، 443، 537، 543.
- الأموي: 74.
- أمية بن أبي الصلت: 266، 621.
- أنبا دو قليس (ت. 435ق.م): 121.
- ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أنجشة: 292، 536.
- ابن الأنباري = محمد بن القاسم بن بشار أنس ابن مالك: 495.
- أولمان: 510.
- أيوب عليه السلام: 499، 500.
- أيوب بن موسى - أبو البقاء الكفوي (ت. 109هـ): 515.
- (ب)
- ابن بابك = عبد الصمد بن منصور أبو القاسم ابن بابي؟: 111.
- الباخرزي = علي بن الحسن باذام أو باذان تلميذ عبد الله بن عباس: 74.
- أبو صالح الباهلي أبو نصر = أحمد بن حاتم البخاري = محمد بن إسماعيل أبو عبد الله المحدث
- البخترى الجعدي: 295، 296.
- بدوي طبانة: 59، 120.
- بديع الزمان الهمذاني = أحمد بن الحسين أبو الفضل.
- البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي - أبو عمارة (ت. 71هـ): 649.
- البراء بن مالك بن النضر الخزرجي (ت. 20هـ): 536.
- برغشتراسر: 246، 457، 458.
- البرهان الحلبي: 274.
- بروكلمان = كارل بروكلمان
- ابن بري = علي بن محمد
- بشار بن برد (ت. 167هـ): 132.
- بشر الأسدي: 405.
- بشر بن أبي خازم - أبو نوفل (ت. 92ق.هـ): 237، 272، 419.
- البطلبوسي = عبد الله بن محمد السيد
- البعيث المجاشعي = خدأش بن بشر
- البغدادي (صاحب الخزانة) = عبد القادر بن عمر البغوي = عبد الله بن محمد بن المرزبان
- البغوي = علي بن عبد العزيز المكي
- أبو بكر بن أحمد بن محمد - ابن قاضي شهبه: 143، 150، 166، 187، 191، 192، 194، 216، 222، 251، 312، 339.
- ابن بابك = عبد الصمد بن منصور أبو القاسم

توربيكه = أندرياس هنريش توربيكه
 تيماء من ولد إسماعيل عليه السلام: 370.
 ابن أبي التيار - أبو أحمد: 68.

(ث)

ثابت بن أبي ثابت اللغوي: 235، 294
 ثابت بن جابر - تأبط شراً: 147، 410، 532.
 الثعالبي = عبد الملك بن محمد بن إسماعيل
 ثعلب = أحمد بن يحيى:

(ج)

الجاحظ = عمرو بن بحر أبو عثمان
 جبرين ميخائيل ضومط (ت. 1930م): 455،
 456، 457.
 جبريل: 285.
 ابن جبير: 375.

جحظة البرمكي = أحمد بن جعفر

جذيمة بن مالك الأبرش (ت. نحو 366ق.هـ):
 267.

أبو الجراح العقيلي: 74.

الجرجرائي أبو بكر = محمد بن إدريس
 الجرجرائي

جرجي بن حبيب زيدان (ت. 1914م): 158،
 180، 195، 340، 364، 421، 455، 457،
 458، 560، 645.

جرمانوس فرحات (أو جبرائيل) (ت. 1732م)/
 183.

الجرمي = صالح بن إسحاق

جرول بن أوس = الحطيئة أبو مليكة (ت. نحو
 45هـ): 514، 515.

أبو بكر الخطيب الحافظ: 116.

أبو بكر بن داود = محمد بن داود الظاهري

بكر بن سهيل الدمياطي: 69.

البكري أبو عبيد = عبد الله بن عبد العزيز
 البكري.

بندار بن لزة الأصفهاني / 72.

بهاء الدولة = فيروز بن عضد الدولة البههاني:
 113.

بهرام بن أردشير: 34.

بهرام كور: 21.

بويه أبو شجاع: 20، 21.

بويه أبو منصور - مؤيد الدولة بن ركن الدولة
 (ت. 373هـ): 25، 59، 97.

بيبرس العلائي البندقاري - الملك الظاهر (ت.
 676هـ): 192، 245.

البيضاوي (المفسر) = عبد الله بن عمر البيهقي:
 254.

(ت)

تأبط شراً = ثابت بن جابر

تاج الدولة = أحمد بن فناخسرو عضد الدولة

التبريزي = يحيى بن علي بن محمد الشيباني
 الخطيب - أبو زكريا

ابن التركية - أبو الحسن: 68.

الترمذي (المحدث) = محمد بن عيسى بن سورة
 التستري = سعيد بن إبراهيم

ابن تغري بردي = يوسف بن تغري بردي

التفتازاني = مسعود بن عمر

أبو تمام = حبيب بن أوس

تمام حسان: 354، 412، 413.

تميم بن أبي مقبل العامري (ت. 37هـ): 647.

- جرير بن عطية بن حذيفة بن الخطفي (ت. 110 هـ): 209، 548.
- ابن جرير = محمد بن جرير الطبري - أبو جعفر جسر سن: 486.
- الجععد = محمد بن عثمان - أبو بكر الجععد جعفر بن أبي طالب (ت. 8هـ): 67.
- جعفر بن الحارث الأسدي: 76، 211.
- جعفر بن محمد الطوسي: 113، 255، 293، 340.
- د. جميل صليبا: 541، 544.
- ابن جني = عثمان بن جني أبو الفتح جهم بن صفوان السمرقندي - أبو محرز (ت. 128هـ): 594، 595.
- الجواليقي = موهوب بن أحمد - أبو منصور ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي - أبو الفرج الجوهري أبو نصر = إسماعيل بن حماد جيسور (اسم قاتل الخضر/ عن كتاب المحبّر): 345.
- (ح)
- أبو حاتم؟: 404.
- أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمد حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي (ت. 46ق. هـ): 345.
- ابن الحاجب = عثمان بن عمر حاجي خليفة = مصطفى بن عبد الله الحارث بن أبي شيمر الغساني (ت. 8هـ): 327.
- حارثة بن أبي الرجال: 117.
- أبو حامد الضرير القزويني (شاعر عباسي): 206.
- حبشي بن معز الدولة أحمد بن بويه: 36.
- حبيب بن أوس الطائي - أبو تمام (ت. 231هـ): 44، 205، 347.
- حبيب الزيات: 245.
- الحجاج بن يوسف الثقفي - أبو محمد (ت. 95هـ): 74، 290، 372، 447.
- ابن الحجاج الشاعر = حسين بن أحمد ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي شهاب الدين
- ابن حجر المكي = أحمد بن حجر الحربي = إبراهيم بن إسحاق الحريري = القاسم بن علي ابن حزام العكلي: 190، 519.
- حسام الدين القدسي: 240.
- حسان بن ثابت (ت. 54هـ): 506، 507.
- حسن إبراهيم حسن: 31.
- الحسن بن أحمد بن خالويه - أبو عبد الله: 391.
- الحسن بن أسد الفارقي - أبو نصر (ت. 487هـ): 225.
- الحسن ركن الدولة بن بويه (ت. 366هـ): 20، 22، 23، 24، 31، 58.
- الحسن بن الحسين السكري - أبو سعيد (ت. 275هـ): 418، 651.
- الحسن بن رشيق - أبو علي (ت. 463هـ): 548، 590.
- الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد القاضي - أبو محمد (ت. 36هـ): 58.
- الحسن بن عبد الله السيرافي أبو سعيد (ت. 368هـ): 68، 69، 213، 244، 589، 625.

حماد عجرد حماد بن عمر بن يونس المعروف
بعجرد (ت. 161هـ): 206.

حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني - أبو القاسم
(ت. 427هـ): 93.

الحميدي؟: 60.

ابن الحنائي؟: 175.

ابن حنبل = أحمد بن محمد بن حنبل أبو محمد

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

حوط بن خشرم: 549.

أبو حيان الأندلسي = محمد بن يوسف

أبو حيان التوحيدي = علي بن محمد

ابن حيّوس = محمد بن سلطان

ابن حيون = محمد بن إبراهيم - أبو عبد الله

(خ)

خالد؟: 418.

خالد بن معاوية بن سنان السعدي: 655.

خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي (ت.
21هـ): 232.

خالد بن يزيد - أبو هاشم القرشي (ت. 90هـ):
539.

ابن خالويه = الحسين بن أحمد أبو عبد الله

خباب بن الأرت التميمي (ت. 37هـ): 306.

خداش بن بشر - البعيث المجاشعي أبو زيد
(ت. 134هـ): 132.

خراشة بن عمرو العبيسي: 316.

الخضري = محمد الخضري بك

الخطيب التبريزي = يحيى بن علي بن محمد
الشييباني

الخطيب أبو بكر = أحمد بن الحسن راوية ثعلب

الحسن بن عبد الله العسكري - أبو هلال (ت.
382هـ): 129، 196، 240، 299، 300،
523.

أبو الحسن العلوي: 58.

الحسن بن علي بن أبي طالب: 74، 119،
253، 355.

الحسن بن علي المقرئ: 91.

حسن عون: 497.

الحسن بن قاسم المرادي - أبو محمد (ت.
749هـ): 580.

حسن قويدر الخليلي: 183.

الحسن بن محمد الصغاني - رضى الدين: 144،

149، 151، 159، 164، 169، 194، 203،

204، 214، 221، 234، 259، 286، 339،

349، 438.

حسين بن أحمد بن الحجاج الشاعر (ت.
391هـ): 34.

الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت.
370هـ): 67.

الحسين بن أحمد الزوزني - أبو عبد الله (ت.
486هـ): 572، 581.

أبو الحسين = سعيد بن مسعدة الأخفش

حسين بن عبد الله بن ضميرة: 80.

الحسين بن علي بن أبي طالب: 119.

حسين محفوظ: 223.

الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني - أبو
القاسم (ت. 502هـ): 155، 156، 157.

الحسين بن مسبح - أبو عبد الله: 66.

د. حسين نصار: 235، 236، 171، 324،

333، 334.

الحطيطية = جرول بن أوس - أبو مليكة

ابن خلاد القاضي = الحسن بن عبدالرحمن - أبو محمد

ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد - أبو زيد

ابن خلكان = أحمد بن محمد - أبو العباس

الخليل بن أحمد الفراهيدي - أبو عبد الرحمن

(ت 170هـ): 61، 72، 77، 79، 250،

267، 268، 269، 303، 323، 325، 328،

329، 330، 331، 332، 334، 335، 336،

337، 384، 412، 420، 436، 438، 442،

453، 458، 459، 470، 496، 499، 503،

559، 571، 607، 630، 645، 656، 657،

658، 659، 667.

خليل بن أيبك الصفدي صلاح الدين (ت.

764هـ): 42، 52، 53، 54، 57، 62،

63، 64، 69، 79، 82، 93، 98، 112، 118،

143، 150، 166، 186، 191، 194، 217،

222، 236، 243، 339، 659.

خويلد بن خالد - أبو ذؤيب الهذلي (ت. نحو

70هـ): 418.

ابن خير الأشبيلي = محمد بن خير بن عمر - أبو

بكر

خير الدين الزركلي (ت. 1973م): 51، 162،

180، 181، 268، 269، 594، 596، 624.

ابن خيرون - أبو الفضل: 346.

أبو بكر الخياط (لعله شيخ ابن العميد المتوفى

320هـ): 82.

(د)

داروين (ت. 1882م): 466.

أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث داود

بن أبي طيبة: 244.

الداودي = محمد بن علي الداودي

ابن درستويه = عبد الله بن جعفر

درواس بن حبيب: 537.

ابن دريد = محمد بن الحسن أبو بكر

أبو الدقيش القنائي الغنوي - أعرابي فصيح:

338، 412.

الدمياطي = عبد المؤمن بن خلف شرف الدين

الدهناء بنت مسحل زوج العجاج: 338.

دومة (من ولد إسماعيل عليه السلام): 370.

دي سوسير: 486.

ديقوس (اسم ملك أعجمي): 346.

ديمقريطس (ت. 37ق.م): 353.

(ذ)

أبو ذر؟: 88.

أبو ذر بن الطبراني: 88.

الذهبي = محمد بن أحمد شمس الدين

أبو ذؤيب الهذلي = خويلد بن خالد

ذو الرمة = غيلان بن عقبة - أبو الحارث

(ر)

الرازي = محمد بن عمر بن الحسن

د. ربحي كمال: 383، 384، 385، 387،

499، 501، 502.

ربيعة بن مالك المختل السعدي - أبو زيد:

546، 663.

رستم أبو طالب مجد الدولة بن فخر الدولة:

27، 33، 59، 87، 97، 98، 105، 312.

رشيد (أو رويشد) بن رميض العنبري: 447.

الرشيد = هارون بن محمد الرشيد

ركن الدولة = الحسن بن بويه

الزَمْخَشَرِي = محمود بن عمر جار الله
الزَمْخَشَرِي

الزَنْجَانِي : سعد بن علي بن محمد

ابن زَنْجَلَة = عبد الرحمن بن محمد بن زَنْجَلَة
الزَهْرَاوِي؟ : 49.

الزَهْرِي = محمد بن مسلم الزَهْرِي
أبو زَرْعَة؟ : 514.

زَهْرِي بن أَبِي سَلْمَى (ت. 13 ق.هـ) : 198 ،
636.

زَهْرِي عبد المحسن سلطان : 54 ، 56 ، 73 ، 80 ،
82 ، 88 ، 92 ، 96 ، 99 ، 215 ، 236 ، 241.

الزَوْزَنِي = الحسين بن أحمد - أبو عبد الله

زياد بن معاوية

النايغَة الذَبْيَانِي (18 ق.هـ) : 113 ، 231 ، 646 .
زيادة بن زيد : 549 .

زيد بن رفاعَة = زيد بن عبد الله بن مسعود

بن رفاعَة أبو الخير الهاشمي (ت. بعد 400هـ) :
34 .

زيد بن عبد الله بن دارم : 493 .

ابن زيدون = أحمد بن عبد الله

أبو زيد = سعيد بن أوس الأنصاري

(س)

ابن السائب الكلبي = محمد بن السائب - أبو
النضر

سابق بن عبد الله البربري أبو سعيد (ت. نحو
100هـ) : 597 .

ساعدة بن جُوَيْهَة الهذلي : 184 .

سالم (أو سلم) بن الحسن البغدادي - أبو محمد :
69 .

الرماح بن أبرد بن ثوبان المعروف بابن ميادة
(ت. 149هـ) : 139 .

الرماني = علي بن عيسى - أبو الحسن

د. رمضان عبد التواب : 55 ، 62 ، 72 ، 84 ،
88 ، 89 ، 127 ، 130 ، 133 ، 180 ، 182 ،
192 ، 195 ، 221 ، 234 ، 240 ، 241 ، 242 ،

275 ، 276 ، 277 ، 278 ، 279 ، 282 ، 312 ،
348 ، 349 ، 504 ، 509 ، 519 ، 525 ، 526 .

رؤبة بن العجاج - أبو الجحاف (ت. 145هـ) :
159 ، 363 ، 450 ، 480 ، 575 .

روح بن محمد الرازي - أبو زَرْعَة (ت.
423هـ) : 88 ، 94 ، 223 ، 228 .

رودلف برونو (ت. 1917م) : 133 ، 158 .

رودلف جاير : 235 .

رودلف زلهاميم : 130 .

أبو الرياش البصري : 81 .

ريمون طحان : 466 .

(ز)

زَبَّان بن عمار - أبو عمرو بن العلاء (ت.
154هـ) : 71 ، 146 ، 405 ، 408 .

الزَبِيدِي = محمد بن محمد المرتضى الزَبِيدِي
أبو العيص

الزَبِيدِي = محمد بن الحسن الزَبِيدِي - أبو بكر

زبير؟ : 418 .

الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي - أبو عبد الله
(ت. 256هـ) : 75 .

الزجاج = إبراهيم بن السري - أبو إسحاق

الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق - أبو القاسم

الزركشي = محمد بن بهادر - بدر الدين

الزركلي = خير الدين الزركلي

- السبكي = عبد الوهاب بن علي - أبو النصر ستانلي لين بول: 21.
- السجستاني = سهل بن محمد السخاوي = علي بن محمد - أبو الحسن سديد الدين المهلبي: 183.
- ابن السراج = محمد بن السري أبو بكر سعد الخير الأنصاري: 489.
- سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي (ت. 55هـ): 76.
- سعد بن علي بن محمد الزنجاني - أبو القاسم: 49.
- ابن سعدان: محمد بن سعدان السعران = د. محمود السعران سعيد بن إبراهيم التستري: 276، 277.
- سعيد الأفغاني: 70، 85، 96، 224، 283، 284، 391، 397، 419، 424، 425، 430، 431، 437.
- سعيد بن أوس - أبو زيد الأنصاري (ت. 21هـ): 76، 130، 182، 211، 235، 245، 269، 329، 336، 407، 526، 581، 630.
- سعيد بن جبير الأسدي بالولاء - أبو عبد الله (ت. 95هـ): 355.
- سعيد بن محمد القطان: 69.
- سعيد بن محمد بن نصر: 69، 172.
- سعيد بن مسعدة الأخفش - أبو الحسن: 75، 125، 187، 224، 244، 303، 390، 442، 570، 612، 630.
- ابن سعيد المغربي = علي بن موسى - أبو الحسن سفيان بن عيينة بن ميمون - أبو محمد (ت. 198هـ): 79.
- سقراط (ت. 399ق.م): 485.
- السكري = الحسن بن الحسين - أبو سعيد ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق أبو يوسف سلام بن المنذر: 65.
- سلم بن أيوب: 95.
- سلم (أو سلمة) بن الحسن البغدادي أبو محمد: 70، 81، 567.
- سلم بن محمد: 228.
- سلمة بن عاصم (شيخ ثعلب) أبو محمد (ت. 310هـ): 75، 250، 632.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن = عبد الله أو (إسماعيل) بن عبد الرحمن بن عوف سلمى بنت خشرم: 549.
- سليم بن أيوب بن سليم الرازي - أبو الفتح: 66، 94، 95.
- سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني أبو القاسم (ت. 360هـ): 54، 70، 85، 649.
- سليمان بن الأشعث - أبو داود السجستاني (ت. 275هـ): 116.
- سليمان بن أيوب: 489.
- سليمان بن داود عليه السلام: 23، 621.
- سليمان بن أبي دباكل: 418.
- سليمان بن يزيد الفامي القزويني أبو داود: 70، 71.
- السمعاني = عبد الكريم بن محمد - أبو سعد أبو سمكة القمي: 58.
- أبو سهل بن زيكر: 87، 88.
- سهيل بن محمد - أبو حاتم السجستاني (ت. 248هـ): 76، 141، 211، 235، 303، 329، 336، 338، 412، 492، 495، 498.

السهيلي = عبد الرحمن بن عبدالله (ت 581هـ):
213.

سويد بن أبي كاهل اليشكري - أبو سعد (ت).
بعد 60هـ): 601.

سيبويه = عمرو بن عثمان - أبو بشر

السيد أحمد صقر: 37، 79، 85، 116، 216،
392، 635.

ابن سيده = علي بن إسماعيل أبو الحسن (ت).
458هـ)

سيدو (ت. 1875م): 466.

السيرافي = الحسن بن عبد الله - أبو سعيد

السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر

(ش)

شأس بن نهار بن أسود الممترق العدي: 411.

الشافعي = محمد بن إدريس أبو عبد الله.

شاعر مصطفى: 45.

شتيم بن خويلد: 508.

أبو شعاع = محمد بن الحسين بن محمد

ابن الشجري = هبة الله بن علي - أبو السعادات

شرف الدولة = شيرزيل بن عضد الدولة

الشريشي = أحمد بن عبد المؤمن القيسي - أبو
العباس

الشعبي = عامر بن شراحيل

شعيب عليه السلام: 358.

شمس الدولة بن فخر الدولة: 27.

الشمشاطي = علي بن محمد العدوي

أبو حسن أبو الشمقمق = مروان بن محمد

الشنفرتي الأزدي = عمرو بن مالك

د. شوقي ضيف: 662، 675.

الشويمي = مصطفى الشويمي

شيبوب أخو عترة بن شداد: 346

شيرزيل شرف الدولة بن عضد الدولة أبو
الفوارس (ت. 416هـ): 25.

(ص)

الصايي أبو إسحاق = إبراهيم بن هلال الصايي

الصاحب بن عباد = إسماعيل بن عباد الطالقاني
- أبو القاسم

صالح عليه السلام: 358.

صالح بن إسحاق الجرمي (ت. 225هـ): 610.

أبو صالح = باذام أو باذان تلميذ ابن عباس:
صبحي الصالح (ت 1986): 498، 499،
510.

الصغاني = الحسن بن محمد رضي الدين.

صمصام الدولة = المزربان أبو كاليجار

الصولي: 68.

(ض)

ابن ضيفون = محمد بن عبد الملك - أبو عبد
الله اللخمي

(ط)

الطائع = عبد الكريم بن الفضل

طارق بن عون الجنابي: 277.

أبو طالب بن فخر الدولة: 58.

الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني -
أبو القاسم

طاليس، أرسطو (ت. 546ق.م): 121.

ابن طباطبا = محمد بن علي

ابن الطثرية = يزيد بن سلمة بن سمرة

ابن أبي طرفة: 651.

عباس حسن: 568 .
 أبو العباس بن سريج = أحمد بن عمر بن سريج
 أبو العباس
 العباس بن عبدالمطلب بن هاشم (توفي . 32هـ):
 16 .
 العباس بن الفضل (لعله ابن بربر) من أهل السراة
 (ت . 214هـ): 71 .
 عبد الإله نيهان: 301 ، 353 .
 د . عبد الحفيظ السطلي: 147 ، 344 ، 623 .
 د . عبد الحلیم النجار: 180 ، 181 .
 عبد الحميد بن هبة الله المدائني عز الدين (ت .
 655هـ): 176 .
 عبد الحي بن أحمد - ابن العماد الحنبلي: 60 .
 عبد الحي اللكنوني: 301 .
 عبد الرحمن بن إسحاق - أبو القاسم الزجاجي
 (ت . 331هـ): 165 ، 243 ، 245 ، 248 ،
 249 ، 553 ، 591 ، 660 .
 القاسم الزجاجي (ت . 337هـ): 245 ، 248 ،
 249 ، 553 ، 571 ، 660 .
 عبد الرحمن بن أخي الأصمعي أبو محمد: 78 ،
 190 ، 519 .
 عبد الرحمن بدوي: 297 .
 عبد الرحمن بن أبي بكر - جلال الدين السيوطي
 (ت . 911هـ): 60 ، 65 ، 83 ، 87 ، 107 ،
 130 ، 136 ، 138 ، 142 ، 143 ، 152 ، 168 ،
 187 ، 193 ، 194 ، 212 ، 221 ، 222 ، 243 ،
 251 ، 254 ، 312 ، 339 ، 347 ، 389 ، 390 ،
 397 ، 421 ، 487 ، 488 ، 511 ، 521 ، 524 ،
 515 ، 553 ، 568 ، 571 ، 575 ، 659 ، 661 .
 عبدالرحمن بن حمدان الحلاب أبو محمد: 63 ،
 71 .
 أبو عبد الرحمن السلمی: 74 .

طرفة بن العبد بن سفيان - أبو عمرو (ت .
 60ق .هـ): 334 ، 453 ، 572 .
 الطرمّاح بن حكيم بن الحكم الطائي (ت . نحو
 125هـ): 385 ، 503 ، 597 .
 طغرلبك = محمد بن ميخائيل ركن الدين
 طفيل بن عوف بن كعب الغنوي (ت . نحو
 13ق .هـ): 646 .
 الطنطاوي = محمد الطنطاوي

(ظ)

ظالم بن عمر الدؤلي - أبو الأسود (ت . 69هـ):
 364 ، 372 ، 559 ، 597 .
 الظاهر = بيارس العلائي البندقاري
 الظاهري = محمد بن داود الظاهري أبو بكر
 ظمياء بنت عبد العزيز: 75 .

(ع)

العائذ بن محصن - المثقب العبدی (ت . نحو
 35 ق .هـ): 445 .
 عائشة بنت أبي بكر الصديق (ت . 85هـ): 117 .
 ابن عائشة (لعله عبيد الله بن محمد المتوفى
 228هـ): 65 .
 العاص بن وائل بن هاشم السهمي: 306 .
 علي بن عثمان بن جني: 379 .
 عامر بن جذرة: 370 .
 عامر بن سعد: 76 .
 عامر بن شراحيل - الشعبي: 289 .
 العامري، لعله أبو الحسن (ت . 381هـ): 324 .
 العباس بن الأحنف - أبو الفضل (ت . 192هـ):
 132 .

- عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة (ت. 59هـ):
547.
- عبد العزيز بن مؤلة: 75.
- عبد العزيز المانع: 235.
- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي (ت
597هـ): 42، 60.
- عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد (ت.
32هـ): 536.
- عبد الرحمن بن عيسى الهمداني: 256، 257.
- عبد الرحمن بن محمد العبدي: 56، 95.
- عبد الرحمن بن محمد - أبو البركات الأنباري
(ت. 571هـ): 62، 90، 91، 105، 222،
244، 282، 283، 339، 398، 496، 568،
663، 664، 668، 669، 670، 673.
- عبد الرحمن بن محمد - أبو زيد بن خلدون
(ت. 808هـ): 415، 416.
- عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - أبو زرعة:
85، 91، 95، 96، 112، 113، 169،
577.
- عبد الرحمن بن مندة: 68.
- عبد الرحمن الناصر بن هشام بن المطرف (ت.
414هـ) / 20.
- أبو عبد الرحمن اليزيدي: 304، 657.
- عبد الرحيم بن حسن - جمال الدين أبو محمد
الأسنوي (ت. 772هـ): 78.
- عبد الستار أحمد فراج: 295.
- عبد السلام محمد هارون: 57، 58، 62، 80،
83، 127، 128، 144، 193، 203، 206،
216، 236، 241، 242، 254، 278، 285،
311، 312، 313، 321، 340، 342، 346،
349، 390، 391، 395، 416، 445.
- عبد الصمد بن منصور بن بابك أبو القاسم
(ت. 410هـ): 107.
- عبد العزيز الدوري: 29.
- عبد القادر بن عمر البغدادي: 175، 235، 385،
592.
- عبد القادر مصطفى المغربي: 384، 385، 441،
448.
- عبد القدوس أبو صالح: 637.
- عبد الكريم بن الفضل أو الطائع بن المطيع (ت.
393هـ): 28، 29، 30.
- عبد الكريم بن محمد السمعاني أبو سعد (ت.
562هـ): 242.
- عبد اللطيف بن يوسف البغدادي: 175.
- عبد الله بن أحمد القائم بأمر الله أبو جعفر (ت.
467هـ): 28، 31.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت. 290هـ): 65.
- عبد الله بن أسعد اليافعي (ت. 768هـ): 285.
- عبد الله أمين: 397، 437.
- عبد الله الباهلي: 303.
- عبد الله بن بري: 445.
- عبد الله بن جعفر بن درستوريه (ت. 347هـ):
175، 225، 391، 493، 519، 591.
- عبد الله بن جعفر بن فارس - أبو محمد (ت.
346هـ): 88، 99، 100.
- عبد الله بن الحسين - أبو البقاء العكبري (ت.
616هـ): 672، 674.
- أبو عبد الله بن خالويه الهمداني = الحسين بن
أحمد بن خالويه: عبدالله بن خليل بن محمد
أبو العميشيل (ت. 240هـ): 225.
- عبد الله بن داود: 71.

- عبد الله بن محمد بن أبي يحيى : 80 .
عبد الله بن مختار : 65 .
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد (ت .
276هـ) : 75 ، 162 ، 207 ، 219 ، 239 ،
269 ، 270 ، 289 ، 290 ، 329 ، 336 ، 392 ،
582 ، 647 .
- عبد الله بن يوسف = ابن هشام الأنصاري أبو
محمد (ت . 761هـ) : 212 ، 243 ، 248 ،
302 ، 303 ، 572 ، 575 ، 577 ، 583 ، 588 ،
591 ، 648 ، 674 .
- عبد المعين الملوحي : 206 ، 207 .
- عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمداني :
259 .
- عبد الملك بن قريب - أبو سعيد الأصمعي (ت .
216هـ) : 71 ، 73 ، 78 ، 80 ، 130 ، 190 ،
224 ، 231 ، 235 ، 238 ، 257 ، 269 ، 270 ،
294 ، 295 ، 329 ، 336 ، 363 ، 379 ، 390 ،
405 ، 418 ، 492 ، 498 ، 503 ، 517 ، 518 ،
519 ، 544 ، 651 .
- عبد الملك بن قطز المهدي = عبد الملك بن
قطن المهري : 390 .
- عبد الملك بن قطن المهري - أبو الوليد (ت .
246هـ) : 390 .
- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور
الثعالبي (ت . 429هـ) : 32 ، 33 ، 41 ، 42 ،
51 ، 58 ، 89 ، 154 ، 205 ، 239 ، 291 ،
294 ، 300 .
- عبد الملك بن مروان بن الحكم - أبو الوليد
(ت . 86هـ) : 216 .
- عبد المؤمن بن خلف الدمياطي - شرف الدين
(ت . 705هـ) : 144 ، 149 ، 150 ، 151 ،
159 ، 164 ، 168 ، 169 ، 173 ، 190 ، 192 ،
- عبد الله بن ربيعة العجاج أبو الشعثاء (ت . نحو
90هـ) : 147 ، 338 ، 344 ، 622 ، 623 .
- عبد الله بن سبرة الحرشي : 439 .
- عبد الله بن سفيان النحوي الخزاز - أبو
الحسين : 64 .
- عبد الله بن عباس (ت . 68هـ) : 69 ، 74 ،
119 ، 153 ، 172 ، 187 ، 287 ، 288 ، 354 ،
356 ، 365 ، 368 ، 370 ، 375 ، 599 .
- عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق (ت .
13هـ) : 119 .
- عبد الله أو (إسماعيل) بن عبد الرحمن بن
عوف : 649 .
- عبد الله بن عبد العزيز البكري أبو عبيد (ت .
487هـ) : 655 .
- عبد الله العلابي : 137 ، 138 ، 142 ، 433 ،
434 ، 435 ، 461 ، 462 ، 463 ، 464 ، 465 ،
466 ، 467 ، 468 ، 469 ، 470 ، 471 ، 472 ،
473 ، 474 ، 475 .
- عبد الله بن علي - الخليفة المستكفي (ت .
338هـ) : 24 ، 28 .
- عبد الله بن عمر - أبو سعيد البيضاوي (ت .
685هـ) : 156 .
- أبو عبد الله القاضي الديباجي : 89 ، 90 ، 98 ،
191 .
- عبد الله المبارك بن علي : 214 .
- عبد الله بن محمد بن السيد البطلبوسي (ت .
521هـ) : 181 ، 183 .
- عبد الله بن محمد بن المرزبان أبو القاسم
البغوي (ت . 317هـ) : 649 .
- عبد الله بن محمد المعتز بن المتوكل - أبو
العبّاس (ت . 296هـ) : 79 ، 291 .

- عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت. 646هـ):
625، 624، 591، 75
- العجاج = عبد الله بن رؤبة بن العجاج - أبو الشعثاء
عدنان (أبو عرب الحجاز): 370.
عدنان السبيعي: 497.
- عدي بن حاتم بن عبد الله أبو وهب (ت. 68هـ): 288.
- عدي بن زيد العبادي التميمي (ت. نحو 35ق.هـ): 590.
- ابن العربي = محمد بن علي محبي الدين.
عرقوب: 545.
- د. عزة حسن: 299، 503.
- عز الدولة = بختيار بن أحمد بن بويه
عز الدين التنوخي: 134، 139.
- العسكري أبو أحمد:
ابن عصفور = علي بن مؤمن أبو الحسن
عضد الدولة = فناخسرو بن الحسن بن بويه
عطاء: 375.
- عفان: 65.
- د. عفيف دمشقية: 575.
- عقبة بن رؤبة: 534.
- العكبري = عبد الله بن الحسين عكرمة: 375.
- أبو عكرمة: 73، 532.
- أبو عكرمة الضبي: 438.
- علباء بن أرقم اليشكري: 630.
- علي بن إبراهيم: 84، 211.
- علي بن إبراهيم بن سلمة أبو الحسن القطان
(ت. 345هـ): 51، 53، 54، 56، 72،
73، 74، 75، 76، 77، 84، 85، 158،
193، 194، 203، 204، 214، 215، 221،
222، 234، 245، 259، 285، 286، 339،
340، 349، 438، 595.
- عبد الهادي نجا الأبياري: 183.
- عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك (ت. 132هـ): 133.
- عبد الواحد بن علي - أبو الطيب اللغوي (ت. 351هـ): 134، 139، 142، 504، 624.
- عبد الوهاب بن الحسين الوراق - سديد الدين
(ت. 685هـ): 181.
- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي - تاج الدين
السبكي أبو النصر (ت. 771هـ): 66، 94،
110، 111، 141، 241، 259.
- عبد يغوث بن وقاص الحارثي: 442.
- أبو عبيد الله الحميدي: 49.
- ابن عبيد الكاتب جليس الوزير ابن سعدان: 34.
- أبو عبيد بن خروبة القاضي: 229.
- أبو عبيد الله الحميدي: 49.
- أبو عبيدة = معمر بن المثنى العبيدي (صاحب
التذكرة السعدية): 192.
- عبيد بن شربة الجرهمي (ت نحو 61هـ): 129.
- ابن عبيد الكاتب (جليس الوزير ابن سعدان):
34.
- أبو عبيد بن خروبة القاضي: 229.
- عثمان بن جني - أبو الفتح (ت. 392هـ): 116،
175، 197، 198، 199، 201، 202، 236،
276، 284، 344، 360، 361، 362، 363،
364، 365، 373، 402، 403، 408، 420،
426، 483، 484، 485، 553، 572، 603،
605، 607، 622، 645، 655.
- عثمان بن عفان (ت. 35هـ): 119، 536،
599.

- 284، 289، 301، 303، 329، 336، 567،
569، 570، 575، 589، 657، 659، 667،
674.
- علي بن حمزة اللغوي - أبو نعيم (ت. 375هـ):
176.
- علي بن أبي خالد - أبو القاسم: 77.
- علي بن صالح: 71.
- علي بن أبي طالب (ت. 40هـ): 118، 119،
120، 124، 189، 559.
- علي بن عبد العزيز البغوي المكي - أبو الحسن
(ت. 286هـ): 73، 74، 83، 84، 85،
263، 375، 657.
- علي بن عبد العزيز الجرجاني أبو الحسن (ت.
392هـ): 60، 61، 196.
- علي بن عبد الله الوصيفي أبو الحسن الناشئ
الأصغر (ت. 366هـ): 78.
- د. علي عبد الواحد وافي: 380، 550.
- علي بن عمر: 77، 78.
- علي بن عيسى الرمانى - أبو الحسن (ت.
384هـ): 391.
- أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد
الغفار
- علي بن القاسم الخياط المقرئ: 57، 87، 96،
97.
- أبو علي القالي = إسماعيل بن القاسم
- علي بن محمد - ابن الأثير الجزري - عز الدين
(ت. 630هـ): 20، 21، 22، 27، 59،
60، 92، 93.
- علي بن محمد - أبو حيان التوحيدي (ت. نحو
400هـ): 34، 97، 103، 104، 109، 160،
111، 241، 304.
- 250، 257، 263، 267، 273، 276، 375،
543، 632، 657.
- علي بن إبراهيم المعداني: 61.
- علي بن أحمد الساوي: 77.
- علي بن أحمد السرخاباي أبو الحسن: 96.
- علي بن أحمد الصباح (أو الصباحي): 77، 78،
190، 519، 644.
- علي بن أحمد الخليفة المكتفي (ت. 289هـ):
7.
- علي بن إسماعيل بن سيده أبو الحسن (ت.
458هـ): 458، 646.
- أبو علي الأصفهاني: 82.
- علي بن أبي بكر الهيثمي - أبو الحسن (ت.
807هـ): 637.
- علي بن بويه عماد الدولة (ت. 338هـ): 22،
23، 24، 29.
- علي بن جعفر - ابن القطاع أبو القاسم (ت.
515هـ): 509.
- علي بن جمعة: 64.
- علي بن الحسن البخارزي (ت. 467هـ): 41،
42، 49، 50، 51، 52، 259.
- علي بن الحسن - فخر الدولة بن ركن الدولة
(ت. 387هـ): 25، 59، 97، 98، 160.
- علي بن حسن بن محمد: 160.
- علي بن الحسن الهنائي - كراع النمل (ت. بعد
308هـ): 147.
- علي بن الحسين - أبو الفرج الأصبهاني (ت.
356هـ): 43.
- علي بن الحسين المكتب: 71.
- علي بن حمزة - أبو الحسن الكسائي (ت.
189هـ): 73، 74، 163، 268، 269،

- علي بن محمد بن بري (ت. 730هـ): 284، 445، 636، 646.
- علي بن محمد السخاوي أبو الحسن (ت. 643هـ): 215، 421.
- علي بن محمد الشمشاطي العدوي أبو الحسن (كان حيًا سنة 377هـ): 183.
- علي بن محمد الطنافسي: 76.
- علي بن محمد أبو الفتح بن العميد (ت. 366هـ): 59، 92، 97، 106، 190.
- علي بن محمد بن مهرويه القزويني: 53، 79.
- علي بن محمد النحوي الهروي: 243.
- علي بن المغيرة الأثرم أبو الحسن (ت. 232هـ): 83.
- علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن (ت. 669هـ): 603، 625، 634.
- ابن عصفور: 635، 636، 639.
- علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد أبو الحسن (ت. 685هـ): 130.
- علي بن يوسف القفطي - أبو الحسن جمال الدين (ت. 646هـ): 44، 49، 50، 53، 54، 60، 62، 63، 72، 87، 92، 95، 97، 104، 105، 112، 190، 244، 259، 302، 377.
- ابن العماد الحنبلي = عبد الحي بن أحمد عماد الدولة = علي بن بويه
- عمر بن الحسن بن دحية الكلبي أبو الخطاب (ت. 633هـ): 389.
- عمر بن الخطاب: 119، 324، 533.
- د. عمر فروخ: 594، 595.
- عمر بن مظفر بن عمر الوردي (ت. 749هـ): 60، 259، 285.
- عمرو بن أحمر الباهلي (ت. نحو 65هـ): 331، 359، 363، 549.
- عمرو بن امرئ القيس (ت. 250ق.هـ): 611.
- عمرو بن بحر - أبو عثمان الجاحظ (ت. 255هـ): 487، 508، 651.
- أبو العلاء السروي: 60.
- أبو عمرو الشيباني = إسحاق بن مرار عمرو بن عبد الله - أبو إسحاق السبيعي (ت. 127هـ): 76.
- عمرو بن عثمان سيويه - أبو بشر (ت. 180هـ): 197، 198، 200، 201، 211، 213، 250، 302، 303، 459، 539، 559، 566، 567، 569، 570، 589، 597، 611، 625، 626، 634، 636، 642، 655، 658، 659، 661، 672، 676، 677.
- أبو عمرو بن العلاء = زبّان بن عمار عمرو بن أبي عمرو الشيباني: 64، 75، 579.
- عمرو بن كلثوم - أبو الأسود (ت. نحو 40ق.هـ): 146، 147.
- عمرو بن مالك الأزدي - الشنفرتي (ت. نحو 70ق.هـ): 573.
- عمرو بن معد يكرب (ت. 21هـ): 232، 533.
- عمرو بن المنذر اللخمي (ت. 45ق.هـ): 324.
- عمرو بن يربوع: 630.
- عمرة؟: 117.
- ابن العميد أبو الفضل = محمد بن الحسين عنترة بن شداد العبسي (22ق.هـ): 346، 581.
- عوض محمد الفوزي: 661.
- عيسى بن زرعة (لعله أبو علي عيسى بن إسحق المتوفى 448هـ): 34.

ابن عيشون المقرئ أبو العباس: 347.
أبو عيينة؟: 76.

الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي (ت).
130هـ: 454، 593.

الفضل بن المقتدر - الخليفة المطيع (ت).
364هـ: 28، 29.

الفضل بن محمد بن عامر الضبي - أبو العباس:
82، 390.

أبو الفضل؟: 55.
فناخسرو بن الحسن بن بويه (ت. 372هـ): 25،
26، 30، 31، 32، 48.

قندريس: 430، 431.
فؤاد سوزكين: 150، 162.

أبو فيد = مؤرج بن عمر السدوسي العجلي
فيروز بهاء الدولة بن عضد الدولة أبو النصر
(ت. 403هـ): 25، 30.

الفيروز آبادي = محمد بن يعقوب أبو طاهر
د. فيصل دبدوب: 144، 293.
ويلمار: 182.

فيليب حتي: 25، 26.
الفيومي = أحمد بن محمد

(ق)

القادر بن المقتدر = أحمد بن إسحاق
أبو القاسم الأهوازي: 34.
أبو القاسم بن حسولة: 107، 108.

القاسم بن سلام - أبو عبيد (ت. 224هـ): 73،
74، 83، 84، 85، 86، 129، 130، 263،
269، 270، 323، 328، 329، 336، 375،
376، 602، 637، 639.

القاسم بن علي - أبو محمد الحريري (ت).
516هـ: 233، 234.

القاسم بن محمد العجلاني أبو الجود: 236.

(غ)

الغضبان = أحمد بن محمد الرازي أبو العباس
الغزالي = محمد بن محمد أبو حامد
الغزي = محمد بن محمد الدمشقي بدر الدين
أبو البركات
الغلابي؟: 68.

غياث بن غوث - أبو مالك الأخطل (ت).
90هـ: 597.

غيلان بن عقبة - أبو الحارث ذو الرمة (ت).
117هـ: 637، 638.

(ف)

فارس بن زكريا: 79، 80، 100، 210، 241،
276، 281.

الفارقي = الحسن بن أسد أبو النصر
فاطمة بنت الرسول ﷺ: 119.
د. فايز الداية: 545، 561.

فخر الدولة = علي بن الحسن
فخر الدين الرازي = محمد بن عمر بن الحسن
د. فخر الدين قباوة: 342، 346، 603، 604.

الفراء = يحيى بن زياد أبو زكريا
أبو الفرج الأصفهاني = علي بن الحسين
ابن فرحون = إبراهيم بن علي بن محمد
الفرزدق = همام بن غالب أبو فراس
فريتس تروميتير: 130.

أبو الفضل - إبراهيم المحقق: 231.

أبو الفضل بن فضلان: 214.

- القاسم بن معن : 75 ، 267 .
 ابن قاضي شهبه = أحمد بن محمد أبو بكر .
 القائم بأمر الله = عبد الله بن أحمد قتادة
 قرواش بن عوف اليربوعي : 227 ، 355 .
 القزويني جلال الدين = محمد بن عبد الرحمن -
 أبو عمر
 ابن القطاع = علي بن جعفر - أبو القاسم
 قطرب = محمد بن المستنير - أبو علي
 أم قطن بن شريح : 581 .
 القفطي جمال الدين = علي بن يوسف أبو
 الحسن
 القلقشندي = أحمد بن علي أو أحمد بن عبد
 الله
 قيس بن الخطيم (نحو ق.هـ) : 611 .
 قيس بن زهير العبسي (10 ق.هـ) : 184 .
 قيس بن العيزارة : 651 .
 قيس بن معد يكرب (نحو 20 ق.هـ) : 547 .
 قيس بن الملوح بن مزاحم مجنون ليلى (ت .
 68هـ) : 132 ، 635 .
 قيصر (44 ق.م) : 545 .
 قيلة بنت محرمة : 637 .
- (ل)
- اللحياني (صاحب النوادر) : 270 ، 284 ، 652 .
 لنكي بن النعمان : 22 .
 لؤلؤة العبديّة : 290 .
 الليث بن المظفر أو الليث بن رافع : 72 ، 73 ،
 231 .
 ابن ليون التجيبي : 347 .
- (م)
- ابن ماجة = محمد بن يزيد الربيعي - أبو عبد الله
 المازني = بكر بن محمد - أبو عثمان .
 ماكان بن كاكي : 22 .
 مالك بن أنس - أبو عبد الله (ت . 179هـ) :
 112 ، 113 ، 114 ، 115 ، 116 ، 117 ، 118 ،
 289 ، 577 ، 599 .
- ابن مالك = محمد بن عبد الله بن مالك النحوي
 أبو عبد الله
 مالك بن نويرة بن جمرة اليربوعي (ت . 12هـ) :
 324 .
 المامقاني : 119 .
 ابن المبارك : 74 .
 المبرد = محمد بن يزيد أبو العباس
- (ك)
- كارل بروكلمان (ت . 1956م) : 28 ، 43 ، 143 ،
 166 ، 167 ، 174 ، 180 ، 181 ، 182 ، 242 ،
 251 ، 278 ، 293 ، 349 .
 ابن كثير = إسماعيل بن عمر أبو الفداء
 كراع النمل = علي بن الحسن الهنائي أبو الحسن
 كرتشكوفسكي (ت . 1951هـ) : 291 .
 الكرمللي أنسطاس : 382 .

- متمم بن نويرة بن جمرة أبو نهشل (ت. نحو 30هـ): 324، 248.
- المتنبي أبو الطيب = أحمد بن الحسين المتوكل بن عبد الله بن نهشل الليثي: 597.
- المثقب العبدي = العائذ بن محصن مجاهد بن جبر أبو الحجاج (ت. 104هـ): 187، 354، 355، 365، 375.
- مجد الدولة بن فخر الدولة = رستم أبو طالب مجمع بن محمد بن أحمد الفارسي: 50، 52.
- مجنون ليلي = قيس بن الملوح بن مزاحم محب الدين الخطيب: 217.
- محسن الأمين (ت. 1952م): 112، 113، 119.
- محمد بن إبراهيم - ابن حيون أبو عبد الله: 346.
- محمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن (ت. 320هـ): 236، 245، 344.
- محمد بن إبراهيم بن إسحاق المناوي (ت. 803هـ): 547.
- محمد بن أحمد: 50.
- محمد بن أحمد الأزهرى - أبو منصور (ت. 370هـ): 230، 231، 333، 334، 534.
- محمد بن أحمد الأصفهاني - أبو بكر: 77، 80، 81، 324.
- محمد بن أحمد البصير - أبو بكر: 70، 81، 567.
- محمد بن أحمد الذهبي - شمس الدين أبو بكر (ت. 748هـ): 60، 63، 66، 69، 70، 72، 78، 81، 82، 83، 86، 87، 89، 90، 93، 95، 97، 98، 99، 100، 110، 111، 116.
- محمد بن أحمد الفارسي - أبو الفرج: 95، 522.
- محمد بن أحمد المقدسي (ت. 395هـ): 31، 36، 44، 117، 380.
- محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشاء - أبو الطيب (ت. 325هـ): 182، 235، 236.
- محمد بن إدريس الجرجاني - أبو بكر (ت. 415هـ): 170.
- محمد بن إدريس - أبو عبد الله الشافعي (ت. 204هـ): 81، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 530، 539، 577، 599.
- محمد بن إسحاق بن النديم - أبو الفرج (ت. 438هـ): 81، 129، 162، 192، 244، 256، 369، 370، 391.
- محمد بن إسماعيل البخاري - أبو عبد الله (ت. 257هـ): 290، 428.
- محمد بن إسماعيل - القاضي أبو بكر: 204.
- محمد بن أبي بكر بن جماعة - عز الدين (ت. 819هـ): 183.
- محمد بن بهادر بن عبد الله - بدر الدين الزركشي (ت. 794هـ): 80، 152، 153، 156، 157، 176، 188، 285، 348.
- محمد بن جرير الطبري - أبو جعفر (ت. 310هـ): 187، 355، 649.
- محمد بن جعفر القزاز القيرواني - أبو عبد الله: 183.
- محمد بن الجهم السمري: 71.
- محمد بن حبيب: 68، 346.
- محمد حسن آل ياسين: 131.
- محمد بن الحسن بن دريد الأزدي - أبو بكر (ت. 321هـ): 65، 66، 77، 78، 80،

219، 221، 226، 241، 242، 250، 251،
254، 275، 285، 288، 292، 306، 327،
357، 358، 364، 366، 370، 373، 389،
461، 477، 494، 495، 537، 546، 551،
595، 599، 649، 668، 671.

محمد أبو زهرة: 45.

محمد بن زياد بن الأعرابي - أبو عبد الله (ت.
231هـ): 64، 75، 129، 269، 329،
336، 404، 506، 519، 632.

محمد بن السري - أبو بكر بن السراج (ت.
316هـ): 314.

محمد بن سعدان النحوي - أبو عبد الله: 33،
34، 35، 79، 80، 110، 210، 211،
247، 281، 304.

محمد بن سعيد الكاتب: 204، 205، 244.

محمد بن سلطان بن حيوس (ت. 473هـ):
346.

محمد سليم الجندي: 174.

محمد سيد كيلاني: 155.

محمد بن شنب: 43.

محمد الطنطاوي: 559، 560، 675.

محمد بن عباس الخشكي - أبو الحسن: 67.

محمد عبد الخالق عزيمة: 310، 391.

محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني - أبو
عبد الله جلال الدين (ت. 739هـ): 42،
49، 72، 140، 151، 602.

محمد بن عبد الله الدوري: 57، 82.

محمد بن عبدالله بن مالك النحوي

أبو عبد الله (ت. 672هـ): 183، 212، 568.

محمد بن عبد الله - الخليفة المهدي أبو عبد الله
(ت. 169هـ): 657.

106، 134، 141، 190، 225، 226، 227،
229، 230، 231، 232، 269، 270، 323،
325، 328، 329، 332، 333، 334، 335،
337، 344، 385، 390، 391، 395، 412،
413، 454، 470، 496، 503، 506، 519،
633، 635، 644.

محمد بن الحسن - الرضي الاسترآبادي (ت.
686هـ): 624، 625، 631، 632، 633،
634، 636، 638، 639، 668.

محمد بن الحسن الزبيدي - أبو بكر (ت.
379هـ): 208، 211، 214، 274، 492،
553، 576، 589.

محمد بن الحسن الطوسي - أبو جعفر (ت.
460هـ): 42، 113، 119، 340.

محمد بن الحسين بن العميد أبو الفضل (ت.
360هـ): 33، 34، 35، 58، 82، 106،
190، 191.

محمد بن الحسين الفقيه البغدادي الآجري أبو
بكر (ت. 360هـ): 53، 81، 229.

محمد بن الحسين بن محمد - أبو شجاع الوزير
(ت. 488هـ): 91.

محمد الخضري بك: 21.

محمد خير البقاعي: 274، 301.

محمد بن خير بن عمر الإشبيلي - أبو بكر (ت.
575هـ): 88، 89، 90، 94، 95، 98،
169، 191.

محمد بن داود الظاهري - أبو بكر (ت.
297هـ): 115، 116، 117، 530.

محمد بن رافع السلامي (ت. 774هـ): 141.

محمد رسول الله - النبي ﷺ (ت. 11هـ):
119، 138، 140، 143، 150، 166، 167،
168، 170، 171، 172، 188، 203، 215،

- محمد بن عبد الملك بن ضيفون اللخمي - أبو عبد الله: 347.
- محمد عبد المنعم خفاجي: 176، 177.
- محمد بن عبد الواحد - أبو عمر غلام ثعلب: 175.
- محمد بن عبد الواحد المطرز: 79.
- محمد بن عثمان الجعد - أبو بكر (ت. 320هـ): 235، 236.
- محمد بن عثمان المؤذن النيسابوري: 170.
- محمد بن علي الداودي: 62، 143، 159، 168، 187، 192، 194، 243، 251، 312، 339.
- محمد علي درويش: 315.
- محمد بن علي بن شهر آشوب - أبو جعفر (ت. 588هـ): 293.
- محمد بن علي بن طباطبا: 31.
- محمد بن علي العجلي - أبو الحسن: 205.
- محمد بن علي محيي الدين بن العربي (ت. 638هـ): 302.
- محمد بن علي بن مقله - أبو علي (ت. 328هـ): 372.
- محمد بن علي بن عمرو - أبو سعيد النقاش (ت. 414هـ): 99.
- محمد بن علي بن محمد الهروي: 177، 178، 179، 248، 584، 585.
- محمد بن عمر بن الحسن - فخر الدين الرازي: 301، 488، 510، 511.
- محمد بن عمران بن موسى المرزباني - أبو عبيد الله (ت. 384هـ): 363، 515، 548.
- محمد بن عيسى - أبو منصور: 87، 98.
- محمد بن عيسى بن سورة السلمي - أبو عيسى الترمذي (ت. 279هـ): 390، 649.
- محمد بن أبي غسان البكري أبو الفضل: 236.
- محمد الفاسي: 235.
- محمد بن فرح: 76، 250، 632.
- محمد فريد أبو حديد: 346.
- محمد فريد وجدي: 347، 371، 372.
- محمد أبو الفضل إبراهيم: 152.
- محمد بن القاسم بن بشار - أبو بكر بن الأنباري (ت. 328هـ): 277، 283، 284، 302، 303، 309، 339، 492، 496، 498، 504، 553.
- محمد بن ماجه: 71، 76.
- محمد المبارك: 431، 436، 525.
- محمد بن محمد - أبو حامد الغزالي (ت. 505هـ): 364، 365، 373، 596، 597، 598، 599.
- محمد بن محمد الغزي الدمشقي - أبو البركات (ت. 984هـ): 294.
- محمد بن محمد المرتضى الزبيدي - أبو الفيض (ت. 1205هـ): 208، 211، 214، 549.
- محمد بن محمد القضاعي البلسني - أبو حفص: 183.
- محمد محيي الدين عبد الحميد: 130، 181.
- محمد بن المستنير قطرب - أبو علي (ت. 206هـ): 181، 182، 185، 235، 236، 390، 492.
- محمد بن مسلم الزهري: 76، 216.
- محمد المصري: 154، 274.
- د. محمد مصطفي رضوان: 52، 86.
- محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري - جمال الدين أبو الفضل (ت. 711هـ): 231، 232، 284، 312، 325، 358، 431، 646، 647، 676.

- أبو محمد مندو: 58.
 المزربان أبو كاليجار صمصام الدولة بن عضد
 الدولة: 25.
 مرمرجي الدومينيكي: 432، 455، 459، 460.
 المرزوقي أبو علي = أحمد بن محمد بن الحسن
 مروان بن محمد الخليفة الأموي (ت. 132هـ):
 44.
 مروان بن محمد - أبو الشمقمق (ت. نحو
 200هـ): 206.
 مريم أم المسيح عليهما السلام: 157، 306،
 309، 593، 615.
 المستكفي = عبد الله بن علي
 مسعود بن عمر التفتازاني (ت. 793هـ): 649.
 مسكويه = أحمد بن محمد بن يعقوب
 مسلم بن الحجاج القشيري - أبو الحسين (ت.
 261هـ): 265، 288، 428.
 مسلمة؟: 76.
 المسيح بن مريم عليهما السلام: 165، 327،
 593.
 المصاحفي: 74.
 د. مصطفى جواد: 174.
 مصطفى الحدري: 225، 315.
 مصطفى الشويمي: 49، 51، 52، 56، 63،
 85، 114، 118، 120، 151، 216، 217،
 218، 659.
 مصطفى صادق الرافعي: 367.
 مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة: 254.
 مصطفى الغلاييني: 624.
 مضر بن ربيعي الفقعسي (شاعر جاهلي) 633.
 المطيع = الفضل بن المقتدر
 معاوية بن مالك - معود الحكماء (شاعر
 جاهلي): 548.
 أبو محمد مندو: 58.
 محمد بن ميخائيل طغرلبك (ت. 455هـ): 28.
 محمد بن هارون الثقفي الزنجاني - أبو الحسين:
 82، 83.
 محمد بن أبي يحيى: 80.
 محمد بن يزيد الربيعي - أبو عبد الله بن ماجة
 (ت. 273هـ): 138، 254، 428، 599.
 محمد بن يزيد المبرد - أبو العباس (ت.
 286هـ): 64، 67، 75، 76، 131، 175،
 197، 201، 211، 269، 270، 282، 284،
 285، 334، 391، 445، 590، 660، 661،
 673، 674.
 محمد بن يعقوب الفيروزبادي - أبو طاهر (ت.
 817هـ): 41، 66، 112، 183، 273، 274،
 326، 333، 524.
 محمد بن يوسف - أبو حيان الأندلسي (ت.
 745هـ): 304، 397، 588، 661.
 محمود الألويسي البغدادي (ت. 1270هـ):
 371، 591، 601، 649.
 محمود بن سبكتكين - يمين الدولة (ت.
 421هـ): 27، 98.
 د. محمود السعران: 366، 367.
 محمود بن عمر - جار الله الزمخشري: 130،
 145، 148، 149، 225، 233، 309، 533،
 536، 540، 594، 625، 634، 637، 672.
 المخبل السعدي = ربيعة بن مالك - أبو زيد
 مختار الدين أحمد: 51، 192.
 مرامر بن مرة: 370.
 مرداويج (ت. 323هـ): 22، 23.
 المرزباني = محمد بن عمران بن موسى
 المرزباني - أبو عبيد الله

المهدي = محمد بن عبد الله الخليفة - أبو عبد الله

د. مهدي المخزومي: 319، 675.

المهليبي الوزير: 33، 34، 35.

مؤرّج بن عمر السدوسي العجلي - أبو فيد (ت. قبل 200هـ): 130، 165.

مؤيد الدولة = بويه بن ركن الدولة

موسى عليه السلام: 153، 307، 625.

موهوب بن أحمد بن محمد - أبو منصور

الجواليقي (ت. 540هـ): 266، 341،

346، 379، 408، 459، 523، 638.

ابن ميادة = الرمّاح بن أبرد

الميانجي: 55، 63.

الميداني = أحمد بن محمد أبو الفضل

ميسون بنت حميد بن بجدل الكلبي (ت. نحو

80هـ): 348.

د. ميشال إسحاق: 557.

د. ميشيل نعمان: 535.

الميمني = عبد العزيز الميمني الراجكوتي

ميمون بن قيس - الأعمش الكبير (ت. 7هـ):

171، 172، 242، 251، 263، 346، 547،

587، 651.

(ن)

النابعة الذبياني = زياد بن معاوية

نافع بن خليفة الغنوي: 445.

أبو النجم العجلي = الفضل بن قدامة

نديم مرعشلي: 347.

ابن النديم = محمد بن إسحاق بن النديم

نزار بن معد بن عدنان: 413.

ابن المعتز = عبد الله بن محمد - أبو العباس

معروف بن حسان - أبو معاذ: 72.

معز الدولة = أحمد بن بويه

معمر بن المثنى - أبو عبدة (ت 209هـ): 71،

83، 129، 130، 140، 235، 269، 323،

329، 336، 376، 651، 668.

المغيرة بن حبناء أو المغيرة بن عمرو بن ربيعة

الحنظلي - أبو عيسى (ت. 91هـ): 273.

المفسر: 75.

المفضل بن سلمة بن عاصم - أبو طالب (ت.

290هـ): 130، 438، 539، 540.

المفضل بن محمد بن يعلى الضبي - أبو العباس

(ت. نحو 168هـ): 129، 130.

ابن مقبل = تميم بن أبي بن مقبل العامري

أبو المقدم: 232.

ابن مقلة = محمد بن علي بن مقلة - أبو علي

المكتفي = علي بن أحمد

مكحول: 370.

مكي بن أبي طالب حموش القيسي - أبو محمد

(ت. 437هـ): 244، 302، 309، 310.

الملك الحميري: 494، 502.

الممّزّق العبدي = شاس بن نهار بن أسود

المناعي = محمد بن إبراهيم بن إسحاق المناوي

أبو المنذر؟: 75، 267.

منصور؟: 74.

منصور فهمي: 498.

أبو منصور بن المحتسب: 87، 89.

ابن منظور = محمد بن مكرم بن منظور

الأنصاري - جمال الدين - أبو الفضل

ابن مهدي: 74.

- أبو نصر بن أخت الليث بن إدريس : 79 ، 80 .
 نصر بن باب : 74 .
 نصر بن سيار (ت . 131هـ) : 44 .
 نصر بن عاصم (ت . 89هـ) : 372 .
 نصر بن علي الجهضمي : 71 .
 نصر الله بن محمد - أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير (ت . 637هـ) : 289 ، 291 ، 292 .
 نصر بن يوسف صاحب الكسائي : 294 .
 النضر بن أبي خازم : 64 .
 النضر بن شميل (ت . 203هـ) : 71 .
 النعمان بن ثابت - أبو حنيفة (ت . 150هـ) : 66 ، 575 .
 النعمان بن المنذر - أبو قابوس (ت . 15 ق . هـ) : 172 ، 327 ، 590 ، 655 .
 نعمي بن إبراهيم = علي بن إبراهيم : 85 .
 أبو نعيم = أحمد بن عبد الله الأصبهاني
 نفر من ولد إسماعيل : 370 .
 نفيس من ولد إسماعيل : 370 .
 نوح بن أحمد اللوباساني الأديب - أبو محمد : 91 ، 99 ، 217 .
 النويري = أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين نيرون (ت . 68م) : 545 .
- (هـ)
- هارون بن محمد الرشيد - أبو جعفر (ت . 193هـ) : 519 .
 هارون بن هزاري : 79 .
 هانيء؟ : 74 .
 هبة الله بن علي بن حمزة - أبو السعادات (ت . 542هـ) : 593 .
- هبنقة = يزيد بن ثروان القيسي
 هدبة بن الخشرم بن كرز (ت . نحو 50هـ) : 295 ، 296 ، 549 .
 الهذيلي : 235 .
 هرقلطس (ت . 480 ق . م) : 353 .
 ابن هرمة = إبراهيم بن علي بن هرمة
 الهروي = محمد بن علي بن محمد الهروي
 أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر
 ابن هشام الأنصاري = عبد الله بن يوسف - أبو محمد
 هشام بن عبد الملك (ت . 125هـ) : 537 .
 هشام بن عمار (لعله القارئ المحدث المتوفى 245هـ) : 76 .
 هشام بن محمد السائب الكلبي - أبو المنذر (ت . 204هـ) : 68 ، 74 ، 370 ، 581 .
 هشيم : 74 .
 أبو هلال العسكري = الحسن بن عبد الله هلال بن المظفر الرياحي : 107 .
 هلال ناجي : 43 ، 72 ، 114 ، 115 ، 116 ، 118 ، 119 ، 167 ، 242 ، 255 ، 348 .
 همّام بن غالب الفرزدق - أبو فراس (ت . 110هـ) : 200 ، 201 ، 418 ، 628 .
 الهمذاني = عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني هود عليه السلام : 358 ، 615 .
 هوذة بن علي الحنفي (ت . 8هـ) : 171 ، 547 .
 الهيثمي = علي بن أبي بكر الهيثمي - أبو الحسن هيسوع : 348 .
- (و)
- أبو وائل؟ : 74 .
 د . وجهة السطل : 296 .

- ابن الوردى = عمر بن مظفر بن عمر
وشمكير أخو مرداويج الديلمي (ت. 356هـ):
.23
أبو الوفاء المهندس: 34.
وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي - أبو سفيان
(ت. 197هـ): 76.
ول ديورنت: 367.
الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت. 126هـ):
.139
ويلمار: 182.
اليافعي = عبد الله بن أسعد اليافعي
(ي)
ياقوت بن عبد الله الحموي (ت. 626هـ): 41،
42، 44، 49، 50، 51، 53، 54، 55،
60، 61، 62، 63، 65، 66، 70، 78،
83، 87، 89، 92، 93، 95، 97، 100،
106، 107، 143، 150، 158، 166، 167،
168، 174، 177، 182، 186، 187، 190،
192، 193، 194، 216، 217، 222، 236،
241، 242، 243، 277، 312، 326، 339.
يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي
اليميني (ت. 745هـ): 291.
يحيى بن زياد الفراء - أبو زكريا (ت. 207هـ):
73، 74، 75، 76، 156، 187، 213، 250،
257، 269، 276، 283، 284، 304، 308،
329، 336، 337، 341، 567، 575، 581،
589، 632، 652، 653، 659، 660، 661،
662، 663، 664، 666، 668، 669، 673.
يحيى بن علي بن محمد الشيباني الخطيب
التبريزي - أبو زكريا (ت. 502هـ): 44،
183، 573.
- يحيى بن معط بن عبد النور - أبو الحسن: 183.
يحيى بن مندة الأصبهاني: 56، 95.
يزدجرد بن شهريار: 21.
يزيد بن أرقم: 76.
يزيد بن ثروان القيسي (هبتقة): 451.
يزيد بن خذاق (شاعر جاهلي): 284.
يزيد بن سلمة بن سمرة - ابن الطثرية (ت.
126هـ): 633.
يزيد بن سنان: 646.
يزيد بن عبد الله الكلابي - أبو زياد (ت.
200هـ): 235، 257.
اليزيدي (لعله أبو عبد الرحمن اليزيدي): 74،
225، 304، 657.
يعقوب عليه السلام: 153.
يعقوب بن إسحاق - أبو يوسف بن السكيت
(ت. 244هـ): 79، 89، 175، 185، 196،
235، 256، 257، 270، 323، 329، 492،
498، 503، 657.
يعقوب مسكوني: 174.
ابن يعيش بن علي بن يعيش - موفق الدين بن
يعيش (ت. 643هـ): 301، 302، 310،
571، 580، 660، 665.
يوحنا بن البطريق: 297.
يوسف عليه السلام: 153، 375.
يوسف اليوسف: 467، 468.
يونس بن حبيب - أبو عبد الرحمن (ت.
142هـ): 129.
يونس عليه السلام: 588.
يوهان فيك: 574.

النحو والصرف والأدوات

اشتقاقه من السموّ أو من الوسم : 428 .

- الآن : 663

- الأسماء الستة :

إعرابها بالحركات والحروف : 575 .

قصرها : 575 .

نقصها : 575 .

الإعراب وصلته بالمعنى : 161 .

لزومه الألف واللام : 664 .

اشتقاقه من الفعل (آن) : 664 .

سبب بنائه على الفتح : 664 ، 668 .

فصله بين زمنين : 663 .

مقارنته بالذي في لزوم (ال-) : 664 .

- الألف :

- أبداً : 587 .

حرف من حروف الإبدال : 626 ، 627 .

إبدالها من النون، والهمزة، والياء، والتنوين

والهاء : 626 ، 627 .

ألف التأنيث المقصورة : 279 .

ألف التأنيث الممدودة : 279 .

ألف التذكّر : 590 .

أل التعريف : 69 .

أل الزائدة : 139 .

- الإبدال :

تعريفه : 624 ، 625 .

الإعلال بعض الإبدال : 624 .

أمثلة من الإعلال والإبدال : 625 .

الإبدال القياسي والإبدال الشاذ : 626 .

حروف الإبدال : 625 ، 642 .

منهج ابن فارس في دراسة الإبدال : 642 ، 645 .

- إلاّ :

- إذّ :

للاستثناء : 577 .

للماضي : 593 .

بمعنى الواو، والإعراب كالاستثناء : 663 .

للمستقبل : 593 .

لاستثناء قليل من كثير : 663 .

- إذا :

- أمس : 587 .

للمستقبل : 567 ، 594 .

بمعنى إذّ : 594 .

- أنّ :

- الاسم :

الناصبة للمضارع وهي مقدرة : 596 .

إظهارها بعد حتى وكى واللام بين الجواز

حدّه : 566 ، 567 .

والمنع : 664 .

علاماته : 567 .

- اجتماعها مع كي واللام ظاهرتين (لكيما أن): 664.
تقدر بعد لام كي وتنصب الفعل: 665.
- إِيَا: إِيَاك = هِيَاك: 640.
- البَاء: - إِيْن: بمعنى السبب: 210.
الشرطية: 458.
المخففة من الثقيلة: 250.
النافية: 250.
- بَشَس: - عَنَّ في لغة تميم: 637.
للدَّم: 569، 585.
- بِل: - إِيْنَّ: حرف عطف: 567.
بمعنى بلى: 597.
المؤكدة: 305.
اتصال خبرها باللام: 672.
إنما للتحقير والردُّ على ذلك: 592.
- بُلَّة: 578.
- بِلَى: - أُو: بمعنى بل لاستدراك النفي: 597.
العاطفة: 578.
بمعنى (بل): 669.
بمعنى الواو: 669.
- التَاء: - أُولَى: للتأنيث: 277، 278، 279، 610.
للوحدة: 278، 611.
تاء الزيادة: 610، 619.
تاء القسم: 619.
تاء المبالغة: 278.
إبدالها من الطاء، والصاد، والباء، والياء، والدال، والواو، والسين: 629.
- التذْكِير والتأنيث: اسم: 567.
أينما الشرطية: 458.
بناؤها على الفتح: 587.
- أَيْ: - عِلَّة حذف التاء من ثلاث مع المؤنث: 654.
أيما الشرطية: 458، 459، 640.

- ما يستوي فيه المذكر والمؤنث : 653 .
 - حتى :
- تقديرها بعد لام العاقبة : 666 .
 العاطفة : 671 .
 إظهار أن بعدها أو منعه : 665 .
 هي الناصبة بنفسها : 666 .
- الحذف أو الإضمار :
- إضمار الأسماء : 572 .
 إضمار الأفعال : 573 .
 إضمار الحروف : 572 .
 إضمار (أن) و(الفاء) : 589 .
 حذف الفعل (انظر) : 590 .
 القبض يعني الحذف عند ابن فارس : 676 .
- الحذف أو الإضمار :
- تعال : 578 .
- التاء :
- إبدالها من السين والتاء والفاء : 630 .
- تُمَّ : 570 .
- تُمَّت : 610 .
- الجيم :
- تبدل من الياء والحاء : 631 ، 632 .
- الجمع :
- المفرد يراد به الجمع : 648 .
 جمع يراد به المثنى : 649 .
 الجمع يراد الألفاظ إلى أصولها : 649 .
 جمع أصابه إبدال : 650 .
 ما جمع على غير قياس : 650 .
 جموع نادرة : 651 .
 ما ألحق بجمع المذكر السالم : 651 ، 652 .
 مفرد لا يجمع ولا يثنى : 650 .
 ألفاظ يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع
 والمذكر والمؤنث : 649 .
- الجيم :
- تبدل من الياء والحاء : 631 ، 632 .
- الدال :
- إبدالها من التاء : 632 .
- ذا - ذو :
- الموصولية : 209 ، 584 .
 الزائدة : 209 ، 584 .
 اسم إشارة هذي - هذه - ذلك : 584 ، 610 ،
 640 .
 للملك : 583 .
 ذو الطائفة : 585 .
 اقتران (ذا) بـ (ما) و(مَنْ) : 584 .
- الحرف :
- تعريفه : 570 .
 علامته : 570 .
- الحاء :
- تبدل من الخاء : 632 .
- الحرف :
- تعريفه : 570 .
 علامته : 570 .
- الحاء :
- تبدل من اللام : 633 .
- حاشا :
- للاستثناء : 213 ، 582 .
- الحاء :
- تبدل من اللام : 633 .

- رَبّ: منزلة علم الصرف: 603، 604.
 رَبّت: 610.
 للميزان الصرفي: 605.
- صَبّ: للتقليل: 580، 590.
 للتذكّر: 590.
- ضرائر الشعر: 579.
- الزاي: لكل ضرورة وجهٌ يفسرها: 197.
 قياس شعر المحدثين على شعر الأقدمين: 199، 200.
 وتسويغ الضرائر في رأي ابن جني: 120.
 الضرورة عند ابن فارس خطأ: 200، 202، 676.
 من ضرائر الزيادة: 676.
 من ضرائر الحذف: 676.
- الطاء والظاء: إبدالهما من تاء الافتعال: 636.
- العين: إبدالها من الهمزة (العنعنة): 637.
- عدا: الفعلية المحذوفة المقدرة: 212.
- عسى: 578.
- السين: إبدالها من الشين والصاد والزاي: 634.
- سوف: 570.
- الشين: إبدالها من كاف المخاطبة وكشكشة أسد: 635.
- عمّ: عن + ما: 581.
- عوض: ظرف لاستغراق المستقبل: 587.
 اختصاصه بالنفي: 587.
 إعرابه وبنائه: 587.
- شتان: 578.
- الصرف: تعريفه: 602، 603.

- الغين :
إبدالها من النون : 638 .
- الفاء :
إبدالها من التاء والهمزة : 638 .
- فاعل :
بمعنى مفعول : 615 .
- الفعل :
حده وعلاماته ودلالته على الزمن : 569 ،
570 .
الفعل الراهن = المضارع : 675 .
- اللام :
لام الشرط ، واللام الفارقة : 247 .
اللام الجارة : 247 ، 248 .
بمعنى في ، ومن ، وبعد ، وأن ، ومع ،
وعلى وإلى : 248 .
لام الاستحقاق ، والتبيين ، والتعجب ،
والتعدية ، ولام المضمرة ، ولام المفعول
لأجله : 248 ، 249 .
لام الإضافة : 570 .
لام الإرادة : 665 .
لام التأكيد : 247 ، 672 .
لام الأمر : 247 ، 578 .
لام الجحود : 248 .
ولام الجحود ناصبة بنفسها وبأن مقدرة :
665 ، 666 .
لام الزيادة ومواضع زيادتها : 609 .
لام القسم : 247 ، 671 .
لام كي واجتماعها مع كي ونصبها بنفسها :
247 ، 664 ، 665 .
المزحلقة : 247 ، 672 .
لام العاقبة وتقدير (حتى) بعدها : 247 ،
665 ، 666 .
- في :
دخولها على ما الاستفهامية (فيم) : 581 .
- القلب :
عزوه إلى الخليل : 645 .
أمثلة من القلب : 645 ، 646 .
القلب النحوي والقلب الصرفي ، أو قلب
الكلمة ، وقلب القصة : 646 ، 647 ، 648 .
- الكاف :
للتشبيه : 305 .
دخولها على مذ : 580 .
إبدالها من القاف : 639 .
زيادتها للخطاب : 673 .
- كلا :
ومعانيها المختلفة : 302 ، 303 ، 304 ،
305 ، 306 ، 307 .
- كم :
الاستفهامية : 458 .
الخبرية ومعناها الكثير : 580 ، 591 .
كم = ك + ما : 580 .

- لا :
 النافية : 195 .
 النافية للجنس (التبرئة) : 662 .
 الناهية : 596 ، 597 .
- لات :
 لات حين : 610 .
- لا جَرَمَ : 578 .
- لا سيما : 578 .
- لعلّ : 305 .
 بمعنى كأنّما : 589 .
 لعنّ = لعلّ : 639 .
- لو :
 بمعنى أن : 586 .
- لولا :
 بمعنى هلا والتحضيض والتنديم والتوبيخ ولم : 588 .
- ليت :
 نصب الاسمين بها وتأويلها بمعنى الفعل : 668 .
- ليس :
 لا التبرئة : 662 .
- الميم :
 إبدالها من الفاء : 639 .
- ما :
 للاستثناء : 210 ، 213 ، 589 .
 للاستفهام ودخول حروف الجرّ عليها : 209 ، 211 ، 580 .
 للاستفهام والتعجب : 211 ، 213 ، 589 .
- للتعجب : 209 .
- التميمية والحجازية والمصدرية : 210 .
- الزائدة : 210 ، 212 ، 213 ، 640 .
- الموصولية ودخول ذا عليها : 209 ، 212 .
- النكرة : 209 ، 584 .
- مبالغة اسم الفاعل :
 أو الصيغ الدالة على الكثرة وهي :
 فعولٌ ومفعال، وفَعَالٌ : 615 ، 674 .
- المتعدّي إلى مفعولين :
 أرأيتك : 673 ، 674 .
 أرأيت زيدًا قائمًا، ضربتكَ وضربتني : 673 .
- متى :
 الشرطية : 186 .
- مذ :
 ودخول الكاف عليها (كمذ) : 580 .
- المصدر :
 المصدر المؤول : 574 .
 أهو أصل للفعل أم مشتق منه : 398 ، 670 .
- مصطلحات كوفية :
 الخلاف، والصرْفُ والتقريب، والصفة والمحلّ، والترجمة، والتفسير : 662 .
- المفعول بمعنى الفاعل : 615 .
- مه : 579 .
- مهما : 458 ، 582 .
 ما + ما = مهما : 640 .
- النون :
 زيادتها قياسًا وسماغًا : 611 ، 612 .

- هي علامة للصرف وللرفع و عوض من الحركة والتنوين : 611 .
- الهمزة :
نون الوقاية، ونون النسوة : 611 ، 612 .
نونا التوكيد المخففة والثقيلة : 611 ، 627 .
إبدالها من الميم : 639 .
- النسب :
ما يعرف المنسوب من تغيير كالإبدال والحذف : 657 ، 658 .
النسبة على أكثر من وجه .
- النعت :
الفرق بين النعت والوصف : 571 .
- نَعَمَ : 403 ، 578 ، 585 .
- نِعَمَ : 569 ، 578 ، 585 .
- الهمزة :
مواضع زيادتها : 612 .
هاء السكت في نحو : يا زياده : 612 .
إبدالها من الألف، والهمزة، والحاء، والياء، والواو والتاء : 640 .
- هات :
الهاء في (هات) بدل من همزة : 666 .
هو فعل تام التصرف عند الجوهري : 667 .
إسناده إلى المفرد والجمع عند الفراء : 666 .
إسناده إلى الضمائر كافة عند الخليل : 667 .
- هل : 567 .
- هلمّ : 582 .
- الهمزة :
إبدالها من الهاء : 627 ، 672 .
إبدالها من الواو، والياء، والقاف والعين : 627 .
- همزة الوصل :
تسميتها ألفاً : 626 .
أمثلة على همزات الوصل في المصادر : 382 .
- همزة القطع :
تسميتها ألفاً : 609 ، 626 .
زيادتها طرفاً وحشواً : 609 .
- الواو :
مواضع زيادتها : 613 .
واو القسم : 570 .
واو العطف : 578 ، 596 ، 619 .
إبدالها من الألف والهمزة والياء : 641 .
- ويكأنّ : 581 .
ويك = ويك : 581 .
ويكأنّ = وي + كأن الله : 581 ، 582 .
ويكأن موصولة مثل يا بنوئمّ : 582 .
- الياء :
مواضع زيادتها : 613 .
إبدالها من الواو والهمزة، والميم، والباء، والنون، والراء : 641 .

الموضوعات

عصر ابن فارس (19 - 37):

تقسيم التاريخ إلى عصور - تمزق الدولة العربية في القرن الرابع الهجري إلى دويلات - ظهور دولة بني بويه - الصراع بين قادة الديلم - بنو بويه يدخلون بغداد - الثلاثة الكبار في دولة البويهيين: ركن الدولة، وعضد الدولة، ومعز الدولة، تنافس الجيل الثاني من أمراء البويهيين - سقوط البويهيين وظهور السلاجقة - خلفاء بني العباس: المستكفي، والمطيع، والطائع، والقادر، والقائم، من سمات الحكم البويهي البطش وتشجيع العلم والأدب - وزراء البويهيين رعوا الحركة الفكرية - المكتبات في عصر بني بويه - صلة ابن فارس بالبويهيين .

حياة ابن فارس (39 - 126):

- أ - المصادر التي ترجمت له 41
- ب - اسمه 42
- ج - نسبه ونفي العجمة عن نسبه العربي والحجج التي أثبتت عروبه 42
- د - موطنه الأول 49
- هـ - أسفاره 51
- و - وفاته 60
- ز - شيوخه 61
- ح - تلاميذه 87
- ط - سيرته 100
- ي - مذهبه 111

آثار ابن فارس (127 - 560) :

- 127 إشارة إلى الطريقة المتبعة في عرض آثار الرجل ، وهذه الآثار هي :
- 128 1 - أبيات الاستشهاد: عرض ودراسة
- 133 2 - الإتياع والمزاوجة: عرض ودراسة وموازنة
- 143 3 - اختلاف النحويين
- 143 4 - أخلاق النبي ﷺ: ذكر المصادر التي ذكرتها
- 144 5 - استعارة أعضاء الإنسان: عرض ودرس وموازنة
- 151 - 149 6 - الأسجاع
- 151 - 149 7 - أسماء النبي ﷺ
- 151 - 149 8 - أصول الفقه
- 151 - 149 9 - الأضداد
- 151 - 149 10 - الأطعمة
- 151 - 149 11 - الأعداد: ذكرها في المصادر التي تحدثت عنها
- 151 12 - الأفراد: عرض ودراسة
- 159 - 158 13 - الأمالي
- 159 - 158 14 - الإمتاع
- 159 - 158 15 - أمثلة الأسجاع
- 159 - 158 16 - الانتصار لثعلب
- 159 - 158 17 - أنساب الطالبية: ذكر هذه الكتب في المصادر
- 159 18 - الأنواء: عرض وتحقيق
- 166 19 - أوجز السير: عرض وتلخيص
- 169 - 168 20 - تأويل القرآن
- 169 - 168 21 - التاج
- 169 - 168 22 - ترتيب الساعات: ذكرها في المصادر

- 23 - تفسير أسماء النبي ﷺ: عرض وتلخيص 170
- 24 - التفسير لكلام الله عز وجل: ذكره في المصادر 173
- 25 - تمام فصيح الكلام: عرض ومقارنة ودراسة 174
- 26 - الثلاثة: عرض ودراسة 180
- 27 - الثياب والحلي: ذكر المصادر التي وردت فيها 186
- 28 - الجوابات تعريف وعرض 187
- 29 - الحبير المذهب 189 - 194
- 30 - الحجر 189 - 194
- 31 - حلية الفقهاء 189 - 194
- 32 - الحماسة المحدثة 189 - 194
- 33 - خضارة 189 - 194
- 34 - خلق الإنسان 189 - 194
- 35 - دارات العرب 189 - 194
- 36 - دراري الكلم 189 - 194
- 37 - دلالة على أن القرآن غير مخلوق 189 - 194
- 38 - ذخائر الكلمات: ذكر هذه الكتب في المصادر 189 - 194
- 39 - ذم الخطأ في الشعر: عرض ودراسة 195
- 40 - ذم الغيبة 203 - 204
- 41 - ذو وذات 203 - 204
- 42 - رائع الدرر ورائق الزهر في أخبار خير البشر 203 - 204
- 43 - الرد على أصحاب العروض 203 - 204
- 44 - الرد على الزجاج فيما رد 203 - 204
- 45 - رسالة القاضي أبي بكر محمد بن إسماعيل 203 - 204
- 46 - رسالة إنشاء إلى رسول ورد من مصر 203 - 204

- 47 - رسالة فيما يحتاج إليه الشاعر من قوانين الشعر:
 204 - 203 سرد المصادر التي ذكرت فيها هذه الكتب
- 48 - رسالته إلى محمد بن سعيد الكاتب أو رسالة
 204 في الدفاع عن الشعر المحدث: عرض ونقد
- 49 - رسالة في (ما): عرض ودراسة
 208 - 204
- 50 - الرسالة المباركية
 216 - 214
- 51 - رسالة مختصة بالفرق بين الوعد والوعيد
 216 - 214
- 52 - السلام
 216 - 214
- 53 - سيرة النبي ﷺ
 216 - 214
- 54 - الشجاج
 216 - 214
- 55 - شرح رسالة الزهري
 216 - 214
- 56 - شرح مختصر المزني: ذكر هذه الكتب في المصادر
 216 - 214
- 57 - الصاحبي في فقه اللغة: تعريف وعرض
 216
- 58 - الصلاة على النبي ﷺ
 222 - 221
- 59 - العطايا
 222 - 221
- 60 - الغريب المصنّف
 222 - 221
- 61 - العمّ والخال
 222 - 221
- 62 - غريب إعراب القرآن: ذكر هذه الكتب في المصادر
 222 - 221
- 63 - فتيا فقيه العرب: عرض ودرس ونقد وموازنة
 222
- 64 - فرائض الصدقات: وذكره في المصادر
 234
- 65 - كتاب الفرق: عرض ودرس وموازنة
 234
- 66 - الفرق بين الإنسان وغيره
 242 - 240
- 67 - الفريدة والخريدة
 242 - 240
- 68 - الفصيح
 242 - 240

- 69 - فضل الصلاة على النبي ﷺ 240 - 242
- 70 - الفوائد 240 - 242
- 71 - قصص النهار وسمر الليل 240 - 242
- 72 - كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين :
وسرد المصادر التي ذُكرت فيها هذه الكتب 240 - 242
- 73 - كتاب اللامات : عرض ودرس 243
- 74 - الليل والنهار : تعريف ما وصلنا من الكتاب 251
- 75 - مأخذ العلم 254 - 255
- 76 - ما جاء في أخلاق المؤمنين :
سرد المصادر التي ذُكرت الكتابين 254 - 255
- 77 - متخير الألفاظ : عرض ونقد 255
- 78 - المجلى : وعزوه إلى من ذكره 259
- 79 - مجمل اللغة : دراسة مفصلة تتناول منهج الكتاب، ونقده، وتحليل طريقته
في عرض مواد اللغة، ومصادره، وشواهد، وتقارنه بمقاييس اللغة، وتحدث
عن شهرته 259
- 80 - المحصل في النحو 274 - 275
- 81 - محنة الأريب 274 - 275
- 82 - مختصر سير رسول الله 274 - 275
- 83 - مختصر في المؤنث والمذكر :
وسرد المصادر التي ذُكرت هذه الكتب 274 - 275
- 84 - المذكر والمؤنث : عرض وتحليل 275
- 85 - المسائل الخمس 285 - 286
- 86 - المسائل الفقهية 285 - 286
- 87 - المصاريح الماثلة بأنفس، وسرد المصادر
التي نَسبت هذه الكتب إلى ابن فارس 285 - 286

- 88 - المعارض : درس ومقارنة ونقد 286
- 89 - المعاش والكسب وما ذكره من المصادر 293
- 90 - مقالة في أسماء أعضاء الإنسان : عرض ومقارنة ونقد 293
- 91 - مقالة (كلاً) وما جاء منها في كتاب الله : عرض وموازنة ونقد 301
- 92 - مقاييس اللغة : دراسة مفصلة تتناول شهرة الكتاب، وموازنته بالمجمل، وطريقته في عرض مواد اللغة، وتشير إلى المنحوت والمزيد والمرتجل وتوضح خصائص هذا المعجم وتربطه بالمعجمات السابقة، وتحدث عن إطاء ابن فارس للخليل وحملته على ابن دريد وعلى الرواية المضعوفة 311
- 93 - مقدمة الفرائض 340 - 339
- 94 - مقدمة في النحو 340 - 339
- 95 - الموازنة 340 - 339
- 96 - الميرة 340 - 339
- 97 - النحت في اللغة 340 - 339
- 98 - نعت الشعر أو نقد الشعر، وسرد المصادر التي ذكرت فيها هذه الكتب 340 - 339
- 99 - النيروز : عرض الرسالة، وتلخيصها، وتكملتها بما يشاكل لفظة (نيروز) من ألفاظ عربية ومعربة وأعجمية 340
- 100 - الوجوه والنظائر 349 - 348
- 101 - الوشاح المفصل 349 - 348
- 102 - الإشكريات 349 - 348
- 103 - يواقيت الحكم، وسرد المصادر التي نسبت هذه الكتب إلى ابن فارس 349 - 348

المباحث اللغوية (353 - 561):

(1) نشأة اللغة أو القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح: 353 - 372

أ - قدم البحث في نشأة اللغة 353

ب - بحث العرب في نشأة اللغة قبل ابن فارس 354

ج - رأي ابن فارس في نشأة اللغة 356

د - مقارنة رأي ابن فارس بآراء العلماء في عصره وبعده 360

هـ - مقارنة رأي ابن فارس بالآراء الحديثة 366

و - الخط العربي توقيف عند ابن فارس 368

(2) اللغة العربية بين اللغات: 373 - 387

أ - تفوق العربية على اللغات الأخرى 373

ب - القرآن الكريم والألفاظ الأعجمية 375

ج - ابن فارس والألفاظ الأعجمية 377

د - العربية بين الساميات 379

(3) الاشتقاق (389 - 475):

أ - تعريف الاشتقاق 389

ب - ما أُلّف في الاشتقاق قبل ابن فارس 390

ج - الاشتقاق عند ابن فارس (التأليف فيه - صلته

بالتوقيف - معناه) 392

د - أصل المشتقات 397

هـ - ما يُشتقُّ منه (سوى المصدر) 400

1 - أسماء الأصوات 400

2 - الأعداد 401

3 - حروف المعاني 402

4 - أسماء الزمان 403

- 404 5 - أسماء الحيوان
- 406 6 - أسماء الأعضاء
- 407 7 - الألفاظ الأعجمية
- 409 و - ما لا يشتق منه :
- 409 1 - الألفاظ الأعجمية
- 409 2 - الألفاظ اليتامى
- 410 3 - المشكوك في صحته
- 410 4 - أسماء النباتات والأمكنة
- 412 5 - أسماء الأعلام
- 413 6 - ألفاظ الإتياع
- 414 7 - الأسماء المبهمه
- 414 ز - نقد طريقته في الاشتقاق
- 417 ح - أنواع الاشتقاق
- 417 1 - الاشتقاق الصغير
- 419 2 - الاشتقاق الكبير
- 424 3 - الاشتقاق الأكبر ونظرية المعجمية الثنائية
- 436 4 - النحت وأنماطه :
- 443 أ - نحت الأفعال
- 444 ب - نحت الأسماء
- 451 ط - المزيد
- 455 ي - الإلحاق والاشتقاق في الدراسات الحديثة
- 455 1 - آراء ضومط وزيدان والدومينيكي
- 461 2 - نظرية العلايلي

أ - عرض النظرية 461

ب - نقد نظرية العلابي ومقارنتها بأراء ابن فارس 466

(4) دلالة الألفاظ (477 - 561):

أ - مقدمة 477

ب - تعلم اللغة 478

ج - صلة اللفظ بالدلالة 479

د - هل للفظ الواحد دلالة واحدة؟ 487

هـ - الاشتراك في اللغة 488

و - التضاد 492 - 510

1 - التضاد بين إنكاره والإقرار به 492

2 - عوامل نشوء التضاد في العربية 500

أ - عموم الدلالة في اللفظ 500

ب - اختلاف اللهجات 502

ج - الاشتقاق وتغير الصيغ 504

د - التهكم 507

هـ - التفاضل 508

ز - الترادف (510 - 528):

1 - تعريفه 510

2 - الترادف بين إنكاره والإقرار به 511

3 - لماذا أنكر ابن فارس الترادف؟ 520

4 - استمرار الخلاف ومقارنة الآراء الحديثة برأي ابن فارس 524

ح - وضوح الدلالة 528 - 542

أثر الإعراب في توضيح الدلالة - ابن فارس اتهم الشافعي بالخطأ -

مناقشة ابن فارس في اتهامه الشافعي 528

أبرز عوامل الغموض في دلالات الألفاظ عند ابن فارس :

- 1 - شמוש بعض الألفاظ على الاشتقاق 532
 - 2 - ارتباط الألفاظ بأحداث منسية 536
 - 3 - التعبير عن المعنى بضدّه كالممدح بأسلوب القدح 537
 - 4 - صعوبة تحديد الدلالة في أسماء الزمان 538
 - 5 - الإيجاز الشديد في طائفة من العبارات 539
- ط - تطور الدلالة (عوامل هذا التطور ومقارنة آراء ابن فارس
بآراء الباحثين المحدثين) 542 - 561

* عوامل التطور :

- 1 - تعميم الدلالة الخاصة 542
 - 2 - تخصيص الدلالة العامة 545
 - 3 - انتقال الدلالة بالمجاورة أو السبب 548
 - 4 - الإسلام غير دلالات طائفة من الألفاظ 550
 - 5 - انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرد 554
- * مقارنة آراء الشيخ بآراء المحدثين 558

مباحث النحو والصرف (565 - 677) :

- (1) النحو 565 - 602
- أ - التعريفات 566
- ب - مباحث النحو 571
- ج - الأدوات 575
- د - منهج ابن فارس في مباحثه النحوية وسماته 583
- 1 - الإيجاز 583
- 2 - الكلف بالمعاني الغريبة أو المرجوحة للأدوات 589
- 3 - التأثر بعلم الكلام 592

- 596 4 - مزج النحو بأصول الفقه
- 600 5 - ربط النحو بعلم المعاني
- (2) الصرف (602 - 658) :
- 602 أ - تمهيد وتحديد
- 658 - 605 ب - مباحث الصرف
- 1 - الزيادة :
- 605 أ - الميزان الصرفي والأوزان
- 607 ب - أنواع الزيادة
- 609 ج - أحرف الزيادة
- 613 د - معاني الأبنية المزیدة
- 618 هـ - نقد منهج ابن فارس في بحث الزيادة
- 2 - الإبدال :
- 624 أ - تمهيد وتعريف
- 625 ب - حروف الإبدال
- 642 ج - منهج ابن فارس في دراسة الإبدال
- 645 3 - القلب :
- 648 4 - الجمع :
- 653 5 - التذكير والتأنيث
- 655 6 - التصغير
- 656 7 - النسب
- 677 - 659 (3) مذهب ابن فارس النحوي

المصادر والمراجع

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
ابن تيمية	محمد أبو زهرة	-	دار الفكر العربي 1952م
أبو حيان التوحيدي	د. إبراهيم كيلاني	-	دار المعارف مصر 1957م
أبو الفوارس عترة	محمد فريد أبو حديد	-	دار المعارف مصر 1954م
الإتياع	أبو الطيب اللغوي	عز الدين التنوخي	دمشق 1961م
الإتقان في علوم القرآن	جلال الدين السيوطي	-	مطبعة الأزهر 1318هـ
أجزاء الحيوان	أرسطو طاليس	د. عبد الرحمن بدوي	وكالة المطبوعات الكويت 1978م
ترجمة يوحنا البطريرق الأحاجي النحوية	جار الله الزمخشري	مصطفى الحدري	مكتبة الغزالي حماة 1969م
أحسن التقاسيم (سلسلة المختار من التراث العربي)	محمد بن أحمد المقدسي	غازي طليمات	وزارة الثقافة دمشق 1980م
أحمد بن فارس	هلال ناجي	-	مطبعة المعارف بغداد 1970م
أخبار الدولة العباسية	مؤلف من القرن 3 هـ	د. عبد العزيز الدوري	دار الطليعة بيروت 1971م
أدب الكاتب	ابن قتيبة	محمد محيي الدين عبد الحميد	مطبعة السعادة مصر 1963م
الأزمنة والأنواء	ابن الأجدابي	د. عزة حسن	وزارة الثقافة دمشق 1964م
الأزمية في علم الحروف	علي بن محمد الهروي	عبد المعين الملوحي	دمشق 1391هـ/ 1971م
أسرار العربية	أبو البركات ابن الأنباري	محمد بهجة البيطار	المجمع العلمي دمشق 1377هـ
الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية	أبو منصور الثعالبي	محمد المصري	دمشق 1984م
الاشتقاق	أبو بكر بن دريد	عبد السلام هارون	مكتبة المثنى بغداد 1399هـ
الاشتقاق والتعريب	عبد القادر مصطفى المغربي	-	مطبعة الهلال القاهرة 1908م
الإصابة في أخبار الصحابة	ابن حجر العسقلاني	-	مطبعة السعادة مصر 1323هـ
إصلاح المنطق	ابن السكيت	أحمد شاكر وعبد السلام هارون	دار المعارف - مصر 1970م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
الأصمعيات	الأصمعي	أحمد شاكر وعبد السلام هارون	دار المعارف - مصر 1955م
الأصوات اللغوية	د. إبراهيم أنيس	-	القاهرة 1971م
الأضداد	أبو الطيب اللغوي	د. عزة حسن	المجمع العلمي دمشق 1382هـ
الأضداد	أبو بكر بن الأنباري	محمد أبو الفضل إبراهيم	الكويت 1960م
إعراب القرآن الكريم وبيانه	محيي الدين الدرويش	-	دار المعارف 1984م
الأعلام	خير الدين الزركلي	-	الطبعة الثالثة بيروت 1969م
أعلام النساء	عمر رضا كحالة	-	مؤسسة الرسالة بيروت 1982م
أعيان الشيعة	الإمام محسن الأمين	-	دار التعارف بيروت 1403هـ
الأغاني	أبو الفرج الأصفهاني	عبد الستار أحمد فراج	دار الثقافة بيروت 1380هـ
الأغلب - حياته وشعره	د. نوري حمودي القيسي	-	مجلة المجمع العراقي المجلد 31
الإفصاح	أبو نصر الفارقي	سعيد الأفغاني	مؤسسة الرسالة بيروت 1980م
الاقتراح في علم أصول النحو	جلال الدين السيوطي	د. أحمد محمد قاسم	القاهرة 1396هـ
أغاز ابن هشام	ابن هشام الأنصاري	أسعد خضير	مؤسسة الرسالة بيروت 1973م
الألفاظ الكتابية	عبد الرحمن الهمداني	بغاية لويس شيخو	-
الألمالي	أبو علي القالي	-	دار الكتاب العربي بيروت -
الإمتاع والمؤانسة	أبو حيان التوحيدي	أحمد أمين وأحمد الزين	دار الحياة بيروت -
الأمثال السائرة من شعر المتنبي	الصاحب بن عباد	محمد حسن آل ياسين	مطبعة المعارف بغداد 1385هـ
الأمثال	أبو عكرمة الضبي	د. رمضان عبد التواب	المجمع العلمي دمشق 1394هـ
الأمثال العربية القديمة	رودلف زلهاييم	د. رمضان عبد التواب	مؤسسة الرسالة بيروت 1971م
إملاء ما من به الرحمن	أبو البقاء العكبري	-	بيروت 1979م
إنباه الرواة على أنباه النحاة	جمال الدين القفطي	أبو الفضل إبراهيم	دار الكتب - القاهرة 1950م
الإنصاف في مسائل الخلاف	أبو البركات بن الأنباري	محيي الدين عبد الحميد	المكتبة التجارية - مصر 1961م
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	ابن هشام الأنصاري	محيي الدين عبد الحميد	إحياء التراث بيروت 1966م
الإيضاح في علل النحو	أبو القاسم الزجاجي	د. مازن المبارك	دار العروبة القاهرة 1378هـ
الإيضاح في علوم البلاغة	جلال الدين القزويني	-	مطبعة صبيح القاهرة 1971م
إيضاح المكنون في الذيل علم كشف الظنون	إسماعيل البغدادي	-	مكتبة المشي بغداد -

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
إيضاح الوقف والابتداء	أبو بكر بن الأنباري	محيي الدين رمضان	المجمع العلمي دمشق 1391هـ
البداية والنهاية	ابن كثير	-	مكتبة المعارف بيروت 1977م
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع	الشوكاني	-	مطبعة السعادة مصر 1348هـ
البدیع	ابن المعتز	كرتشكوفسكي	دار الحكمة دمشق -
برنامج ابن جابر الوادي آشي	ابن جابر	محمد الحبيب الهيلة	تونس 1981م
البرهان في علوم القرآن	الزركشي	محمد أبو الفضل إبراهيم	دار المعرفة بيروت 1972م
البعث جريدة يومية رقم العدد 5325	مقالة لعبد المعين الملوحي	-	دمشق 29/6/0
بغية الوعاة	جلال الدين السيوطي	-	دار المعرفة بيروت -
البلغة في تاريخ أئمة اللغة	الفيروزي	محمد المصري	وزارة الثقافة دمشق 1972م
البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث	أبو البركات بن الأنباري	د. رمضان عبد التواب	دار الكتب مصر 1970م
البلغة في شذور اللغة	مقالات لأئمة اللغة	د. أوغست هفتر ولويس شيخو	بيروت 1914م
بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب	محمد شكري الألوسي	-	دار الكتاب العربي مصر
البيان والتبيين	الجاحظ	فوزي عطوي	دار صعب بيروت 1968م
التأليف في خلق الإنسان	د. وجيهة السطل	-	دار الحكمة دمشق 1976م
تأويل مشكل القرآن	ابن قتيبة	السيد أحمد صقر	دار التراث مصر 1973م
تاج العروس من جواهر القاموس	مرتضى الزبيدي	عبد الستار فراج	وزارة الإرشاد الكويت 1965م
تاريخ آداب العرب	مصطفى صادق الرافعي	-	دار الكتاب بيروت 1394هـ
تاريخ آداب اللغة العربية	جرجي زيدان	-	مكتبة الحياة بيروت 1967م
تاريخ الأدب العربي	كارل بروكلمان	د. عبد الحلیم النجار	دار المعارف مصر 1968م
تاريخ الأدب العربي	د. عمر فروخ	-	دار العلم للملايين بيروت 1981
تاريخ الإسلام	د. حسن إبراهيم حسن	-	مكتبة النهضة مصر 1955م
تاريخ الدول الإسلامية	ستانلي لين بول	د. أحمد السيد سليمان	-
تاريخ الشعوب الإسلامية	كارل بروكلمان	نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي	دار العلم للملايين بيروت 1950

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
تاريخ العرب (مطول)	د. فيليب حتي	-	دار الكشاف بيروت 1950م
تاريخ العرب العام	ل. أ. سيديو	عادل زعيتير	مطبعة البابي الحلبي مصر 1969م
تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين	جورج مونين	د. بدر الدين القاسم	جامعة دمشق 1392هـ/ 1972م
تاريخ اللغات السامية	إسرائيل ولفنسون	-	مطبعة الاعتماد القاهرة 1929م
تممة المختصر في أخبار البشر	ابن الوردي	أحمد رفعت البدراوي	دار المعرفة بيروت 1389هـ/ 1970م
تجارب الأمم	مسكويه	-	شركة التمدن مصر
تجبر الموشين في التعبير بالسين والشين	الفيروزبادي	محمد خير البقاعي	دار قتيبة دمشق 1983م
تذكرة الحفاظ	الذهبي	-	دار إحياء التراث العربي بيروت مصورة عن الطبعة الهندية 1956م
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	ابن مالك	محمد كامل بركات	دار الكاتب القاهرة 1968
تصريف الأسماء والأفعال	د. فخر الدين قباوة	-	جامعة حلب 1981م
التضاد في ضوء اللغات السامية	د. ربحي كمال	-	جامعة بيروت العربية 1972
التطور النحوي	برجشتراسر	د. رمضان عبد التواب	مكتبة الخانجي القاهرة 1982م
التعريفات	لأبي الحسن الجرجاني	-	الدار التونسية للنشر 1971م
تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب	أبو المرشد المعري	د. مجاهد الصواف ود. محسن غياض عجيل	دار المأمون دمشق 1979م
تفسير أسماء الله الحسنى	أبو إسحاق الزجاج	أحمد يوسف الدقاق	مطبعة الكتبي دمشق 1395هـ
تفسير غريب القرآن	ابن قتيبة	سيد أحمد صقر	دار الكتب العلمية بيروت 1978م
تفسير مجاهد	-	عبد الرحمن الطاهر السورتي	قطر 1396هـ
التقريب لأصول التعريب	طاهر الجزائري	-	المطبعة السلفية القاهرة
التلخيص في معرفة أسماء الأشياء	أبو هلال العسكري	د. عزة حسن	المجمع العلمي 1390هـ
تهذيب اللغة	أبو منصور الأزهري	عبد السلام محمد هارون	المؤسسة المصرية العامة 1964م
التوراة باللغة العبرية	-	-	لندن 1951م
التطور النحوي ثلاث رسائل	برجشتراسر	د. رمضان عبد التواب عبد العزيز الميميني	مكتبة الخانجي القاهرة 1982م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
ثلاثة كتب في الأضداد	الأصمعي والسجستاني وابن السكيت	أوغست هفتر	المطبعة الكاثوليكية بيروت 1913م
الجامع الصغير	جلال الدين السيوطي	-	دار الكتب العلمية بيروت
الجامع في أخبار أبي العلاء	محمد سليم الجندبي	-	المجمع العلمي دمشق 1383هـ
جامع البيان في تفسير القرآن	ابن جرير الطبري	-	بولاق 1323هـ
جامع الدروس العربية	مصطفى الغلاييني	-	المطبعة العصرية صيدا 1372هـ
جمهرة اللغة	أبو بكر بن دريد	-	حيدر آباد الدكن 1344هـ
الجنى الداني في حروف المعاني	ابن قاسم المرادي	د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل	دار الآفاق بيروت 1983م
الجوانب الدلالية في نقد الشعر ق 4 هـ	د. فايز الداية	-	دار الملاح 1978م
جواهر الألفاظ	قدامة بن جعفر	محيي الدين عبد الحميد	دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ
حاشية الجمل على الجلالين	سليمان الجمل	-	دار إحياء التراث بيروت
الحاوي للفتاوى	جلال الدين السيوطي	محيي الدين عبد الحميد	مطبعة السعادة مصر 1959م
حجة القراءات	ابن زنجلة	سعيد الأفغاني	مؤسسة الرسالة بيروت 1399هـ
الحروف	ابن السكيت	د. رمضان عبد التواب	القاهرة 1969م
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري	آدم ميتز	-	دار الكتاب العربي بيروت 1967م
الحماسة البصرية	-	-	1964م
الحياة الأدبية في البصرة	د. أحمد كمال زكي	-	دار المعارف مصر 1971م
الحيوان	الجاحظ	عبد السلام هارون	مطبعة البابي الحلبي مصر 1386هـ
خاص الخاص	أبو منصور الثعالبي	-	مكتبة الحياة بيروت 1966م
خزائن الكتب في دمشق وضواحيها	حبيب الزيات	-	ألف باء الأديب 1982م
خزانة الأدب الخصائص	عبد اللطيف البغدادي	-	بولاق 1299هـ
خلق الإنسان	ثابت بن أبي ثابت	عبد الستار فراج	الكويت 1965م
دائرة المعارف الإسلامية	-	-	دار الشعب 1969م
دائرة معارف القرن العشرين	محمد فريد وجدي	-	دار المعرفة بيروت 1971م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
دراسات في العصور العباسية المتأخرة	عبد العزيز الدوري	-	مطبعة السريان ببغداد 1945م
دراسات في فقه اللغة	د. صبحي الصالح	-	دار العلم للملايين بيروت 1983م
دراسات في اللغة والنحو العربي	حسن عون	-	معهد البحوث مصر 1969م
دراسات لأسلوب القرآن الكريم	محمد عبد الخالق عضية	-	مطبعة السعادة مصر 1392هـ
دراسات لغوية	د. حسين نصار	-	دار الرائد العربي بيروت 1401هـ
الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث	محمد حسين آل ياسين	-	مكتبة الحياة بيروت 1400هـ
الدرر الكامنة	ابن حجر العسقلاني	محمد سيد جاد المولى	دار الكتب الحديثة 1385هـ
الدرر اللوامع	الشقيقي	-	دار المعرفة بيروت 1973م
دلالة الألفاظ	د. إبراهيم أنيس	-	مكتبة الأنجلو المصرية 1963م
دمية القصر وعصرة أهل العصر	الباخرزي	محمد التونجي	مؤسسة دار الحياة 1971م
دور الكلمة في اللغة	أولمان	د. كمال بشر	القاهرة 1962م
دولة بني العباس	د. شاكر مصطفى	-	وكالة المطبوعات الكويت 1973م
ديوان الأدب	الفارابي	د. أحمد مختار عمر	مجمع اللغة القاهرة 1974م
ديوان الأعشى الكبير	-	د. محمد محمد حسين	القاهرة 1950م
ديوان أوس بن حجر	-	د. محمد يوسف نجم	دار صادر بيروت 1979م
ديوان بشر بن أبي خازم	-	د. عزة حسن	وزارة الثقافة دمشق 1392هـ
ديوان تأبط شراً	-	علي ذو الفقار شاكر	دار الغرب الإسلامي 1404هـ
ديوان جرير	-	-	طبعة الصاوي
ديوان الحطيئة	-	نعمان أمين طه	القاهرة 1378هـ
ديوان الحماسة	أبو تمام	التبريزي	مصورة عن طبعة الأزهر 1927م
ديوان ذي الرمة	-	د. عبد القدوس أبو صالح	المجمع العلمي دمشق 1392هـ
ديوان طرفة بن العبد	-	فوزي عطوي	دار صعب بيروت 1980م
ديوان الطرماح	-	د. عزة حسن	دمشق 1968م
ديوان طفيل الغنوي	-	محمد عبد القادر أحمد	دار الكتاب الجديد 1968
ديوان أبي الطيب المتنبي	أبو البقاء العكبري	السقا والابباري والشليبي	البابي الحلبي مصر 1971م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
ديوان العجاج	-	د. عبد الحفيظ السطلي	المطبعة التعاونية دمشق 1971م
ديوان الفرزدق	-	-	دار صادر بيروت
ديوان المعاني	أبو هلال العسكري	-	مكتبة القدسي القاهرة 1352هـ
ديوان النابغة الذبياني	-	محمد أبو الفضل إبراهيم	دار المعارف مصر 1977م
ديوان أبي النجم	-	علاء الدين الأغا	الرياض 1401هـ
ذكر أخبار أصبهان	أبو نعيم الأصبهاني	-	ليدن 1934م
ذيل الأمالي والنوادر	أبو علي الفالي	-	دار الكتاب العربي بيروت
ذيل تجارب الأمم	أبو شجاع	-	شركة التمدن مصر 1334هـ
رسالة الاشتقاق	أبو بكر بن السراج	الدرويش والحدري	دار مجلة الثقافة دمشق 1973م
رصف المباني في شرح حروف المعاني	المالقي	-	المجمع العلمي دمشق 1395هـ
روح المعاني	الألوسي	-	بيروت
الروض المعطار	محمد الحميري	د. إحسان عباس	مؤسسة ناصر بيروت 1980م
سفر التكوين	-	-	المطبعة الأميركانية 1948م
سنن الترمذي	-	عزة عبيد الدعاس	مطابع الفجر حمص 1387هـ
سنن ابن ماجة	-	-	دار إحياء التراث بيروت 1395هـ
سير أعلام النبلاء	شمس الدين الذهبي	-	مؤسسة الرسالة 1983م
شذرات الذهب	ابن العماد الحنبلي	-	دار المسيرة بيروت 1399هـ
شرح أبيات مغني اللبيب	عبد القادر البغدادي	رباح والدقاق	دار البيان دمشق 1973م
شرح أشعار الهذليين	أبو سعيد السكري	فراج وشاكر	مطبعة المدني القاهرة 1965م
شرح ديوان حسان بن ثابت	-	عبد الرحمن البرقوقي	دار الأندلس بيروت 1966م
شرح ديوان عنتره	-	إبراهيم الأبياري	دار الكتب العلمية بيروت 1400هـ
شرح شافية ابن الحاجب	الرضي الاسترأبادي	-	دار الكتب العلمية بيروت 1395هـ
شرح القصائد السبع الطوال	أبو بكر بن الأبياري	عبد السلام محمد هارون	دار المعارف مصر 1969م
شرح القصائد العشر	الخطيب التبريزي	د. فخر الدين قباوة	دار الآفاق بيروت 1400هـ
شرح الكافية	الاسترأبادي	-	دار الكتب العلمية بيروت 1310هـ
شرح كلا وبلى ونعم	مكي القيسي	أحمد حسن فرحات	دار المأمون للتراث 1398هـ
شرح مشكل شعر المتنبي	ابن سيده	د. محمد رضوان الداية	دار المأمون دمشق 1975م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
شرح المعلمات السبع	الزوزني	-	دار الجبل بيروت 1972م
شرح المفصل	ابن يعش	-	المطبعة المنيرية القاهرة
شرح مقامات الحريري	الشربشي	-	دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ
شرح الملوكي في التصريف	ابن يعش	د. فخر الدين قباوة	المكتبة العربية حلب 1393هـ
شعر إبراهيم بن هرمة القرشي	-	محمد نفاع وحسين عطوان	المجمع العلمي دمشق 1969م
شعر زهير بن أبي سلمى	الأعلم	د. فخر الدين قباوة	دار الآفاق 1980م
شعر هذبة بن الخشم	-	د. يحيى الجبوري	وزارة الثقافة دمشق 1976م
الشعر والشعراء	ابن قتيبة	-	دار الثقافة لبنان 1964م
الشعر والشعراء	ابن قتيبة	-	طبعة ليدن 1902م
الصاحب بن عباد الوزير الأديب العالم	د. بدوي طبانة	-	مطبعة مصر 1963م
الصاهل والشاحج	أبو العلاء المعري	د. بنت الساطئ	دار المعارف مصر 1975م
الصحاح في اللغة والعلوم	المرعشليان نديم وأسامة	-	دار الحضارة بيروت 1975م
الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	الجوهري	أحمد عبد الغفور عطار	دار العلم للملايين بيروت 1376هـ
صحيح البخاري	البخاري	د. مصطفى ديب البغا	دار القلم 1401هـ
صحيح مسلم	مسلم القشيري	-	دار إحياء التراث بيروت 1375هـ
الصدقة والصدق	أبو حيان التوحيدي	د. إبراهيم كيلاني	دار الفكر دمشق 1964م
الضوء اللامع	السخاوي	-	مكتبة القدس القاهرة 1353هـ
طبقات الشافعية الكبرى	تاج الدين السبكي	محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو	مطبعة البابي الحلبي مصر 1964م
طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	محمود شاكر	مطبعة المدني القاهرة 1974م
طبقات اللغويين والنحويين	أبو بكر الزبيدي	محمد أبو الفضل إبراهيم	دار المعارف مصر 1973م
طبقات المفسرين	الداودي	علي محمد عمر	مكتبة وهيي مصر 1392هـ
الطرائف الأدبية	-	عبد العزيز الميمني	دار الكتب العلمية بيروت 1937م
طرق تنمية الألفاظ في اللغة	د. إبراهيم أنيس	-	مطبعة النهضة الجديدة القاهرة 1967م
ظهر الإسلام	أحمد أمين	-	دار الكتاب العربي بيروت 1969م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
العبر في أخبار من عبر العربية	الذهبيّ	-	مطبعة حكومة الكويت 1966م
عروبة العلماء المشوسين إلى البلدان الأعجمية	د. نايجي معروف	د. رمضان عبد التواب	مكتبة الخانجي مصر 1980م
العصبية القبلية	د. إحسان النص	-	دار الفكر دمشق 1973م
العلامة اللغوي ابن فارس الرازي	د. محمد مصطفى رضوان	-	دار المعارف مصر 1971م
علم اللغة	د. محمود السعرا	-	دار المعارف مصر 1962م
علم اللغة	د. علي عبد الواحد وافي	-	مكتبة نهضة مصر 1382هـ
علم النفس بالمثل ومن الحياة	أمر الله السطلي وعدنان سبيعي	-	مطبعة الاتحاد الشرقي دمشق 1952م
العمدة	ابن رشيق	محيي الدين عبد الحميد	مطبعة السعادة مصر 1963م
عيون الأخبار	ابن قتيبة	-	دار الكتب المصرية القاهرة 1925م
غاية النهاية	ابن الجزري	برجستراسر	مصر 1933م
الفائق في غريب الحديث	جار الله الزمخشري	محمد أبو الفضل إبراهيم	مطبعة البابي الحلبي القاهرة 1971م
الفاخر	المفضل بن سلمة	عبد العليم الطحاوي	وزارة الثقافة مصر 1380هـ
فجر الإسلام	أحمد أمين	-	دار الكتاب العربي بيروت 1969م
الفخري	ابن طباطبا	-	دار صادر بيروت 1386 هـ
الفروق اللغوية	أبو هلال العسكري	حسام الدين القدسي	مكتبة القدسي القاهرة 1353هـ
فصل المقال	أبو عبيد البكري	د. إحسان عباس	دار الأمانة بيروت 1391هـ
فصول في فقه اللغة	د. رمضان عبد التواب	-	مكتبة الخانجي مصر 1980م
فصحيح ثعلب	ثعلب	محمد عبد المنعم خفاجي	مكتبة التوحيد القاهرة 1949م
فقه اللغة	د. علي عبد الواحد وافي	-	دار نهضة مصر
فقه اللغة وخصائص العربية	محمد المبارك	-	دار الفكر الحديث لبنان 1964م
فقه اللغة وسر العربية	أبو منصور الثعالبي	مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري	مطبعة البابي الحلبي 1972م
فلسفة اللغة العربية وتطورها	جبر صومط	-	مطبعة المقتطف مصر 1929م
الفلسفة اللغوية	جرجي زيدان	-	مطبعة الهلال القاهرة 1923م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
فهرسة ابن خبير	ابن خبير الإشبيلي	-	مصورة عن طبعة دمشق 1893م
الفهرست	ابن النديم	-	دار المعرفة بيروت 1978م
الفهرست	الطوسي	-	المطبعة الحيدرية بالنجف 1937م
فوات الوفيات	ابن شاکر الکتبي	محيي الدين عبد الحميد	مطبعة السعادة مصر 1951م
في اللهجات العربية	د. إبراهيم أنيس	-	مكتبة الأنجلو المصرية
في أصول النحو	سعيد الأفغاني	-	القاهرة
القاموس المحيط	الفيروزآبادي	-	القاهرة 1938م
قصة الأدب في العالم	أحمد أمين وزكي نجيب محمود	-	مطبعة لجنة التأليف والترجمة مصر 1943م
قصة الحضارة	ول ديورانت	زكي نجيب محمود	القاهرة 1965م
قصص العرب	جاد المولى وصاحبه: البحاوي وأبو الفضل إبراهيم	-	مطبعة البابي الحلبي مصر 1962م
الكامل في التاريخ	ابن الأثير الجزري	-	دار الكتاب العربي بيروت 1967م
الكامل في الأدب	المبرد	محمد أحمد الدالي	مؤسسة الرسالة 1406هـ
كتاب الأزمنة والأمكنة	أبو علي المرزوقي	-	حيدر آباد 1332هـ
كتاب الأصنام	ابن السائب الكلبي	أحمد زكي	دار الكتب 1924م
كتاب الأنواء في مواسم العرب	ابن قتيبة	-	حيدر آباد 1956م
كتاب خلق الإنسان	ثابت بن أبي ثابت	د. أحمد عبد الستار فراج	الكويت 1965م
كتاب الزينة	أبو حاتم الرازي	حسين بن فيض الله الهمداني	دار الكتاب العربي مصر 1957م
كتاب سيبويه	-	طبعة بولاق	-
كتاب الصناعتين	أبو هلال العسكري	د. مفيد قميحة	دار الكتب العلمية بيروت 1981م
كتاب اللامات	أبو القاسم الزجاجي	د. مازن المبارك	المطبعة الهاشمية دمشق 1389هـ
الكشاف	جار الله الزمخشري	-	دار الفكر بيروت 1397هـ
كشف الظنون	حاجي خليفة	-	مصورة عن طبعة استنبول 1951م
الكليات	أبو البقاء الكفوي	د. عدنان درويش	وزارة الثقافة دمشق 1976م
كنايات الأدباء	أحمد بن محمد الجرجاني	-	مصر 1326هـ
كنز الحفاظ	ابن السكيت	لويس شيخو	المطبعة الكاثوليكية بيروت 1895م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال	ابن حسام الدين الهندي	بكري حيانبي	مؤسسة الرسالة بيروت 1979م
اللباب	ابن الأثير الجزري	-	مكتبة المثنى بغداد -
لسان العرب	ابن منظور	-	دار صادر بيروت 1955م
اللغات السامية	تيودور نولدكه	د. رمضان عبد التواب	دار النهضة العربية القاهرة 1963م
اللغة	ج. فنديس	عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص	لجنة البيان العربي القاهرة 1950م
مآثر الإنافة في معالم الخلافة	القلقشندي	عبد الستار فراج	عالم الكتب بيروت 1964م
مثالب الوزيرين	أبو حيان التوحيدي	د. إبراهيم كيلاني	دار الفكر دمشق 1961م
المثل السائر	ضياء الدين ابن الأثير	-	المطبعة البهية مصر 1312هـ
مجالس ثعلب	أبو العباس ثعلب	عبد السلام محمد هارون	دار المعارف القاهرة 1960م
مجالس العلماء	الزجاجي	عبد السلام محمد هارون	الكويت 1962م
مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق	-	-	مجلدات مختلفة ذُكرت في البحث
مجلة المجمع العلمي الهندي المجلد الأول	-	-	المطبعة السلفية الهند 1976م
مجلة مجمع اللغة العربية الملكي المجلد الأول	-	-	مطبعة بولاق 1934م
مجلة الفكر العربي المعاصر	-	-	-
مجلة المشرق العدد 21	-	-	لبنان 1903م
مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد 26	-	-	الكويت 1982م
مجلة المورد العراقية	-	-	المجلد 12 1983م
مجمع الأمثال	أبو الفضل الميداني	محي الدين عبد الحميد	مطبعة السنة المحمدية 1955م
مجموع أشعار العرب	-	وليم بن الورد البروسي	دار الآفاق الجديدة بيروت 1979م
محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية	محمد الخضري	-	مطبعة الاستقامة القاهرة 1366هـ
المحبر	محمد بن حبيب	د. إيلزه ليختر شتيتير	دار الآفاق الجديدة بيروت
مختصر شرح الجامع الصغير	المنائي	-	القاهرة 1954م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
المختصر في أخبار البشر	أبو الفداء	-	دار المعرفة بيروت
المختصص	ابن سيده	-	مطبعة بولاق مصر 1316هـ
المدارس النحوية	د. شوقي ضيف	-	دار المعارف مصر 1972م
مدرسة الكوفة	د. مهدي المخزومي	-	مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1958م
المذكر والمؤنث	أبو بكر بن الأنباري	د. طارق عبد عون الجنابي	مطبعة العاني بغداد 1978م
المذكر والمؤنث	الفراء	مصطفى الزرقا	بيروت 1345هـ
المذكر والمؤنث	ابن التستري	د. أحمد عبد المجيد هريدي	مكتبة الخانجي القاهرة 1983م
المذكر والمؤنث	المبرد	د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي	دار الكتب القاهرة 1970م
مرآة الجنان وعبرة اليقظان	اليافعي	-	مؤسسة الأعلمي بيروت 1970م
المزهر في علوم اللغة	جلال الدين السيوطي	جاد المولى والبجاوي وأبو الفضل إبراهيم	مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة
مسائل خلافية في النحو	أبو البقاء العكبري	د. محمد خير الحلواني	دار المأمون دمشق
المستصفي	أبو حامد الغزالي	-	مطبعة بولاق 1322هـ
المستقصى في أمثال العرب	جار الله الزمخشري	-	دار الكتب العلمية بيروت 1977م
المصادر الأدبية واللغوية	د. عز الدين إسماعيل	-	دار المعارف مصر 1980م
المصباح المنير	أحمد بن محمد الفيومي	-	المكتبة العلمية بيروت
المصطلح النحوي	عوض حمد القوزي	-	جامعة الرياض 1401هـ
معاني الشعر	أبو عثمان الأشنانداني	عز الدين التنوخي	وزارة الثقافة دمشق 1969م
المعاني الفلسفية في لسان العرب	د. ميشال إسحاق	-	مطبعة الكاتب العربي دمشق 1984م
معاني القرآن	أبو زكريا الفراء	-	عالم الكتب بيروت 1980م
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	-	دار المستشرق بيروت
معجم البلدان	ياقوت الحموي	-	دار صادر بيروت 1977م
المعجم الحديث عبري عربي	د. ربحي كمال	-	دار العلم للملايين بيروت 1975م
معجم الشعراء	المرزباني	عبد الستار أحمد فراج	مكتبة النوري دمشق
المعجم العربي	د. حسين نصار	-	دار مصر للطباعة القاهرة 1968م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
المعجم الفلسفي	د. جميل صليبا	-	دار الكتاب اللبناني بيروت 1978م
معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	-	دار إحياء التراث العربي بيروت 1957م
المعزّب	أبو منصور الجواليقي	أحمد محمد شاكر	دار الكتب القاهرة 1389هـ
المعرفة مجلة ثقافية العدد 178	-	-	وزارة الثقافة السورية 1976م
مغني اللبيب	ابن هشام الأنصاري	د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني	دار الفكر بيروت 1979م
مفاتيح العلوم	الخوارزمي	-	دار الكتب العلمية بيروت
مفتاح السعادة	طاش كبري زاده	كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور	دار الكتب الحديثة القاهرة 1968م
مفتاح اللغة العبرية	د. ربحي كمال	-	بيروت 1975م
المفردات في غريب القرآن	الراغب الأصفهاني	محمد سيّد كيلاني	دار المعرفة بيروت
المفضليات	المفضل الضبي	أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون	دار المعارف مصر 1963م
مقدمة ابن خلدون	ابن خلدون	-	المكتبة التجارية الكبرى مصر
مقدمة لدراسة فقه اللغة	د. محمد أحمد أبو الفرج	-	دار النهضة العربية بيروت 1966م
مقدمة لدرس لغة العرب	عبد الله العلايلي	-	المطبعة العصرية مصر
المقصود والممدود	أبو زكريا الفراء	عبد الإله نبهان ومحمد خير بقاعي	دار قتيبة دمشق 1983م
الملاحن	أبو بكر بن دريد	إبراهيم اطفيش	المطبعة السلفية مصر 1347هـ
الممتع	ابن عصفور	د. فخر الدين قباوة	دار الآفاق الجديدة بيروت 1979م
مناهج البحث في اللغة	د. تمام حسان	-	دار الثقافة الدار البيضاء 1979م
المنتخب من كنايات الأدباء	أبو العباس الجرجاني	-	مطبعة السعادة مصر 1908م
المنتظم	ابن الجوزي	-	حيدر آباد 1357هـ
المنجد	لويس معلوف	-	المطبعة الكاثوليكية بيروت 1960م
المنجد في اللغة	أبو الحسن الهنائي - كراع النمل	د. أحمد مختار عمر	عالم الكتب القاهرة 1976م
المنحول من تعليقات الأصول	أبو حامد الغزالي	محمد حسن هيتو	دار الفكر دمشق 1970م
المنصف	ابن جني	إبراهيم مصطفى	مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر 1960م

عنوان الكتاب	اسم المؤلف	اسم المحقق أو المترجم	مكان الطبع وزمانه
المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي	ابن وكيع التنيسي	د. محمد رضوان الداية	دار قتيبة دمشق 1981م
الموسوعة العربية الميسرة	محمد شفيق غربال	-	دار الشعب القاهرة 1965م
موسوعة المستشرقين	د. عبد الرحمن بدوي	-	دار العلم للملايين بيروت 1984م
المنبسر والقداح	ابن قتيبة	محب الدين الخطيب	المطبعة السلفية 1342هـ
النجوم الزاهرة	ابن تغري بردي	-	مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة 1963م
النحو الوافي	عباس حسن	-	دار المعارف مصر 1963م 1294هـ
نزهة الألباء في طبقات الأدباء	أبو البركات بن الأتباري	-	-
نشأة النحو	محمد الطنطاوي	-	1969م
نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها	أنستاس الكرمللي	-	القاهرة 1938م
نشوار المحاضرة	القاضي التنوخي	عبود الشالحي	1971م
نصرة النائر على المثل السائر	الصلاح الصفدي	د. محمد علي سلطاني	المجمع العلمي دمشق 1972م
نصوص في فقه اللغة العربية	د. السيد يعقوب بكر	-	دار النهضة العربية بيروت 1971م
نفع الطيب	أحمد المقرئ التلمساني	د. إحسان عباس	دار صادر بيروت 1968م
نهاية الأرب في فنون الأدب	شهاب الدين النويري	-	مصورة عن طبعة دار الكتب بلا تاريخ
نهج الإسلام مجلة سورية	-	-	دمشق حزيران 1983م
النوادر في اللغة	أبو زيد الأنصاري	-	مصورة عن طبعة الشرتوني لبنان
نوادير المخطوطات	عبد السلام محمد هارون	-	مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر 1972م
نيل الأرب في مثلثات العرب	حسن قويدر	-	المطبعة الخيرية 1320هـ
هدية العارفين	إسماعيل باشا البغدادي	-	مكتبة المثنى مصورة عن طبعة استنبول 1951م
همع الهوامع شرح جمع الجوامع	جلال الدين السيوطي	-	دار المعرفة بيروت
الوافي بالوفيات	الصلاح الصفدي	د. إحسان عباس	دار صادر بيروت 1969م
الوفيات	ابن رافع السلامي	صالح مهدي عباس	مؤسسة الرسالة بيروت 1982م
وفيات الأعيان	ابن خلكان	-	دار صادر بيروت 1978م
يتيمة الدهر	أبو منصور الثعالبي	-	دار الكتب العلمية مكة المكرمة 1979م

مؤلف الكتاب د. غازي مختار طليمات في سطور

- ولد في مدينة حمص عام 1935م. وفيها درس حتى نال الثانوية عام 1952م.
- تلقى تعليمه الجامعي في دمشق، فأجيز في اللغة العربية عام 1956م ومنح أهلية التعليم الثانوي عام 1957م.
- درّس اللغة العربية في الكويت وحمص.
- حينما أنشئ قسم الدراسات العليا عام 1973م في دمشق جمع بين الدرس والتدريس، فحاز دبلوم الدراسات العليا عام 1974م والماجستير عام 1980م والدكتوراة عام 1987م.
- درّس النحو وفقه اللغة في بعض الجامعات السورية والإماراتية حتى عام 2003م.
- نشر خمسة وثلاثين كتابًا في اللغة والنحو والأدب والتاريخ والنقد، ومنها:
الجزء الثاني من الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي [تحقيق - دار المعارف 1986م]. والجزء الأول من اللباب للعكبري [تحقيق - مركز جمعة الماجد 1995]. والوجيز في قصة الحضارة، عن موسوعة ول ديورانت [نشرت دار طلاس أجزاء الخمسة عشر بين 1990 - 2001م]. وفي علم اللغة [ط 3 دار طلاس 2007م]. وثلاثة دواوين شعرية، آخرها: أبيات ترجو المغفرة [دار طلاس 2010م]. وتاريخ الأدب العربي بالاشتراك مع الأستاذ عرفان الأشقر [أصدرت منه دار الفكر حتى اليوم سبعة مجلدات]، ومسرحيات شعرية من تاريخنا المشرق [دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة 2014م].
- هو الآن متفرغ لتحقيق كتب التراث، وتأليف المسرحيات الشعرية، وكتابة المقالات في النقد واللغة.